

مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي
١٩٨٧

القاهرة - ١٩٨٨

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

- التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

- المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

- المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

- الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية .
  (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
  (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ
ت : ٧٥٥٦٥٠ ، ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣
تلكس : ٩٢٠٠١ ـ ٩٢٥٤٤



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٧

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة - ١٩٨٨

المشاركون فى التقرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

مستشارو التقرير :

د . سامى منصور **د . علي الدين هلال** **د . سعد الدين إبراهيم**

المنسق العام :

د . أسامة الغزالى حرب

مجموعة النظام الدولى :

المقـــرر : د . عبد المنعم سعيد

الاعضاء : د . نازلى معوض
د . ودودة بدران
د . جهاد عودة
عماد جاد

مجموعة النظام العربى :

المقرر : د . محمد السيد سعيد

الاعضاء : وحيد عبد المجيد
جمال عبد الجواد

مجموعة جمهورية مصر العربية :

المقرر : د . اسامة الغزالى حرب

الاعضاء : د . امانى قنديل
حسن ابو طالب
نبيل عبد الفتاح
د . علاء الحديدى
حسنين توفيق
عمرو هاشم ربيع
عمرو الشوبكى

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د . طه عبد العليم

الاعضاء : مجدى صبحى
احمد النجار
عبد الفتاح الجبالى
د . مراد وهبة
حسن حجازى

مجموعة البحوث العسكرية :

لواء أ . ح . متقاعد / طلعت أحمد مسلم

الأعضاء : لواء ا . ح . متقاعد / مصطفى جودت العباسى
لواء ا . ح . متقاعد / حسن القرمـــانى
عميد ا . ح . متقاعد / د . سامى حشـمت

باحثون مساعدون :

امانى الطرابيشى - جورج المصرى - سعد كامل - فتحى حسن عطوة - فتحى على حسين - مجدى على عبيد - منار الشوربجى - نجلاء علام - هانى رسلان .

المحتويات

- المشاركون فى التقرير ٣
- مقدمة تحليلية ٩
- موجز التقرير : ١٩

النظام الدولى والاقليمى : ٣٣
القسم الاول : الشرق الاوسط فى السياسة العالمية ٣٥
اولا : العلاقات الامريكية السوفيتية ـ ١٩٨٧ .... ٣٦
ثانيا : الشرق الاوسط فى العلاقات الامريكية السوفيتية ٥٢
ثالثا : البعد العسكرى فى العلاقات السوفيتية ـ الامريكية ٦٨

القسم الثانى : الصراعات الاقليمية : ٩١
اولا : الصراع العربى الاسرائيلى ٩٢
ثانيا : الصراع العراقى ـ الايرانى ١٣٥
ثالثا : الصراع الليبى ـ التشادى ١٥١

القسم الثالث : التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث فى قضايا التجارة والديون ١٥٩
اولا : ضرورات التعاون والتنسيق فى مواجهة اخطار الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى ١٦١
ثانيا : قضايا التعاون والتنسيق فى مواجهة مشكلات التجارة والديون فى العالم الثالث ١٦٧
ثالثا : اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث فى مواجهة الازمة الراهنة للتجارة والديون ١٧٣

النظام الاقليمى العربى ١٨٩
القسم الاول : الهيكل السياسى للنظام العربى ١٩١
اولا : التفاعلات الرسمية فى النظام العربى : ١٩٨٧ عام وقف التدهور ١٩٢
ثانيا : هيكل الاهتمامات العربية لعام ١٩٨٧ .... ٢١٦
ثالثا : اتجاهات تطور النظام العربى ٢٢٣

القسم الثانى : اتجاهات التطور الداخلى للاقطار العربية : الدولة وجماعات الاسلام السياسى ٢٢٩

اولا : الخصائص العامة للحركات الاسلامية ٢٣١
ثانيا : الدولة وجماعات الاسلام السياسى ٢٣٦
ثالثا : الدولة وجماعات الاسلام السياسى عام ١٩٨٧ .... ٢٤٨
رابعا : صعود الاسلام السياسى ـ البحث عن تفسير ٢٥٢

القسم الثالث : الفلسطينيون ٢٥٧
اولا : تطورات المقاومة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ .... ٢٥٨
ثانيا : الظروف المؤثرة على صعود وهبوط المقاومة الفلسطينية ٢٦٦

القسم الرابع : اشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع فى مجلس التعاون الخليجى ٢٨٧
اولا : اشكالية تكوين مجتمعات قومية ٢٨٨
ثانيا : اشكالية الاندماج بين الاقليمية والعروبية ٢٩٥
ثالثا : اشكالية ايجاد مقترب ومنهج فعال للتكامل الخليجى ٣٠٠
رابعا : اداء مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٧ .... ٣٠٦

جمهورية مصر العربية ٣١٥
القسم الاول : النظام السياسى ٣١٧
اولا : سلطات الدولة ٣٢٠
ثانيا : الاحزاب والنظام الحزبى ٣٣٠
ثالثا : جماعات المصالح ٣٤٣
رابعا : القوى المحجوبة عن الشرعية ٣٥٨
القسم الثانى : الدبلوماسية والعلاقات الخارجية ٣٨٣
اولا : مصر والعرب ٣٨٤
ثانيا : مصر واسرائيل ٣٩٦
ثالثا : مصرو والولايات المتحدة ٤٠٠
رابعا : مصر والاتحاد السوفيتى ٤٠٥
خامسا : مصر واوربا ٤٠٩
سادسا : مصر والعالم الثالث ٤١٣
سابعا : مبادىء ومجالات الدبلوماسية المصرية ٤١٧
ملحق : جهاز الدبلوماسية المصرية ـ وزارة الخارجية ٤٢٢

القسم الثالث : الدفاع والقوة العسكرية ٤٢٥
اولا : السياسة الدفاعية المصرية ٤٢٦
ثانيا : سياسة التسليح المصرية ٤٣١

القسم الرابع : الاقتصاد القومى ٤٣٧
اولا : التطورات الاقتصادية ٤٣٩
ثانيا : السياسات الاقتصادية ٤٥٢
ثالثا : مستقبل التنمية فى مصر والخيارات البديلة للتنمية ٤٦٤

مقدمـــة تحليلية :

الاستراتيجية العربية والوعى التاريخى

السيد يسين

مهما كان من شمول التعريف الذى نتبناه للاستراتيجية ، والذى لا يقنع بالتركيز على الجوانب العسكرية ، وإنما يتسع ليشمل الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية[١] ، فإنه سيظل ناقصا ، مالم يكتمل باضافة بعد أساسى له ، وهو الوعى التاريخى .

والوعى التاريخى -فى واحد من تعريفاته الدقيقة -هو « البنية الكلية لمختلف الأشكال التى نشأت تلقائيا ، كالرواية والحكاية والأسطورة ، أو تلك التى أبدعها العلم ، والتى من خلالها يعى المجتمع ماضيه ، من خلال إعادة إنتاج الأحداث وتقييمها . أو بعبارة أخرى ، التى من خلالها يعيد المجتمع إنتاج حركته عبر الزمان »[٢] .

وما أشد حاجتنا هذه الأيام ، التى يمر بها النضال العربى الفلسطينى ضد الأحتلال الأسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة فى مرحلة حاسمة الى أن نستعيد وعينا التاريخى .

إن الإنتفاضة الفلسطينية والتى هى ثورة شعبية ، بكل ما تحمله كلمة الثورة من معنى[٣] ، ليست مقطوعة الصلة بالتراث العربى النضالى فى العصر الحديث ، بل هى حلقة فى سلسلة ممتدة من الهبات والإنتفاضات وحروب التحرير الشعبية التى اندلعت فى العالم العربى ضد الإستعمار الأجنبى بكل صوره وأشكاله ، ما كان منه مجرد احتلال عسكرى ، أو ماكان استعمارا استيطانيا ، كالأستعمار الإستيطانى الفرنسى فى الجزائر ، والإستعمار الإستيطانى الصهيونى فى فلسطين .

وليس هناك من شك فى أن الصدمة الحضارية بالغة العنف التى أصابت المجتمع المصرى العربى حين انتصر الفرنسيون على جيش المماليك فى حملة نابليون المعروفة ، كانت بداية -ولعلها كانت مواصلة -لنهضة شاملة فى الوطن العربى ، كان هدفها سد الفجوة العميقة بين التخلف السائد والتقدم الأوروبى ، وهذه النهضة التفتت منذ وقت مبكر إلى أهمية تحديث التكنولوجيا العسكرية ، ليس فقط من خلال استيراد السلاح من مختلف مظانه ومصادره فى أوروبا ، ولكن باقتحام الطريق الأصعب ، وهو إقامة مصانع وطنية لإنتاج السلاح ، وهو درس قديم ، علينا أن نستعيده ، اذا شئنا أن نمتلك ارادتنا السياسية .

لقد وضع العرب أمام أعينهم -كشعوب مضطهدة - منذ الربع الأخير من القرن الماضى مهمة التحرير القومى . وتحولت الانتفاضة العفوية الطارئة التى قاموا بها ضد مظالم الأتراك إلى نضال واع ، من أجل الحرية والأستقلال[٤] . وقد إتخذت حركة التحرير القومى فى مختلف البلاد العربية أشكالا مختلفة تحددت بحسب الظروف الخاصة بكل بلد ، ووفقا لنوع الهيمنة الأجنبية التى فرضت عليها . ويقرر الباحث الفرنسى المعروف جاك بيرك فى هذا الصدد أنه لا بد من بحث كل ما جرى فى الوطن العربى من مشرقه إلى مغربه حتى تكتمل صورة النضال العربى ضد الأستعمار الأجنبى[٥] ، وما يشير إليه جاك بيرك يمثل فى الواقع ضرورة علمية حتى لا نقع أسرى التواريخ الجزئية القطرية ، التى مهما بالغت فى التفاصيل ، فإنها - بحكم جزئيتها - لا يمكن أن تكتسب ملامحها الحقيقية ، الا فى ضوء تلاحمها مع معارك النضال فى مختلف البلاد العربية .

ومن هنا أهمية ابراز التاريخ القومى العربى العام ، والذى ينبغى أن يركز على المكان والزمان ، ليس ذلك فقط بل عليه أن يستظهر الخبرات المشتركة ، والأثر التاريخى للمعارك النضالية فى بلد عربى ما على الوعى السياسى والمهارات الكفاحية فى بلاد عربية أخرى . أن الذاكرة السياسية للشعب تتشكل عادة من طبقات فوق طبقات ، تحفل بالأحداث والذكريات والخبرات وسير الأبطال والقادة الوطنيين[٦] . واذا كانت جذوة النضال قد تخبو فى مرحلة

تاريخية ما - نتيجة عوامل تاريخية معقدة داخلية أو خارجية - فإنها سرعان ماتندلع من جديد ، مزودة بلهيب المعارك الماضية ضد الأجنبى المستعمر ، مستفيدة من عبر العثرات والهزائم ، مسلحة بذكريات المواجهات والانتصارات . فى تاريخ الشعب المصرى الحديث هناك سلسلة لا تنقطع بين ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى ورثت وطورت خبرات الشعب النضالية .

وفى تاريخ الشعب الجزائرى هناك رابطة وثيقة بين النضال الوطنى الذى قاده الأمير عبد القادر الجزائرى وثورة ١٩٥٤ ،وفى تاريخ الشعب المغربى يبرز الأمير عبد الكريم الخطابى قائد ثورة الريف المجيدة ، وفى تاريخ الشعب الليبى يبرز اسم البطل عمر المختار .

كل هذه أمثلة على الدور الحاسم الذى تلعبه الذاكرة السياسية فى اذكاء الوعى التاريخى ، وفى ربط الماضى بالحاضر .

لقد كان العرب هم رواد حرب التحرير الشعبية فى العصر الحديث . وهذا الحكم أجمع عليه المؤرخون الأجانب الذين أرخوا لنضال الشعب العربى ضد الأستعمار الأجنبى .

يقرر المؤرخ السوفيتى لوتسكى فى كتابه المعروف « التاريخ الحديث للبلاد العربية [٧] » أن فرنسا لم تستطع أن تستعمر الجزائر الا بعد أربعين عاما من الحرب الدموية والتى ارتكبت فيها من الفظائع ضد الشعب الجزائرى ما لا سابقة له ، وذلك بسبب النضال البطولى لحرب التحرير التى شنتها القبائل الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر . ويبرز لوتسكى الإنتصارات التى حققها ضد الجيش الفرنسى ، لأنه - كما يقرر - إستخدم التاكتيكات الكلاسيكية لحرب العصابات . لقد كان الأمير عبد القادر واعيا تماما بنظرية واساليب حرب التحرير الشعبية ، ويظهر ذلك فى رسالة بعث بها إلى مارشال فرنسى قرر فيها بالنص « حين يهاجم جيشكم ، فإننا ننسحب . ثم سنجبره على الإنسحاب وحينئذ نعود نحن ،وسنحارب حين نقرر ضرورة ذلك . وأنت تعلم أننا لسنا جبناء ،ولكننا لسنا سذجا لكى نعرض انفسنا لهزيمة يوقعها بنا جيشكم . إننا سنجهد جيشكم ، وسنمزقه قطعة قطعة ، وسيتولى مناخ بلادنا القضاء عليه بعد ذلك كلية »[٨] .

من خلال استخدام وتطبيق مبادىء حرب التحرير الشعبية استطاع الأمير عبد القادر أن يواصل النضال ضد الاستعمار الفرنسى سنوات طويلة .

وعلى نفس الدرب النضالى ، قاد عبد الكريم الخطابى الثورة ضد القوات الأسبانية والفرنسية ، وأنزل بها خسائر فادحة هزت الدوائر الأوربية ، والتى تساءلت كيف يمكن لمجموعة قبائل مسلحة تسليحا بدائيا أن تسحق القوات الأسبانية والفرنسية ؟

لقد تكشفت حقائق متعددة عن حرب الريف فى الندوة الدولية للدراسات التاريخية والسوسيولوجية والتى انعقدت فى الفترة من ١٨ - ٢٠ يناير عام ١٩٧٣ ،وشارك فيها مجموعة من أبرز المؤرخين الفرنسيين والعرب ،وكان موضوعها « عبد الكريم وجمهورية الريف » (شارك فيها جاك بيرك وشارك أندريه جوليان ، ومهدى العلوى ، وعبد الله العروى ومحمد أنيس وآخرون[٩] .

فى هذه الندوة الهامة التى تبرز وجها مضيئا للنضال العربى ضد الأستعمار قرر أكثر من باحث فرنسى وعربى ، أن حرب التحرير الشعبية التى قادها الأمير عبد الكريم الخطابى بكل ما حفلت به من دروس وتجارب ، ألهمت - ماوتسى تونج وهوشى منه ، فى حرب التحرير الشعبية الصينية والفيتنامية .

ويقرر المؤرخ المصرى المعروف محمد أنيس فى بحثه الذى قدمه للندوة بعنوان « عبد الكريم ومصر » وأود أن أشير إلى أن إحدى نشرات منظمة التحرير قد نشرت تغطية لمقابلة بين ماوتسى تونج ووفد من فتح تمت سنة ١٩٧١ ، وقد قال ماو خلال هذه المقابلة . « رفاقى الأعزاء ، جئتم تريدون أن أحدثكم عن حرب التحرير الشعبية ، فى حين أنه يوجد فى تاريخكم القريب عبد الكريم الخطابى ، الذى هو أحد المصادر الأساسية التى تعلمت منها حرب التحرير الشعبية »(١٠) وفى نفس الندوة يبدأ المؤرخ الفرنسى فنسان مونتاى بحثه « الحرب الثورية » بقوله « إن عبد الكريم هو كما قال هوشى منه . . بطل وطنى ، ورائد للحرب الشعبية »(١١)

ومن المعروف أن عبد الكريم الخطابى أقام بمصر فترة من الزمان بعد أن نزل فى بورسعيد من الباخرة التى كانت تقله من المنفى . ويذكر يوسف رويسى فى شهادته التى قدمها للندوة (١٢) ، واقعة بالغة الأهمية تدل على صدق ما ذكرناه ، حين قرر أنه زار الخطابى فى القاهرة فوجده « فى غاية الإنشغال والغضب ، فقد أخبرنى بأنه تسلم رسالة من هوشى منه يشكو فيها هذا الأخير من وجود جنود مراكشيين يقاتلون الفيتناميين فى صفوف الجيش الفرنسى ، وهو يعاتبه على ذلك ويعبر عن أمله بالتدخل ووضع حد لهذا الأمر » .

ويضيف يوسف رويسى فى شهادته : « لقد فكر عبد الكريم بتوجيه نداء للجنود المراكشيين يدعوهم فيه إلى رفض الذهاب إلى فيتنام ، أما أولئك الذين سبق ذهابهم دعاهم النداء إلى الفرار من صفوف الجيش الفرنسى والإلتحاق بثوار حرب العصابات الفيتناميين ريثما تنفتح جبهة مقاتلة فى المغرب ، مما جاء فى ذلك النداء أيضا قوله : « إن الأستعمار لا يتجزأ ويعتبر واجبا مقدسا مقاتلته أينما ظهر فى أية بقعة من هذا العالم » .

ويقرر نفس الباحث « لم يكن هذا النداء منعدم الصدى ، حيث أن عددا من الجنود المراكشيين فروا من صفوف الجيش الفرنسى عند مرورهم بقناة السويس وتوقف الفرق العسكرية فيها » .

وهكذا يتضح بجلاء أن الريادة العربية لحرب التحرير الشعبية لم تسقط من ذاكرة التاريخ بل حفظتها سجلاته ، والأهم من كل ذلك أن الخبرات الثمينة التى انطوت عليها ، انتقلت الى المناضلين ضد الأستعمار فى العالم الثالث .

وبعد ذلك كله ، أليس غريبا أن تعلو الدهشة وجوهنا فى العالم العربى حين اندلعت الإنتفاضة الفلسطينية ، وهل بلغ بنا غياب الوعى التاريخى بنضالنا الممتد ضد الأستعمار الأجنبى هذا المدى ، مما يجعلنا لا نربط بين حاضرنا وماضينا ؟

إن ما نشهده فى الوطن العربى من أصداء للثورة الفلسطينية ، ليس فى الواقع - فى بعض جوانبها التى تعبر عن الاندهاش - سوى تسليما بالأفكار المسيطرة فى النظرية الاستراتيجية السائدة ، والتى تتحيز بقوة للجوانب العسكرية فى مفهوم الاستراتيجية ، متجاهلة الدور الحاسم الذى يلعبه البعد الاجتماعى ، والذى يتمثل أساسا فى مدى ثبات أو اهتزاز النظام الاجتماعى .

لقد ظنت اسرائيل أن الوضع قد استتب لها فى الأراضى المحتلة إلى الأبد ، ومارست سياساتها الاستعمارية الاستيطانية التى تمثلت أساسا فى بناء المستوطنات وإعادة التوزيع الديموجرافى للسكان ومحاولة السيطرة على الأرض من خلال المصادرة وإباحة شراء الأراضى للأسرائيليين ، والتحكم فى مصادر المياه . وظنت اسرائيل أنها تستطيع الايغال فى ممارسة سياستها الاستيطانية بغير رد فعل إيجابى من الشعب الفلسطينى ، ولكن الانتفاضة أسقطت فى الواقع الأوهام الأسرائيلية .

لقد كانت الإنتفاضة أبلغ دليل على أن النظرية الاستراتيجية السائدة التى تغفل أهمية البعد الإجتماعى ، ليست صالحة للتعامل مع حقائق الواقع المعاصر .

البعد الغائب فى النظرية الاستعمارية الإستيطانية :

مثلما غاب البعد الإجتماعى من النظرية الأستراتيجية التقليدية[١٣] ، ونعنى تحديدا افتراضها ثبات النظام الاجتماعى وعدم تغيره ، وبالتالى تركيزها على القوة المسلحة التقليدية ، مما جعل دولا فائقة التسليح تنهزم فى حرب التحرير الشعبية ، كما هزمت فرنسا فى الجزائر ، والولايات المتحدة الامريكية فى فيتنام ، فقد غاب عن النظرية الاستعمارية الاستيطانية بعد أساسى وهو حتمية ثورة المستعمرين ، مهما طال أمد الإحتلال أو الإستعمار .

والواقع أن العلاقة بين الدولة الإستيطانية والسكان الأصليين عادة ما تكون علاقة معقدة . ويمكن القول أنه يحكمها اعتباران ، الأول عنصرى والثانى نفعى . الاعتبار العنصرى يظهر فى شعور المستوطنين بالتفوق ازاء السكان الأصليين ، مما يدفعهم الى عدم الاختلاط بهم ، حفاظا على نقاء « عنصرهم » والاعتبار النفعى يكشف عن نفسه فى حاجة المجتمع الاستيطانى إلى أيد عاملة رخيصة من بين السكان الأصليين ، مما يجبر المستوطنين على الاختلاط بهم . وهكذا يقع المستوطنون فى هذا التناقض ، ونعنى الرغبة فى الإبتعاد عن السكان الأصليين ، والإضطرار إلى الاختلاط بهم ، مما يجعل العلاقة بين الطرفين بالغة التعقيد[١٤] .

وقد صور الباحث الفرنسى اليهودى التونسى الأصل ألبير ميمى العلاقة المعقدة بين المستعمر والمستعمر فى كتاب شهير له بنفس الاسم[١٥] ، ولم يكن يدرى وهو يكتب عام ١٩٥٥ ، وفى ذهنه الإستعمار الإستيطانى الفرنسى فى الجزائر ، أن ما رسمه بدقة بالغة ، ينطبق انطباقا دقيقا على العلاقة بين الاسرائيليين والفلسطينيين فى الثمانينات .

يقول ميمى فى فصل بعنوان : « اجابتان للمستعمر » ، ويقصد أن هناك استجابتان عادة ما يصدران عن الشعوب المقهورة فى ظل نظام استعمار استيطانى . فهذه الشعوب أما أن تذوب فى إطار ثقافة المستعمرين وتحاول تقليدهم ، وإما أن تثور عليهم ، وفى حالة الثورة والتى قد تبدأ بمجرد إعلان الرغبة فى تغيير الأوضاع السيئة التى يرسف فيها الشعب المقهور ، فإن المستعمرين يخدعون أنفسهم لو نسبوا هذه الحركات الثورية إلى فعل قلة من المثقفين من بين أعضاء البلاد الأصليين ، أو إلى [illegible] عناصر خارجية !

إن الفهم الحقيقى للنظام الأستعمارى الإستيطانى يؤدى بنا إلى تأكيد أنه نظام قلق وغير مستقر . واذا كان يستطيع لفترة ما أن يجابه التحديات التى تواجهه ، فإنه لا يستطيع أن يعيش صامدا إلى الأبد . أن الشعب المقهور يمكن أن يصبر طويلا . ولكن فى لحظة تاريخية ما ، يبرز موقف ثورى يدعوه إلى ينفض عن كاهله كل القيود ، ويثور بكل عنف ، مستعينا فى ذلك بوعيه التاريخى ، ومتجاوزا كل الحدود ، بل وسابقا لكثير من القيادات التقليدية ، التى قد تكون آثرت سبيل التفاوض والحلول الوسط ، والتكيف مع النظام الإستعمارى الإستيطانى .

إن الثورة هنا تبحث عن قطيعة حاسمة مع النظام الإستعمارى الإستيطانى ، ولا تبحث عن حلول وسط . إن هدفها الأسمى هو إعادة إكتشاف الذات الفاعلة ، واسترداد الكبرياء الوطنى .

ولا شك أن الوعى التاريخى يلعب هنا دورا أساسيا فى تعبئة الشعب المقهور والذى توظف ذاكرته السياسية توظيفا ايجابيا لبث اليقين فى صفوف أفراده ، أنه اذا كان الشعب قد ناضل فى الماضى ، وإنتصر فى معارك وإنهزم فى معارك أخرى ، فإنه يستطيع اليوم أن يواصل النضال فى ضوء تقاليد النضال الوطنى ، والتى حفظتها عملية التنشئة السياسية من الاندثار .

والتنشئة السياسية - فى أوسع معانيها - هى « عملية تلقين لقيم وإتجاهات سياسية ، ولقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية »(١٦) . وقد ثبت من البحوث العلمية التى أجريت فى موضوع التنشئة السياسية للفلسطينيين أن الأسرة الفلسطينية قد لعبت دورا حاسما فى شحن ذاكرة الأطفال الفلسطينيين بتاريخهم ، وقيمهم ، وتراث نضالهم ، وذلك سواء كانوا خارج فلسطين فى المخيمات أو فى البلاد العربية ، أو داخل فلسطين ذاتها .

فى دراسة أجريت على عينة من الطلبة الفلسطينيين فى الأردن بلغ عددها ٢٣٤ فردا من الذكور والإناث طرح عليهم سؤال بسيط ولكنه حاسم فى تحديد الهوية : من أنت ؟ أجاب ٥٢٪ إنهم فلسطينيون ، وأجاب ١٥٪ أنهم طلبة ، وأجاب ١٢٪ أنهم عرب ، وأجاب ٧٪ أنهم فدائيون ، ولم يذكر سوى ٢٪ أنهم لاجئون(١٧) .

هكذا انتجت التنشئة السياسية الفلسطينية ، لأن غالبية أفراد العينة توحدوا مع كونهم فلسطينيين ، ومع أن كل أفراد العينة كانوا لاجئين ، إلاأنهم لم يعتبروا اللجوء إشارة إلى هويتهم الحقيقية فهم فلسطينيون أولا وقبل كل شىء .

وفى بحث آخر أجرته « روزمارى صايغ » عى عينة من سكان أحد المخيمات فى لبنان درست فيه « مصادر الوطنية الفلسطينية » توصلت فيه إلى نتائج بالغة الأهمية تؤكد أهمية التنشئة السياسية فى بلورة الوعى التاريخى .

فبناء على تحليل النتائج تبين أن هناك خمس مصادر للوطنية الفلسطينية :

— مصادر داخل الأسرة وفى المجتمع المحلى .

— مصادر قومية رسمية مثل الأدب وكتب التاريخ ، ويدخل فى ذلك النظام التعليمى بالرغم من أنه غير مسيطر عليه وطنيا .

— الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية والقادة .

— الأحداث على الجبهة العربية أو على النطاق الدولى .

— خبرات التهميش والتمييز ضد الفلسطينين والعداء إزائهم ودورها فى بلورة الوعى الفلسطينى .(١٨) .

* * *

إن مصادر الوعى الفلسطينى كما وردت فى هذا البحث تصلح فى رأينا أساسا صالحا لاستراتيجية عربية للتنشئة السياسية ، الهدف منها إرهاف الوعى التاريخى العربى . ذلك أننا نعيش فى عالم بالغ التعقيد ، تختلط فيه العنصرية بالتسامح الحضارى ، وتتصاعد فيه الدعوات للسلام مع صيحات الحرب ، وتعلو فيه إعتبارات المصلحة القصيرة النظر على اعتبارات المصلحة القومية العربية .

ومن هنا يثور السؤال الهام : ما هى القيم التى ينبغى علينا أن ننشىء على ضوئها الأجيال العربية الشابة ؟ وهذه الأجيال هى التى سيقع عليها - فى المستقبل القريب - عبء الدفاع عن تراب الوطن العربى ، والحفاظ على استقلاله ؟

فى تصورنا أنه ينبغى التركيز على التاريخ النضالى العربى ، واستخلاص الدروس منه ، والتأكيد على قوة الشعب العربى الفاعلة ، والتى أثبتت نفسها من قبل ضد كل محاولات الهيمنة الأجنبية .

غير أن ذلك مجرد قيمة أساسية ينبغى أن تتصدر سلم قيم التنشئة السياسية ، ومع ذلك سيبقى السؤال المهم : أى قيم ينبغى بثها لتكون أساس السلوك فى الحاضر ؟

مع تقديرنا لكل دعوات السلام فى المنطقة ، فإن هناك حقيقة ينبغى التركيز عليها ، وهى أن الأمن القومى العربى مهدد تهديدا خطيرا . ومن ثم فلا ينبغى أن تجرفنا قيم السلام والتعايش السلمى بين الشعوب ، وننسى فى تنشئتنا للأجيال الجديدة التركيز على روح النضال والفدائية ، والاستعداد للأستشهاد فى سبيل الوطن .

ولكن كيف يمكن أن تطبق هذه الاستراتيجية ؟

لقد رسمت لنا نتائج البحث الذى أشرنا إليه عن « الوعى الفلسطينى » السبيل .

لدينا أولا دور الأسرة والمجتمع المحلى ، ولدينا ثانيا المقررات المدرسية وكتب الأدب والتاريخ ، والتى ينبغى أن تعبأ لتحقيق غايات التنشئة السياسية كما نريدها ، ولدينا ثالثا دور الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية فى بلورة الوعى الوطنى والقومى ، ولدينا رابعا التحليل الموضوعى للأحداث العربية والدولية والذى ينبغى أن يقدم فى إطاره الصحيح ، لاستخلاص العبرة ، وفهمما يدور ، والتنبؤ بما سيحدث . بعبارة أخرى تزويد المواطن العربى بمنهجية علمية تسمح له بقراءة صحيحة لأحداث وطنه العربى والوقائع التى تحدث فى العالم . وفى تقديرنا أن هذا موضوع يستحق أن تخصص له أحد المؤتمرات الاستراتيجية العربية .

بهذا تكتمل حلقات المفهوم الشامل للاستراتيجية ، وذلك حين نضيف بعد الوعى التاريخى ، ونصبح من ثم على طريق الصياغة الخلاقة لاستراتيجية عربية متكاملة .

المؤتمر الأستراتيجى العربى الثانى :

وعلى طريق الصياغة الخلاقة لاستراتيجية عربية متكاملة ، عقد مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ومركز الدرسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية فى عمان ، المؤتمر الإستراتيجى العربى الأول الذى نوهنا عنه فى مقدمتنا التحليلية للتقرير الأستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦ .

لقد كان إنعقاد هذا المؤتمر حدثا فى ذاته ، لأنه لأول مرة يجتمع فى مؤتمر واحد مخصص لدراسة مشكلات الأمن العربى باحثون من القوات المسلحة ودبلوماسيون يمثلون وزارات الخارجية وباحثون متخصصون فى العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية وهى الخطوة الأولى نحو إنشاء تجمع عربى للأمن القومى . وبلغ عدد أعضاء المؤتمر حوالى ستين باحثًا حضروا إلى عمان من بلاد عربية متعددة لمناقشة موضوع : النظام العربى : الوضع الراهن والتحديات المستقبلية . وقد قدمت ثلاثة أوراق عمل أساسية هى :

النظام الأقليمى العربى المتطور التاريخى والتطورات المستقبلية .

ـــ الأقتصاد السياسى للأمن القومى العربى .

ـــ النظام الأقليمى العربى تحت التهديد . وقد أثارت هذه الأوراق مناقشات علمية خصبة على مدار الأيام الثلاثة التى انعقدت فيها جلسات المؤتمر ، والذى إنتهى بمناقشة نقدية هامة للتقرير الاستراتيجى العربى الذى اصدره مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية عام ١٩٨٦ [١٩] وها نحن نواصل المسيرة ونتقدم نحو عقد المؤتمر الإستراتيجى العربى الثانى بالقاهرة فى نوفمبر القادم . وسيدعى للمؤتمر باحثون من مختلف البلاد العربية لمناقشة موضوع أساسى هو : « النظام العربى فى بيئة دولية متغيرة » وستقدم للمؤتمر ثلاثة أوراق عمل أساسية هى :

ـــ النظام العربى ومستقبل العمل العربى المشترك .

ـــ البعد الديمغرافى للأمن القومى العربى .

ـــ العرب وتحدى المستقبل .

وسوف يتقاسم الباحثون المصريون والأردنيون اعداد تلك الأوراق بحيث تنقسم كل ورقة إلى جزء مصرى ، وجزء اردنى فالورقة الأولى (أ) سوف تركز على « هياكل العمل العربى المشترك ومشكلاتها » وتركز الورقة الأولى (ب) على التحديات الخارجية للعمل العربى المشترك وبالمثل فإن الورقة الثانية (أ) سوف تعالج التوازن الديمغرافى فى علاقته بالأمن القومى العربى فى حين تتناول الورقة الثانية (ب) البعد الديمغرافى للصراع العربى الاسرائيلى . أما الورقة الثالثة ، عن العرب وتحدى المستقبل ، فتنقسم إلى الورقة (أ) عن التحدى العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل ، والورقة (ب) عن الجوانب المستقبلية للقوة والضعف فى المواجهة العربية الاسرائيلية .

ونرجو أن يكون عقد المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى فى القاهرة ، بعد أن عقد المؤتمر الأول فى عمان مقدمة لعقد المؤتمرات القادمة فى عواصم عربية أخرى ، تحقيقا لفلسفة المؤتمر ، والتى تقوم على أساس نشر وتدعيم أسس التفكير الاستراتيجى العربى الخلاق ، وتكوين الكوادر العلمية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل .

القاهرة فى أول يوليو ١٩٨٨

والله ولى التوفيق

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مراجع المقدمـة

(١) راجع فى ذلك : **السيد يسين ، نحو رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية ، المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجى العربى الأول ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٨٦ .**

(٢) أنظر : راكيتوف ، أ ، **المعرفة التاريخية** موسكو ، دار التقدم ١٩٨٢ ، ص ٤٩ . (باللغة الأنجليزية) .

(٣) أنظر فى تحليل الإنتفاضة : تقرير الندوة التى عقدها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية وأدارها السيد يسين ، والذى نشر بعنوان : « الإنتفاضة الفلسطينية السياق التاريخى ، القوى الفاعلة ، المسار والمستقبل ، **مجلة المستقبل العربى ، ٥ ، ١٩٨٨ ، ٦ - ٣٣ .**

(٤) أنظر فى ذلك : ليفين ، ذ أ ، **تطور الفكر الإجتماعى العربى ،** ١٩١٧ - ١٩٤٥ ، ترجمة : أنور محمد ابراهيم ، القاهرة : دار العالم الجديد ، ١٩٨٨ ، ٩ - ١٤ .

(٥) أنظر : بيرك ، ج ، المد الوطنى والديموقراطية القاعدية فى الأمة العربية ، ١٩١٥ ، ١٩٢٥ . فى : **الخطابى وجمهورية الريف ، أعمال الندوة الدولية للدراسات التاريخية والسيولوجية** ، نقلت إلى العربية بإشراف صالح بشير ، بيروت دار ابن رشد ، ١٩٨٠ ، ٣٨ - ٥٦ . وأنظر كذلك : سارناى جان بول ، التكتيك والعوامل الجغرافية السوسيولوجية : حرب الريف والسلاح الذرى فى الشرق ، باريس : أنتروبوس ، ١٩٨٤ ، بالفرنسية .

(٦) أنظر فى ذلك : يسين ، ا . ، **الذاكرة السياسية المصرية ، ارتداد للماضى أم تطلع للمستقبل ؟** الأهرام ، ٥ / ٢ / ١٩٨٨ .

(٧) أنظر : لوتسكى ، ف ، **التاريخ الحديث للبلاد العربية** ، موسكو : دار التقدم ١٩٦٩ ، ١٧١ .

(٨) لوتسكى ، المرجع السابق ، ١٧٤ - ١٧٥ .

(٩) أعمال الندوة الدولية للدراسات التاريخية والسيولوجية ، المرجع السابق .

(١٠) أنيس ، م ، عبد الكريم ومصر ، أعمال الندوة الدولية .. المرجع السابق ، ٣١٧ - ٣١٩ .

(١١) مونتاى ، ر ، الحرب التورية ، أعمال الندوة الدولية .. المرجع السابق ، ١١٩ - ١٢٦ .

(١٢) رويسى ، ى . شهادة ، أعمال الندوة الدولية ... ، ٤١٢ ، ٤١٩ .

(١٣) راجع فى هذا الموضوع مرجعا رئيسيا : آتكنسون ، أ ، **النظام الإجتماعى والنظرية العامة فى الأستراتيجية** ، لندن : روتلدج وكيجان بول ، ١٩٨١ ، (بالانجليزية) .

(١٤) أنظر فى ذلك : غبور ، ج ، الأستعمار الصهيونى فى فلسطين ، فى اطار نماذج الأستعمار الإستيطانى ، فى : **الإستعمار الإستيطانى فى فلسطين** ، اشراف : السيد يسين ، على الدين هلال ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية الجزء الأول ، ١٩٧٥ - ٥ - ٥٦ .

(١٥) ميمى ، أ ، **المستعمر والمستعمر** ، بوسطن : بيكون ، ١٩٦٥ ، (بالانجليزية ترجمة عن الفرنسية) .

(١٦) أنظر : المنوفى ، ك ، **أصول النظم السياسية المقارنة ،** الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص ٣٢٥ .

(١٧) أنظر : كورودا ، ى ، كورودا . ك ، الفلسطينيون والسياسة العالمية تحليل اجتماعى نفسى ، فى ، فرح ، ت ، كورودا ، ى ، **التنشئة السياسية فى الدول العربية ، كلورادو ، لين رينر ، ١٩٨٧ ، ١٦١ - ١٧٠ (بالأنجليزية) .**

(١٨) أنظر روزمارى صايغ ، مصادر الوطنية الفلسطينية ، دراسة فى معسكر للاجئين فى لبنان ، فى فرح وكورودا ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ - ٢٠٨ .

(١٩) تحت الطبع أعمال المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول ، وتتضمن البحوث والتعقيبات وموجزا لأهم المناقشات .

موجــز التقــرير

بالرغم من احتفاظ العدد الثالث من التقرير الأستراتيجى العربى بالبنيان الأساسى الذى صدر به العددان السابقان ، فإن بعض التغيير قد طرأ على بعض الأجزاء أو التفاصيل . فلم يتناول الجزء الخاص بالنظام الدولى والأقليمى « دول الجوار الجغرافى » التى سبق أن تناولها التقرير الثانى ، كما أن الجزء الخاص بالنظام العربى لم يكرر ماسبق من حديث عن مؤسسات النظام العربى أو عن التجمعات الأقليمية الفرعية ، وإن تم تناول ابعادها الإقتصادية ، أما الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية فقد انقسم الى اربعة أقسام فقط ، مع تغيير بعض العناوين ، فالقسم الخاص بالسياسة الداخلية تغير عنوانه الى « النظام السياسى » والقسم الخاص بالسياسة الخارجية تغير الى « الدبلوماسية والعلاقات الخارجية » كما أن القسم الإقتصادى أصبح تحت عنوان « الإقتصاد القومى » .

أما من حيث المضمون فإن الجزء الدولى ركز على التحول الكبير الذى تم فى العلاقات الأمريكية السوفيتية والذى تجسد فى قمة ديسمبر ١٩٨٧ التى ارست أول اتفاق من نوعه بين الطرفين منذ اتفاقيات سولت عام ١٩٧٢ . كما أهتم هذا القسم بالتطورات الهامة التى شهدتها حرب الخليج ، وكذلك بالخمود العام الذى أصاب الصراع العربى - الاسرائيلى والذى بدأ يشهد تحولا دراميا مع تفجر الإنتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة . ومع تركيز الجزء العربى على كل من « الدولة العربية » و « الهيكل العام للنظام العربى » و « الفلسطينيين » ، فقد تضمن بواكير استخدام المعلومات الكمية فى تحليل تلك الموضوعات ، كجزء من مشروع لجمع المعلومات وتخزينها وتحليلها باستخدام الحاسب الالى . أما الجزء الخاص بمصر فقد تضمن تركيزا نسبيا على تحليل القوى الماركسية (ضمن تحليل القوى المحجوبة عن الشرعية) بعد أن ركز تقرير العام الماضى على قوى الأسلام السياسى والناصريين ، كما أن هناك مزيدا من التفصيل النسبى فى القسم الخاص بالدبلوماسية المصرية .

وفيما يلى موجز لمحتويات الأجزاء الثلاثة من التقرير .

النظام الدولى والاقليمى

يستهدف هذا الجزء - كما كان الحال فى التقرير الأستراتيجى العربى فى العددين السابقين - وضع الشرق الأوسط والمنطقة العربية فى قلبه - فى إطار التفاعلات الدولية بين القوتين الرئيسيتين فى النظام الدولى - الأتحاد السوفيتى والولايات المتحدة - وفى إطار التفاعلات الأقليمية بين العالم العربى والدول المحيطة به ، مركزين فى ذلك على الصراعات الأقليمية الساخنة وهى الصراع العربى - الأسرائيلى ، الصراع العراقى - الأيرانى ، والصراع الليبى - التشادى .

والملاحظة العامة هنا ، أن عام ١٩٨٧ - مقارنا بالعامين السابقين - قد شهد تحسنا ملموسا فى العلاقات بين موسكو وواشنطن ، امتد إلى مواقفها من القضايا الأقليمية بما فيها قضايا الشرق الأوسط الساخنة ، وإن كان هذا لم يمنع كلتيهما عن محاولة تحسين مواقعها وزيادة نفوذها فى المنطقة بالقدر الذى لا يتضارب مع التحسن فى العلاقات المباشرة بينهما . ورغم ذلك فإن الصراعات الأقليمية فى الشرق الأوسط احتدت خلال العام معلنة فى ذلك عن استقلالية نسبية للنظام الأقليمى عن النظام الدولى ، فاتحة فى ذلك المجال للدولتين الأعظم لمحاولة زيادة نفوذهما ، وهو ما قد يؤذن باحتمالات للتوتر فيما بينهما بصدد القضايا الأقليمية التى لا تزال تشكل نقطة شائكة فى علاقات القوتين .

فقد شهد عام ١٩٨٧ تحسنا كبيرا فى العلاقات الأمريكية السوفيتية بلغت ذروته بتوقيع معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والأقصر مدى فى ٨ ديسمبر ، كما شهد العام ايضا تقاربا فى وجهات النظر فيما يتعلق بمعاهدة أخرى خاصة بالاسلحة الإستراتيجية ، وثالثة متعلقة بالأسلحة الكيماوية . كذلك حدث تقدم ضئيل أثناء العام فيما يتعلق بعدد من النزاعات الأقليمية مثل افغانستان وامريكا الوسطى والحرب العراقية الأيرانية وبشكل اقل فيما يتعلق بالصراع العربى الأسرائيلى . هذا التقدم حدث جزئيا نتيجة التحسن فى المناخ العام للعلاقات بين العملاقين . وقد شهدت الشهور الأولى من العام الحالى ١٩٨٨ تطورا فى هذا التقدم حيث أعلن الأتحاد السوفيتى استعداده للإنسحاب من افغانستان إعتبارا من شهر مايو ، كذلك بدأت مباحثات مباشرة بين حكومة الساند نيستا فى نيكارجوا وقوات الكونترا المتمردة من أجل وقت اطلاق النار وتحقيق السلام بين الطرفين . الا أن هذا التقدم لم يستمر فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية ، فبعد اتفاقهما على القرار ٥٩٨ الصادر من مجلس الأمن الدولى ، فقد اختلف العملاقان حول الخطوة التالية له ، فضلا عن تفسيره بينما استمر تورط الأمريكيين فى الخليج وحاول الاتحاد السوفيتى تحسين علاقاته مع طهران . وفيما يتعلق بالصراع العربى - الاسرائيلى فإن إتفاق الطرفين على فكرة المؤتمر الدولى لم تتطور كثيرا عن الإتفاق على المبدأ بينما مازالت الكثير من التفاصيل الخاصة بالمؤتمر معلقة بينهما . على أى الأحوال فإن عام ١٩٨٧ كان يمثل نقطة تطور واضحة نحو تحسين العلاقات بين الطرفين ، وتراجعا للتوتر بينهما . ورغم ذلك فلا يزال هناك الكثير من القوى الداخلية لدى الطرفين التى تدفع فى اتجاه وقف هذا التحسن والعمل على تراجعه ، بالإضافة الى وجود مجالات كثيرة للتنافس فى أقاليم العالم المختلفة والتى لها ديناميكياتها الخاصة - والتى تحد من مسار هذا التقدم ، ومن ثم فقد يكون من قبيل المبالغة والتسرع الحكم بأن وفاقاً جديدا قد أصبح ممكنا بين الطرفين .

ويبدو ذلك واضحا من سلوك الدولتين تجاه الشرق الأوسط حيث حاولتا كلتاهما تحسين مواقعها دون أن تقوم باستفزاز الطرف الآخر أو نسف عملية التحسن العامة فى العلاقات بينهما على الأقل خلال العام . والملاحظة العامة هنا هى أن الظروف الأقليمية فى حد ذاتها لم تكن قابلة للمعالجة أو التسوية من قبل القوتين الأعظم ، فضلا عن وجود التنافس بينهما ، ومن ثم فإن كلا من موسكو وواشنطن اصبحتا تتعاملان مع قضايا المنطقة المختلفة حسب مصالحهما الذاتية والمباشرة حسب التطورات والتفاعلات المحلية والإقليمية التى تمليها حركة الأحداث فى مناطق الصراع والتوتر . ولكن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة اتخذت مواقف هجومية تميل الى تعظيم مكاسبها وتقليل الأثر السوفيتى ما أمكن . ويبدو ذلك واضحا من خلال معالجتها للصراع العربى الاسرائيلى حيث حاولت دوما أن تقلص من الدور السوفيتى وحلفاء موسكو فى المنطقة . فرغم موافقتها على فكرة المؤتمر الدولى فإنها حاولت أن تفرغه من مضمونه لحساب المفاوضات المباشرة ، بحيث لا يزيد الدور السوفيتى عن كونه دورا انتقاليا ، مع محاولة عزل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . وبالنسبة للحرب العراقية - الإيرانية ، فقد قامت الولايات المتحدة بتوفير تواجد بحرى ضخم فى منطقة الخليج فى محاولة للضغط على ايران والتقليل من مخاوف الدول العربية فى الخليج والتى تصاعدت فى أعقاب الإعلان عن أمداد الولايات المتحدة لإيران بالسلاح فى عام ١٩٨٦ . وأستمر الضغط الأمريكى فى إتجاه قضية أفغانستان حيث نجحت واشنطن فى دفع موسكو للقبول التدريجى بالإنسحاب وهو ماحدث فى عام ١٩٨٨ .

أما بالنسبة للأتحاد السوفيتى فقد اتسمت سياساته بمحاولة تقليل خسائره ما أمكن والتراجع المحسوب من أجل تحسين العلاقات مع واشنطن ، وقد بدا ذلك واضحا من قرار انسحابه من افغانستان ، وتقديمه عددا من التنازلات فيما يتعلق بالمؤتمر الدولى الخاص بازمة الشرق الأوسط مثل الموافقة على عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر ، وإن كان لم يستبعد حضور فلسطينيين توافق عليهم المنظمة ، كما فتح قنوات دبلوماسية وقنصلية مع اسرائيل كما قلل من متطلباته فيما يتعلق بدور الدول العظمى فى المؤتمر ، وإن كان لايزال مصرا على إبقاء دور « نشط » فى المباحثات ، يوفر درجة من درجات التدخل للدول العظمى فى حالة وصول الأطراف المتفاوضة تفاوضا مباشرا الى طريق مسدود . ورغم أن الأتحاد السوفيتى ترك ساحة الخليج مفتوحة للولايات المتحدة ، فقد حاول أن يستفيد من هذا الوجود لتحسين علاقاته مع طهران

وبالتالى تتوافر له قدرات اكبر للتعامل مع طرفى الصراع العراقى - الإيرانى والتوسط بينهما بحكم وجود علاقات قوية له مع الطرفين ، ولكن ذلك كان له اثار سلبية حيث بدأت العراق فى مهاجمة هذه السياسة والأقتراب من الولايات المتحدة ، واستمرت ايران فى رفض وقف القتال والمداومة على تهديد الملاحة فى الخليج وقصف الكويت وهو الأمر الذى أدى فى النهاية الى تدعيم المواقع الأمريكية فى منطقة الخليج .

ومن الناحية العسكرية البحتة لم يحدث تحول جوهرى فى الميزان العسكرى العام بين موسكو وواشنطن وإن كان هناك بعض التطورات مثل الأستمرار فى تحديث مشتملات القوة الإستراتيجية لدى الطرفين ، واستمرار دخول اسلحة جديدة فى خدمة القوات التقليدية مع زيادة نسبية فى حجم القوات والإستغناء التدريجى عن بعض الأسلحة والمعدات القديمة . وبالنسبة للميزان فى الشرق الأوسط فقد حدث نوع من الإختلاف فى حجم القوات الموجودة فى المنطقة . أو التى يحتمل تواجدها عند بدء العمليات ، حيث زادت القدرة الأمريكية على نقل القوات وتزايد الوجود البحرى فى منطقة الخليج ، إلا أن الأتحاد السوفيتى لا تزال له ميزة نسبية كبرى وهى قربه من المنطقة وبالتالى فإن قدراته فى توظيف قوات أكبر فى المنطقة لاتزال أكبر من قدرات الولايات المتحدة .

وإذا كانت العلاقات السوفيتية - الأمريكية قد مالت بشكل عام إلى التحسن - رغم استمرار التنافس - فإن القضايا الأقليمية ظلت لها تفاعلاتها الخاصة بها ، والمنطلقة من الواقع الأقليمى لمنطقة الشرق الأوسط ، حيث تميز عام ١٩٨٧ بصفة عامة باحتدام هذه الصراعات ووصولها إلى درجات أعلى من الحدة وبقى المجتمع الدولى غير قادر على أنهائها .

فقد شهد الصراع العربى الأسرائيلى خلال العام ١٩٨٧ تطورات هامة فى إبعاده المختلفة . وقد شملت هذه التطورات ثلاثة أبعاد رئيسية وهى التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى وتصاعد اشكال الصراع المسلح المحدود والعديد من الجهود الدولية لحل الصراع .

فعلى صعيد التوازن العسكرى بين الدول العربية واسرائيل ، شهد ذلك العام إرتفاعا فى معدلات النمو النوعى فى مستوى الأسلحة والمعدات ، كما تزايدت كميات الأسلحة لدى كافة القوى المشاركة فى الصراع فاستمرت الدول العربية فى تفوقها الكمى على اسرائيل فى مجال الدبابات مع حدوث تقدم ملحوظ فى عملية ميكنة القوات البرية العربية وكذلك قفزات كمية ونوعية فى القوات الجوية وأسلحة الدفاع الجوى ، كما كان التغير محدودا فى مجال القوات البحرية . ولذلك فقد استمر الميزان العسكرى التقليدى يميل لصالح العرب كميا مع استمرار انحسار التفوق الكيفى الأسرائيلى ، أما فى المجال النووى فقد أستمرت اسرائيل فى تطوير قواتها النووية وطورت صاروخا بعيد المدى من طراز اريحا ٢ .

وعلى صعيد الصدام المسلح فقد شهد عام ١٩٨٧ ارتفاعا فى معدلات أعمال الكفاح المسلح فى الأراضى المحتلة والجنوب اللبنانى بحيث وصلت إلى معدلات مرتفعة لاسيما فى الأراضى المحتلة التى شهدت إنتفاضة عارمة تحولت إلى مايشبه الثورة الشعبية كما تزايدت مشاركة خلايا الأرض المحتلة فى أعمال الكفاح مقارنا بالأعمال الفدائية المنطلقة صوب الأراضى المحتلة من الخارج .

وقد شهد عام ١٩٨٧ تصاعدا فى حجم ونوعية التعاون العسكرى والإستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل فحصلت اسرائيل فى فبراير على امتيازات عضو الأطلنطى واشتركتا معا فى تطوير أنواع مختلفة من الصواريخ فى إطار حرب النجوم .

وفيما يتعلق بجهود التسوية السلمية للصراع فقد تركزت معظم الجهود حول فكرة المؤتمر الدولى ودارت خلافاتهما حول كيفية الإعداد للمؤتمر وهوية الأطراف المشاركة فيه وشكل التمثيل الفلسطينى وسلطة المؤتمر وصلاحياته .

وتميز الصراع العراقى الإيرانى خلال عام ١٩٨٧ بالتصاعد المكثف فى حدة ومجالات الصراع المسلح ، فعلى صعيد جبهة الحرب استمر نمط السلوك الإيرانى فى موجات الهجوم على الأراضى العراقية تحت مسميات مختلفة ، استطاعت خلالها احتلال عدة كيلو مترات من الأراضى العراقية .

وعلى صعيد حرب المدن والمنشآت الإقتصادية إستمرت هذه الحرب بضراوة (مع توقف استمر خلال الفترة من ١٩ / ٢ الى ٣ / ١٠) دون أن تنجح العراق فى شل قدرة الإقتصاد الإيرانى أو أن تنجح ايران فى وضع حد للتفوق الجوى العراقى .

وعلى صعيد حرب الناقلات تميزت خلال ١٩٨٧ بالحدة والكثافة مع التجديد فى نوعية الأسلحة المستخدمة وجنسية السفن وطبيعتها التى لم تقتصر فقط على البترولية بل أمتدت لتشمل السفن التى تحمل مواد غذائية وكذلك تنوعت الأساليب المستخدمة من جانب ايران مابين الزوارق السريعة وصواريخ السيلك وورم .

وفيما يتعلق بمجالات الصراع فقد شهد عام ١٩٨٧ اعتداءات ايرانية على الكويت شملت تلغيم مداخل ميناء الأحمدى ، وإطلاق عدة صواريخ على الأراضى الكويتية .

كذلك أدى التصاعد فى كثافة ومجالات الصراع إلى عدة مظاهر شملت زيادة حجم القوة العسكرية الأجنبية فى الخليج ورفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية والإشتراك فى عملية كسح الألغام التى زرعتها ايران فى الخليج ، الأمر الذى

أدى إلى توتر فى العلاقات الأمريكية السوفيتية والعلاقات الأمريكية الإيرانية وقد وصلت الأخيرة إلى بعض التراشقات المسلحة بين القوات الإيرانية والأمريكية ترتب عليها هجوم امريكى على منصتى بترول ايرانى فى ١٩ / ١٠ .

وفيما يتعلق بالجهود الدولية لتحقيق السلام ، فمع استمرار الخلافات فى وجهات النظر العراقية والإيرانية حول الصيغة الملائمة لوقف الحرب بذلت العديد من الجهود فى الأمم المتحدة تزايدت فى أعقاب قصف الفرقاطة الأمريكية ستارك ، وسعت هذه الجهود إلى محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن بوقف الحرب يليه آخر بفرض عقوبات على الطرف الرافض لذلك . وقد نجح المجلس فى استصدار القرار الأول بوقف الحرب فى ٢٠ / ٧ تحت رقم ٥٩٨ ، الا أن الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حالت حتى نهاية العام دون صدور القرار الخاص بفرض العقوبات على الطرف الرافض (ايران) . كذلك بذلت العديد من الجهود العربية والاسلامية لوقف الحرب الا أنها لم تنجح فى تحقيق شيىء يذكر .

ومر الصراع الليبى التشادى خلال عام ١٩٨٧ بمرحلتين اساسيتين اولهما شهدت تصاعدا فى كثافة الصراع المسلح الذى بلغ أوجه فى نهاية اغسطس وثانيهما شهدت الأتجاه الى نوع من التهدئة النسبية فى محاولة لأعطاء فرصة لإيجاد تسوية سلمية للصراع .

وشهدت مرحلة التصعيد تحولا فى ولاء قوات جوكونى عويضى المتحالف مع ليبيا إلى التحالف مع قوات الحكومة التشادية ومن ثم كان الهجوم التشادى فى أول أيام العام على واحة زوار واستطاعت القوات التشادية تحقيق بعض النجاح ولكن القوات الليبية لاسيما انطلاقا من الأراضى السودانية استطاعت استعادة الواحة وقد ساهم الدعم الفرنسى والمساعدات الأمريكية لتشاد فى الحد من التفوق الجوى للقوات الليبية وترجيح كفة القوات التشادية التى استطاعت القضاء على النفوذ الليبى فى مناطق فادا وواحة زوار والسيطرة على قاعدة وادى الدوم وفيالارجو وهو ماأدى إلى أنسحاب القوات الليبية من الأراضى التشادية إلى داخل قطاع أوزو المتنازع عليه ، اعقب ذلك هجوم للقوات التشادية فى ٩ / ٨ تمكنت خلاله من السيطرة على مدينة أوزو حتى اضطرت إلى الأنسحاب منها فى ٢٥ / ٨ تحت ضغط الهجوم الليبى المضاد .

وبعد ادراك القيادة التشادية لقدرة قواتها على الأعمال الهجومية السريعة كان الهجوم التشادى على قاعدة معاطن السارة فى ٥ / ٩ داخل الأراضى الليبية وتدمير القاعدة ثم اعقب ذلك إيقاف للصراع المسلح فى ١١ / ٩ والإتجاه للحل الدبلوماسى عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية فقد شهدت نشاطا مكثفا من جانب منظمة الوحدة الأفريقية التى قامت بايفاد وفد وزارى إلى طرابلس ونجامينا وشكلت لجنة فى أواخر سبتمبر فى لوساكا وجهت دعوة لتشاد وليبيا بالأستمرار فى الحفاظ على وقف اطلاق النار ووضع جدول زمنى لمواصلة جهودها لعقد إجتماع لرؤساء الدول الأعضاء فى اللجنة فى منتصف يناير ١٩٨٨ . وكذلك برزت محاولات وساطة افريقية أخرى من جانب السودان والجزائر والسنغال ولكنها باءت جميعا بالفشل فى الوقت الذى استمر فيه خرق وقف اطلاق النار من جانب الطرفين ومن ثم استمرت اسباب التوتر العسكرى قائمة بين البلدين .

وقد ركز القسم الاقتصادى من هذا الجزء عن النظام الدولى والاقليمى على قضايا التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث فى مجالات التجارة الدولية والمديونية الخارجية ، وذلك بمناسبة انعقاد الدورة الاخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) كما ناقش قضايا العمل الاقتصادى المشترك بين البلدان العربية وغيرهما من البلدان النامية من خلال محورى هذا العمل كما حددهما مؤتمر القاهرة الذى عقد قبل ٢٥ عاما بمبادرة من مجموعة عدم الانحياز . وهما محور التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية المتحررة من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية المتبادلة ودفع عملية التنمية الاقتصادية فيها ، ومحور التنسيق والمساومة الجماعية فى مواجهة البلدان الصناعية المتقدمة بهدف تحسين شروط العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح البلدان المتخلفة .

. . وقد تم تحليل ضرورات العمل الاقتصادى المشترك بين الأقليم العربى وغيره من أقاليم العالم الثالث ، ومن بينها : التعجيل باقامة اقتصاد عالمى يتسم بالاعتماد المتبادل المتكافىء ، ودفع العمل الاقتصادى المشترك على المستويات القارية والأقليمية بين البلدان النامية ، ودعم محاولات بناء الاعتماد الجماعى على الذات فى العالم الثالث ، ومقاومة التهديد الذى يتعرض له الأمن الاقتصادى القومى للبلدان المتخلفة ، ومواجهة الهجوم المضاد الذى تشنه المراكز الرأسمالية الصناعية ضد الأطراف الرأسمالية التابعة ، وصياغة استراتيجية للدفاع فى مواجهة أخطار الانكشاف الاقتصادى وبالذات التجارى والمالى فى العالم الثالث ، وتأمين المصالح المشتركة والأهداف المشروعة للدول النامية بتكلفة أقل وفى زمن أقصر بالاستناد إلى القوة الاقتصادية المضاعة المترتبة على تجاوز أوضاع الانفراد والتشتت أمام التحديات ، والناجمة عن التخلى عن أوهام تحقيق الأهداف بالافلات بالنفس وأحلام تأمين المصالح بالكسب الخاطف . . إلخ .

. . وينقسم التحليل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية :

الأول : ضرورات التعاون والتنسيق فى مجابهة أخطار الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى . .

والثانى : قضايا التعاون والتنسيق فى مواجهة مشكلات التجارة والديون فى العالم الثالث .

والثالث : اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث فى مواجهة الأزمة الراهنة للتجارة والديون .

النظام الاقليمى العربى

يكتفى الجزء العربى من التقرير بأربعة اقسام : يعالج القسم الأول كالعادة الهيكل السياسى للنظام العربى . أما القسم الثانى فيتناول بالتحليل والمتابعة التطورات الداخلية فى الأقطار العربية . وقد عالجنا هذا الجانب ـ هذه المرة ـ من زاوية أنماط ووتائر التأقلم مع نمو المعارضة السياسية وخاصة المعارضة الدينية . أما القسم الثالث من هذا الجزء فقد اشتمل على متابعة وتحليل لتطور الوضع الفلسطينى ، وخاصة داخل الأرض المحتلة ويركز القسم الرابع على دراسة اشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع فى دول مجلس التعاون الخليجى .

القسم الأول من الجزء العربى يتابع تطور الهيكل السياسى للنظام العربى من ثلاث زوايا : التفاعلات الرسمية فى النظام العربى برمته ، فمن الزاوية الأولى خلص هذا القسم إلى تشخيص التطورات الأساسية للنظام العربى خلال هذا العام بإنها تعكس ـ فى الأجمالى ـ محاولة جادة لوقف التدهور فى النظام ولكن بدون اقتلاع مصادر الأزمة العميقة التى سادت هذا النظام منذ بداية الثمانينات .

إن هذا الأستنتاج الرئيسى بأن عام ١٩٨٧ قد شهد وقفا للتدهور له شواهد وأدلة عديدة ، اكتفينا منها بخمس رئيسية :

١ ـ وأول هذه الأدلة هو تحقيق درجة اكبر من السيطرة على الصراعات الملتهبة فى الوطن العربى : لبنان ، الصحراء الغربية وفى الخليج والى حد أقل كثيرا فى جنوب السودان . وقد يبدو من الغريب فى تقرير استراتيجى أن نؤكد أن السبب الرئيسى لتحقيق قدر معقول من السيطرة على الصراعات العربية الملتهبة هو بزوغ وتوطد « مزاج » عربى ، أضناه استمرار العنف بين العرب دون أن ينتهى إلى تحولات مثمرة بأى معنى جاد للكلمة ، هذا المزاج يتجسد اساسا فى شعور شعبى طاغ بأن الصراعات العنيفة فى الوطن العربى قد تحولت الى مواقف عبثية لا طائل من ورائها غير صرف الجهود والموارد العربية بعيدا عن العدو ، أو الأعداء الرئيسيين للوطن العربى ككل . ومع ذلك فإن هذا المزاج قد وجد بالفعل ترجمة مادية فى محاولات مكثفة ، بل واحيانا مستميتة للوساطة بين اطراف النزاع ، كما أن هذا المزاج قد انعكس على المداولات الرسمية فى مجلس الجامعة وفى مؤتمر القمة الذى عقد هذا العام وفى مختلفة المنتديات واللقاءات الرسمية الى جانب وسائل الأعلام والثقافة فى شتى ارجاء الوطن العربى . إننا نؤكد أن هذا المزاج العربى كان هو السبب الرئيسى لتحقيق سيطرة اكبر على الصراعات العربية ـ العربية لأنه وجد طريقة للتأثير حتى عندما غابت عوامل القوة المادية اللازمة للوصول الى هذه النتيجة ، وخاصة حيثما احتكر قطر عربى واحد الحق والقدرة على ترتيب أوضاع هذه الصراعات كما هو الحال فى حالة الحرب الأهلية الدائرة فى لبنان .

إن حقيقة أن السبب الرئيسى لتحقق سيطرة أكبر على الصراعات العربية ـ العربية الملتهبة هو بروز مزاج عربى واشواق عربية عارمة لتركيز الموارد والجهود العربية لتحقيق الأمانى والأهداف العربية تكشف ايضا عن هشاشة هذا المكسب الهام ، ذلك ان المزاج والرأى العام الشعبى والرسمى قد يكفى لهدنة ولكنه لا يضع حدا للصراعات من خلال التوصل الى معادلات مناسبة ومتفق عليها . وهذه الحقيقة تظهر خاصة فى حالة جنوب السودان ، حيث لم يتبلور بعد مزاج عربى قوى بما فيه الكفاية لوقف هذا النزيف المروع فى بلد اذهلته المجاعة وعدم الأستقرار السياسى ، وإنما لازالت الاطراف الرئيسية ايضا بعيدة عن التوافق على ضرورة التوصل الى حل وسط يقوم على احترام الحقوق والأمانى المشروعة والوحدة الضرورية ضرورة مكلفة لتطور قومى ديمقراطى على أن هذه الحقيقة تظهر ايضا فى بقية الصراعات العربية ـ العربية حيث لعبت الضغوط العربية دورا هاما فى تحقيق مايشبه الهدنة دون أن تنجح فى وضع اسس دائمة للمصالحة وحل الصراعات ، ويمثل ذلك تهديدا بانفلات هذه الصراعات مرة اخرى طالما أنها لم تجد طريقها للحل بصورة « مبدئية » .

٢ ـ والدليل الثانى على وقف تدهور النظام العربى يتمثل فى تلطيف المنافسات والخصومات العربية ـ العربية التقليدية . وقد انخفضت هذه المنافسات على نحو ملموس هذا العام فى المغرب العربى الكبير . واقترن هذا الإنخفاض مع طرح صيغة مشروع لأتحاد دول المغرب . إن هذا الإقتران بحد ذاته يمثل احد الأمور ذات الدلالة البالغة على طبيعة عملية حل النزاعات فى الوطن العربى . وقد يصح لنا أن نستنتج ان حل الصراعات لا يتوقف على مجرد تلطيف الخصومات بين القادة أو النظم الحاكمة

أوحتى التوصل إلى هدنة مؤقتة أو دائمة أو في الحد الأقصى استتباب اتفاق على وضع نهاية للصراع على نحو أو اخر . وإنما يمكن حل الصراعات العربية - العربية عندما يتصاحب ذلك مع طرح تصور ايجابي لتحقيق قدر أكبر من التنسيق السياسي حول أسلوب إدارة مصالح مشتركة سواء أكانت هذه المصالح اقتصادية أو سياسية . فنتيجة لغياب هذا العامل تحقق قدر من التلطيف للنزاع والمنافسة « العقيمة » بين العراق وسوريا ولكن مصالحة حقيقة لم تتم بالرغم من اللقاءات المتكررة السرية والعلنية هذا العام بين الرئيسين وكذلك بين مسئولين على مستوى عال من القطرين . ولأن الحكومة السورية لم تدرك جوهرية مصالحها المعلقة مع منظمة التحرير فإن محاولات التوفيق لم تثمر انفراجا راديكاليا هذا العام في العلاقات بين الطرفين ، على حين كانت المصالحة بين العراق وليبيا أهم انجازات العام الماضي في هذا الصدد بسبب ادراك القيادة الليبية أن الحرب العراقية - الأيرانية عقيمة ولاجدوى منها ولا نتيجة سوى ضياع الموارد العربية وتبديدها .

٣ - أما الدليل الثالث على وقف التدهور العربي عام ١٩٨٧ فقد تمثل في عقد مؤتمر القمة العربي الطارىء في عمان بعد انتظار طويل . وعلى الرغم من جوانب القصور في اجراءات ومضمون نتائج هذا المؤتمر فان أهم انجازاته أنه قد ارسى علامات هامة على طريق التراضي العربي ، ففي مجال الصراع العربي الأسرائيلي اعاد التأكيد على مقررات قمة فاس ، واعاد تأكيد عدم قابلية هذا الصراع للتجزئة وبالتالي عدم جواز انفراد أي طرف عربي بحل منفصل مع اسرائيل . أما في مجال الحرب العراقية - الإيرانية فقد قرر المؤتمر ادانة احتلال ايران لأراض عربية والتضامن الكامل مع العراق والإشارة إلى الأستعداد للألتزام بمعاهدة الدفاع المشترك على اساس التحفظ السوري بأن ذلك لايعني تشجيعا لدخول اطراف عربية جديدة الى ميدان الحرب ضد ايران واخيراً تأييد قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وقد حرصنا على نشر قرارات مؤتمر القمة بالكامل بسبب أنها لم تجد طريقها الى الأعلام العربي ، ولكن يشعر القارىء بأهمية ما تحقق من تراض حول المبادىء العامة المحركة للمواقف العربية من القضايا الرئيسية التي تواجه العالم العربي في اللحظة الراهنة .

ولكن لا زال الطريق طويلا أما تراض أو اجماع عربي حقيقي وصلب ، على أن مؤتمر عمان يكتسب أهمية حقيقية من كونه قد بدأ الطريق في هذا الإتجاه .

٤ - أما الدليل الرابع على وقف التدهور في النظام العربي فهو عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الأقطار العربية . وقد فتحت قرارات مؤتمر القمة العربي الطارىء في عمان الباب أمام هذا التطور الهام والذي يتوقع له ان يستمر عام ١٩٨٨ . ان تقديرنا لأهمية هذا التطور في العلاقات العربية - العربية يبتعد مع ذلك عن نظريتين رائجتين ، تقول الأولى أن عودة العلاقات الدبلوماسية تنطوي ضمنا على تكريس وتوسيع لكامب دافيد . ذلك ان منطوق وروح قرارات مؤتمر القمة العربي في عمان والمؤتمر الأسلامي في الكويت في يناير اضافة لتصريحات المسئولين المصريين الكبار تقطع بأن العالم العربي ككل لايزال ينبذ كامب ديفيد . أما النظرية المضادة فتتوقع أن تؤدي عودة العلاقات الى تحويل جذري للنظام العربي والى وضعه على طريق النهوض السريع خاصة أمام التحدي الهائل الذي تطرحة اسرائيل عليه بعنف بالغ . والواقع أن توقعاتنا لاتذهب الى هذا المدى باي حال . وكل مايمكن قوله على ضوء الشواهد الحالية هو أن عودة مصر للعالم العربي هو شرط لازم للنهوض العربي ، ولكنه بحد ذاته ليس كافيا لهذا النهوض . والأمر الهام أن تكتسب العودة مضمونا سياسيا جماعية حقيقيا من خلال التوافق والأتفاق على برنامج سياسي محدد لمواجهة التحديات وتوزيع المسئوليات اللازمة لهذه المواجهة ، وأرساء ضمانات كافية للألتزام المتبادل بهذا البرنامج الذي يحقق المصالح الأساسية لجميع الدول العربية والأطراف العربية الفاعلة .

٥ - وتأتي العلامة الأكثر اشراقا من جانب شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل متمثلةفي الأنتفاضة الشعبية الكبرى في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسوف نعرج الى بعض الأستنتاجات الهامة حول هذه الأنتفاضة العظيمة في السياق الملائم على أننا نود أن نؤكد الأهمية الخاصة للأنتفاضة في الأنفراج الذي شهده النظام العربي عام ١٩٨٧ . وتأتي هذه الأهمية من عوامل عديدة تتفرع عن عاملين جوهريين . العامل الأول هو أن الانتفاضة تبشر بعصر جديد للحركات الشعبية في الوطن العربي في مجمله تعود فيه الشعوب العربية الى سابق كفاحيتها والتزامها القومي . أما العامل الثاني فيتمثل في التصفية الجذرية لأسطورة الأستكانة والأستسلام العربي في مواجهة القوى الصهيونية الاسرائيلية التي تبدو عاتية عسكريا وسياسيا .

وقد تعرض هذا القسم من التقرير للنظام العربي من زاوية ثانية وهي هيكل الأهتمامات العربية كما برزت في عام ١٩٨٧ . وقد اعتمدنا على اللقاءات بين المسئولين العرب في قمة هرم السلطة لكي نوصف على نحو دقيق خصائص هذا الهيكل . وقد وجدنا من الدراسة الكمية لهذه اللقاءات ان النظام العربي قد اظهر حيوية كبيرة في البحث عن مخرج من ازمته . وتتمثل هذه الحيوية في العدد الكبير من اللقاءات بين المسئولين العرب ... وهو كبير بالمقارنة مع أي نطاق اقليمي اخر . فقد وصل متوسط عدد الزيارات التي قام بها الملوك والرؤساء العرب لأقطار عربية أخرى اكثر من سبعة زيارات خلال هذا العام . ومن حيث القضايا احتلت تلك القضايا ذات الأهمية العربية الكلية قائمة الأولوية وتلاها في ذلك قضايا التوسط بين طرفين عربيين متخاصمين ثم اخيرا قضايا العلاقات الثنائية . وكانت غالبية اللقاءات بين المسئولين العرب الكبار ذات طابع سياسي ، على

حين كانت القضايا الاقتصادية والوظيفية محدودة العدد . ثم ان غالبية اللقاءات كانت ذات طابع ثنائى . ويلفت النظر كذلك أن النظام العربى قد شهد فى خضم اللقاءات التى تمت بين المسئولين الكبار اهتماما بانشاء قواعد سياسية أو وظيفية جديدة بالمقارنة بتطبيق القواعد القائمة والتى تم الإتفاق عليها . أما من حيث الدول العربية التى شاركت فى ارسال أو استقبال مسئولين عرب ، فإنه يمكن القول بأن مصر كانت اكثر الدول العربية اجتذابا للمسئولين العرب يتلوها فى ذلك السعودية ثم الأردن ، والأمارات . على حين كانت أكثر الدول نشاطا فى ارسال مسئولين هى الأردن وفلسطين والسودان ويتلوها السعودية ومصر والعراق واخيرا الجزائر .

وأخيرا يتعرض هذا القسم للنظام العربى من زاوية اتجاهات تطوره.وينبه التقرير من هذه الزاوية الى ضآلة ماتم انجازه على صعيد المصالحات بين الدول العربية ، والى أن دوافع المصالحات تبدو مؤقتة أكثر منها دائمة بحيث قد تنتكس المصالحات التى تمت ومع ذلك فإن من الضرورى أن نؤكد على حقيقة زيادة أهمية النظام العربى ككل بالنسبة لكل قطر عربى بحيث ازدادت إلى حد ما أهمية اعتبارات الوفاق وزادت الى حد ما تكلفة الأنشقاق عن الإجماع والتراضى وهو أمر يمكن أن نبنى عليه فى إتجاه تعميق المصالحات وإقامتها على أسس سياسية أكثر متانة .

أما القسم الثانى من القسم العربى ، فيعالج مسألة العلاقة بين الدولة وجماعات الأسلام السياسى فى الوطن العربى اعتمادا على دراسة أربعة حالات هى مصر والسودان وتونس وسوريا . وقد أهتم التقرير بدراسة هذه العلاقة باعتبار أن جماعات الأسلام السياسى تمثل أحد أهم مصادر الضغوط الداخلية التى تتعرض لها الدولة العربية ولأن الطريقة التى تدير بها الدولة العربية علاقتها مع هذه الجماعات تقدم نموذجا لأساليب الأستجابة والتكيف التى تتبعها الدولة العربية فى مواجهة الضغوط التى تتعرض لها .

وأول ما يلفت النظر عند دراسة جماعات الأسلام السياسى فى الوطن العربى هو التفاوت الكبير بين أحوال هذه الجماعات فى البلاد المختلفة على عدد من المستويات .

فعلى المستوى التنظيمى تنقسم جماعات الأسلام السياسى فى مصر بين أغلبية محكمة التنظيم واصلاحية التوجه تمثلها جماعة الأخوان المسلمين ، وأقلية نشطة ومنظمة جيدا تمثلها جماعة الجهاد ومجموعات اخرى اقل شأنا تشترك جميعا فى تبنى الأختيار الراديكالى والميل لأستخدام العنف ضد الدولة والمجتمع ، أما فى السودان فإن الجبهة القومية الأسلامية التى تعتبر امتدادا لجماعة الأخوان المسلمين فى السودان تحتكر تمثيل تيار الاسلام السياسى بشكل كامل باستثناء الوجود غير المحسوس لجماعة صغيرة منشقة عنها احتجاجا على النهج البراجماتى الواضح للجماعة الأم . وفى تونس تعد حركة الأتجاه الأسلامى - ذات الإتجاه الإصلاحى والأكثر استنارة بين جماعات الإسلام السياسى المهمة فى الوطن العربى - التنظيم الرئيسى للحركة الإسلامية فى تونس ومع ذلك فإنها تتعرض لمنافسة جماعات صغيرة منشقة عنها حيث تطالب أحدى هذه الجماعات المنشقة بإظهار مزيد من التفتح والعصرية فى اختيارات الحركة الإسلامية بينما تطالب جماعة اخرى باتباع اساليب متشددة فى معارضة الدولة والمجتمع التونسيين متأثرة فى ذلك بأفكار الثورة الإيرانية والجماعات الجهادية فى مصر . وكانت هذه الجماعة مسئولة عن بعض اعمال العنف التى وقعت في تونس فى الأعوام الأخيرة . أما فى سوريا فإن جماعة الأخوان المسلمين تكاد تكون التنظيم الوحيد للحركة الاسلامية ولكن يلاحظ على هذه الحركة - التى تميل اجمالا للتشدد فى مواجهة الدولة السورية - إنها تتيح الفرصة داخلها للتعايش بين عدد من التيارات المتباينة من حيث التزامها بأساليب تتفاوت فى درجة راديكاليتها بدرجة أكثر مما تتيحه جماعات الإسلام السياسى فى الأقطار العربية الأخرى .

وعلى المستوى الأيديولوجى يتفاوت فهم وتفسير الجماعات المختلفة للإسلام فبينما طورت حركة الإتجاه الإسلامى فى تونس فهما منفتحا للإسلام استطاعت بمقتضاه أن تكيف الأختيار الديمقراطى الذى تدعو اليه ضمن منظومة الأفكار الإسلامية حيث اظهرت درجة عالية من الأستعداد لاستيعاب جانب كبير من قيم الحرية الفردية وحرية الأعتقاد وحقوق المواطنة كما تطورت فى اطار منظومة الأفكار الليبرالية فى الغرب فإن الجبهة القومية الإسلامية فى السودان اظهرت استعدادا أقل لأستيعاب منظومة القيم الغربية باستثناء نجاحها فى تكييف الديمقراطية كنظام سياسى ضمن فهمها للأسلام . . وعلى العكس من ذلك فإن الأخوان المسلمين فى مصر برغم مشاركتهم فى العملية السياسية الديمقراطية بشكلها ، المتحقق فى مصر ، واعلاناتهم المتكررة عن التزامهم بالديمقراطية كاختيار لابد عنه ، فإنهم لم يطوروا فهما للأسلام ينسجم مع هذا الأختيار وهو نفس الأمر تقريبا فى سوريا وإن كانت طبيعة النظام السياسى فى سوريا لم تتح الفرصة لأختبار مدى جدية الأختيار الديمقراطى للأخوان المسلمين . أما بالنسبة للجماعات المتشددة فى هذه الأقطار فإنها اجمالا تتمسك برؤية متعصبة غير متسامحة للإسلام لا تسمح بأى تعايش مع الجماعات المعارضة .

وعلى مستوى محتوى ومضمون نشاط هذه الجماعات منظورا إليه من زاوية موقفها فى السياق السياسى والأجتماعى الذى تعمل فى اطاره - فإن حركة الأخوان المسلمون والجماعات الأسلامية المتشددة الأخرى فى مصر تظهر محتوى سياسيا يضع قضية السلطة السياسية كهدف مباشر له . وفى السودان تكتسب الجبهة القومية الأسلامية مضمونا تحديثيا بالنظر الى استئثارها بتأييد الطبقة الوسطى الحديثة والى طبيعة العلاقات الصراعية التى تربطها بالتكوينات التقليدية فى المجتمع

السودانى . أما فى تونس فإن حركة الإتجاه الإسلامى أقرب ما تكون الى حركة اصلاح ثقافى مشغولة بقضية التوفيق بين الأسلام والعصر . وفى سوريا تكتسب جماعة الأخوان المسلمين محتوى طائفيا واضحا يظهره خطابها السياسى بالنظر الى صراعها مع الدولة السورية المتهمة بالأنحياز للطائفة العلوية .

وقد اظهرت جماعات الاسلام السياسى الاصلاحية اتجاها للتعاون مع الدولة فى حالتى كل من مصر والسودان وان باشكال متفاوتة فالحركة الاسلامية فى السودان قد تحالفت مع حكم الرئيس نميرى قبل خلعه ، كما تم استيعابها بعد ذلك ضمن العملية الديمقراطية التى تطورت فى السودان منذ ذلك الحين ، وكانت مشاركتها في الحكم موضوعا مطروحا للنقاش طوال العامين الماضيين . أما فى مصر فقد تعاونت جماعة الاخوان المسلمين مع حكم الرئيس السادات لبعض الوقت فى مواجهة قوى اليسار النشطة وضمن عملية اعادة رسم توجهات الحكم فى مصر اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا فى الفترة حول منتصف السبعينيات . كما أمكن بعد ذلك فى فترة حكم الرئيس مبارك استيعاب الجماعة ضمن العملية الديمقراطية كما تجرى تحت قبة البرلمان دون أن يتاح للجماعة فرصة بناء حزب مستقل .

أما فى تونس فإن حركة الاتجاه الاسلامى قد عبرت عن رغبتها باستعدادها للمشاركة فى عملية سياسية ديمقراطية غير أن الاطار الضيق للنظام التونسى لم يتح له استيعاب الحركة ضمن اطار مؤسسات النظام السياسى التى ضاقت أيضا بجماعات المعارضة السياسية الأخرى ، ومع هذا فإن حركة الاتجاه الاسلامى لم تحرم كلية من فرصة التعبير الحر عن أفكارها فى بعض الفترات . وعلى العكس من ذلك فإن النظام السلطوى فى سوريا لم يسمح باختبار نوايا الحركة الاسلامية السورية فى اتجاه الاستعداد للتعاون مع الدولة . بل ان رفضه التام للتعايش معها قد أجبرها على الدخول فى مواجهة مسلحة مكشوفة .

وعلى هذا فإن الدولة العربية قد اتبعت استراتيجيات متباينة فى التعامل مع حركات الاسلام السياسى تراوحت بين التحالف والمشاركة فى الحكم والقمع الشديد . وفى الواقع فإن العنف كان هو الغالب على اختيارات الدولة العربية تجاه الجماعات الاسلامية فهكذا كان هو الحال بالنسبة للاخوان المسلمين فى سوريا طول الوقت ، وايضا بالنسبة للجماعات الراديكالية فى مصر وبدرجة محدودة جدا بالنسبة لجماعة الاخوان المسلمين الاصلاحية طول العشر سنوات ٧٧ ـ ٨٧ موضوع الدراسة . وبالنسبة لحركة للاتجاه الاسلامى فى تونس فانها وخاصة قياداتها تعرضت لمحنتين كبيرتين فى الفترة المشار اليها ولا يستثنى من ذلك الاتجاه سوى الحركة الاسلامية فى السودان التى لم تتعرض للملاحقة الجادة الا لفترة قصيرة فى اخر ايام حكم الرئيس نميرى . غير ان استسهال الدولة العربية اللجوء للعنف فى ادارة علاقتها مع جماعات الاسلام السياسى لا ينفى لجوءها فى أحيان عدة لمحاولة استيعابها وكان ابرز الاساليب التى اتبعت فى ذلك هو القبول باضفاء طابع دينى الى هذا الحد أو ذاك على الدولة والمجتمع . وقد بلغت هذه العملية ذروتها فى السودان فى عهد نميرى حين كان اعلان تطبيق قوانين سبتمبر الموصوفة بالاسلامية يمثل تنازلا كاملا من جانب الدولة للحركة الاسلامية وحتى بعد الاطاحة بنميرى فإن تجنب اثارة غضب الحركة الاسلامية القوية لم يكن ممكنا الا بالاحتفاظ بقوانين نميرى الاسلامية ولو بشكل رسمى فقط . وفى مصر قطعت الدولة شوطا بعيدا فى اتباع هذا الاسلوب استنادا الى القول بامكانية التمييز بين الجماعات الاصلاحية وتلك المتشددة حيث يمكن استيعاب الاولى بالاستجابة لبعض مطالبها وبالسماح لها بالتمثيل داخل بعض مؤسسات الدولة خاصة المجلس النيابى ، وقد لجأت الدولة التونسية الى هذا الاسلوب بشكل واضح فى أعقاب حركة السابع مع نوفمبر التى اطاحت بالرئيس بورقيبة شديد الالتزام بالنموذج الحضارى والثقافى الغربى وكانت اقل درجات اللجوء لهذا الاسلوب فى سوريا حيث كانت الدولة مستعدة لاستخدام اقصى درجات العنف بديلا عن محاولة استيعاب التيار الاسلامى بأى اجراء مهم .

وباستثناء سوريا التى كانت تكلفة قمع التيار الاسلامى فيها باهظة جدا ، فإن الاساليب المختلفة فى البلاد الاخرى لم تحل دون تعاظم قوة ونفوذ جماعات الاسلام السياسى ، وربما كان الترددبين اتباع أساليب قدتكون متناقضة احيانا كثيرة فى التعامل مع الجماعات الاسلامية احد مبررات نجاح الجماعات فى زيادة نفوذها .

اما القسم الثالث من الجزء العربى فيتناول تطور المقاومة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة خلال الفترة ما بين عامى ١٩٧٧ و١٩٨٧ والعوامل المؤثرة على هذا التطور صعودا وهبوطا . ويقدم تصنيفا جديدا لعمليات المقاومة يميز بين المقاومة السياسية والمدنية وبين المقاومة المسلحة . وفى داخل المقاومة السياسية يميز بين الانماط الدنيا والانماط العليا ، بينما يقسم المقاومة المسلحة الى مبادرات محلية وعمليات كبرى .

واعتمادا على حصر لعمليات المقاومة السياسية والمسلحة خلال الفترة المذكورة تبين أن المقاومة السياسية شهدت تطورا ملحوظا خلالها أهم ملامحه التزايد النسبى فى الاشكال العليا لهذه المقاومة واهمها الاضرابات السياسية والمظاهرات الى جانب استمرار الاشكال الدنيا من رفض تنفيذ او امر الى تقديم عرائض وشكاوى ولجوء للقضاء الى توزيع منشورات ورفع اعلام فلسطينية لكن فى اطار اضيق من ذى قبل لادراك قطاعات متزايدة من اهالى الاراضى المحتلة بشكل تدريجى لضآلة جدوى هذه الاشكال الدنيا فى مواجهة احتلال يتحرك وفقا لمخطط محدد ينعكس فى سياسات قلما يجدى الاعتراض عليها فى الغائها . ولذلك ثمة خط بيانى صاعد للجوء الى الانماط العليا للمقاومة

السياسية المدنية التى اصبحت تشكل القسم الرئيسى من هذه المقاومة ، وهو الخط الذى وصل الى ذروته فى نهاية عام ١٩٨٧ بتفجير الانتفاضة الكبرى المستمرة حتى مثول التقرير للطبع والتى تقوم فى الاساس على اسلوب المقاومة المدنية العنيفة الذى اخذ فى التطور خلال السنوات العشر الماضية على النحو الذى يسجله التقرير هذا العام .

اما بخصوص المقاومة المسلحة فقد ادى عجز الفصائل الفدائية الفلسطينية من اقامة وحماية مناطقها القاعدية فى الضفة والقطاع بعد الاحتلال الى اضطرارها للاعتماد على اقطار الطوق العربية المحيطة بالمناطق المحتلة الامر الذى ادى الى تراجع واضح للمقاومة المسلحة بعد الضربة التى تعرضت لها المقاومة فى الاردن . وكان من نتيجة ذلك أن اصبحت العمليات الصغرى أو المجاورات المحلية هى الطابع السائد للمقاومة المسلحة ، وهى العمليات التى تتم باستخدام اسلحة بدائية مصنعة محليا مثل قنابل المولوتوف أو الزجاجات الحارقة والعبوات الناسفة والسكاكين أو المدى .

وبالمقابل قلت العمليات الكبرى التى تتم باستخدام الاسلحة النارية بدءا بالمسدسات والبنادق وحتى الصواريخ مرورا بالرشاشات الى جانب الاستخدام الكثيف للقنابل . وعلى هذا النحو اخذت المبادرات المحلية فى التزايد حتى وصلت الى نحو ٧٠٪ أو أكثر من مجموع العمليات المسلحة فى عام ١٩٨٧ عشية تفجر الانتفاضة الكبرى . وبالمقابل بقيت العمليات الكبرى فى اطار ضيق وبمعدلات منخفضة خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ وكانت العمليات التى تعتمد على الرشاشات والبنادق الآلية وخاصة « آر . بى . جى » اكثرها تكرارا وفقا للبيانات المتوفرة ومعظمها لا يحدث داخل الاراضى المحتلة ١٩٦٧ وانما فى منطقة الجليل عبر الحدود اللبنانية .

ولم يكن المسار الذى اتخذته المقاومة الفلسطينية بشقيها المدنى والمسلح على هذا النحو وليد صدفة وانما كان نتاج ظروف موضوعية ذات صلة بالاوضاع المحيطة بها فلسطينياً وعربيا واسرائيليا وظروف ذاتية تتعلق بتركيب حركة المقاومة نفسها . ويرصد هذا القسم خمسة عوامل رئيسية تفسر مسار المقاومة الفلسطينية ، وهى :

(١) تأثير السياسات الاسرائيلية : التى تقوم على ثلاثة انواع من الاجراءات فى الردع ورد الفعل والاحتواء .

(٢) قصور استراتيجية المقاومة سواء من حيث اساسها النظرى أو من حيث ممارستها العملية ويتمثل قصور اساسها النظرى فى المبالغة فى التأثر بالقوانين العامة لحركات التحرر وتعاظم الاتجاه الى نسخ اساليب كفاح من التجارب الاخرى مما قاد الى الخلط بين مستويات العمل الفدائى والى تحديد الاهداف بشكل مبالغ فيه بما يتجاوز القدرات الحقيقية . وانعكس هذا التصور النظرى على الممارسة العملية للكفاح المسلح .

(٣) عدم ملاءمة الاطار السياسى الاجتماعى الذى يمثل مصدر الدعم الحقيقى للمقاومة . وهذا الاطار هو الذى ساهم فى فاعلية السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة لفترة طويلة ، وخاصة بسبب استعداد بعض القوى الاجتماعية للتعامل مع وضع الاحتلال طالما حافظ لها على مواقعها وامتيازاتها .

(٤) الافتقاد الى محيط عربى للمقاومة التى اصبحت فى حالة اعتماد على الوضع العربى بعد خسارة معركة القواعد الآمنة داخل الاراضى المحتلة عقب الاحتلال ، وبروز التوتر بين المقاومة واقطار الطوق لاسباب عديدة فى مقدمتها التعارض بين منطق الدولة ومنطق الثورة فيما يتعلق بالصراع مع اسرائيل .

(٥) الانقسامات الفلسطينية النابعة من التعدد السياسى والفكرى على الساحة الفلسطينية والذى اقترن بتعدد تنظيمى وحركى تزايدت حدته مع تتالى الانشقاقات فى صفوف بعض فصائل المقاومة . وكان أهم تأثير سلبى لهذا الانقسام هو غياب العمل العسكرى الموحد ، الامر الذى يتناقض مع احد اهم القوانين العامة لتجارب المقاومة الناجحة اى وجود قيادة عسكرية موحدة . وقد شهد عام ١٩٨٧ خطوة هامة على طريق استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية بانعقاد الدورة ١٨ للمجلس الوطنى بالجزائر .

يقدم التقرير فى القسم الرابع دراسة عن إشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع فى دول مجلس التعاون الخليجى فتتناول الدراسة المجلس بصفته تجربة للتكامل الاقليمى الفرعى العربى وإهتمت الدراسة أولاً ببحث إشكالية تكوين مجتمعات قومية فى دول المجلس فتوضح أن المجلس هو منظمة إقليمية فرعية تتلخص مهمتها الجوهرية فى المحافظة على النمط الاجتماعى القائم ، بينما هذا النمط ذاته لا يتفق مع الحالة الطبيعية للمجتمعات المعاصرة إذ أن هذا النمط يتسم بالعجز عن الدفاع عن ذاته ولو فى الحدود الدنيا بإمكانياته الخاصة وبالتالى فإنه يعتمد على مصادر خارجية للحماية بصفة شبه دائمة ، وقد إتجهت دول المجلس إلى تحويل غالبية السكان إلى قطاعات من المواطنين الممتازين الذين يحصلون على كامل حاجاتهم من الخارج ويعتمدون على قوة عمل مستوردة ومؤقتة لأداء الوظائف والأعمال . . بينما تجاهلت دول المجلس أنه كان من الممكن التحول إلى مجتمع طبيعى من خلال تنظيم الهجرة الخارجية وفق منظور ومفهوم للدمج الاجتماعى بهدف بناء مجتمع قومى . ولتكريس النهج الذى أتبعته دول الخليج فإنها قد اتبعت سياسات محددة فى مجالين هامين هما الأمن والهجرة ففى مجال سياسات الأمن وبناء الجيوش صاغت دول الخليج سياستها على أساس مفاهيم وإستراتيجيات تختلف إلى حد بعيد عن سبيل بناء مجتمع قومى . . كما أنه فى مجال سياسات الهجرة مالت دول الخليج إلى تفضيل العمالة المهاجرة المؤقتة وخاصة غير العربية لانخفاض الأجور ولعدم الرغبة فى الدمج الاجتماعى للمهاجرين الجدد وفضلت بذلك أن تتبع سياسة تحافظ على الوضع القائم فى بلدانها وتميل إلى العزلة عن المحيط القومى العربى العام .

كما أن سياسات العزلة هذه تتبدى فى تطور القطاعين الزراعى والصناعى فى دول الخليج .حيث قامت بلدان المجلس بإتباع سياسات تتسم بعدم الرشادة الاقتصادية فى مجال الزراعة التي تعد مواردها فيها فى غاية الضآلة والاعتماد على السوق الرأسمالى العالمى فى تلبية حاجات سكانها ، كما أنها فى قطاع الصناعة قامت بإتباع سياسات متنافسة لاستغلال النفط والغاز فى الصناعة التحويلية بما حول هيكلها الصناعى إلى التنافس بدلا من التكامل سواء على المستوى الاقليمى الفرعى أو على المستوى العربى . . ورغم ميل دول الخليج إلى منهج التكامل عبر التجارة الخارجية فإن البيانات التاريخية وواقع الهيكل الاقتصادى القائم لا يرشح هذا الأسلوب بصفته الأسلوب الأمثل فى تحقيق درجة أرفع من درجات التكامل .

وتوضح الدراسة أنه يمكن لسياسات إدارة الانكماش النفطى أن تصحح كثيرا من الأوضاع المقلوبة فى التطور الاقتصادى لدول المجلس بالتحول إلى إقتصاديات طبيعية وهو ما يحتم ضرورة إعادة هيكلة الانفاق العام بالتركيز على تحويل الأنشطة المولدة للدخل وخاصة الصناعة التحويلية الحديثة وتخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات وهو ما يعد رهنا بتطوير تنظيم أفضل لعلاقات العمل وهو ما يستحيل بدوره بدون إتباع سياسة تسعى لدمج جزء هام من قوة العمل المهاجرة العربية بهدف تشكيل مجتمع قومى طبيعى . فحل اشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع فى دول مجلس التعاون يتوقف إلى حد بعيد على نظرة اجتماعية وقومية أشمل وأكثر عمقا مما هو سائد حاليا فى هذه البلدان .

■■

جمهورية مصر العربية

ينقسم الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية الى اربعة اقسام تعالج على التوالى : النظام السياسى - الدبلوماسية والعلاقات الخارجية - الدفاع والقوة العسكرية ثم الاقتصاد القومى .

وكما جرت العادة فى العددين السابقين من التقرير ، فإن معالجة النظام السياسى المصرى (التى كانت تتم تحت عنوان : السياسة الداخلية) انما تتم من خلال موضوعات اربعة ، وهى : سلطات الدولة والاحزاب السياسية وجماعات المصالح ، ثم القوى المحجوبة عن الشرعية . وتذكر مقدمة ذلك القسم ان انتخابات مجلس الشعب ، ثم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية كانا على رأس التطورات السياسية الداخلية التى شهدها عام ١٩٨٧ . وفى حين كانت الانتخابات البرلمانية نقطة تحول هامة على طريق فرز وتمايز القوى السياسية فى مصر واقتراب تمثيلها الرسمى من واقعها الفعلى ، فان الاستفتاء على رئاسة الجمهورية دشن حكم الرئيس مبارك لسنوات ست قادمة . ومثلما ابرز استفتاء الرئاسة سيادة « الوسط السياسى » المرتبط بضرورات التوازن والاستقرار فى المجتمع ، فإن انتخابات مجلس الشعب ابرزت انحسار قوى اليسار السياسى ، ومثلت دفعة قوية نحو بلورة قوى سياسية مدنية مرتبطة باهداف سياسية مختلفة ، وتتقاسم فيما بينها التسليم بقواعد الممارسة التعددية البرلمانية . وفى نفس الوقت ، فقد شهد عام ١٩٨٧ اكثر من ظاهرة للتوتر السياسى ، أكدتها حدة المساجلات التى جرت بين المعارضة والحكومة ، مما يشير الى افتقاد آليات التأثير المتبادل بين الطرفين والتى يفترض - فى النظام التعددى - أن تسهم فى ترشيد اداء النظام السياسى ككل .

وشمل الجزء الأول عن « سلطات الدولة » كلا من السلطة التنفيذية المجسدة فى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، والسلطة التشريعية (أى مجلس الشعب) ثم السلطة القضائية . واشار التقرير الى ان عام ١٩٨٧ كان العام الذى انهى فيه الرئيس مبارك فترة رئاسته الأولى وبدأ فترة رئاسته الثانية وان ابرز السمات التى اتسم بها حكم الرئيس مبارك هى الحرص على تحقيق « الاستقرار » فى المجتمع المصرى ، بما يتيح الفرصة الملائمة للتنمية الاقتصادية . وبعد أن استعرض ذلك الجزء نشاط الرئيس مبارك على الصعيدين الداخلى والخارجى ، عرض ملامح العمل فى الفترة القادمة كما جاءت فى خطاب الرئيس امام مجلس الشعب بعد اداء اليمين الدستورية لتولى الرئاسة الثانية فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ . وناقش الجزء الخاص بمجلس الوزراء نشاط المجلس عام ١٩٨٧ والتغيرات التى طرأت على تشكيل الوزارة ، وأهم القرارات التى اصدرتها .

اما بالنسبة لمجلس الشعب ، فقد استعرض التقرير بايجاز ظروف وتطورات حل مجلس الشعب القديم ، وانتخابات مجلس الشعب الجديد التى تمت فى ابريل ١٩٨٧ ، والتى كانت ابرز مظاهرها بروز التيار السياسى الاسلامى بشكل اقوى من المرات السابقة . واستعرض التقرير نتائج الانتخابات ودلالاتها بالنسبة للقوى السياسية الداخلة فى المجلس . ثم اشار التقرير الى ان اهم مهام المجلس الجديد كانت هى اعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية واقرار برنامج الحكومة والخطة الخمسية الجديدة وموازنة الدولة وعرض التقرير ايضا بايجاز لنشاط مجلس الشورى والقضايا المتعددة التى ناقشها .

ولاحظ التقرير - فيما يتعلق بالسلطة القضائية - حقيقة أن القضاء المصرى أكد استقلاليته عبر عدد من المواقف فى عام ١٩٨٧ وفى مقدمتها الحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات القديم لحرمانه غير المنتمين لاحزاب من الترشيح فضلا عن عدد من الاحكام القضائية الهامة الاخرى .

وانقسم الحديث عن الاحزاب والنظام الحزبى الى ثلاثة اجزاء هى الاحزاب وانتخابات ابريل ١٩٨٧ ، وتطور النظام الحزبى ، ثم النشاط الحزبى . وعلى عكس الحال عام ١٩٨٦ فان التقرير يذكر أن عام ١٩٨٧ كان عاما حافلا بالنسبة للاحزاب وللنظام الحزبى فى مصر ، حيث اجريت رابع انتخابات عامة فى ظل النظام التعددى منذ ١٩٧٦ . واستعرض التقرير وقائع الحملة الانتخابية كما خاضتها الاحزاب المصرية سواء فى الحكم أم فى المعارضة وخاصة من خلال تنظيم الحملة الانتخابية وتمويلها واساليبها والبرامج الانتخابية للاحزاب ، وأهم القضايا التى اثارتها المعركة الانتخابية ويرصد التقرير تطور النظام الحزبى فى مصر من خلال توصيفه له بانه نظام للحزب المهيمن أو المسيطر اى الذى يعرف وجود حزب واحد قوى يسيطر لفترة طويلة على سلطة الحكم ، مع وجود مجموعة الاحزاب الصغيرة التى يحق لها نظريا المشاركة فى الحكم ولكنها فى الواقع لا تستطيع تجاوز موقع المعارضة . ومع ذلك ، فان الفجوة

اخذت تضيق بين الاطار الدستورى والرسمى للنظام السياسى ، وبين واقعه الفعلى كما اتجهت احزاب المعارضة للمزيد من التمايز فيما بينها ووضوح هويتها . ثم استعرض التقرير بايجاز صور النشاط الحزبى سواء على صعيد النشاط التنظيمى أو النشاط الجماهيرى الواسع من خلال المؤتمرات واللقاءات الجماهيرية أو من خلال الصحافة الحزبية .

وشمل الحديث عن جماعات المصالح متابعة موجزة لنشاط كل من جماعات رجال الاعمال والغرف التجارية والنقابات العمالية ونقابات كل من المحامين والاطباء والمهندسين والفنانين والمعلمين والصحفيين . ورصد التقرير ما اعتبره مظاهر عامة لنشاط تلك الجماعات وفى مقدمتها ازمة الديمقراطية داخل تلك الجماعات ، ومشكلة عدم التكافؤ فى علاقاتها بالسلطة السياسية وتصاعد علاقاتها بالاحزاب والقوى السياسية . وقد خلص التقرير الى أنه فى مقدمة السلبيات التى برزت بالنسبة لبعض الجماعات كان ضعف التضامن بين اعضائها وتفجر الصراعات الداخلية فيها فى حين أبدت جماعات اخرى مظاهر ايجابية فى علاقاتها بقضايا المجتمع ، وفى علاقاتها ببعضها البعض .

وتحت عنوان « القوى المحجوبة عن الشرعية » تناول التقرير بالتحليل نشاط كل من القوى الناصرية ، والماركسية والاسلامية . ولأن تقرير العام السابق (١٩٨٦) تناول بالتفصيل نشاط كل من القوى الناصرية والاسلامية ، فان التقرير يركز هذا العام بشكل اكبر على القوى الماركسية حيث استعرض أهم التنظيمات الماركسية القائمة سواء من حيث بنائها التنظيمى أو النظرى ، أو اتجاهاتها ازاء القضايا السياسية المختلفة . وتتبع التقرير ايضا نشاط الجماعات الناصرية عام ١٩٨٧ من خلال متابعة المؤتمر التأسيسى الأول للحزب الناصرى ومواقف الجماعات الناصرية من بعض القضايا الهامة كما استعرض هذا الجزء بايجاز نشاط الجماعات الاسلامية المعارضة للنظام السياسى فى عام ١٩٨٧ سواء من خلال العمل السياسى العلنى أو من خلال مسار العنف المتبادل من قوى السلطة السياسية .

اما بالنسبة للقسم الثانى عن الدبلوماسية والعلاقات الخارجية ، فقد رصد التقرير خمس سمات لعام ١٩٨٧ ، أولها أن هذا العام شهد فى ثلثه الاخير نهاية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس مبارك وبداية فترته الثانية ، وبذلك صار من الممكن تكشف الملامح الرئيسية للدبلوماسية المصرية خلال الفترة الاولى واستخلاص نتائج محددة بشأنها تساعد على بلورة الاتجاهات المحتملة لفترة الرئاسة الثانية . اما السمة الثانية فهى نجاح مصر فى استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اكثر من بلد عربى ، وهو الامر الذى يمكن اعتباره حصادا لجملة من المواقف والسياسات المصرية على صعد مختلفة ، استهدفت جميعها تأكيد الانتماء العربى لمصر رغم اية اتفاقيات أو معاهدات ، والالتزام بالقضايا العربية والدفاع عن الدول الشقيقة التى تواجه تحديات تفوق قدراتها . والسمة الثالثة لهذا العام هى متابعة السير على طريق التوازن فى العلاقات الدولية لمصر ، والذى بدا فى تنشيط علاقات مصر الدولية مع القوتين العظميين - بدرجات مختلفة - وفى نفس الوقت متابعة تنشيط علاقات مصر مع دول اوروبا وحثها على لعب دور مؤثر لحل المشكلات والقضايا العربية . والسمة الرابعة هى الاهتمام الواضح بالقضايا الافريقية الرئيسية خاصة مشكلتى الديون التى تعصف باقتصاديات الدول النامية على وجه العموم وبدول افريقيا خاصة ومشكلة استمرار الجفاف وزحف خطر التصحر على كثر من دول افريقيا .

وأخيراً فإن السمة الخامسة هى محاولة الدبلوماسية المصرية استعادة دورها النشط ولاسيما فى إطار بعض القضايا العربية الإقليمية ، وهو مابدا فى المبادرة بدعم مواقف الدول العربية الخليجية لمنع توسيع رقعة الحرب العراقية الإيرانية وكذلك فى المبادرة بالتوسط منذ بداية العام بين السودان واثيوبيا لحل الخلافات بينهما .

إن الخصوصية المشار إليها بالنسبة لعام ١٩٨٧ تتضح اكثر فى تحركات مصر عربيا وأقليميا ودوليا ، فعلى الصعيد العربى شهد العام ١٩٨٧ تصاعدا مكثفا فى حجم التفاعلات العربية - المصرية ، بغض النظر عن غياب الشق الرسمى معظم العام وحتى مابعد انعقاد قمة عمان الطارئة (٨ - ١١ نوفمبر) بقليل ، تبودلت الزيارات الرسمية وشبه الرسمية بين كبار المسئولين العرب والمصريين فضلا عن اتصالات الرئيس مبارك بالعديد من الزعماء والقادة العرب سواء فى المناسبات الإسلامية أو الإفريقية ، وإلى جانب ذلك فقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية مصرية - عربية وصاحب هذه المظاهر التعاونية تأكيدات متبادلة على أهمية التعاون العربى - المصرى فضلا عن تأكيدات مصرية بإرتباط الأمن المصرى بما يجرى فى كافة الأرجاء العربية خاصة فى الساحة الخليجية ، مع التعهد بالألتزام بمقررات اتفاقية الدفاع العربى المشترك بالرغم من الأبتعاد عن ساحة الجامعة العربية وقد إنتهى العام واذا بغالبية الإعلام العربية تستعيد مكانها ومكانتها فى القاهرة وترادف ذلك مع اتصالات دبلوماسية مكثفة بهدف إلغاء القرارات الخاصة بتعليق عضوية مصر فى صندوق النقد العربى والإنماء الإقتصادى التابعين لجامعة الدول العربية ، واتصالات أخرى لعودة مصر عمليا للأستفادة والتعاون مع الصناديق المالية التابعة لحكومات الكويت والسعودية وأبو ظبى .

واذا كان عام ١٩٨٧ قد شهد ترسيخا للأنفراج العربى - المصرى فإنه على العكس من ذلك شهد بدوره متابعة لمحاولات الدبلوماسية المصرية تأطير العلاقات مع اسرائيل فى سياق سياسى ودولى باعتبار أن اسرائيل مثلها مثل أى دولة اخرى ليست لها مميزات أو حقوق اكثر مما تفرض التفاعلات المتكافئة وهو الأمر الذى ترفضه اسرائيل ومن هنا فقد اتسمت تفاعلات مصر واسرائيل فى ١٩٨٧ بشىء من الجمود وارتبط ذلك بتعنت الموقف الاسرائيلى ازاء عملية التسوية السياسية وانعقاد المؤتمر الدولى .

وأثناء المواجهة الاسرائيلية القمعية لأنتفاضة الشعب العربى الفلسطينى فى الضفة والقطاع المحتلين والتى استمرت فى شهرى نوفمبر وديسمبر عبرت التنظيمات النقابية والهيئات الشعبية فى مصر عن سخطها وادانتها الشديدة للسلوك الاسرائيلى المنافى لحقوق الأنسان ووصل الأمر الى ذورته عندما ادان مجلس الشعب المصرى بالإجماع فى ٢٦ / ١٢ سياسة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى .

وفى المجال الدولى تبرز علاقات مصر مع القوتين العظميين ، ويمكن القول أن صورة العلاقات المصرية - الأمريكية فى عام ١٩٨٧ قد شابها شيء من التوتر الكامن حيث حل موعد سداد اقساط الديون العسكرية المصرية للولايات المتحدة بعد انتهاء فترة السماح طبقا لشروط القرض الذى تم فى عام ١٩٧٩ . وقد ظلت هذه القضية محور التفاعلات التى بدأت منذ الأسبوع الأول فى يناير وأستمرت خلال العام بين مقترحات امريكية وعدم قبول مصرى لها لأنها لاتتفق وطبيعة العلاقات الخاصة بين البلدين . وهكذا اضيفت مسألة فوائد الديون العسكرية الى مسائل التسوية السياسية والمساعدات الإقتصادية وصفقة الأسلحة الأمريكية لإيران كاسباب للتوتر النسبى فى العلاقة بين البلدين إلا أنه كان هناك حرص من البلدين على محاصرة هذا الخلاف .

إن خبرة عام ١٩٨٧ تكشف عن أن خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة لم تمنع من استمرار الفجوة بين التصورين المصرى والأمريكى فيما يتعلق بتسوية مشكلة الديون وفوائدها المستحقة على مصر وكذلك حول موضوع المعونات وذلك فى الوقت الذى أظهر فيه الأتحاد السوفيتى تفهما كبيرا للأزمة الإقتصادية المصرية وهو ماتجلى فى الأتفاق الخاص بتسوية الديون العسكرية السوفيتية المستحقة على مصر فى شهر مارس ١٩٨٧ والذى جاء نموذجيا بالمقاييس الإقتصادية والسياسية وجاء ذلك كخطوة لتحسين العلاقات المصرية - السوفيتية وعلامة على تفهم متبادل بين البلدين تجاه العديد من القضايا الدولية ، وخاصة مايتعلق بالمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط والرغبة فى وضع حد للحرب العراقية - الإيرانية .

ولقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بتدعيم العلاقات مع دول القارة الاوربية الشرقية والغربية على السواء وكذلك مع مجموعة السوق الأوروبية . وكانت القضيتان الرئيسيتان هما القضية الإقتصادية حيث سعت مصر الى الحصول على مزيد من الدعم الإقتصادى الأوربى وكذلك المساعدة فى إعادة جدولة الديون المصرية ومساندة مصر فى مفاوضاتها مع البنك الدولى ، ثم القضية السياسية عن طريق حشد التأييد الأوربى لفكرة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط .

ولم يكن إهتمام الدبلوماسية المصرية بالعلاقات مع القوى العظمى ودول المجموعة الأوربية على حساب العلاقات والتفاعلات المصرية مع العالم الثالث وقضاياه المصيرية وهو مايبرز فى الإتجاه المصرى الرامى إلى تكثيف التواجد فى القارة الأفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية أو فى تدعيم العلاقات المصرية مع الدول الأفريقية الفاعلة مثل اثيوبيا وتنزانيا وتشاد ومجموعة دول حوض النيل . كما أبدت الدبلوماسية المصرية أهتماما كبيرا بالدائرة الأسلامية وهو ماانعكس فى حرص الرئيس مبارك على حضور اجتماعات القمة الاسلامية السادسة بالكويت فى نهاية يناير ١٩٨٧ ، كذلك ازداد الأهتمام المصرى بحركة عدم الأنحياز وقضاياها المختلفة .

وفيما يتعلق بالدفاع والقوة العسكرية ، يوضح ذلك القسم من التقرير أن السياسة الدفاعية لمصر عام ١٩٨٧ استمرت فى التزمها بمعاهدة السلام مع اسرائيل وفى علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفى تطوير صناعاتها العسكرية وتحسين ميزانها العسكرى . من جانب اخر تأثرت السياسة الدفاعية بالازمة الإقتصادية الداخلية مما دفعها إلى مزيد من خفض الإنفاق الدفاعى ، ويتصاعد الصراع فى الخليج بما يشكل احتمالا لتهديد الأمن القومى وهدد بعض دول الخليج العربية التى تطلعت الى معاونة مصرية كما أن تحسن العلاقات المصرية مع الأتحاد السوفيتى بعد توقيع اتفاقية اقتصادية حول الديون المصرية اتاح بدائل جديدة أمام السياسة الدفاعية المصرية لم تتضح افاقها حتى نهاية العام كما أن إنهماك القوات الليبية فى الصراع فى تشاد خفف من حدة التوترات على الحدود الغربية .

وقد عملت السياسة الدفاعية المصرية على الأرتكاز على التوازن العسكرى بتوفير حجم يتناسب مع امكانيات الدول المجاورة من حيث الكيف والكم والردع ، ودعت الى ضرورة وجود عقيدة عسكرية عربية موحدة ، وهو مايعتبر شرطا حتميا للدفاع عن مصر وأى بلد عربى آخر .

ونما الدور العسكرى المصرى فى تحقيق أمن المنطقة نتيجة لتصاعد الصراع المسلح فى الخليج والتهديد الإيرانى لدول الخليج العربية وإن التزمت مصر بعدم إرسال قوات للقتال خارج الحدود ، ولم تتورط فى أعمال قتالية ، واقتصر هذا الدور على اتساع التعاون فى مجالات الخبرة العسكرية والتدريب وفى مجال الأمداد بالسلاح والذخيرة المتوفرة لدى القوات المسلحة ، وهو أمر قد يكون كافيا حتى نهاية عام ١٩٨٧ لكنه قد لايكون كافيا فى ظروف مقبلة مما يتطلب تنظيما واعدادا دقيقا للتعاون مع دول الخليج العربية .

وانعكست العلاقات العسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة فى اجراء حلقة جديدة من مناورات النجم الساطع وإن تميزت هذه الحلقة بقدر قليل من الأعلام المصرى والأمريكى ، وأبدت مصر استعدادها للأشتراك فى مناورات مشتركة مع الأردن وبريطانيا وايطاليا .

وأهتمت مصر خلال العام بدراسة العلاقة بين أمنها وأمن دول البحر الأحمر والقرن الأفريقى وأمن دول حوض البحر المتوسط ، حيث تشكل اسرائيل عائقا بشكل عام أمام تحقيق

الدور الذى تتصورة مصر لنفسها فى أمن المنطقة . ورغم الأهتمام المصرى يصعب القول بإنه قد حدث تقدم خلال العام فى مجال تحقيق الأمن القومى من خلال تنظيم الأمن لدول أى من البحرين الأحمر والمتوسط .

وتحسن الميزان العسكرى المصرى خلال العام نتيجة لتنفيذ صفقات اسلحة سابقة لم تكن قد نفذت والتقدم فى تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية فى مصر ، وبدء الحصول على قطع غيار من الأتحاد السوفيتى لأسلحة سوفيتية الصنع ، ولنمو العلاقات العسكرية بين مصر والبلاد العربية ، فى حين تأثر هذا الميزان بخفض الإنفاق العسكرى واثره على حجم القوات المسلحة وعلى عناصر التدريب الرئيسية .

وأستمرت مصر فى تحديث اسلحة قواتها المسلحة عن طريق استيراد أنواع الأسلحة وتصنيعها مع تنويع مصادر السلاح لتحقيق أكبر قدر من استقلال الأرادة المصرية ودعم التعاون مع الدول الصديقة العربية والأفريقية عن طريق امدادها بالأسلحة دعما لأمنها القومى ولأمن تلك الدول . ونتيجة لأعتبارات إقتصادية وخطة التنمية أنحصر الكم الأكبر من استيراد الأسلحة فى إطار المساعدات العسكرية الأمريكية فى حين يتزايد الأعتماد على الإنتاج الحربى المحلى وتصدير اجزاء منه كمساهمة فى نفقات التسليح ، ودعم التعاون والتكامل العربى وقد برز خلال هذا العام استلام باقى دفعة الميراج ٢٠٠٠ واستلام طائرات ف ١٦ وطائرات الأنذار المبكر والسيطرة وادخال تعديلات عليها لزيادة امكانياتها وخصائصها الفنية والتكتيكية كذا استلام الدفعة الأولى من نظام الدفاع الجوى شاباريل ، كما برز التعاقد على شراء صائدات الغام حديثة ، ولم تكتف مصر بما استوردته بل قامت بادخال تعديلات وتطوير الأسلحة الموجودة بالخدمة وكان ابرز ما جرى فى هذا المجال تطوير اجسام دبابات سوفيتية وإعادة تسليحها وفى مجال الإنتاج الحربى تقدمت مصر فى مجال الإتفاق على إنتاج مشترك للدبابة « أم - ١ » وبدء العمل فى مصنع البصريات ، والبدء فى إنتاج الطائرات بدون طيار ، وإنتاج أنظمة صاروخية متعددة الفوهات جديدة كما انتهت من تصنيع الرادار ثنائى الأبعاد « ت بى اس ٦٣ » فى حين استمر الإنتاج الحربى فى المجالات الأخرى التى سبق أن بدأها فى الأعوام السابقة .

وخلال عام ١٩٨٧ كان العراق هو السوق الرئيسية للإنتاج الحربى المصرى كما فى الأعوام السابقة وامتد السوق ليشمل السودان والصومال وعمان واليمن الشمالى ، كما أبدت بعض الدول العربية والأفريقية اهتماما بشراء الإنتاج الحربى المصرى . وقد شهد العام تغييرا فى رئاسة الهيئة العربية للتصنيع ودفعة لنشاطها فى مجال التسويق واصبح احتمال استئناف نشاط باقى الدول العربية فى تمويل مشروعاتها قائما .

أما القسم الإقتصادى فى هذا التقرير فقد عالج اداء الإقتصاد المصرى بمتابعة أهم التطورات وتقييم أهم السياسات إلى جانب تحليل قضية مستقبل التنمية الإقتصادية فى مصر . ويكتسب تحليل مؤشرات وإتجاهات واشكاليات الأداء الإقتصادى فى تقرير هذا العام دلالة خاصة فقد سجل عام ١٩٨٧ نهاية الخطة الخمسية الأولى (٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) وبداية الخطة الخمسية الثانية (٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢) لذلك فإن متابعة أداء الأقتصادى المصرى خلال عام ١٩٨٧ تمت فى سياق يشمل متابعة الأداء الفعلى أبان الخطة المنتهية ، والأداء المستهدف خلال الخطة المبتدئة ، ثم اشكاليات التنمية المستقبلية .

● ويأخذ التحليل فى القسم الإقتصادى ثلاثة محاور أساسية ، الأول ، متابعة التطورات الإقتصادية والثانى ، تقييم السياسات الإقتصادية والثالث ، تحليل بدائل التنمية وفى المحور الأول ، تم التركيز على تحليل ثلاثة جوانب للتطور الإقتصادى هى : التنمية غير الإنتاجية ، وانخفاض إنتاجية العمل ، وتهديد الأمن الإقتصادى القومى ويحلل المحور الثانى ثلاثة اتجاهات للسياسة الإقتصادية وهى : سياسات الإنفتاح غير الإنتاجى ، وسياسات الترشيد والتكيف ، وسياسات التنمية الإقتصادية ، وأما المحور الثالث فيتضمن عرضاً لثلاثة بدائل للتنمية الإقتصادية ، وهى البديل الرأسمالى المحلى ، والبديل الرأسمالى العالمى ، والبديل اليسارى الإصلاحى .

● وتتضح أهمية تحليل التطورات والسياسات والبدائل المذكورة فى ضوء عدد من الحقائق :

الأولى : إن التنمية غير الإنتاجية ، أى ضعف الوزن النسبى وتباطوء معدلات نمو قطاعات الإنتاج السلعى الرئيسية - الصناعة والزراعة ، يجسد الاختلال الرئيسى فى الأقتصاد المصرى ، وقد انعكس هذا الأختلال فى تفاقم عدم التناسب وغياب التوازن بين الموارد والأستخدامات السلعية والمالية ، وقاد الى الأرتفاع الحاد للأسعار ، وإستمرار عجز الموازنه ، واحتدام عجز المدفوعات ، وتنامى المديونية الخارجية .. الخ .

والثانية : إن إنخفاض إنتاجية العمل ، أى انخفاض متوسط نصيب المشتغل من الناتج المحلى الأجمالى ، الكمى أو القيمى ، وحسب الأنشطة الإقتصادية وقطاعات الملكية ، يمثل اهدار للدور الضرورى الذى يمكن أن تلعبه التنمية الرأسية فى زيادة الإنتاج وينعكس هذا الإنخفاض ، بالمقارنة مع المستويات العالمية بما فى ذلك الدول النامية الصناعية الجديدة ، فى ضعف نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالى التى ترجع إلى رفع كفاءة إستخدام الموارد الموظفة بالفعل .

والثالثة : إن تهديد الأمن الإقتصادى القومى المصرى ، أى تفاقم التهديدات والتحديات الخارجية التى تجابه الإقتصاد القومى نتيجة تزايد انكشافه إزاء العالم الخارجى ، وتعرضه للأختراق الإقتصادى الأجنبى ، وتحول عناصر قوته إلى نقاط ضعف يكشف الأخطار التى ترتبت على تعمق الأعتماد غير المتكافىء على الخارج ، ويؤكد ضرورة زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية

باعتبار هذا سبيل بناء الأعتماد على القدرات الذاتية المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية .. الخ وبناء القوة الإقتصادية ومجابهة تهديدات وتحديات الإنكشاف والأختراق البنيوى والغذائى والتكنولوجى والمالى والتجارى .. الخ .

● **والرابعة** : أن سياسات الإنفتاح غير الإنتاجى حتى بداية الثمانينات كانت اساس غالبية الأختلالات التى املت ضرورة الإصلاح الإقتصادى .. ومن هذه المظاهر عجز الإنتاج المحلى ، والمديونية الخارجية وانخفاض قيمة الجنية ، وهروب رأس المال القومى ، وتزايد العجز التجارى ، وهجرة العمالة المدربة ، وتراجع الدور الإقتصادى للدولة ، وقصور النشاط الإنتاجى الخاص ، وارتفاع الأسعار ، وتفاقم عجز الموازنة العامة ، الخ .

● **والخامسة** : أن سياسات الترشيد والتكيف ، خلال الخطة الخمسية الأولى بدت ضرورة لمواجهة تحول عوامل النمو خلال النصف الثانى من السبعينات الى عوامل للركود فى النصف الأول من الثمانينات . ونقصد بالذات السياسات المالية والنقدية والأئتمانية والتجارية .. الخ التى حاولت من ناحية ، التكيف مع المتغيرات فى البيئة الإقتصادية العالمية والإقليمية التى فاقت أزمة التمويل الخارجى للتنمية ، ومن ناحية أخرى ، ترشيد استخدام موارد الموازنة والإئتمان المصرفى ، ومدفوعات الإستيراد ، التى جسدت ازمة التمويل المحلى .

● **السادسة** : إن سياسات التنمية الإقتصادية ، تضمنتها وثائق الخطة الخمسية الثانية ، تجسد ليس فقط استمرار سياسات الترشيد والتكيف ، وإنما وهذا هو الأهم تشمل خيارات النظام فى مواجهة اشكاليات التنمية الإقتصادية ، التى توضح مستقبل مصر فى ظل المعطيات القائمة ، وبين هذه الأشكاليات والخيارات تبرز المفاضلة فى تحديد الأولويات بصدد ، أهداف وأولويات ومرتكزات وآليات وتوجهات .. الخ التنمية بما فى ذلك قضايا : القطاع العام أم القطاع الخاص ، الصناعة أم الزراعة ، التخطيط أم السوق ، الأعتماد على الذات أم الأعتماد على الخارج ...

السابعة : أنه إلى جانب البديل الرسمى للتنمية الإقتصادية فى مصر ، كان من الهام أن نقدم تحليل موضوعى نقدى استنادا الى ذات المعايير التى تجسد المهام المباشرة للتنمية فى مصر : أى زيادة الإنتاج ، ورفع الإنتاجية وحماية الأمن الإقتصادى القومى وهنا تم التركيز على تحليل : البديل الرأسمالى المحلى ، والبديل الرأسمالى العالمى ، والبديل اليسارى الاصلاحى ، الى جانب إشارة فى عجالة لما يميز البديل الإسلامى السلفى ، طالما أن هذه البدائل تملك تأثيرا على البديل الرسمى ، وتستند الى قوى فاعلة أو قادرة على الفعل مهما كانت تعبر عن قوى تمثل : التقدم أو التأخر ، الأستقلال أم التبعية ، الأغلبية أم الأقلية ...

■ ■

النظام الدولى والاقليمى

القســم الأول

الشرق الأوسط فى السياسة العالمية

- العلاقات الأمريكية السوفيتية ـ ١٩٨٧
- الشرق الاوسط فى العلاقات الأمريكية السوفيتية
- البعد العسكرى فى العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية

أولا : العلاقات الأمريكية السوفيتية ـ ١٩٨٧

١ ـ مقدمـــة :

انتهى عام ١٩٨٦ والعلاقات السوفيتية ـ الأمريكية آخذة فى التوتر ، بعد أن فشل مؤتمر ريكيافيك فى التوصل إلى اتفاق للحد من التسلح فى مجال الأسلحة النووية متوسطة المدى وفتح الطريق أمام اتفاق للحد من الأسلحة الاستراتيجية . وكان السبب الرئيسى وراء وصول المباحثات إلى طريق مسدود هو اعتراض الاتحاد السوفيتى على مبادرة الدفاع الخاصة الأمريكية والمعروفة ببرنامج حرب النجوم ، وهو البرنامج الذى صمم الرئيس ريجان على المضى فيه بغض النظر عن امكانية التوصل إلى اتفاقيات للحد من التسلح . وكان واضحا أن عام ١٩٨٧ سوف يشكل الفرصة الأخيرة خلال الثمانينيات لرأب الصدع فى علاقات البلدين والذى بدأ منذ نهاية السبعينيات ، حيث أن عام ١٩٨٨ سوف يكون عام انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وبعد ذلك فإن الرئيس الجديد سوف يحتاج فترة من الوقت حتى يمكن أن يعود إلى مائدة المفاوضات مع السوفيت . والأهم من ذلك أنه سوف يكون معوقا بالتقاليد التى أرساها ريجان خلال سنوات حكمه والتى سوف تجعل أية بادرة أمريكية للتنازل كنوع من التراجع الشديد عن هذه التقاليد . باختصار شديد فإن الزمن أصبح عاملا حاسما فى العلاقات السوفيتية الأمريكية ، يضاف إلى العوامل الداخلية والخارجية الأخرى الحاكمة فى علاقات الطرفين .

وقد حدثت نكسة ريكيافيك على الرغم من التقدم الحادث فى علاقات البلدين ، والذى أتخذ محتوى شكليا خلال عام ١٩٨٥ حينما استؤنفت من جديد مباحثات الحد من التسليح ـ والتى كانت قد توقفت منذ ديسمبر ١٩٨٣ . وتكثفت الاتصالات والمقابلات بينهما ، وتوجها لقاء القمة الأول بين ميخائيل جورباتشوف ورونالد ريجان فى جنيف فى ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . وأفضى هذا التحسن الشكلى إلى تحسن موضوعى خلال عام ١٩٨٦ حينما تمكن الطرفان من تضييق الفجوة بينهما فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية طويلة المدى ، وتلك المتوسطة وقصيرة المدى وقد نجم هذا التقدم أساسا نتيجة التنازلات الضخمة التى بدأ الاتحاد السوفيتى يقدمها الواحدة تلو الأخرى والتى تمثلت فى القبول بخفض الصواريخ الاستراتيجية طويلة المدى أس . أس ١٨ المتحركة والتى يحمل كل منها عشرة رؤوس نووية والمتميزة بالدقة الشديدة ، والقبول بعدم احتساب الصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية فى ميزان الصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا ، واعطاء الولايات المتحدة الحق فى وضع صواريخ متوسطة المدى على مسرح الشرق الأقصى مع تخفيض الصواريخ السوفيتية الموضوعة بالفعل إلى أقل من الربع ، والقبول باستمرار التجارب النووية بعد فترة إصرار طويلة على ضرورة وقفها ، والأهم من ذلك كله القبول بمبدأ التفتيش المباشر وهو الأمر الذى كان يعترض عليه الاتحاد السوفيتى دائما باعتباره ذريعة للتجسس . ونتيجة هذه التنازلات فقد أصبح واردا توقيع اتفاقية للحد من الصواريخ متوسطة المدى قوامها أن يقوم الطرفان بازالة صواريخهما فى أوروبا ، أى صواريخ أس أس ٢٠ السوفيتية ، وصواريخ كروز وبيرشنج ـ ٢ الأمريكية . وفى الشرق الأقصى يقوم الاتحاد السوفيتى بخفض صواريخه متوسطة المدى من ٤٤٠ إلى ١٠٠ صاروخ على أن يسمح للولايات المتحدة بوضع عدد مماثل من هذه الصواريخ موجها إلى نفس المنطقة .

ولذلك حينما تحطمت امكانيات عقد هذه الاتفاقية على صخرة برنامج حرب النجوم فإن الساحة أصبحت مفتوحة لنكسة جديدة فى العلاقات بين الطرفين يمكن أن تستمر لفترة طويلة نتيجة للأسباب التى سلف ذكرها . ولكن عام ١٩٨٧ ـ على العكس ـ شهد تحسنا كبيرا فى العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية بلغ ذروته

بتوقيع معاهدة الحد من التسلح فى الأسلحة متوسطة وقصيرة المدى فى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ أثناء لقاء قمة واشنطن بين الزعيمين السوفيتى والأمريكى ، الذى شهد أيضا تقاربا فى وجهات النظر فيما يتعلق بمعاهدة أخرى خاصة بالأسلحة الاستراتيجية والأسلحة الكيماوية . كذلك حدث تقدم ضئيل أثناء العام فيما يتعلق بعدد من النزاعات الأقليمية مثل أفغانستان وأمريكا الوسطى والحرب العراقية الايرانية وبشكل أقل فيما يتعلق بالصراع العربى الأسرائيلى ، وهو التقدم الذى حدث جزئيا نتيجة تحسن المناخ العام للعلاقات بين العملاقين فضلا عن توافر عدد من الظروف الأقليمية التى سمحت بمثل هذا التقدم . كما اتفق الطرفان على لقاء آخر للقمة يعقد فى ربيع عام ١٩٨٨ لمواصلة التقدم فى هذه المجالات خاصة فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة الاستراتيجية التى زال العديد من العقبات التى وقفت أمامها طوال العام . ورغم ذلك ، فإنه قد يكون من قبل المبالغة والتسرع الحكم بأن وفاقا جديدا قد أصبح ممكنا بين الطرفين ، فلا يزال هناك الكثير من القوى الداخلية لديهما التى لا ترغب فى مثل هذا الوفاق ، بالاضافة إلى تنافسهما العالمى فى أقاليم العالم المختلفة والذى يمكن أن تنجم عنه مواجهات يمكن أن تؤدى إلى تراجع هذه الانجازات كما حدث خلال السبعينيات .

٢ - الطريق إلى القمـــة :

لم يكن الطريق إلى قمة واشنطن والانجازات التى حدثت فيها ممهدا أو سهلا فقد امتلأ بالضغوط المتبادلة بين الطرفين فى محاولة من كل منهما للحصول على أكبر تنازلات ممكنة من الطرف الآخر ولتحسين أوضاعه الأقليمية فى مناطق العالم المختلفة . ولكن إذا كان هناك نمط للتفاعلات بين موسكو وواشنطن فقد كان دائما محاولة الأخيرة إثارة العقبة تلو الأخرى أمام التوصل إلى اتفاق يتلوها تنازل سوفيتى يؤدى إلى فتح الطريق أمام المفاوضات حتى تثار عقبة أخرى وهكذا . كذلك حاولت موسكو إرسال العديد من الاشارات بالنسبة لسياستها الداخلية والخارجية والتى يمكن أن تقلل من المعارضة القائمة فى الولايات المتحدة لعقد اتفاقية جديدة للحد من التسليح . ولكن ذلك لم يمنع من وقت لآخر أن تحاول موسكو الحصول على تنازلات أمريكية خاصة فيما يتعلق ببرنامج حرب النجوم والصواريخ الأمريكية قصيرة المدى فى أوروبا .

فكما أسلفنا فإن مؤتمر ريكيافيك انتهى بسبب الربط السوفيتى بين التنازلات السوفيتية وبرنامج حرب النجوم حيث أصر الجانب الأمريكى على الاستمرار فى هذا البرنامج وفصله عن أى اتفاقية للحد من التسلح فى الأسلحة متوسطة المدى . ولكن فى أول مارس ١٩٨٧ قدم الاتحاد السوفيتى تنازله الأول عندما أعلن عن فك الارتباط بين القضيتين على أن يتم النظر فى برنامج الفضاء الأمريكى عند النظر فى المعاهدة الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية وبذلك أصبح الطريق مفتوحا أمام المباحثات من جديد ، إلا أن الجانب الأمريكى عاد مرة أخرى ليربط بين الاتفاقية وما يمكن أن تؤدى إليه من تفوق - من وجهة النظر الأمريكية - سوفيتى فى الأسلحة النووية قصيرة المدى وهى أسلحة كان متصورا أن يتم التقدم فيها بطريقة منفصلة وفى ظل قبول الاتحاد السوفيتى بابقاء الأسلحة النووية لفرنسا وبريطانيا وهو تنازل كبير قدمه السوفيت من قبل . ولكن - ومرة أخرى - وفى ١٥ أبريل ١٩٨٧ وأثناء زيارة لجورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى لموسكو أعلن جورباتشوف عن استعداد الاتحاد السوفيتى لازالة الصواريخ قصيرة المدى من أوروبا فى إطار معاهدة تشمل كلا النوعين من الأسلحة المتوسطة والقصيرة المدى .

ولكن ذلك لم يكن كافيا لازالة العقبات أمام التوصل إلى اتفاق ، فقد بدأت واشنطن فى إثارة قضية التفوق السوفيتى فى مجال الأسلحة التقليدية على المسرح الأوربى ، وهى قضية تنبع من الحقيقة الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية لوجود الاتحاد السوفيتى فى أوروبا ، وقربه من مسرح العمليات فيها مما جعل له ميزة استراتيجية ، دفعت باستمرار فى اتجاه مزيد من التسلح النووى فى حلف الأطلنطى . وهكذا - وفقا للمنطق الأمريكى - فإن إزالة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى من أوروبا سوف يجعلها عارية فى مواجهة التفوق التقليدى السوفيتى . هذا المنطق الأمريكى لم يكن يماثل الحقيقة تماما . فمن جانب فإن الأسلحة النووية الفرنسية والبريطانية لا تزال موجودة ، كما أن الأساطيل الأمريكية فى البحر الأبيض المتوسط والسواحل الغربية من أوروبا يوجد بها طائرات يمكن أن تحمل قنابل نووية ومن جانب آخر ، فإنه حتى التوازن التقليدى لم يكن مختلا كما يجرى تصويره فى واشنطن ، حيث لا يمكن استبعاد القوات الفرنسية منه حتى ولو كانت فرنسا منسحبة من القيادة العسكرية لحلف الأطلنطى . ومن جانب ثالث فإن التفوق الكمى السوفيتى فى بعض المجالات يماثله تفوق كيفى غربى فى مجالات عديدة . ورغم ذلك كله فقد أعلنت موسكو استعداده للنظر فى موضوع التوازن فى الأسلحة التقليدية فى أوروبا مع قبولها بمبدأ التخفيض غير المتساوى للقوات فى أوروبا ، وهو ما يعنى عمليا استعداد الاتحاد السوفيتى لتخفيض قواته التقليدية بدرجة أكبر مما هو مطلوب من قوات حلف الأطلنطى التقليدية .

ومع مطلع الصيف بقيت عقبتان فى طريق التوصل إلى اتفاقية جديدة للحد من التسلح . الأولى نشأت مما اتفق عليه فى ريكيافيك أن يبقى كلا الطرفين عدد ١٠٠ صاروخ موجهة فى اتجاه مسرح الشرق الأقصى ، حيث رأت موسكو أن ذلك ضروريا لمتطلبات أمن الاتحاد السوفيتى تجاه الصين وربما اليابان فى المستقبل فى حالة تحولها إلى قوة عسكرية . وهكذا فإن وجهة النظر السوفيتية كانت أن تبقى هذه الصواريخ على الأراضى السوفيتية الآسيوية بحيث لا تصل إلى الولايات المتحدة . ولكن واشنطن رأت أن تضع صواريخها المائة فى ولاية ألاسكا وهو ما يجعلها قادرة على ضرب الأراضى السوفيتية ، ومن ثم تصبح فى الحقيقة

صواريخ استراتيجية . هذه الصواريخ أيضا كانت تثير مشكلة أخرى خاصة بعملية البرهنة والتفتيش verification فوجود مثل هذه الصواريخ يجعل من الصعب التأكد من إزالة الصواريخ متوسطة المدى حيث سيبقى دائما الادعاء بأنها تخص المسرح الآسيوى . أما العقبة الثانية فقد ثارت من جانب الاتحاد السوفيتى الذى رأى أنه مع موافقته على إزالة كافة الأسلحة النووية قصيرة المدى من أوروبا ، فإنه يجب على الولايات المتحدة أيضا أن تزيل صواريخ بيرشنج - ١ أ قصيرة المدى الواقعة على الأراضى الألمانية وتملكها إلمانيا الغربية ، ولكن رؤوسها نووية واقعة تحت التحكم الأمريكى . وقد احتجت واشنطن أن هذه الأسلحة تخص طرفا ثالثا ومن ثم ينطبق عليها ما ينطبق على الأسلحة النووية الفرنسية والبريطانية ومن ثم تقع خارج الاتفاق ، وهو الأمر الذى رفضته موسكو نظرا لبقاء الرؤوس النووية فى الأيدى الأمريكية . وقد جاء حل العقبة الأولى فى ٢٢ يوليو ١٩٨٧ حينما أعلن جورباتشوف عن قبوله لازالة كافة الأسلحة متوسطة المدى بما فيها تلك الموجهة للمسرح الآسيوى . أما العقبة الثانية فقد تم تجاوزها فى ٢٦ أغسطس ١٩٨٧ حينما أعلن المستشار الألمانى هيلموت كول عن قبول بلاده لازالة صواريخ بيرشنج - ١ أ من ألمانيا الغربية فى حالة تواصل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لاتفاق يؤدى لازالة وتدمير جميع الأسلحة متوسطة وقصيرة المدى .

وهكذا مع شهر سبتمبر أصبح الطريق مفتوحا لعقد معاهدة الأسلحة متوسطة وقصيرة المدى ولزيارة جورباتشوف لواشنطن لتوقيع هذه المعاهدة . وفى منتصف الشهر قام إدوارد شيفارنادزه وزير الخارجية السوفيتى بزيارة واشنطن لمواصلة المفاوضات حول تفاصيل المعاهدة . وفى يوم ١٥ سبتمبر وقع شيفارنادزه وشولتز معاهدة لاقامة مركزين فى واشنطن وموسكو لخفض مخاطر الحرب النووية لتبادل المعلومات والخرائط والأشكال عبر الأقمار الصناعية وأجهزة الفاكسميل حتى يمكن تفادى أى سوء للفهم قد يحدث لدى أى من الطرفين من تحركات يقوم بها الطرف الآخر . هذه المعاهدة تعد مكملة وموازية لاتفاقية الخط الساخن الموقعة عام ١٩٦٣ . وبناء على هذا التقدم الحادث فى العلاقات بين الطرفين . فقد تقرر أن تتم الزيارة المرتقبة للزعيم السوفيتى لواشنطن قبل نهاية العام .

ومنذ أعلن جورباتشوف عن فك الارتباط بين مبادرة الدفاع الخاصة (برنامج حرب النجوم واتفاقية الصواريخ متوسطة المدى فى مطلع شهر مارس ، بدأ الاتحاد السوفيتى فى إرسال عدد من الاشارات التى تستهدف المعارضين للاتفاقية أو الذين يمكن أن يكونوا عقبة فى طريقها للولايات المتحدة ، بالاضافة إلى تعزيز مواقف القوى الليبرالية والديموقراطية التى تساندها . هذه الاشارات يمكن إجمالها فيما يلى :

١ - تعد القوى اليهودية والصهيونية فى الولايات المتحدة من القوى التى عملت باستمرار على الربط بين التقدم فى مجال ضبط التسلح والتحسن فى العلاقات السوفيتية الأمريكية بموضوع هجرة اليهود السوفيت إلى الخارج وخاصة إلى اسرائيل . وقد أدى ضغط هذه القوى إلى زيادة الهجرة خلال السبعينيات إلى معدلات غير مسبوقة حيث بلغت ٥١ ألف مهاجر يهودى حتى عام ١٩٧٩ . ورغم هذه الزيادة الضخمة ، فقد حرصت جماعات الضغط الصهيونية فى واشنطن على المطالبة بالمزيد ، مع الدعوة إلى نقل المهاجرين اليهود مباشرة إلى اسرائيل حينما وجد أن غالبيتهم يتجهون إلى الولايات المتحدة وباقى الدول الغربية الأخرى . وتزعم المصادر الصهيونية فى واشنطن أن عدد اليهود الذين تقدموا بطلب للهجرة بالفعل يبلغون ٤٠٠ ألف يهودى سوفيتى عام ١٩٨٧ .

ولكن مع عجز الكونجرس الأمريكى عن التصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية SALT - II والغزو السوفيتى لافغانستان ، ونشوب الحرب الباردة الثانية منذ مطلع رئاسة ريجان ، فقد بدأ الاتحاد السوفيتى فى تقليص عدد المهاجرين اليهود حتى وصل إلى ٩١٤ مهاجرا فقط حتى عام ١٩٨٦ . ولكن مع مطلع عام ١٩٨٧ بدأت هجرة اليهود فى التزايد التدريجى حيث بلغت ٩٨ مهاجرا فى شهر يناير (مقارنة بـ ٧٧ فى شهر ديسمبر ١٩٨٦) و ١٤٦ فى شهر فبراير ثم قفزت إلى ٤٤٠ فى شهر مارس واستمر فى معدلاتها المتزايدة حتى بلغ إجمالى عدد المهاجرين اليهود السوفيت ٧ آلاف مهاجر فى مطلع شهر أكتوبر ١٩٨٧ . وطبقا لمصادر صهيونية اسرائيلية فى واشنطن فإن هذا العدد من المنتظر أن يصل إلى ١٢ ألف مهاجر فى نهاية العام (لم يتأكد هذا الرقم بعد حتى كتابة هذا التقرير) . بالاضافة إلى ذلك فقد حرص الاتحاد السوفيتى على اطلاق سراح معظم المنشقين اليهود فى الاتحاد السوفيتى وإعطائهم الفرصة للهجرة إلى الخارج . كذلك فإن أعدادا متزايدة من هؤلاء المهاجرين يذهبون إلى اسرائيل مباشرة عن طريق رومانيا بدلا من الطريق التقليدى عبر النمسا حيث يتقدم عادة المهاجرون بطلب دخول الولايات المتحدة كلاجئين وهو الأمر الذى يعطيهم مباشرة - طبقا للقانون الأمريكى - حقوق الاقامة . وهى الحقوق التى لا يمكنهم الحصول عليها فى رومانيا أو بعد ذهابهم إلى اسرائيل حيث يفقدون وضعيتهم كلاجئين حيث يصبحون مواطنين اسرائيليين .

٢ - وفى اتجاه مواز لزيادة عدد المهاجرين اليهود بدأت العلاقات السوفيتية الاسرائيلية فى التحسن التدريجى . فمن جانب قام الاتحاد السوفيتى بإرسال وفد قنصلى إلى اسرائيل فى شهر مايو للاقامة لمدة ثلاثة شهور للنظر فى ممتلكات الكنيسة المملوكة للاتحاد السوفيتى فى القدس ، وفى وضع ٢٠٠٠ من غير اليهود المقيمين فى إسرائيل ويحملون جوازات سفر سوفيتية . ولكن بعد نهاية الفترة المقررة ، فقد تم تجديدها مرة أخرى ، واستمر وجود الوفد فى إسرائيل . ومن جانب آخر ، فإن دول أوروبا الشرقية الأخرى مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا أعادت علاقاتها القنصلية مع إسرائيل . ومن جانب ثالث أعلن

الاتحاد السوفيتي أكثر من مرة أن عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين يعد أمرا « غير طبيعي » ، وتكثفت الاتصالات بين الطرفين طوال العام وبلغت ذروتها في لقاء شيفرنادزه مع بيريز في الأمم المتحدة في شهر سبتمبر . وخلال هذه اللقاءات بدأ الاتحاد السوفيتي تدريجيا في القبول بوجهة النظر الاسرائيلية الخاصة بانعقاد المؤتمر الدولى الخاص بالشرق الأوسط والتي تقوم على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من التمثيل في المؤتمر ، على أن يمثل الفلسطينيون في إطار الوفد الأردني ، وإن كان الاتحاد السوفيتي لا يزال يعتقد بأن هؤلاء الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على موافقة منظمة التحرير . كذلك وافق الاتحاد السوفيتي على شكل المؤتمر من حيث أن يكون جلسة افتتاحية يترأسها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ويحضرها باقي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مع باقي الأطراف المعنية ، وهي الأردن ، سوريا ، إسرائيل ، لبنان ومصر ، على أن تنفض هذه الجلسة ويتحول المؤتمر إلى مفاوضات ثنائية (إسرائيل والأردن ، إسرائيل وسوريا ، إسرائيل ولبنان) . وبقى الخلاف بين الطرفين مركزا في رغبة الاتحاد السوفيتي أن يبقى للمؤتمر العام فرصة التدخل في المباحثات الثنائية في حالة توصلها إلى طريق مسدود وهو الأمر الذي ترفضه إسرائيل . ولكن أيا كانت هذه الخلافات فإن تحسنا جوهريا في العلاقات السوفيتية الاسرائيلية قد حدث خلال العام .

٣ ـ وإذا كانت الخطوتان السابقتان تستهدفان جماعات الضغط الصهيونية والاسرائيلية في واشنطن ، فإن الاتحاد السوفيتي عمد إلى تحييد عدد من الحجج التي يطرحها اليمين الرجعي الأمريكي والخاصة بعدم الوثوق بالاتحاد السوفيتي وقدرته على الالتزام بالمعاهدات التي يوقعها . وكان على رأس الحجج التي تطرحها هذه القوى أن موسكو تخالف الاتفاقية الخاصة بالصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ ABM الموقعة في عام ١٩٧٢ باقامة رادار ضخم في كرازنويارسك Krosnoyarsk وموجه في اتجاه الشمال الشرقي ، ومن ثم يصبح قادرًا على اكتشاف الصواريخ القادمة من الولايات المتحدة في حالة إطلاقها ، ولما كانت الاتفاقية تمنع وجود هذه الرادارات في هذا الاتجاه ، واحتمال ربطه بصواريخ دفاعية ، فإنه يصبح مخالفا للاتفاقية . ولذا فإن الاتحاد السوفيتي في مبادرة مفاجئة في ٧ سبتمبر ١٩٨٧ سمح لوفد من الكونجرس الأمريكي بزيارة الرادار وتوضيح أنه ليس بالخطورة التي يصورها اليمين الأمريكي ولا يشكل مخالفة للاتفاقية .

٤ ـ وفي مواجهة القوى التي تتهم الاتحاد السوفيتي بمناصرة الارهاب ، فإن موسكو بدأت منذ نهاية شهر مارس في الاتصال بالحكومات الغربية ـ بما فيها واشنطن ـ معلنة معارضتها للارهاب الدولي ودعوتها لهذه الحكومات للنضال ضده ، والتفاوض من أجل عقد معاهدات تؤدي إلى تبادل المتهمين بالارهاب لمحاكمتهم . ولكن هذه الدعوة السوفيتية لم تلق أذانا صاغية في الغرب . فمن جانب نظرت العواصم الغربية لذلك على أنه قد يؤدي إلى مطالبة موسكو بعودة المنشقين عليها في الخارج تحت دعوى قيامهم بارتكاب جرائم ارهابية ، ومن جانب آخر طالبت موسكو بالضغط على ليبيا وسوريا المتهمتين بمناصرة الارهاب الدولي للتوقف عن ذلك .

٥ ـ بعد عامين من تجميد زيارة أريك هونكر القائد الألماني الشرقي إلى ألمانيا الغربية ، فإن زيارته لبون في ٨ سبتمبر ١٩٨٧ ولقاءه مع هيلموت كول مستشار ألمانيا الغربية شكل رسالة إلى العالم الغربي بأن الوفاق العالمي بين العملاقين يمكن أن يحمل في طياته وفاقا بين الدولتين الألمانيتين كما حدث في وفاق السبعينيات . وخلال هذه الزيارة التي استمرت يومين وقع الطرفان اتفاقيات للتعاون العلمي والفني ، ولحماية البيئة ، وأمان المفاعلات النووية ، وقاما بإصدار بيان يعلنان فيه اعتزامهما بذل الجهود من أجل زيادة الاتصالات فيما بين الدولتين ، والعمل من أجل السلام العالمي .

٦ ـ أصبح الاتحاد السوفيتي يركز بطريقة متزايدة على حقيقة الاعتماد المتبادل بين الدول في عالم اليوم في المجالات الاقتصادية والبيئة والحاجة إلى تكثيف التعاون الدولي من أجل مكافحة المخاطر المشتركة وتنمية الموارد العالمية . وفي هذا الاطار ، دعا ميخائيل جورباتشوف في أول أكتوبر ١٩٨٧ إلى جعل منطقة القطب الشمالي منطقة للسلام بحيث تكون مجالا للتعاون بين الشرق والغرب عن طريق تخفيض الأنشطة العسكرية في القطب والتعاون على استغلال الموارد الطبيعية فيه . كذلك فإن الاتحاد السوفيتي شارك مع الولايات المتحدة في إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المحدة في أول نوفمبر ١٩٨٧ يدعو إلى تعاون كافة الدول في مكافحة مرض الايدز . وبعد أربعة أيام من هذا القرار أعلنت أكاديمية العلوم السوفيتية أنها لا تؤيد وجهة النظر ـ والتي كانت منتشرة في الصحافة السوفيتية ـ أن فيروس الايدز قد تم تكوينه صناعيا في مدينة فورت ديترك بولاية ميريلاند الأمريكية أثناء تطوير أنواع جديدة من الأسلحة البيولوجية . وبذلك فإن الأكاديمية تكون قد رفعت اتهاما سوفيتيا ظل مستمرا لفترة طويلة .

٧ ـ ولكن الأهم من ذلك أن الدعوة للتعاون الأمريكي السوفيتي في مجال محاربة الايدز داخل إطار الأمم المتحدة ، قد مثل اتجاها متصاعدا ومتغيرا لدى الاتحاد السوفيتي لتدعيم المنظمة الدولية واعطائها سلطات أقوى لادارة العلاقات الدولية . وقد بدأت أولى الاشارات في هذا الاتجاه حينما دعا ميخائيل جورباتشوف في رسالة له إلى مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح والتنمية الاقتصادية في ٢٥ أغسطس إلى إنشاء صندوق دولي يوجه الأموال التي توفرها معاهدة ضبط التسلح إلى التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، كما اقترح عقد اجتماع لقادة الخمس عشرة دولة الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لمناقشة الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الأموال لتنمية أكثر البلدان فقرا في العالم . وقد جاء هذا الاقتراح معاكسا للموقف الأمريكي الذي

قاطع المؤتمر بدعوى أن نزع السلاح والتنمية الاقتصادية فى العالم الثالث يجب أن يعالجا كموضوعين منفصلين فضلا عن أنها - والدول الغربية الأخرى ما عدا فرنسا - ليست على استعداد للالتزام مسبقا بتحويل الأموال المتوافرة إلى مساعدات للتنمية . بعد ذلك طالب جورباتشوف فى مقالة له نشرت فى الأزفستيا فى ١٧ سبتمبر بتوسيع اختصاصات وسلطات الأمم المتحدة حين دعا إلى إقامة « نظام شامل للأمن الدولى » يحمى كل الدول من التدخل الخارجى ، على أن يقوم مجلس الأمن بدور متعاظم فى الحفاظ على الاستقرار العسكرى ، ويقوم بمهام البرهنة والتفتيش فيما يتعلق باتفاقيات ضبط التسلح ومعاهدات السلام . كما دعا إلى إعطاء محكمة العدل الدولية سلطات ملزمة فى حالات أوسع مما هو وارد حاليا ، وإنشاء محكمة خاصة فى الأمم المتحدة للنظر فى أعمال الارهاب الدولى ، والتوسع فى دور المنظمة فى وضع القواعد الخاصة بتوحيد الأسر ، وتأشيرات الدخول إلى الدول ، مع التوسع فى الاجراءات التى أقرتها اتفاقية هلسنكى ١٩٧٥ والتى تشمل أوروبا لكى تشمل باقى الدول . كما طالب جورباتشوف بانشاء منظمة فضاء عالمية وزيادة سلطة وكالة الطاقة الذرية الدولية والتى تراقب اجراءات الأمان فى المفاعلات النووية ، وتربط انتشار الأسلحة النووية ، وقيام مجلس الأمن بدور فى حل المشكلات الاقتصادية الدولية مثل ديون العالم الثالث .

وحتى يعطى الاتحاد السوفيتى محتوى جديا لما يقترحه بخصوص تدعيم مكانة الأمم المتحدة ، فقد طالب بعد أسبوع واحد من نشر مقالة جورباتشوف بانشاء قوة دولية لحماية الملاحة فى الخليج العربى تحت رعاية مجلس الأمن بدلا من القوات البحرية للدول - وعلى رأسها الولايات المتحدة - الموجودة الآن فى الخليج . كذلك فقد أعلن الاتحاد السوفيتى فى ١٥ أكتوبر عن قيامه بدفع كافة ديونه للمنظمة الدولية والبالغ قدرها ٢٢٥ مليون دولار ، منها ٢٨ مليونا لمقر الأمم المتحدة ومكاتبها الخارجية ، و ١٧٢ مليونا للمشاركة فى تكاليف قوات الطوارىء الدولية فى لبنان و ٢٥ مليونا لتكاليف قوات الطوارىء الدولية فى مرتفعات الجولان بالاضافة إلى التكاليف السابقة لهذه القوات فى سيناء . وقد جاءت هذه الخطوة بعد فترة طويلة من الرفض السوفيتى للمشاركة فى تكاليف هذه القوات على اعتبار أن مسئولية وجودها تقع على إسرائيل والدول المؤيدة لها . وقد وضعت هذه الخطوة السوفيتية الولايات المتحدة فى موقف حرج حيث أصبحت أكبر دولة مدينة للمنظمة الدولية بمبلغ مقداره ٤١٤,٢ مليون دولار حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ ، وهو الأمر الذى دفع واشنطن إلى دفع مبلغ ٩٠ مليون دولار مع تزايد الضغوط على الادارة الأمريكية لدفع باقى الديون الأمريكية .

٨ - وبالاضافة إلى ذلك ، فإن التطورات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى نفسه كانت توضح باستمرار مدى رغبة الاتحاد السوفيتى فى تحقيق إنجاز فى مجال ضبط التسلح من أجل إنجاز مهام التطوير الداخلى . فقيادة جورباتشوف الديناميكية واصلاحاته الاقتصادية والسياسية قد قللت من الصورة الجامدة الأيديولوجية المأخوذة عن الدولة القائد فى المعسكر الاشتراكى . وقد استغلت القيادة السوفيتية هذه التطورات فى فتح أبواب موسكو لأجهزة الأعلام الغربية لمراقبة هذه التطورات ، حتى أصبحت تعبيرات مثل بريستوريكا (إعادة البناء) وجلاسنوست (الانفتاح) جزءا من القاموس السياسى الغربى طوال العام المنصرم .

الخلاصة إذن أن موسكو قد أدارت معركتها الدبلوماسية والدعائية بذكاء لمحاصرة القوى اليمينية والصهيونية والمعارضة بشكل عام لأى تقارب سوفيتى أمريكى ، وتشجيع القوى الليبرالية والديموقراطية فى الغرب لكى تكثف من حملاتها لتحقيق التقارب . ولكن يبدو أن موسكو اعتقدت أن مثل هذا النجاح - بالاضافة إلى عوامل أخرى داخلية . سنناقشها بعد قليل - يمكن أن يستغل من أجل الحصول على تنازلات أمريكية فى مجال مبادرة الدفاع الخاصة . فعندما ذهب جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى إلى موسكو فى ٢٣ أكتوبر ١٩٨٧ حاملا الدعوة إلى جورباتشوف للحضور إلى واشنطن ولقاء ريجان وتحديد الميعاد النهائى للاجتماع ، ذكر له الزعيم السوفيتى أنه « ليس مستريحا » لتحديد ميعاد لزيارة واشنطن فى ذلك الوقت ، وأن الزيارة سوف تكون أكثر سهولة بالنسبة له إذا ما أبطأت الولايات المتحدة جهودها فى مجال تطوير أسلحة الفضاء . ولا جدال أن هذا الرفض السوفيتى لتحديد ميعاد لقاء القمة مثل نكسة على طريق التحسن فى علاقات البلدين الذى كان السمة الرئيسية لمعظم العام . ولكن هذه النكسة كانت مؤقتة . فقد أعلن ريجان أنه على السوفيت أن يتوقفوا عن جعل التقدم فى مجال خفض الأسلحة الأستراتيجية الهجومية رهينة إجراءات تعوق مبادرة الدفاع الخاصة SDI . وقبله كان جورج شولتز قد أعلن أن المهم ليس عقد القمة وإنما إحراز تقدم فى الموضوعات المطروحة ، وأن اتفاقية الحد من التسلح فى مجال الأسلحة متوسطة المدى يمكن أن توقع دون اجتماع قادة البلدين . وأضاف أن هناك دعوة قائمة موجهة إلى جورباتشوف لزيارة واشنطن عندما يكون مستعدا لقبولها فسوف نكون مستعدين لاستقباله . وبعد يوم من هذا التصريح أضاف أنه « إذا انتظر جورباتشوف لمدة طويلة فربما لن نكون مستعدين » . وهكذا فإن المناورة السوفيتية لانتزاع تنازل قوبلت بمناورة أمريكية مضادة بإعلان عدم الاهتمام بالاجتماع وعدم الاستعداد للتنازل فى مجال حرب النجوم . ولم يمض أسبوع على زيارة شولتز لموسكو ، حتى أرسل الاتحاد السوفيتى شيفرنادزه إلى واشنطن لاعلام ريجان بقبول جورباتشوف للدعوة الأمريكية على أن يبدأ لقاء القمة يوم ٧ ديسمبر ١٩٨٧ فى واشنطن . وفى ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧ التقى شولتز وشيفرنادزه فى جنيف لوضع اللمسات الأخيرة للمعاهدة التى أصبحت جاهزة للتوقيع .

٣ ـ لقاء القمة ٧ ـ ١٠ ديسمبر ١٩٨٧ :

على مدى ثلاثة أيام اجتمع ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى مع رونالدريجان رئيس الولايات المتحدة وسط هالة اعلامية هائلة نجمت من أن البلدين قد توصلتا إلى معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لازالة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى . ضمن المعاهدة التى تم توقيعها يوم ٨ ديسمبر ١٩٨٧ ، تأتى بعد ثمان سنوات تقريبا من توقيع آخر اتفاقية خاصة بضبط التسلح وتقليل مخاطر الحرب النووية بين الطرفين ، وبعد فترة طويلة من التوتر المتزايد فى العلاقات فيما بينهما عرفها المحللون بأنها تمثل الحرب الباردة الثانية ، بعد تلك التى نشبت فى أواخر الأربعينيات وخلال الخمسينيات . وكان الطرفان قد وقعا عددا من الاتفاقيات خلال الستينيات والسبعينيات على الوجه التالى :

(١) **اتفاقية الخط الساخن** : ووقعت فى جنيف فى يونيو ١٩٦٣ ، لانشاء خط تليفونى بين قادة البلدين يستخدم فى حالات الأزمات الدولية الطارئة والتى يخشى منها أن تتطور إلى مواجهة بين الطرفين . وقد تم تطوير هذه الاتفاقية فى سبتمبر ١٩٧١ حيث جعلت الاتصال بين الطرفين يتم عن طريق الأقمار الصناعية . ثم تم تطوير هذا النظام مرة أخرى فى يوليو ١٩٨٤ حيث أضيف إلى الخط التليفونى نظام الفاتسميل الذى يسمح بتبادل الخرائط والأشكال والمواد والمعلومات الأخرى لتحقيق نفس الغرض .

(٢) **معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية** : ووقعت فى موسكو فى أغسطس ١٩٦٣ ، وتمنع التجارب النووية فى الجو والفضاء الخارجى أو تحت الماء ، وفى أى بيئة أخرى إذا كانت المتفجرات النووية سوف تؤدى إلى انتشار الاشعاع النووى خارج أراضى البلد الذى تتم فيه التجارب .

(٣) **معاهدة الفضاء الخارجى** : ووقعت فى موسكو وواشنطن ولندن فى يناير ١٩٦٧ ، وتمنع هذه المعاهدة الأطراف الموقعة من إرسال أسلحة نووية لمجال الفضاء الخارجى ، أو وضع أسلحة نووية على أجسام فضائية أو وضعها فى الفضاء الخارجى ، كما تمنع إقامة قواعد عسكرية أو اختبار الأسلحة على أجسام فضائية .

(٤) **معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية** : ووقعت فى يوليو ١٩٦٨ فى موسكو وواشنطن ولندن . وتمنع المعاهدة نقل الأسلحة النووية إلى دول أخرى ، كما تمنع مساعدة الدول غير النووية على تصنيع الأسلحة النووية أو الحصول عليها . وتدعو المعاهدة إلى تبادل المعلومات الخاصة بالاستخدام السلمى للطاقة النووية ، وبذل الجهود فى اتجاه مفاوضات الحد من التسليح .

(٥) **معاهدة قاع البحر** : ووقعت فى فبراير ١٩٧١ فى واشنطن وموسكو ولندن ، وتمنع وضع أو تخزين أو وجود قواعد اطلاق الأسلحة النووية على قاع البحر أو المحيط فيما لا يتجاوز مسافة ١٢ ميلا الخاصة بالمياه الأقليمية للدولة .

(٦) **اتفاقية الحوادث النووية** : ووقعت فى سبتمبر ١٩٧١ فى واشنطن ، وتطالب الاتفاقية الطرفين الأمريكى والسوفيتى بالتبليغ الفورى للطرف الآخر فى حالة انفجار سلاح نووى صدفة أو بطريقة عرضية ، كما تطالبهما بالتبليغ المتقدم للطرف الآخر عند التخطط لاطلاق صاروخ خارج أراضى أحد الطرفين وفى اتجاه الطرف الآخر .

(٧) **معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستيكية** : ووقعت فى موسكو فى ١٩٧٢ ، وحددت لكل جانب موقعين فقط لوضع الأسلحة المضادة للصواريخ أحدهما خاص بالعاصمة والآخر بأحد مواقع الصواريخ الاستراتيجية ، بحيث يوضع فى كل منها ١٠٠ قاعدة اطلاق و ١٠٠ صاروخ اعتراضى . بعد ذلك عدلت الاتفاقية فى عام ١٩٧٤ لكى تجعل من حق كل طرف انشاء موقع واحد فقط للأسلحة المضادة للصواريخ ، ولكن أيا من الطرفين لم يقم بانشاء الموقع .

(٨) **المعاهدة الأولى للحد من الأسلحة الأستراتيجية** : ووقعت فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ ، ودعت إلى وضع سقف معين للأسلحة الأستراتيجية المتاحة للطرفين ، وإلى ٥ سنوات من تجميد اختبار ونشر الصواريخ عابرة القارات فى البر أو البحر .

(٩) **اتفاقية منع الحرب النووية** : ووقعت فى واشنطن فى يونيو ١٩٧٣ ودعت كلا الطرفين إلى الكف عن التهديد باستخدام القوة ضد الطرف الآخر ، أو حلفائه ، وأن يمارس سياسته الخارجية بطريقة تتسق مع مثال تجنب الحرب النووية . وفى حالة نشوب موقف يجعل خطر الحرب النووية ماثلا ، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يقومان بالتشاور فيما بينهما لتفادى هذا الصراع .

(١٠) **معاهدة حظر التجارب تحت الأرض** : ووقعت فى موسكو فى يوليو ١٩٧٤ ، ولكن الولايات المتحدة لم تصدق عليها . وتضع المعاهدة حدودا على التجارب النووية تحت الأرض ، بحيث تمنع اجراء التجارب على الأسلحة ذات القوة التفجيرية التى تزيد على ١٥٠ كيلو طن متفجرات .

(١١) **معاهدة التجارب النووية السلمية** : ووقعت فى موسكو وواشنطن عام ١٩٧٦ وتمنع اجراء التجارب النووية السلمية تحت الأرض لوسائل تحتوى على ما يزيد على ١٥٠ كيلو طن متفجرات للتجربة الواحدة ، على ألا يزيد مجموع المتفجرات فى التجارب السلمية على ١٥٠٠ كيلو طن متفجرات . وتدعو الاتفاقية إلى تبادل المعلومات عن هذه التجارب واعطاء معلومات عن أماكنها .

(١٢) المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية : ووقعت في فيينا في يونيو ١٩٧٩ ، ولكن لم يتم التصديق عليها من جانب الولايات المتحدة . وقد وضعت هذه الاتفاقية سقفا قدره ٢٤٠٠ لقواعد اطلاق الصواريخ ، والصواريخ والقاذفات الثقيلة والصواريخ جو أرض على أن يجرى التفاوض لتخفيض هذا السقف فيما بعد . وعلى مدى سبع سنوات من توقيع الاتفاقية تم الالتزام بها بشكل رسمى حتى خرقتها الولايات المتحدة فى نوفمبر ١٩٨٦ حينما تعدت الحدود المقررة للاتفاقية بأن نشرت أعدادا إضافية من قاذفات القنابل B - 52 بعد تزويدها بصواريخ كروز .

وبعد ما يزيد على سبع سنوات من هذه الاتفاقية الأخيرة ، جاء توقيع معاهدة إزالة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى لكى تشكل استثنافا لهذا النوع من الاتفاقات التى تستهدف ضبط التسلح وتجنب مخاطر الحرب النووية وتحقيق قدر من الانفراج فى العلاقات السوفيتية الأمريكية . وتتكون المعاهدة من ١٧ مادة تضع الأحكام العامة لها ، وبروتوكولا من خمس مواد تتعلق بالاجراءات الحاكمة لعملية إزالة الصواريخ ، وبروتوكولا آخر من احدى عشرة مادة يتعلق بموضوع التفتيش الوارد فى المعاهدة ، وملحقا خاصا بالحصانات والميزات التى سوف يحصل عليها المفتشون من كل طرف . ويعد كل من البروتوكولين والملحق جزءًا لا يتجزأ من المعاهدة حسبما ورد فى المادة الأولى منها . وجوهر المعاهدة هو الاتفاق على إزالة وتدمير الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى لدى الطرفين ، وقواعد إطلاقها والأبنية والتجهيزات المساندة لها فى مدة لا تزيد على ثلاث سنوات منذ دخول المعاهدة حيز التفيذ ، أى بمجرد تبادل وثائق التصديق عليها تبع الاجراءات الدستورية لكل طرف . وبعد ذلك لا يحق لأى طرف امتلاك مثل هذه الصواريخ أو قواعد اطلاقها أو الأبنية أو التجهيزات المساندة لها . وتنطبق نفس القاعدة على صواريخ التدريب التى ينبغى تدميرها هى الأخرى مع علب إطلاقها وقواعد إطلاقها وأجزائها القابلة للتجميع . وقد عرفت المعاهدة الصاروخ متوسط المدى بأنه ذلك الصاروخ الذى لا يقل مداه على ١٠٠٠ كيلومتر ، ولا يزيد على ٥٥٠٠ كيلومتر . أما الصاروخ قصير المدى فهو الصاروخ الذى لا يقل مداه على ٥٠٠ كيلومتر ولا يزيد على ١٠٠٠ كيلومتر .

وتنطبق أحكام المعاهدة على الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى بيرشنج ـ ٢ pershing - II وصواريخ BQM - 109 والقصيرة المدى بيرشنج ـ ١ أ pershing - I a وبيرشنج ١ ب pershing I B . وعلى الصواريخ السوفيتية متوسطة المدى ss-4, ss-20 والقصيرة المدى ssc-x-4 و ss -5 و ss-12 و ss-23 ومع تنفيذ أحكام هذه المعاهدة يكون قد تم إزالة وتدمير ٢٤٤ صاروخا أمريكيا طويل وقصير المدى تحمل ٤٣٦ رأسا نوويا ، و ٦٩٣ صاروخا سوفيتيا طويل وقصير المدى تحمل ١٥٧٥ رأسا نوويا . ويتم إزالة وتدمير الصواريخ متوسطة المدى على مرحلتين : الأولى لا تزيد مدتها على ٢٩ شهرا وعند نهايتها لا ينبغى أن يتوافر لدى أى طرف من صواريخ أو قواعد إطلاق ما يسمح بأن يكون لديه أكثر من ٢٠٠ رأس نووى . والثانية وتمتد حتى نهاية الثلاث السنوات حيث تكون كافة الصواريخ والقواعد والأبنية والتجهيزات قد تمت إزالتها وتدميرها . أما بالنسبة للصواريخ قصيرة المدى ، فإنه فى خلال ٩٠ يوما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يتم إزالة هذه الصواريخ من أماكنها ـ سواء الموجودة على مسرح العمليات أو المخزونة ـ إلى أماكن تدميرها ، بحيث لا يتم وضع الصواريخ وقواعد الاطلاق فى مكان واحد حيث يتم تدميرها ، وإنما فى عدة أماكن تنفصل عن بعضها بمسافة لا تقل عن ١٠٠٠ كيلومتر . وتنص المعاهدة على أن يقوم كل طرف بابلاغ الطرف الآخر خلال ٣٠ يوما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بكافة المعلومات عما لديه ويدخل فى إطار أحكام المعاهدة ، كما يقوم بالابلاغ عن مواعيد التدمير ومكانها ووسائل نقلها ومسارها وأنواع الصواريخ التى سوف يتم تدميرها وعددها ، ووسائل التدمير سواء كانت عن الطريق الأستاتيكى أو عن طريق الاطلاق (فى هذه الحالة الأخيرة يصرح فقط بتدمير ١٠٠ صاروخ فقط خلال الستة الشهور الأولى من تنفيذ الاتفاقية) ٣٠ يوما قبل التنفيذ . كذلك يقوم كل طرف بتقديم تقرير متابعة للطرف الآخر كل ستة شهور توضح ما تم انجازه من إزالة وتدمير .

وهكذا فإن المعاهدة تكون قد حققت إنجازا غير مسبوق فى تاريخ اتفاقيات الحد من التسلح ، حيث قامت بإزالة وتدمير نوعين بأكملهما من الصواريخ النووية . ولكن ذلك لم يكن إنجازها الوحيد ، فقد نصت الاتفاقية على نظام غير مسبوق للتفتيش والتأكد من التزام كل طرف بالتزاماته فى هذه المعاهدة . فبينما أكتفت اتفاقيات الحد من التسلح السابقة (سالت الأولى والثانية) بأن يتم التفتيش والتأكد من خلال الوسائل القومية (أى أقمار التجسس الصناعية) فإن هذه المعاهدة قدمت ما يلى : **أولا** : بعد ٣٠ يوما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يصبح لكل طرف الحق فى التفتيش على كل القواعد والتسهيلات الواقعة على أراضى الطرف الآخر أو أراضى الدول التى بها قواعد الصواريخ ، على أن يقوم خلال ٩٠ يوما بالتأكد من المعلومات الواردة له من الطرف الآخر عن الصواريخ وقواعد الاطلاق والأبنية والتجهيزات المساندة . **وثانيا** : يكون من حق كل طرف التفتيش على الطرف الآخر خلال ستين يوما من القيام بعملية إزالة وتدمير الصواريخ للتأكد من قيام الطرف الأخير بالتزاماته فى هذا الصدد . **ثالثا** : لكل طرف الحق فى القيام بالتفتيش بمجرد الطلب من الطرف الآخر لمدة ثلاثة عشر عاما ، على أنه يسمح له بهذا الطلب ٢٠ مرة فى العام خلال الثلاث السنوات الأولى من تنفيذ الاتفاقية ، و ١٥ مرة فى السنة للسنوات الخمس التالية ، و ١٠ مرات فى السنة فى السنوات

الخمس التى تليها . ورابعا : بعد ستة شهور من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، يكون لكل طرف الحق فى إنشاء نظام للمراقبة فى المواقع التى يتم فيها تصنيع وتجميع مراحل الصواريخ ، فيراقب الاتحاد السوفيتى مصنع هيركيوليز رقم واحد فى مدينة ماجنا بولاية يوتاه بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتراقب الولايات المتحدة مصنع فوتكنسك لبناء الآلات فى مدينة يودمورت بجمهورية روسيا الفيدرالية السوفيتية الأشتراكية بالاتحاد السوفيتى . وخامسا - وأخيرا - وللتأكد من قيام كل طرف بالتزاماته فى المعاهدة ، فإنه من حق كل طرف أن يستخدم وسائله القومية المتاحة للتفتيش عن بعد (أقمار التجسس الصناعية) ، ولذلك فإنه ليس من حق أى من الطرفين التدخل لمنع هذه الوسائل من العمل والتحقق والمراقبة ، أو أن يقوم باجراء للاخفاء يمنع الطرف الآخر من القيام بذلك . وحتى يمكن تعزيز وسائل المراقبة بالوسائل القومية ، فإنه من حق كل طرف - حتى يتم توقيع معاهدة خاصة بالأسلحة الأستراتيجية ، ولكن فيما لا يزيد على ثلاث سنوات من توقيع معاهدة الأسلحة متوسطة وقصيرة المدى - أن يطلب تطبيق عدد من الاجراءات التعاونية فى قواعد الصواريخ البرية عابرة القارات والتى يزيد مداها على ٥٥٠٠ كيلومتر : (أ) فى زمن لا يزيد على ست ساعات بعد الطلب من قبل أحد الأطراف ، يقوم الطرف الآخر بفتح كل سقوف الأبنية الثابتة على أن يضع كافة الصواريخ على حاملات إطلاقها دون القيام بأية اجراءات للاخفاء ، (ب) تترك هذه السقوف مفتوحة لمدة ١٢ ساعة . ولتنظيم هذه الأجزاء الخمسة للتحقق والتفتيش أنشأت الاتفاقية هيئتين لمتابعتها ، أولاها هيئة التحقق الخاصة special verification commission والتى تقوم بحل المشكلات المتعلقة بالالتزام بالاتفاقية وللاتفاق على الاجراءات التى تمس مصداقيتها وفاعليتها . والثانية ، يقوم الطرفان بانشاء مركزين لخفض المخاطر النووية Nuclear Risk Reduction centers لتبادل المعلومات والطلبات الخاصة بالتفتيش الموضوعة من قبل .

ولم تضع معاهدة إزالة وتدمير الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى ، أية مدة زمنية محددة لاستمرارها ، وإنما أعطت كل طرف الحق فى أن يمارس حقوق السيادة القومية وأن ينسحب من المعاهدة إذا ما قرر أن هناك أحداثا غير عادية تتعلق بهذه المعاهدة قد أضرت بمصالحه العليا . ولكن عليه - فى هذه الحالة - أن يقدم طلبا بذلك إلى الطرف الآخر قبل ستة شهور من تاريخ الانسحاب . هذا الطلب عليه أن يتضمن توضيحا لهذه الأحداث غير العادية التى أضرت بمصالحه العليا .

وإذا كانت المعاهدة تمثل الانجاز الرئيسى والمحدد للقاء القمة ، فإن تقدما قد حدث فى مجالات ضبط التسلح المختلفة من استراتيجية ، وكيماوية ، وتقليدية . فبالنسبة للأسلحة الاستراتيجية طويلة المدى (أى التى يزيد مداها على ٥٥٠٠ كيلومتر) ، فإن الانجاز الرئيسى فيها حدث فى ريكيافيك حينما وافق الطرفان على عقد معاهدة تخفض هذه الأسلحة بما مقداره ٥٠ ٪ ، ولكن اجتماع واشنطن أضاف إلى هذا التقدم حينما لم يكتف فقط بالاتفاق على خفض عدد الرؤوس النووية لدى الطرفين إلى ٤٩٠٠ رأس نووى ، وإنما حدث تقدم أيضا فى معالجة القضية الرئيسية التى وقفت فى وجه هذه المعاهدة المتعلقة بمبادرة الدفاع الخاصة . فمن جانب فإن الاتحاد السوفيتى لم يعد مصرا على ربط المعاهدة بالغاء برنامج حرب النجوم وإن استمر فى الخلاف مع الولايات المتحدة حول ضرورة الحد منه . ومن جانب آخر فإن الاتحاد السوفيتى بدأ يغير فى تكتيكه الخاص بمواجهة البرنامج ، حين ركز جورباتشوف خلال وجوده فى واشنطن على إعادة تكييف القضية ، حيث حولها من قضية سباق للتسلح ، إلى قضية الالتزام بمعاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستيكية ABM الموقعة عام ١٩٧٢ . فمن وجهة نظر الاتحاد السوفيتى أن هذه الاتفاقية لا تسمح للولايات المتحدة بالأختبار العملى لأسلحة الدفاع الفضائية خلال مدة سريانها والتى يطالب بأن يستمر لعشر سنوات أخرى . هذا التفسير الضيق للاتفاقية ترفضه الولايات المتحدة ممثلة فى إدارة ريجان ، حيث تتبنى تفسيرا واسعا للاتفاقية يسمح باجراء هذه الاختبارات ، وأن سريانها يجب ألا يستمر لأكثر من سبع سنوات . وقد جاء الكونجرس لكى يقدم ارضية للاتفاق حينما تبنى التفسير الضيق للاتفاقية ، وبناء عليه فإن إدارة ريجان أعلنت على لسان شولتز فى ١٣ ديسمبر ١٩٨٧ أنها لم تعد تصر على أن يقبل الكونجرس التفسير الواسع للاتفاقية ، وانما سوف تسعى للحصول على موافقة الكونجرس على تجارب برنامج حرب النجوم على أساس كل حالة على حدة . وإذا كانت مدة السريان يمكن التفاوض حول حل وسط بشأنها ، فإن خطوة الكونجرس هذه ، ورد الادارة عليها ، سوف يفتح الباب لحل وسط فيما يتعلق بتجارب البرنامج حيث يمكن السماح ببعضها الذى لا يشكل تهديدا رئيسيا - وهو ما نوه السوفيت بقبوله على لسان المتحدث الرسمى للوفد السوفيتى فى واشنطن - وعدم السماح بالبعض الآخر . كذلك حدث تقدم أيضا فى المجال الخاص باجراءات التحقق والبرهنة والتفتيش ، ولا شك أن ما تم احرازه فى معاهدة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى سوف يعطى سوابق هامة يمكن أن تفيد فى معاهدة الأسلحة الأستراتيجية . بالنسبة للأسلحة الكيماوية فقد حدث تقدم ملموس فى اتجاهها . ومن المعروف أن مباحثات الحد من هذه الأسلحة تتم أساسا منذ عام ١٩٦٨ فى اطار لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح فى جنيف ولكن حتى وقت قريب فإن المباحثات الخاصة بهذه الأسلحة لم تحرز تقدما يذكر إلا فى خلال العامين الماضيين ولكن خلال العام الحالى ، وخلال قمة واشنطن ، فيبدو أن هناك معاهدة أصبحت ممكنة قوامها الحظر الشامل لتخزين الأسلحة الكيماوية ومصانع انتاجها ، على أن يتم تدمير الأسلحة الموجودة بالفعل خلال فترة عشر سنوات . كما تدعو

المعاهدة أيضا إلى التفتيش المباشر وخلال ٤٨ ساعة من الطلب على مصانع الانتاج ومناطق التخزين حتى يتم تدمير هذه الأسلحة ، وينطبق ذلك أيضا على المصانع المنتجة لمواد كيماوية للأستخدام المدنى ولكن يمكن أيضا أن تستخدم استخداما عسكريا . المشكلة الرئيسية فى وجه هذه المعاهدة الآن هى وجود ما يصل إلى ٢٠ دولة أخرى تنتج الأسلحة الكيماوية ولها اعتراضات كبرى على مسألة التفتيش سواء أن بعض الدول - خاصة فى العالم الثالث - تنكر وجود هذه الأسلحة لديها ، أو لخوف بعض الدول الأخرى مثل اليابان وألمانيا الغربية اللتين تخافان من التجسس الصناعى على مصانعها المدنية المنتجة للمواد الكيماوية . ولكن هناك اقتراحا مطروحا بانشاء هيئة دولية تقوم بمهام التفتيش ولعل ذلك سيكون الموضوع الرئيسى للمفاوضات خلال المرحلة المقبلة . وأخيرا فإن مباحثات الأسلحة التقليدية لم يحدث بها تقدم كبير أثناء مباحثات واشنطن سوى تأكيد جورباتشوف على قبول الاتحاد السوفيتى لمبدأ الخفض غير المتوازن للأسلحة التقليدية فى أوروبا ، ولكن مدى هذ الخفض وتوقيت تنفيذه ، وعلاقة الكم والكيف فى الأسلحة التقليدية فلا تزال قضايا معلقة وبالغة التعقيد والحساسية .

وإذا كانت محادثات الحد من التسلح بأنواعها المختلفة قد حظيت بمعظم وقت لقاء القمة والمحادثات الجانبية بين الطرفين الأمريكى والسوفيتى ، فإن النزاعات الأقليمية حظيت ببعض الوقت القليل من اهتمام الطرفين ، وكان التقدم فيها ضئيلا . وفى هذه الصدد فقد نجحت الولايات المتحدة فى وضع قضية أفغانستان على رأس قائمة الموضوعات الأقليمية الواجب بحثها . ومن حيث التقدم فى هذه القضية فإن الاتحاد السوفيتى أعلن عن وجود قرار سياسى سوفيتى بالانسحاب خلال ١٢ شهرا من أفغانستان بمجرد توقف الولايات المتحدة عن إمداد المجاهدين الأفغان بالسلاح ، وهو الأمر الذى ترفض أمريكا تنفيذه حتى يتم الانسحاب الكامل . والواقع أن مشكلة توقيت الانسحاب السوفيتى ومداه ، وحظر المساعدات الأمريكية ليست هى المشكلة الرئيسية فى وجه حل المشكلة الأفغانية وإنما تقع المشكلة أساسا فى شكل الحكومة الأفغانية بعد رحيل السوفيت ، فبينما يقترح الاتحاد السوفيتى تشكيل حكومة قومية تشمل الحكومة الشيوعية الحالية وبعض عناصر من المعارضة الأفغانية ، فإن الولايات المتحدة ترغب فى ترك الأمر للشعب الأفغانى ليقرر ما يشاء ، وهى المسألة التى يتخوف منها السوفيت حيث أن ذلك يمكن أن يفضى إلى حكومة للمجاهديـــن ، تقوم بمذابح جماعية للشيوعيين ومن ساندهم أثناء فترة حكمهم . ولذلك ربما يكمن الحل - وهو ما بدأ الطرفان فى البحث عنه - فى تكوين حكومة محايدة يشرف عليها الملك ظاهر شاه ملك أفغانستان السابق تمنع هذه المذابح وتبحث عن وسيلة تكفل للمجاهدين والشيوعيين المشاركة السياسية فى حكم أفغانستان .

الحرب العراقية - الايرانية كانت الموضوع الثانى فى قائمة الموضوعات الأقليمية ، حيث قطع الطرفان خطوة هامة بشأنها حين عملا سويا من خلال مجلس الأمن الدولى خلال شهر أغسطس للتوصل إلى قرار المجلس رقم ٥٩٨ لوقف اطلاق النار بين إيران والعراق وانسحاب الطرفين إلى الحدود الدولية وتكوين هيئة دولية للنظر فى تحديد المعتدى البادىء بالحرب . وقد تضمن القرار امكانية سعى المجلس لاصدار قرار آخر يؤدى إلى حظر تصدير السلاح إلى الدولة التى لا تستجيب للقرار . وبعد ما قبلت العراق بالقرار ، وتحفظت ايران على قبوله بالطريقة التى صدر فيها وبترتيب الأولويات التى جاءت فيه مقترحة تأجيل الانسحاب إلى ما بعد تكوين هيئة التحكيم ، فقد بدأت المواقف الأمريكية والسوفيتية فى الابتعاد عن بعضهما البعض ، فبينما رأى الاتحاد السوفيتى ضرورة اعطاء ايران مهلة كافية من خلال جهود السكرتير العام للأمم المتحدة ، رأت الولايات المتحدة أن عدم القبول الايرانى بقرار مجلس الأمن صراحة ووفق نص يعنى ضرورة إصدار قرار آخر يفرض حظر السلاح على إيران ، وهو الأمر الذى رفضه السوفييت ، وعلى العكس بدأوا فى توثيق علاقاتهم الاقتصادية مع طهران . ولكن مع انعقاد مؤتمر القمة بدأ الاتحاد السوفيتى فى تغيير موقفه خاصة بعد أن ألقى السكرتير العام للأمم المتحدة المسئولية على إيران فى عدم نجاح قرار مجلس الأمن ، مبديا استعداده لقبول قرار الحظر ، ولكنه وضع شرطا وهو أن تقوم قوة دولية مسلحة تحت رعاية الأمم المتحدة بحماية الملاحة فى الخليج بدلا من الأساطيل الغربية ، خاصة الأسطول الأمريكى ، التى تقوم بذلك بشكل منفرد . وهذا الشرط لم تبد الولايات المتحدة استعدادا لقبوله . وكانت قضية نيكاراجوا هى الموضوع الثالث على قائمة الموضوعات الأقليمية ، وكان الطرفان الأمريكى والسوفيتى قد اقتربا من بعضهما البعض حينما قبل كل منهما مشروع السلام فى أمريكا الوسطى الذى صدر فى كوستاريكا فى ١١ أغسطس ١٩٨٧ والذى أقرته كل من كوستاريكا وهوندوراس والسلفادور وجواتيمالا ونيكارجوا لوقف الحروب الأهلية فى كل من السلفادور ونيكارجوا وإقامة حكومات ديموقراطية فى دول المنطقة . ولكن نجاح هذا المشروع لا يزال رهنا بالموقف الذى تتخذه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من حلفائهما فى المنطقة . وأثناء اجتماع القمة أبدى جورباتشوف لريجان استعداده لوقف المساعدات السوفيتية لنيكارجوا فى حالة احترام الولايات المتحدة لاتفاقية السلام ، وهو ما يعنى وقف أمريكا لمساعداتها للمتمردين ضد حكومة الساندانيستا فى نيكارجوا ، وهو الأمر الذى لم تبد حكومة ريجان استعدادها لقبوله . وإذا كانت القضايا الثلاث السابقة قد تم بحثها على مستوى الرؤساء ومساعديهم الرئيسيين ، فإن عددا من القضايا تم بحثها على مستويات أقل وفى اجتماعات جانبية بين مسئولين من البلدين منها قضية كمبوديا التى لم يحدث فيها تقدم ، والصراع العربى الاسرائيلى ، الذى حدث بها بعض التقدم من حيث قبول السوفييت لفكرة عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وإن لم يتم اتفاق كامل حول آلياته . ويبدو أن الطرفين قد استقرا

على استمرار التباحث فى هذا الأمر مع الانتظار لنتائج الانتخابات الاسرائيلية فى العام القادم .

٤ ـ مستقبل العلاقات السوفيتية الأمريكية :

لقد جاء لقاء واشنطن وتوقيع معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة وقصيرة المدى كخطوة متقدمة فى تحسين العلاقات السوفيتية الأمريكية وتوفير قدر من الانفراج الدولى لم يتوافر منذ نهاية السبعينيات حينما بدأت الحرب الباردة الثانية بين العملاقين . وقد جاء هذا التقدم فى العلاقات رغم استمرار التناقض والاختلاف والتنافس بين الدولتين على المستوى العالمى الكونى ، وما يعبر عنه كل منهما من نظام ايديولوجى واجتماعى واقتصادى متميز ، وعلى الرغم من وجود قيادة أمريكية أعلن رئيسها منذ سبع سنوات أن الاتحاد السوفيتى يمثل « امبراطورية للشر » ، ووصف القيادة السوفيتية بأنها مجموعة « أعطت لنفسها الحق فى القيام بأى جريمة ، وأن تكذب ، وأن تغش ، من أجل الوصول إلى غاياتها » . وقبل وصول جورباتشوف إلى واشنطن بثلاثة أيام صرح ريجان مرة أخرى أنه لم يغير من معتقداته هذه . وعلى الجانب الآخر فقد بقيت العقيدة السوفيتية قائمة على انتقاد النظام الرأسمالى وطبيعته الأمبريالية ، ولم يرد من جانب الاتحاد السوفيتى مايشير إلى تغير فى هذا الاعتقاد . ولذا فإن سؤالا هاما يصبح مطروحا : لماذا أذن حدث هذا التقدم الحادث فى العلاقات بين الطرفين ؟ ويتلوه سؤال آخر : إلى أى حد يمكن أن يستمر هذا التحسن وهل يعبر عن ظاهرة دائمة فى العلاقات السوفيتية الأمريكية ، أم أنه يمثل ، رد فعل لظروف مرحلية فينتهى التحسن بانتهائها وتعود الأمور بين الطرفين إلى سيرتها الأولى ؟

الاجابة على السؤال الأول تجد نفسها أساسا فى الظروف الداخلية الاقتصادية والسياسية للطرفين . فبالنسبة للاتحاد السوفيتى ـ والدول الشرقية بشكل عام ـ فقد كان عقد الثمانينيات شاهدا على التدهور فى المكانة العالمية للاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية من حيث كونها تمثل نموذجا عاليا للتقدم الاجتماعى والتنمية الاقتصادية . وبدا واضحا أن موسكو وحلفاءها أصبحوا عاجزين عن اللحاق بالثورة الصناعية الثالثة واستيعابها داخل القاعدة الصناعية السوفيتية . فبعد النمو الذى حدث فى الاقتصاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات ، فإن عقد السبعينيات شهد تواضع معدلات النمو فى هذه الدول بعد أن استنفدت هذه الاقتصاديات كل امكانيات الثورة الصناعية الأولى والثانية عن طريق الاستخدام الكثيف للعمل ورأس المال فى تحقيق أهداف الانتاج وتحسين نوعيته لكى يكون قادرا على المنافسة فى السوق العالمية . ومع الثورة التكنولوجية فى مجال الحاسبات الآلية والالكترونيات والاتصالات والهندسة الوراثية وغيرها من مجالات الثورة الصناعية الثالثة التى انتشرت فى اليابان والولايات المتحدة (أوروبا الغربية ، وما أحدثته من ثورة فى العمليات الانتاجية والادارية المصاحبة لها ، فإن الفجوة بين المجتمعات الاشتراكية من جانب والرأسمالية من جانب آخر أخذت فى الاتساع . إن هذه الفجوة لم تخلق مشكلة بنائية فى الاتحاد السوفيتى فقط من الزوايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقط ، بل أصبحت ـ بشكل متزايد تشكل معضلة أمنية للاتحاد السوفيتى . وزاد على ذلك أن الفترة الأخيرة من حكم بريجنيف قد خلقت شكا فى القيادة السوفيتية وقدراتها على التعامل مع هذه النوعيات من المشاكل التى أصبحت تشكل تحديا حقيقيا للمكانة العالمية للاتحاد السوفيتى . وحينما تولى اندروبوف السلطة فى عام ١٩٨٣ نجح فى خلق موجات من الدفع نحو التغيير فى المجتمع السوفيتى توقفت مؤقتا بوفاته وتولى تشيرننكو للسلطة ولكن هذه الموجات عادت مرة أخرى وبقوة فى عام ١٩٨٥ بتولى جورباتشوف منصب السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى ، ومع انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى عام ١٩٨٦ ، فإن الاتحاد السوفيتى بدأ مرحلة جديدة من تاريخه ، تبدأ بالاعتراف بالقصور فى المجتمع السوفيتى والتعرف على الفجوة التكنولوجية بينه وبين الغرب ، ومن ثم فإن الاتحاد السوفيتى يصبح أكثر قدرة على استثمار موارده الطبيعية والعلمية الضخمة .

ان هذا التطور الداخلى فى الاتحاد السوفيتى قد فرض نظرة جديدة للأمن القومى السوفيتى والضرورات العسكرية التى يحتمها هذا المفهوم . وحتى يمكن فهم هذه النظرة ، فلا بد من التعرض السريع لمفهوم الأمن القومى السوفيتى وتطوراته المختلفة منذ نشوب الحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث سنجد أنه قد مر بثلاث مراحل متصلة ومتمايزة فى آن واحد . المرحلة الأولى ، واستمرت منذ نهاية الأربعينيات حتى نهاية الخمسينيات ، وفيها فإن هذا المفهوم كان مماثلا للمفهوم السائد فى الولايات المتحدة ، حيث اعتبر الطرفان أن الحرب بينهما حتمية . وبينما كان الغرب يخشى استيلاء شيوعيا على أوروبا الغربية باستخدام التخريب السياسى والقوات السوفيتية البرية ، فقد كان على السوفيت أن يواجهوا الاحتكار النووى الأمريكى فى البداية ، ثم التفوق الأمريكى الكبير بعد ذلك ، وأن يخافوا من ضربة وقائية لمواقع تطوير سلاحهم النووى ، وطى وجودهم فى أوروبا الشرقية ، والمحاولات الرأسمالية للقضاء على النظام الشيوعى فى موسكو . ورغم أن كلا من الطرفين كان يخاف الحرب ، فإن الاعتقاد فى حتميتها كان سائدا . وترتب على ذلك أن الاتحاد السوفيتى اندفع فى تطوير ترسانته النووية ، وجاء تطويره للصواريخ عابرة القارات إيذانا ببدء مرحلة ثانية استمرت فيما بقى من الخمسينيات وخلال الستينيات والسبعينيات حيث أصبح الاتحاد السوفيتى أقل خوفا من الغرب ، وساد الاعتقاد بأن الحرب بين النظامين الاجتماعيين لم تعد قدرا حتميا طالما أن التكافؤ العسكرى بين

الطرفين ظل مستقرا . ولذلك فقد عمل الاتحاد السوفيتي على أن يساير الولايات المتحدة في سباق التسلح ، وكانت اتفاقيات ضبط التسلح التي تم توقيعها خلال السبعينيات تعمل في الأساس لتنظيم هذا السباق ووضع ضوابط على امكانيات نشوب حرب غير مقصودة من قبل الطرفين . وجاءت المرحلة الثالثة مع مطلع الثمانينيات ، حيث بدا واضحا للأجيال الجديدة من القيادة السوفيتية أن الخطر على الاتحاد السوفيتي لا يأتي أساسا من خارجه ، ولكن من الأوضاع المتردية - التي أشرنا لها في السابق - داخله . وهكذا فقد حدثت عملية تطورية في مفهوم الأمن القومي السوفيتي أخذت تقلل تدريجيا من المتطلبات العسكرية لهذا الأمن ، وأدت إلى نوع جديد من التفكير السياسي الذي يؤكد على الأبعاد غير العسكرية للأمن ويركز على مخاطر استمرار الأوضاع السلبية الداخلية . ولذا فإن القيادة السوفيتية بدأت في التقليل من الخلافات بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، والتأكيد على أن الدول تعيش الآن في حالة اعتماد متبادل ، وأن الأمن القومي السوفيتي يعتمد على الأمن المتبادل بين المعسكرين ، وأن سباق التسلح قد وصل إلى مرحلة جديدة وخطيرة ، وأنه لن يكون هناك منتصر في الحرب التقليدية ، أما الحرب النووية فسوف تدمر الانسانية . ويبدو أن السوفيت خلال هذه المرحلة قد توصلوا إلى مبدأ عسكري جديد يقوم على « الكفاية العسكرية Military sufficency » بدلا من « التكافؤ العسكري Military parity » الذي كان سائدا في المرحلة السابقة . ان هذا المبدأ يقوم على كمية معقولة ومأمونة من السلاح النووي تمثل حدا أدنى للردع تجاه المعسكر الغربي ، ومن ثم توفير موارد هائلة توجه في اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وواكب جورباتشوف هذا المبدأ الجديد بسياستين تسيران في نفس الاتجاه الأولى منها تسعى إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي حتى يكون أكثر كفاءة وفاعلية ، والثانية تقوم على تحقيق قدر من الانفتاح السياسي الذي يكفل مشاركة أوسع للجماهير السوفيتية في العملية السياسية واتخاذ القرارات الاقتصادية . كل ذلك جعل من التطلع إلى اتفاقيات جذرية في ضبط التسلح أمرا هاما حتى يمكن أن يتفرغ الاتحاد السوفيتي لعملية البناء الداخلي .

وبالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت لها ظروفها الداخلية هي الأخرى التي تدفعها في اتجاه التوصل إلى اتفاقيات لضبط التسلح . فحينما جاء رونالد ريجان إلى الحكم اعتمد سياسة تقوم على تخفيض الضرائب على المواطن الأمريكي لتشجيع الاستثمار ، وزيادة الانفاق العسكري حتى يمكن تحقيق « هامش للأمان » (وهو تعبير مرادف لتحقيق التفوق العسكري) في التوازن مع الاتحاد السوفيتي ، وسد العجز في الميزانية الفيدرالية . كان التصور الذائع عام ١٩٨٠ لدى إدارة ريجان أن تخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى تزايد الاستثمارات إلى الدرجة التي تحدث انتعاشا اقتصاديا كافيا لتمويل زيادة الانفاق العسكري وسد العجز في الميزانية في آن واحد . ورغم أن ريجان قد نجح نسبيا في تحقيق قدر من الانتعاش ، فإن ذلك لم يكن كافيا - خاصة في ظل ظروف الانفاق الدفاعي المتزايد - لسد العجز في الميزانية الفدرالية وهو الأمر الذي قاد إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي والعجز الضخم في الميزان التجاري ، ومن ثم إلى الدفع في اتجاه تقليص الانفاق الدفاعي خاصة من جانب الكونجرس الذي أصبح الديموقراطيون يسيطرون على مجلسيه اعتبارا من عام ١٩٨٦ . فبعد أن كان العجز في الميزانية يبلغ ٤٠,٢ بليون دولار عام ١٩٧٩ بنسبة ١,٦ ٪ من الناتج القومي الاجمالي ، فإنه ارتفع إلى ٧٣,٨ بليون عام ١٩٨٠ بنسبة ٢,٨ ٪ ، إلى ٧٨,٩ بليون عام ١٩٨١ بنسبة ٢,٦ ٪ ، إلى ١٢٧,٩ بليون عام ١٩٨٢ بنسبة ٤,١ ٪ ، إلى ٢٠٧,٨ بليون عام ١٩٨٣ بنسبة ٦.٣ ٪ ، ثم انخفض قليلا إلى ١٨٥,٣ بليون عام ١٩٨٤ بنسبة ٥ ٪ من الدخل القومي الاجمالي ، إلا أنه عاد إلى الارتفاع مرة أخرى إلى ٢٢٠,٧ بليون عام ١٩٨٦ بنسبة ٥,٣ ٪ من الدخل القومي . وهكذا فإن استمرار العجز في الميزانية على هذه الصورة قد دفع في اتجاه الضغط على الميزانية العسكرية ، فبعد أن أخذت هذه الميزانية تتصاعد بمعدلات مرتفعة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ فإنها أخذت في الانخفاض خلال العامين التاليين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، نظرا لعدم رغبة الرئيس الأمريكي في زيادة الضرائب ، وعدم رغبة الكونجرس في التقليل من الانفاق على المعونة الطبية والتأمين الاجتماعي ، فإنه لم يكن هناك بد من مبدأ تخفيض الميزانية العسكرية . وجاءت توصية الكونجرس المعروفة بقرا جرام / رادمان : هوبنج في عام ١٩٨٥ بتحقيق التوازن في الميزانية خلال عام ١٩٩٢ من خلال تخفيضات تدريجية في الانفاق العام - بما فيه الانفاق العسكري بدءا من عام ١٩٨٨ لتجعل من إمكانية زيادة الموازنة العسكرية زيادة حقيقية أمرا صعبا ، وهكذا فإن الانفاق العسكري الأمريكي خلال السنوات المقبلة سوف يبقى عند مستوياته الحالية بحيث أن الزيادة السنوية فيه لن تتعدى نسبة التضخم . وهكذا فإن الاستمرار في سباق التسلح لم يعد أمرا منطقيا أو ممكنا في ظل هذه التطورات الأمريكية

وإذا كانت الظروف الدخلية في كلا البلدين شكلت الأساس الموضوعي والدافع للتقارب السوفيتي الأمريكي ، فإنها لا تعطي تفسيرا كافيا لتوقيت هذا التقارب ، وللتنازلات السوفيتية التي أسلفنا الاشارة لها . ولعله من الممكن أن نجد مثل هذا التفسير في التطورات التي حدثت منذ نهاية ١٩٨٦ وخلال عام ١٩٨٧ في شعبية ومكانة الرئيس الأمريكي والتي تأثرت بشكل كبير خلال هذا العام منذ الاعلان عن فضيحة ايران - كونترا التي شغلت الرأي العام الأمريكي طوال العام ، وأدت إلى تراجع شعبية ريجان . ويبدو أن جورباتشوف قد قرر الاستفادة من العنف الذي طرأ على قيادة ريجان لكي يدفعه إلى قبول الاتفاق عن طريق تقديم كمية من العروض التي يصعب على ريجان رفضها ، وبالتالي فإن هذا الاتفاق سوف يعزز من مكانه

جورباتشوف الداخلية . فرغم كل شيء فقد بقى لريجان عدد من المزايا من الناحية التكتيكية . أولها أنه رغم فقدان ريجان لقدر من شعبيته فقد بقى أكثر الرؤساء الأمريكيين شعبية خلال فترة حكمهم الثانية ، ورغم أن حكم الشعب الأمريكي على سياسته أصبح سلبيا فإن الحكم عليه شخصيا بقى ايجابيا إلى حد كبير . وثانيها ، أن ريجان ظل ولفترة طويلة الممثل الرئيسى لليمين الأمريكى المحافظ ، سوف يجعل من الصعب على هذا اليمين أن يقف فى وجه التصديق على المعاهدة . وثالثها ، أن ريجان وقد قاربت فترة رئاسته على الانتهاء ، وبقى عام واحد على انتخابات الرئاسة الأمريكية ، أصبح أكثر اهتماما عن ذى قبل بمكانته فى التاريخ ، ومن ثم فإن معاهدته لضبط التسلح يمكن أن تغطى على ما أخذته فضيحة ايران - كونترا من شعبيته، وتساعد المرشح الجمهورى على النجاح فى انتخابات ١٩٨٨ حيث سيجمع ما بين التشدد الجمهورى التقليدى والسعى للحد من التسلح فى نفس الوقت وهى الأرضية التى يحاول الديموقراطيون احتكارها . كذلك فقد كانت لجورباتشوف أسبابه الخاصة ، فنظرا لأن اصلاحاته الداخلية سوف تحتاج بعض الوقت حتى تعطى ثمارا ، وأن هناك عقبات فى طريقها - كما سنرى بعد قليل - فإن انتصارا خارجيا يمكن أن يعطى تدعيما لموقفه الداخلى ، ويعطى الانطباع بأن وقف سباق التسلح يمكن أن يساعد فى توفير الرخاء الداخلى . وإذا كانت لجورباتشوف أسبابه التكتيكية فإن ريجان كانت لديه أيضا أسبابه . أولها أن توقيع الاتفاقية كان يمثل نجاحا لسياسته القائمة على التفاوض من موقع القوة بالزيادة المستمرة فى الانفاق العسكرى وطرح عدد من الشروط المستمرة ، التى رفضها السوفييت كلها فى البداية ، ثم خرجوا من مائدة المفاوضات بعد أن بدأ الطرف الأمريكى فى نشر صواريخ بير شنج - ٢ فى نهاية ديسمبر ١٩٨٣ ، ولكنهم بعد ذلك عادوا وقبلوا بها الواحدة بعد الأخرى بينما بقيت مبادرة الدفاع الخاصة (حرب النجوم) دون تغيير . وثانيا ، فإن توقيع معاهدة مع جورباتشوف سوف يعزز من مكانته الداخلية . والأهم ، فإن انشغال الاتحاد السوفيتى بقضاياه الداخلية يمكن أن يترك للولايات المتحدة - والغرب عامة - الانفراد بالساحة العالمية نفوذا وتوسعا اقتصاديا . وثالثا ، أن مباحثات الحد من التسلح يمكن أن تكون وسيلة لانتزاع عدد من المكاسب الأخرى مثل الحصول على المزيد من الهجرة اليهودية - التى ترضى اللوبى الاسرائيلى الصهيونى فى الداخل - وتطويع الموقف السوفيتى من عدد من القضايا الاقليمية فى الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى . ورابعا ، أن اصلاحات جورباتشوف الاقتصادية والسياسية سوف تفتح الباب لتفاعلات هائلة داخل الاتحاد السوفيتى وبين حلفائه فى أوروبا الشرقية تعطى الولايات المتحدة فرصا اقتصادية استراتيجية .

وهكذا فإن عددا من الظروف الداخلية والتكتيكية ساعدت ودفعت فى اتجاه عقد معاهدة الحد من التسلح فى الأسلحة المتوسطة وقصيرة المدى ، ولكن السؤال الثانى يبقى إلى أى حد يمكن أن يعد ذلك علامة على تحسن العلاقات السوفيتية الأمريكية ، وإلى متى تستمر ، وهل يعبر ذلك عن ظاهرة أصيلة أم طارئة ؟ الاجابة على ذلك لا بد وأن تكون معقدة نظرا لتشابك الاعتبارات المتعلقة بمفاوضات الحد من التسلح ذاتها ، والظروف الداخلية فى كلا البلدين ، وعلاقاتهما بالعالم الخارجى . ولذا فإن عددا من الاعتبارات يجب أن ينظر إليها كمقدمة للاجابة :

أولا : أن معاهدة إزالة وتدمير الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى تتعامل مع نسبة صغيرة من الأسلحة النووية ، لا تتعدى فى الواقع ٣ ٪ من ترسانة الأسلحة التى لدى الطرفين . ان المعاهدة التى سوف يتم تنفيذها خلال ثلاث سنوات من تاريخ التصديق لا تقوم بأكثر من إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه فى نهاية السبعينيات . ولكن ذلك لا ينبغى - على تواضعه - أن يقلل من القيمة النفسية والرمزية للاتفاقية من حيث أنها فتحت بابا ظل مغلقا لسنوات طويلة . هذا الباب النفسى معرض بشدة للانغلاق مرة أخرى نتيجة القيود التى يمكن أن تفرضها عملية التصديق عليها فى الولايات المتحدة . فرغم أنه من المتصور أن يتم هذا التصديق دون صعوبة فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، فإن اليمين الأمريكى المحافظ سوف يعمد إلى محاولة إغلاق الطريق أمام خطوات جديدة للحد من التسلح عن طريق :

١ - السعى لمنع مجلس الشيوخ من التصديق على المعاهدة كما حدث فى الاتفاقية الثانية للحد من التسلح الموقعة عام ١٩٧٩ مستندين فى ذلك إلى أن الاتحاد السوفيتى لم يتقيد - كما تؤكد مصادر الحكومة الأمريكية - بالتزاماته فى الاتفاقية السابقة . وهكذا فإن الحكومة الأمريكية سوف تقع فى مأزق - فإما أن تؤكد على مقولاتها السابقة بمخالفات السوفيت وهنا تفقد مبررا للتصديق على المعاهدة ، أو أن تصرح بأن السوفيت ينفذون المعاهدة بحذافيرها ومن ثم تفقد ورقة تفاوضية ودعائية مع السوفيت . هذه المحاولة ليس مقدرا لها النجاح فعدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين يطالبون بذلك لا يتعدون ١٥ عضوا وهو ما لا يكفى لاغلاق الطريق أمام المعاهدة ، كما أن فرصهم فى زيادة العدد شبه معدومة نظرا للشعبية التى تتمتع بها المعاهدة فى نهاية عام ١٩٨٧ لدى الشعب الأمريكى .

٢ - السعى لاعادة التفاوض حول عدد من النقاط فى الاتفاقية ذاتها خاصة تلك التى تتعلق بالتحقق والتفتيش . فرغم أن المعاهدة قد أرست سوابق جديدة فى معاهدات الحد من التسلح فى هذا الصدد ، فإن اجراءات التحقق والتفتيش فيها مرتبطة بمواقع محددة سلفا فى الاتفاقية ، ولكن اليمين يرغب فى أن يكون التفتيش متعلقا بأى مواقع مشكوك فيها ، وبغض النظر عما إذا كانت هذه المواقع خاصة بتشغيل أو انتاج الأسلحة متوسطة أو قصيرة المدى . كذلك ، فإن اليمين يطالب بأن يتم الربط فى صلب المعاهدة بين إزالة الصواريخ وموضوعات أخرى مثل خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا وموضوعات حقوق الانسان

(أساسا هجرة اليهود السوفيت أو الموضوعات الأقليمية أساسا أيضا تلك التى تهم أمريكا مثل الانسحاب من أفغانستان ووقف المساعدات لنيكارجوا والانسحاب الفيتنامى من كامبوديا) . هذه التعديلات يقصد بها بالطبع قتل الاتفاقية الحالية دون الاعلان صراحة عن رفضها كما هو وارد فى الخطوة الأولى . هذه الخطوة وإن كان منتظرا أن تلقى التأييد من عدد أكبر من أعضاء مجلس الشيوخ (من ٢٠ إلى ٢٥ عضوا) فإنهم سوف يظلون أقل من العدد اللازم لاغلاق الطريق أمام التصديق على المعاهدة ، حيث أن العدد اللازم لذلك هو ٣٤ عضوا (عدد أعضاء مجلس الشيوخ ١٠٠ عضو ويحتاج التصديق على المعاهدات ثلثى عدد الأعضاء أى ٦٧ عضوا) .

٣ ـ وإذا كانت الفرص أمام الخطوة الأولى معدومة حاليا ، وأن الخطوة الثانية غير ممكنة على ضوء حسابات عدد الأعضاء الذين سوف يؤيدونها ، فإن الخطوة الثالثة لديها فرص كبيرة من النجاح وهى تقييد الحكومة الأمريكية نفسها فى أية مفاوضات مقبلة . فبدلا من رفض التصديق على المعاهدة ، أو طلب إعادة التفاوض حول نقاط فيها ، فإن مجلس الشيوخ سوف يطلب من الحكومة الأمريكية ألا تتوصل إلى معاهدات جديدة ما لم يتم التأكد من الالتزام الكامل من جانب الاتحاد السوفيتى بالمعاهدات السابقة ، وربط هذه المعاهدات بموضوعات الأسلحة التقليدية والتحقق والتفتيش والقضايا الأقليمية المنوه عنها من قبل . وهكذا فإنه يمكن القول أنه ولو أن المعاهدة سوف يتم التصديق عليها فى أغلب الأحوال ، فإن الحكومة الأمريكية سوف تدخل المفاوضات المقبلة ـ والأكثر أهمية فى الواقع ـ وأيديها مقيدة من قبل الكونجرس الأمريكى ، وهو ما سيخلق ضغوطا قوية على المفاوضات حيث أن دائرة التنازلات المطلوبة من السوفيت سوف تتسع بالتأكيد ، خاصة وأن التنازلات المطلوبة سوف تكاد تكون من طرف واحد تقريبا . فالمطلوب أن يخفض السوفيت من قواتهم التقليدية فى أوروبا فى الوقت الذى ترفض فيه أمريكا اعتبار القوات الفرنسية التقليدية ضمن قوات التحالف الغربى نظرا لأن فرنسا خارج اطار حلف الأطلنطى . كما أن موضوع حقوق الانسان يكاد يكون مقصورا فقط على الاتحاد السوفيتى ، أما الموضوعات الأقليمية فلا تشمل ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ الصراع العربى الاسرائيلى ـ أو التأييد الأمريكى للمتمردين فى أنجولا أونيكارجوا .

ثانيا : أن معاهدات الحد من التسلح لها طبيعتها المعقدة الخاصة بها . فالتكنولوجيات الجديدة تطرح بمعدلات متسارعة مشاكل معقدة وفنية أمام فرق المفاوضات وإذا كانت هذه المشكلات قد شكلت معضلات كبرى أمام الاتفاقية الأولى والثانية للحد من التسلح ـ فى الأسلحة الاستراتيجية ـ فإنها الآن أكثر حدة أمام اتفاقية للحد من الأسلحة . فرغم التقدم الذى تم التوصل إليه خلال العام المنصرم والمشار له من قبل ، فإن عددا من العقبات الكبرى لا تزال تقف فى الطريق : أولها أن مبادرة الدفاع الخاصة (حرب النجوم) لا تزال تقف عقبة أمام المحادثات . فرغم وجود تغير فى الموقف السوفيتى من حيث إعادة تكييف القضية ومحاولة تأجيل البرنامج من خلال وضعه فى إطار معاهدة الأسلحة الدفاعية المضادة للصواريخ ، فإن هذا البرنامج سوف يظل مصدر قلق كبير بالنسبة للاتحاد السوفيتى . فإذا صح التحليل الخاص باتجاهه نحو الكفاية العسكرية ، وردع الحد الأدنى ، فإن وجود هذه الأسلحة الفضائية سوف تشكل تهديدا بالغا القدرة ما سوف يكتفى به من أسلحة نووية على البقاء . وفى هذه الحالة فإن الاتحاد السوفيتى سوف يبقى أمامه واحد من اختيارين : أولهما أن يجعل تقييد برنامج حرب النجوم الأمريكى بمعنى أن يظل هذا البرنامج حبيس مرحلة البحوث والاختبارات المعملية شرطا للتوصل إلى معاهدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية وفى هذه الحالة فإنه قد يغلق الطريق نهائيا أمام هذه المعاهدة . والثانى ، أن يقبل الاتحاد السوفيتى التحدى ويقوم بتطوير برنامجه الحالى لحرب النجوم لكى يتماشى مع البرنامج الأمريكى مع التوصل للمعاهدة ، وفى هذه الحالة فإنه سوف يكون قد تم استبدال سباق التسلح على الأرض بسباق آخر فى الفضاء . وحتى نهاية عام ١٩٨٧ فإن جورباتشوف قد اختار الخيار الأول حيث استمر فى التأكيد على أن معاهدة الأسلحة الدفاعية المضادة للصواريخ لا تسمح باجراء الاختبارات العملية للأسلحة ، ولكن فى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة لا تزال ماضية فى برنامج حرب النجوم ، حيث أقر الكونجرس الأمريكى مبلغ ٣,٤ بليون دولار أمريكى للبرنامج ، صحيح أن ذلك أقل مما طلبته الحكومة الأمريكية (٥,٧ بليون دولار) بسبب العجز فى الميزانية ، إلا أنه يظل يمثل زيادة تقرب من الضعف عما كان مقررا للبرنامج فى ميزانية ١٩٨١ حينما كان المبلغ ١,٨ بليون دولار .

ولكن برنامج حرب النجوم ليس هو العقبة الوحيدة . فالأسلحة الاستراتيجية المتحركة مثل أس . أس ١٨ لدى الاتحاد السوفيتى ، و MX لدى الولايات المتحدة تمثل عقبة كبيرة . فهذه الأسلحة تمثل أكثر الأسلحة فاعلية ودقة لدى الطرفين ، ومن ثم فإنها تمثل من ناحية ضرورة لأى استراتيجية تقوم على الكفاية العسكرية وردع الحد الأدنى ولكن تخفيضها فى أى معاهدة جديدة يعد ضرورة للحد الجدى من الأسلحة الأستراتيجية كذلك فإن هذه الأسلحة ـ نظرا لحركتها وعدم وجودها فى قواعد ثابتة ـ تضع صعوبة بالغة على امكانيات التحقق والتفتيش . وينطبق نفس الشيء على الأسلحة الاستراتيجية صغيرة الحجم . ولذا فإن التعامل مع المشكلتين من زاوية التحقق والتفتيش سوف يخلق ظروفا جديدة لم يسبق مواجهتها من قبل فى مباحثات الحد من التسلح . فإذا كانت المعاهدة الموقعة للأسلحة متوسطة وقصيرة المدى قد أدت إلى نظام كثيف ومعقد للتحقق والتفتيش ، فإن معاهدة خاصة بالأسلحة الأستراتيجية سوف تحتاج نظاما أكثر تعقيدا وكثافة ، مما سوف يجعل كلا من الطرفين مفتوحا تماما للطرف الآخر ،

خاصة إذا ما أدخل فى هذا الاطار التفتيش على مواقع غير محدودة ولكن مشكوك فيها . وهكذا فإن قضايا جديدة لا بد وأن تظهر مثل التخريب السياسى ، والتجسس بشكل عام ، والتجسس الصناعى . هذه القضايا يتحفظ من خلالها كلا الطرفين ، وأصبح التجسس الصناعى مشكلة أمريكية أكثر منها سوفيتية .

وتزداد حدة التعقيد مع الأسلحة الكيماوية ، فهذه الأسلحة تنبع من مواد كيماوية ذات استخدام مدنى ويتم تصنيعها فى مصانع مدنية ، وبالتالى فإن الخط الفاصل بين ما هو مدنى وما هو عسكرى يتضاءل ويجعل من تغطية التحقق والتفتيش مشكلة ترقى إلى الاشراف على المصانع الكيماوية - عسكرية كانت أو مدنية - لدى الطرفين ، وهو ما يثير قضية التجسس الصناعى مرة أخرى . ولكن المشكلة الكبرى أمام معاهدة للأسلحة الكيماوية سوف تظل الأطراف الثالثة فى العالم المتقدم والعالم الثالث التى تمتلك مثل هذه الأسلحة . فهذه الأطراف غير راغبة فى التنازل عن هذه الأسلحة إلا فى إطار اتفاقيات عالمية شاملة تحد من المشكلات الاقليمية وتضع قيودا حقيقية على انتشار الأسلحة النووية وهو ما يصعب التوصل إليه فى الحالة الراهنة للعلاقات الدولية .

ثالثا : ان الظروف الداخلية لدى الطرفين ، والتى سمحت - كما أسلفنا - بالتوصل إلى معاهدة الحد من الأسلحة المتوسطة والقصيرة المدى ، تظل هى نفسها عائقا أمام تحسن كبير ومستمر فى العلاقات بين العملاقين . فالمحرك الأساسى وراء المعاهدة كان الظروف الداخلية فى الاتحاد السوفيتى التى دفعت فى اتجاه المعاهدة بما قدمته موسكو من تنازلات ضخمة ، توافقت مع ظروف داخلية ملائمة لدى الولايات المتحدة ، وبالتالى وجد الطرفان فى المعاهدة حلا لمعضلاتهما الداخلية . ولكن الظروف الداخلية فى الاتحاد السوفيتى نفسها يمكن أن تلعب دور العامل المعوق من حيث قدرتها على تقييد القيادة السوفيتية ومنعها من تقديم تنازلات واسعة سوف تتزايد المطالبة بها من جانب واشنطن نتيجة ظروفها الداخلية أيضا . فالقيادة السوفيتية - وجورباتشوف فى مقدمتها - تسعى من فترة طويلة إلى وقف سباق التسلح ، وخفض التوتر الدولى حتى يمكنها انجاز مهام الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى . ولكن هذه المهام ليست سهلة الانجاز ، كما أن انجازها سوف يولد قوى معارضة لها ، فضلا عن خطوات الاصلاح ذاتها يمكن أن تؤدى إلى مشكلات كبرى على المدى القصير على الأقل . وعلى سبيل المثال فإن تحرير قوى الانتاج واعطاء فعالية أكبر لقوى السوق فى تحديد الأسعار ، سوف يؤدى إلى عدد من الأمراض الاقتصادية المعروفة لدى الغرب مثل البطالة والتضخم بدرجة غير مسبوقة لدى الاتحاد السوفيتى . كذلك فإن وضع معايير صارمة للكفاية الانتاجية بحيث تركز على جودة السلع سوف تؤدى فى الواقع إلى نقص الانتاجية ، وهو الأمر الذى حدث فى يناير ١٩٨٧ حينما وجد أنه عند تطبيق هذه المعايير على ١٥٠٠ وحدة انتاجية على سبيل التجربة قد أدى إلى انخفاض الانتاجية فى ٩٠٠ وحدة منها ، كما أن اللجنة المشرفة على البرنامج لم تقبل من الانتاج سوى نسبة ٨٣,٩ ٪ فقط وما تبقى لم يكن يتمشى مع المستويات المطلوبة . كذلك فإن اتخاذ خطوات من أجل الحد من استهلاك المواد الكحولية ، وإن كان قد أدى إلى انخفاض الاستهلاك بنسبة ٣٧ ٪ فى عام ١٩٨٦ ، فإنه أدى إلى حرمان الخزانة السوفيتية من ضرائب قيمتها ٢٥ بليون دولار .

ولكن الخطر الأكبر على اصلاحات جورباتشوف الاقتصادية سوف يأتى من التوقعات الزائدة والنزعة الاستهلاكية والتمايزات الاجتماعية التى يمكن أن تنشأ عنها . فهذه التوقعات سوف تخلق ضغوطا من القوى المحافظة فى كل نكسة يتعرض لها البرنامج أو عجز فى النتائج التى يحققها على أن ذلك يرجع إلى مخالفته للمجتمع الاشتراكى وإلى خلط فى الايديولوجية التى يستند إليها ، وهو نوع من النقاش يماثل ذلك الذى دار أثناء الاصلاحات التى قادها خروتشوف بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٥٦ وأدت فى النهاية إلى التخلص من قبل القوى المحافظة البيروقراطية عام ١٩٦٤ .

والواقع أن هناك مؤشرات إلى أن جورباتشوف بدأ يواجه مثل هذه الضغوط بالفعل . فالليبراليون بدأوا فى الاحساس ببطء ايقاع الاصلاح الاقتصادى ومحدودية الاصلاح السياسى ، وهو ما عبر عنه بوريس يالستين الأمين للجنة الحزب الشيوعى فى موسكو أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى خلال شهر أكتوبر حينما أتهم جورباتشوف بالبطء والتقاعس فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للاصلاح وبالمعدلات المطلوبة فضلا عن تكوين هالة من عبادة الفرد حوله . على الجانب المحافظ الممثل بياجور ليجاتشيف - الرجل الثانى فى الحزب الشيوعى السوفيتى - والمؤسسة العسكرية ، فإن الاصلاح الداخلى ولو أنه يمثل ضرورة أمنية واستراتيجية لبقاء الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى ، فإنهم أيضا يخافون من أن يؤدى هذا الاصلاح إلى تسيب داخلى ، وفقدان الحزب لنفوذه وهيبته . وإلى تنازلات خارجية تهدد أمن الاتحاد السوفيتى . وقد حاول ليجاتشيف طوال عام ١٩٨٧ أن يؤيد خطوات الاصلاح بتحفظ محذرا من « نبش التاريخ » السوفيتى ، ويدعو إلى الالتزام الحزبى والايديولوجى ، بالنسبة للصحافة والاعلام . أما المؤسسة العسكرية فقد حافظت بشكل متسق على التحذير من برنامج حرب النجوم ، بل وأعلن المارشال سيرجى أخرومايف sergei F. Akhromyev من القيادة العسكرية السوفيتية أن تخفيض الأسلحة الأستراتيجية مع الابقاء على درع فضائى لحماية الأراضى الأمريكية سوف يشكل تهديدا عسكريا جذريا للاتحاد السوفيتى .

نتيجة ذلك أن جورباتشوف بدأ يتجه إلى الوسط بين الليبراليين والمحافظين فمن ناحية فقد دفع بالستين إلى الاستقالة من اللجنة الحزبية وإلى تراجع معين فى أقواله السابقة ، ولكنه من ناحية أخرى عين مشرفا على أحد المواقع الصناعية . وأثناء خطابه

بمناسبة مرور ٧٠ عاما على الثورة الاشتراكية مارس نقدا للتاريخ السوفيتي - خاصة عصر ستالين - ومدح بتحفظ خروتشوف وديني نوف ،ولكنه أيضا دعا إلى عدم نبش القبور . وأثناء وجوده في واشنطن بدا متفائلا حين وصف توقيع المعاهدة بأنه حدث رئيسي في « السياسة العالمية » و « تحول إلى مرحلة جديدة في العلاقات السوفيتية الأمريكية » ، فإنه عاد بعد عودته إلى موسكو وفي ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ لكي يقرر « أنه من السابق لأوان القول بأن هناك تحسنا جوهريا في العلاقات السوفيتية الأمريكية » . وبعد أن بدا مستعدا لخلق مساحة للتفاوض حول

قضية الاختبار العملي لأسلحة الفضاء في اطار الاتفاقية الدفاعية للأسلحة المضادة للصواريخ ، فإنه عاد في موسكو لكي يؤكد أن ذلك ممنوع في ظل الاتفاقية مهاجما « دوائر محددة في الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى تحاول أن تتجمع لكي تمنع التغير إلى الأحسن » . هذا الاتجاه نحو الوسط السياسي في الاتحاد السوفيي سوف يعطي جورباتشوف الفرصة لكي يمثل الأغلبية ، ولكنها في نفس الوقت سوف تؤدى إلى غضب الليبراليين والمحافظين ،وتجعل خطواته الاصلاحية متضاربة ومتناقضة . وفي كل الأحوال فإن القيود الواردة عليه سوف تتزايد بمقدار فرز القوى الذين سوف تسفر عنه اجراءات الاصلاح الداخلي .

ولكن الخطر الأكبر على جورباتشوف سوف يأتي من اليمين الأمريكي ومطالبه المتزايدة والتي سوف تدفع في اتجاه تأييد المحافظين السوفييت الذين يرون أن العالم الرأسمالي لن يكف أبدا عن العمل على تقويض المجتمع الاشتراكي السوفيتي . هذا اليمين الأمريكي لقى دفعة كبرى خلال حكم ريجان ، بحيث أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر محافظة عن أي وقت مضى ، وهو سيحاول باستمرار منع أي تقارب جوهري بين الطرفين ، كما فعل طوال العام حينما أثار خلال شهر أبريل قضية التجسس السوفيتي على السفارة الأمريكية في موسكو من خلال وضع أجهزة تصنت فيها ، واغراء حراس السفارة عن طريق سيدات يتبعن المخابرات السوفيتية ،وطالب بعدها بوقف المباحثات بين الطرفين . كذلك فإن هذا اليمين نجح في منع حديث لجورباتشوف يلقيه أمام الكونجرس الأمريكي بدعوى قيادته لدولة شمولية وديكتاتورية . وقد أشرنا من قبل إلى عدد من الخطوات التي يستطيع هذا اليمين أن يثيرها في وجه معاهدة الحد من التسلح في الأسلحة النووية متوسطة وقصيرة المدى . ولكن المهم هنا أن هذا اليمين سوف يجعل من العلاقات السوفيتية - الأمريكية قضية خلال عام الانتخابات . ولما كان ريجان نفسه ينتمي إلى هذا الاتجاه فإنه حاول باستمرار ألا يفصل نفسه عن هذا التيار . فقبل وصول جورباتشوف إلى واشنطن وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ شن ريجان هجوما حادا على الاتحاد السوفيتي أمام مؤسسة هيريتيج (الميراث) المحافظة ، معلنا أن الاتحاد السوفيتي يسعى بثبات إلى انشاء قدرات حربية وقتالية في الفضاء ، وأنه مسئول عن المجاعة في أثيوبيا ، العميل

السوفيتي ، والتي يحكمها الطغيان الشيوعي . وفي الوقت الذى يتدهور فيه الاقتصاد السوفيتي ، فإن السوفيت ينفقون بلايين الدولارات لفرض الحكم الشيوعي في الخارج من أوروبا الشرقية وكوبا وكمبوديا (اليمن الجنوبية وانجولا وأثيوبيا ونيكارجوا وأفغانستان) . وقبيل سفر جورباتشوف من واشنطن كان ريجان حريصا على أن يؤكد على وجود خلافات وتناقضات بين الطرفين السوفيتي والأمريكي « لا يمكن أن نذهب بعيدا بالتمني والتعبيرات الطيبة مهما بدت مخلصة » .

معنى ذلك أن ريجان وإن كان يرغب في اتفاقيات جديدة للحد من التسلح ، حتى تساعد في دخوله التاريخ فإنه في الوقت نفسه لا يرغب في الانسلاخ من مساحة اليمين الأمريكي ، ومن ثم -

وعلى الأغلب - فإنه سيواصل تشدده منتظرا وضع التنازلات الممكنة على عاتق الاتحاد السوفيتي آملا أن تستمر سلوكيات جورباتشوف خلال عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٨٨ . وإذا كان اليمين المحافظ سوف يسعى باستمرار لاغلاق الطريق أمام تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن فإنه وجد حليفا طبيعيا - خاصة في عام الانتخابات الأمريكية - في اللوبي الصهيوني ففي يوم ٦ ديسمبر ١٩٨٧ - عشية وصول جورباتشوف إلى واشنطن - قام اللوبي بحشد مظاهرة قدرها ٢٠٠ ألف متظاهر أمام الكونجرس الأمريكي طالبت باطلاق حرية هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل . وشارك في هذه المظاهرة عدد كبير من السياسيين الأمريكيين وفي مقدمتهم جورج بوش نائب الرئيس المرشح للرئاسة . وأرسل ريجان رسالة إلى المظاهرة قال فيها أنه سوف يسعى إلى اطلاق سراح المنشقين السوفيت والحرية الكاملة للاعتقاد الديني والتعبير الثقافي في الاتحاد السوفيتي « وانه لن يرضى بأقل من ذلك » وعقب شولتز على المظاهرة بأنه لا توجد ثقة بين الطرفين السوفيتي والأمريكي « تأتي من حقيقة أن الأتحاد السوفيتي لا يعامل الانسان بالطريقة التي نفكر أنه يجب أن نكون عليها ، وبالطريقة التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية هلسنكي وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وأضاف « أن التوترات في العلاقات بين البلدين لا تأتي من السلاح ، وإنما سببها مشكلات حقوق الانسان والسلوك العدواني السوفيتي » .

ان هذا التحالف سوف يستمر في الضغط وابتزاز الاتحاد السوفيتي طوال العام الأخير في رئاسة ريجان وكذلك فانه سوف يحاول التأثير على المرشحين للرئاسة . ونظرا لأن الرئيس الأمريكي القادم - جمهوريا كان أو ديموقراطيا - سوف يكون أضعف من ريجان فإن قدرة هذا التحالف على التأثير فيه سوف تكون أكبر وأكثر فعالية ، خاصة وأنه سوف يكون عليه باستمرار اثبات أنه ليس أقل تشددا من ريجان خلال المباحثات . وهكذا فإن الظروف الداخلية للطرفين سوف تدفع في اتجاه تضييق مساحة الاتفاق الممكنة ، ففي الوقت الذى سوف يتزايد فيه التشدد الأمريكي ، فإن قدرة جورباتشوف على المناورة

داخل الاتحاد السوفيتى ، خاصة فى مواجهة المحافظين السوفيت ، سوف تتضاءل .

رابعا : أن القضايا الأقليمية ظلت دائما عاملا حاسما فى العلاقات السوفيتية الأمريكية ، فبقدر ما يلعب الطرفان دورا هاما فى هذه القضايا ، فإنها هى الأخرى تحدد إلى حد كبير درجة التحسن أو التوتر فى العلاقات السائدة بينهما . فقد كان الغزو السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا عاملا أدى إلى تأخر التوصل إلى الاتفاقية الأولى للحد من التسلح فى الأسلحة الأستراتيجية ، وأدى سعى الولايات المتحدة إلى الانفراد بإدارة الصراع العربى الاسرائيلى وأحداث أنجولا والقرن الأفريقى والغزو السوفيتى لأفغانستان خلال السبعينيات لتقويض الوفاق ومنع التصديق على المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الأستراتيجية ، وكانت أزمات أمريكا الوسطى والغزو الاسرائيلى للبنان واستمرار الاحتلال السوفيتى لأفغانستان ، والاحتلال الفيتنامى لكامبوديا ، فاعلا فى تردى العلاقات بين الطرفين خلال ما انقضى من الثمانينيات . هذه القضايا لا تزال حاضرة وباقية . وكل ما حدث من تقدم بصددها لا يزيد على عزلها نسبيا عن قضية الحد من التسلح ، مع الاتفاق على الاختلاف حولها ، مع ابقاء كل طرف للخيارات مفتوحة أمامه لكى يستغل الصراعات الأقليمية من أجل زيادة نفوذه ووجوده فى الساحة الدولية ، مع عزل وتقويض نفوذ الطرف الآخر .

لذلك فإن الأطراف الاقليمية للصراعات لا تزال تتمتع بدرجة كبيرة من حرية الحركة ، والقدرة على التلاعب بالعملاقين ، وفرض قضاياها على ساحة العلاقات بينهما ، حتى ولو حاولا دفعها إلى الصفوف الخلفية وراء اتفاقيات الحد من التسلح . ولذلك لم يكد مؤتمر واشنطن ينتهى حتى بدأت هذه الأطراف فى دفع قضاياها وتحقيق مصالحها . ففى يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ أعلن وزير دفاع نيكارجوا أن بلاده سوف تسعى - بعد موافقة الاتحاد السوفيتى على تقديم الامدادات العسكرية اللازمة - إلى زيادة عدد جيش نيكارجوا إلى ٨٠ ألف مقاتل يسانده ٤٢٠ ألفا من الماليشيا العسكرية والاحتياط . وأعلن أنه فى حالة اجراء انتخابات فى نيكارجوا ، فإن هذا البلد لن يصوت لأحد غير الساندانيستا ، ولكن إذا حدث - فرضا - أن الجبهة خسرت الانتخابات ، فإنها سوف تسلم الحكومة وليس السلطة ، وأن أحد أحزاب المعارضة يمكن أن يحكم فقط إذا احترم السلطة القائمة ، أى الساندانيستا . وعقب ذلك استأنف الكونجرس الأمريكى مد قوات الكونترا المتمردة بالمعونات بعد أن كان قد جمدها فى انتظار نجاح مشروع دول أمريكا الوسطى للسلام ، كما بدأت قوات الكونترا شن هجوم شامل لتعزيز مواقفها فى المفاوضات ، وهكذا أصبحت خطة السلام معرضة للفشل . وفى الشرق الأوسط فقد اشتد القتال فى الحرب العراقية الايرانية ، وأصبح متوقعا أن تبدأ ايران هجوما كبيرا على العراق سوف يدفع واشنطن وموسكو إلى اتخاذ موقف يسعى فيه كل منهما إلى تحقيق مصلحة لدى الطرفين . وعلى ساحة الصراع العربى - الاسرائيلى ، فقد بدأت ثورة مدنية فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأسبوعين الأخيرين من ديسمبر . وفى أفريقيا ، فقد أعلن المسئولون فى أنجولا فى ١٥ ديسمبر أن القوات الكوبية قد تم وضعها على الحدود مع جنوب أفريقيا ، وأن هناك احتمالا للاشتباكات بين الطرفين ، فى الوقت الذى أعلن فيه أن الولايات المتحدة بدأت فى زيادة معوناتها لحركة يونيتا المناوئة للنظام الأنجولى .

والواقع أن منطق المحافظة على السلام بين العملاقين عن طريق اتفاقيات الحد من التسلح النووى ، والتقليدى فى أوروبا ، فإن ذلك سوف يجعل ساحة العالم الثالث هى الباقية للتعبير عن تناقضاتهما والتنافس بين مصالحهما . . إذا كان ذلك يمثل الدرس التاريخى للعقود الأربعة الماضية فإنه لا يوجد ما يشير إلى تغير هذه الحقيقة فى المستقبل القريب .

نخلص من كل ما سبق إلى أنه رغم أن مناخ العلاقات السوفيتية الأمريكية قد تحسن نسبيا خلال العام المنصرم وتجسد فى توقيع معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة وقصيرة المدى ، فإن ذلك لا يحمل فى طياته وجود تيار مستمر لتحسن العلاقات بينهما ، اللهم إلا إذا قبل الاتحاد السوفيتى بالمطالب الأمريكية المتزايدة ، وبالتالى يفقد مكانته كدولة عظمى وهى المكانة التى جاهد لوقت طويل فى سبيل الحصول عليها . وهو الأمر غير المنتظر خلال المرحلة المقبلة . وعليه فليس من المنتظر - كما يدعى البعض - أن يحدث تقسيم لمناطق النفوذ فى العالم ، أو اتفاق سوفيتى أمريكى لحل المشكلات الأقليمية كما يدعى البعض الآخر . فالواقع أن القوى الأقليمية لا تزال تتمتع بقدرة كبيرة على الحركة ، والتأثير فى علاقات القوتين . فالعلاقات الدولية أصبحت من التعقيد والتشابك إلى الحد الذى وإن كان يجعل العلاقات السوفيتية الأمريكية عاملا هاما ومؤثرا فيها ، إلا أنها ليست العامل الوحيد ، كما أن ما بين الدولتين من تناقض وتنافس لا يزال أكبر كثيرا من مساحة الاتفاق .

■ ■

ثانيا : الشرق الأوسط فى العلاقات الأمريكية السوفيتية

١ ـ مقدمـــــة :

شهد عام ١٩٨٧ بعض « الجديد » أو « المستحدث » فى رؤى وتخطيط وتحرك كل من الدولتين العظميين بشأن المشكلات الأقليمية لمنطقة الشرق الأوسط ، وذلك على صعيد فكر واستراتيجية السياسة الخارجية ، وكذلك فى ميادين العمل والتحرك المباشر على أرض الواقع فى هذه المنطقة . وكان هذا « الجديد » أو « المستحدث » المذكور انعكاسا أو تعبيرا ملازما لتغيرات واضحة فى أسس السياسة الاستراتيجية الكونية الشاملة لكل من القطبين ، أخذت تتبلور وتتراكم طيلة الأعوام القليلة الماضية ، ثم برزت على سطح الأحداث فى عام ١٩٨٧ . ويلاحظ الدارسون والمراقبون السياسيون الدوليون ، أن هناك تغييرا جوهريا يلحق حاليا بأسس وصلب الأهداف التخطيطية للسياسة الأستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن أبرز مقومات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ، السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وعدم السماح بالاستقلالية الأوربية الغربية عن المصالح الأمريكية العالمية الأساسية . ذلك أن السيطرة السوفيتية على منطقة الشرق الأوسط يرى فيها العقل السياسى الأمريكى خطرا داهما فى المدى البعيد على أوروبا الغربية وعلى اليابان وبالتالى على الولايات المتحدة ذاتها . كذلك فإن بروز دور أوربى مستقل ومتماسك قاريا شرقا وغربا إنما هو كفيل بتهديد قيادة الولايات المتحدة لنظام دولى مستقر خماسى يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين واليابان وأوروبا الغربية .

وفيما عدا منطقتى أوروبا الغربية والشرق الأوسط ، فإن الولايات المتحدة لديها استعداد للتفاهم وللتفاوض مع الاتحاد السوفيتى ، وتقديم التنازلات والمقايضات فى ميادين التسلح النووى ، وفى ساحات القضايا الاقليمية اللا شرق أوسطية .

وتنبغى الاشارة هنا إلى أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه أزمة الشرق الأوسط أو الصراع العربى الاسرائيلى . هناك ثلاثة اعتبارات أساسية تتفاعل فى صنع السياسة الأمريكية الخارجية فى أزمة الشرق الأوسط أولها الالتزام الأمريكى الشامل العام فى مقوماته تجاه اسرائيل وثانيها ادراك الأهمية الخاصة للدول العربية فى الخريطة المصلحية الأمريكية العالمية وثالثها محاولة الموازنة ما بين المصالح الأمريكية لدى طرفى الصراع العربى الاسرائيلى وفى داخل الحكومة الأمريكية توجد مجموعات مختلفة من صانعى السياسة الخارجية ولكل منها وجهة نظر تختلف عن الأخرى بالنسبة لتطورات هذه الأزمة وأساليب تسويتها . المجموعة الأولى تضم وزارتى الخارجية والدفاع حيث يتجه خبراء الخارجية الأمريكية إلى الرؤية الدولية للمنطقة ككل بمعنى تقييمهم لاعتبارات الأهمية الاستراتيجية للموقع ولما فى باطنه من احتياطيات نفطية هائلة ، مما يشكل تقييما غير متحيز فى العادة . والمجموعة الثانية تتمثل فى دوائر الكونجرس التى تؤيد فى غالبيتها العظمى وجهه النظر الاسرائيلية نظرا لقوة الجماعات الصهيونية داخل المجتمع والقاعدة الانتخابية الأمريكية . والمجموعة الثالثة هى البيت الأبيض بما يشمل رئيس الدولة ومجلس الأمن القومى الأمريكى والتى تتأثر رؤاها لأزمة الشرق الأوسط بالاعتبارات المحلية الداخلية ومن بينها أصوات الناخبين ، أكثر من اهتمامها بالاعتبارات الدولية العامة والأساسية .

إلا أن هناك عناصر محددة يؤدى توافرها إلى إزالة التفاوت فى وجهات النظر للمجموعات الثلاث المذكورة ، بحيث يمكن أن تتلاقى فيما بينها جميعا حول الشكل الذى يتم به صياغة القرار

السياسى الخارجى الأمريكى تجاه أزمة الشرق الأوسط ، سواء كان بالثبات على ما هى عليه ، أو بالتغيير فى أسلوب تناول المشكلة موضع الاتفاق أو الاختلاف . وأهم هذه العناصر المؤثرة بعمق فى الموقف الأمريكى هى ما يلى :

— تطور واقع العلاقات العربية - ومدى قدرتها على معالجة أو استمرارية التمزق العربى القائم ما بين مجموعة دول الرفض والدول العربية الأخرى .

— مدى امكانية حدوث رد فعل عربى عام من جانب الحكومات العربية المعنية ، مستخدمة ما تملكه من وسائل التأثير فى مواجهة الموقف الأمريكى القابع فى منطقة عدم الحركة فى الآونة الحالية .

— مدى الضعف والسلبية فى الموقف الراهن للدول العربية فى استجابتها لشكليات السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة العربية فى عمومياتها .

وبعبارة أخرى فإن أى تغير فى الموقف الأمريكى من تسوية النزاع لا يمكن أن يكون إلا نتيجة لتغيير مقابل عربى داخل مكونات هذه العناصر أو المحددات المذكورة أى وجود موقف عربى أو فعل عربى يستخدم وسائل تأثيره الفعال على جملة ما تعتبره الولايات المتحدة مصالحها الحيوية فى منطقة الشرق الأوسط .

صحيح أن أزمة الشرق الأوسط فقدت خلال السنوات القليلة الماضية نسبة كبيرة من قدرتها التأثيرية على رسم السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة تلك القدرة التى بلغت الذروة أبان سنوات تأزم مشكلة الطاقة فى السبعينيات كما أصبح الرأى العام الأمريكى أشد محاباة لاسرائيل عما كان فى السابق ، إلا أن التغيير الذى وضح إلى حد كبير فى خصائص الموقف الأمريكى من هذه الأزمة ، فى عام ١٩٨٧ هو الذى يتعلق بفكرة المؤتمر الدولى للسلام المقترح كصيغة توفيقية للتسوية السلمية . فلقد انتقل الموقف الأمريكى من مرحلة الرفض الكامل للفكرة ذاتها إلى مرحلة الاستعداد للاستماع والتحدث ومناقشة الآراء ، والاستعداد النظرى لبحث التفاصيل ومناقشة المؤتمر الدولى باللجان التى سوف تنبثق عنه وصلاحياتها واختصاصاتها العملية .

هذا وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتقل بعد من مرحلة الاستماع إلى حالة الاقتناع ومنها إلى مرحلة العمل الجاد للاعداد لعقد المؤتمر الدولى ، من حيث اعلان شروطها رسميا للاشتراك فيها ومن زاوية مناقشة الجانب السوفيتى فى آليات التحرك فى إطار المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، خاصة وأنه من حقائق السياسة الدولية أن الولايات المتحدة ، وعلى وجه الخصوص منذ بداية عهد رئاسة ريجان ، لم تعالج مشكلات الشرق الأوسط برمتها إلا من خلال رؤيتها وتعاملها وإدارتها للصراع الأمريكى السوفيتى الكونى وفى إطار استراتيجية أمريكية متكاملة لاحتواء النفوذ السوفيتى والحد من انتشاره بغض النظر عن المصالح أو المقتضيات الموضوعية لأطراف الصراعات الشرق أوسطية ، والعربية منها على وجه التحديد .

وعلى الجانب الآخر من معادلة القطبية الثنائية العالمية ، يجد المراقبون « جديدا » أيضا أو « مستحدثا » فى فكر وتخطيط وحركة السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم الثالث فى عمومياته ، وبطبيعة الحال إزاء مشكلات منطقة الشرق الأوسط فى كلياتها وبالتركيز على مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى ومشكلة أفغانستان .

لقد أصبح الوجود السوفييتى الحالى فى بلاد العالم الثالث تغلب عليه المصالح الواقعية القومية للاتحاد السوفييتى كدولة وكمجتمع متميز وكاقتصاد له ذاتيته بينما خف التركيز على الشعارات الايديولوجية والمبادىء الفكرية المثالية عن حتمية الحل الاشتراكى لقضايا الدول النامية المختلفة . ذلك أن الزعيم جورباتشوف يقوم منذ بداية عهده بموازنة سياساته تجاه العالم الثالث على أساس معيارين رئيسيين يحدد على ضوئهما سلوك بلاده الحركى فى تلك القارات الثلاث الجنوبية . أولهما المخاطر أو الخسائر السياسية الدولية التى قد تلحق ببنيان العلاقات السوفيتية الخارجية مع المعسكر الغربى نتيجة للتدخل السوفيتى فى دولة نامية أو منطقة معينة من العالم الثالث . والمعيار الثانى هو الكم والنوع من الموارد العسكرية والمالية والاقتصادية والدعائية والتنظيمية التى يلزم على موسكو تقديمها إلى تلك الدول النامية أو تلك المنطقة .

والتفكير السوفييتى الجديد بادماجه للصراعات الاقليمية كجزء لا يتجزأ من المواجهات العالمية العصرية وبمقتضى رؤية استراتيجية تخطيطية تمتد إلى نهاية القرن ، إنما يعنى تصورا سوفيتيا للنزاع العربى الاسرائيلى يختلف كثيرا عما كان مطروحا من قبل :

أولا : لم يعد الاتحاد السوفييتى يزعم أنه مع أطراف معنية دون غيرها من أطراف الصراعات العربية الاسرائيلية بل أصبح يؤيد الحقوق المشروعة التى تعارف عليها المجتمع الدولى واستقر بشأنها تجاه كل الأطراف المعنية .

ومن هنا أصبح الاتحاد السوفييتى يتقبل مبدأ إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بشرط تخليها عن سياستها العدوانية التوسعية الراهنة .

ثانيا : أصبح المنهج السوفييتى فى التعامل مع الصراع العربى الاسرائيلى يبعد عن الصبغة الايديولوجية الصارخة السابقة حيث كان التأييد التلقائى للحركات وللأنظمة التقدمية اليسارية ضد الحركات والأنظمة الموصوفة بالرجعية أو بالمحافظة . واستبدلت هذه الصيغة العقائدية المحضة بلغة الحوار الموضوعى الواقعى مع كافة أطراف الصراع العربى الاسرائيلى .

ثالثا : أن النظرة السوفيتية الجديدة إنما تربط ما بين تسوية النزاعات الاقليمية ومن أهمها الصراع العربى الاسرائيلى ، تسوية سلمية وما بين النجاح الذى يمكن تحقيقه ولو جزئيا أو نسبيا فى ميادين الحد من السلاح النووى فى العالم مما يقتضى بالتالى أن تتم تلك التسويات السلمية الاقليمية بصورة مستقرة حقيقية تكفل هدوء الساحة الدولية لأطول مدى زمنى متصور .

٢ ـ أزمة الشـرق الأوسـط

أ ـ الولايات المتحدة :

يمكن القاء الضوء على مقومات السياسة الأمريكية تجاه تطورات الصراع العربى الاسرائيلى عام ١٩٨٧ انطلاقا من محاور موضوعية أربعة أولها تبلور المفهوم أو التكييف المعين الذى تتبناه واشنطن بصدد فكرة المؤتمر الدولى المقترح للسلام فى الشرق الأوسط . وثانيها ظهور مستجدات فى العلاقة الاستثنائية القائمة ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل . وثالثها استمرار الاتصالات الرسمية الشخصية (دبلوماسية الزيارات الوزارية) ما بين واشنطن ومختلف العواصم العربية المعنية مباشرة بالصراع العربى الاسرائيلى . وأخيرا تطور الموقف السياسى الأمريكى تجاه البعد الفلسطينى للصراع العربى الاسرائيلى ، خاصة وتجاه الوجود العربى عامة داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

يرى عدد من المراقبين أن عام ١٩٨٧ ، قد اتسم بعدم أتضاح أو تبلور رؤية سياسية أمريكية متكاملة بخصوص التحرك نحو السلام فى الشرق الأوسط ، على الرغم من كثرة الزيارات والرحلات والاتصالات التى تمت خلال العام من الجانب الأمريكى فى المنطقة . إلا أن الادارة الأمريكية أعلنت رسميا على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٨٧ أنه مهما كان الشكل الذى سيتم من خلاله دفع عملية السلام فإنه ينبغى أن يؤدى إلى مفاوضات مباشرة فورية . وقال المتحدث الأمريكى أن هذا الشكل سواء كان مؤتمرا دوليا أو مظلة دولية ، ينبغى ألا يتعارض مع مبادىء المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل .

كما عقد الرئيس ريجان عدة اجتماعات فى شهر مارس سنة ١٩٨٧ مع وزير خارجيته شولتز وفرانك كارلوتشى مستشار الأمن القومى وهوارد بيكر كبير هيئة موظفى البيت الأبيض وأسفرت الاجتماعات عن تحديد خطوات معينة بالنسبة للشرق الأوسط لاحياء دور الادارة الأمريكية فى المنطقة خاصة ما يتعلق بعملية السلام . وفى مقدمة هذه التعديلات إحياء الحوار حول عقد المؤتمر الدولى للسلام يشارك فيه الجانب السوفيتى بهدف بدء مباحثات مباشرة بين العرب وإسرائيل . وجدير بالذكر أن تلك الاجتماعات قد تمت فى إطار تقييم ومواجهة الموقف الأمريكى فى المنطقة إثر فضيحة الأسلحة الأمريكية لايران ، وأن شولتز كان حتى أواخر عام ١٩٨٦ من أشد المعترضين على إشراك السوفييت فى أعمال المؤتمر الدولى المقترح ، أو حتى اشراكهم فى تشكيل لجنة تحضيرية من الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن للأعداد لهذا المؤتمر المذكور . إلا أن فضيحة إيران جيت والتحرج الشديد الذى تعرضت له صورة الولايات المتحدة فى المنطقة العربية حتمت هذا التغير النسبى فى الرؤية الأمريكية لتكييف طبيعة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط وإن ظلت الرواسخ أو الثوابت الريجانية فى هذا الشأن على ما هى عليه . وعلى رأس تلك الثوابت فى السياسة الأمريكية أن المؤتمر الدولى ينبغى ألا يتعدى فى صلاحياته المنبر الدولى المحيط شكليا بجوهر حقيقى هو المحادثات المباشرة والثنائية بين كل طرف عربى وإسرائيل . كذلك فإن موافقة الولايات المتحدة على اشتراك السوفييت فى المؤتمر الدولى تظل رهنا بشروط ثلاثة هى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، وإباحة هجرة اليهود السوفييت من أقصى نطاق إلى الاتحاد السوفيتى ، وموافقة إسرائيل ذاتها على اشتراك السوفييت فى أعمال المؤتمر الدولى للسلام المقترح .

هذا وقد أكد ريجان فى مؤتمر صحفى عقد يوم ١٢ أبريل ١٩٨٧ أن بلاده لا تعارض انعقاد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط غير أنها تتفهم أسباب معارضة إسرائيل للفكرة (مما يذكر أن اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى يرى فى مقترح المؤتمر الدولى للسلام « بدعة سوفيتية » تناقض المحادثات المباشرة وتستهدف هدم تلك المحادثات أساسا) وأوضح ريجان أنه إذا قبلت كافة الأطراف المعنية إسرائيل كدولة ذات سيادة ، فإن بلاده ستنضم حينئذ إلى المؤتمر الدولى المقترح ، خاصة إذا أيدت هذه الأطراف التزامها بقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ الشهيرين . وجاءت هذه التصريحات المذكورة من جانب ريجان عقب زيارة قام بها زيد الرفاعى رئيس وزراء الأردن إلى واشنطن ، حيث قدم ورقة أردنية تتعلق بالمؤتمر الدولى ، وتتلخص فى إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية ، وحل مشكلة القدس ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة ، وتأمين ضمانات السلام لكل دول المنطقة .

وحاولت الدبلوماسية الأمريكية خلال عام ١٩٨٧ التوصل إلى وضع خطة للمؤتمر الدولى المقترح تقبلها كل من مصر والأردن وإسرائيل ، تمهيدا لتقديمها إلى العواصم الأخرى العربية ، وإلى عواصم الدول الكبرى الأربع الأخرى وتظل هناك مشكلات رئيسية لم يتم الاتفاق عليها . وهى كيفية عمل المؤتمر الدولى أثناء فترة المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية وإسرائيل ، ثم أسلوب تمثيل الفلسطينيين فى المفاوضات

وفى أعمال المؤتمر ، والثمن الذى تطلبه إسرائيل لقاء اشتراك الاتحاد السوفييتى والصين فى ذلك المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط .

وبمناسبة مرور ٢٠ عاما على نشوب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ صدر بيان رسمى عن الخارجية الأمريكية يعلن أن الادارة الأمريكية تعمل عن قرب مع أطراف النزاع فى الشرق الأوسط لبحث ما إذا كان المؤتمر الدولى يمكن أن يكون وسيلة بناءة للتوصل على وجه السرعة إلى مفاوضات مباشرة وسلام بدون أن يتدخل المؤتمر نفسه فى المفاوضات الثنائية أو أن يكون له صلاحيات فرض التسوية . وبذلك تتمسك واشنطن بالصبغة الشكلية غير الفعالة موضوعيا ، فى تكييفها لطبيعة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، فى حالة انعقاده واقعيا .

وعلى صعيد تطور العلاقات الثنائية المباشرة بين واشنطن وتل أبيب عام ١٩٨٧ قام إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين يومى ١٧ و ١٩ فبراير ١٩٨٧ وأجرى خلالها ثلاث جولات رئيسية من المحادثات مع ريجان وشولتز وكاسبار وإينبرجر (وزير الدفاع الأمريكى قبل استقالته وتعيين كارلوتشى مكانه) . ومن أبرز ما تمخضت عنه هذه المحادثات إقرار تفاصيل التعاون الأستراتيجى بين البلدين .

وفى شهر مايو ، تكثفت الاتصالات بين واشنطن وتل أبيب بشأن الصراع العربى الاسرائيلى ، إذ أعلنت الخارجية الأمريكية فى بيانات عدة ، أن الحكومة الأمريكية تواصل مشاوراتها مع إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل ، ومع شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل بشأن عملية إقرار السلام فى الشرق الأوسط . ودعا شولتز فى رسالة رسمية بعث بها إلى شامير وبيريز إلى وجوب الموافقة على الأشتراك المبدئى فى مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ، فى الوقت الذى أكد فيه شامير رفضه التام والنهائى لفكرة عقد مؤتمر دولى ، وعدم قبوله لأى تنازلات أو مساومات بصدد نفس المقترح ذاته .

هذا وقد ذكر شولتز فى كلمة ألقاها أمام لجنة العلاقات العامة الأمريكية الاسرائيلية والتى تعتبر أقوى جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، فى ٢٥ مايو سنة ١٩٨٧ أن المؤتمر الدولى يقدم إطارا تفاوضيا يثير توقعات جادة لامكانية التوصل إلى اتفاق سلام بين الأطراف المعنية ، وأن الولايات المتحدة لم تلتزم بالاشتراك فى هذا المؤتمر الدولى المقترح ، وأنها لن تتحرك فى هذا الاتجاه إلا إذا وافقت عليه إسرائيل . ولكن شولتز حث فى كلمته إسرائيل على مناقشة فكرة المؤتمر الذى يعتبر أول فرصة حقيقية لاجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والأردن . وأكد على صدق النوايا الأردنية نحو السلام استنادا إلى تصريح للملك حسين بأن المؤتمر الدولى لن يفرض أى حلول ولن يكون له حق الاعتراض على أى اتفاق يتم التوصل إليه بين الأطراف المعنية .

وفى يوليو سنة ١٩٨٧ أعدت الخارجية الأمريكية بالتنسيق مع جناح شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلية ، داخل الحكومة الاسرائيلية ، « ورقة عمل » تضمنت التفاوض حول عودة جزء من الأراضى المحتلة إلى الجانب العربى . وتقضى هذه المقترحات بضم الجزء الأوسط من الضفة الغربية ذى الكثافة السكانية العربية العالية إلى الأردن ، بمجرد توقيع اتفاق السلام مع الأردن ، ثم يشكل حزام أمن للدولة الاسرائيلية بعد وادى نهر الأردن بعرض ١٢ كيلومترا شمالا و ٢٤ كيلومترا جنوبا . وكذلك ضم ثلثى الضفة الغربية والقدس ومنطقتها المحيطة بها إلى أراضى إسرائيل .

وهكذا تجاهلت الورقة الأمريكية الاسرائيلية تجاهلا تاما مقومات أو أركان الموقف العربى العام من قضية التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، وفى مقدمتها التأكيد على رفض الحلول الجزئية والمنفردة لأنها لا تضمن فى ذاتها سلاما دائما شاملا ، ثم ضرورة المشاركة الفلسطينية الفعالة فى أعمال المؤتمر انطلاقا من أن القضية الفلسطينية هى أساس الصراع الجوهرى .

واستمرت الدبلوماسية الأمريكية فى محاولات اقناع الحكومة الاسرائيلية بقبول مبدأ المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط بصيغة المظلة الدولية التنظيمية الشكلية أو الاطارية المحيطة بالمفاوضات الثنائية المباشرة ما بين إسرائيل وكل طرف عربى على حدة . ففى أواخر شهر أغسطس ١٩٨٧ قام تشارلز هيل المساعد والمبعوث الشخصى لشولتز ، بزيارة رسمية إلى إسرائيل فى أعقاب الزيارة التى قام بها وزير الخارجية المصرى عصمت عبد المجيد لاسرائيل فى يوليو ١٩٨٧ ، حيث أبلغ المبعوث الأمريكى المسئولين الاسرائيليين بأن فرصة فريدة لاقرار السلام ستضيع إذا لم يقبلوا عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . وفشلت مهمة هيل بسبب تعنت إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل ، الذى قدم عدة بدائل للمؤتمر الدولى من بينها عقد مؤتمر إقليمى مصغر بين إسرائيل والأردن ومصر برعاية الولايات المتحدة الأمريكية أو استئناف مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والمنصوص عليهما فى اتفاقيات كامب ديفيد .

إن ريجان الذى يقضى فترة رئاسته الأخيرة يسعى إلى إحراز إنجازات سياسية هامة ومن بينها التوصل إلى عقد المؤتمر الدولى للسلام بالمنظور الأمريكى المنكور ، فى عام ١٩٨٨ ، ولكى يتحقق انجاز التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، بهذه الصيغة التنظيمية المعينة ، فإن الولايات المتحدة مهتمة باستمرار التشكيل الحالى للحكومة الاسرائيلية لأنه إذا تولى الليكود وحده فلن يوافق على فكرة المؤتمر الدولى ، وإذا تولى حزب العمل وحده فإنه سيوافق على انعقاد المؤتمر الدولى ولكن كتلة الليكود ستشن حربا مريرة ضد حكومة حزب العمل حيث يكون شامير فى مقعد المعارضة . ولذا فإن السياسة الأمريكية لا بد وأن تؤثر على حكومة شامير ـ بيريز للعمل معا كوحدة

نظامية حاكمة واحدة فى إسرائيل تقوم باجراء مفاوضات مباشرة مع وفد أردنى - فلسطينى وذلك فى إطار المؤتمر الدولى كبداية للمفاوضات فقط . وقد كانت محادثات هيل فى تل أبيب خطوة فى هذا الاتجاه باءت بالفشل .

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية العربية قامت الدبلوماسية الأمريكية باستئناف الزيارات أو الرحلات المكوكية ما بين عواصم الدول العربية المعتدلة . فقام ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط فى الشهور الأولى من عام ١٩٨٧ بتحرك سياسى جديد فى منطقة الشرق الأوسط لدى القاهرة وعمان بالاضافة إلى تل أبيب وذلك بغية تنشيط جهود السلام بالمفهوم الأمريكى أو المنظور الأمريكى فى المنطقة . وجاءت جولة المبعوث الأمريكى فى إطار تسارع الأحداث التى شهدتها الساحة الدولية والاقليمية فى تلك الفترة ، وعلى رأسها رغبة واشنطن فى استعادة المصداقية الأمريكية فى المنطقة عقب صفقة الأسلحة السرية الأمريكية لايران ، ثم زيارة اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى لواشنطن فى شهر فبراير . وفى وقت متزامن لزيارة شمعون بيريز للقاهرة ، ثم زيارة الرئيس السورى حافظ الأسد لموسكو بدعوة من جورباتشوف فى النصف الثانى من شهر مارس . كذلك صدر فى شهر مارس بيان من وزراء خارجية دول السوق الأوربية المشتركة ، خاص بالشرق الأوسط ، يؤكدون فيه على أهمية انعقاد المؤتمر الدولى بمشاركة جميع أطراف النزاع .

هذا وقد عرض ميرفى فى سياق جولته المذكورة ، مشروعاً أمريكيا لتحريك عملية السلام بما يتضمن حلا وسطا بين المؤتمر الدولى والمفاوضات المباشرة ، ويقضى المشروع باقناع الأطراف المعنية بعقد مؤتمر دولى افتتاحى تحضره جميع الأطراف المعنية بما فيهم الفلسطينيون والدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن الدولى ، ويرفع المؤتمر الدولى بعد تحديد موعد للجلسة التالية . وخلال الفترة بين الاجتماعين تقوم الأطراف المعنية بالدخول فى مفاوضات مباشرة وحيث يمكن للدول الخمس الكبيرة التقدم بوساطاتها واقتراحاتها للتوصل إلى حلول وسط أى أن مهمة المؤتمر ستقتصر على الاجراءات الشكلية وتنظيم مناقشة ما قد تتوصل إليه الأطراف بالتفاوض المباشر .

إلا أن جولة ميرفى دارت فى حلقة مفرغة ودون نتائج بسبب رفض إسرائيل التخلى عن مواقفها تجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، ورفضه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف فى أية مبادرة لسلام باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

وفى أواخر مارس قام الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر بزيارة خاصة إلى القاهرة . وأعلن عند وصوله إلى العاصمة المصرية أنه لا يعتقد أن هناك سبيلا للوصول إلى حل للنزاع فى الشرق الأوسط بصورة شاملة . بدون مشاركة فلسطينية كاملة بما فى ذلك منظمة التحرير ، كما أعلن ترحيبه بصفة شخصية بإجراء مشاورات استطلاعية بين الولايات المتحدة وزعماء فلسطينيين يحظون بتأييد ياسر عرفات مؤكدا أن هذه المشاورات الاستطلاعية سبيل جديد لتحقيق تقدم فى جهود حل المشكلة بالطرق السلمية .

وبعد انتهاء زيارته لمصر قام كارتر بجولة فى عدد من العواصم العربية منها عمان ودمشق . وأكد كارتر فى مقابلة لشبكة أيه . بى . سى . للاذاعة والتليفزيون الأمريكى فى ١٧ أبريل ١٩٨٧ أن معظم الدول التى زارها أكدت رغبتها فى أن تشترك الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن فى توفير الضمانات الدولية لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات فى الصراع العربى الاسرائيلى كما أكد كارتر أن سوريا وافقت لأول مرة على التفاوض مباشرة مع اسرائيل فى إطار المؤتمر الدولى المقترح للسلام .

وفى أواسط شهر أكتوبر ١٩٨٧ قام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى بزيارة رسمية للقاهرة ، أعلن بعدها وزير الخارجية المصرى عصمت عبد المجيد أن الموقف الأمريكى من عملية السلام فى الشرق الأوسط أصبح متطورا من مرحلة رفض المؤتمر الدولى إلى مرحلة اللا معارضة له ، وإن هذه الزيارة مؤشر على اهتمام الادارة الأمريكية بأن تظل شريكا نشيطا فى عملية السلام بالشرق الأوسط .

وشهد عام ١٩٨٧ تطورا فى العلاقات الأمريكية الفلسطينية أخذ منحنى سلبيا ففى فبراير طالب السناتور الديموقراطى أدوارد كيندى والسناتور روبرت دول زعيم الأقلية الجمهورية فى مجلس الشيوخ الأمريكى والنائب الجمهورى المحافظ جاك كيمب فى مشروع قرار قدموه إلى المجلس بإغلاق كل من مكتب الاعلام الفلسطينى فى واشنطن وكذلك إغلاق مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية فى نيويورك وهو المكتب الذى يمثل المنظمة كعضو مراقب فى الأمم المتحدة .

وتم ذلك بالفعل فى شهر أكتوبر ١٩٨٧ حيث قررت الحكومة الأمريكية اغلاق المكتب الأعلامى الفلسطينى بواشنطن كما قام مجلس الشيوخ بالتصويت بالموافقة على مشروع قانون باغلاق مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية فى نيويورك وحجب الحصانة الدبلوماسية عن الموظفين العاملين فى مكتب المنظمة . وأدى هذا الاجراء الرسمى الأمريكى المضاد للوجود السياسى الفلسطينى إلى اشكاليتين أولاهما أن متحدثا رسميا باسم دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة ، أعلن أن موقف الكونجرس الأمريكى الخاص باغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى الأمم المتحدة يهدد صلاحيات وفعاليات الأمم المتحدة كمنظمة دولية لها صلاحيات استضافة الوفود فى مقرها بنيويورك . ومن جهة أخرى أعلن متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن إجراء الكونجرس المذكور يثير قلقا بالغا من احتمال وقوع أعمال انتقامية فى الخارج تؤثر على عمل البعثات الدبلوماسية الأمريكية .

ومما يذكر فى هذا السياق أنه خلال المؤتمر السنوى للجنة

العربية الأمريكية لمكافحة التمييز ، فى أوائل أبريل ١٩٨٧ ، بواشنطن ، أعرب المجتمعون أن العرب فى الولايات المتحدة الأمريكية هم ضحية لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والمنحازة تماما لاسرائيل . وذكر عابدين جبارة رئيس اللجنة العربية الأمريكية أن المشكلة الرئيسية في هذا الصدد هى عدم إشراك العرب الأمريكيين فى تقرير الأمور التى تتعلق بهم مباشرة . كما أعلن فارس بوهاما المتحدث باسم اللجنة أنها تقدمت بشكوى ضد وزارة العدل الأمريكية التى تسعى إلى طرد سبعة فلسطينيين مقيمين فى كاليفورنيا ، من الأراضى الأمريكية بدعوى صلتهم بالارهاب فى الشرق الأوسط . وهؤلاء الفلسطينيون مهددون بالطرد بموجب المرسوم ماكارن - وولتر المعتمد خلال الفترة المكارثية فى الولايات المتحدة والذى يقضى بعدم مشروعية إذاعة أو قراءة وثائق تؤيد الشيوعية العالمية فى الاطاحة بحكومة قائمة .

وفى ٨ يوليو ١٩٨٧ وجهت مجموعة من الأمريكيين من أصل يهودى وعربى تضم ٤٠ من رجال الأعمال والمحامين وأساتذة الجامعات ودبلوماسيين نداء فى نيويورك إلى الحكومة الأمريكية للتحرك نحو عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط على أن يضم الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ويكون تمهيدا للمفاوضات المباشرة بين طرفى الصراع الأساسيين ، كما اقترحت البيانات فى ندائها إقامة مشروع مارشال صغير للضفة الغربية وغزة تموله الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية .

وخلاصة السياسة الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط عام ١٩٨٧ ، تتضح بجلاء فى عبارات جاءت على لسان الرئيس ريجان فى حديث صحفى له لجريدة القبس الكويتية فى ١٩ / ٥ / ١٩٨٧ حيث قال :

« إننا نؤمن أن أية مفاوضات تهدف إلى السلام فى الشرق الأوسط يجب أن تلبى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بالاضافة إلى أمن جميع الدول فى المنطقة ، ونقر دائما بأن الفلسطينيين يجب أن يشاركوا فى كل مرحلة من عملية السلام وأن أى اتفاق حول الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة يجب أن يحظى بالموافقة المسبقة لسكان هذه الأراضى . . . نحن لا نؤيد انشاء دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وغزة وكذلك فإننا لا نؤيد سيطرة إسرائيل الدائمة عليها أو محاولة ضمها ، وكما أعلنت فى مبادرتى للسلام فى ١ / ٩ / ١٩٨٢ فإن من سياسة الولايات المتحدة الثابتة أن الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة يجب أن يتم بالمشاركة مع الأردن . كذلك فإن المؤتمر الدولى المقترح للسلام يجب ألا يتدخل فى المفاوضات المباشرة الثنائية . . . » .

ب - الاتحاد السوفيتى

تركز التحرك السوفييتى الدبلوماسى والسياسى والاقتصادى خلال عام ١٩٨٧ على وجه الخصوص فى العمل على دفع عجلة مفاوضات السلام فى الصراع العربى الاسرائيلى .

ففى الأسبوع الأول لعام ١٩٨٧ أصدرت الخارجية السوفيتية بيانا جاء فيه أن الاتحاد السوفييتى يرى ضرورة البدء دون إبطاء فى الاعداد للمؤتمر الدولى للسلام بشأن أزمة الشرق الأوسط . ويستند البيان إلى القرار ٤١ / ٤٣ الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٨٦ والذى يطالب بتشكيل لجنة فى إطار مجلس الأمن تقوم بالاعداد للمؤتمر الدولى المقترح . وأشار البيان السوفييتى إلى أن هذا القرار يمهد السبيل لازالة الجمود الذى يكتنف نزاع الشرق الأوسط . غير أن الخارجية السوفيتية أعربت عن معارضتها لأن تحدد سلفا طريقة عمل متصلبة من أجل الاعداد للمؤتمر . وقال البيان : « ان الأمر يتعلق بعمل جماعى يجب أن تجرى بشأنه اتصالات ثنائية وأن يبحث فى إطار متعدد الأطراف بما فى ذلك اللجنة التحضيرية متى شكلت . وأورد البيان أنه ينبغى لشعوب الشرق الأوسط أن يكفل لها الحق فى السيادة الوطنية والحق فى الوجود والتنمية فى ظل مناخ آمن . كما أن على الدول المعنية أن تضع فى اعتبارها المصالح المتبادلة على أساس من المساواة ومن الأمن المتكافىء .

وفى نفس يوم صدور ذلك البيان (٧ / ١ / ١٩٨٧) أعلن يورى فورنتسوف النائب الأول لوزير الخارجة السوفيتية أن بلاده تجرى مشاورات حالية مع الدول العربية والدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن حول تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وذلك أنه بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتشكيل هذه اللجنة أصبح هناك أساس عملى للتحرك من أجل الاعداد لمؤتمر سلام دولى بين الدول العربية واسرائيل يمثل الصيغة التنظيمية الرسمية لمفاوضات الحل السلمى للصراع العربى الاسرائيلى على أن يشارك فيه الأعضاء الخمسة الدائمون فى مجلس الأمن الدولى إلى جانب إسرائيل والدول العربية المجاورة لها والفلسطينيون .

وفى الشهر الثانى من عام ١٩٨٧ أكد الزعيم جورباتشوف فى خطاب رسمى يوم ١١ / ٢ / ١٩٨٧ ، استعداد بلاده للمساعدة فى تسوية النزاع العربى الاسرائيلى . وأشار الزعيم السوفييتى فى سياق تحليله للوضع فى منطقة الشرق الأوسط إلى أنه « فى النزاع فى الشرق الأوسط تنعكس بشكل مكثف تلك الأسباب التى تخلق التوتر فى الساحة الدولية وهى انتهاك حقوق الشعوب المشروعة ، والتدخل فى شئونها الداخلية ، والدسائس والتهديدات والأعمال التخريبية الرامية إلى زعزعة الحكومة غير المرغوب فيها ، وإلى إخضاع بعض الدول لمصالح الدول الأخرى . ولما كان النزاع فى الشرق الأوسط تقع فى صلبه أسباب يعتبر قاسمها المشترك تمسك الحليفين الاستراتيجيين - الولايات المتحدة وإسرائيل - بفلسفة « الغلبة للقوى » فإن تسويته

على أساس وطيد فعلا تتطلب عقلية سياسية جديدة . وأن تلك المواقف التى يدعو الاتحاد السوفيتى إليها جيرانه على الكوكب من أجل معالجة القضية العالمية هى انقاذ الحضارة البشرية التى تهددها قبل كل شىء التصورات القديمة المبنية على « شريعة الغاب » فيما يخص النزاعات الاقليمية .

وفى حديث لصحيفة يونيتا الايطالية ، فى مايو ١٩٨٧ ، أكد جورباتشوف أنه لا يمكن استئناف العلاقات السوفيتية الاسرائيلية إلا فى حالة حدوث تقدم حقيقى نحو تسوية أزمة الشرق الأوسط . ودعا الزعيم السوفيتى من جديد إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط : على أن يتم تنظيمه فى صورة دولية مرنة بحيث يمكن أن تجرى فى إطاره محادثات ثنائية وثلاثية ومتعددة الأطراف وأن العدل يجب أن يكون هو محور الارتكاز فى سبيل حل مشكلة الشرق الأوسط إذ أنه على القوات الاسرائيلية أن تنسحب من الأراضى التى تحتلها منذ حرب ١٩٦٧ مع الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى إقامة دولة وتمكين كافة دول المنطقة بما فيها إسرائيل فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها . » .

وتدور الرؤية السوفيتية للصراع العربى الاسرائيلى حول محور معين هو أن الصراع القائم جوهره تصادم عنيف بين قوميتين أو وطنيتين هما الوطنية الفلسطينية والوطنية الاسرائيلية وأن السلام فى المنطقة العربية من الشرق الأوسط سيكون ممكنا فقط فى حالة التوصل إلى حل وسط بين الطرفين الأساسيين فى الصراع : الفسطينى والاسرائيلى حتى إذا عارضته أطراف أو قوى أخرى أيا كانت . والاتحاد السوفيتى فى مواقفه النشيطة الحالية فى المنطقة (كما سيرد ذكره فى التحليلات اللاحقة فى هذه الدراسة) لا يرفض من حيث المبدأ فكرة أجراء مفاوضات ثنائية بين الأطراف المعنية ولكنه يعتبر من جهة أخرى أن هناك حتمية موضوعية للحل أو التسوية الجماعية فى قضايا بعينها مثل مشكلة الضمانات الدولية التى يطلبها كل من الطرف الاسرائيلى والأطراف العربية ، وكذلك قضية قبول اسرائيل للتفسير العربى للقرار ٢٤٢ الصادر من ملجس الأمن الدولى سنة ١٩٦٧ ، وهو التفسير الذى يتركز فى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة فى سنة ١٩٦٧ ، مما يشكل فى مجموعة الأسس اللازمة لامكانية انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الواقع العملى .

ويختلف الموقف السوفيتى المبدئى بشأن فكرة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط عن الموقف الأمريكى أو الموقف الاسرائيلى ، ذلك أن وجهة النظر الاسرائيلية ترى فى المؤتمر الدولى المقترح بابا للمحادثات المباشرة ، وعليه إذا انعقد أن يؤدى إلى محادثات ثنائية . ويعارض الاتحاد السوفييتى فكرة اجراء (مؤتمر للتغطية) أو عقد أى مؤتمر أقليمى ضيق تحضره فقط أطراف النزاع أو تحضره الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل غياب الوجود السوفييتى عن ذلك المؤتمر . وتستند الرؤية السوفيتية المعلنة فى رفضها لهذه الصيغ المذكورة عن شكليات المؤتمر الدولى وتنظيماته ، إلى حجة معينة قوامها أن هذه الصيغ ما هى إلا تشويه متعمد لفكرة تحقيق التسوية السلمية لمشكلة الصراع العربى الاسرائيلى بالجهود الدولية الجماعية وبمشاركة أجهزة الأمم المتحدة وعلى أساس من مراعاة مصالح كل الأطراف المعنية وعدم المساس بمصالح الأطراف الثالثة فى المنطقة وأن هذه الصيغ المشوهة ، من وجهة نظر الاتحاد السوفيتى ، لا يمكن أن تكفل التسوية الشاملة الحقيقية للصراع العربى الاسرائيلى ، والتى لا بد وأن تقوم على دعائم من الأمن المتبادل المتكافىء ، وعدم التدخل فى شئون الغير واحترام تبادلى بين إسرائيل والدول العربية لمبادىء السيادة والاستقلال وسلامة ووحدة الأراضى لكافة الوحدات السياسية القائمة فى الشرق الأوسط .

وجدير بالذكر ، بشأن مقومات وخصائص الرؤية السوفيتية والتكييف السياسى والمبدئى السوفييتى لفكرة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، أن قد حدث نوع من التحول النسبى فى النظرة السوفيتية الخاصة بتحديد طبيعة التمثيل الفلسطينى فى ذلك المؤتمر الدولى ، وذلك فى الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨٧ . ذلك أن الاذاعة السوفيتية الموجهة بالعبرية إلى إسرائيل توقفت منذ بدايات شهر أكتوبر ١٩٨٧ عن ذكر أسم منظمة التحرير الفلسطينية فى أحاديثها وبرامجها بشأن المطالبة باشتراك العنصر الفلسطينى فى المؤتمر الدولى للسلام وأصبحت تكتفى فقط بذكر عبارة ضرورة حضور ممثلى الفلسطينيين الشرعيين إلى ذلك المؤتمر الدولى والأشتراك فى أعماله وصياغة قراراته . كذلك لوحظ فى تصريحات جورباتشوف للصحفيين بواشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ إبان فترة انعقاد مؤتمر القمة الثالثة بينه وبين الرئيس ريجان ، أنه عند الحديث عن أركان المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط بالمنظور السوفييتى ، لم يذكر صراحة منظمة التحرير الفلسطينية بل تحدث عن « الفلسطينيين » بتعبير مطلق وعام .

ومن الأمور التى قد تلقى الضوء على التغيير النسبى المحدود فى مداه ومضمونه لمقومات الرؤية السوفيتية لفكرة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، ما أعلنه موشى شاحال وزير الطاقة الاسرائيلى فى أكتوبر ١٩٨٧ من أن شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل قد أبلغ الحكومة الاسرائيلية بأن الاتحاد السوفييتى يقترب حاليا من الموقف الاسرائيلى بعقد مؤتمر دولى للسلام لا يشترك فيه أعضاء ممثلون لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأن الاتحاد السوفييتى يكاد يقتنع ضمنيا بامكانية اشتراك فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية .

نخلص من التحليل السابق إلى أن الدبلوماسية السوفيتية قد كثفت نشاطها خلال عام ١٩٨٧ فى جهد واضح لتوفير الشروط اللازمة من وجهة النظر السوفيتية لعقد المؤتمر الدولى للسلام

فى الشرق الأوسط وذلك بهدف رئيسى هو ابطال استراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى إقرار ما يمكن تسميته بالسلام الأمريكى المنفرد فى المنطقة بعيدا عن القوة العظمى الثانية فى النظام الدولى المعاصر .

* * *

والميدان الثانى الذى تكثفت فيه الأنشطة الدبلوماسية للاتحاد السوفييتى خلال عام ١٩٨٧ ، فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى ، هو الاتصال المباشر مع الجانب الاسرائيلى فى الصراع .

من المعروف أن الاتحاد السوفييتى قد قطع علاقاته الدبلوماسية بإسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ إلا أن التقارب الاتصالى الثنائى المباشر بين البلدين قد بدأ فى شهر أغسطس ١٩٨٦ فى هلسنكى بمحادثات وصفت بأنها « مباحثات حول المسائل القنصلية » ثم تواصلت فى سبتمبر ١٩٨٦ بلقاء بين شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل آنذاك وأدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتية فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك . واستمرت الاتصالات السوفيتية الاسرائيلية على امتداد عام ١٩٨٧ فى سلسلة من المباحثات السياسية السرية تمت بين الجانبين بمستويات تمثيلية متعددة وذلك فى لندن وواشنطن ونيويورك وروما ، وكانت الموضوعات الأساسية المطروحة للبحث هى فكرة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط بالمفهوم وبالتكييف السياسى السوفيتيين ، ودور الاتحاد السوفيتى فى هذا المؤتمر ، واستئناف العلاقات الدبلوماسية السوفيتية الاسرائيلية وقضية فتح باب الهجرة لليهود السوفييت إلى إسرائيل .

ووضح من تصريحات شيمون بيريز الصحفية عقب اتصال أجراه مع مسئولين سوفييت على مستوى عال فى روما (أبريل ١٩٨٧) فى إطار اجتماع للدولية الأشتراكية أن اسرائيل تطالب بثمن ضخم لقبولها إشراك الاتحاد السوفييتى فى مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى . ويتمثل ذلك الثمن فى شقين : أن يستأنف الاتحاد السوفييتى علاقاته الرسمية الكاملة مع إسرائيل ، وأن يمنح تأشيرات الخروج والهجرة لليهود السوفييت إلى إسرائيل بواقع ٤٠ ألف مهاجر سنويا على الأقل .

وتتركز منطلقات الموقف السوفييتى من قضية الاتصالات المباشرة مع الحكومة الاسرائيلية فى الاعتبارات التالية :

ـــ أن الاتحاد السوفييتى يعترف بإسرائيل كدولة قائمة منذ لحظة انشائها وأعلن ذلك رسميا ، إلا أنه قد قطع علاقاته الدبلوماسية بالنظام الاسرائيلى الحاكم بعد عدوانه على الدول العربية فى يونيو ١٩٦٧ .

ـــ لا توجد موانع تحول دون عقد اجتماعات أو مقابلات سياسية بين الدولتين السوفيتية والاسرائيلية لمناقشة قضية مفاوضات التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط وللحد من الصراع العربى الاسرائيلى .

ـــ فيما يتعلق باشتراط إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتى وإسرائيل كشرط لاشتراك السوفييت فى المؤتمر الدولى المقترح للسلام فى المنطقة ، يرى الاتحاد السوفييتى أن حقيقة قطع العلاقات الدبلوماسية لم تمنع الاتحاد السوفييتى وإسرائيل من الاشتراك جنبا إلى جنب فى المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط الذى عقد فى جنيف فى نهاية ١٩٧٣ . ذلك أن موسكو تعتبر قضية استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل غير واردة طالما تصر إسرائيل على عدم الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة والاعتراف بحقوق شعب فلسطين ومن ثم فإن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين رهن بإلغاء الأسباب التى أدت إلى قطعها .

ـــ أن التسوية العادلة الشاملة الدائمة لأزمة الشرق الأوسط لابد وأن تخلق وضعا جديدا فى المنطقة وأن التغيير السلمى فى موقف إسرائيل نحو حل المشكلة لا بد وأن يؤثر إيجابيا على العلاقات السوفيتية ـ الاسرائيلية . وأن أى تحرك مادى ملموس أو أى خطوة عملية نحو إقامة المؤتمر الدولى للسلام سوف يكون إسهاما كبيرا فى تحسين العلاقات القائمة بين كافة الأطراف المعنية بما فيها الاتحاد السوفييتى وإسرائيل .

ـــ المباحثات بين الاتحاد السوفييتى وإسرائيل التى تجرى منذ عام ١٩٨٦ حول المسائل القنصلية لا ترقى إلى مستوى المباحثات السياسية السيادية بل تقتصر على قضايا المواطنين والملكيات السوفيتية العقارية القائمة داخل أقليم إسرائيل ، خاصة وأنه لا يوجد داخل الاتحاد السوفييتى أراض ولا ملكيات ولا مواطنون إسرائيليون ، أى أنها محادثات محـدودة موضوعيا ومكانيا .

ـــ عدم استعداد الاتحاد السوفييتى للتباحث فى مسائل وشئون هى من صميم اختصاصه الداخلى السيادى ، سواء كانت تتصل بهجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل أو كانت تتعلق بتحسين ظروفهم الاجتماعية والثقافية الخاصة مثل قضايا تدريس لغة اليديشى فى عدد من المدارس السوفيتية أو إصدار التوراة باللغة الروسية .

هذا ومما يذكر فى هذا الصدد أن السلطات السوفيتية قد بدأت فى السماح لعدد متزايد من اليهود السوفييت بمغادرة الاتحاد السوفييتى إلى إسرائيل ، وقد غادره بالفعل فى شهر أبريل ١٩٨٧ فقط ٧٠٠ يهودى سوفييتى مما يعتبر أكبر معدل شهرى لهجرة اليهود السوفييت منذ قرابة ٦ سنوات وأكثر . وكانت هذه الخطوة المذكورة من جانب موسكو القصد منها مواجهة الحملة الدعائية العالمية الغربية التى تقودها الولايات المحدة الأمريكية ضد انتهاكات السوفييت لحقوق الانسان .

ـــ ومن حيث المبدأ تعتقد موسكو أن حوارا سوفيتيا إسرائيليا لا يمكن أن يكون موضع اعتراض أى طرف يقبل بمبدأ مفاوضات الحل السلمى متجسدة فى مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تشترك فيه القوتان العظميان بالاضافة إلى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن وذلك جنبا إلى جنب مع

الأطراف المعنية مباشرة بالصراع العربى الاسرائيلى .

هذا وقد تم فى أبريل ١٩٨٧ اتفاق سوفييتى إسرائيلى لتبادل الوفود القنصلية ، وذلك خلال اجتماع تم فى واشنطن بين سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة والقائم بالأعمال السوفييتى هناك . وبناء على ذلك الاتفاق وصل أول وفد سوفييتى يزور إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ . وتألف الوفد من عشرة أعضاء جميعهم من السلك القنصلى لا الدبلوماسى وكانت مهمة الوفد السوفييتى إحياء الحوار الرسمى بين البلدين حول أوضاع الممتلكات السوفيتية الموجودة داخل إسرائيل وكذلك إجراء عملية مسح لتلك الممتلكات التى كانت تاريخيا تابعة لدومين الكنيسة الأرثوكسية الروسية . ومن جهة أخرى أجرى الوفد القنصلى مباحثات مع السلطات الاسرائيلية حول فتح قنصليات سوفيتية فى أنحاء الأقليم الاسرائيلى وإجراءات استقبال المواطنين السوفييت وحل مشكلاتهم الشخصية .

وهكذا بدأ الاتحاد السوفييتى صفحة حوار جديدة مع الطرف الاسرائيلى فى الصراع الشرق أوسطى ، فى أطار جهوده النشيطة لاحياء صيغة خاصة لمفاوضات التسوية السلمية لذلك الصراع يكون للاتحاد السوفييتى دور أساسى فيها .

إلا أن أوضح المظاهر العملية وأبرز التحركات الواقعية للأنشطة السوفيتية الكثيفة طيلة عام ١٩٨٧ ، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط . قد تمثلت فى معالجة الاتحاد السوفييتى ـ بمهارة شديدة ـ لانحسارات دوره السياسى والاقتصادى والعسكرى فى أنحاء العالم العربى وساعدهم فى ذلك طغيان الشعور الضمنى السائد فى العقل العربى العام بالتشاؤم والشك فى وجود أرادة أمريكية لدفع عملية السلام وحل مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى . كذلك بدت الولايات المتحدة طيلة عام ١٩٨٧ فى موقف غير القادر على تقديم التزام حقيقى حيال رعاية مفاوضات سلام جديدة بين العرب وإسرائيل .

إن الحديث عن المؤتمر الدولى للسلام بشأن الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ لا بد وأن يسفر عن كسب الاتحاد السوفييتى لمركز أقوى فى الشرق الأوسط ، ولدور أكبر فى عملية صياغة القرارات المصيرية فى الصراع القائم ، ولذلك تحركت الدبلوماسية السوفيتية على محاور عديدة ، بعضها موجه إلى مجموع الدول العربية ، وأكثرها يخاطب الدول العربية خطابا ثنائيا مباشرا وفى مجالات بعينها تتعلق بقضايا خاصة بالدول العربية المعنية بالخطاب ففى شهر يونيو ١٩٨٧ قام وفد برلمانى سوفييتى على مستوى عال برئاسة أرنولد ريوتيل رئيس هيئة رئاسة السوفييت الأعلى لجمهورية أستونيا السوفيتية ونائب رئيس هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى بجولة واسعة لزيارة عدد من الأقطار العربية شملت ليبيا والجزائر والمغرب ومصر وسوريا . وقبل بدء الجولة الشرق أوسطية أدلى رئيس الوفد السوفييتى بالتصريح التالى لمراسلى وكالات الأنباء قائلا : « أن الهدف من رحلتنا هو توضيح مبادرات الاتحاد السوفييتى السلمية الواسعة النطاق للأوساط السياسية والبرلمانية والأوساط الاجتماعية العريضة فى الأقطار العربيه إذ تندرج هذه المبادرات ضمن استراتيجية الدولة السوفيتية فى السياسة الخارجية الرامية إلى تخليص البشرية من خطر الابادة النووية ، وإلى وقف سباق التسلح وتسوية المنازعات الأقليمية المهددة بالأنفجار وفى مقدمتها أزمة الشرق الأوسط ، وإلى ضمان أمن البلدان كافة بالوسائل السياسية ذلك أن أموال التسلح سوف توجه لأغراض التنمية وزيادة المساعدات المقدمة للدول النامية . إن الأمن فى أوروبا يرتبط طبيعيا بالأمن فى الشرق الأوسط وبمنطقة البحر المتوسط وبلدنا يدعو إلى جعله منطقة للتعاون والسلام المستقر . ومن بين آخر المبادرات السوفيتية اقتراح بسحب أساطيل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى من البحر المتوسط وعقد اجتماع دولى للنظر فى مشكلات منطقة البحر المتوسط على غرار أجتماع الأمن فى أوروبا . . . إن عمليات الاصلاح والتغيير وتسريع تنمية بلادنا أقتصاديا وأجتماعيا لا تتحقق جميعها إلا فى ظل السلام والطمأنينة والأمن . . . »

وتلخص الفقرة السابقة أهم مقومات الخطاب السوفييتى الجديد الذى وجهته موسكو إلى عموم الدول العربية عام ١٩٨٧ والتى تمثلت فى الربط الموضوعى المحكم ما بين ضرورات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى وما بين حتمية إقرار السلم العالمى العام فى عصر السلاح النووى الشامل .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية المباشرة بين الاتحاد السوفييتى والدول العربية فرادى ، نشطت الدبلوماسية السوفيتية فى جبهات عدة . ففى أبريل ١٩٨٧ دعت موسكو الرئيس السورى حافظ الأسد ، أهم حليف للاتحاد السوفييتى فى النطاق العربى للشرق الأوسط إلى زيارتها فى أول زيارة رسمية يقوم بها إلى هناك خلال العامين الماضيين .

وفى خطاب جورباتشوف لتكريم الرئيس السورى عند بدء الزيارة ركز الزعيم السوفييتى على النقاط التالية :

١ ـ إن الرهان على القوة العسكرية كأسلوب لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط قد ثبت بطلانه .

٢ ـ إقرار السلام الدائم وعلاقات حسن الجوار بين إسرائيل والدول العربية هو الأسلوب الأكيد والصائب لضمان مستقبل الأمن الأقليمى فى منطقة الشرق الأوسط .

٣ ـ الاتحاد السوفييتى يعترف صراحة بحق إسرائيل فى السلام والوجود الآمن ، والتغيرات فى العلاقات السوفيتية ـ الاسرائيلية مرتبطة فقط بمسيرة التسوية فى الشرق الأوسط .

٤ ـ تأكيد جورباتشوف على أن جانبا كبيرا من التسوية فى الشرق الأوسط سيتوقف على النشاط السياسى التنسيقى الفعال فى جمع الكلمة بين الدول العربية .

وخلال تلك الزيارة أعطى جورباتشوف تعهدا رسميا للرئيس السورى بأن الاتحاد السوفييتى لن يقبل بعقد المؤتمر الدولى دون مشاركة سوريا ، مما فسره المراقبون باعتبارين رئيسيين . أولهما أن هذا التعهد السوفييتى يهدف إلى قطع الطريق أمام

المحاولة الأمريكية بعقد مؤتمر سلام مصرى أردنى فلسطينى إسرائيلى تغيب عنه سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ويعمل على تحديد ملامح مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة .
والاعتبار الثانى يتمثل فى أن القيادة السوفيتية تثق بأن ادارة ريجان لن تستطيع بدء عملية السلام دون التعاون مع موسكو والتنسيق معها . وهذه الثقة السوفيتية تأتى من تأكيدات حصلت عليها موسكو من الأردن وتفيد بأن الملك حسين لن يقبل بتفاوض مع إسرائيل خارج أطار مؤتمر سلام دولى حقيقى ودون التفاهم مع سوريا ودون الحصول على دعم عربى واسع .

ومن جهة أخرى ، أبدى جورباتشوف للأسد ما يفيد بأن أمدادات الأسلحة السوفيتية إلى سوريا فى المستقبل لن تتعدى أحتياجات سوريا الدفاعية بما يحمل معنى عدم تمكين سوريا من شن حرب ضد إسرائيل فيما بعد . ولكن جورباتشوف أوضح للرئيس السورى أثناء تلك الزيارة الرسمية أن ادخال أى تغيير فى العلاقات السوفيتية الاسرائيلية لن يكون ممكنا إلا من خلال « التوصل لتسوية فى الشرق الأوسط » . وعلى الرغم من الفحوى الايجابية للتعهد المتضمن فى العبارة الأخيرة للزعيم السوفييتى إلا أن نفس العبارة تحمل فى طياتها صيغة مختلفة عن موقف جورباتشوف السابق على تلك الزيارة حيث كان الاصرار السوفييتى دائما بصدد عدم إعادة العلاقات الدبلوماسية السوفيتية مع إسرائيل إلا بعد أن تنسحب إسرائيل واقعيا من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

أما فى العبارة التى وردت ، كما سبق ذكره ، فى تصريح جورباتشوف فهى تربط ما بين استئناف العلاقات الدبلوماسية السوفيتية الاسرائيلية وحدوث « مجرد تسوية سلمية » ما لأزمة الشرق الأوسط ، مما يثبت حالة « المرونة التاكتيكية » الحديثة الحادثة فى الموقف السوفييتى الرسمى المعلن إزاء الرباط الموضوعى ما بين استئناف العلاقات مع إسرائيل وتطورات مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى .

وتظل سوريا حتى الوقت الحالى هى الحليف الأساسى للاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط ولكنها ليست بالحليف التابع الذى يدور فى الفلك السوفييتى بل أن الدبلوماسية السوفيتية وجدت مرارا أن التحالف مع دمشق لا يؤثر على نزعة الدولة السورية للاستقلالية السياسية فى قراراتها . فالعلاقات السوفيتية ـ السورية تقدم نموذجا للتحالف السياسى العسكرى التقليدى دونما التزامات أيديولوجية ثابتة . والميزة الأساسية للتحالف مع سوريا هى أنه تحالف صلب تعززه ظاهرة استقرار الحكم السورى ويستمد قوته من الموقع الاستراتيجى لسوريا والتى تواجه إسرائيل مما يسمح لسوريا بأن تلعب دورا هاما فى المنطقة مستفيدة من الدعم العسكرى والسياسى السوفييتى .

ومن النجاحات المتحققة للدبلوماسية السوفيتية عام ١٩٨٧ فى مجال العلاقات مع الدول العربية الهامة ، ما توصلت إليه موسكو مع القاهرة فى مارس من اتفاق متكامل الأركان حول إعادة جدولة تسديد ديون عسكرية مستحقة على مصر للاتحاد السوفييتى منذ عهد السادات ، وتزيد قيمتها على ٧ مليارات من الدولارات ، بما وصفته الدوائر الدبلوماسية بأنها إزالة واقعية للعقدة الأخيرة فى سبيل تطبيع العلاقات الرسمية بشكل نهائى وكامل بين الجانبين . وخطورة هذا الاتفاق السوفييتى المصرى تتمثل فى كونه مبادرة لها أهمية خاصة أو نموذجا اتفاقيا بشأن قضية تسوية الديون العسكرية من المتعذر أن تجارى الاتحاد السوفييتى فيها العواصم الغربية . كذلك فإن هذا الاتفاق المذكور إنما يعزز موقف مصر من طلبها إعادة جدولة الديون الأمريكية العسكرية المستحقة عليها وقيمتها تزيد على ٥ بليون دولار .

وبينما وافق الجانب السوفييتى على إلغاء الجزء الأعظم من فوائد تلك الديون العسكرية المستحقة على مصر (قيمة الفوائد الاجمالية حوالى ٤,٦ بليون دولار) ، فإن الولايات المتحدة والمصارف والمؤسسات المالية الغربية مازالت تصر على أن تسدد مصر ديونها فى مواعيدها المحددة سابقا ، وعلى إبقاء الفوائد على الديون المستحقة لها على مصر كما تم الاتفاق عليها فى وقت التعاقد أى بنسبة ١٤ ٪ ، ورفض اقتراح تخفيفها إلى نسبة ٧,٥ ٪ من أصل الديون .

وفى شهر مارس أيضا وفى أعقاب أبرام اتفاق إعادة جدولة تسديد للديون العسكرية المستحقة على مصر للاتحاد السوفييتى ، اتفق الجانبان على تنشيط التبادل التجارى بينهما فتم التوقيع على بروتوكول للتعاون التجارى والفنى لمدة ٥ سنوات ويؤكد على مشاركة السوفييت فى تنفيذ الخطط الأنمائية المصرية . وتبلغ قيمة هذا البروتوكول التجارى ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار ، الأمر الذى يجعل من مصر ثانى أكبر شريك تجارى للسوفييت فى القارة الأفريقية بعد ليبيا .

وخلال زيارة الوفد البرلمانى السوفييتى برئاسة نائب رئيس مجلس السوفييت الأعلى إلى القاهرة فى شهر يونيو ١٩٨٧ ، أعلن الاتفاق بين البلدين على برنامج للتعاون الفنى يتضمن التجديد السوفييتى لبعض المصانع المصرية الأساسية وعلى رأسها مجمع الحديد والصلب ومصنع الكوك ومجمع الألومنيوم فى نجع حمادى .

وهكذا برزت ملامح إيجابية جديدة فى الصور العامة للعلاقات السوفيتية المصرية على مدار عام ١٩٨٧ ، فى الجوانب التجارية والفنية والمالية والاقتصادية .

وللاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٨٧ وجود دبلوماسى نشيط وجهود واقعية كان لها بعض مظاهر النجاح فى مضمار الشئون الفلسطينية وفى مجال العلاقات القائمة بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها .

من المعلوم أن الأعتراف بالهوية الوطنية الفلسطينية يشكل محورا هاما فى السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط والصراع العربى الاسرائيلى ، ولهذا فإن الاتحاد السوفييتى يعارض أى محاولة للمساس بوجود الشعب الفلسطينى أو بهويته

الوطنية . ومن هذا المنطلق لعبت الدبلوماسية السوفيتية دورا إيجابيا ملموسا فى رفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية فى لبنان فى السنوات القليلة الماضية . ويطالب الاتحاد السوفييتى بوجود وفد فلسطينى مستقل عن أى دولة عربية فى المؤتمر الدولى المقترح للسلام فى الشرق الأوسط ، أى يصر السوفييت على قيام تمثيل فلسطينى سواء على مستوى قيادى أو غير قيادى من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية (تغير هذا الاصرار المذكور فى الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨٧ ، كما سبق الاشارة فى موضع سابق من هذا التحليل) .

وبذلت الدبلوماسية السوفيتية جهدا كبيرا منذ أواخر عام ١٩٨٦ من أجل منع الفرقة والانقسامات ما بين الفصائل المختلفة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية حتى انعقد اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى شهر أبريل ١٩٨٧ ، والذى أسفر عن مصالحة فلسطينية عامة ما بين الفصائل المعتدلة والفصائل المتشددة داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، كما وسعت اللجنة التنفيذية للمنظمة لتشتمل فى عضويتها على عناصر يسارية متطرفة . هذا وإن كانت بعض مظاهر التصلب قد وضحت فى الخط السياسى الجديد للمنظمة حيث ألغى الاجتماع المذكور اتفاق عمان المعقود مع الأردن فى فبراير ١٩٨٥ ، ورفض رفضا قاطعا اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل ، كما أن الفصائل الفلسطينية بعد أن أتحدت أعلنت إصرارها على المشاركة فى أى مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بوفد فلسطينى مستقل استقلالا كاملا عن أى دولة عربية أخرى .

والمنطق السوفييتى المحرك لهذا الدور الدبلوماسى النشيط من أجل التغلب على التناقضات الفلسطينية - والتناقضات العربية - (لاحظ الدور السوفييتى فى محاولات الصلح ما بين دمشق وبغداد وما بين دمشق وبعض الفصائل الفلسطينية) هو تهيئة الساحة العربية لانجاح المؤتمر الدولى المقترح للسلام فى الشرق الأوسط حيث يكون للقطب السوفييتى مركز قيادى جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية . ذلك أن وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وتماسكها الجبهوى الفعال هو شرط لا مناص منه حتى يمكن لها عبر مؤتمر دولى للسلام أن تكون هى بالفعل الجهة الوحيدة المؤهلة للتحدث باسم شعب فلسطين .

إلا أن الضغوط الاسرائيلية من خلال الاتصالات السابقة الذكر ما بين الجانبين السوفييتى والاسرائيلى ، فضلا عن حالة التشرذم الفلسطينى الفعلية على صعيد المنظمات الفلسطينية المتعددة ، إنما تفسر إلى حد بعيد التحول النسبى الملحوظ فى الرؤية السوفيتية بشأن قضية التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر الدولى المقترح ، فقد توارى الاصرار السوفييتى السابق على أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى وأنها تجسد الطرف الفلسطينى ، وحدها ، فى أعمال المؤتمر الدولى المقترح . وحل محل ذلك الاصرار السوفييتى المذكور نوع من المرونة فى تحديد الجهة الممثلة للشعب الفلسطينى فى المؤتمر الدولى .

ونشط الاتحاد السوفييتى فى مجال عربى كاد يظل مغلقا فى وجهه هو مجال الدول العربية الخليجية . فقد قام فلاديمير بتروفسكى نائب وزير الخارجية السوفيتية فى شهر مايو ١٩٨٧ بجولة شاملة فى دول الخليج العربى وصفتها الدوائر الدبلوماسية الغربية بأنها بمثابة (عملية رفع للعلم) فى منطقة كانت بعيدة عن متناول دبلوماسية كاملة مع دولتى الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان عام ١٩٨٥ .

كذلك وافقت موسكو فى شهر أبريل ١٩٨٧ على تأجير عدد من ناقلات النفط السوفيتية إلى الكويت وعلى دخول السفن السوفيتية الحربية إلى مياه الخليج من أجل مرافقة تلك الناقلات وحمايتها أو السماح للكويت برفع العلم السوفييتى على ناقلاتها أثناء أبحارها عبر مياه الخليج ، غير أن الاتحاد السوفييتى أعلن فى نفس الوقت أنه لن يزيد عدد سفنه الحربية التى تقوم بأعمال الدورية فى الخليج . وهنا سارعت واشنطن لمجابهة هذه الخطوة السوفيتية بأن عرضت رفع العلم الأمريكى على ١١ ناقلة نفط كويتية وزيادة سفنها الحربية فى الخليج بشكل جوهرى عام ١٩٨٧ . وبذلك لم يعد « الخليج العربى » حكرا على مقتضيات الاستراتيجية الأمريكية ، ولم تعد العراق تسعى وحدها إلى العون السوفييتى بل يشاركها فى هذا الاتجاه عدد آخر من الدول العربية الخليجية التى تشعر بقلق متزايد من التهديدات الايرانية لحرية الملاحة فى الخليج . وآية ذلك أنه على الرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية بين موسكو والرياض ، إلا أن عددا من الوزراء السعوديين قد زاروا العاصمة السوفيتية خلال عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ وذلك للتباحث حول قضايا سياسية واقتصادية مصيرية مثل أسعار النفط العالمية والصراع العربى الاسرائيلى وحرب الخليج .

خلاصة ما سبق أن الاتحاد السوفييتى عمل على معالجة المأزق الحقيقى الذى عانى منه منذ أواسط السبعينيات فى قضية الشرق الأوسط ، والذى تمثل فى العجز السوفييتى عن القيام بالدور الحيوى المشارك فى صياغة مستقبل السلام والاستقرار فى المنطقة بالرغم من دوره الرئيسى فى معترك الصراع العربى الاسرائيلى ذاته . ومن ثم فإن جوهر السياسة السوفيتية تجاه مشكلة الشرق الأوسط ، فى المرحلة الراهنة ، يتلخص فى محاولة جنى ثمار الاستثمار السياسى الكبير الذى تم فى هذه المنطقة منذ الخمسينيات من خلال تأييد ودعم الكفاح العربى ضد إسرائيل ، وتحويل هذا الاستثمار إلى فرصة مناسبة لتوسيع الدور السوفييتى فى رسم مستقبل السلام الشرق أوسطى . ومن ثم أصبحت الدبلوماسية السوفيتية فى الشرق الأوسط فى الآونة الأخيرة تتميز بالخصائص التالية :

أولا : اتباع أسلوب الدبلوماسية الهادئة والاقتراب التدريجى من الهدف مع الحد من الطابع الأيديولوجى للسياسة الخارجية السوفيتية .

ثانيا : التكيف مع المتغيرات الموضوعية التى طرأت على المنطقة العربية خلال العقد الحالى للثمانينات . وبعبارة أخرى الاستجابة الواقعية للمشكلات التى تطرحها دول المنطقة بما يتيح مساحة أوسع للالتقاء بين موسكو والعواصم العربية المختلفة .

ثالثا : العمل على حل التناقضات القائمة ما بين حلفاء الاتحاد السوفييتى فى العالم . (ما بين سوريا والعراق - ما بين ليبيا والعراق - ما بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية) .

جـ - المحادثات الثنائية :

تكثفت على مدار عام ١٩٨٧ الاتصالات الأمريكية السوفيتية المباشرة وتعددت مستوياتها التنظيمية وشكلياتها البروتوكولية ، بصدد التحاور حول التسويات السلمية للصراع العربى الاسرائيلى . وتمت بالفعل لقاءات المسئولين من الجانبين ، فى جنيف وفى واشنطن وفى موسكو وكان أبرزها المباحثات المتكررة طيلة العام ما بين وزيرى خارجية الدولتين العظميين أدوارد شيفرنادزة وجورج شولتز ، وما بين مايكل أرماكوست وكيل الخارجية الأمريكية ويولى فورنتسوف نائب وزير الخارجية السوفيتية ، كما تلاقت عدة مرات وفود من خبراء البلدين برئاسة ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط ، وفلاديمير بولياكوف رئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية السوفيتية .

وقد برزت الخلافات الأساسية بين الجانبين حول الصيغة التوفيقية للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط وكذا الشروط الأمريكية لاشتراك السوفييت فى أعمال ذلك المؤتمر الدولى المطروح فكرته على بساط البحث ، وهى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتى وإسرائيل ، ثم إطلاق الحكومة السوفيتية لحرية الهجرة اليهودية بين السوفييت إلى إسرائيل ، وأخيرا موافقة إسرائيل ذاتها على اشتراك الاتحاد السوفييتى فى أعمال ذلك المؤتمر الدولى المقترح .

وكانت ذروة الاتصالات الثنائية المباشرة بين العملاقين لعام ١٩٨٧ هو مؤتمر واشنطن فى الفترة من ٧ : ١١ / ١٢ وفيما يتعلق بقضية الصراع العربى الاسرائيلى لم يحدث شىء يذكر فى نطاق مؤتمر واشنطن للقمة الثالثة بين ريجان وجورباتشوف ، ما عدا تقديم الجانب السوفييتى لورقة معدة من قبل وقيامه بتوزيعها بوصفها ورقة غير رسمية تتضمن المبادىء الأساسية التى يرتكز عليها الموقف السوفييتى إزاء الصراع العربى الاسرائيلى . وتؤكد الورقة السوفيتية على حق جميع دول المنطقة فى العيش داخل حدود آمنة كما تدعو إلى حل المشكلة من خلال « جهود جماعية » فى مؤتمر دولى خاص تحضره كل الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وأطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى كما تبرز الورقة السوفيتية أن موسكو ترفض أسلوب المواجهة العسكرية بين إسرائيل والعرب وترفض كذلك احتلال الأراضى بالقوة وتعتبر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو أساس التسوية فى الشرق الأوسط .

هذا ولم يقدم الجانب الأمريكى فى المقابل ورقة خاصة بتحديد سياسة واشنطن فى صدد أزمة الشرق الأوسط والموقف الأمريكى منها .

وبصرف النظر عما تم صدوره رسميا عن أعمال مؤتمر قمة واشنطن ، فإن المراقبين لاحظوا فى تصريحات جورباتشوف الصحفية ، أثناء أيام انعقاد قمة واشنطن ، التصميم السوفييتى على أن تصبح موسكو شريكا كاملا مع واشنطن فى كل ما يدور من محاولات لتسوية النزاعات الأقليمية فى العالم الثالث . ولوحظ أيضا أنه لم يشر صراحة أو مباشرة إلى الشعب الفلسطينى أو إلى منظمة التحرير الفلسطينية فى معرض اجاباته على أسئلة الصحفيين عن الموقف السوفييتى من الصراع العربى الاسرائيلى واكتفى الزعيم السوفييتى بأن صرح بأنه أبلغ ريجان بأن الرأى العام العالمى والاجتماع الدولى يتجه الآن إلى مسألة عقد المؤتمر الدولى وقال أنه طلب من ريجان اعادة النظر فى الموقف الأمريكى من المؤتمر الدولى مشيرا إلى أن من الممكن فى إطاره عقد لقاءات ثنائية وثلاثية وأقليمية بين إسرائيل والدول العربية وأنه من الممكن استمرار الجانبين الأمريكى والسوفييتى فى نفس محادثاتهما حول الشرق الأوسط .

٣ - أفغانســـتان

أ - الولايات المتحدة :

فى تطور القضية الأفغانية عام ١٩٨٧ . شكلت الحلقة « الأمريكية الباكستانية » كما كانت دائما منذ بداية الأزمة ، حقيقة أساسية محددة لاتجاهات الصراع الأفغانى الوطنى ضد الوجود العسكرى والهيمنة السياسية للاتحاد السوفييتى داخل أراضى أفغانستان .

ومنذ بدايات عام ١٩٨٧ استأنفت واشنطن مشاوراتها التنسيقية مع اسلام أباد ، فأرسلت مبعوثا أمريكيا على مستوى عال هو مايكل أرماكوست مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون السياسية إلى العاصمة الباكستانية ، فى نفس فترة زيارة اناتولى كوفالوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفييتى . والتقى المبعوثان السوفييتى والأمريكى فى نفس الوقت كل على حدة مع المسئولين الباكستانيين ، وأجريا محادثات منفصلة معهم حول الأزمة الأفغانية . وفى أعقاب تلك الزيارة للمبعوث الأمريكى وافق الكونجرس على أرسال مساعدات عسكرية عاجلة للثوار الأفغان تقدر قيمتها بنحو ٦٠٠ مليون دولار .

وعلى المستوى العسكرى حصلت المقاومة الأفغانية على سلاح أمريكى جديد وفعال هو صاورخ ستينجر المضاد للطائرات ، والذى تستعمله القوات البرية مما كان له تأثيره القوى على وقف التاكتيكات الهجومية السوفيتية خاصة فى ميادين القتال الشرقية والشمالية فى الأراضى الأفغانية ، حيث

استخدمته المقاومة الأفغانية بشكل فعال ضد طائرات ميج ٢٤ و ٢٥ وطائرات الهليكوبتر السوفيتية . ونتيجة لذلك تغير ميزان المعركة فى أواسط عام ١٩٨٧ لصالح المقاومة الأفغانية بعد أن اضطرت القوات السوفيتية إلى تغيير تاكتيكاتها واستخدام المدفعية والصواريخ أرض - أرض بدلا من القصف الجوى وشن هجمات بقوات تحملها طائرات الهليكوبتر .

وعلى الصعيد الدبلوماسى وبالمنظور الدعائى فإن دور المفاوضات غير المباشرة بين نظامى كابول واسلام أباد تحت أشراف الأمم المتحدة والتى تدور منذ نحو ٥ سنوات فى جولات متعاقبة بجنيف ، لا يعدو أن يكون مجرد صيغة تنظيمية أو إطار شكلى لابرام أو عرقلة تطور ما فى القضية تم الاتفاق أو الاختلاف بشأنه بين موسكو وواشنطن . وقد جرت بالفعل مشاورات مباشرة بين واشنطن وموسكو بشأن تشكيل حكومة مؤقتة تشرف على انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، وذلك خلال زيارة أدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتية لواشنطن فى شهر سبتمبر ١٩٨٧ واستكملها نظيره الأمريكى شولتز فى موسكو خلال شهر أكتوبر التالى . ومازالت المواقف متعارضة تماما بين القطبين فيما يتعلق بالدور الذى يمكن أن يقوم به الشيوعيون والثوار الأفغان فى حكومة انتقالية ، وتوزيع الاختصاصات بينهما ، وخاصة بشأن الاتفاق على الجدول الزمنى لانسحاب القوات السوفيتية من البلاد .

وفى الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨٧ حققت الدبلوماسية الأمريكية انتصارا ملموسا على الدبلوماسية السوفيتية فيما يختص بالقضية الأفغانية . ففى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو إلى الانسحاب الفورى والشامل للقوات السوفيتية من أراضى أفغانستان وأدان القرار الاحتلال السوفييتى لأقليم دولة مستقلة ، وصدر القرار بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع ١١ آخرين عن التصويت ، فى أطار مناقشات الجمعية العامة للمشكلة الأفغانية للعام التاسع على التوالى ، وهو ما وصف بأنه هزيمة ساحقة للجهود الدبلوماسية التى بذلها الاتحاد السوفييتى وحلفاؤه فى الفترة السابقة على التصويت على مشروع القرار فى محاولة لخفض نسبة التأييد لهذا القرار . هذا وقد أكد ألكسندر بيلونوجراف المندوب السوفييتى لدى الأمم المتحدة تأييد بلاده للقرار بشرط تعديله وفقا لاقتراح سوريا واليمن الجنوبية بالنص على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأفغانستان ويتضمن التعديل حق النظام الحاكم فى كابول فى طلب الوجود العسكرى السوفييتى فى أفغانستان كما يحظر أى مساندة عسكرية خارجية للمجاهدين .

وأخيرا وفى ٦ / ١٢ / ١٩٨٧ أعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية ستوقف مساعداتها العسكرية للثوار الأفغان بمجرد بدء انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، ذلك أنه بعد انسحاب القوات السوفيتية من الأراضى الأفغانية فإن التدخلات الخارجية لن يكون لها دور مؤثر حيث سيؤدى الانسحاب السوفييتى إلى إضعاف القوات الأفغانية الحكومية فى مواجهة الثوار . وبعبارة أخرى فإن انسحاب القوات السوفيتية سيضع حدا للأسس التى كانت تدفع القوى الخارجية إلى مساعدة الثوار الأفغان .

وخلال مؤتمر قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ بين ريجان وجورباتشوف ، ضغط الرئيس الأمريكى على الزعيم السوفييتى من أجل تحديد موعد لسحب القوات السوفيتية من الأراضى الأفغانية إلا أن جورباتشوف اكتفى بابداء مظهر جديد من مظاهر المرونة فى الموقف السوفييتى من القضية الأفغانية وهو أنه قبل لأول مرة مبدأ التزامن ما بين بدء الانسحاب للقوات السوفيتية وبدء تراجع القوى الخارجية عن تقديم الدعم والمساندة والتأييد بشتى أشكاله للثوار الأفغان ضد الحكومة الأفغانية المركزية .

وهكذا لم تتغير السياسة الأمريكية تجاه القضية الأفغانية فى عام ١٩٨٧ من حيث المبادىء والأسس وإن كانت قد تصاعدت فى تطبيقاتها المادية (أمدادات عسكرية متزايدة ومتطورة للجانب الثائر المقاوم) كما تكثفت ضغوطها الدبلوماسية والدعائية على الجانب السوفييتى بهدف انهاء الوجود العسكرى الفعلى للاتحاد السوفييتى فى تلك الأراضى الآسيوية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة للاقتصاديات ولمقتضيات الأمن القومى للعملاق الأمريكى خاصة ، وللتحالف الغربى بصفة عامة .

ب - الاتحاد السوفييتى :

برزت المشكلة الأفغانية منذ عام ١٩٧٩ كاحدى أهم نقاط التوتر والاحتكاك الشديد وإن كان غير مباشر ما بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وتمثل بندا هاما مستمرا ضمن جدول أعمال لقاءات القمة الثلاثة - حتى الآن ما بين الرئيس ريجان والزعيم جورباتشوف . ومن المعلوم أن جورباتشوف منذ أن أمسك بمقاليد الحكم فى بلاده ، يعلن على الدوام أن الوجود السوفييتى العسكرى فى أراضى أفغانستان (حوالى ١١٥ ألف جندى سوفييتى بمعدات هائلة) ، هو جرح نازف فى الكيان السوفييتى ولا بد من إيقافه بإنهاء تدخل السوفييت فى تلك الدولة المتاخمة . وتكررت عروض ومبادرات جورباتشوف فى هذا الصدد ومضمونها هى الأركان التالية :

ـــ سحب القوات السوفيتية من أراضى أفغانستان ضمن جدول زمنى يتم تحديده بالتشاور مع الأطراف المعنية تحت إشراف الأمم المتحدة .

ـــ تعهد القوى الأخرى المعنية بعدم التدخل بكل صوره فى الشئون السياسية الداخلية لأفغانستان لما فى ذلك التدخل من تهديد صارخ للأمن القومى السوفييتى ذاته .

ـــ إقامة نظام حكم ائتلافى ما بين كافة الأجنحة والقوى السياسية الأفغانية يتضمن صيغة توفيقية توازنية بين الرؤى المتعارضة بما يشكل ضمانة مستقبلية لعدم تحول أفغانستان إلى

منطقة نفوذ غربى مناهضة للاتحاد السوفييتى ولمصالحه الاستراتيجية العليا فى أواسط آسيا .

وللزعيم السوفييتى جورباتشوف منطق حركى معين لاخراج بلاده من ورطة أفغانستان التى أصطلح على تسميتها فى السنتين الأخيرتين « بفيتنام السوفيتية » ذلك أنه يسعى للتوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية تقوم على التوفيق ما بين تناقضات المصالح المتضاربة لجانبى الصراع أى محاولة إقامة توازن موضوعى حقيقى طويل المدى نسبيا بين ما يقبله الجانب السوفييتى وما يقبله الشعب الأفغانى وما تعارف عليه المجتمع الدولى فى مثل حالات المشكلة المطروحة للتسوية . فمن ناحية احتفظ جورباتشوف بهدف أسلافه الأساسى المتمثل فى ضمان بقاء نفوذ نظام حكم « حزب الشعب الديمقراطى » لأطول فترة ممكنة مما يترتب عليه تلقائيا استمرارية النفوذ السوفييتى فى دوائر الحكم والمجتمع فى أفغانستان (مما يشكل جوهريا الدافع السوفييتى الأول لغزو أراضى أفغانستان منذ ١٩٧٩) ، ومن ناحية أخرى وجد جورباتشوف ، فى مواجهة الخسائر الواقعية البشرية الهائلة والانفاقات المادية والمالية الفادحة التى تتكبدها بلاده فى أفغانستان ، حيث تصل التقديرات إلى ٣٥ ألف قتيل وجريح سوفييتى على مدى سنوات الثمانينيات وإلى ١٥ مليون دولار يوميا فى المتوسط . وفى مواجهة هذا النزيف البشع للموارد العامة السوفيتية كان لا بد لجورباتشوف وللسياسة السوفيتية عامة أن تلجأ إلى تحقيق غاياتها فى تلك الأراضى المتاخمة للجمهوريات السوفيتية الآسيوية الاسلامية ، عبر الوسائل السياسية التفاوضية وليس العسكرية . وقد اتخذ الجهد السوفييتى فى هذا المجال خطين رئيسيين : أولهما محاولة شق جبهة المقاومة الاسلامية الأفغانية وزيادة القاعدة الشعبية لحزب الشعب الديمقراطى ، عن طريق كسب العناصر المعارضة التى أرهقتها الحرب والتى قد تجتذبها وعود الحزب الحاكم الموالى للاتحاد السوفييتى . والخط الثانى يتركز فى الضغط على مؤيدى المقاومة الأفغانية من الدول والقوى والهيئات الأجنبية من أجل منع مساعداتهم للمجاهدين ، مقابل تحقيق تسوية سلمية للنزاع أساسها انسحاب القوات السوفيتية من أراضى أفغانستان ، وتوسيع القاعدة السياسية للنظام الحاكم الأفغانى تحت نفس قيادة حزب الشعب الديمقراطى بصفته صمام الأمن ، من وجهة النظر السوفيتية ، لعدم تغلغل النفوذ الغربى فى أفغانستان .

ويواجه الاتحاد السوفييتى عام ١٩٨٧ معضلة ديالكتيكية صارخة فى أفغانستان أو معادلة عسيرة شقها الأول هو أن السيطرة السوفيتية على ذلك البلد فى وسط آسيا تمثل حتمية استراتيجية أمنية للاتحاد السوفييتى . والشق الثانى للمعادلة أو للمعضلة هو أن انسحاب القوات السوفيتية (وقوامها يتراوح مابين ١١٥ و ١٢٠ ألف جندى) أصبح ضرورة ملحة أيضا على الصعيد الاستراتيجى الأمنى للاتحاد السوفييتى ، عسكريا واقتصاديا ومعنويا وشعبيا .

إن أفغانستان تمثل المعبر الأرضى الطبيعى للاتحاد السوفييتى إلى كل من الخليج العربى والمحيط الهندى ولذلك أقيمت القواعد العسكرية السوفيتية حول الحدود الغربية لايران ، مثل قاعدة شنداد وقاعدة زيارات شاه وقاعدة زارابنج حيث تلتقى حدود أفغانستان وإيران وباكستان . وكلها قواعد جوية متطورة بقاذفات قنابل عملاقة من نوع بادجر ، ليست موجهة فحسب ضد المقاومة الأفغانية بل هى أساسا قوة سوفيتية هجومية ودفاعية فى آن واحد ، ضمن مقومات الاستراتيجية الأمنية العسكرية للاتحاد السوفييتى . مثال ذلك أن الطائرات انطلاقا من قاعدة شنداد تصل إلى مضيق هرمز خلال ساعة واحدة فقط . والمعنى السياسى الاقتصادى لذلك هو أن الاتحاد السوفييتى قادر خلال ساعة واحدة على قطع ثلثى كمية النفط التى يستهلكها العالم الغربى الصناعى إما بمهاجمة الناقلات أو بزرع المضيق بالألغام .

إلا أن الشق الآخر من المعضلة الديالكتيكية التى أصبحت قضية أفغانستان تمثلها فى العقل السياسى العام السوفييتى ، يكمن فى أن انسحاب القوات السوفيتية من أراضى أفغانستان أضحى ضرورة حيوية فى الوقت الحالى نظرا لاعتبارات عدة . فعلى المستوى الاجتماعى الداخلى للدولة هناك تذمر شعبى سوفييتى عام بسبب استطالة أمد تلك الحرب التى تدخل عامها التاسع مع بداية عام ١٩٨٨ ، مما يتعارض مع المبدأ السوفييتى المثالى القائل بأن الجيش السوفييتى لا يحارب إلا دفاعا عن حدود بلاده . وعلى الصعيد الاقتصادى ينوء كاهل الاقتصاد السوفييتى بالانفاقات الباهظة التى تحتمها معارك تلك الحرب ومن وجهة نظر نفسية إنسانية تمثل حرب أفغانستان نزيفا دمويا مستمرا للقوة السوفيتية الشبابية .

أما فيما يتعلق بحقائق توازن القوى بين طرفى الصراع فى أفغانستان ، فالواقع أنه إذا كان الاتحاد السوفييتى قادرا على تحمل هذه الحرب لفترة زمنية طويلة نسبيا فإنه لا يستطيع تحقيق انتصار حاسم ولو فى المدى القريب على الأقل ، وذلك لأن المقاومة الأفغانية قادرة على الصمود طويلا رغم ضعف عتادها الفنى وبفضل انتشارها الجغرافى الواسع وخفة حركة قواتها ، ومساندة المدنيين لها فى أماكن القتال (ونذكر هنا الحكمة القائلة بأن الأرض تحارب مع أبنائها) مما يجعل الهزيمة العسكرية الكاملة للمقاومة الأفغانية غير ممكنة التحقق واقعيا إلا باحتلال سوفييتى شامل يستخدم نصف مليون جندى أو أكثر .

إلا أن المقاومة الأفغانية ، حتى ولو توصلت إلى انتصارات جزئية مرحلية وحتى لو تمكنت من توحيد صفوفها فى تنظيم عسكرى سياسى متماسك وفعال ، فإنها لن تتمكن من إحراز انتصار حاسم نهائى على القوات السوفيتية نظرا لتعثر عملية أبعاد القوات السوفيتية عن معاقلها فى القواعد القوية القائمة فى النقاط الاستراتيجية المذكورة ، فضلا عن الميزة النسبية الخاصة بقرب الأراضى السوفيتية المتاخمة للأقاليم الأفغانية ،

مما يقدم ملاذا عاجلا للقوات السوفيتية أمام هجمات المقاومة الأفغانية .

وعلى الصعيد الداخلى للمشكلة الأفغانية والسياسة السوفيتية إزاءها ، لم تأت سياسة الحل الوسط التى رسمها الرئيس الأفغانى محمد نجيب الله بثمارها مع المجاهدين الأفغان حتى بعد عام كامل من تطبيق خطة المصالحة الوطنية التى عرضها نجيب الله على الثوار منذ منتصف شهر يناير ١٩٨٧ ، وإعلان كابول رسميا لوقف اطلاق النار من جانب واحد ، بل اشتدت ضراوة هجمات المقاومة الأفغانية خاصة فى أقليم باكتيا المتاخم للحدود مع باكستان وفى قندهار المدينة الرئيسية فى جنوب أفغانستان ، على مدار عام ١٩٨٧ ، كما تدعم وجود المقاومة فى أقليم باجمان غرب العاصمة التى أقترب منها الثوار الأفغان فى ٢٢ سبتمبر لمسافة ١٠ كيلومترات فقط للمرة الأولى منذ بدء صراعهم ضد القوات السوفيتية والقوات الحكومية الموالية لها .

ورغم العفو العام الذى أعلنه نجيب الله والافراج الفعلى عن عدة آلاف من السجناء السياسيين ، فإن المقاومة الأفغانية لم تلق السلاح أو تقبل الدخول فى الحكومة الائتلافية التى تعرضها حكومة كابول كحل وسط . إلا أن المقاومة الأفغانية لا تمثل حقيقة جبهة متماسكة بل أن هناك خلافات سياسية قائمة ما بين المنظمات السبع الرئيسية التى يتألف منها بنيان الحركة الوطنية الأفغانية ، فبعضها يبلغ به التطرف إلى حد المطالبة بالاستمرار فى الحرب ضد الاتحاد السوفيتى حتى بعد انسحاب القوات السوفيتية من الأراضى الأفغانية ، وذلك لملاحقة هذه القوات فى الجمهوريات السوفيتية لآسيا الوسطى تحت شعار « تحرير أوزبكستان وتركستان بعد تحرير أفغانستان » وتحويلها جميعا إلى جمهوريات إسلامية صميمة ، حيث أعلن « الله سلطانى » المتحدث باسم مجموعة « الحزب الاسلامى » الذى يقوده قلب الدين حكمتيار ، فى مارس ١٩٨٧ : « اننا لا نقاتل فقط لتحرير أرضنا بل ولتحرير الأرض التى انتزعت منا بالقوة ولتحرير اخواننا الذين يرزحون تحت سيطرة الشيوعيين الملحدين » .

ومن جهة أخرى تؤيد بعض الأجنحة الأخرى للمقاومة الأفغانية عودة الملك السابق ظاهر شاه الذى خلعه انقلاب ١٩٧٣ ، ويعيش فى منفاه بروما بصفته رمزا للوحدة الوطنية . والبعض الآخر يطالب باعدامه أو محاكمته لمسئوليته عن ادخال النفوذ الشيوعى إلى البلاد ، هذا وإن كانت المقاومة قد توصلت إلى بدايات توحيد صفوفها فى أكتوبر ١٩٨٧ حيث أعلن عن انتخاب أول رئيس لاتحاد الجماعات الاسلامية الأفغانية السبع وهو يونس خالص ، بما يشير إلى محاولة عملية لاحتواء الانقسامات التى أثرت سلبيا فى فعاليات المقاومة ذاتها .

كذلك تستمر الصراعات والانشقاقات الحزبية داخل حزب الشعب الديمقراطى الشيوعى الحاكم فى كابول ، فقد فشل نجيب الله فى السيطرة على جناحى الحزب الشيوعى الأفغانى وهما جناح خلق (الجماهير) وجناح بارشام (الراية) ووصل الأمر بالجناحين إلى حد التقاتل فى شوارع كابول . ومما يذكر فى هذا الصدد أن من أسباب الغزو السوفييتى لأفغانستان فى ١٩٧٩ ، خشية موسكو من أن تؤدى الخلافات بين جناحى الحزب إلى فقدانه السيطرة على البلاد فى مواجهة الجماعات الاسلامية .

وقد اعترف الرئيس الأفغانى نجيب الله فى المؤتمر الحزبى الذى عقد فى أكتوبر ١٩٨٧ باستمرار تلك الانقسامات ، وطرح خطة مصالحة وطنية بين مختلف الجماعات السياسية وتكوين حكومة ائتلافية واجراء انتخابات عامة ورئاسية واعلان دستور جديد دائم للنظام الحاكم والسماح بصدور صحف المعارضة . وكلها تنازلات من كابول يراد بها اقناع المجاهدين بالمفاوضات والتصالح فى وقت حسنت فيه تلك المقاومة من وضعها سياسيا وعسكريا .

هذا ولم تحظ مسودة الدستور الأفغانى الجديد كما طرحه نجيب الله برضاء المقاومة نظرا لأن تلك المسودة تجعل حزب الشعب الديمقراطى الحاكم ، المشرف والمهيمن على تنفيذ عملية المصالحة الوطنية . كما أن من مبادىء المسودة الدستورية الابقاء على البنوك ووسائل الاتصال تحت سيطرة الدولة ، واجراء تجديد جذرى للمجلس التشريعى التقليدى المسمى « لويا جيرغا » بحيث لا يتكون من العناصر القبلية والعرقية المختلفة كما جرت عليه العادة والأعراف التاريخية المستقرة فى البلاد ، بل يتألف فى شكله المقترح من اداريين ومعينين من قبل مؤسسة الرئاسة فى كابول .

ويبرز دور باكستان فى القضية الأفغانية . فهى الملاذ الضرورى للمقاومة الأفغانية من حيث امدادات السلاح وانتقال الجرحى للعلاج ولجوء ملايين الأفغان إلى أراضيها المتاخمة للأراضى الأفغانية . كذلك تتمركز فى أراضى باكستان مقار حركات المقاومة الأفغانية الرئيسية . ولذا تنشط الدبلوماسية السوفيتية فى اتصالاتها باسلام أباد ، ففى فبراير ١٩٨٧ أرسل الاتحاد السوفييتى مبعوثا خاصا على مستوى عال هو النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتية أناتولى كوفالوف إلى العاصمة الباكستانية ليجدد عملية الحوار مع اسلام أباد حول تطورات المشكلة الأفغانية .

كذلك استئونفت فى جنيف فى فبراير ومارس ١٩٨٧ المباحثات غير المباشرة للتسوية السلمية للمشكلة الأفغانية ، ما بين كابول واسلام أباد تحت اشراف الأمم المتحدة ممثلة فى دييجو كوردوفيز السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة للشئون السياسية ، وذلك فى جولة أخرى من تلك المباحثات التى بدأت منذ ٥ سنوات . وكانت النقطة الجوهرية لتلك المحادثات فى الجولة المذكورة هى محاولة الاتفاق على الجدول الزمنى لانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . وكان قد تم التوصل فى الجولات السابقة من المباحثات غير المباشرة بين كابول واسلام أباد ، إلى اتفاقات مبدئية أولية بشأن النقاط الجوهرية الأخرى فى التسوية السلمية للمشكلة الأفغانية طبقا لخطة السلام التى تتبناها الأمم المتحدة ألا وهى وقف الدعم والمساعدات للمقاومة الأفغانية من جانب الدول الأخرى ، وعودة حوالى

٥ ملايين لاجىء أفغانى إلى بلادهم وقيام واشنطن وموسكو بالاشراف الثنائى على تنفيذ الخطة السلمية وضمان سريانها .

وجدير بالذكر أن المقاومة الأفغانية بكافة أجنحتها ترفض رفضا باتا التقيد أو الالتزام بنتائج تلك المباحثات غير المباشرة المذكورة والدائرة منذ سنوات بين كابول واسلام أباد . وتصر المقاومة الأفغانية على أن تجرى مفاوضات مباشرة بينها وبين موسكو كتمهيد أساسى لاقامة دولة إسلامية فى أفغانستان . كما ترفض عموم فصائل المقاومة الأفغانية ما تدعيه الزعامات السياسية الأفغانية المقيمة فى بيشاور من أنها تتحدث باسم جميع الأفغان داخل وخارج البلاد .

هذا وقد فشلت جولة فبراير / مارس ١٩٨٧ من مباحثات كابول اسلام أباد فى جنيف بسبب تمسك كابول بفترة ١٦ شهرا لانسحاب القوات السوفيتية بينما أصرت اسلام أباد على إجراء الانسحاب فى ٨ شهور .

كذلك استؤنفت جولة جديدة من تلك المحادثات فى جنيف فى النصف الأول من شهر سبتمبر ١٩٨٧ وتركزت أيضا فى وضع جدول زمنى لانسحاب القوات السوفيتية ولكنها انتهت إلى طريق مسدود كسابقتها .

واستمرت المقاومة الأفغانية فى تصعيد عملياتها العسكرية ضد الوجود السوفييتى المسلح فى أنحاء البلاد ، طيلة عام ١٩٨٧ ولم يتأثر ذلك التصعيد بخطط المصالحة الوطنية المقدمة من موسكو أو من النظام الحاكم فى كابول ، أو بجولات المحادثات غير المباشرة فى جنيف بين كابول واسلام أباد . بل لقد نجح المقاومون الأفغان فى صيف ١٩٨٧ فى الحاق أضخم خسائر بالقوات السوفيتية والأفغانية الحكومية فى اقليمى باكتيافى الشرق وقندهار فى الجنوب ، وذلك بفضل صواريخ ستينجر الأمريكية المضادة للطائرات ، مما دفع بالرئيس الأفغانى محمد نجيب الله إلى المسارعة بزيارة موسكو فى يوليو ١٩٨٧ لاجراء مباحثات غير معلنة مع المسئولين السوفييت حول احتمالات ايقاف نزيف الصراع المسلح فى أفغانستان .

جـ - المحادثات الثنائيــة :

دار الصراع الدبلوماسى والسياسى بين واشنطن وموسكو حول الجدول الزمنى أو توقيتات انسحاب القوات السوفيتية من الأراضى الأفغانية ومدى ارتباط ذلك الانسحاب مع المساعدات المالية والعسكرية والدعائية والتنظيمية المقدمة من دول غربية وغيرها من الدول والهيئات الدولية إلى المقاومة الأفغانية ضد النظام الحاكم فى كابول والموالى للاتحاد السوفييتى .

وفى فترة انعقاد القمة فى واشنطن قال جورباتشوف فى تصريحاته الصحفية « إننا لا نسعى للتوصل إلى نتيجة تضمن قيام حكومة مرتبطة بموسكو ولكن على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تسعى إلى تنصيب حكومة موالية لها فى كابول . أن أفغانستان يجب أن تكون محايدة وغير منحازة ويجب أن تتشكل فيها حكومة على أساس جميع عناصر المصالحة الوطنية وبوسع القطبين التعاون فى هذا المجال » . وقال جورباتشوف أيضا للصحافة العالمية : « لقد اتخذنا قرارا سياسيا بالانسحاب وحددنا المدة بـ ١٢ شهرا وربما فى مدة تقل عن ذلك » وقال : « إن موسكو على استعداد لتحديد موعد بدء انسحاب القوات السوفيتية ولكن يجب أن تتزامن بداية سحب القوات مع بداية وقف المساعدات العسكرية والمالية للثوار . أن الانسحاب السوفييتى سيبدأ فور الحصول على هذا الالتزام وبعبارة أخرى يتوقف النشاط العسكرى فى أفغانستان بالقول بأن لدى موسكو النفوذ الواسع فى هذا المجال ولكن الكلمة المهمة يجب أن تترك لمختلف الجماعات المعنية فى أفغانستان نفسها » .

وتعتبر هذه الفقرة الأخيرة تنازلا سوفيتيا جديدا بشأن مشكلة أفغانستان حيث قبل الاتحاد السوفييتى طبقا لموقف زعيمه فى مؤتمر قمة واشنطن مبدأ التزامن بين الانسحاب ووقف المساعدات الخارجية للمقاومة الأفغانية وكان السوفييت يطالبون فى السابق بوقف المساعدات الخارجية للمقاومة أولا قبل البدء فى الانسحاب العسكرى .

■ ■

ثالثا ـ البعد العسكرى فى العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية

١ ـ الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى

استمر سباق التسلح بين القوتين العظميين خلال عام ١٩٨٧ رغم ما أحرزاه من تقدم فى محادثات نزع السلاح والتى انتهت بتوقيع معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى فى أوروبا فى شهر ديسمبر ، والاتفاق على اجراء محادثات لخفض الأسلحة الأستراتيجية للطرفين بنسبة ٥٠ ٪ بحيث يمكن توقيعها فى اجتماع قمة موسكو خلال عام ١٩٨٨ . وكان من أهم مظاهر استمرار سباق التسلح استئناف الاتحاد السوفيتى لتجاربه النووية خلال هذا العام ، واستمرار الولايات المتحدة الأمريكية فى عدم الالتزام بمعاهدة سولت ـ ٢ بتسليح القاذفات ب ـ ٥٢ بالصواريخ النووية المجنحة ، واجراء الولايات المتحدة لتجربة الصاروخ البالستيكى البحرى ترايدنت ـ ٢ بعد يومين من توقيع معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ، واجراء الاتحاد السوفيتى لتجربة نووية بعد ذلك بأيام ، بينما التزم الاتحاد السوفيتى من جانب واحد بمعاهدة سولت ـ ٢ .

أ ـ الميزان العسكرى النووى الاستراتيجى :

(١) الصواريخ العابرة للقارات :

استمر الاتحاد السوفيتى فى نشر الصاروخ البالستيكى العابر للقارات الجديد (س س ـ ٢٥) (هو صاروخ ذو رأس حربية واحدة خفيف الحركة) بدلا من الصاروخ س س ـ ١١ وخاصة من الطراز (١) ولكن ذلك أدى إلى زيادة طفيفة فى العدد الأجمالى للصواريخ العابرة للقارات . وقد بدأ فى انتاج الصاروخ « س س ـ أكس ـ ٢٤ » (وهو صاروخ عابر للقارات خفيف الحركة ذو عشرة رؤوس حربية) وينتظر أن يكون قد تم تسلمه قبل نهاية العام ومن المنتظر أن يستغنى الاتحاد السوفيتى عن بعض صواريخ المجهزة بمركبات إعادة الدخول المتعددة المستقلة MIRV حتى يظل داخل حدود اتفاقية سولت ـ ٢ مع قيامه بنشر الصواريخ « س س ـ أكس ـ ٢٤ » .

استمرت الولايات المتحدة فى برنامج تحديث قوتها الاستراتيجية حيث استغنت تدريجيا عن الصواريخ العابرة للقارات من طراز مينتمان ونشرت محلها صواريخ « أم ـ أكس » وصل عددها فى يوليو إلى ٢٣ صاروخا فى صوامع الصواريخ « مينتمان ـ ٣ » إلا أن بعضها لم يدخل الخدمة تماما ، وينتظر أن تواصل خططها فى نشر ٥٠ صاروخا من هذا الطراز فى صوامع ثابتة بنهاية ديسمبر ١٩٨٨ . أما نشر أعداد زائدة عن ذلك فيعتمد أولا على تصديق الكونجرس على خطة الادارة لوضع خمسين صاروخا أخرى على قواعد فى عربات على قضبان يمكن انتشارها من الحاميات بعد الانذار .

(٢) الصواريخ البالستيكية البحرية :

واصل الاتحاد السوفيتى تحديث صواريخه البالستيكية البحرية حيث انضمت إلى الأسطول الغواصة الثالثة من طراز (دلتا ـ ٤) المجهزة بالصواريخ البالستيكية من طراز « س س ـ ن ـ ٢٣ » ، وينتظر أن تنضم إليها الغواصة الرابعة من نفس الطراز ، والغواصة الخامسة من طراز « تايفون » . وقد سحب الاتحاد السوفيتى فى مقابل ذلك غواصتين من طراز « يانكى » المسلحة بالصواريخ « س س ـ ن ـ ٦ » حتى يظل ملتزما بحدود اتفاقية سولت ـ ٢ . ويؤدى برنامج الاحلال إلى اطراد تحسين مدى وعدد الرؤوس الحربية للصواريخ البالستيكية البحرية المنشورة فى الغواصات الحديثة المتقدمة حيث يطلق كل صاروخ من « طراز س س ـ ن ـ ٢٣ » عشر

مركبات إعادة دخول متعددة MIRV إلى مدى يصل أقصاه إلى ٨٣٠٠ كم بدلا من ثلاثة رؤوس حربية ومدى ثلاثة آلاف كم يمكن للصاروخ « س س - ن - ٦ » حملها .

لم يتغير عدد الغواصات النووية الأمريكية أو عدد صواريخها البالستيكية البحرية النووية خلال عام ١٩٨٧ ، في حين بدأت تجارب إطلاق الصاروخ طراز « ترايدنت - ٢ د - ٥ » وكانت آخر تجربة في الثلث الأول من ديسمبر من العام . وتشمل خطة نشر الصاروخ البالستيكي البحري الجديد على الغواصة التاسعة من طراز « أوهايو » وبدء تجاربه البحرية في عام ١٩٨٨ .

(٣) القوة الجوية النووية الاستراتيجية :

حدث تغير طفيف في اجمالي حجم قوة القاذفات السوفيتية بعيدة المدى حيث زاد عدد القاذفات الاستراتيجية من طراز « تو - ٩٥ بير - اتش » والتي تحمل كل منها حتى ثمانية صواريخ « كروز » المطلقة من الجو طراز « أس - ١٥ » جو - أرض بمقدار عشر قاذفات ، بينما يتوقع أن يكون عدد القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى من طراز « ميا - ٤ بيون » قد انخفض بمقدار خمس . ونظرا لصعوبة الحصول على المعلومات عن تسليح الاتحاد السوفيتي فقد يكون التغير السابق ذكره مجرد تدقيق للأرقام السابقة . وعلى أي حال فإن تقدم الاتحاد السوفيتي نحو تسليح الطائرات بالصواريخ « كروز » بدلا من القنابل يوفر لقوة القاذفات السوفيتية مرونة أكبر في عملياته الجوية .

واصلت الولايات المتحدة نشر قاذفاتها الاستراتيجية النووية من طراز « ب - ١ » بزيادة قدرها ٣٥ طائرة عن عام ١٩٨٦ بحيث وصل عددها في يوليو إلى ٥٤ طائرة من مجموع ١٠٠ طائرة سبق التصديق على تمويل انتاجها . إلا أن القاذفات الجاهزة تماما للعمل محدودة جدا نظرا لمشاكل تتعلق بالاجراءات الالكترونية المضادة الخاصة بها والنظم الخاصة بالمتابعة الأرضية ونظم أخرى . كما استمر تمويل القاذفات الاستراتيجية من طراز « ب - ٥٢ » إلى حاملات للصواريخ « كروز » ALCM بزيادة ١٣ قاذفة عن عام ١٩٨٦ إذ كانت الولايات المتحدة قد تعدت فعلا الحدود التي أرستهامعاهدة سولت - ٢ للصواريخ عابرة القارات المجهزة بمركبات إعادة دخول مستقلة متعددة والقاذفات المجهزة بصواريخ « كروز » حينما وصلت إلى تحويل ١٣١ قاذفة ب - ٥٢ لحاملة صواريخ « كروز » بنهاية عام ١٩٨٦ .

(٤) نظم الانذار المبكر للصواريخ البالستيكية :

مع كشف الاتحاد السوفيتي عن وجود برنامج خاص به للدفاع الاستراتيجي في مقابل مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية يبدو هناك تغير محدود في نظم الانذار المبكر المضاد للصواريخ البالستيكية السوفيتية بزيادة ثلاثة نظم للمراحل المرتبة عن السنة السابقة في لياكي ، وكراسنوبارسك ، وسراي شابان ، وبتشورا وميشيلفكا . وتبدو النظم الجديدة في برانوفيتشي وسكروندا ، ميوكاتشيفا وأولنجورسك ومازال النظام في كراسنوبارسك تحت الانشاء .

مازال الاتحاد السوفيتي يواصل برنامجه الفضائي بالاستمرار في إطلاق سلسلة الأقمار الصناعية من طراز كوزموس ، واستخدام سفينة الفضاء الجديدة « مير » مع تغيير أطقمها باستخدام سفن الفضاء من طراز « سيوز » . وتشمل نظم الانذار السوفيتية على أقمار صناعية يصل عددها إلى ٢٧ - ٢٩ قمرا منها ٩ أقمار ذات مدار شديد البيضاوية شبه تزامن ذات قدرة على كشف اطلاق الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات والصواريخ البالستيكية البحرية بالاضافة إلى تسعة أقمار أخرى للانذار المبكر وستة للاستطلاع الالكتروني و ٢ ــ ٤ للاستطلاع وواحد لكشف الاطلاق .

أكملت الولايات المتحدة بناء نظام « بيف بوز » للانذار المبكر بالصواريخ البالستيكية البحرية بمنشئات جديدة في جورجيا وتكساس ، وتسير قدما في تحسن نظام الانذار المبكر للصواريخ البالستيكية برادارات كبيرة مرتبة المراحل وقد أتمت خلال السنة المنشأة في قول في جرينلاند ، بينما يبدأ العمل وفقا للبرنامج في فلينجديلزمور في المملكة المتحدة . ويمضي العمل بطيئا ولكنه مستمر في تحديث قوات الدفاع الجوي القارية للولايات المتحدة الأمريكية . استأنفت الولايات المتحدة اطلاق الأقمار الصناعية العسكرية في فبراير بعد توقف زاد عن سنة بعد حادث انفجار مكوك الفضاء تشالنجر ، وفشل اطلاق صواريخ تيتان و « دلتا » إلا أن البرنامج يتعرض لبطء شديد نتيجة لنقص مركبات الاطلاق ، وقد قدمت طلبات لقوانف جديدة « تيتان - ع » و « دلتا - ٢ » تتوافر بها الشروط اللازمة حيث لا يتوقع استئناف عمليات المكوك الفضائي قبل منتصف عام ١٩٨٨ .

(٥) الدفــاع الجــوى :

ظل نظام الدفاع الجوي وبناء قوات الدفاع الجوي السوفيتية تحت التغيير خلال عام ١٩٨٧ ، ومازال ليس من الواضح بشكل قاطع الطائرات التي خصصت للقيام بدور الاعتراض ، وعدد الطائرات المخصصة لتحقيق مهام التفوق الجوي داخل القوات الجوية لمجموعات القوات والمناطق العسكرية . وتبدى مكونات نظام الدفاع الجوي بالصواريخ بعض التغيير حيث لم يبق حول موسكو من الصواريخ « جالوش » القديمة سوى ستة عشر صاروخا بينما يجري نشر ستة عشر صاروخا أخرى من طراز « SH - 08 جالوش المعدل » في صوامع في أربعة مجمعات ، بينما لم يكتشف الصاروخ الأقصر مدى من طراز « SH - 08 جازيل » منشورا في الميدان . ويجري اكتمال صواريخ الدفاع الاستراتيجي بالصواريخ « سام - ١٠ » الجديدة يقدر أنه قد تم نشر حوالي - ٤٨٠ منها في ٤٠ مجمعا في منطقة موسكو ، والبعض الآخر في الشرق الأقصى .

تقاعدت الطائرات الأمريكية الأخيرة من طراز « ف ـ ١٠٦ » من الخدمة فى القوات الجوية الأمريكية فى حين يستمر بقاء سربين منها فى الحرس الوطنى الجوى إلا أن هذا الحرس لم يبدأ بعد فى تسلم الطائرات المخصصة له من طراز « ف ـ ١٥ » لمهام الدفاع الجوى .

(٦) الأسلحة النووية متوسطة المدى :

سار سباق التسلح فى مجال الأسلحة النووية متوسطة المدى متوازيا مع محادثات نزع السلاح جنبا بجنب . وإذا كان لم يلاحظ تغيرا فى رصيد الاتحاد السوفيتى من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى خلال العام فقد لوحظت زيادة بمقدار حوالى ١٠ ٪ فى قوة القاذفات متوسطة المدى الناتجة عن إضافة ٢٠ قاذفة من طراز « تو ـ ٢٦ باكفير » ، و ٣٢ قاذفة طراز « تو ـ ١٦ بادجرو » ، وحوالى ٥ قاذفات من طراز « تو ـ ٢٢ لبندر » كما لم يلاحظ تغير فى عناصر المساعدة والاستطلاع والاجراءات الالكترونية المضادة أو طائرات الامداد بالوقود .

وحمل انتشار الصواريخ « كروز » فى أوروبا إلى ٢٥٦ صاروخا من اجمالى ٤٦٤ صاروخا . بحيث وصل عددها فى المملكة المتحدة إلى ٩٦ صاروخا من إجمالى ١٤١ بنسبة ٦٨ ٪ من المخطط ، و ٦٤ صاورخا فى ألمانيا الغربية من الجمالى ٩٦ مخطط نشرها بنسبة ٦٧ ٪ ، و ٨٠ صاروخا فى إيطاليا من الجمالى ٩٣ مخطط نشرها بنسبة ٨٦ ٪ من المخطط ، و ١٦ صاروخا فى بلجيكا من أجمالى ٤٢ مخطط نشرها بنسبة ٣٨ ٪ من المخطط . وكانت الولايات المتحدة قد استكملت نشر ١٠٨ مقذوف بيرشينج فى ألمانيا الغربية فى ١٢٨ صاروخا « كروز » فى عام ١٩٨٦ . وبذا تكون الزيادة فى الصواريخ متوسطة المدى بمقدار ١٢٨ صاروخ « كروز » بنسبة ١٠٠ ٪ من السابق نشره وأقل قليلا من ٢٨ ٪ من أجمالى الصواريخ « كروز » المقرر نشرها ويكون أجمالى الصواريخ التى تم نشرها يمثل حوالى ٥٥ ٪ من أجمالى الخطة .

ب ـ الميزان العسكرى النووى التكتيكى :

يظهر بعض الاختلاف فى الميزان العسكرى السوفيتى فى الصواريخ التكتيكية من قوات برية يرجع أغلبها إلى إعادة التقدير أكثر منها تغير خلال السنة إذ لوحظ أن تقديرات عام ١٩٨٦ عن الصواريخ (س س ـ ٢٣) كانت مبالغا فيها وكذا تقديرات الصواريخ « س س ـ ٢١ » سكارت (بينما كان هناك انخفاض فى تقدير الصواريخ س س ـ أسى سكود » بحوالى ١٨٠ صاروخا وفروج ـ ٧ بمائة وخمسين) . وكذا يبدو اجمالى عدد هذه الصواريخ أقل من تقديرات عام ١٩٨٦ بحوالى ٥٥ صاروخا . وينطبق ذلك على التغييرات فى مواقع الهاوتزر ١٥٢ مم د ـ ٢٠ وقد سبق إيضاح الاختلافات فى صواريخ الدفاع الجوى عند الحديث عن الأسلحة الاستراتيجية .

زادت الصواريخ البحرية المجنحة (كروز) السوفيتية نتيجة لاضافة ٤ غواصات بمعدل واحدة من كل من طراز « سكار » أو ، وسى « تشارنى » ، أى « ايكو جيه جوليت J » وتحمل الغواصة أوسكار ٢٤ صاروخا من طراز « س س ـ ن ـ ١٩ شيبورك » بينما تحمل تشارلى ٨ صواريخ « س س ـ ن ـ ٧ » وتحمل كل من « ايكو » « وجولييت » ثمانية صواريخ « س س ـ ن ـ ٣ أ » . كما دخلت الخدمة ست غواصات نووية هجومية اضافية بمعدل واحده من كل من طراز « أكولا » و « فيكتور ـ ٣ » ، واثنتين من كل من « فيكتور ـ أ » و « وايكو ـ ١ » ومازالت الصواريخ « س س ـ ن أكس ـ ٢١ » المجنحة لم تدخل الخدمة ولكن هناك تقارر بأنها فى مرحلة التجربة فى البحر . وقد دخلت الحاملة الرابعة من طراز « كييف » الخدمة على سطح البحر ويتوقع أن تنضم إلى الأسطول الشمالى وقد أباح انتاج الطائرة « ياك ـ ٣٨ خورجر » التى يمكنها الاقلاع أو الهبوط عموديا أو فى مدى قصير الفرصة التى قد تكون كافية لامداد كل حاملة بسربين منها . وقد دخل إلى الأساطيل السوفيتية بالاضافة إلى هذه الحاملة طراد إضافى من طراز « سلافا » ليصبح هناك اثنان منه ، والمدمرة الصاروخية السابعة من طراز « سوفرمينى » والمدمرة الثامنة لمكافحة الغواصات من طراز « أود الوى » ، وثلاث مدمرات مكافحة غواصات من طراز « كوتلين » إحداهما مسلحة بصواريخ دفاع جوى فقط .

انخفضت عدد الطائرات سو ـ ٧ أ المزدوجة القدرة لتقادمها وظلت أعداد الطائرات « ميج ـ ٢١ ل » ثابتة بينما زاد عدد الطائرات « ميج ـ ٢٧ د / جية » بمقدار ٢٢٥ طائرة ، الطائرات « سو ـ ٢٤٠ » بمقدار ٩٥ طائرة بينما انخفض عدد الطائات « سو ـ ١٧ د / هـ » بمقدار ٢٧٠ طائرة . وهكذا أزداد عدد الطائرات التكتيكية السوفيتية المزدوجة القدرة (نووية ـ تقليدية) بمقدار ١٥ طائرة ، وفى مجال طائرات مكافحة الغواصات زاد عدد الطائرات طراز « لو ـ ١٤٢ ف » ، بمقدار خمس طائرات بينما زاد عدد الطائرات من طراز « أل ـ ٣٨ » تسع طائرات وظل عدد الطائرات (بى ـ ١٢) ثابتا عند ٩٥ ليصبح الاجمالى ٢١٩ طائرة مكافحة غواصات بزيادة قدرها ١٤ طائرة عن العام الماضى . ومازالت المعلومات غير متيسرة عن عدد القنابل التكتيكية وقذائف الأعماق . وتزيد تقديرات الصواريخ « كروز » المجنحة المطلقة من الجو هذا العام بمقدار حوالى ٣٠ من طراز « أس ـ ٤ كيتشن » ، و ١٨٠ من طراز أ . س ـ ٦ كنج فيش » ، ٦٠ من طراز أس ـ ١٥ » بينما اختفى الصاروخ « أس ـ ٢ كيبر » من الخدمة بزيادة أجمالية ١٨٠ صاروخا مجنحا يطلق من الجو عن العام الماضى ويصل أجمالى العدد إلى حوالى ١٩٠٠ .

أمكن تدقيق المعلومات عن رصيد الولايات المتحدة من الأسلحة النووية التكتيكية وقد برز فى ذلك أن تقدير عدد الصواريخ لانس كان مبالغا فيه (١٤٤) بينما حقيقية ٥٠ ، بينما زاد عدد قطع الهاوتزر ١٥٥ مم ذاتى الحركة طراز « م ـ ١٠٩ » بصوره الثلاث بمقدار ٢٤٠ قطعة ، والهاوتزر

١٥٥ مم طراز « م ـ ١٩٨ » بمقدار ١٠٠ ليزيد الأجمالى بمقدار ٣٤٠ قطعة .

استمرت الولايات المتحدة فى توسيع قوتها البحرية بزيادة ١٥ قطعة إلى سفن سطحها الرئيسية تشتمل على حاملة طائرات من طراز « نيمتيز » التى تعمل بالقوة النووية ، وخمسة طرادات من طراز « تايكونديروجا » مسلحة بالصواريخ البحرية المجنحة من طراز توماهوك وقذائف الأعماق النووية وثلاث فرقاطات فى طراز « بيرى » وستة من طراز كنوكس وجميع الفرقاطات المذكورة غير نووية . وتقدر الزيادة فى الصواريخ البحرية المجنحة التكتيكية من طراز « توما هوك » بمقدار ١٦٤ صاروخ بنسبة ١٠٠ ٪ من العام الماضى ليصل الأجمالى إلى ٣٢٨ صاروخا موزعة على الغواصات الهجومية بواقع ثمانية على كل غواصة من أربع غواصات طراز « لوس انجيلس » ومثلها على كل من أربع غواصات سيترجيون ، ٣٢ صاروخ على كل بارجة من الثلاث طراز « يودا » ، وثمانية صواريخ على كل من الطرادات الأربعة طراز فيرجنسيا ، والطرادات الخمسة من طراز تايكونديروجا (اطلاق سطحى) ، وعلى الطراد « لونج بيتش » بينما يسلح أربع طرادات من طراز تايكوندبروجا بستة عشر صاروخا لكل (اطلاق رأسى) . ويبقى تقدير الطوربيدات النووية ثابتا تقريبا ، بينما يزيد عدد قذائف الأعماق النووية بمقدار ٢٢ ليصل إلى ١١٤٢ قذيفة . وقدزاد عدد الطائرات الأمريكية ذات القدرة المزدوجة التى تعمل من حاملات الطائرات بحوالى ٥٥ طائرة بأن زاد عدد الطائرات « أ ـ ٦ » بمقدار ٩٢ طائرة بينما قلت الطائرات (أ ـ ٧) بمقدار ٥٢ طائرة وزادت الطائرات « ف ـ ١٨ » بمقداره ١٥ طائرة بينما ظلت الطائرات « أس ـ ٣ » ، كما هى أما طائرات مكافحة الغواصات « بى ـ ٣ » فقد زادت بمقار ٢٣ طائرة لتصل إلى ٣٤٥ .

ظل عدد الطائرات التكتيكية الأمريكية مزدوجة القدرة التى تعمل من قواعد أرضية ثابتا عند رقم ١١٨٢ فى حين قل عدد الطائرات من طراز « ف ـ ١١١ اى / اف » بمقدار ١٢٠ طائرة وقل عدد الطائرات « ف ـ ٤ اى » بمقدار ٣٢ طائرة بينما زاد عدد الطائرات « ف ـ ١٦ » بمقدار ٦٦ طائرة وأضيفت ٨٦ طائرة من طراز « ف ـ ٤ » . أما الصواريخ المجنحة « كروز » التى تطلق من الجو فيتوقع أن تكون قد زادت بمقدار ١٥٣٦ صاروخا على أساس تسليح جميع الطائرات القادرة على استخدامها بالكامل لمرة واحدة نظريا ، بينما لم يمكن معرفة عدد الصواريخ الفعلية الموجودة لديها ، أما الصواريخ الجوية قصيرة المدى فقدر بحوالى ١١٠٠ صاروخ باختلاف بسيط عن العام السابق .

جـ ـ القوات التقليدية :

(١) الجيـــــش :

(أ) الاتحاد الســـوفييتى

هناك قرائن تدل على وجود فيلقين موحدى التنظيم أحدهما فى منطقة بيلوروسيا (روسيا البيضاء) فى غرب الاتحاد السوفيتى . والآخر فى الشرق الأقصى ولا تتوافر معلومات كافية عن تنظيمهما ومهامهما رغم أن كلا منهما يساوى فرقتين تقريبا ويعتقد بأنه تنظيم تجريبى بحيث يمكن لأى منهما أن يشكل قوات « لمجموعة مناورة تعبوية » لمسارح العمليات الغربية الشرق الأقصى . ويلاحظ اضافة فرقة مدرعة وثمانى فرق ميكانيكية رغم أنها قد تكون زيادة فى درجة الاستكمال فى فرق الجيل الثانى « أو فرق الكل » ، كما أن زيادة عدد فرق المدفعية بمقدار فرقتين قد تكون تدقيقا للمعلومات السابقة .

برزت زيادة ملموسة فى عدد الدبابات « ت ـ ٨٠ » التى يمكن أن تحمل درعا متفاعلا ، وفى مركبات قتال المشاه ، وناقلات الجنود المدرعة وفى عربات الاستطـــلاع (ب ر م ـ ٢) ويجرى احلال المركبات القديمة . وجار تحديث نظم دفاع جوى بالجيش بادخال الصواريخ « سام ـ ١١ » بدلا من « سام ـ ٤ » و « سام ـ ٦ » ، والسلاح الجديد رباعى مجمل . كذا فإن الصواريخ «سام ـ ٤ » (سام ـ ١٦ » تدخل محل « سام ـ ٧ » ، والصواريخ « سام ـ ١٣ » بدلا من الصاروخ « سام ـ ٩ » ويقوم الصاروخ « سام ـ ١٠ » بدور استراتيجى وآخر تعبوى ويقدر عدد ما نشر منه بحوالى خمسمائة . ويجرى انتاج طرازين من الصاروخ « سام ـ ١٢ » الأول « سام ـ ١٢ أ » الذى يعمل على مستوى الجبهة والجيش ، والثانى « سام ـ أكس ـ ١٢ ب » لم يجر نشره حتى الآن ويحتمل أن تكون لديه القدرة على اعتراض الصواريخ البالستيكية . وقد زاد عدد طائرات الهليكوبتر للجيش بمقدار ٣٣٠ طائرة « س ـ ٨ اى » ليصل عددها إلى حوالى ٤٨ فى الخدمة ، بينما جرى تصحيح أعداد الطائرة « س ـ ٢٤ » لتصبح ١٠٨٠ فقط والتى يتوقع أن تكون أكثر دقة .

(ب) الولايات المتحدة :

أعيد تقدير أرقام الدبابات « م ـ ١ ابرامز » ليكون ٤٥٠٠ فقط ، وقد زاد عدد دبابات الولايات المتحدة بمقدار ٥٠٠ هذا العام ليصبح ١٣٣٠٠ دبابة وقد خرجت الدبابـة « م ـ ٦٠ أ ـ ١ » من خدمة الجيش الأمريكى منذ العام الماضى . وقد اشتملت برامج تحديث القوة التقليدية الأمريكية على صواريخ الدفاع الجوى « باتريوت » ، والهليكوبترات الهجومية بمقدار ١٤٥ هليكوبتـر كوبـرا ، وحوالـى ١٩٠ هليكوبتر أباش .

(٢) الأسـطول :

(أ) الاتحاد السوفيتى :

سبق إيضاح التغيرات فى السفن ذات القدرة وأن إحدى المدمرات من طراز « كوتلين » مسلحة بصواريخ دفاع جوى فقط . وقد حدثت زيادات طفيفة فى سفن السطح الصغيرة .

(ب) الولايات المتحدة :

زاد عدد الفرقاطات الأمريكية بمقدار ٩ منها ٣ من طراز « ميرى » ، و ٦ من طراز أكنوكس » ، وزاد طيران البحرية بمقدار ٢٦ طائرة (ف ـ ١٨ ، و ٤٨ طائرة « ف ـ ١٤ » و ٢٢ « ف ـ ٣ » .

(٣) القـوات الجـوية :

(أ) الاتحاد السوفيتى :

لوحظ سرعة إدخال المقاتلات السوفيتية « ميج ـ ٢٩ » و « ميج ـ ٣١ » بحيث زادت أعدادها خلال سنة بمقدار ٢٥٠ من الأولى ، وخمسين من الثانية ـ ويعتقد أنها طائرات ذات أداء عال جدا ومدى عمل طويل والقدرة على الكشف والاصابة إلى أسفل بحيث تمثل تهديدا ملموسا لأساطيل القاذفات « ب ـ ١ » و « ب ـ ٥٢ » الأمريكية بشكل خاص . بينما يعتقد بأن تصميم الطائرة « سو ـ ٢٧ » ليس ناجحا بنفس الدرجة نتيجة لبطء نشرها . وقد أضيفت ١٤٠ طائرة من طراز « سو ـ ٢٤ » و ٧٠ طائرة « سو ـ ٢٥ » مما يوفر معاونة قوية للقوات البرية .

(ب) الولايات المتحدة :

أضافت حوالى ٣٠ طائـرة « ف ـ ١٥ » و ١٥٠ « ف ـ ١٦ » بينما استبعدت حوالى ٢٠٠ « ف ـ ٤ فانتوم » وقد بدأت فى التحول من انتاج « ف ـ ١٥ د » إلى « ١١ ف ـ ١٥ اى » التى يتميز بمقعدين وبمدى طويل وقدرة قتالية مانعة . وقد تسلمت القوات أول ١٦ طائرة طراز « سى ـ ٥ ب » للنقل الجوى الاستراتيجى من مجموع ٥٠ طائرة مخطط تسلمها حتى أوائل ١٩٨٩ ، كما تسلمت ست طائرات تزويد بالوقود فى الجو « ك سى ـ ١١٠ » .

(٤) باقى القـوات :

(أ) القوات البرمائية :

زاد عدد السفن البرمائية السوفيتية بمقدار سبع سفن أربع منها من طراز « روبوشا » وثلاث من طراز « بولنوكنى » .

أضافت القوات البرمائية الأمريكية « المارينز » ٣٦ طائرة « ف / أ ـ ١٨ » بينما انخفض عدد طائراتها ١٥٧ طائرة بتخفيض عدد الطائرات « ف ـ ٤ » و « أ ـ ٤ » و « أ ـ ٦ » كما زادت أعداد عرباتها المدرعة الخفيفة حوالى ٣٠٠ وقامت بتغيير مدفعيتها بإضافة ١٤٤ هاونزر ١٠٥ مم طراز « م ـ ١٠١ أ ـ١ » بينما ينتظر أن تستغنى عن المدافع ١٧٥ مم ذاتية الحركة .

(ب) العمليـات الخاصـة :

أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم قواتها الخاصة تطبيقا لقانون أصدره الكونجرس فى العام الماضى كما أنشأت وظيفة جديدة فى وزارة الدفاع « السكرتير المساعد للعمليات الخاصة والصراعات منخفضة الكثافة » . وقد انشأت قيادة الجيش الخاصة التى تتمركز قيادتها فى قاعدة « ماكديل الجوية فى فلوريدا » وتشمل « قوات الجيش الخاصة » والصاعقة ، وقوة العمليات الخاصة للقوات الجوية » . ومدارس هذه القوات بينما وحدات البحر جو / بر للأسطول الملحقة على قيادات الأسطول لا تدخل تحت قيادتها . وفى المقابل يجرى تجميد نشاط قيادة الاستعداد للولايات المتحدة المتمركزة فى « ماكديل » وتوزيع مهامها على وحدات أخرى .

وقد شهد عام ١٩٨٧ تطورات هامة فى أسلحة القوتين العظميين أشتملت على تحديث مشتملات القوة الاستراتيجية للجانبين ، واستمرار دخول أسلحة جديدة فى خدمة القوات التقليدية مع زيادة نسبية فى حجم القوات مما أدى إلى الاستغناء التدريجى عن بعض الأسلحة والمعدات القديمة . ولكن هذه التطورات لا تدخل عناصر جديدة أو تغييرا شاملا فى الميزان العسكرى أو تقلب التوازن بين الطرفين عدا استمرار الولايات المتحدة فى عدم التقيد بمعاهدة « سولت ـ ٢ » .

(أ) الميزان النووى الاستراتيجى السوفيتى الأمريكى

جدول رقم ١

الاتحاد السوفيتى				الولايات المتحدة			
النظام	العدد	الرؤوس الحربية للقاذفات	اجمالى الرؤوس الحربية	النظام	العدد	الرؤوس الحربية للقاذفات	اجمالى الرؤوس الحربية
الصواريخ الباليستيكية عابرة القارات							
س س - ١١	٢٠	١	٢٠	مينتمان	٩٧٧		٢٠٣١
س س - ١٣	٦٠	١	٦٠				
س س - ١٧	١٥٠	٤	٦٠٠	MX	٢٣	١٠	٢٣٠
س س - ١٨	٢٠٨	١٠	٢٠٨٠				
س س - ١٩	٣٦٠	٦	٢١٦٠				
س س - ٢٥	١٠٠	١	١٠٠				
اجمالى فرعى	٨٩٨		٥٠٢٠		١١٠٠		٢٢٦١
صواريخ بحرية باليستيكية				صواريخ بحرية باليستيكية			
س س - ن - ٥	٣٩	١	٣٩	بوسيدون س - ٣	٢٦٥	١٠	٢٦٥٠
س س - ن - ٦	٢٧٢	١,٥	٤٠٨	ترايدنت س - ٤	٢٤٨	٨	١٩٨٤
س س - ن - ٨	٢٩٢	١	٢٩٢				
س س - ن - ١٧	١٢	١	١٢				
س س - ن - ١٨	٢٢٤	٤	٨٩٦				
س س - ن - ٢٠	٨٠	٦	٤٨٠				
س س - ن - ٢٣	٤٨	١٠	٤٨٠				
أجمالى الصواريخ البحرية	٩٦٧		٢٦٠٧		٥١٣		٤٦٣٤
اجمالى الصواريخ العابرة للقارات والبحرية	١٨٦٥		٧٦٢٧		١٦١٣		٦٩٩٥
قاذفات استراتيجية							
تيو - ٩٥ بير (صواريخ مجنحة)	٥٠	٢٠	١٠٠٠	ب - ٥٢ ج/أتش (صواريخ غير مجنحة)	١١٩	١٢	١٤٢٨
تيو - ٩٥ بير (بدون صواريخ مجنحة)	١٠٠	٢	٢٠٠	ب - ٥٢ ج/أتش (صواريخ مجنحة)	١٤٤	٢٠	٢٨٠٠
ميا - ٤ بيسون	١٥	٤	٦٠	ب - ١	٥٤	١٢	٦٤٨
أجمالى القاذفات	١٦٥		١٢٦٠		١٠١٧		٤٩٥٦
الأجمالى العام	٢٠٣٠		٨٨٨٧		١٩٣٠		١١٩٥١

(ب) الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى النووى التكتيكى

بيـــانات عـــامة	الاتحاد السوفيتى	النسبة	الولايات المتحدة	مـــلاحظات
أسلحة نووية من قواعد أرضية :				
قذائف بالستيكية قصيرة المدى	١٥١٠	١:٣٠,٢	٥٠	
قذائف كروز تطلق من الأرض	١٠٠	١: ,٣	٢٥٦	
قذائف بالستيكية متوسطة المدى	٥٥٣	١: ٣,٦	١٥٠	
مدفعية وهاونات مزدوجة الاستخدام	٩٥٠٠	١: ٩	١٠٤٦	
أسلحة نووية من قواعد بحرية :				
قذائف كروز تطلق من البحر	٨٥٤	١: ٢,٦	٣٢٨	
قذائف مقاومة غواصات	١١١٤	١: ,٨	١٤٥٧	
أسلحة نووية تطلق من الجو :				
قاذفات متوسطة المدى	٩٥٧	١:١٧	٥٦	
طائرات مزدوجة الاستخدام من قواعد أرضية	٢٦٤٠	١: ٢,٢	١١٨٢	
طائرات مزدوجة الاستخدام من حاملات طائرات	—	صـفر	٧٢١	
مجموعة الطائرات مزدوجة الاستخدام	٢٦٤٠	١: ١,٣	١٩٠٣	
طائرات مقاومة غواصات مزدوجة الاستخدام	٢١٩	١,٦	٣٤٥	
قذائف كروز تطلق من الجو	١٩٠٠	١: ,٧	٢٩١٦	
قذائف قصيرة المدى تطلق من الجو	—	صـفر	٢٨٢٨	
مجموع القذائف من قواعد أرضية	٢١٦٣	١: ٤,٧	٤٥٦	
مجموع القذائف من قواعد بحرية	١٩٦٨	١: ١,١	١٧٨٥	
مجموع القذائف التى تطلق من الجو	١٩٠٠	١: ,٣	٥٧٤٤	
أسلحة دفاع جوى				
يمكن أن تطلق أسلحة نووية	٣٠٢٢	١: ١,٠٦	٢٨٢٨	
مدفعية مزدوجة الاستخدام	٩٥٠٠	١: ٩	١٠٤٦	
طائرات مزدوجة الاستخدام	٢٦٤٠	١: ١,٤	١٩٠٣	
التعداد بالمليون	٢٨٢,٥٥	١: ١,٢	٢٤٣,٣٢١	
أجمالى القوات المسلحة بالألف	٥٢٢٦	١: ٢,٤	٢١٥٨	
أجمالى الاحتياط بالألف	٦٢٠٧	١: ٥,٤	١١٥٢	
الناتج القومى بليون دولار	٢٢٣٠	١: ٠,٥	٤١٦٨	
معـدل التضـــخم	٦,١	١: ٠,٥	٪ ٢,١	
معدل الانتاج القومى	٪ ٤,٢	١: ١,٧	٪ ٢,٥	
الديون بليون دولار	٢٧,٥	١: ,١	٢٤٧	
القوات الاستراتيجية النووية				
أ - مقذوفات بحرية باليستيكية غواصة نووية	٩٦٧	١: ١,٥	٦٤٠	
	٧٦	١: ٢,١	٣٦	
ب - قواعد أرضية عابرة للقارات باليستيكية	١٨١٤	١: ١,٨	١٠٠٠	
جـ - قاذفات بعيدة المدى	١٦٥	١: ٠,٥	٣١٧	
قاذفات متوسطة المدى	٩٥٧	١:١٧	٥٦	
مقذوفات كروز تطلق من الجوى	١٩٠٠	١: ٠,٧	٢٩١٦	
د - مقذوفات قواعد أرضية متوسطة المدى	٥٥٣	١: ٣,٧	١٥٠	
هـ - قوانف مضادة للصواريخ	٣٢	مطـلق	—	

(ب) الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى النووى التكتيكى

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتى	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
الجيش				
فرقة مدرعة	٥٢	١:١٣	٤	
فرقة مشاة ميكانيكية	١٥٠	١:٢٥	٦	
فرقة مشاة	—	صفر	٢	
فرقة محمولة جوا	٧	١: ٧	١	
فرقة اقتحام جوى	—	صفر	١	
فرقة مشاة خفيفة	—	صفر	٤	
لواء فرسان جوى	—	صفر	١	
فوج فرسان مدرع	—	صفر	٣	
لواء قوات خاصة	١٦ ١/٣	١: ٢,٣	٧	
أجمالى الفرقة وما يعادلها				
دبابة قتال رئيسية	٥٣٣٠٠	١: ٤	١٣,٣٠٠	
عربة قتال مدرعة	٤٦٧٠٠	١: ١,٧	٢٦٨٠٠	
مدفع وهاوتزر	٦٠٠٠	١: ١,٠٤	٧٥٤٠	
هاون ومدفع عديم الارتداد	١٠٨٠٠	١: ١,٨	٦٠٣٠	
عربة صواريخ متعددة القواذف	٦٩٠٠	١: ٢٣	٣٠٠	
سلاح موجه مضاد للدبابات	٢٨٥٠٠	١: ٢,٤	١٢٠٨٠	
مدفع مضاد للطائرات	١٢٠٠٠	١:١٠,٩	١١٠٠	
صاروخ دفاع جوى	٥٠٠٠	١: ٦,١	٨١٦	
قاذف صاروخ أرض/أرض تعبوى تكتيكى	١٥٠١	١: ٧,٥	٢٠٠	
طائرة عمودية للجيش	٤٦١٣	١: ٠,٥	٨٦٥١	
طائرة للجيش	غير معروف	غير معروف	٥٨١	
القوات البحرية				
غواصة كروز	٦٧	مطلق		
غواصة هجوم قوة نووية	٧٦	١: ٠,٨	٩٢	
غواصة هجوم قوة ديزل	١٢٤	١:٣١	٤	
أجمالى الغواصة الهجومية	٢٠٠	١: ٢,٠٨	٩٦	
حاملة طائرات	٦	١: ٠,٤	١٥	منها حاملتا هليكوبتر .
بارجة	—	—	٣	
طراد صاروخى قوة نووية	٢	١: ٠,٢	٩	
مدمرة صاروخية	٤٩	١: ١,٣	٣٧	
مدمرة مدفعية	١٤	١: ,٤٥	٣١	
فرقاطة صاروخية	٣٢	١: ,٦	٥٦	
فرقاطة مدفعية	٣٤	١: ٠,٦	٥٩	
سفينة سطح صغيرة	٧٥٧	١: ٧,٥٧	١٠٠	
سفينة إنزال برمائية	٨٤	١: ٣,٤	٦٠	
زورق انزال	١٥٦	١: ١,٦	٦٦	
سفينة معاونة	٢٨٢	١: ٣,٤	٨٤	

(ب) الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى النووى التكتيكى

بيـــانات عـــامـة	الاتحاد السوفيتى	النسبة	الولايات المتحدة	مـــلاحظات
ســـفينة مؤجرة	٢٥٠٠	١: ٣,٩	٦٤٨	
طائرات قتال الأسطول	٩٨٤	١: ,٦	١٧٠١	
طائرة عمودية مسلحة بالاسطول	٥٣٥	١: ١,٠٧	٣١٣	
كاسحة ألغـام محيطيــة	١١٧	١:٣٩	٣	
مشـــاة الاســطول :				
فرقة مشاة الاسطول	١	١: ٠,٣	٣	
دبابة قتال رئيسية	١٥٠	١: ٠,٢	٧١٦	
طائرة قتـــال	غير معروف	غير معروف	٤٧٢	
طائرة عمودية مسلحة	غير معروف	غير معروف	٨٤	
القـوات الجـوية :				
طائرة قتـــال	٤٩٢٠	١: ١,٠٧	٤٨٨٥	
طائرة عمودية مسلحة	غير معروف	غير معروف	٤٤	
قـوات دفـاع جوى :				
طائرة اعتراضية	١٧٦٠	—	لا يوجد	
طائرة عمودية مسلحة	غير معروف	—	دفاع جوى	
أجماليات تقليديــة				
فرقة وما يعادلها	٢٠٩	١:١١	١٩	
دبابة قتال رئيسية	٥٣٤٥٠	١: ٣,٨	١٤٠١٦	
طائرة قتـــال	٦٣٩٦٧	١: ٢,٢	٢٩٧٧٥	
طائرة عمودية مسلحة	٣٣٥	١: ,٣	١٠٢٢	

د ـ نظرة على ميزانية الدفاع الأمريكية عن عام ١٩٨٨ :

مما لا شك فيه أن مؤشرات ميزانية الدفاع الأمريكية توحى إلى المحللين العسكريين بالاتجاهات المستقبلية لتخطيط السياسة العسكرية الأمريكية . ولكن هل تستطيع هذه الأرقام الجافة أن تتحدث عن نفسها ؟ وهل يمكن لهذه الأرقام أن تدل على النوايا ؟ . . . الاجابة هى لا ،ونعم . . لا إذانظرنا إلى الأرقام نظرة سطحية سريعة ، لأنها عند ذلك سوف تبدو صماء ومثيرة للملل ، . . ونعم إذا أجرينا مقارنة بين موازنة ثلاث سنوات مثلا . . عند ذلك سوف تعطينا هذه المقارنة خطا بيانيا يحدد اتجاها معنيا .

يوضح الجدول رقم ٢ موازنة وزارة الدفاع الأمريكية عن السنوات الخمس القادمة طبقا لتخطيط وزارة الدفاع :

جدول رقم (٢)
حجم الموازنة ومعدل النمو (مليار دولار)

السنوات / بيـــانات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
وزارة الدفاع	٢٨١,٧	٣٠٣,٣	٣٢٣,٣	٣٤٣,٩	٣٦٤,٩	٣٨٦,٥
وزارة الطاقة لحساب الدفاع	٨,٠	٨,٧	٩,١	٩,٩	١٠,١	١٠,٤
الأجمـــالى	٢٨٩,٧	٣١٢	٣٢٢,٤	٣٥٣,٥	٣٧٥	٣٩٦,٩

ويتضح من الجدول رقم (٢) الآتى :

أ ـ أن معدل النمو الفعلى فى الموازنة ٣ ٪ سنويا .

ب ـ أن وزارة الدفاع ولأول مرة لم تقدم ميزانية ١٩٨٨ بتفاصيلها وحدها ولكن قدمت معها تفاصيل موازنة عام ١٩٨٩ ويدافع وزير الدفاع الأمريكى كاسبر واينبرجر عن هذا الأسلوب

فى أنه يحقق الاستمرار والثبات للبرامج ويتمنى لو استطاع الكونجرس الأمريكى أن يعتمد موازنة العاملين معا .

جـ - أجمالى الاعتمادات المطلوبة للدفاع عن عام ١٩٨٨ يصل إلى ٣١٢ مليار دولار بينما بلغت آخر موازنة للدفاع قدمت فى عهد الرئيس الأمريكى كارتر عام ١٩٨١ ١٦٢,١ مليار دولار وهذا يعنى أن الانفاق العسكرى فى الولايات المتحدة قد تضاعف خلال ثمانى سنوات .

إذا نظرنا إلى توزيع الموازنة عى الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة الأمريكية فإن الجدول رقم (٣) يوضح مخصصات الأفرع خلال ثلاث سنوات : (مليار دولار)

جدول رقم (٣)

السنوات والنسبة / الأفرع	١٩٨٧	النسبة	١٩٨٨	النسبة	١٩٨٩	النسبة
الجيش	٧٥,٤	٢٦,٤٪	٨٠,١	٢٦,٤٪	٨٤,٨	٢٦,٤٪
البحرية ومشاة الأسطول	٩٥,٣	٣٣,٨٪	١٠٢,٣	٣٣,٧٪	١٠٨,٧	٣٣,٦٪
الجوية	٩٣,٨	٣٣,٣٪	١٠٠,٤	٣٣,١٪	١٠٧,٢	٣٣,٢٪
وكالات الدفاع	١٨,١	٦,٤ ٪	٢٠,٥	٦,٨ ٪	٢٢,٦	٧,٠ ٪
الأجمالى	٢٨١,٧	١٠٠٪	٣٠٣,٣	١٠٠٪	٣٢٣,٣	١٠٠٪

ويتضح من الجدول رقم (٣) الآتى :

أ - ثبات النسبة المخصصة لكل فرع على مدار السنوات الثلاث .

ب - القوات البحرية والجوية تمثل ١/٣ الموازنة لكل منهما تقريبا .

أما إذا نظرنا إلى أهم ملامح التوزيع النوعى فإن الجدول رقم (٤) يوضح ذلك فى ميزانية عام ١٩٨٨ (مليار دولار) :

جـدول رقم (٤)

	استكمال مشروعات	أسلحة جديدة	بحوث وتطوير	مشروعات جديدة	أنشطة أخرى	الأجمالى
مليار دولار	١١٧,٥	٨٤	٤٣,٧	٣١,٥	٢٦,٦	٣٠٣,٣
النسبة	٣٨,٧٪	١٧,٧٪	١٤,٤٪	١٠,٤	٨,٨٪	١٠٠٪

ويتضح من الجدول رقم (٤) الآتى :

أ - أن الجزء الأكبر من موازنة عام ١٩٨٨ يخصص لاستكمال المشروعات الجارية (مثل انتاج طائرات الجيل القادم - انتاج القاذفة الاستراتيجية B - IB والقاذفة ستليث وبعض برامج الحرب الالكترونية)

ب - أن الأسلحة الجديدة خصص لها مبلغ أقل من عام ١٩٨٧ إلا أنه سيزيد عام ١٩٨٩ ليصل إلى ٩٤,٦ مليار دولار .

جـ - قفزت البحوث والتطوير من ٣٦,٩ عام ١٩٨٧ إلى ٤٣,٧ مليار دولار عام ١٩٨٨ ثم سترتفع إلى ٤٤,٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ وهذا يوحى بالتركيز على برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى .

وتتضح أهم ملامح التخطيط بمقارنة السنوات الثلاث داخل الأفرع الرئيسية فى :

أ - تضاعفت الاعتمادات المطلوبة لبرنامج طائرات النقل أربع مرات تقريبا فى عام واحد (بزيادة ٢,٦ مليار دولار) وهى خاصة بطائرات النقل الاستراتيجى الجديدة والمقرر البدء فى انتاجها عام ١٩٨٨ (مخطط الحصول على ٢١٧ طائرة بنهاية عام ١٩٩٨) وهو عدد ضخم خاصة إذا عرفنا أن أسطول طائرات النقل العملاقة C - 5 جلاكس سوف يكتمل بنهاية عام ١٩٨٧ إلى ٥٠ طائرة .

ب - القاذفة الحديثة ستيلث يتكلف البرنامج ٥٠ مليار دولار ويهدف إلى انتاج ١٣٢ طائرة والمعروف أن هذه الطائرة تصنع من مواد خاصة وتصمم بشكل انسيابى معين يصعب أو يتعذر اكتشافها راداريا .

جـ - خصص فى مشروعى موازنة عام ٨٨ ، ١٩٨٩ (٦٤٤ مليون دولار فى عام ١٩٨٨ ، ٨٩٧ مليون دولار فى موازنة عام ١٩٨٩) كدفعة أولى لبناء حاملتى طائرات جديدتين ويتم تمويل الحاملة الأولى CVN - 74 بالكامل فى عام ١٩٩٠ وتسلم فى عام ١٩٩٥ ، بينما يتم تمويل الحاملة الثانية CVN - 75 بالكامل فى عام ١٩٩٣ وتسلم فى عام ١٩٩٩ .

ويتضح من دراسة مؤشرات موازنة الدفاع الأمريكية خلال السنوات الثلاث ٨٧ - ١٩٨٩ أن التخطيط الاستراتيجى لزيادة كفاءة القوات المسلحة مازال يحقق السياسة العسكرية الأمريكية بشكل عام دوليا وبشكل خاص فى منطقة الشرق الأوسط حيث يتضح ذلك من :

أ - تخصيص مبالغ ضخمة لبرنامج أبحاث يهدف إلى انشاء أسطول نقل استراتيجى جوى يصل عدده إلى ٢١٧ طائرة C - 17 بالاضافة إلى ما لدى الولايات المتحدة من أسطول ضخم يتربع على قمته ٥٠ طائرة C - 5 (حمولة ١١١,٦ طن) والعديد من طائرات النقل C - 130 وطائرات النقل الأخرى .

ب - البدء فى مشروع جديد لبناء حاملتى طائرات جديدتين .

جـ - حصول البحرية على أعداد كبيرة من الطائرات الحديثة التى تتكامل نوعياتها (إنذار مبكر وقيادة وسيطرة - إعاقة الكترونية - قتال جوى ، قصف أرض - عمليات ليلية على ارتفاعات منخفضة) مع تجهيزها بأحدث الصواريخ والمعدات الالكترونية) .

د - تحديث طائرات التموين بالوقود فى الجو بمعدل ٣٦ طائرة كل عام .

٢ ـ السياسة العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط

إذا كان عام ١٩٨٦ يمكن أن يوصف بأنه عام الارهاب الدولى فإن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور الرئيسى فى سياستها العسكرية فى مواجهة الارهاب الدولى وأعمال العنف وذلك بالتدخل بالعمل العسكرى علاوة على قيامها بالدعاية العالمية ضد الدول التى اعتبرتها واشنطن متورطة ومصدرة لأعمال الارهاب وهى على وجه التحديد ليبيا وسوريا وإيران وجميعها دول تدخل فى نطاق منطقة الشرق الأوسط . ولقد برز هنا العمل العسكرى ضد ليبيا فى ربيع عام ١٩٨٦ وتلاه تهديدات فى صيف عام ١٩٨٦ ضد سوريا وتخبط سياسى نحو العلاقات الأمريكية مع كل من العراق وإيران والتى انتهت باعلان أزمة إيران جيت فى نهاية عام ١٩٨٦ وأخيرا العمل على تسكين مشكلة الشرق الأوسط (الصراع العربى الاسرائيلى) .

بكل هذه الأزمات والسياسات المتضاربة بدأ عام ١٩٨٧ والذى يمكن أن نطلق عليه عام ما قبل عام الانتخابات للرئاسة الأمريكية والذى يتصف عادة بالتخبط الشديد فى السياسة والسياسة العسكرية الأمريكية حيث يتم فيه اتخاذ قرارات فردية من الرئيس الأمريكى وتنفيذها وهى عادة ما تتصف بأنها غير مدروسة جيدا ومتسرعة ، كما حدث عام ١٩٨٠ بالنسبة للرئيس الأمريكى كارتر فى مشكلة الرهائن الأمريكيين فى طهران والتى كان يأمل أن يحرز فيها نصرا يكون عونا له فى انتخابات الرئاسة القادمة . حدث هذا فى عام ١٩٨٧ بالتحرك البحرى الأمريكى فى اتجاه الخليج والتلويح بالتدخل العسكرى ضد إيران ، والقيام فعلا بضرب المجمع البترولى فى روستام ـ غير مستعمل ـ بأمل أن يحرز الحزب الجمهورى انتصاراته على الحزب الديمقراطى بما يساعد على استمرار تحكم الحزب الجمهورى فى إدارة دفة السياسة الخارجية الأمريكية .

أ ـ الأزمات التى واجهت السياسة العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط عام ١٩٨٧ :

بدأ عام ١٩٨٧ ومازالت السياسة الأمريكية تواجه العديد من الأزمات فى منطقة الشرق الأوسط والتى لم يتم حلها بنهاية عام ١٩٨٦ وعلى قمة هذه الأزمات صفقة الأسلحة الأمريكية السرية لايران وما اصطلح على تسميته بأزمة « إيران جيت » ، علاوة على التهديدات الايرانية بقفل مضيق هرمز فى وجه الملاحة البحرية فى الخليج العربى وخاصة ما سمى بحرب الناقلات . هذا علاوة على استمرار الأزمات الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط مثل توتر الموقف فى لبنان والموقف فى تشاد واستمرار التهديد العسكرى الأمريكى لليبيا علاوة على بوادر سوء التفاهم مع حليفتها إسرائيل فيما سمى بعمليات التجسس ومشكلة تصنيع الطائرات الاسرائيلية « لافى » ، كما واجهت بعض المشاكل مع الدول العربية المحافظة مثل المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية فيما يختص برفض الكونجرس الأمريكى لبيع نوعيات معينة من الأسلحة لهما مثل الطائرات ف ١٥ ، ف ١٦ والصواريخ ستنجر .

ب ـ استمرار التهديد العسكرى لليبيا :

رغم استمرار التحرش الأمريكى بليبيا خاصة أثناء مناورات الربيع للأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط فى مارس ١٩٨٧ أمام سواحل خليج سرت إلا أن ليبيا لم تواجه الطلعات الاستطلاعية للطائرات الأمريكية فوق سواحلها . إلا أنه فى منتصف العام (يونيو ١٩٨٧) قامت طائرتان مقاتلتان ليبيتان من طراز ميج ٢٣ بالاقتراب مرتين من الطراد الأمريكى ساوث كارولينا أثناء ابحاره على بعد ١٦٠ كم شمال السواحل الليبية ويعد هذا الحادث الأول من نوعه منذ الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا فى أبريل ١٩٨٦ . ويلاحظ أن فشل الولايات المتحدة فى العام ١٩٨٦ دفعها إلى عدم التورط المباشر مع ليبيا مع الاكتفاء بتأييد حكومة تشاد وتشجيع فرنسا على تدعيمها .

جـ ـ ايقاف الدعم الأمريكى لتصنيع الطائرات المقاتلة الاسرائيلية « لافى » :

تحت مظلة اتفاقية التعاون الاستراتيجى الأمريكى الاسرائيلى وافقت الادارة الأمريكية على التعاون فى تصنيع الطائرة الاسرائيلية « لافى » ودعم اسرائيل بـ ٨٠٠ مليون دولار إضافية فى ميزانية المساعدات الخارجية عام ١٩٨٦ . إلا أنه بعد العديد من المناقشات بين الجانبين وظهور التكلفة المتزايدة لتصنيع هذه الطائرة حيث ستفوق تكلفتها ثمن الطائرة ف ١٦ . فقد انتهى عام ١٩٨٧ باعلان الادارة الأمريكية إيقاف الدعم لتصنيع هذه الطائرة ووافقت الحكومة الاسرائيلية على مضض . ويعكس الموقف الأمريكى أثر الأزمة الاقتصادية الأمريكية على سياستها ولا يعنى تغييرا أمريكيا فى موقفها من إسرائيل .

د ـ ضرب طائرة عراقية للطراد الأمريكى ستارك فى الخليج العربى :

قامت طائرة مقاتلة عراقية من طراز ميراج ف ١ بضرب الطراد الأمريكى « ستارك » يوم ١٧ / ٥ / ١٩٨٧ عن طريق الخطأ وتسبب ذلك فى قتل ٣٧ بحارا وجرح ٢٢ آخرين . والجدير بالذكر أن طائرات الانذار المبكر السعودية أواكس حددت مسار الطائرة العراقية ولكن لم تعترضها المقاتلات السعودية رغم دخولها فى المجال السعودى . ورغم أن هذا الحادث لم يكن مقصودا إلا أنه كان أحد الأسباب التى أدت إلى :

أ ـ تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لقواتها البحرية فى الخليج العربى وطرحها مسألة تشكيل قوة بحرية مشتركة مع حلفائها للوجود فى المنطقة .

ب ـ مطالبة المملكة العربية السعودية بشراء صواريخ مافريك ماركة AGH - 65Ds (١٦٠٠ صاروخ) جو / سطح بدلا من الصواريخ مافريك ماركة AGM - 65Bs وتكلفة الصفقة ٣٦٠ مليون دولار .

جـ ـ اقنعت الادارة الأمريكية كلا من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بمنح القوات الأمريكية فى الخليج تسهيلات فى مجال الامداد والتموين وكذا استغلال الأواكس والطائرات المقاتلة السعودية فى توفير غطاء جوى وكذا استخدام المطارات العسكرية لحماية قواتها فى الخليج .

د ـ البدء فى حماية ناقلات البترول الكويتية تحت العلم الأمريكى بناء على طلب من الحكومة الكويتية .

هـ ـ السياسة العسكرية الأمريكية وإسرائيل :

تعتبر إسرائيل أكثر من حليف للولايات المتحدة الأمريكية . إن العلاقات بين الدولتين دائما يطلق عليها علاقات خاصة رغم أن خصائص هذه العلاقة الخاصة غير واضحة . ومما لا شك فيه أن هناك تلاق للسياسات والسياسة العسكرية خاصة بين الدولتين فى منطقة الشرق الأوسط . ورغم ما يطفو أحيانا على سطح العلاقات بينهما من بعض الفتور والتوتر ـ مثل أزمة التجسس ومشكلة الدعم الأمريكى لتصنيع الطائرة لافى ـ إلا أن هذا الفتور أو التوتر يرجع فى حقيقة الأمر إلى النظرة العالمية للسياسة العسكرية الأمريكية والنظرة الأقليمية للسياسة العسكرية الاسرائيلية حيث تضطر ظروف الموقف الدولى الولايات المتحدة فى بعض الأحيان أن تزيد من اهتمامها بالدول العربية وخاصة بعد أزمة الطاقة .

أما شواهد تلاقى السياسات العسكرية للدولتين فى منطقة الشرق الأوسط فهى عديدة أهمها :

أ ـ اتفاقية التعاون الاستراتيجى بين الدولتين والتى برزت نتائجها خلال وفى نهاية عام ١٩٨٧ فى موافقة إسرائيل على إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية داخل أراضيها مع الاحتفاظ بحقها فى استخدام الأسلحة والمعدات الأمريكية بهذه القاعدة فى حالات الضرورة القصوى . . كما منحت بموجبها الولايات المتحدة إسرائيل نفس الحقوق والمميزات التى تحصل عليها دول حلف الأطلنطى فى شراء أحدث الأسلحة والمعدات المتطورة الأمريكية مستفيدة بالتقدم التكنولوجى الأمريكى .

ب ـ تلاقى الاستراتيجية الاسرائيلية مع استراتيجية أمريكا فى الخليج ولا يخفى أشتراك إسرائيل فى صفقة الأسلحة السرية الأمريكية لايران والتى أطلق عليها أزمة إيران جيت فى نوفمبر ١٩٨٦ والذى كشف أسرارها تقرير مجموعة تاور الصادر فى فبراير ١٩٨٧ حيث تنظر اسرائيل إلى الحرب العراقية الايرانية على أنها غطاء سميك يخفى تحته مشكلة المشاكل فى الشرق الأوسط إلا وهى الصراع العربى الاسرائيلى علاوة على ما أتت عليه هذه الحرب من أضعاف القوة العسكرية العراقية وأبعدتها عن مسرح الصراعات مع إسرائيل .

جـ ـ التظاهر الأمريكى وتتالى التصريحات المخدرة عن المؤتمر الدولى للسلام . فإن السياسة العسكرية الأمريكية تسعى فى حقيقة الأمر إلى إبعاد الاتحاد السوفيتى عن الأشتراك فى هذا المؤتمر تحقيقا للاستراتيجية التى تنادى بها إسرائيل فى إجراء المفاوضات المباشرة مع دول الجوار كل على حدة .

د ـ ووضح التلاقى أيضا فى الاعلان الأمريكى بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن ثم فى نيويورك خضوعا للضغوط الصهيونية مع الاكتفاء بالاعراب عن قلقها لما يجرى فى الأراضى العربية المحتلة متغافلة عن الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

و ـ المواجهة الأمريكية مع إيران :

يمثل الخليج العربى أهمية خاصة فى السياسة العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط سواء من الناحية الجيواستراتيجية أو الجيوبولتيكية حيث يعتبر المصدر الرئيسى للبترول للدول الأوربية واليابان حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد برزت هذه الأهمية فى إعلان الرئيس الأمريكى السابق كارتر فى يناير ١٩٨٠ بعد اجتياح القوات الروسية لأفغانستان « أنه فى حالة أى محاولة من قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سيتم مقاومتها وصدها بجميع الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية » .

وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية فى تقديرها للموقف فى الخليج على المصالح الاستراتيجية للسياسة الأمريكية . ففى المدى القريب يحقق استمرار الحرب العراقية الايرانية المصالح الحيوية الأمريكية لاضعاف وانهاك قوى كلتا الدولتين حتى لا يتمكنا من توسيع وتأكيد قواتهما الأقليمية ضد دول الخليج والسعودية . وفى المدى البعيد تسعى هذه المصالح إلى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع إيران بوصفها خط المواجهة ضد التوسع السوفيتى فى المنطقة .

ويعتبر بعض المحللين السياسيين والعسكريين أن الادارة الأمريكية فى عصر الرئيس الأمريكى كارتر ونتيجة لانفعالها فى بداية الثورة الاسلامية فى إيران تناست أهمية إيران فى تحقيق المصالح الأمريكية فى المنطقة . أما الادارة الأمريكية فى عهد الرئيس الأمريكى ريجان فإنها منذ اللحظات الأولى أدركت هذه الأهمية ولقد حاولت الولايات المتحدة مع إسرائيل الاقتراب مرة أخرى لايران بصفقة الأسلحة السرية فى نوفمبر ١٩٨٦ مما كان له الأثر الكبير فى عمليات كربلاء ٥ ، ٦ ، ٧ الايرانية فى يناير ١٩٨٧ . كما يرى بعض المحللين العسكريين أن هؤلاء الأفراد فى مجلس الأمن القومى الأمريكى الذين خططوا لهذه الصفقة يعتبرون مسئولين عن ترسيخ السياسة العسكرية الأمريكية فى المنطقة وتعتبر هذه الصفقة مماثلة تماما لمبادرة كيسنجر فى الانفتاح على الصين .

وبالرغم مما أحدثته صفقة الأسلحة السرية والتى كشف أسرارها تقرير مجموعة تاور الذى نشر فى فبراير ١٩٨٧ إلا أن الادارة الأمريكية قامت فى شهر أبريل ١٩٨٧ ببيع جهاز كمبيوتر - يمكن استخدامه فى الأغراض العسكرية - بمبلغ ٩٠٠ ألف دولار رغم اعتراض وزير الدفاع الأمريكى

ومن هنا يبرز الدور غير الواضح للولايات المتحدة فى حرب الخليج ، فالادارة الأمريكية فى سعيها لايقاف الحرب البرية بين الدولتين تقوم مرة بتبادل المعلومات العسكرية مع العراق عن طريق الأقمار الصناعية وتارة أخرى تبيع أسلحة أمريكية لايران خاصة الصواريخ المضادة للطائرات والتى بلا شك ستطيل من أمد الحرب . وفى نفس الوقت فى سعيها لايقاف حرب الناقلات تقرر بناء على طلب الكويت حماية ناقلات البترول الكويتية تحت العلم الأمريكى وهذا بلا شك أيضا سيطيل أمد الحرب . ولقد مرت الأحداث خلال عام ١٩٨٧ فى منطقة الخليج بالعديد من الحوادث والتى أدت فى النهاية إلى المواجهة العسكرية الأمريكية ضد ايران وأهم هذه الأحداث هى :

أ - بدأ عام ١٩٨٧ بصفقة طائرات ف ١٦ لدولة البحرين فى شهر يناير ولأول مرة تنشىء البحرين أول جناح جوى لها .

ب - قيام إيران بالمناورة البحرية فى شهر يونيو فى بحر عمان ومضيق هرمز والخليج العربى والتى أطلق عليها اسم « ذو الفقار » لتأكيد سيطرتها على الخليج .

جـ - حوادث الشغب أثناء موسم الحج فى مكة المكرمة يوم ٣١ يوليو بواسطة الايرانيين والتى أسفرت عن مقتل ٤٠٢ حاج وكانت بمثابة رسالة عنيفة من إيران للعالم الاسلامى .

د - شراء الكويت كاسحتى ألغام من هولندا فى شهر أغسطس بمبلغ ٨٤ مليون دولار .

هـ - استخدام إيران للغواصات الصغيرة صناعة يوغسلافية « مالا » والتدريب عليها فى شهر أغسطس .

و - نصب الصواريخ « السيلك وورم » أرض / سطح فى مضيق هرمز بواسطة إيران بما يعطى مؤشرا عن الجدية فى التهديد بقفل المضيق .

ز - ضرب إيران للشاطىء الكويتى بصواريخ سلك وورم من جزيرة الفاو فى شهر سبتمبر والتى تعتبر بمثابة رسالة عنيفة من إيران للدول الخليجية .

ح - مهاجمة القوارب الايرانية بواسطة الباسدران (الحرس الثورى الايرانى) للسفينة الايطالية « رولى روبتيو » فى أول سبتمبر مما اضطرت معه إيطاليا إلى إرسال مجموعة سفن حربية للانضمام للوجود البحرى للحلفاء مكونة من ٦ - ٨ قطعة .

ط - استيلاء الولايات المتحدة على طائرة هيل إيرانية تقوم بتلغيم الخليج فى أواخر شهر سبتمبر .

ى - ضرب إيران للناقلة الكويتية Sea Isle City الحاملة للعلم الأمريكى بواسطة صواريخ سلك وورم من جزيرة الفاو فى شهر أكتوبر .

ك - هجوم بحرى أمريكى لتدمير رصيف البترول روستام Rostam فى منطقة الرشادات Rashadat بواسطة المدمرات Kidd, Young, Hoel الأمريكية فى أواخر شهر أكتوبر بعد اعطاء ٢٠ دقيقة إنذارا للايرانيين لاخلاء المجمع البترولى - غير المستخدم بواسطة إيران - ويعتبر هذا الهجوم رسالة لايران بأن الولايات المتحدة جادة فى حماية الناقلات وضمان تدفق البترول من الخليج دون أى تهديد .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الدعم الفعال لحلفائها فى تحقيق استراتيجيتها فى الخليج أمر جوهرى حيث يمكن للادارة الأمريكية الاستفادة من الخبرات الفرنسية والبريطانية والروابط التاريخية فى هذه المنطقة وهذا يخفف الاتجاه العدائى للوجود البحرى الأمريكى نظرا للموقف الأوربى المؤيد نسبيا للعرب فى صراعهم مع إسرائيل .

ز - مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق فى العالم استيرادا للسلاح الذى يمثل ٥٠ ٪ من أجمالى استيراد الأسلحة لدول العالم الثالث . ولعل تعدد الصراعات واستمرارها فى المنطقة يؤكد استمرارية الحاجة للأسلحة والمعدات الحربية الحديثة . وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠ ٪ من مشتروات دول الشرق الأوسط من الأسلحة فى الفترة من ٧٣ - ١٩٧٦ ، ٣٠ ٪ فى الفترة من ٧٧ - ١٩٨٠ ، ١٧ ٪ فى الفترة من ٨١ - ١٩٨٤ وخلال الثلاث السنوات التالية تمثل مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة لدول الشرق الأوسط حوالى ١/٣ . ولقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى فقد هذه السوق . ويرجع ذلك للأسباب التالية :

أ - الوقت الطويل بين توقيع العقود للشراء وتسليم الأسلحة ونظام الدفع .

ب - فقد الثقة فى أن الولايات المتحدة لديها الرغبة الأكيدة فى اعطاء أسلحة متطورة للدول العربية خوفا على أمن إسرائيل .

جـ - قيود اتفاقية التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بما تعطيه لاسرائيل من حق الاعتراض على مبيعات الأسلحة المتطورة .

وتجدر الاشارة إلى أن المملكة العربية السعودية هى الدولة الوحيدة فى العالم الثالث التى تدفع قيمة مشترواتها من الأسلحة نقدا ، وعند رفض الكونجرس الأمريكى استمرار إمداد السعودية بالطائرات « ف ١٥ » لجأت السعودية إلى بريطانيا للحصول على طائرات « تورنادو » مما أدى بأحد المحللين العسكريين الأمريكيين إلى التعليق « بأن أمريكا تذبح الأوزة الوحيدة التى تضع لها بيضا من ذهب » .

يوضح الجدول التالى مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط خلال عام ١٩٨٧ مقارنة ببقية دول العالم .

جدول يوضح حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول العالم

المنطقــــة	٪ من أجمالى المبيعات
الشرق الأوسط	٥٠,٢
جنوب آســـيا	١٠,٥
شـــمال أفريقيـــا	٩,٨
أمريـــكا الجنوبيـــة	٩,٥
الشـــرق الأقصى	٩,٤
جنوب الصحراء الغربية بما فيها جنوب أفريقيا	٧,٢
أمريـــكا الوســـطى	٣,٤

د ـ المساعدات الأمنية الأمريكية لدول الشرق الأوسط :

تعتبر المساعدات الأمنية الأمريكية إحدى أدوات السياسة العسكرية التى تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها الحيوية فى العالم وتتمثل بنود هذه المساعدات الأمنية فى :

أ ـ المبيعات العسكرية Foreign Military Sales (FMS)

ب ـ برامج المعونـة العسكريـة Military Assistance Program (MAP)

جـ ـ برنامج التعليم والتدريب العسكرى الدولـى International Military Education and Training Program (IMET)

د ـ المساعدات الاقتصادية Economic Support Fund (ESF)

وتحدد الادارة الأمريكية فى موازنتها سنويا قيمة هذه المساعدات الأمنية ويوضح الجدول رقم ٥ قيمة هذه المساعدات فى موازنتى عام ٨٧ ، ١٩٨٨ بالنسبة لدول الشرق الأوسط (بليون دولار) :

جـــدول رقم (٥)

الموازنة	FMS	MAP	IMET	ESF	الأجمالى
عام ١٩٨٧	٣,٢٩٥	٠,١٩٣	٠,٠١٣	٢,٢١٨	٥,٨٣٦
عام ١٩٨٨	٣,١١٧	٠,١٣٣	٠,٠٠٨	٢,٠٩٣	٥,٤٢٣

تحصل مصر + إسرائيل على حوالى ٨٥ ٪ منها مع حصولهما على المبيعات العسكرية كمنحة لا ترد .

إن أجمالى ما خصصته الادارة الأمريكية للمساعدات الخارجيـة ١٤,٤ بليـون دولار فـى موازنـة ١٩٨٦ ، ١٣,٤ بليون دولار فى موازنة ١٩٨٧ منها مبيعات عسكرية معظمها فى صورة منح ٣,٦ بليون دولار ١٩٨٦ ، ٣,٦ بليون دولار أيضا عام ١٩٨٧ تحصل مصر وإسرائيل على ٨٥ ٪ منها .

إن السؤال الذى يطرح نفسه هو هل المساعدات الأمنية الأمريكية للشرق الأوسط تساعد هذه الدول على الشراء فقط من الولايات المتحدة الأمريكية دون أى مصادر أخرى للسلاح Non - U.S. Sources ؟ مما لا شك فيه أن الادارة الأمريكية أدركت الآن أن هذه المساعدات الأمنية فى الحقيقة لا تواجه الاتحاد السوفيتى ولا تمنع انتشار الشيوعية فى المنطقة علاوة على فقدها لأهم أسواق السلاح فى العالم . كما أن الاحتكار لم يمنع هذه الدول من الشراء من دول أوروبا الغربية بل وأيضا من الاتحاد السوفيتى نفسه (كما حدث مع الأردن والكويت) .

ويوضح الجدول رقم (٥) مقارنة المساعدات الأمنية الأمريكية لدول الشرق الأوسط فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ويتضح منه الآتى :

أ ـ فى عام ١٩٨٧ استفادت من هذه المساعدات ١٣ دولة عربية منها ٦ دول استفادت بالمبيعات العسكرية .

ب ـ فى عام ١٩٨٨ استفادت من هذه المساعدات ١٣ دولة عربية منها ٣ دول فقط استفادت بالمبيعات العسكرية (مصر ـ الأردن ـ عمان) .

جـ ـ يوضح اتجاه الولايات المتحدة إلى تخفيض حجم المساعدات الأمنية من ٢,٧٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٧ إلى حوالى ٢,٣٥١ مليون دولار عام ١٩٨٨ .

د ـ إن ما تحصل عليه إسرائيل وحدها يفوق ما تحصل عليه الثلاث عشرة دولة عربية مجتمعة بزيادة قدرها حوالى ٧٠٠ مليون دولار .

ط ـ التسهيلات والوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط :

مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة التسهيلات وحصولها على قواعد عسكرية (بحرية وجوية) فى المنطقة رغم حصولها على بعض التسهيلات فى بعض الدول (كينيا ـ الصومال ـ مصر ـ عمان ـ المغرب ـ ليبيريا ـ البرتغال) ورغم تطوير القاعدة الأمريكية المتعددة الأغراض فى جزيرة ديجوجارسيا . ويرجع ذلك إلى رفض الدول العربية اعطاء قواعد جوية أو بحرية للقوات الأمريكية فى وقت السلم وهذا يشكل صعوبة تأمين فتح ووجود القوات الأمريكية نظرا لبعد المسافة ومشاكل عمليتى السيطرة والامداد .

هناك معلومات تؤكد اتفاق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على انشاء قاعدة عسكرية مستديمة لقوة أمريكية على

جدول رقم (٦) مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط عام ١٩٨٧

الدولة	نوع الصفقة	مشـــتملاتها	الكمية	القيمة مليون دولار	تاريخها
مصـــــر	طائرات	طائرات ف ١٦ س دى مع معدات تدريب وقطع غيار ورادارات إنذار	٤٠ طائرة	١٣٠٠	يناير ٨٧
	عربات مدرعة	عربات M113 مع وسائل الاتصال وقطع غيار	٩٠ عربة	٢٧	يناير ٨٧
	مدافع	مدافع ١٥٥ مم وذخيرتها	—	٤١	يناير٨٧
	طائرات	طائرات E2C للانذار المبكر	٢	—	فبراير ٨٧
	صواريخ	سيد ويندر AIM - 9L جو/جو ومساعدات وقطع غيار	٥٦٠ صاروخ	٤٢	مايو ٨٧
	صواريخ	سبارو + صواريخ تدريب RIM - 7M وقطع غيار وخدمات	٥١٤/٢٨٢	١٩٠	يونيو٨٧
	محركات طائرات	محركات ف ١٦ + دى	—	—	يوليو ٨٧
	دعـــم	مساعدات للمصنع ١٠١ حربى	—	٦,٧	سبتمبر ٨٧
	متنوعـة	معدات مختلفة	—	٤,١	سبتمبر ٨٧
	دبابات	A3 - 60, ومعدات رؤية ليلية	٥	٧,٣	سبتمبر ٨٧
الســعودية	عربات مدرعة	عربات قتال برادلى	٢٠٠	—	فبراير ٨٧
	طائرات هيل	هليكوبترات ومعدات للطائرات ف ١٥ UH - 60 Blsvk Howk + Bell 406	—	٤٠٠	مارس ٨٧
	قطع غيار	قطع غيار ف ٥ + ف ١٥	—	٣٢٥	مارس ٨٧
	صـواريخ	سيد ويندر + هاربون	—	٢٦٥	أبريل ٨٧
	خدمــات	لخدمة فيلق المهندسين الأمريكى	—	٣٢٠	أبريل ٨٧
	صــواريخ	صواريخ مافريك AGM - 6SD	١٦٠٠	٣٦٠	يونيو ٨٧
	قطع غيار	مساعدات فنية وادارية لطائرات ف ١٥		٩,٧٩	سبتمبر ٨٧
	طـائرات	طائرات ف ١٥ س + دى وذخائر مدفعية وتحديث للطائرات ف ١٥ أيه	١٢	١٠٠٠	أكتوبر ٨٧
الأردن	ذخيرة	ذخائر مدفعية ١٠٥ مم	٢١٢٣٦	١٠	مارس ٨٧
البحريـن	طائرات	ف ١٦ ومعدات تدريب وقطع غيار	١٢	٤٠٠	يناير ٨٧
الامارات العربية المتحدة	رادارات	رادارات د جو AN/TPS - 70	٣	٤٥	أغسطس ٨٧
المغــــرب	دبابات	دبابات M48 AS	١٠٠	٦٨	أغسطس ٨٧
الســودان	خدمــات	إصلاح وتجهيز رادارات	—	٥١	أبريل ٨٧
تشـــاد	متنوعة	أسلحة صغيرة وذخائر وطائرات مواصلات وأدوات طبية ومركبات	—	١٥	ديسمبر ٨٧
	معدات كيما	معدات حرب كيمائية (قناعات)	٢٠٠٠	—	أغسطس ٨٧

ملحوظة :

لم تيسر البيانات الدقيقة لمبيعات الأسلحة الأمريكية لاسرائيل والتى بدأت بتسلمها ١٦ طائرة ف ١٦ من أصل صفقة ٧٥ طائرة أما باقى المبيعات فمعظمها تتركز على أحدث الصواريخ جو / جو وأجهزة الاعاقة والتشويش والحرب الالكترونية .

جدول رقم (٧) المساعدات الأمنية الأمريكية (مقارنة بين عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) (مليون دولار)

الدول	مبيعات عسكرية		برنامج المعونة العسكرية		تعليم وتدريب عسكرى		مساعدات اقتصادية		أجمالى المساعدات الأمنية
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	الأمريكية لعام ١٩٨٨
مصـــر	١٣٠٠	*١٣٠٠	—	—	٢	١,٧٥٠	٨١٥	٨١٥	٢١١٦,٧٥٠
الأردن	١١٥	١٢	—	١,٨	١٨	١٨	٧١,٨		
لبنـــان	—	—			,٨	٠,٤٧٥	٢	٠,٣	,٧٧٥
عمـــان	٤٠	٥,١٥			٠,٢٠٥	٠,١٥٠	١٨,٨	٢٠	٢٥,٣٠٠
اليمن الشمالى	٣	—	٥	٣	١,٥٥	١,١	—	—	٤,١
الســـودان	—	—	٥٠	—	١,٧٥	—	٩٠	—	—
الصـــومال	—	—	٣٥	—	١,٥٥	—	٣٠	—	—
جيبـــوتى	—	—	٣	—	٠,١٥	—	٥	—	—
تـــونس	٢٧	—	٤٠	٤٠	١,٨	١,٤٥٠	٢٠	٢٠	٦١,٤٥٠
الجزائـــر	—	—	—	—	٠,١٥	—	—	—	—
المغـــرب	١٠		٦٠	٥٠	١,٨٥٠	١,٤٥٠	٢٠	٢٠	٧١,٤٥٠
موريتانيا	—	—	—	—	٠,٠٧٥	—	—	—	—
إســرائيل	١٨٠٠	*١٨٠٠	—	—	—	—	١٢٠٠	١٢٠٠	٣٠٠٠
اجمالى الدول العربية	١٤٩٥	١٣١٧,١٥	١٩٣	١٣٣	١٣,٨٨	٨,١٧٥	١٠١٨,٨	٨٩٣,٣	٢٣٥١,٦٢٥

* منحة لا تـــرد .

أراضى إسرائيل مع إعطاء إسرائيل الحق فى استخدام الأسلحة والمعدات الأمريكية التى ستوجد فى هذه القاعدة فى حالات الضرورة القصوى .

مما لا شك فيه أن الوجود البحرى الأمريكى وللحلفاء فى الخليج العربى أخذ شكلا محددا يهدف أساسا لتأمين تدفق البترول من دول الخليج عبر مضيق هرمز كما أنه يعطى إشارة واضحة للاتحاد السوفيتى بأنهم هناك قريبين من مسرح العمليات .

ويوضح الجدول رقم (٣) هذا الوجود الذى وصل إلى ٢٤ قطعة بحرية أمريكية ، و ٩ قطع بحرية بريطانية ، و ١٣ قطعة بحرية فرنسية ، و ٦ ـ ٨ قطعة بحرية إيطالية

ى ـ المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة :

نفذت القوات الأمريكية عدة تدريبات خلال عام ١٩٨٧ تركزت أساسا مع إسرائيل ومصر بهدف زيادة الخبرة العسكرية للقوات الأمريكية على العمل فى منطقة الشرق الأوسط وتمثلت هذه المناورات فى :

أ ـ تدريب أمريكى إسرائيلى مشترك فى منطقة البحر المتوسط على مكافحة الغواصات خلال شهر يوليو ١٩٨٧ .

ب ـ مناورات النجم الساطع (Bright Star) الأمريكية المصرية والتى بدأت فى ١٥ أغسطس حتى ٢٠ أغسطس ١٩٨٧ وتمت على مرحلتين . كما اشتركت الصومال فى المناورات فى فترة سابقة .

جدول رقم (٨) التواجد البحرى الأمريكى وللحلفاء فى منطقة الخليج العربى

الولايات المتحدة الأمريكية*		المملكة المتحدة (بريطانيا)		فرنســـــــا		إيطـــــاليا	
العدد	النـــوع	العدد	النـــوع	العدد	النـــوع	العدد	النـــوع
	قوة مهمة شرق أوسط (٩قطع)	١	مدمرة (ادنبرج)	١	حاملة طائرات (كاليما نصر)	٢	فرقاطة طراز ماستراك (كل منها تحمل ٢ طائرة هيل)
١	سفينة قيادة (لاسال)	٢	فرقاطة (اندوميدا - برازل)	٣	مدمرة (كويزفى - جورج لاجيه سوفرى)	١	سفينة انتو (تحمل غواصة صغيرة + طائرة هيل)
٣	طراد (فوكس - بريفر - وردن)	٥	صائدة بروكلبى - ديلى - جارز - هوروث)	٣	فرقاطة (كوماندان بورى - بورتيت فيكتور شوليشر)	٣	صائدة ألغام وكاسحة طراز لرسى
٤	فرقاطة (كروميل - ملاتيلى - جارت كلاكرن)	١	سفينة إمداد (برمب ليلاف)	٣	صائدة ألغام (كانتو - جارى - جوليانو - فان لونج)	—	بعض سفن المساعدة
	قوة مؤقتة (٨ قطعة)			١	سفينة مستودع (الاجارو)		
١	حاملة طائرات (لونستلاش)			١	ناقلة بترول (لامبوزيه)		
١	سفينة اقتحام بحرى (جوادل كانال)			١	سفينة دعم (لامم)		
١	مدمرة (كدرشيرين)						
١	طراد (فالى فورج)						
٢	فرقاطة (كوك - أوليت)						
١	سفينة ذخيرة (كامرن)						
١	سفينة تموين (نياجرافولز)						
	مجموعة قتال (٧ قطع)						
١	بارجة (ماسيورى)						
١	مدمرة (هويلى)						
٢	طراد (بانكرهيل - لونج بيتش)						
١	فرقاطة (كرتيسى)						
١	سفينة نقل (رالن)						
١	سفينة دعم (كانسس)						

* قررت الادارة الأمريكية تغيير قطعها البحرية فى الخليج كل ٦ شهور .

٣ - السياسة العسكرية السوفيتية فى الشرق الأوسط

كانت استراتيجية السوفيت فى الشرق الأوسط خلال العام تتلخص فى الآتى :

١ - محاولة إيقاف الصراع الدائر فى منطقة الخليج ، دون تحقيق انتصار حاسم لأى من الطرفين . وفى نفس الوقت المحافظة على صداقة كل منهما .

٢ - اخراج الوجود العسكرى الأمريكى من الخليج وتقليص الدور الغربى فى المنطقة بصفة عامة .

٣ - المشاركة فى حل الصراع العربى الاسرائيلى .

٤ - تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية الخليجية .

٥ - المحافظة على علاقات الصداقة القديمة فى المنطقة العربية .

٦ - انهاء فترة الجفاء مع مصر .

ولقد انعكست هذه الأهداف بوضوح على المواقف السوفيتية تجاه مشكلة الخليج التى أخذت أبعادا أكبر من العام الماضى ، وتجاه الصراع بين ليبيا وتشاد ، كما ظهرت فى السياسة السوفيتية حيال الصراع العربى الاسرائيلى .

أ ـ الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج :

يعتبر الموقف فى منطقة الخليج هو أصعب المواقف التى واجهت الاتحاد السوفيتى فى الشرق عام ١٩٨٧ . فقد اتسع نطاق الحرب وأصبح ذا أربع شعب هى : العمليات الحربية بين العراق وإيران ، وحرب الناقلات أى التهديد الفعلى لحرية الملاحة التجارية فى الخليج ـ على أهميتها ، ثم الوجود العسكرى البحرى المكثف خاصة للولايات المتحدة ، وأخيرا ما بدا يلوح فى نهاية العام من اتجاه الدول العربية إلى اعتبار الصراع الدائر هناك ، صراعا إيرانيا عربيا وليس مع العراق فقط .

(١) أهداف الاتحاد السوفيتى :

تتلخص أهداف الاستراتيجية السوفيتية فى منطقة الخليج فى الآتى :

١ ـ المحافظة على صداقة العراق وإيران معا ، وتنمية علاقاته مع دول شبه الجزيرة العربية .

٢ ـ اخراج الوجود العسكرى الأمريكى والغربى من منطقة الخليج . على أن يتم تحقيق هذه الأهداف دون الاخلال بالوفاق مع الولايات المتحدة ، حتى يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأكبر ، مثل إيقاف سباق التسلح ، والتعاون مع أوروبا الغربية . . . إلخ .

(أ) الهدف الأول : توازن العلاقات مع الأطراف المتصارعة :

يحرص الاتحاد السوفيتى على صداقته مع العراق التى يعتبرها حليفا رئيسيا وتقليديا فى المنطقة . . كما يحرص على علاقاته السياسية والتجارية والعسكرية مع دول الخليج العربية ، وعلى تنمية هذه العلاقة بصفة مستمرة ، خاصة وقد شهدت تطورا ملموسا فى السنوات الأخيرة .

أما إيران فإنها تمثل للاتحاد السوفيتى جزءا هاما من الحزام الذى يحيط به من الجنوب ، وليس لدى موسكو أى استعداد للسماح بعودة أجهزة الاستطلاع والتصنت الأمريكية إلى التمركز فى هذا الحزام ، كما كان الوضع فى عهد الشاه . كما أن إيران يمكن أن تكون قوة مؤثرة على الدول الاسلامية المجاورة مثل أفغانستان وتركيا وباكستان ، بل وعلى الجمهوريات الاسلامية السوفيتية الملاصقة لها . ولهذا كله فإن صداقة إيران ضرورية وهامة .

ولقد نجح الاتحاد السوفيتى إلى حد ما فى التعامل مع هذه المشكلة ، إلى ما يقرب من نهاية العام .

ففى شهر أبريل قام بتجديد معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق لمدة خمسة عشر عاما أخرى .

وفى شهر نوفمبر أعلنت أيران عن اتفاق تجارى مع الاتحاد السوفيتى . كما أعلن رئيس البرلمان الايرانى أن طهران تتفاوض مع موسكو حول معاهدة دفاع مشترك تحل محل معاهدة ١٩٢١ .

أما بالنسبة لعلاقة الاتحاد السوفيتى بدول الخليج العربية فقد ظلت تسير فى الطريق المرسوم . ورغم أن موسكو لم تنجح فى إقامة علاقات دبلوماسية جديدة فى المنطقة خلال العام ، إلا أن علاقاته مع هذه الدول فى تزايد مستمر . وأعلن فى نهاية العام عن صفقة قمح ضخمة من المملكة السعودية إلى الاتحاد السوفيتى .

ولقد اتبعت السياسة السوفيتية الوسائل الآتية لتحقيق هذه النجاحات ، وهى :

١ ـ استمرار إمداد العراق بأسلحة متقدمة . وإن لم يكن بالقدر الذى تطلبه بغداد ، أو الذى يوفر لها تفوقا حاسما .

٢ ـ تعاون الاتحاد السوفيتى مع باقى الدول الأعضاء فى مجلس الأمن لاصدار القرار ٥٩٨ الذى يدعو إلى إيقاف القتال ـ وهو ما يتفق مع رغبة العراق والدول العربية ـ كما ينص فى بنده السادس على تشكيل لجنة لتحديد البادىء بالعدوان ، وهو ما تريده إيران .

٣ ـ تحمل انتقادات إيران والعراق والرد عليها بمداومة ارسال مبعوثين على مستوى عال إلى هذه الدول للتشاور والتفاهم وتبادل الآراء . مع استمرار التعاون مع كلا الطرفين . بالاضافة إلى زيادة كثافة الاتصالات الدبلوماسية مع دول المنطقة بصورة عامة .

ورغم ما يبدو من أن السوفيت قد نجحوا فى تحقيق توازن فى العلاقات مع كل من طهران وبغداد ، فإن هناك بعض الشواهد الدلة على أن العراق ليس راضيا عن السياسة السوفيتية ، ومن ذلك اتهام وزير خارجية العراق للاتحاد السوفيتى بأنه العقبة الرئيسية لبحث الموقف فى الخليج قبل انعقاد مؤتمر القمة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . كما أن محاولات العراق المستمرة للحصول على أسلحة من دول أخرى هو دليل على أن العلاقات بين الدولتين ليست كما يريد العراق .

(ب) الهدف الثانى :

اخراج الوجود العسكرى الأمريكى من الخليج

فى أول فبراير تحركت قوة الشرق الأوسط الأمريكية إلى منطقة الخليج ، وذلك بعد انكشاف صفقة الأسلحة الأمريكية لايران ، وفى أعقاب سلسلة الهجمات الايرانية المسماة « كربلاء » وتصاعد الموقف القتالى فى المنطقة ، وحصول إيران على صواريخ أرض ـ بحر صينية الصنع نصبتها قرب مضيق هرمز وفى جزيرة الفاو ، وأخذت تهدد الكويت ، كما قصفت بعض ناقلات البترول المتجهة من وإلى الكويت والامارات . ومن ثم تحركت الكويت بحثا عن حماية دولية لسفنها الناقلة للبترول ، وفى هذا الاطار طلبت من الاتحاد السوفيتى ومن الولايات المتحدة تأجير بعض سفنهما التجارية

لنقل البترول الكويتي . واستجابت الدولتان للطلب ، وكان لا بد لذلك من توفير حماية لهذه الناقلات ، التى تحمل الأعلام السوفيتية والأمريكية . وانتهزت الولايات المتحدة هذه الفرصة لتكثيف وجودها البحرى العسكرى فى منطقة الخليج ، وأصبح أسطولها هناك يتكون من سفينة قيادة ومدمرة وثلاثة طرادات وأربع فرقاطات . بالاضافة إلى قوة مخصصة مؤقتا للمنطقة وتتمركز بالقرب منها ، وتشتمل على سفينة اقتحام برمائية ، ومجموعة حاملة طائرات تتكون من مدمرة وطراد وفرقاطتين وسفينة ذخيرة وسفينة تموين ، بالاضافة إلى حاملة الطائرات كونستليشن . هذا علاوة على مجموعة قتال تشتمل على بارجة ومدمرة وطرادين وفرقاطة وسفينة نقل وسفينة دعم .

كما أرسلت فرنسا مجموعة بحرية تتكون من ١٣ قطعة .

وأرسلت بريطانيا مجموعة أخرى تتكون من ٩ قطع .

وإزاء هذا الموقف كان على الاتحاد السوفيتى أن يختار بين أمرين : أولهما موازنة الموقف البحرى فى المنطقة بدفع أسطول سوفيتى يتناسب فى حجمه وتشكيله مع الأساطيل الغربية الموجودة هناك . (وفى هذه الحالة فسوف تحاول الولايات المتحدة المحافظة على تفوقها البحرى فى المنطقة بدفع قطع بحرية إضافية ، ومن ثم يقوم الاتحاد السوفيتى بدعم قواته هناك لاعادة التوازن . وهكذا) مما يؤدى إلى تصاعد الموقف العسكرى إلى أن يصل إلى مأزق خطير يصعب الخروج منه . هذا هو البديل الأول المطروح أمام السوفيت . أما البديل الثانى فهو حصر الموقف العسكرى فى أضيق الحدود والعمل على تهدئته بقدر الامكان مع محاولة تطهير مياه الخليج من الألغام التى تبثها إيران وتأمين حرية الملاحة سلميا . ولقد أخذ الاتحاد السوفيتى بهذا البديل الذى يتفق مع سياسته ، ولهذا فقد قصر وجوده البحرى هناك على ثلاث كاسحات ألغام وسفينة مستودع وثلاثة ترولر .

ويهدف الحشد البحرى الأمريكى فى منطقة الخليج أساسا إلى تأكيد الوجود الأمريكى فى المنطقة وحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة . وتأمين حرية الملاحة فى الخليج وهو هدف ثانوى ، وحجة الوجود فى نفس الوقت .

وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تسحب أسطولها من الخليج إلا بعد أن يتحقق السلام . وتحقيق السلام لا يعنى مجرد إيقاف القتال ، وإنما يتعداه إلى ما بعد ذلك من ترتيبات . وعلى أى حال فإن الولايات المتحدة ليست متحمسة لايقاف القتال لأنه مبرر وجودها ، ولأن استمراره فى صالح إسرائيل وفى غير صالح العرب ، وهو أمر مطلوب . وإزاء هذا الموقف أعلن الاتحاد السوفيتى أن الأساطيل البحرية الغربية هى سبب التوتر فى المنطقة - وهو ما أثبتته الأحداث بالفعل - وطالب بانسحابها ، على أن يتم تشكيل قوة بحرية دولية لحفظ السلام فى المنطقة يشترك فيها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . الأمر الذى يتفق مع الموقف المبدئى الذى دأب الاتحاد السوفيتى على اتخاذه فى السنوات الأخيرة حيال الأزمات الأقليمية المختلفة .

أما الولايات المتحدة فقد أعلنت أنها لن تسحب أسطولها إلا بعد وقف القتال . والعراق مستعد لذلك ، ولكن إيران ترفض . ولهذا يجب أن يصدر قرار من مجلس الأمن يحظر إرسال الأسلحة إلى إيران ، وفرض عقوبات عليها حتى تمتثل للقرار ٥٩٨ . ولكى يصدر هذا القرار يجب أن يوافق عليه السوفييت ، ولكن السوفيت يرون أن مثل هذا الحظر أمر غير عملى ، ولكى يكون نافذ المفعول لا بد من فرض حصار بحرى وجوى حول إيران ، وهو أمر غير ممكن ، كما أن محاولة فرض مثل هذا الحصار سوف تزيد الموقف تأزما واشتعالا . ومع ذلك فإن الحصار البحرى والجوى لن يغلق جميع المنافذ التى يتسرب منها السلاح إلى إيران ، إذ يظل فى إمكانها الحصول عليه برا عن طريق أفغانستان مثلا .

وهذا هو الموقف الذى تواجهه السياسة السوفيتية بنهاية العام فى منطقة الخليج وقد يشهد عام ١٩٨٨ حلا لهذه المشكلة ، وقد يبدأ العام وينتهى وهى مازالت تدور فى نفس الحلقة المفرغة .

وفى جميع الأحوال فليس من المحتمل أن يأتى قرار إنهاء الحرب فى الخليج من خارج المنطقة .

ب - الاتحاد السوفيتى والصراع العربى الاسرائيلى :

التزم الاتحاد السوفيتى باستراتيجيته الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى ، والتى تتبلور فى الخطوط الرئيسية الآتية :

١ - إمداد الدول العربية بالأسلحة التى تكفل تحقيق توازن عسكرى مع إسرائيل .

٢ - المطالبة بحل الصراع سلميا .

٣ - تقوية علاقات الصداقة مع الدول العربية ، وإحياء العلاقات القديمة .

٤ - الاشتراك فى وتأييد الجهود الرامية إلى إيجاد موقف عربى موحد إزاء المشكلة .

٥ - بناء قنوات اتصال غير رسمية مع إسرائيل ، تعطى الاتحاد السوفيتى قوة لدفع عملية السلام ، كما تساهم فى تحقيق الوفاق مع الولايات المتحدة .

ويتضح ذلك من استعراض السياسة السوفيتية خلال العام إزاء هذا الموضوع .

فقد قام الاتحاد السوفيتى بإمداد سوريا بصفقة طائرات ميج - ٢٩ ودبابات تى - ٨٠ وطائرات موجهة بدون طيار ، وكذا بقطع الغيار اللازمة للقوات المسلحة السورية . كما قام بإمداد الأردن بصواريخ دفاع جوى سام - ٨ سام - ١٣ ، سام - ١٤ استكمالا للصفقة التى بدأ تسليمها فى العام الماضى .

كذلك قام الاتحاد السوفيتى بإمداد مصر مباشرة بقطع الغيار التى طلبتها ، وأعلن استعداده لدراسة وتلبية مطالب مصر من الأسلحة السوفيتية المتقدمة . كما أعلن خلال العام أن وفدا عسكريا مصريا سوف يقوم بزيارة موسكو لبحث احتياجات

القوات المسلحة المصرية من الأسلحة وقطع الغيار .

وقد تردد خلال العام أن موسكو قد رفضت طلبا لدمشق للحصول على صفقة صواريخ أرض - أرض متوسطة المدى ، وليس هناك ما يدعو إلى تصديق هذه الأنباء إذ أن سوريا لا تحتاج لمثل هذه الصواريخ التى يتراوح مداها بين ١٠٠٠ و ٥٥٠٠ كم . ومن ناحية أخرى فإن هذه النوعية تشملها أتفاقية الحظر التى وقعت فى واشنطن فى ديسمبر والتى بدأت مباحثاتها منذ أوائل العام .

هذا عن محافظة الاتحاد السوفيتى على استمرار التوازن العسكرى بين العرب وإسرائيل .

أما فيما يتعلق بالحل السلمى للصراع فإن الاتحاد السوفيتى ينادى بعقد مؤتمر دولى تحضره جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن ، مع إجراء التحضيرات المناسبة واللازمة لنجاح هذا المؤتمر الذى يهدف إلى إيجاد حل شامل وعادل للمشكلة ، يقر بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ، وانسحاب إسرائيل ، مع ضمان أمن واستقلال جميع دول المنطقة .

وتتفق وجهة النظر السوفيتية بخصوص المؤتمر الدولى مع غالبية الدول العربية .

ولقد حافظ الاتحاد السوفيتى على علاقات الصداقة مع الدول العربية . وفى هذا الاطار قام كل من الرئيس السورى وملك الأردن بزيارة موسكو .

كما حافظ على علاقاته الطيبة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وساهم فى الجهود الرامية إلى تحقيق وحدة فصائل المنظمة . كما يساهم فى جهود المصالحة بين سوريا والمنظمة ممثلة فى ياسر عرفات .

أما علاقات الاتحاد السوفيتى بمصر فقد تحسنت بصورة ملحوظة ، ففى شهر أبريل نجحت المباحثات الخاصة بجدولة الديون العسكرية المصرية ، وهو موضوع تمتد جذوره إلى السبعينيات ، وبموجب هذا الاتفاق يتم تسديد هذه الديون على مدى ٢٥ عاما بفترة سماح ست سنوات بسعر فائدة ٢ ٪ . وكان حل هذه المشكلة بمثابة بداية للتفاهم بين البلدين . وقرب نهاية العام حضر إلى مصر وفد سوفيتى يمثل جمعية الصداقة المصرية السوفيتية برئاسة فينوجرادوف وزير خارجية روسيا ، وهو سفير سابق فى القاهرة . كما حرصت القيادة السوفيتية على إرسال مندوب خاص لاحاطة القيادة المصرية بنتائج مؤتمر القمة الذى عقد فى واشنطن .

أما عن العلاقات السوفيتية الاسرائيلية فقد أعلن الاتحاد السوفيتى أن التقدم فى مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل أمر غير مقبول إلا فى أطار التسوية الشاملة للصراع العربى الاسرائيلى . وأوضحت موسكو أن المجموعة السوفيتية التى سافرت إلى تل أبيب فى شهر يوليو كانت مكلفة بمهام قنصلية بحتة . كما أوضح السوفيت أن أفتتاح شعب لحماية مصالح بولندا والمجر فى إسرائيل لا يعد تراجعا عن الموقف المنسق الذى تتخذه البلدان الاشتراكية فى هذا الشأن . ولا يعتبر فى نظر القانون الدولى استئنافا للعلاقات الدبلوماسية ، ولا حتى القنصلية .

وحول لقاء وزيرى خارجية الاتحاد السوفيتى وإسرائيل فى نيويورك أثناء انعقاد الدورة ٢١ للأمم المتحدة ، قال المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية السوفيتية بأن هذا جزء لا يتجزأ من جهود موسكو لترجمة المؤتمر الدولى إلى واقع .

وثمة ملاحظة تتصل بالعلاقة بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، وتختص بهجرة اليهود السوفيت . والمعروف أن الولايات المتحدة تركز دائما على هذه النقطة وتعتبرها - تحت اسم حقوق الانسان - أحد الشروط الهامة لتحقيق الوفاق بين دولتى القمة . ورغم أن جورباتشوف أثناء وجوده فى واشنطن قد رد بجفاء على مندوبى الصحافة الأمريكية عندما سألوه عن هذا الموضوع ، بالرغم من ذلك فإن وكالة توطين اليهود فى جنيف قد أعلنت أن الاتحاد السوفيتى قد سمح فى شهر نوفمبر بهجرة ٨٩٢ يهوديا ، وهو أعلى رقم شهرى منذ ست سنوات . وشهر نوفمبر هو الشهر الذى سبق لقاء القمة بين جورباتشوف وريجان .

وبهذا فإن موقف الاتحاد السوفيتى من الصراع العربى الاسرائيلى يأتى منطقيا فى الاطار العام للسياسة السوفيتية التى تنادى بالوفاق العالمى وحل المشاكل سلميا ، وتهدئة النزاعات الأقليمية . مع الالتزام بموقف الاتحاد السوفيتى التقليدى المؤيد للجانب العربى فى الصراع مع إسرائيل .

ج - الاتحاد السوفيتى والنزاع بين ليبيا وتشاد :

منذ بداية العام ، استمر تصاعد القتال بين القوات الليبية ، والقوات التشادية مدعمة بالقوات الفرنسية . حيث قامت الطائرات الفرنسية بقصف المنشئات العسكرية الليبية فى وادى دوم بشمال تشاد ، ودمرت قاعدة الرادار بها . كما انضمت القوات المعارضة بقيادة جوكونى عويضى - الذى كانت تؤيده ليبيا - إلى القوات الحكومية بقيادة حسين حبرى . وأدى هذا التحالف الجديد بالاضافة إلى الأشتراك الفعال للقوات الفرنسية الضخمة الموجودة فى تشاد إلى ألحاق هزائم بالقوات الليبية . مما دعا ليبيا إلى توجيه انتقاد شديد إلى الاتحاد السوفيتى .

ولقد بادر الاتحاد السوفيتى بارسال نائب وزير خارجيته إلى ليبيا والجزائر فى الفترة من ٨ - ١١ أبريل حيث تباحث مع العقيد القذافى حول الموقف ، وأصدر بيانا شديد اللهجة هاجم فيه التدخل الأمبريالى فى تشاد ، وطالب الدول الغربية بسحب قواتها من هناك ، والكف عن أمداد تشاد بالأسلحة . كما أعلن مساندته لجهود منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية فى هذا البلد .

وفى الثامن والعشرين من مايو وقع الاتحاد السوفيتى مع ليبيا اتفاقا للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى .

وفى أطار الدعم السوفيتى للموقف الليبى ، وصل إلى طرابلس فى أوائل يونيو عدد من قطع الأسطول السوفيتى فى زيارة رسمية استغرقت ثلاثة أيام .

ورغم ادعاءات تشاد باشتراك خبراء عسكريين سوفيت فى القتال إلى جانب القوات الليبية ، فإن الأمر لا يزيد فى الواقع عن بعض خبراء الاصلاح الموجودين فى القواعد العسكرية الليبية للمعاونة فى عمليات الاصلاح فقط .

وبهذا تكون موسكو قد واظبت على الخط السياسى الذى يعتمد على تأييد حلفائها سياسيا ، مع العمل على تهدئة الموقف وعدم التورط فى القتال إلى جانب هؤلاء الحلفاء ، حتى ولو كانت هناك دولة أجنبية تساعد الأطرف المضادة ، مثل فرنسا التى اشتركت فعليا وبقوة فى القتال الذى دار فى تشاد .

والواقع أن الاتحاد السوفيتى يهدف من وراء ذلك إلى اخراج النفوذ الغربى من تشاد ، وذلك عن طريق القضاء على السبب المباشر لوجوده ـ وهو القتال . ولقد نجحت السياسة السوفيتية فى تهدئة الموقف القتالى . وأعلن سفير تشاد فى الخرطوم قبل نهاية العام بأيام قليلة ، أن الرئيسين الليبى والتشادى سوف يلتقيان فى داكار عاصمة السنغال فى النصف الأول من يناير ١٩٨٨ ، لبحث النتائج التى توصلت إليها لجنة الـ ١٦ برئاسة عمر بونجو رئيس الجابون . وإذا نجحت هذه الجهود السلمية فى التوصل إلى حل للمشكلة ، فلن يصبح هناك مبرر لوجود القوات الفرنسية أو أستمرار الدعم العسكرى الأمريكى ، وبذا يمكن تحقيق هدف موسكو فى أخراج النفوذ الغربى من هناك .

د ـ المبيعـات العسـكرية :

تضاءلت صفقات الأسلحة السوفيتية إلى المنطقة بصورة ملحوظة خلال عام ١٩٨٧ . وانحصرت فى صفقة طائرات ميج ـ ٢٩ وطائرات موجهة بدون طيار وصفقة دبابات لسوريا . وصفقة ميج ـ ٢٩ للعراق . علاوة على استكمال صفقة صواريخ الدفاع الجوى للأردن والتى شملت الصواريخ سام ـ ٨ ، ١٣ ، ١٤ ، وتسلمتها الأردن فى فبراير . هذا بالطبع بالاضافة إلى قطع الغيار والذخائر اللازمة لهذه الأسلحة .

هـ ـ الآثار السلبية للسياسة العسكرية السوفيتية فى الشـرق الأوسـط :

قد تكون سياسة التهدئة التى اتبعها الاتحاد السوفيتى خلال العام قد ساعدته على تحقيق الخطوة العملية الأولى على طريق الوفاق مع الغرب . كما حققت نجاحا فى واحدة من مشاكل منطقة الشرق الأوسط ، وهى مشكلة تشاد . ومع ذلك فقد كان لهذه السياسة آثار سلبية على جانب كبير من الأهمية . فقد بدأت العراق تهاجم الاتحاد السوفيتى وتقترب من الولايات المتحدة ، واستمرت إيران فى رفض إيقاف القتال ومداومة تهديد الملاحة ، وقصف الكويت .

كما أدت السياسة العسكرية السوفيتية الهادئة إلى عودة الولايات المتحدة إلى منطقة الخليج بقوة عسكرية مؤثرة . وأخذ الموقف يزداد تعقيدا ، حتى بالنسبة للاتحاد السوفيتى الذى يحاول أن يرضى كل الأطراف .

٤ ـ الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى فى الشـرق الأوسـط

أعيد تقرير قوات الجانبين فى الشرق الأوسط على ضوء التغييرات التى حدثت فى قوتهما خلال العام سواء نتيجة لاعادة التنظيم والتحديث ، أو لتصحيح المعلومات السابقة ، أو كمضاعفات لحرب الخليج وتزايد القوة العسكرية الأجنبية وخاصة الأمريكية فى منطقة الخليج .

تشتمل القوات الموجودة فعلا فى الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتى على القوات الموجودة فى أفغانستان ، بينما لا يقابلها من الولايات المتحدة سوى الكتيبة الأمريكية التى تعمل فى شبه جزيرة سيناء ضمن القوات متعددة الجنسيات . وتعتبر التغيرات بالنسبة للقوات السوفيتية بسيطة ، وقد تكون لبدء الاتحاد السوفيتى تخفيض قواته فى أفغانستان ، أو مجرد تصحيح للمعلومات السابقة . أما الخبراء والمستشارون فيلاحظ زيادة عدد المستشارين السوفييت فى اليمن عام ١٩٨٧ ، أما الخبراء والمستشارون الأمريكيون فالزيادة ناتجة عن حساب الخبراء الأمريكيين فى مصر بالاضافة إلى القوات متعددة الجنسية .

تشتمل أساطيل الجانبين فى الشرق الأوسط على أساطيلهما فى البحر المتوسط والخليج بتشكيلهما العادى دون أضافة المجموعات الطارئة التى أنضمت مؤقتا إليهما خلال العام بالاضافة إلى القوة البحرية السوفيتية فى بحر قزوين . ويلاحظ أن الاتحاد السوفيتى قد خفض عدد غواصاته بينما أضاف سفينة مكافحة ألغام فى أسطول البحر المتوسط ، بينما احتفظت القوة البحرية السوفيتية فى بحر قزوين بمكوناتها الرئيسية مع استبدال زوارق الانزال بثلاث سفن أنزال ، وزيادة كبيرة فى السفن المساعدة ، أما فى الخليج فقد انخفض عدد الغواصات بغواصتين على الأقل كما انخفض عدد سفن السطح الرئيسية بقطعتين ، وانخفضت باقى مكونات المفرزة السوفيتية فى المحيط الهندى إلى النصف تقريبا . وقد استبعدت حاملة الطائرات حيث تتمركز فى البحر الأسود .

من جهة أخرى انخفض التركيب النمطى للأسطول السادس الأمريكى بمقدار حاملة طائرات وثلاث سفن سطح رئيسية ، وسفينتين مساعدتين وسفينة مستودع ، بينما ظلت قوة الشرق الأوسط المتمركزة فى الخليج ثابتة بالاضافة إلى الانتشار

جدول رقم (٩)
الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى فى الشرق الأوسط

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتى	النسبة	الولايات المتحدة
مقارنة القوة البشرية للدولتين عموما			
القوة البشرية فى الخدمة بالألف	٥٢٢٦,٦	١:٢,٥	٢١٢٨
الاحتياطى بالألف	٦٢٠٧	١:٥,٤	١١٥٢,٧
القوة البشرية بالألف	٢	١:٢,٦	٧٧٤,١
القوات الموجودة فعلا على المسرح			
فرقة مشاه ميكانيكية	٣		١/١٠
فرقة محمولة جوا	١	مطلق	—
لواء اقتحام جوى	١	مطلق	—
طائرات مقاتلة قاذفة	٩٠		—
طائرات مقاتلة	٥٥		—
هليكوبتر مسلح	٢٧٠		—
خبراء ومستشارون	٨٦٠٠		٢٧٩٠
أسطول الجانبين فى الشرق الأوسط			
غواصات هجومية	٧	١:١,٨	٤
حاملة طائرات	—	صفر : ١	١
سفن سطح مقاتلة رئيسية	١٤	١:٠,٨	١٨
سفن مساعدة رئيسية	١٥	١:١,٧	٩
سفن برمائية	٤	١:٤	١
قاذفات	١١٠	مطلق	—
طائرات قاذفة مقاتلة	٦٠	١:١,٨	٣٤
طائرات مقاتلة	—	صفر:١	٥٢
هليكوبتر مسلح	١٠٠	١:٣	٣٤
لواء مشاه بحرية	١	١:٠,٣	٣
قوات يمكن استخدامها فور بدء العمليات العسكرية			
فرقة مشاة ميكانيكية	٦	مطلق	—
فرقة محمولة جوا	١	مطلق	—
سفن قتال	—	صفر:١	١١
طائرات مقاتلة قاذفة	٣٦٠	١:٤,٦	٣٤
طائرات مقاتلة	١٦٥	١:٣	٥٢
هليكوبتر مسلح	١٥٠	١:٤,٣	٢٥
قوات تدفع إلى المنطقة بعد بدء الأعمال العسكرية			
فرقة مشاة ميكانيكية	١١	١:١١	١
فرقة مشاه	—	صفر:١	٣
فرقة محمولة جوا	—	صفر:١	١
لواء اقتحام جوى (فرسان جو)	—	صفر:١	١
سفن مسطح قتالية	١٤	١:١,٢	١٢
فرقة بمعاينة	١	١:١	١
قاذفات	٦٠	١:١	٦٤
قاذفات مقاتلة	٢٢٥	١:٣	٦٨
طائرات مقاتلة	١٣٥	١:٣,٢	٤٢
طائرات إنذار وسيطرة	—	صفر:١	٨
طائرات استطلاع	٣٠	١:٥	٦
هليكوبتر مسلح	—	صفر:١	٤٠٢
المجموع النهائى			
فرقة مشاه ميكانيكية	٢٠	١:٢٠	١
فرقة أخرى وما يعادلها	٢ ١/٣	١:٠,٨	٦ ١/٢
حاملات طائرات	—	صفر:١	٤
سفن سطح رئيسية	٢٨	١:٠,٧	٤١
قاذفات	١٧٠	١:٢,٦	٦٤
قاذفات مقاتلة	٧٣٥	١:٥,٤	١٣٦
طائرات مقاتلة	٣٥٥	١:٢,٢	١٥٦
دبابات	٥٤٠٠	١:١٠,٨	٥٠٠
هليكوبتر مسلح	٩٩٠	١:٢,١	٤٧١

المؤقت الذى يظهر ضمن القوات التى يمكن استخدامها فور بدء العمليات العسكرية ، حيث طائرات القوة البحرية السابقة فقط .

حسبت القوات التى يمكن استخدامها فور بدء العمليات على أساس حساب قوات منطقة تركستان العسكرية وفرقة محمولة جوا من منطقة عبر القوقاز وباقى القوة الجوية التكيتيكة لقوات المسرح الاستراتيجى الجنوبى السوفييتى بينما حسبت القوات الأمريكية التى انتشرت مؤقتا فى الخليج والتى تشتمل على القوة المؤقتة المخصصة للخليج من سفينة اقتحام برمائية ومجموعة حاملة طائرات (حاملة و ٤ سفن سطح رئيسية وسفينتين مساعدتين) ومجموعة قتال من خمس سفن سطح رئيسية ،

وسفينتين مساعدتين وطائرات حاملة الطائرات المذكورة .

حسبت القوات التي تدفع إلى المنطقة بعد بدء الأعمال العسكرية بحساب قوة منطقة عبر القوقاز العسكرية عدا الفرقة المحمولة جوا بالاضافة إلى مفرزة من أسطول المحيط الهادى وطائرات المعاونة الأرضية والمقاتلات لمنطقة وسط آسيا الجوية ، وحوالى ٦٠ قاذفة من قاذفات مسرح الشرق الأقصى ، أما القوات الأمريكية فتشتمل على قوات القيادة المركزية ويلاحظ أن عدد الفرق الميكانيكية قد انخفض بينما زاد عدد فرق المشاة فرقة بينما ظلت باقى مكونات القوة واحدة وتشتمل قوات النقل الجوى الاستراتيجى التى يمكنها نقل قوات القيادة المركزية إلى منطقة الشرق الأوسط على ٦٧ طائرة من طراز سى - ٥ ، و ٢١٨ طائرة من طراز « سى - ١٤١ » . بينما تتبع قيادة النقل البحرى الاستراتيجى قسمين الأول موجود بالولايات المتحدة ويشمل حاملتين للمركبات ، و ٥ سفن بضائع ، وسفينة حاويات ، و ٢٢ عبارة ناقلة ، ٨ سفن نقل سريع ، وسفينتان « ستفن » والقسم الثانى : من السفن الموجودة مسبقا فى مناطق النقل والموجودة فى ديجو جارسيا « بالنسبة للشرق الأوسط والمحيط الهندى » . وبالاضافة إلى ذلك فإن قوة الاحتياطى الجاهزة تشتمل على ٧٤ سفينة بضائع منها ١٧ مركبة ، و ٨ ناقلات بنزين ، وسفينة ركاب ، و ٣ سفن روافع . ويشتمل النقل البحرى الاستراتيجى المساعد على ١٦٧ سفينة بضائع جافة مدنية ، و ١٤٠ ناقلة وعبارة ، ويوجد من هذه السفن ١٧ سفينة بضائع ، و ٨٩ ناقلة تحت سيطرة الأسطول فعلا . وتمثل هذه الامكانيات قدرة كبيرة نسبيا على نقل القوات جوا وبحرا إلى منطقة الشرق الأوسط .

ورغم ما حدث من اختلاف فى حجم القوات الموجودة فى المنطقة أو التى يحتمل وجودها عند بدء العمليات وزيادة القدرة الأمريكية على نقل القوات ، إلا أن المقارنة ما زالت تعكس الوضع الجغرافى للقوتين العظميين بالنسبة للمنطقة حيث يوجد الاتحاد السوفييتى على حدود المنطقة ، بينما تظل الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عنها ، ورغم إمكانيات النقل الأستراتيجى الضخمة فإن أقصى ما تستطيع الولايات المتحدة استخدامه فى المنطقة يساوى ثلثى القوة البرية السوفيتية ، وما يزيد على القوة البحرية السوفيتية بمقدار أقل من النصف ، وأقل من ثلث القوة الجوية السوفيتية .

■ ■

القسـم الثانى

الصراعات الاقليمية

- الصراع العربى ـ الاسرائيلى
- الصراع العراقى ـ الايرانى
- الصراع الليبى التشادى

أولا : الصراع العربى ـ الاسرائيلى

١ ـ الميزان العسكرى

برزت على مسرح الصراع العربى / الاسرائيلى عدة معطيات . شكل بعضها عوامل تحول إيجابية بالنسبة للقوى العربية ذات العلاقة بهذا الصراع . وقد تركزت هذه المعطيات على الارتفاع النوعى فى مستوى الأسلحة والمعدات . كما أنها تضمنت زيادات كمية فى تعداد معدات كافة القوى المسلحة المشاركة فى الصراع . وللوقوف على حجم تلك المعطيات والتغيرات فى التسلح العربى مقارنة بالتسلح الاسرائيلى ، فقد أورد التقرير تحولات نسب القوى العسكرية بين الدول العربية على مدار الفترة بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٦ مع تناول التحولات الراهنة فى عام ١٩٨٧ . وتركزت المقارنة بالأساس على رسم صور ـ تعتبر إلى حد كبير واقعية ـ للدول المحتملة والمرشحة للدخول فى المواجهات العسكرية المحتملة ضد إسرائيل على النحو التالى :

ــ قوى الخط الأول (جبهة شرقية) : سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وهى تمثل خط التصدى الجغرافى والعسكرى والسياسى الأول من جهة الشرق لاسرائيل ، ونظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بلبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية . اقتصر التقرير على استعراض نسب القوى العسكرية لكل من سوريا والأردن .

ــ قوى الخط الثانى (جبهة شرقية) : العراق والسعودية : وهى تمثل الامتداد الجغرافى للخط الأول ، والقوى الرئيسية المرشحة لدعم هذا الخط على مختلف الأصعدة السياسية والمالية والعسكرية .

ــ قوى الخط الأول (جبهة غربية) : مصر : وهى تمثل خط التصدى الجغرافى والعسكرى والسياسى الأول لاسرائيل من جهة الغرب ، وإن كان ضمن نطاق محدود يتوقف لدرجة كبيرة على سيناريوهات الصراع وما إذا كانت قد أتخذت منحى متطرفا . مثال ذلك أن تلجأ إسرائيل إلى سياسة الاجلاء الجماعى لعرب الأرض المحتلة . أو أن تشن إسرائيل هجوما مدمرا وساحقا ضد سوريا من شأنه أن يهدد سلامة واستقلال دول الجبهة الشرقية .

ــ قوى الخط الثانى (جبهة غربية) : ليبيا والجزائر : وهى القوى التى قد تلعب دورا مساندا للخط الأول . وإن كان ضمن نطاق محدود بالمقارنة بالخط الأول (وفيما يلى أهم ملامح تحولات نسب القوى العسكرية بين العرب وإسرائيل خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ آخذين فى الاعتبار تلك التصنيفات المشار إليها سلفا .

أ ـ الدبابـــات :

يلاحظ استمرار سوريا فى تفوقها الكمى على إسرائيلى فى الدبابات عند معدل ١:١,٢ خلال سنوات ١٩٨١ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . كما أن التفوق الاسرائيلى بالنسبة للأردن انخفض من ١:١,٨ فى عام ١٩٨٦ إلى ١:١,٧ عام ١٩٨٧ . وظلت الجبهة الشرقية مجتمعة (العراق وسوريا والأردن والسعودية) محتفظة بتفوقها الكمى على إسرائيل . مع تصاعد هذا التفوق من ١:٢,٤ عام ١٩٨١ إلى ١:٢,٨ عام ١٩٨٦ . وعودته إلى الانخفاض عند معدل ١:٢,٦ عام ١٩٨٧ . كما انخفض التفوق الاسرائيلى بالنسبة لمصر بصورة طفيفة من ١:١,٦ عام ١٩٨١ إلى ١:١,٥٨ عام ١٩٨٧ . ويلاحظ انخفاض معدلات تفوق دول الجبهة الغربية مجتمعة (ليبيا ومصر والجزائر) بالمقارنة إلى إسرائيل من ١:١,٧ عام ١٩٨١ إلى ١:١,٦ عام ١٩٨٦ ثم إلى ١:١,٤ عام ١٩٨٧ . كما

هو واضح فى (جدول - ١) ، وإن كانت دول الجبهة الشرقية والغربية مجتمعة ظلت تحتفظ بأربعة أمثال الدبابات التى فى حوزة إسرائيل على مدار الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ .
مع الزيادة الطفيفة فى التفوق العربى عام ١٩٨٦ بنسبة ٤،١:٠ .
والنتيجة المستخلصة من تلك الأرقام أن هناك تفوقا عربيا فى عدد الدبابات . غير أن هذا التفوق قد انخفض نسبيا فى عام ١٩٨٧ .

كما يلاحظ أيضا فى هذا الصدد التحسن الكبير فى نوعية الدبابات العربية ، وهو التحسن الناتج عن زيادة اعتماد القوى المدرعة العربية على طرازات جديدة من الدبابات القتالية . التى حلت مكان الجيل السابق من الدبابات وهو جيل كان قد شكل طيلة الستينات ومطلع السبعينات أساس هذه القوات . ويبرز فى هذا المجال الاعتماد العربى فى الوقت الحاضر على الدبابات السوفيتية من طراز « ت - ٦٢ » و « ت - ٧٢ » وكما يتضح فى (جدول - ١) فإن عدد الدبابات ت - ٧٢ لدى سوريا والعراق وليبيا قد وصل عام ١٩٨٧ إلى ١١٠٠ و ١٥٠ و ١٨٠ لكل منهم على التوالى . وتعتبر هذه الدبابة من أفضل دبابات القتال وهى مزودة بمدفع عيار ١٢٥ مم ، كما أنها مجهزة بدروع متطورة . وتقول المصادر الغربية أنها قادرة على مقاومة تأثير الجيل الحالى من الصواريخ المضادة للدبابات ، ومن المرجح أن تصبح هذه الدبابة فى المستقبل القريب جزءا رئيسيا من الترسانة العربية إلى جانب الدبابة ت - ٦٢ .

تحتفظ الترسانة العربية أيضا بالعديد من طرازات الدبابات الغربية المتطورة مثل الدبابة أم - ٦٠ والتى تزايد عددها لدى كل من الأردن ومصر والسعودية من ٧٥ و ٦٠ و ١٥٠ عام ١٩٨١ كل منهم على التوالى إلى ٢٥٠،٧٥٣ و ٢٥٥ عام ١٩٨٧ . ويلاحظ فى هذا الصدد استمرار الدول العربية فى إدخال التطويرات والتعديلات على ما لديها من الدبابات كى تواكب التقدم التكنولوجى فى هذا النطاق . ويبرز فى هذا المجال جهود المملكة السعودية فى الوقت الحالى لتجديد قوتها المدرعة من الدبابات فهى بصدد تطوير ما لديها من الدبابات أم - ٦٠ لتصبح متطابقة مع النسخة المتطورة وهى الدبابة « أم - ٦٠ ايه ٣ » ، كما تعمل على إقامة صناعة محلية للدبابات . ولا يزال الاختيار محصورا بين الدبابة ايه . أم . أكس - ٤٠ الفرنسية ، والدبابة البرازيلية أوسوريو ، والدبابة أم - ١ أبرامز الأمريكية . كذلك قطعت مصر شوطا كبيرا فى مجال تطوير الدبابات حيث طورت الدبابة السوفيتية ت - ٥٤ بادخال المدفع ١٠٥ مم عليها . إلى جانب توقيعها لاتفاق مبدئى مع الولايات المتحدة فى يوليو ١٩٨٧ يتيح لها إمكانية تصنيع الدبابة الأمريكية أم - ١ أبرامز ، ولكن لا تزال هناك صعوبات تعترض اتمام هذا الاتفاق بعضها يتعلق بالنواحى المالية والبعض الآخر يتعلق بالمخاوف الأمريكية من إمكانية تسريب أسرار الأنظمة التكنولوجية الموجودة فى الدبابة أم - ١ إبرامز إلى الاتحاد السوفيتى .

أما بالنسبة لاسرائيل فيلاحظ اعتمادها المركز على الدبابة أم - ٦٠ والتى تزايدت أعدادها من ٨١٠ دبابات عام ١٩٨١ إلى ١٣٠٠ عام ١٩٨٧ . إلا أن أهم المستجدات على هذا الصعيد هو تزايد أعداد الدبابات الاسرائيلية الصنع من طراز « مركافا » من ١٠٠ دبابة عام ١٩٨١ إلى ٣٥٠ دبابة عام ١٩٨٦ ثم إلى ٥٠٠ دبابة عام ١٩٨٧ . ومن المنتظر أن يستمر انتاجها حتى تصبح أحد الطرازات الأساسية المكونة للترسانة المدرعة الاسرائيلية فى المستقبل وخاصة عبر الطراز (مركافا ٣) الذى ينتظر تزويده بمدفع عيار ١٢٠ مم ، وبنظام تدريع متطور ، وبمحرك أقوى من محرك الدبابة « مركافا ١ أو ٢ » كما يلاحظ فى هذا النطاق تجديد إسرائيل شبه الكامل لدباباتها التى شكلت أساس قوتها المدرعة فى حقبة الستينات والسبعينات وذلك بالاستبعاد الكامل لدباباتها من طراز « بن جوريون » وهى دبابة مماثلة للدبابة « سينتوريون » ولكن الاسرائيليين أدخلوا عليها المدفع الفرنسى عيار ١٠٥ ، والدبابة « شيرمان » و « سوبر شيرمان » لتحل محلها الدبابات الأكثر تطورا من طراز « أم - ٦٠ » و « أم - ٦٠ ايه ٣ » و « مركافا » و « سينتوريون » وقد جمدت إسرائيل أعداد دباباتها من طراز سينتيرويون وأم - ٤٨ . فكل من هذين الطرازين قد ظل عددهما ثابتا منذ عام ١٩٨١ عند أرقام ١٠٠ و ٦٠٠ لكل منهما على التوالى فى الفترة من ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٧ . مع انخفاض عدد الدبابات أم - ٤٨ من ٦٥٠ عام ١٩٨١ ، إلى ٦٠٠ عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وهو ما يشير إلى تخطيط اسرائيل لاستبعاد هذين الطرازين من الخدمة لاستبدالهما بأنواع أخرى أكثر تطورا . كما أن الدبابات السوفيتية من طراز « ت - ٥٤ » و « ت - ٥٥ » . و « ت - ٦٢ » والتى أستولت عليها إسرائيل من الجيوش العربية فى جولاتها السابقة ظلت تشغل نسبة ٩ ٪ من أجمالى الدبابات الاسرائيلية على مدار الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ مع ادخال العديد من التطويرات عليها ، أبرزها استبدال المدفع ١٠٥ مم محل ١١٥ مم فى الدبابة « ت - ٦٢ » والمدفع ١٠٠ مم فى الدبابة « ت - ٥٤ » ونستخلص مما سبق أن الدول العربية ظلت تحتفظ بتفوقها الكمى على إسرائيل فى عام ١٩٨٧ وإن كان هذا التفوق قد انخفض عن عام ١٩٨٦ بنسبة طفيفة كما أن الدول العربية قد حققت شوطا كبيرا فى مجال التقليل من التفوق النوعى الاسرائيلى فى الدبابات بحيث يمكن القول أن هناك درجة عالية من التعادل بين الجانبين فى هذا النطاق خاصة ما إذا أخذنا فى الاعتبار التماثل الكبير فى طرازات الدبابات لدى الجانبين وانتهاج الجانبين خططا متشابهة فى مجال التطوير والتحديث .

ب - ميكنة القوات البرية :

من الملاحظ أن الفترة ٨١ - ١٩٨٧ قد شهدت تحسنا ملحوظا فى ميكنة القوات البرية العربية . وإن كان عام ١٩٨٧ لم يختلف كثيرا عن العام الذى سبقه . كما أن هذا التحسن الملحوظ لم يصل إلى درجة مضارعة التفوق الاسرائيلى فى هذا المجال .

فلا تزال إسرائيل تتمتع بتفوق واضح فى مواجهة كل دولة عربية على حدة ، وتفقد هذا التفوق فى مواجهة دول الجبهات الشرقية والغربية مجتمعة حيث يتفوق عليها مجموع هذه الدول بنسبة ١:١,٨ كما هو واضح فى (جدول - ١) و (جدول ٤) وتعكس مسألة ميكنة القوات البرية ثلاثة مؤشرات رئيسية :

(١) الزيادة الملحوظة فى التشكيلات المدرعة .

(٢) الزيادة الملحوظة فى عدد ناقلات الجنود المدرعة وعربات المشاة القتالية .

(٣) إدخال عنصر المدفعية الميدانية ذاتية الحركة .

فعلى صعيد التشكيلات المدرعة تزايدت الفرق المدرعة لدى دول الجبهة الشرقية والغربية مجتمعة من ١٣ فرقة عام ١٩٨١ إلى ١٦ فرقة عام ١٩٨٦ . وظل هذا المعدل قائما عام ١٩٨٧ . كما تزايدت الألوية المدرعة من ١٣ لواء عام ١٩٨١ إى ٢٤ لواء عام ١٩٨٦ وانخفض هذا المعدل عام ١٩٨٧ إلى ٢٣ لواء مدرعا . وتركز الانخفاض فى الألوية المدرعة الليبية من ١٨ لواء عام ١٩٨٦ إلى ١٧ لواء عام ١٩٨٧ . وقد يرجع ذلك إلى خسائرها فى تشاد أو إعادة تنظيمها للوحدات المدرعة أو أن يكون مجرد تصحيح لبيانات سابقة . وقد تزايدت فرق المشاة الميكانيكية من ٤ فرق عام ١٩٨١ إلى ١٤ فرقة عام ١٩٨٧ بزيادة ٤ فرق عن عام ١٩٨٦ . والملاحظ أن زيادة التشكيلات المدرعة قد واكبتها زيادة فى فرق المشاة من ٩ فرق عام ١٩٨١ إلى ٣٢ فرقة عام ١٩٨٧ . وتركزت تلك الزيادة فى معظمها فى فرق المشاه العراقية من ٤ فرق عام ١٩٨١ إلى ١٠ فرق عام ١٩٨٦ ثم إلى ٣٠ فرقة عام ١٩٨٧ وذلك كنتيجة لطبيعة العمليات القتالية على مسرح الحرب الايرانية / العراقية والتى يغلب عليها استخدام عنصر المشاة .

أما بالنسبة لاسرائيل فقد ظلت محتفظة بـ ١١ فرقة مدرعة و ٣٣ لواء مدرعا و ١٠ ألوية مشاة ميكانيكية انخفضت إلى ٩ ألوية على مدار الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ . وتعتبر تلك النسبة مرتفعةإذا ما قورنت بحجم قواتها المسلحة وإذا ما قورنت بعدد الفرق المدرعة لدى كل دولة عربية على حدة . حيث تتفوق إسرائيل على سوريا بمقدار ٦ فرق و ٢٩ لواء مدرعا ، وعلى مصر بمقدار ٥ فرق و ٢٥ لواء مدرعا ، وتتفوق بمعدلات كبيرة على كل من ليبيا والسعودية والجزائر .

وتفقد هذا التفوق فى مواجهة دول الجبهات الشرقية والغربية مجتمعة . والتطور الملحوظ فى هذا الصدد هو إدخال إسرائيل ألوية المشاة ضمن تشكيلاتها القتالية بمعدل ٣ ألوية عام ١٩٨٦ . وظل هذا المعدل ثابتا عام ١٩٨٧ . وقد يرجع ذلك إلى خبراتها المكتسبة فى حرب لبنان عام ١٩٨٢ والتى أكدت على أهمية عنصر المشاة . وإن كان هذا التطور قد جاء بالأساس نتيجة لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . (جدول رقم ٢) .

وعلى صعيد ناقلات الجند المدرعة وعربات المشاة القتالية : تزايدت مركبات القتال لدى دول الجبهة الشرقية (خط أول) من ٢٥٩٢ عام ١٩٨١ إلى ٥٢٧٢ مركبة عام ١٩٨٧ بزيادة ٥٠٠ مركبة عن عام ١٩٨٦ . وتركزت الزيادة فى مركبات القتال السورية من ٣٤٠٠ مركبة عام ١٩٨٦ إلى ٣٩٠٠ عام ١٩٨٧ كما يتضح فى (جدول - ١) .

وقد تزايدت مركبات القتال لدى دول الجبهةالشرقية (خط أول وثانى) من ٥٢٩٢ عام ١٩٨١ إلى ١٠٧٨٢ عام ١٩٨٧ بزيادة قدرها ٧٠٠ مركبة عن عام ١٩٨٦ . كذلك تزايدت مركبات القتال لدى مصر من ٣٠٥٠ عام ٤٤٥٠ مركبة عام ١٩٨٧ بزيادة ٢٠ مركبة عن عام ١٩٨٦ . وعلى الرغم من تلك الزيادة المطردة فى مقدار مركبات القتال لدى الدول العربية ، إلا أن إسرائيل ظلت تحتفظ بتفوق واضح على كل دولة عربية على حدة . مع انخفاض هذا التفوق بصورة مطردة . فقد انخفض معدل التفوق الاسرائيلى بالنسبة لسوريا من ١:٢,٠ عام ١٩٨١ إلى ١:٤,٠ عام ١٩٨٧ . وظل معدل التفوق الاسرائيلى على مصر عند معدل ١:٤,٠ على مدار الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ . كما ظلت إسرائيل تحتفظ بتفوق واضح على كل جبهة على حدة شرقية أو غربية . وإن كان هذا التفوق يتراجع لدرجة كبيرة أمام دول الجبهة الشرقية (خط أول وثانى) ليصل إلى التعادل النسبى عام ١٩٨٧ ، وتفقد إسرائيل تفوقها الكمى فى مركبات القتال أمام دول الجبهات الشرقية والغربية مجتمعة ، ولكن ليس بصورة كبيرة ، مع التزايد البطىء فى معدلات التفوق العربى من ١:١,١٤ عام ١٩٨١ إلى ١:١,٨ عام ١٩٨٦ ثم إلى ١:١,٩ عام ١٩٨٧ .

وواكب هذا التفوق العربى المحدود فى مركبات القتال تحسن ملحوظ فى نوعية مركبات القتال العاملة فى القوات المدرعة العربية من خلال التركيز على الاعتماد بصورة متزايدة على المركبات الأكثر تطورا ، وتشكل عربة المشاة القتالية « بى أم بى - ١ » أبرز الأمثلة على ذلك . فهى تعتبر المكون الأساسى لمركبات القتال لدى كل من مصر وليبيا والجزائر والعراق . وتعتبر أيضا الأفضل من نوعها فى العالم من حيث تسليحها المتألف من مدفع عيار ٧٣ مم وصاروخ م / د من طراز « ساجر » الذى يمنحها قدرة فعالة فى التعامل مع المدرعات المعادية . فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بدور ناقلة جنود مدرعة ، وقد تزايدت أعداد عربة المشاة القتالية « بى أم بى - ١ » لدى كل من ليبيا والجزائر وسوريا من ٢٥٠ و ٣٠٠ و ١٤٠٠ عام ١٩٨١ إلى ٨٠٠ و ٦٩٠ و ١٨٠٠ عام ١٩٨٧ لكل منهم على التوالى . مع عدم اختلاف أعداد تلك المركبات فى عام ١٩٨٧ كثيرا عن عام ١٩٨٦ . والملاحظ أيضا تضاؤل الاعتماد على ناقلة الجنود السوفيتية بى تى آر - ٤٠ / ١٥٠ / ١٢٥ لدى كل من سوريا والجزائر وليبيا مع ثبات عددها لدى مصر . وهو ما يدل على اتجاه الدول العربية إلى أن تستبدل مركباتها القديمة التى شكلت أساس قوتها المدرعة فى الستينات والسبعينات بمركبات أكثر تطورا وحداثة .

وتحتفظ الأردن والسعودية ومصر بأنواع متطورة من المركبات المدرعة الغربية أبرزها حاملة الجند الأمريكية أم - ١١٣ والتي تزايدت أعدادها بصورة كبيرة لدى كل من مصر والسعودية والأردن من ٥٠ و ١٠٠ و ٨٢٠ عام ١٩٨١ إلى ١٢٠٠ و ٨٠٠ و ١٢٠٠ عام ١٩٨٧ لكل منها على التوالي .

كما أدخلت الدول العربية أنواعا متقدمة من مركبات القتال الأرجنتينية والبرازيلية أبرزها المركبة البرازيلية URUTU EE - 3/ - 11/ - 9 ، غير أنها تشكل نسبة محدودة من الترسانة المدرعة للدول العربية . ومن غير المنتظر أن تتزايد أعدادها بدرجة كبيرة نظرا لاستمرار اعتماد الدول العربية على مركبات القتال السوفيتية والغربية . فقد عرضت المملكة السعودية فى فبراير ١٩٨٧ شراء ٢٠٠ مركبة قتال أمريكية من طراز Bradaly وهى تعتبر من التطبيقات الحديثة للمواد المركبة (Composite Materials) ويحقق استخدام المواد المركبة العديد من المزايا فهى بالنسبة لهذا التطبيق ستحقق نفس القدر من الوقاية مع عدم التفتت فى حالة اصابتها هذا إلى جانب خفة الوزن وسهولة التصنيع ورخص التكلفة وسهولة عمليات الصيانة وعدم التأثر بالعوامل الجوية .

أما بالنسبة لاسرائيل : فقد ظل اعتمادها مركزا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ على حاملة الجنود الأمريكية أم - ١١٣ . والتى تزايد عددها من ٤٠٠٠ مركبة إلى ٥٩٠٠ عام ١٩٨٦ . مع ثبات هذا الرقم فى عام ١٩٨٧ . وإلى جانب المركبة أم - ١١٣ هناك أنواع أخرى لدى إسرائيل منها ما هو سوفيتى الصنع حصلت عليه خلال حروبها مع الدول العربية وتضم المركبة القتالية بى . آر . دى . أم - ١ / - ٢ والمركبة بى . تى . آر - ٤ / ٥ - ٦٠ - ١٢٥ .

إلى جانب المركبة الاسرائيلية آر . بى - واى راماتا وهى أول عربة مدرعة يتم تصميمها فى إسرائيل . وقد بدأت القوات الاسرائيلية باستخدامها فى أواسط السبعينات ، وبذلك نجد أن غالبية طرازات مركبات القتال الموجودة لدى إسرائيل ، موجودة أيضا لدى الدول العربية ، ونستخلص مما سبق أن هناك شبه تعادل فى مركبات القتال سواء من حيث الكم أو النوعية بين الجانب العربى والاسرائيلى وإن كان هذا التعادل من شأنه تدعيم التفوق الاسرائيلى ، إذا ما أخذ فى الاعتبار تعداد القوات المسلحة لدى الجانبين .

الناحية الثالثة فى ميكنة القوات البرية : هى ادخال عنصر المدفعية ذاتية الحركة ويعبر استخدام مدافع الميدان ذاتية الحركة عن جانب هام من جوانب العمليات المشتركة على صعيد خفة حركة القوات البرية ورفع مستوى التنسيق العملى المباشر بين مختلف صفوفها . ويلاحظ فى هذا الصدد أن عام ١٩٨٧ لم يشهد تغيرا كميا أو نوعيا كبيرا فى الأنظمة الذاتية الحركة وإن كانت الفترة ٨١ - ١٩٨٦ قد شهدت دخول العديد من طرازات الأنظمة الذاتية الحركة لدى الجانبين ، أبرزها حصول السعودية على السلاح الموجه المضاد للدبابات ذاتى الحركة من طراز فى . سى . سى - ١ ، والجزائر على عربة الصواريخ متعددة القواذف ، ومصر على الهاوتزر أم - ١٠٩ ايه . اس وعربات الصواريخ متعددة القواذف فى . ايه . بى - ٨ - ١٢ ، وصقر - ١٨ / ١٩ ، وأم - آه و ب . م - ٢٤ ، هذا إلى جانب الأسلحة المضادة للدبابات ذاتية الحركة طراز أم - ٩٠١ . كذلك حصلت العراق فى نفس الفترة على المدافع الذاتى الحركة جى . سى . تى والهاتزر ذاتى الحركة أم - ١٩٧٣ ، وم - ١٩٧٤ و م - ١٠٩ بالاضافة إلى عربة الصواريخ متعددة القواذف ب - م - ١٣ / ١٦ ، كما حصلت سوريا على المدفع الذاتى الحركة أم - ١٩٧٤ والهاوتزر ذاتى الحركة أم - ١٩٧٣ والسلاح الموجهة للدبابات ذاتى الحركة BRDM - 2 .

أما بالنسبة لاسرائيل فقد أدخلت فى قواتها البرية عربة الصواريخ متعددة القواذف طراز مار - ٢٩٠ ولار - ١٦٠ ، وهما صناعة إسرائيلية الأولى مركبة على شاسيه الدبابة شيرمان ، والأخرى تستخدم محمولة على عربات الجيب أو حاملات الجنود من طراز أم - ٥٤٨ . ويلاحظ فى هذا الصدد على ضوء تعدد منظومة الأسلحة ذاتية الحركة لدى الدول العربية ، وتزايد احتمالات تنوعها وتزايدها على ضوء اعتبارات سوق السلاح الدولى ، اتجاه إسرائيل إلى أدخال التطورات والتعديلات على منظومتها من الأسلحة الذاتية الحركة للاحتفاظ بهامش من التفوق النوعى فى مواجهة الدول العربية وتتركز التعديلات الجديدة على زيادة دقة تحديد الهدف والاصابة ويبرز فى هذا المجال انتاج شركة « البيت » حاسبة لادارة النيران تعرف باسم « كومبات » وهذه الحاسبة تساعد على الاتصال المباشر بين المدفع ذاتى الحركة وبين قائد البطارية . حيث يتم تحليل إحداثيات الهدف والقذائف بشكل آلى لكل مدفع . كما أزيح الستار عن منظومة توجيه للقذائف تعرف باسم « عوفير » من قبل شركة « البيت » ويستخدم الجهاز من على مسافة حوالى ١٠٠٠ متر عن الهدف حيث يستوعب الهدف ، ويوجه القذيفة للاصابة المباشرة . وتتعاون إسرائيل والولايات المتحدة أيضا على تطوير سلسلة تحسينات للمدفع ذاتى الحركة من نوع أم - ١ الموجود فى الخدمة فى دول كثيرة فى العالم . وطبقا لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية فإن عملية التحسين تشمل فى المرحلة الأولى حوالى ٦٠٠ مدفع إسرائيلى ذاتى الحركة و ١٧٠٠ مدفع أمريكى .

جـ - الأسلحة المضادة للدبابات والمدرعات :

ربما كان أحد الملامح الرئيسية فى سباق التسلح فى منطقة الشرق الأوسط فى الوقت الراهن هو سعى كلا الجانبين العربى والاسرائيلى لتحسين مستوى الأنظمة المضادة للدبابات ، عن طريق استخدام المزيد من الصواريخ الموجهة المضادة والحصول على أنواع جديدة ومتطورة . وترجع بداية هذا التطور إلى الخبرة المكتسبة من حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فقد كانت إحدى نتائجها سعى دول المنطقة للحصول على أنواع متعددة من

التقنيات والوسائل المضادة للدبابات وهو ما أدى - وفقا لاحدى التقييمات - إلى أثارة الشكوك حول الدور الحقيقى للدبابة فى الحرب الحديثة على ضوء تعاظم فاعلية الأسلحة المضادة للدبابات ،وزيادةدقتها ،وقدرتها التدميرية .بحيث يمكن القول أن المنافسة القائمة بين الوسائل المضادة للدبابات وبين الجهود الخاصة بتدعيم وقاية الدبابة تنتهى فى الوقت الحاضر لصالح الوسائل المضادة للدبابات ، بل ان الهوة آخذة فى الاتساع . ويبرز فى هذا المجال حصول دول الجبهات الشرقية والغربية على صواريخ مضادة للدبابات متطورة متعددة الأنواع والطرازات وتتمثل فى الأنظمة السوفيتية « ساجر » (سوريا ومصر والجزائر والعراق) و « سواتر » (سوريا ومصر) و « سنابر » (سورياومصر) وايه .تى سبيجوت (سوريا) والأنظمة الأمريكية « تاو » (مصر والسعودية والأردن) و « دراجون » (الأردن) والأنظمة الفرنسية « ميلان » (الجزائر وليبيا ومصر والعراق وسوريا) والصاروخ البريطانى « فيجيلانت » (ليبيا) وقدتعاقدت الأردن فى نوفمبر ١٩٨٦ مع فرنسا لتزويدها بمقدار ٥٠٠ صاروخ مضاد للدبابات من طراز « ابيلاس » إلى جانب تعاقدها مع المملكة المتحدة فى فبراير ١٩٨٧ لتزويدها بكمية ١٠٠٠ صاروخ من طراز « لاو » ومن المنتظر أن تدعم تلك الصواريخ المتعاقد عليها من قدرة الأردن المضادة للدبابات . وتتميز هذه الطرازات بمداها الفعال وبامكانية استخدامها بمرونة كاطلاقها من العربات المدرعة أو من الطائرات الهليكوبتر أو بواسطة الجنود الأفراد .

من جهة أخرى تعمل إسرائيل على مواجهة التقدم العربى فى مجال الدبابات والمدرعات عن طريق تطوير قدرتها الدفاعية المضادة ، وذلك بتزويد قواتها البرية بالصواريخ م / د من طراز « تاو » المحمول على سيارات الجيب والعربات المدرعة وطائرات الهليكوبتر و « دراجون » الذى يطلق من الكتف ، علاوة على الصاروخ « كوبرا » الألمانى الغربى والذى يصل مداه إلى ٢ كيلومتر . بالاضافة إلى تطوير القاذف الصاروخى « بيكيت » وذلك إلى جانب القاذف الأمريكى « لاو » والقاذف السوفيتى آر . بى . جى - ٧ الذى أستولت عليه من الجيوش العربية .

د - صواريخ سطح / سطح الأرضية :

لعل أبرز التطورات فى هذا المجال خلال عام ١٩٨٧ . هو اختبار إسرائيل للصاروخ « اريحا ٢ » والذى وصل مداه وفقا للتقارير الغربية إلى ٨٢٠ كم ، ومن المخطط أن يصل أقصى مدى له إلى ١٤٥٠ كم . ويعنى ذلك عمليا أنه بمقدوره الوصول إلى أغلب العواصم العربية ، بل وأجزاء من الأراضى السوفيتية . وكانت مصادر علمية أجنبية ومنها معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن ومجلة جينس البريطانية قد أكدت أكثر من مرة أن إسرائيل أنتجت نوعين من هذه الصواريخ وأنها تمتلك (٤٠) صاروخا من الطرازين . الأول : من طراز م - د - ٦٠٠ ويبلغ مداه (٤٥٠) كيلومترا وهو يطلق من قاعدة متحركة أو ثابتة ويحمل رأسا متفجرا تقليديا أو نوويا أما الطراز الثانى فهو (م - د - ٦٢٠) وهو أكثر تطورا إذ يبلغ مداه (١٠٠٠) كيلومتر . وطبقا لتلك المصادر فإن إسرائيل أمتلكت (٤٠) صاروخا من هذا الطراز . ولم تقتصر خطوات إسرائيل على تطوير هذ الطرازات من سلسلة صواريخ « اريحا » بل اتجهت إلى تطوير طرازات أبعد مدى . وقد أميط اللثام عام ١٩٨٥ عن أن إسرائيل طورت طرازا جديدا من صاروخ « اريحا - ٢ » المحسن والذى يزيد مداه على (١٠٠٠) كيلومتر

ويصيب الهدف باحتمال خطأ يبلغ كيلومتر وفى هذا السياق أوردت مجلة « نيوزساينس » أن طرازا آخر من صواريخ « اريحا » الذى يطلق عليه بالعبرية اسما آخر هو اسم « زئيف » (الذئب) تم تطويره وهو يعمل بالوقود السائل ويصل مداه إلى تركيا وغرب إيران وشرق ليبيا والسعودية والأجزاء الجنوبية من الاتحاد السوفيتى . ولا شك أن ما أعلن مؤخرا عن اجراء تجربة على صاروخ (اريحا ٢) جاء ليؤكد ما سبق أن أعلنته تلك المصادر من تطوير هذه الصواريخ ولا يفوتنا أن نذكر هنا بأن الولايات المتحدة وفرت لاسرائيل المكونات الأساسية لتطوير مثل هذا الصاروخ عندما زودتها بمحركات توربينية من

طراز نفاث وأجهزة أخرى . وتفيد بعض التقرير أن إسرائيل قامت بنشر عدد من صواريخ « اريحا ٢ » فى عام ١٩٨٥ فى صحراء النقب بالقرب من بئر سبع وفى مرتفعات الجولان السورية . وبغض النظر عن نتائج هذه التجربة بالذات ، فإنه يمكن القول أن الصواريخ التكتيكية التعبوية ستلعب دورا متزايدا على ساحة الصراع العربى / الاسرائيلى . فمن المنتظر أن يتزايد الاعتماد على تلك الصواريخ فى الجولات القادمة لضرب التجمعات السكانية والمدن والمنشآت الحيوية . ولعل ما يلفت النظر دور تلك الصواريخ كوسائل قذف نووية تجعل جميع العواصم العربية رهينة فى يد إسرائيل المالكة للخيار النووى . وهو ما قد يدفع الدول العربية إلى مجاراة إسرائيل فى هذا الصدد . ولا نستطيع اغفال دور الاتحاد السوفيتى فى سد النقص الموجود لدى الدول العربية خاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار أن الصواريخ الاسرائيلية تهدد الجزء الجنوبى من الاتحاد السوفيتى . كما أن معاهدة إزالة الأسلحة النووية متوسطة المدى من أوروبا الموقعة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة خلال قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ تجعل الشرق الأوسط المسرح الطبيعى لتلك الصواريخ وهو ما نلاحظه فى الزيادة الواضحة فى الصواريخ السورية سطح / سطح الأرضية . فقد حصلت سوريا فى عام ١٩٨٧ فقط على (٦) صواريخ فروج - ٧ ليصل عددها إلى ٢٤ صاروخا إلى جانب ١٨ صاروخ سكول و٢٤ صاروخ أس أس - ٢١ وبذلك ارتفع عدد الصواريخ سطح / سطح السورية فى عام ١٩٨٧ إلى

٧٨ صاروخا بعد أن كانت ٤٨ صاروخا عام ١٩٨٦ . وتكمن أهمية حصول سوريا على صواريخ أرض / أرض الدقيقة الاصابة من طراز أس أس ٢١ البالغ مداها ١٢٠ - ١٨٠ كم في أنها قادرة على أصابة الأهداف الصغيرة نسبيا بالمقارنة مع النوعين الآخرين . وحسب أحد السيناريوهات الاسرائيلية يمكن استخدام صواريخ أس أس ٢١ كأسلحة ضربة أولى لأى عمليات برية هجومية واسعة مع الاحتفاظ بصواريخ سكود لضرب الأهداف الكبيرة مثل المدن في الأعماق الاسرائيلية . بغية ردع اسرائيل عن القيام بالهجمات المماثلة على المدن والموانىء السورية . وتفيد بعض التقارير أن سوريا بصدد الحصول على صواريخ أرض / أرض جديدة من طراز أس أس - ٢٢ وأس أس - ٢٣ (البالغ مداها ٥٠٠ كم على التوالي) تجمع مابين الدقة في الاصابة والقدرة على الوصول إلى الأعماق الاسرائيلية مما سيرفع من طبيعة التهديد الذى تواجهه إسرائيل على هذا الصعيد بشكل أساسي . ويمكن النظر إلى تلك التطورات من منظور محاولة سوريا موازنة تطوير إسرائيل لصواريخها الأرضية متوسطة المدى ومحاولة الاتحاد السوفيتي اقناع إسرائيل بعدم جدوى تطوير صواريخها الأرضية متوسطة المدى فكل تطور تحققه إسرائيل في هذا الصدد يزيد من استعداد الاتحاد السوفيتي لتقديم المزيد من الصواريخ التكتيكية لسوريا

هـ - القوات الجوية والدفاع الجوى :

شهد عام ١٩٨٧ قفزات نوعية وكمية هامة في الأسلحة الجوية العربية يمكن أن تكون ذات أثر ملموس في المواجهات الجوية المحتملة مع إسرائيل في المستقبل ، وفي حين أنه لا يزال من السابق لأوانه التكهن بمدى الاقتراب العربي الفعلي في المجال الجوى إلى المستوى التقني والعملي لسلاح الطيران الاسرائيلي (الذى حقق بدوره تقدما كبيرا في الفترة نفسها) ، فإنه يمكن القول أن هامش التفوق الاسرائيلي في مجال العمليات الجوية قد تضاءل نسبيا عما كان عليه طيلة المراحل السابقة من الصراع في المنطقة . وقد اشتملت نواحي التقدم في المجال الجوى خلال عام ١٩٨٧ عدة مجالات أبرزها :

أولا : دخول طرازات جديدة من الطائرات المتطورة في الأسلحة الجوية العربية .

ثانيا : استمرار التحسن في مستوى الدفاعات العربية .

فمن الملاحظ أن عام ١٩٨٧ قد شهد تسلم الدول العربية طائرات متطورة سبق لها وأن تعاقدت عليها . كما أنها تعاقدت على أنواع أخرى من الطائرات بالاضافة إلى الطائرات المتعاقد عليها والتي لم تسلم بعد . واشتملت الطائرات الجديدة على أنواع متعددة الطرازات والمهام القتالية والمتنوعة المصادر . ويبرز في هذا المجال تسلم السلاح الجوى المصرى في يناير ١٩٨٧ طائرتي ميراج ٢٠٠٠ الفرنسية الصنع . وحصوله في أكتوبر ١٩٨٦ على طائرتين من أجمالي ٤٠ طائرة أف - ١٦ متعاقد عليها بين مصر والولايات المتحدة إلى جانب ١٠٠ طائرة توكانو في يونيو ١٩٨٧ من أصل ١٢٠ طائرة متعاقد عليها بين مصر والبرازيل علاوة على حصوله على خمس طائرات استطلاع من طراز ايه - ٢ س « هوك اى » . كما حصل السلاح الجوى السعودى على ٦ طائرات تدريب من طراز هوك ، و ١٠ طائرات مقاتلة من طراز تورنادو وهما أجزاء من صفقة الطائرات البريطانية / السعودية المبرمة خلال عام ١٩٨٦ ، كما تسلمت السعودية طائرة الصهاريج من طراز كى ايه - ٣ وهي تعد الأخيرة في أطار صفقة طائرات « الأواكس » المصدق عليها في عام ١٩٨١ وتضم ٥ طائرات أواكس وثماني طائرات صهاريج كى ايه - ٣ كما طلبت المملكة السعودية من الولايات المتحدة خلال العام نفسه شراء ١٣ طائرة قتال أف - ٥ و ١٥ طائرة هليكوبتر طراز بيل ٤٨ ، و ١٢ طائرة قتال أف - ١٥ . كذلك حصل السلاح الجوى السوداني والعراقي على عدد غير معروف من الطائرات الاعتراضية السوفيتة « ميج - ٢٩ » وهناك تقارير تفيد بعزم الأردن على شراء نفس الطراز كما حصل السلاح الجوى العراقي على القاذفة الصينية اتش - ٦ في يناير ١٩٨٧ ، وحصلت الجزائر على (١٥) طائرة أعتراضية سوفيتية طراز ميج ٢٣ .

على الوجه الآخر حصلت إسرائيل خلال عام ١٩٨٧ على ٢٥ طائرة هليكوبتر من الولايات المتحدة . وتعاقدت على شراء ٧٥ طائرة « أف - ١٦ » س / دى » كبديل عن الطائرة « لافي » والتي ألغى مشروعها في أواخر عام ١٩٨٧ نتيجة للاعتبارات المالية .

وكان لدخول تلك الأنواع الجديدة من طائرات القتال أثره في تزايد معدل التفوق العربي بالنسبة لاسرائيل في تعداد طائرات الهجوم الأرضي ليصل ٧,٦ بعد أن كان ٧,٢ عام ١٩٨٦ و ٣,٩ عام ١٩٨١ وثبات نسبة التفوق العربي الطفيف في الطائرات الاعتراضية عند معدل ٣,٧ عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ مع الانخفاض النسبي في درجة التفوق في طائرات الهليكوبتر من ٩,٣ عام ١٩٨٦ إلى ٧,٣ عام ١٩٨٧ . ويلاحظ في هذا المجال أن إسرائيل ظلت تحتفظ بتفوقها الكمي في طائرات الهجوم الأرضي في مواجهة كل دولة عربية على حدة ، وإن كان هذا التفوق قد أخذ في الانحسار بالنسبة لسوريا التي تفوقت على اسرائيل في عدد طائرات الهجوم الأرضي عام ١٩٨٧ بمعدل ١:١,٥ مع ثبات التفوق الاسرائيلي في الطائرات الاعتراضية بنسبة ١:٧, ومن المنتظر أن تقلل الطائرات الاعتراضية السوفيتية « ميج ٢٩ » والتي حصلت عليها سوريا مؤخرا من هذه الفجوة ونستطيع أن نرصد الاتجاه نفسه لدى كل من مصر والأردن بالنسبة لاسرائيل .

ومن المنتظر أيضا أن تسهم تلك الطرازات الجديدة من الطائرات في تضييق الفجوة النوعية بين إسرائيل والدول العربية ، فالطائرة ميج ٢٩ والتي دخلت الخدمة في السلاح

الجوى السوفيتى عام ١٩٨٤ تعتبر أول طائرة مقاتلة من أنتاج الاتحاد السوفيتى خططت وصممت للعمل بجهاز رادار متطور ذى قدرة على النظر والاطلاق إلى أسفل ، وهذا الرادار قادر على اكتشاف طائرات مقاتلة على مدى كبير نحو (١٠٠ كم على ما يبدو) واضاءة الأهداف لصالح الصواريخ التى تعمل بالتوجيه الرادارى ، وتصل السرعة القصوى للطائرة ٢,٢ ماخ وهى مسلحة بأربعة صواريخ جو / جو متوسطة المدى (AA - 10) موجهة بالرادار وصاروخين لمعركة جوية قصيرة (AA - 12) ومدفع بقطر ٣ مم ويثير ادخال مثل هذه الطائرات فى معارك جو / جو احتمال تقليص هامش التفوق الاسرائيلى فى معارك جوية الذى كان سائدا فى مطلع الثمانينات . كما أن الطائرة ميراج ٢٠٠٠ تضع تحديا خطيرا فى مواجهة السلاح الجوى الاسرائيلى . ذلك لأن الطائرة تمثل لغزا من ناحية منظوماتها الالكترونية وكفاءتها التكتيكية وتفيد التقارير الغربية بأن الطائرة مزودة بمعدات جوية ترتكز على المعدات الفرنسية البحتة ، وتشتمل هذه الأجهزة على رادار من نوع آر . دى . أم ومنظومة توجيه من طراز (UNL -52) وهذه الأجهزة بالاضافة إلى الحاسب المركزى قادرة على توفير المتطلبات العملياتية المختلفة سواء على صعيد الاعتراض أو التفوق الجوى أو عمليات التوغل البعيدة المدى وكذلك الضرب الدقيق للأهداف الأرضية . وتحمل طائرة ميراج ٢٠٠٠ وسائل مضادة لصواريخ أرض / جو ، وجو / جو تؤدى إلى تحسين بقائها فى بيئة مشبعة بالتهديدات بالاضافة إلى قنابل زنة ٤٠٠ كيلوجرام كما تحمل أيضا قنابل عنقودية من انتاج فرنسى .

ويؤكد انحسار التفوق النوعى فى الميزان الجوى بين العرب وإسرائيل حقيقة أن القوة الجوية الاسرائيلية لم تشهد توسعا مشابها أو موازيا للتوسع العربى . فقد ظلت كما هى على مدار الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ نتيجة لتركيز هيئة صناعة الطائرات الاسرائيلية جهودها على انتاج المقاتلة الهجومية الاسرائيلى « لافى » لكى تصبح عماد القوة الجوية الاسرائيلية فى التسعينات . ومع الغاء مشروع المقاتلة لافى سارعت إسرائيل إلى طلب شراء ٧٥ طائرة من طراز أف - ١٦ س / دى وهى طائرة تعتبر أقوى من طائرة « لافى » من الناحية الفنية . وتمتلك إسرائيل ١٥٠ طائرة من هذا النوع ويعتبر قادة سلاح الجو الاسرائيلى هذه الطائرة بأنها أفضل الطائرات المقاتلة متعددة المهام وكان قد استخدمها لتدمير المفاعل النووى العراقى على مدى ما يربو على ١٠٠٠ كم بالاضافة إلى تدمير الصواريخ السورية المضادة للطائرات .

وازاء حقيقة تشابه نوعية طرازات الطائرات بما هو موجود لدى بعض الدول العربية وتزايد امكانية الدول العربية فى الحصول على الطائرات الأكثر تطورا نتيجة لاعتبارات سوق السلاح . تابعت إسرائيل خلال عام ١٩٨٧ تركيزها على تطوير وسائل الاستطلاع والانذار والاعاقة الالكترونية معتبرة هذه الوسائل بمثابة أنماط أساسية فى المنظومة الجوية التى لديها . فقد أزاحت شركة « البيت » الستار عن منظومة جديدة تساعد على الحصول على صور نوعية أفضل من الصور التى تلتقط بواسطة كاميرات الفيديو ، أما الاستخدامات الأخرى الممكنة لهذه المنظومة فهى وسائل الرصد بعيد المدى والتى تنطوى على تضاؤل كبير فى نوعية الصورة ازاء التداخلات الجوية . ابتاعت إسرائيل أيضا من الولايات المتحدة (٢٠) مجموعة متطورة للحرب الالكترونية من طراز ALQ - 131 من انتاج شركة وستنجهاوس ، كما تقترب عملية إعداد الطراز الرئيسى لطائرة فانتوم المحسنة « فانتوم ٢٠٠٠ » من الانجاز ، وقد تقلع فى رحلة تجريبية أولى خلال عام ١٩٨٨ ويجرى الآن ادخال مجموعة تحسينات على الطائرة وستحتوى الطائرة على أجهزة الرادار وشاشة عرض حديثة ، كما ستنصب فى الطائرة شاشات حاسبة متعددة الأهداف تساعد على التخفيف إلى حد كبير من عبء العمل أثناء الطيران أو القتال . كما طورت شركة « اينسبيكترونيك » الاسرائيلية الطائرات المصغرة بدون طيار والمستخدمة فى السلاح الجوى الاسرائيلى وذلك بتزويدها بأجهزة استشعارية تدعم قدرتها على تحديد الأهداف ورقابة الحدود . وتعمل إسرائيل والولايات المتحدة أيضا بصورة مشتركة على تصميم وتطوير منظومات جوية متطورة يمكن أن تساهم فى تطوير طائرة المستقبل ATF ومن بين المجالات المطروحة على جدول الأعمال تطوير أسلحة جو / جو ، وجو / أرض وعتاد موجه ومتطور ، وتكنولوجيا البصريات الالكترونية ، والحرب الالكترونية ووسائل الاتصال والوقاية من الحرب الكيماوية والجرثومية والنووية . وهناك محاولات أخرى مشتركة بين الأسطول الأمريكى (وعلى الأخص مشاة البحرية) والسلاح الجوى الاسرائيلى يمكن أن تتمخض عن تطوير مشترك لكفاءة العمل الليلى لطائرات « كوبرا » المروحية .

و - التحسن فى مستوى الدفاعات الجوية الأرضية :

وهو تحسن اشتمل بالأساس على حصول الأردن على صواريخ سام ٨ وسام ١٣ وسام ١٤ السوفيتية . وعلى الرغم من محدودية هذا التغير حيث لم يصحبه تغير آخر ذو شأن نوعيا أو كميا فى الدفاعات الجوية لدى كل من العرب وإسرائيل إلا أنه تبقى حقيقة أن الدفاعات الجوية العربية باتت الآن تمتلك منظومة متكاملة من الأسلحة المضادة للطائرات الصاروخية والمدفعية . وتستخدم هذه القوات حاليا صواريخ « سام ٢ » للارتفاعات العالية و « سام ٣ » للارتفاعات المنخفضة والمتوسطة و « سام ٦ » لمختلف الارتفاعات و « سامَ ٥ » للارتفاعات العالية والمتوسطة بالاضافة إلى الصاروخين « سام ٨ » و « سام ٩ » إلى جانب صواريخ « كروتال » و « هوك » و « رداى » ويعمل إلى جانب هذه الصواريخ أنظمة مدفعية م / ط لعل أهمها المدفع الذاتى الحركة ZSU - 23 - 4 والمدفع

ZSU - 57 - 2 الذى يعتبر من المدافع م / ط الأكثر فعالية ، وهو مخصص أساسا للدفاع عن القوات البرية أثناء تنفيذ عملياتها . على الوجه المقابل طورت إسرائيل خلال ١٩٨٧ أنظمتها المضادة للطائرات حيث كشفت النقاب عن نظامين جديدين أحدهما يستخدم كنظام لتعيين الأهداف بالرؤية البصرية ويركب على بطاريات صواريخ « هوك المعدلة » والآخر تزود به صواريخ « شاباريل » لأجل تحديد موقع الطائرة من مسافة ١٠ كم . وهو ما يسمح بالاستغلال الكامل لمدى الصاروخ . كما أدخلت تحسينا فنية كبيرة على نظم الصواريخ الأمريكية المضادة للطائرات من طراز « هوك » وأنه بفضل هذه التحسينات صار بإمكان هذه الصواريخ اعتراض أهداف معادية تحلق على ارتفاع ٧٠ ألف قدم ، أى أكثر بـ ٣٠ ألف قدم من الصواريخ الأمريكية العادية من طراز « هوك » . ومن بين التحسينات التى أدخلت على صواريخ « هوك » جهاز اليكترونى كاشف يمكن بواسطته اكتشاف الأهداف المعادية على مدى يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ كم وتمييز الطائرات المعادية بصورة مطلقة على مدى يتراوح بين ١٧ و ٢٥ كم .

ز ـ المجال البحرى :

شهد عام ١٩٨٧ تغيرا محدودا فى القوات البحرية لدى كل من الدول العربية وإسرائيل كما يتضح فى (جدول ـ ٣) واشتمل هذا التغير المحدود على زيادة زوارق الدوريات لدى مصر من ٣٩ عام ١٩٨٦ إلى ٤١ زورق عام ١٩٨٧ . كما زادت الفرقاطات لدى العراق من فرقاطتين عام ١٩٨٦ إلى ٥ عام ١٩٨٧ . وواكب تلك الزيادة انخفاض فى زوارق الصواريخ وزوارق الطوربيد من ١٠ و ٥ عام ١٩٨٦ إلى ٥ و ٤ عام ١٩٨٧ لكل منهما على التوالى . كذلك أدخلت ليبيا كاسحة ألغام جديدة فى قواتها البحرية ليرتفع عددها من ٧ عام ١٩٨٦ إلى ٨ عام ١٩٨٧ . كما أدخلت سوريا غواصة جديدة فى سلاحها البحرى ليصل عددها إلى ٣ غواصات عام ١٩٨٧ .

أما بالنسبة لاسرائيل فقد انخفضت لديها عدد زوارق الكوزفيت من ٦ عام ١٩٨٦ إلى ٤ زوارق عام ١٩٨٧ . كما قامت ببيع أحد زوارق الصواريخ من طراز دفورا لينخفض عددها إلى ٢٢ زورقا عام ١٩٨٧ .

ومن الملاحظ أيضا أن الدول العربية احتفظت بتفوق مطرد على إسرائيل فى عدد الغواصات . حيث ارتفع معدل التفوق من ٤,٣ : ١ عام ١٩٨١ إلى ٧,٦ : ١ عام ١٩٨٧ بزيدة قدرها ٠,٣ عن عام ١٩٨٦ كما أنها تمتعت بتفوق مطلق فى كاسحات الألغام والفرقاطات وزوارق الطوربيد والتى لا يوجد ما يماثلها فى السلاح البحرى الاسرائيلى . مع التفوق الكامل لاسرائيل فى زوارق الهيدرونويل وقد فقدت إسرائيل درجة تفوقها فى زوارق الدوريات من ١ : ٠,٩ عام ١٩٨١ ليصبح ١ : ١,٨ عام ١٩٨٧ كذلك احتفظت الدول العربية فى الجبهات الشرقية والغربية بتفوق واضح فى زوارق تراوح بين ٤,٢ : ١ عام ١٩٨١ و ٤,٩ : ١ عام ١٩٨٧ .

وازاء هذا التفوق العربى الواضح من الناحية الكمية ركزت إسرائيل على أدخال التحسينات النوعية على سلاحها البحرى . فمن المنتظر أن تجرى إسرائيل تغيرات شاملة فى سلاحها البحرى على الصعيد الكمى والنوعى . وبمقتضى تلك التغيرات فإن زورق الصواريخ المستقبلى لسلاح البحرية « سعر ـ ٥ » سوف يحل محل أسطول الزوارق الحاملة للصواريخ . وسيحمل الزورق الجديد فوق منصته مجمعا تسليحيا يحتوى على صواريخ من أنواع مختلفة « جبريائيل » و « هاربون » و « براك » ومدافع سريعة الرمى عيار ٢٥ مم للدفاع ضد الصواريخ وسيحل محل المدفع المتوسط صاروخ « براك » المتطور الذى سيكون فعالا لاصابة الأهداف الساحلية . وسيتم فى المستقبل القريب أدخال زوارق دوريات سريعة (دفورا) إلى الخدمة حيث ستنضم إلى الوحدات التى تتولى حماية الشواطىء الاسرائيلية . كذلك ـ وطبقا لما ترويه المصادر الأجنبية ـ فإن التعاون بين شركة « تايران » و « تيول » الأمريكية قد يسفر عن انتاج طوربيد جديد . وهذا الطوربيد هو من طراز « ٣٧ محسن » وسيستخدم هذا الطوربيد كسلاح رئيسى ضد الغواصات ولصالح الغواصات من طراز ٢٠٦ الموجودة فى خدمة السلاح البحرى . كما طورت هيئة تطوير وسائل القتال (رفائيل) جهازا للاعاقة الصوتية ضد الغواصات ، وهذا الجهاز المستخدم لحماية السفن على غرار الزوارق الحاملة للصواريخ ذات السعة المتوسطة يبث موجات صوتية بنفس الذبذبات التى تعمل بها مجسات السونار فى الطوربيد الجديد وتؤدى به إلى الانحراف عن مسار الاصطدام بالهدف .

نستخلص مما سبق أن الميزان العسكرى التقليدى العربى / الاسرائيلى يميل كميا لصالح الجانب العربى مع أستمرار انحسار التفوق النوعى الاسرائيلى . وعلى ضوء هذا الوضع الذى تشكل فيه الأسلحة التقليدية عامل ردع استراتيجيا بسبب حمى سباق التسلح الذى يسيطر على المنطقة والذى يمكن العرب من أمتلاك أى منظومة أسلحة دون أن يكون بمقدور إسرائيل مجاراتهم فى ذلك نظرا لمحدوديتها الاقتصادية ، فإن إسرائيل تعمل على استثمار مجالات أخرى تدعم وتكرس تفوقها على الجانب العربى ولعل أبرز تلك المجالات :

١ ـ برنامج حرب الكواكب : فقد أفادت التقارير الغربية أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل قد اتفقتا فى أواخر عام ١٩٨٧ على الانتاج المشترك للصاروخ الاسرائيلى (السهم) على أن تتحمل الولايات المتحدة ٨٠ ٪ من التكاليف . وأن الصاروخ الجديد سيعتبر بمثابة مفتاح لمساهمة إسرائيل فى مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية وأنه سيتمكن من تدمير أى صاروخ يطلق من مسافة تقل عن ٥٠٠ كم وقالت المصادر أيضا أن الاتفاق الأمريكى الاسرائيلى الخاص بانتاج الصاروخ « السهم »

والذى سيتكلف انتاجه حوالى ٢٠٠ مليون دولار سنويا يقضى بأن يبدأ استخدامه فى أوائل التسعينات . وهذا يعنى أن إسرائيل تسعى إلى اقامة نظام دفاعى أقليمى مضاد للصواريخ يحميها من احتمال تهديدها بصواريخ متوسطة أو قصيرة المدى .

٢ ـ المجال النووى : من الأمور المؤكدة فى هذا الصدد هو أن إسرائيل تمتلك قوة نووية وتعزيزا لذلك فإن كتاب الميزان العسكرى ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ الصادر عن المركز الدولى للدراسات الأستراتيجية فى لندن قد أورد لأول مرة قسما عن القوة النووية الاسرائيلية خلال استعراضه لنسب القوى العسكرية الاسرائيلية ، وأشار إلى أن إسرائيل تمتلك مائة رأس نووى غير أنه أشار إلى أن هذا الرقم غير مؤكد .

٢ ـ محددات الميزان العسكرى العربى / الاسرائيلى

تأثرت سياسات التسلح للدول أطراف الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى خلال عام ١٩٨٧ بجملة أعتبارات أقتصادية ودولية أمنية حددت لدرجة كبيرة برامج التسلح لتلك الدول :

أ ـ الاعتبارات الاقتصادية :

أوضح عام ١٩٨٧ بجلاء دور الاعتبارات الاقتصادية كعوامل رئيسية فى تقرير سياسات التسلح لدول المنطقة . فقد كان من المنتظر على ضوء تزايد حجم التهديدات الأمنية التى واجهت الدول العربية خلال عام ١٩٨٧ أن تكثف تلك الدول برامجها التسليحية . ولكن الأمور لم تأخذ هذا المنحى . فلم تختلف نسب القوى العسكرية خلال عام ١٩٨٧ كثيرا عن عام ١٩٨٦ . بل انها تعرضت للانخفاض فى بعض المجالات ، مع ثباتها فى مجالات أخرى . وتركزت الزيادة الطفيفة على التطوير النوعى للقوة الجوية والبحرية والتى جاءت فى معظمها كنتيجة لتعاقدات سابقة . ويبرز فى هذا الصدد دور الاعتبارات الاقتصادية فى الحد من برامج التسلح لدول المنطقة حيث أن التدهور الاقتصادى لدول منطقة الشرق الأوسط فى مجموعها قد استمر بصورة كبيرة خلال عام ١٩٨٧ نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار النفط فقد انخفض الدخل القومى بمعدل ٣,٦ ٪ ، وارتفع التضخم إلى ١١ ٪ وارتفعت المديونية من ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٤٥ بليون دولار عام ١٩٨٦ وانطبقت تلك الأوضاع فى مجموعها على دول أطراف الميزان العسكرى العربى / الاسرائيلى . حيث انخفض الناتج القومى لكل من السعودية وليبيا والأردن والعراق من ٩٣,٦٥٣ و ٢٢,٦٤ و ٤,٣ و ٢٢,٥١٥ بليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٨٨,٤٤ و ١٨,٨٠ و ٤,١ و ٣,٦٩ لكل منها على التوالى . كما انخفضت معدلات النمو لكل من العراق والسعودية والجزائر وإسرائيل وسوريا ومصر من – ١٤ ٪ و – ٧ ٪ و ٣,٢ ٪ و ٢,٦ ٪ و ٧ ٪ و ٥,١ ٪ عام ١٩٨٦ إلى – ٢٢ ٪ و – ٩ ٪ و ٢,٦ ٪ و ١,٦ ٪ و ٢,٥ ٪ و ٢,٩ ٪ عام ١٩٨٧ لكل منها على التوالى . أيضا أرتفعت معدلات التضخم وارتفعت المديونية كما هو موضح فى جدول ٥ وكان لتلك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تأثيرها فى الانخفاض النسبى لميزانيات التسلح لدى كل من السعودية والعراق ومصر وليبيا وإسرائيل من ١٧,٣٠٣ و ١٢,٨٦٦ و ٥,٢ و ١,٤١٩ و ٥,٦ بليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ١٦,٢٣ و ١١,٠٥٨ و ٤,٦ و ١,٢٩ و ٥,١١ بليون دولار عام ١٩٨٧ لكل منهم على التوالى مع الارتفاع الطفيف لميزانية التسلح لكل من سوريا والجزائر من ٣,٤٨ و ٠,٩٥٣ بليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٣,٩٥ و ١,٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٧ . وقد كان للتدهور فى الأوضاع الاقتصادية لدول الميزان والانخفاض النسبى فى ميزانيات التسلح أثره فى الحد من برامج التسلح لتلك الدول . ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ألغاء إسرائيل لمشروع المقاتلة لافى فى أواخر عام ١٩٨٧ لارتفاع تكلفتها وتأثيرها السلبى على برامج التسلح الأخرى . أيضا تأجيل تسليم مصر لطائرات ميراج ٢٠٠٠ عدة مرات خلال عام ١٩٨٧ نظرا للمشاكل المالية فى الدفع . كما أن الاعتبارات المالية كانت المسئولة عن تأجيل مصر لبرنامج انتاج الصاروخ « تاو » .

ب ـ الاعتبارات الأمنية :

كما سبق الاشارة لم يكن للاعتبارات الأمنية تأثير كبير على نسب القوى العسكرية لدول المنطقة خلال عام ١٩٨٧ على الرغم من تصاعد التهديدات الأمنية بشكل لم يسبق له مثيل خاصة فى النصف الأول من العام المنصرم . فقد تصاعدت الحرب الايرانية العراقية واشتعلت الحرب الليبية التشادية وتأججت الحروب المحلية فى الصحراء الغربية والسودان ولبنان وبالرغم من تلك الأوضاع الأمنية المتدهورة إلا أنه لم يترتب عليها تغير كبير فى موازين القوى العسكرية .

جـ ـ الاعتبارات الدولية :

شهد عام ١٩٨٧ صعود الدور السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط وكان من أبرز الأدوات التى استخدمتها موسكو لدعم نفوذها لدى دول المنطقة أو الحصول على مواطىء قدم جديدة هو أمدادات الأسلحة . ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن الأتحاد السوفيتى أصبح أكثر استعدادا لتقديم المعدات المتطورة لدول المنطقة . ويتجلى ذلك فى تقديمه لطائرات مَيج ـ ٢٩ إلى كل من سوريا والعراق وصواريخ أس أس ـ ٢١ إلى سوريا . أيضا من الملاحظ أن أمدادات موسكو للسلاح لم تعد تعتمد كما هو الحال فى السابق على التوجهات الداخلية والخارجية للدول المتلقية

للسلاح . ويبرز فى هذا الخصوص حصول الأردن والكويت خلال عام ١٩٨٧ على صواريخ دفاع جوى سوفيتية الصنع وبدء عودة التعاون العسكرى بين مصر والاتحاد السوفيتى وموافقة موسكو على تقديم أمدادات الأسلحة إلى السودان خلال الزيارة التى قام بها صادق المهدى رئيس وزراء السودان للاتحاد السوفيتى فى فبراير ١٩٨٧ .

جدول - ١٠ - ميزان المركبات والدبابات

الدبابات	العدد (دبابة)			مركبات القتال	العدد (مركبة)		
	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧		١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
دول الخط الأول (جبهة شرقية)							
(١) سوريا							
ت - ٥٤ / - ٥٥	٢٢٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	مركبة استطلاع ب درم	٤ . م	٨٠٠	٨٠٠
ت - ٦٢	١١٠٠	١٢٠٠	١١٠٠	حاملة جنود ب ت ر ٤٠/ - ٥٠	١٦٠٠	١٢٠٠	١٣٠٠
ت - ٧٢ / - ٧٢ أم	٤٠٠	١١٠٠	١١٠٠	٦٠ / - ١٢٥ / أو . تى - ٦٤			
				مركبة قتال للمشاة بى أم بى - ١	غ . م	١٤٠٠	١٨٠٠
اجمالى فرعى (دبابات)	٣٧٠٠	٤٢٠٠	٤٠٠٠	**إجمالى فرعى (مركبات)**	١٦٠٠	٣٤٠٠	٣٩٠٠
(٢) الأردن أم - ٤٧ / - ٤٨	٢٥٠	١٤٠	٢٠٠	عربة استطلاع فريت	١٤٠	١٤٠	١٤٠
أم - ٦٠	٧٥	١٨٦	٢٢٥	حاملة جنود أم - ١١٣	٨٢٠	١٢٠٠	١٢٠٠
سينتوريون	١٩١	١٩١	٢٩١	حاملة جنود ساراكين	٣٢	٣٢	٣٢
خالــد	—	٢٧٠	٢٧٠	حاملة جنود إى . إى - ١١	—	—	غ . م
إجمالى فرعى (دبابات)	٥١٦	٧٨٧	٩٨٦	**إجمالى فرعى مركبات**	٩٩٢	١٣٧٢	١٣٧٢
إجمالى الخط الأول (جبهة شرقية) دبابات	٤٢١٦	٤٩٨٧	٤٩٨٧	**إجمالى الخط الأول جبهة شرقية**	٢٥٩٢	٤٧٧٢	٥٢٧٢
دول الخط الثانى (جبهة شرقية)							
(١) العراق							
ت - ٥٤ / - ٥٥ / - ٦٢	٢٣٥٠	٢٨٥٠	٢٧٨٠	مركبة استطلاع ب ر د م			
ت - ٧٢	١٥٠			مركبة قتال لمشاة ب م ب - ١			
إيه . أم . أكس - ٣٠	١٠٠	غ . م	غ . م	عربة مدرعة أف يوجى - ٧٠			
يى . تى - ٧٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	إى آر سى - ٩٠ ، موج			
ت - ٥٩ / - ٦٩	—	١٥٠	١٥٠	رولاند إى إى - ٩	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
أم - ٦٠	—	غ . م	غ . م	إى إى - ٣			
أم - ٤٧	—	غ . م	غ . م	حاملة جنود ب ت د - ٥ / - ٦			
شيفتيان	—	١٥٠	١٥٠	١٢٥ ، أو . تى - ٦٢ ،			
أم - ٧٧	—	—	٦٠	إى إى - ١١ بنهارد أم - ٣			
إجمال فرعى (دبابات)	٢٧٠٠	٤٦٠٠	٤٦٠٠	**إجمالى فرعى مركبات**	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠

تابع الجدول رقم (١٠)

الدبابـات	العدد (دبابة)			مركبات القتال	العدد (مركبة)		
	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧		١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
(٢) السعودية							
ايه أم أكس - ٣٠	٣٣٠	٣٠٠	٣٠٠	عربات مدرعة أم ل - ٦٠ / - ٩	٢٥٠	٥٠٠	٢٠٠
أم - ٦٠ إيه ١	١٥٠	١٥٠	١٥٠	عربات استكشاف فيريت ، فوكس	١٠٠	غ . م	غ . م
أم - ٦٠ إيه ٣	—	—	١٠٠	عربات قتال أ . م . أكس - ١٠ بى	٢٥٠	٣٥٠	٣٥٠
				حاملة جنود أم - ١١٣	١٠٠	٦٠٠	٨٠٠
				حاملة جند بنهارد م - ٣	—	١٣٠	١٣٠
				حاملة جنود أورتو إى إى - ١١	—	١٣٠	٣٠
إجمالى فرعى (دبابة)	**٤٨٠**	**٥٥٠**	**٥٥٠**	**إجمالى فرعى (مركبة)**	**٧٠٠**	**١٣١٠**	**١٥١٠**
مجموع الخط الثانى (جبهة شرقية) دبابة	**٣١٨٠**	**٥١٥٠**	**٥١٥٠**	**مجموع الخط الثانى (جبهة شرقية) مركبة**	**٢٧٠٠**	**٥٣١٠**	**٥٥١٠**
مجموع دول الجبهة الشرقية خط أول وثان	**٧٣٩٦**	**١٠١٣٧**	**١٠١٣٦**		**٥٢٩٢**	**١٠٠٨٢**	**١٠٧٨٢**
دول الخط الأول (جبهة غربية)							
(١) مصر							
ت - ٥٤ / - ٥٥	٨٥٠	٩٠٠	٩٠٠	عربات استطلاع	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
				ب ر د م - ١ / - ٢			
ت - ٦٢	٧٥٠	٦٠٠	٦٠٠	عربات قتال للمشاة ب م ب - ١	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
أم - ٦٠ إيه ٣	٦٠	٧٥٣	٧٥٣	حاملة جنود	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
				ب ت ر - ٤٠ / - ٥٠ / - ٥٢			
بى تى - ٧٦	٣٠	١٥	١٥	أو . تى - ٦٢ / - ٦٤	٥٠	١٢٠٠	١٢٠٠
				حاملة جنود م - ١٣ / أيه ٢			
				عربة قتال للمشاة			
				بى . أم . آر - ٦٠ أو بى	—	٢٣٠	٢٥٠
إجمالى فرعى (دبابة)	**١٦٩٠**	**٢٢٦٨**	**٢٢٦٨**	**إجمالى فرعى (مركبة)**	**٣٠٥٠**	**٤٤٣٠**	**٤٤٥٠**
دول الخط الثانى (جبهة شرقية)				عربة مدرعة صالادين	١٠٠	غ . م	غ . م
(١) ليبيـا				عربة مدرعة إى إى - ١١ كاسكافيل	٣٠٠	٤٠٠	٣٨٠
ت - ٥٤ / - ٥٥ / - ٦٢ / - ٧٢	٢٦٠٠	٢٢٠٠	٢١٠٠	عربة استكشاف فيريت	١٤٠		
أو - أف - ٤٠	١٠٠	غ . م	غ . م	عربة قتال للمشاة ب م ب	٢٥٠	٨٠٠	٨٠٠
تى - ٧٢		١٦٠	١٨٠	حاملة جنود ب ت ر - ٦٠/٥٠/٤٠	٩٠٠	٧٠٠	٧٠٠
				حاملة جنود أو . تى - ٦٤/٦٢			
				حاملة جنود م - ١٣٣ / إيه	١٠٠	غ . م	١٠٠
				حاملة جنود أورتو	١٠٠	١٠٠	١٠٠
				حاملة جنود ب ر د م - ٢	٢٠٠	٢٥٠	٢٨٠

تابع جدول - ١٠ - ميزان المركبات والدبابات

الدبابـــات	العدد (دبابة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧	مركبات القتـال	العدد (مركبة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
إجمالى فرعى	٢٧٠٠	٢٣٦٠	٢٢٨٠	إجمالى فرعـــى	٢٠٩٠	٢٢٥٠	٢٢٦٠
(٢) الجزائـــر							
تى - ٥٤ / - ٥٥	٢٠٠	٣٧٥	٣٩٠	عربة مدرعة أم ل - ٦	٥٠	غ ٠ م	غ ٠ م
تى - ٦٢	٤٠٠	٣٢٥	٣٢٥	مركبة قتال مشاة ب ر د م -	٢٠٠	١٣٠	١٤٠
تى - ٧٢	٥٠	١٠٠	١٠٠	مركبة قتال مشاة ب م ب - ١	٣٠٠	٦٩٠	٦٩٠
ايه أم أكس - ١٣	٥٠	غ ٠ م	غ ٠ م	حاملة جنود ب ت ر - ٤٠ / ٥٠	٨٣٠	٦٠٠	٧٧٠
تى - ٤٣	—	٩٠	٩٥	١٢٥			
بى - تى - ٧٦	—	٣٠	٤٠				
إجمالى فرعى (دبابة)	٧٠٠	٩٢٠	٩٥٠	إجمالى فرعى (مركبة)	١٣٠٠	١٤٢٠	١٦٠٠
مجموع الخط الثانى (جبهة غربية)	٣٤٠٠	٣٢٨٠	٣٢٣٠	مجموع الخط الثانى (جبهة غربية)	٣٣٩٠	٣٦٧٠	٣٨٦٠
مجموع دول الجبهة الغربية خط أول وثان (دبابة)	٥٠٩٠	٥٥٤٨	٥٤٩٨		٦٤٤٠	٨١٠٠	٨٣١٠
إسرائيـــل							
سينتوريون	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	عربة مدرعة شوت أم كيه	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
م - ٤٨	٦٥٠	٦٠٠	٦٠٠	مركبة استطلاع ب ر د م - ٢/١		٤٠٠	٤٠٠
أم - ٦٠ إيه ١/إيه ٣	٨١٠	١٢١٠	١٣٠٠	مركبة استطلاع آر بى واى			
تى - ٥٤/ - ٥٥	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	حاملة جنود م - ١١٣	٤٠٠٠	٥٩٠٠	٥٩٠٠
تى - ٦٢	١٥٠	١٥٠	١٥٠	ب ت ر - ٤٠ / - ٥٠/			
مركافــا	١٠٠	٣٥٠	٥٠٠	- ٦٠ / - ١٢٥			
إجمالى فرعى دبابات	٣٠٦٠	٣٥٦٠	٣٩٠٠	إجمالى فرعى مركبات	٨٠٠٠	١٠٣٠٠	١٠٣٠٠

تابع جدول - ١٠ - ميزان المركبات والدبابات

الدبابـــات	العدد (دبابة)			مركبات القتال	العدد (مركبة)		
	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧		١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
مجموع دول الجبهة الشرقية والغربية (دبابة)	١٢٤٨٦	١٥٦٨٥	١٥٦٣٤	مجموع دول الجبهة الشرقية والغربية (مركبة)	٩١٤ -	١٨١٨٢	١٩٠٩٢
نسبة سوريا الى اسرائيل	١,٢	١,٢	١,٠٢		,٢	,٣	,٤
نسبة الأردن إلى اسرائيل	,٢	,٢	,٣		,١	,١٣	,١٣
نسبة الأردن وسوريا الى اسرائيل	١,٤	١,٤	١,٣		,٣	,٥	,٥
نسبة دول الجبهة الشرقية (خط أول وثانى) الى اسرائيل	٢,٤	٢,٨	٢,٦		,٧	,٩٧	١,٠٤
نسبة مصر الى اسرائيل	,٦	,٦٣	,٥٨		,٤	,٤	,٤
نسبة دول الجبهة الغربية مجتمعة الى اسرائيل	١,٧	١,٦	١,٤		,٨	,٨	,٨
نسبة دول الجبهة الشرقية والغربية الى اسرائيل	٤	٤,٤	٤		١,١٤	١,٨	١,٩

Military Balance, International inistitute for strategic studies, london, 1980-1981/1986-1987/1987-1988.

جدول رقم (١١) التشكيلات البرية

	فرقة مدرعة	لواء مدرع	فرقة مشاة ميكانيكى	لواء مشاة ميكانيكى	لواء مشاة	فرقة مشاة	كتيبة دبابات
دول الخط الأول (جبهة شرقية)							
(١) سوريا							
١٩٨١	٤	٢	٢	٤	—		
١٩٨٦	٥	٢	٣	٢	٢		
١٩٨٧	٥	—	٤	—	—		
(٢) الأردن							
١٩٨١	٢	—	—	٢	—		
١٩٨٦	٢	—	—	٢	—		
١٩٨٧	٢	—	—	٢	—		
مجموعة دول الخط الأول (جبهة شرقية)							
١٩٨١	٦	٢	٢	٦	—		
١٩٨٦	٧	٢	٣	٤	٢		
١٩٨٧	٧	٢	٣	٢	—		
دول الخط الثانى (جبهة شرقية)							
(١) العـراق							
١٩٨١	٤	—	٤	—	—	٤	
١٩٨٦	٥	—	٣	—	—	١٠	
١٩٨٧	٥	—	٣	—	—	٣٠	
(٢) السعوديــة							
١٩٨١	—	٢	—	٢	٢	—	
١٩٨٦	—	٢	—	٤	١	—	
١٩٨٧	—	٢	—	٤	١	—	
مجموعة دول الجبهة الشرقية							
١٩٨١	١٠	٤	٢	٨	٢	٤	
١٩٨٦	١٢	٤	٦	٨	٣	١٠	
١٩٨٧	١٢	٤	٦	٦	٣	٣٠	
خط أول (جبهة غربيـــة)							
(١) مصـــر							
١٩٨١	٣	—	٢	—	—	٥	
١٩٨٦	٤	—	٥	—	—	٣	
١٩٨٧	٤	—	٦	—	—	٢	

تابع جدول رقم (١١) التشكيلات البرية

	فرقة مدرعة	لواء مدرع	فرقة مشاة ميكانيكى	لواء مشاة ميكانيكى	لواء مشاة	فرقة مشاة	كتيبة دبابات
خط ثان (جبهة غربية)							
(١) ليبيـــا							
١٩٨١	—	٨	—	—	—	—	١٢
١٩٨٦	—	١٨	—	—	—	—	٣٨
١٩٨٧	—	١٧	٢	—	—	—	٣٠
(٢) الجزائــــر							
١٩٨١	—	١	—	٦	١٩	—	٣
١٩٨٦	—	٢	—	١٤	٩	—	—
١٩٨٧	—	٢	—	١٤	٩	—	—
إجمالى دول الجبهة الغربية							
١٩٨١	٣	٩	٢	٦	١٩	٥	١٥
١٩٨٦	٤	٢٠	٥	١٤	٩	٣	٣٨
١٩٨٧	٤	١٩	٨	١٤	٩	٢	٣٠
إجمالى الجبهة الشرقية والغربية							
١٩٨١	١٣	١٣	٤	١٤	٢١	٩	١٥
١٩٨٦	١٦	٢٤	١١	٢٢	١٢	١٣	٣٨
١٩٨٧	١٦	٢٣	١٤	٢٠	١٢	٣٢	٣٠
إسرائيـــــل							
١٩٨١	١١	٣٣	—	١٠	—	—	—
١٩٨٦	١١	٣٣	—	٩	٣	—	—
١٩٨٧	١١	٣٣	—	٩	٣	—	—

Source : Military Balance, International Inistitute for Strategic Studies, 1981-1982, 1986-1987, 1987-1988.

جدول رقم (١٢) عناصر القوة الشاملة[1]

بيانات عامة	سوريا	الأردن	العراق	السعودية	مصـــر	ليبيا	الجزائر	إسرائيل
الناتج القومى بليون دولار								
١٩٨٦	٢٠,٢٧٠	٤,٣	٢٢,٥١٥	٩٣,٦٥٣	٤٣,٥٧٨	٢٢,٦٤	٤٩,٧	٢٢,٠٣
١٩٨٧	٢٠,٥١	٤,١٠٠	١٧,٦٩	٨٢,٤٤	٦٣,٥٨	١٨,٨٠	٦٩,١٢	٢٢,١٦
الانفاق الدفاعى بليون دولار								
١٩٨٦	٣,٤٨٣	,٧١٣	١٢,٨٦٦	١٧,٣٠٣	٥,٢	١,٤١٩	,٩٥٣	٥,٦
١٩٨٧	٣,٩٥	,٨٣٠	١١,٥٨	١٦,٢٣	٤,٥٧	١,٢٩	١,٢٤	٥,١١
معدل النمو ٪								
١٩٨٦	٧	١,٩	-١٤	-٧	٥,١	-١١	٣,٢	٢,٦
١٩٨٧	-٢,٥	٢,٦	-٢٢	-٩	٢,٩	-١٢	٢,٩	١,٦
معدل التضخم ٪								
١٩٦٨	٧	٣	٢٥	-١	١٣,٣	١٣	١٠,٨	١٨٥
١٩٨٧	٥,٧	١	٢٨	-٣	٢٢,٥	١٥	١٠	٢٥
الديـــون								
١٩٨٦	٤,٥	٤,٢	٤٨	—	٣٩	٤	١٨,٤	٢٣,٨
١٩٨٧	٥	٣,٨	٥٠,٥	—	٤٤	٥	١٨,٧	٢٥

(١) حسبت البيانات الواردة بالجدول وفقاً للأسعار الرسمية للعملات المحلية .

Source; Military Balance, International Inistitute For Strategic Studies, 1986-1987, 1987-1988.

جدول ـ ١٣ ـ الميزان البحرى والجوى

الطائرات : هجوم أرضى ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية	العدد (طائرة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧	القطع البحرية	العدد (قطعة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
دول الخط الأول (جبهة شرقية)							
(١) سوريا							
طائرات هجوم ارضى ميج ١٧	٨٥	٨٥	٨٥	الفرقاطات	١	٢	٢
طائرات هجوم ارضى سو ٧	١٦	١٨	٣٥	اوراق صواريخ	١٨	٢٤	٢٤
طائرات هجوم ارضى سو ٢٠	٢٦	٤٠	١٩	اوراق طوربيد	٨	٨	٨
طائرات هجوم ارضى ميج٣ و عب م	٦٤	٥٠	٥٠	اوراق دوريات	١	٧	٧
طائرات اعتراضية ميج ٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	كاسحة الغام	٣	٩	٩
طائرات اعتراضية ميج ٢١ ب ف	٢٣٠	٨٠	١٧٥	غواصــة	—	٢	٣
طائرات اعتراضية ميج ٢٣ اى/س	—	٧٠	٧٠	زورق تورفيت	—	٢	٢
طائرات اعتراضية ميج ٢٩	—	—	غ ٠ م				
إجمالى طائرات الهليكوبتر المسلح	١٦	١٠٠	١١٠				
إجمالى طائرات هجوم أرضى	١٩١	١٩٣	١٨٩				
إجمالى الطائرات الاعتراضية	٢٥٥	٢٨٠	٢٧٥				
مجموع الطائـــرات	**٤٦٢**	**٥٧٣**	**٥٧٤**	**مجموع القطع البحرية**	**٣١**	**٥٤**	**٥٤**
(٢) الأردن							
طائرات هجوم أراضى ف ـ ٥ أ/ف	٢٨	٢٨	٦٦				
طائرات اعتراضية ف ـ ٥ ف	٤	—	—	زوارق دوريات	٦	٦	٦
طائرات اعتراضية ف ـ ٥ أ	٢٨	—	—				
طائرات اعتراضية ميراج ف ـ ١	—	٣٤	٣٢				
إجمالى طائرات الهجوم الأرضى	٢٨	٦٧	٦٦				
إجمالى الطائرات الاعتراضية	٣٢	٣٤	٣٢				
إجمالى طائرات الهيليكوبتر المسلح	—	٢٤	٢٤				
إجمالى فرعى (طائرات)	**٦٠**	**١٧٥**	**١٢٢**	**قطع بحرية**	**٦**	**٦**	**٦**
مجموعة دول الجبهة الشرقية خط أول							
طائرات هجوم أرضى	٢١٩	٢٥٥		فرقاطات	١	٢	٢
طائرات اعتراضية	٢٨٧	٣٠٧		زورق صواريخ	١٨	٢٤	٢٤
طائرات هيليكوبتر مسلح	١٦٠	٢٣٤		زورق طوربيد	٨	٨	٨
				زورق دوريات	٧	١٣	١٣
				كاسحة الغام	٣	٩	٩
				غواصة	—	٢	٣
				حوام	—	٢	٢
إجمالى عام دول الجبهة الشرقية خط أول طائرة	**٥٢٢**	**٧٩٨**	**٧٩٦**	**قطع بحرية**	**٣٧**	**٦٠**	**٦٠**

تابع جدول ـ ١٣ ـ الميزان البحرى والجوى

الطائرات : هجوم أرضى ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية	العدد (طائرة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧	القطع البحرية	العدد (قطعة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
دول الخط الثانى : العراق							
طائرات هجوم ارضى ميج ٢٣ ب م	٧٥	٤٠	٤٠	فرقاطة	١	٢	٥
طائرات هجوم ارضى سو ـ ٢٠	٨٠	غ٠م	غ٠م	زورق صواريخ	١٢	١٠	٨
طائرات هجوم ارضى هنتر ف ب ـ ٥٩	١٢	—	—	زورق دوريات	٥	٣	٣
طائرات هجوم ارضى ميراج ف ـ١كيو	٣٢	٢٠	٢٠	زورق طوربيد	١٠	٥	٤
طائرات هجوم ميراج ف ـ ١ كيو	٤	٢٣	٣٠	زورق دوريات ساحلى	١٠	—	—
طائرات هجوم ارضى سو ـ ٧	—	غ٠م	غ٠م	كاسحة الغام	٨	٥	٥
طائرات اعتراضية : ميج ٢١	١١٥	٢٠٠	٢٠٠	حوامه	—	٦	٦
طائرات اعتيراضير : ميج ٢٥	—	٢٥	٢٥				
طائرات اعتراضية : ميج ١٩	—	٤٠	٤٠				
طائرات قاذفة : تيبوليف تيو ـ ٢٢	٩	٧	غ٠م				
طائرات قاذفة : تيو ـ ١٦	—	٨	غ٠م				
طائرات قاذفة : آى آى ـ ٢٨	٨	—	—				
إجمالى طائرات الهجوم الارضى	٢٠٣	٨٣	٩٠				
إجمالى الطائرات الاعتراضية	١١٥	٢٦٥	٢٦٥				
إجمالى الطائرات القاذفة	١٧	١٥	غ٠م				
إجمالى طائرات الهيليكوبتر المسلح	٦٠	١٥٠	١٥٠				
إجمالى فرعـــى	٣٩٥	٥١٤	٥٥٥		٤٦	٣١	٣١
(٢) السعوديـــة							
طائرات هجوم ارضى ف ـ ٥إ	٦٥	٦٥	٦٠	زورق دوريات ساحلى	٦	٤٥	٤٥
تورنادو	—	—	١٠	زورق صواريخ	٦	٩	٩
طائرات اعتراضية لاتينينج ف ـ ٥٣	١٥	غ٠م	غ٠م	زورق دوريات كبير	٣	١	١
ت ـ ٥٥	٢	غ٠م	غ٠م	فرقاطة	—	٤	٤
ف ـ ١٥ س	—	٤٥	٤٥	حوامة	—	٤	٤
إجمالى عام طائرات الهيليكوبتر المسلح	—	٢٠	٢٠	زورق طوربيد	—	٣	٣
إجمالى الطائرات الاعتراضية	١٧	٤٥	٤٥	كاسحة ألغام	—	٤	٤
إجمالى طائرات الهجوم الأرضى	٦٥	٦٥	٧٠				
إجمالى فرعى (طائرة)	٨٢	١٣٠	١٣٥	قطعة بحرية	١٧	٧٠	٧٠

تابع جدول - ١٣ - الميزان البحرى والجوى

الطائرات : هجوم أرضى ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية	العدد (طائرة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧	القطع البحرية	العدد (قطعة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
مجموع دول الجبهة الشرقية خط ثان				فرقاطة	١	٦	٩
إجمالى طائرات الهجوم الأرضى	٢٦٨	١٤٨	١٦٠	زورق صواريخ	١٨	١٩	١٧
إجمالى الطائرات الاعتراضية	١٣٢	٣١٠	٣١٠	زورق دوريات	٨	٤	٤
إجمالى الطائرات القاذفة	١٧	١٥	غ . م	زورق طوربيد	١٠	٨	٧
إجمالى الطائرات الهيليكوبتر المسلح	٦٠	١٧٠	١٧٣	زورق دوريات ساحلى	١٦	٤٥	٤٥
				حوامة	—	١٠	١٠
				كاسحة الغام	٨	٩	٩
أجمالى عام دول الجبهة الشرقية (خط ثان)	٤١٧	٦٤٣	٦٤٣		٦١	١٠١	١٠١
مجموع دول الجبهة الشرقية خط أول وثان							
إجمالى طائرات الهجوم الأرضى	٤٨٧	٤٠٠	٤١٥	الفرقاطات	٢	٨	١١
إجمالى الطائرات الاعتراضية	٤١٩	٦٢٤	٦١٧	زورق صواريخ	٣٦	٤٣	٤١
إجمالى الطائرات القاذفة	١٧	١٥	غ . م	زورق دوريات	١٥	١٧	١٧
إجمالى الطائرات الهيليكوبتر المسلح	٧٦	٣٩٤	٤٠٧	زورق طوربيد	١٨	١٦	١٥
				غواصـــة	—	٢	٣
				حوامـــة	—	١٢	١٢
				كاسحة ألغام	١١	١٨	١٨
إجمالى عام دول الجبهة الشرقية خط اول وثان	٩٩٩	١٤٣٩	١٤٣٦	إجمالى القطع البحرية	٨٢	١١٦	١١٧
الخط الأول : الجبهة الغربية							
(١) مصـــــر							
طائرات هجوم ارضى ف - ٤ إ	٣٢	٣٢	٣٢	غواصـــة	٩	١٢	١٢
طائرات هجوم ف - ٦ صينى	٣٥	١٢	١٩	مدمرة	٥	٣	٣
طائرات هجوم ميج - ١٧	٤٢	غ . م	غ . م	فرقاطة	٣	٦	٦
طائرات هجوم سو - ٧ ب م	٤٧	غ . م	غ . م	زور صواريخ	٢٤	٣٢	٣٠
طائرات هجوم ميراج ١١١ دى إ	٤٦	٤٥	٤٥	زورق دوريات كبير	١٢	٣٩	٤١
طائرات هجوم ميراج ٥	٥	غ . م	غ . م	زورق طوربيد	٢٠	١٣	١٠
طائرات هجوم جى - ٦	—	٧٠	٧٠	كاسحة الغام	١٤	١٢	١٢
طائرات هجوم ميراج ٢٠٠٠	—	غ . م	١٤				
طائرات هجوم الفاجيت	—	٣٦	١٥				
طائرات اعتراضية : ميج ٢١	—	١٠٠	١٠٠				
طائرات اعتراضية : جى - ٧	—	٢٠	١٩				
طائرات اعتراضية : ف - ١٦ إيه	—	٣٥	٤٢				

تابع جدول ـ ١٣ ـ الميزان البحرى والجوى

الطائرات : هجوم أرضى ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية	العدد (طائرة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧	القطع البحرية	العدد (قطعة) ١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
طائرات قاذفة : تيو ـ ١٦	١٦	١٠	٩				
إجمالى طائرات الهجوم الارضى	٢٥٧	١٩٥	١٩٥				
إجمالى الطائرات الاعتراضية	—	١٥٥	١٦١				
إجمالى الطائرات الهيليكوبتر	٦٠	٥٣	٥٣				
إجمالى عام فرعى	**٢٨٣**	**٤١٣**	**٤١٨**		**٨٧**	**١١٨**	**١١٤**
دول الخط الثان جبهة غربية							
ليبيـــا							
طائرات هجوم ارضى ميراج ٥ د/ر	٣١	٤٥	٤٥	غواصــة	٤	٦	٦
ميراج ٥ دد	١٣	١٣	١٣	فرقاط	١	٢	٢
ميراج ف ـ ١ إيه	١٦	١٤	١٤	حوامة	٥	٧	٧
ميج ٢٣ ب . م	٥٠	٤٠	٤٤	زورق صواريخ	١٦	٢٤	٢٤
ميج ٢٣ ى	١٤	١٤	١٤	زورق دوريات كبير	٤	٨	٧
سو ـ ٢٢ / ـ ٢٠	٣٠	٥٠	٩٠	كاسحة ألغام	٣	٧	٨
طائرات اعتراضية ميراج ف ـ ١	١٦	٢٦	٢٦				
ميراج ف ـ ١ ب	٦	٦	٤				
ميج ٢٣ إ	٥٠	١٣٥	١٣١				
ميج ٢٥ فوكسبات	٤٥	٥٠	٤٩				
ميج ٢١	٨٠	٥٠	٤٩				
طائرات قاذفة تيو ـ ٢٢	٩	٧	٦				
طائرات هيليكوبتر مسلح	٢٦	٦٠	٥٢				
إجمالى الطائرات الهجوم الارضى	١٥٩	١٨١	٢٣٢				
إجمالى الطائرات الاعتراضية	١٩٨	٢٦٧	٢٥٩				
إجمالى عام فرعى طائرة	**٣٩٢**	**٥١٥**	**٥٤٩**		**٣٣**	**٥٤**	**٥٤**
(٢) الجزائــــر				فرقاطة	١	٣	٣
طائرات سو ـ ٧ ب م	٢٠	١٢	١٢	غواصة	—	٢	٢
ميج ١٧	٦٠	٦٠	٥١	حوامة	٢	٤	٣
ميج ٢٣ ب م	٢٠	٨٠	٦٠	زورق دوريات كبير	٦	١	١
سو ـ ٢٠	٦	١٨	١٨	زورق صواريخ	١٧	١٢	١٣
ميج ١٩	٨	غ . م	غ . م				
طائرات اعتراضية ميج ٢١ م ف	١٩	١٢٥	١٢٥				
ميج ٢٥ إيه	١٥	١٥	١٥				
ميج ٢٣ فوكسبات	—	—	١٥				

الطائرات : هجوم أرضى ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية	العدد (طائرة)			القطع البحرية	العدد (قطعة)		
	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧		١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
طائرات هيليكوبتر مسلح	٢٠	٣٥	٣٥				
إجمالى طائرات الهجوم الأرضى	١١٤	١٧٠	١٤١				
إجمالى الطائرات الاعتراضية	٣٣	١٤٠	١٥٥				
إجمالى عام فرعى (طائرات)	**١٦٧**	**٣٤٥**	**٣٤١**				
مجموع دول الجبهة الغربية				غواصة	١٠٣	٢٠	٢٠
خط أول وثان							
طائرات قاذفة	٢٥	١٧	١٥	مدمرة	٥	٣	٣
طائرات هجوم أرضى	٤٨٠	٥٤٦	٥٦٨	فرقاطة	٥	١١	١١
طائرات اعتراضية	٢٣١	٨٦٢	٥٧٥	زورق صواريخ	٥٧	٦٨	٦٧
طائرات هيليكوبتر مسلح	١٠٦	١٤٨	١٥٠	زورق دوريات كبير	٢٢	٤٨	٤٩
				زورق طوربيد	٢٦	١٣	١٠
				حوامة	٧	١١	١٠
				كاسحة الغام	١٩	٢٠	٢١
إجمالى عام دول الجبهة الغربية	**٨٤٢**	**١٥٧٣**	**١٣٠٠**	**إجمالى عام دول الجبهة الغربية**	**١٥٤**	**١٩٤**	**١٨٢**
مجموع دول الجبهة الغربية والشرقية							
طائرات قاذفة	٤٢	٣٢	١٥	غواصة	١٣	٢٢	٢٣
طائرات هجوم ارضى	٩٦٧	٩٤٦	٩٨٣	مدمرة	٥	٣	٣
طائرات اعتراضية	٦٥٠	١٤٨٦	١١٩٢	فرقاطة	٧	١٩	٢٢
طائرات هيليكوبتر مسلح	١٨٢	٥٤٢	٥٥٧	زورق صواريخ	٩٣	١١١	١٠٨
				زورق دوريات	٣٧	٦٥	٦٦
				زورق طوربيد	٤٤	٢٩	٢٥
				حوامة	٧	٢١	٢٠
				كاسحة الغام	٢٧	٢٩	٣٠
إجمالى عام دول الجبهة الشرقية والغربية	**١٨٤١**	**٣٠٠٦**	**٢٧٤٧**		**٢٣٣**	**٢٩٩**	**٣٠٠**
إسرائيـــــل							
طائرات هجوم ارضى							
سكاى هوك	٢٤٦	١٣٠	١٣٠	غواصة	٣	٣	٣
طائرات اعتراضية / مقاتلة				حوامة	٢	٦	٤
ف - ١٥	٢٥	٥٠	٥٢	زورق صواريخ	٢٢	٢٣	٢٢
ف - ٤ إ	١٣٨	١٣١	١٢٨	زورق دوريات	٤٠	٤١	٣٦

تابع جدول ـ ١٣ ـ الميزان البحرى والجوى

الطائرات : هجوم أرضى ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية	العدد (طائرة)			القطع البحرية	العدد (قطعة)		
	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧		١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
ميراج ٣ إ	٢٧	غ٠م	غ٠م	هيدروفويل	—	٣	٢
كفير	٨٥	١٥٠	١٣٥				
ف ـ ١٥	٥٣	٦٧	٦٨				
ف ـ ١٦	—	—	٨				
طائرات هيليكوبتر مسلح	٣٢	٥٨	٧٦				
إجمالى الطائرات المقاتلة	٢٤٦	١٣٠	١٣٠				
إجمالى الطائرات الاعتراضية/المقاتلة	٣٢٨	٣٩٨	٣٩١				
الإجمالى العـــام	٦٠٦	٥٨٦	٥٩٧		٦٧	٧٦	٦٧
نسبة سوريا الى اسرائيل				غواصة	صفر	,٦	١
طائرات الهيليكوبتر المسلح	,٥	١,٧	١,٤	حوامة	صفر	,٣	,٥
طائرات هجوم ارضى	,٧	١,٥	١,٥	زورق دوريات	,٠٢	,٢	,٢
الطائرات الاعتراضية	,٨	,٧	,٧	زورق صواريخ	,٨	١,٠٤	١,٠٩
الاجمالى العام للطائرات	,٧	,٩٧	,٩٦	فرقاطة	مطلق	مطلق	مطلق
				هيدروفويل	صفر	صفر	صفر
				كاسحة الغام	مطلق	مطلق	مطلق
				الاجمالى العام للقطع البحرية	,٤	,٧	,٨
نسبة الاردن الى اسرائيل				غواصة	صفر	صفر	صفر
طائرات الهيليكوبتر المسلح	صفر	,٤	,٣	حوامة	صفر	صفر	صفر
طائرات هجوم ارضى	,١	,٥	,٥	زورق دوريات	,٢	,١٤	,٢
الطائرات الاعتراضية	,٠٩	,٠٨	,٠٨	زورق صواريخ	صفر	صفر	صفر
الاجمالى العام للطائرات	,٠٩	,٢	,٢	فرقاطة	صفر	صفر	صفر
				هيدروفويل	صفر	صفر	صفر
				كاسحة الغام	صفر	صفر	صفر
نسبة الأردن وسوريا إلى اسرائيل				غواصة	صفر	,٦	١
طائرات هجوم ارضى	,٨٩	٢	١,٩٦	حوامة	صفر	,٨	,٥
الطائرات الاعتراضية	,٩	,٨	,٨	زورق صواريخ	,٨	١,٠٤	١,٠٩
طائرات الهيليكوبتر المسلح	,٥	٣,٩	٣	زورق دوريات	,٢	,٣	,٤
				هيدروفويل	صفر	صفر	صفر
				فرقاطة	مطلق	مطلق	مطلق
				كاسحة الغام	مطلق	مطلق	مطلق
				زورق طوربيد	مطلق	مطلق	مطلق
الاجمالى العام للطائرات	,٩	١,٣	١,٣	الاجمالى العام للقطع البحرية	,٦	,٧٨	,٩

تابع جدول - ١٣ - الميزان البحرى والجوى

الطائرات : هجوم أرضى ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية	العدد (طائرة)			القطع البحرية	العدد (قطعة)		
	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧		١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
نسبة مصر الى اسرائيل				غواصة	٣	٤	٤
				مدمرة	مطلق	مطلق	مطلق
اجمالى الطائرات القاذفة	مطلق	مطلق	مطلق	فرقاطة	مطلق	مطلق	مطلق
الطائرات هجوم ارضى	,٨	١,٥	١,٥	زورق صواريخ	١,٠٩	١,٤	١,٤
الطائرات الاعتراضية	صفر	,٣	,٤	زورق دوريات	,٣	,٩٥	١,١
الطائرات الهيليكوبتر المسلح	١,٩	,٩	,٧	زورق طوربيد	مطلق	مطلق	مطلق
				كاسحة الغام	مطلق	مطلق	مطلق
الاجمالى العام للطائرات	,٥	,٧	,٧	هيدروفويل	صفر	صفر	صفر
				الاجمالى العام للقطع البحرية	١,٢	١,٦	١,٧
نسبة مصر وليبيا والجزائر الى اسرائيل							
				غواصة	٤,٣	٦,٦	٦,٦
طائرات قاذفة	مطلق	مطلق	مطلق	حوامة	٣,٥	١,٨	٢,٥
طائرات هجوم ارضى	١,٩٥	٤,٢	٤,٤	زورق صواريخ	٢,٥	٢,٩	٣
طائرات اعتراضية	,٧	٢,١	١,٤	زورق دوريات	,٦	١,٢	١,٥
هيليكوبتر مسلح	٣,٣	٢,٥	١,٩	هيدروفويل	صفر	صفر	صفر
اجمالى الطائرات	١,٣	٢,٧	٢,٢	فرقاطة	مطلق	مطلق	مطلق
				كاسحة الغام	مطلق	مطلق	مطلق
				زورق طوربيد	مطلق	مطلق	مطلق
				اجمالى القطع البحرية	٢,٣	٢,٦	٢,٨
نسبة دول الجبهة الغربية				غواصة	٤,٣	٧,٣	٧,٦
والشرقية الى اسرائيل							
طائرات قاذفة	مطلق	مطلق	مطلق	حوامة	٣,٥	٣,٥	٥
طائرات هجوم ارضى	٣,٩	٧,٢	٧,٦	زورق صواريخ	٤,٢	٤,٨	٤,٩
طائرات اعتراضية	١,٩٨	٣,٧	٣,٧	زورق دوريات	,٩	١,٦	١,٨
طائرات هيليكوبتر مسلح	٥,٧	٩,٣	٧,٣	هيدروفويل	صفر	صفر	صفر
اجمالى الطائرات	٣,٠٣	٥,١	٤,٦	زورق طوربيد	مطلق	مطلق	مطلق
				كاسحة الغام	مطلق	مطلق	مطلق
				فرقاطة	مطلق	مطلق	مطلق
				إجمالى القطع البحرية	٣,٥	٣,٩	٤,٥

جدول (١٤) الميزان العسكرى العربى / الاسرائيلى

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	الناتج القومى	الانفاق الدفاعى	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح/سطح	طائرات قتال	سفن قتال	زوارق صواريخ	غواصات	هيليكوبتر مسلح
	مليون	كم²	ألف جندى	بليون دولار	بليون دولار	دبابة	قطعة	قاعدة	طائرة	سفينة	غواصة	زورق	طائرة
عمان	١,٣	٣٠٠٠٠٠	٢١,٥	٦,١٠	١,٥١	٣٩	١٣٥	—	٥٣	—	—	٤	—
الامارات المتحدة	١,٣	٧٣٠٠٠	٤٣	٢٢,٢٠	١,٥٨	١٣٦	٨٨	—	٦٥	—	—	٦	٧
قطر	,٣	١١,٤٣٧	٧	٤,٥٩	,١٦٥	٢٤	١٤	—	٢٣	—	—	٣	٣
البحرين	,٣	,٦٧٨	٢,٨	٣,٩٩	,١٣٧	٦٠	١٥	—	١٢	—	—	٢	—
السعودية	٦,٩	٢٢٤٠٠٠٠	٧٣,٥	٨٢,٤٤	١٦,٢٣	٥٥٠	٨٦٥	—	٢٢٦	٨	—	٩	٢٠
الكويت	١,٨	١٧٨١٨	١٥	١٧,٥٦	١,٤٢	٢٦٠	٥٨	٤	٨٠	—	—	٨	٢٣
العراق	١٥,٩	٤٣٨,٣١٧	١٠٠٠	١٧,٦٩	١١,٥٨	٤٥٠٠	٣٠٠٠	٥٠	٥٠٠	١١	—	٨	١٥٠
مجموع دول الخليج	٢٧		١١٦٢,٨	١٥٤,٥٧	٣٢,٦٢٢	٥٥٦٩	٤١٧٥	٥٤	٩٥٩	١٩	—	٤٠	٢٠٣
لبنان	٢,٧	١٠,٤٢٢	١٥,٥٠٠	١١,٢٥	,١	٩٠	٢٥٤	—	٧	—	—	—	٨
سوريا	١١,٢	١٨٤,٠٥٠	٤٠٧,٥	٢٠,٥١	٣,٩٥	٤٠٠٠	٢٨٠٠	٧٨	٤٧٨	٢	٣	٢٤	١١٠
الاردن	٢,٨	٩٧,٧٤٠	٨٠	٤,١٠٠	,٨	٩٨٦	٢٤٧	—	١٠٩	—	—	—	٢٤
مصـر	٥٢	٩٩٧,١٣٩	٤٤٥	٦٣,٥٨	٤,٥٧	٢٢٥٠	٢٥٠٠	٢١	٤٤١	٩	١٢	٣٠	٥٣
منظمة التحرير الفلسطينية	—	—	٥,٦	—	—	—	١٣٠	—	٢٤	—	—	—	—
مجموع دول المواجهة	٦٨,٧		٩٥٣,٦٠	٩٩,٤٤	٩,٤٢	٧٣٢٦	٥٩٣١	٢٠٨	٩٥٠	١١	١٥	٥٤	١٩٥
السودان	٢٣,٥	٢٥٠٥٠٠٠	٥٨,٥	٨	,٤	١٥٥	٢٠١	—	٤٣	—	—	—	—
ليبيا	٣,٨	٧٧٥٥٠٠	٧٦,٥	١٨,٨٠	١,٢٩	٢٢٨٠	١٣٠٠	١٢٨	٥٤٤	٩	٦	٢٤	٥٢
تونس	٧,١	٦٣,٦١٠	٤٢,١	٩,٤١	٠,٥٢	٦٨	٧٨	—	٣١	١	—	٦	—
الجزائر	٢٣,٦	٢٣٨١٧٤١	١٦٩	٦٩,١٢	١,٢٤	١٠	٧٨٠	—	٣٤٦	٦	٢	١٢	٤٥
المغرب	٢٣,٤	٤٥٨٧٣٠	٢٠٣,٥	٥,١١	,٨	١١٠	٣٤٦	—	١١٧	١	—	٤	٢٤
موريتانيا	١,٩	٣٩٧٧٥٠	١٤,٨	,٧	,٤	—	—	—	١٣	—	—	—	—
مجموع دول افريقيا	٨٣,٣		٥٦٤,٤	١٢١,١٤	٤,٦٥	٣٥٢٣	٢٧٠٥	١٢٨	١٠٩٤	١٦	٨	٤٦	١٢١
اليمن الشمالى	٩,٦	٢٠٠٠٠٠	٣٦,٨	٤,٥	,٤	٦٨٣	٤٩٥	—	٧٣	—	—	—	—
اليمن الجنوبى	٢,٣	٣٣٦٨٩٠	٢٧,٥	١,٠٩	,٢	٤٧	٣٥٠	١٨	٦٢	—	—	٦	١٥
الصومال	٧,٠١	٦٣٧٦٥٧	٦٥	١	,٢	٢٩٣	١٦٢	—	٧١	—	—	٢	—
جيبوتى	,٤	٢١٧٨٣	,٤	,٣	,٠٣	—	—	—	—	—	—	—	—
مجموع دول القرن الافريقى	١٩,٣٧		١٢٩,٧	٦,٩٩	,٦٣	١٤٤٦	١٠١٠	١٨	٢٠٦	—	—	٨	١٥
مجموع الدول العربيـة	١٩٨,٣٧		٢٦٨٧,٨	٣٨٢,١٤	٤٧,٣٢٢	١٧٨٦٤	١٣٨٢١	٢٩٩	٣١١٢	٤٧	٢٣	١٤٨	٥٣٤
إسرائيل	٤,٥		٧٨٦	٢٢,١٦	٥,١١	٣٩٠٠	١٣٢٨	٣٦	٦٧٦	٤	٣	٢٢	٧٦
نسبة العرب الى اسرائيل	٤٤,٠٨		٣,٤١	١٧,٢٤	٩,٣	٤,٦	١٠,٠٤	٨,٣	٤,٦	١١,٨	٧,٧	٦,٨	٧,٠٢

Source : Military Balance, 11SS, 1987-1988.

٣ ـ أشكال الصراع المسلح :

لم يختلف دور الصراع المسلح فى الصراع العربى الاسرائيلى فى عام ١٩٨٧ عنه فى العامين السابقين بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان إلى ما سمى بالحزام الأمنى ، وبعد اعلان القاهرة الذى ألتزمت فيه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالكفاح المسلح داخل الأراضى المحتلة مع ادانتها للارهاب الدولى . ورغم استمرار دور الصراع المسلح شبه ثابت إلا أن أساليبه ووسائله قد اختلفت قليلا ، وأصبح الصراع المسلح من الجانب العربى أكثر فعالية رغم محاولات إسرائيل لكبته ومنعه من القيام بدور فعال . وقد اقتصر الصراع المسلح ـ كما كان فى الأعوام الماضية ـ على عناصر المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية ـ فى حين كان دور دول المواجهة مع إسرائيل هو تقوية ودعم قدراتها الدفاعية لمواجهة التهديدات الاسرائيلية أو محاولة تحقيق التوازن الأستراتيجى بين سوريا وإسرائيل من الجانب السورى .

تأثر دور وأساليب وفعالية الصراع المسلح من الجانب العربى بعدة عوامل رئيسية بعضها كان استمرارا للظروف السياسية والعسكرية السائدة فى الأعوام السابقة والآخر نتيجة للمتغيرات على الساحة العربية .

أما الظروف السياسية السائدة فهى استمرار الخلل الاستراتيجى بين القوى العربية وإسرائيل وخاصة اختلال الميزان العسكرى لصالح إسرائيل ، واستمرار التزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل ، واستمرار الحرب بين العراق وإيران ، والصراع بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة أمل فى لبنان ، والخلاف بين منظمة التحرير والأردن والصراع فى جنوب السودان ، والصراع بين ليبيا وتشاد ، والصراع حول الصحراء الغربية .

أشتملت المتغيرات فى عام ١٩٨٧ على بعض العناصر الايجابية وكان أهمها الوفاق بين الفصائل الفلسطينية على أثر انعقاد المؤتمر الوطنى الفلسطينى فى الجزائر ، وتخفيف حدة التوتر بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة أمل فى لبنان ، وانعقاد مؤتمر القمة العربى غير العادى فى عمان فى نوفمبر من العام وما تبعه من وفاق بين قيادة منظمة التحرير والأردن وتحسن علاقة كثير من الدول العربية ومصر . وكذا تصاعد القوة العسكرية السورية نتيجة لما حصلت عليه من صواريخ أرض أرض وطائرات « ميج ـ ٢٩ » من الاتحاد السوفيتى واستمرار سوريا فى برنامج تنمية قوتها العسكرية كمًا ونوعًا . وأخيرا ظهور بوادر الوفاق بين سوريا والعراق فى مؤتمر قمة عمان .

أما العناصر السلبية فقد كان أهمها اشتعال الصراعات المسلحة على محيط العالم العربى ، بتصاعد الصراع المسلح فى الخليج وأثره على دول الخليج العربية وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية ، وتصاعد الصراع فى جنوب السودان ، وخطورة الصراع بين ليبيا وتشاد ، واستمرار الصراع بين الطوائف اللبنانية وبينها وبين قوات المقاومة الفلسطينية وإن خفت حدتها . كما أن استمرار انخفاض أسعار النفط حد من قدرة الدول العربية الراغبة على تقديم الدعم المالى أو المساهمة فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى .

نظرا لتصاعد فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وموافقة الدول العظمى على الفكرة ، وكذا تصاعد التأييد العربى له ، الأمر الذى انعكس فى قرارات مؤتمر القمة العربى غير العادى . فقد تركزت أهداف الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل فى عام ١٩٨٧ حول اثبات جدارة الأطراف العربية بالأشتراك فى المؤتمر ، فى حين كان هدف إسرائيل هو نفى وجود وأهمية الطرف الفلسطينى وأثبات عدم الحاجة أصلا إلى المؤتمر الدولى .

إذا كان ما سبق هو الهدف السياسى للأطراف فإنه يمكن تلخيص الهدف السياسى العسكرى للأطراف العربية فى « ارهاق القوةالعسكرية الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلى وتكبيدها خسائر يصعب تحملها وتزعزع شعورها بالأمن » . أما الهدف السياسى العسكرى الاسرائيلى فقد ظل كما هو « اقناع القوى العربية عمليا وبالقوة المسلحة بعدم جدوى المواجهة العسكرية مع إسرائيل حاليا ومستقبلا » . ويجدر بالذكر أن الهدف السياسى العسكرى للأطراف العربية هو محصلة أهداف الأطراف المذكورة ولا يعنى أنه هدف جميع الأطراف . إذ أنه ينطبق بالكامل على أهداف منظمات المقاومة الفلسطينية وقيادتها ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بينما ينحصر تحقيق نفس الهدف بالنسبة لعناصر المقاومة اللبنانية داخل الأراضى اللبنانية ، أما سوريا فهى تحقق ارهاق القوة العسكرية الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلى عن طريق بناء القوة واستعدادها ، وليس بتكبيده الخسائر ، بينما يحقق الشطر الخاص بالخسائر عن طريق دعم منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية المتحالفة معها . أما باقى دول المواجهة العربية مصر والأردن فيستمر هدفها السياسى العسكرى هو « حماية حدود الدولة والدفاع عنها » وهناك نوع من التنسيق العسكرى بين مصر والأردن دون الوصول إلى درجة التنسيق الدفاعى بين الدولتين .

كان الهدف الاستراتيجى لتنظيمات المقاومة الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة وخارجها هو « قتل أفراد وتدمير منشآت عسكرية ومدنية منتقاة لها تأثير مباشر على الأمن الاسرائيلى » بينما كان الهدف الاستراتيجى للمقاومة اللبنانية « أضعاف القوة العسكرية الاسرائيلية وجيش لبنان العميل فى الأراضى اللبنانية المحتلة » . أما الهدف الاستراتيجى لسوريا فيمكن تصور أنه « الدفاع عن الأراضى السورية ومنطقة سهل البقاع بتحقيق توازن عسكرى مع القوات الاسرائيلية مع أرهاق القوة

الاسرائيلية بأعمال المقاومة الفلسطينية واللبنانية ، بينما كان الهدف الاستراتيجي لمصر ، الدفاع عن أراضي الدولة بتحقيق توازن عسكري مع القوات الاسرائيلية المحتلة » . والهدف الاستراتيجي للأردن ، تأمين أراضي الأردن مع تجنب التورط في مواجهة عسكرية ، أما الهدف الاستراتيجي لاسرائيل فهو تأمين الأوضاع القائمة وتدمير مراكز وقيادات المقاومة الفلسطينية واللبنانية ، وردع الدول العربية ، وعزل القوات السورية عن احتمالات التعاون مع قوات عربية أخرى .

وسيتناول هذا التقرير العناصر التالية للصراع المسلح بين إسرائيل والعرب خلال ١٩٨٧ .

١ - الصدامات المسلحة فى إسرائيل والأراضى المحتلة .
٢ - الجنوب اللبنانى .
٣ - إسرائيل وسوريا .
٤ - الجيش الاسرائيلى .
٥ - التعاون الأمريكى - الاسرائيلى عسكريا واستراتيجيا .
٦ - الاتحاد السوفيتى وتطوير القوة النووية الاسرائيلية .

أ - الصدامات المسلحة فى إسرائيل والأراضى المحتلة :

تصاعدت أعمال الكفاح المسلح فى إسرائيل والأراضى المحتلة خلال عام ١٩٨٧ لتصل إلى مدى يفوق ما وصلت إليه فى السنوات السابقة حيث تميزت أعمال المقاومة بشمولها واتساع نطاقها من ناحية ومشاركة عرب إسرائيل فيها من ناحية أخرى ، وهو ما يتضح من الجدول رقم ١٥ .

ويمكن ابداء الملاحظات التالية على نمط أعمال الكفاح المسلح خلال عام ١٩٨٧ :

أ - أزدياد نصيب خلايا الداخل فى أعمال الكفاح المسلح وهو ما يظهر من تصاعد أعداد الخلايا الفدائية التى تعلن سلطات الاحتلال اكتشافها فى الأرض المحتلة ، حيث صرح أسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى فى يوليو بأن قوات الأمن الاسرائيلية قد اكتشفت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ ، ١٠٩ خلايا فدائية تعمل فى المناطق المحتلة لصالح المنظمات الفلسطينية . كذلك ارتفعت مشاركة هذه الخلايا فى أعمال المقاومة المسلحة من ٤٨ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٥,٧ ٪ عام ١٩٨٧ .

ب - تعدد الانتفاضات العامة الشاملة داخل الأراضى المحتلة وامتدادها إلى داخل إسرائيل حيث شهدت الأراضى المحتلة العديد من الانتفاضات الشعبية والتى وصلت فى بعض مراحلها إلى مستوى الثورة الشعبية التى شاركت فيها مختلف فئات الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة . وداخل إسرائيل . ويمكن فى هذا الصدد رصد انتفاضتين أساسيتين وهما تلك التى جرت فى أكتوبر وأستمرت لمدة أسبوعين والتى شهدت تجاوب مختلف مدن وقرى الضفة والقطاع المحتلين وكذلك العرب داخل الخط الأخضر .

والثانية وهى الأهم ، تلك التى اندلعت فى ٩ / ١٢ حيث شهدت الأرض المحتلة انتفاضة شعبية سرعان ما تحولت إلى ثورة عارمة اجتاحت كافة مناطق فلسطين التاريخية وتحولت الأرض المحتلة إلى ما يشبه ثكنة عسكرية لم تشهد مثلها منذ الاحتلال فى يونيو ١٩٦٧ .

وقد بدأت هذه الانتفاضة مساء يوم ٩ / ١٢ فى مخيم جباليا بقطاع غزة المحتل إثر حادث وقع عند حاجز أقامه الجيش الاسرائيلى لدى أصطدام شاحنة إسرائيلية عمدا بسيارتين للعمال العرب مما أسفر عن مصرع أربعة عمال واصابة العشرات منهم وقد تصاعدت الأعمال بسرعة لدى تصدى قوات الاحتلال للمظاهرات التى نظمها العرب احتجاجا على الحادث بوحشية بالغة . ومع حلول اليوم التالى (١٠ / ١٢) شهدت كافة مدن وقرى الضفة والقطاع المحتلين مظاهرات عارمة وسلسلة من المصادمات الدامية مع قوات الاحتلال التى لجأت إلى استخدام الذخيرة الحية . وطائرات الهليكوبتر فى أطلاق الغازات المسيلة للدموع والمدرعات فى اختراق المظاهرات . ثم تحولت الأراضى المحتلة ابتداء من اليوم الرابع (١٢ / ١٢) إلى ما يشبه ثكنة عسكرية حيث بدأت سلسلة الاضرابات والمظاهرات تأخذ الطابع العام وتتحول إلى ما يشبه الثورة

جدول رقم (١٥) يوضح احصائيات لأعمال الكفاح المسلح خلال عام ١٩٨٧

الحدث	مظاهرات	أضرابات	صدام مسلح	القاء حجارة وزجاجات فارغة	القاء زجاجات حارقة	تفجير قنابل وعبوات ناسفة	تخريب منشآت	الأعتداء على مستوطنين	رفع العلم الفلسطينى	أعمال فدائية انتحارية	اعتصامات	خطف جنود	الاعتداء على عسكريين	قتل مستوطنين	اغتيال عسكريين	المجموع
العدد	٥٥	١٩	٢٨	١٦٧	١٠٦	٥٦	١٩	١٦	٩	٣	٤	٧	٩	٣	٤	٥٠٥

• تجميع الباحث ، باستثناء ما كان يحدث أثناء الانتفاضات العامة .

الشعبية . ومع بداية اليوم الخامس (١٣ / ١٢) أمتدت أعمال المقاومة إلى داخل إسرائيل حيث عمت المظاهرات مدينة الناصرة ثم أضرب العمال العرب هناك عن العمل ثم أضرب قطاعا التعليم والتجارة . . ثم تجلت الروح التضامنية فى الانتفاضة بدعوة المجالس المحلية العربية داخل الخط الأخضر إلى أضراب عام وشامل فى ٢١ / ١٢ وهى الفكرة التى تلقفتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فكانت دعوتها لجعل هذا اليوم يوما للصمود الفلسطينى .

جـ - مشاركة أبناء الطائفة الدرزية فى أعمال الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال حيث كانت هذه الطائفة أقل الطوائف العربية مشاركة فى أعمال الكفاح والمقاومة نظرا للسياسة الاسرائيلية المحابية لأبناء هذه الطائفة والتى وصلت إلى تأسيس فرقة درزية ملحقة بالجيش الاسرائيلى وتحارب فى صفوفه . وقد شكل الدروز تنظيمات سرية مسلحة لمقاومة الاحتلال وهو ما يستشف من أعلان سلطات الأمن الاسرائيلية عن اكتشاف تنظيم سرى مسلح فى داليه الكرمل وعسفيا مشكل من الشباب الدرزى .

د - مشاركة سكان قطاع غزة فى المبادرة بأشعال أعمال الكفاح المسلح ، حيث كان السائد من قبل هو أن مشاركة سكان القطاع تأتى كرد فعل لمبادرة سكان الضفة ولكن عام ١٩٨٧ شهد قيام سكان القطاع بالمبادرة بالأعمال الفدائية وتكفى الاشارة إلى أن الانتفاضة الشعبية التى جرت فى ٩ / ١٢ انطلقت من مخيم جباليا بالقطاع .

هـ - ارتفاع نسبة والأهداف العسكرية الأهداف ذات الطبيعة الاستراتيجية بالنسبة لمجمل أعمال المقاومة إذ تعرضت للهجمات الفلسطينية كل من الدوريات العسكرية الاسرائيلية والسيارات العسكرية والأفراد العسكريين والمعسكرات وسجن بئر السبع وبرج لقوات الحدود الاسرائيلية ومخافر الشرطة بالاضافة إلى الطرق والقطارات ومحطة توليد كهرباء ومصنع للبلاستيك وأدارة الشئون المدنية بجباليا بقطاع غزة . أما الأهداف المدنية فقد ظلت المركبات والحافلات الاسرائيلية ومواقف الباصات أكثر الأهداف المدنية تعرضا للهجمات الفدائية الفلسطينية ، كما زادت نسبة الأفراد الذين تعرضوا للهجوم بالأيدى والسكاكين .

وظلت مدن القدس ونابلس وتل أبيب أكثر الأماكن تعرضا للهجمات الفدائية ويليها مخيم بلاطة وقلقيلية وغزة ورفح وأشدود والخليل وجنين ومخيم الدهيشة والرملة وبئر السبع وبعض المستوطنات الاسرائيلية وخان يونس وقلنديا والعمارية ورام الله والخليل ورفح وطولكرم وعكا وحلحول وحيفا . وتبدو كثافة الأعمال الفدائية ناتجة عن زيادة كثافة السكان وكثافة الأهداف الاسرائيلية أكثر منها نتيجة لاختيار أماكن الأهـداف أو نوعيتها ، أى أن الكثافة السكانية عفوية أكثر منها مخططة .

ولعبت المؤسسات التعليمية دورا هاما فى أشعال الكفاح المسلح ضد إسرائيل وذلك حيث تمثل الجامعات العربية السبع فى الأراضى المحتلة . . إحدى البؤر الأساسية لانطلاق أعمال المقاومة ضد سلطات الاحتلال وقواته الأمر الذى ولد اعتقاداً لدى ساسة إسرائيل بأن هذه الجامعات تحوى بين جدرانها رصيدا زاخرا للعمل الفدائى وتخرج نشطاء معادين لاسرائيل ومن هنا كان إقدام سلطات الاحتلال على أغلاق الجامعات العربية بأوامر عسكرية بلغت خلال العام ١٩٨٧ ٤٢٣ يوما كالتالى :

الجامعـــة	عدد أيام الاغلاق
بـــيرزيت	١٣٧
بيت لحم « الكاثوليكية »	١٢٣
النجـــاح الوطنيـــة	٤٩
الاسلامية فى غـزة	٤٤
الخليـــــل	٤٢
الكليات العربية للمهن الطبية	١٤
كلية العلوم والتكنولوجيا فى أبو ديس	١٤

كما أسفرت الاشتباكات بين طلبة الجامعات وقوات الاحتلال الاسرائيلى عن مصرع أربعة طلبة ثلاثة منهم فى جامعة بيرزيت والرابع فى جامعة بيت لحم ، وأصابة ٧٥ آخرين .

على أثر تصاعد أعمال المقاومة المسلحة وغير المسلحة فى إسرائيل والأراضى المحتلة أتجهت الصناعات العسكرية الاسرائيية إلى أستحداث وسائل جديدة لمواجهة هذه الأعمال فتوصلت فى مطلع العام إلى صناعة قاذف لاطلاق قنابل الغازات المسيلة للدموع لاطلاق هذه القنابل لمسافات بعيدة لتفريق المظاهرات حيث أن إلقاء القنابل باليد من قبل جنود الاحتلال كان يساعد على التقاطها من قبل المتظاهرين واعادتها ثانيا تجاه جنود الاحتلال ، وقدتم توزيع هذا القاذف ، على نطاق ضيق ، من قبل قسم الأسلحة فى قيادة الجيش الاسرائيلى عقب أحداث يوم الأرض فى مارس . كذلك قامت الصناعات العسكرية الاسرائيلية بأنتاج سيارة رش مياه لتفريق المظاهرات تم إنتاجها فى كيبوتس « بيت ألفا » . وذلك لمواجهة المظاهرات من مسافة بعيدة نسبيا تحتفظ لجنود الاحتلال بفاصل يجنبهم حجارة المتظاهرين ، كذلك زودت سلطات الاحتلال وحداتها الموجودة فى الأراضى المحتلة فى أواخر أكتوبر ببنادق ذات منظار من طراز « ٢٢ لونج رايفل » وهى بنادق تساعد على أصطياد قادة المظاهرات مما يخفض عدد الضحايا فى حالات أطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين . . . كل ذلك يعطى مؤشرا واضحا على الاحتمالات المستقبلية لارتفاع مستوى العنف والعنف المضاد بين سلطات الاحتلال والشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة .

وعلى صعيد آخر صعدت سلطات الاحتلال من أعمال القمع فى مواجهة السكان العرب فتوسعت فى أعمال فرض الأقامة الجبرية ، والأعتقال ومصادرة الأراضى وبناء المستوطنات اليهودية عليها ، وقد بلغ أجمالى ما صادرته سلطات الاحتلال

من أراض عربية خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر ١٣,٧٩٩ دونما كذلك توسعت فى تطبيق سياسة الابعاد خارج الأراضى المحتلة ضد من تتهمهم بقيادة أعمال التظاهر والأضراب وغيرها من أشكال المقاومة غير العنيفة .

كذلك تصاعدت أعمال الأرهاب التى تمارسها الجماعات الأرهابية غير الحكومية مثل حركة كاخ ، جيوش أيمونيم والجماعات الدينية المتطرفة والتى تمارسها جماعات المستوطنين اليهود فى الأراضى المحتلة والتى وصلت إلى القمة فى يونيو بقيام مستوطني كريات أربع بالاغارة على مخيم الدهيشة لمدة ٣ ساعات أطلقوا خلالها نيران أسلحتهم فى كل أتجاه داخل المخيم وأشعلوا النيران فى عدد من السيارات العربية . وفى نفس الوقت أتجهت سلطات الاحتلال إلى دعم جماعات المستوطنين عسكريا فبدأت تنشىء لهم معسكرات خاصة فى المستوطنات بالضفة والقطاع لتدريبهم على الرماية بالذخيرة الحية والأسلحة الخفيفة والمتوسطة .

وكذلك أتجه المستوطنون إلى تشكيل ميلشيات مسلحة أعطيت لها مكانة رسمية كحرس مدني وشاركت فى قمع المظاهرات بالأراضى المحتلة بل انها أتجهت إلى استخدام السلاح فى مواجهة السكان المدنيين .

ب ـ الجنـوب اللبنـانى :

شهد عام ١٩٨٧ تصاعدا فى أعمال الاشتباكات بين القوى الوطنية اللبنانية والفدائيين الفلسطينيين من جانب وبين القوات الاسرائيلية وقوات جيش جنوب لبنان الموالية لها من جانب آخر ، الأمر الذى أعاد المنطقة إلى أجواء ما قبل الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ . ومع اشتداد الأعمال الفدائية وقيام القوى الوطنية والفدائية بقصف شمال إسرائـيل بالصواريخ ، قدمت إسرائيل فى ١٦ / ١ أقتراحا من خلال مندوبها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف فورى لاطلاق النار فى منطقة الحدود مع لبنان لمدة ٦ أشهر كجزء من ترتيبات أقرار السلام فى المنطقة . ولكن المندوب اللبنانى أعلن رفض بلاده للأقتراح وطالب حكومة تل أبيب بالاذعان للقرارات السابقة لمجلس الأمن والأنسحاب الفورى من الأراضى اللبنانية . ثم سرعان ما اشتدت الأعمال الفدائية ضد جيش جنوب لبنان الأمر الذى أدى إلى فرار ٣٠٠ من جنوده ، البالغ عددهم ٢٥٠٠ جنديا ، هذا بالاضافة إلى مصرع ١٠٠ جندى منهم على مدى ١٨ شهرا بسبب الأعمال الفدائية . وقد أدى ذلك إلى تعرض هذا الجيش للتفكك والضعف . كما ساهمت عوامل أخرى فى ازدياد هذا الضعف وهى :

١ ـ قلة الحوافز المادية بعد تدهور الليرة اللبنانية الأمر الذى أدى إلى هروب الكثير من جنوده .

٢ ـ اتجاه القوات الوطنية اللبنانية إلى الانتقام من أسر المجندين فى هذا الجيش الأمر الذى ساهم فى النفور من الانضمام إليه .

وقد حاولت إسرائيل تدعيم هذا الجيش بعدة وسائل منها :

١ ـ دفع رواتب الجنود بالدولار .

٢ ـ دراسة أسباب الأنهيار الأخرى ، حيث قام وفد من كبار الضباط الاسرائيليين بجولة فى محاور « حاصبيا » و « مرجعيون » و « كفرحونة » و « العيشية » لدراسة أسباب الأنهيار التى يواجهها هذا الجيش .

٣ ـ تزويد الجيش بالأسلحة الثقيلة ، فزودته فى يناير بمدفعية بعيدة المدى وفى أكتوبر بدبابات من طراز « تى ٥٥ » السوفيتية الصنع .

٤ ـ اجراء مناورات مشتركة بين بعض القوات الاسرائيلية ووحدات هذا الجيش لرفع كفاءتها وإمداده بالمدربين ذوى الكفاءة العالية وتدعيمه بعناصر من الموساد الاسرائيلى .

٥ ـ قصر نطاق عمله على مناطق معينة وذلك بأغلاق إحدى نقاط العبور الثلاث فى الجنوب « ممر زمرايا » .

٦ ـ مضاعفة حجم القوات الاسرائيلية فى المنطقة ، حيث أضافت ٣٠٠٠ جنديا لقواتها فى الجنوب اللبنانى فى النصف الثانى من فبراير وكذلك تحريك لواء مشاة من الجيش الاسرائيلى إلى الجنوب اللبنانى .

وعلى الرغم من هذه المحاولات الاسرائيلية الرامية لتدعيم جيش جنوب لبنان ، إلا أن هذا الجيش لم يستطع الصمود أمام الهجمات الفدائية وأعمال الانتقام المتزايدة حيث تعرض هذا الجيش والقوات الاسرائيلية الموجودة فى منطقة الشريط الحدودى المحتل لنحو ٧٠٠ عملية فدائية خلال العام ١٩٨٧ .

وقد وصلت أعمال المقاومة التى قلب إسرائيل فى نوفمبر فيما عرف بعملية « قبيه » وهى العملية التى قادها فدائى هبط بطائرته الشراعية ـ قادما من لبنان ـ فى معسكر للجيش الاسرائيلى شمال شرقى « كريات شمونه » وأسفرت عن مصرع ٦ جنود إسرائيليين وأصابة ٧ آخرين فى حادث يعد الأول من نوعه منذ عام ١٩٧٨ . وقد ألقى هذا الحادث بظلاله على الجيش الاسرائيلى نفسه حيث أثيرت العديد من التساؤلات حول كيفية نجاح المهاجم فى التسلل عبر خط الحدود بالرغم من كثافة الدفاعات الاسرائيلية فى المنطقة وحول فشل أجهزة الدفاع الجوى الاسرائيلية فى رصد الطائرة الشراعية المستخدمة فى الهجوم وحول فشل طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية ، التى كانت تقوم بأعمال الدورية وقت الهجوم فى منع اتمام هذه العملية .

ويمكن القول أن الجبهة اللبنانية تعد حاليا أكبر مصادر أستنزاف القوة الاسرائيلية بشهادة وزارة الدفاع الاسرائيلية فى التقرير الذى نشره قسم التأهيل التابع للوزارة فى أواخر أبريل حيث قدر خسائر إسرائيل فى لبنان من عام ١٩٨٢ حتى مايو ١٩٨٥ بنحو ١١٥٤ قتيلا و ٥٤٥٠ مشوها وقدرها خلال الفترة من يونيو ١٩٨٥ وحتى أبريل ١٩٨٧ بنحو ٢٩٤ قتيلا و ١٨٩٣ مشوها .

كما يشكل الجنوب اللبنانى مصدرا للخطر على مستوطنات

الجليل فى إسرائيل حيث تعددت حالات أطلاق صواريخ الكاتيوشا وغيرها على هذه المناطق فبلغت خلال العام ١٩٨٧ نحو ٢٣ حالة .

أتجهت إسرائيل خلال عام ١٩٨٧ إلى تكثيف غاراتها الجوية والبرية والبحرية على الجنوب اللبنانى ، كما تعددت حالات الغزو السريع لقرى الجنوب اللبنانى فى محاولة لاجهاض الأعمال الفدائية المنطلقة من الأراضى اللبنانية . وفى نفس الوقت عملت إسرائيل على تشجيع أستمرار حرب المخيمات بين الفدائيين الفلسطينيين وحركة أمل الشيعية .

وفيما يتعلق بحرب المخيمات فقد أتجهت إسرائيل إلى تشجيع أستمرار هذه الحرب والحرص على إبقائها مشتعلة . فهى - أى إسرائيل - تعد المسئول الأول عن نشوب هذه الحرب من حيث أنها بررت غاراتها المكثفة على الجنوب اللبنانى بالقضاء على مراكز تجمعات الفدائيين الفلسطينيين . وهو ما يتضح من حديث شيمون بيريز رئيس الوزراء السابق فى مايو ١٩٨٥ فى أعقاب أتمام المرحلة الأولى من الانسحاب الاسرائيلى من لبنان . . . « أحب أن أوضح بصورة لا تحتمل الالتباس أن الحكومة قررت الانتشار على الحدود الدولية دون حضور دائم للجيش الاسرائيلى على أراضى لبنانية . أما بالنسبة لموضوع الدورات ونقاط المراقبة ، فلقد أعطينا طوائف لبنان من شيعة ومسيحيين وغيرهم الخيار ، فإذا أرادوا علاقات جوار بدون حضور جندى إسرائيلى فليتفضلوا ، أما إذا لم يتحقق ذلك فسيكون من واجبنا الدفاع عن أنفسنا » .

ومن هنا وبعد أن أصبحت حركة أمل الشيعية صاحبة اليد الطولى فى الجنوب اللبنانى فى أعقاب الأنسحاب الاسرائيلى إلى منطقة الشريط الحدودى رأت الحركة فى نفسها المسئول عن أمن هذه المنطقة وعملت على السيطرة على التحركات الفدائية فى المنطقة - برفع شعار منع التمدد الفلسطينى خارج المخيمات - حتى لا تجد إسرائيل مبررا الغزو لبنان مرة أخرى . ومع رفض الفلسطينيين الأذعان لمطالب حركة أمل كانت حرب المخيمات .

ويتضح من الجدول رقم (١٦) كثافة الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب اللبنانى :

وقد لجأت إسرائيل أكثر من مرة (تحت أشتداد وطأة الأعمال الوطنية ضد قواتها وقوات جيش جنوب لبنان الموالى لها) إلى التهديد بتكرار غزوها للبنان ، وهو ما ظهر بوضوح فى منتصف العام حيث أتجهت إسرائيل إلى اتخاذ عدة خطوات تدعم من وجودها العسكرى فى المنطقة . وهو ما كشفه الجنرال جوستاف هوبلاند قائد قوات الطوارىء الدولية العاملة بجنوب لبنان بقوله « إن إسرائيل قد أجرت اتصالا بقواته وطلبت منها عدم أعاقة الغزو الاسرائيلى فى حالة وقوعه » . كما طلبت بعد ذلك من القوات الدولية اجلاء الكتيبة النرويجية العاملة فى منطقتى العرقوب ومرجعيون عن ثلث المنطقة الموجودة فيها بما يحول دون أصطدامها بالقوات الاسرائيلية فى حال قيامها بغزو جديد للبنان .

وقد أثيرت القضية مرة أخرى فى أعقاب عملية « قبيه » حيث أندفعت القوات الاسرائيلية خارج الحزام الأمنى المحتل بأكثر من ألفى جندى وثلاثة ألوية مدرعة ، كما أستخدمت قواتها الجوية والبحرية فى أستعراض للقوة فى الأجواء وعلى السواحل اللبنانية وأعقبتها بقصف لقرى الجنوب ثم القيام بغارات أنتقامية على الجنوب اللبنانى فى ٢ / ١ / ١٩٨٨ .

جـ - إسرائيل - سوريا :

شهدت العلاقات السورية الاسرائيلية تذبذبات حادة فمن تردد أنباء عن لقاءات مشتركة إلى تهديدات صريحة متبادلة باحتمال وقوع مواجهة عسكرية بينهما .

وعلى صعيد توتر العلاقات بين الطرفين فقد بدأت فى فبراير ١٩٨٧ عندما أشار موشى أرينز - وزير الدفاع السابق إلى المخاطر الكامنة على إسرائيل من جراء توسيع الدور السورى فى دعم المقاومة الوطنية فى العمليات الموجهة ضد جيش جنوب لبنان فى منطقة الشريط الحدودى .

وكانت سوريا قد عملت من جانبها على التأكيد على أستمرار حالة الحرب مع إسرائيل عندما أعلن الرئيس السورى حافظ الأسد فى مارس ١٩٨٧ ، فى رسالة موجهة إلى سكان المرتفعات السورية المحتلة فى الذكرى الثانية عشرة لتولى حزب البعث السلطة وفى قيامها بالشروع فى بناء سد صناعى على الحدود مع الأردن وإسرائيل لتحويل مياه نهر اليرموك ، الأمر الذى أدى إلى اثارة العديد من التوترات بين البلدين ، حيث

جدول رقم (١٦) (الأعتداءات الاسرائيلية على الجنوب اللبنانى من يناير حتى ديسمبر ١٩٨٧) . ★

الحدث	غارات جوية حقيقية	غارات جوية وهمية	قصف بحرى	حالات حصار بحرى	قصف مدفعى لقرى الجنوب	توغل القوات البرية فى جنوب لبنان	الأجمالى
العدد ★★	٢٢	٢٨	١٠	١٢	٢٦	٨	١٠٦

★ تجميع الباحث . ★★ بعض هذه الحالات استمر أكثر من أسبوع .

كان هذا المشروع أحد عوامل التوتر فى الستينات عندما قامت سوريا بعمليات لتحويل منابع نهر الأردن فى جبل الشيخ وقيام إسرائيل بالهجوم الجوى على منطقة السدود التى أقامتها سوريا على ضفاف نهر الحاصبانى عام ١٩٦٦ ، ثم المعارك الجوية العنيفة بين سوريا وإسرائيل التى أعقبت ذلك فوق منطقة الجليل شمال إسرائيل والتى كانت مقدمة لحرب يونيو ١٩٦٧ .

وقد أجرت إسرائيل فى يوليو ١٩٨٧ سلسلة مناورات بالقرب من الحدود السورية أعتبرتها وسائل الأعلام السورية بمثابة تهديد مباشر للأمن السورى وحذرت على أثرها من أحتمالات نشوب أشتباكات مسلحة من جراء مثل هذه الأعمال الأستفزازية . والحقيقة أن المخاوف السورية مرجعها نوعية الأسلحة فى المناورات ومن بينها الأسلحة الكيماوية وكذلك من التكتيكات الحربية التى جرت أثناء المناورات .

كما أطلقت القوات السورية فى أغسطس ٣ صواريخ من طراز سام ٦ على طائرات إسرائيلية أثناء تحليقها فوق منطقة البقاع الغربى فى لبنان الأمر الذى جعل رابين يصرح بأنه إذا كان هناك تهديد عسكرى لاسرائيل فإنه سيكون فى مرتفعات الجولان . وأعقب ذلك مناورات إسرائيلية بالذخيرة الحية فى المرتفعات السورية فى أوائل نوفمبر شاركت فيها قوات المدرعات والمدفعية وسلاح المظليين . . وقد أرتفعت حدة الحرب الكلامية بين البلدين فى نوفمبر .

وقد توترت العلاقات بشدة بين البلدين فى أعقاب الهجوم الفدائى بالطائرة الشراعية فى أواخر نوفمبر « عملية قبية »حيث أتهمت إسرائيل سوريا صراحة بتدبير الحادث وأكد شامير أن المنظمة المسئولة عن هذه العملية تتلقى دعما من سوريا ، وأنه بدون هذا الدعم ما كان شيء من هذ القبيل .

د ـ الجيـــش الاســـرائيلى :

اهتمت إسرائيل خلال عام ١٩٨٧ برفع كفاءة قواتها المسلحة واعادة تنظيم بعض قطاعاتها من الناحية الهيكلية وهو ما اتضح فى أعقاب تولى دان شومرون رئاسة الأركان فى أبريل ١٩٨٧* . فقد بدأ شومرون فى سبتمبر فى تنفيذ خطة لاعادة تنظيم هيكل الجيش الاسرائيلى حيث أعلن أنه سيخفض عدد أفراد الجيش مع تعزيز قوته الضاربة وقال أن خطته تركز على تعزيز سلاح المهندسين إلى درجة عالية بحيث يستطيع تمهيد كل شيء فى ميدان القتال بسرعة فائقة لاتاحة الاقتحام فى العمق ، وكذلك تتضمن خطته تدعيم المخابرات العسكرية وبصفة خاصة فى ميدان القتال .

ـــ وفيما يتعلق بسلاح الطيران ركزت الخطة على ضرورة تزويده بـ ٧٥ طائرة من طراز أف ـ ١٦ ، حيث كان شومرون من أشد المعارضين لمشروع الطائرة لافى نظر التكاليفه الباهظة ولانعكاس ذلك على المبالغ المخصصة لبقية الأسلحة .

أما سلاح البحرية فقد عمل شومرون على تدعيمه بغواصات جديدة وزوارق صاروخية متطورة حيث كان الجنرال أفراهام بن شوشان قائد القوات البحرية قد طالب بضرورة تطوير هذا السلاح حتى يمكن ملاحقة الدول العربية فى سعيها لتطوير قواتها البحرية بالغواصات وطائرات الهليكوبتر .

وفى نفس الوقت تعددت وتنوعت مناورات الجيش الاسرائيلى على الحدود مع كل من مصر وسوريا ولبنان . فتمت فى يونيو مناورات على الحدود مع مصر ردا على المناورات المصرية فى مايو . وفى يوليو أجرى الجيش الاسرائيلى مناورات ضخمة على الحدود السورية أشتركت فيها أسلحة المدفعية والمدرعات وطائرات الهليكوبتر الهجومية . كما جرت مناورات بحرية ضخمة على طوال السواحل الاسرائيلية لمدة ثلاثة أيام فى ٢١ / ١١ أشتركت فيها وحدت من المشاة والمدفعية والدبابات .

كما أدخل شومرون تدريبات عبور الموانع المائية واستخدام الجسور المتحركة وهى التى أجريت مناوراتها فى سبتمبر ١٩٨٧ على طول السواحل الاسرائيلية . وكذلك تم استدعاء الاحتياطى الاسرائيلى مرتين فى يناير ومارس للتأكد من رفع كفاءة أساليب التعبئة .

وفى نفس الوقت اهتمت إسرائيل بزيادة ترسانتها من الأسلحة التقليدية والنووية وتطويرها . فعلى صعيد الأسلحة التقليدية :

---

* ـــ ولد دان شومرون فى مستوطنة أشدوت يعقوب فى غور الأردن عام ١٩٣٧ ، والتحق بالجيش الاسرائيلى عام ١٩٥٥ فى سلاح المظلات وهو فى سن الثامنة عشرة .
ـــ فى حرب يونيو ١٩٦٧ كان قائدا لقوة استطلاع الفرقة المدرعة التى كان يقودها الجنرال إسرائيل طل والتى حاربت فى رفح وغرب سيناء .
ـــ بعد الحرب تسلم قيادة كتيبة المظليين فى وادى الأردن ومنطقة القناة .
ـــ تولى قيادة لواء مدرع عام ١٩٧١ بعد انتقاله إلى سلاح المدرعات .
ـــ فى حرب أكتوبر : كان قائدا لاحد الألوية التى تولت أحكام محاصرة الجيش المصرى فى سيناء .
ـــ فى عام ١٩٧٤ تولى قيادة سلاح المظليين والمشاة .
ـــ فى عام ١٩٧٦ خطط ونفذ عملية عنتيبى الشهيرة فى أوغندة .
ـــ فى عام ١٩٧٨ عين قائدا للقطاع الجنوبى .
ـــ فى عام ١٩٨٣ تولى قيادة القوات البرية التى تضم أسلحة المشاة والمدفعية والمدرعات والمظلات والمهندسين ووحدات الادارة والتموين والشئون الادارية .
ـــ فى عام ١٩٨٥ : عين مساعدا لرئيس الأركان .
ـــ أبريل ١٩٨٧ : رئيسا لأركان حرب الجيش الاسرائيلى خلفا للجنرال موشى ليفى .

طورت إسرائيل الصاروخ براك وهو صاروخ معد للتركيب فى السفن لحمايتها من الطائرات والصواريخ .

— كما بدأت فى إنتاج مدفع رشاش ليحل محل الرشاش البجليكى « ماج » .

— وفى أغسطس أعلنت هيئة الصناعات الجوية الاسرائيلية توصلها إلى صنع قنبلة موجهة تعمل بأشعة الليزر أطلق عليها اسم « جيلوتين » ويبلغ مداها ٣٠ كم وهى مزودة بجهاز حساس يعمل آليا بأشعة الليزر للبحث عن الأهداف .

— كذلك بدأت فى أنتاج المدفع « جى ٣٦٠ » الخفيف للغاية والذى يطلق قذائف عيار ٢٠ ملم بمدى ٢ كم حيث يمكن أن تتسلح به دبابات وزوارق حرس لسواحل وطائرات الهليكوبتر .

— كما قامت بادخال تعديلات على الطائرة فانتوم (أف ٤ أي . آر . ف) التى تنتجها شركة ماكدونال دوجلاس الأمريكية تحت أسم فانتوم ٢٠٠٠ وهى التعديلات التى تمكن الطائرة من العمل للتدخل التكتيكى لتبقى صالحة للعمل حتى عام ٢٠٠٠ ولدى إسرائيل منها حاليا ١٦٠ طائرة .

— وقامت إسرائيل أيضا بتطوير الدبابة « سنتوريون » التى أنتجت منذ ما يزيد على ثلاثين عاما ويمتلك الجيش ١١٠٠ وحدة وقد زودتها بمحركات أقوى وعبوات اليكترونية متطورة ومدافع أطول مدى .

وعلى صعيد الأسلحة النووية أهتمت إسرائيل أساسا بوسائل الايصال الصاروخية فاتجهت إلى تطوير الصاروخ « أريحا » ومداه ٤٥٠ كم ليصل مداه إلى ١٤٥٠ كم تحت أسم « أريحا ٢ » وأجرت فى مايو تجربة على هذا الصاروخ فى البحر المتوسط قطع خلالها مسافة ٨٢٠ كم قبل أن يسقط فى المياه .

هـ ـ التعاون الاسرائيلى ـ الأمريكى فى المجالين العسكرى والاستراتيجى :

شهد عام ١٩٨٧ مزيدا من التعاون الاسرائيلى ـ الأمريكى لا سيما على الصعيدين العسكرى والاستراتيجى ـ فإذا كان عام ١٩٨٦ قد أنقضى بأقامة ١٤ مصنعا لانتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتنوعة لصالح الجيش الأمريكى فى داخل مستوطنات المرتفعات السورية المحتلة ، فإن عام ١٩٨٧ شهد تنوعا فى صور هذا التعاون :

— ففى يناير تسلمت إسرائيل أول دفعة من طائرات ف ـ ١٦ سى ، وهى أحدث طراز من هذه الطائرات ، حيث ستحصل على ٧٥ طائرة منها وبذلك تكون إسرائيل أول دولة تملك هذا النوع من الطائرات بعد الولايات المتحدة نفسها .

— وفى منتصف فبراير ـ ١٩٨٧ وأثناء زيارة اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل لواشنطن ـ وقع الرئيس ريجان تشريعا يعطى لاسرائيل مزايا الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى بموجبه يصبح لاسرائيل الحق فى الأشتراك فى العطاءات والمناقصات داخل الولايات المتحدة وتنفيذ المشروعات بها ، كما يتيح لها الحصول على ٢٥ ٪ من تكاليف بناء قواعدها الجوية وكذلك المشاركة فى مناقصات صيانة الطائرات الأمريكية بقواعدها فى أوروبا .

هذا بجانب حصول إسرائيل على الكثير من الأموال من بعض الصناديق والمؤسسات الخاصة (والتى كانت حتى توقيع التشريع حكرا على الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى) وذلك لأغراض البحث والتطوير .

وفى أبريل بدأت الولايات المتحدة دراسة جدية للسماح لاسرائيل بانتاج صاروخ نووى مضاد للصواريخ فى أطار البرنامج الأمريكى ـ حرب النجوم ـ وهو الصاروخ الذى قام الخبراء الاسرائيليون بتطويره للتصدى للصواريخ السوفيتية قصيرة المدى التى تملكها سوريا من طراز أس أس ٢١ .

كما تم فى ديسمبر ـ أثناء زيارة أسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى لواشنطن التوصل إلى أتفاق لتطوير الصاروخ الاسرائيلى / السهم / كصاروخ اعتراضى فى أطار برنامج حرب النجوم وذلك لاستخدامه فى عمليات الدفاع الميدانى والاقليمى والذى تتحمل واشنطن ٨٠ ٪ من تكاليفه .

ثم اتفقت الدولتان بعد ذلك على اقامة قاعدة دائمة فى إسرائيل لقوة أمريكية على أن تسمح لإسرائيل الولايات المتحدة بأستخدام كل ما لديها من أسلحة أمريكية فى حالات الطوارىء بالمنطقة .

كما اتجهت الولايات المتحدة فى أغسطس ـ بعد ألغاء مشروع الطائرة لافى ـ إلى تعويض إسرائيل عن المشروع الملغى فقدمت لها مبلغ ١٠٠ مليون دولار ، كما وضعت برنامج تعويضات صناعية بقيمة ١٥٠ مليون دولار لعامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وطرحت أمكانية أشتراك الولايات المتحدة وإسرائيل معا فى أنتاج طراز جديد من طائرات أف ـ ١٦ المتقدمة جدا .

وفى ١٤ / ١٢ وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل ـ أثناء زيارة رابين لواشنطن أتفاقية عسكرية تمنح الشركات الاسرائيلية بمقتضاها فرصة أفضل فى التنافس من أجل الحصول على عطاءات فى الولايات المتحدة ، بالاضافة إلى تكثيف التعاون بين البلدين فى مجال الأبحاث العسكرية . وقد ذكر فرانك كارلوتشى وزير الدفاع الأمريكى أن هذا الاتفاق يرمز إلى ألتزام الولايات المتحدة بمواصلة تقديم المساعدات لاسرائيل لتعزيز أمنها القومى .

كما أخطرت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجرس رسميا فى

١٨ / ١٢ بموافقتها على مشروع مشترك لانتاج نظام جديد من الأهداف الليلية خاص بطراز معين من طائرات الهليكوبتر المقاتلة تساهم فيه واشنطن بثلثى تكاليف المشروع (أى ١٢٤ مليون دولار مقابل ٦٣ مليون دولار تشارك بها إسرائيل) وتكمن خطورة هذا النظام الجديد فى أنه يسمح لطائرات الهليكوبتر الاسرائيلية من طراز كوبرا ، التابعة للقوات الجوية الاسرائيلية ، بمهاجمة الأهداف ليلا وفى الدخان أو الضباب وذلك سيزود طائرات الهليكوبتر بالقدرة على مهاجمة العربات المعادية لها أثناء الليل .

و - الاتحاد السوفييتى وتطوير القوة النووية الاسرائيلية :

أهتم الاتحاد السوفييتى بمتابعة المحاولات الاسرائيلية لتحديث وتطوير أسلحتها النووية لا سيما ما يتعلق بأنتاج إسرائيل للصاروخ النووى بعيد المدى - أريحا ٢ - الذى يصل مداه إلى ١٤٥٠ كم وهو ما يمكنه من الوصول إلى بعض المناطق الاستراتيجية السوفيتية .

ويرجع حرص إسرائيل على إنتاج مثل هذا الصاروخ إلى أنه يشكل عامل ردع فى مواجهة الأطراف التى يمكن لها أن تقدم غطاء نوويا لبعض الدول العربية - لا سيما باكستان والاتحاد السوفيتى - ومن ثم فإن توصل إسرائيل لانتاج مثل هذا الصاروخ - يمكنها من تهديد باكستان وطهران والمناطق السوفيتية الجنوبية . ولذلك سارع الاتحاد السوفييتى ، فى أعقاب إجراء أول تجربة لهذا الصاروخ فى مايو ، بتقديم ثلاثة تحذيرات لاسرائيل ، جاء الأول منها فى شكل تهديد فى منتصف يوليو عن طريق الاذاعة السوفيتية الناطقة بالعبرية جاء فيه . . . « إن هذا السلاح يشكل تهديدا للمراكز الاستراتيجية والاقتصادية السوفيتية مثل حقول النفط فى باكو ، وأن إسرائيل قد لا تستطيع مواجهة الآثار المترتبة على تطوير مثل هذه الأسلحة » .

وقد سارع شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى بالرد على ذلك بقوله « إن إسرائيل لا تهدد أمن الاتحاد السوفيتى بانتاج صاروخ نووى لأن الاتحاد السوفيتى ليس عدوا لاسرائيل » وعلق مسئول إسرائيلى آخر على التهديد السوفيتى بقوله « ان أريحا ٢ مخصص لحماية إسرائيل من الدول العربية المجاورة ، وأنه إذا كان يمكنه الوصول إلى الأراضى السوفيتية فتلك مجرد مصادفة » .

ثم كرر الاتحاد السوفيتى تحذيره لاسرائيل فى أواخر سبتمبر ١٩٨٧ عندما حذر راديو موسكو بأن الاتحاد السوفيتى لا يمكنه التسامح إزاء تطوير إسرائيل لصاروخ نووى . وطالب الحكومة الاسرائيلية بأن تحذو حذو القوتين العظميين بوقف تطوير أسلحتها النووية ، وقال ان إسرائيل سوف تواجه مخاطر كبيرة للغاية بأستمرارها فى تطوير الصاروخ أريحا ٢ .

وبغض النظر عن الاعتبارات السوفيتية الكامنة وراء هذه التحذيرات والتى تكمن فى الأطار العام للعلاقات الأمريكية السوفينية بعد توقيع أتفاق التعاون الاستراتيجى الأمريكى الاسرائيلى وبعد حصول إسرائيل على أمتيازات عضو حلف الأطلنطى وكذلك فى رغبة الاتحاد السوفيتى - كما يسود الاعتقاد - فى عدم تقديم صواريخ أس أس ٢٣ متوسطة المدى التى طلبتها سوريا ، فإن الصاروخ أريحا ٢ يصل إلى جنوب الاتحاد السوفيتى الأمر الذى يحتل مغزاه فى أطار الاستراتيجية النووية الاسرائيلية الهادفة إلى الحد من أحتمالات التدخل السوفييتى فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى وهو ما تدركه إسرائيل والاتحاد السوفيتى تماما ومن هنا كان الاحتجاج السوفيتى على تطوير مثل هذا الصاروخ .

خلاصـــة :

تطور الصراع المسلح بين إسرائيل والعرب خلال عام ١٩٨٧ من حيث الكثافة والفاعلية الأمر الذى يمثل نقله كيفية فى مستوى الصراع . ورغم أن نتائج الصراع المسلح لم تؤد إلى تدمير أحد الجانبين لقوات الآخر إلا أنه يدل على أن إسرائيل لا تستطيع أن تحقق لها أمنا داخليا طالما تصر على التمسك بالأراضى العربية المحتلة ، وعلى حرمان الشعب العربى فى الأراضى المحتلة من حقوقه ، كما أن القوات الاسرائيلية لم تعد قادرة على القيام بضربة أستباقية أو ثأرية ضد الأهداف العربية بنفس الحرية التى مارستها فى السابق لأسباب عسكرية وسياسية .

٤ - جهود التسوية السلمية للصراع

قامت معظم جهود التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى عام ١٩٨٧ على فكرة المؤتمر الدولى . ورغم أن الفكرة قديمة إلا أن الجديد هو جدية البحث الدولى والأقليمى منذ مطلع عام ١٩٨٧ حول كيفية الاعداد للمؤتمر ، والأطراف المشاركة فيه ، وشكل التمثيل الفلسطينى ، بل وسلطة المؤتمر على عملية التفاوض بين الأطراف المعنية بالنزاع ، والاطار القانونى للتفاوض .

اضافة للمؤتمر الدولى كانت هناك تطورات أخرى من خلال طرح عدة مبادرات للتسوية السلمية عام ١٩٨٧ .

أ - المـــؤتمر الدولى :

أختلفت الأطراف المعنية بالصراع العربى الاسرائيلى والقوى العظمى وغيرها حول موضوع المؤتمر الدولى ، بصورة تؤدى للأختلاف الجذرى لنتائج عملية التفاوض لتسوية الأزمة . وقد أوضح السكرتير العام للأمم المتحدة بيريز ديكويلار أثناء عرض تقرير بهذا الشأن أمام مجلس الأمن فى مايو ١٩٨٧ ، انه رغم ما برز من مرونة فى موقف الأطراف

المعنية ، إلا أنه لا يزال يوجد خلافات عميقة فى وجهات النظر بينهم . ويهتم هذا العرض بوضع خريطة لمدى تغير واختلاف مواقف هذه الدول حول الموافقة على فكرة المؤتمر ، ولجنته التحضيرية ، والأطراف المشاركة فيه ، وشكل التمثيل الفلسطينى ، وسلطة المؤتمر وكذلك الأطار القانونى للتفاوض .

(١) تغير مواقف الدول حول القبول بفكرة المؤتمر :

بصفة عامة كان الفشل الذى أعترى المساعى الأمريكية فى التسوية السبب الرئيسى فى تحول مواقف كثيرة من الدول بشأن ضرورة تبنى أطار جديد يسعى لتحقيق التسوية السلمية فى الشرق الأوسط .

(أ) موقف الأمم المتحدة :

أتضح تغير الموقف الدولى بشأن الموافقة على عقد المؤتمر ، أثناء طرح الموضوع للمناقشة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة . فخلال أجتماعات الدورة ٤٠ للجمعية العامة عام ١٩٨٥ ، وافقت ١٠٧ دول على عقد المؤتمر مقابل رفض ثلاث دول وهى الولايات المتحدة وإسرائيل وكندا ، بينما أمتنعت ٤١ دولة عن التصويت . أما فى عام ١٩٨٦ فقد وافقت ١٢٣ دولة مقابل رفض ثلاث دول هى الولايات المتحدة وإسرائيل وانتيجو (أرخبيل الانتيل) ، بينما أمتنعت ١٩ دولة عن التصويت . أى حدث أرتفاع فى نسبة الموافقين مقابل أنخفاض نسبة الممتنعين عن التصويت . وفى مطلع ديسمبر ١٩٨٧ ، وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار يؤيد عقد المؤتمر بأغلبية ساحقة بلغت ١٢٩ دولة مقابل رفض دولتين ، هما الولايات المتحدة وإسرائيل ، بينما أمتنعت ٢٤ دولة عن التصويت ، وقد طالب القرار بتكليف الأمين العام بمواصلة جهوده بالتشاور مع مجلس الأمن من أجل عقد المؤتمر على أن يقدم تقريرا بنتائج جهوده قبل أبريل ١٩٨٨ . كل هذه الأمور تؤكد التأييد العالمى المستمر والمتزايد لعقد المؤتمر الدولى .

(ب) الموقف الأمريكى :

تغير الموقف الأمريكى تجاه الموافقة على عقد المؤتمر الدولى ، وإن لم يحدث أى تغير فى الهدف النهائى وهو الوصول لمفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل . ويرجح أن تكون فضيحة إيران جيت أحد أسباب تغير الموقف الأمريكى تجاه موضوع المؤتمر الدولى . فى هذا الاطار ، جاءت زيارة ريتشارد مير فى مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط للمنطقة فى ٦ يناير ١٩٨٧ ، كمحاولة على ما يبدو لاستعادة مصداقية الأدارة الأمريكية لدى أصدقائها فى المنطقة ، بعد أن ساهمت الولايات المتحدة وإسرائيل فى تمويل إيران بصفقات الأسلحة . ورغم رفض الملك حسين فى فبراير ١٩٨٧ زيارة الولايات المتحدة إحتجاجا على السياسة الأمريكية فى المنطقة . إلا أن الموقف الأمريكى تذبذب مرة أخرى بشأن موضوع المؤتمر الدولى نتيجة استمرار الخلافات العربية العربية ، وعدم وجود موقف موحد ازاء المؤتمر الدولى ، والفتور النسبى فى رد الفعل العربى إزاء مسألة إيران جيت .

وكانت زيارة إسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى للولايات المتحدة فى ١٦ فبراير ١٩٨٧ ، إحدى المحاولات التى كان يبذلها الليكود لاقناع الادارة الأمريكية بعدم السير قدما تجاه مقترحات رئيس التجمع العمالى ووزير الخارجية شيمون بيريز بشأن المؤتمر الدولى ، حيث أستخدم كل الأسانيد بما فيها عودة السوفييت للمنطقة ، ودعم القوى المتطرفة إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على دعم فكرة المؤتمر الدولى . وقد نجح إسحاق شامير على ما يبدو فى مسعاه الأمر الذى أتضح فى تصريح جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى أثناء لقائه بواشنطن فى مايو ١٩٨٧ بلجنة العلاقات العامة الأمريكية الاسرائيلية والتى تعتبر أقوى الجماعات الصهيونية فى الولايات المتحدة . إذ أكد على أن الولايات المتحدة لن تخطو إلى الأمام بشأن المؤتمر الدولى ، إلا إذا أتفقت الحكومة الاسرائيلية على هذا الأمر وأنتهى الأنقسام بداخلها ، فالولايات المتحدة - كما قال - لن تلتزم بالاشتراك فى المؤتمر الدولى ، ولن تتحرك فى هذا الاتجاه إلا إذا وافقت إسرائيل ، وأضاف أنه لا البيت الأبيض ولا وزارة الخارجية ملتزمان بعقد المؤتمر الدولى ، بل إن أى تحرك فى هذا الاتجاه سيتم فقط فى حالة وجود تأييد من الحكومة الاسرائيلية . وقد ترجمت زيارة شولتز لاسرائيل فى ١٥ أكتوبر ١٩٨٧ كل ما جاء فى تصريحه .

(جـ) الموقف الاسرائيلى :

تغير الموقف الاسرائيلى تجاه المؤتمر الدولى ، نتيجة موافقة شيمون بيريز على لجنة تحضيرية لمؤتمر دولى للسلام إبان قمة الاسكندرية فى سبتمبر ١٩٨٦ بينه بصفته رئيس وزراء إسرائيل وبين الرئيس مبارك . وقد تطور الأمر ، بموافقة بيريز بصفته وزيرا للخارجية ، إبان زيارته للقاهرة فى فبراير ١٩٨٧ فى بيان رسمى على عقد مؤتمر دولى يفضى لمفاوضات مباشرة . ولعل السبب فى تمسك حزب العمل وبجانبه بعض الأحزاب الأخرى وقطاعا كبيرا من الرأى العام بالمؤتمر الدولى يرجع لاعطاء أهمية كبرى للمشكلة الديمغرافية الناجمة عن المعدلات السريعة للتزايد السكانى العربى وتأثيره على نقاء الدولة اليهودية . فهناك خشية أن يصبح العرب أغلبية فى « إسرائيل الكبرى » خلال ربع قرن ، وفى هذه الحالة لن تبقى إسرائيل « دولة يهودية » . كما يرتبط ذلك الموقف ، بإدراك العمل للأجيال الجديدة من الفلسطينيين الأكثر تشددا ، وذلك بقراءته للاتجاهات السائدة المساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الأراضى المحتلة . وقد أصطدم بيريز بموقف إسحاق شامير رئيس الليكود الذى أصر على المفاوضات المباشرة . فعلى النقيض من موقف العمل ومؤيديه ، يقف الليكود فى مواجهة المشكلة الديمغرافية بتبنى سياسة بناء المستوطنات فى المناطق ذات الكثافة السكانية العربية ، وتشجيع هجرة اليهود لاسرائيل ، مع السعى نحو تهجير السكان العرب منها كلما أمكن . على هذا

الأساس ، لا يوجد أى هدف من مؤتمر دولى من شأنه ـ كما يرى الليكود ـ التحكم فى مصير إسرائيل بواسطة دول أجنبية كالاتحاد السوفيتى والأطراف العربية ، بحيث يتم فى النهاية التحكم فى مصير القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة .

وفى مواجهة مقترحات بيريز التى طرحها مؤيدا عقد المؤتمر الدولى ، طرح إسحاق شامير ورقة تشمل عشر نقاط تحمل عنوان « لماذا لا نؤيد المؤتمر الدولى » ، وقد تضمنت الورقة النقاط التالية :

١ ـ جميع حكومات إسرائيل ، نادت على الدوام بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية .

٢ ـ الحكومة الحالية لم تتخذ أبدا أى قرار بخصوص أنعقاد المؤتمر الدولى ، ولا يحق لوزير الخارجية القول بأنه يوجد قرار حكومى بهذا الخصوص .

٣ ـ الحكومة الاسرائيلية تطالب بإجراء أتصالات مباشرة مع الأردن ، وبدون شروط مسبقة ومطالبة الأردن بانعقاد مؤتمر دولى للسلام يعتبر شرطا مسبقا .

٤ ـ فكرة أنعقاد المؤتمر الدولى هى فكرة سوفيتية .

٥ ـ الدول العربية تطالب بإشراك الاتحاد السوفيتى لأنها تعرف بأنه سيطالب بالانسحاب الاسرائيلى واقامة دولة فلسطينية .

٦ ـ المؤتمر الدولى سيسمح للاتحاد السوفيتى بالعودة إلى الشرق الأوسط دون أن تفتح أبوابه لهجرة اليهود ، واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل .

٧ ـ المؤتمر بأكمله سوف يتخذ موقفا معاديا لاسرائيل والمشاركين فيه سيطالبون بالانسحاب الاسرائيلى .

٨ ـ العرب يطالبون بانعقاد المؤتمر حتى يتمكنوا من التهرب من الاعتراف بإسرائيل .

٩ ـ اتفاقية السلام مع مصر ، تم التوصل إليها بالاتصالات والمحادثات المباشرة ـ (وبمساعدة أمريكية) وبالتالى يمكن مواصلة هذا الطريق .

١٠ ـ إسرائيل نادت ومنذ اقامتها بالمحادثات المباشرة مع الدول العربية ، والآن وبعد مرور حوالى ٤٠ سنة تم التوصل إلى السلام مع مصر ، ولذلك يجب الأستمرار فى طلب إجراء المحادثات المباشرة مع الدول العربية الأخرى للتوصل إلى السلام .

ورغم كافة الأسانيد والحجج التى أوردها شامير ، إلا أن بيريز تمسك برأيه ، وبدأ كل طرف يدعم موقفه داخليا فى مواجهة الطرف الآخر . فإلى جانب حزب العمل وقفت أحزاب الوسط (ياحد ـ شينوى ـ راتس) ولها ٩ مقاعد فى الكنيست مؤيدة لموقف بيريز ، هذا أضافة السلام مثل : السلام الآن وبيس أجفول . . وإلى جانب تكتل ليكود ، وقفت الأحزاب الدينية (المفدال ـ تامى ـ موراشا ـ شاس ـ أجودات إسرائيل) ولها ١٣ مقعدا فى الكنيست مؤيدة موقف شامير . وعلى جانب كل طرف وقفت فئة أكثر تشددا . فالأحزاب اليمينية كحزب هتحيا وحركة كاخ ولها ٦ مقاعد بالكنيست أخذت موقفًا أكثر تصلبًا من موقف الليكود . والأحزاب اليهودية ـ العربية كحداش والقائمة التقدمية للسلام ولها ٦ مقاعد بالكنيست تبنت خطا أكثر أعتدالا من موقف بيريز . وهكذا تعادلت الكفة تقريبا بين الموقفين داخل الكنيست ، كما تعادلت داخل مجلس الوزراء . بل إن الرأى العام الاسرائيلى أنقسم ذاته حول هذا الأمر ، حيث تذهب بعض استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل ، أنه فى مايو ١٩٨٧ تبين أن ٥٢ ٪ من الاسرائيليين تقريبا يؤيدون مؤتمرا دوليا يفضى لمفاوضات مباشرة مع الأردن ، بينما أعرب ٤٢ ٪ تقريبا عن رفضهم للفكرة ، بينما لم يحدد ٥ ٪ موقفهم .

فى خضم هذه الخلافات أرتفع الجدل لدرجة أن كلا من طرفى الحكومة أبدى أستعداده لفض الائتلاف مقابل عدم التضحية بمبادئه . فبينما طالب رئيس حزب العمل رئيس الوزراء بالاستقالة من منصبه فى مايو ١٩٨٧ ، أكدت مصادر مقربة من الليكود ، امكانية قيام شامير باستخدام سلطاته كرئيس للوزراء واقصاء بيريز من منصبه كوزير للخارجية . مما يعنى فى حقيقة الأمر فض الائتلاف الحاكم . وقد أزداد الوضع توترا ، باقدام ممثل حزب شينوى على تقديم أستقالته من الائتلاف الحاكم فى ١٧ مايو ١٩٨٧ ، بسبب موقف رئيس الحكومة من معارضته لفكرة المؤتمر . ولم تقف الأمور عند ذلك الحد إذ حاول كل طرف جذب مؤيدين له من خارج إسرائيل لدعم موقفه ، فلجأ كل منهم مباشرة للولايات المتحدة حيث قام شامير بزيارتها فى ١٦ فبراير ١٩٨٧ ، وقد صاحب ذلك تصريح أمريكى على ضرورة التفاوض المباشرة بين إسرائيل ووفد أردنى فلسطينى مع تأييد فكرة عقد مؤتمر دولى ، يستخدم كمظلة لهذه المفاوضات . كما أوفد شامير مدير عام ديوان رئيس الوزراء لواشنطن فى منتصف مايو ١٩٨٧ ، لتحذير الولايات المتحدة من مغبة القيام بأى محاولة للتسوية عبر مؤتمر دولى (لاحظ أن هذه الزيارة توافقت مع زيارة بيريز للولايات المتحدة والتى قام بها فى ١٥ مايو ١٩٨٧) . وفى نوفمبر ١٩٨٧ قام الطرفان بمساعى خارجية أخرى ، حيث قام بيريز بجولة أوروبية زار خلالها فرنسا وبلجيكا ، ثم أختتم جولته بزيارة بريطانيا ، حيث تباحث مع رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر فى ٢٣ نوفمبر ١٩٨٧ . ويبدو أنه حاول أقناعها بالضغط على الزعيم السوفيتى جورباتشوف عند توقفه فى لندن فى طريقه لواشنطن ، للسماح بهجرة اليهود السوفيت ، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل مما سيؤدى لتخفيف معارضة شامير للمؤتمر الدولى . من ناحية أخرى قام شامير فى ١٨ نوفمبر ١٩٨٧ بزيارة أخرى للولايات المتحدة ، يرجح أنها كانت لمحاولة اقناع الادارة الأمريكية الأستجابة لعدة مطالب منها احباط أى محاولة سوفيتية خلال قمة العملاقين لمناقشة موضوع المؤتمر الدولى .

ورغم عدم تدخل الادارة الأمريكية بصورة مباشرة فى الصراع الدائر داخل الحكومة الاسرائيلية ، إلا أنه يلاحظ تلميح

الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة ومن وقت لآخر بتأييد موقف بيريز . بل أنها قامت بارسال تشارلز هيل كمبعوث شخصى لوزير الخارجية جورج شولتز لزيارة إسرائيل فى ٩ أغسطس ١٩٨٧ بغرض دفع عملية السلام .

والواقع أنه رغم كل الخلافات بين الطرفين ، فلا يبدو أن هناك مجالا لفض الائتلاف بسبب موضوع التسوية ، فثوابت حزب العمل لم تتغير عن أى من اللاءات التى كررها بيريز أكثر من مرة فى مواجهة : مؤتمر دولى فعال - دولة فلسطينية مستقلة - التعامل مع منظمة التحرير - العودة لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ . ومن ثم فإن جوهر خلافه مع شامير يقع فى دائرة تكتيك التعامل مع العرب وليس أستراتيجيته وفى هذا الاطار لا مجال لفض الائتلاف .

(د) الموقف العربى :

عند تبين الموقف العربى يبرز فى الأفق قرار القمة العربية الطارئة التى عقدت بالدار البيضاء فى أغسطس ١٩٨٥ والتى قاطعتها كل من سوريا ولبنان وليبيا واليمن الجنوبى والجزائر . وقد أتخذت القمة قرارا بتأييد اتفاق عمان الموقع بين الأردن ومنظمة التحرير والذى يتضمن الدعوة لعقد مؤتمر دولى . بعد ذلك تطور الموقف العربى ، بموافقة القمة العربية بعمان فى نوفمبر ١٩٨٧ بصورة صريحة ولأول مرة على عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة لحل المشكلة الفلسطينية . ورغم ذلك يمكن تحديد موقف كل دولة من الدول العربية المرشحة للمشاركة فى المؤتمر وكيف تغير موقفها إزاءه .

سوريا :

كانت سوريا ترفض حتى وقت قريب ، أى مسعى تفاوضى مع إسرائيل فى ظل أستمرار أختلال التوازن الاستراتيجى بين الدولتين . لذلك حرصت دائما على التحفظ بشأن موقفها من أى تسوية . وحتى عندما طرحت السوق الأوربية مبادرتها بشأن المؤتمر الدولى فى فبراير ١٩٨٧ ، هاجمت الصحف السورية المبادرة مؤكدة أنها ستار لاجراء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل . ولكن زيارة الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر لدمشق فى مارس ١٩٨٧ ، ساهمت على ما يبدو فى قبول سوريا بفكرة المؤتمر الدولى ، مع امكانية وجود لجان ثنائية داخله . أيد ذلك تصريح كارتر عقب زيارته لسوريا ، بأن دمشق لديها الأستعداد الآن لاجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل فى أطار مؤتمر دولى للسلام . كما ساهمت زيارة الرئيس الأسد لموسكو فى أبريل ١٩٨٧ ، فى تعديل الموقف السورى أيضا بشأن المؤتمر الدولى . حيث تم تقديم ضمانات قوية من الجانب السوفيتى بشأن أمكانية نجاح المؤتمر . وعامة يبدو أن التخوف السورى من سياسة موسكو عامة وسياسة جورباتشوف خاصة كان له أثر كبير فى تغيير موقف سوريا ، التى خشت أن تقف وحدها معارضة للمؤتمر الدولى ، فى الوقت الذى تسعى فيه الأطراف الأخرى للبحث عن دور فى عملية التسوية بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى ، الذى بدأ يتصل بإسرائيل بصورة علنية .

الأردن :

أيد الأردن المؤتمر الدولى منذ الطرح السوفيتى له فى بداية الثمانينيات ، وقد أشار الأتفاق الأردنى الفلسطينى عام ١٩٨٥ بصورة واضحة للرغبة فى عقد مؤتمر دولى ، تحضره الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وسائر الأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد مشترك مع الأردن . ولكن العقبات التى شابت العلاقات الأردنية - الفلسطينية أدت لتجميد الاتفاق من جانب العاهل الأردنى عام ١٩٨٦ ، وإلغائه من قبل منظمة التحرير عام ١٩٨٧ . وقد عاد الأردن وكرر أقتراحه أثناء طرح ورقة العمل الأردنية ، التى قدمها رئيس الوزراء زيد الرفاعى إبان زيارته لواشنطن فى ٥ أبريل ١٩٨٧ بشأن الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك . مما أعتبر تراجعا عن صيغة أجمعت القيادات الفلسطينية على رفضها ، بعد عدة أيام من طرح هذه الورقة أثناء أجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى نهاية أبريل ١٩٨٧ .

مصر :

كانت مصر أول طرف عربى نادى بالمؤتمر الدولى منذ عام ١٩٧٣ . ورغم أن مصر قد دعت فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ كافة أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير لعقد مؤتمر تحضيرى للمؤتمر الدولى فى القاهرة ، إلا أن مصر شجعت بعد ذلك الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير عقب الخروج الفلسطينى من لبنان ١٩٨٢ ، وباركت اتفاق عمان الذى يدعو لتشكيل وفد أردنى فلسطينى مشترك فى مفاوضات السلام ، بما شكل موقفا مغايرا لموقفها عام ١٩٧٧ . ورغم اعلان منظمة التحرير الغاء اتفاق عمان والتمسك بصيغة المشاركة عبر وفد مستقل ، إلا أن الموقف المصرى لم يتغير ، الأمر الذى اتضح مؤخرا فى كلمة مصر التى ألقاها د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى أمام الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٨٧ ، حيث أشار صراحة إلى ضرورة اعطاء أهمية خاصة لتشكيل وفد أردنى فلسطينى مشترك .

منظمة التحرير الفلسطينية :

كان لاجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر من ٢٠ - ٢٥ أبريل ١٩٨٧ أهمية كبيرة فى تعديل الموقف الفلسطينى تجاه المؤتمر الدولى ، وذلك مقابل أستعادة وحدة الفصائل الفلسطينية . وقد تمثل ذلك التعديل فى رفض طرح صيغة للوحدة مع المملكة الأردنية إلا بعد أنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة . كما رفضت صيغة الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك فى مفاوضات السلام ، وبدلا من ذلك طرحت صيغة الوفد المستقل .

ورغم أن دورة المجلس الوطنى قد جددت الثقة بزعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ، إلا أنها على ما يبدو حدت من حركة القيادات المعتدلة داخل المنظمة فى مواجهة قادة الفصائل الفلسطينية الراديكالية بشأن موضوع التنازلات فى المستقبل .

لبنـــــان :

لم يتضح حتى نهاية عام ١٩٨٧ ما يشير إلى نفى أو تأييد لبنان لفكرة المؤتمر الدولى ، وإن كان لبنان يعتبر أن مشاركته أمرا ضروريا لتحديد العلاقات اللبنانية الاسرائيلية .

(هـ) المـوقف السـوفيتى :

لم يتضح أى تعديل فى الموقف السوفيتى بشأن المؤتمر الدولى ، منذ أن طرح الأتحاد السوفيتى مبادرة فبراير ١٩٨١ بشأن المؤتمر الدولى ، إلا فيما يتعلق بالنواحى التفصيلية للمبادرة . وكان أبرز هذه التفصيلات ما أكد عليه السوفييت من ضرورة مشاركة كافة الأعضاء دائمى العضوية بمجلس الأمن الدولى فى المؤتمر الدولى ، وذلك سعيا نحو ضمان أكبر أستجابة للمقترحات السوفيتية بشأن المؤتمر .

(و) المـوقف الصـينى :

كان التعديل الرئيسى من جانب الصين فيما يتعلق بالنزاع العربى الاسرائيلى ، قد جاء نتيجة الأعتراف غير الرسمى بوجود إسرائيل . فعلى عكس الاتحاد السوفيتى الذى أعترف بدولة إسرائيل منذ قيامها أعترافا رسميا ، لم تقم الصين حتى الآن بالأعتراف الرسمى بها . إلا أن كل الشواهد تدل فى الفترة الأخيرة على فتح قنوات أتصال غير مباشرة مع إسرائيل ، فى مجال التعاون العسكرى والفنى والاقتصادى ، وقد جاء هذا التحرك نتيجة ضغوط أمريكية وأوروبية .

(ز) الموقف الأوروبى :

تمثل الموقف الأوربى من قضية الشرق الأوسط ، بتذبذب واضح يمكن ملاحظته بالنظر لموقف السوق الأوروبية المشتركة من جهود التسوية فى المنطقة ، منذ وثيقة شومان فى مايو ١٩٧١ حتى بيان هذه الدول فى فبراير ١٩٨٧ .

ويرجع الاهتمام الأوربى الجديد والمتزايد إزاء أزمة المنطقة لعام ١٩٨٦ ، حينما أتخذت دول الجماعة الأوربية فى أكتوبر ١٩٨٦ قرارا بخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الواردة من الأراضى المحتلة ، مع تخصيص مساعدات مالية لهذه الأراضى التى وصفتها بأنها كيان متميز عن الأردن وإسرائيل الأمر الذى أيدته منظمة التحرير وعارضته الأردن . بعد ذلك أجتمع ممثلو الأثنتى عشرة دولة فى السوق الأوروبية فى بروكسل وأصدروا بيانا فى ٢٣ فبراير ١٩٨٧ ، أكدوا فيه تأييدهم لعقد مؤتمر دولى تحت اشراف الأمم المتحدة . وباستثناء إسرائيل وسوريا رحبت دول المنطقة ومنظمة التحرير بالبيان الأوربى الذى يعتبر وثيقة أوروبية جماعية تنادى بعقد مؤتمر دولى . وأرسلت الجماعة الأوربية ليوتند مانز وزير خارجية بلجيكا ورئيس مجلس وزراء الجماعة الأوروبية وقتئذ للمنطقة فى أبريل ١٩٨٧ ، وذلك فى جولة زار خلالها الأردن ومصر والسعودية ، ثم عاد للمنطقة مرة أخرى مستكملا جولته فى شهر مايو ١٩٨٧ بزيارة إسرائيل . وقد وضع وزير خارجية بلجيكا تقريرا عن جولته ، أكد فيه أن جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة لم تعد ترفض فكرة مؤتمر دولى « برعاية » الأمم المتحدة ، لكن أى اصرار على مشاركة منظمة التحرير بصورة مباشرة فى المفاوضات يعتبر نقطة خلاف بين الأطراف المعنية ، وذلك فى أشارة واضحة للموقف الاسرائيلى . بعد ذلك تجمدت المساعى الأوروبية نحو التسوية . ولم يحدث أى تغير فى هذا الموقف عندما أنتقلت رئاسة المجموعة الأوروبية للدانمرك فى النصف الثانى من عام ١٩٨٧ ، سوى تأكيد القمة الأوروبية فى أجتماعها فى ديسمبر ١٩٨٧ على ضرورة عقد المؤتمر الدولى ، والأعراب عن القلق إزاء تدهور حقوق الانسان بالأراضى العربية المحتلة ، وذلك دون الاشارة إلى امكانية القيام بتحركات ملموسة نحو تحقيق هذا الهدف .

ومع ذلك فقد أستمرت التحركات الأوروبية الفردية ، نحو محاولة تحريك الموقف . الأمر الذى تمثل فى زيارة رئيس الوزراء الفرنسى لاسرائيل ، وزيارة وزير الخارجية البريطانى لمصر والأردن فى نوفمبر ١٩٨٧ ، وكذلك زيارة الرئيس الايطالى لاسرائيل فى ديسمبر ١٩٨٧ .

(٢) اللجنة التحضـيرية

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢ ديسمبر ١٩٨٦ بأغلبية ١٢٣ صوتا ، على مشروع قرار يدعو لعقد مؤتمر دولى ، تسبقه لجنة تحضيرية . وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أيدت بأغلبية ١٢٩ صوت فى ٢ ديسمبر ١٩٨٧ ، مشروع قرار يؤيد عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولى ، ضمن قرار شامل يدعو لعقد المؤتمر الدولى . ومع ذلك فقد أختلفت الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط عام ١٩٨٧ فيما بينها بشأن موضوع اللجنة التحضيرية ، الأمر الذى دعا لقيام الأمين العام للأمم المتحدة أبلاغ الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن فى أجتماع مغلق فى ١٠ أبريل ١٩٨٧ ، أن اللجنة التحضيرية لا تحظى بموافقة كل الأطراف المعنية بالأزمة .

(أ) المـوقف الأمريـكى :

لم يتضح ما يدل على نفى أو تأكيد الجانب الأمريكى على تشكيل لجنة تحضيرية تسبق أعمال المؤتمر الدولى ، وربما كان عدم تحمس الولايات المتحدة للمؤتمر وتأكيدها على جدوى المفاوضات المباشرة الثنائية ما يبرهن على هذا الموقف .

(ب) الموقف الاسرائيلي :

عقب تلاوة د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى للبيان المشترك عقب قمة مبارك ـ بيريز بالاسكندرية فى سبتمبر ١٩٨٦ ، أدلى الرئيس مبارك بتصريح للصحفيين قال فيه أن الجانب المصرى والاسرائيلى أتفقا على فكرة تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولى . بعد ذلك تجاهل الجانب الاسرائيلى المؤيد لعقد المؤتمر الدولى أى حديث عن اللجنة التحضيرية ، بل أن رئيس التجمع العمالى شيمون بيريز أسقط موضوع اللجنة التحضيرية من مشروعه الخاص بالمؤتمر الدولى الذى أعلنه فى فبراير ١٩٨٧ .

(جـ) الموقف العربي :

تبنت كل من سوريا والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية مواقف مختلفة بشأن موضوع اللجنة التحضيرية . فقد رأت سوريا أن مجرد قبولها لفكرة المؤتمر الدولى يعد تنازلا عن موقفها الثابت من عدم التفاوض فى ظل أختلال التوازن الأستراتيجى مع إسرائيل . لذلك ظل موقفها تجاه تنظيم المؤتمر بما فيه موضوع اللجنة التحضيرية غير محدد بصفة عامة . أما الأردن فقد عارض اللجنة التحضيرية وقد برر وزير الخارجية طاهر المصرى ذلك بأن الأمر قد يرسخ فى أذهان البعض أن تكون هذه اللجنة شرط مسبق لانعقاد المؤتمر ، مما يتعارض مع أحتمال أن تتهيأ ظروف دولية تؤدى إلى عقد المؤتمر ، هذا أضافة إلى أن اللجنة التحضيرية قد تساعد على أبراز الخلافات بين الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن على موضوعات كثيرة ، إذ أن كل دولة لها مصالحها وأهدافها المختلفة بما يعنى فى نهاية الأمر تقويض فكرة المؤتمر فى مهدها نتيجة مواقف لا علاقة لها بالمنطقة . وفى المقابل يرى الأردن أن من الأفضل أجراء حوار أو مناقشات غير رسمية بين الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن ، أما فى نيويورك برعاية الأمين العام للأمم المتحدة أو بين الدول الخمس مباشرة . أما مصر فقد تجاهلت فى عام ١٩٨٧ موضوع اللجنة التحضيرية وأكد ذلك عدم ذكر أى حديث عن هذا الأمر فى كلمة مصر التى ألقاها د . عصمت عبد المجيد فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٨٧ . وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد أتجهت نحو تأييد تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر ، الأمر الذى يتضح من البيان الختامى لأعمال الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٧ .

(د) الموقف السوفيتي :

لم يتناول الأتحاد السوفيتى ، عندما طرح مبادرته بشأن المؤتمر الدولى فى فبراير ١٩٨١ موضوع اللجنة التحضيرية . ولكنه تناول فكرة تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولى فى يوليو ١٩٨٦ ، الأمر الذى صرح به متحدث باسم الخارجية السوفيتية أثناء التعقيب على وجهات النظر المشتركة بين الاتحاد السوفيتى وفرنسا فى ختام زيارة الرئيس الفرنسى ميتران لموسكو فى نفس الشهر . بعد ذلك أكد السوفيت على امكانية تشكيل لجنة تحضيرية للاعداد للمؤتمر الدولى ، جاء ذلك فى ورقة العمل التى قام الوفد السوفيتى بتوزيعها على الصحفيين إبان قمة ريجان ـ جورباتشوف فى ديسمبر ١٩٨٧ .

وكانت الورقة التى لم تكن ضمن الأوراق الرسمية أثناء القمة الأمريكية السوفيتية ، قد تضمنت المبادىء الأساسية حول الموقف السوفيتى من قضية الشرق الأوسط ، فأشارت لامكانية قيام السكرتير العام للأمم المتحدة بمشاورات مع الدول المعنية ، بهدف تشكيل لجنة للاعداد لدعوة المؤتمر الدولى للسلام . وكانت وكالة الأنباء السوفيتية الرسمية تاس قد أعلنت فى ٤ أبريل ١٩٨٧ أن دبلوماسى سوفيتى قد أكد أن « الاجتماع التحضيرى » لعقد المؤتمر الدولى لن يتخذ أى قرارات ، كما أنه لن يقدم أى مقترحات بل سوف يعد فقط للمؤتمر ، ويحدد مكان وموعد أنعقاده والأطراف المشاركة فيه .

(هـ) الموقف الأوربي :

لم تتناول المبادرة التى طرحتها دول السوق الأوربية فى فبراير ١٩٨٧ موضوع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى . لكن المبادرة نوهت إلى امكانية المساهمة الأوروبية فى تهيئة الظروف لعقد المؤتمر والتحضير له من خلال نصها على أن (مجموعة الأثنى عشر مستعدة لأن تلعب دورها فيما يتعلق بمثل هذا المؤتمر ، وستسعى لتقديم مساهمة إيجابية وذلك من خلال رئيس المجموعة فى حينه ومن خلال الأعضاء منفردين ، وذلك من أجل تقريب مواقف الأطراف المعنية من بعضها البعض لامكان أنعقاد مثل هذا المؤتمر . .) .

وقد تباينت مواقف بعض دول السوق من اللجنة التحضيرية مثل موقف فرنسا وإيطاليا وبريطانيا . فالموقف الفرنسى يؤيد عقد لجنة تحضيرية تضم الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لأن من شأن ذلك أتاحة الفرصة لعدم خلق أى ألتباس فى مواقف الأطراف المشاركة فى المؤتمر ، الأمر الذى قد يؤدى حال وجوده إلى فشل المؤتمر ذاته . وترى ايطاليا أن اللجنة التحضيرية ستتيح وجود ألتزام بين الأطراف المعنية والدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن لسلوك طريق الحل السلمى لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى ، اضافة لتجنب طرح شروط مسبقة قد تؤدى لعرقلة المؤتمر على حد تعبير جوليو أندريوتى وزير خارجية إيطاليا فى يناير ١٩٨٧ . أما بريطانيا فقد تبنت موقفا وسطا بين دول السوق الأوروبية والولايات المتحدة حيث أكتفت بالاشارة لامكانية قيامها كعضو دائم فى مجلس الأمن بالمساهمة فى لعب دور يهدف للاعداد للمؤتمر .

(و) الموقف الصيني :

أيدت الصين المؤتمر الدولى باعتباره القاعدة التى يتفق حولها

جميع الأطراف ، دون الدخول فى التفاصيل خشية على ما يبدو من اغضاب طرف عربى على حساب ارضاء طرف آخر .

(٣) الأطراف المشاركة فى المؤتمر الدولى

تتفق جميع الأطراف المعنية بالنزاع ، والتى تقبل فكرة عقد المؤتمر الدولى على مشاركة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومصر اضافة لوجود ممثلين فلسطينيين . وتختلف هذه الأطراف بشأن مشاركة الاتحاد السوفيتى والصين ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى فى المفاوضات .

(أ) الموقف الأمريكى :

تعترض الولايات المتحدة على مشاركة الاتحاد السوفيتى ومنظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر . ورغم ذلك فقد كانت الادارة الأمريكية تؤكد على إمكانية تغيير موقفها إذا غير كل من الاتحاد السوفيتى ومنظمة التحرير موقفيهما من إسرائيل .

وقد أشترطت الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٨٧ على لسان ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، قيام الاتحاد السوفيتى باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، وسماح الكرملين بهجرة اليهود السوفيت ، قبل الموافقة على الأعتراف بدور سوفيتى فى المؤتمر الدولى . ولعل الموقف الأمريكى يستهدف عزل السوفيت عن ممارسة أى دور مؤثر ومباشر فى مسيرة السلام بالمنطقة ، كى تبقى عملية التسوية تحت السيطرة الأمريكية ، تمشيا مع الواقع الذى تجسد منذ أتفاقيات فض الأشتباك عقب حرب ١٩٧٣ ، وكذلك معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ .

وقد أتخذت الادارة الأمريكية فى منتصف عام ١٩٨٧ ، موقفا أكثر مرونة فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى بشأن قضية الشرق الأوسط . ففى ٦ يوليو ١٩٨٧ أجتمع بجنيف كل من ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط وفلاديمير بولياكوف رئيس ادارة الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية ، وعقب هذا اللقاء صرح ميرفى أمام اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط وأوربا فى مجلس النواب الأمريكى أن السوفيت أبدوا أهتماما باحراز تقدم فى عملية السلام ، ولكنهم لم يقوموا بتقديم التزامات ولم يتراجعوا عن مواقف معروفة . وأضاف أن هناك فجوات قائمة بين الموقفين السوفيتى والأمريكى ، وأن الولايات المتحدة فى أنتظار ومعرفة مدى أستعدادهم لأداء دور إيجابى أو أنهم على أستعداد لتغيير سياسات سلبية تضع قيودا على هجرة اليهود ، وأقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل .

أما بالنسبة للموقف الأمريكى تجاه منظمة التحرير ، فقد أكدت الأدارة الأمريكية رفضها القاطع لمشاركة منظمة التحرير فى المؤتمر الدولى ، إلا إذا أعترفت المنظمة رسميا وبدون تحفظ بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وأعلنت الألتزام بمبدأ التخلى عن أستخدام العنف ضد إسرائيل . وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكى ريجان قد صرح فى حديث خاص لصحيفة القبس فى ١٩ مايو ١٩٨٧ أن الفلسطينيين يجب أن يشاركوا فى كل مرحلة من عملية السلام ، إلا انه أكد أن أى عمل يقر بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحظى بموافقة سكان هذه المناطق . وهذا يعد أشارة واضحة لمنح الصفة التمثيلية لوجهاء من الضفة والقطاع لا يرتبطون بمنظمة التحرير الفلسطينية مباشرة . وقد تسبب موقفان هامان وقعا عام ١٩٨٧ فى تعقيد موضوع التمثيل الفلسطينى . الموقف الأول : أعلان وزارة الخارجية الأمريكية فى شهر سبتمبر أغلاق المكتب الأعلامى التابع لمنظمة التحرير بواشنطن ، بحجة أن المنظمة متورطة فى أنشطة أرهابية . الموقف الثانى : مقاطعة القيادات الفلسطينية بالداخل بصورة كاملة الاجتماع بشولتز وزير الخارجية الأمريكى ، الذى كان يقوم بزيارة إسرائيل فى شهر أكتوبر ، الأمر الذى سبب حرجا بالغا للأدارة الأمريكية بسبب فشل المخطط الأمريكى بالنسبة لقيادات الداخل .

(ب) الموقف الاسرائيلى :

يرفض الموقف الاسرائيلى المؤيد للمؤتمر الدولى ، مشاركة الاتحاد السوفيتى والصين فى المؤتمر الدولى . لكنه يسمح لهما بالمشاركة طبقا لشروط محددة . وعلى العكس من ذلك لا يسمح هذا الموقف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر بصورة مطلقة . وقد أنطلق موقف حزب العمل المؤيد للمؤتمر بشأن هذا الأمر من مشروعه الذى حدد موقفه من المؤتمر الدولى فى فبراير ١٩٨٧ ، والذى تضمن النقاط الثلاثة التالية :

١ ـ يتم الاتفاق سلفا على الأطراف التى ستشارك فى المؤتمر .

٢ ـ تصر إسرائيل على أنه فى أطار « المظلة الدولية » ، لا تشارك إلا الدول التى تقيم علاقات كاملة مع جميع أطراف النزاع .

٣ ـ يتم تمثيل الشعب الفلسطينى فى الوفد الأردنى الفلسطينى عن طريق ممثلين أصليين ليسوا أعضاء فى المنظمات الفدائية .

على هذا الأساس تكون إسرائيل قد وضعت شرطا رئيسيا لمشاركة الأتحاد السوفيتى والصين فى المؤتمر الدولى ، وهو أقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها .

أما بشأن منظمة التحرير الفلسطينية ، فيرى حزب العمل رفضه القاطع لمشاركتها فى المؤتمر حتى إذا أعترفت بإسرائيل ، وأعلنت نبذها لسياسة العنف . ومن ثم فقد أسقط هذا الموقف منظمة التحرير ، وأستبعدها تماما ، مؤكدا فى ذلك حق إسرائيل فى اختيار المشاركين فى المؤتمر ، الأمر الذى أتضح فى البيان الذى ألقاه بيريز أمام الكنيست فى ٧ أكتوبر ١٩٨٦ إبان تسليم السلطة لاسحاق شامير . حيث أكد على مشاركة من أسماهم « ممثلين فلسطينيين حقيقيين » . بل إن موقف زعيم

العمل قد ذهب أبعد من ذلك فى مايو ١٩٨٧ ، حيث حدد أسماء بعينها من داخل الأرض المحتلة لتمثيل الجانب الفلسطينى فى الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك فى المؤتمر الدولى .

(جـ) المــوقف العــربى :

وافقت القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء فى أغسطس ١٩٨٥ على عقد مؤتمر دولى ، من خلال تأييدها للأتفاق الأردنى الفلسطينى الذى يدعو لعقد مؤتمر دولى تحضره (الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، ضمن وفد مشترك) .

من ناحية أخرى أيدت القمة العربية الطارئة بعمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، قرارا صريحا يدعو لعقد مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن والأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى على قدم المساواة .

هذه المؤشرات تؤكد موافقة الدول العربية على مشاركة الاتحاد السوفيتى والصين فى المؤتمر . أما بالنسبة لمنظمة التحرير فرغم أتخاذ قمة عمان قرارا يدعو لمشاركتها ، إلا أن هذا القرار على ما يبدو لم يغير كثيرا من مواقف الدول العربية المرشحة للمشاركة فى المؤتمر تجاه منظمة التحرير .

فى هذا الاطار لا يمكن القول بوجود موقف سورى واضح ومحدد

أما الموقفان الأردنى والمصرى فهناك أتفاق ضمنى بينهما تمثل فى أمكانية المشاركة الفلسطينية على أن يتم ذلك من خلال قيام منظمة التحرير بالأعتراف بالقرار ٢٤٢ . لكن هذا الأعتراف لن يسمح للمنظمة بالمشاركة كطرف معترف به وإنما بإعطائها دورا فى أختيار ممثليها المشاركين ضمن الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك . ويشمل هذا الأمر أيا من الصيغ الأربع التالية :

ــ تسمية المنظمة لممثليها فى الوفد المشترك .

ــ تسمية المنظمة لممثليها فى الوفد المشترك من غير كوادرها .

ــ تسمية المنظمة لممثليها فى الوفد المشترك من غير كوادرها ، مع شرط عدم أعتراض الأطراف الأخرى على الأسماء .

ــ تسمية مصر والأردن وإسرائيل بصورة مشتركة ممثلى الشعب الفلسطينى فى الوفد المشترك .

وعلى الرغم من أن الموقف الاسرائيلى المؤيد للمؤتمر يتمسك بالصيغة الأخيرة ، والتى تعتبر أضعف صيغ التمثيل الفلسطينى ضمن أربع صيغ تلغى هذا التمثيل بصفة أساسية ، إلا أن القرارات الأخيرة للمجلس الوطنى الفلسطينى أستبعدت كلية جميع الصيغ السابقة .

ومع أستمرار الخلاف الأردنى الفلسطينى حول هذا الموضوع أتفق عاهل الأردن ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية إبان قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، على إمكانية أستئناف الحوار بينهما . وقد كان من المفترض أن يبدأ هذا الحوار فى نهاية نوفمبر أو فى مطلع ديسمبر ١٩٨٧ على أقصى تقدير ، إلا أن أصرار الملك حسين على أستعداد بلاده للتنسيق المشترك من حيث توقف الحوار ، أدى على ما يبدو إلى عدم تعجل منظمة التحرير بالرد على دعوته حتى نهاية عام ١٩٨٧ ، رغم تدخل مصر لدى منظمة التحرير لتغيير موقفها المقاطع للحوار المشترك إبان زيارة مسئولين فلسطينيين للقاهرة فى ديسمبر ١٩٨٧ . وكان موقف منظمة التحرير الفلسطينية الرسمى بشأن التمثيل الفلسطينى قد أتضح فى نص البيان الختامى الصادر عن أعمال المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى أبريل ١٩٨٧ ، بمشاركة المنظمة بوفد مستقل ومتكافىء مع الأطراف المعنية فى المؤتمر الدولى ، وذلك بصفة المنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى .

وعلى صعيد ما تراه القيادات الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة بشأن التمثيل الفلسطينى ، فقد تمسكت القيادات التى قابلها ليوتند مانز وجاك شيراك أثناء زيارتهما لاسرائيل فى مايو ونوفمبر ١٩٨٧ على الترتيب ، بضرورة توجيه الدعوة لمنظمة التحرير لحضور المؤتمر بصفتها ممثلة لسكان هذه المناطق . كما رفضت بعض الشخصيات الفلسطينية ترشيح بيريز لها للمشاركة فى وفد مع الأردن فى المفاوضات ، مؤكدين أن إسرائيل لا تملك تسمية أعضاء الوفد .

اضافة إلى ذلك حاولت قيادات فلسطينية من الداخل والخارج التحاور مع شخصيات إسرائيلية عام ١٩٨٧ ، بغرض الوصول لاعتراف ما بمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد تمثل ذلك فى لقاء شخصيات فلسطينية من الداخل مع أبا إيبان رئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع بالكنيست (عمل) ، ومع موشى عميراف (حيروت) . وكذلك كان هناك لقاء بودابست فى يونيو ١٩٨٧ بين وفد إسرائيلى (من حداش والتقدمية للسلام والمابام) ووفد منظمة التحرير ، صدر عنه بيان أكد على ضرورة مشاركة منظمة التحرير فى المؤتمر الدولى المقترح .

(د) المــوقف الســوفيتى :

لم يكن هناك أى أعتراض سوفيتى على مشاركة أى طرف من الأطراف فى المؤتمر الدولى ، بل على العكس من ذلك قام الاتحاد السوفيتى ذاته باتباع سياسة من شأنها أن تجعله طرفا مقبولا له دور رئيسى فى المؤتمر من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل . وذلك بالأقتراب إلى حد ما من الشرطين الموضوعين للعب هذا الدور ، وهما العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، والسماح بهجرة اليهود السوفيت .

على هذا الأساس ، قام الاتحاد السوفيتى باجراء محادثات رسمية علنية لأول مرة على مستوى العلاقات القنصلية مع وفد إسرائيلى فى هلسنكى فى أغسطس ١٩٨٦ . كما قام عام ١٩٨٧

باجراء عدة أتصالات علنية مع إسرائيل ، وقد بدأت تلك الاتصالات بلقاء سفيرى البلدين فى واشنطن فى يناير ١٩٨٧ . ثم لقاء مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية بالمندوب السوفيتى بالأمم المتحدة فى شهر مارس ١٩٨٧ . ولقاء بيريز بكل من الوفد السوفيتى على هامش أعمال لجنة الأشتراكية الدولية بروما فى أبريل ١٩٨٧ ، ووزير الخارجية السوفيتى أدوارد شيفرد نادزه فى سبتمبر ١٩٨٧ بالجمعية العامة للأمم المتحدة . إلا أن التطور الهام على صعيد الاتصالات بين البلدين عام ١٩٨٧ ، تمثل فى زيارة وفد قنصلى سوفيتى للمرة الأولى لاسرائيل فى ١٣ يوليو ، وكان من المقرر أنهاء الزيارة فى أكتوبر ١٩٨٧ إلا أنه تقرر فى هذا الشهر مد الزيارة لمدة ثلاث أشهر أخرى . ورغم الاعلان عن أن الزيارة تهدف لتسوية أملاك الكنيسة الروسية فى إسرائيل والوقوف على أحوال الأشخاص حاملى جوازات سفر سوفيتية بإسرائيل إلا أن الزيارة قد أتخذت ولا شك بعدًا سياسيًا .

أما بشأن مسألة هجرة اليهود ، فيلاحظ أيضا تطور هام فى الموقف السوفيتى تجاه هذا الأمر ، وذلك أستنادا لما أعلنه رئيس ادارة الهجرة الخارجية فى موسكو أن ما يقرب من ١٠ آلاف يهودى سوفيتى قد هاجروا إلى إسرائيل خلال ١٩٨٧ ، وأن هذا العدد يزيد تسع مرات عن عدد المهاجرين فى عام ١٩٨٦ .

أما عن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر الدولى ، فيلاحظ رغم تمسك الأتحاد السوفيتى بالوفد الفلسطينى المستقل الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن الواقع يشير إلى أمكانية تعديل هذا الموقف مستقبلا الأمر الذى يمكن من خلاله أن يشترك السوفيت فى المؤتمر .

وكما سعى الأتحاد السوفيتى بالعمل تجاه قبوله كطرف مشارك فى المؤتمر من قبل إسرائيل والولايات المتحدة ، سعى أيضا إلى تأكيد هذا الأمر على الصعيد العربى ، وذلك بالموافقة على اعادة جدولة ديون مصر العسكرية ، وبذل جهودا مكثفة من أجل مصالحة فلسطينية - فلسطينية ، وفلسطينية - سورية ، أضافة لتحركه تجاه منطقة الخليج بأقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع بعض دوله ، ومساعدة الكويت بتأجيرها ثلاث ناقلات نفط ترفع العلم السوفيتى لتأمين مرور نفطها عبر مضيق هرمز .

(هـ) المــوقف الصـــينى :

لا تعارض الصين مشاركة أى طرف من الأطراف المعنية بالنزاع فى المؤتمر الدولى ، بل أنها تسعى كالأتحاد السوفيتى إلى تأكيد مشاركتها فى هذا المؤتمر . ويشترط الموقف الاسرائيلى المؤيد للمؤتمر أقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قبل هذه المشاركة . ويبدو أن الموقف الصينى - الذى لم يعترف رسميا منذ البداية وحتى الآن بإسرائيل - قد سار على هذا الدرب عام ١٩٨٧ بدرجة كبيرة الأمر الذى يمكن ملاحظته بالاتصال الرسمى الأول بين مسئولين صينيين وإسرائيليين فى الأمم المتحدة فى مارس ١٩٨٧ . ثم لقاء وزيرى خارجية البلدين فى سبتمبر ١٩٨٧ بالجمعية العامة . بماينم عن أعتراف ضمنى بإسرائيل وامكانية الأقدام على مزيد من التنازلات فى الفترة القادمة مقابل المشاركة الصينية فى المؤتمر .

(و) المــوقف الأوربــى :

لم تحدد المبادرة الأوروبية فى فبراير ١٩٨٧ ، الأطراف المشاركة فى المؤتمر الدولى حيث نص بيان الجماعة الأوروبية على (عقد مؤتمر دولى للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة بإشتراك الأطراف المعنية وأى طرف قادر على تقديم مساهمة إيجابية فى عملية استعادة وحفظ السلام والمساهمة فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى للمنطقة) . ولعل السبب فى عدم تحديد الأطراف المشاركة ، هو الخلاف بين دول السوق ذاتها حول المشاركة السوفيتية ومسألة التمثيل الفلسطينى .

بالنسبة للمشاركة السوفيتية كان هناك خلاف بين دول السوق الأوروبية وخاصة بين فرنسا وبريطانيا وهما الدولتان دائمتا العضوية بمجلس الأمن الدولى . ففرنسا قبلت قبل عام ١٩٨٧ بمؤتمر دولى يشارك فيه الاتحاد السوفيتى وباقى أعضاء مجلس الأمن دائمى العضوية . أما بريطانيا فحتى أصدار مبادرة السوق الأوروبية فى فبراير ١٩٨٧ لم تكن تقر بالدور السوفيتى ، إلا أن موقفها تغير . أكد ذلك مصدر حكومى بريطانى فى ٣١ مارس ١٩٨٧ حيث أشار أن بريطانيا سحبت كل ما كان لديها من تحفظات حول مشاركة الأتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى حال أنعقاده ، وأضاف المصدر أن بريطانيا توصلت لهذا الموقف فى المباحثات التى أجرتها رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر مع الزعيم السوفيتى جورباتشوف إبان زيارتها لموسكو فى ٢٨ مارس ١٩٨٧ .

من هنا يفسر موقف ليوتندمانز وزير خارجية بلجيكا ورئيس مجلس وزراء الجماعة الأوروبية وقتئذ فى ١٦ أبريل ١٩٨٧ ، من أن المؤتمر الدولى يجب أن يعقد بمشاركة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن .

(٥) سلطة المؤتمر واطاره القانونى

أختلفت كافة الأطراف المعنية بالنزاع فى تحديد طبيعة وسلطة المؤتمر الدولى. وتراوحت المواقف بين المطالبة باعطاء سلطة كبيرة للمؤتمر ، إلى الأصرار على جعل المؤتمر مظلة أو اطارا دوليا .

أما بشأن الأطار القانونى للمؤتمر ، فقد تبنت الأمم المتحدة التعريف المؤيد للموقف العربى ، الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٣ بأغلبية كبيرة بشأن تأييد مؤتمر دولى ، الهدف منه تخلى إسرائيل عن كافة الأراضى العربية المحتلة ، وممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة بما فيها حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة ، وهى الفكرة التى ترفضها إسرائيل والولايات المتحدة . ولكن رغم ذلك التأييد العام ، فقد

تباينت مواقف أطراف النزاع والدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بشأن الأساس القانوني الذى ستجرى عليه عملية التفاوض بالمؤتمر .

(أ) المـوقف الأمـريكى :

حددت الولايات المتحدة موقفها ، بأن يكون المؤتمر الدولى مجرد مظلة لاجراء مفاوضات ثنائية مباشرة بين أطراف النزاع . وقد وضعت الولايات المتحدة تصورها لطبيعة وسلطة هذا المؤتمر كما يلى :

١ - عقد مؤتمر دولى يدعو الأطراف المعنية إلى تشكيل لجان ثنائية على أساس جغرافى .

٢ - مشاركة ممثلين فلسطينيين فى المفاوضات المباشرة فى أطار وفد أردنى فلسطينى .

٣ - الأتفاق على مبادىء معينة يكون بمقتضاها حق أى طرف فى الأنسحاب من المفاوضات دون أن يكون فى هذا أى أخلال بالتزامات مسبقة .

٤ - ألا يكون للمؤتمر حق فرض حلول أو حق فيتو على أى أتفاقات مبرمة فى أطار الأتفاقات الثنائية .

من هذا المنطلق ، تكون الولايات المتحدة جردت الأمم المتحدة والأمين العام والأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن من أى سلطة حقيقية ، بحيث لا يستطيعون ممارسة أى دور سوى أعطاء أنطباع بأن المفاوضات تتم فى « أطار دولى » .

أما بشأن الأطار القانونى للمفاوضات ، فترى الولايات المتحدة ضرورة موافقة الأطراف المشاركة فى المؤتمر على القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ . بما يستنبط منه ، أن هذين القرارين سيكونان أساس البحث عن التسوية داخل المؤتمر ، من وجهة النظر الأمريكية . وتجدر الأشارة أن القرار ٢٤٢ يقر بانسحاب إسرائيل من « أراض محتلة » وحق دول المنطقة فى العيش فى سلام طبقا لحدود آمنة ومعترف بها . ورغم ذلك ، فلا يبدو أن الأدارة الأمريكية ستوافق على خضوع المناطق المحررة للسيادة العربية بصورة كاملة . فطبقا لمبادرة ريجان المعلن عنها فى سبتمبر ١٩٨٢ ، تخضع المناطق التى ستجلو عنها إسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم الذاتى - لا لدولة فلسطينية مستقلة .

(ب) المـوقف الاسـرائيلى :

يعتبر الموقف الاسرائيلى المؤيد للمؤتمر مشابها من حيث المبادىء الرئيسية للموقف الأمريكى بشأن تحديد طبيعة وسلطة المؤتمر . وقد وضع بيريز تصوره فى هذا الصدد كما يلى :

١ - ينقسم المؤتمر فور أنعقاده إلى عدد من اللجان الفرعية الثنائية على أساس جغرافى . تجرى خلالها مفاوضات مباشرة ، واحدى هذه اللجان تكون اللجنة الأردنية - الفلسطينية - الاسرائيلية .

٢ - لا يكون المؤتمر مخولا بفرض تسوية على الأطراف ، ولا يكون مخولا كذلك بألغاء أى حل يتم التوصل إليه فى أى من اللجان الثنائية .

٣ - المفاوضات فى كل لجنة ثنائية من لجان المؤتمر ، تجرى بطريقة مستقلة منفردة ، ولا ترتبط مفاوضات أى لجنة بمدى التقدم فى مفاوضات اللجان الأخرى .

٤ - يمكن عقد المؤتمر من جديد إذا تعرضت مفاوضات اللجان الثنائية إلى الجمود بناء على دعوة الطرفين .

أما عن الاطار القانونى للتفاوض فيذهب الموقف الاسرائيلى المؤيد للمؤتمر ، إلى ضرورة أرتكاز المفاوضات السياسية على أساس القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وفى الواقع ، لا يبدو على وجه الأطلاق أى أمكانية لتنفيذ حقيقى لهذين القرارين ، فى مقابل أى تعهد عربى . فحزب العمل ، يرى ضرورة التمسك بالمناطق ذات المزايا الأستراتيجية فى الأراضى المحتلة . من هنا يبقى الأطار القانونى للمؤتمر كما تراه إسرائيل ، مجرد بداية لدفع الدول العربية لعقد مؤتمر دولى منظم طبقا لشروطها .

على هذا الأساس ، يلاحظ أن هناك أختلافا بين الموقفين الاسرائيلى والأمريكى . فالموقف الاسرائيلى المؤيد للمؤتمر ، حدد بصورة أكثر تفصيلا طبيعة المفاوضات داخل لجان المؤتمر . أما بشأن الأطار القانونى للمفاوضات ، فالموقفان يختلفان من حيث التفاصيل الخاصة بطبيعة وحكم الأراضى المحررة . فالموقف الاسرائيلى المؤيد للمؤتمر ، يرى أمكانية الأنسحاب فقط من بعض المناطق المحتلة ذات الكثافة السكانية العربية ، مع أستمرار الوجود الاسرائيلى فى بعض المناطق الأستراتيجية ، كغور الأردن والقدس الشرقية والساحل الغربى من البحر الميت . أما الولايات المتحدة ، فطبقا لمبادرة ريجان حدد المصير النهائى للأراضى المحتلة بحكم ذاتى مرتبط بالأردن . أما عن الحدود الأردنية الاسرائيلية ، فترى الادارة الأمريكية أن حجم الأراضى التى يجب أن يطلب من إسرائيل التخلى عنها سيتأثر إلى حد كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقى ، تطبيع العلاقات والترتيبات الأمنية المفروضة فى المقابل .

(ج) المـوقف العـربى :

تختلف الدول العربية فيما بينها فى تحديد طبيعة وسلطة المؤتمر الدولى ، وأطاره القانونى .

* المـوقف السـورى :

ترى سوريا بشأن طبيعة وسلطة المؤتمر ضرورة التفرقة بين مؤتمر دولى للسلام يسعى لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، ومؤتمر دولى يستخدم كمظلة للمفاوضات المباشرة . وفى هذا الصدد ، ترى سوريا ضرورة أن يكون المؤتمر له صلاحيات قوية فى التدخل وطرح الحلول والمشاركة فى أعمال اللجان أضافة إلى أنه إذا ما تم التوصل إلى أتفاق فى إحدى اللجان لا يجب توقيعه قبل أنتهاء اللجان الأخرى من حل مشاكلها ، وذلك حتى

لا يتحول المؤتمر لمفاوضات ثنائية منفصلة .

أما عن الأطار القانونى للتفاوض فترى سوريا ضرورة تنفيذ القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ وتذهب لأبعد من ذلك بتأكيدها على كافة قرارات الأمم المتحدة .

* الموقف الفلسطينى :

ترى منظمة التحرير الفلسطينية بصفة عامة التمسك بمؤتمر دولى يتمتع بصلاحيات كاملة . وذلك حسب ما جاء فى البيان الصادر عن المجلس الوطنى الفلسطينى فى أبريل ١٩٨٧ ، وتتبنى المنظمة الموقف السورى بشأن الأطار القانونى للتفاوض ، لكنها تحدد طبيعة قرارات الأمم المتحدة مؤكدة على أنها تشمل قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الذى يقر خطة تقسيم فلسطين .

* الموقف الأردنى :

يعتبر الموقف الأردنى على النقيض من الموقف السورى والفلسطينى ، حسبما أكدت ورقة العمل الأردنية التى طرحها السيد زيد الرفاعى رئيس وزراء الأردن إبان زيارته لواشنطن فى أبريل ١٩٨٧ ، حيث تقترح فيما يتعلق بتنظيم المؤتمر أن يتقدم بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة بدعوة سوريا والأردن ولبنان ومصر وممثلى الشعب الفلسطينى والدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن لحضور المؤتمر . كما تقترح الورقة أن يبدأ المؤتمر بجلسة أفتتاحية عامة ينقسم بعدها إلى عدة لجان تجتمع فيها الوفود وجها لوجه ، وفى مقدمة هذه اللجان لجنة تضم وفدا أردنيا فلسطينيا مشتركا مقابل وفد إسرائيلى ، ويرى الأردن أمكانية دعوة مصر لاجتماعات هذه اللجان حسبما تطلب هذه اللجنة أو غيرها . وأخيرا ترى ورقة العمل الأردنية أن يعقد المؤتمر الدولى فى جنيف أو نيويورك وخاصة بالنسبة للجنة العامة ، بينما تعقد أجتماعات اللجان الأقليمية فى نيويورك أو أى دولة فى الشرق الأوسط على أن يظل المؤتمر فى حالة أنعقاد دائم لمدة لا تزيد على ٥ سنوات .

وقد أتخذ الأردن موقفا وسطا بشأن تدخل المؤتمر فى أعمال اللجان ، فهو يرى أن هذا التدخل يكون فقط لتقديم المشورة حالما تتعثر أعمال هذه اللجان دون فرض حل معين .

أما بشأن الأطار القانونى للتفاوض ، فقد أعلن الأردن موقفه على لسان السيد طاهر المصرى وزير الخارجية ، الذى أكد أن المؤتمر يعقد لتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، لأن قرار ٢٤٢ يعتمد على الشرعية الدولية ، فهو القرار الوحيد الصادر عن مجلس الأمن الذى يتوافر لقراراته صفة الألزام وليس من قبيل التوصيات كما هو الحال فى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم أن قرار ٢٤٢ هو الوحيد الصادر بأجماع أعضاء مجلس الأمن . وهذا يعطيه قوة غير متوافرة لأى قرار أخر . ومن ثم فإن الأردن - والتأكيد لطاهر المصرى - عندما يقول أنه يريد الذهاب للمؤتمر الدولى ، فإن معنى ذلك أنه يطالب فى الواقع بأن يناقش المؤتمر الدولى مسألة الأنسحاب وترتيباته كما يناقش ترتيبات السلام .

على هذا الأساس ، يبدو أن الأردن قد نهج نهجا واقعيا بالمقارنة بالموقف السورى والفلسطينى ، وذلك فى ظل أختلال التوازن الأستراتيجى لصالح إسرائيل ، وفى وقت لا يمكن معه للأطراف الأخرى إلا القبول بنفس موقفه مادامت هذه الظروف قائمة .

* الموقف المصرى :

تتبنى مصر موقفا محددا بشأن المؤتمر الدولى يتمثل فى :

١ - عقد مؤتمر دولى فى أطار الأمم المتحدة .

٢ - المؤتمر الدولى يكون مظلة لاجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية .

وفى هذا الأطار حدد وزير الخارجية المصرى د . عصمت عبد المجيد الأطار القانونى للتفاوض داخل المؤتمر فى ندوة الجمعية المصرية للقانون الدولى عن المؤتمر الدولى فى ٢٨ فبراير ١٩٨٧ . فأشار إلى أن صلاحيات المؤتمر (محددة بالعمل على تنفيذ قرارى الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ويحول المؤتمر دون الأخلال بالتوازن بين أطراف النزاع فى عملية التفاوض حيث لن يتمكن أى طرف فى اطاره من أن يفرض حلا على الطرف الآخر) .

كل هذه الأمور المتعلقة بسلطات المؤتمر وأطاره القانونى توضح المرونة المصرية فى تحديد الموقف من المؤتمر ، حيث أن مبدأ مصر يظل فى الأساس يدور حول ضرورة عقد المؤتمر الدولى .

(د) الموقف السوفيتى :

لم يحدد الأتحاد السوفيتى منذ بداية طرح مبادرة فبراير ١٩٨١ طبيعة وسلطة المؤتمر الدولى بصورة مباشرة ، لكنه أتجه عام ١٩٨٧ إلى تحديد تصوره بهذا الشأن متبنيا موقفا مرنا ووسطا بين مختلف الفرقاء الأمر الذى يمكن ملاحظته فى حديث الزعيم السوفيتى جورباتشوف لمجلة يونيتا الايطالية فى ٢٠ مايو ١٩٨٧ . وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد القمة الأمريكية السوفيتية بواشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ ، حيث أكد على ضرورة عقد مؤتمر دولى يتم تنظيمه فى صورة دولية مرنة ، بحيث يمكن أن تجرى فى أطاره محادثات ثنائية وثلاثية متعددة . الأمر إذن يتعلق من وجهة النظر السوفيتية بعمل جماعى تجرى من خلاله أتصالات ثنائية . على أن الموقف السوفيتى المرن بشأن تنظيم المؤتمر يمكن أرجاعه لمحاولة البحث عن دور يرضى أغلب الأطراف مما يمهد الطريق لمشاركة سوفيتية فى المؤتمر .

أما عن الأطار القانونى للتفاوض فقد أتضح فى ورقة العمل السوفيتية التى تم توزيعها على الصحافة إبان قمة ريجان - جورباتشوف بواشنطن ، وإن لم تكن الورقة ضمن الأوراق

الرسمية فى المحادثات . وتتضمن الورقة عدة مبادىء من أهمها حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام وفق حدود آمنة ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضى العربية المحتلة وحل قضية الشرق الأوسط وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

(هـ) الموقف الأوربى :

لم يشر بيان دول السوق الأوربية بما يحدد تنظيم وسلطة المؤتمر الدولى . غير أن البيان أشار إلى أنه ينبغى على المؤتمر تقديم أطار مناسب للمفاوضات الضرورية بين الأطراف المعنية مباشرة . وفى هذا الصدد يمكن الأشارة للموقف البريطانى والفرنسى على أعتبار أن الدولتين ضمن الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولى . فالموقف البريطانى لا يختلف بصورة عامة عن الموقف الأمريكى فى ضرورة أن يفضى المؤتمر لمفاوضات ثنائية مباشرة . أما الموقف الفرنسى فهو يؤكد على المفاوضات فى أطار المؤتمر الدولى بالمقارنة بالمفاوضات الثنائية خارج هذا المؤتمر .

وبالنسبة للموقف الأوربى بشأن الأطار القانونى للتفاوض ، فيلاحظ أن دول السوق الأوربية لم تطرح أساسا قانونيا للتفاوض داخل المؤتمر ، لكنها على ما يبدو تتفق مع الموقف الأردنى الأمر الذى يتضح من تصريح تنديمانز بالقاهرة عقب زيارته لعمان فى أبريل ١٩٨٧ .

(و) الموقف الصينى :

لم يلاحظ حتى نهاية ١٩٨٧ أى تناول صينى لموضوع تحديد طبيعة وسلطة المؤتمر الدولى ، وذلك على ما يبدو للسبب المشار له سلفا ، وهو عدم الحاجة لاغضاب طرف على حساب طرف آخر . وبالمثل لم تطرح الصين أى تصور قانونى للمؤتمر ، وان أصبحت تنادى بضرورة أنسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وأنشاء دولة فلسطينية فى المناطق المحررة ، بعد أن كانت تنادى فى الماضى بتدمير دولة إسرائيل باعتبارها قاعدة أستعمارية .

ب ـ مبادرات التسوية الأخرى :

طرحت عدة مقترحات للتسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى عام ١٩٨٧ . لكن هذه الأقتراحات لم تتوقف عندها الأنظار كثيرا بسبب الأهتمام بالمؤتمر الدولى . وقد تبنت هذه المقترحات جهات عربية وإسرائيلية وأوروبية . فعلى الصعيد العربى ، أقترح ياسر عرفات ولأول مرة فى أكتوبر ١٩٨٧ أستعداده للقاء أى شخصية إسرائيلية ، بما فى ذلك شيمون بيريز وأسحاق شامير لمناقشة قضية السلام على أن يتم اللقاء فى مقر الأمم المتحدة . ولم تستجب إسرائيل لدعوته المفاجئة التى تعدت ما كان متوقعا كل مرة من تصريحات فلسطينية سابقة تدعو للتحاور بين منظمة التحرير وشخصيات بارزة فى اليسار الاسرائيلى .

أما بالنسبة لاسرائيل ، فقد قدمت عدة مقترحات نحو التسوية عام ١٩٨٧ ، وقد تمثل ذلك باقتراح شامير إبان زيارته لرومانيا فى النصف الثانى من شهر أغسطس ١٩٨٧ لعقد مؤتمر أقليمى . حيث أقترح إجراء محادثات إسرائيلية ـ أردنية ـ مصرية تحت أشراف رومانيا ، تمهيدا لاجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل ووفد أردنى فلسطينى مشترك . ولم يوضح شامير فى مبادرته أى تنازل يمكن أن يقدمه الجانب العربى ، فى وقت يؤكد فيه على بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة فى أيدى إسرائيل إلى الأبد كما ذكر فى مؤتمر حزب حيروت فى مارس ١٩٨٧ .

إلى جانب ذلك طرح شامير فى نوفمبر ١٩٨٧ مبادرة أخرى تنص على تطبيق الحكم الذاتى المؤقت للفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة وإجراء مفاوضات بعد سنوات قليلة حول مصيرهما ، إلا أن أقتراحه لم يجد قبولا بسبب موقفه من معنى الحكم الذاتى والذى يفصل بين الأرض والسكان .

من ناحية ثانية قام شيمون بيريز بعرض مشروع جديد للتسوية أمام لجنة الشئون الخارجية والدفاع بالكنيست فى ديسمبر ١٩٨٧ . وقد نص المشروع على نزع السلاح قطاع غزة ، وتجميد بناء المستوطنات به . وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة أسحاق شامير الذى أكد أنه يعنى تسليم القطاع لمن وصفهم بالمخربين ، بينما أعرب عمدة غزة السابق رشاد الشوا عن تأييده للأقتراح إذا كان الهدف منه أنسحاب إسرائيل من القطاع كجزء من تسوية شاملة للقضية الفلسطينية . وكان بيريز رئيس حزب العمل قد أوضح فى المؤتمر الرابع لحزب العمل فى أبريل ١٩٨٦ أستعداد إسرائيل نقل السلطة المحلية لجهات عربية فى الضفة والقطاع ، وأشار إلى الأستعداد لمنح الحكم الذاتى لمناطق مثل قطاع غزة فى المرحلة الأولى . وبعد ذلك بعدة شهور ، فسر بيريز مقترحاته بإمكانية قيام الأردن ومصر بلعب دور رئيسى بشأن ادارة قطاع غزة مبدئيا ، على أن يقتصر وجود الدولتين على الشرطة المدنية لحفظ الأمن الداخلى .

وفى أطار المقترحات الأمريكية لحل الأزمة ، قامت الادارة الأمريكية فى النصف الأخير من عام ١٩٨٧ ، بدعوة الأردن لعقد محادثات مع إسرائيل على هامش أعمال القمة السوفيتية الأمريكية وذلك لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بالصراع قبل عقد المؤتمر الدولى . . وقد رفض الأردن هذا الأقتراح الذى أبلغه وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز للعاهل الأردنى فى لندن فى النصف الثانى من شهر أكتوبر ١٩٨٧ . وقد وافق على هذا الأقتراح شيمون بيريز بأعتباره مؤتمرا ذا بعد دولى ، وإن لم تشترك فيه كافة دول مجلس الأمن الدائمة العضوية .

أما الجماعة الأوروبية ، فقد قدمت مشروعا آخر فى مارس ١٩٨٧ ، طرحه ليوتنديمانز على المسئولين الاسرائيليين فى مايو ١٩٨٧ . ويقضى المشروع بالدعوة إلى أنشاء مجلس وصاية دولى يتولى مسئولية ادارة الضفة الغربية وغزة بعد التوصل إلى أتفاق بين العرب وإسرائيل على الأنسحاب من

الأراضى المحتلة . وهدف هذا المشروع هو تأمين الأنسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة بأسرع وقت ممكن ، ووضع حد لسياسة الأستيطان الاسرائيلية . ويمكن أن يتولى مجلس وصاية دولى الأشراف على الضفة وغزة لفترة تتراوح بين ٣ ـ ٥ سنوات بعدها يتولى الجانب العربى الفلسطينى مسئولياته فى تلك المنطقة . وفى الوقت الذى رحبت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بهذا المشروع مع أقتراحها أن تكون الوصاية الدولية على الضفة وغزة لبضعة شهور لا بضع سنوات ، رفض الجانب الاسرائيلى المشروع كلية .

وعلى صعيد المبادرات الأخرى أقترحت أطراف عربية وبعض قوى المعارضة المصرية على الحكومة المصرية ألغاء معاهدة السلام مع إسرائيل بغية التوصل إلى سلام حقيقى ، إلا أن الرئيس مبارك رفض هذه الأقتراحات ، مؤكدا أن ألغاء المعاهدة يعنى أعلان حالة الحرب .

ثانيا : الصراع العراقى ـ الايرانى

١ ـ الصراع المسلح والميزان العسكرى

شهد عام ١٩٨٧ تطورا عنيفا فى الصراع المسلح فى الخليج إذ تصاعد الصراع منذ نهاية عام ١٩٨٦ حتى بلغ ذروته فى شهر فبراير . وفى النصف الثانى من السنة أنتقل الصراع بشكل ملحوظ إلى منطقة الخليج حيث تأثرت به كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، وارتفع الوجود العسكرى الأجنبى بمنطقة الخليج ، وحدث أصطدام محسوب ومحكوم بين القوات الايرانية وقوات الولايات المتحدة الأمريكية . وقدكشف تطور الصراع ضعف فاعلية مجلس التعاون الخليجى فى مواجهة التهديد الايرانى ، فى حين دفع جامعة الدول العربية إلى محاولة أستعادة الأجماع العربى ، كما كشف الصراع فى نفس الوقت ضعف روابط التعاون بين أعضاء حلف شمال الأطلنطى .

أ ـ العوامل التى أثرت على تطور الصراع المسلح :

كانت تطورات الصراع فى الخليج أنعكاسا للمواقف السياسية للأطراف الأقليمية والدولية . ولتطورات الميزان العسكرى للأطراف المتحاربة ، وكذا تعرض الملاحة النفطية للخطر . عكس الموقف الايرانى المأزق السياسى للقيادة الايرانية التى أعتمدت على أصولها الدينية فى التبشير باستعادة القيادة ونشر الثورة الأسلامية ، ووعدت بتحقيق النصر ، بل أنها غالت فى ذلك إلى درجة أنها وعدت بانهاء الحرب قبل رأس السنة الفارسية فى فبراير ١٩٨٧ ، وهكذا فإن مصداقية القيادة أصبحت فى الميزان ، وكان لا بد من عمل عسكرى كبير لتحقيق الهدف ، أو للسير خطوات فى تحقيق هذا الهدف ، وهكذا ظل الهدف السياسى تحقيق النصر النهائى ، وبناء السلام والاستقرار للمستضعفين ، وبالاطاحة بالرئيس العراقى صدام حسين وحزب البعث العراقى . وحينما فشلت القوات الايرانية فى تحقيق أهدافها كان لا بد للقوات الايرانية من القيام بعدة عمليات متتالية لاقناع الشعب الايرانى باستمرار العمل على تحقيق هذه الأهداف . كما أن تأثر الحالة الاقتصادية لايران بالضربات الجوية التى وجهتها القوات الجوية العراقية إلى المنشآت النفطية والاقتصادية فى إيران دفعها إلى التعرض للملاحة النفطية لدول الخليج العربية بهدف الضغط على العراق لايقاف هجماته الجوية على الملاحة والمنشآت النفطية الايرانية . وقد عملت القيادة الايرانية فى ذلك على تحقيق أكبر استفادة ممكنة من أهمية موقعها الجيوبولتيكى والجيوستراتيجى وسعى الأطراف الدولية لاستمالتها .

وعكس الموقف العراقى طبيعة الأوضاع السياسية فى العراق حيث تقل الموارد البشرية والطبيعية فى العراق كثيرا عنها فى إيران ، وحيث الأهمية الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية أقل كثيرا منها فى إيران ، وحيث ينقسم السكان إلى طوائف أثنية من شيعة وسنة وأكراد فى حين يظل الميزان العسكرى مائلا مؤقتا لصالح العراق . ولذا فقد أتسم العمل العسكرى العراقى بالحذر الشديد من الخسائر البشرية ،

وإلى أستغلال التفوق الفنى وخاصة التفوق الجوى للضغط على إيران حتى تقبل بإيقاف أطلاق النار والأنسحاب إلى الحدود الدولية ما قبل الصراع .

سعت الولايات المتحدة وحليفتها الرئيسية فى المنطقة العربية - إسرائيل - إلى أستمالة إيران خلال عام ١٩٨٦ عن طريق تزويدها بالسلاح بدرجة تسمح لها بمقاومة الضغط العراقى ، إلا أنه بانكشاف المخطط الأمريكى فيما سمى بفضيحة « إيران كونترا » أو « إيران جيت » تخلت الولايات المتحدة تدريجيا عن محاولتها لاستمالة النظام الايرانى . وقد ترددت الولايات المتحدة الأمريكية فى قبول رفع علمها على الناقلات الكويتية وحمايتها . إلا أن اقدام الاتحاد السوفيتى على تأجير ناقلاته للكويت وبدء التواجد العسكرى السوفيتى فى الخليج دفع الادارة الأمريكية إلى الاسراع بقبول طلب الكويت ، وأرسال قوات تدعم وجودها العسكرى بالخليج على أمل أن تحصل على قواعد عسكرية فى دول الخليج ، وأخيرا فإنه نظرا لأهمية النفط العربى لدول حلف شمال الأطلنطى فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية ناقلات النفط فى دول الخليج غير المشتركة فى الصراع ، وأصطدمت بالقوات الايرانية التى حاولت عرقلة الملاحة فى الخليج ، أو التى تحدت قواتها ، إلا أن هذا الاصطدام كان محكوما بحيث لا يتسع إلى مواجهة شاملة مع إيران تفقد بها الولايات المتحدة الأمل فى تحسين علاقاتها بإيران فى المستقبل .

تأثر الموقف السوفيتى أولا باتجاه القيادة السوفيتية إلى تحقيق اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نزع السلاح ، ودعوته للسلام مما جعل خطواته حذرة وتتجنب التعارض الشديد مع الولايات المتحدة ، كما أن حاجة الاتحاد السوفيتى إلى حلفاء فى المنطقة جعلته يسارع بتدعيم العراق خلال الهجوم الايرانى فى النصف الأول من السنة ، وإلى الموافقة دون تردد على تأجير ناقلات بترول سوفيتية إلى الكويت وتوفير قوة محدودة لحماية القوافل البحرية ، فى حين أن الموقع الأستراتيجى لايران ومتاخمتها لحدوده جعلته يبدى نوعا من التعاطف مع الموقف الايرانى إزاء الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج ، الأمر الذى لا بد وأن يثير قلق القيادة السوفيتية ، كما أن الاتحاد السوفيتى أصابه قلق من تزايد النفوذ الصينى فى إيران واستغلال الصين للعلاقات القوية التى تربط الاتحاد السوفيتى بالعراق .

استمرت الصين فى أداء دور مستتر فى تدعيم القوة العسكرية الايرانية سعيا وراء تدعيم نفوذها فى إيران كوسيلة لاكتساب قوة دبلوماسية أكبر ومنافسة النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، ورغم أنكار الصين أنها زودت إيران بالأسلحة وخاصة الصواريخ الساحلية فإنها لم تستطع أن تبرر وجود هذه الأسلحة فى إيران ، كما أنها أبدت تفهما لطلب الكويت استئجار ناقلات نفط صينية ، وتحفظت على مطالبة الدول الغربية لاتخاذ قرار بحظر تصدير الأسلحة لايران نتيجة رفضها لقرار مجلس الأمن الدولى .

أستغلت الدول الأوروبية صفقة الأسلحة الأمريكية لايران للاستفادة من بيع أسلحة من أنتاجها لايران تحت مسميات مختلفة مثل تصدير الأسلحة للشرطة الايرانية أو لحرس السواحل . وقد عارضت أغلب الدول الأوروبية فى البداية أرسال قوات بحرية لها إلى الخليج ، خاصة بعد انكشاف افتقار القوة البحرية الأمريكية لكاسحات الألغام ، إلا أن هذه الدول عادت ووافقت على أرسال قوات بحرية محدودة إلى الخليج وبرز فى ذلك بصفة خاصة بريطانيا وفرنسا ثم إيطاليا ، وقد كان التحفظ فى البداية لاستمالة إيران ، ثم كانت الموافقة لاكتساب مزيد من النفوذ فى المنطقة والمحافظة على أمداداتها من النفط وناقلاتها دون التورط فى قتال مع القوات الايرانية ، وكذا لاسترضاء الادارة الأمريكية . طرأ تغير ملموس على موقف بعض البلاد العربية نتيجة لتطورات الصراع فى الخليج ، إذتغير موقف الكويت التى أصبحت أكثر تعرضا للتهديدات الايرانية بعد الهجوم الايرانى فى أول العام ، وقد سعت الكويت للعمل على أنهاء الصراع عن طريق مؤتمر القمة الاسلامى ، ثم أنها أبدت تعاطفا مع الموقف العراقى ، وعملت على دعوة الدول العظمى إلى توفير الحماية لملاحتها النفطية بعد أن فشلت فى توفير هذه الحماية عربيا . وقد تعرضت الكويت فى ذلك إلى التهديد الايرانى سواء بالتعرض لناقلات النفط ، أو بالتعرض مباشرة للصواريخ الساحلية الايرانية .

كانت المملكة السعودية تتحاشى اثارة إيران ، كما كانت تتغاضى عن بعض الاستفزازات الايرانية فى السنوات السابقة للصراع حتى لا تتعرض لأعمال انتقامية إيرانية ، إلا أن محاولات إيران لاستغلال موسم الحج لتحويله إلى مظاهرة لتأييد إيران ، ومهاجمة الموقف الأمريكى ، واستغلال إيران لعناصر من حرسها الثورى المسلحة بالأسلحة البيضاء فى محاولة حصار الحرم الشريف بمكة دعت السعودية لاتخاذ موقف عدائى معلن ضد إيران وإلى اتخاذها موقفا أكثر حسما لجانب العراق .

ورغم التغيرات السابقة فإنه لا يمكن القول أن هناك تغيرا فى موقف دول مجلس التعاون الخليجى كمجموعة نظرا لاختلاف درجات علاقاتها مع إيران ، ولاختلال التوازن الاستراتيجى بينها وبين إيران . إلا أن التغير فى الموقف السعودى والكويتى قد يكون أحد العوامل التى ساعدت العراق على توجيه ضربات جوية قوية ومؤثرة على مقاطعة تصدير البترول فى الجزر

الخاضعة لايران قرب مضيق هرمز مثل جزر « سيرى » ، و « فارس » ، « لاراك » .

حدث تغير ملموس فى موقف ليبيا نتيجة لعدة عوامل هى حرج القيادة الليبية من موقفها اثر أحتلال إيران لأراض عراقية ، وتأكيد الاتحاد السوفيتى بعدم السماح بنقل أسلحة مقدمة إلى ليبيا لجهات أخرى وخاصة إيران ، ثم نتيجة لتطورات الصراع الليبى التشادى وحاجة ليبيا إلى المساندة العربية ، وهكذا توقفت ليبيا عن أمداد إيران بالسلاح وأعلنت أنها تعارض أحتلال أراض عربية ، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، ولكنها لم تقطع علاقاتها بإيران ، أو تمتنع عن التعاون معها فى مجالات غير عسكرية .

لم يتأثر الموقف السورى بنفس القدرة ، إذ أنه رغم المحاولات المختلفة للتقريب بين سوريا والعراق لم يحدث تقدم ملموس فى العلاقات بين البلدين ، إلا أنه يبدو أن سوريا قد توقفت عن تقديم أى معونات عسكرية من السلاح الذى تحصل عليه من الاتحاد السوفيتى إلى إيران ، وتشير أغلب التقارير إلى أنها تبلغ إيران برفضها لاحتلال أراض عراقية ، ولا يمنع ذلك سوريا من التعاون مع إيران وخاصة فى لبنان وفى مجال النفط والتجارة . ولا زال من الصعب فى نهاية عام ١٩٨٧ تقدير أثر المصالحة السورية العراقية خلال مؤتمر القمة العربى غير العادى فى نوفمبر فى عمان على الموقف السورى من الحرب خاصة وأن تحسن العلاقات بين البلدين يسير ببطء شديد .

ب - الميزان العسكرى :

سعى الجانبان إلى تحسين ميزانهما العسكرى ، وقد سعت إيران خلال عام ١٩٨٦ - كما جاء بتقرير العام الماضى - إلى تحسين هذا الميزان ، وقد كشفت فضيحة صفقة الأسلحة الأمريكية لايران تعاونا أمريكيا إسرائيليا إيرانيا فى هذا المجال ، كما كشفت فى نفس الوقت صفقات أسلحة أخرى . فقد كشف أن إيران قد حصلت على ٢٠٠٨ مقذوف مضاد للدبابات من طراز تو TOW و ٢٠٠ - ٢٣٥ مجموعة أحتياطية من صواريخ الدفاع الجوى من طراز « هوك » المحسن ، فى حين حصلت على ٦ - رادارات من طراز AR - D من بريطانيا ، وعلى قطع غيار للطائرات « ف - ٤ فانتوم » وللرادارات ، وصواريخ مضادة للدبابات اضافية من طراز « تو TOW » من إسرائيل خلال عام ١٩٨٦ وحصلت خلال الثلث الأخير من عام ١٩٨٦ على أجهزة تنشين عسكرية (١٤٠٠) ، وكمية من قطع الغيار والآلات والأدوات ، والمعدات التكميلية لأجهزة التتبع من الجو للبحر « سوبر فليدماوس Super Fledermaus » من إيطاليا ، بالأضافة إلى قطع غيار للمركبات المدرعة من طراز « كاسكافيل » و « أورتوس » من البرازيل . وهناك تقارير عن حصول إيران على ١٢ طائرة مقاتلة من طراز « ف - ٥ تايجر » ، و ١٢ هيليكوبتر من طراز كوبرا UH - 1 Huey و ٨٠ دبابة طراز أم - ٤٨ ، و ٢٢ عربة مدرعة « إم - ١١٣ » وأعداد غير محددة من صواريخ جو - جو طراز « سايدوانيدر » وذخيرة وقطع غيار من فيتنام . وتشير هذه البيانات إلى أن رغبة إيران لمواجهة التفوق العراقى فى الطائرات والمدرعات جعلتها تتجه إلى الحصول على طائرات ودبابات لتغطية النقص . ولكن نظرا للفارق الكبير بين ما لدى العراق وإيران فقد لجأت فى نفس الوقت إلى تغطية الفارق الباقى عن طريق توفير وسائل مضادة للدبابات وتحسين وسائل الدفاع الجوى سواء بصواريخ الدفاع الجوى أو برادارات الدفاع الجوى وقد عمل العراق فى نفس الوقت على تخسين قدراته العسكرية عن طريق الحصول على طائرات ودبابات ومدفعية ووسائل دفاع جوى ومركبات مدعمة من الأتحاد السوفيتى أو الحصول على طائرات مسلحة بصواريخ أكسوستين أو الحصول على طائرات هجوم خفيفة من الأرجنتين من طراز « بوكارا » ، أو الحصول على ذخيرة ومدفعية وهاونات وطائرات عمودية من فرنسا ، وكمية من الأسلحة الصغيرة والذخيرة والهاونات وقطع غيار الدبابات من مصر ، ومدفعية عيار ١٥٥ مم (هاوتزر) من النمسا ، و ٢٥٠ عربة كاسكافيل من البرازيل .

كانت هذه التغييرات فى الميزان سعيا إلى الاستعداد لخوض المعارك والعمليات المتوقعةمع بداية عام ١٩٨٧ والتى بدأت حقيقة فى الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٦ ، ومن الطبيعى أن يظهر تأثير بعض هذه التغيرات فى نتائج أعمال القتال . إلا أن ذلك كان أيضا حافزا للأطراف المتصارعة للعمل على تحسين ميزانها العسكرى ، ولم يقتصر ذلك على كل من إيران والعراق بل انه أمتد - مع تصاعد القتال واقتراب مناطق الصراع من دول أخرى - إلى دول الخليج العربية ، كما أنه أدى فى النهاية إلى تدخل القوى الكبرى بشكل يعدل مرة أخرى من موازنة القوى العسكرية فى الخليج . فقد تفاوض العراق فى أوائل ١٩٨٧ مع البرازيل للحصول على نظام « أوربيتا » لادارة نيران الدفاع الجوى ضد الاختراقات القتالية على الارتفاعات المخففة ، كما تواردت معلومات عن أمداد الأتحاد السوفيتى للعراق أثناء الصراع بعدد غير محدد من طائرات ميج ٢٩ المقاتلة ، بالأضافة إلى إسراع الاتحاد السوفيتى بأمداد العراق بمعدات عسكرية تحت حراسة مسلحة أثناء الصراع . من جهة أخرى علم بتوقيع إيران لعقد شراء عدد غير محدد من رادارات الدفاع الجوى من شركة بليسى البريطانية فى فبراير من نفس السنة ، وعن بيع الأرجنتين لكمية غير محددة من أسلحة غير محددة بحوالى ٣١ مليون دولار إلى إيران فى مارس . وتشير الصفقات التى عقدت أثناء فترة حدة القتال إلى أهمية الدور الذى لعبته القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوى لدى الطرفين .

إلا أن الطرفين قد استمرا فى تحسين ميزانهما العسكرى خلال السنة وقد برز حصول إيران على صواريخ ساحلية صينية عرفت باسم « سيلك وورم » حيث بدأت فى إجراء تجارب عليها خلال فبراير ونصبتها فى بعض مناطق الخليج وقرب مضيق هرمز وفى شبه جزيرة الفاو ، كما أنها حصلت على زوارق

سريعة لاستخدامها بواسطة الحرس الثورى ، وكذا على ألغام بحرية ، وتشير هذه المشتروات إلى عملية أنتقال مركز ثقل الصراع من البر إلى منطقة الخليج ومضيق هرمز .

من جهة أخرى حصل العراق خلال شهر أبريل على ١٢ طائرة أمبراير « توكانو » و ٢٠ هليكوبتر « جازيل » وعدد غير معروف من صواريخ الدفاع الجوى « عين الصقر » ،كما حصلت على دبابات ـت ٥٥ وعربات مدرعة ، ومدافع ميدان ، وهاونات ، وقواعد أطلاق صواريخ وذخيرة من مصر ، كما تشير بعض التقارير إلى بدء أستلام العراق لأربعة قاذفات من طراز H - 6 و ٣٠ صاروخا ساحليا من طراز « سيلك وورم » من الصين الشعبية فى شهر يونيو ، وتدل هذه المشتروات على أستمرار أعتماد العراق على أستراتيجية متوازية فى استخدام مختلف الأسلحة ، وعلى عزم العراق على الأستمرار فى قصف الأهداف الأستراتيجية فى العمق وفى البحر بالاضافة إلى تدعيم القوات البرية وزيادة قدراتها على صد الهجمات البرية والجوية الايرانية .

لم يقتصر العمل على تحسين الميزان العسكرى على كل من إيران والعراق بل أمتد أيضا إلى دول الخليج التى شعرت بالتهديد الايرانى لها ، وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية . وقد تركزت جهود الكويت فى الحصول على صائدات ألغام من طراز « الكمار » من أسبانيا إذ بدأ التفاوض حولها فى يوليو من العام ، ويرتبط ذلك بتصاعد كثافة الألغام البحرية فى الخليج .

ويبدو من نشاط المملكة العربية السعودية أنها تحاول بناء قوة مسلحة شاملة إذكانت قد طلبت خزانات أحتياطية ومعدات خاصة بالطائرات « تورنادو » من المملكة المتحدة فى عام ١٩٨٦ ، وتعاقدت معها فى ديسمبر من نفس السنة على تطوير أنتاج أجهزة لاسلكية تكنيكية متطورة لمركز إليكترونيات متطور ، كما تعاقدت فى نفس الشهر على خمسة وثلاثين جهاز للمعالجة الآلية للمعلومات والصيانة ، وتسلمت فى فبراير أول طائرة من طائرات النقل من طراز CN - 235 ، كما تلقت خطاب عرض من الولايات المتحدة الأمريكية بمائتى مركبة قتال من طراز « برادلى » ، وفى مارس ١٩٨٧ عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على الكونجرس بيع ١٢٨ طائرة هليكوبتر منها ١٥ مسلحة برشاشات ، وقوانف تاو ، وطائرة بيتشى C . 12 بالاضافة إلى قطع غيار عربات ، وعدد خاصة ، ومعدات أختبار ودعم تدريبى وادارى ، وكذا نظم إجراءات الكترونية مضادة AN / ALQ للطائرات ف ـ ٥ ، و ف ـ ١٥ ، وفى يونيو أبلغت الادارة الأمريكية الكونجرس برغبتها فى أمداد السعودية بصواريخ « مافريك » AGM - 65 D بدلا من AGM - 65 B التى سحبتها ، كما تعاقدت السعودية على طائرات نقل من طراز جيت ستريم ١٦ مع المملكة المتحدة فى نفس الشهر ، وفى يوليو وقعت تعاقدا مع فرنسا على مركز تدريب مدفعية متنقل ، وفى سبتمبر ١٩٨٧ تعاقدت السعودية مع الولايات المتحدة على دعم فنى وإدارى للطائرات وأفراد لصيانة الطائرات ، وفى أكتوبر بدأت السعودية فى استلام ٤ طائرات تدريب متقدمة من طراز هوك م ك ٦٥ من المملكة المتحدة وكان قد سبق استلام طائرتين منهم فى أغسطس وهو جزء من عقد على ثلاثين طائرة من نفس النوع ، كما عرض على الكونجرس فى أكتوبر أمر تزويد السعودية باثنتى عشرة طائرة طراز ف ـ ١٥ سى / دسى ، و ٩٣ حاملة ذخيرة مدفعية ، وخطط لتحديث الطائرة ف ١٥ ، ودبابات م ـ ٦٠ . وتشير كل هذه البيانات إلى عزم السعودية على تزويد جيشها بأسلحة متقدمة مع عناية خاصة بالقوات الجوية ، والحرب الالكترونية : أما عمان فقد اقتصرت مشترواتها خلال هذه الفترة على تعاقد تم فى نهاية عام ١٩٨٦ على نظام للاتصالات مماثل لنظام « فاست نت » من الولايات المتحدة ويؤكد ذلك قلة تأثر عمان بالحرب . كذلك كان تأثر الامارات محدودا فبالاضافة إلى شرائها ثلاث مركبات متعددة الأغراض من الولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٨٦ تعاقدت على شراء رادارات أستكشاف من طراز AN / TPs - 10 من الولايات المتحدة أيضا ، فى أغسطس عام ١٩٨٧ ، وعلى أنظمة التعارف بين الدفاع الجوى والطائرات IFF - 850 / 4 فى سبتمبر من نفس السنة .

أما البحرين فقد طلبت من الولايات المتحدة ١٢ طائرة من طراز ف ـ ١٦ مع مستودعات اجراءات ألكترونية مضادة ALQ - 131 وأجهزة أستقبال أنذار رادارى ، وأجهزة أطلاق مشاعل ، وصواريخ مافريك وسبارو وسايد وايندر . وقد أقتصرت مشتروات قطر على تعاقدها على أعداد غير معروفة من الصواريخ طراز « رولاند » للدفاع الجوى ، ومدافع ذاتية الحركة عيار ١٥٥ مم ، وحاملات جنود مدرعة لجميع الأراضى فى يوليو ١٩٨٧ من فرنسا ويبدو أن عدد المدافع ذاتية الحركة هو ستة .

وهنا يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجى قد تأثرت بشكل أو بآخر بتطورات الصراع هذا العام عدا عمان ، وهو ما تفسره العلاقات العمانية الايرانية ، وبعد شواطىء عمان (عدا مضيق هرمز) عن الصراع فى الخليج ، وأن درجة التأثر مختلفة ، وأن التسليح يغلب عليه الطابع الدفاعى والبعد عن أستفزاز إيران .

جـ ـ تصعيد الحرب :

يشير مفهوم التصعيد فى هذا الصدد إلى نوعين من الظواهر : الزيادة فى كثافة الحرب والاتساع فى مجالاتها . والزيادة فى كثافة الحرب تبدو فى حجم الخسائر ونوعية الأسلحة وفاعليتها التدميرية والموارد المخصصة لأغراض الحرب . أما اتساع المجال فيتعلق أساسا بتوسيع البعد الجغرافى للحرب سواء ما بين الدول المشتركة مباشرة فى الحرب أو تلك التى تقع خارج الحدود الجغرافية لهذه الدول .

ولقد أرتبط تصعيد الحرب العراقية الايرانية إلى حد كبير باستمرار نجاح النظام الايرانى فى حشد الشعب الايرانى فى

مواجهة العراق . بالاضافة إلى إستمرار حصول إيران على أسلحة من الخارج وتطوير صناعة الأسلحة داخليا . فقد ساهمت صفقات الأسلحة التى حصلت عليها من جانب عدد من الدول فى تحسين قدراتها القتالية ولقد أتضح هذا بصفة خاصة فى مجال استخدام صواريخ السيلك وورم الصينية كذلك استطاعت إيران تدعيم قواتها العسكرية بالاعتماد جزئيا على صناعة الأسلحة داخليا وإن أشارت إحدى الدراسات التى قدمها المعهد الدولى لأبحاث السلام فى أستكهولم إلى أن إيران ستظل لوقت غير محدود فى المستقبل تعتمد على الدعم الخارجى أكثر من أعتمادها على الانتاج المحلى .

وسنركز فى عرضنا لتطورات الحرب العراقية الايرانية أساسا على فترات التصعيد فى هذه الحرب نظرا لارتباطها بزيادة التواجد الأجنبى فى الخليج وتكثيف جهود المجتمع الدولى من أجل تحقيق السلام ولقد شهد عام ١٩٨٧ تصعيدا كبيرا فى حرب الخليج سواء على جبهة القتال أو حرب المدن والمنشآت الاقتصادية أو حرب الناقلات ،بل لقد أمتدت هذه الحرب لتشمل اعتداءات إيرانية على الكويت ، ورغم خطورة تصاعد الحرب فى هذه المجالات الأربعة إلا أن أكثرها تهديدا للأمن الأقليمى والدولى تعلق بتصاعد حرب الناقلات والاعتداء على الكويت بالنظر لعلاقتها بزيادة التواجد الأجنبى فى منطقة الخليج وتصاعد احتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران .

(١) الحرب على الجبهة :

إن متابعة تصاعد الحرب على الجبهة خلال ١٩٨٧ يوضح أستمرار نمط السلوك الايرانى المتبع فى الفترات السابقة . حيث تحدد إيران موعد الهجوم ومكانه على طول الجبهة والأسلوب الأمثل لمثل هذا الهجوم .

فشهد الشهر الأول من هذا العام تصعيدا خطيرا فى الحرب العراقية الايرانية فى إطار الهجوم الذى أطلقت عليه إيران اسم كربلاء ٥ . ولقد تعددت الأهداف التى سعت إيران إلى تحقيقها من جراء هذا التصعيد . ويمكن فى هذا الصدد تحديد عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية :

١ - عزل جنوب البصرة عن بقية الأراضى العراقية .

٢ -تهديد امكانية عقد مؤتمر القمة الاسلامى فى الكويت حيث طالبت إيران بانعقاده فى دولة محايدة .

٣ - المساهمة فى حشد الجبهة الداخلية والتى شهدت بعض الصراعات على السلطة فى إيران الأمر الذى كان له انعكاس على ضعف الأداء العسكرى للقوات الايرانية فى اطار كربلاء ٤ فى ديسمبر ١٩٨٦ .

٤ - دعم جهود المعارضة العراقية ، فالهجوم الايرانى أتى بعد أيام من تنظيم المعارضة العراقية فى إيران مؤتمرا انتهى بالاتفاق على ضرورة أسقاط النظام العراقى القائم ، وبالتالى فإن هذا الهجوم فى حالة نجاحه فى الاستيلاء على البصرة كان ليمثل الأداة العسكرية فى تحقيق هدف إيران الخاص باسقاط النظام العراقى أو على الأقل فى إقامة حكومة موالية لايران فى البصرة .

٥ - السيطرة على بعض آبار البترول فى الجنوب العراقى الغنى بالبترول . ونظرا لأن إيران تضع بند الحصول على تعويضات كشرط من شروط انهاء الحرب مع العراق فإن استيلائها على بعض الآبار البترولية كان ليدعم موقفها فى أى مفاوضات للسلام أو أى مبادرات للسلام يمكن أن تصدر عن المؤتمر الاسلامى .

٦ - ردع القصف العراقى المدن الايرانية

٧ - ممارسة ضغط على الحلفاء العرب للعراق فإن نجاح هذا الهجوم كان ليهدد الدول الخليجية وبالتالى قد يدفعها لاعادة النظر فى موقفها المساند للعراق .

ولقد بدأ الهجوم الايرانى كربلاء ٥ فى ٨ يناير حيث شنت القوات الايرانية هجوما برمائيا فى القطاع الجنوبى من جبهة القتال . وبدأ الهجوم على شحنين شمال وجنوب البصرة واستطاعت القوات الايرانية عبور مياه شط العرب إلى الأراضى العراقية بعد أن نجحت فى اقامة جسر لقواتها . ولقد تضاربت التصريحات العراقية والايرانية حول تطور المعارك الحربية فى أطار كربلاء ٥ . فبينما ركزت إيران على الخسائر العراقية أكد العراق أن جميع المحاولات الهجومية التى أستهدفت توسيع الجسر الايرانى على شاطىء بحيرة الأسماك فى أقليم شلامجة جنوب البصرة قد باءت بالفشل . ولقد أوضحت تقارير المخابرات الأمريكية فى تحليلها لهذه المعارك أن كلا الجانبين تكبدا خسائر فادحة فقد وصل عدد القتلى فى هجوم كربلاء ٥ والذى استمر حتى أواخر فبراير إلى حوالى ٤٠ ألفا كما صاحبها قصف متبادل للمدن العراقية والايرانية .

وعلى أستمرار المعارك فى أطار كربلاء ٥ فتحت إيران فى ١٣ يناير جبهة جديدة فى القطاع الأوسط شمال شرق بغداد لتسهيل مهام قواتها فى القطاع الجنوبى وأضعاف أحتمال حسم عراقى للمعركة عند بحيرة الأسماك واستغلال قربها من البصرة لاحداث دوى أعلامى ونفسى . ولقد عرف هذا الهجوم باسم كربلاء ٦ . ونظرا لأن العراق كان يتوقع أن تقوم إيران بأى محاولة لفك الحصار عن القوات الايرانية فى الجنوب استطاعت العراق فى فترة وجيزة أن تصد هذا الهجوم واضطر الايرانيون إلى التخلى عن الهجوم على القطاع الأوسط أزاء قوة الدفاعات العراقية فى المنطقة .

وفى أوائل مارس شنت إيران هجوما جديدا على القطاع الشمالى من جبهة العمليات أطلقت عليه أسم كربلاء ٧ فى أتجاه قطاع حاج عمران بجبال الأكراد العراقية . وفى الوقت نفسه أشتدت المعارك من جديد بين الطرفين فى المنطقة الواقعة شرق البصرة جنوب جبهة القتال . ولقد أستهدفت إيران من هذا الهجوم حقول نفط كركوك والتشويش على العراق بفتح أكثر من جبهة

لتحقيق هدفها الأساسي وهو الاستيلاء على البصرة . كذلك شنت إيران في ٧ أبريل هجوما جديدا تحت اسم كربلاء ٨ ضد القوات العراقية شرقي البصرة . وفي ٩ أبريل شنت هجوما آخر شرقي البصرة أطلق عليه كربلاء ٩ . وقد تمكنت القوات العراقية من صد كلا الهجومين . وفي ٢٤ أبريل شنت إيران هجومها الذي عرف باسم كربلاء ١٠ واشتدت المعارك في القطاع الشمالي من جبهة القتال في ٢٦ أبريل . ولقد تضاربت التصريحات العراقية والايرانية بصدد عمليات كربلاء ، إلا أنه بصرف النظر عن هذا التضارب في التصريحات فإنه بالرغم من صد العراق للهجمات الايرانية إلا أن الأخيرة استطاعت بعد سلسلة هجمات كربلاء احتلال عدة كيلومترات في العراق .

ولقد شهدت الشهور التالية من عام ١٩٨٧ تصاعدا في الحرب على الجبهة وإن لم تصل في ضراوتها المدى الذي وصلت إليه في أطار سلسلة هجمات كربلاء ومن أمثلة ذلك تصاعد الحرب خلال يونيو ويوليو وأغسطس . ففي يونيو بدأت إيران في حشد قواتها في القطاعين الجنوبي والأوسط من جبهة القتال أستعدادا لشن هجوم جديد ضد العراق . إلا أن العراق كبد إيران آلافا من القتلى خلال محاولة إيرانية لاختراق مواقع عراقية جنوبي جبهة القتال في قطاع ميسان . كذلك شهد هذا الشهر تفجر معارك على المنطقة الشمالية من جبهة القتال وزعمت إيران أنها أستولت على قرية مؤتة الاستراتيجية في أقليم كردستان الشمالي داخل الحدود العراقية . وبينما أعترف متحدث عسكري عراقي بوقوع معارك ضارية في القطاع الشمالي عند قرية مؤتة إلا أنه أكد أن الادعاءات الايرانية مبالغ فيها وأن القوات العراقية تواصل التصدي للهجوم الايراني ، واعترفت إيران بصد عدة هجمات عراقية مضادة في منطقة مؤتة . وفي يوليو أعلنت كل من العراق وإيران عن وجود معارك عنيفة على جبهتين منفصلتين حيث أعلن العراق أن قواته أحبطت هجوما إيرانيا جديدا في الجبهة الوسطى ودمرت معظم وحدات القوة المهاجمة كما أعلنت إيران أن قواتها دمرت لواءين وكتيبتين من الفيلق السابع للجيش العراقي في هجوم لها على المواقع العراقية قرب شبه جزيرة الفاو . وفي أغسطس أعلن متحدث عسكري عراقي أن القوات العراقية صدت هجوما بريا في القطاع الأوسط من جبهة القتال وكان هذا الهجوم هو أضخم هجوم إيراني بري منذ صدور قرار مجلس الأمن ٥٩٨ في يوليو .

وبالرغم من عدم وجود تصاعد رئيسي في الحرب على جبهة القتال في أربعة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٧ إلا أنه في هذه الفترة تزايدت توقعات المراقبين حول أحتمال قيام إيران بهجوم كبير ضد العراق في القطاعين الجنوبي والأوسط من الجبهة . فقد أوضحت صحيفة الأويزيرفر البريطانية أن القيادة الايرانية أتخذت قرارا بهذا الشأن في الأسبوع الثاني من سبتمبر . وفي هذا الاطار قامت إيران بحشد قواتها قرب الحدود العراقية . وكرد فعل لهذا السلوك الايراني قامت ٦٤ طائرة عراقية في ٨ أكتوبر بشن غارة وقائية ضد حشود عمليات القوات الايرانية في منطقة عمليات الفيلق الثاني بالقطاع الأوسط من جبهة القتال . حيث استهدفت الغارة أحباط قيام إيران بشن هجوم جديد في هذه المنطقة . وفي نوفمبر أعلن الجيش العراقي المرابط على طول جبهة القتال حالة الاستعداد القصوى لصد الهجوم الايراني المتوقع شرقي مدينة البصرة وفي نفس الوقت أصدرت إيران تحذيرا إلى سكان المدن العراقية باخلائها ، وأعلن رافسنجاني رئيس البرلماني الايراني في ٢٠ نوفمبر أن بلاده ستشن هجومها الكبير المرتقب على العراق عندما تتم الاستعدادات النهائية لهذا الهجوم . واستمرت إيران خلال ديسمبر تهدد بأن الهجوم المتوقع على العراق قد يقع في أي لحظة وأي مكان . وبالرغم من تفجر القتال في ٢٠ ديسمبر على الجبهة حيث أحبطت القوات العراقية هجوما في القطاع الأوسط من الجبهة ، إلا أن الهجوم الكبير المنتظر لم يتم حتى نهاية العام . ولقد أعتقد بعض المراقبين أن إيران لن تشن أي هجوم كبير على جبهة القتال حتى فبراير من عام ١٩٨٨ وذلك بسبب عدم كفاية السلاح والذخيرة لدى الجيش الايراني للقيام بمثل هذا الهجوم .

(٢) حرب المدن والمنشآت الاقتصادية :

اتبع العراق منذ ١٩٨٤ استراتيجية من شأنها شن هجمات جوية على المدن والموانى الايرانية بهدف تحطيم هياكل البنية الاقتصادية الايرانية ، وبصفة خاصة بهدف خفض صادرات النفط الايرانية التي تزود إيران بحوالي ٩٥ ٪ من العملات الصعبة التي تستخدم في شراء الأسلحة . فضلا عن ذلك فقد أعتقد العراقيون أن تهديد مثل هذه المراكز الايرانية سيترتب عليه زيادة قوة المعارضة الايرانية . ولقد ردت إيران على مثل هذا السلوك العراقي بتوجيه صواريخ أرض - أرض إلى بغداد وتشجيع النشاط الارهابي للشيعة العراقية في الرياض والكويت في محاولة من جانب إيران لدفع دول الخليج للضغط على العراق لوضع حد لهجماتها الجوية .

ولقد شهد عام ١٩٨٧ استمرارا لحرب المدن والمنشآت الاقتصادية دون أن تنجح العراق في شل القدرة الاقتصادية الايرانية أو أن تنجح إيران في وضع حد لاعتماد العراق على تصعيد هجماته الجوية . وفي ٢ يناير شن الطيران العراقي سلسلة من الغارات ضد الأهداف الاقتصادية الايرانية في معسكر جيلان غرب بوسط إيران ومطار سليمان وحقل بترول خراسان بالجنوب الغربي . كما أصابت القوات الجوية العراقية ميناء خرج المنفذ الرئيسي لتصدير البترول الايراني . وفي أطار تصعيد الحرب على الجبهة في شهر يناير قامت كل من العراق وإيران بهجمات متبادلة على المدن والمراكز الاقتصادية للطرف الآخر . فقد أغارت الطائرات العراقية على مدينة قم وعدد من المدن الايرانية منها أصفهان وتبريز وديزفول وأسلام أباد غرب وكرمنشاه وخوارم أباد . كما أغارت الطائرات العراقية على حقول النفط الايراني وعلى خطوط السكك الحديدية التي تستخدم في نقل القوات والأمدادات إلى المواقع الايرانية

على الجبهة . أما إيران فقامت بقصف بغداد عدة مرات بصواريخ أرض أرض . كما قصفت مدن البصرة والقرنة والزبير . وبالرغم من الخسائر التى عانى منها كلا الجانبين فى أطار عمليات القصف المتبادل فى يناير إلا أن تحليلات المراقبين توضح أن العراق كان أكثر تفوقا فى المجال الجوى بل أن العراق أستطاع أن يفرض سيطرته الجوية حيث تمكنت طائراته من الوصول إلى المدن الحيوية فى إيران . وقد أعترفت القيادة الايرانية بأن الغارات الجوية العراقية التى وقعت فى يناير على ١١ مدينة فى العمق الايرانى كانت أعنف قصف جوى عراقى على العمق الايرانى منذ بدء حرب الخليج .

واستمرت عمليات القصف العراقى الايرانى المتبادل للمدن فى النصف الأول من شهر فبراير وحتى ١٩ فبراير حين أعلن العراق أنه سيوقف قصف المدن الايرانية لمدة أسبوعين . وقد جاء هذا الاعلان فى أعقاب نداء وجهه زعيم المعارضة الايرانية مسعود رجوى للرئيس العراقى صدام حسين . وقد أعلنت إيران موافقتها على وقف قصف المدن العراقية ردا على التزام العراق بقراره .

ورغم أستمرار هذه الهدنة لمدة تقرب من سبعة أشهر إلا أن الفترة الممتدة من ١٩ فبراير وحتى ٣ أكتوبر شهدت قصفا متبادلا للأهداف الاقتصادية وإن كان هذا القصف محدود نسبيا بالمقارنة بالفترة السابقة والتالية للهدنة . وقام العراق بأولى غاراته على أهداف صناعية فى العمق الايرانى فى ١٣ مايو حيث أغارت القوات العراقية على بعض الأهداف الصناعية بمدينتى أصفهان بوسط إيران وتبريز بشمال غرب إيران . ولقد تصاعد القصف المتبادل للأهداف الصناعية خلال أغسطس وسبتمبر ازاء الموقف الايرانى الرافض لقرار مجلس الأمن . ففى ١٠ أغسطس أغارت القوات العراقية على المنشآت البترولية الايرانية بعد توقف دام ٢٥ يوما . وقامت القوات العراقية فى هذا الصدد بإصابة ستة أهداف من بينها معمل تكرير البترول فى تبريز وخمسة حقول فى وسط وشمال وجنوب إيران . كما شهد شهر أغسطس أيضا قصفا جويا عراقيا للمنشآت البترولية فى حقل الأهواز الايرانى ومعملى إنتاج السكر فى ديزفول وشوشتر . كما أغارت القوات العراقية على أربع محطات لضخ وإنتاج البترول الايرانى ومحطة كهرباء فى العمق الايرانى ومصنع للألومنيوم فى جنوب إيران ومعمل البتروكيماويات فى مدينة بندر خومينى . ووصف المراقبون فى الخليج الغارات العراقية خلال أغسطس بأنها أطول هجوم فى عمق الأراضى الايرانية تشنه الطائرات العراقية منذ هدنة حرب المدن فى فبراير . ولقد رفض العراق فى هذه الفترة طلبا أمريكيا بوقف هجماته ضد المنشآت البترولية الايرانية بسبب رفض إيران الموافقة على قرار مجلس الأمن ٥٩٨ . وقامت إيران خلال أغسطس أيضا بقصف عدة أهداف صناعية فى ميناء أم القصر وبلدة أبو الخصيب ومدينة الزبير .

وفى سبتمبر صعدت إيران غاراتها على السليمانية والبصرة واستمرت الغارات العراقية على الأهداف الاقتصادية فى عمق الأراضى الايرانية فقامت الطائرات العراقية بقصف عدة منشآت اقتصادية منها حقول بترولية فى الأهواز فى جنوب غرب إيران وفى منطقة أغا جارى فى الجنوب الشرقى ومحطات ضخ البترول فى منطقة الامام حسن . وأكد لطيف جاسم وزير الاعلام العراقى فى مؤتمر صحفى فى أوائل سبتمبر أن العراق سيواصل قصف مرافق النفط والأهداف الاقتصادية الايرانية إلى أن يستجيب النظام الايرانى لقرار مجلس الأمن . كذلك تصاعدت الغارات العراقية فى سبتمبر على الأهداف الاقتصادية فى مدن خورم أباد وديزفول وجادانج كرد فعل للقصف الصاروخى الايرانى للكويت . وازاء فشل دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة فى مهمة السلام التى قام بها فى النصف الأول من سبتمبر اندلعت فى النصف الثانى من هذا الشهر سلسلة من العمليات العسكرية المتبادلة بين العراق وإيران . فقام العراق بتصعيد غاراته على الأهداف الاقتصادية والصناعية الايرانية ومنها الغارات التى قام بها على حقلى أمام محمد وانما جارى ومصانع لانتاج العتاد الحربى قرب مدينة أصفهان ومحطة الشحن الرئيسية فى حقل بترول أردشير وعدد من المنشآت الصناعية الكبرى فى مدينة بختاران . أما الجانب الايرانى فقام بقصف مدينة البصرة لعدة أيام على التوالى كما قام أيضا بقصف قصبة بدره .

وفى أول أكتوبر هددت إيران بشن حرب مدن شاملة ضد العراق تشمل جميع المنشآت الاقتصادية والصناعية والعسكرية فى مختلف أنحاء العراق بما فى ذلك الأهداف التى تقع داخل العاصمة بغداد . وطالب بيان أصدرته ادارة الاعلام الحربى الايرانية سكان العراق باخلاء جميع البلاد والتمركز فى المناطق المقدسة الأربع الموجودة فى العراق وذلك إذا استمرت الهجمات العراقية على المنشآت الايرانية . وقامت إيران فعلا وبعد حوالى ٧ أشهر من توقف حرب المدن بتجديد هذه الحرب حيث بدأت المدفعية الايرانية البعيدة المدى قصفا مركزا وعشوائيا لمدينة البصرة ومدينة السليمانية ومراتيا للسكك الحديدية ومحطة للراديو فى الجنوب كما قامت بقصف بغداد عدة مرات . ولقد ترتب على إحدى الهجمات الصاروخية على بغداد ضرب مدرسة تقع بمنطقة سكنية بوسط المدينة واستمرت الغارات الايرانية على العراق طوال شهر أكتوبر . وكرد فعل لهذا السلوك الايرانى أغارت الطائرات العراقية على العديد من الأهداف الاقتصادية الايرانية خلال هذا الشهر ومنها قصف معامل تكرير البترول الايرانية والأهداف الصناعية فى شيراز بجنوب إيران والمجمع البترولى بيبى مقيمة .

واستمر القصف المتبادل العراقى والايرانى للمنشآت الاقتصادية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ومن أمثلة ذلك ضرب المقاتلات العراقية فى نوفمبر لحقول البترول فى أقليم خوزستان والحقول الغربية من ميناء خرج ومجمعات البتروكيماويات الايرانية فى ميناء بندر خومينى وميناء بوشهر . وشملت

الغارات العراقية فى ديسمبر قصف حقل بترول الامام حسن . أما إيران فقامت بعدة هجمات على المنشآت الاقتصادية العراقية خلال نوفمبر وديسمبر ومنها قصف منشآت بترولية فى شمال العراق واطلاق الصواريخ على بغداد والبصرة وكركوك وأم القصر والقرنة .

(٣) حرب النـــاقلات :

دخلت الحرب العراقية الايرانية منذ ١٩٨٤ مرحلة عرفت باسم حرب الناقلات واعتمد العراق على هذه الحرب كوسيلة لقطع تدفق البترول الايرانى بينما لجأت إيران للاعتماد عليها كوسيلة لعرقلة احتمالات نجاح العراق في تحقيق هذا الهدف . ولقد أثارت هذه الحرب مخاوف الدول الأجنبية وبصفة خاصة الدول الغربية منها نظرا لمصالحها التى تقتضى ضرورة السماح بتدفق نفط الخليج إلى أوروبا الغربية واليابان .

ولقد تميزت حرب لناقلات خلال ١٩٨٧ بعدد من الخصائص تتعلق بنوعية الأسلحة المستخدمة في هذه الحرب ونوعية وجنسية السفن التى أضيرت فى أطارها وتنوع الأساليب المستخدمة من جانب إيران فى تعاملها مع السفن الأجنبية فى الخليج وأخيرا استمرارية الحرب طوال العام باستثناء بعض الفترات المحدودة .

فعلى حين أعتمد العراق على الأسلحة الجوية فى هذه الحرب أعتمدت إيران أساسا على الزوارق السريعة وصواريخ السيلك وورم الصينية التى نصبت فى شبه جزيرة الفاو التى أحتلتها إيران وفى القواعد الأخرى لهذه الصواريخ عند مضيق هرمز هذا بالاضافة إلى قيام إيران بتلغيم مياه الخليج .

كذلك فإن السفن التى أضيرت فى أطار هذه الحرب لم تقتصر على ناقلات البترول بل ان إيران صعدت نطاق هذه الحرب لتشمل السفن التى تحمل المواد الغذائية حيث تم قصفها لأول مرة فى أبريل . فضلا عن هذا فإن الهجمات الايرانية شملت أيضا هجمات على سفن العديد من الدول ومنها تلك التابعة للقوتين العظميين ففى مايو مثلا شنت البحرية الايرانية هجوما على سفينة شحن سوفيتية بالقرب من دبى وكان هذا هو الهجوم الأول من نوعه ضد إحدى السفن التى تنتمى إلى القوتين العظميين .

ولقد تراوحت الأساليب المستخدمة من جانب إيران فى تعاملها مع السفن الأجنبية فى الخليج ما بين الأعتراض والأحتجاز والقصف . فقد قامت إيران خلال ١٩٨٧ باعتراض وتفتيش العديد من السفن المارة فى الخليج بحجة الاشتباه فى أنها تحمل أسلحة للعراق وفى هذا الصدد أوضح محمد حسين مالك قائد البحرية الايرانية فى مايو بأن السفن الحربية الايرانية أقامت ما وصفه بحزام أمنى فى الخليج حيث تقوم باعتراض السفن فى مضيق هرمز ومياه الخليج بصرف النظر عن جنسيتها ، ولجأت إيران فى يوليو إلى احتجاز ناقلة بترول فى مضيق هرمز وقد أثار مثل هذا الاحتجاز قلقا من جانب مصادر الملاحة فى الخليج حيث أعتبروا أن عملية الاحتجاز هذه تُعد تحولا خطيرا يمكن أن تكون له عواقب واسعة النطاق فى سوق البترول . ولم تستبعد هذه المصادر أحتمال أن يكون الايرانيون قد بدأوا فى فرض حصار جزئى على مضيق هرمز واستمرت إيران فى الاعتماد على الاداة العسكرية فى تعاملها مع السفن الأجنبية فى أطار حرب الناقلات .

وأخيرا تميزت حرب الناقلات خلال ١٩٨٧ بالاستمرارية باستثناء بعض الفترات المحدودة منذ أستمرت هذه الحرب خلال خمسة الأشهر الأولى من هذا العام وبالرغم من توقف الهجمات الايرانية فى أواخر مايو ولمدة ٥ أسابيع إلا أن إيران استأنفت هجماتها فى ٢٧ يونيو حيث قامت بمهاجمة ناقلتى بترول قرب السواحل السعودية وقامت الطائرات العراقية يوم ٢٩ يونيو بقصف ناقلة بترول خارج الساحل الايرانى واستمرت حرب الناقلات خلال يوليو حيث قامت إيران بالعديد من الهجمات على السفن التى تستخدم الموانى الكويتية بينما قام العراق من جانبه بقصف السفن التى تستخدم الموانى الايرانية . إلا أن حرب الناقلات دخلت هدنة غير رسمية بعد أن طلبت الولايات المتحدة من العراق الامتناع عن الهجوم على ناقلات البترول فى الخليج حيث أوقف العراق هجماته فى أطار حرب الخليج فى أعقاب صدور قرار مجلس الأمن ٥٩٨ لافساح المجال أمام الجهود الدولية المبذولة لحمل إيران على قبول هذا القرار إلا أنه فى أغسطس تصاعدت التهديدات الايرانية باحتمال أغلاق إيران لمضيق هرمز ففى أحد التصريحات التى أدلى بها رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى أكد رغبة بلاده فى بقاء مضيق هرمز مفتوحا ولكنه أوضح أن إيران ستغلق المضيق فى حالة اعاقة مرور صادراتها البترولية عبر الخليج . كما استمرت الزوارق الايرانية فى أغسطس فى توجيه ضرباتها للسفن فى أطار حرب الناقلات مثال ذلك الهجمات التى قامت بها الزوارق الايرانية ضد سفينة بضائع ترفع علم ليبيريا ومهاجمة فرقاطة إيرانية لسفينة شحن ترفع علم يوغوسلافيا وإزاء هذا السلوك الايرانى وعدم قبولها لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ رفض العراق أى موافقة جزئية من جانب إيران على قرار مجلس الأمن حيث أوضح الوزير العراقى طارق عزيز بأن أى موافقة إيرانية على قبول الهدنة لا بد أن تشمل موافقة رسمية على الانسحاب الفورى للقوات الايرانية والافراج عن أسرى الحرب . وفى هذا الاطار هدد العراق باستئناف هجماته على السفن التى تحمل بترولا إيرانيا فى الخليج وفعلا أستأنف العراق فى ٢٩ أغسطس حرب الناقلات بعد هدنة أستمرت ستة أسابيع حيث قامت الطائرات العراقية بقصف ناقلة بترول محملة بالنفط الايرانى . وفى البيان الذى أصدرته العراق فى هذا الصدد أعلنت أن العراق يمارس حقه المشروع فى الدفاع عن النفس ضد إيران ألتى تواصل اعتداءاتها على العراق وتتجاهل قرار مجلس الأمن .

وبالتالى شهدت الفترة التالية وحتى نهاية عام ١٩٨٧ تصاعدا فى حرب الناقلات ففى ٣٠ أغسطس وفى الوقت الذى واصلت

فيه الطائرات العراقية قصف ناقلات البترول قرب السواحل الايرانية شهدت إيران أول عمل انتقامى لها ضد إحدى سفن الشحن في الخليج وهددت باستئناف قصف بغداد بالصواريخ أرض / أرض ما لم يتوقف العراق عن قصف الناقلات والمنشآت الاقتصادية الايرانية . إلا أن حرب الناقلات شهدت فترة هدوء نسبى فى الأسبوع الثانى من سبتمبر أستعدادا لزيارة دى كويلار إلى العراق وإيران لبحث تنفيذ قرار مجلس الأمن وإزاء فشل مهمة دى كويلار تصاعدت حرب الخليج من جديد فى النصف الثانى من سبتمبر وبصفة خاصة فى أكتوبر فى أعقاب استئناف حرب المدن واستمرت هذه الحرب تهدد حرية الملاحة فى الخليج حتى آخر عام ١٩٨٧ .

(٤) الاعتداء على الكويت :

شهد عام ١٩٨٧ اعتداءات إيرانية على الكويت ولقد تعددت الأسباب التى دفعت إيران نحو تبنى مثل هذا السلوك كما تعددت مظاهر هذه الاعتداءات والنتائج التى ترتبت عليها .

لقد ظلت إيران عاجزة منذ بداية الحرب عن وقف صادرات العراق ووارداته . ولما كانت إيران تعتمد أكثر من العراق على النقل البحرى فقد عمدت فى غيبة الأهداف العراقية إلى الاعتداء على دول غير محاربة وبصفة خاصة الكويت للضغط على العراق من أجل وقف هجماته على الأهداف الاقتصادية الايرانية . كذلك سعت إيران إلى ارباك دول الخليج وأشاعة عدم الاستقرار فيها للحد من مساندتها للعراق . وإخيرا ساهمت زيادة التواجد الأمريكى فى منطقة الخليج فى تبنى إيران لسلوك عدوانى تجاه الكويت ففى مايو تصاعدت التهديدات الايرانية الموجهة إلى الكويت أثر العرض الأمريكى بحماية ناقلات البترول الكويتية . فقد أكد على أكبر ولاياتى وزير الخارجية الايرانية معارضة بلاده لأية تدخلات أجنبية فى الخليج . وفى هذا الاطار قامت إيران بتعزيز قواتها العسكرية على سواحلها كما أعلنت حالة التأهب القصوى بين بعض التشكيلات الانتحارية *ووحدات زرع الألغام تحسبا لأى تعزيز أمريكى فى الخليج* لصالح الكويت . وقد جاء تعزيز القوة العسكرية الايرانية تنفيذا لأمر أصدره مجلس حربى إيرانى رفيع المستوى عقد فى الأسبوع الثانى من مايو فى طهران وحدد الكويت بأنها العدو الثانى لايران بعد العراق . ولقد أعقب الهجوم الأمريكى على منصتى البترول الايرانية فى ١٩ أكتوبر تصعيدا جديدا للاعتداءات الايرانية على الكويت

كما بدا تأثير التواجد الأمريكى على السلوك الايرانى تجاه الكويت فى التحذير الذى وجهته إيران للكويت فى ٣ ديسمبر لما وصفته بالنتائج التى ستترتب على موافقة الحكومة الكويتية على السماح للولايات المتحدة باستخدام منصة عائمة كموقع للمراقبة فى المياه الأقليمية الكويتية .

ولقد أتخذت الاعتداءات الايرانية على الكويت عدة مظاهر . ففى يونيو قام أعضاء الحرس الثورى وخبراء المفرقات بتلغيم المداخل الضيقة لميناء بترول الأحمدى الكويتى . وفى الأسبوع الأول من سبتمبر أطلقت إيران عدة صواريخ على أراضى الكويت .

كما قامت إيران فى منتصف شهر أكتوبر بقصف ناقلة بترول أمريكية ترفع العلم الليبيرى بينما كانت راسية فى ميناء الأحمدى داخل المياه الأقليمية للكويت . وفى ٢٢ أكتوبر قصفت إيران المحطة الرئيسية لتصدير البترول الكويتى بصاروخ سيلك وورم مما أدى إلى خسائر كبيرة . وفى ديسمبر قامت إيران بالاعتداء على الكويت بصاروخ سيلك وورم سقط فى المياه الأقليمية الجنوبية للكويت وإن لم يسفر عن خسائر فى الأرواح والممتلكات .

وترتب على الاعتداءات الايرانية على الكويت توتر العلاقات الكويتية الايرانية وتشديد وتطوير اجراءات الأمن الكويتية ، وزيادة التنسيق بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجى وكذلك بينها وبين الولايات المتحدة ، ومطالبة الكويت للأمم المتحدة بوقف الاعتداءات الايرانية . وقد بدا توتر العلاقات الايرانية الكويتية فى عدة مظاهر منها طرد الكويت لخمسة دبلوماسيين إيرانيين فى أعقاب الاعتداء الايرانى فى سبتمبر ، وتقديم الكويت لاحتجاج رسمى لايران والتهديد بقطع العلاقات معها فى أعقاب الاعتداءات الايرانية فى أكتوبر .

وترتب على الاعتداءات الايرانيه فى سبتمبر تشديد وتطوير اجراءات الأمن حول مصادر المياه والطاقة فى الكويت كما عمدت الكويت فى أعقاب اطلاق إيران لصاروخ سيلك وورم على محطة لتصدير البترول الكويتى فى أكتوبر إلى أتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل مع هذا النوع من الصواريخ . كما قامت فى هذه الفترة بنقل صواريخ من طراز هوك المضادة للطائرات من أجزاء أخرى من الكويت إلى جزيرة فيلكة التى تبعد ٤٠ كيلومترا عن المحطات الرئيسية لتصدير البترول للدفاع عن هذه المحطات وعن الأراضى الكويتية . وفى نوفمبر أعلن الشيخ سالم الصباح وزير الدفاع أن الكويت تسعى للحصول على نظام صواريخ مضاد للقذائف لحماية منشآتها من صواريخ سيلك وورم . كما أعلنت الكويت فى ٨ نوفمبر عن تشكيل مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس وزراء الكويت وعضوية ٧ وزراء من بينهم وزيرا الخارجية والدفاع بالاضافة إلى رئيس الحرس الوطنى ورئيس الأركان العام للجيش .

كذلك ساهمت الأعتداءات الايرانية على الكويت فى زيادة التنسيق ما بين دول مجلس التعاون الخليجى . فبدأت القوات الجوية لدول مجلس التعاون الخليجى فى ٢٥ سبتمبر مناورات مشتركة فى سلطنة عمان بهدف تحسين قدرات هذه القوات . وأكد سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى مساندة الملك فهد عاهل السعودية للحكومة والشعب الكويتى وأن الجيش السعودى على أستعداد لمساندة الجيش الكويتى . ولقد تجسد تكثيف التنسيق ما بين دول الخليج فى أطار أستمرار الحرب العراقية الايرانية وتصاعد التهديدات المباشرة ضد الكويت فى

نهاية العام فى أطار مؤتمر قمة الخليج الذى عقد فى ٢٦ ديسمبر فى الرياض حيث وافق زعماء دول مجلس التعاون الخليجى على الاتفاقية الأمنية المشتركة بين دول المجلس الست وذلك بعد أربع سنوات من المناقشة لبنودها . ورغم أهتمام دول مجلس التعاون الخليجى بتدعيم قواتها الأمنية لمواجهة احتمالات الاعتداء من جانب إيران ، إلا أن هذه الدول أكدت فى نفس الوقت على أهمية المحافظة على علاقات طيبة مع إيران . وقد بدا هذا فى دعوة الملك فهد عاهل السعودية باسم مجلس التعاون إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ مؤكدا أن رغبة مجلس التعاون هى أنهاء الحرب وإحلال السلام فقد أكد أن مثل هذا السلام سيؤدى إلى علاقات طيبة مع إيران مبنية على حسن الجوار والاحترام المتبادل .

كما ترتب على الاعتداءات الايرانية تكثيف التعاون ما بين الولايات المتحدة والكويت وقد بدا هذا مثلا فى الاجتماع الذى عقد فى ٣ نوفمبر ما بين جورج كريست قائد القوات الأمريكية فى الشرق الأوسط والشيخ سعد عبد الله الصباح ولى العهد ووزراء الدفاع والبترول والخارجية وذلك لمناقشة الاعتداءات الايرانية على الكويت وسبل ضمان توفير الحماية الأمريكية للمنشآت البترولية فى الكويت .

وأخيرا ترتب على الاعتداءات الايرانية على الكويت مطالبة الأخيرة للأمم المتحدة بالقيام بوقف الاعتداءات الايرانية . ففى أعقاب الاعتداء الايرانى فى سبتمبر تقدمت الكويت بشكوى رسمية إلى دى كويلار تطالبه فيها باجراء مشاورات عاجلة مع مجلس الأمن ليتخذ ما تمليه عليه مسئوليته فى حفظ السلم والأمن الدوليين من أجراءات لمنع إيران من مواصلة أعتداءاتها على الكويت . كما بعثت الكويت فى أكتوبر برسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تطالب فيها المجتمع الدولى بضرورة العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ كما أعلنت أنها تحتفظ بحقها فى طلب عقد أجتماع طارىء لمجلس الأمن لمناقشة الأعتداء الايرانى على الكويت .

٢ ـ التواجد الأجنبى فى الخليج :

لقد أتخذ التواجد الأجنبى فى الخليج عدة مظاهر شملت زيادة حجم القوة العسكرية الأجنبية فى الخليج ورفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية والأشتراك فى عملية كسح الألغام التى زرعتها إيران فى الخليج . ولقد ترتب على هذا التواجد الأجنبى عدة آثار تعلقت بتوتر العلاقات الأمريكية السوفيتية والأمريكية الايرانية وتصعيد العمليات العسكرية فى منطقة الخليج وتكثيف جهود المجتمع الدولى من أجل تحقيق السلام . ونتناول فيما يلى عرضا لمظاهر التواجد الأجنبى فى الخليج والآثار التى ترتبت عليه .

أ ـ مظاهر التواجد الأجنبى فى الخليج :

(١) زيادة حجم القوة العسكرية الأجنبية فى الخليج :

إن تصعيد الحرب فى الخليج مثل تهديدا لمصالح الدول الأجنبية الأمر الذى أنعكس فى زيادة قوتها البحرية فى المنطقة . وقد أوردت الصحف فى أواخر يناير أنه أصبح للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سفن حربية فى مياه الخليج كما قامت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بتحركات عسكرية غير عادية فى المنطقة . وفى مارس صرح متحدث باسم الخارجية السوفيتية أن عددا من السفن الحربية تتولى حراسة السفن التجارية السوفيتية فى مضيق هرمز . كما أعلن وزير الخارجية البريطانى أن الأسطول البريطانى زاد دورياته فى منطقة الخليج . كما ارتفع فى مارس عدد وحدات الأسطول الأمريكى على جانبى مضيق هرمز فى الخليج شمالا وبحر العرب جنوبا .

ولقد ترتب على القصف العراقى (بطريق الخطأ) للفرقاطة الأمريكية ستارك فى مايو زيادة الوجود الأمريكى البحرى فى المحيط الهندى والخليج واعلان حالة التأهب القصوى بين القوات الأمريكية فى الخليج . كما أصدر الرئيس الأمريكى أوامره لقطع الأسطول فى المنطقة بضرب أى طائرة تقترب منها وبالدفاع عن نفسها عند الضرورة ضد أى هجوم وشيك وتعهد الرئيس الأمريكى باستخدام القوة العسكرية والسياسية الأمريكية لابقاء الخليج مفتوحا . . وتعهدت بريطانيا بزيادة عدد قطع أسطولها فى الخليج وأعلن راديو لندن أن التعليمات صدرت لسفن الأسطول البريطانى فى الخليج باطلاق النار فورا فى حالة تعرضها لخطر الهجوم . كما التزمت فرنسا بتعزيز قوتها البحرية وأوضح جاك شيراك فى منتصف يونيو أن البحرية الفرنسية تقوم بمهام المراقبة والمساعدة فى الخليج لضمان حماية الملاحة كما أعلنت فرنسا رسميا فى يوليو أنها سترسل احدى مدمراتها المضادة للغواصات إلى الخليج لدعم القوة البحرية الفرنسية هناك . وقد عنيت كل من اليابان وألمانيا الغربية بالبحث عن وسائل أخرى لحماية حرية الملاحة فى الخليج لعدم قدرتها دستوريا على نشر قواتها العسكرية فى الخليج .

واتجهت الولايات المتحدة فى مايو أيضا إلى اجراء اتصالات مكثفة مع عدد من الدول العربية من أجل اتخاذ اجراءات فعالة لضمان حرية الملاحة فى الخليج . وفى هذا الاطار بدأت اتصالاتها مع بعض الدول العربية للحصول على تصريح باستخدام المقاتلات الأمريكية لمطارات هذه الدول لتتمكن هذه الطائرات من توفير حماية جوية لحركة الملاحة فى الخليج وأوضح شولتز فى مايو أنه إذا لم ترحب دول المنطقة بالوجود الأمريكى فإن دولا مثل السعودية يجب أن تتحمل عبء توفير الغطاء الجوى . وأوضح أثنان من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى أثناء زيارة لهم للمنطقة فى أوائل يونيو أن الدول الست

الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى قد أعترفت بأن حرية الملاحة واستمرار الوجود الأمريكى فى مياه الخليج يتطلبان تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة من جانب هذه الدول . إلا أنه لا توجد دلالات فى هذه الفترة على قبول دول مجلس التعاون لتقديم هذه التسهيلات فمثلا صرح صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتى فى أوائل يونيو أن الكويت لم تفكر أطلاقا فى منح تسهيلات أو أقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها .

وإزاء التزايد العسكرى الغربى وبصفة خاصة الأمريكى فى الخليج أتجه الاتحاد السوفيتى أيضا إلى زيادة تواجده فى المنطقة وعلى سبيل المثال ذكرت مصادر عسكرية أمريكية فى واشنطن فى أوائل يونيو أن الاتحاد السوفيتى أرسل طرادا مزودا بالصواريخ الموجهة إلى منطقة الخليج لمساندة ٣ سفن يحتفظ بها فى المنطقة . ولقد صاحب تزايد الوجود العسكرى السوفيتى فى منطقة الخليج تأكيد الولايات المتحدة على أهمية زيادة تواجدها البحرى فى المنطقة وقد أتضح هذا مثلا فى تصريح هوارد بيكر رئيس موظفى البيت الأبيض فى أوائل يوليو حين أعلن أن الولايات المتحدة على أستعداد لاعادة النظر فى وجودها البحرى فى الخليج إذا سحب الاتحاد السوفيتى سفنة الحربية من الخليج . وقال ان انسحاب البحرية الأمريكية من المنطقة قد يدفع السوفيت إلى الوجود بشكل أكبر فى الخليج خاصة وأنهم أقرب جغرافيا إلى المنطقة من الولايات المتحدة .

ولقد دفع الاتحاد السوفيتى نحو تكثيف التعاون مع الولايات المتحدة وجميع الدول التى تستخدم مياه الخليج لضمان حرية الملاحة هناك . وقد أنعكس هذا فى الاقتراح الصادر عن صحيفة برافدا السوفيتية ببدء محادثات ثنائية متعددة للاتفاق على ضمانات حرية الملاحة البحرية فى جميع المناطق البحرية بما فى ذلك الخليج . إلا أن الولايات المتحدة لم تبد استعدادا للدخول فى مثل هذا التعاون مع الاتحاد السوفيتى فمثلا أوضح وزير الخارجية الأمريكى شولتز فى حديث له لاحدى شبكات التليفزيون الأمريكية فى يونيو معارضته لاشتراك الاتحاد السوفيتى فى حماية السفن التجارية فى الخليج وأكد أن الولايات المتحدة ستعالج المشكلة بنفسها وأنها ستوفر حرية الملاحة فى الخليج بالتعاون مع حلفائها .

وركزت الولايات المتحدة على دعم أسطولها فى منطقة الخليج لحماية ناقلات البترول الكويتية التى ترفع العلم الأمريكى . ففى أوائل أغسطس قررت واشنطن تعزيز وجودها العسكرى فى الخليج على نحو لا مثيل له من قبل وذلك بدفع عدد من طائرات الهليكوبتر المقاتلة والزوارق البحرية السريعة إلى المنطقة . وتزايد التواجد الأمريكى فى منطقة الخليج حتى وصل فى شهر سبتمبر إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى مارس . وفى آخر سبتمبر وسعت الولايات المتحدة نطاق الحماية الذى تقدمه قواتها البحرية فى منطقة الخليج بحيث تشمل ناقلات البترول الأوروبية ولم تعد تقتصر على حماية الناقلات التى ترفع العلم الأمريكى . ولذلك قامت السفن الحربية الفرنسية والبريطانية أعتبارا من ٢٦ ديسمبر بمرافقة الناقلات التى لا ترفع علمى البلدين عبر مضيق هرمز بعد أن تكررت هجمات الزوارق الايرانية السريعة على الناقلات فى المنطقة وقد أتخذت الدولتان هذه الخطوة بالرغم من سياسة كل منهما المعلنة بأن السفن الحربية لكل منهما مخصصة لحماية الناقلات التى ترفع علمها .

واجمالا فقد شهد عام ١٩٨٧ زيادة هائلة فى حجم القوة العسكرية الأجنبية فى الخليج ولم تقتصر هذه القوة على وحدات من جانب القوتين العظميين فحسب بل أن مخاطر الملاحة فى الخليج دفعت كلا من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولنده للأنضمام إلى القوة البحرية الموجودة هناك . كما وأنه فى أكتوبر أستجابت حكومة ألمانيا الغربية للضغوط الأمريكية وقررت أرسال ٣ سفن حربية للبحر المتوسط لتحل محل السفن الغربية المشتركة فى حماية الملاحة فى الخليج . هذا وقد وصل عدد القطع البحرية فى الخليج بنهاية سبتمبر إلى حوالى ٧٠ وحدة مما يعتبر أضخم حشد عسكرى يشهده العالم منذ الحرب الكورية فى بداية الخمسينيات .

(٢) رفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية :

ترجع مطالبة الكويت برفع العلم الأمريكى على ناقلاتها إلى نوفمبر ١٩٨٦ إلا أن هذا الطلب لم يقابل باهتمام كبير من جانب الولايات المتحدة فى هذه الفترة حيث ركزت الولايات المتحدة أهتمامها على تقديم التأييد المعنوى للكويت دون التورط فى مخاطر الحرب . غير أن الموقف الأمريكى تغير بعد أن أبدى الاتحاد السوفيتى أستعدادا أكبر لتلبية بعض المطالب الكويتية فقد أتفقت الكويت مع الاتحاد السوفيتى فى أوائل ١٩٨٧ على استئجار ثلاث ناقلات بترول سوفيتية ، وبالتالى فكان لا بد من تعزيز الوجود الأمريكى فى مواجهة تزايد النفوذ السوفيتى فى المنطقة . لذلك فإن الموافقة على رفع العلم الأمريكى على السفن الكويتية ارتبطت بمحاولة استعادة النفوذ الأمريكى لدى الدول العربية بعد فضيحة إيران جيت وسلسلة الفشل المتتالية التى منيت بها السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط .

وقد أبدت الولايات المتحدة أهتماما فى مارس بموضوع رفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية وفى ٢٤ مارس أعلن المسئولون فى الادارة الأمريكية أن الولايات المتحدة عرضت رسميا على الكويت تقديم حماية أسطولها لناقلات البترول الكويتية . وفى أعقاب قصف الفرقاطة الأمريكية ستارك فى مايو أعلن ريتشارد مير فى مساعد وزير الخارجية الأمريكى أن حكومته وافقت على رفع العلم الأمريكى على سفن معينة فى الخليج لحمايتها من الهجمات الايرانية كما أعلنت الكويت من جانبها فى مايو أنها ستبدأ فى رفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها التى تصدر البترول عبر الخليج فى يونيو .

إلا أن الخطة الأمريكية الخاصة برفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية تأجلت عدة أسابيع بسبب ضغوط الكونجرس لمنع تورط الولايات المتحدة فى الحرب العراقية الايرانية . فقد

عارض مجلس الشيوخ الأمريكي في مايو الاتفاق الأمريكي الكويتي الخاص برفع العلم الأمريكي على ١١ ناقلة كويتية . وأوضح أعضاء هذا المجلس أنه يجب على الادارة الأمريكية أن تقدم خطة أمنية كاملة تضمن سلامة القوات البحرية الأمريكية وقوات الحلفاء في مياه الخليج . وفي ٣٠ مايو توصل البيت الأبيض والكونجرس إلى أتفاق يعطي للحكومة الأمريكية سلطة الموافقة على أن ترفع ناقلات البترول الكويتية العلم الأمريكي لتتمتع بحماية القوات بشرط أن يطلع الرئيس الكونجرس على ذلك في تقرير تفصيلي خلال مهلة ٧ أيام من أتخاذ قرار رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية .

وركزت الادارة الأمريكية في يونيو على توضيح أهمية رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية فأعلن الرئيس الأمريكي ريجان في ١٦ يونيو في خطاب له أن دور الولايات المتحدة في الخليج حيوي لأنه يتعلق بحماية المصالح الأمريكية ومساعدة أصدقاء واشنطن في المنطقة على حماية مصالحهم مؤكدا أن واشنطن ستتحمل مسئولياتها بالنسبة لهذه السفن في مواجهة تهديدات إيران أو غيرها . وقال الرئيس الأمريكي ردا على انتقاد الكونجرس لمبادرته أنه إذا لم تفعل أمريكا ذلك بدعوى أن هذه السفن كانت ترفع قبل ذلك علم دولة أخرى ، وهي الكويت ، فإنها بذلك تكون قد تخلت عن دورها كقوة بحرية . فقد أكد ريجان أن رفض الولايات المتحدة توفير الحراسة لناقلات البترول الكويتية يتيح للاتحاد السوفيتي فرصة التغلغل في « عنق الزجاجة الذي يمر منه بترول العالم الحر » ، الأمر الذي يعرض الأمن القومي الأمريكي وأمن الدول الحليفة للخطر . كما أرسل ريجان تقريراً مفصلا إلى الكونجرس يبين فيه الظروف التي يمكن خلالها للسفن الحربية الأمريكية أن تطلق نيران أسلحتها على أي هجوم خلال حراستها لناقلات البترول الكويتية .

وبالرغم من هذه الجهود من جانب الادارة الأمريكية إلا أن مجلس النواب الأمريكي وافق في ٩ يوليو على قرار يطالب الرئيس الأمريكي بتأجيل تنفيذ خطة حماية ناقلات البترول في الخليج لمدة ٩٠ يوما أو حتى ٣٠ سبتمبر أيهما أسبق . إلا أن أنصار القرار أعترفوا بأن له طابعا رمزيا ولن يمنع الرئيس الأمريكي من المضي قدما في تفيذ الخطة كما هو متوقع أن تبدأ في يوليو .

ولقد عمدت الولايات المتحدة في أطار قيامها باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتنفيذ خطتها لرفع الاعلام الامريكية على الناقلات الكويتية ، إلى تكثيف التعاون مع دول الخليج . فتوصلت إلى اتفاق من حيث المبدأ مع المملكة العربية السعودية في أواخر يونيو يتضمن أستخدام طائرات الأواكس السعودية لمسح جنوبي الخليج راداريا بينما تستخدم طائرات الأواكس الأمريكية الجزء الشمالي للخليج الأمر الذي يساعد على تتبع قطع الأسطول الأمريكية المشتركة في حماية الناقلات الكويتية . كما حصلت الخطة الأمريكية بحماية هذه الناقلات على موافقة دول مجلس التعاون الخليجي التي أبلغت الولايات المتحدة بموافقتها والتزامها بالتعاون معها في حماية الملاحة في الخليج .

وفي ٢٢ يوليو بدأت أولى ناقلتي بترول كويتية ترفعان أعلاما أمريكية في الابحار وسط حراسة جوية وبحرية أمريكية مكثفة وقد وضعت القطع البحرية الأمريكية في الخليج في أقصى درجات التأهب العسكري . واستمرت الناقلات الكويتية التي ترفع العلم الأمريكي في الابحار في الخليج وسط حراسة الناقلات الأمريكية حتى وصل عدد هذه الناقلات إلى ٢١ ناقلة في ديسمبر . إلا أن البعض من هذه القافلات إصطدم بالألغام الموجودة في الخليج الأمر الذي أسهم بدوره في تزايد التحام الدول الأجنبية بالأشتراك في عمليات كسح الألغام في الخليج .

(٣) الأشتراك في عمليات كسح الألغام في الخليج :

في يونيو ذكرت مصادر الملاحة في الخليج أن إيران تقوم بتلغيم المداخل الضيقة لميناء الأحمدي الكويتي بهدف تخريب عمليات تصدير البترول الكويتي . وقد جاء التحرك الأمريكي للمشاركة في عملية كسح هذه الألغام محدودا في بادىء الأمر . فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في يونيو أنه ليس لديها أي خطط لاستخدام كاسحات الألغام لتطهير مياه الخليج من الألغام التي ربما تكون إيران قد قامت بزراعتها ، وفي ١٩ يونيو قررت الولايات المتحدة ارسال حوالي ٢٠ خبيرا في حرب الألغام إلى الكويت لتحديد ما إذا كانت إيران قد زرعت ألغاما بحرية قرب السواحل الكويتية . وبدأ الفريق البحري الأمريكي في ٢٥ يونيو عملية إزالة الألغام في الخليج أمام السواحل الكويتية واكتشف في أطار هذه المهمة وجود عشرة ألغام في الممر الملاحي المؤدي إلى ميناء الأحمدي الكويتي . وأكد المسئولون الأمريكيون أن هذه الألغام ليست ألغاما عائمة تسربت من مناطق المعارك شمالي الخليج إلى السواحل الكويتية وإنما هي قابعة في عمق الممر الملاحي مما يوضح أن إيران قد قامت بزراعتها . وبالرغم من هذه التأكيدات إلا أنه في أوائل يوليو قررت الحكومة الأمريكية تأجيل أرسال طائرات الهليوكبتر كاسحة الألغام إلى الكويت حيث أعتقدت أن السعودية التي تمتلك ٤ كاسحات ألغام يمكن أن تنظم عملية نزع الألغام من أمام سواحل الكويت بمساعدة دول أخرى (هولنده) دون الاستعانة بمساعدات مكثفة من جانب الولايات المتحدة .

إلا أنه في أطار زيادة التواجد الأمريكي في الخليج مع بدء رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية أتجهت الولايات المتحدة في أواخر يوليو إلى تعزيز قدرتها على رصد وكسح الألغام في مياه الخليج ومن ذلك أرسال الولايات المتحدة لـ ٨ طائرات هليوكبتر كاسحة للألغام في أعقاب اصطدام ناقلة البترول الكويتية التي ترفع العلم الأمريكي بلغم في الخليج في أواخر يوليو .

ورغم التحام الولايات المتحدة بعملية كسح الألغام في الخليج إلا أن البحرية الأمريكية لم يتوفر لها سوى عدد محدود من الكاسحات وكانت تعتمد أساسا على طائرات الهليوكبتر الصائدة

للألغام والمحدودة الكفاءة فى عملية التطهير إذا ما قورنت بالكاسحات وبالتالى لجأت الولايات المتحدة إلى حلفائها لمساعدتها فى هذا الصدد . فقد توافر مثلا لدى البحرية البريطانية ١٧ كاسحة ألغام و ٢٥ صائدة ألغام . إلا أن الدول الحليفة للولايات المتحدة رفضت أول الأمر مساعدتها فى هذا الصدد فقد رفضت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولنده وألمانيا الغربية أرسال كاسحات ألغام لتطهير مياه الخليج . وأوضحت كل من بريطانيا وهولنده أستعدادها للمشاركة فى هذه العملية فى أطار قوة سلام دولية تحت أشراف الأمم المتحدة . كما ركزت الدول الأوربية على أمكانية انشاء قوة جماعية من جانبها لازالة الألغام من مياه الخليج .

ولقد ترتب على أصطدام عديد من السفن بالألغام المزروعة فى الخليج عدول عدد من الدول الأوروبية عن موقفها . فقد أعلنت بريطانيا فى ١١ أغسطس أنها قررت أرسال ٤ كاسحات ألغام إلى الخليج لحماية قافلتها التى ترافق الناقلات التى ترفع العلم البريطانى . وذكر بيان رسمى للحكومة البريطانية أن الأنباء الواردة عن عمليات تلغيم جديدة فى مياه الخليج على مدى الساعات الـ ٤٨ السابقة غيرت موقف بريطانيا من الأحداث الجارية فى المنطقة حيث أن الأخطار التى قد تتعرض لها القوافل البريطانية تزايدت إلى حد كبير . ولقد ناشدت الحكومة البريطانية الدول الأوروبية الحليفة مثل إيطاليا وهولنده وألمانيا الغربية واليونان أرسال كاسحات ألغام لمنطقة الخليج . كذلك أعلنت فرنسا عن أرسال ٣ كاسحات للألغام إلى الخليج وأعلنت إيطاليا فى ٢٧ أغسطس أن الحكومة ستتقدم بطلب لارسال كاسحات ألغام إلى الخليج إزاء فشل قرار مجلس الأمن فى تحقيق وقف أطلاق النار . وفى سبتمبر أعلنت هولنده أنها سترسل كاسحتى ألغام لمياه الخليج وأن هذه الكاسحات ستستمر لمدة ٤ أشهر .

ب ـ الآثار المترتبة على تزايد التواجد الأجنبى فى الخليج :

(١) توتر العلاقات الأمريكية السوفيتية :

لقد أثار تزايد التواجد الأمريكى فى لخليج أستياء كبيرا من جانب الاتحاد السوفيتى . فمثلا أثار أعلان ريجان لحالة التأهب القصوى بين القطع البحرية الأمريكية فى الخليج فى أعقاب ضرب الفرقاطة الأمريكية ستارك استياء بالغا فى الاتحاد السوفيتى . ووجهت موسكو تحذيرا عنيفا للحكومة الأمريكية من مخاطر هذه الاجراءات مؤكدة أن من شأنها تصعيد التوتر فى المنطقة . وفى يونيو أكد مسئول سوفيتى أن بلاده تملك أمكانية الدفاع عن حرية الملاحة فى الخليج وعن المصالح السوفيتية فى المنطقة وأن بلاده ضد الوجود الأمريكى العسكرى فى الخليج تحت ذريعة حماية السفن التجارية . كما أتهمت برافدا الادارة الأمريكية بتصعيد التوتر فى منطقة الخليج وطالبت جميع الدول التى تستخدم مياه الخليج بالتعاون لحماية خطوط الملاحة الدولية . واتهم وكيل وزارة الخارجية السوفيتية فى زيارة له لطهران الولايات المتحدة بأنها تتجه لاتخاذ اجراءات عدائية ضد إيران والاتحاد السوفيتى فى الخليج ، ووصف التحركات الأمريكية فى الخليج بالأستفزاز . . وفى ٢٥ أغسطس أدان الاتحاد السوفيتى تعزيز الأساطيل الحربية الغربية فى الخليج وصرح نائب وزير الخارجية السوفيتى فى مؤتمر صحفى بنيويورك أن تزايد حشود السفن الحربية الأمريكية والسفن التابعة لبعض دول حلف الأطلنطى يشكل خطرا حقيقيًا فى المواجهة العسكرية .

وكذلك أثار تزايد التواجد السوفيتى فى الخليج معارضة من جانب الولايات المتحدة . فمثلا صرح فرانك كارلوتشى فى أول مايو أنه برغم وجود أهداف مشتركة أمريكية وسوفيتية ومصلحة مشتركة فى الحفاظ على حرية الملاحة إلا أن الوجود السوفيتى يعتبر أمرا غير مرغوب فيه تماما من وجهة النظر الأمريكية . كما أعلن واينبرجر فى يونيو أن الولايات المتحدة لن تسمح للاتحاد السوفيتى بأن يفرض سيطرته فى المنطقة .

(٢) توتر العلاقات الايرانية الأمريكية :

ترتب على تزايد الوجود العسكرى الأمريكى فى مايو قلق من جانب إيران التى وجهت تحذيرات للولايات المتحدة من وجود قواتها فى منطقة الخليج . كما انعكس الاستياء الايرانى فى تصريحات المسئولين فمثلا أعلن حسن على قائد قوات البحرية التابعة للحرس الثورى الايرانى فى ٢٩ يونيو أن الخطة الأمريكية لحماية ناقلات البترول الكويتية إعلانا للتدخل الأمريكى فى الخليج كما وأنها تعتبر اعلانا للحرب مع إيران .

(٣) تصعيد العمليات العسكرية فى منطقة الخليج :

بالاضافة إلى مساهمة التواجد الغربى فى تصعيد العمليات العسكرية فى المنطقة فى أطار حرب الناقلات والأعتداء على الكويت فلقد ترتب على هذا التواجد مواجهات عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران ، ولقد تعددت نماذج المواجهة بينهما منذ أغسطس وفى نهاية العام . ففى ٢١ أغسطس صدرت الأوامر للسفن الحربية البريطانية والأمريكية باغراق الزوارق الحربية الايرانية السريعة إذا ما تم ضبطها متلبسة بوضع ألغام فى مدخل الخليج . وفى ٢٤ أغسطس أعترضت السفن الحربية الأمريكية فرقاطة إيرانية لاقترابها من ناقلة أمريكية بالقرب من مضيق هرمز لأقل من المسافة المسموح بها وهى ميل بحرى . وفى ٢١ سبتمبر قصفت طائرة هليوكبتر أمريكية زورق أنزال إيرانى برمائى فى المياه الدولية بالخليج . وفى ٢٥ سبتمبر وفى تصعيد جديد للضغوط الأمريكية على إيران قامت القوات الأمريكية فى الخليج بتدمير وأغراق السفينة الايرانية التى ضبطت متلبسة بزرع الألغام فى الخليج . كما تصاعدت احتمالات أندلاع حرب واسعة النطاق بين الولايات المتحدة

وإيران فى أكتوبر حيث أغرقت الولايات المتحدة ثلاثة زوارق إيرانية . كما قامت إيران باطلاق صواريخ سيلك وورم على ناقلتى بترول كويتية ترفعان العلم الأمريكى فى المياه الأقليمية للكويت وقد أعقب ذلك قصف القوات الأمريكية رصيفا بتروليا إيرانيا . وفى ٢٤ ديسمبر أطلقت الزوارق الايرانية النار على طائرة تابعة للأسطول الأمريكى جنوبى الخليج دون أن تصيبها .

وأخيرا أسهم تزايد التواجد الأجنبى فى زيادة أهتمام المجتمع الدولى ببذل المزيد من الجهود من أجل التوصل لوقف الحرب العراقية الايرانية .

٣ ـ الجهود الدولية لتحقيق السلام :

أستمرت اختلاف وجهات النظر العراقية والايرانية حول الصيغة الملائمة لوقف الحرب الدائرة بينهما . وقد بدت هذه الاستمرارية فى بداية ١٩٨٧ ففى يناير قدم صدام حسين عرضا عراقيا جديدا لوقف الحرب العراقية الايرانية تضمن خمسة نقاط :

١ ـ الانسحاب الشامل وغير المشروط للقوات إلى الحدود الدولية المعترف بها .

٢ ـ التبادل الشامل والكامل للأسرى .

٣ ـ توقيع اتفاقية سلام وعدم أعتداء بين الدولتين .

٤ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية وأن يحترم كل بلد الاختيارات التى يقبلها شعب البلد الآخر .

٥ ـ أن تكون إيران والعراق عنصرا إيجابيا بشكل ما يحقق الاستقرار والأمن فى منطقة الخليج .

ولم تتضمن هذه النقاط أى عناصر جديدة بالنسبة للعروض العراقية السابقة وبالتالى لم تكن لتلقى قبولا من جانب إيران ، التى كانت تصر من جانبها على ضرورة أقصاء صدام حسين من منصبه والتزام العراق بدفع ١٥ مليار دولار كتعويضات لايران على أساس أن إيران تعتبر العراق هو الطرف البادىء أصلا بالعدوان . وفى ظل غياب أمكانية تحقيق مثل هذه الأهداف الايرانية كان محور أهتمام قياداتها هو وضع حد لعمليات قصف المدن وهو ما انعكس مثلا فى رسالة البعثة الايرانية لدى الأمم المتحدة إلى السكرتير العام فى يناير حيث أوضحت أن إيران مستعدة أن تضع فى أعتبارها أى تسوية تسمح بوضع حد لعمليات قصف المدن . وهو الأمر الذى لم تكن العراق لتقبله إلا فى أطار أتفاق شامل لوقف أطلاق النار .

وازاء أستمرار أختلاف وجهات النظر العراقية الايرانية وتصعيد الحرب بينهما وتزايد التواجد الأجنبى فى الخليج شهد عام ١٩٨٧ جهودا مكثفة من جانب المجتمع الدولى للتوصل إلى صيغة لوقف الحرب الدائرة بين الدولتين . ولقد تمت الغالبية العظمى من هذه الجهود فى أطار جماعى أهمها تلك التى قامت بها الأمم المتحدة ومن أهم التحركات الجماعية الأخرى الجهود الجماعية للدول العربية وتلك التى قام بها مجلس التعاون الخليجى .

أ ـ الأمم المتحدة :

لقد قام السكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بعدة محاولات لوقف الحرب الدائرة بين الدولتين . ففى أوائل العام أقترح دى كويلار عقد أجتماع عاجل لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية فى محاولة لانهاء حرب الخليج . كما أرسل إلى حكومات الدول الـ ١٥ الأعضاء فى مجلس الأمن خطة لانهاء الحرب العراقية الايرانية تضمنت ٨ نقاط :

١ ـ تشكيل لجنة متخصصة لتحديد المسئول عن بدء الحرب بشكل موضوعى وحيادى .

٢ ـ أجراء نحقيق حول استخدام الأسلحة الكيماوية .

٣ ـ التفاهم على صيغة لتحقيق وقف أطلاق النار .

٤ ـ ضمان حرية الملاحة فى مياه الخليج ووقف حرب الناقلات والتعرض للسفن التجارية فى المنطقة .

٥ ـ تعيين الحدود الدولية بين العراق وإيران وتسوية مسألة انسحاب قوات الدولتين إلى هذه الحدود الدولية .

٦ ـ تسوية مشكلة الأسرى المحتجزين لدى الجانبين .

٧ ـ درس مسألة فرض حظر على شحنات الأسلحة إلى الدولتين حتى يتم التوصل إلى تسوية سلمية بينهما .

٨ ـ ايجاد الأطار الملائم واعداد الأجواء المناسبة لاجراء مفاوضات سلام بين العراق وإيران .

وبالرغم من هذا الاهتمام من جانب السكرتير العام إلا أن جهوده وجهود مجلس الأمن خلال الأربعة أشهر والنصف الأولى من عام ١٩٨٧ كانت محدودة . ولم تتزايد هذه الجهود إلا فى أعقاب ضرب الفرقاطة الأمريكية ستارك وما صاحبتها من احتمالات تهديد السلم والأمن الدولى فبدأ السكرتير العام سلسلة اجتماعات مع رؤساء وفود الدول لكبرى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن لاعداد مشروع قرار لانهاء حرب الخليج . وقد بحثت هذه الدول صياغة تتكون من مرحلتين الأولى تتضمن قيام المجلس بتوجيه نداء جديد لوقف المعارك على أساس الخطوط العريضة لقرار مجلس الأمن ٥٨٢ الصادر فى ١٩٨٦ . وفى حالة رفض أى من الطرفين لهذا النداء فإن المجلس يقرر فى المرحلة الثانية فرض عقوبات ألزامية على هذا الطرف . إلا أن الدول الخمس كانت منقسمة على نفسها بشأن هذه المرحلة الثانية وبالرغم من الجهود التى بذلها دى كويلار فى أطار اتصالاته المكثفة مع هذه الدول الخمس إلا أن الخلافات استمرت خلال يونيو حيث أعلن دى كويلار صعوبة اتفاق هذه الدول حول الاجراءات التى يمكن اتخاذها فى حالة رفض إيران لقرار من مجلس الأمن بوقف القتال .

وفى ٢٠ يوليو صدر قرار مجلس الأمن ٥٩٨ والذى تضمن :

١ ـ يطالب مجلس الأمن كخطوة أولى ـ تجاه تحقيق تسوية عن طريق التفاوض ـ أن تلتزم إيران والعراق بوقف أطلاق النار

على الفور ووقف جميع الأعمال العسكرية فى البر والبحر والجو وسحب جميع القوات بلا أبطاء إلى الحدود المعترف بها دوليا .

٢ - يدعو المجلس السكرتير العام للأمم المتحدة إلى إيفاد فريق من مراقبى الأمم المتحدة للتحقيق والتأكد من وقف أطلاق النار والأنسحاب والأشراف عليهما ويطالب السكرتير العام بأن يتخذ الترتيبات اللازمة بالتشاور مع الطرفين وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس الأمن .

٣ - يدعو المجلس إلى الافراج عن أسرى الحرب وأعادتهم إلى وطنهم دون أبطاء بعد وقف الأعمال العدائية الفعلية وفقا لاتفاقية جنيف الثالثة .

٤ - يطالب المجلس إيران والعراق أن تتعاونا مع السكرتير العام فى تنفيذ هذا القرار وفى جهود الوساطة الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة .

٥ - مطالبة جميع الدول الأخرى بأن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تمتنع عن القيام بأى عمل قد يؤدى إلى تصعيد الحرب وتوسيع رقعتها .

٦ - يدعو المجلس السكرتير العام إلى أستطلاع مسألة تكليف هيئة محايدة بالتشاور مع العراق وإيران للتحقيق فى المسئولية عن النزاع وأن يقدم تقريرا عن ذلك فى أقرب وقت ممكن .

٧ - يقر المجلس بضخامة الخسائر التى أسفرت عنها الحرب والحاجة إلى بذل جهود كبيرة للتعمير بمساعدات دولية مناسبة وقتما يتوقف القتال .

٨ - يدعو المجلس السكرتير العام للأمم المتحدة لبحث التدابير الكفيلة بتعزيز الأمن والأستقرار فى المنطقة بالتشاور مع إيران والعراق ودول أخرى فى المنطقة .

٩ - يدعو مجلس الأمن السكرتير العام إلى أطلاعه على سير عمليات تنفيذ القرار .

١٠ - يقرر المجلس الاجتماع من جديد فى حالة الضرورة لبحث أمكانية أتخاذ تدابير جديدة لضمان الألتزام بالقرار .

وفى أعقاب صدور القرار أعلن العراق موافقته الرسمية فصرح متحدث رسمى عراقى أن بلاده على أستعداد تام للتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ولكن بشرط أن تعلن إيران قبولها له علنا وكتابة . أما إيران فاتخذت موقفا يتسم بالمراوغة فقد أكد السفير الايرانى لدى الأمم المتحدة أن بلاده لم تقبل القرار ولكنها لم ترفضه ، ووصف قرار ٥٩٨ بأنه مؤيد للعراق . إلا أن الرئيس الايرانى ووزير الخارجية الايرانى أكدا رفضهما للقرار .

وإزاء هذا الموقف الايرانى بدأت الولايات المتحدة تحركا بين أعضاء مجلس الأمن لاستصدار قرار جديد من المجلس بتطبيق عقوبات على إيران تتضمن فرض حظر على تزويدها بالسلاح لرفضها قرار ٥٩٨ . أما الاتحاد السوفيتى فرأى ضرورة أعطاء إيران فسحة من الوقت قبل استصدار مثل هذا القرار خاصة بعد دعوة إيران لدى كويلار لزيارة طهران .

وفى ٢٨ أغسطس ارجأ مجلس الأمن مشاوراته حول حرب الخليج وقرر اتاحة المزيد من الوقت لدى كويلار لاجراء اتصالات جديدة مع إيران حول موقفها من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وأيدت الدول الأعضاء فى المجلس فى ٣ سبتمبر قيام السكرتير العام بزيارة كل من إيران والعراق فى محاولة للتوصل لبحث سبل تنفيذ قرار مجلس الأمن . وفى أوائل سبتمبر أعلن العراق عن ترحيبه بمهمة دى كويلار فى حين أتخذت إيران موقفا متشددا من هذه المهمة حيث أعلن المتحدث باسم الوفد الايرانى فى الأمم المتحدة أن تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ سيكون فقط أحد الموضوعات التى سيبحثها المسئولون الايرانيون مع دى كويلار عند زيارته لطهران . وقال أن المطلب الرئيسى لايران لا يزال أعلان أن العراق هو الطرف المعتدى .

وفى أطار هذه المهمة فشل السكتزير العام فى تغيير موقف القادة الايرانيين إلا أنه أوضح أن إيران وافقت على وقف أطلاق النار بشكل ضمنى إلى أن يتم تشكيل لجنة دولية لتحديد الطرف المسئول عن بدء الحرب وأدانته فى حين أبلغه العراق بالموافقة على قرار ٥٩٨ موافقة كاملة وعلنية وأصر على أن إيران يجب عليها أتخاذ نفس الموقف من هذا القرار .

وازاء فشل مهمة دى كويلار استأنفت الولايات المتحدة ضغوطها وحملتها الدبلوماسية من أجل استصدار قرار جديد من مجلس الأمن بفرض حظر شامل على تزويد إيران بالأسلحة . إلا أن المجلس فشل فى الموافقة على مثل هذا القرار بسبب الانقسام ما بين الأعضاء . وبالتالى أعلن رئيس الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر موافقة بلاده على أعطاء إيران مهلة جديدة لقبول قرار مجلس الأمن ٥٩٨ قبل فرض حظر السلاح عليها حفاظا على وحدة مجلس الأمن .

وفى أكتوبر عقد رؤساء وفود الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن اجتماعا مع دى كويلار وقدموا له باسم المجلس توجيهات جديدة تهدف للوصول إلى تطبيق وقف أطلاق النار بين العراق وإيران . وكلف مجلس الأمن السكرتير العام باستئناف جهوده لتحقيق السلام بين العراق وإيران . وفى ١٦ أكتوبر أعلن السكرتير العام أنه سيقدم لكل من العراق وإيران مقترحات جديدة لتنفيذ قرار ٥٩٨ وأنه طلب من الدولتين الرد على هذه المقترحات قبل نهاية أكتوبر .

وفى هذه الفترة أجرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مشاورات لتطبيق القرار السابق ذكره . واستمرت الولايات المتحدة فى أتخاذ موقف متشدد حيث أعلن رئيس الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة أنه يتعين على مجلس الأمن أتخاذ أجراءات عسكرية ضد إيران لرفضها تنفيذ قرار المجلس . أما الاتحاد السوفيتى فعلى الرغم من تأييده لمبدأ فرض عقوبات مثل حظر صادرات السلاح على الطرف الرافض للسلام إلا أنه أكد أن مثل هذا التحرك يجب ألا يتم إلا فى حالة الضرورة .

وفى ديسمبر بدأت مباحثات دى كويلار مع المبعوث الايرانى محمد جواد لاريجانى نائب وزير الخارجية فى نيويورك حول

قرار مجلس الأمن ٥٩٨ . إلا ن هذه المباحثات أنتهت دون أى تغيير فى الموقف الايرانى المتشدد من الحرب . وبالتالى أبلغ دى كويلار رؤساء وفود الدول الأعضاء فى مجلس الأمن بأن مهمته لانهاء النزاع العراقى الايرانى ، والتى أستمرت خمسة أشهر ، وصلت إلى طريق مسدود .

وترتب على هذه التطورات تركيز الولايات المتحدة مرة أخرى على ضرورة فرض عقوبات على إيران . وفى بيان لوزارة الخارجية الأمريكية فى ١١ ديسمبر أوضحت الولايات المتحدة ضرورة تحرك مجلس الأمن على وجه السرعة لاتخاذ خطوة أخرى تشمل أصدار قرار يجبر الدول الأعضاء على فرض حظر على بيع الأسلحة لايران . واتهم ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط الاتحاد السوفيتى بالمماطلة لمنع المجلس من أصدار قرار بفرض عقوبات على إيران حيث أوضح فى ندوة بمعهد الشرق الأوسط بواشنطن أن موسكو تقوم باللعب على الجانبين بمواصلتها التأكيد على أن إيران مازالت تحتاج إلى وقت لتطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وذلك لكى تحافظ على مصالحها المتنامية مع حكومة إيران بينما تمتص الانتقادات العربية التى قد توجه لموقفها .

وفى ١٨ ديسمبر بدأ مجلس الأمن تحركات لاستصدار قرار بفرض حظر دولى على صادرات السلاح لايران باعتبارها الطرف الرافض للقرار ٥٩٨ . وأصدر المجلس فى ٢٤ ديسمبر بيانا أكد فيه تصميم المجلس على أتخاذ اجراءات لألزام طرفى الحرب بقبول قرار ٥٩٨ لانهاء الحرب . إلا أن البيان لم يحدد طبيعة هذه الاجراءات وما إذا كان سيتم فرض حظر على تصدير السلاح لايران أم لا بوصفها الطرف الرافض لوقف الحرب .

ب ـ الجهود الجماعية للدول العربية :

شهد عام ١٩٨٧ بعض الجهود الجماعية العربية لوقف الحرب العراقية الايرانية ومن هذه الجهود تلك التى تمت فى أطار الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب فى تونس فى أغسطس وفى أطار مؤتمر قمة عمان فى نوفمبر .

ففى ٢٣ أغسطس تم بحث تطورات الحرب العراقية الايرانية فى الاجتماع الطارىء للمجلس الوزارى لجامعة الدول العربية ، حيث تم بحث مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران . إلا أن الاجتماع انتهى بتأجيل اتخاذ موقف من إيران حتى ٢٠ سبتمبر (موعد الانعقاد العادى للمجلس الوزارى) وذلك حتى تنتهى مشاورات السكرتير العام للأمم المتحدة مع إيران ، أى أن المجلس أعطى إيران مهلة لتوافق على قرار مجلس الأمن . كما أن مثل هذا التأجيل كان ليعطى فرصة للجنة السباعية لوزراء الخارجية العرب للقيام بمزيد من الجهود لانهاء حرب الخليج . ولقد جاء قرار تأجيل اتخاذ موقف من إيران حتى ٢٠ سبتمبر أنعكاسا للانقسامات ما بين الدول العربية . فقد كان مشروع القرار الأساسى الذى تبنته المملكة العربية السعودية والكويت وتونس ودول أخرى يدعو لقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران إلا أن هذا المشروع واجه معارضة من جانب سوريا وليبيا والجزائر . ولقد استأنف المجلس اجتماعه فى ٢٠ سبتمبر إلا أنه لم يثمر عن جديد فيما يتعلق بموقف الدول العربية من إيران . وإن تم الاتفاق على عقد مؤتمر قمة عربى طارىء .

وفى أطار التحضير لهذا المؤتمر اتفقت سوريا وليبيا على مقاطعته إذا أقتصر جدول أعماله على الحرب العراقية الايرانية . ولم يتناول المخاطر التى تواجه الأمة العربية . ووافقت دول الخليج فى ٣٠ سبتمبر على مثل هذا التوسيع . ولقد أكدت قرارات قمة عمان التى عقدت فى نوفمبر على قلق القادة العرب من أستمرار الحرب العراقية الايرانية واستيائهم من أصرار النظام الايرانى على مواصلتها والتمادى فى أستفزاز وتهديد دول الخليج العربى . وطالب المؤتمر إيران بالتنفيذ الشامل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ وفق تسلسل فقراته . . وطالبوا المجتمع الدولى بتحمل مسئولياته لحمل إيران على الاستجابة لنداءات السلام . وقد أدان المؤتمر إيران لاحتلالها لجزء من الأراضى العربية ورفضها قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال . وبالرغم من أن هذه الادانة كانت أول أدانة أجماعية من جانب الدول العربية لاعتداءات إيران إلا أن البيان الصادر عن المؤتمر لم يتضمن أشارة إلى ما سوف تقوم به الدول العربية ذاتها إزاء أستمرار الأعتداءات الايرانية على العراق ودول الخليج . فلم يتناول أمكانية توقيع عقوبات ضدها أو استعدادات عربية لردع الاعتداءات الايرانية .

جـ ـ مجلس التعاون الخليجى :

فى أطار التهديدات التى مثلها أستمرار حرب الخليج شهد عام ١٩٨٧ جهودا لمجلس التعاون الخليجى لوقف الحرب العراقية الايرانية ومن ذلك تأكيد المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى فى فبراير على ضرورة وقف الحرب . كما دعا وزراء خارجية مجلس التعاون فى أجتماعهم فى سبتمبر إيران إلى الموافقة على قرار مجلس الأمن حيث أكد البيان الختامى لأعمال المجلس أن قبول إيران لقرار مجلس الأمن سيؤدى إلى تجنب التدخلات الأجنبية فى المنطقة مما يسهم فى تدعيم السلام والاستقرار . كما أكد البيان أستعداد دول المجلس لدعم المهمة السلمية التى كان يقوم بها دى كويلار . وفى أجتماع المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون فى ٢٤ أكتوبر حذرت دول المجلس إيران من أحتمال فرض عقوبات عربية جماعية إذا أستمرت فى اعتداءاتها على الدول العربية الخليجية . وفى اجتماع القمة لقادة دول مجلس التعاون الخليجى فى ٢٦ ديسمبر قرر المؤتمر إيفاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية فى مهمة وساطة توفيقية إلى طهران كما دعا القادة الأمم المتحدة لتطبيق قرارها الداعي لوقف أطلاق النار وطالبوا المجتمع الدولى وبخاصة مجلس الأمن لتحمل مسئولياته

لاتخاذ الخطوات الكفيلة لتطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ .
وبالاضافة إلى الجهود الجماعية السالفة الذكر شارك أيضا المؤتمر الاسلامى فى يناير فى بحث سبل أنهاء حرب الخليج . كما قامت بعض الدول بجهود فردية من أجل تحقيق مثل هذا الهدف مثال ذلك الجهود السوفيتية فى يونيو وأغسطس والأمريكية فى مايو وسبتمبر ومهمة الوساطة الجزائرية والجهود اليابانية فى سبتمبر إلا أن جميع هذه الجهود فشلت فى وقف الحرب الدائرة فى الخليج .

ثالثا ـ الصراع الليبى ـ التشادى

١ ـ الصراع المسلح والميزان العسكرى

اتسم الصراع الليبى التشادى خلال عام ١٩٨٧ بديناميكية عالية كانت امتدادا لتطوره فى نهاية عام ١٩٨٦ حتى بلغ أوجه فى نهاية شهر أغسطس من العام ثم اتجه الى نوع من الهدوء النسبى لإتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية للصراع . وقد كانت السمات الرئيسية لتطورات الصراع المسلح خلال هذا العام هى :

ـــ تزايد دور الدول الكبرى الغربية (الولايات المتحدة وفرنسا) فى الصراع مع انخفاض لدور الأتحاد السوفيتى فيه .

ـــ تلاشى قوات المعارضة التشادية وانضمامها بشكل عام الى قوات الحكومة التشادية برئاسة حسين حبرى .

ـــ انتقال القوات التشادية بشكل عام الى الهجوم شمال الخط الأحمر (خط عرض ١٦) ووصولها الى قطاع أوزو ، والقيام باغارات داخل الحدود الليبية .

ـــ اتخاذ القوات الليبية لأوضاع دفاعية مع القيام بهجمات مضادة قوية .

ـــ تدخل بعض الدول الأفريقية بشكل أو بأخر بدور عسكرى مباشر أو غير مباشر .

وهكذا فان الصراع المسلح لا يمكن اعتباره صراعا بين الجماهيرية العربية الليبية وتشاد فقط ، بل أنه متعدد الأطراف يهدف كل طرف منه الى تحقيق هدف سياسى معين ، ينبثق عنه هدف سياسى عسكرى ، وتشتق الأهداف الأستراتيجية لأعمال القتال من الهدف السياسى العسكرى .

أ ـ أهداف الأطراف المختلفة المشتركة فى الصراع .

أختلفت أهداف الأطراف المشتركة فى الصراع سواء تلك المشتركة مباشرة ، أو بشكل غير مباشر ولذا فإنه من الصعب وجود تطابق أهداف جانبين منهم رغم تقاطع بعض هذه الأهداف مرحليا . ومن الطبيعى أن تكون أهداف الجانبين المتصارعين متعارضة ، أما باقى الأطراف فهى تتوافق مرحليا مع طرف ، وتتعارض مع الطرف الأخر أو مع هذا الطرف فى مرحلة أخرى ، ويمكن استنتاج هذه الأهداف كالتالى :

(١) الجماهيرية العربية الليبية :

(أ) كان هدفها ولايزال ـ تأمين حدودها الجنوبية من القوى المعادية ، ومقاومة النفوذ الغربى والأمريكى بصفة خاصة فى المنطقة .

(ب) كان الهدف السياسى العسكرى : دعم المقاومة التشادية فى شمال تشاد والدفاع عن قطاع أوزو والحدود الجنوبية لليبيا .

(جـ) كان الهدف الأستراتيجى : الأحتفاظ بشمال تشاد خاليا من القوى المعارضة لليبيا والدفاع عن أراضى الجماهيرية بما فيها قطاع أوزو .

(٢) تشـــاد :

(أ) استهدفت القيادة السياسية التشادية استعادة السيطرة على شمال تشاد واستعادة قطاع أوزو واحراج القيادة السياسية الليبية .

(ب) كان الهدف السياسى العسكرى . وهو حرمان القيادة الليبية من تأييد المعارضة التشادية فى الشمال ، وتدمير القوات الليبية المساندة لها ، واستعادة قطاع أوزو .

(جـ) اختلف الهدف الأستراتيجى للعمليات التشادية وفق كل عملية ، وإذا أردنا اجمالها فقد كان الهدف طوال العام تدمير القوات الليبية جنوب خط الحدود الليبية التشادية وقواعدها داخل الحدود الليبية والسيطرة على مرتفعات تيبستى داخل قطاع أوزو .

(٣) فرنســـا :

(أ) كان الهدف السياسى : هو دعم النفوذ السياسى الفرنسى فى غرب أفريقيا بين بلاد الفرانكوفون واثبات قدرة فرنسا على العمل والأنجاز مع عدم التورط فى صراع مباشر سواء مع ليبيا أو الأتحاد السوفيتى .

(ب) كان الهدف السياسى العسكرى : دعم قدرة تشاد العسكرية بحيث تتمكن من السيطرة على الجزء الشمالى دون أن يتدخل هذا الدعم بشكل مباشر شمال خط عرض ١٦° وقطاع أوزو .

(٤) الولايات المتحدة الأمريكية :

(أ) الهدف السياسى : اضعاف الحكم فى ليبيا تمهيدا للقضاء عليه .

(ب) الهدف السياسى العسكرى : دعم القدرة العسكرية لتشاد بحيث تتمكن من ايقاع هزيمة بالقوات الليبية .

(٥) الأتحاد السوفيتى :

(أ) الهدف السياسى : الأحتفاظ بعلاقات جيدة مع ليبيا دون التورط فى صراعات مع دول أخرى .

(ب) الهدف السياسى العسكرى : دعم القدرات العسكرية الليبية لمواجهة التهديدات من الجنوب .

(٦) الدول الأفريقية :

تشترك الدول الأفريقية كلها في هدف العمل على تسوية الصراع سلميا لتجنيب القارة خطر الأنقسام ، إلا أن بعض الدول وخاصة زائير كانت تميل الى دعم النفوذ الفرنسى وحكومة حسين حبرى فى تشاد ، بينما أبدت دول أخرى موقفا متعاطفا مع ليبيا ولكنها سعت الى الظهور بمظهر الحياد .

ب ـ عوامل رئيسية أثرت على سير الصراع المسلح :

أثرت عوامل كثيرة على سير الصراع خلال عام ١٩٨٧ ، الا أن بعض هذه العوامل كان موجودا في السنوات السابقة لذا فان العوامل الجديدة هى التى كان لها التأثير الأكبر على سير الصراع مؤخرا . ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل فى الآتى :

(١) تطور علاقات أطراف الصراع بالدول الكبرى .
(٢) التطور فى تكامل قوات الجانبين .
(٣) انخفاض درجة الأستعداد القتالى للقوات الليبية .
(٤) انخفاض كثافة القوات الليبية مقارنة بالتشادية .

(١) تطور علاقات أطراف الصراع بالدول الكبرى :

تطورت علاقات أطراف الصراع بحلفائها من الدول الكبرى تطورا مؤثرا على سير الصراع ففى حين توطدت العلاقات العسكرية الفرنسية والأمريكية بتشاد نجد أن العلاقات الليبية السوفيتية قد تضاءلت . فقد قامت فرنسا باعادة نشر قواتها فى أفريقيا بأن أرسلت بعضا من قواتها فى زائير الى تشاد خلال شهر يناير ١٩٨٧ ، كما أعادت تجميع قواتها الموجودة فى تشاد خلال شهر فبراير بأن حركتها الى منطقتي بيلتين فى الشمال وابيش فى الشرق ، وفى بعض المناطق الأخرى ، وذكرت المصادر الفرنسية أن عملية اعادة التجميع قد استهدفت إقامة مناطق ارتكاز ومواقع انطلاق فى شرق تشاد نظرا لأنها لم تكن فعالة بسبب عدم وجود ادارات الدفاع الجوى على محور نجامينا تبلغ عن أى هجوم جديد . وقد قدر الوجود العسكرى الفرنسى فى تشاد بحوالى ألف وأربعمائة جندى فى شهر فبراير ، بينما قدر هذا الوجود فى شهر يوليو بحوالى الفين وأربعمائة جندى . كما اشتركت القوات الفرنسية فى صد الهجمات الجوية الليبية على قاعدة وادى دوم بعد استيلاء تشاد عليها ، واشتركت القوات الفرنسية فى اسقاط قاذفة ليبية اثناء هجومها على مواقع تشادية فى سبتمبر . ويلاحظ تزايد الأتصالات التشادية الفرنسية فى الفترات السابقة للهجمات التشادية ، كما أن تشاد قد طلبت من فرنسا معاونتها فى الحصول على اسلحة امريكية كما أكدت فرنسا أنها لن تسحب قواتها من تشاد الا بعد انسحاب القوات الليبية منها ، ورغم انسحاب القوات الليبية من تشاد (عدا قطاع أوزو المتنازع عليه) ؛ فلم تقم فرنسا بسحب قواتها من تشاد ، كما أشارت الى أنها ستقدم كل مساعداتها لتدعيم الموقف التشادى فى أى تحكيم قضائى .

إلا أن الموقف الفرنسى قد اختلف نسبيا بعد انسحاب القوات الليبية من أراضى تشاد الى قطاع أوزو المتنازع عليه ، اذ أعلن الرئيس الفرنسى أن فرنسا تفضل حل مشكلة أوزو سلميا وأنها لا تشجع الحل العسكرى طالما أن تشاد لم تتخذ قرارا بذلك . وقد أنعكس ذلك على الموقف الفرنسى اثناء الهجوم التشادى على قطاع أوزو حيث لم تبد فرنسا تأييدا كافيا لهذا الهجوم ، كما اختلف الرئيس الفرنسى مع وزير دفاعه حول هذا الموقف ، حيث شجع وزير الدفاع محاولة تشاد الأستيلاء على أوزو بالقوة المسلحة ، بينما رأى الرئيس الفرنسى عدم التورط فى ذلك .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد واصلت دعمها للحكومة التشادية وكان أهم مظاهر هذا الدعم ارسال معونة عسكرية عاجلة لتشاد قيمتها ١٥ مليون دولار فى فبراير ومن المحتمل أن تشتمل هذه المعونة على صواريخ دفاع جوى .

من جهة أخرى فان العلاقات الليبية السوفيتية قد أصابها نوع من الجمود وقد انعكس ذلك على تضاؤل حجم التفاعلات بين البلدين وخاصة العسكرية حيث يبدو أن ليبيا لم تحصل على أى أسلحة سوفيتية خلال العام ، فى حين أن الأتحاد السوفيتى قد حذر فرنسا من القيام بأى عمل عسكرى مباشر ضد الأراضى الليبية ، أى أن الأتحاد السوفيتى يحصر دعمه العسكرى على الدفاع عن الأراضى الليبية ، وإن كان لم يبد موقفا واضحا بالنسبة لقطاع أوزو ، أو عند الأغارة التشادية على قاعدة معاطن السار فى سبتمبر .

(٢) التطور فى تكامل قوات الجانبين :

رغم عدم توفر معلومات كافية عن التطورات فى قوات الجانبين الا أنه يلاحظ أن المعونة الفرنسية للقوات التشادية قد غطت نقصا هاما فى وسائل الاستطلاع الرادارية بصفة خاصة فى تشاد ، وفى الأستطلاع عموما مما مكن القوات التشادية من القيام ببعض أعمال القتال الناجحة . كما أن انضمام قوات الحكومة المؤقته (الجانت) التى كان يتزعمها جوكونى عويضى إلى قوات الحكومة وفشل الشيخ بن عمر فى استقطاب قوات كافية للمعارضة التشادية أدى إلى مزيد من التكامل داخل قوات الحكومة التشادية وعلى العكس فان خسارة ليبيا لتأييد معارضة تشادية منظمة كانت عاملا هاما وحاسما فى استعادة الحكومة التشادية السيطرة على تشاد . كما أن القوات الليبية مازالت تفتقر إلى وسائل استطلاع مبكر وانذار كافية لأكتشاف أعمال الأختراق التشادية مما مكن الجانب التشادى من تحقيق المفاجأة التكتيكية فى بعض المعارك . أو الأغارات . ورجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أنه بالرغم من وجود وسائل استطلاع جديدة وخاصة الاستطلاع اللاسلكى والألكترونى لدى ليبيا الا أن وسائل الأستطلاع غير متكاملة ، كما أن القيادة الليبية لم تستطع أن تغطى الثغرات الموجودة فى نظام الاستطلاع بشكل كاف .

(٣) درجة الاستعداد القتالى للقوات :

لم تكن درجة الأستعداد القتالى للقوات الليبية على المستوى المناسب سواء من حيث تنظيم الاستطلاع والحراسة ، أو الخطط الدفاعية عن الأهداف الحيوية ، أو خطط تدمير المعدات فى حالة تعرضها لأستيلاء العدو عليها ، كما ظهرت بعض عناصر هذه القوات فى حالة معنوية متدنية . ويلاحظ أن درجة استعداد القوات أثناء الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦ ، كانت منخفضة وقد تعرضت للنقد من القيادة السياسية الليبية فى ذلك الوقت ، الا أنه يبدو أن الأجراءات التى اتخذت لرفع درجة استعداد هذه لقوات غير كافية . كما أن دراسة أعمال قتال القوات الجوية الليبية تشير إلى أنها لا تقوم بتنفيذ مهام طارئة وإنما تقتصر على تنفيذ المهام السابقة الخطط مما يقلل من قدرتها على مواجهة المواقف المفاجئة ، وتقلل من قيمة كم طائرات القتال المتيسرة لديها .

ولا يمكن الحكم الدقيق على درجة استعداد القوات الليبية نتيجة لأعمال قتالها خلال هذا العام حيث التزمت ليبيا الدفاع عموما ولم تقم بهجمات مضادة ضد القوات المهاجمة فيما عدا الهجوم المضاد لاسترداد قرية أوزو والتى نجحت فيها ، الا أنه يلاحظ أيضا أن الهجمات المضادة السريعة والعاجلة التى قامت بها بعد الهجوم التشادى على أوزو لم تنجح فى حين نجح الهجوم (الضربة) المضاد المدبر لأستعادتها . أما القوات التشادية فهى أيضا لم تكن على درجة استعداد قتالى عالية نتيجة للطبيعة البدوية لهذه القوات التى تعتمد على الهجوم الخاطف ثم الأرتداد السريع ، ولما تعرضت لهجوم مضاد قوى فانها فشلت فى صده .

(٤) كثافة القوات :

برز تأثير انخفاض كثافة القوات على ليبيا أكثر منها فى تشاد حيث يزيد سكان تشاد عن سكان ليبيا بمقدار الثلث تقريبا فى حين أن مساحة ليبيا تزيد عن مساحة تشاد بأكثر من الثلث وتصل كثافة السكان فى ليبيا إلى حوالى نصف كثافة السكان فى تشاد . ورغم أن عدد أفراد القوات المسلحة الليبية يساوى خمسة أمثال القوات المسلحة العاملة فى تشاد الا أن وجود قوات شبه نظامية تعتمد على السكان تغير من المقارنة ، وقد زادت صعوبة الموقف الليبى نتيجة لأحتفاظ ليبيا بقوات فى مواجهة القوات المصرية على حدودها الشرقية وأخرى على حدودها الغربية مع تونس نتيجة للتوترات فى علاقاتها مع هذه الدول (بدأ التوتر بين ليبيا وتونس يخف فى النصف الأخير من السنة) . وكذا احتمالات تجدد التهديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، وأخيرا فان اعتماد ليبيا على التفوق فى المعدات ليست له آثار كبيرة نظرا لوعورة منطقة مرتفعات تيبستى حيث يصعب استخدام الدبابات والمركبات المجنزرة ، كما يسهل اخفاء المعدات من القصف الجوى .

جـ - مسار الصراع المسلح خلال العام :

مر الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد خلال عام ١٩٨٧ بعدة مراحل ، وكانت المرحلة الأولى امتدادا للصراع الذى بدأ فى نهاية عام ١٩٨٦ حول مدينتى أورو « برادای » و « واحة زوار » وكانت القوات التشادية قد تمكنت من صد هجوم مضاد ليبى وايقافه عند مدينة « برادای » شرقى تشاد .

ــــ القتال حول « فادا » و « واحة زوار » وانسحاب القوات الليبية إلى مرتفعات تيبستى : طورت القوات التشادية أعمال قتالها التى بدأتها فى نهاية عام ١٩٨٦ اذ شاركت القوات التى كانت موالية للرئيس التشادى السابق جوكونى عويضى فى الهجوم على « فادا » واستطاعت فى اليوم الأخير من عام ١٩٨٦ أن تتغلب على باقى القوات التى استمرت موالية للشيخ بن عمر المتحالف مع ليبيا ، وأن تستولى عليها فى المنطقة شمال شرق تشاد .

ومع أول يوم من أيام السنة بدأت تشاد هجومها على « واحه زوار » وقد استمر القتال حولها حتى حوالى العاشر من شهر فبراير حيث دار قتال عنيف حول مدينتى « زوار » و « فادا » حيث قامت القوات الليبية وخاصة القوات الجوية بقصف مركز على المدينتين كما قامت بحصار مدينة « فادا » واستعادت القوات الليبية واحة « زوار » الا أن القوات التشادية ظلت تسيطر على المرتفعات الحيوية المجاورة لها .

ورغم أن القصف الجوى الليبى لكل من « فادا » و « زوار » و « شاز » كان عادة من ارتفاعات عالية ، وتنقصه الدقة ، إلا أن موقف القوات التشادية قد تحرج وخاصة بعد الهجوم الجوى الليبى على قاعدة « كوبا أولانجا » التشادية الواقعة على بعد ٥٠ كم جنوب الخط الأحمر (خط عرض ١٦°) . فرغم أن بيانات القيادة التشادية عمدت دائما إلى تضخيم الخسائر الليبية وانكار خسائرها أو تقليلها ، إلا أن تحرج الموقف يبدو واضحا من إعادة نشر القوات الفرنسية فى أفريقيا ومن ارسال جزء من قواتها من زائير « الى تشاد واعادة تجميع القوات الفرنسية فى تشاد الى مناطق « بيلتين » فى الشمال ، وابيشى « فى الشرق وبعض المناطق الأخرى مع التزام القوات الفرنسية رسميا بالبقاء جنوب عرض ١٦ ، كما يظهر ذلك أيضا فى طلب الحكومة التشادية من فرنسا فى أوائل شهر فبراير مساعدتها فى الحصول على صواريخ الدفاع الجوى الأمريكية من طراز « ستنجر » .

وقد كانت العوامل المؤثرة الرئيسية على نتيجة الصراع فى هذه المرحلة هى : تحول ولاء قوات المعارضة التشادية التى كانت تحت قيادة جوكونى عويضى من التحالف مع ليبيا الى الولاء للحكومة التشادية مما جعل خسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعد أن كانت تعتمد على هذه القوات فى تأمين المنطقة فى شمال تشاد ، أصبحت هذه القوات نفسها تهديدا لها . كما أن الدعم الفرنسى لتشاد أدى الى الحد من التفوق الجوى الليبى ، وخاصة بعد المساعدة الأمريكية التى حصلت عليها . وأخيرا فان هذه كله أضعف من قدرة باقى قوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ بن عمر . وقد ساعدت طبيعة الأرض فى مرتفعات تبيستى الصخرية شديدة الوعورة القوات التشادية حيث حدت من حركة القوات الليبية المدرعة والميكانيكية ، وكذا معرفة القوات التشادية لها اذ كانت القوات الليبية تخشى من وقوعها فى كمائن داخل الأرض الوعرة ويبدو موقف دول الفرانكوفون فى تأمين القوات التشادية والفرنسية بتسهيل زائير لأعادة نشر القوات الفرنسية التى كانت متمركزة فيها الى « تشاد » ، كما ساعدت جمهورية أفريقيا الوسطى فى ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر فى « بانجى » عاصمتها .

ـــ الأستيلاء على قاعدة « وادى دوم » واخلاء ليبيا لشمال تشاد : كانت نتيجة الصراع الذى استمر منذ نهاية عام ١٩٨٦ الى حوالى منتصف فبراير ٨٧ ، وتدخل القوات الفرنسية والمساعدة الأمريكية للقوات التشادية وكذا تحول ولاء القوات الموالية لجوكونى عويضى الى الحكومة التشادية أن فقدت ليبيا نفوذها فى مناطق « فادا » و « واحة زوار » واضطرت الى فك حصار مدينة « فادا » والأنسحاب الى منطقة مرتفعات تبيستى فى شمال تشاد ، بينما دعمت الحكومة التشادية وجودها فى المناطق التى استولت عليها .

اعتمدت ليبيا فى نفوذها فى شمال تشاد على باقى عناصر المعارضة التشادية بقيادة الشيخ بن عمر ، وعلى جود عسكرى ليبى محدود فى بلدة فايالارجو ، مع تدعيم أعمال قتال القوات من قاعدة « وادى دوم » الجوية . وقد كانت فى هذا التشكيل القتالى الكثير من نقاط الضعف التى كانت من أسباب نتائج المعارك التالية . وأهم نقاط الضعف هى ضعف قوات المعارضة التشادية المتحالفة مع ليبيا بقيادة الشيخ بن عمر حيث لم تكن كافية لتغطية اتجاهات الهجوم المحتملة للقوات المسلحة التشادية ، وكذا تركيز القوات الليبية فى منطقة فايالارجو حيث حد ذلك من حرية حركتها عند تعرض المنطقة للهجوم ، وأهمال القوات الليبية لتنظيم الأستطلاع المستمر لأعمال القوات المعادية ، وكذا ضعف تنظيم عناصر وقاية التمركز على أبعاد مختلفة ، وتنظيم أعمال الحراسة والدفاع ونظام الأنذار ، وأخيرا انخفاض الروح المعنوية للقوات الليبية .

شجع نجاح قوات الحكومة التشادية فى الأستيلاء على « فادا » وواحة زوار « كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحكومة التشادية الى تحقيق مزيد من الأنتصار على القوات الليبية لأضعاف الحكومة الليبية ، وأخيرا فان الحكومة التشادية قد وجدت فى هذا الدعم فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد واعادة توحيد تشاد تحت قيادتها .

اعتمدت الحكومة التشادية على قوات الفانت التشادية المجهزة بعربات تويوتا مسلحة بصواريخ ميلان المضادة للدبابات ، واستفادت من طبيعة قوات البدو الصحراوية غير الملائمة للدفاع بينما يناسبها القيام بأعمال الأغارات التى تعتمد على الهجوم الخاطف ثم تلية بالارتداد السريع حيث تتخلص من وطأة الهجوم المضاد مع الأستعداد للعودة مرة أخرى عند الضرورة ، وقد اتسمت أعمال هذه القوات بالسرعة والمهارة فى استخدام الأرض والأسلحة .

يمكن تصور الهدف الأستراتيجى لأعمال قتال القوات التشادية فى الفترة ما بين ١٩ مارس الى ٥ أبريل بأنه « هزيمة تجميع القوات الليبية داخل الحدود التشادية والإستيلاء على المناطق الإستراتيجية الهامة فى « وادى دوم » و « فايالارجو » وبينما كان الهدف الإستراتيجى للقوات الليبية وقوات المعارضة التشادية المتحالفة معها هو « الدفاع عن منطقة مرتفعات تبيستى وتأمين الحدود الليبية (بما فيها قطاع أوزو » وهزيمة القوات التشادية المهاجمة ، ويمكن تلخيص فكرة الأعمال القتالية التشادية بالاختراق السريع لمنطقة مرتفعات تبيستى والإستيلاء على قاعدة « وادى دوم » لحرمان القوات الليبية من عنصر الدعم الرئيسى تمهيدا لتدميرها .

مهدت القيادة التشادية للهجوم بشن هجوم محدود على مركز متقدم لقوات المعارضة التشادية المتحالفة مع ليبيا فى منطقة شيشا خلال الأسبوع الثالث من شهر مارس . وقد تمكنت قوات الحكومة التشادية من تحقيق أهدافها وتكبيد قوات المعارضة خسائر ملموسة .

فى ١٨ مارس حاولت القوات المسلحة الليبية استعادة مدينة « فادا » بارسال كتيبتين مدرعتين من قاعدة فيالارجو اليها - ولكنهما اصطدمتا بالقوات المسلحة الوطنية التشادية « الفانت » وفشلتا فى تحقيق أهدافهما . وفى ٢٢ مارس قررت القيادة التشادية شن هجوم بقوات الفانت المحملة على مركبات تويوتا خفيفة مجهزة بصواريخ « ميلان » المضادة للدبابات على قاعدة « وادى دوم » الجوية وتمكنت القوة من الوصول الى هدفها مساء اليوم وقد فوجئت قوات القاعدة بالهجوم فلم تبد مقاومة منظمة واستطاعت قوات الفانت السيطرة على القاعدة . ونتيجة لفقد قاعدة « وادى دوم » الجوية رأت القيادة الليبية صعوبة الأحتفاظ بقاعدة « فايالارجو » وبدأت فى سحب قوتها منها يوم ٢٥ مارس حيث استولت عليها القوات التشادية بعد اصطدام بمؤخرة القوات المنسحبة وعلى أثر ذلك بدأت القوات الجوية الليبية فى قصف قاعدة « وادى دوم » والأهداف التشادية الأخرى كما دمرت كثيرا من منشأت القاعدة والمعدات التى اضطرت الى تركها فيها ، ولكنها لم تقم بهجمات مضادة سواء لأستعادة قاعدة وادى دوم أو قاعدة فايالارجو . وفى أول أبريل أخلت القوات الليبية الأراضى التشادية الى داخل قطاع « أوزو » المتنازع عليه . ويبدو أن الإدارة ، الأمريكية قررت مكافأة الحكومة التشادية فاعتمدت مبلغ عشرة ملايين دولار لتقديم مساعدات عسكرية أخرى عاجلة لحكومة تشاد .

(١) الصراع حول أوزو :

بعد توقف تقدم القوات التشادية فى ابريل وسحب القوات الليبية أخذ كل من الجانبين فى إعادة تنظيم قواته حيث نظمت ليبيا الدفاع عن قطاع أوزو ، وأعلنت أنه جزء من الأراضى الليبية وأن الأعتداء عليه هو عدوان على الأراضى الليبية . من جهة أخرى فقد شجعت القيادة التشادية نتيجة لما حققته من نجاح فى الأستيلاء على قاعدة « وادى دوم » الجوية ، وواحة « فايالارجو » ، كما شجعتها الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدتها العسكرية على المطالبة بقطاع « أوزو » المتنازع عليه ، فى حين اتخذت فرنسا موقفا متحفظا نسبيا إذ أعلنت أن محكمة العدل الدولية هى أفضل سبيل لتسوية النزاع الليبى التشادى حول قطاع « اوزو » واعلن الرئيس الفرنسى « أن فرنسا تفضل حل مشكلة أوزو سلميا ، وإنها لا تشجع الحل العسكرى طالما أن تشاد لم تتخذ قرارا بذلك ، إلا أنه أشار الى أن بلاده ستقدم كل مساعداتها لتدعيم الموقف التشادى فى أى تحكيم قضائى محتمل » وقد قامت فرنسا فى ذلك الوقت بزيادة قواتها المتمركزة فى تشاد بما يقرب من ألف جندى .

أستغل الرئيس التشادى زيارته لفرنسا ليعلن أن تشاد تعتزم استعادة جميع أراضيها المحتلة بما فى ذلك قطاع « أوزو » الذى تحتله ليبيا منذ عام ١٩٧٣ ، وتعلن أنه جزء من أراضيها ، وكان قد سبق ان صرح بأن ليبيا حشدت عشرة الاف جندى فى شمال تشاد استعدادا لهجوم محتمل ، أن ليبيا دعمت مواقعها فى وحول قطاع اوزو المتنازع عليه بمحاذاة الحدود الليبية .

تجدد الصراع بشكل محدود خلال شهر يوليو حينما اصطدمت القوات الليبية والتشادية بالقرب من واحة « فادا » وفى منطقة « زوار » الا أن هذا الصراع لم يغير من الأوضاع السابقة لقوات كلا الجانبين ، وهدأت حدة الصراع مرة أخرى حتى الثلث الأخير من شهر اغسطس .

قامت القوات الليبية بضربة مضادة فى ٧ اغسطس فى إتجاه بارادا دفعت القوات التشادية الى ما خلف الطريق الى « أوزو » مرتدة مسافة حتى ١٠٠ كم خلال يومى ٧ ، ٨ أغسطس .

قامت القوات التشادية يوم ٩ أغسطس بهجوم داخل قطاع أوزو وقامت القوات الليبية بالتصدى لها بالقوات الجوية على اوزو ، ثم مدت من نطاق القصف الجوى الى الجنوب بتوجيه ضربات جوية الى فايالارجو ، ومدينة ادنيا نجاكبير ، بينما استطاعت القوات التشادية السيطرة على مدينة « أوزو » وفى ١٩ أغسطس قامت القوات الليبية بهجوم مضاد وسريع لأستعادة أوزو لكنها فشلت . ونظمت القيادة الليبية هجوما مضادا قويا مدبرا بمعاونة وثيقة من القوات الجوية الليبية منذ ٢٥ أغسطس وتمكنت فى النهاية بعد ثلاثة أيام من استعادة السيطرة على مدينة أوزو بعد أعنف قتال بين الجانبين .

اختلفت المواقف الدولية من الصراع حول « أوزو » إذ ايدت الولايات المتحدة الأمريكية فى حين رفضت فرنسا التورط فى الصراع مما أدى إلى اختلاف بين الرئيس الفرنسى ووزير دفاعه الذى كان يرى ضرورة دعم القوات المسلحة التشادية .

أبدى الصراع حول أوزو نقاط الضعف التى سبق ان ظهرت فى كل من القوات الليبية والتشادية إلا أنه أثبت فى نفس الوقت قدرة القوات الليبية عندما يتوفر لها التخطيط والقيادة الجيدة على تنفيذ المهام القتالية التى تكلف بها ، وقد برزت بشكل خاص قدرة القوات الجوية الليبية على تقديم المعاونة القريبة للقوات البرية واصابة أهدافها بدقة بالطيران على ارتفاعات منخفضة .

(٢) الإغارة التشادية على قاعدة معاطن السارة وإيقاف اطلاق النار .

أدركت القيادة التشادية حقيقة قدراتها بعد استعادة ليبيا لأوزو . اذ أن القوات التشادية تناسب الأعمال الهجومية السريعة ولكنها لا تستطيع الصمود أمام هجوم منظم ، ولذا فإنها لابد وأن تنسحب بعد تحقيق مهمتها ، ولذا فقد لجأت إلى استغلال هذه الخاصة وادارة الصراع المسلح بعد ذلك ، بإن تحقيق أهدافها بأعمال هجومية محدودة ضد أهداف غير مدافع عنها وتحقق أكبر خسائر ممكنة ثم تنسحب بعد ذلك .

قامت القوات التشادية باغارة على قاعدة معاطن السارة التى تقع فى جنوب شرق ليبيا وداخل الحدود التشادية الليبية بمسافة

١٠٠ كيلو متر في يوم ٥ سبتمبر . وقد أعتمدت القوة التشادية القائمة بالأغارة على التسلل عبر الحدود ليلا ومهاجمة القاعدة في أول ضوء ، واستمرت القوة في منطقة القاعدة طوال النهار لتنسحب في الليلة التالية . وقد قامت القوات الليبية خلال النهار بقصف القوات التشادية وتدل المعلومات المتيسرة والتي أذاعتها تشاد أن هذه القاعدة كان بها سرب من الطائرات المقاتلة الليبية وبعض طائرات التدريب والطائرات الهليوكبتر ووحدات دعم ودفاع ، وأن القوات التشادية القائمة بالأغارة كانت تعادل فوجا من المشاه المحملة على عربات خفيفة والمدعمة بعربات مدرعة والمسلحة بصواريخ مضادة للدبابات ، في حين ان ليبيا قد نفت ان المطار قاعدة عسكرية .

أكدت الإغارة نقاط الضعف السابقة التي ظهرت في القوات الليبية من حيث ضعف تنظيم الأستطلاع وأعمال وقاية التمركز ، وتنظيم الدفاع والحراسة عن المنشأت الليبية ، في حين اكدت قدرتها على القيام بأعمال هجومية مؤثرة وخاصة باستخدام القوات الجوية .

صاحبت الإغارة بعض الأعمال الجانبية حيث أعلنت تشاد في نفس يوم الإغارة عن أنها صدت تقدما ليبيا في اتجاه أونيانجا كبير ، من جهة أخرى قامت القوات الليبية بهجوم جوى ناجح على قاعدة ابيشى العسكرية وعلى مطار نجامينا ، وقد تصدت وسائل الدفاع الجوى الفرنسية للطائرات الليبية المهاجمة واستطاعت اسقاط احدى الطائرات الليبية .

وعلى أثر ذلك أتجه الجانبان إلى إيقاف الصراع المسلح بينهما والإتجاه إلى الحل الدبلوماسي عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية بينما استمر كل جانب في إتهام الآخر بخرق وقف إطلاق النيران وزعمت تشاد وجود قوات ليبية في السودان ، كما زعمت بان ليبيا قد تستخدم الأسلحة الكيماوية ضد القوات التشادية .

د ـ تواجد القوات الليبية في الأراضي السودانية :

في أوائل ١٩٨٧ طلبت ليبيا من السودان رسميا عبور قواتها للأراضي السودانية (للوصول إلى تشاد) كما طلبت استخدام مطار الجنينة (لنقل عناصر تشادية موالية لليبيا لكي تعمل ضد قوات حسين جبرى جنوب خط ١٦) . وتضمنت الأهداف الليبية من وراء هذا التواجد إحكام السيطرة على المحور الممتد من الفاشر إلى الجنينة إلى نجامينا ، وهو المحور الرئيسي لأمداد قوات حسين حبرى . وذلك إلى جانب خلق نوع من التوتر يهدد أمن تشاد والسودان بهدف التأثير على أمن مصر واستقرارها .

وبالرغم من رفض السودان لهذه المطالب الليبية ، الا أن القوات الليبية تسربت عبر الحدود وتركزت بمنطقة الفاشر باقليم دارفور غربى السودان وعلى الحدود الشرقية لتشاد . وشارك البعض من هذه القوات في الغارات التي قامت بها القوات الليبية على بعض الأهداف التشادية جنوبى خط عرض ٢٦ في يناير . وكشفت طائرات الأستطلاع الفرنسية أن حجم الوجود العسكرى الليبي في السودان تزايد بشكل ملحوظ خلال فبراير ومارس الأمر الذى مثل تهديدا لتشاد ففى نهاية شهر فبراير مثلا اخترقت القوات الليبية الحدود السودانية التشادية في إتجاه جنوب شرقى فادا ولم تستطيع السلطات السودانية وقف هذا التحرك أو متابعة إتجاهه .

وبالرغم من محاولة بعض المسئولين السودانيين إخفاء التصريح عن هذا التواجد الليبي الا أن الصادق المهدى أعلن في ٢٣ مارس في بيان أمام الجمعية التأسيسية لأول مرة رسميا عن الوجود العسكرى الليبي في السودان وطلب مغادرة هذه القوات للأراضي السودانية . كما أكد في أبريل رفض حكومته منح أى تسهيلات عسكرية لأى من طرفى النزاع وأشار إلى أن القوات السودانية قامت بتمشيط المناطق الواقعة على حدود السودان مع ليبيا وتشاد للتأكد من إنسحاب جميع القوات الأجنبية التي كانت ترابط بها .

وتفاقمت أزمة الوجود العسكرى الليبي في الأراضي السودانية في أواخر مارس بعد أن شنت القوات الليبية المتمركزة في أقليم دارفور هجوما على الأراضي التشادية . وأكد القائم بالأعمال التشادى في الخرطوم في أول ابريل أن تشاد ستحارب القوات الليبية داخل السودان اذا لم يتم انسحابها واوضح أن مزيدا من القوات الليبية قد أرسلت إلى منطقة الحدود في الجزء القريب من السودان على الرغم من تأكيدات السودان أن القوات الليبية سيجرى مرافقتها حتى تخرج من السودان خلال أسبوع .

وفي ١١ أبريل أعلن بعض المسئولين السودانيين إنسحاب القوات الليبية في السودان ألا أن تشاد أكدت استمرار هذه القوات في الأراضي السودانية الأمر الذى أدى إلى توتر العلاقات التشادية السودانية . وقد بدأ هذا التوتر بصفة خاصة في أغسطس حين شنت الحكومة التشادية هجوما حادا على السودان وأتهمت رئيس الوزراء السوداني الصادق المهدى بالموافقة على وجود القوات الليبية في الأراضي السودانية والتغاضي عن كل المعلومات التي تشير إلى الوجود الليبي في السودان . وذكرت مصادر الحكومة التشادية أن تشاد تذكر سلطات السودان بالمسئولية الخطيرة التي تتعرض لها اذا تدهور الوضع على الحدود بين البلدين من جراء السماح بشن عدوان ليبي على تشاد انطلاقا من اراضي السودان .

واستمرت تشاد خلال أربع الأشهر الأخيرة من ١٩٨٧ تؤكد على وجود القوات الليبية في السودان . ففي ٤ سبتمبر ذكر راديو تشاد أن القوات الليبية تستعد لمهاجمة تشاد من الأراضي السودانية . وفي ٢١ أكتوبر أتهمت السلطات التشادية ليبيا بإنها حشدت قوات جديدة في مديرية دارفور السودانية من أجل شن هجوم على تشاد . وفي ٢٤ نوفمبر أوضح راديو نجامينا أن تشاد لديها أدلة على الوجود العسكرى الليبي في السودان رغم نفى

السلطات السودانية لذلك وندد بالتورط المباشر فى النزاع التشادى الليبى . وفى ١٢ ديسمبر أعلن حسين حبرى رئيس تشاد أن القوات الليبية المدعمة بالمرتزقه تحتشد داخل الأراضى السودانية بالقرب من الحدود السودانية التشادية استعدادا لشن هجوم جديد على تشاد .

٢ ـ الجهود الدولية لتحقيق السلام :

من أهم الجهود الدولية لتحقيق السلام فى النزاع الليبى التشادى تلك التى قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية فى إطار لجنتها الخاصة بتسوية النزاع بين ليبيا وتشاد . ففى ٣٠ ابريل قررت اللجنة ايفاد وفد وزارى إلى كل من طرابلس ونجامينا لأستكشاف سبل التوصل إلى حل سلمى للمشكلة الليبية التشادية . إلا أن ليبيا رفضت كل النداءات الموجهة إليها بإيقاف الحرب وحل النزاع عن طريق التفاوض الأمر الذى دعا عمر بونجو رئيس اللجنة إلى أعلان تخليه عن الوساطة في النزاع . إلا أنه تراجع عن استقالته تحت تأثير منظمة الوحدة الأفريقية . وعقدت اللجنة اجتماعا فى أواخر سبتمبر فى لوساكا عاصمة زامبيا ووجهت الدعوة لكل من حسين حبرى والقذافى لحضور الأجتماع . إلا أنه على حين مثل حبرى الجانب التشادى مثل ليبيا وزير خارجيتها جاد الله عزوز الطالحى . ودعت اللجنة فى ختام اجتماعاتها فى سبتمبر ليبيا وتشاد إلى الأستمرار فى الحفاظ على وقف إطلاق النار (الذى تم التوصل إليه فى ١١ سبتمبر) كما وضعت جدولا زمنيا لمواصلة جهودها لعقد اجتماع لرؤساء الدول الأعضاء فى اللجنة فى منتصف يناير ١٩٨٨ فى داكار وأوضح البيان الختامى لأجتماعات اللجنة أن الخبراء القانونيين سيجتمعون فى أخر أكتوبر ١٩٨٧ لبحث الوثائق المتعلقة بمنطقة أوزو . وتقدمت ليبيا بورقتين تشيران إلى أحقيتها فى قطاع أوزو وهما رسالة من الرئيس التشادى السابق تومبالباى تؤكد حق ليبيا فى القطاع وأخرى من جوكونى عويضى قبل تولى حسين حبرى الحكم تؤكد نفس المعنى الا أن حكومة حبرى رفضت كلا الوثيقتين .

ومن الجهود الدولية الأخرى لتسوية النزاع الليبى التشادى فى ١٩٨٧ تلك التى قامت بها حكومة السودان والجزائر والسنغال . إلا أن جميع الجهود التى تمت سواء داخل منظمة الوحدة الأفريقية أو خارجها لم تنجح فى تحقيق تقدم كبير فى تسوية هذا النزاع . فقد تم خرق وقف اطلاق النار عدة مرات واستمرت اسباب التوتر العسكرى قائمة بين الجانبين .

٣ ـ احتمالات التطور المستقبلية :

رغم الهدوء النسبى للصراع المسلح بين ليبيا وتشاد فى الربع الأخير من عام ١٩٨٧ ، إلا أن احتمالات استمرار الصراع فى المستقبل ماتزال قائمة ، اذ أن اطراف الصراع مازالت بعيدة عن تحقيق أهدافها منه ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق اهدافها فى إسقاط نظام الحكم فى ليبيا ، وليبيا مازالت تشعر بالقلق على أمنها من نظام الحكم الموالى للغرب فى تشاد ، والحكومة التشادية انفتحت شهيتها للنصر ازاء ما استطاعت أن تحققه من نجاح خلال عام ١٩٨٧ ، فى حين نرى أن فرنسا قد وصلت إلى موقف يرضيها .

من جهة أخرى فقد أبرز الصراع المسلح خلال عام ١٩٨٧ نقاط ضعف خطيرة فى قوات كلا الجانبين يكشف عنها الصراع المسلح بينهما ، ويحتاج التغلب عليها إلى زمن لألتقاط الأنفاس وإعادة التنظيم والتدريب ، وهو مايمكن إعتباره السبب الرئيسى فى هدوء الموقف نسبيا خلال الربع الأخير من السنة كما أن خسائر الجانبين تحتاج إلى تعويض .

لذا فإنه من المتوقع أن يغلب على عام ١٩٨٨ انتقال الصراع من ساحة القتال إلى الساحة الدبلوماسية أساسا مع استمرار محدود للأدعاءات والمعارك المحدودة والمستفزة مع تجنب القتال على نطاق واسع ، وهو ما يمكن اعتباره نوعا جديدا من « حرب الأستنزاف » بينما يجرى العمل بنشاط للتغلب على نقاط الضعف التى ظهرت خلال عام ١٩٨٧ ، مع إحتمال زيادة معدلات الأعمال المحدودة فى بعض المراحل التى تتعثر فيها المفاوضات وأيا كانت نتائج الجهود الدبلوماسية خلال عام ١٩٨٧ ، فإن الصراع سيظل معرضا للتحول إلى الصراع المسلح ، وإن كان هذا الإحتمال ضئيلا للغاية عام ١٩٨٨ .

■ ■

القسم الثالث

التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث فى قضايا التجارة والديون

- ضرورات التعاون والتنسيق فى مواجهة أخطار الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى
- قضايا التعاون والتنسيق فى مواجهة مشكلات التجارة والديون فى العالم الثالث
- اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث فى مواجهة الأزمة الراهنة للتجارة والديون

شهد عام ١٩٨٧ انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « أنكتاد » وصادف العام مرور خمس وعشرين سنة على مؤتمر « القاهرة » حول « قضايا التنمية الاقتصادية » . ويبدو من الهام أن نلاحظ بداية أمرين ، الأول : أن مؤتمر القاهرة ١٩٦٢ ، قد انعقد بمبادرة من مصر وغيرها من الدول المؤسسة والقائدة لمجموعة بلدان عدم الانحياز . وقد شاركت فيه الدول المتحررة من الاستعمار في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ويعد المؤتمر أولى العلامات البارزة على طريق السعي نحو العمل الاقتصادي المشترك بين هذه البلدان . ومنذ ذلك الحين أكد المؤتمرون على بعدين أساسيين في هذا العمل المشترك : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المتحررة ، من ناحية ، والتنسيق بين هذه البلدان في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة ، من ناحية أخرى . والثاني ، أن مؤتمر « الأمم المتحدة للتجارة والتنمية » الذي انعقدت دورته الأولى عام ١٩٦٤ ، قد تشكل بناء على توصية مؤتمر القاهرة المشار إليه . ويشارك فيه سواء الدول النامية أو الدول الصناعية الرأسمالية إلى جانب الدول الاشتراكية . وكانت دورة الانعقاد الأولى « أنكتاد » مناسبة لتشكيل « مجموعة الـ ٧٧ » التي دفعت العمل الاقتصادي المشترك الواحد للدول النامية ، من أجل إعادة صياغة التقدم الاقتصادي العالمي في صالحها . وأضحى اليونكتاد نفسه - ومن قبله « مجموعة الـ ٧٧ » ، إطارا للبحث عن سبيل توسيع التعاون بين الجنوب والجنوب ، من ناحية ، وتحسين شروط الحوار بين الجنوب والشمال ، من ناحية أخرى .

وفي مناسبة انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) ، في جنيف في يوليو ١٩٨٧ - نتناول بالتحليل قضايا التعاون والتنسيق في مجالي التجارة الدولية والمديونية الخارجية بين العالم العربي والعالم الثالث . وننطلق في هذا ، أولا من واقع أن المجموعة الاقليمية العربية ذات مصالح أشد ترابطا وتحوز أهمية اقتصادية خاصة ، بين المجموعات الاقليمية التي يتألف منها العالم الثالث . كما نستند ثانيا ، إلى حقيقية أن البلدان العربية في انخراطها الفعال في توسيع وتنشيط العمل الاقتصادي المشترك للبلدان النامية - إلى جانب مشاركتها في نيل ثمار هذا العمل - إنما تدعم الأسس الموضوعية والذاتية التي تطور وتكمل العمل الاقتصادي العربي المشترك ذاته .

ويتسم بأهمية حاسمة تناول هذه القضية الاستراتيجية الهامة ، حيث :

أولا : يبدو التعاون والتنسيق بين مختلف أقاليم ودول العالم الثالث ضرورة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، أي إقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالاعتماد المتبادل المتكافيء بين كافة مناطقه وبلدانه ويؤمن هذا التعاون والتنسيق شرطا مواتيا لضمان الأعتماد الجماعي على الذات في الأطراف المتخلفة التابعة من الاقتصاد العالمي ، باعتباره الرافعة الأساسية لبناء التكافؤ في تقسيم العمل الدولي ، كما يفرض هذا التعاون والتنسيق نفسه كأحد أسلحة مقاومة التهديد الذي يتعرض له الأمن الاقتصادي القومي للبلدان النامية ، بما في ذلك نتيجة استخدام القوة من قبل البلدان الصناعية لتكريس علاقات التبعية وعدم التكافؤ التي تلحق أفدح الخسائر بالبلدان الأولى وتثمر أكبر المكاسب للبلدان النامية .

وثانيا : يفرض المنطق والتاريخ ضرورة العمل الاقتصادي المشترك بين الدول النامية - أقطارا وأقاليم - من أجل تأمين مصالحها وتحقيق أهدافها ، وهو ما سعت إليه منذ حصولها على استقلالها السياسي . بيد أن هذا العمل ، يبدو أشد إلحاحا إزاء الهجوم المضاد الذي تشنه المراكز الرأسمالية الصناعية المسيطرة ضد الأطراف الرأسمالية المتخلفة التابعة ، منذ « ثورة النفط » وحتى الآن . وتتأكد أهمية تطوير العمل الاقتصادي المشترك بين الدول النامية إذا لاحظنا أن نجاح استراتيجية الهجوم من قبل « المراكز » في تضافره مع غياب استراتيجية للدفاع في الأطراف قد أثمر تفاقم أخطار « الانكشاف » الاقتصادي عموما ، والانكشاف التجاري والمالي خصوصا ، في كافة أرجاء العالم الثالث ، طالما أن اللونين الأخيرين من الانكشاف يجسدان تأثيرا خارجيا أعلى وأسرع .

وثالثا : يبدو العمل الاقصادي المشترك بين مجموعة الدول العربية ، من ناحية ، ومجموعة الدول النامية ، من ناحية أخرى ، ضرورة ملحة من منظور الأمن الاقتصادي القومي العربي سواء بمعناه الواسع وفي حده الأقصى أي تحقيق الأهداف البعيدة وفي قلبها ، تصفية « التبعية » ، أو بمعناه الضيق وفي حده الأدنى ، أي تحقيق الأهداف المباشرة وفي مقدمتها تقليص « الانكشاف » . ونكتفي هنا بالاشارة إلى أمرين مبدئيين :

الأول : أنه يصعب تأمين المصالح المشروعة لكافة بلدان العالم الثالث - العربية وغير العربية - في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، إلا بتكلفة أعلى وفي زمن أطول ، بغير توسيع وتطوير التعاون والتنسيق في مواجهة التحديات التي تهدد هذه المصالح في السوق العالمية .

والثاني : أنه يصعب بلوغ الأهداف المشتركة المباشرة والبعيدة للدول النامية - العربية وغير العربية - في مجال التنمية الاقتصادية الداخلية ، إلا بمخاض طويل عسير ومتعثر ، دون الاستناد إلى القوة المضاعفة التي تتيحها محصلة الفعل المشترك لقواها ، وذلك حين تتجاوز أوضاع الانفراد والتشتت أمام التحديات ، وحين تتخلى عن أوهام تحقيق الأهداف بالافلات بالنفس وأحلام تأمين المصالح بالكسب الخاطف .

ونتناول فى هذا القسم بالتحليل مبررات وقضايا واتجاهات التعاون والتنسيق بين الاقليم العربى وغيره من أقاليم العالم الثالث فى مجالى التجارة والديون من خلال محاور ثلاثة :

أولا : ضرورات التعاون والتنسيق فى مجابهة أخطار الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى .

وثانيا : قضايا التعاون والتنسيق فى مواجهة مشكلات التجارة والديون فى العالم الثالث .

وثالثا : اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث فى مواجهة الأزمة الراهنة للتجارة والديون .

أولا ـ ضرورات التعاون والتنسيق فى مجابهة أخطار الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى

الواقع أنه لا تخفى أهمية تحديد مؤشرات وتحليل الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى باعتبار هذه المؤشرات والأخطار دافعا للتعاون والتنسيق بين الاقليم العربى

وغيره من أقاليم ومناطق ودول العالم الثالث الأخرى . ان هذا من شأنه فى تقديرنا أن يسهم بدرجة هامة فى بناء مقومات الأمن الاقتصادى القومى العربى وبالذات فى حده الأدنى المتجسد فى مواجهة أخطار الانكشاف الاقتصادى عموما ، والتجارى والمالى خصوصا ، فى الوطن العربى ، كما من شأنه أن يسهم فى خلق مقدمات بناء هذا الأمن فى حده الأقصى المتمثل فى تصفية أوضاع وعلاقات التبعية الاقتصادية البنيوية . وأخيرا ، فإن من شأنه أن يعضد هذا الأمن سواء بمضاعفة عناصر القوة الاقتصادية العربية أو بتقليص عوامل الضعف الاقتصادى العربى . ونشير هنا بشكل خاص إلى استنتاجين رئيسيين :

الأول : أن اهدار الأمن الاقتصادى القومى العربى فى حديه الأدنى والاقصى يجد أحد أسبابه فى التركيز الجغرافى للعلاقات الاقتصادية الخارجية للوطن العربى مع المراكز الرأسمالية الصناعية وفق غالب المؤشرات التى سنعرضها . ويبدو منطقيا أن الآثار الايجابية المترتبة على نمو العلاقات الاقتصادية للوطن العربى مع غيره من أجزاء العالم الثالث من شأنها أن تقلص مدى الاعتماد الاقتصادى العربى غير المتكافىء على المراكز الرأسمالية الصناعية .

والثانى : أن تفاقم الانكشاف الاقتصادى بمظاهره التجارية والمالية وتزايد الأخطار المترتبة عليه ، وبالذات فى سنوات الكساد النفطى ، لا يجعل أمام أغنى الأقطار العربية ، مبررا للوهم أو الزهو بالافلات من الاثار السلبية للنظام الاقتصادى العالمى السائد . وفى هذه الظروف لا تخفى الآثار الايجابية المترتبة على العمل الاقتصادى المشترك أو التنسيق بين الدول العربية وغيرها من الدول النامية من أجل تحسين شروط هذا النظام لصالح هذه الدول وخاصة شروط العلاقات التجارية والمالية الدولية .

١ ـ مؤشرات الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى :

وتقدم المؤشرات التالية للانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى أدلة قاطعة على الاستنتاجين السابقين ، وبمعنى آخر تبرز الدافع الموضوعى والمصلحة العملية فى توجه الدول العربية ، وعلى أساس جماعى بقدر الامكان ، نحو تطوير التعاون والتنسيق مع الدول النامية الأخرى .

(أ) مجموعة مؤشرات الانكشاف التجارى للوطن العربى ، ومنها :

(١) مؤشرات تتعلق بحجم التجارة الخارجية العربية ، وبينها :

ارتفاع نسبة اجمالى التجارة الخارجية للوطن العربى إلى اجمالى الناتج المحلى العربى (٥٥٪ مقابل ٢١,٦٪ لمجموعة الدول النامية و ٢٣,٢٪ للدول النامية المصدرة للسلع المصنعة و ١٣,٥٪ لمجموعة الدول الرأسمالية الصناعية فى عام ١٩٨٥) ؛ هبوط نسبة تغطية الصادرات للواردات فى مجمل

الوطن العربى وفى الأقطار العربية النفطية ، وانخفاض وتدهور هذه النسبة للأقطار العربية غير النفطية (من ٤٧ ٪ إلى ٤١ ٪ للأقطار الأخيرة بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ مقابل ٩٧,٦ ٪ لمجموعة الدول الصناعية فى العام الأخير) ؛ هبوط فائض الميزان التجارى للأقطار العربية المصدرة للنفط ، وتزايد العجز المزمن فى الميزان فى الدول العربية غير النفطية (هبوط الفائض للأقطار النفطية من ١٤٣,٠ إلى ٢٨,٩ مليارات من الدولارات ، وزيادة العجز للأقطار العربية غير النفطية من ١٤,٨ إلى ١٧,١ مليارات من الدولارات بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥) .

(٢) مؤشرات تتعلق بالتركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية ، وبينها :

هيمنة النفط وغيره من المواد الأولية فى الصادرات العربية (٨٥ ٪ فى عام ١٩٨٥ مقابل ٦٠ ٪ لمجموع الدول النامية ونحو ٣٠ ٪ للدول النامية المصدرة للسلع الصناعية و ٢٣ ٪ للدول الرأسمالية الصناعية وذلك فى نفس العام) وضآلة وزن الصادرات العربية من السلع المصنعة (١٥ ٪ فى عام ١٩٨٥ مقابل ٤٠ ٪ لمجموعة الدول النامية و ٧٠ ٪ للدول النامية المصدرة للسلع المصنعة و ٧٧ ٪ للدول الرأسمالية الصناعية فى نفس العام) ؛ واتسمت الصادرات العربية بدرجة عالية من التركيز السلعى المصنعة والغذائية فى واردات الدول العربيية (حيث مثلت المصنوعات ٧٢,٨ ٪ من الاجمالى فى عام ١٩٨٥ ، وبينها مثلت الواردات من الآلات ومعدات النقل نحو نصفها ، كما مثلت الواردات من الأغذية ١٦ ٪ من الاجمالى ، وفى المقابل فان السلع المصنعة مثلت ٦٤ ٪ والآلات ومعدات النقل ٣٠ ٪ والأغذية ١١ ٪ للدول النامية ، وبلغت نفس النسب ٦٢ ٪ و ٢٧ ٪ و ٩ ٪ للدول النامية المصدرة للسلع المصنعة و ٦٢ ٪ و ٢٩ ٪ و ١٠ ٪ للدول الرأسمالية الصناعية على الترتيب فى نفس العام) .

(٣) مؤشرات تتعلق بالتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية ، وبينها :

درجة التركيز الهائلة فى التصدير إلى الدول الرأسمالية الصناعية مع ضعف حصة الدول النامية (شاملة العربية) وهزال حصة الدول الاشتراكية (حيث نالت المجموعات الثلاث من الدول ٦٣,٤ ٪ و ٢١,٦ ٪ و ١,١ ٪ على الترتيب) ، ودرجة التركيز الأعلى فى الاستيراد لصالح الدول الرأسمالية الصناعية (حيث نالت ٧٢,١ ٪ مقابل ١٦,٤ ٪ و ٢,٠ ٪ للدول النامية والاشتراكية على الترتيب) . وذلك فى عام ١٩٨٥ للصادرات والواردات . وفى المقابل يلاحظ أن التجارة البينية قد مثلت أهم مكونات التجارة الدولية للدول الرأسمالية الصناعية (٧١,٦ ٪ من الصادرات و ٦٩,٥ ٪ من الواردات عام ١٩٨٥) ؛ بينما اتسمت بالضآلة حصة الدول العربية فى التجارة الخارجية لتلك الدول (حيث لم تتعد مثلا ٧,٧ ٪ من صادرات و ٦,١ ٪ من واردات دول السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٤) .

(ب) مجموعة مؤشرات الانكشاف المالى للوطن العربى :

(١) مؤشرات تتعلق بالمديونية الخارجية للوطن العربى وبينها .

ارتفاع نسبة اجمالى الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى فى الأقطار العربية غير النفطية المدينة (٦٩,٨ ٪ مقابل ٤٠,١ ٪ لمجموعة الدول النامية و ٤٤,٧ ٪ لأفريقيا و ٤٦,١ ٪ لأمريكا اللاتينية و ٤٤,٧ ٪ لأكبر سبع دول نامية مدينة ، فى عام ١٩٨٥) ؛ وارتفاع نسبة خدمة المديونية الخارجية إلى الصادرات السلعية والخدمية (٢٨,٥ ٪ مقابل ١٩,٧ ٪ لمجموعة الدول النامية و ١٣,٦ ٪ للدول النامية المصدرة للسلع المصنعة و ٢٧,٨ ٪ للدول النامية ثقيلة المديونية و ٢١,٥ ٪ لدول أفريقيا جنوب الصحراء ، فى عام ١٩٨٥) ؛ وارتفاع درجة تركز الدائنين (نحو ٦٥,٤ ٪ من الدول الرأسمالية الصناعية ، و ٢,٢ ٪ من الدائنين الآخرين بما فى ذلك الدول الاشتراكية وعدا الدول العربية الدائنة ، مقابل ٨٩,٣ ٪ و ٧,٨ ٪ لمجموعة الدول النامية على الترتيب فى عام ١٩٨٣) .

(٢) مؤشرات تتعلق بالاستثمارات الخارجية للوطن العربى ، وبينها :

تطور الرصيد المتراكم للفوائض المالية المملوكة للأقطار العربية المصدرة للنفط والموظفة فى الخارج (زادت من ٥٧,١ إلى ٤١١,٤ مليارات من الدولارات بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥ ، وتقلبت الزيادة السنوية بين ١٣,٢ و ٨٦,٥ مليارات من الدولارات فى عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ، وتقلصت بنحو ٢٠,٦ مليار دولار بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، وتعرضت لخسائر نتيجة أنماط التوظيف ذاتها بلغت ١٨١ مليار دولار فى أدنى التقديرات آخر ١٩٨٥) ؛ وارتفاع وزن الاستثمارات السائلة قصيرة الأجل وهزال وزن الاستثمارات المباشرة فى توظيف هذه الفوائض (٤٩,٤ ٪ للأولى فى إجمالى الاستثمارات عام ١٩٨٥ ، ٦,٢ ٪ للثانية فى التوظيفات بالولايات المتحدة عام ١٩٨٣) ؛ وارتبطت أنماط الاستثمارات بتركزها فى الأسواق النقدية والمالية فى الدول الرأسمالية الصناعية (٤٧,٥ ٪ عام ١٩٨٥ فى السوق الأوروبية والأمريكية ، ٤٠,٤ ٪ منها فى الولايات المتحدة) فضلا عن السيطرة المباشرة وغير المباشرة للدول الرأسمالية الصناعية على القسم الأعظم من التوظيفات الأخرى فى مراكز الأوفشور والمؤسسات الدولية وغيرها .

(٣) مؤشرات تتعلق بتطور البنود الهامة لموازين المدفوعات العربية ، وبينها :

تفاقم عجز الميزان الجارى للأقطار العربية ذات العجز الدائم (زاد حوالى ٤,٨ مرة فى مصر بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤) ، وارتفاع نسبة هذا العجز فى ذات الأقطار إلى الناتج المحلى الاجمالى (حوالى ٣٩,٢٪ فى اليمن الجنوبى عام ١٩٨٤) ، وتحول فائض هذا الميزان إلى عجز فى الأقطار العربية النفطية ذات الفائض من قبل (ساهمت السعودية بنحو ٨٢,٥٪ من العجز الصافى للميزان الجارى العربى عام ١٩٨٤ بعد أن كانت مسئولة عن توليد ٧١,٨٪ من فائض هذا الميزان عام ١٩٨٠) ؛ وارتفاع وزن تحويلات العاملين فى الخارج إلى حصيلة صادرات الدول ذات الدخول الريعية الخارجية الناجمة عن هجرة العمالة مع تقلب هذه التحويلات (هبطت التحويلات بنحو ١٨٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، ومثلت نحو أربعة أمثال حصيلة صادرات اليمن الشمالى ونحو ٥٤٪ للأردن و ٤٤٪ لمصر ، وذلك بالنسبة لست من الدول العربية المرسلة للعمالة إلى الدول العربية المصدرة للنفط عام ١٩٨٤ ؛كما هبطت بنحو ١٧٪ بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤ ومثلت ٥١,٢٪ و ٣٤,١٪ من المتحصلات غير المنظورة للمغرب والجزائر ، وذلك بالنسبة لثلاث من الدول العربية المرسلة للعمالة إلى دول أوروبا الغربية فى عام ١٩٨٤) ؛ وارتفاع عائد الاستثمار الأجنبى المباشر المحول إلى الخارج (٣٠,٦ مليارات من الدولارات فى السعودية بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤) وارتفاع الصافى السلبى للاستثمار المباشر فى الداخل وفى الخارج (٢,٦ مليارات من الدولارات فى ليبيا بين نفس العامين) وارتفاع نسبة العائد على الاستثمار الأجنبى المباشر فى الداخل (٦٣٪ فى تونس فى الفترة المذكورة) ؛ وهبوط الاحتياطيات الدولية للأقطار العربية والانخفاض الشديد لعدد شهور تغطيتها للواردات فى غالبية الأقطار العربية (هبطت هذه الاحتياطيات من ١٣,٢ إلى ٣,٨ مليارات من الدولارات فى ليبيا بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، وتدهور عدد شهور التغطية من ٨,٥ إلى ٢,٧ فى اليمن الشمالية بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٣ ، وفى خمس من الدول العربية كانت الاحتياطيات تغطى الواردات شهرا أو أقل فى العام الأخير) ؛ وتزايد نسبة متحصلات الفوائد من الخارج إلى متحصلات الصادرات السلعية (من ٧,٤٪ إلى ٣٥,٧٪ فى السعودية ومن ٢٦,٦٪ إلى ٤٧,٤٪ فى الكويت بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤) وارتفاع وزن هذه الفوائد إلى المتحصلات غير المنظورة (٩٦٪ لعمان و ٨٧٪ للكويت و ٧٦٪ للسعودية فى عام ١٩٨٤) .

وهكذا ، فإن هذه المؤشرات تبين المظاهر الحادة والأسباب المباشرة للاعتماد العربى غير المتكافىء الذى يعكس فى جوهره التبعية الاقتصادية العربية ، وفى ظاهره الانكشاف الاقتصادى العربى ، حصادا تاريخيا ومنطقيا لمستويات التطور الاقتصاى وسياسات التنمية فى الوطن العربى . وارتبط هذا - سببا ونتيجة - باستخدام المراكز الرأسمالية الصناعية قدرتها الاقتصادية والشاملة فى مضاعفة الأخطار التى تهدد الاقتصاديات العربية ، وفاقم منه ضعف التعاون والتنسيق بين الوطن العربى وغيره من مناطق العالم الثالث .

٢ - أخطار الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى :

ولقد كان الانكشاف الاقتصادى فى الوطن العربى ، باعتباره مظهرا لتفاقم الاعتماد غير المتكافىء على المراكز الرأسمالية الصناعية ، أهم المتغيرات فى الاقتصاديات العربية ، من منظور العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية فى حقبة النفط والانفتاح .

ونلاحظ أن مؤشرات الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى التى أشرنا إلى أحدها ، لم تعكس فقط تفاقم أبعاد هذا الانكشاف إبان حقبة النفط والانفتاح ، وإنما تظهر أيضا اتساع أبعاد هذا الانكشاف مقارنة بالدول المتقدمة والدول النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وتجسد هذه المؤشرات المدى الهائل للتهديدات والتحديات الخارجية التى تواجه المصالح والأهداف العربية . كما تبين ليس فقط إضعافُ عناصر القوة الاقتصادية العربية . وإنما تحول العديد منها إلى عوامل ضعف . ولا تقتصر الآثار السلبية لهذا الانكشاف على محال العلاقات الاقتصادية الخارجية للوطن العربى ، وإنما تمتد إلى مجال التنمية الاقتصادية الداخلية للأقطار العربية . وسوف نقتصر هنا على إبراز أهم الأخطار التى يجسدها ويبينها وينشرها الانكشاف التجارى والمالى فى الوطن العربى . كما نشير إلى مدى ما تعكسه هذه الأخطار من ألوان الانكشاف الاقتصادى الخارجى الأخرى للوطن العربى . وسوف نعرض هذه الأخطار ، من زاوية ما تعكسه من ضعف وتفكك البنية الانتاجية العربية ، ومن منظور ما تجسده من قصور وإهدار القوة الاقتصادية العربية . ثم من حيث ما تدل عليه من آثار التكيف السلبى للسياسات الاقتصادية العربية .. وذلك فى إطار البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة فى كل الأحوال ، حيث نلاحظ :

أ - الأخطار الناجمة عن ضعف وتفكك البنية الانتاجية العربية :

تتسم الاقتصاديات العربية بعجز البنية الانتاجية ، من حيث الكم والنوع ، وعن أداء وظائف اشباع الحاجات الاجتماعية ، بما فى ذلك الحاجات الأساسية ، للشعوب العربية ، ولم يقتصر هذا العجز على غياب القدرة على إعادة الانتاج الجارى ، وإنما شمل منطقيا العجز عن إعادة الانتاج الموسع على أقدام قومية من حيث الأساس . وارتبط هذا العجز بتراجع الوظيفة الانتاجية

فى الحياة الاقتصادية العربية ، وهو ما شمل الأقسام الأوسع من شعوب الأقطار العربية النفطية ، وأقساما هامة من شعوب الأقطار العربية غير النفطية . وإذا كان تدويل الاقتصاد قد سمح باستهلاك يتجاوز الانتاج - فى هذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم ، فقد ارتبط هذا فى المنطقة العربية إما بإهدار الثروة النفطية الناضبة ، أو بالاستدانة من العالم الخارجى . وهو ما يعنى إهدار رصيد المستقبل وإفساد الحاضر فى الحالة الأولى ، وتعاظم أعباء الحاضر ورهن المستقبل فى الحالة الثانية .

وتظهر بوضوح أخطار هذا الوضع فى مؤشرات الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى . ونقصد على سبيل المثال : مجموعة المؤشرات المتعلقة بحجم التجارة الخارجية ، أى ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى ، وانخفاض نسب تغطية الصادرات للواردات ، وتدهور أوضاع الميزان التجارى . . إلخ . كما نقصد مجموعة المؤشرات المتعلقة بحجم المديونية الخارجية ، أى ارتفاع نسب المديونية الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى ، وتزايد نسب مدفوعات خدمة المديونية الخارجية إلى الصادرات وإلى حجم المديونية . . إلخ كما نقصد العديد من المؤشرات الأخرى مثل تلك المتعلقة بتدهور أوضاع الميزان الجارى ، ووزن تحويلات العاملين بالخارج إلى مدفوعات الاستثمار ، ووزن المعونات من الخارج إلى نفس المدفوعات . . إلخ .

والأهم هنا ، أن الاقتصاديات العربية تعانى من اعتماد غير متكافىء على الخارج فى اتجاه لا يخلق أساسا موضوعيا للتحول النوعى اللاحق إلى اعتماد متكافىء ، ولا يعرف التقلص التدريجى وإنما التزايد المضطرد .

ذلك أن تشديد الاعتماد على الخارج بالاستيراد أو الاقتراض لم يكن يعكس جدل التبعية والاستقلال . أى لم يكن لحظة فى سياق انجاز الاستقلال الاقتصادى العربى المنشود عبر تزايد الاعتماد على الخارج فى حدود ضرورات بناء مقدمات التنمية المستقلة ، وهو ما يعنى تقليل الاعتماد على الخارج بقدر التقدم فى عملية انجاز هذه التنمية . وبذلك فإن الاقتصاديات العربية لم تتزايد قدرتها -بل وتراجعت فى عدد من الحالات - من منظور توفير المدخلات التكنولوجية اللازمة لتطوير الاقتصاد القومى ، وبالذات الصناعة القومية . ونفس الأمر بالنسبة لانتاج المواد الغذائية التى يتزايد الطلب عليها مع نمو السكان عموما ، وسكان المراكز الصناعية والتجارية الحضرية المتنامية ، فضلا عن إشباع التغير النوعى المشروع فى الغذاء مع ارتفاع القدرة الشرائية التى أتاحتها قدرة النفط أو تحت تأثير ثورة الاتصالات فى العالم . وفوق هذا فإن الاعتماد المتزايد فى البداية ولكن المتجه للانخفاض لاحقا ، لم تعرفه الصناعات القومية التى تستوعب غالب الانتاج والتى تكفل تناسب وتوازن هذا الانتاج . . إلخ . وفى هذه كلها وغيرها من الأحوال ، فإن تشديد الاعتماد على الخارج كان فى سياق تتأبد فيه بدرجة عالية أسباب عدم التكافؤ ، وهو ما يبدو حصادا لسياسات تنموية لا يغلب فيها الاستثمار الانتاجى ، ولا تتجه إلى بناء إقتصاد إنتاجى لا ريعى تترابط قطاعاته وقادرة على النمو الثابت المتواصل على احترام قوميته بالأساس . وتظهر أخطار هذا الوضع فى مؤشرات ، منها على سبيل المثال : وزن السلعة الأولية وخاصة الوقود فى الصادرات ، ووزن واردات السلع المصنعة والسلع الزراعية - الغذائية فى الواردات . . إلخ . وقد كانت مؤشرات هذا الانكشاف التجارى ، تخفى انكشافا بنيوياً تمثل فى تراجع وزن ناتج قطاعات الانتاج السلعى فى الناتج المحلى العربى الاجمالى ، وانكشافا غذائيا تمثل فى تدهور نسب الاكتفاء الذاتى العربى من السلع الغذائية الرئيسية ، وانكشافا تكنولوجيا تمثل فى ضعف القاعدة العلمية . التكنولوجية وانتاج معارف ومواد التكنولوجيا فى الوطن العربى . . إلخ .

ب - الأخطار الناجمة عن قصور وإهدار القوة الاقتصادية العربية :

إن الاقتصاديات العربية تعانى من الضعف فى مواجهة المراكز الرأسمالية الصناعية ، بل وتعانى من تحول العديد من عناصر القوة الاقتصادية الاحتمالية إلى عوامل ضعف إقتصادى فعلى . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن عدم توظيف الفوائض المالية النفطية العربية فى بناء قاعدة انتاجية - وبالذات تكنولوجية وغذائية - فى الوطن العربى ، كان من شأنه أن يحول هذا العنصر حاسم الأهمية للقوة الاقتصادية العربية إلى عامل ضعف إضافى إلى جانب عوامل الضعف فى جسد الاقتصاديات العربية . ونقصد هنا بوجه عام ، الفوائض النفطية العربية بمعناها الواسع ، أى الفوائض التى تولدت فى الأقطار العربية - النفطية وغير النفطية - بأشكال مباشرة أو غير مباشرة ، فى أعقاب ونتيجة « ثورة النفط » وسواء تلك التى ترتبت على ارتفاع حصيلة تصدير النفط أو التى نجمت عن تدفق تحويلات المهاجرين والمساعدات العربية . . إلخ . ولكن نقصد بوجه خاص ، الفوائض النفطية العربية بمعناها الضيق ، أى تلك الفوائض التى تراكمت لدى بعض الأقطار العربية المصدرة للنفط ، والتى نجمت عن الفرق بين عوائدها من صادراتها النفطية ، وبين استخداماتها الاستهلاكية والاستثمارية المحلية لهذه العوائد ، سواء كانت هذه الاستخدامات ضرورية ورشيدة أو كانت على العكس من ذلك .

وهكذا ، بدلا من تعبئة الموارد المالية التى حملتها الهجرة والمعونة إلى أقطار العجز العربية فى عملية التنمية ، اتجهت إلى الاستخدام الاستهلاكى الواسع أو الاستثمار غير الانتاجى ، أو حتى التوظيف خارج البلاد فى البنوك الغربية . لكن الأهم - من حيث الوزن - هو أنماط استخدام الفوائض المالية النفطية التى تراكمت لدى أقطار الفائض العربية . إذ من ناحية ، اتجهت هذه

الأموال إلى التوظيف فى الغرب ، حيث وقعت عمليا فى قبضته ، وزادت من قدراته المالية الهائلة أصلاً كبيرًا منها بسبب الخسائر التى تعرضت لها تحت معاول التضخم والمضاربة وتقلب أسعار الصرف . . إلخ .

ومن ناحية أخرى ، استخدمت هذه الأموال كأسلحة فى الهجوم المضاد الذى شنه الغرب من أجل استعادة المواقع التى خسرها فى لحظة صعود حركة التحرر الوطنى العربية ، ومن أجل توسيع مواقعه القديمة ، وترسيخ مواقعه الثابتة ، فى سياق بناء منظومة علاقه التبعية الاقتصادية الجديدة للوطن العربى إزاء المراكز الرأسمالية . ومن ناحية ثالثة ، أبعدت هذه الأموال عن الإسهام فى التعجيل بالتنمية الاقتصادية العربية ، وبالذات استكمال التصنيع العربى ،، فى اطار الاستقلال والتكامل ، بما يحقق المصالح المتبادلة ويستند إلى المزايا النسبية المتغيرة للأقطار العربية ، النفطية وغير النفطية . بل أن هذه وتلك من الأموال النفطية العربية - عوائد وفوائض - قد أسهمت عبر مختلف آليات تدويرها لصالح الغرب فى تعميق أسباب الانكشاف العربى والاختراق الغربى ، وجرى هذا بتركيز الاستيرادمنه ، دون تصدير موازن إليه ، أو بالشراء الواسع للسلاح الغربى دون ارتباط بالحاجات الفعلية للأمن القومى العربى ، وبتمكين الغرب من نصب شباك « فخ المديونية » لدول العجز العربية بواسطة الوقائع العربية ذاتها ، وبفتح الباب لنشاط الشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسية فى سياق لا يؤمن الافادة من قدراتها لصالح التنمية المستقلة العربية . أضف إلى هذا كله ، أن خريطة العلاقات التجارية العربية الخارجية التى اتسمت بالتركز الجغرافى والسلعى مع الدول الصناعية الغربية ، كان طبيعيا أن تثمر تركيز المديونية اللازمة لتغطية الحصة من الواردات التى لا تتابعها صادرات عربية فى ذات الدول .

● ولقد انعكس هذا كله فى مؤشرات من بينها : تركز رصيد الفوائض المالية النفطية العربية الموظف القسم الهائل منها فى استثمارات قصيرة الأجل وأوراق مالية حكومية فى حفنة من الدول الرأسمالية الصناعية وبالذات لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها عابرة القومية ومتعددة الجنسية ، وتركز المديونية الخارجية العربية - التى تتزايد أعباؤها الاقتصادية مع الاقتراض من المصادر الخاصة وتكلفتها السياسية مع الاقتراض من المصادر الرسمية - فى حفنة من الدول الرأسمالية الصناعية ، التى يقودها كوكيل للدائنين صندوق النقد الدولى .

● وهكذا ، أيضا ، فإن السيطرة العربية على أهم مكامن النفط أخطر السلع الاستراتيجية ، لم تستخدم فى تحسين شروط العلاقات الاقتصادية العربية ، باعتبار النفط أداة للمساومة عالية الوزن . بل إن سياسات انتاج وتسعير هذا النفط العربى قد أسهمت فى نجاح البرنامج المعتاد للطاقة الذى تبناه تكتل المستهلكين من الدول الرأسمالية الصناعية لتقليص الاعتماد الغربى على النفط العربى . والأهم أن نجاح هذا الهجوم الغربى المضاد فى تحقيق أهدافه فى جبهة النفط ، كان ثمرة الاستخدام الغربى الفعال لعناصر القوة الشاملة التكنولوجية والسياسية وحتى العسكرية . . الخ التى بحوزته من أجل فرض شروطه وفى المقابل ، على الجانب العربى ، جرى تجاهل أن « ثورة النفط » قد نشبت فقط حين استندت إلى قوة شاملة سياسية وعسكرية وبشرية . . الخ أتاحت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فرصة حشدها ، وإن جزئيا . بل جرى « تفكيك » عناصر هذه القوة العربية الشاملة ، سواء بانزواء أصحاب الفوائض بعيدا عن جبهة المواجهة مع الغرب يحدوهم وهم « الاستئثار » بالثروة النفطية ، أو باتجاه مركز القوة العربية إلى البحث عن مخرج من المجابهة يحدوه وهم « الانفراد » بالحل السلمى .

أضف إلى هذا أن « سلاح النفط » العربى قد تم تثليمه ، وبدا أقل بأسا من « سلاح الغذاء » الغربى الذى سنت نصاله . وبدا سلاح الغذاء الذى أهدر العرب صنعه - رغم توافر امكاناته - فعالا قويا فى يد الغرب ، بعد أن أظهر تسرب الثروة بين رمال الصحراء لزراعة القمح عجزه عن تأمين العرب من الموت جوعا فى السودان ، أو حماية العرب من وطأة المعونة الغذائية فى مصر ، وبدا سلاح النفط أشد ضعفا أمام سلاح التكنولوجيا ولم يستخدم الأول للمساومة من أجل الحصول على الثانى ، وهو ما ينذر بأخطار اضافية تحملها تحديات الحلقة الثالثة من الثورة الصناعية المستندة إلى التعمق اللاحق للثورة العلمية التكنولوجية وما تحمله من تغيرات هائلة فى البنية الاقتصادية للعالم كله .

ولقد تجسد العديد من هذه الأخطار فى مؤشرات مثل : المحدودية النسبية وحتى المتناقصة لاعتماد المراكز الرأسمالية الصناعية على التبادل التجارى مع الوطن العربى ، مقابل الدرجة العالية للتركيز الجغرافى فى التبادل التجارى الخارجى العربى لصالح تلك المراكز . وارتفاع وزن السلع الحيوية والاستراتيجية - خاصة الغذائية والتكنولوجية - فى الواردات العربية ، مقابل استمرار هيمنة المواد الأولية من الوقود والخامات فى الصادرات العربية ، وذلك فى التجارة العربية مع الغرب . أضف إلى هذا كله : مؤشرات الاختراق الاقتصادى الغربى المتزايد فى الوطن العربى عبر كل ألوان الانكشاف الاقتصادى العربى ، أى : ماليا وتجاريا وغذائيا وتكنولوجيا . . الخ . فضلاً عن الاختراق الهائل من قبل الشركات الغربية عابرة القومية ومتعددة الجنسية عن طريق عقود المقاولات والتوريد والاستشارة . . الخ .

ج - الأخطار الناجمة عن « التكيف السلبى » فى البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة :

إن توجه الاقتصاديات العربية قد تسارع نحو « التكيف السلبى » مع الكساد النفطى ، وأعباء الديون ، والأزمات العالمية ، وارتكنت إلى وضع « المفعول به » فى البيئة الاقتصادية العالمية التى تمثلت أهم متغيراتها - من منظور

المصالح العربية كما أشرنا - فى الهجوم الغربى المضاد . وقد أخذ الهجوم هنا اتجاهات : خفض أسعار النفط المطلقة والنسبية ، واستخدام سلاح الدائنية فى املاء شروط « التكيف » المواتية لمصالح الغرب ، وتصدير أعباء أزمات النظام الرأسمالى العالمى إلى البلدان المتخلفة - العربية وغير العربية .

. . وهكذا ، من ناحية أولى ، تزايد الارتهان للعامل النفطى الذى أضحت أسعاره تخضع لارادة « احتكار » مستهلكى النفط من الدول الرأسمالية الصناعية . وبعد أن أفلتت قدرة التحكم فى أسعار النفط من أيدى الاقطار العربية المصدرة للنفط ، بدت حرب الخليج عاملا اضافيا يحول دون القدرة على استعادة السيطرة على زمام هذه الأسعار . وشمل هذا الارتهان لعامل النفط أيضا - وإن بأشكال غير مباشرة - العديد من الدول العربية غير النفطية التى تزايد اعتمادها على تحويلات العمالة المهاجرة إلى بلدان النفط ، وعلى المساعدات الانمائية وغير الإنمائية التى تتلقاها من الدول العربية النفطية .

وظهرت حدة هذا الارتهان فى سنوات الكساد النفطى . والأهم أن أخطاره قد ظهرت فى « التكيف السلبى » مع هذا الكساد ، والذى يحمل المزيد من الأخطار من منظور التحديات والتهديدات التى تواجه الوطن العربى . ذلك أن هذا التكيف أخذ شكل استنزاف الفوائض النفطية فى أغراض الاستيراد الاستهلاكى ، والانفاق غير الانتاجى ، أو شكل تراجع الواردات الاستثمارية وتقليص الاستثمار الانتاجى وبالذات برامج الاستثمار الصناعى ، وزيادة الاعتماد على الاقتراض من الخارج بدلا من تعبئة الموارد القومية ، وتزايد الاعتماد على استيراد الغذاء بما فى ذلك المعونة الأجنبية ، والمزيد من استنزاف الثروة النفطية الناضبة بالأسعار الرخيصة السائدة . . إلخ .

. . ومن ناحية ثانية ، جرى القبول بتوصيات صندوق النقد الدولى من أجل « اعادة الاستقرار » باعتبارها شرطا « لاعادة الجدولة » للمديونية الخارجية وفوائدها الثقيلة . وكانت سياسات التقشف الناجمة عن « التكييف السلبى » وفق وصفات الصندوق مجرد تكريس لأوضاع ومخاطر الانكشاف الاقتصادى ، إذ تعمق أسبابه رغم ظاهر تراجع بعض مؤشراته ، وبالذات تقليص عجز الميزان التجارى . والأمر إنه - ضمن اجراءات أخرى - يتم تخفيض جبرى لحجم الواردات يجرى بالأساس على حساب الواردات الاستثمارية بما يهدد عملية التنمية أو على حساب الواردات الاستهلاكية بما يهدد مستويات المعيشة . وطالما أنه ليس من شأن « خفض سعر الصرف » أن يقلل من الواردات الحيوية اللازمة لاعادة انتاج الحياة ذاتها ولاستمرار الانتاج البسيط ، فإنه لا يؤدى إلا إلى ارتفاع أسعار الواردات ومن ثم المزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية الداخلية بما فى ذلك فى مجال الانتاج السلعى الذى رأينا ضعفه وقصوره بالفعل . أضف إلى هذا أن هذا الخفض لسعر الصرف ليس من شأنه زيادة الصادرات ، طالما أن الطلب المحلى - الضرورى للاستهلاك والانتاج - يستوعب تقريبا غالب المنتجات غير التقليدية المنشود تصديرها ، وطالما أن المنتجات التقليدية تتحدد أسعارها عالميا بالأساس . . الخ وفى كل الأحوال فإن مثل هذا « التكيف السلبى » لا يقود إلا إلى المزيد من إهدار السيطرة القومية على عملية التراكم والتنمية واضعافهما عمليا ، فضلا عن إضعاف أحد أهم عناصر القوة الشاملة للدولة بتفكيك الحد الأدنى من التماسك الاجتماعى الداخلى .

.. ومن ناحية ثالثة ، تعاظم « استيراد » أزمات النظام الرأسمالى العالمى ، التى تجد أسبابها الأعمق فى آليات عمل هذا النظام فى مراكزه المتقدمة بالأساس . ولقد جرى « التكيف السلبى » هنا ، عبر المزيد من الانفتاح على السوق الرأسمالى العالمى ، وتكريس أسباب الاعتماد غير المتكافىء على مراكزه الصناعية ، وإهدار بديل التنمية المستقلة المتكاملة فى الوطن العربى . وهكذا ، حملت أزمة الركود المزيد من اختلال الميزان التجارى العربى طالما أنها قلصت الطلب الغربى على النفط العربى الخام ، ورفعت الحواجز الجمركية أمام الصادرات غير التقليدية العربية من السلع المصنعة ، فضلا عن تزايد مصاعب تصدير السلع الزراعية العربية . وأدت أزمات النظام النقدى والمالى العالمى إلى مضاعفة خسائر التوظيف الخارجى للفوائض المالية النفطية العربية وإلى رفع أعباء الاقتراض من الخارج . وقاد تكريس الاعتماد غير المتكافىء على الخارج إلى زيادة تعرض الاقتصاديات العربية للاجراءات الاقتصادية العدائية من قبل الغرب ، مثل ضغوطه من أجل خفض أسعار النفط العربى ، واستخدامه الابتزازى لسلاح الغذاء من أجل إضعاف القدرة التفاوضية العربية . . الخ .

● ● ●

. . ويبدو من الهام هنا أن نشير إلى ملاحظات ثلاث :

الأولى : إن نجاح الهجوم الرأسمالى الاستعمارى المبكر فى فرض التبعية الاقتصادية قد وجد أساسه فى تخلف الاقتصاديات العربية . كما أن السياسات التنموية العربية فى أعقاب الاستقلال كانت أقل من أن تكفل التحرر من التبعية البنيوية التاريخية ، والأهم أن تجديد وتشديد هذه التبعية منذ بداية السبعينات كان أساسا نتاج إهدار الفرصة الاستثنائية للتنمية الاقتصادية العربية المستقلة التى أتاحتها « ثورة النفط » . وكان هذا الاحجام عن - أو التخلى عن - محاولة هذه التنمية ، يعنى تكريس غياب أو زيادة اضعاف الأساس الموضوعى لاعتماد متبادل متكافىء على الخارج يفيد من مزايا تقسيم العمل الدولى .

والثانية : أن الهجوم المضاد الواسع النطاق ، ومتعدد الجبهات ، الذى شنته المراكز الرأسمالية الصناعية المتقدمة - فى أعقاب الانتصار الجزئى ولكن الهام تاريخيا الذى أحرزته مجموعة دول الأوبك وفى قلبها الدول العربية المصدرة للنفط - كان أهم المتغيرات فى البيئة الاقتصادية العالمية من منظور

المصالح العربية العربية . وكان نجاح هذا الهجوم فى الساحة العربية مرجعه إلى حد بعيد السياسات الاقتصادية الخارجية العربية فى حقبة النفط والانفتاح . ذلك أن هذه السياسات لم تحجم أو تتراجع فقط عن بناء اقتصاد متكامل القطاعات وقادر على النمو الذاتى على أسس قومية من حيث الأساس ، وإنما اتجهت إلى « التكيف السلبى » مع متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية فى اطار الاعتماد « غير المتكافىء » على الخارج .

والثالثة : أن اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة صارت تتسم بدرجة أكبر من « عدم المناعة » ازاء بعضها البعض ، من ناحية ، وازاء أطراف السوق الرأسمالى العالمى ، وإن بدرجة أقل نسبيا من ناحية ثانية . بيد أن الأمر الهام هنا هو أن « عدم المناعة » يشير إلى تغير نوعي فى علاقات وأوضاع الاعتماد المتبادل المتكافىء فى الحالة الأولى ، وغير المتكافىء ولكن لصالح الدول الرأسمالية الصناعية فى الحالة الثانية .

.. وفى المقابل فإن اقتصاديات الدول العربية ـ وغيرها من الدول النامية عموما ـ صارت تتسم بانكشاف تتزايد حدته ، ازاء مراكز السوق الرأسمالى العالمي أساسا ، وازاء بعضها البعض بدرجة أقل . والأمر الهام هنا هو أن « الانكشاف » يشير إلى تغير نوعى فى علاقات وأوضاع الاعتماد المتبادل غير المتكافىء فى الحالة الأولى ، والمتكافىء ولكن ضيق النطاق والمشوه بفعل ضعف التنسيق والتعاون البينى فى الحالة الثانية .

ثانيا ـ قضايا التعاون والتنسيق فى مواجهة مشكلات التجارة والديون فى العالم الثالث

فى تحديد قضايا التعاون والتنسيق بين مجموعة الدول العربية وغيرها من دول العالم الثالث فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبالذات العلاقات التجارية والمالية ، فاننا نحاول من ناحية تلخيص خبرة الحوار ببين الجنوب والشمال ، سواء على النطاق العالمي ، حيث أخفقت محاولات اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، أو على نطاق المجموعات الاقليمية ، حيث اتسمت بالعقم محاولات تطوير التعاون الاقتصادى الاقليمى العربى ـ الأوربى ، أو على نطاق وسط بين النطاقين السابقين ، حيث اتصفت بالمحدودية الثمار الايجابية لمواثيق لومى .

ومن ناحية ثانية تلخيص خبرة الحوار بين الجنوب والجنوب ، سواء على النطاق العالمى ، حيث قامت مجموعة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ بدور هام فى محاولات تطوير التعاون بين دول العالم الثالث ، أو على النطاق القارى ، حيث يبرز دور منظمات مثل منظمة تكامل أمريكا اللاتينية ، وتأمل منظمات مثل منظمة الوحدة الأفريقية ، فى تطوير التعاون بين بلدان نفس القارة ، أو على نطاق اقليمى ، حيث تتعدد محاولات بناء التعاون بين دول نفس الاقليم كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الاقتصادية العربية .

وفى الحالين نركز على أهم قضايا التعاون والتنسيق فى مجالى التجارة والديون ، دون انكار ارتباط مشاكل هذين المجالين بمجمل مشكلات اقتصاديات العالم الثالث فى اطار الاقتصاد العالمى ، ومن حيث اتجاهات التنسيق بين اطراف الاقتصاد العالمى فى مواجهة مراكزه ، ومجالات التعاون بين البلدان النامية ذاتها ـ عربية وغير عربية ، فاننا نلاحظ أن أولوية حاسمة نالتها قضايا : تدهور شروط التبادل التجارى للسلع الأولية ، وتزايد النزعة الحمائية فى الغرب ضد صادرات العالم الثالث ، ومحاولات نزع سلاح الحماية من الدول النامية ، وتفاقم أعباء المديونية الخارجية ازاء الدائنين الغربيين ، وأنخفاض التمويل الميسر المتاح للتنمية فى العالم الثالث ، وتحويل الفوائض المالية وبالذات النفطية من الدول النامية إلى المراكز الرأسمالية الصناعية ... الخ

١ ـ خبرة الحوار بين الجنوب والشمال :

لقد بدا منطقيا وجرى تاريخيا ، أن اتجهت شمالا البلدان المتحررة من الاستعمار ـ بما فيها البلدان العربية ـ حاملة مطالبها المشروعة حول إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس المساواة والعدل والديمقراطية والمنفعة المتبادلة بما يراعى بوجه محدد مصالح البلدان النامية . وكان التوجه بالذات إلى الشمال الغربي حيث المراكز الرأسمالية الصناعية التى نهبت ثروات وحاولت تكريس تبعية مستعمراتها وأشباه مستعمراتها السابقة والابقاء عليها فعليا أسيرة التخلف والاعتماد غير المتكافيء على الغرب مع ما أثاره الماضى والحاضر ومايحمل المستقبل أيضا من تناقضات بين أطراف ومراكز النظام الاقتصادى العالمى .

أ ـ تطور ومأزق الحوار العالمى بين الجنوب والشمال :

وسوف نشير بداية إلى أطراف وقضايا الحوار العالمى التى تشير بشكل غير مباشر إلى مجالات التعاون بين الدول العربية وغيرها من الدول النامية ، من ناحية ، وتلخص بشكل مباشر مجالات التنسيق بين هاتين المجموعتين فى مواجهة الدول الصناعية من ناحية أخرى .

ونلاحظ أولا : أن هذا الحوار على النطاق العالمى أخذ اشكالا متنوعة ، منها لقاءات القمة ، والتفاوض فى اطار الامم المتحدة ومنظماتها ، واللقاءات بين الباحثين والمتخصصين ... الخ ، وبغض النظر عن هذه الاشكال ، فإن مجرى الحوار أوضح من ناحية ، أهم التناقضات الاقتصادية بين الجنوب والشمال وكان من ناحية أخرى ، مقياسا لتوازن القوى بين الطرفين ، وكشف من ناحية ثالثة ، مواقف الاطراف الفرعية للحوار وجوهر سياساتها الاقتصادية والتطورات المحتملة لهذه المواقف والسياسات .

وكان مؤتمر القاهرة ١٩٦٢ أولى مراحل هذا الحوار فى طوره غير المبلور وحتى الجنينى واما تشكيل مجموعة الـ ٧٧ فقد جسد تدشين المرحلة الثانية والأكثر تبلورا ونضجا للحوار ، وأخيرا ، فان انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) حدد المجرى اللاحق لهذا الحوار على النطاق العالمى .

وثانيا : أنه فى مجرى الحوار اتسم بأهمية خاصة « بيان الجزائر » عام ١٩٦٧ ، الذى تضمن برنامج مجموعة الـ ٧٧ وهو البرنامج الذى دخلت عناصر عديدة منه فى صياغة « استراتيجية التنمية الدولية » التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حين اعلان « العقد الثانى للتنمية » عقد السبعينات . وكانت أهم خطوات الغرب الأولى نحو الاستجابة لمطالب الحوار مع الجنوب هى توصيات « لجنة بيرسون » التى أشرف البنك الدولى على تشكيلها عام ١٩٦٨ ، حيث دعت اللجنة إلى « مشاركة جديدة تقوم على فهم غير شكلى للحقوق والواجبات المتبادلة بين أولئك الذين يقدمون المساعدات والذين يتلقونها » بيدان هذه الاستجابة لمشاركة « من نوع جديد » اقتصرت على مجرد مطالبة الدول النامية بتشجيع « الاستثمار الأجنبى المباشر » وواصل الغرب الغرب مواقفه السلبية ازاء المطالب الأساسية للدول النامية ، التى ظهرت لدى اقرار مبادىء التجارة الدولية والتنمية الدولية خلال دور الانعقاد الأول لليونكتاد ، وخلال صياغة « استراتيجية التنمية الدولية » .

ثالثا ، أن وثيقتى « برنامج النظام الاقتصادى العالمى الجديد » و « ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول » الصادرتين عن الامم المتحدة عام ١٩٧٤ ، قد جسدتا نقطة تحول هامة فى الحوار من منظور التنازلات التى اتجه الغرب إلى قبولها .

ورغم ان هذه التنازلات لم ترق إلى درجة التسليم باقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يتسم بالديمقراطية والعدالة ، فقد أظهرت مايمكن أن تصل اليه الدول النامية على اساس المساومة الجماعية وحشد قواها واستخدام أسلحتها الاقتصادية . وهكذا تحت ضغط « سلاح النفط » الذى فاقم آثار الازمة الاقتصادية الدورية فى المراكز الرأسمالية المتقدمة ، وتحت ضغط « سلاح التأميم » الذى استخدم على نطاق واسع ضد رأس المال الأجنبى المسيطر فى الاطراف الرأسمالية المتخلفة ، أضطر الغرب إلى الحديث عن وحدة « مصالح البلدان المتقدمة والنامية ، التى ستخدم التعاون بدرجة تفوق الصراع فى الحقبة التاريخية الراهنة » . وعبر هذا عن امكانية بناء « تكيف ايجابى » لصالح الدول النامية بهذه الدرجة أو تلك ، لكن الأمر لم يخرج من « الامكانية » إلى الواقع .

●● ولقد دخل حوار الجنوب والشمال مأزقة الراهن منذ نهاية السبعينات بتنامى حركة مطالبة العالم الثالث بنظام اقتصادى عالمى جديد ، من ناحية واشتداد مقاومة المراكز الرأسمالية لهذه المطالب من ناحية ثانية ، وقد استند الموقف الأول إلى واقع تزايد قوة العالم الثالث فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وإلى « الصدمة الثانية » فى اسعار النفط عام ١٩٧٩ . وأما الموقف الثانى فقد ارتكز إلى امتصاص الغرب « الصدمة الأولى » فى اسعار النفط وتمكنه من « التكيف الايجابى » مع تغير شروط الحصول على الطاقة واستفادته من ضعف مواقع العالم الثالث وعدولة عن تكتيك المساومة واتجاهه إلى التشدد مع صعود الحكومات المحافظة فى دولة وقد ظهر الموقفان بشكل واضح ابان مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة فى عام ١٩٧٩ حول القرار الذى طالبت فيه الدول النامية بـ « مفاوضات عالمية » حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، حيث حاصر الغرب هذه المفاوضات قبل بدئها .

●● وأما عن جوهر وأسباب ونتائج مأزق حوار الشمال والجنوب ، وبالذات قضايا الخلاف ، فاننا نجد الكثير منها فى تقارير « لجنة برانت » التى مثلت القوى المعتدلة فى حوار

الشمال والجنوب ، والتى ضمت على اساس فردى ساسة ورجال أعمال ومفكرين من الدول الغربية والدول النامية على السواء ، حيث نلاحظ :

أولا : أن مأزق الحوار يرجع بالاساس إلى مواقف الاطراف الغربية المتشددة التى تعارض تحسين شروط التبادل للسلع الاولية التى ينتجها العالم الثالث ، وترفض توسيع التمويل الميسر إلى الدول الأخيرة ، وتحمى القهر الذى تمارسه الشركات عابرة القومية تجاه العالم الثالث . . إلخ وهو ما انعكس فى « الفيتو » الذى تمارسه بعض الدول الصناعية الكبرى ضد مطالب الدول النامية وبالذات فى مواقف الولايات المتحدة الامريكية فى مفاوضات الجنوب والشمال .

وثانيا : أن الأطراف الغربية المعتدلة ممثلة فى « لجنة برانت » طالبت بتصفية مناخ « مطالب الجنوب » و « تنازلات الشمال » وأكدت على ما أسمته التنازلات المتبادلة « لتأمين » المصالح المتبادلة وعلى أساس الانطلاق من التأكيد بأن الشمال سوف يدفع الثمن إذا لم يقدم العون للجنوب ، ومن واقع التأثير المتبادل للنمو الاقتصادى فى الجنوب والشمال ، فأنها دعت الى التحلى « بدرجة أكبر من البرجماتية والواقعية » كأساس إلى انعاش الحوار ، وهو ما رأته فى « حوار محدود » بين بلدان الشمال والجنوب ذات المواقف الأكثر تقاربا . وقد عكس هذا كله تباين مواقف الدول الغربية ، وابرز بشكل خاص ادراك الدول الصغيرة منها ضرورة الحوار .

وثالثا : أن خط التشدد الذى تبنتة ادارة ريجان ضد مطالب الدول النامية - فى مؤتمر قمة حوار الشمال والجنوب فى كانكون بالمكسيك فى اكتوبر ١٩٨١ - قد وضع بالفعل نهاية للرهان على أن الولايات المتحدة سوف تدعم برنامجا للانقاذ الاقتصادى للعالم الثالث . ودفع هذا إلى المزيد من التركيز على الحوار فى اطار الامم المتحدة وبالذات « اليونكتاد » من أجل حل مشكلات التجارة والديون وغيرها التى تواجه الدول النامية .

ونلاحظ هنا أن تقرير الامين العام « لليونكتاد » المقدم إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى يوليو ١٩٨٧ ، والمعنون « انعاش التعاون متعدد الأطراف من أجل النمو والتنمية » قد ركز على بعض الاسباب الجوهرية التى تفسر مأزق حوار الجنوب والشمال « بينما تتوفر عملية التكيف الدولية الحالية » ممارسة ضغط فعلى على البلدان النامية المدينة لاحداث « التكيف » فإنه لايمكن ممارسة ضغط مشابة بعد على البلدان الدائنة ، سواء لزيادة معدلات نموها الاقتصادى وتعزيز التغيير الهيكلى فى اقتصاداتها هى ذاتها ، أو لاعادة تدوير فائضها فى بلدان العجز . ويجسد هذا اللاتماثل (إلى جانب الحمائية المتزايدة ومعدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة ، وانخفاض أسعار السلع الاساسية) الاسباب الرئيسية للعبء غير المتناسب الذى تتحمله البلدان النامية فيما يتعلق بعملية التكيف الهيكلى فى الثمانينات » ولقد كان طبيعيا أن يدخل الحوار مأزقا طالما أن « الاعتماد المتبادل » و « التكيف العالمى » كان موصلا للاثار السلبية فى اتجاه واحد ، ومحلا لهجوم من الدول النامية المتضررة فى المدى القصير والبعيد والدول المتقدمة المستفيدة فى المدى القصير على الأقل .

أن مأزق حوار الجنوب والشمال على النطاق العالمى باسبابه التى اشرنا إلى أهمها قد دفع بالبلدان النامية إلى البحث عن سبل بديلة لتجاوز هذا المأزق . وبين هذه السبل كان توجه بعض البلدان النامية إلى بعض البلدان المتقدمة التى تميزت بمواقف أكثر مرونة فى الحوار العالمى ، وتحديدا بلدان أوربا الغربية الاكثر اعتمادا على اسواق الخامات والتسويق فى العالم الثالث .

ب - مواثيق لومى :

لقد تم توقيع ميثاق لومى الأول عام ١٩٧٥ ، بين بلدان الجماعة الاقتصادية الأوربية من ناحية و ٤٦ دولة من أفريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الأطلسى (دول ACP) ، وميثاق لومى الثانى وقع عام ١٩٧٩ مع ارتفاع عدد دول ACP إلى ٥٧ دولة ، ثم وقع ميثاق لومى الثالث فى عام ١٩٨٤ مع زيادة عدد دول ACP إلى ٦٦ دولة . ولقد تم توقيع هذه المواثيق فى اطار سياسة اقامة « العلاقات الخاصة » مع الدول النامية التى تبنتها الجماعة الاقتصادية الاوربية . وقد حملت هذه المواثيق مكاسب ملموسة لدول ACP من زاوية تحسين شروط علاقاتها المتبادلة مع الجماعة الاقتصادية الأوربية .

● ● وبين مكاسب هذه المواثيق لدول ACP انها تتناول أكثر من مجرد تخفيضات فى الرسوم الجمركية إذ تشمل التخفيف من حدة بعض الحواجز غير الجمركية وتطبيق لوائح تجارية أقل تشددا ، إلى جانب التمتع بإعفاءات من اتفاقات تجارية معينة متعددة الاطراف ، وقد شمل هذا ٥٠ سلعة اولية إلى جانب السلع المصنعة مع الالتزام بقاعدة المنشأ - ومع الاعفاء من شروط الدولة الأولى بالرعاية ، ودون مزايا تفضيلية مقابلة للجماعة الاوربية . وطبقا لنظام STABEX فان دول ACP تتلقى تعويضا عن هبوط حصيلة صادراتها لدى هبوط الاسعار أو الكميات فى فترات الركود الدورى وبشكل قرض ميسر أو منحة وذلك بالنسبة لـ ١٢ سلعة أولية هامة و ١٧ من المنتجات المصنعة لهذه السلع . وطبقا لنظام Minix التزمت الجماعة الاقتصادية الاوربية بأن تساعد دول ACP فى مجال تنمية وتطوير انتاج الخامات المعدنية وتصديرها وذلك فى اطار المساعدة فى التنمية الاقتصادية عموما ، وفى تنمية الزراعة ومعالجة الخامات والصناعات الخفيفة والمشروعات الصغيرة بوجه خاص .

● ● وعلى أساس ما سبق يمكن القول بأن مواثيق لومى تعد أفضل اطار فى حوار الجنوب والشمال ، ومثلث خطوة هامة فى ارتقاء علاقات الجنوب والشمال من الاتفاقات الثنائية إلى الاتفاقات متعددة الاطراف ، وتبدو هامة على الاقل من منظور تقليص الاضرار الكبرى المترتبة على غيابها ، واخيرا فانها تمثل أساسا يسهم فى تطوير التعاون بين دول ACP ذاتها

والارتقاء بقدراتها على التنسيق فى مواجهة الدول الرأسمالية الصناعية ، بيد أنه لاينبغى المبالغة فى المغزى الايجابى لمواثيق لومى من حيث النتائج الايجابية التى أثمرتها باعتبارها اطاراً لتجاوز مأزق حوار الجنوب والشمال . اذمن ناحية ، لم تستهدف هذه المواثيق الاستجابة للمطالب العادلة للدول النامية فى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يقوم على أساس التكافؤ . وانما يمكن وصف المواثيق بأنها محاولة دفاعية من قبل الجماعة الاقتصادية الاوربية - باعتبارها قسما مكونا ورئيسيا فى المراكز الرأسمالية الصناعية غايتها الحفاظ على علاقات « التكامل » بين هذه المراكز والاطراف ، بوجه عام والحيلوله دون خروج الدول النامية وبالذات دول ACP من دائرة النفوذ الاقتصادى الأوربى بوجه خاص . أى باختصار قطع الطريق على الميل إلى التفكك وعلى عدم الاستقرار فى علاقات الاعتماد المتبادل غير المتكافىء فى جوهرة - بين المراكز والاطراف .

● ● ولقد حدثت بالفعل زيادة وتنويع صادرات ١١ من دول ACP ولكن خصما من الدول النامية الأخرى اعضاء لومى . وفى المقابل فان الجماعة الاوربية قد افادت أكثر من دول ACP حيث زادت الصادرات البينيه للأولى بنحو ٣,٣ مرة وللثانية ٢,٢ مرة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٣ ، وهبط نصيب الاولى فى اجمالى صادرات الثانية من ٤٥,٦ ٪ إلى ٣٦,٧ ٪ قبل لومى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) وبعدها (١٩٧٩ - ١٩٨٤) على الترتيب ، وانخفض نصيب الثانية فى واردات الأولى من البلدان النامية من ٢٠,٥ ٪ إلى ١٦,٩ ٪ فى نفس الفترتين على الترتيب . وإلى جانب تفويض الاحتكار الامريكى لموارد الطاقة والمعادن أمنت الجماعة الاوربية استقرار صادراتها وحماية استثمارتها من الاخطار السياسية وفى المقابل فإن مساعدات وتسهيلات الجماعة الاقتصادية الأوربية لم تتجه فى دعم قطاع التعدين الى تطوير الامكانيات التعدينية المتاحة لدول ACP . وقد اقتصرت مساعدات التنمية على عدد محدود من السلع وخضعت المعونة لقيود من حيث الحجم والعقبات الادارية فضلاً عن توزيعها بشكل غير متكافىء مقارنة بحاجات دول ACP . وأعطيت أولوية ثانوية للصناعة مع التركيز على المساهمة فى تنمية القطاعات التى تخدم مصالح الجماعة الأوربية . ولم يطرح برنامج دعم استقرار حصيلة الصادرات مواجهة الأزمات البنيوية ، وواجه فى تنفيذه مصاعب ادارية ولم يتعد برنامج لتخفيف آثار « الصدمات الدورية » ولم يكن للمواثيق سوى أثر ضئيل على الصادرات من السلع المصنعة من دول ACP وإلى جانب التركيز السلعى لو حظ تركيز جغرافى فى صادارات الدول الأخيرة إلى دول الجماعة الأوربية وأفادت الدول الاقل نموا وبينها اربع دول عربية - بدرجة أقل وبالذات من منظور حاجتها الاشد إلى تطوير وتنويع البنى الأنتاجية فيها وهو ما لم يمثل توجها أساسيا لمواثيق لومى .

ج - الحوار العربى - الأوربى :

لقد بدأ ما سمى بـ « الحوار العربى - الأوربى » فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فى ظروف استخدام سلاح النفط العربى وارتفاع اسعاره وعائداته وزيادة القدرة المالية العربية وبروز امكانات حشد القوة الاقتصادية وغير الاقتصادية العربية والدرجة المحددة من التضامن العربى ابان الحرب . . الخ وكان ميلاد الحوار فى هذه الظروف استجابة « برجماتية » أوربية لتوجه تاريخى عربى وتعبيرا عن واقع الاعتماد المتبادل بين الاقليمين العربى والأوروبى وكانت أوربا الغربية « وراء تجميد هذا الحوار - رغم احيائه لفترة قصيرة فى اعقاب الصدمة النفطية الثانية فى عام ١٩٧٩ - حين تمكنت مع غيرها من الدول الرأسمالية الصناعية ، مستفيدة من التناقضات بين البلدان العربية (وغير العربية) المصدرة للنفط ، من تثليم سلاح النفط ، وحين ضعفت القدرة التفاوضية العربية ، نتيجة السبب المذكور ، والاهم ، نتيجة اهدار القوة العربية الشاملة مع تزايد الانشقاق فى الوطن العربى .

ورغم ما تم احرازه من مكاسب جزئية للاقطار العربية فى لحظات صعود الحوار فى مجال العلاقات الاقتصادية العربية الاوربية ، فان أسباب اخفاق هذا الحوار ، من منظور اقتصادى ، يمكن تلخيصها فى معارضة الجماعة الاقتصادية الاوربية : أولا - المساهمة فى تطوير حقيقى ومتسارع للقاعدة الصناعية - التكنولوجية العربية .. وهو ما تم تفسيره بأن « ٨٠٪ من صادرات الجماعة الأوربية للعالم العربى هى منتجات صناعية ، بحيث أن أى زيادة ضخمة فى القدرات الصناعية العربية ، سوف تقلص سوقا هامة لأوربا الغربية »[1] وثانيا - تقديم ضمانات لحماية الاستثمارات المالية العربية وتحويل المزيد من الأموال العربية إلى المصارف الأوربية ، أى بمزيد من تدوير المال العربى لصالح الجماعة ، فضلا عن المطالب بتجميد اسعار النفط حفاظا على الاستقرار السياسى فى أوربا أى خفض أسعاره الحقيقية لصالح الأخير . ثالثا - التوصل إلى اتفاقيات تفضيلية ثنائية مع سبع دول عربية منفردة (تونس والجزائر والمغرب والاردن وسوريا ولبنان ومصر) بما يتفق مع المصالح الاقتصادية والسياسية للجماعة ويصادر المكاسب ، المحتملة للمساومة الجماعية العربية واضف الى هذا أنه رغم الحجم الهائل للتبادل التجارى بين الجماعة الاقتصادية الاوربية ومجلس التعاون الخليجى ، فمازالت متعثرة محاولات المجلس اقامة منطقة للتجارة الحرة مع الجماعة على غرار اسرائيل) ، ويرجع رفض الجماعة عقد مثل هذا الاتفاق ، إلى حرصها على ابقاء الحواجز الجمركية ضد المصنوعات البتروكيماوية العربية فى اسواق الجماعة الأوربية .

.. وبهذا كله ء فإن اخفاق الحوار العربى الأوروبى كان يلخص الأسباب العامة لمأزق الحوار بين الجنوب والشمال .

لكنه كان يجسد ، بشكل خاص ، هدر امكانية اثمار هذا الحوار بالاستناد إلى الامكانات العربية الشاملة ، والاستفادة من الاعتماد الاوربى الكبير على النفط والمال والسوق وغيرها مما يحوزه الوطن العربى من أسلحة المساومة . والأهم أن اخفاق هذا الحوار الاقليمى ، شأنه شأن مأزق حوار الجنوب والشمال على النطاق العالمى ، وشأن ضعف ثمار الحوار فى اطار مواثيق لومى على نطاق وسط بين المستويين العالمى والاقليمى ، كان يؤكد حتمية تنشيط الحوار بين الجنوب والجنوب ، سواء من أجل توسيع التعاون بين اطرافه أو من أجل تطوير التنسيق فيما بينهم ازاء الشمال .

٢ ـ دور الحوار بين الجنوب والجنوب :

يتسم بأهمية بالغة ما أعلنه آخر مؤتمر لقمة دول عدم الانحياز فى هرارى عام ١٩٨٦ ، حيث لاحظ المؤتمرون « عدم حدوث تقدم فى تحقيق الاقتراحات البناءة والعلمية والمتوازنة جيدا ، المقدمة فى مؤتمر القمة السابع بهدف استئناف الحوار الجاد والفعال والايجابى بين الدول المتقدمة والنامية : وطالب المؤتمرون انطلاقا من المقدمة السابقة بضرورة عقد « مؤتمر استثنائى للتعاون الاقتصادى بين الجنوب والجنوب » واتخذ المؤتمرون فى ضوء هذا الاقتراح قرارا بانشاء لجنة وزارية دائمة « للتفاوض فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين دول عدم الانحياز » وأوضح البيان الختامى لمؤتمر القمة الثامن والأخير لدول عدم الانحياز ، أن الدافع وراء انشاء هذه اللجنة هو « حالة الشلل التى يعانى منها الحوار بين الجنوب والشمال » .

والواقع أن دور الحوار المنشود بين الجنوب والجنوب ، يمكننا استنتاجه من تأكيد مجموعة عدم الانحياز على ضرورة تضامن البلدان النامية فى مجال الصراع ضد استمرار التبادل اللا متكافىء بين السلع المصنعة والسلع الأولية للحد من تدهور الاوضاع الاقتصادية فى هذه البلدان . وأما ضمان نجاح هذا العمل الاقتصادى المشترك بين الدول النامية فى مجال التنسيق ازاء الدول الصناعية ، فإنه على شاكلة ما أعلنه المؤتمرون من تضامن مع بلدان الأوبك فى سعيها إلى مقاومة تدهور أسعار النفط ، وعدم رضوخهم لمحاولات شق صفوف واضعاف جبهة وتفجير التناقضات بين البلدان النامية المصدرة والمستوردة للنفط أضف إلى هذا أنه ازاء أزمة المديونية الخارجية التى أوصلت الكثير من دول العالم الثالث إلى حد العجز عن السداد ، وتفاقمت مخاطر عدم تلقى العون اللازم لاعادة إنتاج الحياة ذاتها فى العديد من هذه الدول ، أعلن المؤتمرون رفضهم لشروط صندوق النقد الدولى لما لها من آثار وخيمة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول التى تفرض عليها برامج « التكيف » السلبى من منظور مصالح البلدان النامية ، وطالبوا بالغاء كل أو بعض هذه الديون وأما المسئولية الرئيسية عن مشكلات التجارة والديون .. الخ التى ترزح تحت وطأتها الدول النامية ، فأرجعها المؤتمرون إلى السياسة قصيرة النظر التى تتبناها وتفرضها بعض الدول المتقدمة تجاه أزمة النظام الاقتصادى العالمى ـ الدورية والبنيوية ـ والتى تسعى إلى تحميل الدول النامية اعباءها .

.. وهكذا نلاحظ أولا ـ أن دور حوار الجنوب والجنوب هو أساسا التنسيق بين الدول النامية فى مواجهة الدول الصناعية المتقدمة المسئولة عن تفاقم مشكلات وأزمات التجارة والديون وغيرها فى اطار الاقتصاد العالمى ، وذلك من اجل العمل الجماعى الساعى بالاساس إلى تعديل السياسات الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة التى تنقل اعباء المشكلات والازمات إلى كاهل البلدان النامية . وبهذا المعنى فإن دور الحوار بين الجنوب ـ والجنوب يتصل أساسا فى حدود التنسيق والتعاون بمواجهة المظاهر الحادة للتبعية ـ أى بالحد الأدنى ـ وليس بتصفية الاسباب العميقة للتبعية ـ أو الحد الأقصى ، حيث الأول يقتصر على تخفيض الآثار السلبية الخارجية لواقع الاعتماد غير المتكافىء لاطراف النظام الاقتصادى العالمى على مراكزه والثانى يمتد ليشمل التعاون من أجل احداث التغييرات البنيوية فى اقتصادات الاطراف ذاتها بما يؤمن تصفية الاساس الموضوعى للاعتماد غير المتكافىء ذاته . وهكذا فان قضايا التجارة والتمويل تحتل مكانة مركزية فى حوار الجنوب والجنوب فى مواجهة الأزمة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية للعالم الثالث .

ولقد أكد مؤتمر القاهرة لبلدان عدم الانحياز قبل ٢٥ عاما على ضرورة توسيع التبادل التجارى فيما بين الدول النامية ، وخاصة على أسس اقليمية ، وتوثيق التعاون بين البلدان المنتجة للسلع الأولية بغية مواجهة مشكلات التسويق وتطوير المنتجات ، وتنفيذ برامج لتطوير العلاقات الاقتصادية البينية فى مجالات المدفوعات والتمويل ، وأقامة مشروعات مشتركة فى مجالات الصناعة والنقل والمواصلات وغيرها . ومن ناحية أخرى طالب المؤتمرون أنذاك بضرورة الحد من الآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية الاقليمية التى اقامتها الدول الصناعية ، وطالبوا الاخيرة بالغاء الحواجز الجمركية وغيرها من الوان التمييز ضد صادرات البلدان النامية . ودعا المؤتمرون إلى السعى فى اطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل استقرار الأسواق الدولية للسلع الأولية على اساس عادل ، وأنشاء نظام دولى للتمويل وزيادة حجم المعونة الخارجية وتحسين شروطها ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لموازنة مدفوعات البلدان النامية ، وزيادة الأموال التى تقدمها الأمم المتحدة والدول المتقدمة للتوسع فى برامج المعونة الفنية وضرورة انشاء وكالة دولية للعلوم والتكنولوجيا هدفها زيادة التقدم الفنى وبناء الكيان العلمى فى البلدان النامية ، وأوصى المؤتمرون بعقد مؤتمر اقتصادى دولى داخل منظمة الأمم

المتحدة ، يتضمن جدول أعماله كافة القضايا الحيوية المتعلقة بالتجارة الدولية ، والتجارة فى السلع الاولية ، ومجمل جوانب العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول الصناعية ، وذلك فى الاتجاه الذى اكدت عليه مطالب المؤتمرين وهو اعادة بناء النظام الاقتصادى الدولى فى صالح البلدان النامية .

● ● وهكذا ، نلاحظ ثانيا ، أن دور حوار الجنوب والجنوب امتد ليشمل منذ البداية مهاما تتعلق بالتعاون المباشر بين اطرافه ، أى بتطوير العلاقات الاقتصادية البينية للدول النامية سواء فى مجالات التجارة والتمويل أو التنمية الاقتصادية والانتاجية . ولوحظ ان فاعلية اكبر لهذا الدور تتأتى بتطوير التعاون الاقليمى الذى لم ينظر اليه -عن حق- إلا باعتباره احدى حلقات بناء التعاون العالمى بين الدول النامية . وارتبط ميلاد حوار الجنوب - الجنوب بالدعوة الى حوار الجنوب - الشمال ، طالما أن الأول لم ينظر إليه باعتباره بديلا للثانى . ويتأكد هذا الاستنتاج الأخير ، من أن فكرة « الاعتماد الجماعى على الذات » قد طرحت لاول مرة بالنسبة للبلدان النامية فى مؤتمر القمة الثالث لمجموعة عدم الانحياز (لوساكا عام ١٩٧٠) وفى ذات الوقت دعا مؤتمر القمة الرابع لهذه المجموعة (الجزائر عام ١٩٧٣) الى . . إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد .

● ● ولقد تشكلت « مجموعة الـ ٧٧ » عام ١٩٦٤ ابان الدورة الأولى « لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية » (اليونكتاد) ، الذى جسد بدوره نجاحا لمؤتمر القاهرة المشار اليه باعتباره أول وأهم واوسع الخطوات الأولى لحوار الجنوب والجنوب . وقد تجمعت البلدان النامية - فى اطار اوسع من مجموعة عدم الانحياز -ضمن « مجموعة الـ ٧٧ » حول برنامج موحد للعلاقات الاقتصادية للعالم الثالث ، وركزت اساسا على التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ذاتها ، وان نشطت فى اطار الأمم المحدة ومنظماتها الاقتصادية ولقد تعاظم نشاط هذه المجموعة مع احتدام الازمات الاقتصادية التى عانت وطأتها الدول النامية الاعضاء خلال العقد الماضى . وتميز فى ذلك العقد انشاء « لجنة خاصة » فى اطار اليونكتاد ولادارة التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، ثم طرح « برنامج عمل » لتوسيع التعاون الاقتصادى المشترك الشامل بين الدول اعضاء « مجموعة الـ ٧٧ » . ولقد وجد العمل الاقتصادى المشترك بين هذه الدول تعبيره البارز فى صياغة « برنامج النظام الاقتصادى العالمى الجديد » .

● ● ونلاحظ هنا ، ثالثا ، أن تباين مواقف الدول النامية من قضايا « النظام الاقتصادى العالمى الجديد » ، واختلاف التوجهات السياسية الخارجية والاوضاع الاقتصاديـة الاجتماعية الداخلية ، وأوهام الانفراد بالمكاسب والمزايا الخاصة . . الخ قد ساهمت فى نجاح الهجوم الغربى المضاد من اجل تقويض أو احتواء محاولات التنسيق بين الدول النامية ، بحيث امكن للغرب تقليص تأثيرها الايجابى فى البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة . أضف الى هذا ، أن الاسباب والنتائج السابقة بما ادت اليه من تكريس علاقات واوضاع الاعتماد غير المتكافىء للدول النامية على الدول الصناعية قد قلصت الى ادنى الحدود ، التعاون الاقتصادى بين الجنوب والجنوب على النطاق العالمى ، بل وتحول هذا التعاون فى احوال كثيرة الى تعاون ثلاثى يدخل طرفا فيه ويحقق غالبا المنافع الاكبر البلدان الصناعية ذاتها . لكن الثمار الايجابية للتعاون والتنسيق على النطاق العالمى بقيت ذات دلالة هامة من منظور تأكيد ضرورة مواصلة وتطوير حوار الجنوب والجنوب .

● ● ولقد تعددت اطر التعاون الاقتصادى بين الدول النامية على مستوى القارات والاقاليم والمجموعات الاقليمية الفرعية ، كما تنوعت الاتحادات والمؤسسات فى المجالات المختلفة لهذا التعاون ، وذلك الى جانب اطر العمل الاقتصادى المشترك بين الدول النامية على النطاق العالمى مثل مجموعة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ .

● ● ولقد كانت « منظمة تكامل امريكا اللاتينية » أكثر المنظمات الاقتصادية القارية نجاحا فى الارتقاء بالتعاون الاقتصادى بين دول القارة ، وفى ذات الوقت أسهمت فى توحيد جهود هذه الدول ضمن التنسيق العالمى للدول النامية من أجل اقامة نظام اقتصادى جديد ، وتمثل « منظمة الوحدة الافريقية » مركزا للتعاون والتنسيق بين دول القارة ، وهو ما تشير الى امكاناته مقررات مؤتمر القمة الافريقى فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، الذى خصص لبحث مشكلات التنمية الاقتصادية فى افريقيا خلال العقد السابق .

وأما « جامعة الدول العربية » فإنها ومنظماتها توفر اطارا للعمل الاقتصادى المشترك على اساس اقليمى - قومى يمكن فى ظله الارتقاء بالتعاون و التنسيق بين الدول العربية ، ونجد برنامجا اوليا له فى وثائق قمة عمان عام ١٩٨٠ وخاصة وثيقة « استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك » .

أضف الى هذا أنه مع مطلع الثمانينات ، فان عدد الدول النامية التى تضمها « اتحادات تجارية - سلعية » وصل الى حوالى ٧٠ دولة ، ضمت اكثر من نصف سكان العالم الثالث ، واستمرت « الاوبك » أهم هذه الاتحادات من زاوية النجاح فى مجال المساومة الجماعية فى السوق العالمية لهذه السلعة الأولية . وقد غطت « مؤسسات التمويل المشترك » كل دول العالم الثالث تقريبا ، وقدمت مؤسسات وصناديق التمويل العربية مساعدات الى الدول النامية بلغت حوالى ٩٦٪ من مساعدات الأوبك ، ومثلت اعلى نسبة من العون الانمائى الى الناتج المحلى الاجمالى ، وبما يعادل ثمانية امثال النسبة المقدمة من الولايات المتحدة وخمسة امثال النسبة المقدمة من دول لجنة مساعدات التنمية ، وكان الوطن العربى فى قلب هذا كله .

ولكن نلاحظ هنا ، رابعا ، أنه لا ينبغى المبالغة فى شأن ثمار هذا العمل الاقتصادى المشترك بين البلدان النامية ، ذلك أن اسبابا

موضوعية وذاتية قد حالت دون الافادة من كل الامكانات التى يتضمنها . ونكتفى هنا بالاشارة الى العقبات البنوية الاقتصادية ممثلة فى تخلف وتشوه وتماثل وتنافس البنى الاقتصادية ـ الانتاجية فى هذه البلدان ، والى الصراعات السياسية البينية فى العالم الثالث .

وبهذا كله ، فإن حوار الجنوب والجنوب كان بثماره وان المحدودة يشير الى المهام المباشرة والمهام البعيدة التى بإمكانه النهوض بها . ونقصد ، من ناحية ، التنسيق والتعاون من أجل تقليص الابعاد الحادة التى بلغها الانكشاف التجارى والمالى ، والاقتصادى عموما ، فى العالم الثالث . ومن ناحية ثانية ، التنسيق والتعاون بهدف التعجيل باحداث التحويلات البنيوية اللازمة فى اقتصاديات البلدان النامية من أجل تصفية الأساس التاريخى الموضوعى لاوضاع وعلاقات التبعية ازاء المراكز الصناعية المتقدمة . ويجد هذا وذاك فى التعاون والتنسيق الاقليمى والقطاعى ، رافعه هامة ، كما يمثل فى ذات الوقت شرطا لتحسين شروط الحوار بين الجنوب والشمال .

ثالثا : اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث فى مواجهة الأزمة الراهنة للتجارة والديون

●● نبحث هنا اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث فى مواجهة الازمة الراهنة للتجارة والديون فى العالم الثالث ، بوجه عام ، وبما يستجيب لمقتضيات مواجهة الانكشاف التجارى والمالى فى الوطن العربى ، بوجه خاص ، وذلك من خلال محورين :

●● الأول ، اتجاهات التعاون والتنسيق فى مجال التجارة الدولية . ونتناول هنا بالتحليل جوانب ثلاثة . أولها ، امكانات زيادة حجم التجارة بين الوطن العربى وغيره من أجزاء العالم الثالث ، مع مراعاة تنويع التركيب السلعى وتوسيع التوزيع الجغرافى لهذه التجارة . وثانيها ، تطوير العمل الاقتصادى المشترك بين مجموعة الدول العربية وغيرها من الدول النامية من أجل تحسين شروط التبادل التجارى للسلع الاولية مع المراكز الصناعية . وثالثها . التنسيق فى مجال صياغة سياسة تجارية تتسم « بالانفتاح » على الجنوب و « الحماية » ازاء الشمال ، فى مواجهة السياسة التمييزية الحمائية لمجموعة الدول الصناعية الرأسمالية ضد الدول النامية عموما .

●● والثانى ، اتجاهات التعاون والتنسيق فى مجال المديونية العالمية . ويغطى التحليل هنا امورا ثلاثة . اولها ، تحويل العون الانمائى العربى الى الدول النامية غير العربية من تدفقات تتم وفق مصالح او بشروط أو بواسطة « طرف ثالث » الى اخرى تتم مباشرة وفق المصالح المتبادلة القومية والقطرية للبلدان العربية المقدمة للمساعدات ، من ناحية ، والبلدان النامية المتلقية لها من ناحية اخرى . وثانيها ، التنسيق من أجل تحسين شروط حركة رأس المال ـ خاصة التسليفى ـ من الشمال الى الجنوب . وبالذات التحول من الجدولة المنفردة الى المساومة الجماعية ضد تكتل الدائنين فى مجال مواجهة ازمة المديونية الخارجية للعالم الثالث ، وثالثها ، امكانات تحويل توظيف الفوائض المالية النفطية العربية من الاستثمار المالى فى الشمال الى الاستثمار الانتاجى فى الجنوب .

١ ـ اتجاهات التعاون والتنسيق فى مجال التجارة الدولية :

أ ـ تطور التجارة بين الدول العربية والدول النامية :

●● نلاحظ اولا ، قيمة الصادرات من الدول العربية الى الدول النامية كانت اقل ونمت بمعدل ادنى من ١٩,٨٪ الى ٢١,٦٪ ، بينما زادت الحصة من صادرات الدول العربية التى نالتها الدول الرأسمالية الصناعية من ٦١,٧٪ الى ٦٣,٤٪ ،

وهبطت حصة الدول الاشتراكية من ٢,١٪ الى ١,١٪ وذلك بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ . وأما واردات الدول العربية من الدول النامية فقد زادت من ١٣,٠٪ الى ١٦,٤٪ ، بينما زادت الحصة من واردات الدول العربية التى نالتها الدول الرأسمالية الصناعية من ٦٤,٤٪ الى ٧٢,١٪ ، وهبطت تلك التى نالتها الدول الاشتراكية من ٤,٦٪ الى ٢,٠٪ . اضف الى هذا ان حصة الواردات العربية البينية قد هبطت من ٩,٤٪ الى ٧,٨٪ . وذلك فى نفس الفترة .

● ● ونلاحظ ثانيا ، ان التركيب السلعى للصادرات البينية العربية - وهو ما نأخذه مؤشرا غير مباشر للصادرات من الدول العربية الى الدول النامية - قد شهد ارتفاعا للوزن النسبى للنفط وغيره من المواد الأولية من ٥٥,٣٪ الى ٦٦,٧٪ ومنها زاد الوزن النسبى للنفط من ٣٥,٧٪ الى ٤٦,٧٪ واستمر عند مستواه تقريبا الوزن النسبى للسلع الغذائية حيث مثلت ١٦,٢٪ و ١٦,٧٪ ، وأما الصادرات من المصنوعات التامة والوسيطة فيدل على هبوطها انخفاض الوزن النسبى من المنتجات الكيماوية والآلات والمعدات من ٢٠,٦٪ الى ١٠,٢٪ ، وذلك بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ . ويشير الى نفس الاتجاه حتى عام ١٩٨٥ ، أن حصة الصادرات من المصنوعات التامة والوسيطة لم يتجاوز حوالى ١٥٪ ، بينما ارتفع الوزن النسبى للمواد الاولية الى حوالى ٨٥٪ من اجمالى صادرات الدول العربية الى العالم عام ١٩٨٥ .

● ● وإذا أخذنا تجارة مصر مع الدول النامية عام ١٩٨٣ كمؤشر للتركيب السلعى للتجارة بين الدول العربية والدول النامية ، نلاحظ ، من ناحية ، أن النفط الخام والقطن الخام قد مثلا أهم الصادرات المصرية الى الدول النامية (والتى تركزت فى اسيا وافريقيا) . وبلغت نسبتهما الى اجمالى هذه الصادرات نحو ٩٣,٩٪ (ستغافورة) و ٩٦,١٪ (كوريا الجنوبية) و ٧٦,٥٪ (الصين الشعبية) و ٩٩,٩٪ (كينيا) وهى أهم الدول النامية غير العربية التى تصدر اليها مصر . ومن ناحية اخرى ، فإن السلع المصنعة والسلع الغذائية مثلت أهم الواردات المصرية من الدول النامية (والتى توزعت بحيث هيمنت آسيا وتلتها بفارق كبير امريكا اللاتينية ثم افريقيا) . وبلغت نسبة الأولى الى اجمالى هذه الواردات نحو ٨٧,١٪ (الصين الشعبية) و ٩٩,٢٪ (تايوان) و ٨٩,٦٪ (كوريا الجنوبية) . وبلغت نسبة الثانية الى نفس الاجمالى نحو ٩٩,٤٪ (سرى لانكا) و ٩٠,٤٪ (الارجنتين) و ٧٨,٢٪ (كوبا) . وتوزعت الواردات بين السلع الصناعية والسلع الغذائية حيث مثلت ٤٥,١٪ و ٣٨,٥٪ (الهند) و ٥٩,١٪ و ٣٦,٠٪ (البرازيل) ، وهى أهم الدول النامية غير العربية التى تستورد منها مصر .

● ● ونلاحظ ، ثالثا ، أن التوزيع الجغرافى للتجارة العربية مع الدول النامية يبين الوزن النسبى الكبير للتجارة مع آسيا التى نالت ٦٧,٢٪ و ٦٦,١٪ من اجمالى هذه التجارة ، ونحو ٦٦,٠٪ و ٦٤,٩٪ من الصادرات العربية و ٧٠,٠٪ و ٦٨,٠٪ من الواردات العربية ، كانت مصدرا لـ ٦٣,٠٪ و ٦٠,٠٪ لفائض الميزان التجارى العربى مع الدول النامية فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٥ ، على الترتيب . وفى نفس العامين جاءت التجارة مع امريكا اللاتينية فى المرتبة الثانية حيث مثلت ٢٢,٠٪ و ٢٠,٧٪ ونالت ٢٣,٧٪ و ٢٠,٧٪ من الصادرات وقدمت ١٨,٠٪ و ٢٠,٦٪ من الورادات ، وتحقق معها ٢٧,٩٪ و ٢٠,٩٪ من الفائض التجارى العربى مع الدول النامية ، وشغلت التجارة مع افريقيا المرتبة الاخيرة حيث مثلت ١٠,٨٪ و ١٣,٢٪ ونالت ١٠,٢٪ و ١٤,٤٪ من الصادرات وقدمت ١٢,٠٪ و ١١,٣٪ من الواردات ، وتحقق معها ٨,٩٪ ثم ١٩,٠٪ من الفائض المشار اليه .

● ● ونلاحظ ، رابعا ، أن حجم التجارة البينية للدول النامية قد نما بمعدلات أعلى من التجارة مع الدول الرأسمالية الصناعية ومع الدول الاشتراكية ، وهكذا ، فإن الصادرات البينية زادت من ٢٠,٢٪ الى ٢٩,٢٪ ، بينما هبطت الحصة من صادرات الدول النامية التى نالتها الدول الرأسمالية الصناعية من ٧٢,٥٪ الى ٦١,٦٪ ، والتى نالتها الدول الاشتراكية من ٦,٤٪ الى ٤,٥٪ ز بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ . وأما الواردات البينية للدول النامية فقد زادت من ٢٤,٥٪ الى ٢٩,٦٪ ، بينما هبطت الحصة من واردات الدول النامية التى نالتها الدول الرأسمالية الصناعية من ٦٨,٩٪ الى ٦٢,٩٪ ، والتى نالتها الدول الاشتراكية من ٢٤,٥٪ الى ٢٩,٦٪ وذلك فى نفس الفترة .

ونلاحظ ، خامسا ، أن التركيب السلعى للصادرات البينية للبلدان النامية قد شهد نموا للصادرات من المصنوعات على حساب المواد الاولية (شاملة النفط والخامات التعدينية والزراعية والمواد الغذائية) . وهكذا ، فقد ارتفع الوزن النسبى للصادرات من المصنوعات التامة والوسيطة من ٢٥,٧٪ الى ٢٩,٨٪ ومنها المنتجات الكيماوية والآلات والمعدات من ١٠,٦٪ و ١٢,٤٪ ، وهبط الوزن النسبى للمواد الأولية من ٧٤,٣٪ الى ٧٠,٢٪ ومنها زاد وزن النفط من ٥٣,٤٪ الى ٥٤,٣٪ وهبط وزن المواد الغذائية من ١٣,٨٪ الى ٩,٥٪ ، وذلك بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ . ويشير الى نفس الاتجاه حتى عام ١٩٨٥ ارتفاع حصة الصادرات من المصنوعات التامة والوسيطة الى نحو ٤٠٪ ومنها المنتجات الكيماوية والآلات والمعدات ١٣٪ ، وهبوط الوزن النسبى للمواد الأولية الى ٦٠٪ ومنها النفط ٣٩٪ ، وذلك من اجمالى صادرات الدول النامية الى العالم عام ١٩٨٥ .

● ● ونلاحظ ، أخيرا ، فيما يتعلق بالتجارة البينية بين الدول النامية ، أن نموها بين الدول النامية التى ترتبط فيما بينها بأنظمة تفضيلية بينية كان سالبا فى نفس الفترة التى شهدت نموا ايجابيا فيما بين الدول النامية مجتمعة . وهكذا ، على سبيل

المثال ، فإن نصيب الصادرات البينية فى الحالة الأولى قد هبط من ١٠,٥٪ الى ٩,٤٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٦ لاجمالى الصادرات . وفى نفس الفترة هبطت الصادرات البينية لدول السوق المشتركة امريكا الوسطى من ٢٦,٨٪ الى ٢٠,٢٪ لاجمالى الصادرات ، ولدول الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا من ٩,١٪ الى ٦,١٪ لاجمالى الصادرات . بينما زادت الصادرات البينية لمجمل الدول النامية من ٢٠,٢٪ الى ٢٣,٥٪ بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ .

● ● وفى الوطن العربى نلاحظ فيما يتعلق بالتجارة البينية للبلدان التى ترتبط باتفاقات تفضيلية ، أما تراجعا فى حصتها ، كما هو الحال بالنسبة للسوق العربية المشتركة من ٢,٤٪ الى ٢,٣٪ ، أو ضآلة شديدة فى الوزن النسبى للصادرات البينية رغم النمو المحدود من ٣,٠٪ الى ٤,٧٪ فى مجلس التعاون الخليجى . وفى المقابل فاننا نلاحظ نموا للصادرات البينية بين مجمل الدول العربية من ٥٪ الى ٧,١٪ وذلك بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ .

ب ـ اتجاهات التعاون التجارى بين الدول العربية والدول النامية ـ تطوير العلاقات البينية التجارية .

ان المؤشرات التى اوردناها اعلاه بشأن تطور التجارة بين الدول العربية والدول النامية تشير الى الامكانات والعقبات أمام تطوير هذه التجارة ، ومن ثم توضح الاتجاهات التى يمكن أن يتم فيها توسيع هذه العلاقات التجارية البينية .

ونلاحظ ، أولا ، أن الاساس المادى للتجارة البينية قد شهد ارتقاء ملموسا بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات ، وذلك بارتفاع درجة تنوع الانتاج السلعى المحلى ومن ثم التركيب السلعى للتجارة البينية فى العالم الثالث . وتجسد هذا بالذات فى النمو بمعدلات اعلى للصادرات من السلع المصنعة وخاصة غير التقليدية مثل المنتجات الكيماوية والمعدنيـة ، والآلات والمعدات ، والمصنوعات الاليكترونية والهندسية ... الخ . حيث نلاحظ أن نمو الانتاج الصناعى فى البلدان النامية رفع حصتها من الصادرات العالمية المصنعة من ٩,٩٪ الى ١٧,٤٪ ، حيث بلغ معدل النمو السنوى لهذه الصادرات حوالى ١٢,٣ ٪ فى الدول الصناعية الجديدة فى العالم الثالث مقابل ٤,٤ ٪ للدول الرأسمالية الصناعية وذلك بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٥ . ويوضح لنا هذا ـ وهو ما تؤكده مؤشرات الصادرات البينية للدول النامية والتركيب السلعى للتجارة الخارجية لمصر ـ امكانات الاحلال المتزايد للواردات العربية من السلع المصنعة من الدول النامية الصناعية الجديدة محل نفس الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا . والى جانب الواردات العربية من الخامات من الدول النامية الأخرى ، وأن على نطاق ضيق لضعف تقدم وتنوع الصناعة العربية ، فإن الصادرات العربية الواسعة من النفط وغيره من المواد الاولية تبين امكانات لمواجهة مشاكل تصديرها الى الدول الرأسمالية المتقدمة ، بتوجيه حصة متزايدة منها الى اسواق الدول النامية غير العربية . وأما الصادرات المصرية من السلع المصنعة الى هذه الاسواق ، فإنها تدل بدورها على امكانات استيعاب اسواق الدول النامية فى نفس الوقت للمنتجات المصنعة العربية ، الامر الذى يتنامى مع التقدم على طرق التصنيع ، وهو ما تشير اليه خبرة البلدان الصناعية الرأسمالية والاشتراكية والجديدة التى تبين لنا الامكانات الواسعة لتنامى التبادل بين السلع المصنعة على اساس توسع الاسواق وتنامى تدويل الانتاج الصناعى ، وبالذات فى اطار التكامل المستند الى تنويع البنى الصناعية والاعتماد المتبادل المتكافىء .

ومن الهام أن نلاحظ ايضا ، أن صادرات الدول النامية من السلع الغذائية قد نمت بوتائر اقل من نمو الصادرات من السلع المصنعة . وهكذا ، بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ لم يتعد نمو الاولى ٣,٩٪ مقابل ١٣,٨٪ للثانية ، بل نمت الاولى بمعدل سلبى بلغ ٢,٣٪ و ١,١٪ فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وانعكس هذا فى تراجع حصة الدول النامية من صادرات الحبوب العالمية من ١٥,٧٪ الى ١٣,٨٪ بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٥ .

وعلى الرغم من هذا ، فإن المؤشرات السابقة وغيرها تدل على الامكانات الهامة نسبيا للاستيراد العربى للغذاء من امريكا اللاتينية ، وبدرجة اقل من آسيا دون الحديث عن امكانات نمو هذا الاستيراد داخل حدود الوطن العربى ذاته بتنمية قدراته الانتاجية الزراعية الواسعة .

وأخيرا ، فإن امكانات تنمية التجارة العربية مع العالم الثالث تتأكد من أن التجارة البينية للدول النامية خلال العقد الاخير قد نمت بمعدلات اعلى من التجارة مع الدول الرأسمالية الصناعية ، بينما نمت التجارة الخارجية للوطن العربى مع الدول الأخيرة بمعدلات اعلى بشكل ملموس من تجارته مع الدول النامية ، شاملة الدول العربية ذاتها .

● ● وثانيا ، أن السياسة التجارية الحمائية للدول النامية العربية وغير العربية تمثل عقبة ذاتية أمام تطوير التجارة البينية لهذه الدول . ولقد تم الأخذ بهذه السياسة وما تتضمنه من حواجز تعريفية وكمية ونقدية امام الواردات بهدف تشجيع الانتاج المحلى الصناعى والزراعى ، والحد من العجز فى موازين المدفوعات ، وتوفير الموارد من النقد الأجنبى .. الخ . وازاء استمرار هذه الأهداف ، فإن نمو التجارة البينية يتطلب ، من ناحية ، اتباع سياسة تجارية مزدوجة تتسم « بالانفتاح » على الجنوب و « الحماية » ازاء الشمال مع البحث عن آليات لتعويض الخسائر المحتمله لهذا الانفتاح ، والضوابط التى تؤمن بقاء ثمار توسيع التجارة البينية لصالح الدول النامية ذاتها ، ومن ناحية اخرى ، فإن من شأن هذه التحولات الخارجية الليبرالية للدول النامية ازاء بعضها البعض وما يترتب عليها من تدفق

متبادل للسلع فى اسواق بعضها البعض تأمين مزايا المنافسة المتكافئة نسبيا ، ورفع كفاءة الانتاج المحلى ، وتشجيع خفض تكلفته ، فضلا عن المزايا الاخرى لوفورات الحجم وتوسع السوق والاستخدام الاكفأ للموارد فضلاً عن تطوير الخدمات التجارية بما فى ذلك الشحن والنقل والتمويل . . الخ ، أى كل مزايا التخصص الدولى المتكافىء . . وتشير دراسة اخيرة الى ان التجارة البينية فى العالم الثالث يمكن ان تزيد بنحو ١٤ مليار دولار فى حال اتباع سياسة انفتاحية بينية ، وان توزعت الزيادة بشكل غير متكافىء . ويبدو ان « تحرير » التجارة الخارجية للوطن العربى مع الاقاليم الاخرى للعالم الثالث سوف تكون له آثار ايجابية اكثر من « تحرير » التجارة العربية البينية ، ولو فى المدى المباشر ، بسبب تباين الموارد والانتاج بين الاقاليم المختلفة للعالم الثالث بما يتجاوز تماثل وتنافس الموارد والانتاج داخل كل اقليم على حدة بما فى ذلك - وبدرجة هامة - الوطن العربى . ويتأكد هذا الاستنتاج من المؤشرات التى عرضناها والتى تبين نمو التجارة البينية للدول النامية بمعدلات أعلى من نموها للتجارة البينية للمجموعات ذات الاتفاقات التفضيلية داخل اقاليم العالم الثالث وبينها الاقليم العربى .

ومن الهام أن نلاحظ أخيرا ، الأثر الهام الذى يلعبه التصنيع وتنويع البنى الانتاجية - الاقتصادية على نجاح مثل هذه السياسة الانفتاحية في الجنوب . ويدل هذا ، ان نحو ٣٧٪ من قيمة صادرات الآلات والمعدات ونحو ٤٦٪ من قيمة صادرات المنتجات الكيماوية المنتجة فى بلدان « منظمة تكامل امريكا اللاتينية » ، استوعبتها التجارة البينية لهذه البلدان ، وذلك فى عام ١٩٨٠ .

●● وثالثا ، أن العديد من الاتفاقات التفضيلية والأطر التنظيمية قد قامت بين الدول النامية وشاركت فيها الدول العربية ، بيد أن المزيد من تطوير العلاقات التجارية بين الدول العربية والنامية ، يقتضى تجديد الآليات التنظيمية والتفضيلية لهذه التجارة بما يحقق المصالح المتبادلة لاطرافها . وفى هذا الاطار ، فان على الدول العربية ، من ناحية ، أن تسهم فى اقامة « النظام العالمى للتفضيلات التجارية » . الشامل لكل بلدان العالم الثالث ، وهو ما دعت اليه دورة اليونكتاد الخامسة (مانيلا عام ١٩٧٩) . ويمثل هذا النظام النتاج المنطقى والتاريخى لتطور الترتيبات التفضيلية التدريجى الارتقائى من المستوى الثنائى الى الاقليمى - الفرعى الى الاقليمى ثم العالمى . ومن ناحية اخرى ، ان تعمل على رفع كفاءة اداء « التنظيمات التجارية السلعية » التى تشارك فيها غيرها من الدول النامية مثل « الاوبك » ، والتى لا تشارك فيها « مثل اتحادات منتجى البوكسيت والنحاس .. الخ » ، فضلا عن المشاركة فى اقامة منظمات جديدة . ويساعد هذا - ضمن اغراض اخرى - فى السعى الى توسيع التجارة البينية فى العالم الثالث للنفط والحديد والفوسفات والقطن وغيرها من صادرات المواد الاولية للوطن العربى وغيره من مناطق العالم الثالث . ومن ناحية ثالثة ، على الدول العربية ان تشارك فى تكوين « مؤسسات متعددة الجنسية » فى مجال التجارة من اجل تبادل المعلومات وتنشيط التسويق فى اسواق العالم الثالث فيما يتعلق بالصادرات من المصنوعات مثل البتروكيماويات والمنتجات المعدنية .. الخ . التى تطورت صناعتها فى الوطن العربى فى حقبة النفط ، فضلا عن الصادرات والصناعات التقليدية مثل المنسوجات . ومن ناحية رابعة ، أن تشارك فى تنشيط اداء « اتحادات المؤسسات الحكومية للدول النامية » ، الذى تأسس فى عام ١٩٨٣ بغية تنظيم تطوير الدور الواسع الذى تقوم به هذه المؤسسات فى التجارة الخارجية البينية خصوصا ، فى العالم الثالث ، وذلك فى ذات الوقت الذى تعمل فيه على تنشيط اداء المؤسسات الخاصة وآليات السوق فى هذه التجارة .

●● ورابعا ، ان النمو النسبى للتجارة بين دول العالم الثالث ارتبط بما احرزته الاتفاقات التفضيلية من نجاحات ملموسة فى المناطق ذات البنى الانتاجية - وخاصة الصناعية - الاكثر تنوعا مثل امريكا اللاتينية ، وما حققته الاتحادات التجارية السلعية من انجازات هامة فى مجال تصدير المواد الاولية مثل النفط ، وما تتمتع به الصادرات الصناعية الجديدة والتقليدية من فرص للتصدير فى العالم الثالث ، واثر الجمع بين آليات التخطيط الحكومى وادوات التحرير السوقية .. الخ . التى مثلت جميعها اسسا هامة لتطوير التجارة البينية للعالم العربى والعالم الثالث ، كما اوضحنا اعلاه ، بيد انه ايا كانت الاثار الايجابية فى المدى المباشر لازالة العقبات الذاتية (الجمركية والتنظيمية والسياسية) أمام هذه التجارة ، فإن العقبات الموضوعية المتمثلة فى تخلف وتبعية اقتصاديات العالم الثالث سوف تحد من ثمار هذا التعاون ، وهو ما يطرح ضرورة التعاون من اجل التنمية المستقلة فى العالم الثالث فى المدى البعيد . بيد انه لابد من استثمار امكانات التجارة بين اقاليم العالم الثالث المختلفة التى تظهر فى تكامل الصادرات بين الوطن العربى (كمصدر للنفط والبتروكيماويات والمنتجات المعدنية وغيرها) وبين الدول النامية (كمصدرة للسلع المصنعة .

●● وخامسا ، أن سياسة الانفتاح العربى على الجنوب ، والمزيد من الحفز للتجارة معه بالوسائل التفضيلية والتنظيمية وغيرها ، يطرح اشكالية انتقال الثمار الى الشركات متعددة الجنسية . والأمر ان نمو الصادرات الصناعية من الدول النامية - وهى المجال الذى حددناه باعتباره الأهم فى تطوير تجاره الوطن العربى مع الدول النامية من حيث امكاناته - قد اعتمد بدرجة كبيرة على تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسية - الخاضعة للسيطرة الغربية - فى العالم الثالث . ونلاحظ هنا أن ٢٥ - ٣٠٪ من الاستثمار الاجنبى المباشر لهذه الشركات يوجد فى البلدان النامية ، وان ٤٠٪ من هذا الاستثمار يوجد فى الصناعة التحويلية لهذه البلدان . والأهم ان نصيب هذه الشركات من صادرات السلع المصنعة بلغ فى النصف الثانى للسبعينات

٣٠٪ فى كوريا و المكسيك واكثر من ٤٠٪ فى البرازيل وأكثر من ٩٠٪ فى سنغافورة .

● ● وقد ارتبط هذا الاتجاه ، بمحاولة هذه الشركات تخطى الحواجز الحمائية (حالة امريكا اللاتينية) أو الافادة من العمالة الماهرة الرخيصة نسبيا (حالة جنوب شرق اسيا) وتنمية الصادرات الى اسواق اخرى فى البلدان المتقدمة والنامية على السواء (الحالتين) فضلا عن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية (التى حددت اختيار هذه المواقع للتوطن فى العالم الثالث) . وفى تقديرنا ، أن الانفتاح العربى لابدو أن يشمل هذه البلدان النامية رغم افادة المراكز الرأسمالية الصناعية من الأرباح المتولدة عنها ، طالما أن من شأن هذا ان يزيد حوافز انتقال الاستثمار الاجنبى المباشر الى العالم الثالث بشرط توجيهه الى تطوير الانتاج الصناعى خصوصا والسلعى عموما . وفى الحد الادنى ، فإن مثل هذا الاستثمار يعنى توزيعا جغرافيا اوسع للعلاقات التجارية مع مناطق مختلفة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وهو ما يسمح بتحسين شروط هذه العلاقات على أساس الافادة من المنافسة والقدرة على المساومة . بيد ان الامر الأهم - فى تقديرنا - هو وضع الضوابط التى تساعد على اجبار الاستثمار الاجنبى المباشر ذاته على نشر وتوسيع تدفقه الى دائرة اوسع من البلدان النامية ، مع التعاون بين هذه البلدان شاملة الاقطار العربية ، من أجل تحسين شروط تدفقه الذى تحفزه سياسات الحماية ازاء الشمال . ولا يقل عن هذا اهمية ضرورة المساعدة المتبادلة فى تشجيع تطوير الصناعات الوطنية - العامة والخاصة - عن طريق اعطائها اولويات خاصة فى الاستيراد حسب كل حالة .

جـ - مؤشرات وأسباب الأزمة الراهنة للتجارة الدولية للعالم العربى والعالم الثالث :

● ● تتعدد مؤشرات وأسباب الازمة الراهنة فى التجارة الدولية من منظور مصالح الدول النامية ، وهو ما يمثل كما سنشير ادناه مجالات واتجاهات وامكانيات التنسيق بين الدول العربية وغيرها من الدول النامية ، من أجل تجاوز اعباء أزمة التجارة العالمية على الدول المذكورة .

ونلاحظ ، اولا ، أن صادرات الدول النامية تواجه بتدهور حاد فى شروط تبادلها فى التجارة مع الدول الرأسمالية الصناعية خصوصا ، وفى السوق العالمية عموما ، وهكذا ، هبط السعر الرسمى الجارى بالدولار لبرميل النفط بنحو ٦٠,٦٪ بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٦ بينما هبط السعر الحقيقى له بنحو ٦٦,٦٪ فى المانيا الغربية و ٧١,٣٪ فى اليابان و ٦٧,٥٪ فى الولايات المتحدة حيث يشير السعر الى معدل اسعار البيع فى منظمة الأوبك . وهبطت الاسعار الحقيقية للسلع الأولية عدا النفط بحوالى الثلث بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٦ . وفى عام ١٩٨٥ انخفض رقم البنك الدولى القياسى الخاص باسعار ٣٣ سلعة اولية - عدا النفط - مقيمة بالسعر الجارى للدولار الى ادنى مستوى له فى تسع سنين ، وكان الانخفاض بنسبة ٤,٨٪ من رقم الكساد الادنى عام ١٩٨٢ وبنسبة ١١,١٪ من رقم الانتعاش الأعلى بعد الكساد فى النصف الأول من عام ١٩٨٤ . وقد بلغت الخسائر المتراكمة فى حصيلة صادرات السلع الأولية غير النفطية نحو ٩٠ مليار دولار وذلك نتيجة لهبوط اسعارها بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٦ وقدرت خسائر الدول النامية الناجمة اساسا عن تدهور معدلات التبادل بنحو ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ أو ١٦٪ من حصيلة صادرات البلدان النامية فى نفس العام .

ويلاحظ البنك الدولى أنه لأول مرة فى التاريخ الحديث عانت مجموعات السلع الاولية كلها تقريبا من انخفاض الاسعار بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٦ ، حيث انخفض الرقم القياسى بالدولار الجارى للسلع الزراعية بنسبة ١٣٪ وللفلزات والمعادن كلها تقريبا بنسبة ١٦٪ بين الربع الرابع لعام ١٩٨٣ والربع الثانى لعام ١٩٨٦ . وكانت أشد معدلات تدهور شروط التبادل لافريقيا حيث تسود صادرات المعادن والفلزات .

● ● وثانيا ، ان الدول الرأسمالية الصناعية ، التى تزايدت حدة النزعة الحمائية فيها ، قد وجهت نصالها الاكثر حدة ضد صادرات الدول النامية التى واجهت مصاعب متزايدة فى الدخول الى اسواق هذه الدول . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن حصة الواردات البينية للدول الرأسمالية الصناعية التى خضعت لحواجز غير جمركية لم تتعد ١١,٣٪ فى عام ١٩٨٤ مقابل ١٠,٥٪ فى عام ١٩٨١ ، بينما بلغت حصة واردات هذه الدول من البلدان النامية (شاملة بالأساس المنتجات المصنعة من المنسوجات والأحذية والفولاذ والآلات الكهربائية) والتى خضعت لحواجز غير جمركية حوالى ٢٠,٦٪ و ١٩,٥٪ فى نفس العامين ، وكانت اعلى مستويات الحماية ضد صادرات الدول النامية فى الجماعة الاقتصادية الاوربية ثم الولايات المتحدة ثم اليابان فى عام ١٩٨٤ ، مع ملاحظة القفزة الكبيرة فى زيادة الحواجز الامريكية مقارنة بعام ١٩٨١ . ونلاحظ ، بوجه خاص ، معدلات نمو سلبية لأسعار تصدير ومعدلات تبادل السلع المصنعة والمصدرة من البلدان النامية خلال السنوات من ١٩٨٢ و ١٩٨٤ على حين كان هذا النمو السلبى عند مستوى اقل لذات الصادرات من الدول الرأسمالية الصناعية .

● ● ولقد تم تبرير النزعة الحمائية لدول « الشمال » ازاء دول « الجنوب » بضرورات الحفاظ على مستويات التشغيل والرفاهية فيها . بيد أن هذه النزعة كانت تجسيدا لواقع أن الدخول الى اسواق « الشمال » أصبح خاضعا لقوانين الاحتكار التى تمارسها الشركات متعددة الجنسية بتشجيع من الدول الأم الصناعية ، ولقوانين المنتجات الحساسة التى تمارسها الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وللقوانين الطوعية لتخفيض الصادرات

التى تمارسها الولايات المتحدة ، والتى تزايدت حدتها فى السنوات الأخيرة مع تزايد عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات وموازنة الدولة ، وفضلا عن هذا كله استهدفت النزعة الحمائية أيضا التمييز ضد الواردات الصناعية ذات التكلفة الادنى والميزة النسبية والمستندة الى انتاجية اعلى عبرت عن نفسها فى بوادر « الحرب التجارية » من قبل الدول الصناعية التقليدية ضد الدول الصناعية الجديدة . وفى هذا السياق هددت الولايات المتحدة بالغاء « الامتيازات التجارية » التى قدمتها من قبل لحلفائها (تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة ، الى جانب اليابان) وذلك بدعوى الحد من الفائض التجارى والارباح التى ترتبت عليها . ونلاحظ أن هذه الامتيازات قد افادمنها ١٣٦ دولة « اقل تقدما » ويهدد إلغاؤها باضعاف الصناعات الوليدة فى هذه الدول ، وخفض عائدات تصديرها الى السوق الامريكية الواسعة ، ومن ثم بالمزيد من عوامل تكريس تخلفها ، فضلا عن تقليص مزايا التحسن النسبى فى شروط تبادل الصادرات من السلع المصنعة فى العالم الثالث .

● ● وثالثا ، ان تدهور شروط التبادل التجارى للبلدان النامية ، والنزعة الحمائية المتزايدة فى البلدان الصناعية ، وتراجع حصيلة التصدير ، وانخفاض القدرة على الاستيراد فى البلدان النامية ، وما ترتب على هذا كله وغيره ، يمكن تفسيره ، من ناحية أولى ، بتفاقم أزمات الركود والبطالة ومشكلات موازنة التجارة والمدفوعات فى البلدان المتقدمة ، وهكذا ، فان نمو الناتج القومى الاجمالى الحقيقى لم يتعد ٢,٣٪ فى الدول الرأسمالية المتقدمة مجتمعة بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . واما فى الدول الرأسمالية الصناعية الخمس الكبرى (أى الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا) فيلاحظ أنه هبط الى - ٠,٢٪ فى عام ١٩٨٢ ، وتحول الانتعاش النسبى فيها عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ الى تباطؤ فى النمو ، بحيث هبط المعدل المذكور من ٤,٢٪ الى ٢,٨٪ بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ولم يتعد ٢,٥٪ فى الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ مقابل ٥,٢٪ عام ١٩٨٤ وفى عام ١٩٨٧ لم يتعد معدل النمو الاقتصادى ٢,٧٪ فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وقد أدى هذا ، إلى تقليص الطلب فى هذه البلدان على الواردات من الدول النامية ، وإلى تشديد النزعة الحمائية ضد الأخيرة .

ومن ناحية ثانية ، تعاظم وتائر الثورة العلمية - التكنولوجية فى المراكز الرأسمالية الصناعية .. وكان بين أهم آثار هذه الثورة تزايد الميل الى تراخى الطلب على السلع الاولية من البلدان النامية . وهكذا ، على سبيل المثال ، فان دراسة لصندوق النقد الدولى تقدر أن حجم المواد الخام المطلوبة لوحدة من المنتج الصناعى حاليا لا يتعدى نحو ٢٠٪ مما كان مطلوبا عام ١٩٠٠ . وفى عام ١٩٨٤ استهلكت اليابان نحو ٦٠٪ فقط مما استهلكته عام ١٩٧٣ لانتاج نفس الكمية من المنتجات الصناعية . ويظهر الأثر السلبى لهذا المؤشر الاخير اذا لاحظنا الاعتماد الكبير لليابان على واردات المواد الاولية التعدينية والزراعية ، والوزن الكبير والمتزايد لها فى الانتاج الصناعى العالمى . وفى هذا الاطار تعددت أسباب كساد سوق السلع الأولية ، ومنها : استحداث بدائل اصطناعية لها ، واحلال الخامات المحلية محل المستوردة ، والابتكارات التكنولوجية الموفرة للخامات . الخ ومن ناحية ثالثة ، تراجع متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى فى البلدان النامية . وهكذا ، فان هذا المعدل هبط من ٦٪ بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨٠ الى ٣,٣٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ فى مجموعة الدول النامية ، ومن ٦,٨٪ الى ١,٠٪ فى الدول النامية المصدرة للنفط ، ومن ٦,٤٪ الى ٠,١٪ فى الدول النامية ثقيلة المديونية ، ومن ٥,٣٪ الى - ٠,٧٪ فى دول افريقيا جنوب الصحراء ، ومن ٦,٧٪ الى ٥,٥٪ فى الدول النامية المصدرة للسلع المصنعة وفى عام ١٩٨٧ لم يتعد معدل النمو الاقتصادى للبلدان النامية نحو ٣,٢٪ وقدر متوسط النقص للانتاج السنوى فى مجموعة الدول النامية على مدى الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ (مقارنة بما كان يمكن أن يكون عليه هذا الأنتاج لو استمر الاتجاه السابق ١٩٧٣ - ١٩٨٠) بنحو ١٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٠ ، وهو ما يزيد خمس مرات عن النقص المقابل فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وفى النصف الأول من الثمانينات هبط متوسط الدخل الحقيقى فى ٢١ بلدا من بين ٢٥ بلدا فى امريكا اللاتينية وفى ٣١ بلدا من بين ٤٦ فى افريقيا جنوب الصحراء . وكان ضعف النمو الاقتصادى فى العالم الثالث نتيجة وسببا فى نفس الوقت للأزمة الراهنة فى تجارته الدولية ، وأدى ضمن ما أدى - الى تدهور شروط التبادل ، حيث دفعت محاولات الدول النامية زيادة حصيلة صادراتها بما فى ذلك لتأمين خدمة الديون ، فى ظروف توسع الدول الصناعية فى انتاج وتصدير واعانة السلع الزراعية الهامة ، الى عرض فائض فى المواد الأولية التى تصدرها الدول النامية .

د - اتجاهات التنسيق التجارى بين الدول العربية والدول النامية - تحسين شروط التجارة الدولية .

ان مظاهر وأسباب الأزمة الراهنة فى التجارة الدولية للعالم الثالث وضمنها العالم العربى تحدد الى مدى بعيد الاتجاهات التى ينبغى أن يتطور فيها العمل الاقتصادى المشترك من أجل مواجهة ازمة التجارة الدولية ، بما فى ذلك الانكشاف التجارى العربى .

● ● ونشير أولا ، الى ضرورة التنسيق بين الدول العربية والدول النامية من أجل تحسين شروط التبادل التجارى مع الدول الصناعية . وبشكل خاص ، لابد من مواصلة العمل الاقتصادى المشترك من أجل تنفيذ « البرنامج المتكامل للسلع الأساسية » الذى يمثل أحد مكونات البرنامج الشامل لاقامة نظام اقتصادى عالمى جديد . ونقصد العمل من أجل تكييف العرض مع الطلب بما يساعد على عقد اتفاقات تثبيت لأسعار المواد الأولية بين

المنتجين والمستهلكين ، وخلق استخدامات واسواق جديدة وزيادة انتاجية وتصنيع وتنويع المواد الأولية ، وتحسين شروط دخول والغاء الحواجز الكمية والتعريفية امام صادرات الدول النامية . كما نقصد منطقيا التنسيق من أجل تحقيق الاجراءات المتفق عليها فى اطار هذا البرنامج مثل : ابرام مجموعة اتفاقات حول المخزون العالمى من السلع التى يتضمنها البرنامج مع توسيع هذا القائمة بادخال سلع مثل النفط ، واقامة النظام العالمى للتفضيلات التجارية ، وبدء نشاط الصندوق المشترك للسلع الاولية باعتباره اداة رئيسية لتحقيق آلية التعويض وتنفيذ مجمل البرنامج .. الخ وأما امكانية التقدم على طريق تنفيذ هذا البرنامج لصادرات المواد الأولية ، فتؤكدها ، من ناحية ، التقدم المحدد الذى ظهر ابان مناقشات الدورة الخاصة الحادية عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة (عام ١٩٨٠) وذلك فيما يتعلق بتكوين الصندوق المشترك للتمويل ، والعمل التحضيرى لعقد الاتفاقات السلعية . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأهم ، تصديق غالبية الدول مع الدورة السابعة لليونكتاد (يوليو ١٩٨٧) على الصندوق المشترك للسلع الأولية ، الذى يضمن حدا أدنى لاسعارها للدول النامية ، وتمويل برامج ابحاث ومعونة فنية لتمويلها ، وتقديم مساعدات مالية عند انهيار أسعار أى منها ، ومن ثم قرب بدء نشاط هذا الصندوق ، وهو ما تبرز ضرورته من قصور آلية التمويل التعويضى سواء لصندوق النقد الدولى أو وفق مواثيق لومى ، دون اغفال أهمية تطوير هذه الآليات ايضا وخلق أخرى جديدة . كما نلاحظ بشكل خاص ضرورة التنسيق من أجل رفع واستقرار للاسعار الحقيقية للنفط باعتباره أهم الصادرات الأولية فى الوطن العربى . وتستند امكانية هذا إلى الآثار السلبية لهبوط هذه الاسعار على الدول النامية غير المصدرة للنفط مثل : خفض المساعدات المالية الميسرة المقدمة لها ، وتقليص الطلب على العمال المهاجرين ومن ثم حجم تحويلاتهم ، والحد من قدرة المنتجين على الاستيراد . . الخ أضف إلى هذا واقع غياب المكاسب التى اعلن ان البلدان النامية ستحققها نتيجة تدهور اسعار النفط الذى تستورده الدول الصناعية ، ومن ذلك زيادة الطلب على المواد الأولية الأخرى وزيادة المساعدات المالية الميسرة ، وتحسين شروط التبادل للدول النامية على حساب صادرات الدول الصناعية . وانخفاض اسعار الفائدة والتضخم والعملات الرئيسية . أضف الى هذا الخسائر المباشرة التى ستتعرض لها الدول النامية التى تعتمد كليا أو جزئيا على تصدير النفط .

●● وثانيا ، ضرورة التنسيق بين الدول العربية والدول النامية فى مجال حصاد سياسات الانفتاح التجارى والتحولات الليبرالية التى تتم وفق شروط الدول الصناعية وتتعارض مع مصالح الدول النامية العربية وغير العربية مهما بدا اغراء الوعد بانفتاح غربى مقابل . ونقصد هنا التحولات الخارجية التى يدعو اليها صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى مثل : الغاء القيود الجمركية الكمية ، وخفض مستوى الحماية التعريفية مع خفض متوسط تشتت أو تباين هذه الحماية ، وتصفية دعم الصادرات ، وتحرير حركة رأس المال الأجنبى ، وخفض اسعار صرف العملات الوطنية . . الخ . (الى جانب التحولات الداخلية مثل : الغاء الرقابة على الاسعار ، وبيع القطاع العام ، وخفض الانفاق الحكومى ، والغاء ضمانات تشغيل العمالة . . الخ) . وقد جرى هذا باشكال ومعدلات مختلفة فيما سمى بنموذج « التوجه الخارجى القوى » و « التوجه الخارجى المعتدل » (ضمن ٤١ دولة شملتها دراسة الفترتين ١٩٧٣ - ١٩٨٥ و ١٩٦٣ - ١٩٧٣ نشرها البنك الدولى) وتم عكسه فى نموذجى « التوجه الداخلى القوى » و « التوجه الداخلى المعتدل » .

●● ونتبين من الدراسة المذكورة حصادا سلبيا لنموذج « التوجه الخارجى » ، وثمارا ايجابية له لكنها لا تقتصر عليه ولا تؤمن تجنب وربما لا تعادل الآثار السلبية المترتبة عليه ، ومدركين أن هذا التوجه هو بالاساس وبالفعل نحو الشمال ، نلاحظ :

من ناحية ، أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى كان أعلى فى بلدان التوجه المعتدل للداخل مقارنة ببلدان التوجه المعتدل للخارج ، وكان اشد تراجعا لهذا المعدل للبلدان ذات التوجه المعتدل للخارج واقل تراجعا للبلدان ذات التوجه القوى للداخل . وكان متوسط النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى الحقيقى أعلى فى بلدان التوجه المعتدل للداخل مقارنة ببلدان التوجه المعتدل للخارج ، وكان اشد تراجعا فى البلدان الاخيرة . وكانت اقل زيادة فى نسبة المدخرات المحلية الى الناتج المحلى الاجمالى فى بلدان « التوجه الخارجى » المعتدل ، وكانت هذه النسبة فى البلدان الأخيرة اقل منها فى بلدان التوجه الداخلى المعتدل . وكانت معدلات التضخم مفرطة فى بلدان التوجه الخارجى المعتدل حيث بلغت ٤٥٪ مقارنة بـ ١٢٪ فى بلدان التوجه الداخلى المعتدل و ١٣٪ فى بلدان التوجه الداخلى القوى . وفقد حوالى ١١ - ١٢٪ من المشتغلين فى الصناعة وظائفهم بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ ووصل معدل البطالة الى ٣٠٪ فى شيلى فى عام ١٩٨٣ ، وهى من بلدان التوجه المعتدل للخارج والتى شهدت اوسع واسرع عملية « تحرير » وتطبيق لاستراتيجية « التوجه الخارجى » فى هذه الفترة . ومثلت ديون البرازيل - من البلدان المشار اليها - نحو ١٢,٨٪ من اجمالى المديونية الخارجية للعالم الثالث عام ١٩٨٤ . واضحت كوريا الجنوبية بين الدول السبع الأكثر مديونية فى العالم ، فى ذات الوقت الذى تزايدت فيه حدة تفاوت توزيع الدخل القومى بها . . . الخ . ومن ناحية اخرى ، فإن أعلى معدل لنمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى تحقق فى بلدان التوجه الخارجى القوى ، وبلغت انتاجية الاستثمار أعلى مستوى فى هذه البلدان ، وكانت أكبر حصة لناتج الصناعة التحويلية فى

الناتج المحلى الاجمالى فى بلدان التوجه الخارجى القوى ثم المعتدل ، ونمت الصادرات من السلع المصنعة بأعلى المعدلات فى بلدان التوجه الخارجى المعتدل ثم القوى ، ومقارنة بحصة نمو المدخلات تفوقت حصة نمو الانتاجية فى نمو الناتج المحلى الاجمالى . . الخ . بيد أنه من الهام فى ذات الوقت أن نلاحظ : التكلفة الاجتماعية والاقتصادية العالية التى عرضنا بعض مؤشراتها ، فضلا عن تكلفة التبعية الشاملة بما فيها السياسية ، التى دفعت ثمنا لهذا النمو . أضف الى هذا ، ان هذه المؤشرات الايجابية لم تكن فى كل الاحوالى قاصرة على نماذج التوجه الخارجى ، وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن انتاجية الاستثمار كانت متقاربة فى بلدان التوجه الداخلى المعتدل مع بلدان التوجه الخارجى المعتدل ، وان نمو الصادرات من السلع المصنعة بلغ مستويات عالية فى البلدان الأولى . وخلال سنوات متماثلة ، تفوقت حصة نمو الانتاجية فى نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الارجنتين وشيلى وتركيا والمكسيك حين طبقت جميعها استراتيجية التوجه الداخلى مقارنة - على سبيل المثال - بالبرازيل التى طبقت استراتيجية التوجه الخارجى . واذا غضضنا الطرف عن عدم شمول - وربما تحيز - البلدان المدروسة ، فإننا نلاحظ ، أن متوسط النمو السنوى للقيمة المضافة الحقيقية للصناعة التحويلية كان فى بلدان التوجه الداخلى المعتدل أعلى منها فى بلدان التوجه الخارجى المعتدل ، وكان متوسط حصة قوة العمل فى الصناعة أعلى فى البلدان الأولى منه فى الثانية . وتقارب فى مجموعتى البلدان الاحيرتين متوسط النمو السنوى للعمالة فى الصناعة التحويلية . وفضلا عن هذا كله ، فإن بلدان التوجه الخارجى القوى - باستثناء حالة كوريا الجنوبية - اقتصرت على الدولة - المدينة فى هونج كونج وسنغافورة ، وارتبط النجاح فى الحالات الثلاث باعتبارات الصراع على الصعيد العالمى بين الرأسمالية والاشتراكية فى آسيا ، وبحاجات بناء مواقع متقدمة للتصدير من قبل الشركات عابرة القومية ولكن المحاصر بالقيود المتزايدة فى حال اتجاهه الى اسواق البلدان الأم . وارتبط النجاح ايضا بدرجة هامة بقيود هامة على سياسات تحرير التجارة الخارجية ، وبتدخل قوى من الدولة بما فى ذلك لحماية « الصناعات الوليدة » ، وبتقييد حركة رأس المال الخاص وبالذات الاستثمار الاجنبى المباشر . . الخ .

وثالثا : ضرورة التنسيق بين الدول العربية والدول النامية من أجل صياغة سياسة حمائية مضادة للسياسة الحمائية التى تتبعها الدول الرأسمالية الصناعية ، والعمل على تقليص مضار الحماية وتعظيم مزايا الانفتاح فى اطار « الاعتماد الجماعى على الذات » فى العالم الثالث والصراع من أجل « اعتماد متبادل متكافىء » فى الاقتصاد العالمى . ونلاحظ من هنا أن الحماية كانت شرط التقدم الصناعى فى جميع الدول الصناعية التقليدية والجديدة الرأسمالية والاشتراكية ، كما كانت شرط انجازات التصنيع فى محاولات التصنيع المستقل ، واتجهت الحماية فى كل الاحوال ضد الدول الأكثر تقدما فى التصنيع . وأن « تحرير التجارة الخارجية » بقى محاصرا فى انجلترا « مصنع العالم التى فرضت حماية صناعتها القومية وجزئيا من البلدان الغربية الأخرى المتأخرة فى التصنيع ابان الحلقة الأولى من الثورة الصناعية حتى نهاية القرن الماضى ، وإحتضر فعليا مبدأ « حرية التجارة » طوال عقود الحلقة الثانية من الثورة الصناعية حتى منتصف هذا القرن ، ولكن طوال تلك العقود والقرون فرضت « حرية التجارة » على المستعمرات واشباه المستعمرات فى الوطن العربى وغيره من بلدان العالم الثالث . وبعد نحو ثلاثة عقود من « تحرير التجارة » بين بلدان المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، لم تتوقف فيها محاولات وأد « الحماية » فى الدول النامية المستقلة والساعية إلى التصنيع ، عاودت الدول الصناعية الغربية التمسك بـ « الحماية » جزئيا وبدرجة اقل فيما بينها ، وبشكل شامل وبدرجة عالية ازاء الدول النامية كما أشرنا وتبدو « الحماية الجديدة » فى تقديرنا مرتبطة بمتطلبات حماية الصناعة الوليدة والتقليدية فى الدول الصناعية المتقدمة مع ولوج الحلقة الثالثة الثورة الصناعية ، ودون انكار أثر العوامل الأخرى ، فإن العامل المذكور سوف يمثل قوة دفع طويل لتواصل النزعة الحمائية الغربية التى توجه نصالها الأكثر حدة ضد محاولات التصنيع الحقيقى والمستقل فى العالم الثالث . وقد يتم تخفيض حدة الحماية بين الدول الصناعية التقليدية بالقدر الذى تفرضه اعتبارات توازن القوى و « المصالح الاستراتيجية » وتعاظم « الاعتماد المتبادل » وتزايد تدويل الاقتصاد . . الخ ، ورغم نمو العمليات بين فروع الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية فانه لايمكن التقليل من الاحتمالات الحقيقية لاندلاع « حروب تجارية » فيما بين الدول الصناعية التقليدية أو من قبلها ضد الدول الصناعية الجديدة . وفى هذه النزعة الحمائية يتزايد التخلى عن مبادىء الجات وخاصة عدم التمييز فى التجارة وشفافية أساليب الحماية وإلى جانب الصناعة تتزايد حماية « الزراعة » استجابة للمصالح السياسية الاقتصادية الذاتية للدول الغربية والأمر أنه يجب رفض المنطق المتهافت والمتحيز - وحتى المنافق - فى اعلان البنك الدولى بأنه « مهما كانت البلدان الصناعية ملتزمة بالنزعة الحمائية فإن أفضل خيار أمام البلدان النامية هو اتباع استراتيجية ذات توجه خارجى » وفى نصيحته للدول النامية التى تواجه رسوم التعويض ومكافحة الاغراق واهدار المعاملة التفضيلية الخاصة والحماية الاعلى ضد صادراتها . . الخ - بأن تتخلى عن المطالبة بمعاملة تفضيلية خاصة وعن الحماية عموما بما فى ذلك خدمات التجارة ، أى مايفرضه واقع تخلفها ومشكلاتها وهو ماينفى تبرير البنك الدولى للمطالبة بالحماية فى الغرب على أساس « المعاملة بالمثل » .

٢ ـ اتجاهات التعاون والتنسيق فى مجال المديونية والتمويل :

أ ـ تطور العون الانمائى العربى إلى الدول النامية :

لقد تعددت مؤسسات التعاون المالى فى العالم الثالث والعالم العربى من أجل توفير الائتمان وتمويل الاستثمار وتوازن المدفوعات . وساهمت الاقطار العربية المصدرة للنفط ، وخاصة الخليجية ، بما فى ذلك عن طريق التمويل الحكومى المباشر ، بالنصيب الأكبر فى هذا التعاون . ونكتفى هنا بالاشارة فقط إلى أن هذه الاقطار الخليجية العربية ـ مع أقطار عربية أخرى ـ قد ساهمت فى تأسيس بنوك وصناديق ومؤسسات الأئتمان التى تقدم قروضها إلى دول قارة معينة (افريقيا) أو دول اقليم معين (الاقليم العربى) أو قطر معين (صندوق الخليج للتنمية فى مصر) أو تقدم قروضها على نطاق عالمى (الدول الاسلامية) . كما ساهمت فى هذا التأسيس سواء على أساس قطرى (الصناديق القطرية) أو أقليمى عربى (الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى) أو قارى (المصرف العربى الأفريقى) أو عالمى (صندوق الأوبك وبنك التنمية الاسلامى) . وإلى جانب مؤسسات تقديم الائتمان (البنوك والصناديق السابقة) شاركت هذه الاقطار فى تأسيس مؤسسات تمويل الاستثمار (الشركة العربية للاستثمارات البترولية) وفى صناديق النقد لتوازن المدفوعات (صندوق النقد العربى) . . الخ .

● ● ونلاحظ أولا : أن اجمالى العون الانمائى الرسمى الميسر الذى قدمته الاقطار العربية المصدرة للنفط الى الدول النامية الأخرى بلغ حوالى ٧٣,٢ مليار دولار بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ . ولقد بلغ المتوسط السنوى لهذا العون نحو ٤,٩ مليارات من الدولارات ، وقفز من ٧,٧ الى ٣٢,٠ ثم ٣٣,٤ مليارات من الدولارات ومثل ١,٥٪ ثم ٦,٤٪ ثم ٦,٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية المانحة فى الفترات ٧٠ ـ ١٩٧٤ ، ٧٥ ـ ١٩٧٩ ، ٨٠ ـ ١٩٨٤ على الترتيب . وارتبط نمو أو هبوط هذا العون بحركة اسعار النفط ونمو العائدات والفوائض النفطية العربية . وهكذا ، فقد بلغ العون الانمائى العربى اقصاه عام ١٩٨٠ حيث قدر بنحو ٩,٦ مليارات من الدولارات . ومثل نحو ٣,١٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية المانحة ، وبلغ ٤,٦٪ ونحو ٥,٠٪ للناتج المحلى الاجمالى لدول الخليج والسعودية على الترتيب . وفى عام ١٩٨٤ ، مع بدء انحسار الازدهار النفطى تراجع العون الانمائى العربى الى نحو ٤,٥ مليارات من الدولارات ، أو نحو ١,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية المانحة ، و ٢,٦٪ من نفس الناتج لدول الخليج و ٣,٠٪ للسعودية . واستمر التراجع ليصل العون الى أدناه مع انهيار أسعار النفط العربى . وتظهر بوضوح أهمية وأفضلية العون الانمائى العربى الى الدول النامية . من ناحية ، فى ارتفاع نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية المانحة (أكثر من ١,٩٪) مقارنة بالدول غير العربية المقدمة للعون ، رأسمالية أو اشتراكية أو نفطية (اقل من ١٪) ، وهكذا ، فان الاقطار العربية قدمت نحو ثلاثة امثال النسبة المحددة للمعونات الدولية الميسرة (٠,٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى) ، وخمسة امثال النسبة المقدمة من دول لجنة مساعدات التنمية ، وثمانية امثال النسبة المقدمة من الولايات المتحدة . ومثل العون العربى حوالى ١٣,١٪ من الاجمالى العالمى ، وهو ما بلغ نحو أربعة امثال حجم المساعدات المقدمة من الدول الاشتراكية ، ومثل عنصر المنحة حوالى ٥٠٪ من المساعدات الرسمية للاوبك ، ومثلت السعودية ثانية دول العالم المقدمة للعون بعد الولايات المتحدة وقدمت حوالى ٦٠٪ من مساعدات الاوبك بين ١٩٧٧ و ١٩٨٣ وفى عام ١٩٨٤ قدمت السعودية والكويت ٨٨,٧٪ من العون الانمائى الرسمى العربى ومنه بلغ العون الثنائى ٨٤٪ وغير المخصص منه ٩٤٪ ووجه ٧٨٪ من الاخير لتمويل الموازنات الحكومية ، وأما حصة المشروعات فلم تتعد ١٦٪ واتجه ٣,٣٪ فقط لتمويل الاستثمار فى الصناعة والتعدين والزراعة . ونالت الدول العربية أكثر من ٥٠٪ من اجمالى العون وحصلت سوريا وحدها على ٢٠٪ من الاجمالى .

● ● وثانيا ، ان المجموع التراكمى للمساعدات الميسرة الملتزم بها من قبل مجموعة صناديق ومؤسسات التنمية العربية منذ عام ١٩٦٢ وحتى نهاية ١٩٨٥ بلغ حوالى ٢٢ مليارا من الدولارات ، قدمت من خلال ١٧٢٢ عملية بمتوسط ١٢,٨ مليون دولار ، ونالتها مائة دولة نامية بمتوسط ٢٢٠ مليون دولار . وقدم الجزء الاعظم من هذه المساعدات بعد عام ١٩٧٣ حيث لم تتعد نسبة المقدم منها قبل هذا العام نحو ١,٥٪ من الاجمالى . وفى عام ١٩٧٤ وحده قدم ما يزيد عن كل السنوات السابقة له جميعا ، وبلغت المساعدات ذروتها عام ١٩٨٢ حيث قدم نحو ٢,٨ مليارات من الدولارات ، وفى عام ١٩٨٥ هبطت المساعدات الى ١,٦ مليارات من الدولارات أو ٥٧٪ من مساعدات عام ١٩٨٢ وقد ساهمت الصناديق القطرية بنحو ٥٦,٥٪ من الاجمالى ، وقدمت الصناديق متعددة الاطراف الباقى مع تنامى دور الاخيرة النسبى فى السنوات الأخيرة . وكانت اكبر المساهمات القطرية للصندوق السعودى (٢٢,٢٪) والكويتى (٢١,٥٪) واكبر المساهمات متعددة الأطراف للبنك الاسلامى (٢٠,٧٪) وللصندوق العربى (١٠,٦٪) ثم صندوق الأوبك (٩,١٪) .

ونلاحظ ، من ناحية ، أن الاعتبارات السياسية أساسا ،

والصلات الاقتصادية بعدها ، كانت المحدد للتوزيع الجغرافى لقروض الصناديق العربية فى تطوره . وهكذا ، فان ١٩ دولة عربية نالت ٥١,٣٪ من الاجمالى ، ونالت الاردن والمغرب وتونس ٥٢٪ من القروض المخصصة للدول العربية . ونالت ٢٣ دولة آسيوية ٢٧,٥٪ من الاجمالى وقدم الصندوق السعودى والصندوق الكويتى والبنك الاسلامى ٨١,٥٪ منها . ونالت ٣٩ دولة افريقية ١٩,١٪ من الاجمالى ، قدم الصندوق السعودى والصندوق الكويتى وصندوق الاوبك ٦٢,٢٪ منها . ونالت ٧ دول حوالى ٥٠٪ منها . وتلقت ١٧ من دول امريكا اللاتينية ١,٧٪ فقط من الاجمالى ، ساهم صندوق الاوبك بنسبة ٦٠٪ منها ، وذلك حتى نهاية ١٩٨٥ . وفى العام الاخير نفسه احتفظت الدول العربية بنفس النسبة المتوسطة من القروض (نحو ٥٢٪) فيما ازداد نصيب عدد اقل من الدول الآسيوية الى ٣٣,٦٪ من الاجمالى نالته ٩ دول . وانخفض نصيب الدول الافريقية الى ١٣,٤٪ وكذلك نصيب دول امريكا اللاتينية ومعها مالطة الى ١,٠٪ فقط . وبينما نالت الجزائر اكبر نسبة من الاجمالى (١٨٪) نالت الصومال اقل نسبة (٠,٦٪) واستحوذت الاقطار النفطية العربية ذاتها على ٣٠,٦٪ من الاجمالى . وساهم البنك الاسلامى وحده بنسبة ٤٢,٧٪ من الاجمالى ثم السعودى ٢٣,٦٪ بينما لم يتعد نصيب المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ٤,٥٪ من الاجمالي ، وتوقف الصندوق العراقى عن تقديم القروض بدءا من عام ١٩٨٣ .

● ● ومن ناحية ثانية ، فان قروض صناديق التمويل العربية اتجهت الى التركيز على قطاعات البنية الاساسية الانتاجية حيث نالت الطاقة والنقل والمواصلات ٥٢,٣٪ من اجمالى القروض ، ونالت الصناعة التحويلية والاستخراجية والزراعة والثروة الحيوانية ٣٢,٥٪ ونالت الاغراض الأخرى ، شاملة دعم موازين المدفوعات ، ومرافق المياه والمجارى ، وخدمات الصحة والتعليم والتدريب نحو ١٥,٢٪ من الاجمالى . وقد كانت اعلى نسبة لقروض النقل والمواصلات فى افريقيا (٣٤,٦٪) ولقروض الطاقة فى آسيا (٤٤,٩٪) ولقروض الصناعة والزراعة فى الوطن العربى (٣٥,٣٪) واتجهت النسبة الاكبر من قروض امريكا اللاتينية الى الصناعة والزراعة (٢١٪) . وأما على مستوى الدول فانه يلاحظ ان قطاعات الانتاج نالت ٧٤,١٪ من اجمالى القروض المخصصة للجزائر ، و٧٨,٧٪ للعراق ، و٥٣٪ للمغرب ، و٥٠٪ لتونس ، و٤٥,٧٪ للسودان ، و٤٤,٥٪ لموريتانيا .. ولكن ٢٢,٦٪ لمصر و١٢,٩٪ لسوريا . وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٦ .

● ● وقد زادت الاستثمارات طويلة الأجل لدول الأوبك - وغالبها عربى - فى البلدان النامية من ٦,٣ الى ٥٩,٢ مليارات من الدولارات بين عامى ١٩٧٤ و١٩٨٥ ، أى نمت بنحو ٩,٤ مرة ، مقابل نمو بلغ ٧,٢ مرة لاجمالى استثمارات الاوبك فى الخارج فى نفس الفترة . بيد أنه على الرغم من هذا ، فان استثمارات الأوبك فى العالم الثالث لم تتعد نحو ١٤,٤٪ من اجمالى استثمارات الأوبك فى الخارج .

واذا أخذنا كمؤشر غير مباشر للاستثمارات العربية المباشرة فى العالم الثالث ، تلك المشروعات العربية الدولية المشتركة التى تتخذ مقرا لها الدول النامية غير العربية ، فاننا نلاحظ انها بلغت ٥٥ مشروعا أو نحو ٢٠,٤٪ وبلغت رؤوس اموالها ٢,٦ مليارات من الدولارات أو ٢٠,٩٪ من الاجمالى . توزعت بحيث نالت آسيا غير العربية نحو ٦٪ من العدد و٨,٨٪ من رؤوس الأموال وافريقيا غير العربية ١٢,٠٪ و ٨,١٪ وامريكا اللاتينية ٢,٦٪ و نحو ٤,٠٪ على الترتيب . واذا اضفنا ٢٥٢ مشروعا عربيا مشتركا توطن فى الاقطار النامية العربية وبلغت رؤوس أموالها نحو ١٧,٩ مليارات من الدولارات ، فان اجمالى المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة التى توطنت فى العالم الثالث يبلغ عددها ٣٠٧ مشروعا اموالها نحو ٢٠,٥ مليارات من الدولارات أو ٥٩٪ ونحو ٦٨٪ من الاجمالى العام فى نهاية عام ١٩٨٣ .

ب - اتجاهات التعاون المالى بين الدول العربية والدول النامية - تطوير العلاقات البينية المالية :

● ● ان المؤشرات التى اوردناها اعلاه تساعدنا على تحديد خصائص وتناقضات العون الانمائى العربى ومن ثم اتجاهات تطوير هذا العون ومجمل علاقات التعاون المالى بين الدول العربية والدول النامية .

ونلاحظ ، أولا ، أن العون الانمائى العربى يمثل من حيث الشكل والمضمون أهم ظواهر تنامى العلاقات المالية بين البلدان النامية ، والتى مثلت أداة هامة للحد من الخضوع للعلاقات المالية المستندة الى القهر والاستغلال فى السوق الرأسمالى العالمى . ومن ثم لا بد من تطوير هذا العون باعتباره أحد المرتكزات الموضوعية للدور القيادى الممكن للوطن العربى فى مجال اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يحمل آثاره الايجابية الى محمل البلدان النامية ، عربية وغير عربية . وهكذا ، فان مؤسسات التمويل الانمائى العربى من حيث حجم التمويل والتوزيع الجغرافى والشمول القطاعى تفوقت على غيرها من المؤسسات المماثلة فى العالم الثالث . وتميزت بدرجة أعلى بكثير من الاستقلال المالى من زاوية الاعتماد على الموارد الذاتية مقارنة بالمشاركة الغربية فى رؤوس أموال المؤسسات غير العربية . وبذلك فان مؤسسات التمويل العربى تحمل امكانات أعلى للتعبير عن المصالح المتبادلة للمانحين والمتلقين للعون الانمائى ، ولتجسيد علاقات تعاون مالى متكافئة لا تستخدم فى ولا تستند الى قوة شاملة ساعية الى - أو قادرة على - فرض علاقات سيطرة أو تبعية . ويفترض هذا ضرورة تطوير العون العربى على أساس تخلصه من مظاهر الخضوع لقوانين حركة ولمصالح رأس المال الدولى . ونقصد هنا بشكل خاص ضرورة تحرير تدفق العون العربى من قيود المشاركة مع الغرب فى املاء

السياسات الاقتصادية « للتكيف السلبى » على البلدان النامية المتلقية للمساعدات العربية والغربية فى العالم الثالث بما فيه العالم العربى . ويبدو مثل هذا التطوير ملحا اذا ادركنا أن هذا العون الذى يمثل خصما من الثروة النفطية الناضبة غير المتجددة ، لابد من تجنب اهداره فى المدى المحدود زمنيا لتأثيره الواسع ، وذلك بتوظيفه فى اطار يدعم « التكيف الايجابى » على أساس التنمية المستقلة . ان هذا التوجه ينبغى أن يمثل هدفا رئيسيا محددا فى تخصيص العون العربى .

● ● وثانيا ، أن العون الانمائى العربى يمثل من حيث المزايا والشروط مصدرا من أهم مصادر التمويل الميسر المتاح للبلدان النامية ، ومثل بديلا هاما لهيمنة التمويل الميسر المتاح من الدول الرأسمالية الصناعية وللضعف النسبى للتمويل الميسر المتاح من الدول الاشتراكية المتقدمة . ومن ثم فانه لابد من ايلاء اهتمام أعلى بمردود هذا العون على أساس تعظيم المنافع العربية ، طالما أن التعاون المالى ـ مثل غيره من الوان التعاون المنشود ـ يستهدف تأمين المصالح المتبادلة للوطن العربى والعالم الثالث على السواء . وهكذا ، فان العون العربى يتسم الى جانب تيسر شروطه المالية والقانونية وارتفاع عنصر المنحة فيه وغياب عناصر التخصيص والمشروطية مقارنة بقروض المراكز والدول المؤسسات الرأسمالية ، ويتيح تمويلا بالعملات الحرة يساعد على علاج مشكلات المدفوعات الخارجية ويمكن من حرية استخدامه واستثماره مقارنة بقروض الدول الاشتراكية . بيد أن مردود هذا العون يبدو محدودا من منظور تطوير القدرات الاقتصادية فى الوطن العربى عموما ، والاقطار النفطية العربية المانحة للعون خصوصا ، وسواء تعلق الأمر بالاهداف المباشرة أو البعيدة ، بالمصالح العربية أو حتى المصالح الحقيقية الجذرية للبلدان المتلقية للمساعدات ذاتها . وهكذا ـ على سبيل المثال ـ فان الميزة الظاهرة للعون الانمائى العربى فى عدم ارتباطه بشروط التوريد أو التنفيذ من قبل مؤسسات الدول العربية المانحة ، قد خدم موضوعيا الشركات الغربية الموردة والمنفذة للمشروعات التى تقام بتمويل عربى بما زاد من أرباح وقوة ونفوذ الغرب على حساب الانتقاص من ارباح وقوة وتأثير العرب . والأمر أنه يمكن وينبغى أن تقابل مزايا العون الانمائى العربى بالاتفاق على أولوية التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الاقطار العربية المانحة ثم المؤسسات المنتسبة الى الاقطار العربية الاخرى . ومن المنظور العملى ، ربما يكون الخيار الأفضل هو التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات متعددة الجنسية تقوم على رأس المال والخبرة الفنية وقوة العمل من الوطن العربى وغيره من البلدان النامية وتستخدم القوة المالية والاقتصادية وغيرها من الوان القوة العربية فى الحصول على التكنولوجيا والتكنيك بأفضل الشروط من السوق العالمية . أضف الى هذا ، ضرورة اعطاء الأولوية فى استيراد النفط وغيره من السلع والخدمات بالتمويل العربى من الاسواق العربية كلما أمكن وحتى اذا اتسمت الواردات بميزة نسبية أقل ، طالما أن هذا يتم معادلته أيضا بالاستيراد العربى من البلدان النامية كشكل من اشكال استرداد أصل وفائدة القروض أو باعتباره أحد ألوان التعاون التجارى الممكن والمنشود . أى باختصار لابد من البحث عن سبل اعادة تدوير العون العربى بما يحقق المصالح المتبادلة للمانحين والمتلقين ولا يسهم فى المزيد من اضعافهما النسبى معا لصالح مراكز التقدم والسيطرة الصناعية فى السوق الرأسمالى العالمى .

● ● وثالثا ، أن العون الانمائى العربى وان استجاب جزئيا للمصالح الضيقة المباشرة للدول العربية المانحة له فانه لم يستجب فى غالب الأحوال لأولويات المصالح القومية العربية . وخضع قسم هام من العون للسيطرة المباشرة للمراكز الرأسمالية المسيطرة سواء فى المؤسسات المالية الدولية التى تزايدت حصة الاقطار العربية المصدرة للنفط فى مواردها المتاحة للاقراض للبلدان النامية . واستندت هذه السيطرة الغربية المباشرة ـ والتى سعى الغرب الى توسيعها عبر ما سمى بـ « التعاون الثلاثى » ـ الى « ابتزاز » الاقطار العربية النفطية صاحبة الفوائض المالية « بتهمة » التقصير فى مساعدة الدول النامية ذات العجز المالى ، وبدعوى عدم فاعلية العون العربى المباشر بمعزل عن القدرة التكنولوجيا والخبرة الفنية للدول والمؤسسات الغربية أو الخاضعة لسيطرة هذه الدول والمؤسسات .

وهكذا ، نلاحظ من ناحية ، أن التوزيع الجغرافى للعون الانمائى العربى لم يراع مثلا الأهمية الاستراتيجية لضرورة تعظيم العون المخصص للدول الافريقية التى ساندت الحقوق العربية ، وبدت الأكثر حرصا على التعاون مع الوطن العربى وفى ذات الوقت الاشد حاجة الى العون . مقارنة بالدول النامية الأخرى . وتتأكد هذه الضرورة من أن افريقيا تمثل ـ وان من حيث الامكانية ـ من منظور متطلبات التنمية المستقلة العربية والاعتماد الجماعى على الذات فى العالم الثالث عمقا استراتيجيا للوطن العربى بما تحوزه من قدرات اقتصادية كامنة ومن موارد طبيعية هائلة . والأمر ، أن العون العربى لافريقيا رغم وزنه النسبى المنخفض شهد تراجعا كبيرا لصالح العون المخصص لآسيا ، ارتبط فى الحالة الاخيرة باعتبارات سياسية لا تعكس الأولويات القومية العربية (مضاعفة العون للباكستان مثلا) . ولم يأت العون العربى لافريقيا بكامل ثماره للطرفين ، بسبب عدم فاعلية المؤسسات وغياب جماعية التعاون وعدم كفاءة توظيف المساعدات ، وضعف المردود الاقتصادى وغير الاقتصادى للطرفين ، رغم ما تضمنته مقررات مؤتمرات القمة العربية والافريقية ، واعلان القاهرة الصادر عن أول مؤتمر قمة عربى ـ افريقى (قبل عشر سنوات فى مارس ١٩٧٧) ، وتعدد مؤسسات التعاون المالى والفنى ، العربى الافريقى ، وجدية التوجه الافريقى نحو التعاون العربى وبالذات مع المأزق الذى دخله حوار الجنوب ـ الشمال ، واخيرا ، على الرغم من مآسى والجفاف والمجاعة فى افريقيا . ومن ناحية أخرى ، فان قسما هاما من العون العربى الرسمى الميسر الى الدول الافريقية

وغيرها من الدول النامية تم تقديمه وفق الشروط التى يمليها صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى وبالذات شروط « التكيف السلبى » ، بما يضع العون العربى تحت شبهة المشاركة فى تكريس أوضاع التخلف والتبعية التى تقود اليها عمليا هذه الشروط ، وبما يحجب عن البلدان النامية - فى أفضل الاحوال - ما تقدمه الاقطار العربية من عون يختلط بأموال المؤسسات المالية الدولية غربية الجوهر والمظهر . ونلاحظ هنا ، أنه الى جانب المساهمة فى زيادة رؤوس أموال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تم تقديم قروض هامة الى الدول النامية عبر منافذ سيطرت عليها هذه المؤسسات المالية الدولية الخاضعة رأسمالا وأدارة للدول الرأسمالية الصناعية . وهكذا ، بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥ زادت الاستثمارات طويلة الاجل لدول الأوبك فى هذه المؤسسات من ٣,٥ الى ٣٤,٧ مليارات من الدولارات أو بنحو ٩,٩ مرة ، وهو ما يزيد عن معدل نمو اجمالى التوظيفات الخارجية للاوبك كما يزيد وان بدرجة اقل على استثمارات الاوبك طويلة الاجل فى الدول النامية فى نفس الفترة . وفى تقديرنا أنه ينبغى « تحرير » هذه الموارد العربية واخضاعها للادارة العربية المباشرة للعون الانمائى كما سنوضح أدناه بما يخدم المصالح المتبادلة للبلدان النامية العربية وغير العربية . ومن ناحية ثالثة ، ان الدعوة الى ما سمى بـ « التعاون الثلاثى » وخاصة فى المؤتمر الذى دعت اليه فى باريس قبل عشر سنوات « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » بدت - كما ذكرنا - « ابتزازا » للدول العربية النفطية ، بتهمة « التقصير فى مساعدة الدول النامية غير النفطية و « ادعاء » بأن « تقصير » العرب فى التمويل وراء « قصور » نقل الغرب للتكنولوجيا الى أطراف الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وكانت هذه الدعوة ايضا « تزييفا » للواقع بمحاولة تحميل العرب مسئولية الازمات البنيوية والدورية فى مراكز هذا الاقتصاد ، ومحاولات نقل أعباء هذه الازمات الى اطرافه . ومحاولة لبذر « الشقاق » بين الدول النامية النفطية التى انتزعت حقها فى تحديد أسعار ما تملكه من الثروة النفطية وبين الدول النامية غير النفطية التى تطلعت بدورها الى تعديل شروط التبادل الدولى لثرواتها التعدينية والزراعية .

● ● رابعا ، أنه بعد خصم التمويل الضرورى لتجاوز التخلف والتبعية فى الوطن العربى ، وفى السياق الذى يدعم التنمية المستقلة العربية بالذات ، فان ما تقدمه الاقطار العربية النفطية ذات الفوائض المالية من عون الى الدول النامية غير العربية ينبغى أن يخضع كلية للمصالح الاستراتيجية العربية وما يقابلها من مصالح البلدان الاخرى النامية . وان اطر هذا التعاون لابد وأن تقتصر على المؤسسات الجماعية العربيـة ، والمؤسسات المشتركة مع الدول النامية ، الى جانب المنظمات التابعة للأمم المتحدة . وتزيد من هذا التعاون ، الاستفادة المتزايدة من قدرات « الدول الصناعية الجديدة » وتنويع العلاقات سواء بين « الدول الصناعية الرأسمالية » أو بينها وبين « الدول الاشتراكية الصناعية » ، وذلك استنادا الى قوة المساومة الجماعية للدول النامية بما فى ذلك قوتها « المالية العربية » ، وبهدف التعجيل بالتصنيع المستقل فى العالم الثالث وفى قلبه الوطن العربى . وهنا ، تبدو جديرة بالسعى نحو الاخذ بها المقترحات التى تضمنتها الوثائق المقدمة الى مؤتمر القمة العربى فى عمان (عام ١٩٨٠) ، سواء الاقتراح بدمج كل أو معظم البنوك التى أسستها أو ساهمت فى تأسيسها الدول العربية المانحة للعون مع غيرها من الدول العربية والتى تم عبرها تقديم جانب أساسى من العون الانمائى العربى . والمقصود هو دمج بنوك مثل : الاسلامى ، والعربى - الافريقى . . الخ فى « المصرف العربى للتنمية الدولية » الذى يمكن أن تساهم فى تأسيسه بلدان نامية غير عربية . وتطوير الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية الى « صندوق عربى للتعاون الفنى » على ذات الاساس السابق . . أو الاقتراح البديل بتشكيل « لجنة عربية لمعونات التنمية » ، تنظم تبادل المعلومات بشأن الدول المستفيدة ، وتحصر المعونات المقدمة لكل دولة ، وتنسق بين سياسات العون الثنائية ومتعددة الاطراف ، وتراعى تأمين المردود الاقتصادى والسياسى العربى للعون ، وتنسق مع مؤسسات التمويل الميسر المماثلة من الدول النامية غير العربية ، ومع المؤسسات المصرفية العربية المشترك للتمويل التجارى . . الخ وهى لجنة يمكن أن تنشأ فى اطار جامعة الدول العربية .

● ● **وخامسا** : ان التوقعات بتراجع حجم العون الانمائى العربى الميسر فى السنوات القادمة ، وهو ماحدث فعلا فى السنوات الماضية ، نتيجة هبوط أسعار وعوائد وفوائض النفط العربى ، يفرض ضرورة العمل على « ترشيد » استخدام هذا العون فى البلدان المتلقية له . ويساعد على مثل هذ الترشيد تطوير الاتجاه نحو زيادة حصة المؤسسات متعددة الأطراف للتمويل العربى ، إلى تكون ما عرضناه أعلاه من مؤسسات للعون الجماعى الانمائى العربى . ونلاحظ ، بداية ، أنه إذا كان العون الحكومى غير المخصص والذى استوعبه غالبية العون الانمائى الرسمى العربى قد اتجه إلى تمويل عجز الموازنات الحكومية ، فقد مثل من الناحية الفعلية إحلالا بدرجة هامة لموارد مهدرة فى الدول المتلقية للعون وليس إضافة ضرورية لمواردها القاصرة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الانتاجية الحقيقية . أضف إلى هذا ، أنه إلى جانب تخصيص النسبة الأقل من العون العربى الانمائى الرسمى لتمويل المشروعات . نالت قطاعات الانتاج السلعى (وبالذات الصناعة والزراعة) حصة ضئيلة منها ، فإن المزيد من العون الانمائى الذى تقدمه الصناديق العربية ينبغى أن يتجه إلى تطوير القطاعات المذكورة على حساب البنية الأساسية ، طالما أن عائد تمويل المشروعات الانتاجية يمكن أن يؤمن التطور اللاحق للحد الأدنى من البنية الأساسية القائمة أو التى طورت من قبل العون العربى ، وحيث العكس يستحيل . ونلاحظ ، هنا أيضا ، صواب ما أكده التقرير

الاقتصادى العربى الموحد للعام الماضى ، من ضرورة تطوير إدارة القروض وضمان حسن استخدامها ، وخاصة بتوجيه الموارد إلى زيادة الانتاج بدلا من الانفاق الاستهلاكى المظهرى ، وزيادة امكانات التصدير والموارد القطرية من النقد الأجنبى ، والتعاون على أساس الاعتماد الجماعى على الذات ، فى البلدان التى تتلقى العون ، مع تبسيط اجراءات وشروط العون وإزالة عوائق وخفض تكلفة ومتابعة تنفيذ المشروعات الممولة ، وضمان سداد الالتزامات . والأمر أن مصلحة متبادلة بين الدول العربية صاحبة الفوائض المالية المتراكمة فى الأسواق المالية والنقدية الغربية ، وغيرها من الدولة النامية ـ العربية وغير العربية ـ التى تعانى وطأة الافتقار إلى تمويل الاستثمار ، تكمن فى إعادة تدوير تدريجى ولكن متواصل لهذه الفوائض نحو الاستثمار الانتاجى فى العالم الثالث على أساس تكامل عوامل الانتاج ، وأولويات توطن تبدأ منطقيا بالدول صاحبة الفوائض ثم الدول العربية ثم الدول النامية الأخرى . وربما يمثل المزيد من تأسيس المشروعات المشتركة بين الدولة النامية العربية وغير العربية أحد القنوات الهامة لتطوير الاستثمار الانتاجى فى العالم الثالث فى إطار التقدم على طريق التصنيع والتكامل والاستقلال .

جـ ـ مؤشرات وأسباب الأزمة الراهنة للمديونية الخارجية للدول العربية والدول النامية :

. . وهنا أيضا فإن مؤشرات وأسباب أزمة الديون فى العالم الثالث تحدد مجالات واتجاهات وإمكانات التنسيق بين الدول العربية والدول النامية الأخرى فى مواجهة تكتل الدائنين الغربيين ومن أجل تجاوز مأزق الديون .

.. ونلاحظ ، **أولا** : تعاظم حجم وأعباء الديون الخارجية للدولة النامية . لقد تضاعفت مديونية العالم الثالث منذ بداية الثمانينات حيث بلغت ١١٩٠ مليار دولار مقارنة بنحو ٥٥٧ مليار دولار بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٧ وبين ذات العامين وعلى أساس تقديرات العام الأخير ، فإن الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى للدول النامية زادت من ٢٥,٩٪ إلى ٣٨,٩٪ . وأما نسبة الديون إلى الصادرات فقد زادت من ١١٠,٧٪ إلى ١٧٣,٠٪ . وقد تفاوت هذا العبء بين مختلف قارات ومناطق ودول العالم الثالث حسب مستويات التطور الاقتصادى ـ الانتاجى ، طالما أن الأزمة لا تتعلق هنا بمجرد الحجم المطلق للديون وإنما بالقدرة الحقيقية على مواجهة التزامات السداد . وهكذا ، على سبيل المثال ، رغم أن ديون البلدان النامية العشرة الأثقل مديونية كانت حوالى ١٣,٢ مثل ديون بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الأقل نموا ، فإن نسبة ديون المجموعة الأولى من البلدان إلى ناتجها المحلى الاجمالى لم تتعد ٣٢,٥٪ ، أى نحو نصف النسبة المقابلة للمجموعة الثانية من البلدان والتى بلغت ٦٤,٦٪ عام ١٩٨٤ .

.. ومن حيث التوزيع الجغرافى ، توزعت القارات والأقاليم المدينة فى عام ١٩٨٧ بحيث شغلت أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبى المركز الأول ، تلتها آسيا (عدا الشرق الأوسط) ثم أفريقيا (عدا مصر) ثم الشرق الأوسط (عدا البلدان المصدرة للنفط وشاملا مصر) . وأما الدائنون فقد شغلت أمريكا الشمالية المركز الأول بينهم وتلتها أوروبا الغربية ثم اليابان والشرق الأوسط (البلدان المصدرة للنفط) وأخيرا الدول الاشتراكية ودول أخرى . وأما خريطة علاقات المديونية والدائنية فقد رسمت خطوطها الصلات الاقتصادية القائمة بجذورها التاريخية ، وهكذا ، فإن أمريكا الشمالية مثلت أهم الدائنين لبلدان أمريكا اللاتينية ، وشغلت اليابان المركز الأول بين صفوف دائنى بلدان شرق آسيا ، وأما أوروبا الغربية فقد مثلت أهم الدائنين لبلدان الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا . وأما المركز الأول بين جميع الدول الدائنة فقد شغلت الولايات المتحدة فيما يتعلق بجميع القارات والمناطق والبلدان ، وارتبط هذا بقوة شبكة مؤسساتها التى سيطرت وحدها على نحو ٢٥٪ من ديون العالم الثالث ، فضلا عن نحو ٢٠٪ من ديون بلدان الأوبك ، فى منتصف عام ١٩٨٦ .

وثانيا : تدهور شروط التمويل الخارجى بشدة بين منتصف السبعينات حين تعاظمت وثائر نمو الديون الخارجية للعالم الثالث وعام ١٩٨٢ حين انفجرت أزمة الديون فى مظهرها الحاد ، أى العجز الفعلى عن السداد من قبل بلد تلو الآخر خاصة تلك ثقيلة المديونية . ونكتفى هنا بالإشارة إلى ارتفاع سعر الفائدة المتوسط على القروض من نحو ٦,٨٪ إلى أكثر من ١٤٪ على القروض طويلة الأجل من المصادر الخارجية بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . وفى ذات الوقت الذى لوحظ فيه تزايد القروض العامة والخاصة من هذه المصادر . وفوق هذا هبط أجل السداد وفترة السماح وتقلص عنصر المنحة بين نفس العامين .

ولقد تقلص فى السنوات اللاحقة لانفجار الأزمة حجم التمويل الخارجى المتاح للدول النامية من جميع المصادر ، رغم استمرار وحتى تفاقم الأسباب التى تدفع إلى هذا التمويل . وهكذا ، فقد هبطت نسبة المساعدات الانمائية الرسمية من الدولة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى الناتج القومى الاجمالى لأهم المانحين للمساعدات منها ؛ وهبط صافى المساعدات الانمائية الرسمية إلى الدول النامية من جميع المصادر ، وهبطت القروض الميسرة وغير الميسرة من المصادر الرسمية والخاصة ، وانخفضت نسبة الالتزامات إلى الدول النامية (عدا الأوبك) إلى إجمالى رؤوس أموال البنوك الأمريكية ، بما فى ذلك للبنوك الأمريكية التسعة الكبرى صاحبة أكبر الإلتزامات . وفضلا عن النمو المتواضع للمنح ، فإن الاستثمار المباشر زاد بدرجة محدودة ، لكنه انعدم بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء ، وهبط بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية .

وتظهر خطورة نقص التمويل الخارجى المتاح ، إذا لاحظنا ، من ناحية ، أن مدفوعات سداد أصل الدين زادت من

٤٣,٢ إلى ٦٠,٦ مليارات من الدولارات أو من ٢٣,٧٪ إلى ٧٤,١٪ من صافى التدفقات ، وأن الأخيرة قد هبطت إلى نحو ثلث مستواها السابق ، وذلك بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٦ . ومن ناحية ثانية ، ان أكبر سبع دول مدينة فى أمريكا اللاتينية كانت بحاجة إلى نحو ٩٣,٢ مليارات من الدولارات بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٢ ، سواء لتغطية العجز فى ميزان المدفوعات الذى قدر بنحو ٥٥,٧ مليارات من الدولارات (منها حوالى ٤٢,٣ مليارات من الدولارات نجمت عن تدهور شروط التجارة ، وارتفاع أسعار النفط ، وتعاظم مدفوعات الفائدة) . أو لتعويض آثار الهروب الواسع لرأس المال خاصة الوطنى ، الذى قدر بنحو ٣٧,٥ مليارات من الدولارات . أضف إلى هذا ، أن خفض الواردات - بما فى ذلك على حساب الاستثمار والاستهلاك الضروريين ، أى على حساب النمو ومستويات المعيشة - كان الأداة الأساسية لتسوية عجز موازين المدفوعات . وارتبط هذا ، بأن زيادة قيمة الصادرات - بما فى ذلك مع الانتعاش النسبى اللاحق فى الدول الرأسمالية الصناعية - حد من أثرها الإيجابى فى تصحيح هذا العجز ، تدهور شروط التبادل التجارى فى غير صالح دول أمريكا اللاتينية المدينة .

وثالثا : أن اجراءات تخفيف حدة أزمة المديونية ، قد استهدفت انقاذ النظام المصرفى فى مراكز الاقتصاد الرأسمالى ومعاونة المدينين على السداد بل وإنقاذ النظام الاقتصادى العالمى القائم برمته من الأخطار التى هددت آلياته فى الصميم ، بيد أن هذه الاجراءات لم تطرح ، ولم يكن بمقدورها ، مواجهة الأسباب العميقة لمأزق المديونية ، وكان العديد من إجراءات إعادة جدولة الديون عاجلة السداد للدول النامية قاصراً حتى عن تحقيق الأهداف الضيقة لها . ونلاحظ ، من ناحية ، أن نسبة ديون العالم الثالث قصيرة الأجل قد هبطت من ٢٤,٤٪ إلى ١٥,٩٪ ، وارتفعت نسبة الديون طويلة الأجل من ٧٤,٣٪ إلى ٨٠,٣٪ . وزادات حصة صندوق النقد الدولى من ١,٣٪ إلى ٣,٩٪ وذلك بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وشهدت السنوات التالية مباشرة لعام ١٩٨٢ تحسنا نسبيا فى شروط الإقراض ، حيث انخفضت أسعار الفائدة ، وزاد أجل السداد ، وطالت فترة السماح ، وارتفع عنصر المنحة فى القروض . بيد أن هذه الشروط بقيت أشد سوءا بدرجة ملموسة فى منتصف الثمانينات مقارنة بمنتصف السبيعنات . ومن ناحية أخرى ، فإن الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية تراجعت لصالح المصادر الخاصة ذات الشروط الأكثر قسوة ، وهبط إجمالى الديون التى شملتها إعادة الجدولة ، بما فى ذلك نتيجة إحجام العديد من البلدان عن تطبيق برامج « التكيف » التى فرضها صندوق النقد الدولى ، باعتباره وكيلا للدائنين بسبب آثارها السلبية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وهبطت الأموال الجديدة المنصرفة طبقا لتسهيلات إعادة الجدولة ، كما هبطت التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل التى تم ترتيبها بالتزامن مع إعادة هيكلة الديون ، بل أن التزامات البنوك التجارية قد هبطت للدول التى شملتها خطة بيكر فى معالجة الأزمة . وإلى جانب جدية التمويل الميسر للبنك الدولى أضحت التدفقات الصافية لصندوق النقل الدولى سلبية .

وهكذا ، رغم شمول اجراءات تخفيف أزمة الديون للبلدان النامية العشر الأثقل مديونية (وتشمل تلك التى زادت ديونها طويلة الأجل عن ١٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٤ ، وهى : الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا والمكسيك وشيلى والهند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا ومصر) فإن نسبة ديونها إلى الناتج القومى الاجمالى زادت من ١٨,٧٪ إلى ٣٢,٥٪ ، وزادت نسبة مدفوعات خدمة ديونها من ١٧,٩٪ إلى ٢٠,٥٪ من قيمة الصادرات . ونفس الأمر للبلدان الأفريقية الأقل نموا (وتشمل تلك التى يقل متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى عن ٤٠٠ دولار عام ١٩٨٤) ، حيث زادت نسبة ديونها إلى الناتج القومى الإجمالى من ٤٠,١٪ إلى ٦٤,٦٪ ، وزادت نسبة مدفوعات خدمة ديونها من ١١,٤٪ إلى ١٤,٩٪ من قيمة الصادرات ، بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ للمجموعتين من البلدان ، بل أن البلدان التى طبقت وصفات الصندوق للتكيف تأكدت استحالة وفائها بخدمة الديون ، وبدلا من خفض المديونية تباطأت التنمية .

د - اتجاهات التنسيق المالى بين الدول العربية والدول النامية - تجاوز مأزق المديونية الخارجية :

ان المؤشرات والأسباب التى عرضناها للأزمة الراهنة للديون الخارجية للعالم الثالث بمافيه الوطن العربى ، تحدد إلى مدى بعيد الاتجاهات التى ينبغى أن يتطور فيها العمل الاقتصادى المشترك من أجل تجاوز مأزق الديون ، بمافى ذلك الانكشاف المالى العربى .

ونشير **أولا** : إلى ضرورة العمل الاقتصادى المشترك من أجل تقليص حجم وتخفيف عبء الديون الخارجية القائمة للعالم الثالث ، أى ضرورة التمسك الجماعى برفض التسليم « بواجب » سداد مجمل الأصول والفوائد المترتبة على الديون الخارجية القائمة . وفى هذا فإننا ننطلق من إدراك الاستحالة العملية - وربما عدم المشروعية - لمطالب إسقاط كامل ديون العالم الثالث ، ومن اليقين بأنه يستحيل فى ذات الوقت وليس من الحق فى شىء سداد كامل هذه الديون .

ونؤكد ، هنا بالذات على ضرورة تمسك البلدان النامية - العربية وغير العربية معا - بإسقاط كل ديون البلدان الأقل نموا - خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء - والعاجزة كلية عن السداد إلا بتهديد استمرار أسباب تجديد حياة شعوبها ، وإسقاط بعض ديون البلدان الأخرى فى العالم الثالث والتى يتزايد استحالة قدرتها على خدمة الديون دون المزيد من تدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإذا غضضنا الطرف عن الاعتبارات الانسانية والأخلاقية - دون انكار أثرها من زاوية تعاطف أقسام متزايدة من شعوب البلدان الدائنة مع مطالب

تحفيف عبء ديون البلدان الفقيرة - فإن مبررات إسقاط كل أو بعض الديون ، تكمن فى تضخم الديون نتيجة المستويات الربوية للفوائد التى تجاوزت أصول وعوائد استثمار القروض التى تلقاها المدينون ، وانخفاض الديون الحقيقية مقارنة بالاسمية نتيجة المبالغة فى أسعار توريد المشتريات بالقروض فى ظل قيود المشروطية والتخصيص وتكاليف الخدمات الاستشارية والإدارية من قبل الدائنين ، أضف إلى هذا ، أن من شأن مواصلة سداد أصول وفوائد الديون - فى حال توافر القدرة النسبية على هذا السداد - أن يضعف قدرات البلدان النامية على الاستيراد والتنمية ، الأمر الذى يكرس عوامل الركود فى المراكز الرأسمالية ، وهو ما يفسر - إلى حد بعيد - استجابة بعض الدول الرأسمالية الدائنة لمطالب إسقاط بعض أو كل الديون ، التى تأكدت من استحالة أو أخطار سدادها .

ونؤكد ، **ثانيا** : أنه على الدول المدينة - عربية وغير عربية - أن تصفى أسباب اللجوء المتزايد إلى الاستدانة . ويتم هذا بأن تصفى ما تعانيه من انكشاف اقتصادى : بنيوى وغذائى وتكنولوجى وتجارى . . إلخ ، وأن تسيطر على المراكز الرئيسية لاقتصادياتها القومية ، وأن تتمسك بسيادتها الوطنية فى صنع سياساتها الاقتصادية . . الخ ، أى أن تقلص الاختراق الأجنبى لاقتصادياتها وسياساتها . ويعنى هذا وذاك تأمين أولوية تطوير الانتاج ورفع الانتاجية ، من ناحية ، ودعم مناعة اقتصاديات الدول النامية إزاء محاولات الدول الصناعية تصدير أعباء أزماتها . وعلى الدول النامية المدينة ، أن تقاوم فى نفس الوقت محاولات فرض « التكيف السلبى » عليها ، وأن تتمسك بصياغة برنامجها هى « للتكيف الإيجابى » فى مواجهة متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية وخاصة تعاظم الاعتماد المتبادل بحيث يصبح مستندا إلى التكافؤ وإن تدريجيا ، وذلك بتصفية جوانب الضعف وتدعيم عوامل القوة فى أوضاعها الاقتصادية الداخلية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية ، ولابد للدولة النامية أيضا أن تجعل اعتمادها على التمويل الخارجى للتنمية متناقضا مع الزمن ، وذلك بالتعجيل بالنمو الانتاجى المتناسب والمتوازن لاقتصاداتها المتكاملة تدريجيا ، وبالذات بالإسراع على طريق التصنيع المستقل . وعلى هذه الدول أن تحد من نزاعاتها الاقليمية التى تتعارض مع المصالح الحقيقية لشعوبها وتفاقم الديون بزيادة استيراد السلاح فى غير ارتباط بحاجات أمنها القومى . أضف إلى هذا ، أن الحد من الديون يتوقف على تقدم البناء الديمقراطى السياسى الداخلى لأنظمة العالم الثالث ، الأمر الذى يؤمن رقابة ديمقراطية على إدارة الاقتصاد القومى ، وعلى تعبئة موارده القومية ، وعلى استخدام القروض الجديدة الضرورية . . الخ . وكما أوضحنا من قبل فإن تطوير التجارة البينية فى العالم الثالث ، وتضامن بلدانه من أجل تحسين شروط التبادل التجارى إزاء الدول الصناعية وتأمين استقرار الأسعار الحقيقية وتنمية صادراتها ، والعمل من أجل اعتماد جماعى متزايد على الذات انتاجيا وتجاريا وماليا . . الخ . . إن هذا كله ، وغيره ، من شأنه أن يقلص بشدة أسباب توليد المديونية الخارجية فى العالم الثالث .

ونشدد **ثالثا** : على ضرورة المساومة الجماعية للدول النامية - عربية وغير عربية - فى مواجهة تكتل الدائنين ، وذلك فيمايتعلق بمفاوضات تسوية الديون الخارجية للعالم الثالث ، بمايؤمن ماأوضحناه من ضرورة تقليص حجم الديون وتخفيف أعبائها ، وأيضا فيمايتصل بالجهود المطلوبة لزيادة التمويل الخارجى الضرورى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أطراف الاقتصاد العالمى . ونلاحظ بداية أن الدول الدائنة تحل لنفسها ما تحرمه على غيرها ، حيث يمارس تكتل الدائنين ضغوطا جماعية على كل بلد مدين على حده فى ذات الوقت الذى تقاوم فيه محاولات المدينين البحث عن حل جماعى مع هذا الدائن أو ذاك . ويرفض الدائنون المفاوضة الجماعية فى إطار دولى لتسوية الديون ، كما أعلن سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الضغوط التى تمارسها الدول الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية لتجنب عقد مؤتمر دولى حول مشكلة الديون الأفريقية ، ولتكريس واقع الانفراد بكل مدين على حده . ويبرر « الحل الفردى » المطروح ، بواقع تباين ظروف البلدان المدينة ، أى التركيز على « ماهو خاص » فى مأزق ديون العالم الثالث ، وإنكار « ماهو عام » فى هذا المأزق . ومن ناحية أخرى ، فإن أسبابا موضوعية عديدة تفرض ضرورة المساومة الجماعية للبلدان النامية المدينة - مع تضامن البلدان غير المدينة - لضمان تجاوز حقيقى لمأزق المديونية الخارجية . ولقد أشرنا إلى إخفاق محاولات تخفيف وطأة أزمة العجز عن السداد حتى فى حدود هذا الهدف العملى المباشر الضيق . ولا ننكر واقع تباين القدرة على السداد ، واختلاف بنية الديون ، ومن ثم ضرورة تمايز أساليب تسوية الديون . بيد أن ثمة ظروف وخصائص وأساليب مشتركة بين جميع العالم الثالث ، تمثل فى تقديرنا أساسا للمساومة الجماعية . وبين هذه « العوامل » المشتركة يمكن أن نشير إلى : حتمية تخفيف عبء المديونية لجميع البلدان المتخلفة والناس على السواء مهما تفاوت مدى هذه العملية ؛ وضرورة تعديل الأسس العميقة المولدة للديون فى النظام الاقتصادى العالمى ، والحاجة إلى تحسين شروط وزيادة حجم التمويل الخارجى الجديد والضرورى للتنمية الاقتصادية فى العالم الثالث ، ووضع قواعد عامة متعددة الأطراف تتفق مع مصالح الدول النامية فى معالجة أزمة الديون ، والبحث عن الجمع الأمثل بين المصادر المختلفة للتمويل الخارجى ووضع ضوابط تؤمن تحقيق الغاية منها فى زيادة موارد الاستثمار الانتاجى والضرورى فى العالم الثالث ، والكشف عن سبل التكيف الإيجابى للبلدان النامية بمايؤمن لها تجاوز أوضاع التخلف والتبعية ، والمشاركة فى تحديد الأساليب التى يمكن بها تحويل جانب من الموارد المحررة نتيجة اتفاقات نزع السلاح إلى تمويل التنمية فى العالم الثالث ، والسعى لتنفيذ برامج تحسين شروط التجارة والنفاذ إلى الأسواق لمنتجات الدول النامية ، وتغيير

الوضع غير المتكافىء للدول النامية فى صندوق النقد الدولى ، ودراسة امكانات زيادة الاستثمار المباشر فى المشروعات المشتركة ، والبحث فى سبل ضبط أداء البنوك التجارية الدائنة بمايحسن شروط قروضها ، ووضع قواعد سلوك للشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسية ، والحد من هروب رأس المال من الدول النامية . . الخ .

ونشدد فى النهاية على حتمية التعاون والتنسيق بين الدول العربية وغيرها من الدول النامية فى مجال تطوير العلاقات التجارية والمالية البينية ، وفى مجال مواجهة أخطار الانكشاف العربى والأزمة الراهنة التى يتحمل العالم الثالث أعباءها الثقيلة فى مجالي التجارة الدولية والمديونية الخارجية بمايعنيه هذا من تطوير لأشكال المساومة الجماعية إزاء العمل الجماعى للدول الصناعية الهادف إلى تكريس الوضع القائم .

بيد أن من الهام التأكيد أن هذا العمل الاقتصادى المشترك لن يؤتى كامل ثماره إذا جرى الانخراط العربى المنشود فيه باعتباره سياسة اقتصادية خارجية لكل قطر عربى على حده ، وهو مايبدو منطقيا فى ظل أوضاع التجزئة والتشتت العربى القائمة . بيد أن دافع تعظيم ثمار هذا العمل الاقتصادى المشترك لكل أطرافه ، وإمكانات المزيد من المنافع للوطن العربى فى حال انخراطه الجماعى فى هذا العمل ، والعوامل الموضوعية والذاتية التى تبرر ارتقاء العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وإخفاق سيناريو التجزئة العربية بمايتضمنه من سقوط أوهام النجاة القطرية وأحلام الانكفاء الإقليمى الفرعى . . الخ . إن هذا كله فى تقديرنا يمثل أساس التفاعل المتبادل بين التعاون والتنسيق على مستوى العالم الثالث وعلى مستوى الوطن العربى . ونعنى أن التقدم فى أحدهما يدفع ويبرر الارتقاء بالآخر ، سواء بإدراك المكاسب الناجمة ، أو الخسائر المتجنبة عن العمل الاقتصادى المشترك على هذا المستوى أو ذاك ، ويبين أفضلية توسيع نطاق التعاون والتنسيق ، سواء فى اتجاه الاعتماد الجماعى - الاقليمى والعالمى - على الذات فى العالم العربى والعالم الثالث ، أو فى اتجاه إعادة بناء النظام الاقتصادى العالمى على أساس بناء أسس الاعتماد المتبادل المتكافىء بين كافة مناطقه ودوله .

النظام الإقليمى العربى

القســـم الأول

الهيــكل السـياسى للنظــام العــربى

■ التفاعلات الرسمية فى النظام العربى : ١٩٨٧ : عام وقف التدهور
■ هيكل الاهتمامات العربية لعام ١٩٨٧
■ اتجاهات تطور النظام العربى

ظهر على الهيكل السياسى للنظام العربى فى هذا العام عدد من المظاهر والمتغيرات الإيجابية والتى وإن لم تكن كافية لإقالة النظام العربى من عثرته ، فإنها أتاحت لنا أن نطلق على العام ١٩٨٧ عام وقف التدهور . فقد أظهر النظام العربى إلى حد ما قدرة على وقف معدلات تدهوره السريع كنظام إقليمي والتى بدأت منذ أقل من عقد ونصف بقليل . وقد ظهرت أعراض التدهور على النظام العربى فى شكل إنتشار مناطق الصراع ، وإرتفاع مستوى العنف المتبادل فى هذه المناطق وزيادة الطابع التنافسى للعلاقات بين الدول العربية والوصول بها إلى مستوى التهديد المتبادل وقد ترافق مع ذلك تعطل آليات مؤسسات النظام العربى خاصة الجامعة العربية ومؤسسة القمة العربية ، وقد وصل تعطل أنشطة مؤسسات النظام إلى ذروته بالعجز عن إنعقاد مؤتمر القمة العربية منذ قمة فاس الثانية فى عام ١٩٨٢ . وقد عكست مظاهر التدهور هذه نفسها فى إنخفاض قدرة النظام العربى على التصدى للتحديات والتهديدات التى تواجهه والقادمة من البيئة الإقليمية والدولية المحيطة . وقد ظهر هذا جليا فى إختلال ميزان القوة بين العرب وإسرائيل إلى درجة تمكنت فيها إسرائيل من توجيه ضربات شديدة لأهداف عربية بعيدة عن حدودها ، ودون أن يتمكن النظام العربى من تحميلها أى تكلفة ذات شأن مما دفع البعض إلى إطلاق تسمية العصر الاسرائيلى على هذه الحقبة من تاريخ المنطقة كذلك ظهر انخفاض قدرة النظام العربى على مواجهة التهديدات فى تزايد التهديدات الإيرانية للعراق ودول الخليج فى الوقت الذى إنقسمت فيه المواقف العربية بشكل واضح تجاه هذه المسألة وقد شهد عام ١٩٨٧ محاولة جادة من أطراف النظام العربى لكسر منحنى تدهور النظام العربى على المستويات الأربعة المشار إليها : السيطرة على مناطق الصراعات ، والحد من علاقات التنافس والتهديد بين دول عربية رئيسية ، وإعادة تنشيط دور مؤسسات النظام العربى خاصة مؤسسة القمة التى إلتقت فى عمان فى نوفمبر ، وتعديل ميزان القوى فى الصراع العربى الاسرائيلى عبر المشاركة الواسعة من الجماهير الفلسطينية فى الإنتفاضة العارمة التى إندلعت فى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ديسمبر ١٩٨٧ .

وبالرغم من هذه المظاهر الإيجابية ، فإن أوضاع النظام العربى ماتزال إنتقالية فاحتمال الإنطلاق من الوضع الراهن باتجاه تجاوز حقيقى لأزمة النظام العربى واردة بنفس قدر إحتمال الإنتكاس الى مادون المستوى الحالى ، وهو مايتوقف على عدد من العوامل المرتبطة بطبيعة التغيرات الجارية ، والضغوط التى دفعت فى سبيلها ، وهو مايناقشه هذا القسم من التقرير .

أولا : التفاعلات الرسمية فى النظام العربى ١٩٨٧ : عام وقف التدهور

١ ـ مقدمة :

يمكننا القول بكل إطمئنان أن عام ١٩٨٧ شهد محاولات جدية لوقف التدهور فى النظام العربى . ولا يمتد ذلك إلى محاولات لاقتلاع مصادر التدهور . وقد تفتح هذه المحاولات الباب أمام بداية نهوض جديد للنظام ولكنها ، إذا توقفت وفشلت ـ قد تنتهى إلى التسليم بحتمية سقوط الشكل التقليدى للنظام العربى ، كما تحدد مع نشأة جامعة الدول العربية .

فعلى مستوى الرأى العام العربى لا يجوز القول بأن هناك إنبعاثا للأمل والحيوية . فلازال الرأى العام العربى فى إجماله بعيد عن الكفاحية التى عرفها فى عقدى الخمسينات والستينات . على أن هناك علامات غير مباشرة تدل على أن الاكتئاب واليأس الذى طغى على المزاج الشعبى العربى قد إنحسر إلى حد ما ـ خلال عام ١٩٨٧ .

وقد بدأ العام فى ظروف اجتمعت فيها عناصر التأزم فى الواقع العربى . وبدا النظام العربى فى قاع العجز عن التعامل

بأية درجة من الفاعلية مع مصادر التهديد والفوضى والعنف . وتعمق مزاج اليأس نتيجة للتطورات فى الساحة اللبنانية وفى ساحة الحرب العراقية - الأيرانية على وجه الخصوص . فقد كانت حرب المخيمات قد فتحت جرحا غائرا فى الوجدان العربى . وعند بداية العام كان الحصار الذى ضربته منظمة أمل على المخيمات الفلسطينية قد أكمل شهره الثالث ، مما صعد بالمأساة الفلسطينية إلى ذرى جديدة . وفى نفس الوقت لم تكن المخاوف التى تولدت عن الهجوم البرى الكبير الذى شنته إيران ضد العراق باسم كربلاء ٤ قد إنداحت بعد .

أما عند نهاية العام فقد لاح فى الأفق مايشبه الإنفراج ، مهما كان نسبياً ومحددا . وقد ساعدت خمسة عوامل رئيسية على تحريك الشعور بالانفراج ، وهى : تحقيق درجة من السيطرة على مناطق الصراعات الملتهبة داخل الوطن العربى ، وتحقيق درجة من التلطيف للتنافس وعلاقات التهديد المتبادل بين دول عربية رئيسية ، ونتائج مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان التى أعطت إنطباعاً بالعودة إلى الاقتراب من نوع من الإجماع العربى وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، وأخيرا النهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية ، وخاصة فى الأرض المحتلة . وإذا كانت هذه هى العلامات الأساسية للأنفراج النسبى فى النظام العربى ، فإن من المناسب أن نتوقف قليلا عند هذه العلامات بقصد إستكشاف عمقها ومدى تأثيرها على أداء النظام العربى ، وبالتالى حدود وآفاق دلالاتها المستقبلية .

٢ ـ سيطرة أكبر على الصراعات الملتهبة فى الوطن العربى :

المقصود بتحقيق سيطرة أكبر على الصراعات الملتهبة فى الوطن العربى (لبنان ، الصحراء الغربية ، جنوب السودان ، الخ) ترتيب الواقع السياسى والعسكرى فى مناطق هذه الصراعات بحيث يقبل من حيث المبدأ إيجاد مخرج أو حل سلمى .

والواقع أن هذا المعنى لا ينصرف بالضرورة إلى الأقرار بأن الحجم الكلى للعنف فى أى من هذه المناطق قد إنخفض بصورة كبيرة ومنسجمة . ومع ذلك ، فإن حجم العنف الكلى للعنف فى الوطن العربى قد إنخفض إجمالا هذا العام بالمقارنة بالعام الماضى ، بل إن عام ١٩٨٧ يعتبر من أقل سنوات العنف فى الوطن العربى منذ فترة ليست قصيرة .

أ ـ لبنان :

لم تقترب الحرب الأهلية اللبنانية من الإنتهاء كثيرا . فقد فشلت جميع مساعى التسوية السلمية التى حاولت سوريا مراراً ترتيبها بما فى ذلك المحاولات التى بذلت هذا العام ، ومع ذلك ، فقد أدت الترتيبات العسكرية والسياسية التى تمت خلال هذا العام إلى توليد قدر أقل من العنف . ويعود ذلك بصورة أساسية إلى تولى سوريا مسئولية أمنية وعسكرية مباشرة فى بيروت إلى جانب البقاع ، وتحقيقها لقدر أكبر من السيطرة على الميليشيات الموالية لها مع تحرك الدبلوماسية السورية نحو قدر أكبر من الاعتدال فى نفس الوقت . على أن هناك عوامل إضافية ساهمت فى تقليص مستوى العنف هذا العام بالمقارنة بالأعوام الماضية ومن هذه العوامل :

١ ـ التسوية العملية للانشقاقات العنيفة داخل الميليشيات الرئيسية والأستقرار النسبى للقيادات العسكرية لهذه الميليشيات بعد سلسلة التصفيات التى تمت خلال العام الماضى .

٢ ـ تحقيق المصالحة الفلسطينية سواء فى إطار المجلس الوطنى الفلسطينى الذى عقد بالجزائر أو فى إطار التصدى لحرب المخيمات المروعة التى شنتها حركة أمل ضد الشعب الفلسطينى وهو الذى أثمر تنسيقا سياسيا وعسكريا على المستوى التحتى خلال العام الماضى .

٣ ـ هذا إلى جانب مجموعة من العوامل الهيكلية أهمها الأزمة المالية والاقتصادية التى أمسكت بتلابيب لبنان وإمتداد هذه الأزمة إلى إقتصاديات الحرب ، وإستمرار تكثيف العمليات الاسرائيلية ضد المقاومة الوطنية فى الجنوب ، وبالتالى إحياء محاولات تشكيل جبهة وطنية لمقاومة العسكرية الصهيونية .

الدور السـوری :

١ ـ ولا شك أن أهم أثر للدور السورى فى تخفيض مستوى العنف فى لبنان يتمثل فى فك الاشتباك الجزئى بين حركة أمل من ناحية والمخيمات الفلسطينية وخاصة المحيطة ببيروت من ناحية أخرى .

وقد تولد هذا الدور السورى عن تغير ملموس فى السياسة السورية اثمرته سلسلة من الضغوط العربية والدولية الرامية لفض الحصار الذى ضربته حركة أمل حول المخيمات الفلسطينية فى بيروت والجنوب وإنهاء حرب المخيمات .

والواقع أن الشعور العربى القومى بالعار قد وصل إلى قمته نتيجة التطور المذهل الذى جنحت إليه حرب المخيمات . فقد إستمر الحصار الذى ضربته حرب المخيمات إلى نحو خمسة أشهر كاملة ، وأدى الحصار إلى نتائج مروعة بسبب الجوع وتردى الأحوال الصحية والدمار الشامل الذى لحق بالمخيمات وخاصة فى بيروت . وقد فشلت كافة المحاولات الفلسطينية لإدخال مواد تموينية إلى المخيمات منذ قرب نهاية شهر أكتوبر ١٩٨٦ حتى نهاية شهر فبراير . وأطلقت النيران عدة مرات على شاحنات التموين الداخلة إلى مخيم برج البراجنة (فى ٧ / ٢ / ١٩٨٧) أو تأجلت (فى ١١ / ٢ / ١٩٨٧) ودخلت أولى شحنات الأغذية والأدوية إلى مخيم برج البراجنة فى بيروت ومخيم الرشيدية فى الجنوب فى ١٤ / ٢ / ١٩٨٧ بعد ساعات من صدور قرار مجلس الأمن الذى دعا إلى وقف القتال فى

المخيمات وحولها والسماح بإدخال الأدوية والمؤن إليها بينما لم تدخل أى مؤن إلى مخيم شاتيلا إلا يوم ٢٧ / ٢ وبعد تطبيق الإتفاق الذى ضمنته سوريا بين عناصر فلسطينية ومنظمة أمل ووافق عليه ياسر عرفات بإعادة قرية مغدوشة الأستراتيجية غرب صيدا إلى حركة أمل . ومع ذلك فقد إستمر الحصار والقصف لعدد من المخيمات الفلسطينية ومن بينها مخيم شاتيلا ومار إلياس لفترة طويلة حتى بعد دخول القوات السورية إلى بيروت .

والواقع أن الضغوط العربية والدولية التى أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن الإجماعى فى ١٤ / ٢ بوقف حرب المخيمات قد دفع سوريا إلى إعادة تقييم سياستها التى سمحت بجريمة حرب المخيمات التى نفذتها أمل . بينما إستمرت أمل فى قصف المخيمات وخاصة برج البراجنة وشاتيلا ، فلم تدخل القوات السورية بيروت إلا بناء على إتفاق رسمى مع الحكومة اللبنانية تحت دعوى وقف القتال بين ميليشيات أمل من جانب وميليشيات الدروز والحزب الشيوعى من جانب آخر ، وذلك حتى تنفى مسئوليتها عن حرب المخيمات وأن تبتعد عن إعطاء التزام رسمى بوقف حرب المخيمات ورفع الحصار تماما عن الشعب الفلسطينى فيها . وإستمر السوريون فى حث عناصر جبهة الإنقاذ على القيام بتصفية دموية لأنصار عرفات ، التى قاموا هم بجزء منها (قتل ١٩ مواطنا فلسطينيا ولبنانيا فى ٢٥ / ٢ ، وقتل ٤٥٠ معتقلا من برج المر فى نفس اليوم) (تصريحات أمانة القوات السورية فى لبنان فى ٢٨ / ٢) .

وقد دعا إستمرار حصار المخيمات الفلسطينية مجلس الأمن إلى طلب فك الحصار والسماح بإدخال المؤن والأدوية لها وذلك فى قراره يوم ٢٠ / ٣ / ١٩٨٧ . وكانت قوات أمل قد أطلقت النيران على مجموعة من النساء الفلسطينيات اللاتى خرجن من مخيم برج البراجنة للتزود بالمؤن فى نفس اليوم . وتكرر إطلاق النار على مظاهرة للنساء يوم ٢٧ / ٣ للمطالبة بالسماح بالخروج لشراء المواد التموينية . وقرر مجلس الأمن إستمرارية مشاوراته حول تطورات الوضع داخل المخيمات بالرغم من تحفظ كل من سوريا ولبنان فى ٤ / ٤ / ١٩٨٧ .

وقد أدت تلك الضغوط بسوريا إلى ترتيب إتفاق لوقف إطلاق النار وإنهاء حرب المخيمات ورفع الحصار عنها بدءاً من ٦ / ٤ / ١٩٨٧ ووفقا لهذا الإتفاق دخل الجنود السوريون مخيم شاتيلا فى ٧ / ٤ وبدأت سوريا تتولى مسئولية الرقابة على تنفيذ وقف إطلاق النار فى المخيمات الفلسطينية فى بيروت . كما بدأت إنتشارها على الطريق الساحلى بين بيروت وصيدا بهدف التعجيل بإنسحاب القوات الفلسطينية من المرتفعات الإستراتيجية التى سيطرت عليها فى نوفمبر ١٩٨٦ وقد ساعد على تثبيت هذا الإتفاق تفجر الصراع بين المقاومة الوطنية والقوات الاسرائيلية واللبنانية العميلة فى الجنوب منذ منتصف شهر مايو حتى نهاية العام .

ومع ذلك فإن إتفاق وقف إطلاق النار فى وحول المخيمات لم يقدر له أن يستقر تماما ولم تتخل أمل إلا مرغمة عن مشروعها الأصلى فى نزع سلاح المخيمات تمهيداً للقيام بالتهجير الإجبارى للمخيمات وخاصة فى جنوب لبنان . فوجهت قيادة أمل عدة إنذارات طوال الفترة ١٥ - ٢٠ يوليو إلى المخيمات الفلسطينية فى الجنوب (مخيم برج الشمالى والرشيدية بإخلاء المنطقة تماما) . وتجددت الإشتباكات بين أمل والمخيمات الفلسطينية فى صيدا وصور طوال هذه الفترة وتظاهر الفلسطينيون فى مخيم شاتيلا فى بيروت فى ١١ / ٨ للمطالبة برفع الحصار عن المخيم والسماح بدخول مواد البناء لإعادة بنائه قبل حلول موسم الشتاء . وإستمرت الإشتباكات متقطعة فى شهر أغسطس (وخاصة فى منتصف الشهر) ، وفى ١١ سبتمبر تجددت الإشتباكات حول شاتيلا وفى ١٤ / ١٧ - سبتمبر فى مخيمات عين الحلوه والمية ميه . وتجددت من جديد يومى ١١ ، ١٢ أكتوبر أقصى جنوب لبنان وفى ٢٣ / ١٠ تفجرت الأشتباكات من جديد وفى سياق ذلك تم تحريك خطة للتسوية السلمية مع منظمة التحرير فى سبتمبر بشرط إنسحاب القوات الفلسطينية من شرق صيدا وعندما رفض الفلسطينيون هذا العرض تفجرت الإشتباكات من جديد فى ٢٦ / ١٠ وإنفجرت المعارك حول مخيم شاتيلا فى ٢٦ / ١٢ . وذلك بالرغم من بدء القوات السورية عملية إنتشار جديدة فى ٢٣ / ١٢ لتشمل منطقة المطار والمناطق المحيطة بالمخيمات الفلسطينية . والواقع إنه مع إتفاقية وقف إطلاق النار حول المخيمات وإنتشار القوات السورية فى بيروت الغربية فى نهاية مارس وأوائل إبريل أصبحت سوريا فى وضع يمكنها من إنهاء حرب المخيمات بحزم . والواقع إن الاتجاه السورى نحو هذه القضية كان إيجابيا بصفة عامة وكان الدور السورى جوهريا لمنع فرض تهجير الشعب الفلسطينى من المخيمات وخاصة فى الجنوب ، ومع ذلك فإنه لايمكن القول بإن سوريا قد فعلت كل مابيدها لفرض التطبيق الحازم والمنسجم لهذا الإتفاق وذلك لإسباب عديدة . وأهم هذه الأسباب هى أن سوريا لاترغب فى طمأنة الشعب الفلسطينى فى المخيمات تماما وذلك كأداة للضغط على المخيمات وإجتثاث نفوذ القيادة الرسمية لمنظمة التحرير فيها ، كما أن سوريا قد رغبت فى السماح بالقيام بتصفيات دورية للمسلحين الفلسطينيين المناصرين لهذه القيادة كلما نمت أو توسعت تحت تأثير التأييد الذى تكنه الأغلبية للقيادة الرسمية للمنظمة ، وأخيرا فإن حاجة سوريا الشديدة لمنظمة أمل قد مكنت قيادة هذه المنظمة من إنتهاز كل فرصة ممكنة لتطبيق أهدافها وسياستها الخاصة الرامية إلى تصفية الوجود العسكرى الفلسطينى تماما مما يفتح لها الباب لوضع الوجود المدنى تحت رحمتها وإرهابه بقصد تشتيت الفلسطينيين وتهجير اكبر عدد ممكن منهم إلى خارج المناطق التى تفرض عليها هيمنتها وذلك تطبيقا لمنهجها الطائفى الضيق .

ومع ذلك كله ، فإنه يمكن القول بإنه بفضل الإنتشار السورى ، خاصة فى بيروت أمكن إلى حد كبير تحقيق قدر معقول من السيطرة على حركة أمل .

(٢) أما المجال الثانى الذى يبرز فيه أثر الوجود السورى على تقليص المستوى الكلى للعنف فى لبنان فيتمثل فى الاضطلاع بمحاولة جدية لإعادة التنسيق بين الميليشيات التابعة لها وفض الإشتباكات بينها مع تصفية أو تهميش الميليشيات الإسلامية المعادية لها فى نفس الوقت .

وكانت سوريا قد قامت فى العامين ٨٥ و ١٩٨٦ بعملية سحق القوة العسكرية لحركة التوحيد الاسلامى فى طرابلس . وقد إستكملت سوريا هذا العام إجراءات التصفية تلك . فحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية قتلت القوات السورية مايزيد عن ٢٠٠ شخص فى مدينة طرابلس وحدها يعتقد فى إنتمائهم لحركة التوحيد الاسلامى بعد هجوم شنته جماعة مسلحة وأسفر عن مقتل ١٢ جنديا سوريا (وزع هذا التقرير فى أول مايو) وقد أدت تلك الإجراءات إلى تهميش المكانة السياسية والعسكرية لهذه الحركة بالرغم من قيامها بأنشطة عسكرية بين الحين والآخر مثل وضع الشحنات الناسفة فى طرابلس وبعلبك فى ١٥ / ٧ / ١٩٨٧ وفى طرابلس فى ٢٦ / ٩ وإستكملت القوات السورية تصفية جيوب هذه الحركة فى صيدا بالجنوب قرب نهاية شهر أغسطس ، بعد إنتشارها إلى مناطق فى الجنوب مباشرة كما إعتقلت القوات السورية ٨٠ شخصا فى طرابلس إثر إغتيال جندى سورى هناك فى منتصف شهر ديسمبر . كما قامت قوات كانت تنتمى إلى حزب التوحيد الإسلامى بعمليات ضد القوات السورية فى طرابلس أهمها فى ٢٨ / ١٢ بالهجوم على مواقع القوات السورية فى طرابلس وإختطاف عسكريين سوريين[٦] .

على أن جهود سوريا لتعديل الهيكل العسكرى للمنظمات الاسلامية لصالحها قد توجه هذا العام بصفة خاصة ضد حزب الله التابع لإيران ـ فلم تتردد سوريا فى المخاطرة بتحالفها مع إيران من أجل إحكام سيطرتها على الساحة الإسلامية فى لبنان ، جزئيا من خلال السيطرة على مدى مساحة الحركة المتاحة للقوى المستقلة عامة ولحزب الله بصورة خاصة . وقد إستخدمت سوريا لهذا الغرض اسلوب التصفية الدموية والوسائل السياسية والدبلوماسية اللازمة للرقابة على حركة هذا الحزب . فمن الناحية العسكرية كانت الاشتبكات العسكرية قد بدأت هذا العام فى ١٢ / ٢ عندما أسرت قوات حزب الله ١٢ جندياً سوريا و ١٣ من رجال البوليس اللبنانى إثر معركة فى منطقة بسطا ببيروت الغربية ـ ومإن دخلت القوات السورية إلى بيروت الغربية حتى قامت بترتيب مذبحة شملت ٢٣ قتيلا من أنصار حزب الله يوم ٢٤ فى نفس الضاحية وإعتقلت عدداً أخر منهم فى نهاية شهر فبراير . وإتسع نطاق القمع السورى لهذه الحركة فى بداية شهر مارس عندما أزالت القوات السورية فى بيروت مظاهر تواجد هذا الحزب وداهمت بيوت أنصاره ونزعت سلاح العديد منهم . وقد ترتب على ذلك إقدام هذا الحزب على إعادة نشر قواته بالتركيز على منطقة أقصى الجنوب الملاصقة لمنطقة الحزام الأمنى التى أقامتها إسرائيل فى أعقاب إنسحابها وتكريسا لهذا الإتجاه أقدمت سوريا على إقتحام الضاحية الجنوبية من بيروت التى تمثل معقل قوة هذا الحزب فى نهاية شهر مارس . وتجدد القتال بين الطرفين مع ظهور إصرارا سوريا على تحرير الرهائن الذين يحتجزهم حزب الله فى ٢٢ / ٦ وخاصة الرهائن السعوديين . ومع هذه التطورات تم تعديل هيكل القيادة داخل حزب الله لتوكيد سيطرة الجناح الموالى تماماً لإيران ـ وذلك فى بداية شهر اكتوبر ـ ويتصل هذا الجانب الأخير بعملية أكثر عمومية تتمثل فى التسوية الجزئية للانشقاقات العنيفة داخل الميليشيات الكبرى النشطة على الساحة اللبنانية وبالتالى الإستقرار النسبى لهيكل القيادة داخل التشكيلات العسكرية السياسية الكبرى .

وقد تمت عملية التسوية هذه داخل التشكيلات العسكرية الكبرى خلال الأعوام الماضية بحيث لم يحدث هذا العام إلا مناوشات محدودة داخل التشكيلات الكبيرة أما التشكيلات الأصغر فقد تمت لها عملية التسوية هذه طوال العام تحت ضغط الوجود السورى وتطور مجمل الأزمة اللبنانية .

ففى نطاق التشكيلات الكتائبية ، إستمرت القيادة العسكرية للقوات اللبنانية فى تدعيم ذاتها ، كما توسعت فى القيام بوظائف إجتماعية إلى جانب الوظائف الأمنية داخل بيروت الشرقية . ولم يسفر تصاعد التوتر بين القيادة الرسمية والميليشيا التى يقودها إيلى حبيقة (القائد السابق للقوات والذى يطالب بقبول حل وسط للأزمة اللبنانية من خلال سوريا) إلا عن صراع محدود يتمثل فى تدبير متبادل لمحاولات الإغتيال للقيادتين العسكريتين فى نهاية شهر أكتوبر . وترافق مع هذه المحاولات الفاشلة تصعيد سياسى وإعلامى للخلاف . ومع ذلك ، فإن مستوى العنف الحقيقى كان محدوداً للغاية بالمقارنة بالعام الماضى .

وعلى المستوى السياسى أقدمت القيادة العسكرية للقوات اللبنانية (المارونية) على تطويق حرية الحركة السياسية للرئيس اللبنانى من خلال حملة دعائية منظمة ـ أحيانا ـ تهدده بالتخلى عنه سياسياًوتسربت أنباء عن محاولة إنقلاب فى الجيش بهدف السيطرة على القصر الجمهورى بإيحاء من قيادة القوات اللبنانية (١٨ / ٧) كما أن موقف هذه القيادة كان وراء فشل مساعى التسوية السلمية للحرب الأهلية من خلال الإصلاح الدستورى الذى توسطت سوريا لإتمامه هذا العام . وبذلك إنتهت الجولة العاشرة للمفاوضات بشأن الإصلاح السياسى فى لبنان فى نهاية شهر مارس الحالى .

ويصدق الأمر نفسه على معارضة الرئيس لدخول القوات السورية إلى بيروت الغربية وإلى بعض مناطق الجنوب اللبنانى .

أما بالنسبة لحركة أمل ، فقد كان التحدى الذى لاقته القيادة الرسمية هذا العام أيضا أقل شأنا من الناحية السياسية وأمكن التغلب عليه بسرعة قبل أن ينفجر عسكرياً بالمقارنة بالصدامات

الدموية فى الجنوب فى العام الماضى . وقد جاء أهم تحد للقيادة الرسمية فى بداية شهر ديسمبر عندما رفض عادل حميد أحد قادة أمل تسليم مسئولياته العسكرية تنفيذاً لأوامر نبيه برى . وتصاحب ذلك مع تصعيد ملموس للتوتر بين الأجنحة المختلفة للحركة . ومن الواضح أن المعارضة لخط نبيه برى المعادى للشعب الفلسطينى كانت قد تصاعدت فى منطقة الجنوب الأمر الذى دفع المكتب التنظيمى لحركة أمل برئاسة نبيه لإجراء تغييرات فى القيادة العسكرية للحركة نحو منتصف شهر مارس .

إن المصدر الأساسى للعنف لم ينشأ عن الإنشقاقات الحادة داخل الميليشيات الكبرى ، وإنما عن الصراع الدموى بين هذه الميليشيات . وقد تميز العامان المنصرمان بأنفجار العنف بين الميليشيات الإسلامية ذات الارتباط الخاص مع سوريا . وقد إستمر ذلك على نحو متقطع هذا العام . ومع ذلك ، فقد نجحت سوريا فى إحراز سيطرة نسبية على هذا المصدر من مصادر العنف فى لبنان . ويمكن القول بإن أحداث العنف بين الميليشيات الإسلامية فى العامين المنصرمين كانت قد أبرزت أمل كقوة مهيمنة بدون منافس حقيقى (إلا بين الفلسطينين) . وقد دعا ذلك بقية الميليشيات الإسلامية إلى الإهتمام بتقليص هيمنة حركة أمل وهو ماكان يتوقع له أن يثمر هذا العام لولا نجاح سوريا النسبى فى قطع الطريق على هذا الميل من خلال إعادة تجميع الميليشيات الإسلامية فى مظلة شكلية جديدة ، ومن خلال تواجدها العسكرى المباشر وإضطلاعها بالإدارة العامة غير المباشرة للوظائف الأمنية التى تقوم بها الميليشيات الإسلامية فى مناطق نفوذها .

وقد كانت أخطر المصادمات التى تمت هذا العام هو الصراع المسلح السافر بين حركة أمل من ناحية ، وميليشيات الدروز والحزب الشيوعى اللبنانى من جانب آخر ، وهو الصراع الذى تفجر قرب منتصف شهر فبراير ، واستخدمت فيه العديد من أنواع الأسلحة بما فيها الدبابات . وقد أسفرت تلك المعارك عن هزيمة تكتيكية لأمل أخرجتها من شوارع الحى التجارى ببيروت ، وبدا كأن هيمنتها على بيروت الغربية قد أوشكت على الإنكسار . وفى نفس اليوم وصلت طلائع القوات السورية إلى مشارف بيروت تنفيذا للإتفاق الذى وقع فى دمشق إثر طلب الحكومة التدخل الفورى للقوات السورية لوقف القتال فى المدينة . وقد أدارت سوريا بدبلوماسية صبور وبارعة عملية لم شمل الميليشيات الإسلامية من جديد تحت مظلة جبهة التحرير والتوحيد التى تضم ١٣ ميليشيا إسلامية من بينها حركة أمل ، والحزب التقدمى الاشتراكى اللبنانى ، وحزب البعث اللبنانى ، والحزب الشيوعى والتنظيم الناصرى الشعبى . والواقع إنه ليس ثمة وجود حقيقى بعد لهذه الجبهة إلا ماتستدعيه من رموز الوحدة التى أنجزت إسقاط إتفاق مايو ١٩٨٣ ، وغير حركة المقاومة اللبنانية التى تمثل دعوة حية وبطولية للوحدة الحقيقية فى مواجهة الاحتلال والطغيان الأسرائيلى حتى لو كانت مشاركة أمل والحزب التقدمى فيها رمزية وغير مباشرة . والواقع ، إن العائق الأساسى أمام إتمام بناء هذه الجبهة من جديد هو سياسة منظمة أمل الطائفية وإصرارها على فرض هيمنتها بالقوة على التجمع الإسلامى من بيروت إلى أقصى الجنوب . وفى نفس الوقت فإن الأطراف القومية والراديكالية للجبهة لا يسعها إلا أن تشعر بالمرارة لوقوف سوريا فى صف حركة أمل وتحيزها العلنى والمستتر لها ، وهى مرارة تعبر عن نفسها بأشكال غير مباشرة شتى . ومع ذلك فإن المراقب لا يملك إلا الإعتراف بأن سوريا قد نجحت هذا العام فى السيطرة النسبية على أهم مصادر العنف فى العامين الماضيين وهو الصراع الدموى بين الميلشيات الإسلامية ذاتها .

وقد حاولت سوريا - وإن كان بدون حماس يذكر - متابعة جهودها للتوصل إلى تسوية شاملة من خلال الإتفاق على الإصلاح السياسى والدستوى فى لبنان . وقد بدأت المحادثات مع القيادة السورية وممثلين للرئيس اللبنانى يوم ١٨ / ٣ / ١٩٨٧ وتركزت حول المسائل المتصلة بتوزيع السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، والبرنامج الزمنى لإلغاء الطائفية السياسية . على أن هذه المحادثات سريعا ما إنهارت قرب نهاية شهر مارس نتيجة لتصلب المواقف ، وعدم الإكتراث العام بين الميليشيات للتوصل إلى تسوية سلمية هذا العام . وكانت أكبر ضربة لمحاولات الإصلاح الدستوى هذا العام هى إغتيال رشيد كرامى رئيس الوزراء فى أول يونيو والذى تحوم شبهات تدبيره حول قيادة القوات اللبنانية (الكتائبيين) . ومع ذلك فإن قضية التسوية السلمية قد أصبحت ملحة مع الضغوط الشعبية المتمثلة فى الإضرابات العامة ، والمظاهرات الشعبية المتكررة فى كل من شطرى بيروت ، والضغوط الشديدة للأزمة الأقتصادية الطاحنة ، وإقتراب موعد إعادة شغل منصب رئيس الجمهورية مع إنتهاء مدة الولاية القانونية للرئيس الحالى فى ١٩٨٨ .

ب - الصحراء الغربية :

شهدت الصحراء الغربية هذا العام عدداً من أكثر المعارك العسكرية حدة وعنفا بين جبهة البوليساريو (التى تدعمها الجزائر) من ناحية ، والمغرب من ناحية أخرى - وذلك بالمقارنة بالأعوام الماضية - منذ بناء الحوائط الدفاعية المغربية عبر مناطق التسلل الحدودية مع الجزائر وموريتانيا . ومع ذلك فقد شهد هذا العام تقلصاً واضحاً فى عدد أو تكرارية المصادمات العنيفة بين الطرفين بالمقارنة بالأعوام الماضية . ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أسباب عسكرية . ومع ذلك فالسبب الرئيسى لتقلص عدد هذه المصادمات هو النشاط الدبلوماسى العربى المكثف بهدف وضع حد لحرب الصحراء المغربية ، وإعادة العلاقات بين الجزائر والمغرب إلى الحالة الطبيعية كجزء من تنقية الأجواء العربية بشكل عام ، ومن محاولات إحياء الجهود الرامية لدفع وحدة المغرب العربى خطوة كبيرة إلى الأمام .

وقد تكثفت المعارك العسكرية هذا العام فى شهرى فبراير ونوفمبر ، ففى شهر فبراير وقعت ثلاث مصادمات كبيرة بين طرفى النزاع . وقع إثنتان منها فى نحو منتصف ونهاية شهر فبراير . الأولى بالقرب من الحدود الموريتانية ، والثانية بالقرب من الحدود الجزائرية . وتسبب عن المصادمات الثلاثة خسائر كبيرة للطرفين بسبب الأعداد الكبيرة من القوات المشاركة ، وإستخدام الدبابات والمركبات العسكرية من الطرفين .

أما فى شهر نوفمبر فقد نشبت معركة عسكرية كبرى فى الاسبوع الثالث من الشهر قرب الحدود الجزائرية ، وتسبب عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة للطرفين وذلك قبيل وصول بعثة فنية للأمم المتحدة مباشرة .

وفيما بين هذه المصادمات الدموية نشطت الجهود الدبلوماسية العربية لإيجاد مخرج لمشكلة الصحراء ، والسيطرة على هذا المصدر الهام للعنف فى الوطن العربى . وتعتبر الوساطة التى قام بها الملك فهد بين الجزائر والمغرب هى أهم هذه الجهود وقد بدأ الملك فهد زيارته للجزائر فى أول الأسبوع الثانى من شهر مارس ثم أعقبها ، بزيارة المغرب حيث تفاوض مع الملك الحسن مرتين فى فاس وطنجه وأثمرت دبلوماسية المكوك السعودية لقاء قمة ثلاثيا فى الأسبوع الأول من مايو . وسعت السعودية لدفع كل من الجزائر والمغرب لإيجاد حل وسط . وبرغم فشل مؤتمر القمة هذا فى التوصل إلى خطة لإنهاء النزاع الإ انه من الواضح انه فتح الباب لإستمرار المفاوضات بين الجزائر والمغرب ، وتابعت الدبلوماسية السعودية جهود الوساطة من خلال زيارتين لرئيس وزراء الجزائر للرياض (١٩ / ٥) ، ثم زيارة ولى العهد السعودى للمغرب (فى بداية شهر يونيو) ، وقد أسفرت هذه الجهود عن إقناع الجزائر والمغرب بالتفاوض المباشر حول المشكلة . وجرت مفاوضات - على مستوى الخبراء - بين الطرفين فى مدريد . وبُحث تشكيل لجنتين لتطبيع العلاقات وفتح الحدود وذلك فى شهر يونيو ، وإستمرت هذه الاتصالات طوال شهر يوليو دون أن تنتهى إلى أكثر من إبداء الطرفين لمظاهر معينة لحسن النوايا والمرونة والرغبة فى إيجاد حل وسط .

وقد إنتقلت المشكلة من جديد إلى أروقة الأمم المتحدة التى أرسلت بعثة فنية فى شهر أكتوبر وذلك لجمع المعلومات المتصلة بعملية وقف إطلاق النار وتنظيم الإستفتاء المقترح إجراؤه بإشراف دولى محايد فى الاقليم . وتقابلت بعثة الأمم المتحدة مع ممثلين للبوليساريو قرب نهاية شهر أكتوبر فى موريتانيا . وأخيرا أثمرت الجهود الجزائرية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٥ ديسمبر إبان دورتها العادية بمناشدة المغرب وجبهة البوليساريو إجراء مفاوضات مباشرة لوقف إطلاق النار والسماح بتنظيم إستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة ودون أى ضغوط إدارية وعسكرية لتقرير مصير الأقليم .

وعلى الرغم من إنتقال المشكلة إلى الأمم المتحدة ، فإن الجهود الأكثر فعالية فى تقريب وجهات النظر بين الجزائر (والبوليساريو) من ناحية ، والمغرب من ناحية أخرى ، كانت هى التى صدرت من داخل الوطن العربى . فعلى الرغم من أن العلاقات العربية عامة ، وفى نطاق المغرب العربى الكبير خاصة ، تتكيف وفقا للظروف والمواقف الحاكمة للنزاع حول الصحراء الغربية ، فإن النزاع نفسه يتكيف تبعاً لإتجاه منطق هذه العلاقات .

ولا شك أن تجديد الجهود الرامية لتقريب وحدة المغرب العربى الكبير هذا العام قد عكست هذا التفاعل المتبادل مع قضية الصحراء الغربية . فقد أرادت الجزائر أن تكيف هذه الجهود بصورة تبدو معها عملية التقريب من هدف الوحدة نوعاً من بناء جبهة من كل دول المغرب الكبير لعزل المغرب والضغط عليها . وقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية بالفعل فى إعادة إستقطاب ليبيا وخاصة إبان زيارة القذافى للجزائر قرب نهاية شهر يونيو . على أن المشكلة قد تمثلت فى إصرار ليبيا على تطبيق مشروع الإتحاد الذى تم الإتفاق حول بنوده الأساسية ولم تستطع الجزائر إعلانه كما هو مقرر فى أول نوفمبر . وفى المقابل عدم إستعداد ليبيا للإكتفاء بالإنضمام إلى معاهدة الصداقة الموقعة فى ١٩٨٣ بين الجزائر وتونس وموريتانيا . وهو مابحثه مؤتمر وزراء خارجية الدول الثلاث فى الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر . ومع الإتجاه نحو ضم ليبيا ، لم يعد لتونس مصلحة واضحة فى أن تبدو إتفاقية الصداقة موجهة ضد المغرب ، التى كانت علاقاتها مع ليبيا قد تجمدت بسبب زيارة بيريز للمغرب فى العام الماضى . وبالتالى فقد بادرت ببذل مساعيها الحميدة لحل النزاع حول الصحراء من خلال الوساطة بين الجزائر والمغرب ، وقام رئيس وزراء تونس بزيارة المغرب لهذا السبب . وحيث أنه ليس من المتوقع أن تسفر جهود الوساطة التونسية عن نتائج أفضل مما تحقق على يد فهد ملك السعودية ، فان مجرد إعلانها كان بهدف إبداء تحفظ تونسى جاد على محاولة الجزائر خلق جبهة لعزل المغرب ، وقد ابدت موريتانيا - وإن كان بصورة أقل دعائية - نفس هذا التحفظ .

ويكشف ذلك كله عن أصالة الإتجاه فى الوطن العربى بشكل عام للضغط المعنوى على المغرب والجزائر لقبول حل وسط للنزاع حول الصحراء الغربية ، وهو الأمر الذى يتوقع أن يؤدى بحد ذاته إلى التخفيف من غلواء أطراف النزاع وتحقيق أكبر قدر من السيطرة على العنف الدموى المصاحب لهذا النزاع .

ج - الحرب الأهلية فى السودان :

تمثل الحرب الأهلية فى جنوب السودان إستثناء واضحاً لمقولة إنخفاض مستوى العنف فى الوطن العربى خلال عام ١٩٨٧ ، وتحقيق قدر أكبر من السيطرة على منابعه ، فقد تميز الموقف فى الجنوب بإرتفاع كبير فى حدة وتكرارية المصادمات الدموية بين جيش التحرير السودانى (قوات جارنج) من

جدول رقم (١) مسجل بالعمليات العسكرية الكبرى فى جنوب السودان

التاريخ	تطور الصراع العسكرى	التاريخ	اقتراحات بصدد الحل السلمى للنزاع
٣٠ / ١	معارك طاحنة فى مناطق العمليات	٢ / ٢	إعلان قيام الحكومة بدراسة مشروعات قوانين بديلة لقوانين نميرى المسماه بالشريعة .
		٧ / ٢	تشكيل مجلس لإدارة الأقاليم الجنوبية
		٨ / ٢	إحتجت خمسة أحزاب جنوبية على قرار رئيس الوزراء بتعيين حكومة محلية جديدة للأقليم الجنوبى ـ واكدت إنها لم تستشر
		٩ / ٢	موافقة أثيوبيا على الحوار مع السودان بوساطة مصرية
٢٢ / ٢	هجوم المتمردين على بلدة جوكدن جنوب شرق السودان والقيادة العامة تعلن إنها دمرت أكبر معسكرات المتمردين فى مديرية أعالى النيل .	٢٣ / ٢	أعلنت الحكومة إتهامها لقوات أثيوبيا بالتورط فى هجوم المتمردين على جوكون .
٢٦ / ٢	هجوم لقوات المتمردين على قرية حوربودى بالقرب من الكرمك بالأقليم الأوسط		
٢٢ / ٣	هجوم لقوات جارانج على قوات انيانيا (الحليفة للحكومة) فى منطقة هيوم .		
٢٨ / ٣	دمرت القوات السودانية معسكراً تابعاً للمتمردين فى أقصى جنوب النيل الأزرق .	١٠ / ٤	مظاهرات تقودها الجبهة الأسلامية تطالب بعدم إلغاء قوانين نميرى (الشريعة) .
		١٢ / ٤	أنباء عن موافقة جارانج على حضور المؤتمر الدستوى المزمع فى الخرطوم .
١٤ / ٥	إطلاق النار على طائرة نقل عسكرية بالقرب من مدينة واو		
		٢٠ / ٥	قبول إستقالة الحكومة .
٢٠ / ٥	صدام عسكرى كبير فى جنوب غرب السودان	٢ / ٦	تشكيل الحكومة السودانية الجديدة وضم ٥ وزراء من الجنوب بشرط التوجه نحو إلغاء قوانين نميرى وعقد المؤتمر الدستوى .
٢٤ / ٦	الإستعداد لمعركة كبرى ضد المتمردين بالقرب من مدينتى أويو ، والناصر باقليم أعالى النيل .	٢٢ / ٦	أعلن رئيس الوزراء إنه مصمم على إلغاء العمل بقوانين نميرى (الشريعة) وتقديم قوانين بديلة خلال شهر .
		١٠ / ٧	قرار إلغاء المنظمات التطوعية الأجنبية (٢٠ منظمة)
		١٨ / ٧	مهدت مصر لعقد لقاء بين الزعماء الأثيوبيين والسودانيين فى أديس أبابا بمناسبة عقد مؤتمر قمة أفريقيا .
٢٥ / ٧	معركة كبرى بالقرب من ملكال	٢٥ / ٧	إجتماع بين رئيس الوزراء وممثلين عن حركة المتمردين تناولت دعوة الحركة للمشاركة فى أعمال المؤتمر القومى الدستورى
٥ / ٩	ديوع أنباء قيام الجيش بمذبحة فى مدينة واو راح ضحيتها ٦٠٠ شخص		
		١٣ / ٩	وضع تصور عن حكومة قومية وترشيح أحد القادة الجنوبيين لرئاسة البرلمان ـ حديث لرأس مجلس الدولة عن تطوير إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر إلى اتفاقية لأمن وادى النيل .
		٢٢ / ٩	إجتماع بين الأحزاب الجنوبية وحركة جون جارانج فى أوغندا ـ الإستعداد لقبول وقف إطلاق النار بشرط إلغاء قوانين نميرى ووقف العمل بالإتفاقية العسكرية مع ليبيا .
		٢٨ / ٩	فشل مشاورات تشكيل حكومة قومية .
		٩ / ١٠	وقعت الأحزاب الجنوبية ميثاقا يطالب بإعادة قوانين ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٧٤ وإلغاء تشكيل حكومة الجنوب المحلية .

تابع جدول رقم (١)

التاريخ	تطور الصراع العسكرى	التاريخ	اقتراحات بصدد الحل السلمى للنزاع
١٥ / ١٠	كمين لقوات سودانية بالقرب من مدينة أريات	٢٠ / ١٠	أعلن رئيس الوزراء إعترامه إصدار قوانين بديلة ـ تشكيل جهاز جديد للأمن الوطنى إلى جانب الشرطة ـ الهجوم على حركة التمرد .
٢٣ / ١٠	معركة كبيرة فى منطقة سامجراب فى إقليم أعالى النيل	٢٩ / ١٠	دعم عسكرى عراقى عاجل للقوات السودانية .
			رسالة من الرئيس مبارك للميرغنى وميريام بشأن الوساطة المصرية .
٢ / ١١	إشتباكات بين قوات أثيوبيا الحليفة وقوات المتمردين .		
٨ / ١١	معركة ضخمة إثر هجوم سودانى على معسكر تابع للمتمردين فى إقليم أعالى النيل .		
١٢ / ١١	أعلن المتمردون الإستيلاء على مدينة هامة على الحدود مع أثيوبيا .		
٢١ / ١١	إستيلاء المتمردين على مدينة كرمك بعد معركة كبيرة مع المتمردين	٢١ / ١١	تقديم إحتجاج سودانى لأثيوبيا بسبب العدوان الأثيوبى على الكرمك .
		٢٨ / ١١	زيارة رئيس الوزراء المصرى للخرطوم وأديس أبابا للوساطة . زيارة رئيس الوزراء للأردن وليبيا لبحث مساعدات عسكرية .
٦ ـ ٣١ /١٢	معارك شديدة حول الكرمك وقيسان حتى استعادة الكرمك وقيسان وإحكام السيطرة عليهما . إحراق معسكر للمتمردين فى منطقة تفجوا . معارك شديدة حول ، وتبادل السيطرة على مدينة جيزين ومدينة واميزين بالقرب من الحدود الأثيوبية . هجوم على معسكر للمتمردين فى قرية قرب ريبكونا فى إقليم أعالى النيل .	٦ـ٣١ /١٢	تنشيط الوساطة المصرية . لقاء بين مسئولين عسكريين بالحكومة وممثلين للمتمردين فى لندن . مذكرة ترسلها أثيوبيا فى ٢٠ / ١٢ تخلى مسئولية أثيوبيا وتعرض التهدئة والوساطة وإرتياح سودانى لها . إستبعد رئيس الوزراء احراء أى حوار إلا بعد وقف إطلاق النار وقبول عقد المؤتمر القومى الدستوى ترتيب لقاء بين ميريام والمهدى .

ناحية ، والجيش السودانى من ناحية أخرى . كما أن نطاق المعارك قد إتسع ليشمل مديريات جنوب السودان الثلاث .

والنمط الذى يظهر من دراسة التفاعلات السياسية فى جنوب السودان يمكن تلخيصه فيما يلى : إن الدعوة للحل السلمى للنزاع واقتراح مشروعات أو دعوة أو مذكرات حول خطوات لوقف إطلاق النار والإقتراب من الظروف المناسبة للحل السلمى كانت تقترن عادة بتصعيد خطير للقتال الدائر من قبل كل الأطراف المعنية ، وبالتالى ، فقد إنخفضت بإطراد مصداقية الحديث عن الحل السلمى بالرغم من إدراك كل الأطراف المعنية لإستحالة تحقيق نصر عسكرى كوسيلة لإنهاء الصراع لصالح أى منها . أما على الصعيد العربى ، فيلاحظ إستمرار فشل النظام العربى في إدراك مغزى المشكلة فى السودان عامة (فيما يتعلق بقضية الأندماج) ، وعجزه عن الإتيان بمبادرات تقوم على فهم سليم للمخرج الممكن من المشكلة ، وبالتالى فقد كاد النظام العربى أن يكون عديم التأثير على مسار الصراع فى السودان هذا العام مثل ماسبقة من أعوام . والإستثناء الوحيد لهذا الإستنتاج هو موقف مصر الإيجابى ، والذى يقترب بوعى أكبر لطبيعة المشكلة وبقدر أكبر من المبادرات المتوازنة . عل أن موقف مصر يمكن تفسيره بطبيعة موقعها بالنسبة للسودان ، وبالتالى بالعوامل الاستراتيجية والتاريخية التى تربطها على نحو الخصوص بالسودان ، وبالتالى يصعب فهم موقف مصر بصدد هذه المشكلة كمنصة إنطلاق للموقف العربى العام ، أو كموقع مناسب لإختمار وتوفيق الأراء للنظام العربى ككل .

ومن هذه الزوايا يختلف موقف النظام العربى ، وموقف الأطراف المعنية بالنزاع فى حالة السودان عنه فى بقية حالات النزاعات ـ العربية ـ العربية . ففى حالة لبنان ، والصحراء

الغربية ، وبقية حالات النزاعات العربية العربية كانت جهود السلام تشهد إنقطاعاً زمنياً واضحاً للمصادمات الدموية . أما فى حالة السودان فقد شهدت إقتران إقتراحات السلام والتوفيق بموجات التصعيد فى الصدام الدموى وليس العكس . وربما تظهر هذه النتيجة من الجدول رقم (١) .

وإذا كان من اللافت للنظر إقتران عروض التسويات السلمية مع إرتفاع مستويات العنف إلى ذرى جديدة ، فإن من الغريب حقاً أن نلاحظ أن النظام العربى لم يناقش تطورات الصراع فى السودان فى أى من المؤسسات الرئيسية إلا على نحو عارض تماما . وبإستثناء مصر وليبيا فإن الدول العربية قد تراوح موقفها بين عدم الإكتراث والتأييد الأدبى (والمادى المحدد) للحكومة السودانية . أما بالنسبة لليبيا ، فقد تذبذب موقفها من مسألة الصراع فى الجنوب تبعا لموقفها من الحكومة السودانية ذاتها ، والذى تحكمه عوامل أخرى . ويمكن القول على الإجمال أن الموقف الليبى قد إتسم بدعم وتأييد الحكومة السودانية مادياً وأدبياً ، وإن كان خط الدعم قد إنقطع عدة مرات خلال العام بإعلانات صارخة بالسخط على الحكومة السودانية .

أما موقف مصر فقد تركز على التنشيط الملموس لجهود الوساطة بين السودان واثيوبيا . وعلى الرغم من موقف رئيس الوزراء السودانى المجافى لمصر وتهديده الضمنى والصريح بإلغاء إتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين ، فقد كان رد فعل مصر متوازناً تماماً . ففى الوقت الذى لاتخفى فيه مصر حرصها على الوحدة الإقليمية للسودان ودعم السودان أدبيا (وماديا - بما فى ذلك الدعم العسكرى غير المباشر فى حدود معينة) فإنها لم تتردد فى إفهام القيادة السودانية إنها تفضل السعى الجاد لإنهاء الحرب الأهلية بالوسائل السلمية ومن خلال الإلتزام بتنازلات جادة وخاصة إلغاء قوانين نميرى والعودة إلى روح ونص إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ .

ومن ذلك يتضح إجمالا أن النظام العربى - كنظام إقليمى - لم يكن له أدنى تأثير على الصراع فى الجنوب - بل ويمكن القول بأنه قد كرس فشل الحكومة السودانية فى معالجة الصراع فى الجنوب ، وحول هوية والمستقبل السياسى للسودان بحنكة وإتساع أفق وحزم .

د - العنف فى دول الخليج :

بالرغم من مصادر التوتر الكامنة فى مجتمعات الخليج ، فإن مستوى العنف كان محدودا للغاية هذا العام . ولم تنفجر صدامات بين أو داخل دول المنطقة يمكن مضاهاتها باحداث القتال الدموى المروع فى اليمن الجنوبى فى يناير ١٩٨٦ .

وقد تعرضت الكويت على وجه التحديد لمحاولات إرهابية متعددة هذا العام . فقامت جماعة إرهابية بإشعال حرائق فى المنشآت البترولية بميناء الأحمدى فى ١٦ يناير ، كما شبت ٣ حرائق متتابعة فى مبانى جامعة الكويت نتيجة أعمال تخريبية فى ٥ / ٩ . وكذلك إنفجرت قنبلة على مقربة من مجمع وزارة الداخلية . على أن جميع هذه الأعمال قد تمت على يد جماعات صغيرة موالية لإيران وبالتالى يمكن إعتبارها إمتدادا للأعمال العدوانية الإيرانية ضد الكويت لاصراعاً محلياً له وزنه . وقد تمكنت الكويت من محاصرة هذه الأعمال وإعتقال ومحاكمة العديد من مرتكبيها .

كما أن بلدانا عربية عديدة أخرى فى الخليج قد نفذت أعمالا أمنية متعددة يقصد من بعضها إجهاض إحتمالات أعمال الإرهاب المحتملة ، وإن كان بعضها الآخر يعكس العصبية الأمنية إزاء كافة مظاهر التوتر الكامنة فى المجتمعات الخليجية عامة .

ومع ذلك فقد أسهمت منطقة الخليج فى النتيجة العامة التى إستخلصناها بصدد تمكن النظام العربى هذا العام من تحقيق سيطرة أكبر على مصادر العنف فيه . وقد قدمت دولة الأمارات العربية أهم نماذج هذه السيطرة من خلال المعالجة الحذرة والفعالة لمحاولات الإنقلاب فى الشارقة : إحدى الإمارات المكونة للإتحاد . فقد صدر فى الشارقة بيان أعلن أن الشيخ سلطان بن محمد القاسمى حاكم الامارة قد تنازل عن الحكم لأخية الشيخ عبد العزيز . وعزا هذا التنازل إلى أخطاء فى رسم السياسة المالية (١٨ / ٦) على أن إمارة دبى أصدرت بياناً نفت فيه واقعة التنازل وأكدت أن حاكم الشارقة الشرعى قد أطيح بالقوة ودعت الحكومة الإتحادية للتدخل . وسريعاً ماتوترت العلاقات بين الإمارتين ووصلت إلى حد التهديد بالتدخل العسكرى لإعادة الشرعية فى الشارقة مما دعا الشيخ عبد العزيز الذى يسيطر على الحرس الوطنى إلى التصريح بإنه عازم على القتال إذا هاجمته دبى . وقرر المجلس الأعلى للإتحاد فى إجتماع عقده إعتبار كافة البيانات الصادرة بشأن إمارة الشارقة لاغية (١٨ / ٦) وفى ختام إجتماعاته يوم ٢٠ / ٦ قرر المجلس الأعلى إعادة الشيخ سلطان حاكما شرعيا لإمارة الشارقة وتعيين أخيه عبد العزيز وليا للعهد . وأكد المجلس الذى عقد برئاسة الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات حرصه على أهمية الإستقرار والأمن فى كافة أرجاء الدولة والإلتزام الدائم والمستمر بالأسس والقواعد والقيم التى تحكم المؤسسات الشرعية والدستورية فى الدولة . وتدخل كبار المسئولين فى إتحاد الإمارات لتسوية الأزمة من خلال إقتسام السلطة . وظهرت بوادر جديدة لمواجهة عسكرية فى الشارقة بعد مطالبة الشيخ عبد العزيز بتولى شئون الأمن العام والحرس الأميرى والإشراف على المالية والدخل البترولى ، وإن يكون له حق تعيين كبار الموظفين وتشكيل مجلس من الأسرة المالكة تكون مهمته تعيين الحاكم وولى العهد وعزلهما . وإستعدت إمارة دبى لإرسال قوة عسكرية بالإضافة إلى قوات الجيش الأتحادى فى الشارقة لتنفيذ قرار المجلس الأتحادى . على إنه نتيجة الجهود النشطة لرئيس الإتحاد وكبار المسئولين أمكن التوصل إلى حل وسط حول هذه المطالب الجديدة . وبذلك أمكن تجنب لا فقط أخطر أزمة دستورية

واجهتها دولة الإمارات وإنما إحتمالات للصدام المسلح والعنف الدموي كان يمكن أن تصيب الرأى العام العربى بصدمة شديدة .

وفى نفس الوقت أمكن تجنب تصاعد الصدام المسلح المحدود الذى وقع فى ١٤ / ١٠ نتيجة الخطأ ومناخ التوتر الذى يحكم العلاقات بين عمان واليمن الجنوبى . ويعود الفضل فى ذلك لوساطة رئيس إتحاد الامارات العربية وتمكنه من إحتواء الموقف . وكانت المحادثات الرامية لحل النزاع الحدودى بين عمان واليمن الجنوبى قد أستؤنفت فى أوائل شهر مارس . وفى نفس السياق يمكن النظر إلى إحتواء الموقف بين شطرى اليمن والذى لا يزال متوترا منذ الحرب الأهلية والإطاحة بالرئيس اليمنى على ناصر محمد فى يناير ١٩٨٦ بإعتباره إنجازاً عربياً ، إذ قامت الكويت بجهود قوية للوساطة بين الجانبين خاصة فى شهر مارس وأسهمت السودان أيضا فى هذا الجهد مما دعا الرئيس على عبد الله صالح فى أواخر شهر يوليو إلى الحديث عن إمكانية عقد اتفاق للوحدة مع اليمن الجنوبى .

٣ ـ تلطيف المنافسات والخصومات العربية ـ العربية :

ويمثل تلطيف المنافسات والخصومات التقليدية بين الدول العربية مظهراً آخر لإسترخاء العلاقات العربية هذا العام ووقف الإتجاه نحو التدهور المستمر للنظام العربى . ويتفاوت الإنجاز فى هذا المجال من حالة لأخرى كما إن صلابة الإتجاه لتحسين العلاقات بين الدول العربية المتنافسة تقليديا ليس بالضرورة مرتفعًا فى كل الأحوال .

ويدعونا ذلك إلى الحديث بإيجاز عن الحالات الرئيسية التى عبرت عن هذا الإتجاه .

أ ـ المنافسات فى المغرب العربى الكبير :

شهد المغرب العربى الكبير هذا العام حركة قوية نحو السيطرة على المنافسات التقليدية وقد نجحت هذه الحركة فى تطوير العلاقات داخل الإقليم وبصورة خاصة فيما بين ليبيا والجزائر وليبيا وتونس ـ ولم تكن العلاقات الجزائرية ـ المغربية استثناء من هذه الحركة ـ ولكن قوة المنافسة (التى جنحت كثيراً إلى التهديد المتبادل) بين الدولتين صمدت فى وجه كافة المحاولات الرامية إلى المصالحة بينهما . وهكذا بدت هذه الحركة العامة نحو الوفاق والمصالحة فى المنطقة موجهة إلى المغرب .

وقد بدأت حركة المصالحة بين ليبيا وتونس رسمياً هذا العام بزيارة الخويلدى الحميدى عضو مجلس الثورة فى ليبيا لتونس فى يناير ومباحثاته مع كبار المسئولين هناك . وقد أدت هذه المباحثات إلى إلتزام ليبيا بحل مشكلة سداد مستحقات العمال التونسيين الذين طردتهم ليبيا فى أغسطس ١٩٨٥ وفى شهر مارس تسلم الرئيس التونسى رسالة من العقيد القذافى يلتزم فيها بحل المشكلات المعلقة ويحثه فيها على تحسين العلاقات مع ليبيا . وعلى الرغم من أن الحكومة التونسية قد أبدت إستعداداً للترحيب بروح المصالحة الليبية ، فإنها لم تدخر وسعاً فى التعبير عن إستمرار فجوة الثقة مع الحكومة الليبية . وقد إستلزم الأمر وساطة الجزائر . فتقابل الشاذلى بن جديد مع الرئيس بورقيبة فى بلدته المنستير لهذا الغرض فى شهر يوليو . وبالتالى صدرت عن تونس علامات مشجعة عن إستعدادها للوفاق مع ليبيا خاصة بعد قيام الأخيرة بتسديد جزء من الأموال المستحقة للعمال التونسيين . وتم فتح الحدود بين البلدين من جديد فى نهاية شهر أكتوبر . وأخيراً أعادت تونس العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا قرب نهاية شهر ديسمبر .

وتعتبر خطوة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وتونس لا فقط ثمرة للوساطة الجزائرية ، وإنما أيضاً تعبيراً عن قوة الحركة نحو بناء تحالف يشمل جميع دول المغرب العربى الكبير بإستثناء المغرب وهى الحركة التى أرتدت صيغة مشروع لإتحاد دول المغرب .

وتعتبر القفزة النوعية فى مستوى العلاقات الليبية ـ الجزائرية هى المحرك الرئيسى لنشاط دبلوماسى واسع النطاق فى منطقة المغرب الكبير . وقد جاءت زيارة القذافى للجزائر فى ٢٨ / ٦ بهذه القفزة الكبيرة حيث أعلن فى الجزائر عن قيام اللجنة المركزية لجبهة التحرير بتنظيم مناقشات شعبية حول الوحدة مع ليبيا ـ وقد نصت الوثيقة التى تم الإتفاق حولها على إنشاء مؤسسات سياسية مشتركة مع بقاء السيادة القطرية ممثلة فى الحكومات المستقلة عن بعضها البعض وخاصة فى مجالات السياسة الخارجية والدفاع ، والتحرك التدريجى فى إتجاه الوحدة الاندماجية مع التركيز على الأتفاقات الأقتصادية .

وقد تتابعت اللقاءات بين الجزائر والمغرب بصدد مشروع الإتحاد . فإجتمع رئيس أركان الجيش الجزائرى مع العقيد القذافى فى ١٠ / ٨ . وكان من المقرر إعلان مشروع الإتحاد فى شهر نوفمبر غير أن عدم التراضى داخل القيادة الجزائرية على هذا المشروع والضغوط الخارجية والداخلية على الجزائر أدت إلى تخفيض مستوى التطوير المقترح للعلاقات إلى مجرد إنضمام ليبيا لإتفاقية التآخى التى تربط الجزائر وتونس وموريتانيا . عل أن القيادة الليبية لاتشعر بالرضى نحو هذا التطور وتضغط بشدة فى إتجاه إحياء مشروع الإتحاد ، وهو الأمر الذى ناقشه رئيس وزراء الجزائر فى زيارة إلى ليبيا فى ١٨ / ١٢ .

ومن الواضح أن الجزائر قد قصدت أن تضفى على الحركة نحو الوفاق والمصالحة فى المنطقة طبيعة مجافية للمغرب ، حيث أن المغرب هى الدولة الوحيدة التى لم تدع المشاركة فى مناقشة مشروع الإتحاد . على أن معارضة تونس الحادة لهذا المشروع كان عاملاً هاماً فى إجهاضه هذا العام . وفى نفس

الوقت ، فإنه على الرغم من قبول تونس للمصالحة الدبلوماسية مع ليبيا ، فإن عدم ثقتها بنوايا النظام الليبى جعلها تسعى لخلق مسافة مع جهود تجميع دول المنطقة بصورة تبدو معادية للمغرب . أما بالنسبة للقيادة الليبية فقد مثل إحياء دبلوماسيتها فى منطقة المغرب العربى إنعكاساً لعاملين :

العامل الأول هو شعور القيادة الليبية بفشل سياستها فى منطقة المشرق . فقد توترت علاقات ليبيا مع سوريا ، خاصة فى بداية هذا العام نتيجة للدعم السوى الحازم لحركة أمل . ولم يكن حصار أمل للمخيمات الفلسطينية أمراً غير محتمل فقط بالنسبة للقيادة الليبية ، بل أن أمل ذاتها ليست من القوى المفضلة بالنسبة لليبيا فى الساحة اللبنانية . وبالتالى ففى الوقت الذى لم تكن ليبيا فيه على وفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية فإنها لم توافق على المدى الذى ذهبت إليه سوريا فى الصراع ضد القيادة الرسمية للمنظمة ، وإلى الدرجة التى جعلت سوريا تبدو خصما للشعب الفلسطينى ككل . وفى نفس الوقت فقد أصبح من الواضح هذا العام أن ليبيا قد شعرت بمرارة الآثار السلبية لتوريط سوريا لها فى الذهاب إلى مدى بعيد فى الخصومة مع العراق ومناصرة إيران ، وهو الأمر الذى وضح فى خطاب للقذافى فى المؤتمر الشعبى الذى عقد فى ٣ من شهر مارس .

أما العامل الثانى فيتصل بالشعور بفشل السياسة الليبية بصورة عامة ، وهو الأمر الذى تكشف فى حالة تشاد . والواقع أن دوافع إعادة صياغة السياسة الليبية نحو التهدئة مع الدول العربية قد ظهرت بقوة منذ بروز التهديد الأمريكى فى أوائل العام الماضى . على إن سياسة التهدئة التى نصحت بها الخارجية الليبية قد أحبطت فى العام الماضى ، وعادت إلى الظهور بخجل هذا العام . وفى هذا السياق نستطيع أن نفهم إقدام ليبيا على المصالحة مع العراق والأردن وعلى ضوء هذين العاملين شعرت ليبيا بأن مفتاح التجديد فى السياسة الليبية يقع فى يد الجزائر التى يمكن عن طريقها لافقط فتح بوابات المغرب العربى ، وإنما أيضا إعطاء سمة الإستمرارية الراديكالية للسياسة العربية لليبيا مع تهدئة الخصومات الحادة بينها وبين دول عربية عديدة أخرى .

ب - المصالحة بين العراق وليبيا :

إن أبرز علامات هذا التوجه الليبى الجديد هو جهودها لتطبيع العلاقات مع العراق فى إطار موقف جديد أكثر توازنًا من حرب الخليج . فبعد اتصالات بين الطرفين طول النصف الأول من العام ، سعت ليبيا للوساطة بين العراق وإيران . ونشطت هذه الوساطة فى شهر إبريل . وتفاوض وزير الخارجية العراقى والليبى فى الفترة ٧ - ١٠ سبتمبر حول تحسين وإعادة العلاقات بينهما وحول دور ليبيا فى الوساطة لوقف حرب الخليج . وهو الأمر الذى أثمر فى النهاية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين فى نفس الشهر . وقد فشلت فكرة الوساطة الليبية نتيجة معارضة إيران . على إن مجرد المصالحة العراقية - الليبية كانت خسارة كبيرة لإيران ، كما إنها كانت عاملاً له أهميته فى دفع سوريا نحو المصالحة بدورها .

ومن الملاحظ هنا أن المصالحة الليبية - العراقية ، قد تمت دون وجود محاولات للوساطة من قبل طرف عربى أو أكثر . ويختلف ذلك بوضوح عن بقية حالات المصالحة العربية هذا العام التى اقتضت جهودا مكثفة ، دون أن تثمر نجاحاً بالضرورة . ويعود ذلك بوضوح إلى أن المصالحة فى حالة العراق وليبيا قد ترافقت مع تغير هام فى السياسة الليبية وبصورة خاصة نحو حرب الخليج هذا العام .

د - جهود المصالحة بين العراق وسوريا

وبالمقارنة مع ليبيا ، فإن صعوبة إحداث تغييرات هامة فى توجهات السياسة العربية لسوريا جعل الجهود الكبيرة لإتمام مصالحة بين سوريا والعراق متعثرة طول العام تقريبا .

فنتيجة للمحاولات الدءوب للملك حسين فى الوساطة بين الدولتين ، عقد لقاء سرى بين الرئيسين الأسد وصدام على الحدود السورية - العراقية فى أوائل شهر مايو على أن هذا اللقاء لم يسفر عن تحولات كبرى وإستمرت الصحف العراقية فى مهاجمة سوريا . ثم عقد لقاء بين وزيرى خارجية البلدين فى نفس الموقع على الحدود ، وكان من المتوقع أن يمهد هذا الإجتماع الأخير للقاء قمة علنى بين الرئيسين . وقد حدث تطور ملموس فى جهود المصالحة نتيجة الإتصالات التى قام بها الملك حسين فى شهر يوليو . وقد تدعم هذا التطور بلقاءات وزيرى الخارجية فى موسكو قرب منتصف نفس الشهر . ودخلت السعودية إلى جهود الوساطة فى نفس الوقت تقريبا عندما إستقبلت وزير الخارجية السورى فى الرياض فى منتصف يوليو . وبعد نحو شهر واحد أضاف الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات إلى جهود الوساطة قوة محركة جديدة . فقام بزيارة سوريا لمدة أربعة أيام بدءا من منتصف شهر أغسطس ، وأرسل مبعوثة الشخصى لبغداد . وأدت هذه الدبلوماسية العربية المكثفة إلى إنفراج نسبى بين بغداد ودمشق بالرغم من إستمرار جمود المواقف والسياسات التى أدت إلى إستمرار وتفاقم القطيعة بينهما منذ ١٩٨١ .

ومالبث الملك حسين أن تابع جهود الوساطة من جديد فى أوائل سبتمبر وطوال الشهور التالية فزار كلا من دمشق وبغداد عدة مرات . وقد أدت كل هذه الجهود إلى النجاح فى ترتيب لقاءات علنية بين الرئيسين إبان عقد مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان . وقد أسفرت هذه اللقاءات عن إعطاء الإنطباع بجدية المصالحة بين الدولتين ، وخاصة مع الإتفاق على وقف الحملات الإعلامية وتمكن الملك حسين من عقد لقاء أخير بين الرئيسين صدام والأسد بعد نهاية مؤتمر القمة ، وهو ما يعنى تأكيداً على التوافق حول القرارات التى إتخذها المؤتمر والبيان الختامى الذى صدر عنه . ولم يكن اللقاء العلنى للرئيسين إبان المؤتمر هو خاتمة المطاف . إذ إستمرت جهود الوساطة الأردنية

والسعودية للتوصل إلى ماهو أكثر من السيطرة على التنافس والتهديد المتبادل بين سوريا والعراق أى إلى حل وسط فى مجالات الخلاف الأساسية ، وبالتحديد بصدد الحرب العراقية الإيرانية . فبعد الإنتكاسة الجزئية التى نجمت عما أعلنته وكالة الأنباء الإيرانية من خطاب لوزير الخارجية السورى صرح فيه بإستمرار التضامن مع إيران ، قام الملك حسين بزيارات متتابعة لدمشق وبغداد فى الفترة من ٢٥ نوفمبر إلى أول ديسمبر . وإستكمل الأمير عبد الله ولى العهد السعودى جهود الوساطة هذه بزيارته لكل من سوريا والعراق فى الفترة من ١٩ - ٢١ ديسمبر . وكان من المأمول أن تحقق هذه الجهود إنجازاً نوعياً باعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين قبل نهاية هذا العام . على إن ماحدث هو إن الانفراج والتحسن فى العلاقات بين سوريا والعراق قد توقف عند مستوى بحث الترتيبات ولم يتخطاه إلى توفيق حقيقى بين المواقف والسياسات . ومع ذلك فإنه لايمكن القول بأن هذه الجهود كلها قد ضاعت هباء .

د - جهود المصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير :

وكان نصيب جهود المصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير من النجاح أقل مما حظيت به المصالحة بين سوريا والعراق . ومع ذلك فقد توفرت هذا العام ضغوط أكبر على سوريا للتقارب مع المنظمة . وربما كانت أكثر مصادر الضغوط أهمية هى تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من خلال إجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى إبريل هذا العام ويضاف إلى ذلك أن حلفاء سوريا الأخرين فى جبهة الصمود والتصدى قد أيدوا بوضوح ودعموا المصالحة الوطنية الفلسطينية ، كما إنهم قد أبدوا إستياءهم لسوريا لوقوفها ضد منظمة التحرير ، والمدى الذى ذهبت إليه فى خصومتها مع القيادة الرسمية للمنظمة . فالجزائر هى التى استضافت إجتماع المجلس الوطنى ، وكان لها باع طويل ولسنوات فى تحريك المصالحة الفلسطينية . كما أن ليبيا قد أسهمت هذا العام بنشاط فى الحوار الوطنى الذى قاد مباشرة إلى إجتماع المجلس . وقد عقدت جلسات الحوار بين الفصائل الفلسطينية الست الكبرى فى مارس بطرابلس وصدر عن هذا الحوار مايسمى بوثيقة طرابلس التى كانت أحد المصادر الرئيسية لقرارات المجلس الوطنى فى دورته التاريخية هذا العام . على النحو المفصل فى القسم الخاص بالفلسطينيين من هذا التقرير .

والواقع أن التشدد السورى المغالى فيه طوال النصف الأول من هذا العام لم يقتصر على القيادة الرسمية لمنظمة التحرير . فوقوف سوريا إلى جانب حركة أمل أثناء حصارها الطويل للمخيمات الفلسطينية فى لبنان بدءا من العام الماضى وحتى إبريل من هذا العام كان إجراء معادياً للثورة الفلسطينية ككل ، وحقها فى التواجد السياسى والعسكرى فى لبنان فى ظل توافق على شروط محددة ، وإمتداد هذا الموقف إلى جبهة الإنقاذ وكل فصائلها الحليفة لسوريا والتى لم تجد مفراً من الدفاع عن المخيمات وعن الوجود السياسى والعسكرى المستقل فى الساحة اللبنانية . وقد وصل هذا العداء إلى فرض الحصار على قادة هذه المنظمات الموالية لسوريا والتضييق عليهم ، بشتى السبل وخاصة بعد عودتهم من إجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى . ومنع عدد من قادة منظمة التحرير من دخول سوريا فى الشهور الثلاثة التالية .

ومع ذلك فإن التشدد السورى المغالى فيه قد أصبح بصورة متزايدة موقفا سياسيا غير عقلانى وغير مجد . ولا سبيل لسوريا غير التخلى التدريجى عنه . وقد بدت أولى علامات هذا التخلى فى الإجتماع الذى عقد بين عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى ووفد منظمة التحرير الذى ضم أربعة أعضاء من المجلس الوطنى المقربين من عرفات فى شهر أكتوبر . وقد تعزز هذا الإنفراج المحدود بعد مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان ، وإن لم يثمر هذا المؤتمر مصالحة مابين سوريا والمنظمة .

هـ - جهود المصالحة بين المنظمة والأردن :

وعلى النقيض من حالة سوريا والمنظمة ، فإن المصالحة الأردنية - الفلسطينية قد تحركت على نحو هادىء ومنهجى ، مما قد يقربها من النجاح فى عام ١٩٨٨ . وقد ظهرت أولى علامات الحركة نحو المصالحة بعد قرارا الملك حسين بتجميد الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى أوائل عام ١٩٨٦ بإعلان إتفاق الملك وعرفات على إستئناف أعمال اللجنة الأردنية - الفلسطينية (وقد تشكلت هذه اللجنة فى أعقاب مؤتمر القمة العربى فى ١٩٧٨ لتقديم المساعدة لأهالى الضفة والقطاع) وذلك فى نهاية يناير . كما أعلن فى ١٨ / ٢ أن الأردن سوف تسمح للمنظمة باعادة فتح مكاتبها فى الأردن . وفى ٢٤ / ٢ أعلن وزير خارجية الأردن أن بلاده مهتمة بإستئناف إتصالاتها مع منظمة التحرير بغرض التنسيق السياسى .

ومنذ نهاية فبراير إنقطعت عمليًا جهود المصالحة الأردنية - الفلسطينية لسببين جوهريين . فأولا كان إلغاء الأتفاق الأردنى - الفلسطينى أحد الشروط الجوهرية للفصائل الفلسطينية الراديكالية للمصالحة مع القيادة الرسمية للمنظمة ولفتح . وبالتالى لم يكن من الحكمة تحريك المصالحة الأردنية - الفلسطينية التى كان يؤمل منها إحياء صيغة سياسية للتفاوض المشترك حول مصير الضفة والقطاع مع إسرائيل من خلال المؤتمر الدولى المقترح . إذ كان من شأن تحريك المصالحة هذه أن يقطع الطريق على المصالحة الفلسطينية التى كانت كل الجهود مركزة لإنجاحها طوال النصف الأول من هذا العام . وفى نفس الوقت فقد كانت الأردن مشغولة بإستكشاف مايمكن أن تسفر عنه الأشكال المختلفة المقترحة للتفاوض مع إسرائيل من نتائج عملية . وقد تم هذا الإستكشاف من خلال قنوات تفاوض مباشرة وغير مباشرة مع قادة إسرائيليين ، ومسئولين أمريكيين . ولم يكن مما يخدم هذا الغرض أن تُلزم الأردن ذاتها بالمصالحة مع المنظمة قبل أن تُدرك تماما أبعاد النتائج العملية المحتملة من

المقترحات المختلفة للتفاوض مع اسرائيل والولايات المتحدة حول مصير الأراضى العربية المحتلة .

ومن الواضح أن هذين العاملين قد قيدا المنظمة والأردن فى التوصل إلىَ حوار مجد . على أن الحكومة الأردنية والقيادة الرسمية للمنظمة قد توصلتا إبان مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان إلى إستنتاج مفاده أن هذين العاملين لم يعودا يحولان دون استئناف الإتصالات ومحاولات التنسيق السياسى بينهما . وهو الأمر الذى تحقق بالاتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات وتم اعلانه اثناء مؤتمر القمة . وقد ترجم هذا الاتفاق الى مباحثات حول اسس استئناف الحوار الأردنى - الفلسطينى بين وفد برئاسة ابو مازن والحكومة الأردنية بدأت فى ٩ ديسمبر من العام .

٤ - الاقتراب من التراضى العربى (مؤتمر القمة الطارىء فى عمان)

لم تأت موجة تلطيف المنافسات العربية خلال هذا العام نتيجة لضغوط ووساطة كثرة من البلدان العربية وخاصة فى الخليج فقط . وانما كانت ايضا أحد اثار الاقتراب البطىء والتدريجى من منطقة تراضى حرجة تتفق مع ما أسميناه من قبل « الاجماع السلبى » ويتضح هذا الاجماع السلبى فى المسألتين الرئيسيتين اللتين تواجهان العالم العربى وهما :

أ - مسألة الصراع العربى - الأسرائيلى

ويعنى بالاجماع السلبى حول هذه المسألة اتفاق الأطراف العربية المؤثرة على مسارها على ماينبغى رفضه من أساليب ومناهج التسوية المقترحة لهذا الصراع . وبالمقابل ، فإن الاجماع الإيجابى أو الأجرائى يعنى بالاتفاق على برنامج محدد قابل للتطبيق حول أسلوب ومنهج اجرائى (حتى لو كان على المستوى التكتيكى) للمواجهة العربية مع اسرائيل باعتبارها التهديد المركزى للوطن العربى ، بما فى ذلك من احتمالات للتسوية السلمية باعتبارها إحدى وسائل الادارة الشاملة لهذه المواجهة .

والواقع إن مايهم هنا ليس هو وجود اجماع سلبى دعائى خالص أو اجماع ايجابى اجرائى خالص ، وإنما مايهم هو تولد ضغوط كافية داخل النظام العربى ككل لحصر الانشقاق حول أرضية الاجماع السلبى وبلورة مواقف تصلح كمنطلقات لاجماع ايجابى . وهذا هو مايصف فى الحقيقة حالة الوضع العربى العام حول المسألة الفلسطينية . فالنظام العربى بالرغم من وهنه الشديد قد نجح فى توليد مايكفى من الضغوط لجذب الأطراف الرئيسية المؤثرة على مسار الصراع العربى - الأسرائيلى نحو الأقتراب من الموقف المنوالى أو موقف كتلة الوسط من هذا الصراع .

فالموقف السورى قد شهد هذا العام درجة مامن المرونة جعلته يقترب الى حد معقول من موقف كتلة الوسط ، ويتمثل هذا الأقتراب فى قبول فكرة المؤتمر الدولى كصيغة للتسوية السلمية للصراع العربى - الأسرائيلى فى حدود مبادىء مبادرة فاس . والواقع أن سوريا لم تكن قد رفضت هذه الفكرة وظهرت إشارات واضحة لقبولها لهذه الصيغة فى العام الماضى ، على أن سوريا قد الزمت نفسها بموقف القبول فى عدد من المناسبات الدولية لهذا العام ، كما ركزت اعلاميا على هذه الصيغة . ووافقت سوريا على صيغة المؤتمر الدولى كما وردت فى البيان الختامى لمؤتمر القمة الاسلامى الصادر فى نهاية شهر يناير ، وفى البيان المشترك السوفييتى - السورى الصادر عن اجتماع قمة الأسد جورباتشوف قرب نهاية شهر ابريل ، بالاضافة الى القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان فى نوفمبر . وفى الوقت نفسه يأتى قبول سوريا لصيغة المؤتمر الدولى وتركيزها الأعلامى عليه فى سياق نوع من التأهيل السياسى للمشاركة فى الجهود الدبلوماسية اللازمة لتحريك التسوية السلمية للصراع العربى الأسرائيلى فى اطار هذه الصيغة . وفى سياق هذا التأهيل السياسى أبدت سوريا اهتماما واضحا بتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة كما يظهر من تصريحات الرئيس الأسد لجريدة الواشنطن بوست فى ٢٠ / ٩ ومن زيارة المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى ريجان لدمشق فى شهر يوليو . وهو الأمر الذى انتهى الى إعادة السفير الأمريكى لدمشق . والحقيقة أن الاتحاد السوفيتى قد لعب دورا بارزا فى دفع سوريا للاقتراب والتصالح مع خصومها العرب ، ومع الولايات المتحدة وذلك كجزء من عملية التأهيل السياسى هذه للمشاركة فى الجهود الدبلوماسية للتسوية عبر صيغة المؤتمر الدولى .

وعلى الجهة المقابلة تحرك الموقف المصرى بصورة اكثر ايجابية هذا العام للاقتراب من موقف كتلة الوسط أو الموقف المنوالى العربى العام . وهنا يمكن الأشارة إلى ثلاثة تطورات بالغة الأهمية . وربما اكثر هذه التطورات الثلاثة أهمية من حيث المبادىء هو البيان الذى نسب لوزير الدفاع المصرى فى الاجتماع المشترك للجنتى الأمن القومى والشئون العربية بمجلس الشعب والشورى قبيل منتصف شهر يناير والذى جاء فيه أنه بالرغم من معاهدة السلام مع اسرائيل فإنها تمثل العدو الأساسى بالنسبة لمصر . وأن تنامى القدرة العسكرية السورية يثير الأرتياح لدى القيادة العسكرية المصرية ويثير قلق الاسرائيلين الذين باتوا يدركون ان تحقيق التضامن بين الأشقاء العرب يعنى تهديدا حقيقيا لامن اسرائيل .. وأنه إذا ماتم التنسيق بين القيادتين العسكريتين المصرية والسورية فأن القوات المتاحة لهما تصبح قادرة على تحقيق نصر حاسم علي اسرائيل .. (جريدة السفير فى ١٥ / ١ / ١٩٨٧) .

إن النظر لاسرائيل كعدو وتهديد لأمن مصر ينطوى على

اسقاط موضوعى لكامب ديفيد من حسابات الامن المصرية ويشكل مقدمة طبيعية لإعادة لحم مصر فى الوطن العربى . ولهذا صرح الرئيس مبارك مرات عديدة أن كامب دافيد قد اصبحت من تراث الماضى وبالتالى اصبحت القيادة المصرية منفتحة على أشكال من التنسيق السياسى والدفاعى مع الدول العربية الأخرى لم تكن مطروحة فى السنوات الماضية .

ومن هنا يعتبر التطور الهام الثانى فى الموقف المصرى من القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى هو إحياء التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربى المشترك (عام ١٩٥٠) وقد صرح الرئيس مبارك بان مصر تعتبر ملتزمة بهذه المعاهدة اكثر من مرة بصورة علنية (انظر مثلا الأهرام فى ١٦ / ١٢ / ١٩٨٧) . بل أن مصر قد اتاحت للزعماء العرب الاطلاع على مضمون رسالة من الرئيس كارتر يقر فيها بأن تفسيره للمعاهدة المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ يتضمن استمرار التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربى المشترك . وكان لهذا التفسير المصرى (المعزز بالتفسير الأمريكى) دور هام فى حسم قضية اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية فى مؤتمر القمة العربى الطارئ فى نوفمبر بعمان .

على أن ذلك لايعنى ان مصر قد عمدت إلى إحداث تغيير جذرى فى سياساتها الخارجية أو حتى بصدد الصراع العربى - الاسرائيلى . ففى واقع الأمر لازالت السياسة الخارجية المصرية فى بؤرة الشد والجذب بين ارتباطها الخاص بالولايات المتحدة وحرصها على استمرار الأمر الواقع فى علاقتها مع اسرائيل من ناحية ، وبين توجهاتها العربية فى عهد مبارك وماتفرضه هذه التوجهات من متطلبات كفرض عودة مصر لمواجهة السياسات الاحتلالية والتوسعية الاسرائيلية من ناحية اخرى . بل أن التطور الهام الثالث فى الموقف المصرى من القضية الفلسطينية يتمثل تحديدا فى التكثيف غير العادى للضغوط المتعارضة على مصر . فقد ادت الضغوط الأمريكية والأسرائيلية الى بعض التحريك للموقف المصرى من اسرائيل وصيغة المؤتمر الدولى . فبعد الاتفاق على مشارطة التحكيم حول طابا عاد السفير المصرى الى تل أبيب بعد أن كان قد سحب اثر مذابح صابرا وشاتيلا . وتمكن شيمون بيريز من مقابلة الرئيس مبارك مرتين هذا العام . المرة الأولى فى زيارة الأول للقاهرة فى شهر نوفمبر واكد البيان المشترك الذى صدر عن المفاوضات المصرية - الأسرائيلية على ضرورة مواصلة الجهود والالتزام الذى اعلن فى الأسكندرية لتحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط من خلال عقد مؤتمر دولى فى العام ١٩٨٧ يؤدى الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنيين على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، و ٣٣٨ .

وفى المرة الثانية تم لقاء بين الرئيس مبارك ووزير الخارجية الأسرائيلى بيريز فى جنيف اثناء حضورهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى شهر يوليو . وصرح الرئيس مبارك تعليقا على هذا اللقاء بان المؤتمر الدولى المقترح يمكنه أن يؤدى الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية .. ويعتبر طرح فكرة المفاوضات المباشرة على هذا النحو الغامض نوعا من التراجع عن التصور المصرى السابق عن المؤتمر الدولى كامل الصلاحيات والذى تتم المفاوضات فى اطاره وتحت اشراف الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ..

على أنه فى مقابل هذا التراجع أو المرونة فى الموقف المصرى ، فإن القيادة المصرية - استجابة لمتطلبات توجهاتها العربية - قد رفضت أى صياغات بديلة لفكرة المؤتمر الدولى . فكان رد مصر الرسمى على مقترحات رئيس الوزراء الأسرائيلى شامير باحياء مباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى المنصوص عليها فى اتفاق كامب دافيد بأنها غير قابلة للتطبيق ، وأن فكرة المؤتمر الدولى هى الحل الوحيد القابل للتطبيق من أجل احراز نتائج لمصلحة السلام فى المنطقة . ورفضت مصر كذلك الصيغة الأخرى التى اقترحها شامير فى خطاب رسمى فى شهر اغسطس لمصر والقائمة على مؤتمر اقليمى (ثلاثى يشمل مصر والأردن واسرائيل) بديلا للمؤتمر الدولى . كما أصر الرئيس مبارك فى لقاءاته مع وزير الخارجية الاسرائيلى على ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتى إلى جانب الأعضاء الدائمين الآخرين بمجلس الأمن فى هذا المؤتمر وعلى ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية (ولو بالمشاركة مع الأردن) أو من ترشحهم المنظمة فى هذا المؤتمر . وفوق ذلك فقد اقدمت مصر على تحدى اسرائيل بصورة سافرة طوال العام . فوجهت الدعوة لكورت فالدهايم رئيس النمسا لزيارة مصر قبيل زيارة وزير خارجيتها لأسرائيل مباشرة . وهو الأمر الذى قابلته اسرائيل بمرارة . كما قامت مصر بدور قيادى فى مواجهة سياسات القمع الأسرائيلى ضد الانتفاضة الفلسطينية فى الأمم المتحدة .

ويمكن القول بأن الموقف الأردنى قد اتخذ ذات مسار الموقف المصرى . ولاشك أن الموقف الأردنى هو اكثر المواقف العربية مرونة من مشكلات وقضايا التسوية السلمية . كما ان الدبلوماسية الأردنية لم تكف عن تجريب مختلف الوسائل المتاحة فى رصيد الدبلوماسية العلنية والسرية لدفع فكرة المؤتمر الدولى . وفى نفس الوقت فان الأردن يعتبر اكثر الدول العربية تعرضا للضغوط الأمريكية للقبول بصياغات للمفاوضات والتسوية تخرج عن الأجماع العربى العام . وقد تكثفت هذه الضغوط بشدة ابان زيارة شولتز للمنطقة ولقائه مع الملك حسين فى لندن فى شهر اكتوبر . فحاول شولتز الحصول على موافقة الملك على صيغة مفاوضات سلام بالتفاوض المباشر تحت اشراف مشترك من موسكو وواشنطن بحيث تستطيع الأردن الأعتماد على التغطية السوفييتية فى مواجهة الدول العربية الرافضة . وبالرغم من الضغوط الأمريكية لجر الأردن الى هذه الصيغة فقد رفضها الملك حسين واصبحت هذه الصيغة فى حكم المنتهية بعد قمة عمان فى نوفمبر .

والحقيقة انه اذا عقدنا مقارنة بين الموقف السورى والموقف المصرى والأردنى من المؤتمر الدولى فسوف نجد خلافات كبيرة . ومع ذلك فاننا نستطيع أن نلحظ ايضا أنه قد اصبحت ثمة ثوابت جوهرية مشتركة وأن أحد الأطراف لم يعد يستطيع منفردا أن يخاطر بالابتعاد أكثر من مسافة محددة من الموقف المنوالى العربى مهما منح لنفسه من أحقية فى المرونة . ومع ذلك فإنه يبقى لمنطقة التراضى العربى هذه عيب جوهرى ينشأ عن غياب الاتفاق الاجرائى حول الادارة الشاملة للصراع والمواجهة مع اسرائيل بجانبيها العسكرى والسياسى . ومن هنا فقد يستحيل عمليا التنبؤ بدرجة استقرار قاعدة التراضى أو الاجماع السلبى التى أمكن التوصل إليها خلال العام : اذ إنها قد تتسع وقد تضيق .

ب ـ مسألة الحرب العراقية ـ الأيرانية :

وتعتبر قاعدة التراضى العربى حول الحرب العراقية ـ الإيرانية اكثر اتساعا من تلك المتاحة فى مجال الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، بالرغم من إنها لا تخلو من اختلافات هامة . وقد لاحظنا من قبل أن انقسام الدول العربية حول الموقف من ايران لايتطابق مع انقسامها حول الموقف من اسرائيل .. فداخل كتلة دول مجلس التعاون الخليجى تتمايز مواقف كل دولة تقريبا بالمقارنة بالاخرى . وان كان يمكن التمييز عامة بين المتشددين والمهادنين . أما داخل كتلة جبهة الصمود والتصدى فقد كانت الجزائر تنفرد بموقف الحياد وتقترب كثيرا من موقف المهادنين من دول الخليج . وساعدت حرب الخليج على بروز تحالف جديد يشمل اكثر الدول العربية تشددا فى مواجهة ايران وهى العراق والكويت والأردن ومصر . وكانت السودان قبل الثورة اقرب الى هذا التحالف الأخير ولكنها اصبحت فى ظل حكومة المهدى اقرب الى موقف الجزائر والدول المهادنة فى مجلس التعاون ، بل وحاولت خلال عام ١٩٨٧ ان تلعب ـ جنبا الى جنب مع الجزائر ـ دور الوساطة بين خصوم حرب الخليج .

واتسمت الحركة نحو التراضى العربى حول الحرب العراقية ـ الأيرانية بنفس الطابع المزدوج الذى شهدناه فى حالة الصراع العربى الأسرائيلى . فيبدو أن الدول العربية المهادنة مع ايران قد تحركت هذا العام خطوة نحو التشدد ، على حين أن الدول العربية التى كانت حليفة لأيران قد تحركت خطوات فى الاتجاه المضاد ، أى فك الروابط مع ايران والاقتراب من الدعاه لمهادنتها .

فعلى حين ان البحرين والأمارات وعمان قد تحركت بتثاقل هذا العام فى اتجاه قدر محدود من التشدد فقد تحرك الموقف السعودى بحسم الى قدر كبير من التشدد ، وخاصة بعد احداث الصدام الدموى بين الحجاج الأيرانيين والبوليس السعودى اثناء موسم الحج . ومع ذلك فقد حرصت السعودية على تأكيد خطها الدعائى الذى يقوم على الحرص على التوصل الى تفاهم مع ايران كما صرح الملك فهد بذلك مرارا ، حتى بعد أقل من شهر واحد من احداث مكة . والواقع ان مجمل دول مجلس التعاون الخليجى قد اظهرت قدرا ملموسا من التشدد الأمنى والأعتدال السياسى والأعلامى فى نفس الوقت فى مواجهة ايران .

أما على الجانب المقابل فقد شهد الموقف السورى تحركا ولو طفيفا فى اتجاه الالتقاء بدول مجلس التعاون الخليجى وحتى العراق . فرغم فشل المحاولات المتعددة للوساطة بين سوريا والعراق واللقاءات الثلاثة السرية والعلنية التى عقدت بين الرئيسين العراقى والسورى هذا العام ، فان سوريا قد خفضت مستوى خصومتها مع العراق من عداء واضح الى مجرد جفوة .

وفى المقابل فان العلاقات بين سوريا وايران قد اتسمت بالتوتر طوال هذا العام مع تفجر عدد من نقاط الخلاف الكبرى بين البلدين . وقد ظهر الخلاف على السطح اثناء واثر انتشار القوات السورية فى بيروت الغربية ونحو الجنوب واقدام القوات السورية على ترتيب مذبحة كبرى لأعضاء من حزب الله التابع لإيران فى بيروت . ومن الواضح أن إيران قد ابتلعت اصرار سوريا على تأكيد أولوية مصالحها فى لبنان وبذلك أمكن تجنب انفلات الصدام بين الدولتين حول هذه القضية منذ زيارة اكبر ولاياتى لدمشق فى شهر مارس . وحاول الرئيس على خامينى فى زيارته لدمشق فى يونيو ، ونائب وزير الخارجية الإيرانى فى زيارته لها فى اغسطس منع انزلاق الموقف السورى الى خصام أو جفاء علنى مع إيران ونحو الأقتراب من العراق وخاصة من خلال اعادة التفاهم على امدادات النفط الإيرانية لسوريا والتى كانت قد تقلصت الى ١٧٪ من المتفق عليه خلال عام ١٩٨٦ ، كما أعلنت مجلة الميدل إيست اكونوميك سيرفاى فى الأسبوع الأخير من فبراير هذا العام .

والحقيقة ان موافقة سوريا على البيانات العديدة التى اصدرتها مؤسسات النظام العربى وخاصة مجلس الجامعة ومؤتمر القمة والتى اشتملت على إدانة وتحذير ايران قد عكس بامانة العلاقات المتوترة بين الدولتين واهتمام دمشق بعدم الابتعاد اكثر من اللازم عن الموقف المنوالى العربى خاصة بعد هزيمة هجوم كربلاء أوائل هذا العام .

إن اكثر علامات التغير وضوحا فى الموقف من إيران جاء هذا العام من ليبيا ، فيكاد الموقف الليبى ان يكون قد تغير كيفيا هذا العام . فمنذ بداية العام اتخذ العقيد القذافى ماكان يحرص على ان يبدو موقفا حياديا من الحرب العراقية ـ الأيرانية وعرض مبادرة خاصة به لأنهائها والوساطة بين العراق وإيران لتحقيق هذا الغرض . واشتبك الاعلام الليبى والإيرانى فى مناوشات دعائية ذات دلالة فى الاشارة لتدهور العلاقات بين الدولتين . وتتابعت تصريحات العقيد القذافى التى تنتقد ايران لاصرارها على استمرار الحرب فوصفها فى شهر يناير بأنها حرب مجنونة . وأعرب فى شهر مارس عن مخاوفه من ان استمرار الحرب سيسمح للقوى الأستعمارية بتدمير الثورة الإيرانية . كما انتقد بشدة القصف الإيرانى للمدن العراقية واكد انه بصفته عربيا لا يحتمل هذا القصف كما اكد فى شهر ابريل أن الهدف الرئيسى

لإيران من الحرب مع العراق غير واقعي ويبعث على السخرية وعكست عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وليبيا هذا الموقف الليبي المتغير من الحرب . ولم تكن زيارة وزير الخارجية الإيراني لليبيا في نهاية شهر ديسمبر غير تعبير عن حرص ايران على وقف المزيد من التدهور في هذه العلاقات اكثر منها محاولة لأحداث انقلاب معاكس في الموقف الليبي .

وقد ادت تلك الحركة المزدوجة للأقتراب العربي من التراضي حول الحرب العراقية الأيرانية الى مايمكن تسميته موقفا وسطا دعائيا وأضفاء شرعية عربية عامة على السياسات الأمنية التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الكويت للدفاع عن أمنها في مواجهة محاولات ايران للتلاعب بهذا الأمن . وتشمل عملية اضفاء الشرعية هذه سياسة الكويت في طلب حماية ناقلات البترول من الأساطيل الغربية الكبرى ورفع اعلام الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة على الناقلات الكويتية ، إضافة الى التنسيق والتشاور الوثيق بين حكومات دول مجلس التعاون والدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا حول انظمة الدفاع العسكري ، وضمانات الأمن غير المباشرة لهذه الدول .. وتمثل هذه العلامات كلها اشارة واضحة الى ان التراضي أو الأجماع السلبي العربي قد لايكون بالضرورة اساسا ملائما لتجاوز ازمة النظام العربي من داخلة ومن خلال تعبئة امكاناته وقدراته الذاتية . وقد انعكس هذا المستوى من الأجماع السلبي العربي على أعمال وقرارات مؤتمر قمة عمان في نوفمبر والتي نورد فيما يلي نصها الكامل .

قرارات مؤتمر القمة العربي غير العادي*

١ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية مجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

اذ يؤكدون اهتمامهم الجدي بالتهديدات الخطيرة التي يتعرض إليها الأمن القومي ويؤكدون المكانة الهامة التي باتت الحرب العراقية ـ الإيرانية تحتلها في قلب اهتمامات الأمة العربية لما يشكله استمرارها من اخطار جسيمة ، على الأمة العربية وقضاياها المصيرية .

واذ يستذكرون قرار مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في مدينة فاس سبتمبر / ايلول ١٩٨٢ باعلان استعداد الدول العربية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك في حالة استمرار ايران في الحرب ضد العراق واعتبار كل اعتداء على أي قطر عربي هو اعتداء على البلاد العربية جميعا ، وأن المحافظة على استقلال البلاد العربية وسلامة اراضيها وحرمة حدودها الدولية ، واجب على جميع الدول العربية احترامه والعمل من اجله بجميع الوسائل المتاحة ، وتأكيد التمسك بهذه الالتزامات في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء في أغسطس / آب ١٩٨٥ ، والقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة في دورات انعقاده العادية وغير العادية واخرها القرار الصادر في ٦ / ٤ / ١٩٨٧ والقرار الصادر في ٢٥ / ٨ / ١٩٨٧ .

واذ يلاحظون اصرار ايران على مواصلة الحرب ضد العراق ، وعدم استجابتها للمبادرات السلمية العربية والدولية والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية .

وادراكا منهم للمخاطر الكبيرة التي غدت تهدد الأمن القومي باسره جراء هذا السلوك العدواني والأصرار على مواصلته .

وانطلاقا من الشعور التام بالمسؤلية القومية والتزاما بوحدة المصير العربي ، وادراكا لما تستلزمه المرحلة الراهنة من تمسك بمبادىء التضامن العربي ، وتقديرا منهم بأن هذا الوضع يشكل تهديدا جديا للأمن القومي العربي مما يتطلب الالتزام بما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية .

يقـــــررون

١ ـ ادانة ورفض استمرار احتلال ايران للأراضي العربية في العراق لما يمثله ذلك من اعتداء صارخ على سيادة دولة عضو في الجامعة ومساس بسلامتها الأقليمية .

٢ ـ التضامن الكامل مع العراق والوقوف معه في دفاعه المشروع عن ارضه وسيادته .

٣ ـ استعداد الدول لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها نحو العراق وفيما بينها بموجب ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الأقتصادي بين دول الجامعة .

٤ ـ تأييد قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ودعم المساعي المبذولة لتنفيذه بشكل متكامل بما يؤدي الى حل كافة جوانب النزاع .

٢ ـ تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ / ١٩٨٧

ان أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعين في اطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧.

اذ يعبرون عن قلقهم الشديد لاستمرار الحرب التي تستهدف سيادة دولة عضو في جامعة الدول العربية وسلامتها الاقليمية خلافا لقواعد القانون الدولي واحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، والتي اصبحت تهدد باتساع مسرح عملياتها

* نقلا عن نشرة المنتدى . نشرة شهرية تصدر عن منتدى الفكر العربي بعمان العدد (٢٧) المجلد (٢) كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ .

وتعرض للخطر سيادة وسلامة دول اخرى اعضاء فى الجامعة العربية كما تهدد الأمن والأستقرار فى المنطقة كلها وتعرضها الى اشد الأخطار .

واذ يعربون عن قلقهم البالغ لتعرض ايران للملاحة من والى موانىء دول الخليج العربى التى ليست طرفا فى الحرب وعدم التزامها بقرار مجلس الأمن رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٨٤ الذى عبر عن موقف المجتمع الدولى من حرية الملاحة فى الممرات المائية .

واذ يعربون عن الأستياء الشديد لأستمرار ايران فى عدم الاستجابة للمبادرات السلمية العربية والدولية والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية .

واذا يشيرون الى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٤٦٤٦ ـ دع ٨٧ ـ جـ ٣ ـ ٦ / ٤ / ١٩٨٧ الذى تضمن الأسس العادلة لأنهاء النزاع بين العراق وايران ودعا مجلس الأمن الى الأستجابة لإرادة المجتمع الدولى فى تحمل مسؤولياته وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والعمل باسلوب فعال وملزم لاحلال السلام بين البلدين بصورة شاملة ودائمة بدون ابطاء .

واذ يلاحظون ببالغ الأرتياح ان مجلس الأمن قد تبنى بالاجماع القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) فى ٢٠ تموز / يولية ١٩٨٧ الذى تضمن الأسس الواردة فى قرار مجلس الجامعة أعلاه .

يقـــــررون

١ ـ تأييدهم بقوة قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) .

٢ ـ اشادتهم بترحيب العراق بالقرار المذكور وباستعداده للتعاون مع الأمين العام بصورة سليمة وبحسن نية فى سبيل الوصول الى حل شامل وعادل ودائم ومشرف للنزاع .

٣ ـ دعوتهم مجلس الأمن الى العمل بدون تردد على تطبيق القرار ٥٩٨ ككل متكامل نصا وروحا ووفق تسلسل فقراته العاملة استنادا الى صلاحياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما يؤمن تحقيق السلام العادل والشامل بين البلدين وفى المنطقة ويعبرون عن دعمهم لجهود الأمين العام للأمم المتحدة فى هذا الاطار .

٤ ـ دعوتهم بشدة الى ضمان حرية الملاحة الدولية في الخليج العربى وفقا لقواعد القانون الدولى وادانتهم وضع الألغام فى الممرات المائية الدولية والمياه الأقليمية للدول التى ليست طرفا فى الحرب وعدم التعرض للسفن المتوجهة من والى تلك الدول وذلك وفق قرار مجلس الأمن ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ .

٣ ـ الاعتداءات على دول الخليج العربى :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد بمدينة عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

اذ تدارسوا بعمق واهتمام الاعتداءات والتهديدات الايرانية ضد دول الخليج العربية وبشكل خاص دولة الكويت والمملكة العربية السعودية . واذ يستندون الى احكام ميثاق جامعة الدول العربية .

وانطلاقا من المبادىء والأسس التى حددتها مؤتمرات القمة العربية التى تؤكد قدسية التراب العربى ووحدة امنه ، ووجوب التضامن العربى فى مواجهة كافة الاعتداءات التى يتعرض لها أى بلد عربى ، واعتبار مثل تلك الاعتداءات موجهة ضد البلاد العربية جميعها ، وأن مسؤولية المحافظة على اسنقلال البلاد العربية وسلامة اراضيها واجب على جميع الدول العربية الاضطلاع والعمل من اجله بجميع الوسائل المتاحة .

واذ يعبرون عن اقصى درجات القلق والأسى لأستمرار الحرب العراقية الأيرانية بسبب رفض ايران لجميع المبادرات السلمية والنداءات والقرارات الدولية التى دعت الى انهاء الحرب واحلال السلام بين البلدين بما فيها تلك القرارات التى صدرت فى نطاق جامعة الدول العربية . وإذ يعربون عن رفضهم المطلق لمحاولة إيران توسيع رقعة هذه الحرب فضلاً عن رفضهم الكامل لاستمرارها .

وإذ يستنكرون بشدة تدخل ايران المستمر فى الشؤون الداخلية لدول الخليج العربى وغيرها من الدول العربية وتبنى الحكومة الإيرانية لسياسة التخريب والأعمال الماسة بالأمن الداخلى ضد بعض الدول العربية .

يقـــــررون

١ ـ شجب وادانة الاعتداءات الإيرانية المتكررة على دولة الكويت وعلى سلامتها الأقليمية واعتبار هذه الاتداءات موجهة ضد الأمة العربية جمعاء .

٢ ـ تأكيد تصميم الدول العربية على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها تجاه دول الخليج العربية وفقا للمادة (٦) من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة (٢) من معاهدة الدفاع العربى المشترك فى حالة استمرار ايران فى هذه الاعتداءات والوقوف بحزم مع دول الخليج العربية ضد هذه الاعتداءات .

٣ ـ إعادة النظر فى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والدول التى تزود ايران بالأسلحة وذلك اذا ما واصلت ايران اعتداءاتها على دول الخليج العربية .

٤ ـ ادانة تدخل ايران فى الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية ولجوئها الى العنف والارهاب لأثارة المشاكل وخلق القلاقل فى هذه الدول .

٥ ـ دعم الكويت فى ما اتخذته من اجراءات لحماية أمنها وسلامة اراضيها والحفاظ على مصالحها التجّارية .

٦ ـ يدعون بشدة الى ضمان حرية الملاحة الدولية في الخليج العربى وفقا لقواعد القانون الدولى ، وادانة وضع الألغام فى الممرات المائية الدولية والمياه الأقليمية للدول التى ليست طرفا فى الحرب ، وعدم التعرض للسفن المتوجهة من والى الدول

غير الأطراف فى الحرب وذلك وفق قرار مجلس الأمن ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ .

٤ ـ احداث الشغب والفتنة التى قام بها الايرانيون فى موسم الحج لعام ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٧ ميلادية :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين فى إطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ١٦ الى ١٩ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ الموافق ٨ ـ ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

اذ يدين بشدة أعمال التخريب والشغب التى قام بها الإيرانيون بمكة المكرمة فى موسم حج عام ١٤٠٧ هـ والتى اساءت الى حرمة الأماكن المقدسة ومناسك الحج وادابه وأمن وسلامة حجاج بيت الله الحرام .

وبعد اطلاعه على المذكرة التفسيرية المرفقة التى قدمها وفد المملكة العربية السعودية .

١ ـ يؤكد تضامنه الكامل مع المملكة العربية السعودية ، وتأييده التام للاجراءات التى تتخذها لتوفير الأجواء المناسبة كى يؤدى حجاج بيت الله الحرام شعائر الحج فى أمن وخشوع ومنع اية اساءة لحرمة بيت الله الحرام ومشاعر المسلمين ، ويرفض أية أعمال شغب فى الأماكن المقدسة تمس بأمن وسلامة الحجاج وسيادة المملكة العربية السعودية .

٢ ـ يؤكد على حق المملكة العربية السعودية فى اتخاذ ماتراه من اجراءات مناسبة للحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث .

٣ ـ يؤكد على عدم استغلال موسم الحج والمناسبات الدينية للتظاهر والمسيرات ورفع الشعارات ، ومراعاة حرمة بيت الله الحرام واحترام الشعائر وتوفيرها حفاظا على وحدة المسلمين وتماسكهم .

٤ ـ يدعو الدول والحكومات الاسلامية الى تبنى هذا الموقف والوقوف ضد الممارسات الخاطئة التى تتنافى مع تعاليم الدين الاسلامى الحنيف .

٥ ـ النزاع العربى الأسرائيلى :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الأقطار العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ ـ ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

باعتبار أن قضية فلسطين قضية العرب المركزية ، وجوهر الصراع العربى الاسرائيلى ، وأن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية المغتصبة فى أرض فلسطين والأراضى العربية المحتلة هو مسؤولية قومية عربية .

ولما كان الخطر الصهيونى لا يستهدف دول المواجهة فحسب بل يتعدى ذلك ليهدد مصير ووجود الأقطار العربية كلها .

وبالنظر لاستمرار اسرائيل فى ممارساتها التعسفية فى الأراضى العربية المحتلة والفلسطينية ، وسياستها العدوانية والتوسعية .

يقــــررون

أولا : حشد طاقات وامكانات الدول العربية من أجل تعزيز قدرات وطاقات دول وقوى المواجهة مع اسرائيل على كافة الأصعدة لوقف عدوانها المتواصل على الأمة العربية واستعادة الحقوق العربية المغتصبة فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة .

ثانيا : إقامة التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل فى اطار تضامن عربى فعال من أجل التصدى للخطر الصهيونى الذى يهدد مصير ووجود الأمة العربية واجبار اسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة الهادفة الى اقامة سلام عادل وشامل فى المنطقة .

ثالثا : تقديم الدعم والمساعدة المادية والمعنوية للنضال البطولى المستمر الذى يخوضة الشعب الفلسطينى فى فلسطين المحتلة والجولان وجنوب لبنان فى مواجهة الاحتلال الأسرائيلى .

رابعا : دعوة جميع الأطراف العربية إلى الالتزام بقرارات القمم العربية القاضية بعدم جواز انفراد أى طرف من الأطراف العربية بأى حل للصراع العربى الاسرائيلى ورفض ايه تسوية سياسية للصراع العربى الأسرائيلى لا تضمن تحقيق الأنسحاب الأسرائيلى الكامل وغير المشروط من جميع الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة وتمكين الشعب العربى الفلسطينى من ممارسة حقوقة الوطنية الثابته طبقا لقرارات مؤتمرات القمة العربية وخاصة قرارات قمة فاس ١٩٨٢ .

خامسا : يستنكر اغلاق مكتب المعلومات الفلسطينى فى واشنطن .

٦) المؤتمر الدولى :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الأقطار العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ ـ ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

انطلاقا من الالتزام بالأهداف والأسس التى حددتها قرارات مؤتمرات القمة العربية بشأن النزاع العربى الأسرائيلى .

وبالنظر الى رفض اسرائيل المستمر لجهود السلام وعدم انصياعها لقرارات الأمم المتحدة الهادفة الى أقامة سلام عادل وشامل فى المنطقة .

وانطلاقا من عزم الأمة العربية على حشد طاقاتها وامكاناتها لمواجهة التحدى الصهيونى لمصيرها ووجودها .

والتزاما بتوجه الأمة العربية نحو السلام والذى تحدد فى مشروع السلام العربى المقرر فى قمة فاس (١٩٨٢) لتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة للنزاع العربى الأسرائيلى تكفل استعادة الأراضى العربية والفلسطينية المحتلة وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها استنادا الى الشرعية الدولية .

يقـــررون

إن عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة يدعو إليه أمينها العام وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن مع جميع اطراف النزاع العربى الأسرائيلى بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى وعلى قدم المساواة هو السبيل المناسب لتسوية النزاع تسوية سلمية شاملة وعادلة تكفل استعادة الأراضى العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها وتضمن احقاق الحقوق الوطنية الثابته للشعب العربى الفلسطينى .

٧ ـ الأزمـــة اللبنـــانية :

إن اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

بعد بحثهم الأزمة اللبنانية ومضاعفاتها المفجعة على الشعب اللبنانى العربى الشقيق ، وحرصا منهم على استقلال لبنان وسيادته الوطنية وعروبته ووحدة شعبه واراضيه ، واعرابا عن قلقهم مما خلفته الحرب من بؤس وشقاء ومآس انسانية ، وتأكيدا لتصميم الدول الأعضاء على مساعدة الأخوة اللبنانيين على حل مشكلاتهم .

يقـــررون

أولا :

أ ـ حث الأطراف اللبنانية على استئناف الحوار فيما بينهم من اجل التوصل الى اصلاح سياسى يكفل اعادة تماسك لبنان شعبا وارضا ومؤسسات .

ب ـ دعوة الجمهورية العربية السورية الى مواصلة بذل الجهود وتكثيفها لمساعدة الأطراف المعنية على التوصل الى مصالحة وطنية .

ثانيا : دعوة الدول العربية الى بذل كل مافى وسعها لمساندة لبنان فى جهوده لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الايلة الى تأمين انسحاب اسرائيل من الجنوب وبسط سيادة الدولة اللبنانية وسلطتها حتى الحدود المعترف بها دوليا .

ثالثا : اخذ العلم بعزم لبنان على انشاء صندوق لدعم النقد اللبنانى ووضع برنامج له بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للأنماء والتعمير ، ودعوة الدول الأعضاء المعنية الى المساعدة فى هذا الإطار .

٨ ـ حول العلاقـات مع مصـــر :

ان اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

درسوا النقطة « الثالثة » فى جدول أعمالهم والتى تخص العلاقات مع مصر .

وقرروا بعد دراسة مستفيضة واخوية أن العلاقة الديلوماسية بين أى دولة عضو فى الجامعة وبين مصر عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها وليست من اختصاصات الجامعة العربية .

٩ ـ تكثيف الحوار مع دولة الفاتيكان :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

انطلاقا من العلاقات التاريخية بين الديانتين السماويتين الأسلامية والمسيحية المتجسدة فى مدينة بيت المقدس رمز السلام .

وحرصا منهم على الدفاع عن القضايا العربية على الصعيد الدولى ، وتأكيدا على ضرورة بذل المساعى من أجل كسب التأييد لها .

يقـــررون

دعوة الدول الأعضاء الى تكثيف الحوار مع دولة الفاتيكان ودعوة رئيس المؤتمر الى اجراء الاتصالات معها باسم المؤتمر .

١٠ ـ الارهـــاب الــدولى :

إن اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

التزاما منهم بالمبادىء الأخلاقية والانسانية التى تؤمن بها الأمة العربية ، واستلهاما من ديانتها السمحاء وحضارتها وتقاليدها العريقة الداعية الى نبذ كل أشكال الظلم والعدوان والجريمة .

وتقيدا بما نصت عليه التشريعات والمواثيق الدولية والقيم

الانسانية التى نهت عن ترويع الأبرياء والاعتداء على ممتلكاتهم وارواحهم .

واعرابا عن القلق العميق لبروز وتفاقم ظاهرة الأرهاب الدولى ، وانسجاما مع الاجماع الدولى حول ضرورة مكافحته ووضع حد لشروره وأسبابه .

يقـــررون

١ ـ ادانة الارهاب بكافة أشكاله واساليبه ومصادره ، بما فى ذلك ارهاب الدول وفى مقدمته الارهاب الأسرائيلى داخل الأراضى العربية والفلسطينية المحتلة وخارجها ، وكذلك الارهاب الذى يمارسه نظام التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا .

٢ ـ رفض المحاولات الرامية للمساواة بين الأرهاب وحركات التحرر الوطنية وحق الشعوب فى مقاومة الأحتلال وفقا لمقاصد ومبادىء الأمم المتحدة والقانون الدولى .

٣ ـ تأكيد أهمية قيام تعاون جدى بين الدول الأعضاء لمكافحة الأرهاب الدولى ووضع حد لمخاطره .

٤ ـ الدعوة الى التنسيق الفعال مع بقية أعضاء المجتمع الدولى فى مجال القضاء على ظاهرة الأرهاب فى اطار الأمم المتحدة ، وعقد مؤتمر دولى تحت اشرافها لتحديد معنى الأرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر .

١١ ـ الوضع المالى للأمانة العامة :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

انطلاقا من ايمانهم باهمية العمل العربى المشترك ، وضرورة دعم مؤسسته المركزية وهى الجامعة العربية ، وحرصا منهم على ان تؤدى الأمانة العامة للجامعة وظيفتها ، وان تنفذ البرامج والأنشطة والمشروعات المقررة فى موازنتها السنوية .

وبعد استماعهم الى البيانات التى قدمها الأمين العام للجامعة .

يقـــررون

١ ـ ان تبادر الدول الأعضاء الى تسديد كامل حصصها فى الموازنة السنوية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الربع الأول من كل سنة .

٢ ـ ان يتكون رصيد الاحتياطى العام المنصوص عليه فى النظام المالى للجامعة من مبلغ قدرة (٣٠) ثلاثون مليون دولار تسدده الدول الأعضاء حسب انصبتها فى الموازنة السنوية للأمانة العامة . ويتم التسديد لتكوين الرصيد الاحتياطى مناصفة خلال عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

١٢ ـ بناء مقر جامعة الدول العربية :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

استنادا الى قرار مؤتمر القمة الثانى عشر فى فاس بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٨٢ الخاص ببناء مقر جامعة الدول العربية ، وبعد الاستماع الى البيانات التى قدمها الأمين العام للجامعة .

يقـــررون

١ ـ المبادرة الى تسديد الحصص فى الاعتماد المالى المقرر لبناء مقر جامعة الدول العربية وذلك حسب انصبة الدول الأعضاء فى موازنة الأمانة العامة على أن يتم التسديد مناصفة بين سنتى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

٢ ـ ان يتم التسديد فى الربع الأول من كل سنة .

١٣ ـ المنظمات والمجالس العربية المتخصصة :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين فى اطار مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى عمان / المملكة العربية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

بعد الاستماع الى البيانات التى قدمها الأمين العام للجامعة حول المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة وبعد الدرس والمناقشة .

يقـــررون

١ ـ المبادرة الى تسديد المساهمات المالية فى موازنات المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة لسنة ١٩٨٧ وعدم الربط بين التسديد وبين انتهاء عملية التقييم .

٢ ـ ان يتم تسديد كامل الحصص فى الموازنات السنوية للمنظمات والمجالس الوزارية العربي المتخصصة خلال الربع الأول من كل سنة .

٣ ـ ايقاف الانسحابات من المنظمات فى انتظار نتائج تقرير اللجنة الوزارية الثمانية المشكلة حسب قرار المجلس الأقتصادى والأجتماعى رقم ١٠٠٨ بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٨٦ والذى ايده مجلس الجامعة بقراره رقم ٤٦١٤ بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٨٦ .

٤ ـ دعوة مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى البت بالسرعة اللازمة فى التقرير النهائى للجنة الوزارية الثمانية المكلفة بدراسة أوضاع المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة وتقييم أدائها ووضع التصور النهائى للتنظيم الهيكلى لهذه المنظمات والمجالس والمهام المنوطة بعهدتها

وإتخاذ القرارات المناسبة وإحالتها إلى الجهات المعنية لتنفيذها .

١٤ ـ الصندوق العربى للمعونة الفنية :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعين فى إطار مؤتمر القمة العربى المنعقد فى عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ١٩٨٧/١١/٨ إلى ١٩٨٧/١١/١١ .

إذ يقدرون دور الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية فى تعزيز التعاون العربى ـ الأفريقى . وحرصا منهم على أن يستمر الصندوق فى أداء رسالته ، وإستنادا إلى قرارات مؤتمر القمة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٩ ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٧ الخاصين بالصندوق ، وبعد الاستماع إلى البيانات التى قدمها الأمين العام للجامعة .

يقـــررون

١ ـ أن يقتصر عمل الصندوق على تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية غير العربية ، وأن يصير إسمه « الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية » .

٢ ـ تخصيص موازنة سنوية ثابتة مقدارها (٥) خمسة ملايين دولار ، توزع حسب أنصبة الدول الأعضاء فى موازنة الأمانة العامة .

٣ ـ أن تسدد الدول الأعضاء حصصها فى موازنة الصندوق فى الربع الأول من كل سنة .

٤ ـ تقديم دعم مالى إستثنائى قدره ٧ ملايين دولارًا لتسديد ما على الصندوق من ديون على أن يوزع هذا الدعم حسب أنصبة الدول الأعضاء فى موازنة الأمانة العامة وأن يقدم فى أقرب الآجال .

الاعتراضات والتحفظات

إعترض الوفد الليبى على القرارات ذات الأرقام ١ و ٢ و ٨ ورفض القرارات ذات الأرقام ٣ و ٤ وسجل الوفد السورى أن ما ورد فى القرار رقم (١) لا يعنى الموافقة على زج دول الخليج العربية فى هذا الصراع المسلح ، وفيما عدا ذلك فقد صدرت جميع القرارات بالإجماع ودون أية تحفظات .

البيان الختامى للمؤتمر

البيان الختامى الصادر عن مؤتمر القمة غير العادى المنعقد فى عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ١٧ ـ ٢٠ ربيع الأول ١٤٠٨ هجرى الموافق ٨ ـ ١١ تشرين الثانى ١٩٨٧ ميلادى .

استجابة لإرادة قادة الدول العربية التى إستند إليها قرار مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الطارئة المستأنفة فى تونس بتاريخ ١٤٠٨/١/٢٦ هجرية الموافق ١٩٨٧/٩/٢٠ ميلادية .

وتلبية لدعوة من جلالة الملك الحسين بن طلال ، ملك المملكة الأردنية الهاشمية إستضافت العاصمة الأردنية عمان .. مؤتمر القمة العربى فى دورة غير عادية انعقدت خلال الفترة من ١٧ ـ ٢٠ ربيع الأول ١٤٠٨ الموافق من ٨ ـ ١١ تشرين الثانى ١٩٨٧ م .

وإنطلاقا من موقع المسئولية التاريخية ومبادىء القومية العربية ومن علاقات الأخوة وتشابك المصالح الامنية والسياسية الاقتصادية وروابط الحضارة والتاريخ .. وإدراكا لما يمر به الوطن العربى من مرحلة دقيقة عصيبة وما يواجهة من تحديات تستهدف حاضرة ومستقبلة وتعرض وجوده للاخطار ووعيا لما تسببه حالة الفرقة والشقاق ، من وهن يفتت إمكانات الامة العربية ويبعثر طاقاتها استأثر موضوع التضامن العربى باهتمام القادة العرب فتدارسوا مختلف جوانبه وتبينوا مواطن ضعفه واماكن خلله . فكان تأكيدهم على وجوب دعمه وتعزيزه اولوية توحدت عندها آراؤهم ، والتقت كلمتهم على أن التضامن العربى هو السبيل الوحيد لتحقيق كرامة الامه العربية وعزتها ودرء الأذى والضرر عنها .. واجمع القادة على تجاوز الخلافات وعلى ازالة اسباب العجز وعوامل التمزق والانقسام وقرروا من منطلق الوفاء لوطنهم وصدق الانتماء لقوميتهم اعتماد التضامن قاعدة اساسية لعمل عربى مشترك هدفه تجسيد وحدة موقفهم وبناء قدرات الامه العربية وتوفير عناصر القوة والمنعة لها ، وقرر القادة بعد أن استمعوا إلى خطاب جلالة الملك الحسين فى الجلسة المغلقة الأولى للقمة اعتبار الخطاب الذى اطلق فيه جلالته شعار « الوفاق والاتفاق » عنوانا للمؤتمر وثيقة رسمية من وثائقه وجددوا تمسكهم بضرورة دعم التعاون العربى الافريقى وادانتهم للارهاب والتمييز العنصرى اللذين يمارسهما النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ودعمهم لنضال شعوب جنوب افريقيا وناميبيا .

والتزاما بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق التضامن العربى وتأكيدا للعزم على حماية الامن القومى العربى وصيانة الأرض العربية .. وفى جو مفعم بروح الاخاء والمحبة الذى ساد لقاء عمان تصدر موضوع الحرب بين العراق وايران والوضع فى منطقة الخليج جدول أعمال المؤتمر . وقد اعرب القادة عن قلقهم من استمرار الحرب وعبروا عن استيائهم بسبب اصرار النظام الايرانى على مواصلتها وتمادية فى استفزاز وتهديد دول الخليج العربى وادان المؤتمر ايران لاحتلالها جزءا من الأراضى العربية ومماطلتها فى قبول قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٥٩٨ وطالبوها بقبوله وتنفيذه بالكامل وفق تسلسل فقراته الكاملة وناشدوا المجتمع الدولى تحمل مسؤولياته وبذل جهود فعالة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمل النظام الايرانى على الاستجابة إلى نداءات السلام . وأعلن المؤتمر تضامنه مع العراق وتقديره لقبوله قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وتجاوبه مع كافة مبادرات السلام وأكد تضامنه مع العراق ودعمه له فى حماية ارضه ومياهه وفى الدفاع عن حقوقه المشروعة .

واستعرض القادة تطورات الوضع فى منطقة الخليج وما ادت اليه التهديدات والاستفزازات والاعتداءات الايرانية من نتائج خطيرة ، واعلن المؤتمر تضامنه مع الكويت فى مواجهة عدوان النظام الايرانى كما أعلن شجبه للاحداث الاجرامية الدامية التى اقترفها الايرانيون فى رحاب المسجد الحرام بمكة المكرمة .. وأكد المؤتمر تأييد الكويت فى كافة ما اتخذته ما اجراءات لحماية اراضيها ومياهها ومن أجل ضمان سلامة أمنها واستقرارها وأعلن مساندته لها فى التصدى لتهديدات النظام الايرانى واعتداءاته كما أكد المؤتمر تضامنه الكامل مع المملكة العربية السعودية وتأييده التام للاجراءات التى تتخذها لتوفير الأجواء المناسبة كى يؤدى حجاج بيت الله الحرام شعائر الحج فى أمن وخشوع ومنع أية اساءة لحرمة بيت الله الحرام ومشاعر المسلمين وأكدوا رفضهم لأية أعمال شغب فى الأماكن المقدسة تمس بأمن وسلامة الحجاج وسيادة المملكة العربية السعودية .

ودعا الدول والحكومات الأسلامية إلى تبنى هذا الموقف والوقوف ضد الممارسات الخاطئة التى تتنافى وتعاليم الدين الاسلامى الحنيف .

وبحث المؤتمر موضوع النزاع العربى الاسرائيلى واستعرض تطوراته على الساحتين العربية والدولية وجدد التأكيد بأن القضية الفلسطينية هى جوهر النزاع وأساسه وأن السلام فى منطقة الشرق الأوسط لا يتحقق إلا باسترجاع كافة الأراضى العربية المحتلة وفى مقدمتها القدس الشريف واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى وحل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها . وأعلن المؤتمر أن تعزيز قدرة العرب وبناء قوتهم الذاتية وترسيخ تضامنهم وتجسيد وحدة موقفهم عناصر أساسية فى التصدى للخطر الاسرائيلى الذى يهدد الأمة العربية بأسرها ويعرض وجودها ومستقبلها للأذى والخطر .

وفى اطار دعم المحاولات والمساعى السلمية الهادفة إلى تحقيق سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الأوسط ضمن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة على أساس استرجاع كافة الأراضى العربية والفلسطينية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربى الفلسطينى .. أيد القادة عقد المؤتمر الدولى للسلام برعاية الأمم المتحدة ومشاركة الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب العربى الفلسطينى ، وعلى قدم المساواة والدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن باعتباره الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ، ووجهوا تحية اكبار وتقدير للشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة ، مشيدين بصموده مباركين نضاله وثباته على أرضه مجددين الالتزام بدعمه ومساندته .

وعنى القادة ببحث الأزمة اللبنانية ومضاعفاتها المفجعة على الشعب اللبنانى العربى الشقيق .. وأكدوا حرصهم على وحدة لبنان الوطنية وعروبة ووحدة أراضيه والعمل على مساعدته ليتجاوز أزمته واستعادة عافيته وسيادته .

وتدارس القادة موضوع الارهاب الدولى وأعلنوا ادانته لكافة أشكاله وأساليبه وأيا كان مصدره .. وأكدوا ايمانهم بعدالة كفاح الشعوب ونضالها من أجل الحصول على استقلالها وسيادتها واستعادة حريتها وحقوقها المشروعة .

وايمانا من القادة بأن الأمن القومى العربى لا تستكمل عناصره ولا تستوفى شروطه ومتطلباته إلا بتضامن كامل يشمل كافة أرجاء الوطن العربى ويمكن من حشد طاقات وقدرات الأمة العربية من أجل تحقيق الأهداف القومية من منطق القناعة بوحدة الآمال والأمانى والرؤية المشتركة لما يتهدد الوجود العربى ومستقبله من نوايا الشر والعدوان .. قرر القادة أن العلاقات الدبلوماسية بين أى دولة عضو فى الجامعة العربية وبين جمهورية مصر العربية من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها .

واستعرض المؤتمر العلاقات التاريخية بين الديانتين السماويتين الاسلامية والمسيحية المتجسدة فى مدينة بيت المقدس رمز السلام .. كما استعرض ممارسات اسرائيل ومحاولة ابتزازها المفضوحة .ودعا الدول الأعضاء إلى تكثيف الحوار مع حاضرة الفاتيكان من أجل كسب تأييدها ودعوة جلالة الملك الحسين رئيس المؤتمر إلى اجراء الاتصالات معها باسم القادة العرب .

وعبر القادة عن شكرهم للشعب الأردنى الكريم وملكه العظيم على حسن الضيافة وحرارة الاستقبال وكمال الاعداد ..وسجلوا تقديرهم لقيادة جلالة الملك الحسين الحكيمة التى هيأت للمؤتمر جوا أخويا صافيا ووفرت لأعماله سبل التوفيق والنجاح .

٥ ـ عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية :

ما أن أعطي قرار مؤتمر القمة باعتبار أن « العلاقة الدبلوماسية بين أى دولة عضو فى الجامعة وبين مصر عمل من أعمال السيادة » النور الأخضر حتى أقدمت الغالبية العظمى من الدول العربية على اعادة علاقاتها بمصر التى كانت قد قطعت بموجب قرار مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨ .

وقد أدت عودة هذه العلاقات إلى شعور عام بين الشعوب والنخب العربية بالارتياح والتفاؤل ، بالرغم من أن شكل وأسلوب هذه العودة لم يرقيان إلى ما كان مأمولا فيه . وبالتالى عززت هذه العودة الانطباع العام بانفراج العلاقات العربية .

فمنذ دعوة الرئيس حسنى مبارك للمشاركة فى أعمال مؤتمر القمة الاسلامى الخامس فى نهاية شهر يناير تعاظمت المطالبة

بين الدول والنخب العربية بعودة مصر إلى العالم العربى . غير أنه لم يكن شكل هذه العودة وأسلوبها ومضمونها السياسى قد تحدد على نحو واضح أو تم التفاوض بعناية بشأنه . ومن ثم فقد جاءت هذه العودة محصورة الدلالة بطبيعة ومدى الحركة فى الوضع العربى العام ، أى بخصائص ما أسميناه الحركة نحو الاجماع السلبى الدعائى .. وإذا تصورنا افتراضا أن عودة مصر قد تمت فى ظروف الحركة نحو الاتفاق على برنامج محدد للانقاذ القومى أو بخطوات محددة لبرنامج اجرائى متفق عليه لمواجهة التحديات الكبرى للأمن العربى لكان من المؤكد أن يتجاوز الاستقبال العربى الشعبى لعودة مصر حالة الارتياح إلى حماس جارف .

ومع ذلك ، فإن الشعور العربى بالارتياح لعودة مصر فى كافة أرجاء العالم العربى له ما يبرره من حيث أنه جاء مصحوبا بظروف سياسية ونفسية ايجابية فى مجملها ، وأنه يفتح آفاقا معقولة لتطوير التراضى العربى العام إلى برنامج اجرائى يتفق فى اتجاهه العام مع المصالح العربية العليا فى الأمن والتعاون المشترك .

فطوال السنوات التى تلت خروج مصر من مؤسسات النظام العربى سادت بين الاتجاهات القومية والراديكالية نظرية تفترض أن عودة مصر للعالم العربى تنطوى - فى الظروف الراهنة - على توسيع لرقعة كامب ديفيد : أى التسليم بوضع اسرائيل باعتبارها قوة عظمى اقليمية قادرة على الانفراد بكل دولة عربية على حدة واجبارها على الاذعان لشروطها فى التسوية فى اطار الهيمنة الأمريكية العامة .

كما سادت فى السنوات الأخيرة نظرية أخرى تفترض أن التضامن والدعم الذى أظهرته مصر نحو العراق ودول مجلس التعاون الخليجى يجعل مدخل مصر للعودة إلى العالم العربى من باب قضية حرب الخليج مرتبطا بصورة وثيقة باعلاء الاهتمام بهذه القضية الأخيرة فى مقابل اهمال القضية الفلسطينية ومتطلبات المواجهة العربية - الاسرائيلية .

على أن الشكل الذى عادت به مصر للعالم العربى لا يتفق مع التنبؤات التى حملتها تلك النظريات . فمن حيث الشكل ، فإن قرارات قمة عمان فى نوفمبر والتى فتحت الباب لاعادة العلاقات الدبلوماسية قد حظرت على نحو صارم انفراد أى طرف من الأطراف العربية بأى حل للصراع العربى - الاسرائيلى (نص البند رابعا من القرار رقم ٥) . وبالتالى تكون هذه القرارات قد أقرت عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر دون أن تقر كامب ديفيد . وإذا قيل ردا على ذلك بأن مصر - التى لم تشارك فى مؤتمر القمة هذا ليست ملزمة بقراراته ، فإن الاحالة لقرارات مؤتمر القمة الاسلامى الخامس الذى شارك فيه الرئيس مبارك وأقر قراراته قد أكدت على نفس المعنى ، أى رفض الاتفاقات والمبادرات الانفرادية واعتبرت أن « قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يشكل أساسا كافيا لحل قضية فلسطين والشرق الأوسط » . والحقيقة أن الرئيس مبارك قد كرر أكثر من مرة أن كامب ديفيد تعتبر من تراث الماضى . وتنطوى تصريحات المسئولين المصريين على أنه بالرغم من عدم استعداد مصر (على الأقل فى الوقت الراهن) لالغاء كامب ديفيد من جانب واحد ، فإنها تتطلع إلى تجاوزها من حيث المضمون السياسى .

والواقع أن المشكلة تكمن بالتحديد فى وضع برنامج ممكن اجرائيا لهذا التجاوز ، لا فقط فى حدود قدرات مصر واستعداداتها وإنما أيضا فى حدود قدرات واستعدادات الدول العربية الأخرى ذات الصلة الحميمة بالصراع العربى - الاسرائيلى . ومن هنا فإن تركيز مصر ودول الخليج العربى على التعاون فى مجال تأمين دول الخليج والعراق ضد العدوان الايرانى لم يكن بالضرورة على حساب الاهتمام بقضية الصراع العربى - الاسرائيلى وإنما يمكن فهمه من حيث أن التعاون فى هذا المجال يحمل احتمالات أكبر كثيرا للتضامن العربى المشترك والاجرائى .

على أنه يبقى من الصحيح أن الدلالة الحقيقية للارتياح العام لعودة مصر للعالم العربى ترتهن بالفرق الذى يمكن لهذه العودة أن تصنعه فى مجال المواجهة العربية - الاسرائيلية قبل أى قضية أخرى . وما يمكن قوله فى هذا المجال هو أن مصر ليست حتى الآن متأهبة لقيادة العالم العربى ككل فى وضع وتنفيذ برنامج اجماع عربى ايجابى واجرائى ولكنها منفتحة على البدائل الممكنة موضوعيا فى الظروف الراهنة للتعاون الدفاعى والتنسيق السياسى الضرورى لتحقيق حدا أدنى من الفعالية فى المواجهة العربية لاسرائيل ، دون الغاء كامب دافيد بالضرورة .

٦ - الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة :

إن العامل الخامس فى تعزيز الانطباع بانفراج الوضع العربى المتأزم لا يأتى من النظام العربى الرسمى بل ربما يكون على وجه التحديد قد أتى فى مواجهة عجز هذا النظام . فقد اندلعت الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة وغزة بعدما أيقن شعب الأرض المحتلة أن القادة الرسميين العرب قد عجزوا عن أن يقدموا له سببا للأمل من خلال مؤتمر القمة الطارىء فى عمان .

وسوف يجد القارىء تفصيلا لتطورات الانتفاضة الفلسطينية فى القسم الخاص بالفلسطينيين فى هذا الجزء من التقرير الاستراتيجى . وما يهمنا هنا هو أن نوضح دور الانتفاضة فى إحياء الآمال العربية ونفض الشعور العربى العام بالانسحاق واليأس أمام الطغيان الاسرائيلى والهيمنة الأمريكية على مقدراتنا . فلقد حققت الانتفاضة الفلسطينية انجازات سياسية ضخمة . فعلى صعيد حسابات القوة فى معادلات الصراع العربى - الاسرائيلى أكدت الانتفاضة الفلسطينية استحالة اسقاط منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المعادلات .. وإنه لا يمكن

اجراء اية تسوية بدون مشاركة المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . لقد أحيت قمة عمان هذا الالتزام العربي الجماعي من ناحية الشكل ولكن الانتفاضة جعلت لهذه الصفة التمثيلية مضمونا ماديا ومباشرا من الشعب المعني نفسه . ومن حيث مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي أكدت الانتفاضة أن الزمن لا يعمل بالضرورة لصالح اسرائيل ضد صالح العرب ، على الأقل فيما يتعلق بقدرة اسرائيل على استيعاب الأرض والشعب المحتلين . ولم يتأكد هذا المعنى فقط من حقيقة أن الجيل الشاب الذى نما فى ظل الاحتلال كان هو وقود الانتفاضة بل وأيضا من حقيقة إحياء الوطنية الفلسطينية بين أبناء الشعب الفلسطيني داخل حدود فلسطين المحتلة قبل ١٩٤٨ ، وانضمامهم إلى الانتفاضة التى أصبحت حركة شعب واحد .. بل أن الانتفاضة قد فتحت الباب للحديث عن الامكانيات التحريرية الكامنة فى الثورة الشعبية السياسية بصفة رئيسية من خلال تطويرها إلى حركة عصيان مدنى شامل . ومع ذلك ، فإن الاستقبال الشعبى العربى الحماسى للثورة الفلسطينية يمثل أهم انجازات الانتفاضة الشعبية الفلسطينية .. وهنا يمكن القول بأن هذه الانتفاضة قد بشرت بنهاية عهد الاستكانة السياسية الشعبية فى البلدان العربية ذاتها .. على أن تلك المقولة تتراوح فى الصياغات الفكرية العربية بين امكانية تصعيد الضغط الشعبى على نظم الحكم العربية واجبارها على المواجهة الجادة والفعالة لاسرائيل وبين امكانية انشاء نظام عربى بديل يقوم على لا مجرد المشاركة السياسية بمعناها العام وإنما فوق ذلك على الرضا الشعبى .

والواقع أن تلك المقولة تمثل إحياء لنظرية الشرارة الفلسطينية التى تمتعت بشعبية كبيرة بين المنظرين القوميين والراديكاليين العرب فى نهاية الستينات وأوائل السبعينات . وبايجاز شديد ، ترى تلك النظرية أن العالم العربى يحتاج لتغييرات عميقة من أجل أن يتمكن من التحرك بفعالية فى اتجاه الوحدة والتحرر السياسى والاقتصادى . وأن تلك التغييرات لابد أن تأتى من صفوف الطبقات والفئات الشعبية صاحبة المصلحة بقيادة الفئات المثقفة الوطنية (الانتلجنسيا) وبالتالى ، فإن الأمل فى إحداث تغيير سياسى واقتصادى - اجتماعى عميق يكمن فى الزيادة المنهجية فى منسوب المشاركة الشعبية المنظمة على امتداد العالم العربى . ومن أجل تحقيق ذلك ، لابد أن يضطلع أحد الشعوب العربية بدور الشرارة القادرة على نقل الحركة الشعبية فى البلاد العربية الأخرى إلى مرحلة التدعيم الذاتى ويمكن لهذه الشرارة أن تأتى من بين صفوف الشعب الفلسطينى الذى تقع على أكتافه مهمة النضال المباشر ضد الصهيونية إلى جانب صور الاضطهاد الاقتصادى الاجتماعى الناشئة من ذات التركيبة الاجتماعية المحلية .

وإذا كانت التطورات الواقعية فى الدول العربية قد برهنت على عدم صحة هذه النظرية ، فإن الفكر القومى والراديكالى قد فسر ذلك بعاملين . العامل الأول هو الأثر السلبى للثروة النفطية التى سلبت دافعية الحركة الشعبية فى الدول العربية الغنية والفقيرة على السواء . أما العامل الثانى فهو تحويل منظمة التحرير الفلسطينية التى كان يفترض أن تمثل الطليعة المنظمة للحركة الشعبية والفلسطينية وبالتالى أن تقوم بدور الشرارة إلى اكتساب هياكل مشابهة للدول الواحدية السلطوية فى بقية الدول العربية . ومن هنا ، فإن الفكر الراديكالى والقومى العربى قد تطلع إلى الانتفاضة الفلسطينية التى أجمع المراقبون والمحللون على تلقائيتها باعتبارها علامة على أن مرحلة السلبية الشعبية الطويلة قد انتهت مع نهاية عصر الثروة البترولية ومع ما تضفيه هذه الانتفاضة من إحياء على الحركة الوطنية الفلسطينية ، بما فيها منظمة التحرير . وهكذا تجدد الأمل فى قيام الشعب الفلسطينى بدور الشرارة .

إن من اليسير أن نلمح درجة المغالاة فى هذه النظرية . ومع ذلك فهناك ما يبرر تجريبيا ونظريا مقولة أن ثمة صلة عميقة بين حركية الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال الصهيونى ومستوى حركية الشعوب العربية فى مواجهة هياكل الدولة السلطوية التى فشلت فى انجاز مهمات التحرر الوطنى فى مواجهة الصهيونية والهيمنة الأمريكية . على أن هذه الصلة قد تتفاوت فى القوة ومدى التأخر الزمنى بين الشرارة والاستجابة لها من بين صفوف الشعوب العربية المختلفة .

وفى كل الأحوال ، فإن انبعاث تلك النظرية قد ساهم فى بعث روح الأمل بين النخب العربية المثقفة على أقل تقدير .

■■

ثانياً : هيكل الاهتمامات العربية لعام ١٩٨٧

١ - مقدمة :

١ - فشل النظام العربى حتى الآن فى تجاوز أزمته ، وربما يبقى كذلك لفترة مقبلة . غير إنه ليس من الصحيح ما يعطيه للكثيرين من انطباع بالاستسلام لهذا الفشل . وهو كذلك لا يبدو ساكنًا أمام القوى العاتية التى تهز تماسكه من الداخل والخارج وتضغط فى اتجاه تقويضه . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الأزمة تبدو فى مظهرها الخارجى أسوأ بكثير مما هى عليه فى الواقع ، وهى أكثر تدهورًا بالقياس إلى مهمة مواجهة التحديات الخارجية عنها بالقياس إلى الإدارة اليومية للمشكلات الداخلية .

إن ما يدعونا إلى وصف عام ١٩٨٧ بأنه عام وقف التدهور : أمران جديدان نسبيًا . الأول هو أن الشعور بالأزمة قد عم جميع أنحاء العالم العربى بكافة أقطاره ودوله وخطوطه السياسية ومذاهبه العقائدية . وتميز هذا الشعور بنوع من الإدراك بأن طرفًا بمفرده سواء كان دولة أو تحالفا من الدول ، أو مذهبًا عقيديًا أو خطًا سياسيًا واحدًا لن يمكنه الخروج بسرعة من الأزمة على حساب الآخرين بتجاهلهم أو الانتصار عليهم أو تنحيتهم نهائيًا من الساحة العربية . والأمر الثانى هو أن هناك بزوغا لإدراك جديد بضرورة التقارب من خلال تقديم تنازلات متبادلة والتوصل إلى حد أدنى من انسجام المواقف . وبالتالى بدأ سعى حثيث للخروج من الأزمة من خلال أساليب التوافق بالمقارنة بسيادة أسلوب الخصومة والتنازع . ومن هنا فقد أظهر النظام العربى عام ١٩٨٧ قدرًا لا بأس به من الحيوية أو حرارة البحث عن مخرج من الأزمة الراهنة . فحتى الدول والحكومات التى تتبنى موقف الانسحاب الجزئى من المجال العربى تدرك تمامًا الآن أن الدرب الرئيسى للخروج من أزمتها السياسية والاقتصادية ، الداخلية والخارجية لا بد أن يكون على نحو ما عربيًا . . بمعنى أنه يتوقف إلى حد كبير على تلقيها لمساندة عربية وأن مصيرها السياسى يتوقف فى نهاية المطاف على مدى نجاحها فى تسيير علاقاتها العربية . ويبقى مع ذلك أن هناك صعوبات جمة فى تكييف الطريق إلى الخروج من الأزمة . فهناك تباعد كبير بين المواقف وتفاوت أكبر فى الاستعداد للتوفيق ، ومراوحة أشد عمقًا فى النزعة نحو الإلتزام بخط عربى موحد بالمقارنة بالتمسك بالمواقف الأصلية بالمصلحة المباشرة لنظم الحكم القطرية .

٢ - إن تلك الحيوية تتضح فى العدد الكبير من اللقاءات بين المسئولين العرب على قمة هرم السلطة فى مختلف الأقطار ، ناهيك عن اللقاءات الأوفر على المستويات الإدارية والوظيفية - والتى نادرًا ما يلتفت حتى المتخصصون لأهميتها البالغة . هذا إلى جانب العدد الكبير من اللقاءات الشعبية والرسمية ، والاقتراب مما يشبه الاندماج الثقافى العربى يظهر على نحو فريد فى الإنتاج والتوزيع وإعادة توزيع الموارد الثقافية .

وعلى الرغم من أننا لم نقم بدراسة مقارنة دقيقة ، إلا أن انطباعنا الأول هو أن عدد الزيارات التى قام بها مسئولون عرب - من مستويات سياسية مختلفة - لدول عربية أخرى يندر أن نجد له مثيلا فى النظم الإقليمية الأخرى .

إن أهمية الزيارات المتبادلة بين المسئولين العرب هى أنها الشكل الرئيسى الذى يتم به الاتصال والسعى للاتفاق بين الدول حول أية قضية من قضايا الاهتمام المشترك . فإلى جانب الإتصالات الهاتفية والرسائل المنقولة بوسائل لا شخصية أو لا رسمية واللقاءات التى تتم فى الخارج فى المؤتمرات والمنتديات الدولية ، فإن كل أنشطة التفاوض حول الاهتمامات المشتركة يتم تنفيذها من خلال أسلوب الزيارات التى يقوم بها مسئولون عرب لدول عربية أخرى .

ولذلك فقد وجدنا أن تتبع تلك الزيارات يصلح كأداة لتحليل وفهم هيكل الاهتمامات وكثافة الاتصالات العربية . ومن هنا فقد بادرنا إلى جمع البيانات حول الزيارات المتبادلة بين مسئولين عرب فى عام ١٩٨٧ . وحيث أن المقام هنا غير مناسب لتحليل كامل لهذه الكمية الضخمة من البيانات ، فسوف نكتفى بإيضاح بعض من أبرز النتائج التى توصل إليها هذا التحليل بصدد قضية

واحدة ، وهى هيكل الاهتمامات العربية .

ونعنى بهيكل الاهتمامات العربية عددًا من الأمور :

الأمر الأول : هو نوع القضايا التى تناقش أثناء تبادل الزيارات بين المسئولين من بلدان عربية مختلفة ودرجة التركيز النسبى على مختلف أنواع القضايا . ومن المفيد فى هذا الصدد أن نميز بين أربعة أنواع من القضايا : قضايا الوساطة : أى تدخل أحد أو مجموعة من الرسميين العرب للتقريب بين طرفين متخاصمين وحل المنازعات وإحداث المصالحة بينهما ، وقضايا عربية عامة وهى التى تهم جميع الدول العربية على نحو أو آخر . وقد اعتبرنا مثلا أن قضايا مثل القضية الفلسطينية فى جوانبها العامة ، وحرب الخليج فى جانبها العام من ذلك النوع . إلى جانب قضايا مثل التكامل الاقتصادى العربى ، ومشكلات الثقافة ، والأمن من ذلك النوع إلى الحد الذى يكون مطلوبا فيه مشاركة جميع الأطراف العربية . وتعتبر أية قضية من نوع القضايا العربية العامة إذا تمت مناقشتها على ساحة منتدى عربى تشمل عضويته جميع الدول العربية بما فى ذلك مؤتمرات القمة ، ومجلس الجامعة ، والمنظمات العربية المنبثقة أو التابعة لجامعة الدول العربية . وهناك ثالثا نوع من القضايا تهم أكثر من دولتين أو طرفين عربيين ولكنها ليست من النوع السابق وتشمل هذه القضايا أشكال التنسيق التى تدور داخل كتل أو تحالفات (مثل مجموعة الصمود والتصدى ، أو مجلس التعاون الخليجى ، أو محاولات بناء المغرب العربى الكبير) . وهناك نوع رابع وأخيرا وهو القضايا الثنائية التى تهم طرفين عربيين فقط .

والأمر الثانى يتصل بكثافة المشاركة النسبية من جانب الأطراف العربية المختلفة فى إتمام تلك الزيارات سواء استقبالا أو ارسالا . ومن هذا المنظور فقد اتفقنا على ان اهتمام دولة أو طرف عربى بارسال مسئولين إلى دول أو أطراف عربية أخرى هو مؤشر هام لا بأس به لدرجة حركية هذه الدولة فى الساحة العربية ، أى حرصها على العمل المبادر والإيجابى فى الساحة العربية فى أى مجال من مجالات القضايا الأربع التى ذكرناها من قبل . وفى المقابل ، فإن عدد الزيارات التى تتلقاها دولة أو طرف عربى هو مؤشر خام لا بأس به لدرجة جاذبية هذا الطرف أو الدولة فى الساحة العربية ، أى حرص الآخرين على التنسيق مع هذه الدولة إدراكا منهم لأهميتها الذاتية أو ثقلها النسبى أو مدى المنافع التى يمكن اشتقاقها من التعاون معها .

أما الأمر الثالث فيتمثل فيما نسميه بحدة الإهتمام النسبى بالقضايا المختلفة وتتضح هذه الحدة من مستوى المسئولين الذين يقومون بمناقشة قضايا معينة . فمثلا قد تحتاج الوساطة بين طرفين عربيين أن تقوم الدولة بارسال أكبر مسئول سياسى فيها : رئيسا أو ملكا للتوفيق بين هذين الطرفين وهو ما يعكس حدة اهتمام عالية بهذه القضية .

٣ - إن تأمل هيكل الإهتمامات العربية بهذا المعنى لا يهمنا فقط من حيث وصف الواقع ، وإنما أيضا الإمساك ببعض مؤشرات تغييره فى اتجاه ايجابى . على أننا قبل أن نبرز بعض نتائج البيانات التى جمعناها حول هذه الزيارات المتبادلة يجب أن نوضح بعض التحفظات الضرورية حول مدى مصداقية هذه البيانات ، ونسبيتها . فأية عملية للجمع المنظم للبيانات تصاحبها مشكلات عديدة وصعبة . ومن أهم هذه المصاعب ما يرتبط بالمصادر . فليس هناك مصدر عربى واحد يتابع هذه الزيارات بصورة يمكن وصفها بأنها كافية .. ومن المستحيل فى حدود امكانياتنا الجمع بين عدد كبير من المصادر . ولهذا فقد أخذنا أكثر هذه المصادر متابعة للزيارات العربية ، والمتاحة بصورة منتظمة لنا وهى جريدتى الأهرام والشرق الأوسط (التى تصدر بالقاهرة) . والجمع بين هذين المصدرين يحقق حداً أدنى من الطمأنينة ولكنه لا يزال غير كاف للدقة المطلوبة فى التسجيل . وثانى هذه المصاعب يتمثل فى التصنيف . فأى تصنيف للزيارات العربية من حيث الموضوع لا يمكن إلا أن يكون متعسفا أو مرهقا للقارىء . وقد حاولنا أن تكون عملية التصنيف بسيطة وأمينة بقدر الإمكان ، غير أنها لا تزال بعيدة عن أن تكون دقيقة أو مرضية وهناك عدداً كبيراً آخر من المشكلات لا يطيق القارىء أن نذكرها هنا أو نوضح مبررات القرارات التى اتخذناها لحلها ولذلك نكتفى بالتحذير بأن يأخذ القارىء هذه البيانات على نحو تقريبى وعام أكثر منها دقيقة أو كافية لفهم كامل لهيكل الإهتمامات العربية تفصيلا .

٢ - بعض الاستنتاجات الأساسية

١ - يظهر الجدول رقم (٢) عدد الزيارات التى قام بها مسئولون عرب تبعا للقضايا التى ناقشوها وتبعا لمستواهم السياسى فى البلد المرسل .

جدول رقم (٢)

عدد زيارات المسئولين العرب

وتوزيعها حسب القضايا وحسب المستوى السياسى

المستوى / الموضوع	رئيس أو ملك	رئيس وزراء	وزير	المجموع
قضايا عامة	٧٥	٢٠	٩٥	١٩٠
قضايا وساطة	١٦	٥	١١	٤٢
قضايا تهم أكثر من دولتين	٧	١	٣٥	٤٣
قضايا ثنائية	٤٦	٢٣	٣٢٧	٣٩٦
المجموع	١٤٤	٤٩	٤٦٨	٦٦١

ومن هذا الجدول يتضح ما يلى :

أ ـ إن القضايا المتصلة بالتعاون الثنائى بين الدول العربية والتى تحتاج مناقشتها إلى مستويات مسئولية سياسية (بالمقارنة بالمسئولية الإدارية والتنفيذية والوظيفية) تحتل قمة قائمة الاهتمامات العربية من حيث عدد الزيارات التى تمت بشأنها ، ويتلوها فى ذلك القضايا العامة ، ثم القضايا التى تهم تكتلات سياسية أو اقليمية . وأخيرا تأتى قضايا الوساطة .

على أن هذه النتيجة تبدو مضللة تماما وذلك لسبب بسيط وهو أن المسئولين من مستوى الوزراء أوفر عدداً بكثير من المستويات الأعلى وأكثر مرونة فى الحركة . فإذا نسبنا عدد الزيارات التى قام بها مسئولون عرب من مستوى وزارى إلى إجمالى عدد الوزراء العرب ومن يناظرهم فى المسئولية أو المكانة السياسية لأمكننا استنتاج أن الوزراء العرب أقل نشاطا فى الساحة العربية بكثير مما يبدون عليه ، بالرغم من أن طبيعة القضايا الثنائية التى تمثل النسبة الساحقة من القضايا التى ناقشوها أقل حرجا بكثير من الناحية السياسية عن غيرها من القضايا .

ب ـ وفى المقابل فإن الملوك والرؤساء العرب قد قاموا هذا العام بنشاط وافر فى الساحة العربية بالمقارنة بعددهم ويصل متوسط عدد الزيارات التى قام بها المسئولون العرب من هذا المستوى الرفيع إلى ٧,٢ زيارة عربية خلال هذا العام وحده . ويلاحظ فى هذا السياق أن عدد الزيارات التى قام بها رؤساء الوزراء ، أو من يناظرهم فى المسئولية أو المكانة السياسية يعتبر أقل كثيراً من عدد الزيارات العربية التى قام بها الملوك والرؤساء من الناحية المطلقة ، ومن باب أولى من الناحية النسبية . بل يمكننا أن نستنتج أن منصب رئيس الوزراء يكاد يعنى فى النظام العربى مسئولية داخلية إلى حد كبير وأن صلته وأهميته فى الاهتمامات العربية للدولة العربية يعتبر محدوداً إلى حد كبير .

جـ ـ فإذا نسبنا الأهمية النسبية لنوع القضايا إلى مستوى المسئولية السياسية التى قامت على مناقشتها من خلال الزيارات المتبادلة بين المسئولين العرب لأدركنا أن أهم القضايا على قائمة الاهتمامات العربية الراهنة هى قطعا القضايا العربية العامة يتلوها فى ذلك قضايا الوساطة ، ثم قضايا التكتلات ، وأخيرا قضايا العلاقات الثنائية بين الدول والأطراف العربية .

وتتضح تلك الحقيقة من نسبة الزيارات التى قام بها رؤساء أو ملوك عرب أو من يناظرهم (أعتبر ياسر عرفات رئيسا لدولة) عالية للغاية فى مجال قضايا الوساطة (١٦ زيارة من بين ٤٢ زيارة وساطة) وعالية إلى حد كبير فى القضايا العربية العامة ، وعالية فى مجال قضايا التكتلات ، ومتوسطة فى مجال القضايا الثنائية . ولن تتغير الصورة كثيراً إذا أضفنا منصب رئيس الوزراء إلى منصب رئيس الدولة .

د ـ ويعنى ذلك عامة أن الدول العربية قد أبرزت اهتماما حادا بقضايا الوساطة يتلوها فى ذلك القضايا العربية العامة ، على حين يعتبر الإهتمام بقضايا التكتلات والعلاقات الثنائية منخفض الحدة .

وإذا عممنا هذه النتيجة على النظام العربى ككل يمكننا أن نؤكد أن الدول العربية تفضل ادارة علاقاتها العربية العامة وادارة علاقات الوساطة من خلال منصب رئيس الدولة أو قمة المسئولية السياسية فيها . على حين إنها تفضل ادارة علاقات التكتل والعلاقات الثنائية من خلال مسئوليات سياسية أقل ، أو تحديدا من خلال الوزراء . وبتعبير آخر فقد شهد النظام العربى هذا النظام اهتماما خاصا وحادا بقضايا الوساطة . والقضايا العربية العامة وهو الأمر الذى يعكس إدراكا عاليا لأهمية الخروج من الأزمة العربية من خلال اعادة الوفاق إلى النظام العربى ككل ، لا أحد أجزائه أو كتله .

٢ ـ ويمكننا أن نستكشف هيكل القضايا التى ناقشها المسئولون العرب أثناء زياراتهم لدولة عربية أخرى من خلال تصنيف آخر لنوع القضايا ولمستوى المسئولين الذين قاموا بزيارة بلاد عربية أخرى . ففى مجال القضايا يمكننا أن نميز بين اللقاءات السياسية (أى التى ناقشت قضايا سياسية عامة ، أو وساطة ، أو وضع سياسات تهم أكثر من دولتين أو حتى على مستوى العلاقات الثنائية) ، واللقاءات الاقتصادية التى نوقش فيها قضايا اقتصادية أو تمت بين مسئولين عن قطاعات الاقتصاد والمال والتجارة . وأخيرا اللقاءات الوظيفية وهى التى ناقشت قضايا نوعية محددة تفصيلا وفى اطار اتفاقات أو منظمات أو أطر وضعت سياساتها من قبل ، أو تلك التى تمت بين مسئولين ليست لهم الصفة السياسية (أى من غير الوزراء أو رؤساء الوزارات والدول) .

وهنا يصبح شكل اللقاء أكثر أهمية وقد ميزنا بين اللقاءات أو الزيارات التى تمت فى شكل مؤتمرات عربية عامة ، وتلك التى جمعت أكثر من دولتين وأخيرا اللقاءات الثنائية بين المسئولين السياسيين والإداريين فى دولتين . ويظهر جدول رقم (٣) نتيجة هذا التصنيف ومنه نستنتج ما يلى :

أ ـ إن غالبية اللقاءات العربية (ويمكن أن تحسب الزيارة الواحدة على أنها لقاءان أو ثلاثة حسب عدد المسئولين من دول مختلفة باستثناء الدولة المستقبلة) كانت ذات طابع سياسى حيث كان عدد هذه اللقاءات ٩٢٣ من اجمالى ١٣٦٨ لقاء عربياً بين مسئولين سياسيين واداريين كبار . أى ما يقرب من ٧٥٪ من هذه اللقاءات . على حين كانت اللقاءات الاقتصادية والوظيفية قليلة للغاية ، وقد يعود ذلك جزئيا إلى اهمال تسجيل لقاءات الموظفين الإداريين الكبار فى الصحافة العربية والمفوضين بتوقيع اتفاقات تنفيذية فى اطار اتفاقات أو أطر سياسية متفق عليها .

ب ـ إن غالبية اللقاءات العربية تمت فى شكل ثنائى ويتلوها فى ذلك شكل اللقاءات العربية العامة فى مؤتمرات تضم جميع الدول العربية . وأخيراً شكل اللقاءات بين أكثر من دولتين .

ويعنى ذلك أن الكتل السياسية والإقليمية تبدو فى واقع الأمر أقل أهمية خاصة فى المجالات الاقتصادية والوظيفية مما تبدو عليه انطباعيا .

جـ - إن النظام العربى قد شهد هذا العام اهتماما بارزا بانشاء قواعد سياسية ووظيفية جديدة أكثر مما أهتم بالمتابعة التفصيلية لعملية تنفيذ القواعد والاتفاقات القديمة المستقرة والمتفق عليها . ويحتاج الأمر إلى سلسلة زمنية طويلة للكشف عما إذا كان ذلك نمطاً دائماً أم لا . بمعنى أن النظام العربى يهتم بمناقشة عموميات جديدة ذات طابع سياسى فى مقابل فشله فى وضع الإتفاقات التى تم الاستقرار عليها موضع التنفيذ .

٣ - وأخيرا فإنه يمكن استخدام عدد الزيارات كمؤشر لمدى جانبية الدولة العربية من ناحية ، ومدى حركيتها فى الساحة العربية من ناحية ثانية ، إلى جانب الكشف عن الاهتمام النسبى لكل دولة بالأنواع المختلفة من القضايا ، وحدة هذا الاهتمام . ويصور الجدولان (٤) و (٥) هذه المؤشرات من خلال عدد الزيارات المرسلة وعدد الزيارات المستقبلة من الدول العربية الواحدة والعشرين الأعضاء فى جامعة الدول العربية (باستثناء جيبوتى) مصنفة تبعا لمستوى القائم بالزيارة ونوع القضايا التى تم مناقشتها خلال عام ١٩٨٧ . ومن هذين الجدولين يتضح ما يلى :

أ - إن مصر هى أكثر الدول العربية جانبية للدول العربية الأخرى ، ويتلوها فى ذلك السعودية ثم الأردن والإمارات . وتستقطب هذه الدول الأربع أكثر من ٤٠٪ من زيارات المسئولين العرب . وتتلو هذه المجموعة كل من سوريا والجزائر ثم كل من تونس والكويت وعمان والمغرب . وأخيرا هناك مجموعة كبيرة من الدول لا تبدو قطبا جانبا كبيرا لبقية الدول العربية لأسباب مختلفة تتعلق إما بصغرها الشديد ، أو فقرها الشديد ، أو خصوماتها المتعددة (ليبيا) فى الساحة العربية . وفى المقابل فإن أكثر الدول أو الأطراف العربية حركية فى النظام العربى هى الأردن ويتلوها فلسطين ، والسودان . وترسل هذه المجموعة أكثر من ٣٢٪ من عدد الزيارات العربية . ويتلو هذه المجموعة كل من السعودية ومصر والإمارات والعراق والكويت والجزائر ، ثم مجموعة الدول العربية الأخرى التى تهبط مساهمتها فى حركة الزيارات المرسلة إلى الساحة العربية .

جدول رقم (٣)

عدد اللقاءات العربية موزعة تبعا لنوعها وشكلها والدول العربية المشاركة

المستوى	مؤتمرات عربية			أكثر من طرفين			لقاءات ثنائية			المجموع
الدولة	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	
١ - مصر	٨	١	٦	١	—	—	٤٢	١٧	٤٣	١١٨
٢ - السودان	٨	١	٦	—	—	—	٤٢	١٣	١٥	٨٥
٣ - ليبيا	٦	—	٦	—	—	—	٤١	٢	١	٥٦
٤ - تونس	٨	١	٧	١	—	١	٣٨	٥	٣	٦٤
٥ - الجزائر	٨	—	٦	٣	—	—	٤٩	٣	٤	٧٣
٦ - المغرب	٧	١	٧	١	—	١	٣١	٢	٥	٥٥
٧ - فلسطين	١١	—	٦	٢	—	—	٦٧	١	٣	٩٠
٨ - لبنان	٨	—	٦	—	—	—	٢١	—	١	٣٦
٩ - سوريا	٧	١	٧	—	—	—	٣٣	١	٥	٥٤
١٠ - الأردن	١٤	١	٦	—	—	١	٨٢	١١	٢٠	١٣٥
١١ - العراق	٧	—	٧	—	—	—	٣٥	٦	١٢	٦٧
١٢ - السعودية	٧	١	٧	٤	١	٨	٥٦	٤	٢٣	١١١
١٣ - الكويت	٨	—	٧	٧	٢	٦	٣١	٦	٨	٧٥
١٤ - البحرين	٦	—	٦	٧	٢	٦	٢٣	١	١١	٦٢
١٥ - قطر	٦	—	٦	٦	٢	٦	١٦	١	١	٤٤
١٦ - الامارات	٧	١	٦	٥	٢	٧	٤٨	٦	١٢	٩٤
١٧ - اليمن ش	٦	—	٧	—	—	—	٣٦	٤	٦	٥٩
١٨ - اليمن ج	٧	—	٦	—	—	—	١٤	—	١	٢٨
١٩ - عمان	٨	—	٦	٦	٢	٤	٢٨	١	٧	٦٢
٢٠ - الصومال	٧	—	٦	—	—	—	٣	—	٢	١٨
المجموع	١٥٤	٨	١٣٧	٤٣	١١	٤٠	٧٢٦	٨٤	١٨٣	١٣٨٦

(أ) لقاءات سياسية (ب) لقاءات اقتصادية (جـ) لقاءات وظيفية

جدول رقم (٤) استقبال مسئولين عرب فى الدول العربية
وتوزيع زياراتهم تبعا للمستوى وموضوعات التفاوض

القضايا	الوساطة			قضايا عربية عامة			قضايا تهم أكثر من دولتين			علاقات ثنائية			المجموع
الدولة	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	
١ - مصر			١	٥	٣	١٢				٧	٣	٦٥	٩٦
٢ - السودان				١		١				١	١	٧	١١
٣ - ليبيا				١		٥				١	١	١٣	٢١
٤ - تونس				٢	١	٧	٢		١	٢	٣	٢١	٣٩
٥ - الجزائر	٢		٢	٥		٨			٤	٥	٢	١٣	٤١
٦ - المغرب	١			٣		٤				١	٢	١٦	٢٧
٧ - فلسطين						١							١
٨ - لبنان			١										١
٩ - سوريا	٦	٤	١	٦	٤	٧			١		١	١١	٤٢
١٠ - العراق	٣	١	١	٦	٣	١				٤	١	١٣	٣٣
١١ - السعودية			٢	٦	٢	٩	٥		١٠	٣	٣	٣٨	٧٨
١٢ - الكويت				٤	١	٤				٢	١	٢٣	٣٥
١٣ - البحرين			١	٢	١	٣				٢		١٧	٢٦
١٤ - قطر				٣	١	٥				٢		٨	١٩
١٥ - الإمارات				٨	١	٣			١٤	٥		٢٥	٥٦
١٦ - اليمن ش			١	٦		٤					١	١٤	٢٦
١٧ - اليمن ج			١	١		١				١		٦	١٠
١٨ - عمان				٣	٢	٥			٤	٣	١	١٥	٣٣
١٩ - الصومال										٣		١	٤
٢٠ - موريتانيا						١		١	١				٣
٢١ - الأردن	٤			١٣	١	١٤				٤	٣	٢١	٦٠
المجموع	١٦	٥	١١	٧٥	٢٠	٩٥	٧	١	٣٥	٤٦	٢٣	٢٣٧	٦٦١

(١) مستوى ملك أو رئيس دولة أو من يحل محله
(٢) مستوى رئيس وزراء أو من يحل محله
(٣) مستوى وزير - لجان - وفود - مبعوثين ....

ب -ومن الواضح أن هناك فجوة واضحة فى حالة دول معينة بين الجاذبية والحركية أو بين نصيبها فى استقبال مسئولين عرب ومكانتها فى استقبالهم . وتظهر هذه الفجوة بصورة واضحة فى حالة السودان ثم مصر ، والسعودية ثم فى حالة سوريا . أما حالة فلسطين فهى تفسر بعدم وجود دولة للشعب الفلسطينى . وفى حالة السودان تفسر الحركية الشديدة بحاجة الحكومة السودانية للدعم العربى من ناحية ، ولإبراز اهتماماتها العربية باعتبارها مصدرا للمشروعية إلى جانب حاجتها لبذل جهد اضافى لإقناع الدول العربية الأخرى بالمبادرة بزيارتها أكثر من انتظار مبادرة الآخرين . وفى حالة مصر فإن الفجوة الكبيرة يمكن تفسيرها بغيابها المؤقت عن عدد من المنظمات والمؤتمرات العربية ، إلى جانب قدر من النقص فى روح المبادرة بالمقارنة بالأهمية الكبيرة التى تحتلها فى الساحة العربية . وفى حالة السعودية يمكن تفسير الفجوة بلجوء القيادة السعودية إلى التحفظ فى ادارة علاقاتها العربية هذا العام بالمقارنة بالأعوام القليلة التى سبقته . وفى حالة سوريا يبدو التفسير المقبول للفجوة كامنا فى الطبيعة الخاصة للدبلوماسية السورية التى ارتكنت إلى عوامل قوتها وعدم تقديرها الكافى لأهمية المبادرة فى الساحة العربية . ولا يفوتنا هنا أن نلاحظ المكانة المنسجمة لكل من الأردن والإمارات سواء فى جانب الحركية ، أو جانب الجاذبية وهو أمر يمكن تفسيره أيضا لا فى الوزن الحقيقى المادى لهذه الدول فى الساحة العربية وإنما فى طبيعة القيادة والدبلوماسية المميزة للدولتين واللتين قامتا بدور بارز فى الوساطات العربية وفى دفع العمل العربى المشترك بروح ايجابية لا تتفق بالضرورة مع موقعهما فى خريطة أو موازين القوة فى النظام العربى ، مما يوضح دور الإقناع وأهمية العوامل الذاتية فى الاقتراب من التراضى فى

جدول رقم (٥) ارسال مسئولين عرب الى الدول العربية
وتوزيع زياراتهم تبعا للمستوى وموضوعات التفاوض

القضايا	الوساطة			قضايا عربية عامة			قضايا تهم أكثر من دولتين			علاقات ثنائية			المجموع
الدولة / المستوى	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	
١ - مصر						٦				٤	١	٣٠	٤١
٢ - السودان				٢	١	٤				٩	٤	٤٥	٦٥
٣ - ليبيا						٣			١			٢٢	٢٦
٤ - تونس					١	٧			٢		٣	١٢	٢٥
٥ - الجزائر				٢	٥	٣	١	١			٤	١٤	٣٠
٦ - المغرب					٢	٣	١		١	٢		١٢	٢١
٧ - فلسطين				٣١		٢٢				٤		١٣	٧٠
٨ - لبنان				٢	٢	٨				٣		٥	٢٠
٩ - سوريا	٢	١	١	٢		٣					١	٧	١٧
١٠ - العراق	١		١	١		٨			٢	٢		١٩	٣٤
١١ - السعودية	٣			٤		٧			٦	١	٣	٢٨	٥٢
١٢ - الكويت			٣	٣		٤	١		٥		١	١٦	٣٣
١٣ - البحرين							١		٥	٥	١	١٠	٢٢
١٤ - قطر		١				٢	١		٤	١		٥	١٤
١٥ - الإمارات			١	٢		٢	١		٣	٤	١	٢٢	٣٦
١٦ - اليمن ش	١		١	٢		٢				١	١	١٩	٢٧
١٧ - اليمن ج			١	١		١				٢		٩	١٤
١٨ - عمان				١		٣	١		٥	١		١٨	٢٩
١٩ - الصومال				١								٣	٤
٢٠ - موريتانيا									١			١	٢
٢١ - الأردن	٩	٣	٣	٢١	٩	٧				٧	٣	١٧	٧٩
المجموع	١٦	٥	١١	٧٥	٢٠	٩٥	٧	١	٣٥	٤٦	٢٣	٣٢٧	٦٦١

(١) مستوى ملك أو رئيس دولة أو من يحل محله
(٢) مستوى رئيس وزراء أو من يحل محله
(٣) مستوى وزير أو من يناظره

النظام العربى بالمقارنة بدور القوة والضغوط المتبادلة .

جـ - وأخيراً ، فإن ثمة ما يميز الدول العربية المختلفة من حيث اهتماماتها بالموضوعات والقضايا المختلفة سواء فى جانب الحركية أو جانب الجاذبية . فقد كانت جاذبية دول عربية كثيرة على رأسها مصر كامنة فى قيمتها فى التعاون الثنائى مع الآخرين بالمقارنة بنفوذها المتوقع سواء فى مجال الوساطة ، أو فى مجال دفع العمل العربى المشترك . وفى المقابل فقد كانت جاذبية دول عربية أخرى تقوم على دورها فى الوساطة ودفع العمل المشترك بالمقارنة بأهميتها فى التعاون الثنائى من وجهة نظر الآخرين ، وعلى رأس هذه المجموعة الأردن وسوريا والجزائر والعراق . أما فى حالة السعودية فقد كانت جاذبيتها متوازنة من حيث المضمون ، حيث نظرت إليها بقية الدول العربية كقوة ذات نفوذ فى جميع موضوعات التفاوض . أما من حيث الأهداف الحركية للدول فيلاحظ أيضا قدر من عدم التوازن فى حالة مصر التى أبرزت اهتماما واضحا بالعلاقات الثنائية بالمقارنة بالعمل كوسيط فى المنازعات العربية ، أو بالعمل فى اطار تكتلات ، أو فى الاطار العربى العام . على حين كان الموقف السعودى متوازناً .

٤ - ويتأكد الاستنتاج العام الذى أبرزناه بأن النظام العربى قد مال عامة للاهتمام بوفرة وبحدة عالية بالقضايا العربية العامة ، وبقضايا الوساطة بالمقارنة بالتعاون داخل التكتلات السياسية والاقليمية من رصد أهم اللقاءات والزيارات العربية التى تمت على مستوى رؤساء وملوك الدول العربية .

ويصور الجدول رقم (٦) أهم هذه اللقاءات من حيث الهدف والموضوع .

جدول (٦) أهم اللقاءات العربية (مستوى رئيس الدولة ومن يقوم مقامه)

التاريخ	الزيارة	الهدف
١/٢٣ /٨٧	زيارة بن جديد لدمشق	بحث الحرب العراقية الايرانية والأوضاع على الساحة العربية .
١ /٢ /٨٧	زيارة مبارك للامارات	تعزيز علاقات التعاون الثنائية بين البلدين .
٢ /٢ /٨٧	زيارة عرفات للامارات	اطلاع رئيس الامارات على نتائج المساعى المبذولة لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وموقف المنظمة من عقد المؤتمر الدولى .
٢/١٠ /٨٧	زيارة الحسين لسوريا	القيام بالوساطة بين سوريا ولبنان .
٢/١٨ /٨٧	زيارة المهدى لمصر	اجراء محادثات حول العلاقات الثنائية بين مصر والسودان .
٤ /٤ /٨٧	زيارة الحسين لسوريا	للتشاور فى الموضوعات التى تهم البلدين وبداية لجولة فى مجموعة من الدول العربية .
٥ /٤ /٨٧	زيارة الحسين للمغرب	زيارة تسبق مباحثاته مع السوق الأوروبية .
٤ /٥ /٨٧	زيارة الملك فهد للجزائر	التمهيد لإعداد قمة مغربية جزائرية .
٥ /٥ /٨٧	لقاء ملك المغرب ورئيس الجزائر	ملك المغرب ورئيس الجزائر يلتقيان لبحث العلاقات بينهما بوساطة السعودية (تم اللقاء على الحدود بين وجده وتلمسان) .
٥ /٥ /٨٧	قمة سرية	الأسد وصدام والحسن يجتمعون فى المغرب بوساطة الملك حسين .
٥/١٣ /٨٧	ملك الأردن فى زيارة للقاهرة	اجراء مباحثات مع مبارك حول الأزمة الفلسطينية والتنسيق الأردنى الفلسطينى لعقد مؤتمر دولى .
٥/١٥ /٨٧	زيارة ملك الأردن لبغداد	بحث تطورات الموقف على الساحة بعد زيارته لمصر .
٥/١٥ /٨٧	زيارة ملك الأردن لدمشق	يجتمع بالأسد لبحث التطورات الراهنة على الساحة العربية .
٥/٢٥ /٨٧	زيارة ملك الأردن للسعودية	الاجتماع مع الملك فهد (لم يذكر سبب الاجتماع) .
٤ /٦ /٨٧	زيارة مبارك للأردن	الاجتماع بحسين لمناقشة العلاقات بين البلدين
٦/١٥ /٨٧	زيارة رئيس لبنان للجزائر	بحث تطور المباحثات بين سوريا ولبنان (أعلن عن الزيارة يوم ٦/٣٠) .
٦/٢٥ /٨٧	زيارة ملك الأردن لدمشق	الاجتماع مع الأسد للوساطة بين سوريا وتركيا .
٦/٢٨ /٨٧	الرئيس الليبى يزور الجزائر	جلسة مباحثات مع الرئيس الجزائرى (لم يذكر موضوع المباحثات) .
٦/٣٠ /٨٧	زيارة الميرغنى للقاهرة	إجراء مباحثات مع الرئيس المصرى (لم يذكر موضوع المباحثات) .
١ /٧ /٨٧	زيارة ملك الأردن للعراق	بحث المصالحة مع سوريا .
٦ /٧ /٨٧	زيارة المهدى للعراق	بحث الدور السودانى فى حرب الخليج .
٨ /٧ /٨٧	زيارة بن جديد لتونس	اجراء مباحثات حول زيارة القذافى للجزائر وبوادر تطبيع العلاقة بين تونس وليبيا .
٧/٢٣ /٨٧	زيارة ولى عهد المغرب لتونس	دراسة التكامل الاقتصادى بين البلدين .
٧/٣١ /٨٧	زيارة عرفات لأبو ظبى	تسليم رسالة من مبارك للشيخ زايد .
٢ /٨ /٨٧	زيارة عرفات للشارقة	اجراء مباحثات حول التطورات الراهنة للقضية الفلسطينية .
٢ /٨ /٨٧	زيارة ولى عهد المغرب لتونس	بحث العلاقات الثنائية بين البلدين .
٨/١١ /٨٧	زيارة ولى عهد البحرين للأردن	بحث العلاقات الثنائية بين البلدين .
٨/١٦ /٨٧	زيارة عرفات للجزائر	بحث تطورات القضية ووضع القوى الفلسطينية المختلفة .
٨/١٨ /٨٧	زيارة الشيخ زايد لسوريا	الوساطة بينسوريا والعراق .
١ /٩ /٨٧	زيارة الجميل للجزائر	اجراء مباحثات مع الشاذلى بن جديد حول الموقف فى لبنان .
٢ /٩ /٨٧	زيارة حسين لدمشق	للوساطة بين دمشق وبغداد .
٧ /٩ /٨٧	زيارة حسين للعراق	للوساطة بين دمشق وبغداد .
٩/١٠ /٨٧	زيارة عرفات للخرطوم	لدراسة التطورات الراهنة فى القضية الفلسطينية .
٩/٢٥ /٨٧	زيارة حسين لسوريا	عقد مباحثات حول مؤتمر القمة فى عمان وتطورات حرب الخليج .
٩/٢٧ /٨٧	زيارة حسين لمسقط	اجراء مباحثات تتناول تطورات الموقف على الساحة العربية والاستعداد لمؤتمر القمة الطارئة .
٩/٣٠ /٨٧	زيارة حسين لجدة	فى اطار الجولة التى يقوم بها للاعداد لمؤتمر القمة العربى فى عمان .
٢ /٨٧/١٠	زيارة حسين لقطر والبحرين	فى اطار جولته للإعداد لمؤتمر القمة العربى .
٦ /٨٧/١٠	زيارة حسين للعراق	فى اطار الجولة التى يقوم فيها للاعداد لمؤتمر القمة .
٨٧/١٠/١١	زيارة رئيس الامارات لعمان	لبحث علاقات التعاون الثنائى .
٨٧/١٠/١٤	زيارة عرفات للجزائر	دراسة الخلاف فى القوى الفلسطينية والتطورات الراهنة .
٨٧/١٠/٢١	زيارة عرفات للدوحة	الاجتماع مع أمير قطر والبحرين (لم يذكر الموضوع) .
٨٧/١٠/٢٣	زيارة عرفات لصنعاء	الاجتماع مع الرئيس اليمنى (لم يذكر الموضوع) .
٨٧/١٠/٢٧	زيارة عرفات للصومال	مناقشة القمة الطارئة .
١ /٨٧/١١	زيارة عرفات للسعودية	لقاء الملك فهد .

تابع جدول (٦) أهم اللقاءات العربية (مستوى رئيس الدولة ومن يقوم مقامه)

التاريخ	الزيارة	الهدف
٤ /٨٧/١١	رئيس اليمن الديمقراطى فى الصومال	بحث المسائل المشتركة بين البلدين .
٨٧/١١/١٠	حضور الرؤساء العرب اجتماع مؤتمر القمة فى عمان	
٨٧/١١/١٢	البيان الختامى لمؤتمر القمة	
٨٧/١١/١٢	زيارة الرئيس اليمنى على صالح للسعودية	
٨٧/١١/١٣	زيارة الميرغنى للأردن	الاجتماع بالملك حسين .
٨٧/١١/١٧	زيارة الشيخ زايد للمغرب	الاجتماع مع الملك الحسن (جلسة مغلقة) .
٨٧/١١/٢٠	زيارة مبارك للأردن	بحث تطورات الموقف على الساحة العربية .
٨٧/١١/٢٦	زيارة حسين لسوريا	تحقيق المصالحة بين سوريا والعراق .
٨٧/١١/٢٦	زيارة حسين للعراق	تحقيق المصالحة بين سوريا والعراق .
٦ /٨٧/١٢	زيارة عرفات لصنعاء	حول الموقف الراهن .
٦ /٨٧/١٢	زيارة الميرغنى للسعودية	للتباحث حول العلاقات الثنائية .
٧ /٨٧/١٢	زيارة حسين لمصر	اجراء مباحثات مع مبارك (لم تحدد) .
٨ /٨٧/١٢	زيارة حسين للسعودية	اجراء مباحثات حول الوضع فى الشرق الأوسط وحرب الخليج .
٨٧/١٢/١٣	زيارة حسين للكويت والبحرين	بحث حرب الخليج والأوضاع الراهنة .
٨٧/١٢/١٩	زيارة الصادق المهدى لليبيا	بحث العدوان الأثيوبى الأخير على السودان .
٨٧/١٢/٢٠	زيارة على عبد الله صالح للامارات	اجراء مباحثات حول القضايا الخليجية .
٨٧/١٢/٢٢	زيارة ولى عهد السعودية لمصر	اجراء مباحثات مع مبارك (لم يذكر موضوع المباحثات) .

ثالثا : اتجاهات تطور النظام العربى

• تمثل العلامات التى اسلفنا ذكرها مؤشرا كافيا للقول بان عام ١٩٨٧ قد شهد وقفا لتدهور النظام العربى . على أن السؤال هو إلى أى حد يمكن توقع ان يستمر هذا الانجاز وأن يتوطد ، وإلى اى حد يمكن أن يشكل قاعدة للانطلاق من موقف الاقتراب من الأجماع الدعائى السلبى إلى إجماع أجرائى ثم اجماع استراتيجى .

الواقع أنه لو تأملنا مجموع ماتم انجازه فى المجالات الخمس سالفة الذكر لوجدنا أنه لايزال محدودا وغير كاف لقطع خط الرجعة ومع امكانية عودة النظام العربى للأنهيار إلى مادون هذا الحد الأدنى :

١ ـ فلقد تحقق بالفعل قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية . على أن هذه السيطرة لم تتم نتيجة تحول كيفى فى مواقف الأطراف الفاعلة فى هذه الصراعات . فعلى الساحة اللبنانية نجد أن العامل الأساسى الذى يحول دون حدوث تقدم كيفى فى السيطرة على الصراع بين الفلسطينيين وحركة أمل هو تعذر ايجاد منفذ مباشر لتأثير النظام العربى ككل على الواقع اللبنانى .

لقد أوقفت سوريا القتال الضارى بين الطرفين نتيجة ادراكها لمدى الخسارة المعنوية التى تصيبها بين الرأى العام العربى ، ولكنها اصرت مع ذلك على احتكار التحكم فى مسار النزاعات داخل لبنان والحركة نحو المصالحة بين الفرقاء . فإلى جانب أنها اجهضت لجنة الجامعة ، فانها قد رفضت مناقشة المسألة اللبنانية فى مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان . وحيث أن سوريا لم تقدم على تغيير سياساتها فى لبنان بصورة كيفية فان الموقف بين الفلسطينيين من ناحية وحركة أمل من ناحية أخرى قد ظل متوترا ومتنافسا أفضى إلى تفجر القتال بينهما فى أوقات متفرقة من شهرى أكتوبر ونوفمبر هذا فضلا عن استمرار الشلل فى حركة المصالحة الوطنية فى لبنان ككل .

أما بالنسبة للصحراء الغربية ، فإن أحد الأطراف لم يغير كيفيا من توجهاته نحو الحرب الدائرة ومن عملية تسوية الصراع . وبالرغم من الوساطات العربية المتكررة فان الطرفين قد ظلا يضغطان بوسائل عسكرية للحصول على نصر سياسى أو عسكرى كامل . وبالتالى لايبدو حل وسط حقيقى فى الأفق . أما فى السودان ، فان التحرك نحو الحل السلمى للحرب الأهلية الدائرة لم يطرح على قائمة أعمال النظام العربى فى أى من مؤسساته .. ولم يغير أى من الأطراف الفاعلة على نحو ملموس من توجهاته الرئيسية ومن الشروط اللازمة لاجراء تسوية سلمية ، وظل القتال دائرا دون توقف .

أما بالنسبة للمصالحات العربية . العربية فقد ظلت أما شكلية بحته أو شديدة الهشاشة وقابلة للانفجار من جديد ، ومن ناحية ثالثة ، فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية بصورة ثنائية ، ولكن مصر لم تعد لاحتلال مقعدها فى جامعة الدول العربية ، ولا يتوقع أن تعود إليها فى المستقبل القريب ، طالما أن الاشكاليات السياسية التى تحول دون عودتها لم تحل . وهكذا اصبح لعودة مصر مضمون معنوى ونفسى .

دون ان يكون لها مضمون سياسى على صعيد النظام العربى ككل . ويعود ذلك إلى حقيقة أن الالتزامات المتبادلة بين مصر والنظام العربى ككل (لا مع الدول العربية فرادى) لم يتم توضيحها أو الاتفاق بدقة بشأنها .

وتبقى مسألة الانتفاضة الفلسطينية من حيث أنها اكثر علامات الانفراج فى الوضع العربى العام قوة وصلابة .. ومع ذلك فقد المحنا إلى المبالغة والتبسيط فى القول بأنها تمثل شرارة يتوقع أن تشعل خيال ونشاط الشعوب العربية السياسى وفوق ذلك ، فان ضمان استمرارية هذه الانتفاضة وانتقالها إلى عصيان مدنى شامل هو امر يتوقف إلى حد كبير على المساندة العربية بكافة الأشكال وعلى كل المستويات الشعبية والرسمية . ويعود بنا ذلك إلى امكانية تجاوز ازمة النظام العربى .

٢ ـ وتنقلنا هذه المناقشة إلى محاولة تقدير قوة الدوافع التى جعلت الانفراج النسبى والجزئى لأزمة النظام العربى ممكنة خلال عام ١٩٨٧ . وما اذا كانت هذه الدوافع تتسم بالإستمرارية والنمو .

فى التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ اكدنا ان تطورات النظام العربى محكومة بمحورين : الأول يتمثل فى تطورات هيكل أو موازين القوة بين اطراف النظام ، والثانى يتمثل فى التغير فى مستوى وطبيعة الاجماع أو التراضى . وبالتالى فان علينا أن نبحث عن دوافع الانفراج فى أى من هذين المحورين أو كليهما معا .

إن الفكر والصحافة العربية قد روجا لنظرية ترى ان النجاح الجزئى لقمة عمان الطارئة يعود إلى تغير فى هيكل أو موازين القوى بين الدول العربية . وتحديدا فان المفترض هنا هو أن قوة دول مجلس التعاون الخليجى قد تعاظمت بالمقارنة ببقية الدول العربية . كما أن هناك إفتراضا آخر يرى أن سوريا تحديدا قد انتقلت من أحد أطراف موازين القوى العربية إلى دور القابض على التوازن .

والواقع أنه لا يوجد فى التطورات الواقعية مايدعونا لقبول هذين الافتراضين . فاهم مكونات قوة دول مجلس التعاون الخليجى هى دون شك القوة المالية . ولا شك أن إنهيار أسعار البترول خلال عام ١٩٨٦ واستقرارها النسبى عند مستوى منخفض خلال عام ١٩٨٧ قد أديا إلى تدهور القوة المالية لهذه الدول . ويضاعف من هذه الحقيقة واقع افراط هذه الدول فى السحب من احتياطياتها الدولية لمقابلة أوجه الانفاق العام الذى لم ينخفض مستواه الكلى بما يتناظر مع انخفاض الدخل البترولى . إن الاضطراب المالى الذى شهدته جميع الدول المصدرة للبترول قد شمل مستوى المعونات المالية التى تقدمها لدول المواجهة ومنظمة التحرير ، وبالتالى فإن المتوقع أن نفوذها على هذه الأخيرة يقل ولا يزيد .

وفوق ذلك ، فإن من الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجى لم تعتمد موقفا موحدا من أكثر القضايا خلافية فى الساحة العربية اليوم وهى الموقف من الحرب العراقية ـ الإيرانية . بل كان انقسامها حول هذا الموقف هو ماجعل من المتعذر أن يتخذ موقفا يتجاوز قرارات دورات مجلس الجامعة العربية الثلاث التى عقدت هذا العام . ومن ناحية أخرى ، فإن المراقب عن كثب للتفاعلات التى تمت إبان وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الطارىء بعمان يستطيع أن يلحظ بسهولة أن التنازلات كانت متبادلة ولم تكن اطلاقا من طرف أو تكتل عربى دون اخر .. ويبقى مع ذلك واقع أن ما تم من إنجاز جزئى ونسبى فى مضمار المصالحات العربية والسيطرة الأكبر على الصراعات العربية كان نتيجة للوساطات المتكررة المتعددة لدول من مجلس التعاون الخليجى وخاصة السعودية والامارات والموقف الذى اتخذته فى تلك القضايا .

كما أنه لا يمكن أيضا أن نقبل افتراض أن سورياً قد تحولت

من طرف من اطراف التوازن العربى إلى دور قابض التوازن . ذلك أن سوريا قد مثلت طرفا اساسيا فى المنازعات العربية الجوهرية ، كما اقدمت سوريا على المساومة بجدية وحرص حول جميع القضايا المطروحة ، واتخذت مواقف متفاوتة من كل قضية على حدة ، وبادلت بمهارة تنازلاتها من قضية بعينها لتنال تنازلات مقابلة فى قضية أخرى . وفوق ذلك ، فان مستوى قوة سوريا هذا العام بالمقارنة بالدول العربية الأخرى لا يؤهلها مطلقا لدور قابض التوازن ، مهما كانت المهارة الدبلوماسية الرسمية التى مارستها .

ويمكننا أن نؤكد لذلك كله أن الانجاز المحدود الذى تم فى مؤتمر قمة عمان لا يعود إلى تغير فى موازين القوى العربية ، وإنما يعود إلى المستوى المحدد من التراضى بين الدول العربية خلال عام ١٩٨٧ ، ومن هنا فان علينا أن نبحث عن العوامل التى قادت إلى مستوى أقل تدهورا للتراضى العربى هذا العام بالمقارنة بما سبقه .

إن هذا البحث يقودنا إلى افتراضين أحدهما رئيسى والآخر ثانوى **الافتراض الرئيسى** هو أن المصالح المباشرة للنظم السياسية فى البلاد العربية الرئيسية تملى الحاجة لاعادة التوافق باعتباره أمرا حتميا لتجاوز اختناقاتهما وتطورها الذاتى . إن قوة هذه المصالح ومدى انسجامها المبتادل تحدد مستوى التوافق الحاصل وتفاوته بين الأجماع الدعائى السلبى وبين الأجماع الاجرائى . أما الاجماع الاستراتيجى فسوف يظل غائبا طالما أن النظام العربى ككل مخترق بكثافة من الخارج .

أما الافتراض الثانوى وهو أنه فى الوقت الذى لم يحدث فيه تبدل كبير فى موازين القوى الحقيقية فى النظام العربى ككل ، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجى قد إستخدمت عوامل قوتها هذا العام على نحو أكفأ وأكثر تحلياً بالروح العملية ولذلك فإن مستوى التراضى الذى تحقق لا يمكن تفسيرة من حيث النطاق (أى الحد الأدنى الذى وصله والمستوى الممكن الذى كان يمكن أن يصل اليه) بطبيعة سياسات دول الخليج العربى مأخوذه معاً ، والمدى الحقيقى لإهتماماتها ومصالحها العربية .

وينطوى هذا الافتراض المزدوج على ثلاث مقولات اساسية ، يجمل بنا أن نعالجها بايجاز ، المقولة الأولى هى **تعاظم درجة عدم المناعة** لدى الدول العربية الرئيسية ازاء التهديدات الخارجية والداخلية .

أما المقولة الثانية فهى **تعاظم جاذبية النظام العربى** بحد ذاته -ونعنى بذلك تحديدا تعاظم قدرة النظام على مكافأة الاقتراب من الموقف المنوالى ومعاقبة الانشقاق عن هذا الموقف .

أما المقولة الثالثة فهى مايمكن تسميته **ابهات البدائل الخارجية** للتوافق فى الإطار العربى . ونعنى بذلك انخفاض مصداقية الحلفاء الخارجيين للأطراف الأساسية فى النظام العربى ، وبالتالى انخفاض درجة الاعتمادية عليهم .

إن اختيار صحة هذه المقولات الثلاثة يستلزم معالجة معقدة للمعلومات المتاحة لامكان لها هنا وما يمكننا أن نفعله هنا هو الإشارة العامة لمدى اتفاق الواقع مع كل من هذه المقولات .

ومن النظرة الأولى يمكننا أن نقطع بان المقولة الأولى تتفق مع واقع غالبية الأطراف العربية الرئيسية ، على حين أن المقولة الثانية لا تبدو متفقة كثيرا مع الواقع . اما المقولة الثالثة فإنها تتفق جزئيا مع بعض الحالات وفى بعض الجوانب ، ولا تتفق مع حالات وجوانب اخرى . أى أن الدليل بصددها مختلط وليس فى إتجاه واحد .

أ ـ ففيما يتعلق بالمقولة الأولى نستطيع أن نلمح جانبين بارزين لتعاظم درجة عدم المناعة : الجانب الأمنى الخارجى ، والجانب الاقتصادى الداخلى .

وقد تعاظمت درجة عدم مناعة الأمن القومى عام ١٩٨٧ بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجى بالمقارنة بالأعوام السابقة . فقد اتسم هذا العام بتكثيف لم يسبق له مثيل للتهديد الإيرانى لدول الخليج اجمالا مع التركيز على الكويت والسعودية . وثمة ثلاثة أحداث رئيسية ساهمت فى هذه النتيجة . الأول هو تهديد ناقلات البترول التابعة للكويت ودول الخليج العربية الأخرى التى تعتمد على الخليج فى نقل صادراتها البترولية فمن ناحية اعتمدت ايران على قصف الناقلات جوا بقصد تخفيض حجم صادرات البترول العربية وبالتالى تقليص قدرة الدول العربية وخاصة الكويت على تقديم الدعم الأقتصادى للعراق . ومن ناحية ثانية قامت قوى ايرانية بتلغيم مياه الخليج وخاصة بالقرب من ساحل الكويت والامارات فى شهرى يوليو وأغسطس وبرغم إنكار إيران رسميا إنها قامت بتلغيم الخليج فإن إجماع الأخصائيين الدوليين هو إنها مسئولة عن هذا العمل الذى ربما يكون قد تم بدون موافقة وتخطيط مسبق من جانب القيادتين السياسية والمدنية . وبالتالى فإن عرض ايران بالقيام بإزالة الألغام لم يهدىء من مخاوف دول الخليج ، بل واقدمت الأمارات والبحرين على رفض هذا العرض .

أما الحادث الثانى فيتمثل فى قصف المنشآت البترولية فى الكويت بالصواريخ الإيرانية من طراز سيلك وورم ، فبعد أن قامت إيران بقصف ناقلتى بترول امريكيتين فى ١٥ ، ١٦ اكتوبر أقدمت على إطلاق صاروخ مباشر على منصة بترول فى ساحل الكويت فى ٢٢ أكتوبر ، واعقبته بصاروخ آخر سقط فى المياه الأقليمية للكويت فى ٧ ديسمبر . وعلى الرغم من إعلان جهات إيرانية عدم مسئوليتها ، فإن التهديدات الرسمية الإيرانية بالنية فى الهجوم على المنشئات البترولية الكويتية إذا هاجمت الطائرات العراقية المنشئات الإيرانية تجعل هذه الأعمال متفقة تماما مع سياسة إيرانية مخططة سلفا .

وأخيرا فإن حادث الصدام بين البوليس السعودى والحجاج الإيرانيين أثناء موسم الحج (شهر اغسطس) والذى سبقه اعداد سياسى علنى من جانب قيادات ايرانية عليا لاستخدام موسم الحج سياسيا لصالح ايران قد أدى إلى ارتفاع حاد فى الشعور بالتهديد

على الجانب السعودى خاصة بعدما اعقب هذا الحادث من تهديدات مباشرة والاعلان عن نية القيادة الإيرانية فى تصفية النظام الملكى فى السعودية .

أما بالنسبة للبلدان العربية الراديكالية ، فإنه لا يمكن القول بان مستوى التهديد الخارجى قد ارتفع عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالعام السابق . فبالنسبة لسوريا سكنت قليلا التهديدات الاسرائيلية بشن الحرب والتى راجت خلال العام الماضى ، وذلك باستثناء الشهر الأخير من العام فى أعقاب حادث الطائرة الشراعية . كما أن ترتيب وتوزيع القوات الاسرائيلية لم يكشف عن نية أو تأهبا للهجوم العسكرى على سوريا . أما بالنسبة لليبيا فقد جرت احداث قليلة للاحتكاك بين القوات الجوية الليبية وقطع من الأسطول الأمريكى المرابط فى أو بالقرب من خليج سرت . ولكن ذلك لا يقارن بعمليات القصف الجوى العنيفة ضد ليبيا والتى قامت بها الولايات المتحدة فى العام الماضى . ولا شك أن هزائم ليبيا فى تشاد قد أدت إلى تخفيض حاد لشعور القيادة الليبية بالقوة وخاصة بعد نجاح القوات التشادية فى تدمير قاعدة مطاعن الصرة الليبية والتى تقع نحو ١٠٠ كم داخل الأراضى الليبية . غير أن ذلك قد يعنى إحباط مطامح ليبيا الخارجية لا تهديد مباشر لوجودها أو أمنها القومى . ومع أن مستوى التهديد للأمن القومى لم يرتفع الا بالنسبة للبلدان العربية فى الخليج والعراق خلال عام ١٩٨٧ . إلا أن بلدانا عربية عديدة قد عانت من تدهور خطير فى أحوالها الأقتصادية بصورة تهدد بشكل ملموس أمنها القومى . وبالتأكيد فإن سوريا ومصر تدخلان فى هذه الفئة من البلدان .

ب - إن من شأن تعاظم درجة عدم المناعة أمام التهديدات العسكرية والأقتصادية لدول عربية عديدة أن يؤدى إلى ارتفاع جاذبية النظام العربى كمصدر للدعم والتضامن بالضرورة فيما لو توافق مع ابهات أو تراجع واضح لمصداقية الحلفاء الخارجيين لهذه الدول وبالتالى لامكانية الأعتماد عليهم فى درء هذه التهديدات .

إن ذلك لم يحدث بالنسبة لبلدان الخليج العربية ، ولكنه يبدو من حيث المبدأ صحيحا بالنسبة لحالة سوريا ومصر . فقد ارتفع بشكل حاد هذا العام مستوى إعتمادية دول الخليج على الدول الغربية الكبرى فى الدفاع عن أمنها ضد تفاقم التهديد الإيرانى ، وذلك بالرغم من الشكوك القوية التى تحيط بمصداقية هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة فى الدفاع المخلص عن أمن هذه الدول . فطلبت الكويت (بعد مشاورات مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى الأخرى) رسميا أن يقوم الأتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتقديم حماية لناقلات البترول التابعة لها . وكان المقصود من دعوة الأتحاد السوفيتى لتأجير ثلاث ناقلات بترول للكويت الضغط على الولايات المتحدة للقيام بالدور الرئيسى فى هذه الحماية من ناحية ، واعطاء مظهر دولى لما هو فى الواقع حث الدول الغربية على تأمين ملاحة الناقلات وضمنيا تأمين الكويت ذاتها من احتمالات غزو ايرانى كانت احتمالاته لا تبدو مستبعدة منذ أوائل العام . وسريعا ما تخلت الولايات المتحدة عن شرطها بعدم تقديم الكويت لطلب مماثل للسوفييت فى أواخر شهر مارس . واصبحت المهمات العاجلة للدفاع عن الكويت ذاته قضية يتم التنسيق الدقيق بشأنها بين الكويت (مع بقية دول مجلس التعاون) من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى . وشاركت فرنسا والمملكة المتحدة فى خطة حماية حرية الملاحة ، كما شاركت فى حملة ازالة الألغام البحرية . ومع ذلك فان هناك ما يبرر الشكوك حول نزاهة الولايات المتحدة فى الالتزام بالدفاع عن أمن الدول العربية فى الخليج . اذ أن موافقة البيت الأبيض على القيام بالدور الرئيسى فى تأمين الخليج ضد التهديدات الإيرانية تعود الى رغبة فى تحقيق مكاسب استراتيجية ومكاسب سياسية قصيرة المدى . فقد مثل لها الطلب الكويتى فرصة فريدة لزيادة وجودها البحرى واخضاع الخليج للسيطرة البحرية الأمريكية . كما مثل لها فرصة فريدة للضغط على الكويت والسعودية ودول مجلس التعاون الأخرى لاجبارها على الموافقة على مادأبت هذه الدول على رفضه وهو تقديم قواعد عسكرية ارضية للولايات المتحدة من أجل ضمان فاعلية التدخل العسكرى السريع (بغض النظر عن مدى توافق اهداف هذا التدخل العسكرى السريع مع حاجات تأمين بلدان الخليج من التهديدات الإيرانية بحد ذاتها (وقد أعلنت الكويت عن رفضها لتقديم هذه القواعد فى شهر يوليو وهو الأمر الذى اثار اضطرابا مؤقتا فى التنسيق الأمنى بين امريكا ودول المجلس وخاصة الكويت (كما يظهر من قرار مجلس النواب الأمريكى بتأجيل خطة حماية الناقلات) . على ان الكويت عادت للموافقة فى شهر ديسمبر على تقديم تسهيلات للقوات الامريكية فى مياهها الأقليمية .

وهكذا نرى أن ضعف ثقة الكويت ودول مجلس التعاون فى قدرة النظام العربى على تقديم مظلة أمن فعالة لها قد عزز اقدامها على الاعتماد على حلفائها الغربيين .

على أن سوريا تمثل حالة تصدق فيها المقولة السابقة الى حد ما . فمما لا شك فيه ان هذا العام قد شهد سوء تفاهم متواصل بين سوريا والاتحاد السوفيتى . فمنذ اعتلاء جورباتشوف قمة السلطة فى الأتحاد السوفيتى وهو يسعى لتوسيع مجال المناورة امام الأتحاد السوفيتى فى العالم ككل (من خلال التفاهم والمساومة مع الغرب خاصة) وفى العالم العربى (من خلال توسيع العلاقات الدبلوماسية والسياسية حتى مع الدول العربية الحليفة للغرب) . وفى هذا السياق اخذ الأتحاد السوفيتى فى الدفع نحو صيغة المؤتمر الدولى لمباحثات سلام بين العرب واسرائيل . فالى جانب تناول هذا الموضوع فى المفاوضات المستمرة مع الولايات المتحدة فقد سعى الأتحاد السوفيتى من ناحية للتهدئة مع اسرائيل ، ومن ناحية أخرى لتقوية جبهة التفاوض العربية بصفة خاصة من خلال مساندة منظمة التحرير

الفلسطينية . وقد اثارت هذه النقطة الأخيرة سوء تفاهم واضح مع سوريا وخاصة إبان حرب المخيمات . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى لا زال يلتزم بعلاقاته الخاصة مع سوريا فى المجالين السياسى والعسكرى ، إلا أنه استخدم هذه العلاقات هذا العام للضغط على سوريا من أجل دفعها للتفاهم مع خصومها العرب فرغم موافقة الاتحاد السوفيتى على بحث حاجات سوريا العسكرية كما جاء فى خطاب جورباتشوف للأسد وفى المفاوضات العسكرية التى تمت فى موسكو فى شهر يوليو الا أنه وافق على اقل كثيرا من قائمة الطلبات العسكرية السورية .. وكرد فعل لهذا الموقف السوفيتى عمدت سوريا الى استخدام الورقة الأمريكية بمهارة . وقد اسفر ذلك عن عودة السفير الامريكى وضغط الولايات المتحدة على بريطانيا ودول السوق المشتركة لألغاء العقوبات الاقتصادية الموجهة ضد سوريا . ومن ناحية اخرى أصبحت علاقات سوريا بالسعودية ودول الخليج أكثر أهمية لها بكثير بالمقارنة بالسنوات الماضية . وتحديدا فقد حرصت سوريا على قطع الطريق على أى محاولة لأعادة تقويم السياسة السعودية نحو سوريا حتى لا تصبح معزولة فى العالم العربى مما يقلل من وزنها السياسى الدولى . على أن سوريا قد نجحت فى أن تحقق هذه الأهداف معا دون أن تتخلى عن أى جانب جوهرى من سياستها العربية وكان مجرد التهدئة والظهور بمظهر المساومة والمرونة كافيا لتمكينها من الجمع بين الأوجه المتناقضة لسياستها العربية .

أما بالنسبة لمصر ، فقد كان احتدام المشكلة الاقتصادية هى شغلها الشاغل خلال عام ١٩٨٧ صحيح ان مصر قد نجحت فى إعادة جدولة جزء كبير من ديونها المدنية من خلال التفاهم مع صندوق النقد الدولى إلا أن ذلك قد أجل الأختناق الأقتصادى ولم يفض الى زوال اخطاره . وعلاوة على ذلك فقد فشلت المحاولات المصرية المتكررة لتخفيف اعباء الديون العسكرية للولايات المتحدة . وحيث أنه لا توجد أى توقعات بامكانية زيادة المعونات الامريكية ، مع انخفاض قيمتها الحقيقة والعائد الصافى منها فى العامين الأخيرين نتيجة انهيار سعر الدولار ، وتعاظم المخاوف من اتجاه الكونجرس الامريكى لتخفيض حجم هذه المعونات ، فان مصر قد اصبحت تواجه مشكلة حادة فى الحصول على موارد خارجية إضافية . ولا شك أن هذا قد مثل عاملا رئيسيا فى تعميق اتجاه مصر للعالم العربى هذا العام نتيجة لهذا التآكل التدريجى للبدائل الخارجية .

أ - ولكن هل يعنى كل ما سبق أن جاذبية النظام العربى بالنسبة للدول المكونة له قد زادت : أى هل تعاظمت قدرة النظام على الأقتراب من الموقف المنوالى (الذى يمثل حتما القاعدة الممكنة للأجماع) وعلى معاقبة المنشقين عن هذا الموقف ؟ لا شك ان ذلك هو ما حدث جزئيا هذا العام ، والا لما كان من الممكن ان تتم سلسلة التنازلات المتبادلة التى مكنت مؤتمر قمة عمان فى نوفمبر من اصدار قراراته التى عكست حرص غالبية الأطراف المؤثرة على العودة الى حد ادنى من التراضى العربى . فمما لا شك فيه أن التكلفة السياسية للأنشقاق قد ارتفعت ، خاصة مع اصرار دول مجلس التعاون الخليجى على الأستخدام الأفضل لرصيد نفوذها (لا زيادة مستوى هذا النفوذ بحد ذاته) . كما ان العائد المتوقع من الظهور بمظهر التوافق مع المواقف والاتجاهات المنوالية فى النظام العربى قد تزايد قليلا . ولكن لا يمكن الحديث عن تحول كيفى فى جاذبية النظام العربى . وهذا هو الأمر الذى يدفعنا لتوقع أن يبقى النظام العربى عند هذا المستوى من التراضى (مستوى الحد الأدنى من الأجماع الدعائى السلبى) مع امكانية التذبذب المحدود تحت هذا المستوى وفوقه خلال العام المقبل وحتى تتغير على نحو كيفى احدى المعادلات الأساسية الحاكمة لموازين القوى فى النظام العربى .

■■

القسم الثانى

اتجاهات التطور الداخلى للأقطار العربية
الدولة وجماعات الاسلام السياسى

- الخصائص العامة للحركات الاسلامية
- الدولة وجماعات الاسلام السياسى
- الدولة وجماعات الاسلام السياسى عام ١٩٨٧
- صعود الاسلام السياسى - البحث عن تفسير

مقدمـــة

تعد ظاهرة تسييس الأسلام أحد العوامل المشتركة بين أغلب النظم السياسية العربية ، وباستثناء اليمن الديمقراطى فإن النظم السياسية العربية إما أنها تستمد جانبا من شرعية حكمها من الأسلام ، أو إنها تتعرض لضغوط قوية من جانب جماعات الأسلام السياسى أو الأمرين معا .

ويهتم هذا القسم من التقرير الأستراتيجى العربى بظاهرة جماعات الأسلام السياسى المعارضة من عدة زوايا : الى أى حد يمكن اعتبار هذه الظاهرة مشتركة بين الأقطار العربية ؟وما هو عمق الظاهرة ومداها فى الأقطار العربية المختلفة ؟ وما هو نوع ومقدار الضغوط التى تتعرض لها النظم العربية الحاكمة من جانب هذه الجماعات ؟ وما هى الأنماط المختلفة للعلاقة بين الدولة وجماعات الأسلام السياسى فى الأقطار العربية ؟ وهل تختلف هذه الأنماط عن العلاقة بين الدول العربية والجماعات السياسية المعارضة الأخرى ؟

ويمكن القول أنه من بين الأقطار العربية فان جماعات الأسلام السياسى تظهر كقوة سياسية مؤثرة ، فى فئة منها أكثر منها فى غيرها من الأقطار العربية ، وتشمل هذه الفئة اقطارا مثل مصر والسودان وسوريا وتونس وهى الأقطار التى أهتم التقرير الأستراتيجى بدراستها هذا العام . أما البقية من الأقطار العربية فان أغلبها لا يعرف ظاهرة الأسلام السياسى المعارض سوى بشكل محدود لا يمثل ضغطا قويا على النظام السياسى فيها . وتضم هذه الفئة أقطارا مثل الأردن والكويت واليمن الشمالى والسعودية ، بينما لا يكاد يكون للظاهرة وجود ملحوظ فى فئة ثالثة من الأقطار العربية تضم بلادا مثل اليمن الديمقراطى .

ويعتمد هذا القسم على مسح شامل فى حدود مصادر المعلومات والمعرفة المتاحة للتفاعلات بين النظم السياسية الحاكمة وجماعات المعارضة المختلفة فى الأقطار الأربعة فى الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ .

وتشير الدراسة الى أنه عند النقطة التى اختيرت لبدء الدراسة ـ ١٩٧٧ ـ كانت أوضاع جماعات الأسلام السياسى متباينة فى الأقطار الأربعة ـ ففى مصر كانت جماعة الأخوان المسلمون قد قطعت شوطا لا بأس به على طريق تنظيم صفوفها بعد أن تسامح الرئيس الراحل أنور السادات مع عودة الجماعة للحياة السياسية ـ وأن بشكل غير رسمى ـ فى سياق عملية الأنفتاح السياسى والتعددية التى بدأها وكذلك فى سياق التحولات التى شهدها المجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . والى جانب جماعة الأخوان المسلمين باعتبارها القوام الرئيسى والعمود الفقرى للحركة الأسلامية ظهرت منظمات صغيرة متطرفة لها أفكارها ومبادئها الخاصة حول تكفير المجتمع أو الحاكم ، وهجرة المجتمع أو الجهاد المسلح ضده ، ويلاحظ أن السبعينات قد شهدت لأول مرة ظهور جماعات اسلامية معارضة لها وزنها وتأثيرها الى جانب جماعة الأخوان المسلمين ، فمنذ تأسيس جماعة الأخوان عام ١٩٢٨ كانت الجماعات الأخرى ـ التى كانت غالبا جماعات منشقة عن الجماعة الأم ـ محدودة التأثير والنفوذ . كذلك شهدت السبعينات تحول الأخوان المسلمين الحاسم بعيدا عن العنف ، وتبنيهم لهذا الخط السلمى بشكل علنى ، واعتمدوا ابدلا من ذلك أساليب الدعاية السلمية والعمل السياسى الشرعى لتحقيق اهدافهم عبر نشر دعاياتهم الأيديولوجية على مستوى القاعدة الجماهيرية . ويمكن القول بدرجة عالية من الثقة أن البدء بتغيير المجتمع كان دائما هدفا وأسلوبا لجماعة الأخوان المسلمين منذ تأسيسها ، وأنه باستثناء تحالف الجماعة مع الضباط الأحرار للأنقلاب على النظام الملكى عام ١٩٥٢ ، فان تاريخ الجماعة لا يسجل تورطها فى احداث انقلابية اخرى . وتتضح أهمية هذه الحقيقة عند مقارنتها بسجل جماعات اخرى احدث عمرا وأقل نفوذا مثل جماعة الدكتور صالح سرية وتنظيم الجهاد التى تورط كل منها فى محاولة انقلابية كبرى فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٨١ على الترتيب .

وفى السودان كان لجماعات الأسلام السياسى شأن آخر . فجبهة الميثاق الاسلامى الصادر فى حقها قرار بالحل منذ عام ١٩٦٩ كانت عضوا فى الجبهة الوطنية التى ضمت كلا من حزب الأمة والحزب الأتحادى الديمقراطى الى جانب جبهة الميثاق الاسلامى . وكانت الجبهة الوطنية قد نظمت عدة محاولات فاشلة لقلب نظام حكم الرئيس جعفر نميرى كان أشهرها المحاولة التى جرت فى الثانى من يوليو عام ١٩٧٦ . وقد شاركت جبهة الميثاق الاسلامى منذ اغسطس ١٩٧٧ فى عملية المصالحة الوطنية التى بادر بها الرئيس نميرى ، والتى ترتب عليها اقرار الجهبة بحل تنظيماتها والتحاق جانب من أعضائها بالأتحاد الأشتراكى السودانى التنظيم السياسى الوحيد فى البلاد ، وبدأت الجبهة عملية طويلة لدمج جانب من انصارها فى أجهزة الدولة والتنظيم السياسى مما أتاح لها اختراق أجهزة الحكم والتنظيمات الجماهيرية بدرجة كبيرة .

أما فى تونس فان الحركة الاسلامية حتى عام ١٩٧٧ لم تكن قد بدأت بعد فى التصرف كحركة سياسية ، اذ كانت ما تزال فى طور الدعوة الأيديولوجية البعيدة عن السياسة بمعناها الضيق . فقد بدأت الحركة الأسلامية الدعاية لأفكارها الدينية والثقافية منذ مطلع السبعينات عبر وسائط متعددة مرتبطة بالمساجد ، ومع أن النظام التونسى كان قد بدأ فى نفس هذا الوقت فى مطلع السبعينات فى تشجيع نشر الثقافة الأسلامية ـ وان بدرجة محدودة من الحماس ـ كوسيلة لمواجهة نفوذ الأفكار والأيديولوجيات اليسارية التى انتشرت بين الشباب خاصة من الطلاب ، الا انها

لم تتسامح مع وجود تيار بعينه يحاول ادارة وتوظيف هذه العملية بشكل مستقل وتوجيهها لصالحة . لهذا تعرضت الحركة الاسلامية للمضايقات من جانب الدولة ، وان كان ذلك لم يمنعها من مواصلة نشاطها باساليب ووسائل أخرى .

وفى سوريا فان حركة الأخوان المسلمين ـ التنظيم الرئيسى للحركة الاسلامية ـ كانت محرومة من الشرعية ضمن المنظمات والأحزاب السياسية الأخرى وذلك منذ عام ١٩٦٣ . وفى عام ١٩٧٧ كانت حركة الأخوان المسلمين قد نجحت فى بناء قاعدة تأييد لها فى بعض مناطق تجمع المسلمين السنة . وكان كفاح الحركة يأخذ تدريجيا شكل الصراع الطائفى ضد الأقلية العلوية المسيطرة على الحكم . وفى هذا الوقت بدا واضحا أن الحركة تتجه للأنقسام على نفسها بين تيار اصلاحى معتدل وتيار راديكالى متشدد ، وان كفة الفريق الأخير تتجه لتصبح هى الكفة الراجحة وانه يسعى لاعداد الجماعة لخوض الكفاح المسلح ضد النظام الحاكم فى سوريا .

يتضح من هذا ان أوضاع الحركة الأسلامية فى بداية الفترة موضع الدراسة قد تباينت بين الأقطار الأربعة . ولكن يمكن القول أنها جميعا قد اشتركت فى أن أيا منها لم يكن حتى ذلك الوقت قد بلور برنامجا سياسيا واجتماعيا بالمعنى المتعارف عليه ، وان كان الحد الأدنى الذى جمعها هو العمل على اضفاء الطابع الاسلامى على المجتمعات التى تعمل فى إطارها ولكنها فيما عدا ذلك قد تباينت فى الجوانب الأخرى مثل هل تجب المطالبة بتطبيق الشريعة الأسلامية أو الى اى حد يجب على الحركة ان تمارس ضغوطا على الدولة لفرض تصوراتها وايديولوجيتها ، أو ما إذا كانت قضية الوصول للسلطة مطروحة عليها فى ذلك الوقت وباى اسلوب يمكن تحقيق ذلك .

وفى السنوات العشر ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦ طرأت تحولات عديدة على مسار الحركة الاسلامية فى الأقطار الأربعة ، فبينما نجحت جماعات الأسلام السياسى فى مصر فى تأكيد وجودها على الساحة السياسية والفوز بتأييد قطاع كبير من الجمهور حتى اصبحت القوة السياسية الأولى فى المجتمع السياسى المصرى ـ باستثناء الدولة ـ واكتسبت بعض مظاهر الشرعية . فان الحركة الأسلامية فى السودان انتقلت من موقع الشريك الضعيف فى الحكم فى عهد نميرى الى موقع المعارضة البرلمانية القوية بعد الأطاحة به . وفى تونس اصبحت الحركة الأسلامية اكثر تسييسا ، وطرحت نفسها بقوة فى الشارع السياسى حتى اصبحت قوة المعارضة الرئيسية في البلاد . وفى سوريا ضعف نفوذ الأخوان المسلمين بعد الأنهاك الذى تعرضوا له على اثر المواجهة المسلحة الفاشلة التى خاضوها ضد النظام . ويمكن اجمال مسيرة جماعات الأسلام السياسى فى الأقطار الأربعة خلال السنوات العشر ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦ على النحو التالى :

أولا : الخصائص العامة للحركات الأسلامية

١ ـ الحركة الأسلامية فى مصر :

فى عام ١٩٧٧ كانت الهدنة المعقودة بين النظام الحاكم فى مصر والأخوان المسلمين قد دخلت فى مرحلة الاحتضار ، وساهمت فى ذلك عوامل متعددة ، فالانتفاضة الشعبية الهائلة التى تم بها افتتاح العام فى الثامن عشر والتاسع عشر من يناير قد اثبتت أن القاعدة الجماهيرية للنظام اخذة فى التآكل ، وان الأستمرار فى الأرتباط به يمكن أن يكون سببا لخسارة الجماعة لفرصة زيادة نفوذها الجماهيرى ، فى الوقت الذى استطاعت فيه قوى المعارضة اليسارية ان تفوز ببعض التقدير الجماهيرى بسبب ارتباطها بالانتفاضة . وفى آخر العام نفسه ـ ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ـ خطا السادات خطوته الجريئة عندما قام بالزيارة الشهيرة لاسرائيل متوجا بذلك مسيرة الصلح مع اسرائيل التى كان قد بدأها منذ عدة أعوام ، ولم يجد الاخوان المسلمون مناصا من معارضة هذه الخطوة ، ومجمل سياسة الصلح مع اسرائيل لتعارضها مع المنطلقات العقيدية للاخوان ولتراثهم فى المشاركة فى الحرب ضد اسرائيل عام ١٩٤٨ . ولأن التيار الغالب بين صفوف المعارضة كان يتجه لمعارضة تلك الخطوة بتصلب واضح ، وكان من الصعب على الأخوان الأنعزال عن الموقف العام للمعارضة . والى جانب ذلك فان المناخ الأجتماعى السائد

فى البلاد والناتج عن سياسة الأنفتاح الأقتصادى التى عمقت من شعور الطبقات الوسطى والدنيا بالازمة الأجتماعية ،كان يؤدى بشكل متزايد الى افراز عناصر وفئات رافضة للنظام القائم ، وكانت هذه الفئات تندفع بشكل متسارع لتبنى مواقف راديكالية معادية للنظام ، وقد ظهر اثر هذا الأتجاه فى تزايد نفوذ الجماعات الراديكالية كما ظهر فى واقعة اغتيال الشيخ الذهبى فى يوليو ١٩٧٧ ، وقبلها فى حادث الفنية العسكرية فى ١٩٧٤ وكان استمرار الأخوان المسلمين فى الألتزام بالهدنة مع النظام يفوت عليها فرصة استقطاب عناصر الرفض الأجتماعى والسياسى لصالحها .

اتسعت هوة الخلاف بين الاخوان المسلمين ونظام الرئيس السادات فى السنوات اللاحقة ، وظهر ذلك واضحا فى مجلة الدعوة الناطقة بلسان الأخوان والتى كانت تصدر بانتظام فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ لقد كان السماح للاخوان المسلمين باصدار مجلة الدعوة جزءاً من المصالحة بين الأخوان والنظام ، بينما كان اغلاقها جانبا من قطيعة النظام مع كل القوى المعارضة بما فيها الاخوان . ويلاحظ ان الاخوان المسلمين لم يتورطوا طوال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ فى مواجهة مكشوفة مع النظام ، وان شارك ممثلوهم فى بعض أنشطة المعارضة خاصة من خلال النقابات وبعض التجمعات السياسية الأخرى ، وكانت بعض المنظمات الجماهيرية التى كان للاخوان المسلمين نصيب مهم فى قيادتها خاصة فى قطاع الطلاب قد قامت بدور كبير فى معارضة نظام السادات . والى جانب الاخوان المسلمين ظهرت منظمات اسلامية راديكالية اهمها تنظيم الجهاد . وقد قامت هذه المنظمات بالدور الرئيسى فى معارضة نظام الحكم طوال تلك الفترة بالنيابة عن التيار الاسلامى بشكل عام . فقد شارك اعضاء وانصار المنظمات الراديكالية بفعالية فى قيادة الحركة الطلابية فى الجامعات كما أسهموا باثارة اعمال العنف فى بعض مدن الصعيد خاصة اسيوط والمنيا بالاضافة الى بعض احداث الفتنة الطائفية . ومن الناحية السياسية فان احداث الفتنة الطائفية كانت من أهم المؤشرات على التصعيد فى الموقف المتوتر بين الجماعات الاسلامية والدولة ،ذلك ان الجماعات الأسلامية عادة ما كانت توحد بين الأقباط والدولة ،وكانت ترى أن الوضع الذى اعتبرته متميزا للأقباط هو وضع تحميه وتكرسه الدولة . وتبين احداث تلك الفترة أن نفوذ الجماعات الأسلامية الراديكالية كان كبيرا ، وان جانبا مهما من جماهير الحركة الأسلامية لم يكن قد تم استيعابه بعد فى صفوف الأخوان المسلمين .

وقد وصلت أحداث هذه الفترة الى ذروتها فى احداث اغتيال الرئيس السادات فى السادس من اكتوبر عام ١٩٨١ وما أعقبها من محاولة للاستيلاء على مدينة اسيوط . وقد قام بهذه العملية تنظيم الجهاد الذى تعرض فى أعقابها لموجة من القمع الشديد نتج عنها اعدام اغلب قادة التنظيم المعروفين أو الحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة . ويبدو أن المحنه التى تعرض لها تنظيم الجهاد قد اتاحت الفرصة للاخوان المسلمين لاستيعاب وتنظيم قطاع كبير من الحركة الأسلامية التى كان تنظيم الجهاد ينافسه عليها قبل ذلك . وقد اتضح ذلك فى ظهور مؤشرات على زيادة ارتباط التنظيمات الطلابية المعروفة باسم الجماعات الأسلامية بالاخوان المسلمين .

ومع تقدم ظروف الأسترخاء السياسى التى بشرت بها اجراءات التهدئة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك بمجرد توليه السلطة ، وهى الاجراءات التى ترتب عليها توسيع هامش الحريات السياسية ، وتفتح الأمال بامكانية اعادة تأسيس النظام المصرى بشكل تدريجى على اسس ديمقراطية . فى هذه الظروف راح الاخوان المسلمون يعملون على تثبيت انفسهم كجزء من الحياة السياسية الشرعية فى البلاد ، فابدوا اهتماما اكبر بالعمل فى النقابات وبالظهور فى الساحات السياسية المختلفة . وفى هذا السياق اعلن الأخوان المسلمون بشكل قاطع اكثر من مرة نبذهم لأساليب العنف ، واعتمادهم الأساليب السلمية لتحقيق اهدافهم . ولعل اهم التطورات التى طرأت على فكر الأخوان المسلمين فى تلك الفترة هو اقترابهم بشكل حثيث وإن كان لا يبدو نهائيا من ا لقبول بقواعد النظام الديمقراطى .

لقد نجح الأخوان المسلمون فى فترة حكم الرئيس مبارك فى توسيع قواعدهم وتثبيت وتقوية تنظيمهم ذلك أن الجماعة لم تتعرض طوال هذه الفترة لأى مظاهر مهمة للمطاردة أو الملاحقة ،بل انها أصبحت تتعامل كجماعة أو حزب شرعى تتناول الصحف اخباره بلا حساسية حتى أن مسألة اختيار خليفة للمرشد العام السابق عمر التلمسانى الذى توفى فى مايو ١٩٨٦ كادت أن تصبح قضية عامة أهتم بها كل المجتمع السياسى المصرى وجانب غير قليل من الجمهور كذلك كان نجاح الجماعة فى تأسيس قاعدة اقتصادية قوية متمثلة فى بعض شركات توظيف الأموال من أهم أسباب قوة الجماعة حيث يشكل المال عاملا مهما لفائدة تنظيم الأخوان المسلمين وقد تمكنت الجماعة من تحقيق نجاحات سياسية مقدرة تمثلت فى الوصول بعدد من ممثليها الى مجلس الشعب فى الانتخابات العامة التى جرت عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ،كما يحتل ممثلوها اغلبية مقاعد مجالس نقابات الأطباء والمهندسين وبعض نوادى اعضاء هيئات التدريس بالإضافة الى اغلب الاتحادات الطلابية التى يبدو أن الأخوان قد تمكنوا من محاصرة نفوذ الجماعات الراديكالية فيها خاصة فى جامعات القاهرة والوجه البحرى ، بينما تختلف الصورة بعض الشىء فى جامعات الوجه القبلى حيث تتركز بؤر التشدد الأسلامى وان كان يصعب الحكم بالضبط على الوضع الحالى لميزان القوى بين الجماعات المتشددة والأخوان المسلمين فى هذه المناطق ، فمنذ الضربة التى وجهت للجماعات المتشددة فى اعقاب قيامها بعملية اغتيال السادات حدث تآكل واضح لنفوذ الراديكالية . فبينما ادى اغتيال السادات الى تغيير فى الأوضاع

السياسية استفادت منه المعارضة الاسلامية وفصائل المعارضة بشكل عام ، فانه قد اصبح من الواضح صعوبة وعدم واقعية محاولة اسقاط نظام الحكم بالقوة وان الجماعة الاسلامية المقاتلة تكون هى الخاسر الأكبر من جراء هذه العمليات . وقد ادى الكشف عن هذا الى زيادة فرص الاخوان المسلمين فى توسيع قاعدة تأييدهم ، بالأضافة الى ان هيكلهم التنظيمى خرج من محنة ١٩٨١ القصيرة دون أن يمسه سوء على عكس ما حدث بالنسبة لتنظيم الجهاد ، بحيث كان زيادة وتثبيت دور الأخوان المسلمين هو المحصلة النهائية لهذه العملية .

ويمكن القول ان الأخوان المسلمين منذ اطلاق سراح قادتهم من السجون فى بداية السبعينات لم يتعرضوا الملاحقة قوات الأمن سوى بشكل جزئى فى سبتمبر ١٩٨١ ضمن فئات المعارضة الأخرى . وتعد السبعة عشر عاما الماضية هى اطول فترة اتيحت فيها للأخوان المسلمين حرية الحركة منذ صدامهم مع النظام شبه الليبرالى عام ١٩٤٨ ، وبرغم ان الجماعة لم تستعد وجودها الشرعى سواء كجمعية دينية أو حزب سياسى - وهو الوضع الذى فقدته منذ عام ١٩٥٤ - الا إنها تمكنت من تحقيق انجازات لم تحققها طول العشرين عاما ١٩٢٨ - ١٩٤٨ التى أتيحت لها فيها حرية الحركة فى الفترة شبه الليبرالية .

٢ - الحركة الاسلامية فى السودان :

بعد أن اخفقت الحركة الأسلامية السودانية المتحالفة مع جماعات المعارضة الأخرى فى اسقاط حكم نميرى طوال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٧ تحولت الحركة الأسلامية بذكاء للتعاون مع النظام والعمل من داخل مؤسساته بعد أن تبين لها ان استمرار العمل السرى والكفاح من المنفى يفوت على الحركة تحقيق مكاسب سياسية مهمة هى فى اشد الحاجة اليها لذلك شاركت الحركة الأسلامية فى المصالحة الوطنية التى جرت عام ١٩٧٧ ، وكانت جبهة الميثاق الأسلامى هى الأكثر نجاحا من بين شركاء الجبهة الوطنية السابقين فى الوصول بقادتها وممثليها الى مراكز حساسة فى الدولة والأتحاد الأشتراكى السودانى ، كما كانت الوحيدة من بين الأحزاب السودانية المختلفة التى استمرت فى المشاركة فى الحكم حتى قبل سقوط نميرى بفترة قصيرة . ان تمسك الحركة الاسلامية بالمصالحة الوطنية مع الرئيس السابق جعفر نميرى ، بل وقبولها الدخول فيها بشروط اقل من تلك التى تمسك بها حلفاء سابقون لها خاصة الحزب الأتحادى الديمقراطى يعكس ادراك قادة الحركة الاسلامية للفارق النوعى الهام الذى يميزهم عن حلفائهم فى الجبهة الوطنية ، فكل من حزب الأمة والحزب الأتحادى حليفى الحركة الأسلامية يعتمدان على قاعدة تأييد وولاء تقليدية هى طائفة الأنصار بالنسبة للأول ، والطائفة الختمية بالنسبة للثانى ، وهذا النوع من الولاء التقليدى القديم والمستقر يصعب التأثير عليه الا بفعل التغيرات الأجتماعية العميقة التى تمس اسس النظام الأجتماعى والتى عادة ما يستغرق حدوثها سنوات طويلة ، والتى كان نظام نميرى بعيدا عن أن ينجزها بأى درجة وبالمقابل فان الحركة الأسلامية تعتمد على قاعدة تأييد تتكون غالبا من ابناء الطبقة الوسطى الحديثة التى تتحكم الولاءات الأيديولوجية والعوامل السياسية المختلفة فى اختياراتها ، وبالتالى فان حرمان الحركة الأسلامية من هامش مناسب من حرية الحركة ، وغيابها الأضطرارى عن الساحة السياسية فى السودان كان يمكنه ليس فقط ان يفوت على الجبهة فرصة توسيع نطاق قواعد تأييدها وانما ايضا التأثير بشكل سلبى على القواعد التى كونتها فى فترة سابقة . خاصة وأن نظام نميرى الذى نجح فى السنوات الأولى من حكمه فى بناء قاعدة تأييد مناسبة كان يشكل تحديا خطيرا للحركة الأسلامية وللحركات والأحزاب السياسية غير التقليدية فى السودان لأن هذه القاعدة تكونت فى المقام الأولى من فئات الطبقة الوسطى الحديثة التى تأتى منها الفئات المؤيدة للأحزاب الحديثة . لقد تنافست الأحزاب الحديثة بما فيها الحركة الأسلامية مع نظام نميرى على نفس قاعدة التأييد ، بينما ظلت قاعدة تأييد الأحزاب التقليدية غالبا مؤمنة وغير موضوع للمنافسة ، ولهذا كان على الحركة الأسلامية ان تتغلب باى ثمن على العوامل التى تعزلها عن جمهورها الفعلى والمحتمل . وفى هذا السياق تمت المصالحة بين الحركة الأسلامية ونظام نميرى .

لقد استفادت الحركة الاسلامية فى هذه الفترة من حرية الحركة التى أتيحت لها . والتى تسعت نسبيًا مع تحول نميرى ناحية تطبيق الشريعة الاسلامية فتوسعت قواعد تأييد الحركة برغم عدم وجود كيان شرعى للجماعة . ومثلها كالحركة المناظرة فى مصر تمكنت الحركة الاسلامية فى السودان من بناء قاعدة اقتصادية متمثلة فى بنك فيصل الاسلامى الذى أصبح برغم حداثته من أكبر بنوك السودان ، إلى جانب ذلك فقد تدعم تحالف نميرى مع الحركة الاسلامية منذ اتجاهه للأخذ بتطبيق الشريعة الاسلامية فقد كانت الحركة الاسلامية هى أهم الجماعات المحيطة بنميرى التى شجعت اتجاهه نحو الاسلام ، بل ونجح المقربون من الرئيس نميرى من اعضاء الجماعة فى صياغة القوانين الأسلامية باعتبارها السبيل المناسبة للخروج من مأزق نظام الحكم الذى تعمق منذ نهاية السبعينات .

لقد اصطدمت الحركة الأسلامية فى السودان مع الطبيعة الفردية الاستبدادية لنظام حكم نميرى ، ذلك ان النظام الأستبدادى لم يكن ليتحمل وجود طرف سياسى قوى له قاعدة سياسية مستقلة عن النظام فالحركة الأسلامية برغم إندماج فريق منها فى الأتحاد الأشتراكى السودانى وفى مؤسسات الدولة . فان القواعد الجماهيرية للحركة وكوادرها النشطة ظلت فى اغلبها خارج هذه المؤسسات تتحرك كقوة سياسية مستقلة . بالاضافة الى ذلك فان الفريق من النخبة السودانية الذى اعتمد عليه نميرى منذ بداية حكمه والمعروف باسم جماعة الأتحاد الأشتراكى والذى اعتبر نفسه الأمين على النظام - ان هذا الفريق - لم يكن

راضيا لا عن المصالحة الوطنية ولاعن تزايد نفوذ الحركة الأسلامية الناتج عنها . كما أنه كان يعتبر ان عودة الأحزاب السياسية القديمة ممثلة في قياداتها للعب دور متزايد في السياسة السودانية من خلال الأتحاد الأشتراكي واجهزة الدولة يمثل تهديدا لوضع النخبة الحاكمة التي كانت تدفع باستمرار في اتجاه اخراج القوى السياسية القديمة من الدولة والتنظيم السياسي .

وقد تمكنت جبهة الميثاق الأسلامي - الجبهة الاسلامية القومية فيما بعد - من احتكار تمثيل وقيادة التيار الأسلامي ، ولم تتعرض لأي تحديات جادة في هذا الصدد ، من ناحية اخرى فان الجبهة نجحت في الأستفادة من فترة المصالحة الوطنية الى الحد الأقصى ، وهو ما ظهر بشكل واضح في اعقاب الأطاحة بنميري ، فقد وفرت مشاركة قيادات الجبهة في الحكم الفرصة لمحاولة مشاركة نميري قاعدة تأييده داخل الطبقة الوسطى ، بالإضافة الى ذلك فقد حاولوا بنجاح نسبي الخروج من مأزق انحسار قاعدة تأييدهم داخل صفوف الطبقة الوسطى حيث اتيحت لهم الفرصة للأتصال والتخاطب مع قطاعات عريضة من الجماعات الأسلامية التقليدية ، الصوفية ، التي لم تكن الحركة تحتفظ بعلاقات طيبة معها في المرحلة السابقة . وقد ظهر اثر هذا التحول واضحا في اول انتخابات اجريت بعد سقوط نميري عندما استطاعت الحركة الأسلامية ان تفوز بثقة الناخبين في مواقع كانت تسيطر عليها الأحزاب التقليدية في الماضي ، ايضا فإن الدور الذي لعبه قيادات الحركة الأسلامية المقربون من نميري في اقناعه باضفاء الطابع الأسلامي على نظام الحكم يمثل نجاحا استراتيجيا مهما للحركة الاسلامية . فبرغم كل الأنتقادات التي توجه للتطبيق الأسلامي على عهد نميري فان القوى السياسية الحاكمة في مرحلة ما بعد اسقاط نميري لم تتمكن من الغاء احكام الشريعة التي فرضها نميري . بمايعني ان الحركة الأسلامية قد تمكنت من فرض أهم رموزها على النظام السياسي السوداني .

ومنذ اسقاط نميري تعمل الجبهة الأسلامية في السياسة السودانية منفردة اعتمادا على كونها حزب المعارضة الرئيسي . وبرغم ان المشاركة في الائتلاف الحاكم كانت عرضا مطروحا على الجبهة الاسلامية لعدة مرات ، الا أن الجبهة برغم قبولها لمبدأ المشاركة ، فانها لم تتحمس كثيرا للألتزام به ، لذلك فإنها امتنعت عن تقديم التنازلات اللازمة لتحويل ذلك العرض الى واقع . ففي ظروف الحريات السياسية المتاحة في السودان لا تبدو المشاركة في السلطة امرا مفيدا من زاوية تمكين الأحزاب الحاكمة من الحصول على مزيد من التأييد الشعبي . أيضا فان المشاركة في السلطة في الظروف الأقتصادية والسياسية المتأزمة التي يعاني منها السودان يمكن أن تمثل خصما من رصيد الأحزاب الحاكمة . وعلى هذا فان الجبهة الأسلامية تعمل من موقع المعارضة في الشارع والبرلمان على عرقلة أي محاولة للحد من الطابع الاسلامي للنظام التشريعي والسياسي في السودان ، بل والعمل على مزيد من الأسلمة للدولة والمجتمع ، أيضا تتحرك الجبهة الأسلامية خارجيا في محاولة منها لتقديم نفسها كطرف قادر على ممارسة السلطة ، ولا زالة المخاوف التي تساور بعض الدول المعنية بشئون السودان والتي لا تنظر بعين الأرتياح لوصول حزب اسلامي الى الحكم .

٣ ـ الحركة الإسلامية في تونس :

في عامي ٧٧ و ١٩٧٨ طرأ تحول كبير على الحركة الإسلامية التونسية ، فقد بدأت الحركة نشاطها منذ مطلع السبعينات كحركة ثقافية مهتمة بالقرآن الكريم وفروع الثقافة الإسلامية الأخرى من خلال الحلقات والدروس التي إنبعثت من جديد في جامع الزيتونة بمبادرة من بعض المثقفين الدينيين التقليديين وأيضا من خلال الحلقة التي أسستها طلائع الحركة الإسلامية في جامع « سيدي يوسف » . وفي عام ١٩٧١ نشطت طلائع الحركة الإسلامية في جمعية المحافظة على القرآن ، إلا أن السلطات التونسية أخرجتهم منها بعد فترة قصيرة ، فبالرغم من أن النظام التونسي كان يظهر تسامحه في مطلع السبعينات تجاه بعض مظاهر التعبير الديني كأحد أساليب مقاومة النفوذ اليساري خاصة بين الشباب ، وكأحد ملامح وأدوات التحول عن السياسة الاشتراكية التي اتبعتها تونس في حقبة الستينات ، إلا أن النظام السياسي في تونس لم يكن مستعدا للتسامح مع قيام مجموعات على درجة ما من التنظيم وعلى درجة عالية من الاستقلال عن الدولة بهذه المهمة ، وخاصة أن تلك المهمة لم تكن على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للنظام التونسي . وطوال الفترة منذ مطلع السبعينات وحتى قرب نهايتها كانت الحركة الإسلامية الناشئة معنية في المقام الأول بنقد النموذج الحضاري الذي تبنته النخبة الحاكمة ، والتي كانت تسعى لإعادة انتاج المجتمع الأوربي في تونس . ولأن هذا النموذج الحضاري كان يمثل لدى النخبة التونسية مطلبا سياسيا ، فقد أدركت مدى التهديد الذي تمثله الدعوة الجديدة بالنسبة للقيم الأساسية للنظام الاجتماعي والسياسي في تونس ، لهذا ظهرت بعض ملامح التوتر على العلاقة بين الحركة الإسلامية الناشئة والحكم وإن كان قد خفف منها الطابع غير السياسي المباشر للحركة الإسلامية حتى ذلك الوقت .

انتشرت الحركة الإسلامية تدريجيا في صفوف الطلاب خاصة بين القادمين من الأرياف منهم . ومع الإنتفاضة الشعبية التي قادها الإتحاد التونسي للشغل في يناير عام ١٩٧٨ بدأت الحركة الإسلامية تدرك أهمية تحولها إلى حركة سياسية ، وأهمية الاهتمام بقطاع الشغيلة الذي أهملته الحركة في السابق . في نفس الوقت فإن تعامل الحركة مع مطالب الشغيلة كشف لها عن عديد من القضايا الاجتماعية التي لا يصلح التعامل معها انطلاقا من المبادىء النظرية للإسلام وحسب ، وإنما لابد من بذل جهد لترجمة هذه المبادىء إلى برامج وحلول عملية ، كذلك

تبينت الحركة أن العمل فى المجال المطلبي يفرض عليها الاحتكاك وتنظيم التعامل مع القوى السياسية الأخرى الموجودة داخل الإتحاد التونسى للشغل وقد أثرت جملة التيارات التى تعرضت لها الحركة الإسلامية التونسية منذ عام ١٩٧٨ بشكل واضح على اختيارات الحركة فيما بعد .

ويمكن القول أن الحركة الإسلامية فى تونس تطرح نموذجا متميزا بين الحركات الإسلامية فعلى المستوى الفكرى تتميز الحركة بجرأة واضحة تمثلت فى النقد الذى وجهته لنموذج السلفية الاخوانية الآتية من مصر ، والتى كان لها نفوذ وهيمنة كبيرتين على الحركات الإسلامية فى المشرق العربى . وقد تركز النقد الذى وجهه الإسلاميون فى تونس لايديولوجيا الاخوان المسلمين فى عدد من المواضع أهمها نقد نزعة التعالى الايمانى لدى الاخوان ، وانعزالهم عن المجتمع المدنى والتيارات السياسية الأخرى ، وادعائهم تمثيل الإسلام والمسلمين ورفضهم اعتبار أنفسهم مجرد أصحاب اجتهاد اسلامى ، كما انتقدت الحركة الإسلامية التونسية مواقف الاخوان من الغرب ومن المرأة وأيضا من النظم السياسية الديمقراطية القائمة على أفكار التعددية والحزبية .

فى عام ١٩٧٨ فى أعقاب الإنتفاضة الشعبية تشكل تحالف بين عدد من التجمعات الإسلامية المختلفة تحت اسم حركة التجديد الإسلامى ، وفى نهاية عام ١٩٧٩ تحول هذا التحالف إلى حركة الاتجاه الإسلامى التى نجحت فى العامين التاليين فى استكمال بنائها التنظيمى . وفى إبريل ١٩٨١ أقرت السلطات التونسية قانونا يضع أساس التعددية السياسية فى البلاد ويسمح بإنشاء الأحزاب السياسية ، وبعد ذلك بأقل من شهرين قدمت حركة الاتجاه الإسلامى فى يونيو نفسها لأول مرة باعتبارها حركة سياسية عندما عقد المكتب التنفيذى للحركة مؤتمر اصحفيا قدم فيه الحركة وبرنامجها للجمهور فطالب بإعادة بناء الاقتصاد التونسى على أسس أكثر التزاما بالمساواة وإنهاء نظام الحزب الواحد والعودة للمبادىء الأصيلة للإسلام . وطالب المتحدثون باسم حركة الاتجاه الإسلامى الاعتراف بهم كحزب سياسى وفقا لمبادىء قانون الأحزاب . غير أن الحكومة لم تستجب لهذا الطلب . وبرغم القمع الذى تعرضت له الحركة بشكل مستمر فى موجتين كبيرتين فى عامى ٨١ و ١٩٨٧ إلا أنها استمرت فى توسيع نطاق نفوذها فى الجامعات وفى الإتحاد التونسى للشغل .

وتمثل حركة الاتجاه الإسلامى التيار الرئيسى داخل حركات الإسلام السياسى فى تونس ، ولكن يوجد إلى جانبها عدد آخر من التجمعات أهمها حزب التحرير الإسلامى الذى نشأ بشكل مستقل عن حركة الاتجاه الإسلامى منذ البداية . ويتبنى حزب التحرير فكرة الاعتماد على العنف لتحقيق أهدافه تأثرا بالأفكار الأصيلة للمنظمة التى ظهرت بنفس الاسم فى المشرق العربى قبل عدة عقود . كذلك انشقت عن حركة الاتجاه الإسلامى جماعتان الأولى هى جماعة الإسلاميين التقدميين بقيادة حامد الانيفر ، وصلاح الدين جورش ، وتمثل هذه الجماعة الرافد العقلانى التحديثى داخل الحركة الإسلامية التونسية ، ويرفض هذا الفريق تكوين حزب اسلامى ، ويعارضون خضوع البلاد لحكم دينى ثيوقراطى كما يقدرون التحولات التحديثية التى أحدثتها البورقيبية فى تونس . وتقتصر مطالب هذه الجماعة على زيادة دور الإسلام فى الحياة الفكرية والاجتماعية التونسية مع تطوير الفكر الإسلامى ليصبح أكثر انسجاما مع أفكار الحداثة وقيم العصرية . أما الجماعة الثانية فقد انشقت عن حركة الاتجاه الإسلامى عام ١٩٨٥ وتسمت بحركة المسلمين المستقلين . وتعارض هذه الجماعة الإتجاه الديمقراطى الاصلاحى الذى أخذت حركة الإتجاه الإسلامى فى تبنيه خاصة منذ بداية الثمانينات .

٤ ـ الحركة الإسلامية فى سوريا :

تعرضت الحركة الإسلامية فى سوريا لأطول فترات الإضطهاد وأقساها بالمقارنة بما تعرضت له الحركات الإسلامية فى الأقطار العربية الأخرى . فقد فقدت الحركة ممثلة فى جمعية الإخوان المسلمين شرعية وجودها منذ وصول حزب البعث إلى السلطة فى عام ١٩٦٣ . وبالرغم من أن الحركات الإسلامية فى أغلب الأقطار العربية لا تتمتع بشرعية الوجود التنظيمى ، إلا أنها تتمتع بجانب مقدر من حريات التعبير والتنظيم فى مناخ يتسامح مع التعددية إلى حد ما ، وهو المناخ الذى لا تعرفه سوريا بأى قدر . ومنذ عام ١٩٦٣ عبرت الحركة الإسلامية فى سوريا عن نفسها فى شكل تنظيم عدد من أعمال الاحتجاج الجماهيرى الكبرى فى أعوام ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٣ . وقد نجحت حركة الإخوان المسلمين فى تحقيق بعض أهدافها من وراء هذه الانتفاضات ، خاصة عندما نجحت فى عام ١٩٧٣ فى إجراء تعديل على مشروع الدستور المقترح بإدخال نص يقضى بأن يكون الإسلام دينا لرئيس الدولة . لقد أدت موجة القمع الممتدة التى تعرضت لها الحركة الإسلامية فى سوريا إلى تزايد نفوذ الجناح الأكثر تشددا داخل الحركة وقد انعكس هذا فى ضعف نفوذ عصام العطار الزعيم التاريخى للإخوان المسلمين الذى تمت إزاحته فى المؤتمر العام الذى عقدته الحركة فى مدينة اخن بألمانيا الغربية فى نهاية السبعينات . وقد حلت محل العطار قيادة ثلاثية مكونة من قادة التيار المتشدد هم سعيد حوا ، على البيانونى ، وعدنان سعد الدين ، ومما يذكر فى هذا السياق أن الانقسام بين المتشددين والمعتدلين فى حركة الإخوان المسلمين فى سوريا يتطابق إلى حد كبير مع الانقسام بين مناضلى الداخل ومناضلى الخارج حيث تتميز الفئة الأخيرة بالاعتدال .

ومنذ عام ١٩٧٦ بدأ الإخوان المسلمون حملة جديدة من أعمال العنف ضد النظام الحاكم فى سوريا فى أعقاب التدخل السورى فى لبنان ، خاصة بعد حصار القوات السورية لمخيم تل الزعتر . وقد تصاعدت حملة العنف هذه فى أعوام ٧٩ ،

٨٠ ، ١٩٨١ ، حيث وصلت إلى ذروتها فى أحداث مدينة حماة الشهيرة . وكان الإخوان المسلمون يتصورون أن حملتهم هذه على وشك أن تصل بهم إلى الحكم ، فأصدروا فى نوفمبر ١٩٨٠ وثيقة وقعها القادة الثلاثة الجدد للحركة وعنونوها ببيان الثورة الإسلامية فى سورية ومنهاجها ، حددوا فيه البرنامج الذى سيلتزم به الإخوان حال وصولهم إلى الحكم . ومن المهم فى هذا السياق الإشارة إلى أن الأعمال العدائية التى قام بها الإخوان المسلمون ضد الدولة فى تلك الفترة اختلطت بشكل واضح بأعمال العداء الطائفى ضد الأقلية العلوية التى يساهم كثير من أبنائها فى حكم البلاد بما يتجاوز النسبة الطبيعية للعلويين بين السكان . أيضا فإنه من المهم الإشارة إلى أن الإخوان المسلمين فشلوا فى توسيع نطاق حركتهم لتصبح حركة وطنية تشمل أرجاء الوطن السورى المختلفة ، وإنما انحصر نشاطهم فى بعض المراكز التقليدية لتجمع الأغلبية السنية خاصة فى حلب وحماة .

وقد أسفرت المواجهة بين النظام السورى والإخوان المسلمين عن إنهاك الحركة وفقدان كثيرين من أنصارها لأرواحهم أو حرياتهم مما أضعف من نفوذ الإخوان بشكل واضح فى السنوات اللاحقة ، كماأدى إلى إشاعة الانقسام والخلافات فى صفوفهم بعد أن راح قادة الأجنحة المختلفة داخل الإخوان يتبادلون الاتهامات حول المسئولية عن الكارثة التى حلت بأعضاء الجماعة وتنظيمها خاصة بعد مذبحة حماة .

ثانياً : الدولــة وجمــاعات الإســلام الســياسى

الغرض الرئيسى لهذا القسم هو دراسة العلاقة بين جماعات الإسلام السياسى والدولة ، وقد تفاوتت الأنماط المختلفة لهذه العلاقة بين الأقطار المختلفة من ناحية ، ومن فترة زمنية لأخرى من ناحية ثانية ، حتى أنها تراوحت بين المشاركة فى السلطة كما فى السودان فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٥ ، والقمع الذى وصل إلى حد التصفية الشاملة ، كما فى سوريا فى الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ .

١ - الدولة والحركة الإسلامية فى مصر :

كما أشرنا سابقا فإن عام ١٩٧٧ قد شهد نهاية الهدنة المؤقتة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين ، ومع هذا فإن ذلك العام لم يسجل تبادل الطرفين للسلوكيات العدائية ، ولكن تعبر المقالات والآراء الانتقادية التى راحت مجلة الدعوة الناطقة بلسان الإخوان تنشرها فى ذلك العام عن الاتجاه الجديد للجماعة . كذلك تشير الوقائع إلى أن الإخوان المسلمين هم الذين بادروا بإنهاء الهدنة مع نظام الرئيس السادات . ويبدو أن ذلك كان راجعا لتقديرهم للمتغيرات السياسية التى تمر بها البلاد ، وللضغوط التى يتعرض لها النظام . وقد أشرنا فيما قبل إلى أثر الانتفاضة الجماهيرية فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وكذلك إلى مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ على اختيارات الإخوان . ويتسع المقام هنا لإضافة عدد من المتغيرات السياسية الأخرى . فبعد عدة سنوات من حرية الحركة النسبية التى تمتع بها الإخوان ، يمكن القول أن الجماعة استطاعت أن تعيد بناء الحد المناسب من هيكلها التنظيمى الذى يجعلها قادرة على تحمل تكلفة إنهاء العلاقة المتميزة التى ربطتها بالنظام فى فترة سابقة . بالإضافة إلى ذلك فإنه فى مقابل تنامى قوة الإخوان كان النظام يفقد قوته تدريجيا وذلك بأثر تقلص قاعدة تأييده من ناحية ، وانخفاض مستوى كفاءة أداء أجهزة الدولة من ناحية ثانية ، وبأثر الأزمة المالية التى راحت تمسك بخناق الدولة من ناحية ثالثة . وعلى مستوى آخر فقد اتجه النظام للأخذ بالتعددية السياسية بدءا من مارس ١٩٧٦ عندما سمح بوجود ثلاثة تنظيمات سياسية ثابتة تعمل من داخل الاتحاد الاشتراكى الحزب الشرعى الوحيد حتى ذلك الوقت . وقد تطورت هذه التنظيمات قبل نهاية نفس العام لتصبح ثلاثة أحزاب مستقلة عن الاتحاد الاشتراكى الذى تم التخلص منه نهائيا بعد ذلك بوقت قصير . إن التعددية التى تم إدخالها على النظام السياسى المصرى منذ ذلك الوقت لم تقتصر فقط على وجود أحزاب سياسية ثلاثة وإنما كانت آثارها أكثر عمقا . إذ أنها اقترنت باتجاه عام نحو تخفيف قبضة الدولة على المجتمع المدنى من جانب وتوسيع نطاق المشاركة فى عملية صنع القرار السياسى من

جانب آخر . ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التحولات لم تكن تحدث فقط بسبب توافقها مع رغبة الرئيس السادات ، ولكن بالأساس لأنها كانت تعبير عن متغيرات موضوعية . وربما كان الإسراع بالتحول نحو التعددية الحزبية اختيارا إراديا من جانب الرئيس السادات وفقا لسيناريو معين تصوره في مخيلته أو وفقا لمصلحة بعينها أراد أن يحققها من وراء هذا التحول خاصة فيما يتعلق بتوجهه نحو الولايات المتحدة وأوربا الغربية . غير أن ضعف الدولة من ناحية ، وتفكك تحالف الطبقة الوسطى بجناحيها العسكري والمدني مع الطبقات الدنيا الذي كان يجري الحكم باسمه في الفترة السابقة . كل هذه كانت من العوامل التي تجعل من الصعب ما لم يكن من المستحيل حفاظ النظام السياسي على شكله السابق .

وقد أخذ الاتجاه نحو التعددية أكثر من شكل ، أهمها شكلان الأول : مشاركة أطراف من خارج جهاز الدولة في عملية صنع السياسات والقرارات . وقد أخذت تلك الأطراف شكل جماعات الضغط خاصة من رجال الأعمال الذين مثلت مصادر قوتهم الاقتصادية قاعدة قوة سياسية بالنسبة لهم . أما الشكل الثاني لتلك العملية فقد أخذ شكل إعادة تحديد أدوار مؤسسات الدولة المختلفة في عملية صنع وتنفيذ السياسات والقرارات . وقد أسفرت هذه العملية عن زيادة دور بعض المؤسسات وتقليص دور بعضها الآخر ، بالإضافة إلى إضعاف هيمنة بعض المؤسسات ـ خاصة الأمنية ـ على المؤسسات الأخرى . وبرغم أن هذا التطور قد حدث داخل مؤسسات الدولة نفسها ، إلا أن أهميته تنبع من أن اشتراك مؤسسات متعددة في صنع القرار يتيح فرصة أكبر لأطراف المجتمع المدني للتأثير على عملية صنع السياسات والقرارات . وربما تكون النقطة الهامة التي تجب الإشارة إليها في هذا السياق هي أن الاتجاه نحو التعددية بأشكاله المختلفة لم يتضمن الحد من النفوذ والدور الكبير لمؤسسة الرئاسة في العملية السياسية . ولعل التناقض بين الاتجاه نحو التعددية من جانب وحرص رئيس الجمهورية على الاحتفاظ بموقعه المسيطر من جانب آخر كان هو التناقض الرئيسي الذي انطوى عليه النظام السياسي المصري في النصف الثاني من السبعينات والذي وصل إلى ذروته في أحداث سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٨١ الدامية .

لقد وفر الاتجاه نحو التعددية وضعا شرعيا لقوى المعارضة السياسية ، وكان على الإخوان المسلمين أن يعلنوا أنفسهم ضمن قوى المعارضة للاستفادة من المناخ الجديد من ناحية ، وحتى لا يتركوا الساحة خالية أمام الأحزاب المعارضة الناشئة من ناحية أخرى . وبشكل عام فإن مناخ التعددية قد وفر الفرصة لكل القوى السياسية التي لم تستكمل استجماع قوتها بعد ـ بما فيها الإخوان ـ للاحتماء ببعضها البعض وبالشرعية القانونية التي أصبحت متاحة لهم .

في هذه الظروف تحرك الإخوان لتوسيع قاعدة تأييدهم ، فاهتموا بعدد من أساليب الحركة :

- تنظيم حملة واسعة لنشر أفكار الجماعة والتعريف بتاريخها ورموزها عبر سلسلة هائلة من المطبوعات ودور النشر حتى أصبح الكتاب الإسلامي هو أهم أنواع الإنتاج الثقافي والأكثر مبيعا في البلاد منذ نهاية السبعينات . وقد استفادت الجماعات الإسلامية المختلفة في هذا الصدد من تخفيف القيود على النشر كجزء من مناخ التعددية .

- العمل من خلال المساجد خاصة المساجد الأهلية التي انتشرت على نطاق واسع خاصة في مناطق تركز الطبقات الوسطى والدنيا .

- استقطاب الجماعات الإسلامية التي نشأت بشكل مستقل من خلال المبادرات المحلية للمتحمسين خاصة بين طلاب الجامعات ، والتي وجدت التيارات المتشددة بينها مجالا خصبا للانتشار وتجنيد المؤيدين .

- تأسيس شبكة واسعة من الجمعيات الأهلية لتقديم أشكال مختلفة من الخدمات الاجتماعية لمحدودي الدخل خاصة في مجال الخدمة العلاجية . وقد أصبحت هذه الخدمات والجمعيات رموزا للحركة الإسلامية وقنوات للاتصال بقطاعات متجددة من الجمهور .

- إقامة مؤسسات إقتصادية ضخمة واسعة الامكانيات تحمل طابعا ورموزا إسلامية ، وإن كانت هذه المؤسسات ظلت في مرحلة النشوء طوال الفترة حتى مطلع الثمانينات .

لقد كرست جماعة الإخوان المسلمون جهودها طوال النصف الثاني من السبعينات لبناء التنظيم وقاعدة التأييد الجماهيري ، لهذا نجدها وقد تجنبت التورط في معارك سياسية مباشرة في مواجهة الدولة . وقد اتبعت الحركة في سبيل ذلك أسلوبا مركبا تميز بالبراعة . فقد لعبت الجماعات الإسلامية ـ خاصة بين الطلاب ـ دورا مهما في معارضة النظام ، ولكن هذه الجماعات في أغلبها لم تكن قد أصبحت بعد خاضعة لقيادة الإخوان ، ومع هذا فقد تمكن الإخوان من جني ثمار هذه المعارضة لأنهم كانوا يمثلون الطرف الإسلامي المعروف والذي يتمتع بقيادات تاريخية يمكنها تمثيل التيار الإسلامي في أغلبه . في الوقت الذي كانت فيه الجماعات الأخرى أقرب إلى الجماعات المحلية المتفرقة التي لا تجمعها قيادة موحدة . لقد استفاد الإخوان إذن من المناخ الإسلامي الذي أفرزته حركة المعارضة الطلابية الإسلامية ، ولكن الإخوان مع ذلك لم يتورطوا في إعلان مسئوليتهم عن ممارسات الجماعات الإسلامية المختلفة ، كما لم يذهبوا إلى حد تشجيعهم بشكل مباشر . وفي الحالات التي تصرفت فيها الجماعات الإسلامية المحلية بطريقة اعتبرتها قيادة الإخوان غير مناسبة ، فإن الجماعة لم تصل إلى حد انتقاد حركة الطلاب المسلمين وإنما حاولت ترشيدهم في سياق عملية استقطابهم لصفوف الإخوان . ولقد استثمر الإخوان وضعية حرمانهم من الشرعية القانونية ، كمبرر للتهرب من إعلان موقف صريح من بعض التطورات والأحداث السياسية كلما كان ذلك مطلوبا ، وذلك حفاظا على طبيعة العلاقة التي حاول الإخوان نسجها مع كل من الدولة من جانب والجماعات الإسلامية الأخرى من جانب ثان .

وبينما كان الإخوان حريصين على تجنب الصدام مع الدولة ، فإن الجماعات المتشددة كانت تندفع فى هذا السبيل برعونة واضحة . ففى عام ١٩٧٧ اصطدمت الدولة مع جماعة المسلمين المعروفة بالتكفير والهجرة بعد قيام الجماعة باختطاف واغتيال الدكتور محمد حسين الذهبى وزير الأوقاف السابق . وقد أسفر هذا الصدام عن اعتقال أغلب أعضاء الجماعة وإعدام قادتها بالإضافة إلى تدمير تنظيماتها . وقد اتضح فى هذه المناسبة أن الإخوان المسلمين والدولة كليهما حريص على ألا تتحول هذه المواجهة إلى مواجهة بين الدولة والحركة الإسلامية قاطبة . لذلك وجه الإخوان الانتقادات لعملية الاغتيال وأدانوا اللجوء إلى العنف بشكل عام . بل وحاولوا الاستفادة من هذا الموقف بتقديم أنفسهم باعتبارهم الطرف القادر على تقديم بديل معتدل للإسلام والقادر - إذا أتيحت له الفرصة - على تفويت فرصة نشوء الأفكار والجماعات المتطرفة ، ويشير الإخوان فى ذلك إلى تزامن نمو التيارات المتشددة مع غياب فكر الإخوان الذى يصفونه بالوسطية والاعتدال . أما الدولة فإنها من ناحيتها وجدت أنه من المفيد لها أن تروج لهذا التمييز بين الإسلام المعتدل والإسلام المتشدد حتى لا تبدو وكأنها داخلة فى مواجهة مع قوى الإسلام السياسى قاطبة ، والتى قد تفهم لدى قطاعات من الجمهور على أنها مواجهة مع الإسلام ذاته فى وقت كانت فيه الدولة تحاول توظيف الإسلام كأحد مصادر شرعيتها فى هذا السياق وظفت الدولة القول بالتمييز بين الإسلام المعتدل والإسلام المتشدد لتجد لنفسها مكانا فى فئة الإسلاميين المعتدلين ، أى أنه يمكن القول أن تجنب الدولة الدخول فى مواجهة مع الإخوان المسلمين كان يرتبط جزئيا برؤية القائمين على النظام لمصادر

الشرعية التى يمكن الاعتماد عليها لتدعيم النظام فى هذه الحقبة ، وترتب على ذلك تبنى الدولة لتصور يقول بإمكانية التعايش مع التيار الإسلامى المعتدل ، وترتب على ذلك أيضا اعتماد الدولة على أسلوب المواجهات التكتيكية الجزئية مع تيارات الإسلام السياسى بشكل عام ، ومع الإخوان المسلمين خاصة ، بحيث أن الدولة فضلت غالبا تجنب اتخاذ إجراء لا تراه ضروريا وملحا بشكل مباشر . وإجمالا فإنه يمكن الدفاع عن ذلك الأسلوب فى الأداء فى حد ذاته غير أن المشكلة تكمن فى موضع آخر غير ذلك ، فأسلوب أداء الدولة فى تلك الحقبة إجمالا قد اصطبغ بغياب تصورات وخطط استراتيجية متكاملة للتعامل مع كافة نواحى النشاط فى الدولة والمجتمع ، وهو ما فتح الباب لوقوع مفاجآت لم تستعد الدولة لها فواجهتها بأسلوب غلب عليه التخبط والفوضى كما يتضح فى تطورات الفترات اللاحقة . والمهم هو أن الدولة فى سياق محاولتها بناء جانب من شرعيتها على أساس دينى كانت تقوى جانب جماعات الإسلام السياسى - خاصة الإصلاحية منها - وقد ظهر ذلك فى اللجوء بشكل متزايد إلى الخطاب الدينى فى وسائل الإعلام وفى الأحاديث السياسية الرسمية وأيضا فى التعديل الدستوى الذى جرى عام ١٩٨٠ وأصبحت الشريعة الإسلامية بمقتضاه هى المصدر الرئيسى للتشريع . ومن الممكن اعتبار هذه السياسة محاولة من جانب الدولة لاستيعاب تيارات الإسلام السياسى برغم الفجوة التى بدأت تفصل الجانبين منذ عام ١٩٧٧ .

على الجانب الآخر فإنه فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠ كانت منظمات وقوى المعارضة غير الدينية ما تزال تظهر قدرا من الحيوية السياسية وإن كانت إجمالا فى طريقها إلى الانحسار فبينما افتتحت قوى المعارضة غير الدينية خاصة اليسارية عام ١٩٧٧ بانتفاضة يناير الشهيرة ، فإنها عجزت طوال الفترة اللاحقة عن تنظيم أى معارضة جماهيرية ذات شأن . وقد تفاعلت فى ذلك السبيل عدة عوامل أهمها موجة القمع البوليسى المكثف التى أعقبت الانتفاضة وكذلك التغيرات الاجتماعية العميقة التى حدثت بإثر الانفتاح الاقتصادى والهجرة إلى الأقطار النفطية الغنية . فقد أدت هذه التحولات إلى إيجاد منافذ لتسريب الضغط الاجتماعى الناتج عن الأزمة الاقتصادية وإلى إثارة أنواع جديدة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى لم يكن اليسار بالذات مؤهلا - تنظيميا وأيديولوجيا - لتطوير خطط وبرامج للتعامل معها ، بالإضافة إلى أثر حملات القمع التى تعرض لها اليسار فى شغله عن ملاحقة تلك التغيرات . وبالرغم من الانحسار الشديد فى نفوذ اليسار فى السنوات الأخيرة من السبعينات إلا أن دخول فئات أخرى من المعارضة غير الدينية بنشاط إلى ساحة المعارضة قد ساعد فى الحفاظ - ولو جزئيا - على حالة النشاط التى أبدتها المعارضة غير الدينية فى الفترة السابقة . فقد نشطت عناصر ورموز حزب الوفد بالرغم من غياب الوجود الرسمى للحزب منذ أبريل ١٩٧٨ بعد فترة قصيرة من الوجود الشرعى لم تتجاوز ستة شهور ، وتحول حزب العمل الاشتراكى تدريجيا إلى صفوف المعارضة . كما ظهرت فى مجال المعارضة السياسية الفئة القوية المعروفة بالمستقلين والتى ضمت عددا من الرموز الوطنية المهمة ونشط هؤلاء جميعا وغيرهم فى النقابات المهنية التى تحولت إلى مراكز قوية للمعارضة التى غلب عليها الطابع الديمقراطى والوطنى بعد أن ضعف نفوذ اليسار فيها . وقد حاولت المعارضة غير الدينية تنظيم نفسها فى أشكال مختلفة للعمل الجبهوى ربما كان أشهرها ما عرف بالائتلاف الوطنى عام ١٩٨٠ ، وقد أثبتت هذه المحاولات أنها قادرة على إظهار المعارضة للنظام وإقلاق راحته ، لكنها لم تكن قادرة بأى حال على تحريك قطاعات مهمة من الجماهير فى مواجهته ، ولم تكن قادرة بالتالى على طرح بديل على للنظام القائم . أما الإخوان المسلمون ، ناهيك عن جماعات المعارضة الإسلامية من الشباب الراديكالى فقد أحجمت عن الدخول فى جهد تعاونى مهم مع جماعات المعارضة غير الدينية ، واستمرت فى اتباع أساليبها المستقلة كما أشرنا قبل قليل .

استمر نمط التفاعل المشار إليه بحكم علاقة الدولة بالإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى حتى منتصف عام ١٩٨١ . ففى ذلك العام اتسع نطاق المعارضة لسياسات الرئيس

السادات بسبب سياسة الصلح مع إسرائيل والتقارب مع الغرب خاصة الولايات المتحدة وأيضا بسبب تفاقم آثار سياسة الانفتاح الاقتصادى خاصة فيما يتعلق بمظاهر الفساد السياسى والاقتصادى وانتشار القيم السلبية الناتج عن تفشى أنماط استهلاكية مبتذلة فى المجتمع . وبينما ظل الإخوان المسلمون على نهجهم الحذر فى التورط فى معارضة النظام كانت جماعات الإسلام السياسى الراديكالية مستمرة فى سياسة التصعيد المكشوف مع الدولة ، وكان تنظيم الجهاد - الجماعة الراديكالية الرئيسية - يستعد لما تصوره مواجهة فاصلة معها .

فى يوليو ١٩٨١ وقعت أحداث الفتنة الطائفية واسعة النطاق فى منطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة وقد ثبتت مشاركة أعضاء فى منظمات الإسلام السياسى فى هذه الأحداث . وبالرغم من أن الإخوان المسلمين لم يعلنوا عن مشاركتهم فى الأحداث ، إلا أن الجماعة من خلال مطبوعاتها قد شاركت فى حملة الإثارة الطائفية ، وكان موقفها من الأحداث هو تعليق كل المسئولية على الأقباط خاصة على قياداتهم الدينية . من ناحية أخرى فإنه كان واضحا أن الدولة قد أتاحت الفرصة لتصعيد التوتر الطائفى للاستفادة منه كمبرر لحملة الاعتقالات واسعة النطاق التى شنتها فى مطلع سبتمبر والتى شملت أعدادا كبيرة من أعضاء جماعات الإسلام السياسى بما فيهم الإخوان المسلمون . بالإضافة إلى رموز وقيادات الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى وبعض القيادات الدينية للأقباط . إن ما تصوره النظام أسلوبا لمحاصرة النشاط المتزايد للمعارضة كان على العكس مبررا لتأجيج التوتر والصراع السياسى العنيف فى المجتمع . لقد حاولت الدولة أن تكرر خبرتها وقت قيادة جمال عبد الناصر فى التعامل مع المعارضة حيث كانت أجهزة الدولة قادرة على جمع كل من يشتبه فى معارضتهم للحكم فى السجون ، ولكن كل العوامل كانت قد تغيرت . فالدولة لم تعد تحظى بنفس القوة والفاعلية ، ولا بنفس القدر من التأييد الشعبى ، وبالمقابل كانت المعارضة خاصة الإسلامية قد أصبحت أكثر قوة وتجذرا فى المجتمع بما جعل من المستحيل اللجوء للأساليب القديمة . وقد عبرت هذه الظروف المتغيرة عن نفسها فى الأحداث التى بدأت باغتيال الرئيس السادات على يد تنظيم الجهاد فى السادس من أكتوبر كمقدمة لما تصوره الإسلاميون المتشددون تمردا واسع النطاق يفضى إلى السيطرة على الدولة . وكما أخطأت الدولة فى تقديرها لوزن وقدرات المعارضة الإسلامية ، أخفق المتشددون الإسلاميون فى تقدير قوة الدولة . وحجم التأييد الجماهيرى الذى يتمتعون به بالإضافة إلى إخفاقهم فى تقدير قوتهم الذاتية بعناصرها المختلفة .

لقد أسفرت الأحداث الدامية فى أكتوبر ١٩٨١ عن نتائج عميقة ما زالت تحكم مسار الحياة السياسية فى مصر منذ ذلك الوقت . فقد تعرض الإسلاميون المتشددون لحملة قمع عنيفة بسبب دورهم فى تلك الأحداث ، وخرجت جماعة الإخوان من الاختبار دون أن تتأثر هياكلها ، بل بعد أن تحسن وزنها النسبى فى الساحة الإسلامية بعد تدهور مكانة ونفوذ الجماعات الراديكالية . وكان الافراج المتتابع عن المعتقلين السياسيين فى بداية عهد الرئيس مبارك بادرة لإضفاء قدر من الاسترخاء على العلاقة بين الحكم والمعارضة ومحاولة من الدولة للفوز بتأييد حلفاء فى معركتها مع المتشددين الإسلاميين . وكان تأكيد اتجاه النظام نحو التعددية وتوسيع هامش الحريات السياسية هو المناخ المناسب لفوز الدولة بتأييد القوى السياسية المختلفة أو على الأقل تحييدها . ومن الواضح أن النظام قد قرر ألا تمتد مواجهته مع الجماعات الإسلامية المتشددة لتشمل الإخوان المسلمين ، وذلك فى محاولة منه لتضييق جبهة الخصوم ، والحد من تكلفة المواجهة ، وهو ما يعكس استمرار أسلوب التمييز بين الاصلاحيين والمتشددين فى الحركة الإسلامية الذى التزمت به الدولة تحت قيادة الرئيس السادات وما ارتبط به من تصور لإمكانية التعايش مع التيار الإصلاحى فى الحركة الإسلامية . وبرغم أن الإخوان المسلمين لم يحصلوا على أى مكاسب جوهرية خاصة بهم ، إذ ظلت الدولة ترفض توفير أى غطاء من الشرعية لتنظيمهم سواء كجمعية دينية أو كحزب سياسى ، كما أنها لم تتسامح مع محاولتهم إعادة إصدار مجلة الدعوة الناطقة بلسانهم أى أن الوضع القانونى الرسمى للإخوان قد أصبح أقل متانة عنه فى الفترة السابقة على خريف ١٩٨١ ، ومع هذا فإن الجماعة قبلت المشاركة فى هذه الصفقة وقررت مرة أخرى الاستفادة من مناخ التعددية والحريات السياسية النسبية بالعمل الدؤوب من أجل توسيع قاعدة تأييدها . وقد حقق الإخوان فى هذه المرحلة تقدما هائلا فى عملية بناء ونشر قنوات الاتصال بالجماهير خاصة العيادات والمستشفيات والمدارس . كما توسعت شبكة دور النشر والمطبوعات الإسلامية غير أن الظاهرة الأهم فى هذه الفترة هى الصعود القوى والمفاجىء لشركات توظيف الأموال التى تحمل الصفة الإسلامية ، والتى أصبحت قوة اقتصادية هائلة النفوذ . وإذا كان من غير المؤكد طبيعة وقوة العلاقة التى تربط أغلب هذه الشركات بالإخوان ، فإن فئة منها على الأقل ترتبط بالإخوان بشكل وثيق . ومن المفارقات أن شركات توظيف الأموال قد استفادت بقوة من المناخ القانونى والاقتصادى والقيمى الذى ساد فى حقبة الانفتاح التى قلنا سابقا أن التناقضات الاجتماعية والسياسة المترتبة عليها كانت أحد الدوافع المهمة لانتشار حركات الاحتجاج الإسلامى بل أن شركات توظيف الأموال بقوتها الكبيرة مثلت عائقا مهما فى مواجهة محاولات الاصلاح الاقتصادى التى حاولت الدولة اتباعها بدءا من عام ١٩٨٥ .

شهدت سنوات الثمانيات استمرار الإخوان المسلمين فى اتباع نفس الأساليب التى عملوا وفقا لها فى الفترة السابقة ، غير أنهم أقدموا على اتباع أساليب جديدة كان الطابع السياسى جوهريا فيها ، وقد بدأ هذا الاتجاه فى فترة الاستعدادات التى سبقت الانتخابات العامة التى جرت فى مايو ١٩٨٤ . فقد شارك

الإخوان فى الضغوط التى بذلتها قوى المعارضة للتأثير فى مسار الانتخابات . وكانت أهم المؤشرات على الاتجاه الجديد هى مشاركتهم فى الاجتماعات التى عقدها ممثلو قوى المعارضة فيما عرف بلجنة الدفاع عن الديمقراطية التى عقدت أول اجتماعاتها فى السابع من أكتوبر ١٩٨٣ بدعوة من ثلاثة من أحزاب المعارضة : العمل الاشتراكى والأحرار الاشتراكيين والتجمع الوطنى التقدمى وقد شارك فى هذا الاجتماع حوالى ٤٥ من ممثلى الأحزاب والقوى السياسية وأعضاء مجالس النقابات وفقهاء القانون وأساتذة الجامعات والشخصيات العامة . وقد شارك الإخوان المسلمون فى هذا الاجتماع بوفد عالى المستوى ضم عمر التلمسانى المرشد العام للجماعة ، وصالح عشماوى وشمس الدين الشناوى وعبد الله سليم ومحمد الغزالى ، وقد مثل الأستاذ شمس الدين الشناوى الإخوان فى الأمانة التى شكلتها اللجنة . وفى ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ أصدرت اللجنة بيانا طالبت فيه بإلغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية المطلقة والنسبية المشروطة كشرط مسبق للمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة ، كما طالبت بإلغاء حالة الطوارىء وإلغاء القوانين المقيدة للحريات والسماح بعودة المجلات والصحف التى تم تعطيلها بقرارات سبتمبر ١٩٨١ ، أو قبل ذلك بما فيها مجلة الدعوة الناطقة بلسان الإخوان ، وطالبت أيضا بإعادة البابا شنوده لمنصبه البابوى وإعادة أئمة المساجد المعزولين إلى مساجدهم وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وطالبت اللجنة فى احتماعاتها التالية برفع القيود عن جماعة الإخوان المسلمين وذلك بمناسبة الحكم القضائى الصادر لصالح حق حزب الوفد فى العودة لممارسة نشاطه السياسى بشكل شرعى . غير أن أعمال اللجنة لم تستمر بسبب غياب الاتفاق بين أحزاب المعارضة خاصة من جانب حزب الوفد الذى رفض المشاركة فى أعمال اللجنة بصفة رسمية ، حيث أعلن أعضاء حزب الوفد فى اللجنة أن مشاركتهم فيها هى تعبير عن صفاتهم النقابية ، وعن موقعهم كشخصيات عامة وليس تعبيرا عن انتمائهم الحزبى ، وكان هذا استمرارا للنهج الذى عاد به الوفد محاولا تمييز نفسه عن فصائل وأحزاب المعارضة الأخرى دون أن يقطع القنوات معها نهائيا حتى لا تفوته فرصة المشاركة فى أعمالها التى يرى أنها قد تعود عليه بفائدة . لقد كان موقف حزب الوفد المتحفظ تجاه أعمال اللجنة كفيلا بتقويضها باعتبار الوفد حزب المعارضة الأكبر فى ذلك الوقت . أما الإخوان المسلمون فبرغم أنهم كانوا قوة سياسية كبيرة إلا أنهم لم يستطيعوا إظهار هذه القوة لأسباب منها حرمانهم من أى كيان شرعى ، وبسبب سلوكهم الحذر الذى فضل أن يلتزم الروية فى أول تجربة سياسية مباشرة للإخوان منذ زمن طويل ، ومع هذا فإنه يلاحظ أن النفوذ الفعلى للإخوان فى أعمال اللجنة كان يفوق نسبة تمثيلهم العددية فيها على الأقل بحكم الوضع الأدبى الذى تميزوا به باعتبارهم الممثلين لتيار الإسلام السياسى الذى كانت مواجهته الدموية مع الدولة فى أكتوبر ١٩٨١ هى السبب المباشر فى إعداد المناخ السياسى لمرحلة جديدة من التعددية والحريات السياسية النسبية . وعلى ما يبدو فإن الإخوان كانوا مستعدين للوقوف مع أحزاب المعارضة الأخرى فى أقصى ما تذهب إليه ، خاصة فى تهديدها بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب ، ربما اعتمادا على أن الإخوان لن يخسروا شيئا من هذه المحاولة - إذا تمت - إذ أنهم لا يمتلكون كيانا شرعيا يخشون عليه من أثر المقاطعة كما أنهم غير مدفوعين لكسب مواقع فى البرلمان لأن أساليبهم فى توسيع قاعدتهم الجماهيرية لم تكن ترتبط بشرط وجودهم كحزب برلمانى ، ناهيك عن أن مشاركتهم فى الانتخابات كان يجب أن تتم من خلال حزب شرعى آخر وفقا لقانون الانتخابات الجديد الذى تم إقراره فى ٢٠ يوليو ١٩٨٣ الذى اعطى حق المشاركة فى الانتخابات فقط من خلال قوائم الاحزاب الرسمية . وبالرغم من اجهاض تجربة التنسيق بين احزاب المعارضه فان الإخوان المسلمين كانوا أكثر الأطراف استفادة منها . فقد حملت بيانات اللجنة رموزا إسلاميه واضحه مثل الآيات القرانية وغيرها ، وهى رموز غير معتادة فى البيانات الصادرة عن القوى السياسية غير الإسلامية . كما اتفقت كافة القوى السياسية المعارضة على المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وهو ما أعطى هذا المطلب صفة المطلب الوطنى المجمع عليه .

وقد اتبع الإخوان خطوتهم السابقة بخطوة جديدة بينت إصرارهم على المشاركة فى الساحة السياسية بشكل أكثر مباشرة ، إذ عقد الإخوان وحزب الوفد اتفاقا تشارك بمقتضاه الجماعة فى انتخابات ضمن قوائم الحزب وقد وفر هذا الاتفاق لحزب الوفد فرصة أكبر للفوز فى انتخابات مجلس الشعب فى مايو ١٩٨٤ ، كما وفر للإخوان المسلمين فرصة الوصول بممثلين لهم إلى مقاعد المجلس لأول مرة منذ تأسيس الجماعة وهى خطوة مهمة فى سبيل فرض الوجود الرسمى للجماعة على الساحة السياسية بطرق متنوعة وأن كان يلاحظ أن الجماعة لم تعول كثيرا على هذا النجاح أو ربما إنها لم تحسن استخدامه طول فترة عمر المجلس بين عامى ٨٤ ، ١٩٨٧ .

لقد شهدت الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ حركة هادئة ودؤوبة من جانب الإخوان لاستكمال عناصر البناء التنظيمى وتوسيع قاعدة التأييد الجماهيرى باتباع الأساليب التى أجادوا استخدامها فى الفترة السابقة ، وباضافة أساليب جديدة كان اهمها بذل نشاط متزايد فى النقابات والروابط المهمنية التى نجحوا بقوة فى فرض وجودهم فيها ، فكانت نجاحاتهم المتتالية فى نقابات الاطباء والمهندسين ، وفى نوادى اعضاء هيئات التدريس فى أكثر من جامعة خاصة فى القاهرة والأسكندرية . وفى مقابل الاداء المتواضع لممثلى الإخوان فى مجلس الشعب نجح ممثلو الإخوان فى النقابات المهنية فى تحويل مواقعهم النقابية إلى مراكز فعالة للتأثير السياسى سواء من خلال الاستفادة منها كقنوات لتوسيع قاعدة الإخوان فى هذه الأوساط المهنية ، أو فى التأثير على

الرأى العام من خلال وسائل الاتصال السياسى المختلفة التى وفرتها هذه المنظمات .

وعلى الجانب الآخر من حركة جماعات الإسلام السياسى كانت الجماعات الإسلامية المتشددة تسعى لتجاوز اثار محنة ١٩٨١ ، وبينما نجح الإخوان فى استقطاب جانب مهم من الجماعات التى كانت فى موقع متوسط بينها وبين المتشددين فان الفئة الأخيرة بدأت منذ عام ١٩٨٦ تعود لسلوكها الهجومى ضد الدولة بما يشير إلى استعادتها لجانب من حيويتها السياسية . وربما كانت النجاحات التى حققها الإخوان مبررا لتعجيل الجماعات المتشددة بالعودة للعمل بنشاط فى محاولة منها لمقاومة نفوذ الإخوان المتزايد فى الساحة الإسلامية .

أما بالنسبة للدولة فان الاعوام ٨٤ - ١٩٨٦ التى سجلت صعودا كبيرا لنشاط ونفوذ المعارضة الإسلامية لم تشهد تعديلا كيفيا فى إستراتيجية الدولة تجاهها ، اللهم الا عبر اللجوء المتزايد والعشوائى لعمليات القمع ضد نشاط الإسلاميين المتشددين - كما بينت تقارير عديدة لمنظمة العفو الدولية وللمنظمة العربية لحقوق الانسان - ودون أن يظهر عليها الاكتراث للنفوذ المتزايد لما اعتبرته اسلاما معتدلا تمثله جماعة الإخوان المسلمين .

٢ - الدولة والحركة الإسلامية فى سوريا :

يعتبر نمط العلاقة بين الدولة والحركة الإسلامية فى سوريا نمطا شديد البساطة ، ويرجع ذلك إلى أن الدولة منذ وصول حزب البعث إلى الحكم عام ١٩٦٣ - لم تكن مستعدة للتعايش بأى شكل مع الحركة الإسلامية ، ولم تكن مستعدة بالتالى لاتاحة أى هامش من حرية الحركة أو التعبير لها . وفى الواقع فان هذا النمط من العلاقة لم يكن مقصورا فقط على الحركة الإسلامية وانما امتد ليشمل كل الاحزاب السياسية الأخرى . ومنذ عام ١٩٧٢ تعدل هذا النمط قليلا عندما كون حزب البعث الحاكم ما عرف بالجبهة الوطنية التقدمية التى ضمت إلى جانبه كلا من الحزب الشيوعى والاتحاد الاشتراكى العربى وحركة الوحدويين الاشتراكيين وحركة الاشتراكيين العرب ومن الناحية العملية فان قيام الجبهة لم يسفر عن أى تعديل له شأن فى هيكل توزيع القوة السياسية واقتصر اثره على فوز بعض الاحزاب بشرعية الوجود دون أن يرتبط بهذا سوى هامش محدود للغاية من حرية العمل السياسى ، وهو هامش ضيق إلى درجة لا تعطى للاحزاب الصغيرة أعضاء الجبهة الوطنية التقدمية حق اصدار صحف تنطق بلسانها . يمكن القول إذن أن الدولة السورية قد بادرت باستخدام العنف ضد الإخوان المسلمين - التنظيم الاساسى للحركة الإسلامية - وان فترة تعرض الحركة الإسلامية للقمع قد طالت إلى درجة افقدتها أى أمل فى جدوى الكفاح السلمى ، وهو ما دفع الحركة الإسلامية للجوء إلى استخدام العنف ضد الدولة وهو ما حدث بدءا من نهاية السبعينات - ومن المفارقات أن تجربة الإخوان المسلمين فى سوريا اثناء المرحلة الليبرالية التى إمتدت حتى عام ١٩٥٨ ، وبعد ذلك لفترة قصيرة بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٣ هذه التجربة جعلت موقف الإخوان من النظام البرلمانى ومن الظاهرة الحزبية موقفا ايجابيا إلى حد كبير وتظهر أهمية هذا الموقف عند مقارنته بموقف الإخوان المسلمين فى مصر ، ومع هذا فإن الدولة السورية تحت حكم حزب البعث لم تحاول استثمار هذا الموقف المتميز للإخوان وبالتالى فإنها لم تتح لهم فرصة تطويرة .

بدأ الإخوان المسلمون حملة اعمال العنف ضد الدولة السورية فى عام ١٩٧٧ . وقد أخذت الحملة فى البداية شكل اغتيال عدد من المسئولين والشخصيات من الصف الثانى أو الثالث والمعروفين بارتباطهم بالدولة أو ببعض الشخصيات المهمة فيها . ففى هذا العام جرى إغتيال ثلاثة اشخاص بينهم رئيس جامعة دمشق وقائد سلاح الصواريخ فى الجيش السورى بالاضافة إلى أحد أعضاء الصف الثانى فى حزب البعث . ويبدو أن هذه المجموعة الاولى من عمليات العنف كانت تستهدف اختبار قدرة الإخوان على القيام بهذا النوع من الاعمال فى نفس الوقت فان قيام العراق - الخصم اللدود لنظام الحكم فى سوريا - بتدبير بعض اعمال التخريب والعنف فى داخل سوريا قد اربك الدولة السورية وجعلها لبعض الوقت عاجزة عن تحديد مصادر الخطر ومواجهتها بفعالية . وقد استمرت حملة العنف على نفس المستوى تقريبا فى العام التالى ، وأن كان المهاجمون قد اظهروا قدرا أكبر من الجرأة ودقة التنظيم تمثل فى قيامهم بمحاولة اغتيال رفعت الأسد الرجل الثانى فى سوريا . وفى هذا العام أيضا بدأت الدولة السورية تستعيد بعض توازنها وراحت تتخذ بعض الاجراءات لمواجهة حملة العنف الموجهة ضدها فقامت بإعادة تشكيل المراتب العليا فى الأجهزة الأمنية ، واصدرت قوانين مشددة تجرم حيازة الأسلحة والقيام بأعمال التخريب والإرهاب . ومع هذا فقد استمرت موجة العنف فى التصاعد وصلت إلى أول ذروة لها فى عملية الهجوم على مدرسة المدفعية فى حلب فى عام ١٩٧٩ والتى راح ضحيتها أكثر من ثمانين ضابطا من الضباط العلويين . وهى العملية التى ادت إلى الدخول فى مرحلة المواجهة المكشوفة بين الطرفين فقد ظن الإخوان بعد النجاحات الكبيرة التى حققوها منذ بداية حملة العنف المنظم ضد الدولة ، ظنوا أنهم قد أصبحوا قريبين من تحقيق هدفهم فى الوصول إلى السلطة ، فشكلوا فى عام ١٩٨٠ الجبهة الإسلامية فى سوريا التى ضمت إلى جانب الإخوان فئات من الدعاة والعلماء واصدرت الجبهة فى نوفمبر ١٩٨٠ بيان الثورة الإسلامية فى سوريا ومنهاجها " بتوقيع " قيادة الثورة الإسلامية . وقد أخذ البيان شكل البرنامج البديل للنظام الحاكم وقد تمت صياغته بحيث جاء متخففا من كثير من الصياغات الايديولوجية المرتبطة بالأخوان فى محاولة لجعله مقبولا من فئات واسعة خارج قاعدة تأييد الأخوان المسلمين التقليدية . ففى

القضايا الداخلية اهتم البيان بالتركيز على اطلاق الحريات السياسية بلا قيود وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة المواطنين فى ظل نظام اقتصادى مختلط يتواجد فيه القطاعان العام والخاص حنبا إلى جنب . وفى مجال السياسة الاقليمية دعا البيان إلى تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين ، وقام بصياغة تصوره لمبدأ التضامن الإسلامى والوحدة الإسلامية باسلوب غير متعارض مع هدف الوحدة العربية ذى الشعبية الكبيرة فى سوريا مسقط رأس والمركز الرئيسى لأيديولوجيا القومية العربية .

فى نفس الوقت تقريبا كانت فصائل المعارضة غير الدينية تحاول تجميع صفوفها لاخذ نصيبها فى حملة معارضة النظام وللبحث عن موقع لها فى النظام البديل الذى ظنوه هم أيضا قريب المنال ، ففى أبريل ١٩٨٠ تشكل « التجمع الوطنى الديمقراطى » من الجناح المعارض فى حزب البعث ومن الجماعة المنشقة عن الحزب الشيوعى المعروفة بالمكتب السياسى ومن الجناح المنشق عن كل من الاتحاد الاشتراكى العربى وحركة الاشتراكيين الوحدويين . وكذلك من حزب العمال الثورى العربى وهو تنظيم شيوعى صغير . وواضح من تشكيل التجمع أن أغلب القوى السياسية غير الإسلامية فى سوريا تعانى من الانقسام حيث تبقى الجماعات الأكثر راديكالية منها خارج السلطة ، فالتجمع الوطنى الديمقراطى يكاد يكون تجمعا للاقسام المعارضة فى أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة . ويبدو أن تفتيت المعارضة واستيعاب جانب منها يمثل -من وجهة نظر الدولة - الوظيفة الرئيسية لإنشاء الجبهة الوطنية التقدمية . وقد نجحت أحزاب التجمع الوطنى الديمقراطى فى قيادة بعض أنشطة المعارضة فى أوساط الطبقة الوسطى فقد شاركت نقابات المحامين والأطباء والمهندسين فى حملة إنتقاد النظام وقامت بعض هذه النقابات بإعلان الإضراب احتجاجا على القمع وغياب الحريات السياسية ، إلا أن حركة احتجاج النقابات تعرضت لقمع مكثف انتهى بحل النقابات الثلاثة ، وعاد دور قوى المعارضة غير الإسلامية للانزواء بإستثناء مشاركة بعضها مسلحى الإخوان المسلمين فى العمليات العسكرية التى قاموا بها ضد الدولة فى حلب وحماة . ويرجع ضعف المعرضة غير الإسلامية إلى عدد من العوامل أهمها ضعف قواعدها الجماهيرية بسبب طبيعتها اليسارية وعدم قدرتها على منافسة النظام المعروف بيساريته فى هذا المجال ، ويرجع أيضا إلى تركز قواعدها فى دمشق مركز سلطة الدولة المركزية والعاصمة برغم الانتماء السنى لأغلب سكانها فان حالة الرواج الاقتصادى التى تمتعت بها بأثر تدفق العائدات النفطية وسياسة الانفتاح الاقتصادى النسبى التى اتبعتها الدولة السورية فى النصف الثانى من السبعينات قد أدت إلى الحد من ارتباط أهلها بجماعات المعارضة .

بالمقابل تركزت المعارضة الإسلامية فى المدن الكبرى ذات الاغلبية السنية فى شمال سوريا خاصة فى مدينتى حلب وحماة المعقلين التاريخيين للإخوان المسلمين . وقد وصلت المواجهة بين الفريقين فى حلب إلى ذروتها فى عام ١٩٨٠ حيث جرى تنظيم أضراب عام ناجح فى شهر مارس بعد سلسلة من المظاهرات وأعمال العنف التى استمرت بعد فض الاضراب حتى امكن للدولة السيطرة على الأوضاع بالمدينة فى صيف ذلك العام بعد اللجوء إلى أتباع أقسى أشكال القمع . أما فى حماة فقد استمرت المواجهة بين الإخوان المسلمين والقوات التابعة للدولة طوال عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ غير ان المواجهة الفاصلة بينهما وقعت فى فبراير ١٩٨٢ عندما لجأت قوات الجيش وسرايا الدفاع لإقتحام المدينة وقصفها عشوائيا لإنهاء التمرد المسلح الذى قام به مقاتلو الأخوان وقاموا خلالة بإعدام ممثلى الدولة وحزب البعث والأحزاب المتحالفة معه الموجودين فى المدينة .

وبعودة قوات الدولة للسيطرة على حماة إنكسرت مقاومة الإخوان وأمكن للدولة اعتقال القسم الاساسى من قوة التنظيم وإعدام أغلب قياداته الموجودين داخل البلاد . كما أدت هزيمة الإخوان إلى ظهور انقسامات حادة داخلهم مما زاد من أسباب ضعف الإخوان . وقد شهد عام ١٩٨٣ بعض أحداث العنف المحدودة التى قام بها بقايا الإخوان . أما الاعوام التالية فلا يكاد يلاحظ فيها أى نشاط مهم للإخوان المسلمين . لقد فشل الإخوان المسلمون فى تطوير حركتهم للخروج بها من حصونهم التقليدية فى المدن السنية فى شمال سوريا ، وهو ما أضعف من الطابع الوطنى العام للحركة ، وجعلها أقرب إلى حركة معارضة محلية أمكن تصفيتها وأن كان الثمن هو التضحية بإلحاق أضرار فادحة بمدن سورية كبرى . ومن ناحية أخرى فقد أدى اهتمام الإخوان المسلمين المبالغ فيه بتوجيه النقد للطبيعة الطائفية لنظام الحكم ، بل وتركيز أعمالهم المسلحة ضد الشخصيات والمصالح العلوية ، بالإضافة إلى الدخول فى مصادمات جماهيرية واسعة النطاق مع أبناء الطائفة العلوية فى مناطق تركزهم خاصة فى اللاذقية -كما حدث فى عام ١٩٧٩ - أدى إلى المزيد من أضعاف الطابع الوطنى للحركة واضفاء شبهة الطائفية بالاضافة إلى شبهة المحلية عليها . ويبدو أن الإخوان قد خططوا لإثارة المسألة الطائفية واستثمارها كرافعة لحركة المعارضة ضد الدولة ، غير أن الامور سارت فى غير هذا السبيل . اذ يبدو أن المجتمع السورى الذى يحمل فى ذاكراته التاريخية ويلات مريرة ترجع إلى فترات الفتن الطائفية المدمرة التى اجتاحت البلاد فى فترات مختلفة خاصة فى القرن الماضى لم يكن مستعدا للتجاوب بسهولة مع حركة تلوح له بإمكانية تكرار هذه التجارب التاريخية المؤلمة . وعلى مستوى أخر فإن موجة الاغتيالات والأذى التى لحقت بأبناء الطائفة العلوية قد دفعتهم لممارسة ضغوط عنيفة على الدولة لدفعها لتصعيد المواجهة مع الإخوان ، إلى درجة أن الدولة كانت مضطرة فى مرات عديدة - خاصة فى عام ١٩٧٩ - للدخول فى مواجهات مسلحة مع فئات واسعة من العلويين الذين تظاهروا متهمين الدولة بالتساهل مع الإخوان وقد أوقعت هذه

التطورات الدولة السورية فى موقف حرج فهى من ناحية لا تستطيع تجاهل الاستياء فى صفوف العلويين الذين يمثلون قسما مهما من قاعدة تأييد الدولة . كما أنها لا تستطيع من ناحية أخرى الاستجابة إلى هذه الضغوط إلى درجة أضفاء الصفة الطائفية الكاملة على الدولة كما كان من المكن أن تؤدى تطورات الاحداث . فالدولة السورية برغم الدور المميز الذى يلعبه رجال علويون فى قيادتها ، يصعب اعتبارها دولة العلويين . وهى حريصة بدرجة كبيرة على الحفاظ على علاقة متوازنة - بمعنى معين - بين الطوائف المكونة للشعب السورى . . فالدولة السورية تبدو حريصة على الحفاظ على طابعها الوطنى فى نفس الوقت الذى تعتمد فيه بدرجة كبيرة على تأييد العلويين . لقد وضع الإخوان المسلمون الدولة السورية فى موقف حرج بتهديدهم للتوازنات الجوهرية التى قامت عليها ويبدو أن ذلك كان له دور كبير فى دفع الدولة للجوء لأقصى أشكال العنف ضد الإخوان . وقد نجحت الدولة فى سوريا فى الحد من المعارضة خاصة المسلحة وهو ما ظهر بشكل واضح فى السنوات التالية ، غير أن التساؤل ما يزال قائما حول إلى أى حد يمكن اعتبار ما حدث هو نهاية المطاف خاصة والأسباب التى يمكن اعتبارها مبررا لصعود التيار الدينى مازالت قائمة ، بل وربما أضيفت لها مبررات جديدة فى السنوات اللاحقة وخاصة فى علاقة ذلك بالأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تتعرض لها سوريا منذ عام ١٩٨٦ .

٣ - الدولة والحركة الإسلامية فى السودان :

عندما شاركت جبهة الميثاق الإسلامى فى المصالحة الوطنية التى جرت فى السودان عام ١٩٧٧ كانت الجبهة فى الواقع تحاول التكيف مع عدد من التغييرات ، فالسرية والقمع الذى فرض على الحركة منذ تولى نميرى السلطة كان يهدد بتآكل قواعد الحركة الإسلامية خاصة وأن نظام الحاكم حتى ذلك الوقت كان قادرا بدرجة مناسبة من النجاح على الفوز بتأييد فئات جماهيرية مهمة بما فيها قطاعات من أبناء الطبقة الوسطى الحديثة قاعدة التجنيد الرئيسية للحركة الإسلامية . أيضا فإن الجبهة كان عليها إعادة تقييم علاقاتها بالنظام الحاكم على ضوء عدائه وصراعة الشديد ضد الشيوعية والحزب الشيوعى السودانى الخصم اللدود للجبهة الإسلامية ، وهو ربما ماوجدته الجبهة شرطا ملائما للتعاون مع النظام وعلى المستوى الإقليمى يبدو أن الجبهة قدرت أنه من المناسب لها أن تدخل فى علاقة تعاون مع النظام فى الوقت الذى يتزايد فيه نفوذ بعض الاقطار العربية النفطية ذات التوجه الإسلامى - خاصة العربية السعودية - فى السودان .

كانت الجبهة الإسلامية سباقة للدخول فى المصالحة الوطنية ، فقد تم الإفراج عن قيادات الجبهة المعتقلين قبل بدء المباحثات بين الدولة وقيادات الجبهة الوطنية ومن الناحية العملية فقد نجحت الدولة بهذا الأسلوب فى شق وحدة الجبهة الوطنية ، فبعد الافراج عن الدكتور حسن الترابى بحوالى الشهر التقى الرئيس نميرى والسيد صادق المهدى فى بورسودان - يوليو ١٩٧٧ - وتوصلا إلى اتفاق أعلن الصادق المهدى بمقتضاه قبول المصالحة مع الدولة غير أن هذا الاتفاق لم يكن مرضيا للشريك الثالث فى الجبهة - الحزب الاتحادى الديمقراطى بزعامة الشريف يوسف الهندى - مما أدى إلى بدء جولة جديدة من المفاوضات بين الدولة وما تبقى من الجبهة فتوصل الطرفان إلى اتفاق اضافى للمصالحة فى لندن فى ابريل ١٩٧٨ - بما يعنى أن الدولة نجحت فى انهاء الموقف المعارض للجبهة دون أن تكون مضطرة للتعامل معها كطرف واحد .

فى مارس ١٩٧٨ تم اختيار الدكتور حسن الترابى لعضويه اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى السودانى جنبا إلى جنب مع الصادق المهدى زعيم حزب الامه ثم جرى تصعيدهما معا فى أغسطس من العام نفسه ليصبحا عضوين فى المكتب السياسى . ومن الناحية العملية كان الاتحاد الاشتراكى - التنظيم السياسى الوحيد فى السودان - محدود الفاعلية والنفوذ خاصة مع تزايد الميل للحكم الفردى والاستبداد من جانب الرئيس نميرى منذ منتصف السبعينات ولا يبدو أن قيادة الجبهة الإسلامية قد انخدعت بتوليها بعض المراكز الهامة فى التنظيم السياسى ، ولكنها مع ذلك لم ترفضها لأن الخط العام للجبهة فى ذلك الوقت كان يراهن على المكاسب التى يمكن تحقيقها من وراء فترة صلح ممتدة مع النظام ، وأيضا لأن الجبهة كانت تراهن على إمكانية ترجمة بعض المواقع الهامة فى التنظيم السياسى إلى مواقع هامة فى جهاز الدولة الأكثر نفوذا وفاعلية . وقد حدث ذلك فى وقت لاحق - أغسطس ١٩٧٩ - عندما اختير حسن الترابى نائبا عاما وهو المنصب الذى يتضمن ضمن اختصاصاته المسئولية عن شؤون العدل والتشريع فى البلاد . وقد لعب الترابى من خلال هذا الموقع دورا فى محاولة صياغة النظام التشريعى والقانونى السودانى على أسس إسلامية غير أنه يصعب اعتبار هذا الدور سببا للتحولات التى حدثت بعد ذلك فى السودان عندما أعلن الرئيس نميرى تطبيق الشريعة الإسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ ، ذلك أن علاقات الدولة بالتيار الإسلامى كان يخيم عليها جو الحذر والتحفظ ، فجهات عديدة فى الدولة والتنظيم السياسى لم تكن مرتاحة لعودة السياسيين القدامى للساحة السياسية ، كما أن الرئيس نميرى لم يدخل إلى المصالحة الوطنية بأفق استراتيجى بعيد المدى وباقتناع كامل بأهميتها الاستراتيجية لتطور الدولة السودانية واستقرارها وإنما دخلها من أجل تحقيق أهداف تكتيكية مؤقتة تتمثل فى تهدئة المعارضة لبعض الوقت دون استعداد لدمجها بشكل كامل فى أجهزة الدولة والتنظيم السياسى . وقد أدرك الصادق المهدى ذلك المخطط مبكرا فقرر فى أكتوبر ١٩٧٨ الاستقالة من الاتحاد الاشتراكى بحجة معارضته لموقف الدولة المؤيد لاتفاقيات كامب ديفيد . أما الشريف زين العابدين الهندى فقد رفض الالتزام باتفاق المصالحة الذى وقعه مع الدولة السودانية أصلا بحيث لم يبق متصالحا مع الدولة سوى التيار الإسلامى بزعامة الترابى .

وفى عام ١٩٨٢ استبعد الدكتور الترابى من منصبه كنائب عام وعين مستشارا للرئيس نميرى للشئون الخارجية دون أن يترتب على ذلك تعديل مهم فى حجم النفوذ الذى تمتع به طوال فترة تعاون جبهة الميثاق الإسلامى مع الدولة .

ومنذ بداية الثمانينات اتسع نطاق المعارضة ضد نظام الرئيس بدرجة كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة وما نتج عنها من نقص السلع الأساسية وارتفاع أسعارها وتدهور مستوى الخدمات العامة بالإضافة إلى ذلك فإن انتشار الفساد على نطاق واسع فى مؤسسات الدولة خاصة فى المراتب العليا منها كان له أثر شديد السلبية على شرعية وقوة النظام ، بالإضافة إلى أثره فى الحد من فاعلية الدولة وانخفاض مستوى أدائها . وبينما نجح النظام السودانى فى مرات سابقة فى التعامل مع المعارضة المتزايدة عن طريق المناورات السياسية وعمليات تغيير وجوه بعض مساعدى الرئيس والمسئولين عن أجهزة الدولة ، فإن هذه الأساليب كانت قد تم استهلاكها لكثرة ما جرى اللجوء إليها . وبالتالى فإن النظام كان فى حاجة إلى إجراء مبتكر وله ملامح جذرية لأداء مهام كان يؤديها فيما مضى بإجراءات أقل تكلفة وتعقيداً . وفى هذا السياق بدأت أعراض التحول الإسلامى تظهر على النظام السودانى حتى كان اتخاذ الخطوة الكبيرة بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ .

وربما كان من الصعب أن نعتبر قرار إعلان تطبيق القوانين الإسلامية تعبيرا عن الأسلوب الذى اختارته الدولة السودانية لمواجهة المعارضة المتصاعدة ، ذلك أن مؤسسات الدولة السودانية قد تعرضت للتجاهل والتدمير على يد الرئيس نميرى خاصة منذ منتصف السبعينات بحيث أصبحت إرادة الرئيس هى الإرادة الوحيدة النافذة فى البلاد ، واتسعت إرادة نميرى لتشمل باهتمامها القضايا الصغيرة والكبيرة بدءا من شؤون النظافة العامة ومنح الترخيصات للمحلات التجارية الصغيرة انتهاء بقضايا الأمن والدفاع والسياسة الخارجية ، وهو مالم يتح لأجهزة الدولة ومؤسساتها الفرصة لمتابعة نشاطها وفقا لقواعد العمل الادارى والسياسى المستقر .

وتمثل مرحلة تطبيق القوانين الإسلامية المرحلة الأكثر أهمية فى مسار تعاون الدولة السودانية مع الاتجاه الإسلامى . ليس فقط لأن الحركة الإسلامية قد دعمت هذا التحول بقوة ولكن أيضا لأن هذه الفترة قد شهدت تزايد الصراع بين الفريقين والذى انتهى باعتقال قسم كبير من قيادات وأنصار الحركة الإسلامية . فقد تصور الرئيس نميرى أن إعلانه الالتزام بالإسلام يمكن أن يؤدى إلى إضعاف موقع المعارضة التقليدية المكونة من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى اللذين يستمدان شرعيتهما من مصادر دينية واللذان هال النميرى حجم النفوذ الذى يتمتعان به برغم السرية والقمع المفروض عليهما ، ولم يكن منطقيا فى هذا السياق أن يسمح الرئيس للحركة الإسلامية بمشاركته فى المكاسب التى تصورها عائدة عليه من وراء هذه الخطوة وإن لم يكن لديه ما يمنع من الاستفادة بتأييد التيار الإسلامى له فى هذه الخطوة كوسيلة لإظهار التأييد الذى تتمتع به سياساته . لذلك فقد لجأ نميرى إلى إبعاد قادة ورموز الحركة الإسلامية عن عملية صياغة القوانين الإسلامية ، بل أنه استبعد منها أيضا الفقهاء والأساتذة المتخصصين تجنبا لما يمكن أن يصدر عنهم من معارضة لبعض رغباته . وقد أسند نميرى الجانب الأكبر من عملية صياغة التشريعات الإسلامية إلى اثنين من صغار رجال القانون وهما فى نفس الوقت من رجال بعض الطرق الصوفية الصغيرة التقليدية فى السودان . وقد جرت هذه العملية فى مظاهرة احتفالية كبرى ربما كان ذروة مشاهدها ذلك المشهد الذى قام فيه الرئيس نميرى ورجاله بتحطيم الآلاف من زجاجات الخمر وإلقائها فى النيل تدشينا للعصر الجديد .

وبالرغم من استبعاد الحركة الإسلامية عن عملية التطبيق الإسلامى فى السودان إلا أن الحركة فى شخص زعيمها قد منحت تأييدها لخطوات الرئيس نميرى استمرارا النهج التحالف مع الدولة من ناحية وبسبب الجوانب التى وجدتها مفيدة فى هذه التجربة من ناحية أخرى . فقد قدرت الحركة الإسلامية أن صبغ النظام السودانى بالطابع الإسلامى ولو فى معزل عنها وبأسلوب نميرى سوف تكون له فوائد كبرى لما سيفرضه من سابقة يصعب التراجع عنها بعد ذلك بغض النظر عن بقاء نميرى فى الحكم من عدمه . وفى العام التالى بدأت عملية تعديل دستور السودان ليصبح دستورا إسلاميا وكان أهم مافى هذه التعديلات هو ما يتعلق منها بتحديد هوية السودان كبلد مسلم بما يترتب على ذلك من طريقة معينة فى معالجة مشكلات الأقليات الكثيرة التى يضج بها السودان . وقد أيدت الحركة الإسلامية هذه التعديلات لأنها فى رأيهم قد حسمت لأول مرة ذلك الجدل الطويل الدائر منذ استقلال السودان حول هوية الدولة والشعب وكانت الجبهة الإسلامية فى سبيل ذلك مستعدة للقبول بالسلطات المطلقة التى حصل عليها رئيس الجمهورية لنفسه فى المشروع الجديد ، وقد دافع الدكتور حسن الترابى عن تعديلات الدستور قائلا أن الدستور المعدل هو أفضل دستور إسلامى يمكن الحصول عليه فى ظل الظروف الحالية بصرف النظر عمافيه من نص على حصانة الإمام (الرئيس) المطلقة . لقد قدرت الحركة الإسلامية أنه من الصعب للدكتاتورية أن تستمر وأنه سوف يكون من الصعب أيضا على أى حكم جديد أن يتراجع عن التشريع الإسلامى ، بحيث أنه سيصبح من الممكن فيما بعد تخليص التجربة الإسلامية من الأخطاء المرتبطة بنميرى .

لقد كان الطرفان الجبهة الإسلامية ونميرى كليهما واعيا بحدود تعاونه مع الآخر . فالنميرى حريص على ألا تنسب الحركة الإسلامية لنفسها التحول الإسلامى فى السودان ، كماكان مدركا أيضا أن أنصاره الباقين والأكثر إخلاصا يتمثلون فى تلك الفئات التى ارتبطت بنظامه منذ البداية والمتمركزة فى أجهزة الدولة وفى الاتحاد الاشتراكى وفى نفس الوقت المتخوفة من أن يرتبط التطبيق الإسلامى فى السودان بتزايد نفوذ القادمين الجدد من الحركة الإسلامية . لذلك نجد نميرى فى يناير ١٩٨٤

يعلن « أن النهج الإسلامى إنما هو عمل سودانى خالص ، لا تملك فئة أن تدعيه ولا تملك جماعة أن تحتويه وهو فى هذا إنما يظل الإنجاز الرائع والعظيم لقوى الوطن المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى السودانى . أما الحركة الإسلامية فقد كانت مدركة لحدود دورها فى هذه العملية التى أيدتها ، كماكان الدكتور حسن الترابى مدركا لحدود دوره كمستشار للرئيس ففى حديث صحفى له نشرته لوموند الفرنسية فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٣ قال الترابى أن « مستشارى الرئيس يتلقون النصح بدلا من إسدائه وأن الرئيس قد أضعف مؤسسات الدولة وأن هناك مسافة طويلة تفصل بين الحكومة والشعب مما يجعل المرء لا يستبعد وقوع انقلاب عسكرى من نوع انقلابات جيرى رولنجز وسيرجنت داو » .

غير أن إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية لم يكن له نفس الأثر الذى توقعه نميرى من تهدئة لمظاهر السخط الشعبى فقد استمرت الأزمة الاقتصادية والفساد فى إثارة فئات من الجماهير التى عبرت عن نفسها فى تظاهرات وإضرابات كان أقواها إضراب الأطباء فى مطلع عام ١٩٨٤ ، والذى رد عليه النظام بإعلان الأحكام العرفية فى ٣٠ أبريل ١٩٨٤ ، والتى بمقتضاها أستبدل النظام القضائى فى السودان بنظام جديد يشارك فيه العسكريون بدور أساسى إلى جانب فئة محدودة من القضاة الذين تبقوا بعد عملية الإقصاء واسعة النطاق التى تعرض لها قضاة السودان بعد إضرابهم الكبير فى الفترة يونيو - سبتمبر ١٩٨٣ . وقد دافع الدكتور حسن الترابى عن حالة الطوارىء بقوله أنها فكرة معروفة فى الإسلام قياسا على قيام المسلم بالتيمم بدلا من التوضؤ فى حالة الطوارىء كمادافع عن الشكل الجديد للمحاكم بقوله أنها الأقرب لما عرفته التجارب الإسلامية التى لم تعرف وجود هيئة للقضاة فى المحكمة الواحدة ، وإنما قاضى واحد يصدر الأحكام التى يراها دون وجود درجة أعلى من القضاء تراجع أحكامه . وهو مااعتبره الترابى مطابقا للشكل الجديد للنظام القضائى فى السودان .

وبالإضافة إلى أشكال المعارضة الجماهيرية المختلفة ، قوبل تطبيق قوانين الشريعة بنقد شديد من جانب قادة الأحزاب التقليدية خاصة من جانب الصادق المهدى زعيم حزب الأمة الذى أودع فى السجن بناء على موقفه هذا .

من جانب ثالث فإن النظام التشريعى الجديد قد أدخل جهاز الدولة فى حالة من الفوضى والارتباك التى أضعفت فاعليته الباقية ، كماتسبب فى استياء قطاعات مهمة من الكادر الإدارى والسياسى الذى اعتمد عليه النظام بما فيه بعض فئات رجال الجيش الذين كان عليهم أن يتحملوا وحدهم تكلفة الحرب الأهلية التى اشتعلت فى الجنوب منذ يونيو ١٩٨٣ بسبب إقدام نميرى على انتهاك اتفاقية أديس أبابا التى تحدد وضع الأقاليم الجنوبية فى الدولة السودانية والتى زادت اشتعالا بعد الاعلان عن تطبيق الشريعة . تجمعت أسباب الإحباط والمعارضة بشكل غير مسبوق ومع نهاية عام ١٩٨٤ قدرت الحركة الإسلامية أنه قد تم استنفاد كل ما يمكن الحصول عليه من وراء نميرى والتحالف معه ، بل أن استمرار التعاون معه يمكن أن يعود بالضرر على الحركة ، لذلك بدأت الحركة الإسلامية تعد نفسها للانقضاض على النظام من داخله وتصوير الأمر كمالو كان حركة اصلاح من داخل النظام وكانت أخطاء النظام وممارساته السلبية كثيرة إلى درجة تتيح لحكام جدد أن يتخذوا كثيرا من الإجراءات الإصلاحية التى تلقى تأييد الجماهير ودون أن يكون النظام الجديد مضطرا للمساس بالنظام التشريعى الإسلامى ، وقد كشفت أجهزة أمن النظام عن مخططات الإسلاميين وجرى اعتقال قياداتهم فى يناير ١٩٨٥ ، بمافى ذلك الدكتور حسن الترابى نفسه وبهذا انتهت مرحلة طويلة من التحالف بين الحركة الإسلامية والدولة السودانية استمرت لأكثر من سبع سنوات .

لقد كشفت الحركة الإسلامية السودانية عن مهارة سياسية عالية عندما اختارت هذا التوقيت لتميز نفسها عن نظام نميرى ففى أبريل ١٩٨٥ استولت مجموعة من العسكريين على الحكم بعد عصيان مدنى واسع النطاق استمر لعدة أيام شارك فيه أنصار الحركة الإسلامية بنصيب غير قليل ، وهكذا استطاع التيار الإسلامى تجنب الضرر الذى كان يمكن أن يلحقه لو استمر فى التعاون مع نميرى حتى اليوم الأخير من حكمه ، فى نفس الوقت فقد كشفت وقائع ما بعد سقوط نميرى ان الحركة الإسلامية قد نجحت فى استثمار فترة التحالف مع نميرى من أجل إعادة بناء تنظيمها وتوسيع قواعدها بحيث أصبحت الحركة لأول مرة ثالث أكبر حزب سياسى فى السودان ، غير أن الجبهة الإسلامية قد ورثت إلى جانب ذلك عداء كافة القوى السياسية السودانية التى انتقدت الجبهة بسبب تحالفها مع نميرى فى وقت كان يمارس فيه أقصى أنواع القمع ضد قوى المعارضة السودانية . ولهذا نجد أن الجبهة الإسلامية لم تشارك منذ إسقاط نميرى فى أى تنظيم يجمع قوى المعارضة المختلفة وأهمها التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن الذى شاركت فيه القوى السياسية والمنظمات النقابية الرئيسية فى السودان وطوال الفترة الانتقالية التى استمرت لمدة عام أبريل ٨٥ - أبريل ١٩٨٦ - والتى حكم فيها السودان مجلس عسكرى بمعاونة مجلس وزراء من المدنيين غير الحزبيين . تجنبت الجبهة الدخول فى مواجهة مع الدولة السودانية فى شكلها الجديد ولكنها بالمقابل أعلنت عددا من الخطوط الحمراء التى لن تتسامح مع تجاوزها من جانب الدولة ، وتعمدت الجبهة الإسلامية فى سبيل ذلك استعراض قوتها التنظيمية والجماهيرية فى أكثر من مناسبة مثل المؤتمر العام للجبهة ، وإنتخابات الإتحادات الطلابية التى فازت بأغلبها وكذلك بعض المظاهرات الحاشدة التى نظمتها خاصة ضد حركة تحرير الشعب السودانى فى الجنوب . فقد أظهرت الجبهة عدم استعدادها للتسامح مع التراجع عن تطبيق الشريعة الإسلامية وكذلك عدم استعدادها للقبول بأى حل لمشكلة الجنوب يكون من نتيجته نفى أو تقليص الهوية الإسلامية للدولة والشعب السودانى

أو فرض القيود على انتشار الإسلام واللغة العربية فى الجنوب ، وقد ساعدت طبيعة الحكم فى المرحلة الانتقالية الجبهة على تحقيق أهدافها . فقد تلخصت أهداف الحكم الانتقالى فى إعداد البلاد لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ، وبينما كان مطلوبا من الحكم فى المرحلة الانتقالية العمل على إزالة آثار نظام مايو ، وذلك وفقا للميثاق الوطنى الذى وقعته القيادات الحزبية والنقابية - باستثناء الجبهة الإسلامية - والذى تشكلت بمقتضاه الحكومة الانتقالية ، فإن الخلاف بين أحزاب القوى السياسية السودانية على المعنى المقصود بتصفية آثار نظام مايو بالإضافة إلى الموقف المتصلب للجبهة قد جعل من الصعب تحقيق هذه المهمة .

وقد أظهرت نتيجة الانتخابات التى جرت فى أبريل ١٩٨٦ الوزن الكبير للجبهة الإسلامية فى السياسة السودانية فقد فازت الجبهة بواحد وخمسين مقعدا من مجموع ٢٢٧ مقعدا تمثل الدوائر التى أمكن فيها إجراء الانتخابات وأصبحت بذلك ثالث أكبر الأحزاب السودانية بفارق محدود عن الحزب الاتحادى الديمقراطى - ٦٣ مقعدا - بكل تراثه الكبير . وربما كان من الممكن وفقا لقواعد اللعبة السياسية فى نظام برلمانى تجاهل إرادة أحزاب لها تمثيل كبير فى البرلمان إذا أمكن للأحزاب الأخرى أن تأتلف لتضمن الأغلبية للحكومة وقراراتها غير أن تنظيم الجبهة القوى من ناحية وطبيعة جمهورها من ناحية ثانية يجعل من الصعب الاعتماد على حسابات المقاعد وحدها لتقدير قوة الجبهة الإسلامية ، فالجمهور الرئيسى للجبهة يتركز فى الحواضر خاصة فى الخرطوم العاصمة ، ويتكون أساسا من أبناء الطبقة الوسطى الحديثة يشير إلى ذلك فوز الجبهة بأربع وعشرين مقعدا من أصل ثمانية وعشرين مخصصة للقوى الحديثة . وتتميز هذه الفئة بحيوية سياسية عالية ، وبنفوذ كبير فى السياسة السودانية برغم حجمهم كأقلية بين سكان السودان . يضاف إلى ذلك أثر التنظيم الفعال الذى تمتلكه الجبهة والذى يتيح لها تعبئة الآلاف من المؤيدين القادرين على إثارة حالة من عدم الاستقرار وإحراج موقف الحكومة السودانية . وقد استفادت الجبهة الإسلامية من عناصر قوتها هذه فى ممارسة حق النقض ضد القرارات التى تعارضها بينما أظهرت معارضتها المرنة للقرارات التى اعتبرتها أقل أهمية ، أو التى اعتبرتها مناسبة لإحراج الحكومة وكسب تأييد قطاعات متزايدة من الجماهير السودانية . ولقد أظهرت الجبهة الإسلامية طوال عام ١٩٨٦ عدم اكتراثها بالمشاركة فى الحكم لإدراكها أن التورط فى حكم السودان فى تلك الظروف الصعبة التى يمر بها يمكن أن يكون سببا للخسارة السياسية وقد ساعد الجبهة على تنفيذ ذلك التكتيك أنها لم تكن مدعوة بجدية فى هذه الفترة للمشاركة فى الحكم .

ويتعزز موقف الجبهة الإسلامية فى النظام السياسى السودانى بفضل موقعها على خريطة الأحزاب السودانية من ناحية وطبيعة العلاقة بين حزبى الائتلاف الحاكم من ناحية ثانية . فالحزب المعارض الوحيد من أحزاب شمال السودان الذى أتيح له الوصول بممثلين إلى الجمعية التأسيسية وهو الحزب الشيوعى لا يحتل سوى مقعدين من مقاعد الجمعية ، أما الأحزاب الجنوبية والاقليمية الأخرى الممثلة فى الجمعية التأسيسية فإن قواعدها الجماهيرية تتركز فى مناطق بعيدة عن مركز صنع القرار فى العاصمة ، وتركز هذه الأحزاب أغلب اهتمامها على قضية الجنوب وبالرغم من هذا فإنها لا تعد الطرف الجنوبى الرئيسى المؤثر فى هذه القضية ، إذ تحتفظ جبهة تحرير الشعب السودانى بأغلب أوراق مسألة الجنوب فى جعبتها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التجمعات النقابية والمهنية المختلفة تمارس ضغوطا مهمة على النظام من أجل تحقيق بعض المطالب الاقتصادية . وبالرغم من أن قوى عديدة تشارك فى قيادة الحركة المطلبية فى السودان ، فإن هذه الحركة ما تزال بعيدة عن أن تكون حركة سياسية من جانب وأن الجبهة الإسلامية هى المؤهلة أكثر من غيرها باعتبارها حزب المعارضة الكبير لجنى ثمار هذه المعارضة من جانب آخر وعلى مستوى آخر فإن العلاقات المتوترة والتى يسودها الشك غالبا بين حزبى الائتلاف الحاكم - الأمن والوطنى والاتحادى - تضعف فاعلية أجهزة الدولة بدرجة لا تجعلها قادرة على الإدارة الفعالة لعلاقتها مع الجبهة الإسلامية .

٤ - الدولة والحركة الإسلامية فى تونس :

لم تكن الدولة فى تونس تولى الحركة الإسلامية اهتماما كبيرا وذلك حتى قرب نهاية السبعينات ، فحتى ذلك الوقت كانت جماعات المعارضة غير الإسلامية تمثل التحدى الأكبر للنظام وبين هذه الجماعات كان الاتحاد العام للشغل يمثل المنظمة الكبرى للمعارضة وقد مثل هذا مشكلة كبرى للدولة التونسية لأن اتحاد الشغل مثل منذ استقلال تونس واحدة من المؤسسات الرئيسية التى قام عليها النظام . وكان على الدولة أن تتكيف مع انتقال الاتحاد إلى موقع المعارضة . وقد عبر اتحاد الشغل عن ذلك التحول فى الانتفاضة الجماهيرية الكبرى التى نظمها فى يناير عام ١٩٧٨ للمطالبة بتحسين الأجور لتتناسب مع معدلات ارتفاع الأسعار .

وبينما نجح اتحاد الشغل تاريخيا فى ضبط الحركة المطلبية للشغيلة التونسيين فإنه تحول الآن لمصدر إثارة وتنظيم لهذه الحركة . وقد طفت أحداث اضطرابات يناير وتداعياتها على الأجواء السياسية فى تونس عام ١٩٧٨ . وقد أشرنا قبل ذلك إلى الكيفية التى أثرت بها هذه الأحداث على استراتيجيات الحركة الإسلامية ، وبالتالى على العلاقة بين الدولة والحركة الإسلامية . ويبدو أن الدولة التونسية كانت هى المبادرة باللجوء إلى العنف فى علاقتها بالحركة الإسلامية . فقد قامت الدولة باعتقال عدد كبير من أعضاء الحركة الإسلامية وشن المسؤولون الاعلاميون التابعون للحزب الاشتراكى الدستورى

الحاكم حملة انتقادات عنيفة ضد الحركة الإسلامية متهمين إياها بالتطرف . وكان ذلك بعد أسابيع قليلة من تأسيس حركة الاتجاه الإسلامى التى تشير الأحداث إلى أن الدولة التونسية قد أدركت مبكرا الخطر الذى يمكن أن يمثله التسامح مع نمو هذه الحركة عليها . ومع هذا فإن صدام عام ١٩٧٩ لا يمكن اعتباره علامة فاصلة لا فى مسار تطور الحركة الإسلامية ولا فى تطور العلاقة بين الدولة والحركة الإسلامية وإن كان قد أشار إلى الدرجة من التحفز التى تبديها الدولة تجاه الاتجاه الإسلامى الناشىء وقد اتضح هذا أيضا فى الاتهام الذى بادر بعض المسئولين التونسيين بتوجيهه إلى الحركة الإسلامية بالمسئولية عن تدبير الهجوم الذى تعرضت له مدينة جفصة فى يناير ١٩٨٠ وذلك قبل أن تتضح التفاصيل الكاملة لهذا الحادث ومسئولية ليبيا عنه .

لقد نجحت حركة الاتجاه الإسلامى حديثة التكوين فى توفير رافعة تنظيمية مهمة لتنشيط الحركة الإسلامية فكان جمهور الحركة يتزايد بمعدلات سريعة جدا خاصة بين الطلاب فى الجامعات والثانويات ، كمانجحت الحركة فى زيادة نفوذها بشكل ملحوظ داخل الاتحاد العام للشغل . وقد استجابت الدولة التونسية للضغوط المتزايدة من جهة جارها الشرقى من جانب ، ومن حركة الاتجاه الإسلامى من جانب ثان بالعمل على توسيع قاعدة تأييد النظام السياسى فبدأت فى الاتجاه نحو التعددية السياسية بشكل تدريجى على أمل أن تسفر هذه الخطوة عن خلق قوى سياسية مستفيدة من استمرار النظام حتى لو اختلفت مع بعض سياساته . فالمجتمع التونسى كان يعرف بعض القوى المعارضة غير الإسلامية ، وكان المطلوب هو الحد من تطرف هذه القوى فى معارضة النظام عبر استيعابها فى مؤسساته ، وربما كان المطلوب أيضا إتاحة هامش محدود من فرصة نمو هذه القوى لتصبح بديلا مقبولا يجتذب الفئات غير الراضية عن سياسات الحزب الدستورى الحاكم ولكن دون أن تصبح هذه الأحزاب خطرا يهدد سيطرة الحزب الحاكم . وبين شهرى مايو وأغسطس عام ١٩٨٠ أمر الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة بالإفراج عن مسجونين من أنصار الحزب الشيوعى التونسى ، كماأمر بالإفراج عن الحبيب عاشور الأمين العام السابق لاتحاد الشغل الذى صدر فى حقه حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات فى أعقاب انتفاضة يناير ١٩٧٨ وكذلك عن السيد محمد المصمودى وزير الخارجية الأسبق الذى كان موضوعا رهن الإقامة الجبرية وفى العالم التالى أضيفت إلى هذه الإجراءات مجموعة أخرى تضمنت العفو عن بعض المسجونين السياسيين من أعضاء أنصار أحمد بن صالح والعفو نهائيا عن الحبيب عاشور الذى كان ما يزال رهن الإقامة الجبرية غير أن الخطوة الأهم كانت هى إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية السياسية والذى تمت بمقتضاه الموافقة على تأسيس عدد من الأحزاب أهمها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية والحزب الشيوعى بينما رفضت الدولة الاعتراف بشرعية حركة الاتجاه الإسلامى كحزب سياسى ، بل أنها قامت بشن حملة إعتقالات ضد أعضاء وقيادات الحركة ، كماقامت بفصل كثير منهم من وظائفهم . وقد استمرت حملة القمع هذه مستمرة حتى عام ١٩٨٤ وإن كانت قد تركزت ضد الأعضاء القياديين فى الحركة ، لهذا فإن الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ شهدت نموا هائلا فى قاعدة تأييد الحركة الإسلامية خاصة فى الجامعات التى ما إن انتصفت الثمانينات حتى أصبحت الجماعات الطلابية المؤيدة لحركة الاتجاه الإسلامى هى الاتجاه الغالب فيها . فى هذه الفترة أيضا أظهرت جماعات إسلامية متشددة نشاطا كبيرا ، خاصة من جانب حزب التحرير الإسلامى الذى مهد للقيام ببعض الأعمال المسلحة ذات الطابع الإرهابى ضد الدولة . وكانت الظاهرة المثيرة والجديدة على الساحة السياسية التونسية هى نجاح حزب التحرير الإسلامى فى تجنيد مجموعة من العسكريين تقترب من العشرين فردا تم تقديمهم للمحاكمة فى أغسطس ١٩٨٣ .

إن أبرز سمة تميز العلاقة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسى فى تونس هى أن الأخيرة لم تنجح حتى الآن فى احتكار روافد الحيوية السياسية المتاحة فى المجتمع التونسى ، فبرغم نجاح جماعات الإسلام السياسى فى التحول إلى القوة السياسية الأولى فى الجامعات إلا أنه على عكس أقطار عربية وعالم ثالثية أخرى فإن القطاع الطلابى يلعب دورا مهما ولكنه ليس الرئيسى كقاعدة تجنيد للمعارضة . فالاتحاد العام للشغل مازال يعتبر أكبر تجمع جماهيرى نقابى -سياسى فى البلاد . باعتباره منظمة تضم الأغلبية الساحقة من فئات المهنيين والعاملين المختلفة وقد رتبت القوى السياسية التونسية المختلفة لنفسها مواقع قوية داخل الاتحاد منذ فترة طويلة تسبق ظهور حركة الاتجاه الإسلامى مما جعل من الصعب على الحركة السيطرة على الاتحاد وإن نجحت فى إيجاد ممثلين لها داخله ، وقد أظهر اتحاد الشغل حيويته كمنظمة للمعارضة فى مناسبات عديدة من بينها دوره فيماعرف بانتفاضة الخبز التى جرت أحداثها فى يناير ١٩٨٤ والتى اضطرت الدولة للجوء إلى قوات الجيش لقمع الاضطرابات التى راح ضحيتها ٨٩ من القتلى من المتظاهرين ، ولم تتمكن الدولة من إخمادها إلا باللجوء لإعلان حالة الطوارىء وفرض حظر التجول فى جميع أنحاء تونس إلى جانب التراجع عن قرارات رفع الأسعار التى كانت سببا فى انفجار المظاهرات .

لقد مثلت انتفاضة الخبز أخطر تحد لسلطة الدولة التونسية منذ تصفية حركة صالح بن يوسف فى منتصف الستينات ، فهذه هى المرة الأولى منذ الاستقلال التى تضطر فيها الدولة التونسية لفرض حظر التجول فى البلاد طوال ثلاثة أسابيع . غير أن التحدى لم ينته عند هذا الحد فبعد رفع حظر التجول وإنهاء حالة الطوارىء بأيام قليلة شهدت البلاد سلسلة من الاضرابات نظمتها فروع تابعة للاتحاد العام للشغل خاصة فى قطاع التعليم . وهو ماتكرر بعد ذلك فى أوقات متفرقة من عام ١٩٨٤ .

وإلى جانب القمع اختارت الدولة التونسية التكيف مع هذه الضغوط بالعفو عن قادة حركة الاتجاه الإسلامي المسجونين منذ عام ١٩٨١ ، ويبدو أن هذه الخطوة كانت مقصودة لتحقيق أحد هدفين أو كليهما ، فقد أدى هذا القرار إلى إحداث استرخاء نسبى فى العلاقة بين الحكم والمعارضة بكافة فصائلها التى رحبت بالقرار . ومن ناحية أخرى فإنه من المحتمل أن تكون الدولة قد فكرت ولو لبعض الوقت فى الاعتماد على قوة حركة الاتجاه الإسلامى لموازنة نفوذ المعارضة غير الإسلامية التى سببت إزعاجا كثيرا للدولة فى هذا العام . وقد كان الاختيار مفيدا للدولة إلى حد ما حيث كان أنصار الاتجاه الإسلامى طرفا فى الصراعات العنيفة التى تعرض لها اتحاد الشغل فى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ والتى تحالف فيها التيار الإسلامى مع الحبيب عاشور ضد اليساريين من النقابيين وقد أدت هذه الصراعات إجمالا إلى إضعاف اتحاد الشغل وإتاحة الفرصة للدولة لتوجيه ضربات شديدة له منذ أواخر عام ١٩٨٥ .

إن متابعة تاريخ تطور العلاقة بين الدولة والجماعات المعارضة المختلفة بما فيها حركة الاتجاه الإسلامى تبين أن الدولة التونسية لم تعط لنفسها الفرصة لتجربة أى من اختياراتها الاستراتيجية المختلفة فى التعامل مع المعارضة إلى النهاية ، ويظهر هذا بشكل أخص من متابعة الطريقة التى أدارت بها عملية الانتقال نحو التعددية السياسية . فقد بدأت هذه العملية نسبيا منذ فترة مبكرة ، ففى يوليو ١٩٧٩ أقرت الجمعية الوطنية تعديلا لقانون الانتخابات العامة يقضى بالسماح لعدد من الأشخاص يبلغ ضعف عدد مقاعد الجمعية الوطنية لترشيح أنفسهم فى الانتخابات العامة . وإن كانت قيادات الدولة فى ذلك الوقت قد رفضت أن يرتبط ذلك بالسماح بالتعدد الحزبى ، وقد قطعت عملية الانفتاح على المعارضة خطوة إضافية أكثر أهمية عندما تولى محمد مزالى رئاسة الوزراء خلفا للهادى نويرة فقد ضمت حكومة مزالى ثلاثة وزراء كان سبق لهم الاستقالة من الحكومة فى عام ١٩٧٧ احتجاجا على الأسلوب العنيف الذى تعاملت به الدولة مع الاضرابات التى شهدها ذلك العام ، وضمت وزارته أيضا أحد الأعضاء فى حركة الاشتراكيين الديمقراطيين المحظورة كوزير للمواصلات . تلا ذلك الافراج عن دفعات من المسجونين السياسيين والسماح لحركة الاشتراكيين الديمقراطيين بإصدار دوريتين منتظمتين أسبوعيا وفى فبراير ١٩٨٢ صدر عفو عام عن المسجونين من أعضاء حركة الوحدة الشعبية ، وفى نهاية ١٩٨٣ كان يوجد فى تونس ثلاثة من أحزاب المعارضة الشرعية المعترف بها .

غير أن الدولة التونسية قد فشلت فى اختبار التعددية السياسية الحقيقى عندما كان مطلوبا منها أن تسمح لأحزاب المعارضة باحتلال مقاعد فى الجمعية الوطنية والمجالس المحلية . وهو الاختيار الذى فشلت فيه الدولة ثلاث مرات فى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ . وهو ما أدى فى النهاية إلى فشل استراتيجية استيعاب المعارضة غير الإسلامية فى مؤسسات نظام ليبرالى . أما بالنسبة للحركة الإسلامية فإن تردد الدولة بين استراتيجية القمع ١٩٨١ - ١٩٨٤ واستراتيجية التسامح ١٩٨٤ - ١٩٨٧ لم تؤد فى النهاية سوى إلى زيادة درجة التوتر الذى كان السمة الرئيسية فى المجتمع التونسى عام ١٩٨٧ .

ثالثا : الدولة وجماعات الإسلام السياسى عام ١٩٨٧

شهد عام ١٩٨٧ تطورات مهمة فى العلاقة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسى فى الأقطار موضع الدراسة . ففى مصر وصل الصراع بين الفريقين إلى ذروة جديدة كما أظهرت تطورات ذلك العام تنوعا كبيرا . فالإخوان المسلمون كبرى منظمات جماعات الإسلام السياسى ما تزال تمارس نشاطها المحسوب بدقة ، والذى نجح فى إعطاء التيار الإصلاحى فى الحركة الإسلامية مكاسب إضافية . أما الجماعات الإسلامية المتشددة فيبدو أنها قد استعادت جانبا كبيرا من حيويتها فعادت لممارسة نشاطها العنيف مما أظهر التمايزات بين الفريقين الإصلاحى والمتشدد بدرجة أكثر وضوحا . فقد عادت الجماعات المتشددة لفرض وجودها على الساحة السياسية عبر سلسلتين من أعمال العنف وقعت أولاهما فى بداية العام فى عدد من محافظات الصعيد بدءا من بنى سويف وحتى سوهاج وأخذت شكل وقوع اعتداءات على الأفراد والمصالح ودور العبادة

القبطية بعد انتشار شائعة ساذجة عن ظهور علامة الصليب على ملابس المحجبات من المسلمين وهو ما زعم أن أشخاصا من الأقباط قد قاموا برسمها باستخدام مادة معينة . وقد انتقلت أحداث العنف الطائفي إلى مواقع محدودة في الدلتا خاصة في محافظة كفر الشيخ ، واضطرت الدولة لشن حملة اعتقالات واسعة النطاق بين صفوف جماعات المسلمين المتشددين لإنهاء أعمال العنف وبلغ عدد المعتقلين في هذه الحملة حوالي ١٤٠٠ فرد .

أما السلسلة الثانية من أعمال العنف فقد تمثلت في ثلاث محاولات لاغتيال شخصيات عامة ومسئولين سابقين ، وكان لهذه الأحداث صدى كبيرا لندرتها في التاريخ السياسي المصري خاصة منذ عام ١٩٥٢ . وقد استغرق الكشف عن المجموعة التي نفذت هذه الأعمال بعض الوقت مما أوقع الدولة في حرج شديد ، وحتى نهاية العام كان بعض المسئولين عن ارتكاب هذه الأحداث ما يزالون طليقي السراح .

وبينما تكشف هذه الأحداث عن استعادة جماعات المسلمين المتشددين لجانب كبير من حيويتها فإنها ربما تكشف أيضا عن الأزمة التي تعانيها هذه الجماعات ، فأعمال العنف الطائفي يمكن اعتبارها من جانب المتشددين الإسلاميين رافعة لتوسيع قاعدة تأييد التنظيم وزيادة الالتفاف الجماهيري حوله عبر إثارة المشاعر الدينية ولو في شكلها الطائفي . غير أنه يصعب اعتبار موقع المسألة الطائفية في ايديولوجيا وبرنامج الحركة الإسلامية محوريا . فهذه التنظيمات ليست منظمات طائفية بقدر ماهي صاحبة مشروع معين للدولة والمجتمع يتضمن موقفا من المسألة الطائفية . وبالتالي فإن اعتماد المتشددين الإسلاميين على إثارة الصراع الطائفي كوسيلة لتحسين مواقعهم الجماهيرية يمكن اعتباره محاولة منهم للتغلب على عدم قدرتهم على اجتذاب أعداد كبيرة من المؤيدين لأفكارهم الأساسية بشأن الدولة والمجتمع ، وطريق الوصول لتحقيق هذه الأهداف وتعكس هذه الأزمة نفسها وإن بشكل مختلف في سلسلة أعمال الاغتيالات المشار إليها . فالتنظيم الذي قام بتنفيذ هذه العمليات يتكون من جماعة منشقة عن تنظيم الجهاد - منظمة المتشددين الرئيسية - تحت تأثير الإحساس بأن التنظيم الأم قد تخلى عن أفكاره الأساسية تحت دعوى تأجيل اللجوء إلى العنف حتى تتهيأ الظروف ويستكمل التنظيم عناصر قوته . وقد كشفت التحقيقات في أحداث حرق بعض نوادي الفيديو ومحلات الخمور في العام السابق إن التنظيم الذي قام بتنفيذها كان يستخدمها كوسيلة لتدريب أعضائه وامتصاص طاقتهم حتى لا تتحول هذه الطاقة إلى أعمال ضد التنظيم أو إلى أعمال لا يستطيع التنظيم تحمل نتائجها . ويكمن جذر أزمة الجماعات المتشددة في هذا السياق في أنها تقوم بتربية أعضائها وتعبئتهم على ضرورة الثورة العنيفة ضد المجتمع والدولة . وعادة مايجري تكييف هذا الأسلوب ليس فقط باعتباره وسيلة لتغيير المجتمع وإنما - وربما أساسا - كوسيلة لفوز المجاهدين برضى الله في الآخرة . ويبدو أن الاعتبار الأخير في أحيان ليست قليلة يتغلب على الاعتبار الأول بمايدفع بعض المتشددين للمبادرة بالعنف الذي يضمن لهم مايظنونه خلاصهم الفردي بغض النظر عن آثاره على أهدافهم النهائية . وربما يؤكد الإسم الذي اختاره منفذو سلسلة عملية الإغتيالات في عام ١٩٨٧ لتنظيمهم - الناجون من النار - هذه الملاحظة . . فالمتشددون الإسلاميون يكونون ميالين عادة للجوء إلى العنف وتصعيد المواجهة مع الدولة قبل اكتمال أسباب القوة لديهم ، وهو مايجعلهم هدفا لردود أفعال قوية من جانب الدولة ، ويجهض قدرتهم على تحقيق أهدافهم النهائية .

لقد ردت الدولة على عنف المتشددين باللجوء إلى أعمال القمع العشوائي واسع النطاق . كما قامت أيضا بتنظيم مجموعات دعائية من علماء الأزهر ووزارة الأوقاف لإجراء حوار مع المتشددين في مواقع تركزهم في مدن الصعيد وهو أسلوب سبق للدولة أن لجأت إليه بعد الأحداث الدامية في خريف ١٩٨١ .

والفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا الجهد هي التمييز بين الفهم الإصلاحي المعتدل والفهم المتشدد للإسلام . ونظرًا للفجوة الواسعة التي تفصل بين فهم المتشددين للإسلام وفهم الدولة له ، فإن العلماء الرسميين يكونون مضطرين لتبني جوانب كثيرة من الفهم الإصلاحي للإسلام في محاولة لدحض مبادىء وأفكار الجماعات المتشددة . وبالتالي فإن العائد المحدود لهذا الأسلوب يصب في وعاء التيار الإصلاحي ، ذلك لأنه يصعب على المتشددين الإسلاميين التحول إلى إعتبار الدولة طرفا إسلاميا جديرًا بتأييدهم .

وقد حرص زعماء الإخوان المسلمين من ناحيتهم على تمييز أنفسهم عن التيار المتشدد عندما أصدر قادتهم تصريحات تدين أعمال العنف وهو ماأفادهم في الفوز بوضع مقبول لدى الرأي العام الرافض للعنف ، كما أفادهم في تجنب التعرض لقمع الدولة العشوائي . من ناحية أخرى تقدم الإخوان المسلمون شوطا بعيدا في التصرف كمنظمة سياسية وهو ماظهر في مشاركتهم في الضغوط التي مارستها أحزاب المعارضة لدفع الدولة لحل مجلس الشعب بعد أن كانت المحكمة الدستورية تصدر حكما بعدم دستورية القانون الذي أجريت انتخابات المجلس في عام ١٩٨٤ وفقا له . وقد عقدت أحزاب وقوى المعارضة بمافيها الإخوان المسلمون مؤتمرا شعبيا كبيرا لهذا الغرض يوم الخامس من فبراير ، في اليوم التالي مباشرة لصدور قرار مفاجىء من رئيس الجمهورية بحل مجلس الشعب . وقد شارك الإخوان في جهود استهدفت مشاركة أحزاب المعارضة جميعها في الانتخابات على قائمة موحدة وهو مارفضه حزب الوفد بعد تردد مما أعطى للإخوان الفرصة لفرض شروطهم على أحزاب المعارضة الصغيرة الأخرى . وهو مارفضه حزب التجمع الوطني اليساري واختار خوض الانتخابات بقوائم مستقلة . بينما شارك الإخوان في الانتخابات على قوائم حزب العمل ومعهم حزب الأحرار . وقد تمكن الإخوان المسلمون من ترجمة نفوذهم الكبير وتنظيمهم القوي في قوائم المرشحين التي حصلوا فيها

على أفضل المواقع ، فكان لهم أن فازوا بأغلب المقاعد التى فازت بها قائمة حزب العمل فى الانتخابات - ٣٥ من أصل ٥٩ مقعدا - بالمقارنة بثمانية مقاعد فاز بها مرشحو الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ على قوائم حزب الوفد . والأهم من ذلك أن الحملة الانتخابية لما عرف بالتحالف الثلاثى قد تم خوضها تحت شعارات الإخوان المسلمين ورموزهم بشكل أساسى باعتبارهم الفريق صاحب الايديولوجية الأكثر تبلورا والتنظيم الأقوى بين أطراف التحالف الثلاثة . ويذكر أن جماعات المتشددين الإسلاميين قد عارضت المشاركة فى الانتخابات وانتقدت مشاركة الإخوان فيها وإن لم تكن قادرة على منعهم من تنفيذ خطتهم حتى النهاية .

وقد مثلت نتيجة الانتخابات نجاحا كبيرا للإخوان المسلمين إذ نجحوا فى تثبيت أنفسهم باعتبارهم حزب المعارضة الأكبر بالرغم من عدم تمتعهم بأى وضع قانونى يؤهلهم لذلك ، وهو ماساهم بدرجة كبيرة فى كشف القصور فى النظام الحزبى القائم فى مصر . من جهة أخرى كشفت هذه النتيجة عدم إجادة الدولة اختيار الوسائل التى تصل بها إلى أهدافها . فقانون الانتخابات الذى يقصر التمثيل فى مجلس الشعب بشكل أساسى على الأحزاب السياسية التى تحصل على نسبة ٨٪ من أصوات الناخبين على مستوى جميع دوائر البلاد والذى جرى تصميمه منذ عام ١٩٨٣ لتمكين الدولة من فرض السيطرة على أحزاب المعارضة ومنع القوى غير الشرعية من المشاركة فى الانتخابات . هذا القانون نفسه هو الذى أتاح للإخوان المسلمين المحرومين من الشرعية فرصة اختراق أحزاب المعارضة خاصة حزب العمل الذى أصبح يمثل رصيدا مضمونا للتيار الإصلاحى بين الجماعات الإسلامية .

وبمناسبة الاستفتاء على انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية أظهر الإخوان براعة واضحة عندما قرروا انتخاب الرئيس مبارك فى محاولة منهم لتأكيد صفتهم كقوة سياسية مسئولة يمكن للنظام أن يتعايش معها فى مؤسساته ويعد هذا السلوك استمرار لحرص الإخوان على تأكيد دورهم كقوة استقرار من صالح الدولة أن تتعايش معها وتسمح بنموها . وربما كان للأنباء المتواترة عن وجود اتجاه قوى فى بعض أجهزة الدولة للسماح للإخوان بتكوين حزب سياسى شرعى علاقة بموقف الإخوان من إعادة ترشيح الرئيس مبارك .

أما فى السودان فإن شكل وقواعد اللعبة السياسية ومن ثم العلاقة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسى لم يشهد تغيرا بالمقارنة بالعام السابق ، فالسمات الجوهرية لنظام الحكم البرلمانى وللتوازنات بين القوى السياسية المختلفة ماتزال على حالها من الناحية الكيفية . وربما كان الجديد هو ذلك التدهور الإضافى الذى لحق بالأوضاع فى السودان على المستويات الاقتصادية والأمنية والإدارية والذى وفر مناخا ملائما لتزايد قوة المعارضة . وقد نجحت الجبهة الإسلامية إلى حد كبير فى الاستفادة من هذه الظروف وقد ظهر ذلك فى نجاح مرشحى الجبهة فى استكمال الفوز بقيادة الاتحادات الطلابية فى جامعات الخرطوم الثلاثة بعد نجاحهم فى الفوز فى انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة - فرع الخرطوم .

وقد استمرت الجبهة الإسلامية فى ممارسة حق النقض ضد سياسات الحكومة خاصة فيمايتعلق بقضيتى الجنوب والشريعة الإسلامية ، وكان أبرز أنشطتها فى ذلك المجال تلك المظاهرة الكبيرة التى ضمت ١٠ - ١٥ ألف متظاهر والتى خرجت فى أكتوبر لإدانة المتمردين فى الجنوب ولإعلان التأييد للجيش وانتقاد الحكومة لعجزها عن منع قوات جيش تحرير الشعب السودانى عن تحقيق مكاسب إضافية . ويبدو أن أحزاب التحالف الحاكم قد رأت فى هذه المظاهرة استعراضا كبيرا للقوة من ناحية ومحاولة من الجبهة للتقرب إلى الجيش وتقديم نفسها إليه باعتبارها الطرف المدنى الذى يمكن للعسكريين الاعتماد عليه إذا إقتضى الأمر من ناحية ثانية . وقد رد حزبا الائتلاف الحاكم على ذلك التحدى بمظاهرة هائلة قدر عدد المشاركين فيها بمائة ألف متظاهر رفعوا الشعارات العدائية للجبهة الإسلامية ولجيش تحرير الشعب السودانى بينما أعلنوا تأييدهم الكامل للجيش . ويعد هذا الشكل من التفاعل بين الدولة والجبهة الإسلامية نموذجا لمايؤدى إليه الصراع السياسى فى السودان من تعزيز موقع الجيش ، ووضع العقبات فى طريق حل مشكلات البلاد الأساسية خاصة مشكلة الجنوب . كذلك بينت هذه الأحداث عمق الانقسام والاستقطاب بين القوى التقليدية والقوى الحديثة فى السودان . فبينما اعتمدت الجبهة الإسلامية فى إظهار قوتها على أنصارها من القوى الحديثة الدينية فإن حزبى الائتلاف الحاكم حشدا أنصارهما من الريف للرد على التحدى الذى طرحته الجبهة عليهم .

وإلى جانب استمرار الجبهة فى إظهار اهتمامها بمصير قضيتى الشريعة والجنوب ، فإنها وسعت من مجالات ضغطها على الحكومة بتنظيم أعمال الاحتجاج الجماهيرى ضد سياسات الحكومة فى مجالات أخرى . فقد نظمت الجبهة مظاهرات واسعة النطاق احتجاجا على نقص السلع الأساسية وارتفاع أسعارها ، واحتجاجا على الاتفاق الذى توصلت إليه الحكومة مع صندوق النقد الدولى . بالإضافة إلى قيام أنصار الجبهة فى القطاع الطلابى بتنظيم سلسلة من التظاهرات والإضرابات احتجاجا على تدهور أوضاع قطاع التعليم ، وهو ماأرغم الدولة على اتخاذ قرار بتعطيل الدراسة فى مدارس وجامعات العاصمة فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٧ .

لقد أدت زيادة مظاهر التوتر فى المجتمع السودانى ، وزيادة الضغوط التى تتعرض لها الدولة السودانية إلى دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات تهدف إلى تدعيم قوة الدولة خاصة فى مجال القدرة على القمع وبالتالى الحد من نشاط المعارضة . وكان أهم هذه الإجراءات هو إعلان حالة الطوارئ فى الخامس والعشرين من يوليو تحت دعوى توفير مناخ ملائم للاصلاح

الاقتصادى بإعطاء الدولة القدرة على السيطرة على سوق تجارة النقد ومحاربة المضاربين من التجار . وقد ووجه قرار الحكومة بإعلان حالة الطوارىء بمقاومة شديدة من الجبهة الإسلامية ومن أغلب النقابات المهنية حتى اضطرت الحكومة لسحبه من البرلمان بعد شهر واحد من تقديمه . من جانب آخر أعلنت الحكومة السودانية عن عزمها على إصدار قانون لضبط الممارسات الصحفية والحزبية ولتشكيل جهاز الأمن الوطنى لأداء مهام الأمن السياسى .

بالإضافة إلى ذلك فإن الجبهة الإسلامية قد استمرت فى الالتزام بموقفها المناور من مسألة الاشتراك فى الحكومة . فقد تعرض الائتلاف الحاكم لأكثر من أزمة خلال هذا العام وهو ماأسفر عن حل مجلس الوزراء وإعادة تشكيله فى أبريل كماتم حله مرة أخرى فى أغسطس غير أن العام قد انقضى قبل أن يعاد تشكيله مرة أخرى وظلت البلاد تدار طوال تلك الفترة بواسطة وزراء المجلس المنحل بتفويض من الصادق المهدى رئيس الوزراء . وقد طرحت بمناسبة هذه الأزمات فكرة مشاركة الجبهة الإسلامية فى حكومة قومية وهو مالم ترفضه الجبهة بحيث بدت أمام الرأى العام باعتبارها القوة المستعدة للتعاون مع الأطراف الأخرى طالما كان ذلك فى مصلحة الوطن . غير أن الجبهة قد وضعت لمشاركتها شروطا كان من الصعب قبولها خاصة وأن الحزبين الكبيرين الحاكمين - الأمة والوطنى الاتحادى - كانا مترددين فى قبول مشاركة الجبهة لمايعنيه ذلك من ضرورة تقديمهما تنازلات للشريك الثالث القوى القادم بالإضافة إلى معارضة الأحزاب الجنوبية الصغيرة لمشاركة الجبهة الإسلامية فى الحكم .

وفى تونس كان عام ١٩٨٧ هو عام الصدام بين الحركة الإسلامية والدولة . فقد تعرض الحركيون الإسلاميون فى هذا العام لأوسع حملة اعتقالات تعرضوا لها منذ بدء حركتهم كما شهد عام ١٩٨٧ تبادل الطرفين لأعمال العنف التى راح ضحيتها بعض الأفراد . وحتى نهاية العام كان قادة الاتجاه الإسلامى ومنظمات اسلامية أخرى يقضون فترات السجن التى حكم بها عليهم ، أو هاربين فى داخل البلاد وخارجها .

ففى أعقاب اضطرابات طلابية يصعب اعتبارها غير عادية وقعت فى شهر مارس قامت الشرطة التونسية باعتقال مجموعة كبيرة من قيادات حركة الاتجاه الإسلامى بما فيهم راشد الغنوشى زعيم الحركة . وكان أثر هذه الخطوة عكسيا إلى حد كبير إذ أدت إلى قيام أنصار التيارات الإسلامية المختلفة بتصعيد نشاطهم وتوسيع نطاق التظاهرات التى كان واضحا أن الدولة عاجزة عن وضع حد لها بالاعتماد على أساليب المواجهة المعتادة ، غير أن الدولة لم تقرر اللجوء إلى تصعيد المواجهة باستصدار قوانين مشددة أو باستدعاء الجيش وإن كانت قد وسعت من نطاق عمليات القمع لتشمل عددا من المنظمات الإسلامية المتشددة والتى وجه إليها الاتهام بالعمل على قلب نظام الحكم بالقوة وبالعمالة لإيران .

ويبدو أن هذا الاجراء كان يستهدف التشويش على حركة الاتجاه الإسلامى المعروفة بالتزامها بالأساليب السلمية والديمقراطية . ومرة أخرى أتت هذه الخطوة التى كان يبدو أنها تنطوى على قدر من التعسف بآثار عكسية . فقد أدى إحساس المتشددين الإسلاميين بالحصار والقمع إلى تصعيدهم لنشاطهم وكان أبرز مثال على ذلك تلك التفجيرات الأربعة التى وقعت فى أماكن سياحية وأصيب من جرائها عدد من السياح الأجانب ، وهو ماكان له وقع سلبى على الدولة التونسية بسبب تأثر سمعتها كدولة مستقرة من جهة ، وتأثر السياحة التى تعد المورد الرئيسى للدخل الوطنى من جهة ثانية . وقد أتاحت هذه التطورات الفرصة للدولة لتشديد القمع وتوسيع نطاقه ووظفتها فى معركتها الأساسية مع حركة الاتجاه الإسلامى بتعمدها عدم التمييز بين مرتكبى أحداث العنف من الجماعات المتشددة وأعضاء حركة الاتجاه الإسلامى وجمعها بين القضيتين فى قضية واحدة . ومع هذا فإن الاجراءات المتخذة لم تكن كافية للقضاء على حيوية حركة الاتجاه الإسلامى التى استمر أنصارها فى تنظيم مظاهرات الاحتجاج وقد صدرت الأحكام بإعدام سبعة من المتهمين بينهم خمسة حوكموا غيابيا - وبالسجن لفترات متفاوتة على قادة حركة الاتجاه الإسلامى وآخرون .

لقد حاولت الدولة التونسية تحييد قوى المعارضة غير الإسلامية فى معركتها مع الإسلاميين فأصدر الرئيسى الحبيب بورقيبه فى نفس يوم اعتقال قادة حركة الاتجاه الإسلامى قرارا بإعادة مائة من العمال إلى أعمالهم التى كانوا قد فصلوا منها بسبب نشاطهم النقابى . كما تم الإفراج بعد ذلك بحوالى الشهر عن أحمد المستيرى زعيم حركة الاشتراكيين الديمقراطيين المحبوس منذ مشاركته فى مظاهرة معادية للولايات المتحدة بمناسبة الغارة التى شنتها الطائرات الأمريكية على طرابلس فى ليبيا فى العام السابق . إلا أن هذه الاجراءات لم تكن كافية لكسب تأييد المعارضة غير الإسلامية للدولة واستمرت أحزاب المعارضة فى المطالبة بتوسيع نطاق الديمقراطية بمافيها إتاحة الفرصة لحركة الاتجاه الإسلامى فى إعلان حزب شرعى وكذلك حق المقبوض عليهم من أعضاء الحركة فى محاكمة عادلة ، وهو ما دفع الدولة التونسية إلى ممارسة بعض الضغوط على المعارضة فعطلت صدور بعض الصحف التى تولت الدفاع عن أعضاء حركة الاتجاه الإسلامى .

لقد وصلت العلاقة بين الحكم والمعارضة بعد هذه التطورات إلى نقطة التأزم . وكان من المطلوب حدوث تطور كبير لاجتياز هذه الأزمة ، وهو التطور الذى جاء من داخل الدولة عندما قام الوزير الأول زين العابدين بن على بإقصاء الرئيس بورقيبه والحلول محله واستبعاد أنصار بورقيبه المقربين من الحكم . وقد تم الكشف بعد ذلك التطور أن الخلاف بين الرئيس والوزير الأول حول الموقف من حركة الاتجاه الإسلامى كان سببا أساسيا لماجرى . فقد أراد الرئيس بورقيبه أن تشمل أحكام الإعدام عددا من قادة حركة الاتجاه الإسلامى بمافيهم راشد الغنوشى نفسه

وهو مارفضه زين العابدين بن على وآخرون تحسبا لحمام الدم الذى قد تغرق فيه البلاد نتيجة لذلك .

وقد أعلن الرئيس التونسى الجديد بمجرد توليه الرئاسة عن عزمه على إتاحة الفرصة لتعددية حقيقية وهو مااستقبلته أحزاب المعارضة بمافيها حركة الاتجاه الإسلامى بالتأييد . وفى محاولة من الرئيس بن على لتهدئة الأجواء بين الدولة والحركة الإسلامية قام بتأجيل محاكمة أعضاء حركة الاتجاه الإسلامى لأجل غير مسمى وإن كان لم يمس الأحكام الصادرة ضدهم فى عهد سلفه . ويبدو أنه كان من الملائم للرئيس الجديد أن يصل إلى الحكم وقد تولى عنه سلفه أداء المهمات القاسية التى استحق بسببها غضب التيار الإسلامى . فقادة الحركات الإسلامية مقيدى الحرية كماأظهرت الدولة استعدادها للجوء لأقصى درجات العنف ضد الحركات الإسلامية وهو ماأظهرته أحكام الإعدام التى نفذت بالفعل ضد أثنين من الحركيين الإسلاميين قبل أسابيع قليلة من إقصاء الرئيس بورقيبه . لهذا فإن مجرد تولى الرئيس بن على لشئون الحكم بالإضافة إلى الإصلاحات المحدودة التى أعلنها كانت كافية لتوفير جو من الاسترخاء بين الحكم والمعارضة - خاصة الإسلامية - بما يتيح للدولة التونسية فرصة التفكير على مهل فى مستقبل علاقتها بالحركة الإسلامية وبفصائل المعارضة الأخرى على ضوء خبرة الأعوام السابقة .

أما فى سوريا فإن عام ١٩٨٧ لم يتميز عن الأعوام ٨٤ - ٨٦ ، فالإخوان المسلمون مازالوا يعانون من آثار الضربات القاسية التى تعرضوا لها فى الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ . لهذا فإن عام ١٩٨٧ لم يسجل أى نشاط ملحوظ للإخوان يمكن اعتباره تهديدا للدولة السورية ، فيماعدا محاولة الاغتيال التى تعرض لها الرئيس الأسد والمنسوبة إلى الإخوان . وقد تعرض ماتبقى من أنصار الإخوان المسلمين خارج السجون إلى حملة اعتقالات واسعة فى أعقاب هذه المحاولة ، كذلك لم يسجل هذا العام أى نشاط مهم من جانب المعارضة غير الإسلامية . أما الدولة السورية فقد استمرت فى أعمال القمع ضد كافة فصائل المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ، وهو ما انتقدته التقارير الصادرة عن المنظمة العربية لحقوق الانسان ، كما انتقده الكتاب السنوى الذى تصدره منظمة العفو الدولية .

وربما أهم ما يميز هذا العام هو الحملة ضد الفساد التى شنتها الدولة فى سوريا ضد بعض كبار المسئولين من رجال الصفين الأول والثانى ، وربما تعكس هذه الحملة بعض مظاهر الصراع الدائر بين أجنحة مختلفة من النخبة الحاكمة فى سوريا وهو يعكس أيضا محاولة الدولة الحد من أسباب الاستياء الشعبى التى توفر مناخا ملائما لاتساع قاعدة تأييد المعارضة ، وتوفير أسباب استعادة أجهزة الدولة لكفاءتها فى إدارة شئون المجتمع والدولة بما فيها مواجهة جماعات الإسلام السياسى .

رابعاً : صعود الإسلام السياسى : البحث عن تفسير

إجتذبت ظاهرة صعود دور جماعات الإسلام السياسى اهتمام الباحثين والمفكرين من العرب والأجانب الذين قدموا مجموعة متنوعة من التفسيرات المحتملة لهذه الظاهرة . وقد أخذت هذه التفسيرات فى اعتبارها مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والثقافية فى اعتبارها وإن كان كل من تصدى لدراسة وتفسير هذه الظاهرة قد ركز اهتمامه على هذا العامل أو ذاك من العوامل المفسرة لها ، وربما يكون من الأجدر فى التعامل مع مثل هذه الظاهرة المتشعبة أخذ كافة العوامل بالحسبان بسبب تعقد ظروف كل مجتمع على حده من ناحية ، وبسبب التنوع فى ظروف المجتمعات التى تشهد نموا للظاهرة الإسلامية من ناحية أخرى .

ففى مصر ترجع بدايات الموجة الحالية من الإسلام السياسى إلى فترة ما بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وقد حصلت هذه الموجة على زخم إضافى منذ تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى منتصف السبعينات . ومن ناحية التوقيت تزامنت مراحل نمو حركات الإسلام السياسى فى سوريا مع مثيلتها فى مصر تقريبا وبينما لم تتعرض سوريا لأزمة اقتصادية اجتماعية إلا فى وقت لاحق بالنسبة لمصر فإن تأزم العلاقات الطائفية فى المجتمع السورى قد عوض الحركة الإسلامية عن ذلك . أما فى تونس فإن صعود حركات الإسلام السياسى لم يكن مقترنا بالهزيمة الوطنية كماهو الحال فى كل من مصر وسوريا وإن كانت فترة الصعود الكبير لنفوذ جماعات الإسلام السياسى قد اقترنت بتفاقم

الأزمة الاقتصادية فى النصف الثانى من السبعينات وذلك بالرغم من أن تونس تعد إجمالا صاحبة تجربة اقتصادية موفقة فى العالم العربى . وتتشابه السودان مع تونس فى غياب عامل الأزمة الوطنية الذى شهدناه فى مصر وسوريا ، وإن كانت الأزمة الاقتصادية فى السودان أشد وطأة منها فى الحالات الثلاث الأخرى .

لقد أدت الأشكال المختلفة من الأزمات التى تعرضت لها نظم الحكم فى الأقطار الأربعة إلى تآكل شرعية النخبة الحاكمة . فالشرعية باعتبارها دالة فى عدد من المتغيرات السياسية الأخرى : الهوية ، والمساواة ، والمشاركة والتوزيع . يمكن اعتبارها مفهوما ملائما لبناء المؤشرات على استقرار نظم الحكم . يضاف إلى ذلك أثر عدد من العوامل الإضافية التى ساهمت فى تآكل شرعية النخبة الحاكمة خاصة فى مصر وسوريا حيث ارتبطت شرعية الحكم فى هذين القطرين فى جانب منها بالنضال من أجل تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين .

لقد أخذت النخبة الحاكمة فى الأقطار الأربعة على عاتقها القيام بعملية كبرى لتحديث المجتمعات التى حكمتها . وقد بلغت هذه العملية ذروتها فى تونس وبدرجة أقل فى كل من مصر وسوريا أما فى السودان فإن ضعف هياكل الدولة الوطنية بالإضافة إلى تعرض البلاد لفترات ليست قصيرة لحكم نخب تقليدية قد حد من اندفاع عملية التحديث . وكان الاتساع الكبير فى حجم الطبقة الوسطى الحديثة هو الناتج الأهم لعملية التحديث فى علاقته بالانتشار الهائل لمؤسسات التعليم الحديث ، وتوسع المدن والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة التى اجتذبت الحجم الأكبر من الاستثمارات الجديدة فى الخدمات والصناعة . إن عملية التحديث بهذا المعنى تكون مساوية لتعريض المجتمع لعملية حراك اجتماعى واسعة النطاق حيث تنفتح قنوات عديدة للصعود الاجتماعى أهمها التعليم والالتحاق بالعمل فى الصناعة الوطنية الناشئة وجهاز الدولة النامى بسرعة . والهجرة إلى المدن ويرتبط بهذا اطلاق موجة من الطموحات والتوقعات المتزايدة التى تتوقع القوى الاجتماعية الجديدة تحققها عبر المشروع الكبير لتحديث المجتمع والدولة .

وقد كان التوسع فى التعليم الحديث هو الركن الجوهرى فى خطط التحديث فى أغلب الأقطار العربية . غير أن التقدم فى مجال نشر التعليم لم يرتبط بالتقدم فى توفير فرص استيعاب متخرجى المدارس والجامعات بمايتسجيب لطموحاتهم . بحيث كان من الصعب على النخب التحديثية أن تستوعب العملية التى سرعت معدلاتها بنفسها . فزيادة وزن ونفوذ الطبقة الوسطى كان مطلوبا من جانب النخب الحاكمة لتوسيع نطاق الطبقة الاجتماعية التى تصورتها قاعدة ملائمة لحكمها خاصة وأن النخب التحديثية التى حكمت أغلب المجتمعات العربية منذ الاستقلال كانت تنتمى إلى الأجيال الأولى من الطبقة الوسطى . غير أن نجاح الأجيال الأولى من الطبقة الوسطى فى اجتياز عملية الحراك الاجتماعى بنجاح لم يكن قابلا للتكرار على نطاق واسع مع الأجيال اللاحقة التى اندفعت بإلحاح للحصول على نصيبها من عائدات التحديث ، فجهاز الدولة قد تضخم وأغلق أبوابه أمام الأجيال الأحدث من الطبقة الوسطى أما عملية التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من التوسع فى توفير فرص العمل فقد تعثرت أو على الأقل فإنها لم تعد قادرة لملاحقة التوسع المتسارع فى سوق العمل ، إلى جانب ذلك فإنه لم يعد من الممكن للجيل الجديد أن يحصل على نصيب سابقه من السلطة السياسية بعد أن اكتمل بناء هياكل الدولة الوطنية بحيث أصبح الالتحاق بها موضوعا للمنافسة السياسية مع النخبة الحاكمة وهكذا فإنه بينما كان التوسع فى التعليم والتصنيع والمشاركة السياسية ورفع مستويات الحياة شعارات تطلقها النخبة التحديثية الحاكمة تعبيرا عن برامجها من ناحية وسعيا وراء الفوز بالتأييد الجماهيرى من ناحية ثانية ، فإن المطالب نفسها قد أصبحت تمثل ضغطا على النخبة الحاكمة ، وتضيف أعباء على النظام السياسى بينما تقل قدرته بشكل ملحوظ على الاستجابة لها .

وعملية التحديث لا تتضمن فقط خلق قوى اجتماعية جديدة ، ولكنها تتضمن أيضا تدمير الأبنية الاجتماعية التقليدية . وبينما كان السكان فى فترات سابقة قادرين على مواجهة شروط حياتية أكثر قسوة بالاعتماد على أشكال التضامن الاجتماعى التقليدية ، ودون حاجة ملحة للدخول فى مواجهة مع النخب الحاكمة ، فإن تدمير الأبنية الاجتماعية القديمة قد زاد من وطأة أزمة الطبقة الوسطى الحديثة وجعلها أكثر استعدادا لتحدى النخب الحاكمة .

وكما هو واضح فإن أزمة الطبقة الوسطى الحديثة تتضمن بعدا جيليا مهما حيث تواجه الأجيال الأحدث من الطبقة الوسطى مصاعب كبيرة لتوفير البنية التحتية لحياتها . وهو ما يفسر تركز نفوذ حركات الإسلام السياسى فى فئات الشباب من خريجى مؤسسات التعليم الحديث . الملاحظة الثانية أن الشباب من أبناء الطبقة الوسطى الحديثة الذين يرجعون بأصولهم إلى الطبقات الدنيا يكونون أكثر استعدادا للكفاح ضمن جماعات الإسلام السياسى وهو ما بينته الدراسات الميدانية التى تمت فى كل من مصر وتونس وهو ما يمكن إرجاعه إلى الصعوبات المتزايدة التى يواجهها هؤلاء فى تحقيق الطموحات المتولدة لديهم بأثر التحديث وذلك بالمقارنة بالفئات الأخرى من أبناء الطبقة الوسطى .

إن صعود حركات الإسلام السياسى فى المجتمعات الأربعة يحدث فى بيئات متفاوتة على أغلب المستويات ومن ذلك أن النخب الحاكمة فى الأقطار الأربعة والتى تظهر الحركة الإسلامية فى مواجهتها تختلف فى أوضاعها بشكل بين . فالنخبة الحاكمة فى مصر تكونت بإثر تفاعل امتدادات النخبة الحاكمة فى النظام الذى أسسته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع النخبة الصاعدة المرتبطة بسياسة الانفتاح الاقتصادى . وتوجه لهذا التحالف اتهامات تمس كفاءته فى إدارة شئون البلاد ، وهو مايجعله بحد ذاته موضوعا لتحدى جماعات المعارضة بمافيها الإسلامية .

أما فى سوريا فإن النخبة الحاكمة المنتمية إلى حزب البعث تواجه إتهاما بالتحيز الطائفى لصالح الأقلية العلوية بالإضافة إلى اتهامات أخرى تتعلق بفساد وسوء الإدارة . وفى السودان فإن النخبة الحاكمة سواء فى ظل نظام مايو أو بعده قد عجزت عن دفع السودان فى طريق التحديث بالمعدلات المطلوبة وهو مايجعل التحديث وبناء هياكل الدولة الحديثة هدفا للمعارضة السودانية . أما فى تونس فإن النخبة التحديثية التى قادت الاستقلال والتى ما تزال تحكم البلاد بعد عمليات التجديد الاجتماعى التدريجى التى لحقت بها قد تأثرت إلى درجة كبيرة بالثقافة العلمانية الأوربية وحاولت أن تعيد إنتاج المجتمع التونسى على شاكلة المجتمعات المتقدمة فى أوروبا . ولفترة طويلة لم يكن هذا المشروع موضوعا للتحدى غير أن الأزمة التى مر بها منذ منتصف السبعينات دفعت أعدادا متزايدة من التونسيين لإعادة النظر فى أساس بناء التجربة التونسية منذ الاستقلال .

وتبعا لهذا يتفاوت محتوى الحركة الإسلامية بين الأقطار الأربعة ، فبرغم أن الطابع الإسلامى مشترك بينها جميعا إلا أننا نجد المحتوى السياسى بمعنى تحدى استمرار النخبة الحاكمة ذاته بارزا فى الحالة المصرية ، بينما تظهر الحركة الإسلامية فى سوريا طابعا طائفيا واضحا . أما فى السودان فإن الحركة الاسلامية لها طابع تحديثى فى مواجهة الأحزاب الطائفية وجانب كبير من القيم والمؤسسات التقليدية . وفى تونس تحمل الحركة الإسلامية محتوى حضارى يظهر فى تحديها للنموذج الغربى كما تبنته النخبة التونسية منذ الاستقلال فى نفس الوقت الذى تعارض فيه التصورات السلفية الشائعة فى المشرق العربى .

وبالرغم من التفاوت بين الظروف التى نمت فيها الحركة الإسلامية فى الأقطار المختلفة ، فإن شيئا ما مشتركا يجمع بين هذه الأقطار الأربعة فالنظام السياسى فى كل من مصر وسوريا وتونس والسودان لم يتح الفرصة لوجود منظمات أو قنوات للمعارضة السياسية تعمل من داخل النظام ودون تحد للقيم الجوهرية للنظامين الاجتماعى والسياسى . وأدى هذا الوضع بكل الفئات التى لم تجد من المقبول بالنسبة لها الاستمرار فى تأييد النخبة الحاكمة إلى الاندفاع دون ضابط للبحث عن بديل للنخبة الحاكمة من خارج النظام السياسى بأكمله . فالنخبة الحاكمة فى مصر منذ عام ١٩٥٢ لم تنتظم أبدا فى حزب سياسى فعال حتى بعد العودة للأخذ بنظام التعددية الحزبية منذ عام ١٩٧٦ . وبدلا من ذلك فإنها اعتمدت للفوز بالتأييد السياسى على العلاقة المباشرة بين الدولة والجماهير بمايعنى أن الضغوط القادمة من الفئات المحكومة تقع مباشرة على كاهل الدولة دون المرور بمرحلة وسيطة تتولى تنظيمها وتلطيفها . فى نفس الوقت الذى تصل فيه سياسات وقرارات الدولة مباشرة إلى الجماهير دون مرحلة وسيطة تتعرض فيها هذه السياسات لعمليات من التفسير وتجميع التأييد . وهو مايؤدى فى التحليل الأخير إلى انعدام الاستقرار فى العلاقة بين الدولة والفئات المحكومة . وتتشابه السودان تحت حكم نميرى مع مصر فى هذا الجانب ، وإن كانت قدرة أحزاب المعارضة المعتمدة على قواعد تأييد تقليدية على الاستمرار برغم الحظر الرسمى المفروض عليها قد أضاف عبئا إضافيا على كاهل الدولة السودانية . وقد تغيرت هذه الأوضاع بعد إسقاط نميرى إلا أن توازنات القوى التى تكونت فى الفترة السابقة خاصة فيمايتعلق بالنمو الكبير فى قوة الجبهة الإسلامية . قد حكمت الأوضاع بعد ذلك . أما فى سوريا فإن حزب البعث الحاكم منذ عام ١٩٦٣ لم يكن قبل وصوله إلى السلطة حزبا للأغلبية وهو الحال الذى استمر حتى بعد وصول الحزب إلى الحكم . فقد ظل البعث برغم وصوله إلى السلطة منذ حوالى خمسة وعشرين عاما أحد الأحزاب المتنافسة على حكم سوريا . وكان استمرار الحزب فى الحكم طوال تلك الفترة تعبيرا عن مهارته فى الاحتفاظ بالسلطة أكثر منها تعبيرا عن اتساع قاعدته الجماهيرية . وفى تونس يبدو الوضع مختلفا إلى حد ما عنه فى سوريا فالحزب الاشتراكى الدستورى الحاكم هو نفسه الحزب الذى قاد الكفاح من أجل الاستقلال . وظل حكمه لفترة طويلة غير موضوع للتحدى إلا من جانب بعض الأجنحة الصغيرة المنشقة عنه . وقد اجتمع للدولة التونسية فرصة وجود حزب جماهيرى قوى إلى جانب زعامة الحبيب بورقيبه الكارزمية . وبالرغم من الأزمات التى واجهت النظام التونسى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى خاصة فى السبعينات فإن منظمات الحزب الدستورى أتاحت للدولة فرصة الحد من تآكل قاعدتها الجماهيرية أو أنها وفرت خطوط دفاع مستقلة عن الدولة إلى حد ما فى مواجهة حركات المعارضة الصاعدة . وربما يفسر هذا كون تونس تتمتع بأكثر نظم الحكم استقرارا بين النظم الأربعة موضع الدراسة وإن كانت القيود المرتبطة بنظام الحزب الواحد الذى ساد فى تونس حتى مطلع الثمانينات كان لها تأثيرها الذى بيناه .

إن تفسير ظاهرة صعود الإسلام السياسى يصعب أن يتم فقط بالمقارنة بين الحالات التى تعرضت لهذه الظاهرة حيث يمكن ردها فى هذه الحالة إلى أى من المتغيرات والأسباب الموجودة فى تلك المجتمعات . وربما يكون مفيدا إلى حد كبير محاولة تفسير الظاهرة بالرجوع إلى خبرة المجتمعات الأخرى التى لم تتعرض لها بشكل جدى . فمجتمعات مثل الأردن والمغرب وأقطار الخليج العربى وكذلك اليمن الشمالى لم تعرف ظاهرة صعود الإسلام السياسى بشكل مؤثر مثلما عرفته المجتمعات الأربعة موضع الدراسة ، دون أن ينفى هذا وجود بعض أصداء الإسلام السياسى فى هذه المجتمعات .

وأول ما نلاحظه على هذه المجتمعات أن جانبا كبيرا منها خاصة الأقطار النفطية يتمتع بوفرة اقتصادية كبيرة ساعدتها حتى الآن على تجنب التعرض لأزمات اقتصادية - اجتماعية مهمة . على العكس فإن حالة الثقة والتفاؤل بشأن المستقبل تسود هذه المجتمعات حيث يؤدى ارتفاع مستويات المعيشة وتحسن أساليب الحياة بشكل متسارع إلى زيادة ثقة المواطنين فى الطريقة

التى تجرى بها إدارة المجتمع والدولة ، وهو ما لا نجده فى البلدان الأربعة مصر وسوريا وتونس والسودان إلا بشكل هامشى ، وبالرغم من النشوء والاتساع المتسارعين للطبقة الوسطى فى الأقطار النفطية ، فإن حالة الوفرة الاقتصادية تتيح الفرصة لاستيعاب الطبقة الوسطى ولا يثيرها لتحدى قواعد النظام السياسى بدرجة مهمة وذلك بالرغم من أن النظم السياسية فى الأقطار النفطية ليست مؤهلة لاستيعاب الطبقة الوسطى أو غيرها سياسيا . فالأقطار النفطية تمثل حالة تقود فيها نخب تقليدية عملية تحديث واسعة النطاق فى مدى زمنى قصير ولكنها برغم ذلك قادرة على تجنب المخاطر السياسية الناتجة عن هذه العملية استنادا إلى الوفرة المالية المتاحة لها .

ويختلف الوضع عن ذلك فى بلاد مثل الأردن واليمن الشمالى فالبلدين لا يعانيان من أزمة اقتصادية ملحة ، ولكنهما فى الوقت نفسه ليسا من البلاد التى تتمتع بالوفرة المالية . غير أن أهم ما يجمع هذان القطران هو أن السلطة الحاكمة فيهما تستمد شرعيتها إلى حد كبير من مصادر تقليدية . فالسلطة الملكية فى الأردن تستمد شرعيتها من انتسابها إلى الرسول الكريم ، وكذلك من اعتمادها على العشائر كقاعدة مستقر للدولة . أما فى اليمن فبرغم الشكل الجمهورى لنظام الحكم إلا أن الحكم يقوم على توافق بين الفئات الحديثة ويمثلها الجيش من جانب والقوى التقليدية القبلية ويمثلها العلماء ورجال الدين من جانب ثان . ويشترك هذان القطران أيضا فى أن كلا منهما كان حذرا فى الاندفاع نحو التحديث بحيث يمكن القول إجمالا أن معدلات نمو القوى الاجتماعية الحديثة فى البلدين كانت متناسبة إلى حد كبير مع قدرة النظام الاجتماعى على استيعابها . ويبدو أن العدد المحدود للسكان فى البلدين من ناحية ووجود فرصة كبيرة للهجرة للعمل فى البلاد النفطية من ناحية أخرى قد ساهما فى الحد من التوترات الاجتماعية والسياسية الناشئة عن عملية التحديث .

على مستوى ثالث تشترك كل من اليمن والأردن ومعهما الأقطار النفطية فى الخليج فى أن النظم السياسية فيها ليست مصممة للتعامل مع التعددية السياسية . ولكن الأهم من ذلك أن بلدان هذه المجموعة لا تكاد تمتلك تراثا للحياة الحزبية والمعارضة السياسية المنظمة فباستثناء فترة محدودة فى التاريخ الأردنى أتيحت فيها للأحزاب السياسية حرية الحركة والتعبير والتنظيم ، فإنه يمكن القول بدرجة عالية من الثقة أن بلدان هذه المجموعة لا تمتلك تراثا حزبيا إلا بشكل هامشى .

وفى المملكة المغربية التى تقدمت فيها عملية التحديث على نطاق كبير فى ظروف لا يمكن وصفها بالوفرة الاقتصادية فإن النظام الاجتماعى لم يتمكن من استيعاب القوى الحديثة الناشئة . ومع هذا فإن النظام السياسى ظل مستقرا إلى حد كبير كما أن تيار الإسلام السياسى لم يفز بنصيب مهم من إجمالى قوة المعارضة .

وتستمد الدولة المغربية جانبا كبيرا من شرعيتها من مصادر تقليدية فالأسرة المالكة تنتسب للرسول الكريم ، كما تمثل القبائل رصيدا ثابتا للولاء للدولة بما يعنى أن الدولة المغربية تتمتع بقدر مستقر من التأييد بما يتيح لها هامشا واسعا للمناورة ومواجهة معارضة القوى الحديثة خاصة من الطبقة الوسطى وهناك عامل مهم يميز الوضع السياسى فى المغرب عنه فى الأقطار العربية الأخرى . فالأحزاب السياسية المغربية العريقة ، تستمد شرعيتها من دورها فى الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال . فحزب الاستقلال الذى قاد الكفاح ضد الاستعمار الفرنسى قد تعرض بعد الاستقلال للانشقاق وتوزعت شرعية الكفاح الوطنى بين عدد من الأحزاب التى تبنى بعضها برامج وأيديولوجيات راديكالية . وبرغم أن أحزاب المعارضة المغربية تعرضت لملاحقة الدولة فى بعض الفترات إلا أنها إجمالا لم تفقد شرعيتها بحيث ظلت باستمرار تمثل بديلا مطروحا للنخبة الحاكمة ، وليس للنظام المغربى وعلى رأسه الأسرة المالكة . وبهذا تمكن النظام المغربى من تجنب الخطأ الذى وقعت فيه نظم سياسية عربية أخرى عندما صادرت حق الأحزاب الرئيسية للحركة الوطنية فى الوجود بحيث لم يعد أمام قوى المعارضة الناشئة سوى أن تبحث عن بديل خارج النظام برمته يضاف إلى ذلك أن إشكالية العلاقة بين الدين والدولة التى تم طرحها بإلحاح فى المجتمعات الأربعة مصر وسوريا وتونس والسودان لم تكن مطروحة بهذا الشكل إطلاقا على النظام السياسى المغربى بسبب عوامل وظروف تاريخية معينة حيث كان حزب الاستقلال تجمعا يضم القوى التقليدية إلى جانب القوى الحديثة ، كما أن الطريقة التى تكونت بها الأحزاب الراديكالية المغربية عن طريق الانشقاق عن حزب الاستقلال قد وفرت للمغرب أحزابا راديكالية تتمسك بتراث الحركة الوطنية المستقر بشأن قضايا الدين والتراث . وبعبارة أخرى فإن المجتمع السياسى المغربى قد نجح فى تحقيق إجماع وطنى فى النظر إلى ثقافة الشعب وهويته وهو ما لا نجده فى الأقطار العربية موضع الدراسة .

إن المقارنة الإجمالية لمجموعة الأقطار التى شهدت نموا لظاهرة الإسلام السياسى بالمجموعة الأخرى من الأقطار التى لم تتعرض لمثل هذه الظاهرة تبين أن المجتمعات الأربعة قد تعرضت بدرجة كبيرة لعملية انقطاع فى التطور التاريخى - السياسى . بينما استمرت عناصر أساسية تربط مراحل تاريخ المجتمع فى المجموعة الأخرى سواء فى شكل النخبة الحاكمة وأيديولوجيتها وقواعد تأييدها ، وربما يكون فى هذه الملاحظة تفسير النمو تيارات الإسلام السياسى فى بعض المجتمعات حيث لا يبدو أن الأمم تتحمل أن تستمر لفترة طويلة وقد تم بتر جوانب رئيسية فى وعيها وتاريخها بشكل فجائى .

■■

القسم الثالث

الفلسطينيون ..

- تطورات المقاومة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧
- الظروف المؤثرة على صعود وهبوط المقاومة الفلسطينية

مقدمـــة

يحتوى هذا القسم من التقرير العربى على جزئين مترابطين : يقدم **أولهما** تحليلاً كمياً وكيفياً لتطورات المقاومة الفلسطينية بشقيها المسلح والسلمى فى الأراضى المحتلة عبر الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ . وهو ينطوى على محاولة جديدة لتصنيف أنماط المقاومة الفلسطينية من حيث التكرار والفاعلية ، فى إطار المناخ العام السائد فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وإذ ينتهى هذا التحليل إلى محدودية تأثير هذه المقاومة على الاحتلال الإسرائيلى قبل اندلاع الانتفاضة الكبرى التى بدأت فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، يعنى **الجزء الثانى** من هذا القسم بتحليل الظروف المؤثرة على مسار هذه المقاومة ، وهى تأثير السياسات الإسرائيلية التى تشمل سياسات الردع ولرد الفعل والاحتواء ، وتصور لاستراتيجية الكفاح المسلح التى انتهجتها المقاومة سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى المتعلق بالممارسة العملية لهذا الكفاح ، وعدم ملاءمة الإطار السياسى الاجتماعى بمعنى الظروف الموضوعية التى تواجهها المقاومة فى الضفة والقطاع ، والافتقاد إلى محيط عربى داعم للمقاومة ، بالإضافة إلى تأثير الانقسامات الفلسطينية .

وفى هذا الإطار يهتم ذلك القسم بتطورات عام ١٩٨٧ اهتماما خاصاً حتى بدء الانتفاضة الكبرى التى سيضم التقرير الاستراتيجى العربى الجديد لعام ١٩٨٨ تحليلاً شاملاً لها .

أولا : تطورات المقاومة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧

منذ أن خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال الإسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ ، لم تتوقف المقاومة الفلسطينية فى المنطقتين ، وإن تباين الخط البيانى لهذه المقاومة صعودا وهبوطا من فترة لأخرى . وقد شهد عام ١٩٨٧ تطورات هامة وبارزة فى مجال المقاومة المسلحة[1] والمقاومة السياسية[2] ، على حد سواء ، وبشكل غير مسبوق منذ نهاية الستينات . فعلى صعيد المقاومة المسلحة شهد هذا العام ثلاث عمليات كبرى نوعية مقابل عملية واحدة عام ١٩٨٦ . وكانت الأولى بالقدس فى فبراير ١٩٨٧ قرب الشارع الرئيسى فى باب العمود ، وأسفرت عن إصابة ٢٥ جنديا إسرائيليا على الأقل . وتمت الثانية بقطاع غزة فى ٢ أغسطس ١٩٨٧ بإطلاق الرصاص على سيارة جيب عسكرية كانت تقل الكابتن رون تال قائد الشرطة العسكرية الإسرائيلية بالقطاع مما أدى إلى مصرعه . وكانت هذه أكبر عملية يشهدها قطاع غزة منذ وقت طويل ، وتميزت بالتخطيط المحكم الذى أتاح تنفيذها بنجاح فى وضح النهار . أما العملية الثالثة فكان مسرحها منطقة الجليل فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ ، وتعتبر أكبر وأهم عملية مسلحة فى الأراضى المحتلة منذ وقت طويل . فقد تمت باستخدام طائرات شراعية خفيفة مزودة بمحرك صغير للتسلل من جنوب لبنان إلى الجليل للهجوم على قاعدة « جيبور » العسكرية الإسرائيلية قرب مستوطنة

(١) يقصد بالمقاومة المسلحة ، فى أبسط تعريف لها ، كل أشكال المعاومة التى تتم باستخدام مختلف أنواع السلاح من أكثرها بدائية إلى أكثرها تقدما . وهى تنقسم فى هذا التقرير لأغراض التحليل ، إلى مجموعتين رئيسيتين : العمليات الصغرى التى تتم باستخدام أسلحة بدائية مصنعة محليا مثل قنابل المولوتوف والعبوات الناسفة والسكاكين بالإضافة إلى إلقاء الحجارة وإشعال النيران ، والعمليات الكبرى التى تستخدم فيها أسلحة نارية من مسدسات وبنادق ورشاشات وصواريخ .

(٢) يقصد بالمقاومة السياسية هنا المقاومة الجماهيرية ذات الطابع الجماعى وشبه الجماعى ، التى يشارك فيها قطاع أو أكثر من سكان الأراضى المحتلة . وهى تنقسم لأغراض التحليل أيضا ، إلى مجموعتين : أولاهما الأشكال الدنيا التى تشمل رفض قرارات أو أوامر سلطات الاحتلال وتقديم عرائض وشكاوى واللجوء للقضاء ورفع الأعلام الفلسطينية وتوزيع منشورات . وثانيتهما الأشكال العليا التى تشمل الإضراب السياسى والاقتصادى والتظاهر .

كريات شمونة ، باستخدام مدفع رشاش وقنابل يدوية ومسدس . وتعكس هذه العملية تزايد قدرة المقاومة على اشتقاق الأساليب النضالية من الواقع ، وتطوير تكتيك مبتكر بإمكانيات محدودة لإختراق نظامين أمنيين محكمين : الحزام الأمني المقام داخل الشريط الحدودى المحتل بجنوب لبنان ، ونظام الأمن الحصين المسمى « بالدرع » فى منطقة الجليل ، على نحو يثير أكثر من أى وقت مضى التساؤل حول مدى قدرة إسرائيل على إغلاق الحدود دمائة بالمائة رغم تفوقها العسكرى ـ الذى تكتسب به هامشا زمنيا إضافيا فى الميزان الاستراتيجى للمنطقة ـ عندما يوجد من يدرس للأوضاع والاحتمالات فى اتجاه تصعيد المقاومة المسلحة . ولعل أهم مايتميز به عام ١٩٨٧ على هذا الصعيد هو تصاعد المقاومة فى قطاع غزة بشكل غير مسبوق منذ أواخر عام ١٩٧١ ، عندما تمكنت قوات الاحتلال من القضاء على المناطق القاعدية للمقاومة فى القطاع . فكان ١٩٨٧ بحق هو عام استيقاظ غزة لتؤدى لأول مرة دور المفجر لإنتفاضات شعبية فى الضفة الغربية . فكان الاشتباك المسلح بين خلية فدائية تابعة لتنظيم « سرايا الجهاد » الإسلامى وقوة إسرائيلية فى ٦ اكتوبر بمثابة نقطة الانطلاق للانتفاضة الواسعة ، التى بدأت بالقطاع وأشعلت الضفة فى أكتوبر ١٩٨٧ .

والملاحظ أن التطورات التى شهدها عام ١٩٨٧ على صعيد المقاومة السياسية تعتبر أكثر أهمية ، لأنها وضعت الأراضى المحتلة على الطريق الذى قد يؤدى إلى العصيان المدنى ـ لأول مرة منذ أن فشلت المحاولة الوحيدة للدفع فى اتجاه هذا العصيان عقب الاحتلال مباشرة خلال النصف الثانى من عام ١٩٦٧ ـ بعد أن غلب الطابع المطلبى أو الاحتجاجى الضيق النطاق أو الاحتفالى لإحياء ذكرى مناسبات وطنية على هذه المقاومة لفترة طويلة . فكانت المقاومة السياسية إما رد فعل لإجراءات تعسفية إسرائيلية ، أو للمطالبة بتحسين ظروف الحياة ، أو لإحياء مناسبات معينة أبرزها انطلاقة العمل الفدائى (أول يناير ١٩٦٥) ، اغتصاب فلسطين (١٥ مايو ١٩٤٨) وحرب يونيو (٥ يونيو ١٩٦٧) ومعركة الكرامة (٢١ مارس ١٩٦٨) وتقسيم فلسطين (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) ثم بعد ذلك يوم الأرض (٣٠ مارس ١٩٧٦) .

وكان عام ١٩٨٧ قد بدأ فى مناخ الانتفاضة الشعبية التى تفجرت فى ديسمبر ١٩٨٦ ، وهى أكبر انتفاضة فى الأراضى المحتلة منذ الانتفاضة ضد روابط القوى العميلة للاحتلال عام ١٩٨٢ . فقد أدى استشهاد طالبين من جامعة بيرزيت فى منتصف ديسمبر ١٩٨٦ برصاص قوات الاحتلال إلى اجراءات احتجاج فى الضفة الغربية لم يلبث أن اتسع نطاقها لتمتد إلى قطاع غزة وإلى داخل إسرائيل أيضا على نحو يتجاوز الطابع الاحتجاجى . ولم تكد هذه الانتفاضة تهدأ حتى بدأت « شبه انتفاضة » جديدة امتدت خلال شهرى فبراير ومارس ، واقترنت بتصاعد كمى ملحوظ فى عمليات المقاومة المسلحة . ولم تمض المقاومة بشقيها السياسى والمسلح فى خطين متباعدين ، بل التقيا وتعانقا فى مجرى واحد . فكانت بعض العمليات المسلحة تأتى ردا على رد الفعل القمعى الإسرائيلى للمقاومة السياسية مثل عملية تفجير دورية راجلة لقوات الاحتلال فى ٣ مارس ١٩٨٧ عند « باب دمشق » بالقدس ردا على إغلاق جامعتى الخليل والنجاح عقب مشاركتهما فى المقاومة السياسية بالتظاهر والإضراب عن الدراسة . كما كان تفجير قنبلة ذات قوة تدميرية متوسطة قرب مستوطنة « افرات » ردا على القمع الذى تعرض له أهالى مخيم جلازون قرب رام الله بسبب مشاركتهم الواسعة فى المظاهرات . ثم جاءت انتفاضة أكتوبر بتأثير عملية حى الشجاعية بقطاع غزة فى ٦ أكتوبر والتى ترتب عليها اشتباك بين خلية فدائية وقوة عسكرية إسرائيلية أسفر عن استشهاد أربعة فدائيين واغتيال ضابط وإصابة عدد من الجنود ، وهى العملية التى جاءت بدورها كرد على حادث مقتل شابين بالقطاع فى أول أكتوبر على أيدى سلطات الاحتلال . ورغم أن هذا الحادث أعقبته مظاهرات خرجت من مخيمى الشاطىء وجباليا فى ٣ أكتوبر ، واتسع نطاقها إلى دير البلح ومعسكر البريج فى اليوم التالى ، إلا أن هذا الاحتجاج لم يتطور فى اتجاه انتفاضة شعبية ويمتد إلى الضفة الغربية إلا فى ٩ أكتوبر عقب عملية حى الشجاعية التى أعطتها زخما جديدا ، فتميزت المظاهرات بالعنف حيث تخللها إشعال الإطارات ورشق قوات الاحتلال بالحجارة وإلقاء زجاجات حارقة عليها . كما اقترنت بها إضرابات تجارية منظمة جيدا . ولم تكد هذه الانتفاضة تهدأ حتى بدأت انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ فى الاشتعال انطلاقا من غزة للمرة الثانية هذا العام ومن داخل مخيم جباليا أيضا لتمتد إلى الضفة الغربية وإلى داخل إسرائيل . وتعتبر هذه أعنف انتفاضة شعبية منذ الاحتلال بشهادة مختلف وكالات الأنباء ، فوصفتها وكالة « اسوشيتدبرس » على سبيل المثال بأنها « أعنف صدام منذ الاحتلال » . فقد انطوت هذه الانتفاضة على مظاهر بطولة وفداء ألهبت الخيال الشعبى العربى لأول مرة منذ فترة طويلة ، كما تدل على ذلك متابعة معالجات الصحف العربية لها ، كما ألهبته قبلها بأيام عملية « شهداء قبية » بالجليل فى ٢٦ نوفمبر . وقد دلت هذه الانتفاضة ، باتساع نطاقها ومشاركة مختلف القوى الاجتماعية الفلسطينية فيها وبعنف مظاهراتها وشمول الإضراب العام لمختلف أنحاء الأراضى المحتلة ، على وجود إمكانية واقعية للعصيان المدنى فيما لو توافرت الشروط الضرورية لتنفيذه ، وفى مقدمتها القيادة المحركة المقبولة جماهيريا ، والتنظيم الدقيق لمختلف جوانب الحياة فى ظل هذا العصيان ، وروح الصمود التى تكفل استمراره لأطول فترة .

وعلى هذا النحو كان عام ١٩٨٧ بمثابة نقلة هامة لنشاط المقاومة الفلسطينية ، وبصفة خاصة على صعيد المقاومة

السياسية . ويتضح ذلك بمتابعة تطور المقاومة السياسية والمسلحة خلال السنوات العشر الماضية قبل ١٩٨٧ . (★)

١ - المقاومة السياسية :

شهد هذا النوع من المقاومة تطورا ملحوظا خلال السنوات العشر الماضية ، بتأثير النجاح الذى حققته انتفاضة يوم الأرض فى ٣٠ مارس ١٩٨٦ ، والتى تعتبر أول انتفاضة شعبية تتميز بمشاركة جماهيرية واسعة النطاق شملت فلاحين وحرفيين وعمال وطلابا وتجارا فى آن واحد . ولعل أهم ملامح هذا التطور التزايد النسبى فى الأشكال العليا للمقاومة السياسية وأهمها الإضرابات السياسية والمظاهرات كما استمرت الأشكال الدنيا لهذه المقاومة من رفض تنفيذ أوامر وقرارات إلى تقديم عرائض وشكاوى ولجوء للقضاء إلى توزيع منشورات ورفع أعلام فلسطينية ، لكن فى إطار ضيق لإدراك قطاعات متزايدة من أهالى الأراضى المحتلة بشكل تدريجى لضآلة جدواها فى مواجهة احتلال يتحرك وفقا لمخطط محدد ينعكس فى سياسات قلما يجدى الاعتراض عليها فى إلغائها .

أ - الأنماط الدنيا للمقاومة السياسية :

يعتبر رفض القرارات والأوامر من أكثر هذه الأساليب شيوعا ، وهو أقلها فاعلية فى نفس الوقت لأنه يقتصر على تسجيل موقف فى الغالب ، فيماتقوم سلطات الاحتلال بتنفيذ هذه الأوامر بالقوة الجاهزة دائما للاستخدام .

وغالبا ما ينصرف هذا النمط من المقاومة إلى رفض القرارات أو الأوامر التى ترتبط بواقع الحياة فى الأراضى المحتلة ، وبالذات قرارات مصادرة الأراضى . ومن القرارات التى تعرضت للرفض من بعض قطاعات السكان قرار ربط شبكة المياه فى رام الله والبيرة بالشبكة الإسرائيلية ، وقرارات إقالة بعض العمد ورؤساء البلديات ، وقرارات منع النشاط السياسى للطلاب وقرار إلزام أساتذة الجامعات بالتوقيع على تعهد بعدم تأييد منظمة التحرير . وأحيانا يقوم بعض السكان برفض قرارات حظر التجول ، وخاصة عندما يكون المقصود منها هو حرمانهم من تشييع جثمان أحد الشهداء ، أو رفض الأوامر الخاصة بإبراز بطاقاتهم للتحقق من هويتهم فى الطريق .

والملاحظ أن هذا النمط من المقاومة السياسية متكرر دون انقطاع خلال السنوات العشر الماضية ، لكن بمعدلات منخفضة مع تذبذبات محدودة صعودا وهبوطا ، بمعنى أنه يتمتع بإستقرار نسبى من حيث معدلاته .

ويأتى تقديم العرائض والشكاوى فى المرتبة التالية . ويتركز هذا النمط أيضا فى الاعتراض على مصادرة الأراضى . كما يشمل الاحتجاج على مختلف الاجراءات التعسفية لسلطات الاحتلال ، مثل إغلاق الجامعات والمدارس وطرد بعض السكان وسوء معاملة المعتقلين والمسجونين وتحديد الإقامة وبناء المستوطنات ، فضلا عن ممارسات المستوطنين ضد الأهالى العرب عموما .

والملاحظ أن هذا النمط من المقاومة السياسية متكرر أيضا بمعدلات منخفضة . لكن يختفى فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وفقا للبيانات المتاحة ، وهو يتميز كالنمط السابق بإستقرار نسبى وإن كان أقل فى تذبذبه صعودا وهبوطا .

وثمة نمط آخر فى إطار الأنماط الدنيا للمقاومة السياسية وهو رفع الأعلام الفلسطينية . وينصرف هذا النمط إلى نوعين من الحالات : أولهما رفع الأعلام خلال المظاهرات وثانيهما حالات التسلل التى يقوم بها بعض الشباب الفلسطينى إلى منشآت إسرائيلية ليلا لرفع الأعلام الفلسطينية عليها بعد إنزال الأعلام الإسرائيلية .

والملاحظ أن النوع الأول ترتبط معدلاته بتزايد أو تقلص المظاهرات . أما النوع الثانى فيبدو متصاعدا فى السنوات الأخيرة بشكل واضح رغم معدلاته المنخفضة .

وهناك أيضا نمط عقد المؤتمرات . وهو يقترن فى العادة بنشاط بعض الشخصيات الكبيرة فى الأراضى المحتلة من وجهاء أو عمد أو رؤساء بلديات بمن فيهم المطرودون من مناصبهم . وغالبا ماتعقد هذه المؤتمرات للاحتجاج على إجراءات طرد أو مصادرة أراضى أو تعطيل صحف . والقليل منها هو مايعقد لإحياء ذكرى مناسبات وطنية . أما نمط اللجوء للقضاء فيتسم بهبوط واضح فى خطه البيانى خلال السنوات العشر الأخيرة . وهناك ثمانية حالات أساسية يلجأ فيها السكان العرب للقضاء هى الاعتقال ومصادرة الأراضى والطرد والإقامة الجبرية والدخول إلى أو الخروج من الأراضى المحتلة ومصادرة بطاقات الهوية وجمع الشمل .

ويرجع التراجع المستمر فى نمط اللجوء للقضاء فى السنوات الأخيرة إلى ضآلة القضايا التى تصدر فيها أحكام لصالح العرب . فتكشف دراسة قام بها د . اربيش اريليخ المحاضر بجامعة تل أبيب أن نسبة القضايا التى نجح فيها العرب لا تتجاوز ٦٪ منذ الاحتلال . كما أن هناك خلافا فى الأوساط الفلسطينية بالمناطق المحتلة حول اللجوء للقضاء . فيعارض البعض ذلك لأنه يعنى اعترافا بالمكانة القانونية للسلطة القضائية الإسرائيلية ، وهو مايعتبر ثمنا باهظا يدفعه الفلسطينيون دون مقابل مناسب . بينما يرى البعض الآخر أنه من حق الفلسطينيين اللجوء للقضاء الإسرائيلى حتى يزول الاحتلال لأنه لا خيار آخر أمامهم ، وخاصة فى مجال استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية التى تعتبر جهازا تابعا لسلطات الاحتلال ينفذ

(★) يعتمد هذا التقرير على تحليل أحداث المقاومة الفلسطينية اعتمادا على مصدر واحد هو جريدة الأهرام خلال السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٧ .

توجيهاتها المباشرة وغير المباشرة . لكن المثير للانتباه أن يستمر هذا النمط حتى الآن رغم وجود خلاف عليه ورغم نتائجه غير المشجعة . ويبدو أن استمرار حالات اللجوء للقضاء رغم انخفاض معدلاتها يرجع للاهتمام البالغ الذى تقدمه وسائل الاعلام الإسرائيلية أو الفلسطينية بالأحكام التى تصدر لصالح العرب فى الوقت الذى يتم تجاهل الأحكام الأخرى مما يساعد على شيوع الاعتقاد بفاعلية اللجوء للقضاء لدى بعض قطاعات السكان العرب ، وهى قطاعات يتقلص حجمها بشكل مستمر .

أما آخر الأنماط الدنيا للمقاومة السياسية فهو توزيع المنشورات الذى يأتى فى المرتبة الأخيرة من حيث تكراره وفقا للبيانات المتاحة . والغالب أن هذا يرجع لكونه النمط الوحيد من أنماط المقاومة السياسية الذى يتسم بالسرية . ولذلك يصعب التعرف على تكراراته الحقيقية لأن البيانات لا تتوفر إلا عن الحالات التى تتمكن فيها سلطات الاحتلال من ضبط المنشورات والإعلان عنها .

ب ـ الأنماط العليا للمقاومة السياسية :

يعتبر الإضراب السياسى والتظاهر أكثر هذه الأنماط شيوعا وهى أكثر فاعلية بالقطع من الأنماط الدنيا . وتدل البيانات المتوفرة عن السنوات العشر الماضية إلى أن هذه الأنماط العليا هى التى تشكل الجزء الرئيسى من المقاومة السياسية فى المناطق المحتلة ، فى الوقت الذى يقل الاتجاه إلى الأنماط الدنيا لهذه المقاومة . وتتصدر المظاهرات قائمة الأنماط العليا للمقاومة السياسية ، حيث شهدت السنوات العشر الماضية ارتفاع معدلاتها بشكل ملحوظ وإن لم يأخذ ذلك خطا تصاعديا من عام لآخر .

والملاحظ أن هناك ثلاثة عوامل مفجرة للمظاهرات الشعبية خلال السنوات العشر الأخيرة : أولها الإجراءات التعسفية الإسرائيلية مثل الاعتقال والطرد ومصادرة الأراضى وإقامة المستوطنات ورفض إعطاء تراخيص وسوء معاملة المعتقلين وصدور أحكام جائرة . وثانيها إحياء ذكرى المناسبات الوطنية الفلسطينية السابق الإشارة إليها ، والتى تخرج مظاهرات فى ذكراها بشكل متكرر منذ عام ١٩٧٨ . كما تخرج مظاهرات فى بعض السنوات بمناسبة عيد العمال وليلة القدر . وفى عام ١٩٨٧ حدثت مظاهرات فى ذكرى اغتيال ظافر المصرى رئيس بلدية نابلس فى مارس ١٩٨٦ . وثالثها التطورات السياسية خارج الأراضى المحتلة مثل الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان فى مارس ١٩٧٨ ، واجتياح لبنان فى يونيو ١٩٨٢ ، وتأييد المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى فبراير ١٩٨٣ ، ثم بعمّان فى نوفمبر ١٩٨٤ ، وضرب مقرات منظمة التحرير بتونس فى أول أكتوبر ١٩٨٥ ، وحرب المخيمات بلبنان فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٦ ، وانعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى أبريل ١٩٨٧ .

وغالبا ماتتسم المظاهرات بالعنف إما بمبادرة من المتظاهرين كأن يقذفوا قوات الاحتلال ـ التى تقوم بمحاصرة موقع المظاهرة ـ بالحجارة بعد أن يقيموا الحواجز ويرفعوا عليها الأعلام الفلسطينية ويشعلوا الإطارات ، وإما بمبادرة من سلطات الاحتلال التى تلجأ إلى العنف لتفريق المتظاهرين وخاصة فى الحالات التى يتسع فيها نطاق المظاهرة ، لكن عنف المتظاهرين يتضاعف فى العادة عندما تكون المظاهرة جزءا من انتفاضة شعبية . وفى هذه الحالة تواكب المظاهرات إضرابات عامة أو جزئية دراسية وتجارية فى الغالب .

وتعتبر الإضرابات السياسية هى النمط الثانى من الأنماط العليا للمقاومة السياسية ويتم اللجوء إلى الإضرابات عادة فى لحظات الانتفاضات الشعبية ، وبسبب ذات العوامل المسببة للمظاهرات والمحركة لمختلف أنواع المقاومة السياسية . وأحيانا يتم تنظيم إضرابات متعددة غير مرتبطة بمناخ انتفاضة ، للاحتجاج على أحد الاجراءات الإسرائيلية . أما الإضرابات التى تحدث أحيانا لمناسبة وطنية فتواكبها فى الغالب مظاهرات . كما شهدت معظم مدن الضفة الغربية إضرابات جزئية داخلها احتجاجا على زيارات تقوم بها وفود من الحركات المتطرفة الدينية أو الاستيطانية ، وبالذات وفود حركة كاخ التى يكون على رأسها عادة الحاخام الإرهابى مائير كاهانا . وشهدت أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ تنظيم عدة إضرابات جزئية للتضامن مع إضراب المعتقلين عن الطعام فى بعض السجون الإسرائيلية .

وهذا النوع من الإضراب الذى يقوم به المعتقلون شائع جدا فى الأراضى المحتلة . فلم يمر عام خلال السنوات العشر الأخيرة دون قيام المعتقلين بعدة إضرابات عن الطعام احتجاجا على سوء أوضاعهم(★) . وفى كثير من الأحيان تنتشر إضرابات المعتقلين عن الطعام فى أكثر من سجن . فما أن يبدأ الإضراب فى أحد السجون حتى تنتشر أنباؤه فى سجون أخرى ، ويدخل المعتقلون فى بعضها الإضراب . وفى هذا الإطار تحدث أحيانا إضرابات سياسية ، غالبا ماتكون دراسية فى الجامعات والمدارس للتضامن مع المعتقلين ودعم موقفهم .

كما تنظم اضرابات سياسية أحيانا للتضامن مع إضرابات اقتصادية ، كما حدث عام ١٩٨١ تضامنا مع إضراب المدرسين فى الضفة الغربية عن العمل للمطالبة بزيادة الأجور والذى استمر حوالى ثلاثة شهور (يناير ـ مارس ١٩٨١) وللتضامن أيضا مع إضراب أطباء وتجار القدس وبعض مدن الضفة إحتجاجا على زيادة الضرائب .

(★) تصف المحامية الاسرائيلية المعروفة بدفاعها عن حقوق الانسان العربى فيلسيا لانجر هذه الأوضاع بأنها (اكتظاظ المعتقلات والنوم على الأرض والافتقار إلى العلاج الطبى وعنصرية السجان) وتقول أن (مفهوم السجين السياسى غير معروف فى إسرائيل ، ومن هذه الناحية نجد أنفسنا أدنى حتى من البلدان الفاشية) .

والملاحظ أن الاضرابات الاقتصادية فى الأراضى المحتلة محدودة وفقا للبيانات المتوفرة ، الأمر الذى يمكن ارجاعه إلى ضعف النقابات العمالية والمهنية نتيجة القبضة الحديدية التى تمارسها سلطات الاحتلال عليها بصفة مستمرة . فهى تقوم باعتقال القيادات النقابية ، والهجوم على مكاتب النقابات واغلاقها ومنع اجتماعاتها وفرض الرقابة على مطبوعاتها لمنعها من القيام بدورها الطبيعى فى الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها ، مما يؤدى إلى شلل هذه النقابات التى يبلغ عددها ٣٥ فى الضفة و ٧ فى قطاع غزة ، بخلاف عدد مماثل تقريبا من النقابات غير المعترف بها رسميا . كما أن رد الفعل الاسرائيلى للاضرابات الاقتصادية يتسم بالعنف الشديد وينطوى فى الغالب على فصل المشاركين فيها من أعمالهم . ويساهم فى قلة الاضرابات الاقتصادية أيضا محدودية انخراط العمال والموظفين والمهنيين فى المقاومة السياسية بشكل عام ، حيث نجد غالبية الاضرابات السياسية يقوم بها الطلاب والتجار . ويعتبر المدرسون أكثر فئات الموظفين ممارسة للاضرابات الاقتصادية .

وتجدر الاشارة إلى أن هناك بعض الاضرابات التى تحمل طابعا سياسيا واقتصاديا فى آن واحد ، مثل اضراب عمال شركة كهرباء القدس العربية احتجاجا على محاولة سلطات الاحتلال الاستيلاء عليها .

جـ - حدود المقاومة السياسية فى المناطق المحتلة :

والملاحظ أن المقاومة السياسية غلب عليها لفترة طويلة الطابع المطلبى لا القتالى . وإن كانت الانتفاضة الشعبية ، التى شهدتها المناطق المحتلة عام ١٩٨٧ ، وخاصة انتفاضة ديسمبر تحمل فى طياتها امكانية التطور فى اتجاه الطابع القتالى الضرورى لاستنزاف الاحتلال وتحميله تكلفة باهظة وقد حال دون التطور المبكر للمقاومة السياسية فى هذا الاتجاه الهزيمة السريعة للمقاومة المسلحة وعجزها عن إقامة مناطقها القاعدية داخل الضفة والقطاع بعد الاحتلال والضربات التى تعرضت لها فى الفترة التالية . ورغم استمرار المقاومة المسلحة بعد ذلك لم يكن بامكانها فى ظل اعتمادها على قواعد خارجية وانخفاض معدلاتها أن تؤدى وظيفتها المجتمعية المباشرة وهى تحويل الشعب من حالة سلبية إلى حالة إيجابية متفاعلة مع الثورة عبر خلق مفاهيم وقيم جديدة تدفع إلى خلق الانسان الثائر ، أى الانسان الذى يمارس المقاومة اليومية فى مواجهة الاحتلال بحيث يصبح كل فرد كما يقول فرانز فانون (حلقة عنيفة فى السلسلة الكبرى فى الجسم الكبير العنيف الذى ينطلق ردا على عنف الاحتلال فإذا بالفئات المختلفة كأنما يعرف بعضها بعضا ويلتقى بعضها ببعض ، وإذا بالأمة غير منقسمة والشعب معبأ فى اتجاه واحد) .

وقد أدت المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى تحقيق الحد الأدنى من عملية تحويل الشعب فى الداخل ، حيث حولت قطاعات منه بالفعل من جموع اللاجئين المعتمدين كلية على وكالة الغوث الدولية إلى شعب مقاوم ولكن ليس إلى الحد الذى تصبح معه المقاومة جزءا من نسيج حياته اليومية . فالمقاومة « المطلبية » بطبيعتها ذات طابع « موسمى » غير متصاعد ، لأنه لا يراكم الخبرات القتالية التى تقود فى اتجاه العصيان المدنى . ومن هنا تأتى « نظرية الموجات » التى يفسر بها بعض العسكريين الاسرائيليين المقاومة السياسية الفلسطينية قاصدين بذلك أن هذه المقاومة تبلغ ذروة معينة فى بعض المراحل ثم تخمد لفترة غير قصيرة قبل أن تندلع مجددا حتى تصل إلى ذروة جديدة وذلك فى أطار يمكن التعايش معه والسيطرة عليه .

ولذلك يبدو أن مستقبل المواجهة مع الاحتلال يتوقف على خروج المقاومة السياسية الفلسطينية من هذه الحلقة ، وذلك بأن تتوالى الانتفاضات الشعبية التى تصل إلى ذروة كالتى بلغتها انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ ، وأن يقل الفارق الزمنى بين هذه الانتفاضات إلى أدنى حد ممكن . وتبدو تجربة عام ١٩٨٧ مبشرة فى هذا المجال .

والملاحظ أن الفترة القليلة الماضية شهدت بروز تيار فلسطينى داخل المناطق المحتلة يتبنى صراحة الدعوة إلى العصيان المدنى لكن مع نبذ كل أشكال العنف ، حيث يدعو الأهالى إلى الامتناع عن دفع الضرائب ورفض بطاقات الهوية الاسرائيلية وعدم ملء الاستمارات الرسمية باللغة العبرية والتلويح بالأعلام الفلسطينية والاعتصام فى المنازل التى تريد سلطات الاحتلال هدمها ومقاطعة البضائع والمنتجات الاسرائيلية والامتناع التدريجى عن العمل فى منشئات اسرائيلية . ويقود هذا التيار د . مبارك عوض الذى عاد إلى القدس عام ١٩٨٣ بعد أجازة دراسية فى الولايات المتحدة ليؤسس « المركز الفلسطينى لدراسات اللاعنف » عام ١٩٨٥ متأثرا بأفكار مارتن لوثر كينج والمهاتما غاندى فى المقاومة السلبية وهو يركز بصفة خاصة على مقاطعة السلع الاسرائيلية معتقدا أنها ستؤدى إلى دعم الانتاج المحلى ووضعه على طريق التطور الكمى والنوعى ، وبالتالى إيجاد المزيد من فرص العمل المحلية مما يمكن من سحب الأيدى العاملة الفلسطينية فى اسرائيل لتعمل فى الضفة والقطاع بما يقوى الارتباط بالأرض ويجعل من الصعب مصادرتها . وهو يرى أن هذه « المعارضة المدنية اللاعنفية » ستجعل سلطات الاحتلال تفقد صوابها وتتصرف بطريقة هستيرية تؤدى إلى الزج بقطاعات أوسع فى عملية مناهضة الاحتلال .

٢ ـ المقاومة المسلحة :

أدى عجز الفصائل الفدائية الفلسطينية عن إقامة وحماية مناطقها القاعدية فى الضفة والقطاع بعد الاحتلال إلى اضطرارها للاعتماد على أقطار الطوق العربية المحيطة بالمناطق المحتلة ، الأمر الذى أدى إلى تراجع واضح فى المقاومة المسلحة بعد الضربة التى تعرضت لها المقاومة فى الأردن وقضت على مناطقها القاعدية هناك فى يوليو ١٩٧١ . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت العمليات الصغرى هى الطابع السائد للمقاومة المسلحة ، وهى العمليات التى تتم باستخدام أسلحة بدائية مصنعة محليا مثل قنابل المولوتوف والزجاجات الحارقة والعبوات الناسفة والسكاكين أو المدى بالاضافة إلى إلقاء الحجارة واشعال النيران . ويطلق على هذا النوع من العمليات تعبير « المبادرات المحلية أو الذاتية » وهو تعبير ينطوى على معنيين : أولهما أنها تتم باستخدام أدوات محلية لا أسلحة مهربة من خارج المناطق المحتلة ، وثانيهما أنها تتم بمبادرة من السكان العرب فى الداخل لا بتدبير أحد الفصائل الفدائية .

وبالمقابل قلت العمليات الكبرى التى تتم بالاستخدام الكثيف للقنابل وبالأسلحة النارية بدءا بالمسدسات والبنادق وحتى الصواريخ مرورا بالرشاشات .

أ ـ المبادرات المحلية :

يتميز هذا النوع من المقاومة المسلحة بأنه أخذ فى التصاعد ، حيث تشير المصادر الرسمية الاسرائيلية إلى أنه يمثل ٦٠ـ٧٠٪ من مجموع العمليات المسلحة التى يتم تنفيذها بالمناطق المحتلة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة . وتوليها سلطات الاحتلال أهمية خاصة باعتبارها أكثر صعوبة فى الكشف عنها حيث يقوم بها فى الغالب أفراد أو مجموعات باستخدام الامكانيات المتاحة وحق دعم خارجى أو اتصال بالعناصر المرتبطة بالفصائل الفلسطينية .

ويعتبر إلقاء الحجارة أكثر أنواع المبادرات المحلية انتشارا ، وأقلها تأثيرا من الناحية المادية فى الوقت ذاته رغم تأثيره المعنوى الهام . وأحيانا يأخذ هذا النوع من المقاومة شكل إلقاء وابل كثيف من الحجارة وخاصة خلال المظاهرات مما يزيد من الخسائر الإسرائيلية وقد ظهر تأثير إلقاء الحجارة خلال انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ أكثر من أى وقت مضى حتى وصفها بعض المراقبين بأنها « ثورة الحجارة » أو « انتفاضة أبناء الحجارة » .. وهو وصف غير دقيق لأن هذه الانتفاضة جمعت بين كل الأشكال العليا للمقاومة السياسية وبعض الأشكال الدنيا للمقاومة المسلحة (المبادرات المحلية) .

والملاحظ أن القاء الحجارة أصبح أمرا شائعا للغاية لدى تلاميذ المدارس الصغار ، الذين تمثل الحجارة أول سلاح يقذفونه فى وجه الاحتلال . وعندما انتشرت ظاهرة قيام تلاميذ المدارس بالقاء الحجارة عبر أسوار مدارسهم على السيارات الاسرائيلية اتجهت سلطات الاحتلال إلى إقامة أسوار عالية فوق الأسوار القديمة لمعظم المدارس بحيث أصبح ارتفاع الأسوار من ٨ إلى ١٠ أمتار ، على نحو جعلها أقرب إلى المعتقلات . وتعتبر السيارات الاسرائيلية وخاصة العسكرية منها الهدف الرئيسى للحجارة كما تلقى الحجارة على دوريات الشرطة الاسرائيلية ، وعلى المسيرات التى يقوم بها المستوطنون أو الجماعات الاستيطانية مثل جوش أيمونيم . وفى حالات قليلة تم القاء الحجارة على مراكز البوليس وأتوبيسات عامة ومطاعم .

وينتشر القاء الحجارة فى مختلف أنحاء المناطق المحتلة لكنه أكثر انتشارا فى غزة ونابلس ورام الله والقدس وطولكرم جنين والخليل والبيرة وفى بعض الأحيان يتم القاء زجاجات فارغة مع الحجارة على الأهداف الاسرائيلية .

أما الزجاجات الحارقة وقنابل المولوتوف فتمثل النمط الثانى المنتشر للمبادرات المحلية . وهى تلقى على مجموعة واسعة من الأهداف الاسرائيلية معظمها ذات طابع مدنى مثل وسائل الانتقال من سيارات خاصة وعامة وقطارات ومطاعم وبنوك ومسارح ودور سينما ومحطات بنزين ومحلات تجارية ، فضلا عن الأهداف العسكرية المتاحة مثل الدوريات والسيارات العسكرية . وهى تنتشر فى مختلف أنحاء المناطق المحتلة ، لكنها أكثر انتشارا وفقا للبيانات المتاحة فى القدس بمعدلات عالية وتليها نابلس والخليل وبيت لحم وغزة والبيرة وقلقيلية ورام الله وخان يونس وطولكرم .. على الترتيب .

والملاحظ أن هناك استخداما محدودا للقنابل اليدوية الصغيرة إلى جانب المولوتوف والزجاجات الحارقة . وتؤكد بعض المصادر الفلسطينية على تسرب قنابل اسرائيلية من طراز ٢٦ إلى أيدى بعض الفلسطينيين فى المناطق المحتلة .

كما تنتشر عمليات إشعال النار خلال المظاهرات أو قبلها أو بعدها ، حيث يجرى اشعال إطارات سيارات قديمة وتحدث أيضا عمليات إحراق لبعض المبانى مثل مركز شرطة نابلس (١٩٧٨) ومطعم ودار سينما بغزة (١٩٨٠) ومصنع فواكه بالخليل (١٩٨١) ومنزل لأحد المستوطنين بالقدس (١٩٨٣) ومطعم بالقدس (١٩٨٤) ، وعدة محلات تجارية مملوكة لمستوطنين بالقدس (١٩٨٥) وملهى ليلى للضباط الاسرائيليين بغزة ومحلات تجارية للمستوطنين بالقدس (١٩٨٦) كما تتعرض سيارات المستوطنين ووسائل المواصلات الاسرائيلية لعمليات إحراق متكررة .

وقد شهد عام ١٩٨٧ ظاهرة قيام صبية صغار تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ عاما باعداد وقذف القنابل الحارقة فى اتجاه السيارات العسكرية الاسرائيلية .

ويأتى فى مرتبة تالية وضع القنابل الزمنية والعبوات الناسفة فى مختلف المواقع الاسرائيلية التى يمكن الوصول إليها . لكن الملاحظ أن القليل منها فقط هو الذى ينتج إصابات بشرية أو مادية مؤثرة وفقا للبيانات المتاحة ، وذلك بنسبة حوالى ٢٣٪ من عمليات وضع قنابل زمنية أو عبوات ناسفة . كما أن حوالى ثلث هذه العبوات والقنابل يتم كشفها وإبطال مفعولها . ورغم ذلك تدل البيانات المتوفرة على أن معظم الخسائر البشرية الاسرائيلية تحدث نتيجة عمليات تستخدم فيها القنابل والشحنات الناسفة ، وتدل هذه البيانات على أن الخسائر المترتبة على استخدام القنابل الزمنية والشحنات الناسفة تفوق تلك الناجمة عن العمليات الكبرى باستخدام المسدسات والرشاشات والبنادق الآلية والصواريخ . ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات العمليات التى تتم باستخدام القنابل والشحنات الناسفة بالقياس إلى العمليات الكبرى التى تنخفض معدلاتها بشكل ملحوظ .

وتتركز عمليات وضع القنابل والعبوات فى القدس كما تنتشر بمعدلات أقل فى غزة والعديد من مدن الضفة وأهمها الخليل ونابلس والبيرة وجنين ورام الله وبيت لحم وقلقيلية .

ومن أهم أنواع المبادرات المحلية التى انتشرت خلال السنوات الست الماضية بصفة خاصة عمليات الطعن بالمدى أو السكاكين أو الآلات الحادة عموما . وتوجه هذه العمليات بالأساس ضد المستوطنين والضباط والجنود الاسرائيليين وأحيانا ضد بعض موظفى الادارة الإسرائيلية فى المناطق المحتلة وبصفة خاصة السائقين وضد بعض الفلسطينيين المتعاونين مع سلطات الاحتلال . وتعتبر القدس أهم مسرح لهذه العمليات بسبب وجود أكبر عدد من المستوطنين بها . كما تنتشر فى غزة والعديد من مدن الضفة وبالذات الخليل وبيت لحم ونابلس . وتدل البيانات المتوفرة عن عمليات الطعن بالسكاكين خلال السنوات العشر الماضية على أن حوالى ٢٢٪ منها تسفر عن مقتل الشخص المطعون بينما تؤدى بقيتها إلى إصابته بإصابات مختلفة تتفاوت حدتها تبعا لمهارة وتدريب القائم بالعملية ووفقا لأداة الطعن المستخدمة .

وقد شهد عام ١٩٨٦ لأول مرة استخدام الفأس فى الهجوم على بعض المستوطنين فى رام الله والبيرة الأمر الذى قد يحمل معنى مشاركة الفلاحين فى عمليات من هذا النوع لأول مرة .

ب - العمليات الكبرى :

ويقصد بها العمليات التى تتم باستخدام الأسلحة النارية بدءا بالمسدسات ووصولا إلى الصواريخ ومرورا بالرشاشات والبنادق الآلية . ويلاحظ أنها تتم فى اطار ضيق وبمعدلات منخفضة خلال السنوات العشر الماضية ، بل ومنذ ١٩٧١ بعد القضاء على المناطق القاعدية للمقاومة بالأردن . وتعتبر العمليات التى تتم باستخدام الرشاشات والبنادق الآلية ، وفى مقدمتها « آر . بى . جى » أكثر تكرارا وفقا للبيانات المتوفرة وهى عمليات تتجه إلى أهداف عسكرية أو استيطانية فى الأساس وإن كان بعضها يتجه إلى أهداف مدنية .

ويوضح الجدول رقم (٧) أعداد المصابين والقتلى من جنود وضباط قوات الاحتلال والمستوطنين خلال عمليات الهجوم بالرشاشات وفقا للبيانات المتوفرة خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧(★) .

كما حدثت عمليات هجوم بالرشاشات على القوات الاسرائيلية التى قامت باحتلال أجزاء من لبنان خلال الاجتياح الذى تم فى يونيو ١٩٨٢ ، وقبل أن تنسحب إلى الشريط الحدودى المحتل ، لكن فى داخل الأراضى اللبنانية لا المناطق الفلسطينية المحتلة .

جدول رقم (٧) الخسائر البشرية الاسرائيلية
خلال عمليات الهجوم بالرشاشات

العام	المصابون	القتلى	الموقع
١٩٧٧	١٣ جنديا	ضابط واحد	القدس ونابلس
١٩٧٨	٣ جنود	مستوطن	القدس
١٩٧٩	جنديان	—	الخليل
١٩٨٠	٥ جنود	جندى واحد	القدس وبيت لحم
١٩٨١	٣ مستوطنين	مستوطن	القدس وطولكرم
١٩٨٢	مستوطنان	—	القدس
١٩٨٣	٣ جنود	جندى واحد	رام الله
١٩٨٤	جندى و ٣ مستوطنين	—	غزة والقدس
١٩٨٥	٣ جنود و٤ مستوطنين	رجل مخابرات	القدس والخليل وعزة
١٩٨٦	٦ جنود و ٣ مستوطنين	٣ جنود	القدس وغزة
١٩٨٧	١٨ جندى ومستوطن ورجل مخابرات	ضابط و ٦ جنود	الجليل وغزة

وفى هذا الأطار أيضا تحدث عمليات قصف للزوارق الاسرائيلية بالرشاشات قرب سواحل لبنان من داخل الأراضى اللبنانية وإذا كانت بعض عمليات الهجوم بالرشاشات تتم من الأراضى اللبنانية ، فالملاحظ أن الغالبية العظمى من عمليات الهجوم بالصواريخ تتم أيضا من هذه الأراضى لكن عبر الحدود

★ تستند هذه الخسائر إلى التقديرات الإسرائيلية ، وهى فى الغالب أقل من الواقع .

فى اتجاه مستوطنات الجليل ، باستثناء عمليات قليلة تمت من داخل الأراضى المحتلة إحداها عام ١٩٧٧ استهدفت مستوطنة بالقدس واثنين عام ١٩٧٨ وواحدة عام ١٩٨١ ضد مستوطنات بالقدس أيضا .

أما الغالبية العظمى لعمليات الهجوم بالصواريخ فتحدث عبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية فى اتجاه مستوطنات الجليل وأهمها مستوطنتا كيريات شمونة ونهاريا . وكان تصاعد هذه العمليات بشكل مؤثر خلال عام ١٩٨١ وأوائل عام ١٩٨٢ الدافع المباشر للاجتياح الاسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ الذى تم تحت شعار سلامة « الجليل » ، أى ضمان أمن منطقة الجليل المتاخمة للحدود اللبنانية بالقضاء على قواعد ارتكاز المقاومة الفلسطينية فى لبنان . وعندما اضطرت قواعد الاحتلال للانسحاب التدريجى من المناطق التى احتلتها خلال هذا الاجتياح ، حرصت على الاحتفاظ بشريط حدودى بعمق ١٥ كيلومترا داخل الأراضى اللبنانية فى محاولة لحماية منطقة الجليل من هجمات الصواريخ (الكاتيوشا بالأساس) ، لكن هذه المحاولة لم تفلح فى الحد من هذه الهجمات إلا حوالى عامين . ففى أوائل ١٩٨٥ ومع بدء عودة قوات المقاومة الفلسطينية إلى لبنان من جديد عادت عمليات الهجوم بالصواريخ على مستوطنات الجليل : عمليتان خلال ١٩٨٥ ، وأربع عمليات خلال ١٩٨٦ وأربع عمليات خلال ١٩٨٧) .

جدول رقم (٨) الخسائر البشرية الاسرائيلية
فى عمليات الهجوم بالمسدسات

العام	المصابون	القتلى	الموقع
١٩٧٨	—	جندى واحد	القدس
١٩٧٩	—	—	—
١٩٨٠	—	ضابط مخابرات	نابلس
١٩٨١	رئيس روابط قرى رام الله	سائق أجرة	رام الله وغزة
١٩٨٢	—	مستوطن	بيت لحم
١٩٨٣	جندى ومستوطن	٣ مستوطنين	الخليل وفحم بلاطة والقدس
١٩٨٤	٣ مستوطنين	جنديين	القدس والبيرة ونابلس والخليل وغزة
١٩٨٥	٧ مستوطنين وَ ٣ جنود وضابط	مستوطن	القدس وعزة والخليل
١٩٨٦	ضابط وجنديين وعميل شين بيت و ٨ مستوطنين	عميل شين بيت و ٣ مستوطنين	القدس والخليل ونابلس
١٩٨٧(*)	٦ جنود و ٧ مستوطنين	رجل مخابرات	القدس ونابلس وغرة

(*) لم تدرج الخسائر المترتبة على عملية « شهداء قبية » بالجليل فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ على أساس أنه قد تم إدراجها فى الجدول الخاص بالخسائر البشرية الاسرائيلية المترتبة على عمليات الهجوم بالرشاشات حيث استخدم الفدائى فى هذه العملية مدفعا رشاشا ومسدسا إضافة إلى القنابل اليدوية .

كما لم يؤد النظام الأمنى الذى أقامته اسرائيل فى المنطقة الحدودية اللبنانية إلى إيقاف عمليات التسلل الفدائى إلى منطقة الجليل أيضا ، كما تدل على ذلك عملية التسلل التى استخدمت فيها الطائرات الشراعية فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ .

وتأتى عمليات اطلاق الرصاص باستخدام المسدسات فى المرتبة التالية للعمليات التى تستخدم فيها الرشاشات وهى توجه أيضا ضد قوات الاحتلال والمستوطنين فى الغالب وإن كان بعضها يوجه ضد فلسطينيين متعاونين مع سلطات الاحتلال مثل اغتيال رئيس الخدمات الادارية بالدائرة العسكرية فى رام الله عام ١٩٧٧ .

ويوضح الجدول رقم (٨) أهم الخسائر البشرية الاسرائيلية المترتبة على عمليات اطلاق الرصاص خلال السنوات العشر الماضية .

والملاحظ أنه رغم محدودية الخسائر الاسرائيلية المترتبة على العمليات الكبرى للمقاومة المسلحة عموما بسبب انخفاض معدلاتها بشكل ملحوظ ، إلا أن آثارها على المجتمع الاسرائيلى أشد وطأة من العمليات الصغرى أو المبادرات المحلية . فالخسائر الاسرائيلية التى تترتب على العمليات الكبرى هى فى الغالب خسائر بشرية . ولمثل هذه الخسائر أهمية خاصة فى ظل محدودية الخزان البشرى الاسرائيلى بل واليهودى العالمى عموما . فعدد اليهود فى العالم يقدر بحوالى ١٣-١٥ مليونا بما فى ذلك سكان اسرائيل . فإذا أسقطنا من هؤلاء اليهود غير الصهاينة واليهود المندمجين فى مواطنهم الأصلية واليهود غير المستعدين للدفاع بأنفسهم عن بقاء اسرائيل وإن كانوا مستعدين لدعمها ماليا ومعنويا ، نجد أن الخزان البشرى الحقيقى لاسرائيل لا يتجاوز ٤-٥ ملايين يهودى فى أفضل الأحوال .

لكن الأهم من ذلك أن الكثيرين من الاسرائيليين بما فى ذلك الجنود لم يعودوا يتحلون بالروح القتالية لما يسمى « بجيل الرواد » من اليهود الذين أقاموا اسرائيل وربما كان أبرز وأحدث مثال لذلك تعليق والد الجندى الاسرائيلى المتهم بالتقصير فى عملية « شهداء قبية » والذى كان يقوم بمهمة حراسة القاعدة التى هاجمها الفدائى . فعندما تقرر تقديمه إلى محاكمة عسكرية وشنت بعض الصحف الاسرائيلية حملة عليه ، أعلن والده صراحة : « إننى أفضل إبنى حيا على أن يكون بطلا ميتا كما يريد له جيش الدفاع » .

وهناك أمثلة عديدة لانتشار هذه الظاهرة منذ حرب لبنان ١٩٨٢ على الأقل . فخلال تلك الحرب فضل ثمانية جنود اسرائيليين الوقوع فى أسر القوات الفلسطينية بدلا من القتال حتى النهاية وفقا للتعليمات التى تقضى « بالسعى إلى تجنب الوقوع فى أسر المنظمات » . وقد كشفت أحداث انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ عن مدى شيوع هذه الظاهرة عندما أخذت عائلات الجنود تمارس ضغوطا على المسئولين فى الجيش الاسرائيلى لابعاد أبنائهم عن الضفة والقطاع . وقبلها بقليل كان الجنرال نتان فيلناى

رئيس قسم الطاقة البشرية فى هيئة أركان الجيش الاسرائيلى يحذر من (عواقب القلق البالغ الذى تبديه أمهات جنود جيش الدفاع على أبنائهن الذين يخدمون فى الجيش) كما استخدم صحفى اسرائيلى تعبير « جنود الشيكولاته » فى مجال السخرية من الأمهات اللاتى تشكون من أن (أبناءهن المجندين لا يأكلون سوى وجبات حرب) .

ودلالة ذلك أن الوضع المعنوى الراهن للجيش الاسرائيلى يجعله أكثر تأثرا بالعمليات المسلحة الكبرى أكثر من أى وقت مضى خاصة بعد أن وضح ارتباكه إزاء المفاجآت العسكرية التى تنتزع منه زمام المبادرة وتجعله فى حاجة إلى بعض الوقت ليستعيد ضبط صفوفه . وهو ما تكشف عنه تداعيات عملية « شهداء قبية » فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ .

وكذلك الحال بالنسبة للتأثير النفسى للعمليات الكبرى والذى لا ترقى إليه المبادرات المحلية بأية حال . فعلى سبيل المثال وصفت صحيفة « معاريف » الاسرائيلية التأثير النفسى لعملية (شهداء قبية » بقولها : (كانت الحالة النفسية للجميع فى منطقة الجليل صعبة ، حيث سيطر الاحساس القاسى بالفشل والعجز كما كان هناك احساس بالرعب بين السكان تحسبا لوجود فدائيين آخرين مختبئين) . هذا فضلا عن التكلفة المالية الباهظة للعمليات الكبرى ، كما تدل عليها مشاهد الاستنفار العسكرى البرى والجوى الذى يترتب على هذه العمليات بما ينطوى عليه من تكاليف الوقود وقذائف الانارة واستهلاك الطائرات الهليكوبتر والآليات وما إلى ذلك .

وليس أدل على عمق تأثير العمليات الكبرى من سيطرة شبح عملية « شهداء قبية » التى صارت تعرف فى اسرائيل باسم « ليلة الطائرات الشراعية » على نظم الانذار الاسرائيلية . فبعد حوالى عشرة أيام من هذه العملية تم رصد جسم طائر غريب فوق الجليل الأعلى ترتب عليه شن عملية بحث واسعة النطاق فى قطاع الحدود اللبنانية الاسرائيلية . فأقلعت الطائرات لتمشيط القطاع الممتد بطول منطقة « الحزام الأمنى » بجنوب لبنان وأطلقت نيران مدافعها بالاضافة إلى أكثر من ٤٠٠ قذيفة مضيئة ، فضلا عن انتشار القوات بأسلحتها الأمر الذى تكلف حوالى ١,٢ مليون دولارا وفقا للتقدير الاسرائيلى قبل أن يتم اكتشاف أن الجسم الغريب الذى تم رصده كان طائرة ورقية أفلتت من يد طفل فى المنطقة ودفعتها الريح إلى سماء الجليل الأعلى .

لكن هذا التثمين للقدرات التأثيرية على العمليات الكبرى للمقاومة المسلحة لا يعنى التقليل من أهمية المبادرات المحلية إذا اتسع نطاقها إلى أوسع قطاعات ممكنة من سكان المناطق المحتلة ، وأصبحت انعكاسا للواقع الاجتماعى والسياسى والعسكرى اليومى للحياة فى هذه المناطق . فإذا صاحبها تطور الانتفاضات الشعبية واستمرارها على المستوى الذى وصلت إليه فى ديسمبر ١٩٨٧ تكون المناطق المحتلة قد اقتربت من العصيان المدنى الشامل ما لم تتمكن السياسات الاسرائيلية من احباطه كما حدث فى الفترة التالية مباشرة للاحتلال ، حيث نجحت هذه السياسات فى الحد من المقاومة السياسية والمسلحة فى آن معا .

لكن المؤكد أن السياسات الاسرائيلية لم تكن العامل الوحيد وراء عجز المقاومة بشقيها المسلح والسلمى عن أن تمثل تحديا حقيقيا للاحتلال الاسرائيلى فى الضفة والقطاع على مدى عشرين عاما . فلم تكن هذه السياسات بقادرة على الوصول إلى هذه النتيجة ما لم تتوافر عوامل أخرى على الصعيد الفلسطينى والعربى .

ثانيا : الظروف المؤثرة على صعود وهبوط المقاومة الفلسطينية

لم يكن المسار الذى اتخذته المقاومة الفلسطينية بشقيها المسلح والسياسى وليد صدفة ، وإنما كان نتاج ظروف موضوعية ذات صلة بالأوضاع المحيطة بهذه الحركة فلسطينيا وعربيا واسرائيليا ، وظروف ذاتية تتعلق بتركيب حركة المقاومة نفسها وفى هذا الاطار كان تأثير السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة فاعلا من خلال اقترانه بتأثيرات أخرى ترجع إلى قصور استراتيجية المقاومة المسلحة نفسها ، والاطار السياسى الاجتماعى فى المناطق المحتلة ، وانقسام حركة المقاومة على نفسها ، وافتقادها إلى الدعم العربى .

١ ـ تأثير السياسات الاسرائيلية :

تشتمل السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة على اجراءات للردع ولرد الفعل ، وللاحتواء فى اطار توجه يسعى منذ اليوم الأول للاحتلال إلى منع تبلور موقف ثورى فى المناطق المحتلة يمكن أن تنتج عنه حركة فاعلة للمقاومة ، أى السيطرة على الظروف الموضوعية التى يمكن أن تساعد على تنامى هذه المقاومة .

أ ـ اجراءات الردع :

يعتبر الردع هو العنصر الأكثر أهمية فى سياسة اسرائيل تجاه المناطق المحتلة بما يهدف إليه من الرقابة والضبط وإقرار النظام العام فيها . وقد مارسته منذ اليوم الأول للاحتلال سواء بوسائل مباشرة أو غير مباشرة ، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى طرد بعض العناصر الفاعلة وهدم منازل البعض الآخر ، معتمدة فى الاختيار على الوثائق الأمنية المتعلقة بالمنظمات الفدائية التى تركتها السلطات الأردنية قبل انسحابها من الضفة الغربية وأرادت سلطات الاحتلال بذلك تخويف أهالى المناطق المحتلة لردعهم عن المشاركة فى المقاومة . كما قامت بابعاد القيادات الوطنية المعروفة ، وبتدمير الممتلكات الخاصة لكل من يشتبه فى قيامه بنشاط ما ضد الاحتلال . فكان يتم نسف عدد كبير من المنازل لمجرد الاشتباه فى انتماء أحد أبناء الحى أو القرية لمنظمة فدائية .

وقد دار جدل فى الأوساط الاسرائيلية حينئذ حول المفاضلة بين نسف المنازل ومصادرتها . وتغلب الاتجاه الداعى للنسف على أساس أنه يحقق ردعا لا تكفله المصادرة التى تبقى الأمل فى استعادة هذه المنازل فيما بعد .

كما مارست سلطات الاحتلال أسلوب الاعتقال الجماعى كأداة للردع ، بما يتضمنه من تعذيب وما يترتب عليه من أحكام بالسجن لمدد طويلة ، وكذلك أسلوب تحديد الاقامة بهدف تجميد العناصر ذات الخطر المحتمل ، مع إرغام الخاضعين لهذا التجميد على مراجعة الشرطة أو السلطة العسكرية يوميا ، بما يؤدى إليه ذلك من آثار نفسية واقتصادية تجعل أى شخص فى مثل هذا الوضع ضعيفا من الناحية المعنوية .

وتستند سلطات الاحتلال فى هذه الاجراءات إلى نظام الدفاع أو الطوارىء ، الذى أصدرته سلطات الانتداب البريطانى عام ١٩٤٥ ، وأعاد الاحتلال الاسرائيلى العمل به عام ١٩٦٧ .

ويتسم هذا النظام بالصرامة والشدة وانتهاك المبادىء الأساسية لحقوق الانسان ، حيث أجاز إبعاد أى مواطن فلسطينى خارج البلاد ومنع دخوله مرة أخرى ، ومصادرة المنازل والممتلكات وتدميرها ، والاعتقال دون محاكمة ولذلك أعادت سلطات الاحتلال الاسرائيلى العمل به على الفور ، رغم أن القاعدة التى يفرضها القانون الدولى فى مثل هذه الحالة هى تطبيق القانون الذى كان قائما وقت الاحتلال أى القانون الاردنى بالضفة والقانون المصرى بقطاع غزة . لكن سلطات الاحتلال تحايلت على هذه القاعدة مستندة إلى أن الأردن لم تكن له السيادة على الضفة وأن مصر لم تكن لها السيادة على غزة .

ولم تكتف سلطات الاحتلال بهذا النظام الرادع إلى حد القهر ، وإنما أصدرت عددا كبيرا من التشريعات الصارمة التى تحمل اسم « تعليمات الأمن » ، والتى تخول الحاكم العسكرى أو من يفوضه سلطات مطلقة فى التعامل مع سكان المناطق المحتلة[١] .

ويدل تتبع اجراءات الردع التى اتخذتها سلطات الاحتلال خلال السنوات العشر الماضية على أن أهم هذه الاجراءات تتخذ كلما اقتربت ذكرى إحدى المناسبات الوطنية الفلسطينية التى يجرى إحياؤها عادة بمظاهرات واضرابات وأحيانا بعمليات مسلحة . فتقوم بعمليات اعتقال أو تحديد إقامة لقوائم ضخمة من العناصر النشطة وتفرض حظر التجول فى مناطق محددة ، وأحيانا تغلق المدارس والجامعات .

وتعتبر الاعتقالات الجماعية أكثر اجراءات الردع تكرارا خلال السنوات العشر الماضية ، مما دفع منظمة العفو الدولية لأن تضع الضفة وغزة فى عداد أكثر مناطق العالم من حيث معدلات الاعتقال السياسى . وقد أقامت سلطات الاحتلال ١٥ سجنا بالضفة والقطاع منذ ١٩٦٧ ، إضافة إلى السجون التى كانت قائمة قبل الاحتلال وأكبرها سجن الضفة المركزى بنابلس وسجن غزة المركزى وسجن الفارعة وسجن المسكوبيه بالقدس .

---

(١) الملاحظ أنه فى نفس الوقت قامت سلطات الاحتلال بتجميد عقوبة الاعدام التى ينص عليها نظام الطوارىء بعد جدل فى الأوساط الاسرائيلية رجحت خلاله كفة التيار المطالب بالغائها على الأسس التالية :

ـــ إن وجود عقوبة الاعدام يجعل الفدائيين يقاتلون حتى النهاية على أساس أنهم يعرفون ما ينتظرهم ، وبالتالى سيأخذ العمل الفدائى طابعا أعنف .

ـــ إن الاعدام يجلب للفدائيين التعاطف العالمى ويدفع بعض تيارات اليسار الاسرائيلى للتقرب من المقاومة .

ـــ إن الاعدام سيجعل الفدائيين بمثابة قديسين معذبين وأبطال وطنيين مما يدفع شبانا آخرين للسير على نهجهم .

ـــ بينما بنى أنصار الاعدام موقفهم على أن معرفة الشباب بأنهم لن يعدموا عند القبض عليهم تشجع على انضمامهم للفصائل الفدائية ، وأن تنفيذ حكم الاعدام فى الفدائيين المعتقلين سيزيل أهم أسباب احتجاز الرهائن من قبل الفدائيين . وقد تجدد هذا الجدل عام ١٩٨٧ مع تصاعد المقاومة المسلحة والسياسية ، حيث تعالت الأصوات المطالبة بالاعدام وانضم إليها رئيس الوزراء شامير ومعظم قيادات ليكود . بينما وقف جهاز المخابرات الداخلية « شين بيت » فى صف عدم تطبيق عقوبة الاعدام ومعه كثير من قيادات حزب العمل وكان هذا الجدل ـ الثانى فى تاريخ اسرائيل ـ مستمرا حتى إعداد هذا التقرير .

وهذا غير المعتقلات الجماعية التى يطلق عليها اسم « معسكرات التجميع » أو « معسكرات العمل » . وفى بعض الأحيان عندما تتجاوز أعداد المعتقلين أقصى طاقة استيعابية ممكنة لهذه السجون يتم ترحيل الأعداد الزائدة إلى سجون الأراضى المحتلة ١٩٤٨ وعددها ١٩ سجنا أهمها سجن نفحة بالنقب وسجن معسليا بعسقلان وسجن الجلمة قرب حيفا .

ورغم هذا العدد الضخم من السجون والمعتقلات بالقياس إلى تعداد سكان اسرائيل والمناطق المحتلة فقد وصل الازدحام فيها إلى حد لا مثيل له فى العالم ، وتكاد تنعدم فيها الرعاية الصحية والتغذية الآدمية وفقا لتقارير الصليب الأحمر الدولى ومنظمة العفو الدولية .

وعادة ما تقترن اجراءات الاعتقال الهادفة للحيلولة دون حدوث مظاهرات فى ذكرى المناسبات الوطنية الفلسطينية باجراءات تحديد اقامة لمن لا يجرى اعتقالهم لمكانتهم الاجتماعية فى الغالب ويحظر التجول فى مناطق معينة .

ويدل تتبع اجراءات حظر التجول الهادفة للردع خلال السنوات العشر الأخيرة على أن مدن القدس ونابلس والخليل والبيرة هى الأكثر تعرضا لحظر التجول ، بالاضافة إلى المخيمات وبصفة خاصة مخيم الدهيشة(*) .

كما تلجأ سلطات الاحتلال إلى ابعاد بعض المشتبه فى ممارستهم أو دعمهم للمقاومة إلى الخارج ، وتمنع عائلاتهم من السفر بهدف ردع غيرهم . ومن اجراءات الردع التى تلجأ إليها سلطات الاحتلال أيضا هدم أو نسف المنازل . ورغم أن هذا الاجراء يدخل أساسا ضمن اجراءات رد الفعل للعمليات الفدائية بالأساس ، إلا أنه ينطوى على جانب رادع حيث تدل البيانات المتوفرة على اتساع نطاق عمليات هدم المنازل بحجة البحث عن الفدائيين على نحو ينطوى على ارهاب سافر يهدف للردع قبل كل شىء . والملاحظ أن سلطات الاحتلال لا تسمح للسكان العرب باعادة بناء المنازل التى يتم هدمها . لأسباب تتعلق بالمقاومة ١٤٥٨٠ منزلا فى الضفة و ١١٣٥٣ منزلا بغزة حتى يوليو ١٩٨٦ ، وفقا لبيانات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود فى الأراضى المحتلة .

وإزاء تصاعد المعارضة لاجراءات هدم المنازل من القوى التقدمية وحركات السلام الاسرائيلية ، أقر الكنيست فى نوفمبر ١٩٨٦ مشروع تعديل لقانون التنظيم والبناء يتيح للسلطات هدم المنازل دون إذن قضائى فى حالة الضرورة الأمنية .

وفى نفس الوقت تمثل عمليات مصادرة الأراضى المملوكة للفلسطينين مجالا رحبا لممارسة اجراءات الردع ، حيث تقوم سلطات الاحتلال بمصادرة أراضى العناصر المشتبه فيها وعائلاتهم لتحقق إلى جانب هدف الردع هدفا آخر يتعلق بتوفير الأراضى للاستيطان ومستلزماته . وقد بلغ مجموع الأراضى المصادرة فى الضفة من يونيو ١٩٦٧ إلى يونيو ١٩٨٦ حوالى ٢,٧ مليون دونما بالضفة وحوالى ١٥٨ ألف دونم بغزة وفقا لبيانات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود .

وتجدر الاشارة إلى أن اجراءات الردع لا تهدف فى التفكير الاسرائيلى إلى القضاء على المقاومة نهائيا وإنما إلى الحد منها والسيطرة عليها بحيث تبقى فى الحدود التى يمكن التعايش معها ، وذلك برفع تكلفتها أى تحويلها إلى عملية باهظة التكاليف بصورة مستمرة .

ب - إجراءات رد الفعل :

وطالما أن سياسات الردع عاجزة عن القضاء المبرم على المقاومة كان من الطبيعى أن تطور سلطات الاحتلال إجراءات للتعامل مع واقعة المقاومة فور حدوثها ، وهو ما نطلق عليه إجراءات رد الفعل .

وإذا كانت المقاومة الفلسطينية فى المناطق المحتلة تشمل شقى المقاومة اللذين يمكن أن يلجأ إليهما شعب تحت الاحتلال الأجنبى (المقاومة المسلحة والسياسية) ، فقد اتبعت سلطات الاحتلال أساليب مختلفة فى مواجهتها . لكن هذا لا يعنى تقسيم رد الفعل الاسرائيلى نفسه إلى شقين من السلوكيات فى مواجهة كل من المقاومة المسلحة والسياسية . فمثل هذا التقسيم غير ممكن من الناحية العملية . فإذا كان بالامكان وصف أحد أساليب رد الفعل مثل استخدام القوات المحمولة جوا بأنه أسلوب مضاد للمقاومة المسلحة ، فليس بالامكان وصف أساليب مثل الاعتقال الجماعى أو هدم المنازل بأنها مضادة للمقاومة السياسية فحسب . ولذلك يمكن القول بأن سلطات الاحتلال تستخدم بشكل عام كل الأساليب لمواجهة كل أشكال المقاومة .

وفى هذا الاطار يتميز رد الفعل الاسرائيلى للعمليات الفدائية بالفورية والمباشرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى التعقب الأرضى للفدائيين والبحث عنهم باستخدام الطيران ، مع اللجوء إلى أساليب القمع الجماعية فى مواجهة الأشكال العليا للمقاومة السياسية .

وفى المرحلة الأولى للاحتلال تميزت ردود الفعل الاسرائيلية للعمل الفدائى بالمواجهة الشاملة مع حركة المقاومة ، وخاصة قبل انسحابها لاقامة مناطقها القاعدية بالضفة الشرقية . فقد خاض جيش الاحتلال معركة منظمة لمواجهة الفدائيين أهم معالمها من حيث التكتيك الخروج لمواجهتهم فى المناطق المكشوفة بدلا من المدن ، والتحرك داخل المناطق بدلا من اغلاقها ، والبحث عن الفدائيين فى مخابئهم لا فى الطرق

(*) يقع مخيم الدهيشة على بعد ثلاثة كيلومترات جنوب مدينة بيت لحم و ٣ كم جنوب القدس ، ويمتد بشكل طولى على جانب شارع بيت لحم - الخليل . وقد انشىء هذا المخيم عام ١٩٤٩ على مساحة تبلغ ٣٤٠ دونما . وبلغ عدد سكانه عام ١٩٨٦ حوالى ٦٥٠٠ نسمة .

الرئيسية والعمل على أساس وحدات صغيرة سواء فى المخيمات أو فى القرى .

كما أفاد الاسرائيليون من تجربة الحرب الأمريكية فى فيتنام التى يعتبرها ديان بمثابة « حرب هيلكوبتر » بالأساس بمعنى أنها طورت استخدام الهليوكبتر فى تعقب الفدائيين وهذا ما يفسر اعتماد تحركات رد الفعل للعمليات المسلحة وحتى لبعض أشكال المقاومة السياسية ، على القوات المحمولة جوا التى يتم انزالها فى المواقع المقرر ضربها ردا على العملية بالتنسيق مع القوات البرية التى تتحرك فى اتجاه تلك المواقع .

وفى نفس الوقت طورت سلطات الاحتلال حزمة من العقوبات الموجهة ضد السكان المدنيين يتم استخدامها عقب العمليات الفدائية أو التحركات الجماهيرية كاجراءات لرد الفعل وللردع فى آن واحد حيث يصعب الفصل بينها فى كثير من الأحوال وفى مقدمتها اعتقال وسجن أو ابعاد العناصر النشطة ، وفرض حظر التجول والتفتيش الاستفزازى بهدف العقاب والمضايقة ومصادرة المحلات التجارية ، وهدم المنازل وإغلاق الأسواق لفترات معينة ، فضلا عن إنزال القوات إلى الشوارع للتصدى للمظاهرات وفض الاضرابات أو الاعتصامات .

وفى مجال التصدى للمظاهرات يتم استخدام العديد من الوسائل بدءا باطلاق المياه على المتظاهرين إلى استعمال الغاز المسيل للدموع إلى ضربهم بأعقاب البنادق وحتى اطلاق القذائف المطاطية وصولا إلى اطلاق النار للارهاب أو لأحداث إصابات . وقد وصل الأمر عام ١٩٨٦ إلى استخدام البنادق الطويلة ذات المنظار من طراز « لونج رايجل » لاصطياد قادة المظاهرات . وتم استخدامها فعلا ضد عدد من المظاهرات مثل مظاهرات جامعة بير زيت فى ديسمبر ١٩٨٦ ومظاهرة جامعة بيت لحم ومخيم عايدة فى أكتوبر ١٩٨٧ ، وخلال انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ . وتفسر سلطات الاحتلال استخدامها لهذا النوع من البنادق بأنه يهدف لتقليل عدد الاصابات من خلال التركيز على أهداف محددة ولاثبات الجدية فى تفريق المظاهرات .

ويدل تتبع البيانات المتوفرة عن المظاهرات فى المناطق المحتلة خلال السنوات العشر الأخيرة إلى تصدى قوات الاحتلال لجميع المظاهرات بشكل منتظم لكن بدرجات متفاوتة من القسوة وفقا لحجم ومدى عنف هذه المظاهرات . وقد اضطرت سلطات الاحتلال إزاء تصاعد المظاهرات فى المناطق المحتلة عام ١٩٨٧ وبالذات خلال انتفاضة ديسمبر ، إلى الاستعانة بقوات حرس الحدود والمظليين والمدرعات وفرقتى مشاة كاملتين ، الأمر الذى بدت معه المدن الرئيسية فى الضفة أشبه بساحات حرب حقيقية . فقد اتسمت ردود الفعل الاسرائيلية خلال هذا العام بالعنف والقسوة . فحتى أول ديسمبر عشية اشتعال الانتفاضة الكبرى ، كان عدد القتلى الفلسطينيين ٩٨ منهم ٦٢ برصاص المستوطنين بينما أصيب ١٤٨ بجراح ، بينما وصل عدد المعتقلين إداريا دون محاكمة إلى ١٥٩ ، وعدد الخاضعين للاقامة الجبرية إلى ١٣٦ وعدد المبعدين إلى ١٩ ، فى الوقت الذى هدم وأغلق ٣٨ منزلا ومحلا [وفقا لبيانات دار الجليل بعمان] .

لكن الثابت أن قوات الاحتلال استخدمت الذخيرة الحية فى مواجهة الانتفاضة الكبرى بكثافة غير مسبوقة الأمر الذى حاول وزير الدفاع رابين تبريره بأن الجنود استخدموا طلقات المطاط والغاز المسيل للدموع وعندما وجدوا أن ذلك غير كاف اضطروا للمحافظة على الأمن والنظام . وتؤكد تقارير المراقبين أن الجنود الاسرائيليين اعتمدوا بالأساس على رشاشات (عوزى) وبنادق (م - ١٦) فى تصديهم لهذه الانتفاضة . وتتصدى سلطات الاحتلال للاضرابات فى العادة بفرض غرامات باهظة على أصحاب المتاجر الذين يغلقونها فى أيام العمل العادية . وتشمل العقوبة أحيانا أحكاما بالسجن لمدد تصل إلى خمس سنوات .

ورغم أن أهم ما يميز اجراءات رد الفعل الاسرائيلى للمقاومة هو سرعتها ومباشرتها فقد شهد عام ١٩٨٧ تأخر رد الفعل لعملية « شهداء قبية » رغم التهديد والوعيد اللذين استقبلها بهما القادة الاسرائيليون ورغم أن رد الفعل السريع كان مطلوبا لامتصاص الآثار السلبية التى أحدثتها هذه العملية فى المجتمع الاسرائيلى . لكن القيادة الاسرائيلية آثرت التريث لظروف دولية تتمثل فى انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية بواشطن بعد أيام من هذه العملية الأمر الذى كان يقتضى عدم اشعال الموقف بما قد يعطى أولوية لقضية الصراع العربى - الاسرائيلى بين القضايا الأقليمية المطروحة على جدول أعمال هذه القمة ، وهو ما سعت اسرائيل إلى تجنبه باعتبار أن وضع الجمود الراهن هو أفضل الأوضاع من زاوية المصلحة الاسرائيلية ولكى تكفل اسرائيل استمراره وبالتالى عدم تناوله فى القمة بما يتجاوز إقرار حالة الجمود ، كان عليها الامتناع عن إلقاء حجر كبير فى البحيرة المطلوب أن تظل هادئة . ثم جاءت أحداث الانتفاضة الكبرى ابتداء من ٩ ديسمبر ١٩٨٧ لتدفع القيادة الاسرائيلية إلى تركيز كل جهدها فى مواجهتها ، مما أدى إلى تأجيل الرد الانتقامى على عملية « شهداء قبية » مرة أخرى وإن كان من المتصور أن الوحشية التى واجهت بها سلطات الاحتلال هذه الانتفاضة تعكس فى أحد جوانبها الرغبة فى الانتقام إلى جانب الآلية التقليدية التى تقضى بتشديد العنف كلما تصاعد التحدى .

وقد ثبت من خلال تفجر فضائح جهاز الأمن الاسرائيلى الداخلى « شين بيت » خلال عام ١٩٨٧(*) ، أن معظم الادانات التى تقررها المحاكم العسكرية الاسرائيلية تقوم على اعترافات تحت الضغط ، رغم أن المعتقلين ينكرونها أمام المحكمة مؤكدين أنهم أرغموا على الاعتراف بها تحت التعذيب . لكن لا يحدث أى تحقيق قضائى فى هذه الشكاوى حيث ترفض المحكمة النظر فيها إلا إذا قدم المتهم الأسماء الكاملة لمعذبيه ، وهو أمر مستحيل لأن من يقومون بالتعذيب لا يكشفون عن أنفسهم فى العادة . ومن أبرز إجراءات رد الفعل الاسرائيلية للمقاومة المسلحة شن الغارات على الأراضى العربية التى تنطلق منها هذه المقاومة . وقد لجأت اسرائيل إلى هذه السياسة منذ وقت مبكر فور أن أقامت المقاومة مناطقها القاعدية فى الأردن ، حيث أخذت فى شن هجمات متكررة على الأراضى الأردنية المتاخمة للضفة الغربية . وكان هذا السلوك الاسرائيلى أحد العوامل التى ساهمت فى توتير العلاقة الأردنية الفلسطينية ثم العلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية بعد أن ركزت المقاومة مناطقها القاعدية فى جنوب لبنان .

وكانت المقاومة الفلسطينية قد اضطرت عقب الغزو الاسرائيلى لجنوب لبنان فى مارس ١٩٧٨ ، إلى تحجيم عملياتها العسكرية عبر الحدود اللبنانية إلى أدنى مستوى ، بعد أن قرر مجلس الأمن إيفاد قوات دولية إلى جنوب لبنان تمركزت فى إحدى أهم مناطق انطلاق العمليات المسلحة ، والتى كانت تعرف باسم « فتح لاند » فقد قررت منظمة التحرير عدم استخدام الحدود اللبنانية كمسرح عمليات عسكرية ، مؤكدة أن هذا القرار لم يتخذ من منطلق اسقاط الخيار العسكرى ، وإنما من منطلق أن العمل العسكرى من خلال الحدود اللبنانية قليل الجدوى . وقد حدثت خلافات فى صفوف المقاومة بسبب هذا القرار ، الذى رفضته مجموعات مقاتلة بقيادة « أبو داود » الأمر الذى فرض استمرار العمليات المسلحة عبر الحدود اللبنانية . لكنها أصبحت تكاد تقتصر على قصف مستوطنات الجليل بالصواريخ . ولذلك استمر رد الفعل الاسرائيلى فى شكل غارات متفاوتة الحدة على المخيمات الفلسطينية غالبا وعلى بعض القواعد الفدائية فى لبنان أحيانا .

فلما تصاعدت العمليات المسلحة ، وبالذات قصف « الكاتيوشا » فى أواخر ١٩٨١ وأوائل ١٩٨٢ قامت اسرائيل باجتياح لبنان فى يونيو ١٩٨٢ على نحو يتجاوز رد الفعل والردع إلى استئصال الآلة القتالية والمؤسسات السياسية الفلسطينية كلية ، للقضاء على الموقع العسكرى ـ السياسى المستقل الوحيد من نوعه ، الذى أتيح للمقاومة أن تبنيه عبر مسيرتها فى ظل قوانين استثنائية . ورغم أن ذلك الاجتياح الاسرائيلى لم يحقق هدفه كاملا ، بل وأدى إلى نتائج عكسية بتصاعد المقاومة الوطنية اللبنانية لتشكل مصدر تهديد جديد لمنطقة الجليل ، إلا أنه كان عاملا من أبرز عوامل تفجير الأزمة داخل منظمة التحرير بفعل الشروخ التى أحدثها فى بنيتها التنظيمية .

جـ ـ سياسة الاحتواء :

هى سياسة تقليدية متكررة فى تجارب الحكم الاستعمارى فى العديد من مناطق العالم ، بهدف تحقيق نوع من الاستقرار فى المنطقة المحتلة بما يحول دون تصاعد أعمال المقاومة وهى سياسة مكملة لسياستى الردع ورد الفعل ، حيث يعقب العقاب الصارم تنازلات أو مكافآت محدودة تهدف إلى تخفيف حدة العداء الايجابى فى صدور سكان المنطقة ، وتحويلهم إلى حالة من الطاعة السلبية والرضاء بالواقع بكل آلامه .

وتنطوى سياسة الاحتواء الاسرائيلية على بعد اقتصادى يتمثل فى الحيلولة دون تعرض المناطق المحتلة لأزمة اقتصادية حادة تؤدى إلى انتفاضات شعبية واسعة ضد سلطات الاحتلال دون أن يتعارض ذلك مع الحاق اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلى . وقد شهدت الفترة الأولى للاحتلال وعودا اسرائيلية مكثفة حول التطوير الاقتصادى للمناطق المحتلة والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة وجعل الضفة الغربية بمثابة « هونج كونج » الشرق الأوسط . وقد ساهمت هذه الوعود التى لم تتحقق بالطبع فى تحقيق نوع من التهدئة انعكس سلبا على حركة المقاومة ، خاصة وإن الاجراءات المحدودة التى اتخذتها سلطات الاحتلال مكنت السكان من مواصلة نشاطهم الاقتصادى المعتاد ، وأهمها :

ـــ سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن التى أبقت على تحرك عناصر الانتاج والسلع من المناطق المحتلة والضفة الشرقية للأردن كما كان عليه الحال قبل الاحتلال تقريبا .

ـــ تشغيل عمال المناطق المحتلة فى اسرائيل ، الأمر الذى كان له تأثيران كلاهما فى صالح الاحتلال : الحد من البطالة فى المناطق المحتلة وبالتالى تجنب عنصر هام من عناصر الاضطراب ، والافادة من الطاقة العمالية العربية الرخيصة ، لمواجهة احتياجات النمو الاقتصادى الاسرائيلى على نحو يجسد

(*) بدأت سلسلة هذه الفضائح فى منتصف ١٩٨٦ عندما كشفت صحيفة « حداشوت » الاسرائيلية أن جهاز « شين بيت » قتل فدائيين قاما بخطف سيارة أتوبيس عام ١٩٨٤ بعد اعتقالهما وزعم أنهما قتلا خلال اشتباكات مع أفراد من الجهاز . وتصاعد الموقف عندما أثبت ضابط من أصل شركسى بالجيش الاسرائيلى أن الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا عليه بتهمة التعامل مع أحد وكلاء « العدو » كان بناءا على معلومات لفقها « شين بيت » مما أدى إلى تشكيل لجنة قضائية لتحرى تصرفاته قدمت تقريرا فى ٣٠ أكتوبر ١٩٨٧ يؤكد أن ضباط الجهاز انتزعوا اعترافات من المتهمين فى عديد من القضايا تحت التعذيب وأنهم كانوا يقومون بخدمات الأمن خارج أطار صلاحياتهم القانونية والطريف أن هذا التقرير أكد حق مستجوبى أفراد المنظمات فى استخدام الضغوط النفسية والجسدية ضد المتهمين عندما تعجز الوسائل غير العنيفة فى انتزاع المعلوت منهم لكن بصورة معتدلة .

أبشع أنواع الاستغلال . وقد اتجه العمال العرب للاشتغال فى الأعمال العامة كمشاريع الطرق وأعمال الصيانة للمدارس والمستشفيات وأعمال جمع محاصيل الجمعيات وأعمال البناء والصناعة الخفيفة خاصة التعليب والتغليف . وإزداد عددهم من ٥ آلاف عام ١٩٦٨ إلى ١٨ ألفا عام ١٩٧٣ حتى تجاوز المائة ألف عام ١٩٨٦ . وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة البطالة فى الضفة والقطاع بشكل ملموس ، خلال السنوات التى أعقبت الاحتلال على نحو كان كفيلا بالقضاء على مصدر هام للتوتر ، وصرف غالبية الشباب مؤقتا عن الانخراط فى صفوف المقاومة . لكن هذا التأثير أخذ فى التقلص تدريجيا تحت ضغط عاملين : أولهما : العجز عن استيعاب العمالة العربية التى أخذت فى التزايد ، بفعل المعدلات العالية للزيادة الطبيعية ونتيجة تحول الكثيرين من صغار الفلاحين والحرفيين إلى سوق العمل ، وبسبب تزايد أعداد اللبنانيين الجنوبيين الذين يعملون فى اسرائيل بعد الاجتياح الاسرائيلى للبنان فى صيف ١٩٨٢ . وثانيهما : اتساع نطاق الجامعات العربية فى المناطق المحتلة وزيادة أعداد الملتحقين بها ، ومن ثم خريجيها الذين لا يجدون العمل الملائم لهم ، الأمر الذى ساهم فى انخراط أعداد متزايدة من الشباب فى صفوف المقاومة مع أوائل الثمانينات .

ومع ذلك ، فالملاحظ أن سلطات الاحتلال دأبت على الربط بين انخفاض العمليات المسلحة ونقص عدد القتلى فى المناطق المحتلة وتقلص المقاومة السياسية وبين تحسن الأوضاع الاقتصادية وبالذات توفر فرص العمل وشيوع مناخ الركض وراء النقود . ولاسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى عام ١٩٨٧ مقولة معروفة فى هذا المجال : « إذا توفر لعرب المناطق الطعام فانهم لا يعملون فى الأمور التخريبية ، وإذا منحوا الفرصة لتحسين أوضاعهم ومستوى معيشتهم فلن يسرعوا فى التعاون مع الجهات المتطرفة سواء فى المناطق أو خارجها » .

وتهدف سياسة الاحتواء فى الأساس إلى خلق زعامات متعاونة مع الاحتلال وبديلة للقيادات التى تتخلق فى مجرى عملية المقاومة . وقد سعت سلطات الاحتلال إلى تحقيق هذا الهدف من خلال طرح مشروع الحكم الذاتى ، الذى ظهر لأول مرة عام ١٩٧١ مقترنا باجراء انتخابات بلدية وكان ذلك التوقيت مرتبطا بتوقف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية وقبول كل من مصر والأردن لمبادرة روجرز من ناحية ، وبالضربة التى تعرضت لها المناطق القاعدية للمقاومة بالأردن سبتمبر ١٩٧٠ - يوليو ١٩٧١ . وأرادت سلطات الاحتلال بذلك اعلان عزمها على توفير مناخ هادىء يشجع على الحياة الطبيعية فى المناطق المحتلة ، ومحاولة فرز وجوه جديدة على رأس البلديات تكون بحكم واقعها ومع مرور الزمن وتقادم الأمر الواقع طبيعية فى التعاون مع الاحتلال . وقد نجحت سلطات الاحتلال فى إجراء الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٢ ، رغم محاولة المقاومة الفلسطينية من خلال عناصرها فى الداخل منع اجرائها تحت شعار « لا شرعية فى ظل الاحتلال إلا للمقاومة » .

لكن هذه الانتخابات لم تحقق الهدف الذى سعت إليه سلطات الاحتلال ، حيث ظلت دائرة القيادات المتعاونة معها لا تتجاوز العناصر التقليدية التى حرصت من البداية على الحفاظ على مصالحها حتى فى ظل الاحتلال . ومع ذلك كررت سلطات الاحتلال التجربة عام ١٩٧٦ ، لكن فى اطار تصور أكثر تكاملا للحكم الذاتى . فكان الاتجاه السائد فى الحكومة الاسرائيلية حينئذ ينظر إلى تلك الانتخابات باعتبارها تمهيدا لاقامة الادارة الذاتية فى المناطق المحتلة ، وذلك فى اطار مشروع يقوم على توسيع صلاحيات البلديات ، وتقلص التدخل العسكرى الاسرائيلى فى شئونها ، بحيث يكون رئيس البلدية المنتخب بمثابة حاكم لواء .

لكن نتائج انتخابات ١٩٧٦ جاءت معاكسة تماما لتوقعات سلطات الاحتلال ، حيث أسفرت عن فوز ساحق لقوائم القوى المؤيدة لمنظمة التحرير والتى حصلت على نحو ٨٠٪ من المقاعد البلدية . بينما تعرضت قوائم الوجهاء والزعماء التقليديين لهزيمة كبرى . وبذلك أصبح معظم رؤساء البلديات المنتخبين من المعارضين للخطة الاسرائيلية الخاصة بالادارة الذاتية .

ورغم أن سلطات الاحتلال فشلت بذلك فى خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير ، إلا أنها نجحت فى الحد من المقاومة المسلحة والسياسية بالداخل لفترة طويلة . لكنها لم تحتمل التعايش مع المجالس البلدية والقروية المنتخبة عام ١٩٧٦ ، فقامت بحل معظمها تباعا وإقالة رؤسائها المنتخبين .

وقد تنوعت سياسة الاحتواء الاسرائيلية خلال السنوات العشر الماضية على النحو التالى :

— التلويح بوجود اتجاه للحد من القمع بأساليب مثل إقالة الحاكم العسكرى للضفة عام ١٩٧٨ لتورطه فى اقتحام مدرسة عربية والتصريحات المتفرقة التى يدلى بها القادة الاسرائيليون فى مناسبات مختلفة والتى تنطوى على دعوة للحد من القمع الجماعى .

— السماح لبعض المعتقلين أو المسجونين ، الذين يظهرون التراجع عن معاداة الاحتلال ، باستقبال أقاربهم أو نقلهم إلى المستشفيات وباطلاق سراحهم مع التلويح بتطبيق نفس الاجراءات على زملائهم .

— إظهار قدر من التشدد فى مواجهة الجماعات اليهودية المتطرفة سواء الدينية أو الاستيطانية ، واتخاذ اجراءات عقابية ضدها أحيانا مثل اعتقال ٤٠ من أعضاء جوش ايمونيم لمحاولتهم إقامة مستوطنة غير شرعية باريحا (١٩٧٧) ، ومهاجمة حزب العمل لتطرف بعض الجماعات ضد العرب فى القدس (١٩٧٨) وحملات

وايزمان المتكررة على هذه الجماعات وتطرفها ، وإلقاء القبض على الحاخام مائير كاهانا ثلاث مرات خلال (١٩٨٠) واعتقال شخص حاول إحراق المسجد الأقصى وخمسة مستوطنين للاشتباه فى اعتدائهم على متاجر عربية ورفض السماح للمستوطنين بتشكيل ميليشيات (١٩٨٣) واعتقال ٣٠ مستوطنا هاجموا العرب ومنع كاهانا من دخول قرية الطيبة ورفع الحصانة البرلمانية عنه (١٩٨٤) وحظر نشر مجلة للمستوطنين بالضفة الغربية (١٩٨٥) ، واعتقال ١١ عضوا من كاخ و ٨ متطرفين دينيين (١٩٨٦) واعتقال ٣ مستوطنين (١٩٨٧) .

— السماح لبعض المبعدين من المناطق المحتلة بالعودة إليها ، وقبول بعض المطالب العربية مثل خفض الضرائب على التجار والأطباء بغزة عام ١٩٨١ ورفع حظر التجول فى بعض المناطق قبل موعده ، والغاء قرارات إغلاق بعض الصحف قبل موعدها والافراج عن بعض المعتقلين والغاء بعض الرسوم الاضافية فى المدارس .

— الدعوة إلى الحوار مع القيادات الفلسطينية المسماة بالمعتدلة فى المناطق المحتلة ، وقيام بعض الرسميين الاسرائيليين باجراء حوارات بالفعل . وكان لأبا إيبان وموشى ديان السبق فى هذا المجال الذى ارتاده حزبا العمل والمابام منذ فترة طويلة . ولحقت به حركة حيروت أيضا لأول مرة عام ١٩٨٧ ، عبر الحوار الذى أجراه عضو لجنتها المركزية موشى عميراف مع بعض القيادات الفلسطينية ذات الصلة بمنظمة التحرير مثل فيصل الحسينى مدير جمعية الدراسات العربية بالقدس ود . سرى نسيبة الأستاذ بجامعة بيرزيت .

— لعب القضاء الاسرائيلى دورا هاما فى سياسة الاحتواء عبر الأحكام القليلة التى تصدر لصالح العرب والتى لا تتجاوز ٦٪ من مجموع الأحكام التى تصدر فى قضايا عربية . فالاهتمام الاعلامى بهذه الأحكام يلعب دورا هاما فى عملية الاحتواء ، وأبرزها الحكم الخاص بتجميد الاستيطان فى بعض المواقع (١٩٧٩) ومطالبة المحكمة العليا بأن توضح الحكومة مبررات طرد عمدتى الخليل وحلحول ومبررات عدم السماح ببناء جامعة عربية بالقدس وإدانتها لضابطين بتهمة محاولة تفجير المقدسات الاسلامية بالقدس وفرض حظر مؤقت على خطط الحكومة التى تستهدف شراء شركة كهرباء القدس العربية (١٩٨٠) وإدانة سبعة جنود بتهمة استخدام العنف ضد تلاميذ فى الخليل (١٩٨٢) ، ورفض قرار إدارى بهدم محجر عربى (١٩٨٣) وإصدار أحكام بالسجن على ١٢ من المتطرفين اليهود وتوجيه اللوم لمجموعة من ضباط « شين بيت » وإدانة ضابط بتهمة ممارسة العنف ضد العرب (١٩٨٤) ومنع الاستيطان فى وسط الخليل وإدانة مستوطن لقتله طفلة عربية (١٩٨٥) وإدانة ٣ جنود بتهمة تعذيب معتقل عربى (١٩٨٧) .

— إقامة روابط القرى من الشخصيات العربية المتعاونة مع سلطات الاحتلال ، وإنشاء اتحاد روابط القرى فى الضفة الغربية برئاسة مصطفى دودين عام ١٩٨١ . وكان الهدف من انشائها أن تؤدى دور الحزب أو التنظيم السياسى الذى يضم أتباع الاحتلال الذين ظلت سلطات الاحتلال ترفض السماح لهم بإنشاء حزب سياسى . وحتى عندما أدت المقاطعة الشاملة التى قابل بها السكان العرب هذه الروابط إلى اندثارها تدريجيا ، بقيت سلطات الاحتلال مترددة إزاء محاولة أحد المتعاونين معها « جميل العملة » لاقامة حزب سياسى فى الضفة والقطاع تحت اسم حزب الكونفدرالية الاردنية الفلسطينية الذى عقد اجتماعه التأسيسى فى آخر سبتمبر ١٩٨٧ بحضور ٣٠٠ شخص ، وأقر برنامجه الذى يدور حول التفاوض مع الحكومتين الاسرائيلية والأردنية على نحو يمكن أن يكون جسرا للمفاوضات المباشرة بين اسرائيل والأردن .

وقد ساهمت سياسة الاحتواء مع اجراءات الردع ورد الفعل فى الحيلولة دون تبلور موقف ثورى فى المناطق المحتلة والحد من انخراط أعداد متزايدة ومتصاعدة دوما من السكان فى المقاومة ، فضلا عن التأثير على بعض القيادات الوطنية الشريفة وإغلاق المنافذ أمامها حتى تضطر للعمل فى اطار الاحتلال . وآخر مثال صارخ لذلك اتجاه حنا سنيورة رئيس تحرير صحيفة « الفجر » المقدسية وهو من القيادات الوطنية التى لعبت دورا هاما فى مواجهة الاحتلال لأن يعلن فى يونيو ١٩٨٧ عزمه على أن يتصدر قائمة مرشحين فلسطينيين لانتخابات مجلس بلدية القدس الموحدة وهى أول مرة يقدم فيها سياسى فلسطينى على مثل هذه الخطوة منذ أن قامت سلطات الاحتلال بحل مجلس أمانة القدس العربية فى ٢٩ يونيو ١٩٦٧ وتشكيل مجلس صهيونى محله .

وتجدر الاشارة فى ختام هذا العرض للسياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة إلى أحد أهم عوامل فاعلية هذه السياسات ، وهو القدرة على النقد الذاتى والمحاسبة على الأخطاء . وآخر مظهر واضح لذلك التحقيق الواسع النطاق عقب عملية « شهداء قبية » بالجليل فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ فلم يكن هذا التحقيق سيناريو مرسوما لاحتواء النقد الموجه للجيش وفقا لما ذهبت إليه الصحافة العربية فى معظمها . فكان على العكس تحقيقا جديا اعترف خلاله مسئولون كبار بأخطائهم واستقالوا . واتجهت القيادات العسكرية على أعلى مستوى إلى أرض المعركة تطلب إعادة تمثيل العملية عدة مرات على مدى خمس ساعات متصلة لتحديد الأخطاء بدقة ومحاسبة المخطئين ولعدم تكرار ما حدث . وهذا سلوك اسرائيلى متواتر فى مواجهة أى نجاح تحققه المقاومة بل وفى مواجهة أى تقصير اسرائيلى على أى مستوى . وقد تم

إعماله عقب حرب ١٩٧٣ بصراحة وصدق شديدين ودون خوف من أسطورة استفادة الخصم من نشر الأخطاء والفضائح فنقرأ فى مقدمة كتاب التقصير الصادر عقب حرب ١٩٧٣ والملىء على امتداد ٣٥٣ صفحة بالفضائح التى جمعها سبعة كتاب اسرائيليين من الجنود والضباط الذين شاركوا فى الحرب أن : « لابد من قول كل شىء حتى يعرف الناس الحقيقة مهما كانت مرة ، وكى لا تواجه اسرائيل أبدا وضعا كهذا الذى واجهته (يوم كيبور) ١٩٧٣ » . ويكفى أن نقارن هذا السلوك بسلوكنا العربى إزاء حربى ١٩٦٧ و ١٩٨٢ .

٢ ـ قصور استراتيجية المقاومة :

تعتبر الاستراتيجية الصحيحة هى نقطة الارتكاز الرئيسية لاية حركة تحرير وفقا لما تؤكده الخبرات التاريخية . وتدل مراجعة المنابع الفكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية على أنها منابع متقاربة للغاية . فقد تأثرت حركة « فتح » بافكار فرانز فانون حول العنف الثورى فى مواجهة الاستعمار ، بالاضافة إلى تأثرها بتجارب الثورات الناجحة فى الصين وفييتنام والجزائر بصفة خاصة . ومن نفس هذه التجارب أشتقت منظمات اليسار الفلسطينى ★ ، تصوراتها للكفاح المسلح مدعمة اياها بمقولات النظرية الماركسية فى هذا المجال ، وهى المقولات التى تأثرت بها كذلك الفصائل ذات التوجه القومى ★★ ، وكذلك التيار اليسارى داخل حركة فتح ذاتها .

ويبدو أن تأثر جميع فصائل المقاومة الفلسطينية بمنابع متقاربة فيما يتعلق باستراتيجية المقاومة ادى إلى تشاركها جميعا فى التصور الذى اصاب استراتيجية المقاومة الفلسطينية المسلحة . ويمكن التمييز فى اطار هذا التصور بين الاساس النظرى لهذه الاستراتيجية والممارسة العملية لها .

أ ـ قصور الاساس النظرى لاستراتيجية المقاومة :

من الطبيعى ان تتأثر اية حركة مقاومة وطنية بخبرات واساليب حركات المقاومة الناجحة التى سبقتها ، ولكن دون ان يتجاوز هذا التأثر نطاق القوانين العامة التى افرزتها هذه التجارب إلى الحد الذى يطمس خصوصيات كل تجربة فالمعروف أن نجاح استراتيجية حرب التحرير الشعبية فى بلدان مثل الصين وكوبا والجزائر وفيتنام ادى إلى بروز عدد من القوانين العامة لهذه الحرب إلى جانب الخصوصيات المحددة لكل تجربة . لكن بدا منذ انطلاقه المقاومة الفلسطينية ان هناك نوعا من المبالغة فى التأثر بالقوانين العامة ادى إلى تعاظم الاتجاه لنسخ اساليب الكفاح من التجارب الأخرى على حساب السعى إلى اشتقاق هذه الاساليب من الواقع الفلسطينى المعين . وكانت محصلة هذا الاتجاه خلطا بين مستويات العمل الفدائى ، وعدم وضوح التمييز بين حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية فاعطى كثير من القادة الفلسطينيين للعمل الفدائى فى بدايته صفة حرب الشعب رغم أن الميثاق الوطنى الفلسطينى كان مصيبا فى التمييز بين هذا العمل لخطة صياغة الميثاق عام ١٩٦٨ وبين حرب التحرير الشعبية . فقد اوضحت المادة العاشرة من هذا الميثاق ان (العمل الفدائى يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية . وهذا يقتضى تصعيده وشموله وحمايته وتعبئته كافة الطاقات الجماهيرية الفلسطينية وتنظيمها واشراكها فى الثورة المسلحة ، وتحقيق التلاحم النضالى الوطنى بين مختلف فئات الشعب الفلسطينى وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها) .

ولكن رغم هذا الوضوح الذى تميز به الميثاق الوطنى الفلسطينى ، ادى شيوع الخلط بين العمل الفدائى فى مرحلة بدايته التى كانت حتى دون حرب العصابات وبين حرب التحرير الشعبية إلى تحديد مراحل وهمية لهذا العمل مستقاة من التجربة الصينية دون تصرف (المرحلة الأولى : اضرب واهرب ، والثانية : المواجهة المحدودة والثالثة : الاحتلال المؤقت ، والرابعة : الاحتلال الثابت) . والاهم من هذا التحديد ماترتب عليه من تبسيط مخل عندما اعتبر البعض ان المقاومة الفلسطينية انجزت المرحلة الثانية أى المواجهة المحدودة بخوضها معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨ ، وانها اجتازت المرحلة الثالثة ، أى الاحتلال المؤقت مع احتلالها لقرية الحمة بشمال اسرائيل فى مايو ١٩٦٩ .

ورغم ان اخراج المقاومة من الاردن بعد ذلك اظهر مدى الخطأ الذى وقعت فيه وادى إلى التراجع عن هذا التصور المنقول حرفيا من تجربة أخرى إلا أنه ترك اثارا كان من الصعب تداركها . كما أنه ادى إلى اصدار احكام غير دقيقة على حركة المقاومة الفلسطينية خلال الجدل الذى دار على المستوى العربى فى أواخر الستينات واوائل السبعينات . فعندما فشل العمل الفدائى ببدايته المتواضعة فى أن يسير على الطريق الصينى والكوبى والفيتنامى وفقا لما كانت تبشر به بعض قيادات المقاومة ، حكم بعض المفكرين العرب على الثورة بالفشل وعلى حرب التحرير الشعبية بالاخفاق قبل ان توجد على أرض الواقع ، كما فعل الياس مرقص ونديم البيطار على سبيل المثال .

وفى نفس الوقت حددت المقاومة الفلسطينية هدفها فى البداية بشكل مبالغ فيه وهو تصفية الوجود الصهيونى فى فلسطين . فكان هذا الهدف يتجاوز جل قدراتها المتواضعة . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى ما اعترف به بعض قادة المقاومة بعد ذلك من أن اعلان هذا الهدف كان مجرد شعار لرفع المعنويات وحفز الهمم وخلق بارقة أمل للفسطينيين فيما كان الهدف الحقيقى هو مناوشة العدو وابقاؤه فى حالة تيقظ واستعداد وفى افضل الاحوال ارباك الاقتصاد الاسرائيلى .

★ فصائل اليسار هى اساسا الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة النضال الشعبى وجبهة التحرير الفلسطينية .

★★ الفصائل ذات التوجه القومى هى الصاعقة وجبهة التحرير العربية والشعبية القيادة العامة .

والواضح أن هذه الهوة بين الأهداف المعلنة للمقاومة فى مرحلة انطلاقها وبين اهدافها الحقيقية كان عاملا اضافيا ساهم فى قصور استراتيجيتها ، فضلا عما ادى اليه من نتائج معاكسة على الصعيد المعنوى نفسه فى فترة لاحقة يضاف إلى ذلك ايضا عدم اتفاق الفصائل المتعددة على طبيعة العلاقة بين الكفاح المسلح والسياسى منذ انطلاقه المقاومة . فقد شهدت الساحة الفلسطينية منذ منتصف الستينات جدلا حادا حول هذه العلاقة ، وبصفة خاصة بين فتح التى بدأت الكفاح المسلح عمليا فى أول يناير ١٩٦٥ واعتبرته حينئذ السبيل الوحيد للتحرير وبين فصائل اليسار الفلسطينى التى تعتبر امتدادا لاحزاب وقوى عربية فى الساحة الفلسطينية كان العمل السياسى هو ميدان نشاطها الرئيسى . فقد ذهبت « فتح » إلى تأكيد أولوية العمل العسكرى على العمل السياسى ، انطلاقا من أن الممارسة القتالية هى التى تحدد الخط السياسى . ولذلك وجهت انتقادات حادة « للنظريين » الذين يقدسون الكلمة ويطلقون الجمل الرنانة دون أن يعرفوا الواقع . ولم يكن هذا ليعنى لدى « فتح » اسقاط العمل السياسى كلية وانما اعطاء الاولوية للعمل العسكرى ليأتى العمل السياسى كحصاد له . وبالمقابل رأت فصائل اليسار الفلسطينى ان القتال ليس ثورة فى حد ذاته ، وأن الكفاح المسلح جزء من الثورة لا الثورة كلها ، وأن العمل العسكرى ليس بديلا لنضال الجماهير وانما تتويج لهذا النضال . وفى هذا الاطار طرحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صيغة التنظيم السياسى المسلح بالنظرية الاشتراكية ، وحذرت من أن يتحول العمل العسكرى فى غياب النضال السياسى الواعى إلى نزعة ارهابية مغامرة . وقد استمر هذا الجدل دونما اتفاق ، وتبنى الميثاق الوطنى الفلسطينى حلا وسطا يربط بين العمل العسكرى والسياسى دون اعطاء اولوية حاسمة لاحدهما على الآخر حيث نص على ان (الكفاح المسلح الفلسطينى فى سبيل تحرير وطننا المغتصب لايكتمل إلا بالتوافق والترابط الكاملين مع العمل السياسى المتمم له) .

والواضح ان الفصائل اليسارية الماركسية فى المقاومة نظرت بشك إلى اطروحة « فتح » المتعلقة بالاولوية المطلقة للكفاح المسلح لانها تتناقض مع ايديولوجيتها التى تركز على التعبئة السياسية والحشد الجماهيرى ، وتؤكد ضرورة العنف الثورى للرد على واقع الظلم والاضطهاد لكن فى اطار نضال سياسى جماهيرى واسع النطاق يحمى المقاومة التى تظل مهمتها المركزية هى انتزاع السلطة بواسطة القوة .

وفى نفس الوقت ظهر فى مسار حركة المقاومة الفلسطينية خلط متعمد احيانا بين العمل السياسى النضالى فى اوساط الجماهير وبين العمل السياسى الدبلوماسى على الصعيد الدولى . وفى هذا الاطار تجدر الاشارة إلى أن الجدل الدائر فى الاوساط الفلسطينية الان حول العلاقة بين العمل السياسى والعسكرى معاكس كلية لجدل مرحلة الانطلاق . فالملاحظ ان حركة « فتح » متهمة اليوم بالتخلى عن العمل العسكرى والانغماس فى العمل السياسى ★ .

وفى هذا الاطار يمكن القول بأن هذا التصور فى الأساس النظرى لاستراتيجية الكفاح المسلح حال دون تبلور نظرية فلسطينية متكاملة فى المقاومة الوطنية .

ب ـ قصور الممارسة العملية للكفاح المسلح :

وكان من الطبيعى ان ينعكس قصور الاساس الذى تقوم عليه استراتيجية الكفاح المسلح الفلسطينى على الممارسة العملية لهذا الكفاح . فقد ظلت انطلاقه العمل الفدائى فى اضيق نطاق حتى حرب ١٩٦٧ . ورغم تناميها بعد ذلك ، إلا أنها ظلت اسيرة القانون الذى حكم نشوءها ، وهو عدم تأسيس وتنظيم العمل الفدائى داخل الضفة والقطاع بما يضمن استمراره وفاعليته . فمنذ البداية لم توجه المقاومة جهدا كافيا لتركيز مناطقها القاعدية هناك والتواصل السياسى العميق مع الجماهير بحيث لاتصبح مرتهنة بمناطق الطوق العربية التى تخضع لسيادة أنظمة عربية لها موقفها المختلف تجاه الكفاح المسلح . ★ وجاء احتلال الضفة والقطاع فى يونيو ١٩٦٧ حاملا معه فرصة لاستدراك هذا القصور وتركيز المناطق القاعدية للمقاومة فى الاراضى المحتلة . لكن لم تتمكن المقاومة من استغلال هذه الفرصة واستثمار اتساع مسرح العمليات امامها بعد الاحتلال قبل ان تتمكن القوة المحتلة من القيام بالترتيبات الضرورية لاحكام السيطرة على الضفة والقطاع .

وقد حاولت المقاومة بالفعل اقامة قواعد ارتكاز داخل الاراضى المحتلة فى الايام التالية لحرب ١٩٦٧ وتم ارسال نقلات سلاح وذخيرة للضفة التى كانت شبه مجردة من السلاح . وأخرج أفراد عبر الجسور لتدريبهم فى قواعد بالخارج واعادتهم لممارسة المقاومة . وتصاعد العمل المسلح بالضفة والقطاع بالفعل خلال النصف الثانى من عام ١٩٦٧ وانتشر جغرافيا وتنوعت أساليبه . وواكب ذلك قيام قطاعات واسعة من سكان المناطق المحتلة بمحاولة عصيان مدنى تمثلت فى اضرابات واعتصامات وامتناع عن دفع الضرائب واغلاق المدارس وامتناع المحامين عن المرافعة امام المحاكم ومقاطعة البضائع الاسرائيلية والامتناع عن الاتصال بالاسرائيليين وتوقيع عرائض الاستنكار والاحتجاج . لكن هذه المحاولة لم تتحول إلى

★ وصلت هذه الاتجاهات إلى ذروتها مع عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بعمان فى نوفمبر ١٩٨٤ ثم توقيع اتفاق عمان (١١ فبراير ١٩٨٥) ، وما أعقبه من ظهور سيناريو الوفد المشترك والحوار مع ميرفى واعلان القاهرة حيث اعتبرت معظم الفصائل أن هذه الخطوات تعكس الرهان على التسوية الامريكية ، وأن هذا الرهان كان حقيقة راسخة لدى بعض قيادات « فتح » منذ فترة طويلة ، لكن قوى المعارضة داخل منظمة التحرير كانت تلجمه ، وأن الانقسام الفلسطينى الذى اعقب الخروج من طرابلس اتاح لهذه القيادات حرية حركة غير مسبوقة فى هذا الاتجاه .

عصيان مدني شامل بسبب عدم توفر الاطار الاجتماعي الملائم . والاجراءات الفاعلة التي اتخذتها سلطات الاحتلال .

وازاء الضربات التي تعرضت لها المقاومة المسلحة والسياسية اتجهت قيادة المقاومة إلى السعي لاقامة قواعد ، الارتكاز في مناطق الطوق العربية المحيطة بالاراضي المحتلة . فانحسر النشاط الفدائي من الضفة مع اواخر ١٩٦٧ واوائل ١٩٦٨ بينما استمر في قطاع غزة حتى اواخر ١٩٧١ لكن دون القدرة على تدعيم المناطق القاعدية علىٰ نحو يسمح بشن حرب عصابات منظمة ومتصاعدة في اتجاه حرب الشعب .

ودلالة ذلك ان خسارة المقاومة لمعركة المناطق القاعدية أو القواعد الامنة داخل الأرض المحتلة ادت إلى اتجاهها لتركيز هذه القواعد خارجها ، وخاصة في الضفة الشرقية لنهر الأردن حيث توجد الاراضي التي تتاخم القطاع الاطول للضفة الغربية . وفضلا عن المشكلات التي اثارها انتقال الجسم السياسي والعسكري للمقاومة للضفة الشرقية وللبنان مع الحكومة الاردنية وبعض القوى السياسية اللبنانية ، كان هذا الانتقال يصب في اتجاه مراوحة العمل المقاوم بالداخل في مدار العجز عن التحول إلى حرب عصابات طويلة النفس . ووجه القصور هنا ان العمل الفدائي لم يقم من البداية على اعطاء الضفة والقطاع الاهمية المركزية والاولوية الاولى في العمل المقاوم . ولذلك ظل الجزء اللاجيء من الحركة الوطنية الفلسطينية هو العنصر الاهم والابرز في المقاومة . فكان على مخيمات اللاجئين في الاردن ولبنان ان تشكل المحيط الاجتماعي الذي نهلت منه المقاومة وهذا لايعني انه حدثت قطيعة بين المقاومة وجماهير المناطق المحتلة ، بل على العكس شهدت هذه المناطق نهوضا وطنيا عبر المقاومة المسلحة والسياسية لكن في نطاق الحدود الدنيا . وظلت لمختلف الفصائل وبالذات « فتح » ، خلايا داخل المناطق المحتلة بدرجة أو بأخرى وشهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٥ محاولة هامة قامت بها حركة « فتح » لدعم وجودها بالداخل عبر اقامة تنظيم « الواثقون » من شباب الضفة ليكون ذراعها العسكري هناك .

والمؤكد أن هناك شبه اجماع وطني في الضفة والقطاع على اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على نحو يقطع بوجود دور هام للمقاومة في الداخل . لكن المسألة ليست في درجة الولاء لمنظمة التحرير ، بل في مستوى فاعلية المقاومة في ظل تمركز العمل الفدائي خارج الاراضي المحتلة . فالثابت أن هذه الفاعلية تتعاظم كلما كان هذا العمل مباشرا ومحاطا بالتأييد الشعبي والنضال الجماهيري اليومي وقادرا على الافادة من المحيط الجماهيري بالداخل يؤثر فيه ويتأثر به . أما وجود العمل الفدائي خارج الارض المحتلة فيعتبر خللا بنيويا في حركة المقاومة ، مما ادخلها في صراعات جانبية استنزفت الكثير من طاقاتها ، وابقى تأثيرها محدودا على العدو المتفوق عسكريا والقادر على امتصاص وتعويض الضربات التي توجهها له بين الحين والآخر دون ان تسبب له نزيفا حقيقيا ، وهو النزيف الذي لا يتحقق إلا بالعمل المستمر الطويل النفس من داخل المناطق المحتلة نفسها لامن خارجها .

٣ ـ عدم ملاءمة الاطار السياسي ـ الاجتماعي

تنبع الأهمية الخاصة للاطار السياسي ـ الاجتماعي للمناطق المحتلة التي تجرى فيها المقاومة من كونه يمثل مصدر الدعم الحقيقي لهذه المقاومة والوسيلة الرئيسية لحمايتها . فهو بالنسبة للفدائيين بمثابة « البحر بالنسبة للسمك » كما تقول عبارة ماوتسي تونج الشهيرة . وقد سعت السياسات الاسرائيلية كما رأينا إلى جعل هذا الاطار غير ملائم للمقاومة . واذا كانت هذه السياسات قد حققت نجاحا ملموسا ، وخاصة في المرحلة الاولى التي اعقبت الاحتلال ، فهذا لايرجع لمجرد سلامتها أو عبقرية القائمين عليها ، وإنما لان الاطار السياسي ـ الاجتماعي كان مساعدا على نجاحها في الاصل . فكانت الطبقة العليا في الضفة الغربية بالذات على استعداد للتعامل مع الوضع الجديد الناجم عن الاحتلال ، بحيث لم تبذل سلطات الاحتلال الكثير من الجهد لضمان ولائها . فقد كان الحفاظ لهذه الطبقة على مواقعها وامتيازاتها كفيلا بتحويل ولاء معظم افرادها ، بل ومبادرة بعض عائلاتها الكبيرة للتعاون مع سلطات الاحتلال . وكانت سياسة الجسور المفتوحة التي اتبعها الاحتلال من أهم السياسات التي اتخذت للمحافظة على امتيازات الجناح الزراعي لهذه الطبقة حيث ادت إلى استمرار تحرك محاصيلها إلى الاردن بما يحول دون كسادها بانعكاساته السلبية على الجناح التجاري لهذه الطبقة . كما أن نقل منتجات قطاع غزة الزراعية إلى اسواق للاردن عن طريق الضفة الغربية ادى إلى قيام تجارة ترانزيت ساهمت في انعاش اغنياء تجارة الضفة .

والواقع أن هذا السلوك لم يكن غير متوقع من طبقة الوجهاء التي تشمل كبار الملاك الزراعيين واغنياء التجار في الأساس . فهي التي ساهمت بعد هزيمة ١٩٤٨ في ضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية واقره ممثلوها في مؤتمر اريحا الشهير في ديسمبر ١٩٤٨ وفي تتويج الملك الراحل عبد الله ملكا على الضفتين ورغم ان هذا الضم ادى إلى الحاق اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاردني الاكثر تطورًا فقد كفل في نفس الوقت الحفاظ على سلطة الوجهاء فيها وتجنيد بعضهم لمناصب وزارية وحصول الآخرين على مغانم أخرى .

ويشير تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عموما منذ الانتداب البريطاني ان طبقة الوجهاء لم تشارك في هذه الحركة مشاركة فاعلة رغم ادراكها للخطر الذي تمثله الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية . وقد اقتصر دورها في معظم الأحوال على التحرك الدبلوماسي الهاديء ، وأن كانت بعض المصادر تؤكد أن بعض عناصر هذه الطبقة حملوا السلاح وقاتلوا مع الفلاحين في الثلاثينات . .

وقد اتخذ العمل الدبلوماسي الذي مارسته طبقة الوجهاء شكلا مؤسسيا لاول مرة عام ١٩٣٦ بتأسيس الهيئة العربية العليا من ٣٢ عضوا ينتمي ٢٨ منهم إلى الارستقراطية المالكة للأرض ورؤساء العائلات القديمة ذات النفوذ واغنياء التجار. بينما كان اربعة فقط من اعضائها هم الذين يمكن اعتبارهم ممثلين للطبقة الوسطى.

وعلى هذا النحو يؤكد تاريخ الارستقراطية الفلسطينية أنها طبقة نبلاء غير مقاتلة في الغالب، وشديدة التمسك بالاساليب الشرعية في العمل السياسي كما يصفها الاستاذ البرت حوراني. فكان ملاذها في مواجهة الخطر الصهيوني هو العمل الدبلوماسي: وفود إلى اسطنبول أو لندن، وعرائض ومؤتمرات وتصريحات في اطار محاولات ترمي إلى تغيير التزام حكومة الانتداب تجاه الصهيونية عبر الاقناع والنقاش والتحذيرات. وكان اخر ما في جعبتها الاشارة إلى احتمالات اندلاع العنف، أي التهديد بالانتفاضة الشعبية لكن دون بذل جهد ملموس لدعم فاعلية الحركة الشعبية بحيث يمكن ان تتخطى عفويتها لتشكل أكثر من تهديد مؤقت للسيطرة البريطانية. وهذه هي الحدود العامة لدور هذه الطبقة التي تتفق عليها اهم المؤلفات التاريخية عن الحركة الوطنية الفلسطينية.

ورغم ان حجم هذه الطبقة كان محدودا عند الاحتلال الاسرائيلي إلا أنها كانت تمسك بمفاتيح السيطرة على الضفة الغربية، في الوقت الذي كانت البورجوازية الصغيرة المدينية والريفية مهشمة سياسيا رغم أنها تمثل غالبية سكان الضفة.

وكان الملاك الزراعيون الكبار هم الاكثر نفوذا داخل هذه الطبقة بتأثيرهم النافذ على الريف الفلسطيني. ولايستند هذا النفوذ إلى ادوات القهر، وانما إلى علاقات اجتماعية ترابطية وتكافلية في آن واحد تجعله أكثر قبولا من صغار وفقراء الفلاحين الذين يفترض انهم مصدر الدعم الحقيقي لاية حركة مقاومة في بلد زراعي. فتتميز قرى الضفة الغربية تاريخيا بترابط اجتماعي ملموس بين عائلاتها التي تنتمي إلى ثلاث فئات:

أ - عائلات كبار الملاك التي كانت تملك من الاراضي ما لا تستطيع فلاحته وحدها وبالتالي تستخدم عمالة زراعية بالمشاركة أو بالأجر من أهالي نفس القرية في الغالب الأعم. ولاتعرف هذه القرى الملكيات الشاسعة ★ إلا في حدود ضيقة، بحيث تعتبر الملكيات المتوسطة وفوق المتوسطة هي الشائعة. كما لاتعاني هذه القرى من مساوىء ظاهرة الملاك الغائبين على نطاق واسع.

ب - العائلات التي كانت تملك قطعا من الارض تفلحها دون حاجة إلى عمالة من خارجها، بل وكان بعضها لايستطيع الاعتماد على الارض لاعالته مما يدفع إلى ممارسة أعمال أخرى.

جـ - العائلات التي لاتملك اراضي لكنها غالبا ما كانت تملك قطعانا من الأغنام والماعز ويعمل افرادها في اراضي عائلات الفئة الاولى.

والثابت من الدراسات التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية أن فلاحي عائلات الفئة الأخيرة انخرطوا في الأعمال المبكرة للاحتجاج العنيف على بيع بعض الاراضي للمستوطنين، واهمها انتفاضة القسام عام ١٩٣٥ والثورة الكبيرة ٣٦ - ١٩٣٨. لكنهم ينطبق عليهم ايضا الوضع العام للفلاحين العرب الذين لاتوجد إلا القليل جدا من الدراسات الجيدة عنهم، والذين عانوا تاريخيا من صيغة خاصة جدا من الاقطاع الذي يسميه ماكس فيبر «اقطاعية الوقف» لكن على عكس ما ذهب اليه فيبر من ضعف الروابط القائمة بين الطبقة المالكة للأرض وبين الفلاحين في اطار هذه الصيغة، تميز الريف الفلسطيني بقوة تلك الروابط. لكن قلة الدراسات الجيدة عن هذا الريف تجعل من الصعب الاجابة على التساؤل التالي: هل يرجع ضعف استجابة صغار وفقراء الفلاحين للمقاومة عقب الاحتلال الاسرائيلي إلى قوة هذه الروابط بما تعنيه من قدرة طبقة الوجهاء على التاثير في اتجاهاتهم ام إلى ضعفهم السياسي - الاجتماعي وعدم قدرتهم على الانخراط في ثورة طويلة، أم إلى عدم قدرة المقاومة على تحريكهم وتوحيد صفوفهم وجمع شملهم كما حدث في تجارب أخرى برز فيها دور الصفوة الثورية المنظمة والفاعلة في تحريك الفلاحين كما كان الحال بالنسبة للقوزاق في روسيا وانصار نابليون في فرنسا والجيش الشعبي الذي شكله ماوتس تونج. وأيا كان الأمر، فالثابت ان سعي المقاومة الفلسطينية للحصول على ولاء اهالي المناطق المحتلة عقب حرب يونيو ١٩٦٧ اصطدم بالهيكل التقليدي للقيادة في هذه المناطق وبالذات في الريف. فلم يكن من السهل ان يقبل القادة التقليديون الوجهاء التخلي عن مواقعهم ونظروا إلى قادة المقاومة وبالذات القادمين من خارج المناطق المحتلة باعتبارهم غرباء. ولذلك فضل القادة التقليديون الحفاظ على الاستقرار في ظل الاحتلال، إلى حد معارضة بعضهم لاجراء انتخابات بلدية عام ١٩٧٢ لا تضامنا مع المقاومة وانما خشية أن تؤدي إلى فقدانهم لمواقعهم وامتيازاتهم. وفي نفس الوقت ساهم ضعف حركة المقاومة وتشتتها في عدم قدرتها على اكتساب ثقة الاهالي فيها بسرعة اولئك الذين تعاطفوا معها، حيث بقي هذا التعاطف على الصعيد المعنوي.

ويظهر التأثير السبي لطبقة الوجهاء على المقاومة من ملاحظة استمرار قواعد الارتكاز للمقاومة في قطاع غزة التي يقل نفوذ هذه الطبقة فيها نسبيا - فترة أطول من الضفة. فبينما أخذ الوجود الفدائي ينحسر من الضفة مع بداية ١٩٦٨، استمر هذا الوجود ويتصاعد في قطاع غزة ثلاث سنوات أخرى إلى أن ركز الجيش الاسرائيلي ضرباته هناك في اواخر ١٩٧١ واوائل ١٩٧٢ حتى تمكن اريل شارون قائد المنطقة الجنوبية وقتها من

★ تتراوح الملكيات الكبيرة بين ٥٠ و ٦٠ الف دونم ولم تكن تملكها سوى عائلات قليلة أشهرها الحسين والبرغوش والتاجي وعبد الهادي والطبري.

القضاء على المناطق القاعدية للمقاومة فى القطاع .

وكان ضعف طبقة الوجهاء فى القطاع من العوامل الهامة التى تفسر هذه الظاهرة . وقد قارن احد الكتاب الاسرائيليين بين الوضع فى الضفة والقطاع قائلا أنه لم يكن فى القطاع شخصيات مثل المصرى أو نسيبة أو طوقان ، ولم يكن هنـاك ارستقراطيون اصحاب منهج انجليزى وثقافة عربية مهذبة .

لكن الثابت ان بعض عائلات القطاع تعاونت مع سلطات الاحتلال على نحو لايقل عن تعاون بعض عائلات الضفة ، مثل عائلة الشوا الكبيرة . ولذلك لم يكن الفارق بين طبقة الوجهاء فى الضفة والقطاع هو العامل الوحيد وراء استمرار المناطق القاعدية للمقاومة داخل القطاع فترة اطول . فالوضع العام فى القطاع ساعد على ذلك ، حيث التكدس السكانى الرهيب وظروف المعيشة البائسة . فيعيش أكثر من ٦٠٠ ألف من السكان فى مساحة ٣٦٠ كم[٢] حيث يبلغ طول القطاع ٤٥ كم ومتوسط عرضه ٨ كم وبالتالى تبلغ الكثافة السكانية ٢١٠٠ شخص لكل كيلو متر وهى تكاد ان تكون أكبر كثافة فى الكرة الارضية . كما تميزت غزة بأن حوالى ثلث سكانها حينئذ (حوالى ٢٠٠ الفا) من لاجئى حرب ١٩٤٨ الذين يعيشون فى ثمانى مخيمات رئيسية تتجمع حول مدن غزة وخان يونس وفى ظروف أسوأ من نظرائهم بالضفة فمخيمات اللاجئين بالقطاع تعانى من التكدس الرهيب ينتشر فيها الفقر بشكل حاد ، بحيث تشبه اسوأ الاحياء الفقيرة فى كلكتا وبومباى . وقد ادت السنوات الطويلة من الاحتجاز داخل المخيمات بلا عمل فى الغالب والعيش على المعونات إلى تأجيج الكراهية ضد الاسرائيليين الامر الذى كان رصيدا هاما للمقاومة فى القطاع .

وبالاضافة إلى ذلك يعتبر البناء الطبقى فى القطاع أكثر استقطابا منه فى الضفة ، حيث قلت امكانات الحراك الاجتماعى ولم تكن هناك امكانية لان يتحرك المرء اجتماعيا إلى اعلى ألا عن طريق التهريب . ولذلك ساهم اختلاف البناء الاجتماعى بين الضفة والقطاع فى تباين الظروف الموضوعية المحيطة بحركة المقاومة فى الفترة التالية للاحتلال .

لكن هذا البناء الاجتماعى شهد تطورات تدريجية بطيئة لكن مؤثرة فى اتجاه توفير اساس موضوعى اكثر ملاءمة للمقاومة السياسية وللعمليات المسلحة الصغيرة أو المبادرات المحلية . ويمكن رصد اهم هذه التطورات التى قاد تراكمها وتبلور القوى الجديدة التى انتجتها إلى انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ على النحو التالى :

أ - التزايد التدريجى فى اعداد القوة العاملة المأجورة نتيجة فقدان اعداد متزايدة من صغار الفلاحين لاراضيهم لاسباب تتعلق بسياسة المصادرة الاسرائيلية بالاساس ، بالاضافة الى تسرب ابناء صغار الفلاحين وفقراء المدن من الدراسة وتوجههم إلى سوق العمل تحت ضغط الحاجة . وقد سعت سلطات الاحتلال إلى مواجهة هذه الظاهرة من خلال فتح سوق العمل الاسرائيلى امام عمال الضفة والقطاع . وتشير الارقام الاسرائيلية الرسمية إلى أن عدد العمال العرب الذين يعملون داخل اسرائيل بلغ ٥٩٨٠٠ عام ١٩٨٥ كالتالى :

٢٠ الفا فى مجال البناء ، و ٢٢ الفا فى مجال الصناعة الخفيفة و ١٢ الفا فى المرافق و ٥٨٠٠ فى الزراعة .

لكن يلاحظ أن هذه الارقام لاتشمل القدس العربية التى تستبعدها الاحصاءات الاسرائيلية منذ ضمها لاسرائيل عام ١٩٨٠ . كما انها لاتتضمن الاف العمال الذين يعملون داخل اسرائيل بشكل غير رسمى ومعظمهم من الاطفال والنساء غير المسجلين لدى مكاتب العمل الاسرائيلية ولذلك فالمرجح ان العدد الحقيقى لابناء الضفة والقطاع الذين يعملون داخل اسرائيل لايقل عن مائة الف إن لم يكن يزيد .

لكن سياسة فتح باب العمل لعمال الضفة والقطاع فى اسرائيل لم تحل مشكلة البطالة المتزايدة فى الاراضى المحتلة والتى تتفاقم باستمرار بفعل انعكاس ازمات الاقتصاد الاسرائيلى عليها على نحو يمثل فشلا واضحا لسياسة الاحتواء التى سعت فى جانبها الاقتصادى إلى الحد من تدهور الظروف المعيشية فى المناطق المحتلة . ومن المتوقع أن تتفاقم البطالة فى الضفة والقطاع أكثر خلال الفترة المقبلة فى ظل توافد اعداد كبيرة نسبيا من ابناء الجنوب اللبنانى ، وخاصة المنطقة الحدودية المحتلة للعمل فى داخل اسرائيل . وقد بلغ عدد هؤلاء فى نهاية ١٩٨٦ حوالى ١٢٠٠ عامل وفقا لتصريح لوزير العمل الاسرائيلى موشى كصاب الذى قدم مذكرة فى ديسمبر ١٩٨٧ يوصى فيها بدراسة زيادة عدد العمال من جنوب لبنان بعد ان امتنع معظم عمال الضفة والقطاع عن العمل خلال انتفاضة ديسمبر .

والثابت أن هناك علاقة طردية بين تفشى البطالة فى المناطق المحتلة وبين تصاعد المقاومة فيها .

ب - تزايد اعداد خريجى الجامعات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة الذين لايجدون العمل المناسب وخاصة بعد أن اخذت فرص العمل تقل فى الاقطار العربية الغنية مع الانحسار النسبى للموجة النفطية . وارتبط هذا النمو بالقفزة الهائلة التى شهدتها الجامعات الفلسطينية خلال السنوات العشر الأخيرة . ★ حتى اصبح عدد طلابها عام ١٩٧٦ حوالى ١٧ الف طالب يأتى معظمهم من الطبقة الوسطى الدنيا التى اصبحت كل طموحاتها تصطدم بواقع الاحتلال . فمعظم هؤلاء الطلاب يجدون أن أول معركة تواجههم بعد التخرج وهى الحصول على العمل الملائم معركة خاسرة . وفى اوائل ١٩٨٧ اصبح هناك نحو ١٢ الفا من

★ ابتداءا من عام ١٩٧٥ اخذت بعض الكليات والمعاهد المتوسطة فى الضفة فى التحول إلى جامعات كبيرة . ففى ١٩٧٥ تحولت كلية بيرزيت التى كانت تضم ١٧٠ طالبا إلى جامعة يدرس فيها الان حوالى ٢٣٠٠ طالب وفى ١٩٧٧ تحولت مدرسة النجاح التى تضم ٣٠٠ طالب إلى جامعة تضم الان ٣٥٠٠ طالب وفى ١٩٧٨ تأسست الجامعة الاسلامية بالقطاع التى يدرس بها الان ٤٦٠٠ طالب .

خريجي الجامعات في السنوات الماضية متعطلين غير اولئك الذين يعملون في اعمال لاتتفق ونوع دراستهم أو مستواها . وهذا التطور يفسر لنا كيف تصاعد دور الجامعات في المقاومة السياسية خلال الأعوام الماضية لتصبح أحدى أهم ركائز هذه المقاومة وإلى الحد الذى يدفع وزير الدفاع الاسرائيلي رابين إلى التهديد باغلاقها نهائيا .

ج - ويرتبط بهذا التطور اكتمال نضج جيل فلسطيني جديد ذى قدرات أعلى في مواجهة الاحتلال عن الجيل السابق . وهو يوصف عادة بأنه اقل خوفا من سلطات الاحتلال وأكثر جرأة في مواجهتها . فهذا الجيل (١٥ - ٢٤ عاما) لم يعايش صدمة هزيمة ثلاث جيوش عربية في يونيو ١٩٦٧ ، ولم يعتقد في يوم ما أن الجيش الاسرائيلي لايقهر على عكس الجيل السابق الذى شهد هذا الجيش يقتحم الضفة والقطاع دون عناء . فقد بدأ وعي الجيل الجديد في التفتح مع حرب ١٩٧٣ ، حيث عايش خبرة التراجع النسبي لهذا الجيش فيها . كما عايش بعد ذلك خبرة عجزه عن أخماد المقاومة اللبنانية والفلسطينية في حرب ١٩٨٢ ثم اضطراره للانسحاب من معظم الاراضي التى احتلها .

ويبدو أن نشأة هذا الجيل في ظل الاحتلال سلحته بروح المواجهة دون خوف حيث تعود على مواجهته سلطات الاحتلال في الصباح والمساء عند كل مفترق طرق . وتؤكد احصاءات اسرائيلية رسمية ان نحو ٨٠ ٪ من أعمال العنف في الضفة والقطاع خلال السنوات الخمس الماضية يقوم بها شباب لم يتعرف على الحياة في ظل الادارة الاردنية أو المصرية وأنما كبر وبلغ سن الرشد في ظل الاحتلال الاسرائيلي على حد تعبير يهودا باراك نائب رئيس الاركان الاسرائيلي في ١٢ سبتمبر ١٩٨٧ .

د - وفي نفس الوقت اتجهت اعداد متزايدة من أبناء هذا الجيل إلى تبني افكار ومعتقدات اصولية مما ادى إلى بروز تيار اسلامي في الضفة والقطاع بدأ يلعب دورا ملموسا في المقاومة السياسية والمسلحة . ويتحرك هذا التيار تحت لافتات مختلفة مثل الجماعة الاسلامية ، والتيار الاسلامي الثورى وحركة النضال الاسلامي وحزب الله السني والحركة الاسلامية المجاهدة والطليعة الاسلامية وسرايا الجهاد الاسلامي والواضح ان لهذا التيار ممارسات متباينة تجاه القوى الوطنية الأخرى في الداخل فثمة نوعان لممارسات التيار الاسلامي تجاهها :

الاول : يعكس خللا في الاولويات يدفع إلى خوض معارك مع القوى الوطنية الأخرى سواء انصار قيادة منظمة التحرير أو اليسار الفلسطيني واستخدام العنف ضدها على نحو لا يفيد الاسلطات الاحتلال . وتحتدم هذه المعارك عادة في مواسم الانتخابات بالجامعات الفلسطينية . وقد شهدت الجامعة الاسلامية بغزة وجامعة النجاح اعنف هذه المعارك التى تطورت عام ١٩٨٦ إلى صدامات قتل فيها احد المحاضرين بالجامعة الاسلامية بغزة واستخدمت فيها السكاكين والخنازير داخل الجامعة وبالشوارع إلى الحد الذى يعطى فرصة لسلطات الاحتلال لاغلاق الجامعة كما حدث في سبتمبر ١٩٨٧ لجامعة النجاح .

والثاني : يركز الجهد في مقاومة سلطات الاحتلال ويرفض الاشتباك مع القوى الوطنية الاخرى انطلاقا من أن جهة المقاومة مفتوحة للجميع . والغالب ان التنظيم الذى يطلق على نفسه « سرايا الجهاد الاسلامي » هو صاحب السبق في هذه الممارسة ، التى تنأى بنفسها عن النزاعات الثانوية مع القوى الفلسطينية الأخرى . وتعود نشأة هذا التنظيم إلى عام ١٩٧٩ حيث كان يسمى « أسرة الجهاد » لكنه تعرض لضربة اسرائيلية قاصمة عام ١٩٨٠ أدت إلى تواريه عن الساحة حتى أعيد تنظيمه من جديد عام ١٩٨٣ . لكنه لم يعلن عن نفسه صراحة كمسئول عن عمليات للمقاومة إلا في منتصف أكتوبر ١٩٨٦ ، عقب العملية الفدائية ضد الجنود الاسرائيليين الذين تجمعوا لأداء قسم الولاية قرب ما يسمى « بحائط المبكى » بالقدس . لكن ثمة مؤشرات على أنه استأنف نشاطه قبل ذلك بأكثر من عام ، وعلى أن هناك نوعا من التنسيق المحمود بين هذا التنظيم وبين أنصار منظمة التحرير في الفترة الأخيرة .

ورغم السلبيات التى قد تنجم عن النوع الأول من ممارسات هذا التيار في المناطق المحتلة ، وبالذات احتمالات تأثيره على المسيحيين الفلسطينيين (حوالى ٢٠٪ من إجمالي سكان المناطق المحتلة) وعلى تحويل الصراع في اتجاه ديني (اسلامي - يهودى) ، يمثل وجود هذا التيار ظاهرة جديدة ربما تدفع في اتجاه تصاعد المقاومة واتجاهها الى مزيد من العنف الناشىء عن اقدام عناصر هذا التيار على المواجهة والتضحية ايمانا بالمبدأ الاسلامي « النصر والشهادة » . وهي ظاهرة تعكس فقدان قطاعات من الشباب الفلسطيني الثقة في المقاومة الفلسطينية وعجز هذه المقاومة عن استيعاب متغيرات الوضع الفلسطيني في المناطق المحتلة ، وفقدان الأمل في نصر سريع على الاحتلال بالاضافة الى تأثير الجماعات الاسلامية العاملة في مصر والأردن وتأثير المد الاسلامي في المنطقة عموما ، وهو المد الذى وصل الى المناطق المحتلة ومن أهم مظاهره مضاعفة عدد المساجد في الضفة (من ٤٠٠ عام ١٩٦٧ الى ٧٥٠ عام ١٩٨٧) وفي قطاع غزة (من ٢٠٠ عام ١٩٦٧ الى ٦٠٠ عام ١٩٨٧) .

هـ - وفي هذا الاطار اتسع نطاق مشاركة القوى الاجتماعية في المقاومة السياسية تدريجيا . ففضلا عن الجيل الجديد ، الذى اصبح بمثابة الوقود الاساسي لهذه المقاومة من خلال دوره في الجامعات والمدارس وخارجها اخذت بعض القوى الاجتماعية التى كانت بعيدة عن المقاومة تشارك في الانتفاضات الشعبية بدءاً بانتفاضة يوم الارض في ٣٠ مارس ١٩٧٦ التى شارك فيها الفلاحون بشكل ايجابي لاول مرة كما شارك فيها قطاعات من الحرفيين والتجار وائمة المساجد . لكن مشاركة التجار بالذات

لم تأخذ طابعا مبادرا ومنظما إلا خلال العامين الماضيين ، حيث لم تعد مشاركتهم مجرد استجابة لضغوط المتظاهرين باغلاق المحلات ، بل تطورت فى اتجاه المبادرة بالدعوة للاضراب . وكان هذا واضحا بجلاء فى انتفاضات ١٩٨٧ التى شهدت مشاركة جماعية لفئات التجار فى الاضرابات العامة . كما لعب ائمة المساجد خلال هذا العام دورا تحريضيا سافرا ضد الاحتلال ، حيث ناشد خطباء الجمعة السكان الخروج للشوارع والاحتجاج .

وكانت اهم دلالة لانتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ التى تعتبر اهم نتاج لهذه التطورات ، ان المشاركة الواسعة فيها من مختلف القوى الاجتماعية تؤكد امكانية تنفيذ عصيان مدنى شامل لو توفر عنصرا التنظيم والقيادة . لكن تجدر الاشارة الى ان عصيانا مدنيا ناجحا لا يمكن ان يقتصر على المدن والمراكز الحضرية التى تتركز فيها الانتفاضات الشعبية وانما ينبغى ان تمتد الى القرى الفلسطينية التى تؤهلها ظروفها للمشاركة فى اضرابات طويلة بحكم قدرة غالبيتها العظمى على الاستقلال الذاتى . فالقرى الفلسطينية تتميز ، على عكس ما هو سائد فى الريف العربى عموما بعدم التخصص فى زراعات أو محاصيل معينة . فنجد أن بعضها تزرع حبوبا وفواكه وخضرا فى آن واحد . كما تتوفر فيها بعض المهارات المهنية ، مما يتيح لها امكانية الاستقلال الذاتى لفترة طويلة(١) .

وتدل خبرة انتفاضة يوم الارض على التأثير البالغ لعنصر التنظيم فى نجاحها داخل الارض المحتلة ١٩٤٨ ، حيث قام عرب اسرائيل منذ يناير ١٩٧٦ بتشكيل « مجلس الدفاع عن اراضى العرب » الذى ضم معظم الهيئات السياسية والدينية فى القطاع العربى بالاضافة الى ممثلين للمجالس البلدية وشخصيات عامة . لكن الاهم هو انشاء ٤٠ فرعا لهذا المجلس فى القرى العربية لتنظيم تعبئة شاملة بين العرب لمقاومة مصادرة الاراضى العربية لكن يبدو ان التفكير الرسمى الفلسطينى كما تعبر عنه قيادة منظمة التحرير لا يعطى اهتماما واضحا لفكرة العصيان المدنى ولا ينظر الى الانتفاضات الشعبية كخطوة فى هذا الاتجاه وانما كوسيلة لاظهار الرفض الفلسطينى للاحتلال امام العالم اجمع . وفقا لتصريحات صلاح خلف (ابو اياد) المنشورة فى عدة صحف عربية يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

٤ ـ الافتقاد الى محيط عربى للمقاومة :

كان من الطبيعى ان تلجأ حركة المقاومة بعد ان خسرت معركة اقامة المناطق القاعدية داخل المناطق المحتلة الى محاولة اقامتها على الارض العربية المتأخمة لهذه المناطق والتى تخضع لسيادة عدة اقطار (الاردن وسوريا ولبنان) التى اصطلح على تسميتها باقطار الطوق او المحيط .

أ ـ المقاومة .. وازمة الاعتمادية :

وكان من الطبيعى ايضا ان تركز المقاومة فى المرحلة الاولى على اقامة المناطق القاعدية فى الضفة الشرقية حيث توجد الارض التى تتأخم القطاع الأطول من حدود المناطق المحتلة بطول حوالى ٦٠٠ كم وحيث يعيش اكبر عدد من الفلسطينيين خارج الاراضى المحتلة . وادى ذلك الى اثارة التوتر بين القاومة والحكومة الاردنية على الفور الامر الذى جعل توفير القاعدة الآمنة والضرورية لحرب العصابات احد المعضلات الرئيسية التى واجهت المقاومة . والمعروف ان لهذه القواعد اهمية فائقة فى كل نظريات المقاومة وتجاربها لما توفره من امكانات للتجمع والتدريب والتثقيف والاستعداد لمواصلة المعركة . فيتفق اندريه بوفر وجبريال بونير مع ماوتسى تونج فى ان هذه القواعد تعتبر العامل الحاسم فى حروب العصابات .

وقد نبع التوتر بين المقاومة والسلطات الاردنية ثم اللبنانية من طبيعة القاعدة الامنية نفسها باعتبارها المكان الذى تمارس فيه المقاومة السيطرة بل والسلطة الكاملة وسط شعب مؤمن بالمقاومة وملتزم بها . ولم يكن هناك أى نظام عربى يمكن أن يسمح للمقاومة بمثل هذه السيطرة على الارض والشعب فضلا عن اختلاف تصورات هذه النظم لاسلوب ادارة الصراع مع اسرائيل وعدم ايمانها بالعمل الفدائى . وعلى سبيل المثال كانت هناك خلافات جوهرية بين تصور الاردن وتصور المقاومة للصراع منذ عام ١٩٦٥ ، أى قبل شروع المقاومة فى اقامة مناطقها القاعدية داخل الاراضى الاردنية فكانت وجهة النظر الاردنية انه ينبغى على الفدائيين عدم التسلل الى الاراضى المحتلة عبر الحدود الاردنية لعدم اعطاء العدو مبررا لفرض المعركة قبل اوانها وان دور الفدائيين ينحصر فى التدريب والاستعداد للتخريب داخل منطقة العدو عشية المعركة الحاسمة . وبعد حرب ١٩٦٧ تعارض موقف المقاومة

---

(١) تؤكد الخبرات الثورية قدرة الفلاحين على المشاركة بدور بارز فى الثورة فخلال هذا القرن شهد العالم ست ثورات اجتماعية ـ سياسية لعب فيها الفلاحون دورا هاما هى الثورة المكسيكية ١٩١٠ ، وثورتا روسيا ١٩٠٥ ، ١٩١٧ والثورة الصينية عبر مراحلها المختلفة ١٩٢١ ـ ١٩٤٨ ، والثورة الفيتنامية التى نبتت جذورها خلال الحرب العالمية الثانية والثورة الجزائرية التى بدأت ١٩٥٤ والثورة الكوبية ١٩٥٨ . ومحصلة هذه الثورات تغيير النظرة القديمة للفلاحين فى الادبيات الثورية والتى كانت تميل الى استبعاد دورهم فى الثورة من الاساس باعتبار انهم مضطرون دائما للامتثال أو الانصياع انطلاقا من أن العبء الشديد الملقى على كاهلهم نتيجة لظروف عملهم القاسية يحول بينهم وبين الاندماج أو الارتباط السياسى ولان روابط القرية الممتدة والتزامات المساعدة المتبادلة داخلها قد تحول بينهم وبين تبنى نظرة اكثر شمولا للمجتمع الكبير ولان مصالح الفلاحين وخاصة فقرائهم غالبا ما تتقاطع عرضا مع طبقات اخرى داخل المجتمع حيث يكون الفلاح احيانا مالكا ومستأجرا وصاحب متجر فى آن واحد بكل تأثيرات هذا الانتماء المتعدد على طبيعة وضعه الطبقى وبالتالى على نظرته نحو العالم .

التصعيدى مع تركيز الاردن على العمل الدبلوماسى لاستعادة الاراضى التى تم احتلالها من خلال تسوية سياسية تستند الى القرار ٢٤٢ الذى رفضته المقاومة . وفى هذا الاطار كان الموقف الاردنى يتلخص فى ان نشاط الفدائيين سيؤدى الى مضاعفة القمع الاسرائيلى الذى يتعرض له سكان المناطق المحتلة مما يدفعهم الى مغادرة ارضهم والتحول الى لاجئين فى الدول العربية المجاورة وان هذا النشاط يجب ان يخضع لاشراف الجيش الاردنى ويتم من خلاله وفى اطار خططه المعتمدة .

وبالمقابل كان موقف المقاومة انها ستقاتل رغم كل الظروف ولن تسمح لأى حاكم عربى بأن ينحرف بها عن اهدافها أو يزج بها فى معارك جانبية وان التنسيق المطلوب ليس بين المقاومة والجيش الاردنى وإنما بين الجيوش العربية بعضها البعض أما العمل الفدائى كظاهرة شعبية فيجب أن يستمر بمبادرته الخاصة .

وزاد من حدة هذا الخلاف ان بعض فصائل المقاومة تبنت افكارا ثورية دعت الى تحقيق نوع من التغير الاجتماعى الراديكالى فى الوطن العربى كأحد متطلبات شن حرب تحريرية شعبية ناجحة على النموذج الفيتنامى . ومن الطبيعى ان يتعارض هذا الموقف مع الركائز الاجتماعية للنظام السياسى فى الاردن . كما حدثت تجاوزات من بعض هذه الفصائل وغيرها فى ظل قراءة خاطئة لميزان القوى بين الاردن والمقاومة حيث ظهرت شعارات مثل (لا سلطة فوق سلطة المقاومة) ، و (من اجل هانوى عربية فى عمان) وغيرها .

وازاء ذلك كان الصدام السريع بين المقاومة والسلطات الاردنية ابتداء من اكتوبر ١٩٦٨ عندما بدأت اسرائيل تشن هجمات عسكرية ضد الاردن ردا على العمليات الفدائية التى تنطلق من الحدود الاردنية . وقد تركزت هذه الهجمات ضد القرى والمدن وبعض المراكز الحيوية مما احرج الحكومة الاردنية واظهرها غير قادرة على حماية حياة واملاك مواطنيها وتصاعد التوتر فى العلاقات بين المقاومة والسلطات الاردنية حتى قاد الى الصدام الشامل الذى بدأ فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وانتهى بمعارك احراش جرش وعجلون فى يوليو ١٩٧١ التى انهت الوجود الفدائى بالاردن وحرمت المقاومة من أهم مناطق قاعدية يمكن ان تعتمد عليها بعد ان عجزت عن اقامتها داخل الاراضى المحتلة .

أما المناطق القاعدية التى اقامتها المقاومة فى لبنان بعد ذلك ، والتى كان بعضها قد تم بالفعل قبل الخروج من الاردن فلم تكن لتؤدى الدور الحيوى الذى يكفله الوجود فى الاراضى الاردنية المتأخمة للمناطق المحتلة وبامتداد طويل على خط الحدود يصعب احكام اغلاقه نهائيا . ومع ذلك سعت القاومة الى الافادة من قدرتها على اقامة مناطق قاعدية بلبنان لتوجيه ضربات الى منطقة الجليل المحتلة عام ١٩٤٨ ، لا للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ . ومن هنا كانت القواعد التى اقامتها المقاومة فى لبنان ذات فاعلية فى دعم نفوذ منظمة التحرير ودورها على المستوى العربى اكثر من اهميتها فى دعم العمل الفدائى فى الضفة والقطاع بشكل منظم ومتصاعد بأفق حرب عصابات فقد قنعت المقاومة بعد الخروج من الاردن بتوجيه ضربات عسكرية متفرقة للعدو مع قيادة المقاومة السياسية داخل المناطق المحتلة .

وفى نفس الوقت لم تسع المقاومة الى اقامة مناطق قاعدية لها داخل الاراضى السورية من الاصل بسبب الرفض السورى لاستقلال العمل الفدائى بشكل عام . لكن الملاحظ ان المقاومة تجنبت من البداية اثارة مشكلات مع السلطات السورية فى هذا المجال وبررت ذلك بعدم ملاءمة الواقع الجغرافى للعمل الفدائى لعدم ملاءمة المناطق الحدودية - هضبة الجولان - لحرب العصابات لافتقارها الى الاهداف الحيوية التى يمكن ضربها ولان الوجود العسكرى فيها حصين جدا . كما انه على الجانب السورى للحدود لا توجد كثافة سكانية فلسطينية يمكن أن تنزرع فيها القوات الفدائية لكن كان السبب الأهم هو رفض السلطات السورية لحرية العمل الفدائى انطلاقا من الاراضى السورية . فتقيد سوريا بالحرب النظامية القائمة على توازن القوى جعلها تتخوف منذ البداية من افساح المجال امام العمل الفدائى حتى لا يجرها ذلك الى حرب غير مهيئة لها . فأية ثورة من هذا النوع لا يمكنها ان تنمو وتترعرع وتثبت اقدامها إلا فى الاماكن التى تتآكل فيها سلطة وشرعية الدولة . ومن هنا اتجهت الثورة الفلسطينية بانظارها الى لبنان وجنوبه المحاذى لشمال اسرائيل الذى توجد فيه المصادر المائية ومركز انتاج الطاقة الكهربائية وبعض الصناعات الثقيلة . وقد افادت المقاومة من ضعف السلطة اللبنانية ومن وجود حركة وطنية ديمقراطية قوية فى لبنان لدعم وجودها ومناطقها القاعدية واقامة بنية اساسية لها بشكل مستقل . لكن هذا الاستقلال لم يكن مستقرا ، لان وجود المقاومة فى لبنان بالشكل الذى كان عليه بدا دائما كأمر مؤقت وخاصة بعد نشوب الحرب الاهلية وتورط المقاومة فيها وتضافر التدخلات السورية فى الساحة اللبنانية لكن نجحت المقاومة فى الحفاظ على هذا الوجود فى ظل الحرب الاهلية حتى تعرضت لضربة قاصمة بالغزو الاسرائيلى للبنان فى صيف ١٩٨٢ .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن خسارة المقاومة لمعركة القواعد الآمنة فى الضفة فى الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ وفى غزة فى اواخر ١٩٧١ وعدم اصرارها على متابعة هذه المعركة ولجوئها للبحث عن هذه القواعد فى اقطار الطوق العربية قادها الى ازمة اعتمادية Dependencycrisis على هذه الاقطار بمعنى ان المقاومة اصبحت تعتمد فى كفاحها المسلح على قبول هذه الاقطار لوجود قواعد الفدائيين على اراضيها بما يعينه ذلك من اعتماد لمقاومة على عوامل خارجة عنها ولا تستطيع التحكم فيها . ولذلك كان عليها ان تواجه مشكلات فى علاقاتها مع هذه الاقطار على نحو وضع قيودا هائلة على حركة المقاومة .

وكان هذا الوضع الذى اضطرت اليه المقاومة اى العمل من خارج المناطق المحتلة بالاساس ، احد أهم جوانب الخلل البنيوى فى حركة المقاومة . وكانت احدى نتائجه دخولها فى صراعات جانبية واسعة النطاق الهتها عن صراعها الرئيسى واستنزفت الكثير من طاقاتها . فكان لوجود المقاومة على الارض العربية المجاورة ثمن باهظ ، حيث كان عليها ان تنضبط فى اطار احكام قوانين الوضع العربى وان تقيم علاقات غير متوازنة أو متكافئة فى اطار هذا الوضع . فهناك كما سبقت الاشارة تناقض واضح بين منطق المقاومة الذى يقوم على الكفاح المسلح والسياسى ومنطق الدولة العربية عموما الذى يضع تعريفا للصراع العربى الاسرائيلى كصراع حدود بما يعنيه ذلك من صياغة حدود دقيقة لحركة العمل الفلسطينى . وفى هذا النطاق اصبح على حركة المقاومة ان تعمل فى الهوامش الضيقة التى اتاحها لها الوضع العربى ، وهى الهوامش التى ظلت تتقلص كلما تدهور الوضع العربى . وكان من الضرورى أن يؤثر كل ذلك على بنية المقاومة وسياستها التى تأرجحت بين منطق الثورة ومنطق الدولة ، مع اتجاه صاعد لتغليب المنطق الاخير الذى بدأت عناصره فى التكون مبكرا على الساحة الاردنية ليدفع بالمقاومة بعد ذلك الى ممارسات واوضاع غير صحيحة فى لبنان ، اهمها التحول الى دولة وسلطة فعلية فى الجنوب وبعض مناطق بيروت وانتشار البيروقراطية والمحسوبية والتسيب وتضخم الاجهزة وتكون فئات عريضة مستفيدة .

وفى هذا الاطار اتسمت العلاقات الفلسطينية العربية بغلبة التفاعلات الصراعية على التفاعلات التعاونية بشكل ملحوظ . ولذلك ظلت هذه التفاعلات وبالذات مع اقطار الطوق احدى اهم المشكلات التى تواجه المقاومة . وقد شهدت الفترة التالية للخروج الفلسطينى من لبنان ازمة حادة بين سوريا وقيادة منظمة التحرير التى سعت بالمقابل لتطوير علاقاتها مع الاردن ومصر فى اطار اتفاق عمان الموقع فى ١١ فبراير ١٩٨٥(١) .

لكن انهيار هذا الاتفاق اعاد التوتر الى العلاقة بين منظمة التحرير والاردن خلال عام ١٩٨٦ بينما سعت مصر لمحاصرة هذا التوتر والبحث عن صيغة جديدة للتنسيق الاردنى الفلسطينى فى الوقت الذى تصاعدت حرب المخيمات الفلسطينية فى لبنان مواكبة لاستمرار التوتر بين قيادة منظمة التحرير وسوريا(٢) .

ب ـ العلاقات الفلسطينية العربية ١٩٨٧ :

وقد شهدت بداية عام ١٩٨٧ مزيدا من التباعد فى العلاقات الفلسطينية الاردنية كنتيجة للمصالحة الوطنية التى تحققت عشية الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى التى شاركت فيها فصائل اليسار الفلسطينى (الجبهتان الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعى) . فكان اسقاط اتفاق عمان الذى قام الاردن بتجميده فقط فى يناير ١٩٨٦ احد أهم مطالب هذه الفصائل لتحقيق الوحدة الفلسطينية ولذلك شهدت الساحة الفلسطينية ابتداء من اواخر فبراير ١٩٨٧ تصريحات متتالية تؤكد ان هذا الاتفاق سقط عمليا منذ أن رفض عرفات الاعتراف بالقرار ٢٤٢ فى عمان ، وأن هذا الرفض كان بمثابة الانهاء العملى للاتفاق وان خطاب الملك حسين فى يناير ١٩٨٦ انهاه رسميا . وكانت هذه التصريحات الفلسطينية تؤكد محدودية خطوة احياء نشاط اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود فى يناير ١٩٨٧ ، وعقد اجتماع لها فى ١٥ فبراير واتضح انها خطوة لا تتجاوز الاطار الضيق لتنسيق العمل بين الاردن ومنظمة التحرير بشأن الدعم الذى يمكن تقديمه لسكان الاراضى المحتلة ، ولا تنطوى على أى اتجاه لاستئناف التنسيق السياسى بين الطرفين .

وقامت منظمة التحرير بالفعل بالغاء اتفاق عمان خلال الدورة ١٨ للمجلس الوطنى بالجزائر (١٠ ـ ١٤ ابريل ١٩٨٧) فى اطار قرار تضمن الموافقة على المؤتمر الدولى بشرط مشاركة المنظمة على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى . وان كان هذا القرار قد اشار فى نفس الوقت الى اهمية التنسيق مع الاردن والعلاقة الخاصة بين الشعبين الاردنى والفلسطينى .

لكن فى نفس الوقت اكدت تصريحات اردنية عدم وجود نية لاستئناف التنسيق مع منظمة التحرير وان مشاركة منظمة التحرير فى المؤتمر الدولى مشروطة باعترافها بالقرار ٢٤٢ .

وكانت مصر تقوم بالدور الاساسى فى الوساطة بين الاردن ومنظمة لتحرير طوال عام ١٩٨٦ واوائل ١٩٨٧ فى اطار علاقاتها الايجابية بكل من الطرفين . ولذلك جاءت الازمة بين مصر والمنظمة خلال الدورة ١٨ للمجلس الوطنى لتؤدى ، ليس فقط الى قطيعة مؤقتة بين الطرفين ، وانما الى توقف ـ مؤقت ايضا ـ لجهود الوساطة المصرية بين الاردن والمنظمة . فقد رفضت مصر النص الذى تضمنته قرارات هذه الدورة حول العلاقة معها ، وهو : (أن المجلس اذ يقدر المكانة القومية والدولية لمصر وأهمية عودتها وتوليها دورها على الساحة العربية ، فإنه يكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتحديد اسس العلاقات المصرية الفلسطينية على قاعدة قرارات الدورات المتعاقبة للمجلي الوطنى الفلسطينى ومنها الدورة السادسة عشرة وفى اطار قرارات مؤتمرات القمة العربية) . وكان الغرض من هذه الصياغة التى تم التوصل اليها بعد مساومات بين قيادة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ان تتيح لكل طرف فلسطينى تفسيرها بما يلائم موقفه السياسى ، وبما يترك فى نفس الوقت حرية حركة لعرفات فى مجال العلاقة مع مصر .

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ .

(٢) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦ .

لكن هذه الصياغة لم تجد قبولا فى القاهرة ، حيث كانت القيادة المصرية تتوقع أن تسفر الدورة ١٨ للمجلس الوطنى عن نتائج أكثر ايجابية من الدورة ١٧ ، وليس العودة الى قرارات الدورة ١٦ بوجه خاص التى سبق أن رفضتها مصر . ولذلك طلبت مصر من وفدها الرسمى الانسحاب من جلسات المجلس مؤكدة أن ما ورد فى القرار المتعلق بمصر وخاصة حول قرارات الدورة ١٦ يعتبر عدوانا على مصر وتدخلا فى شئونها الداخلية . وقررت مصر قطع علاقاتها مع منظمة التحرير واغلاق مكاتبها والمؤسسات التابعة لها ، فى نفس الوقت الذى اكدت أن هذا لا يعنى أى تغيير فى موقفها المساند لكفاح الشعب الفلسطينى باعتباره التزاما مبدئيا لا يتزعزع . كما أن القرار المصرى لم يشمل المؤسسات الاجتماعية والانسانية مثل مستشفى الهلال الاحمر الفلسطينى ومكاتب اتحادى المرأة والعمال الفلسطينيين لأن اعمالها تتعلق برعاية ابناء الشعب الفلسطينى المقيمين بمصر .

وقد اسفرت الدورة ١٨ للمجلس الوطنى عن ازمة اخرى بين منظمة التحرير والمغرب بسبب مشاركة وفد من البوليزاريو فى اجتماعاتها والقائه كلمة اثارت غضب الحكومة المغربية لكن رد الفعل المغربى اقتصر على اعلان عدم المشاركة فى اى مؤتمر أو تجمع أو لقاء يقوم فيه أحد اعضاء منظمة التحرير بالحديث عن القضية الفلسطينية فى نفس الوقت الذى اكد الملك الحسن الثانى استمرار تأييد بلاده لهذه القضية ولمنظمة التحرير كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى . وقد قامت عدة وفود مغربية بالانسحاب من بعض المؤتمرات العربية التى عقدت بعد ذلك عندما بدأ ممثل منظمة التحرير فى القاء كلمته .

وقد سعت قيادة منظمة التحرير الى تدارك الموقف مع مصر والمغرب بعد ذلك . وفى اول اجتماع للجنة التنفيذية اصدرت قرارا باغلبية كبيرة ينص على تقديرها لدور مصر والرئيس مبارك فى الدفاع عن الشعب الفلسطينى . وقررت تشكل لجنة خاصة برئاسة عرفات لمتابعة ومعالجة موضوع العلاقة مع مصر . ولم يعترض على ذلك القرار سوى عضو واحد (ممثل الجبهة الشعبية) ، بينما امتنع عضوان عن التصويت (ممثلا الديمقراطية والتحرير العربية) ووافق عليه ١٢ عضوا وفى نفس الوقت سعت قيادة المنظمة الى استمرار الاتصالات مع مصر عبر عدة زيارات قامت بها وفود فلسطينية للقاهرة . وتم تتويجها بلقاء مبارك ـ عرفات ثلاث مرات على هامش القمة الافريقية باديس ابابا فى اخر يوليو ١٩٨٧ . وأعلن عرفات عقب هذه اللقاءات ان ماحدث بين مصر والمنظمة سحابة صيف زالت بالفعل واوضح الجدل الذى دار داخل منظمة التحرير حينئذ ان التيار الغالب الذى يدعو لتطوير العلاقات مع مصر يستند الى اهمية العمل من اجل منع حدوث تطابق مصرى اردنى فى الموقف من التسوية السلمية خاصة فى ظل القطيعة الفلسطينية السورية وتنامى العلاقات السورية الاردنية على نحو يهدد بعزل المنظمة كلية ويحقق الاجماع العربى لدول الطوق فى مواجهتها .

لكن القرار المصرى بفتح مكاتب منظمة التحرير لم يصدر إلا فى اخر نوفمبر ، فى اطار الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطينى (٢٩ نوفمبر) وفى ظل مناخ اعادة معظم الاقطار العربية لعلاقاتها مع مصر على اثر قمة عمان الطارئة (٨ ـ ١١ نوفمبر) وبذلك تزايدت امكانية استئناف مصر لدور الوساطة من اجل صياغة اساس جديد للعلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير ، خاصة وان قمة عمان لم تحقق تقدما ملموسا فى هذا المجال رغم اللقاء الذى تم بين الملك حسين وعرفات على هامشها(١) . وقد اثار ما تضمنه البيان الختامى الصادر عن هذه القمة من (مشاركة منظمة التحرير فى المؤتمر الدولى للسلام على قدم المساواة) جدلا فى الاوساط الاردنية والفلسطينية حول المقصود بتعبير على قدم المساواة . فكان التفسير الفلسطينى ان المساواة تكون مع بقية الاطراف من حيث تشكيل الوفد ومستوياته بما يعنى وفدا فلسطينيا مستقلا ومساويا لوفد اية دولة اخرى معنية بالنزاع فى المنطقة . بينما كان التفسير الاردنى ان هذا التعبير يعنى المساواة بين الممثلين الاردنيين والفلسطينيين فى وفد مشترك يذهب المؤتمر الدولى واذا كانت قمة عمان لم تحقق تقدما ملموسا على صعيد العلاقات بين الاردن ومنظمة التحرير فهى لم تطرق قضية العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير من الاصل . ورغم ذلك فقد شهد عام ١٩٨٧ اتصالات بين الطرفين من خلال وساطة سوفيتية واخرى جزائرية وثالثة قامت بها الجبهتان الشعبية والديمقراطية بعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى . وتشير متابعة هذه الوساطات وما اسفرت عنه من اتصالات سورية فلسطينية الى الملاحظات التالية :

ـــ ان الاستجابة السورية لهذه الوساطات ارتبطت بمسعى سوريا الى تحييد دور منظمة التحرير فى لبنان فى اطار تحركها الهادف الى تجميع القوى المناوئة للرئيس اللبنانى ردا على التقارب الذى حدث بينه وبين قيادة « القوات اللبنانية » التى يرأسها سمير جعجع فى بيروت الشرقية . وقد ازدادت حاجة سوريا الى هذا التحرك بعد ان ادت المصالحة الفلسطينية الى دعم الوحدة العسكرية السياسية لقوات المقاومة فى جنوب لبنان ، حيث قامت « فتح » بخطوة ذكية عندما سلمت للجبهة الشعبية بقيادة العمل الوطنى فى لبنان والديمقراطية بقيادة العمل العسكرى .

---

(١) كان ذلك اللقاء ثمرة جهود بعض القادة العرب الذين تحركوا على اثر احتجاج عرفات على ما اعتبره تجاهلا اردنيا له بسبب عدم قيام الملك حسين باستقباله بالمطار وعدم زيارته له فى جناحه ، اسوة ببقية الضيوف العرب .

ـــــإن سوريا باستجابتها لهذه الوساطات ارادت كسب وقت بما يتيح لها تحقيق هدنة سياسية مع منظمة التحرير ضمن حسابات ترتيب اوراقها قبل القمة العربية . ومن ضمن هذه الاوراق تحييد منظمة التحرير داخل اجتماعات القمة للوصول الى هدفين : اولهما تجديد الدعم المالى العربى الذى اقرته قمة بغداد والذى ينتهى العمل به عام ١٩٨٨ وثانيهما التأثير على جدول اعمال القمة بحيث لا تطغى عليها قضية الحرب العراقية الايرانية طغيانا تاما .

وفى نفس الوقت تتيح هذه الاستجابة لسوريا اعطاء الانطباع بإيجابية موقفها تجاه الجهود السوفيتية والجزائرية وكذلك جهود الجبهتين الشعبية والديمقراطية .

ـــــ إن أهم الاتصالات التى جرت بين سوريا ومنظمة التحرير كانت بشكل غير مباشر من خلال عدد من الشخصيات الفلسطينية المستقلة التى تحتفظ بعلاقات ايجابية بين الطرفين مثل رجلى الاعمال حسيب صباغ وباسم عقل ، بالاضافة الى د . وليد الخالدى وسعيد خورى .

ـــــ وفى هذا الاطار تندرج الاسئلة التى وجهتها سوريا لمنظمة التحرير من خلال وفد المستقلين الفلسطينى الذى التقى بالطرفين . وفى مقدمة هذه الاسئلة كيف تنظر المنظمة الى موضوع الصراع العربى الاسرائيلى فى مرحلته الحالية ، وما هو مفهوم القيادة الفلسطينية لمبدأ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، وما تصورها للعلاقات السورية الفلسطينية ؟ وقد ردت قيادة المنظمة على هذه الاسئلة رغم وجود اتجاه قوى داخل اللجنة التنفيذية رأى أن سوريا تسعى بهذه الاسئلة الى تركيز الحوار فى المجال الايديولوجى كى تبقى بعيدة عن تناول المشكلات العملية . لكن المرجح ان قيادة منظمة التحرير ارادت ان تثبت مرة اخرى ان يدها لاتزال ممدودة فى اتجاه دمشق ، وأن توجه رسالة لى الفصائل المنشقة عليها مؤداها أن القيادة السورية كانت وستبقى تعترف بشرعية قيادة المنظمة وانها تمارس هذا الاعتراف عند بحث المواضيع الحيوية المتعلقة بالثورة الفلسطينية .

وفى هذا الاطار قدمت منظمة التحرير ورقة عمل لتطبيع العلاقات مع سوريا من ثمانية بنود هى :

* تؤكد المنظمة اهمية علاقاتها مع سوريا ورغبتها فى فتح صفحة جديدة معها وفقا لقرارات الدورة ١٨ للمجلس الوطنى .
* تسوية مشكلات الفلسطينيين فى لبنان .
* العمل سويا للتصدى للمحاولات الامريكية الاسرائيلية لارغام الاردن على ابرام اتفاق سلام مع اسرائيل .
* عودة مصر الى جامعة الدول العربية يجب بحثها بين سوريا والمنظمة والاطراف العربية الاخرى .
* تنظيم الوجود الفلسطينى فى سوريا من اختصاص سلطات دمشق .
* عودة جميع الفصائل الى صفوف منظمة التحرير .
* التمسك بقرارات المجالس الوطنية المتعلقة بالاتصالات مع القوى الديمقراطية والتقدمية فى اسرائيل .
* رفض الموقف الاسرائيلى الامريكى بصدد مؤتمر السلام .

ورغم ان هذا الحوار غير المباشر لم يمهد الطريق الى حوار مباشر حتى نهاية ١٩٨٧ ، فقد اكدت مصادر فلسطينية ان سوريا قامت فى أول ديسمبر باطلاق سراح ١٥٠ من انصار عرفات كانوا بالسجون السورية منذ احداث طرابلس ١٩٨٣ . والملاحظ ان هذا التقدم المحدود للغاية فى العلاقات بين سوريا وقيادة منظمة التحرير اتاح فرصة لتحقيق قدر من التقدم فى اتجاه حل مشكلة المخيمات الفلسطينية بلبنان التى تفجرت منذ يونيو ١٩٨٥ بين منظمة التحرير وحركة « أمل » التى تعتبر ابرز حليف لبنانى لسوريا . فقد تم توقيع اتفاق صيدا فى ١١ سبتمبر ١٩٨٧ بين وفد فلسطينى يضم ممثلين لمختلف الفصائل ووفد لبنانى يمثل « جبهة التحرير والتوحيد » التى تشكلت فى اوائل العام لتضم حلفاء سوريا : حركة أمل والحزب التقدمى الاشتراكى والحزب الشيوعى وحزب البعث . ونص هذا الاتفاق على رفع الحصار عن المخيمات مقابل انسحاب قوات المقاومة الفلسطينية التى عادت الى لبنان تدريجيا منذ ١٩٨٥ ، من شرق صيدا لتتمركز فى مناطق محدودة محيطة بمخيمى عين الحلوة والمية مية ومنطقة سيروب . ويعتبر هذا هو الاتفاق الثالث بشأن المخيمات حيث سبقه اتفاقان عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بين حركة أمل وجبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى التابعة لسوريا ، لكنه أول اتفاق يوقع بحضور كل الفصائل الفلسطينية بما فيها انصار عرفات ومع طرف لبنانى لا يقتصر على حركة امل وحدها وانما يشمل ثلاثة اطراف اخرى مؤيدة لسوريا . كما انه اول اتفاق بشأن المخيمات لا يتم توقيعه فى دمشق لكن هذا الاتفاق لم ينفذ بشكل تام ، حيث تجددت الاشتباكات بين قوات المقاومة وحركة امل بعد ايام من توقيعه . ورغم محاضرة هذه الاشتباكات ، إلا أنها تجددت بين الحين والآخر مع تبادل الطرفين الاتهامات بعرقلة تنفيذ الاتفاق . وادى ذلك الى تدخل الجزائر كوسيط جديد بين المقاومة الفلسطينية وحركة أمل ، حيث انعقد اجتماع فلسطينى لبنانى موسع بالجزائر فى اول نوفمبر ١٩٨٧ . وتركز الحوار حول سبل تنفيذ اتفاق صيدا ووضع اسس سياسية واضحة لتنظيم العلاقات الثنائية . وتم الاتفاق على رفع الحصار عن مخيمات بيروت وصور وادخال المواد التموينية والادوية ومواد الاعمار على ان يواكب ذلك انسحاب قوات منظمة التحرير من مواقعها شرقى صيدا لتحل محلها قوات جبهة التحرير والتوحيد . وقد بدأ تنفيذ الاتفاق بالفعل لكن ببطء شديد ، وتم ادخال كميات من مواد البناء بالفعل الى مخيم شاتيلا الذى تهدم اكثر من ٩٠٪ من مساكنه خلال الحرب وانسحبت وحدة من المقاتلين الفلسطينيين قوامها ٢٠٠ مقاتل من شرقى صيدا الى مواقعها الجديدة . لكن حدث تطوران حالا دون الاستمرار فى تنفيذ الاتفاق الى نهايته : اولهما الاشتباكات التى شهدتها صيدا بين القوات الفلسطينية

وميليشيا التنظيم الشعبي الناصري الذي يعتبر بمثابة الضامن لتنفيذ الاتفاق ، وهي الاشتباكات التي خيم غموض شديد حول الدافع اليها . وأن كان من المرجح انها نتجت عن خلاف بين عناصر فلسطينية مسلحة ودورية تابعة للتنظيم تصاعد الى حد تبادل اطلاق النار ومقتل فلسطينيين مما ادى الى توتر الوضع وحدوث اشتباكات عنيفة من ١٣ الى ١٥ نوفمبر قبل التوصل الى اتفاق لوقف القتال في ١٦ نوفمبر . وثانيهما حالة التأهب التي اعلنت في صفوف القوات الفلسطينية بلبنان على اثر عملية مثبتة في ٢٦ نوفمبر استعدادا لمواجهة عملية انتقامية اسرائيلية كان من المرجح وقتها ان تتجه صوب المخيمات الفلسطينية بلبنان .

لكن تطورات الانتفاضة الكبرى في الاراضي المحتلة دفعت « أمل » الى رفع الحصار عن بعض المخيمات التي تحاصرها وخاصة شاتيلا وبرج البراجنة والرشيدية وفي هذا الاطار يظل اتفاق صيدا خطوة هامة على طريق تسوية هذه الحرب ، رغم انه اتفاق جزئي لا يشمل تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان بمختلف جوانبه وهي القضية التي باتت في حاجة حسم اكثر من اي وقت مضى بعد الغاء اتفاقية القاهرة ١٩٦٩ ، التي ظلت تمثل الاطار الشرعي لتنظيم هذا الوجود رغم انها تعتبر ملغاة عمليا قبل الغائها الرسمي بتسع سنوات . فقد اسفر الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في مارس ١٩٧٨ عن اقامة ميليشيات جيش لبنان الجنوبي العملية في المنطقة الحدودية وصدور قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ الذي نص على انتشار قوات طوارىء دولية في نفس المنطقة التي خصصتها اتفاقية القاهرة لنشاط المقاومة الفلسطينية والتي كان يطلق عليها « فتح لاند » وتكرس هذا الالغاء العملي بغزوة ١٩٨٢ ووضع اتفاق خروج القوات الفلسطينية من لبنان (اتفاق فيليب حبيب) وعندما اخذت هذه القوات في العودة الى لبنان بعد ذلك انتشرت في المواقع التي تقتضيها ظروف التنسيق مع المقاومة اللبنانية ثم تطورات حرب المخيمات . وبذلك اصبح للوجود العسكري الفلسطيني بلبنان خريطة تختلف عن خريطة اتفاقية ١٩٦٩ وملاحقها . ودلالة ذلك ان القرار الصادر عن مجلس النواب اللبناني في ٢١ مايو ١٩٨٧ بالغاء هذه الاتفاقية لا يقصدها على وجه التحديد ، وانما يستهدف الوجود الفلسطيني في كل لبنان والذي يستمد شرعيته من هذه الاتفاقية وفقا لما اعلنته القوى اللبنانية الرافضة لهذا الوجود . وفي مقدمتها الكتائب وامل . وقد حشدت هذه القوى ممثليها في البرلمان لاصدار قرار الغاء الاتفاقية في ظل ضوء اخضر من سوريا ، التي ارادت بذلك الوصول بالحصار المفروض على منظمة التحرير في لبنان الى ذروته حتى تتمكن من املاء شروطها عليها خلال الاتصالات السابق الاشارة اليها والتي بدأت عقب اعلان الغاء اتفاقية ١٩٦٩ بقليل .

وبصفة عامة يمكن القول بان نمط التحرك السوري في لبنان وتجاه منظمة التحرير خلال عام ١٩٨٧ يشير الى وجود خطة تستهدف اعادة صياغة المعادلة اللبنانية - الفلسطينية تدريجيا ضمن اطار الادارة السورية لمعركة انتخابات الرئاسة اللبنانية في سبتمبر ١٩٨٨ .

٥ - الانقسامات الفلسطينية :

عانت المقاومة الفلسطينية منذ المرحلة التكوينية من تعدد سياسي وفكري كان بمثابة امتداد للتيارات المتباينة على الساحة العربية بدءا بالقومية العربية وحتى الاشتراكية الماركسية بتنوعاتهما ومرورا بالوطنية الفلسطينية واقترن هذا التعدد بانقسام تنظيمي وحركي تزايدت حدته مع تتالي الانشقاقات في صفوف بعض فصائل المقاومة[1] وتكرس هذا الانقسام بفعل ثلاثة عوامل رئيسية :

* دور بعض الاقطار العربية التي عمدت الى انشاء فصائل فلسطينية تابعة لها ، وظلت حريصة على بقائها واستقلالها .
* المصالح الذاتية حيث لم يكن ثمة مبرر لوجود بعض الفصائل سوى نزعات ذاتية لبعض الافراد الطامحين الى الزعامة .
* ضيق الافق السياسي اي العجز عن الاحاطة بالابعاد الحقيقية للمقاومة وعن اتخاذ مواقف ثورية واعية .

والواقع ان هذا الانقسام لم يكن ليلقى بهذا القدر من تأثيراته السلبية على المقاومة لو انه لم يمتد الى العمل العسكري فقد حال هذا الانقسام دون توفر الوحدة العسكرية للمقاومة ، وقاد الى تعدد الخطط العسكرية وغياب الخط العسكري - السياسي الواحد . وهذا الظرف الخاص بالمقاومة الفلسطينية يتناقض مع احد القوانين العامة لتجارب المقارنة الناجحة حيث كان وجود قيادة عسكرية موحدة بمثابة قانون عام لكل هذه التجارب .

فكان غياب العمل العسكري الموحد بفعل الانقسام السياسي الفلسطيني احد أهم العوامل التي اثرت سلبيا على مسار المقاومة منذ انطلاقتها رغم انضواء جميع الفصائل تحت لواء منظمة التحرير - باستثناء انسحابات قليلة ، ومؤقتة لبعضها - حتى عام ١٩٨٣ . لكن هذا الانقسام دخل مرحلة جديدة اكثر خطورة منذ عام ١٩٨٣ عنوانها انسحاب معظم الفصائل من منظمة التحرير ، حيث تبلورت العلاقات في الساحة الفلسطينية على اساس وجود ثلاثة تيارات :

* التيار الرسمي المسيطر في مؤسسات منظمة التحرير والذي تتسم سياساته بالاعتدال والمراهنة على تسوية ممكنة تعطي جزءا من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .
* تيار الرفض لقيادة المنظمة الذي يراهن على حل انقلابي سريع مدعوم خارجيا لتغيير سياسة منظمة التحرير نحو

---

(١) أنظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ .

مزيد من « المبدئية الثورية » ونحو طريق للتحرير يرتكز على تصعيد الكفاح المسلح ورفض حلول التسوية .

* تيار اليسار الذى وقف وسطا من سياسات التيارين السابقين ولعب ادوارا مؤثرة لاخذ المبادرة واشتقاق موقف سياسى يسمح بتحقيق الوحدة الوطنية .

وقد لعب هذا التيار الاخير دورا هاما بدعوته واصراره على الحوار الشامل بعدما كاد الطلاق بين اطراف المقاومة الفلسطينية يفرض احكامه سلبا على وجودها واستمرارها ورغم النكسة التى اصابت هذا التوجه عبر التحاق الجبهة الشعبية بالتحالف الوطنى لتشكيل جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى بدمشق ، ظلت الجبهة الديمقراطية تقوم بدور توحيدى هام لتحقيق المصالحة . ومع اواخر عام ١٩٨٦ كانت الساحة الفلسطينية تشهد حوارات علنية وسرية بينها وبين قيادة منظمة التحرير من ناحية والجبهة الشعبية من ناحية اخرى بهدف التوصل الى حل للازمة يحقق الوحدة الوطنية . وقد افادت هذه الحوارات من الظروف الموضوعية للوضع الفلسطينى فى ذلك الوقت واهمها :

— حالة النهوض الجماهيرى فى الضفة والقطاع التى تصاعدت مع اواخر ١٩٨٦ .
— الوحدة العسكرية بين مختلف الفصائل الفلسطينية فى لبنان والتى فرضتها تطورات حرب المخيمات .
— نهوض معارضة لاتفاق عمان الاردنى - الفلسطينى داخل اللجنة المركزية لحركة فتح .

وفى هذا الاطار بدأ العام ١٩٨٧ بداية طيبة بانعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بالجزائر فى اوائل فبراير . فكان هذا اول مؤتر فلسطينى تحضره الجبهتان الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعى وجبهة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٨٣ وقد أدى نجاح هذا المؤتمر الذى أنعقد تحت شعار « التوحيد » الى شيوع التفاؤل فى الاوساط الفلسطينية بإمكانية عقد مجلس وطنى توحيدى . وشهدت الايام التالية فى شهرى فبراير ومارس اوسع حوار وطنى فلسطينى فى ثلاث عواصم عربية هى الجزائر وتونس وطرابلس . وتوصلت خمس فصائل (فتح والديمقراطية والتحرير العربية والنحرير الفلسطينية والحزب الشيوعى) الى اتفاق مبدئى فى ١٦ مارس على عقد المجلس الوطنى خلال شهر ابريل على أن يسبقه لقاء وحدة وطنية موسع يوم ١٠ ابريل تعرض خلاله ورقة العمل التى توصلت اليها الفصائل الخمس والتى عرفت باسم « وثيقة تونس » لاعدادها فى صيغة شبه نهائية حتى ترفع الى المجلس الوطنى . وفى نفس الوقت شهدت طرابلس والجزائر حوارا بين فتح والجبهة الشعبية ، كما استضافت طرابلس ستة فصائل فلسطينية هى الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ، والشعبية القيادة العامة والنضال الشعبى والجناح المنشق على جبهة النحرير الفلسطينية (جناح طلعت يعقوب) وحركة فتح المجلس الثورى (ابو نضال) . وقد اسفر هذا اللقاء عن توقيع « وثيقة طرابلس » .

وبذلك اصبحت هناك وثيقتان متمايزتان مطروحتان على الساحة الفلسطينية هما « وثيقة تونس » و « وثيقة طرابلس » . ويمكن تلخيص أهم جوانب الخلاف بينهما فى نقطتين :

— خلافات تنظيمية حيث ذهبت وثيقة طرابلس بعيدا فى بيان الاصلاحات التنظيمية المطلوبة بهدف انهاء الهيمنة والتفرد والاستئثار بالقرار السياسى وتعديل النظام الاساسى لمنظمة التحرير بحيث يتضمن هذه الاصلاحات التى تشمل توسيع مكتب المجلس الوطنى الفلسطينى ليشمل جميع الفصائل وانتخاب المجلس المركزى مباشرة من قبل المجلس الوطنى وان تكون له صلاحيات تقديرية وحق محاسبة اللجنة التنفيذية وتجميد اعضائها وانتخاب ثلاثة نواب لرئيس اللجنة التنفيذية وتشكيل امانة عامة تمثل القيادة الجناحية وتكون مسئولة عن القرارات التنظيمية والمالية والسياسية والعسكرية فى الفترة بين اجتماعى اللجنة التنفيذية . اما وثيقة تونس فقد احالت موقفها من قضية الاصلاحات التنظيمية الى اتفاق عدن - الجزائر [1] الذى تم التوصل اليه بين قيادة منظمة التحرير والتحالف الديمقراطى فى يوليو ١٩٨١ والذى ركز على انتخاب ثلاثة نواب لرئيس اللجنة التنفيذية وتشكيل امانة عامة تمثل القيادة الجماعية .
— خلافات بشأن العلاقات العربية وبالذات العلاقات مع مصر ، حيث طالبت وثيقة طرابلس بوقف العلاقات السياسية مع مصر طالما ظلت ملتزمة باتفاقات كامب ديفيد ، كما طالبت بأن تقوم قيادة منظمة التحرير بالغاء اتفاق عمان رسميا قبل انعقاد المجلس الوطنى .

لكن كان الحوار يقترب بسرعة من عقد المجلس الوطنى رغم هذه الخلافات فقد شاركت جميع الفصائل فى الحوار الوطنى بدرجة أو بأخرى باستثناء منظمة الصاعقة والفصيلة المنشقة على حركة فتح . كما قبلت الجزائر استضافة دورة المجلس على ارضها بعد أن كانت ترى فى ذلك مخاطرة قبل التوحد الفلسطينى الكامل . واظهرت الفصائل الثلاثة الرئيسية فى حركة المقاومة (فتح والشعبية والديمقراطية) مرونة واضحة من اجل عقد المجلس الوطنى . فقد اكتفت الجبهتان الشعبية والديمقراطية بالغاء فتح لاتفاق عمان وبعض الاصلاحات التنظيمية المحدودة للغاية وتنازلنا عن مطلب اسقاط الدورة ١٧ للمجلس الوطى .

وبذلك امكن عقد الدورة ١٨ للمجلس فى ٢٠ ابريل بمشاركة ٦ فصائل هى فتح والشعبية والديمقراطية والتحرير العربية وجناحى جبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعى . بينما غابت عنها ٥ فصائل هى الجبهة الشعبية - القيادة العامة والصاعقة وفتح - الانتفاضة والنضال الشعبى وفتح - المجلس الثورى . وكان الفصيلان الاخيران قد شاركا فى جلسات الحوار الوطنى التى سبقت انعقاد المجلس ثم انسحبا لاسباب تتعلق بتوزيع المقاعد فى الاساس وكذلك بسبب الخلاف حول قضية العلاقة مع مصر التى تم التوصل الى حل وسط بشأنها يقوم على

اعتماد مقررات المجالس الوطنية والقمم العربية السابقة . ومع ذلك ظلت قضية العلاقة مع مصر مصدر أهم خلاف داخل الدورة ١٨ للمجلس الوطنى حتى اللحظة الاخيرة . وشهدت لجنة صياغة مقررات هذه الدورة خلافات مستمرة بين ممثلى فتح والشعبية والديمقراطية حول كل لفظ فى الفقرة المتعلقة بهذه القضية ، حتى أمكن التوصل الى صيغة لتنظيم الخلاف وليس للاتفاق حول هذه القضية . ومع ذلك فعندما رفضت مصر هذه الصيغة وانسحب وفدها الرسمى من جلسات المجلس وحاولت قيادة فتح تدارك الموقف بطرح حذف ما ورد عن الدورة ١٦ فى الفقرة الخاصة بالعلاقات مع مصر ، رغم أن المجلس كان يوشك على انهاء اعماله رفضت الجبهتان الشعبية والديمقراطية وهددت الشعبية بالانسحاب الأمر الذى كان يعنى اجهاض ما تحقق من مصالحة وطنية . لكن أمكن تجاوز هذا الموقف والحفاظ على المصالحة التى تحققت وافتقدتها منظمة التحرير طيلة اربعة اعوام ورغم انها ليست مصالحة شاملة حيث بقيت بعض الفصائل خارج اطارها إلا أنها تشمل أهم الفصائل على الساحة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً .

والملاحظ ان قضية العلاقة مع مصر ظلت مصدر خلاف خلال الفترة التالية لانعقاد الدورة ١٨ للمجلس الوطنى ، وخاصة بين فتح والجبهة الشعبية . وعبر هذا الخلاف عن نفسه فى اكثر من مناسبة اهمها انتقاد الشعبية للقاء الذى تم بين مبارك وعرفات فى أديس أبابا أخر يوليو ١٩٨٧ حيث وصفته بانه (يشكل مخالفة واضحة لقرارات المجلس الوطنى فى دورته التوحيدية التى تدعو إلى تجديد العلاقات مع النظام المصرى على أساس تخليه عن اتفاقات كامب ديفيد) . ويعكس هذا الموقف جوهر الخلاف بين فتح والشعبية حول العلاقة مع مصر ، حيث تعطى فتح الاولوية للتخلى عن سياسة كامب ديفيد بينما تركز الشعبية على اتفاقات كامب ديفيد نفسها وذهبت الجبهة الشعبية خطوة ابعد فى مجال ممارستها لهذا الخلاف عندما قررت فصل عضو مكتبها السياسى بسام ابو شريف من عضويتها بسبب حضوره اللقاء بين مبارك وعرفات باديس أبابا . وقد رد عرفات على هذا القرار بتعيينه ناطقا رسميا باسم منظمة التحرير لكن هذا الخلاف بين فتح والشعبية لم يؤثر على ما تحقق من مصالحة وطنية فلسطينية حتى نهاية عام ١٩٨٧ . وعندما طرح هذا الخلاف فى اجتماعات المجلس المركزى لمنظمة التحرير فى أكتوبر ١٩٨٧ نوقش بهدوء باعتباره تعبيرا عن اجتهادات متباينة فى تفسير القرار الصادر عن المجلس الوطنى بخصوص العلاقة مع مصر . ولذلك يمكن القول بان المصالحة الفلسطينية التى تحققت خلال الدورة ١٨ للمجلس الوطنى صمدت للتجربة خلال الشهور الثمانية التالية وحتى نهاية عام ١٩٨٧ .

■ ■

القسـم الرابـع

اشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع

فى مجلس التعاون الخليجى

- اشكالية تكوين مجتمعات قومية
- اشكالية الاندماج بين الاقليمية والعروبية
- اشكالية ايجاد مقترب ومنهج فعال للتكامل الخليجى
- أداء مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٧

مقدمـــة :

يعد مجلس التعاون الخليجي أحدث تجارب التكامل العربية . ومع ذلك فهو أيضا من أطولها عمرا ، وأكثرها منهجية وانتظاما من حيث التزام الدول الاعضاء فيه بتطبيق ما يتم الاتفاق عليه من خلال المؤسسات لهذا المجلس . وقد اثبتت هذه المؤسسات بدورها انها اكثر مؤسسات التكامل والتنسيق العربية انضباطا . اذ عملت دون اختلالات أو اضطرابات كبرى من النوع الذى نشهده فى بقية المؤسسات العربية .

ومن هذا المنظور ، فان تجربة مجلس التعاون التكاملية تقدم مختبرا حيا لعدد من الاشكاليات النظرية والعملية المحيطة بفكرة التكامل فى الوطن العربى عموما ، وفى تلك المجموعة المتميزة من الدول العربية بصفة خاصة .

وقد قدم التقرير الاستراتيجي العربى لعامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ عرضا موجزا للعلاقات الرئيسية لتطور مجلس التعاون الخليجي والظروف التى أحاطت بهذا التطور والمداخل المختلفة التى تتفاعل داخله وخارجه بصدد التغلب على المشكلات وتحقيق الاهداف التى يرمى لها هذا المجلس . اما فى تقرير هذا العام فسوف نعرض بايجاز بعضا من أهم اشكاليات تطور تلك التجربة فى التكامل العربى ، وبالتالى الخصائص المميزة للمقترب السائد داخل المجلس لمواجهة هذه الاشكاليات .

وفى تقديرنا ان مجلس التعاون الخليجي يواجه ثلاث اشكاليات رئيسية يتفرع عنها معظم مشكلاته والمعضلات التى يواجهها فى حركته اليومية . وهذه الاشكاليات هى :

أ) اشكالية تكوين مجتمعات متأصلة وقادرة على دعم وجودها بامكانياتها الذاتية وفى ظروف طبيعية .

ب) اشكالية الاندماج بين تكوين اقليم عربى فرعى متمايز من ناحية والارتباط التكاملى مع الوطن العربى ككل ، من ناحية أخرى .

جـ) اشكالية الاندماج الاقتصادى والسياسى فى ظروف « غير طبيعية » .

ان ايضاح هذه الاشكاليات الثلاث الرئيسية تسمح لنا بايضاح خصائص « المقترب » السائد داخل مجلس التعاون من حيث المواقف التى تميز هذا المقترب من حل هذه الاشكاليات الثلاث ، وبالتالى اتجاهات تطور المجلس فى المستقبل المنظور .

أولا : اشكالية تكوين مجتمعات قومية

لا يشكل مجلس التعاون الخليجي سلطة اعلى من سلطة الدول الاعضاء فيه ، وانما هو هيئة مسئولة عن التنسيق بين هذه الدول فيما يتعلق بجوانب هامة للغاية من جوانب سياساتها المتعلقة بالامن والدفاع والاقتصاد والسياسات الخارجية . ومن ثم فان المجلس ـ وفقا لوثائقه ـ ليس مفوضا مباشرة بصياغة تصور شامل عن مستقبل مجتمعات الخليج . ومع ذلك ، فان المجلس هو منظمة اقليمية فرعية تتلخص مهمتها فى الجوهر فى المحافظة على النمط القائم لمجتمعات الخليج الحالية . وكافة الوظائف الامنية والاقتصادية والسياسية الموكولة للمجلس تتبع وتتوافق مع هذا التوجه الاعمق : أى المحافظة على دعم النمط الاجتماعى القائم وتعظيم الثروة المتاحة له وحمايته من خصومه الخارجيين والداخليين وتطبيق السياسات الخارجية التى تتوافق مع هذه الاهداف .

على أن الاشكالية الحقيقية تبدأ من اعتبار ان النمط الاجتماعى القائم فى دول الخليج ليس نمطا يتفق مع الحالة الطبيعية للمجتمعات المعاصرة ، وطبيعة التحديات والتناقضات والوظائف التى تواجه هذه المجتمعات فى العصر الراهن . ومصطلح الحالة الطبيعية يعزى الى المفكر الكويتى الدكتور خلدون النقيب . وهو يقصد به الطريقة التى تصاغ بها النشاطات والعلاقات الاجتماعية فى تقسيم عملى على المستوى المجتمعى يتناسب مع درجة تطور ونضج أو تخلف قوى الانتاج فى هذه الفترة (انظر كتابه : المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية) . اى ان المقصود من هذا المصطلح تبعا للمنظور السابق هو نمط اجتماعى يتسم بتجانس أو تآلف هياكله الاقتصادية مع هياكله الاجتماعية والحقوقية والثقافية .. على انه يمكن استخدام المصطلح بمعنى اكثر شمولا . فالمجتمع ـ فى الحالة

الطبيعية - يتسم لا فقط بتجانس هياكله الفرعية حيث السياسة تعبر عن المستوى الفعلى لتطور البيئة الاقتصادية والثقافة تعكس المستوى الممكن تاريخيا من تفاعل مع البنية السياسية مع البنية الاقتصادية فى اطار ما لحضارة ، وانما ايضا بقدرة السبيكة الاجتماعية على اداء الوظائف الرئيسية من خلال هياكلها الداخلية المتخصصة بحيث تتمكن من تحقيق دفاع مستقر عن ذاتها ، خاصة فى مواجهة الخصوم الخارجيين ، وانتاج واعادة انتاج الحد الادنى من الحاجات الاقتصادية بامكانياتها الخاصة ، وتنظيم ممارسة السياسة والثقافة داخل المجتمع وخارجه بما يتوافق مع هذه الحاجات (أو المصالح) ومع الاهداف التى يمكن تحقيقها فى محيط دولى محدد تاريخيا فى مختلف المجالات .

وبالتالى فإن الحالة غير الطبيعية تصف نمطا مجتمعيا يتسم بالعجز عن الدفاع عن ذاته ولو فى الحدود الدنيا بامكانياته الخاصة . ومن ثم يصبح الاعتماد على مصدر خارجى للحماية بصفة شبه دائمة سمة رئيسية من سمات هذا النمط المجتمعى . كما يتصف هذا النمط باختلال شديد بين حاجاته الاقتصادية وبين قدرته الذاتية على انتاجها ، بما يجعله متمحورا بصورة مبالغ فيها على مصدر وحيد للدخل وعلى درجة مفرطة من الاعتماد على الخارج . واخيرا يتسم هذا النمط بعدم التناسب بين مبادىء تنظيم ممارسة السياسة والثقافة ، وبصفة خاصة تنظيم ممارسة السلطة ، مع الضرورات التى تفرضها موضوعيا الظروف السائدة فى المحيط الدولى فى عصر معين أو مع الاهداف المشتقة من ثقافة محددة .

وبهذا المعنى ، فإن مجتمعات الخليج قد تحولت بصفة خاصة مع نشأة الدول الراهنة الى الحالة غير الطبيعية . فهياكل السلطة تناظر هياكل الدولة القومية الحديثة دون ان يتحول المجتمع الى مجتمع « قومى » . فقد تفككت الى حد ما الهياكل العشائرية والطائفية والقبلية من الناحية الوظيفية ، ولكن ظلت السلطات الناشئة داخل هذه الهياكل تتمتع بقدر كبير من الاهمية السياسية ومن ثم استندت سلطة الحكم على وسائط قبلية وطائفية وعشائرية اضافة الى التكوينات العسكرية والامنية الحديثة التى تنتمى برابطة ولاء مباشرة بالعائلة / الدولة ، مما شدد من الطابع السلطوى لهياكل الحكم . على ان الاختلال الأكبر يمكن ملاحظته فى مجال الأمن الخارجى فأهم هذه الاختلالات يتمثل فى عدم التناسب بين بنية السلطة المناظرة للبنية القومية (أى الدولة المستقلة ذات السيادة على اقليم جغرافى - سياسى ما) من ناحية ، وما تفرضه موضوعيا الظروف السائدة فى المحيط الدولى المعاصر من حاجات للامن الخارجى . فالدولة الخليجية لا تعتمد على تنظيم اجتماعى داخلى لامنها الخارجى ، بقدر ما تعتمد على الحماية من الخارج من ناحية ، وتكنولوجيا الدفاع المتقدمة التى مكنتها الثروة البترولية من استيرادها على نحو موسع من ناحية اخرى . وبالتالى انفكت الرابطة العضوية بين وظيفة الأمن الخارجى ، والمجتمع الداخلى الذى يفترض أن يكون موضوع الحماية وينشأ العجز عن توليد وظائف الدفاع والأمن الخارجى من داخل المجتمع نتيجة لعاملين جوهريين : العامل الأول هو استمرار سيادة الولاءات القبلية والعشائرية والطائفية ، وبالتالى حجز التحول الى مجتمع « قومى » ، حيث تتوحد عملية الدفاع عن الأمة وعن الدولة ، على أن مجتمعات الخليج تعانى من عامل أكثر عمقا وجوهرية من حيث أنتاج وظائف الأمن وهو على وجه التحديد الندرة الشديدة للسكان وضآلة قوة العمل ومن ثم ضيق القاعدة البشرية التى يمكن النهل منها لبناء هياكل الدفاع المتخصصة فى العصر الراهن ، اضافة الى انخفاض المستوى المهارى والتعليمى والثقافى اللازم لتكوين جيوش حديثة .

ويتصل بذلك مصدر تال للاختلال المجتمعى تفاقم بحده مع تدفق الثروة البترولية . فضخامة الثروة البترولية فى بلدان ذات قاعدة سكانية محدودة اسرع بتصفية النشاطات الاقتصادية التقليدية وبالتالى بتسريح الجزء الأكبر من قوة العمل من هذه القطاعات . وحيث أنه اصبح لزاما استيعاب جزء هام من قوة العمل هذه فى الانشطة الحديثة - الخدمية والحكومية غالبا - بدون تأهيل كاف ، فقد مالت القاعدة البشرية للتحول الى سمات قوة عمل من انصاف المتعطلين أو العاملين الهواة أو الذين لا حاجة لهم للعمل أصلا . ومن ثم تكونت قاعدة بشرية وقوة عمل فريدة تاريخيا . وبالرغم من عدم المساواة التوزيعية الهائلة ، فان جملة السكان الاصليين قد تحولت الى شريحة من المواطنين الممتازين الذين جعلتهم الظروف السياسية والاقتصادية أشبه باوليجاركية من المواطنين الممتازين غير مندمجة اجتماعيا الا على نحو عارض .

وواقع الأمر هو أن الاشكالية التى تطرحها هذه الانماط المجتمعية لا تتمثل فى هذا التحويل الطفيلى للنسيج الاجتماعى فى غالبه ، وانما فى حقيقة ان الثراء البترولى قد طرح سبيلين للتحول المجتمعى . السبيل الأول هو تحويل غالبية السكان أو قطاعات كبيرة منهم الى اوليجاركية من المواطنين الممتازين الذين يحصلون على كامل حاجاتهم من الخارج ويعتمدون على قوة عمل مستوردة ومؤقتة لاداء الوظائف والأعمال التى لا يمكن استيرادها مباشرة أما السبيل الثانى فهو أعادة بناء التنظيم الاجتماعى وبصفة خاصة من خلال تنظيم الهجرة الخارجية وفق مفهوم ومنظور شامل للدمج الاجتماعى بقصد بناء مجتمع قومى فى نهاية المطاف . ومن الواضح بحد ذاته أنه كان من الممكن التحول الى مجتمع طبيعى بالمعنى السابق الاشارة اليه فقط من خلال السبيل الثانى والذى قدمت تدفقات قوة العمل المهاجرة فرصة فريدة للاسراع به واتمامه . والواقع ايضا هو ان سياسات الأمن الخارجى ليست منبتة الصلة بهذا الاختيار الاجتماعى .

وتتفق غالبية الدول الخليجية فى اختيارها للسبيل الأول ، وجاء مجلس التعاون الخليجى لكى يكرسه ويحميه ويدعمه . ويمكننا ان نجد ترجمة واضحة لهذا السبيل والمقترب المنهجى

الذى يعكسه فى جانبين على درجة كبيرة من الخطورة ، هما سياسات الأمن وسياسات الهجرة .

١ ـ سياسات الأمن (بناء الجيوش) :

ويعتبر الدافع الأمنى أحد الدوافع الكبرى لقيام مجلس التعاون الخليجى . ومن أوضح التصريحات فى هذا المجال ما أكده وزير نفط الامارات د. مانع العتيبة من أن مسألة تحسين النظام الدفاعى واجراءات الأمن الداخلى تحتل اعلى مرتبتين بين سلم اولويات عمل المجلس (نقلا عن د . فؤاد حمدى بسيسو : مجلس التعاون الخليجى وآفاق التوجه الاستراتيجى العربى المتوازن . مجلة المستقبل العربى . العدد ٣١ سبتمبر ١٩٨١ ص ٤٠) وقد كان المأمول ان يقوم المجلس بصياغة نظام فعال للأمن الجماعى لدول الخليج . على أن مفهوم الأمن الجماعى هنا لا يتضمن أعادة صياغة لسياسات الأمن القطرية ، بل ضما للامكانيات الدفاعية القائمة والتى نشأت عن هذه السياسات ، وبالتالى فقد مثلت صياغة الأمن الجماعى التى تبناها المجلس فى واقع الأمر تكريسا لسياسات الأمن القطرية القائمة .

وما نستطيع أن نؤكده هنا هو أن دول الخليج العربى قد صاغت سياساتها الأمنية على أساس مفاهيم واستراتيجيات تختلف الى حد بعيد عن سبيل بناء مجتمع قومى وينعكس ذلك فى ثلاث حقائق رئيسية تتعلق ببناء جيوش هذه الدول :

أ ـ الحقيقة الأولى هى أن دول الخليج العربى قد شكلت جيوشا حديثة ـ مهما كانت ضئيلة ـ من ناحية الهياكل الوظيفية (مثلا تشمل قوات للبحرية والطيران الى جانب القوات البرية ـ وتقوم على نظام للتدرج فى الخدمة مشابه لما هو متبع عالميا) ولكنها قبلية مضمونا فالولاء يتجه للاسرة الحاكمة وليس للمجتمع والدولة ، والقادة العسكريون الكبار هم اشخاص ينتمون مباشرة للاسرة الحاكمة أو يرتبطون بها على نحو عضوى ، وتخضع الخدمة فى هذه الجيوش لخريطة أمن (داخلية) ذات طابع قبلى وطائفى بصورة اساسية ، وتعكس البيئة الداخلية للقوات العسكرية (الانقسام الشائع بين الجيش الرسمى والحرس الوطنى مثلا) والتوزيع الجغرافى والوظيفى توازنات قبلية من ناحية وتوازنات سياسية داخل وخارج العائلة / الدولة .

ب ـ والحقيقة الثانية تتصل ايضا بالدافع وراء الخدمة فى الجيوش الخليجية . اذ تعتمد هذه الجيوش على مبدأ الاحتراف بدلا من التجنيد الاجبارى الذى هو قاعدة بناء جيش ، قومى ، وبالتالى مجتمع قومى . فعلينا أن نتذكر أن تكوين الجيوش القومية لم يعكس حقيقة وجود أمة أو مجتمع قومى بقدر ما كان اداة لصنع هذه الحقيقة . وقد ادت الجيوش القومية هذه الوظيفة من خلال التحول الحاسم من الاحتراف الى مبدأ التجنيد الألزامى ويتصل ايضا بمبدأ الاحتراف فى تكوين جيوش دول الخليج العربية بالتوسع فى تجنيد الاجانب واحيانا بالاستعانة بفرق عسكرية من دول اجنبية ، غالبا اسلامية اخرى .

جـ) أما الحقيقة الثالثة فهى تتصل بالدور الجوهرى للمستشارين والمدربين والفنيين من الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في بناء وادارة الجيوش الرسمية ـ فيقدر مثلا ان هناك نحو عشرة آلاف مستشار أمريكى يعملون فى الجيش السعودى . وتعتبر هذه الحقيقة امتدادا للارتباط الاستراتيجى بين صياغات الأمن الراهنة فى دول الخليج من ناحية والدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والذى يترجم فى جزء منها باتفاقات تعاون بين الأقسام المعنية من القوات المسلحة فى الجانبين . كما تترجم هذه الرابطة فى الاهتمام المبالغ فيه بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة المستوردة غالبا من هذه الدول عوضا عن تنمية المحتوى العقيدى والمهارى للجندية ، القومية . وقد وصل الانفاق العسكرى فى دول الخليج الى نحو ٦٥٪ من اجمالى الانفاق العسكرى العربى المجمع (تبعا لارقام عام ١٩٨٢ ـ انظر تقرير سيبرى لعام ١٩٨٥) . والجزء الأكبر من هذا الانفاق يتجه لبناء مرافق عسكرية متكاملة فائقة التحديث يديرها مستشارون عسكريون من الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة .

أن هذا التركيب المميز للجيوش العربية فى الخليج يجعل من الصعب عليها ان تقوم بدور فى بناء مجتمع قومى على أن الأمر الأكثر فداحة وخطورة على المدى المباشر هو صعوبة توقع أن تقوم باداء دورها فى تحقيق دفاع فعال عن اقاليم دول الخليج وسيادة هذه الدول ضد اى عدوان كبير محتمل خاصة من الشرق .

على أن من الضرورى أن نشير فى نفس الوقت الى أن سياسة بناء الجيوش فى دول الخليج ليست أمرا اختياريا بقدر ما تترجم القيود البنائية الكامنة فى صميم تركيب الدولة / العائلة من ناحية والفشل أو عدم الرغبة فى استثمار ظاهرة الهجرة فى اعادة بناء مجتمعات قومية تتفق مع شكل الدولة القومية الذى تطور فى هذه الاقطار . ومن هنا يجدر بنا أن نعالج خصائص سياسات الهجرة والاستيعاب فى هذه الدول بايجاز .

٢ ـ سياسات الهجرة والاستيعاب :

أكدنا فيما سبق أن الامكانيات الهائلة التى فتحتها الثروة البترولية للهجرة كان يمكن توظيفها فى عملية عقلانية لبناء مجتمع قومى . على أن ذلك كان يتطلب صياغة سياسية مختلفة جذريا للهجرة والاستيعاب . وتتطلب مثل هذه السياسة اربعة شروط على الاقل . فالهجرة الدائمة هى نمط الهجرة الوحيد الذى يمكن من استيعاب مستقر وبالتالى ادماج المهاجرين فى المجتمع الأصلى أو تكوين متصل حضارى ـ نفسى ـ ثقافى جديد تخترقه انقطاعات حادة سواءا من زاوية المجتمع الأصلى أو من زاوية تدفقات المهاجرين . ومن ناحية ثانية ، فإن التطلع الى خط دائم من الهجرة يفترض التركيز فى اختيار المهاجرين على الاعتبار الثقافى أى وجود حد ادنى من التواصل والانسجام الثقافى بين

المهاجرين والمجتمع الأصلى . ومن ناحية ثالثة فإن سياق الأستيعاب لابد فى هذه الحالة أن يكون شاملا : بمعنى ان تتم عملية ادماج المهاجرين فى كل مجالات الحياة الاجتماعية (الاقتصاد والسياسة والثقافة) لا فى مجال واحد فقط . واخيرا فان سياسة الاستيعاب التى تستهدف تكوين مجتمع قومى من خلال ادماج المهاجرين لابد أن ترتكز على قاعدة محورية وهى الاستيعاب على اساس المساواة من خلال مؤسسات مفتوحة وقواعد قانونية مجردة تحكمها .

ومن نافلة القول أن ذلك لم يحدث ، وأنما ما حدث كان هو النقيض . حيث اعتمدت دول الخليج العربى - تطبيقا لسياسة تكوين مجتمع من اوليجاركية المواطنين على الهجرة المؤقتة ، وعلى التركيز على الاعتبار الاقتصادى (أى تكلفة الاستخدام) فى اختيار المهاجرين وبالتالى اتسم الاستيعاب ليس فقط بالطابع المؤقت ، وانما ايضا بالطابع الجزئى حيث اقتصر على المجال الاقتصادى . واخيرا قامت سياسة الاستيعاب على قاعدة عدم مساواة مؤسسيه .. بل أن المؤسسة الرئيسية للاستيعاب الفردى قد تمثلت فيما يسمى بالكفالة : أى رابطة الضمان الشخصى بين مواطن وعدد من المهاجرين ، وهى تتسم بوضوح بطبيعة اقطاعية .

أن هذه الخصائص التى ميزت سياسة الهجرة والاستيعاب التى اتبعتها دول الخليج تتضح من استعراض الاوضاع المتصلة بالهجرة من ناحية حجمها وهيكلها وخصائصها الثقافية وقواعدها التنظيمية . ونعالج فى الفقرات التالية هذه الاوضاع :

أ - يمكن تقديم صورة تقريبية عن حجم الهجرة الى دول الخليج ودورها فى تكوين قوة العمل بهذه الدول اعتمادا على الجدولين ١١ و ١٢ . ويرصد الجدول رقم (١١) أوضاع السكان وقوة العمل فى عام ١٩٧٥ واسقاطات قام بها فريق تابع للبنك الدولى لعام ١٩٨٥ . اما الجدول رقم (١٢) فيقدم بيانات عن الهجرة والمساهمة فى تكوين قوة العمل فى بعض بلدان « الخليج التى تتوفر عنها المعلومات فى اوائل الثمانينات . ومن استقراء الجدولين تتضح جملة من الحقائق :

ـــ الحقيقة الأولى هى الانخفاض الواضح فى معدل المشاركة الخام للقوى العاملة المواطنة من اجمالى السكان حيث لم تتعد هذه النسبة عام ١٩٧٥ سوى ما يقارب ٢٠,٩٪ الاجمالى دول المجلس وتتفاوت ما بين ١٢,٥٪ كحد أدنى فى عمان و ٢٤,٥٪ كحد أقصى فى قطر ، وتعد هذه المعدلات من أقل المعدلات المسجلة عالميا ، ويعود ذلك الى عدد من الاسباب من أهمها محدودية الفئة العمرية التى تمد المجتمع بقوة العمل فنتيجة لسرعة النمو السكانى وانخفاض معدل وفيات الأطفال على نحو بارز فان نسبة الفئات الدنيا فى العمر هى أكبر بكثير من الفئات الوسطى التى تقدم قوة العمل ، اضف لذلك محدودية اشتراك النساء فى العمل فى هذه البلدان ، ثم الى ما ولدته سياسات « دولة الرفاة » النفطية من بعض الظواهر الجديدة كالبطالة « المرفهة » . وتتفاقم هذه الظاهرة عبر الزمن ، اذ توضح البيانات المتاحة عن الامارات والكويت والبحرين فى اوائل الثمانينات انخفاض نسبة المشاركة فى كل من الامارات والكويت وثباتها على ما كانت عليه بالنسبة للبحرين - وتدعم الاسقاطات لعام ١٩٨٥ ، من هذا الاتجاه نحو الانخفاض ، حيث تنخفض النسبة لاجمالى البلدان الستة الى ١٨,١٪ حيث تنخفض نسبة المشاركة فى كل من الامارات والسعودية وقطر وتثبت فى البحرين وترتفع بحوالى ٢,٥٪ فى كل من عمان والكويت وهذا الارتفاع فى الحقيقة ليس هناك برهنة كافية عليه .

ـــ الحقيقة الثانية هى أنه من الطبيعى نتيجة لما ذكر ان بلدان المجلس تعتمد اعتمادا كبيرا على قوة العمل الوافدة من الخارج حيث مثلت ٤٥٪ من اجمالى القوى العاملة فى عام ١٩٧٥ . ويزيد الاعتماد الى درجة فائقة فى كل من الامارات وقطر والكويت كما يتضح من جدول ٢ نمو الاعتماد على العمالة الوافدة فى اوائل الثمانينات فى كل من قطر والكويت والامارات ومن المؤكد أن عمان والسعودية قد شهدتا نفس الظاهرة ايضا .. وتؤيد اسقاطات عام ١٩٨٥ استمرار هذا الوضع رغم التحفظ الذى اورده د . نادر فرجانى . على هذه الأرقام .

ـــ والحقيقة الثالثة هى أن هؤلاء المهاجرين محكومون بتنظيمات الاقامة المؤقتة والتى مهما تجددت تظل تسم وجودهم بطابع مؤقت . وقد اتجهت عملية منح تأشيرات الاقامة منذ اوائل الثمانينات لمزيد من التشدد . وخاصة فيما يتعلق بحقوق اقامة المرافقين وهو الأمر الذى يكرس الطبيعة المؤقتة للاقامة وللمشاركة فى قوة العمل .

ب - ان المعيار الرئيسى لاستقدام قوة العمل المهاجرة هو المعيار الاقتصادى وخاصة الحاجة لفئات معينة من العمالة وتكلفة عرض العمل (أى مستويات الاجور المقبولة من فئات العاملين) بغض النظر عن الجنسية والتواصل الثقافى والحاجات الثقافية للمجتمع الاصلى . وتتفرع هذه الحقيقة عن واقع ان سياسة الهجرة فى دول الخليج انتهجت اسلوب الاستيعاب الجزئى : اى فى المجال الاقتصادى فقط . اما ما تفرع عنها فهى الظاهرة الخطيرة والتى تتمثل فى الضخامة النسبية للعمالة الاسيوية (من غير العرب) .

ويظهر الجدول (١٣) تلك الظاهرة الأكثر خطورة بشأن أوضاع القوى العاملة والسكان فى بلدان مجلس التعاون ، الا وهى توزيع العمالة والسكان حسب الجنسيات .. فتظهر البيانات فى عام ١٩٧٥ تميز كل من الكويت والسعودية عن بقية بلدان المجلس الاخرى حيث سيطر العرب فى الكويت والسعودية على العمالة الوافدة بحوالى ٧٠٪ و ٩٠٪ من اجمالى العمالة الوافدة على الترتيب ، بينما فى الامارات وقطر والبحرين وعمان يغلب العمال الاجانب فى قوة العمل وتعطى بعض التفاصيل المتوافرة عن توزيع قوة العمل حسب الجنسية فى بلدان الخليج نتائج خطيرة عن هذه الظاهرة ونموها عبر الزمن .

ففى الامارات على سبيل المثال تشكل العمالة الآسيوية اغلب القوى العاملة الاجنبية فى عام ١٩٧٥ ، ومن بيانات اذونات العمل الصادرة فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ لا تقل نسبة الآسيويين عن تعداد عام ١٩٧٥ بما يعنى احتفاظهم بالنصيب الغالب فى قوة العمل ، ولقد انتجت التغيرات السكانية فسيفساء سكانية معقدة تتمايز فيها ثلاثة عناصر هم المواطنون والوافدون العرب ثم الاجانب وغالبيتهم من الآسيويين من مواطنى باكستان والهند وايران ويطلعنا الجدول (١٤) على هذه الظاهرة وتطورها عبر الزمن ، اذ ارتفع عدد الآسيويين من الجنسيات الآسيوية الثلاث السابقة من ٤١,١٪ من اجمالى السكان فى عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٤,٢٪ من اجمالى سكان الامارات فى عام ١٩٨٠ ، ولم تتعد نسبة المواطنين فى السكان ٣٦,١٪ فى عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٢٧,٩ فى عام ١٩٨٠ كما ان نسبة الوافدين العرب كانت ١٨,٥٪ من السكان فى عام ١٩٧٥ واصبحت ٢١,١٪ فى عام ١٩٨٠ أى أن اغلبية السكان هى من الآسيويين .

والوضع اكثر من خطر فى مجال القوة العاملة كما يوضح الجدول (١٥) اذ ارتفعت نسبة الاجانب فى اجمال القوة العاملة بالامارات من ٦٥,٧٪ عام ١٩٧٥ الى ٧١,٨٪ عام ١٩٨٠ ويشكل الآسيويون غالبية الاجانب اذ ان نسبتهم فى قوة العمل انتقلت من ٦٣,٧٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٦٩,١٪ عام ١٩٨٠ بينما لم تبلغ مساهمة المواطنين سوى ١٥,٢٪ فى ١٩٧٥ وانخفضت الى اقل من ١٠٪ فى عام ١٩٨٠ وكذلك القوى العاملة العربية الوافدة انخفضت من ١٩,١٪ الى ١٨,٤٪ بين نفس العامين .

أما فى الكويت فإن تتبع بيانات تصاريح العمل خلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨١) تعطى مؤشرات تفيد زيادة الاعتماد على العمالة الآسيوية بدلا من العمالة العربية .. وبينما يعد هذا التوزيع استمرارا لتيار تاريخى فى الامارات فانه يعبر فى الكويت عن توجه جديد لتفضيل العمالة الآسيوية ، اذ ان نسبة الآسيويين فى تصاريح العمل حول عام ١٩٨٠ فى الكويت هى اكبر بكثير من نسبتهم فى قوة العمل في منتصف السبعينات ، ويعنى هذا ارتفاعا كبيرا فى نسبة الآسيويين فى قوة العمل والسكان . راجع الجدول (١٦) .

أما فى عمان فقد تعدت بطاقات العمل الممنوحة للآسيويين ٩٠٪ من اجمالى البطاقات فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وهذا ما يمثل الحد الأقصى المشاهد فى بلدان مجلس التعاون من زيادة الاعتماد على العمالة الآسيوية فى الاضافات الجديدة لقوة العمل .

ويزيد الأمر خطورة أن ظاهرة توسع العمالة الآسيوية تتجه للتعاظم مع الزمن ، ويمكن تفسير هذا الاتجاه بنمط النمو الذى تبنته الدول الست ، اذ ان نمط النمو الصناعى وما حمله من اتباع فنون تكنولوجية - خاصة فى مجمعات العمل الضخمة - اقتضى نوعية من المهارات التى لا تتوفر فى المواطنين أو العرب ، أى أن الاتجاه لتنويع البنيان الاقتصادى عن طريق التصنيع الكبير لتفادى الاعتماد على مصدر واحد للدخل هو النفط ، قد نجم عنه نوع آخر من الاعتماد على العمالة الاجنبية الوافدة وهو ما قد يكون اخطر مستقبلا اضافة الى ان فورة البناء والتشييد التى شهدتها بلدان مجلس التعاون زادت من نشاط الشركات الآسيوية فى هذا القطاع خاصة بصورة مجمعات العمل .. ففى الكويت على سبيل المثال ارتفع نصيب الكوريين فى اجمالى عمال قطاع التشييد (الذى كان اغلبيته من المصريين) من صفر فى عام ١٩٧٧ الى ٢٣٪ عام ١٩٧٨ ثم الى نحو ٣٠٪ بعد ذلك اضافة الى ان القطاع الخاص الذى تحكمه اعتبارات تعظيم الربح لم يكن مقيدا بضرورة اجادة المستخدمين للغة العربية كما هو الحال فى القطاع الحكومى مما جعله يفضل دائما العمالة الآسيوية ، حيث أنها على استعداد لقبول اجور اقل وتحمل ظروف عمل اقسى واوضاع معيشية اسوأ نتيجة لتردى الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية فى مواطن هذه العمالة الاصلية .

وهناك بعض الاسباب الهامة الاخرى ، فانتشار التعاقدات على المشروعات من نمط « تسليم المفتاح » فى دول الخليج قد ساعد على تطور هجرة بعض الجنسيات كالكوريين . كما يبدو ان هناك ميلا فى بلدان الخليج الى تفضيل استخدام ايد عاملة اجنبية بمعدل دوران سريع ، حيث يمثل ذلك وضعا اكثر راحة واقل جلبا للمتاعب من استخدام الايدى العاملة العربية التى قد تنزع للاستقرار والتأثير فى المجتمعات العربية الخليجية ، حيث ان احتمال اندماج الآسيويين فى المجتمع والطبقة العاملة المحلية هى اقل بكثير مما هو بالنسبة للعرب الوافدين الذين بحكم الثقافة واللغة المشتركة قد يتمكنون من التدخل فى مجريات الحياة العادية . هذا الى جانب انه كانت هناك علاقات تقليدية ربطت بعض المناطق العربية الخليجية بسكان شبه القارة الهندية نتيجة للتجارة ، كما يقدم عزوف العرب والمواطنين عن بعض الوظائف فى الدرجات الدنيا من السلم المهنى مجالا للعمالة الآسيوية . وتزيد حدة هذه المخاطر مظاهر الاختلال السكانى فى دولة كالامارات فقد كانت مثلا نسبة الآسيويين فى فئة العمر (١٥ - ٥٩ سنة) فى عام ١٩٧٥ حوالى ٨٥٪ والى جانب هذا الاختلال العمرى يتمثل الاختلال فى التركيب النوعى فى ان عدد الذكور الآسيويين فى سن العمل يتعدى سبعة امثال نظرائهم من المواطنين .. وتصل المخاطر نهايتها فى درجة التأثير على عروبة الاقطار الخليجية ذاتها ، فليس غريبا ان يتردد ان اجزاء من الامارات أو قطر اصبحت فعلا جزءا من شبه القارة الهندية اضافة لهذا فان تنامى الاعتماد على العمالة الآسيوية فى بعض المجالات كالخدمات الشخصية المنزلية - خدم المنازل والمربيات - من شأنه ان يؤثر على وظائف الاسرة وخاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية والثقافية للاجيال الخليجية الصغيرة .

جـ - ان سيادة النظرة الضيقة للهجرة فى دول الخليج ورفض استثمارها فى تكوين مجتمع قومى يتضح من جنوح هذه الدول المتزايد لعدم الالتزام بالاتفاقات العربية التى تتضمن تنظيما اكثر رقيا لحركة قوة العمل بين الاقطار العربية ، والتحلل من تنفيذ ما التزمت به بالفعل .

وبوسع المتتبع للاتفاقيات العربية المنظمة لانتقال العمالة أن يلحظ أمرين أولهما هو عدم فعالية هذه الاتفاقيات ، وذلك قياسا الى عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات أو التزامها بها حينما توافق عليها الأمر الثانى هو التدهور النسبى فى مكانة الدور الوحدوى والتكامل الذى تنص عليه هذه الاتفاقيات .. ففى نوفمبر ١٩٦٧ وافق وزراء العمل العرب على الاتفاقية العربية لتنقل الايدى العاملة ، وهى ما تعرف بالاتفاقية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ بحضور ١٤ قطرا عربيا وقد نصت ديباجة الاتفاقية على سعى الحكومات العربية التى حضرت المؤتمر على « تحقيق الوحدة الشاملة وحرصها على أن « تجعل من الوطن العربى وحدة اجتماعية ـ اقتصادية متكاملة » وتقرر الاتفاقية « ضمان حرية تنقل الايدى العاملة فى الوطن العربى حفزا للنشاط الاقتصادى وتحقيق العمالة الكاملة « كما تتعهد الاتفاقية » بإعطاء الأولوية فى التشغيل للعمال العرب ، وتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل لاحقا وفقا لاحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التى يتمتع بها عمال الدولة التى ينتقلون للعمل بها وتحويل جزء من اجورهم » ولم يوافق على الانضمام للاتفاقية سوى ست دول فقط هى الاردن ومصر والسودان وسوريا وليبيا والعراق ـ أى انه لم يشترك اى من دول مجلس التعاون فى الانضمام لهذه الاتفاقية .

وفى مارس ١٩٧٥ ـ مع بداية تدشين حقبة النفط ـ اعاد مؤتمر العمل العربى النظر فى الاتفاقية رقم (٢) وقد نتج عن اعادة النظر هذه الاتفاقية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ وفى هذه الاتفاقية ، تراجعت منطلقات تحقيق الوحدة الشاملة وضمان حرية تنقل الايدى العاملة فى الوطن العربى مقابل النص على « تنظيم تنقل الايدى العاملة بما يكفل توفير احتياجات برامج التنمية فى كل قطر وبما يحقق اهداف التكامل الاقتصادى العربى » ولكن الاتفاقيات اخذت الواقع المستجد فى الاعتبار ولذلك نصت على « العمل تدريجيا على تعويض القوى العاملة الاجنبية فى الدول العربية بقوة عاملة عربية » وقد انخفض عدد الاقطار العربية التى صدقت على الاتفاقية المعدلة الى خمسة اقطار هى الاردن والصومال وفلسطين ومصر والعراق وبهذا فان بلدان المجلس لم تنضم لهذه الاتفاقية ايضا وظل وضع انتقال العمال العرب الى بلدان الخليج النفطية تحكمه الفوضى والمعايير الفردية سواء فى بلدان المنشأ أو بلدان المستقر وبعد هذا جاءت الاتفاقية رقم (٩) لعام ١٩٧٧ والتوصية رقم (٢) لنفس العام بشأن التوجيه والتدريب المهنى لتؤكد على التعاون العربى فى مجال التدريب المهنى والكوادر البشرية المدربة .. ولم تنضم لهذه الاتفاقية والتوصية سوى اربعة اقطار عربية هى الاردن وفلسطين والعراق ومصر .

وفى مؤتمر القمة العربى الحادى عشر الذى عقد بعمان فى نوفمبر ١٩٨٠ ، اقر الرؤساء والملوك العرب ميثاق العمل الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك .. وقد نصت ديباجة ميثاق العمل على « تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربى وضبط هجرتها للخارج واستعادة الموجود منها فى الخارج الى الوطن العربى .. وان تعامل الدول العربية العامل العربى معاملة تفضيلية بالنسبة للعمالة الاجنبية الوافدة ومعاملة العامل العربى بما لايقل عن معاملة مثيله من اهل الوطن فى كل قطر عربى » واكدت استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك » على تنمية وتطوير القوى البشرية العاملة فى الوطن العربى وضمان حريتها فى الحركة وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية فى الاقطار العربية . والتوسع فى الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية .

ومع ذلك فان ايا من تلك التوصيات التى اقرتها الاتفاقات العربية لم يجد له طريقا للتطبيق فى بلدان مجلس التعاون . فثمة تمييز واضح فى الاجور والمعاملة بين العربى المواطن والوافد ، وهناك تركيز واضح على حماية وتقديم ضمانات للملكية فى غياب تصور واضح عن ضمانات ووسائل حماية العمل والعمال . وكذلك استمر نظام الكفالة فى اكثرية دول الخليج بالرغم من تناقضه الصريح مع ابسط مبادىء حرية حركة العمل بين الدول العربية ، وكذلك تعاظم التركيز على العمالة الآسيوية فى مقابل العمالة العربية فى هذه الدول .

وينبغى اضافة لما سبق التنويه بحقيقة ان وثائق مجلس التعاون الخليجى قد طرحت سياسة منسقة فى توظيف العمالة المهاجرة ولكنها اما فشلت فى التطرق للمشاكل الحقيقية التى تعيق التوظيف الامثل للعمالة المهاجرة سواء من وجهة نظر الوحدة والتضامن العربى أو من وجهة نظر المصلحة طويلة المدى لهذه الدول فى استخدام تدفقات العمالة العربية فى تكوين مجتمعات قومية هناك .

ومع ذلك فان تلك الوثائق تكشف عن وعى نافذ ببعض جوانب الفشل فى مجمل سياسة التوظيف والهجرة والاستيعاب بالرغم من سكوتها عن جوانب اخرى .

فقد اهتم مشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل لدول المجلس والذى قدم للامانة العامة للمجلس فى ديسمبر ١٩٨٣ بقضية العمالة ، فحدد بدقة التحديات التى تجابه دول المجلس فى مجال القوى البشرية فنذكر منها .

* تدنى مستوى المشاركة . وخاصة تدنى المشاركة فى العملية الانتاجية والمشاركة فى اتخاذ القرار .

* الخلل السكانى المتمثل فى حجم ونسب تركيب ونوعية الوافدين وأثار ذلك على التجانس السكانى والتماسك الاجتماعى والتوجه الانتاجى للمواطنين الذين اصبحوا اقلية ذات دور هامشى فى اغلب مجتمعاتهم .

* تصدع قيم العمل والانتاج وانحراف نسق القيم الاجتماعية .

وفى مجال الأهداف الاستراتيجية فى مجال القوى العاملة حدد مشروع الاطار الاستراتيجى هدف تخفيض حجم القوة

العاملة الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها وهو مايقتضى تحقيق الأهداف التالية :

- تخفيض حجم قوة العمل الوافدة تدريجيا ، والمقترح أن تنخفض هذه العمالة الوافدة من ٢,٢ مليون عام ١٩٨١ الى ١,٢ مليون عام ٢٠٠٠ وذلك نتيجة توقع ارتفاع حجم قوة العمل المحلية من ١,٨ مليون عام ١٩٨١ الى ٦,٥ مليون عام ٢٠٠٠ وذلك سيحقق تخفيض مساهمة الوافدين فى قوة العمل من ٥٤,٥٪ عام ١٩٨١ الى ١٥,٦٪ فقط عام ٢٠٠٠ .
- تعديل تركيب قوة العمل الوافدة لصالح قوة العمل العربية فيقترح الا تقل نسبتها عن ٥٠٪ من اجمالى العمالة الوافدة فى أى منشأة أو جهاز أو على مستوى الدولة ودول المجلس .
- تحسين التركيب النوعى لقوة العمل الوافدة وارتفاع نسبة المهنيين واشتراط مستوى علمى معين .

ولتحقيق هذه الأهداف فإن مشروع الاطار الاستراتيجى يؤكد على ضرورة تحديد السياسات وتطوير الآليات ذات الفاعلية وينصرف الاطار الى تحديد أهم السياسات اللازمة من أجل تخفيض قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها مثل تعبئة القوى العاملة المواطنة وزيادة نسبة مشاركتها فى النشاط الاقتصادى . . ثم الحد من الاحتياجات من القوى العاملة عموما عن طريق القضاء على مظاهر التضخم الوظيفى وظاهرة البطالة المقنعة ومعالجة ظاهرة العمالة الهامشية فى قطاع الخدمات الأهلية وتجارة التجزئة . ورفع كفاءة اداء النشاطات وتوظيف التكنولوجيات الأكثر ملاءمة لأوضاع المنطقة . .ويؤكد الاطار على تخطيط عملية احلال العمالة من خلال احلال المرأة مكان الرجل حيثما امكن ذلك ، واحلال الوافدين من العرب محل غيرهم من الوافدين واحلال العمالة النوعية محل العمالة الكمية . .ويعرج الاطار على السياسات الأخرى اللازمة لتنويع الاقتصاد وتوسيع الطاقة الاستيعابية فيذكر ان ذلك يتطلب اصلاح نظام الحوافز من خلال الاهتمام باعتبارات الدعم والعمل على تجنب المؤشرات الخاطئة للاستثمارات وتوجيه الجهود وضرورة تقييد النشاطات الطفيلية وحماية القدرات الاستثمارية للقطاع الخاص من التوجه الى هذه النشاطات .

والواقع أن ما وجد طريقه للتنفيذ بين هذه الالتزامات الجماعيه المتضمنة فى الاطار العام المذكور هو الشىء القليل . فحتى بعد اربعة أعوام من تقديم مشروع الاطار الاستراتيجى نجد ان وكيل وزارة العمل والشئون الاجتماعية المساعد فى الامارات يصرح لجريدة السياسة الكويتية (فى ١٩٨٧/١١/٥) بان « سوق العمل فى دولة الامارات سوق مفتوحة لجميع الجنسيات . ويتمتع اصحاب الاعمال بحرية كاملة فى جلب العمالة التى يرغبون فى استخدامها من الدول التى يختارونها . ولا توجد قيود فى الدوله لتحديد الجنسيات ، وانما تحدد المهنة وتوضح الحاجة من العمالة . .» وهناك كثرة من التصريحات المشابهة صدرت عن مسئولين من دول خليجية اخرى . ومع ذلك ، فان التصريح السابق يلخص على نحو مكثف العلامات الاساسية والاعتبارات المأخوذ بها فعلا لدى رسم سياسة الهجرة والاستيعاب فى دول الخليج .

فالمطلوب هو عامة عمال مؤقتين ، يقضون فترة قصيرة بقدر الامكان من الوقت فى وظيفة محددة وفى غربة تامة عن المجتمع المحلى ، ثم يرحلون بعد انقضاء الحاجة اليهم . وفى هذا السياق تغيب تماما امكانيات توظيف هجرة العمالة فى تكوين مجتمع قومى حقا ومن طراز جديد على النحو الذى نشهده مثلا فى دول الهجرات الحديثة مثل الولايات المتحدة واستراليا . ويستمر فى الجوهر التناقض الرئيسى الكامن فى بنية مجتمعات دول الخليج العربى بين الامكانيات المالية الكبيرة ومحدودية القاعدة السكانية المقيمة والمواطنة ، وبين الحاجة لبناء نظام دفاعى قوى وفعال ضد المخاطر الداهمة والمتفاقمة من الخارج وضآلة القوى البشرية التى يمكن الحصول منها على جنود مؤهلين ومرتبطين برابطة ولاء عميقة للمجتمع والدولة ، وكذلك يستمر التناقض بين التوجه الانعزالى بمجلس التعاون الخليجى باعتباره منظمة اقليمية فرعية من ناحية وما يعلنه وما يحتاجه فعلا من ارتباط عميق بالوطن العربى الاكبر اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وامنيا من ناحية اخرى .

■■

ثانيا : اشكالية الاندماج بين الاقليمية والعروبية

لم يساعد انشاء مجلس التعاون الخليجى على تصحيح سياسات الاقطار الاعضاء فيه بصدد حل اشكالية تكوين مجتمع قومى ، وهو الأمر الذى ينعكس سلبا على اوضاع الامن الخارجى لهذه الاقطار . كما ان ايثار نموذج تكوين مجتمع يقوم فى قاعدته العريضة على اوليجاركية المواطنين قد انتهى الى تكريس سياسات للهجرة تهدد الشخصية العربية لقاعدة المواطنين ، بل وتهدد بتآكل المجتمع نفسه نتيجة الانفصال بين الدخل والعمل ، وفقدان العمل ذاته مضمونه الاجتماعى / الثقافى الفنى والبناء للشخصية القومية .

وتقودنا هذه النتيجة الى مناقشة اوضاع مجلس التعاون الخليجى من منظور آخر وهو المدى الذى يشكل فيه هذا المجلس بحد ذاته محاولة ناجحة لتجاوز الضعف الكامن فى ذات بناء المجتمعات والدول فى اقطار الخليج فرادى . ويصبح السؤال هنا هو الى اى حد يمثل انشاء المجلس تكريسا للضعف والانكشاف الجماعى أو على النقيض تجاوزا حاسما لهذا الضعف والانكشاف ؟

ولقد استقر الفكر العربى سواء فى مجتمعات الخليج أو فى الوطن العربى ككل على أن التجاوز الجذرى لضعف وانكشاف مجتمعات الخليج هو أمر ممكن فقط فى اطار تضامن وتعاون أوسع نطاقا . وعلى الصعيد العربى الجماعى . غير ان تشكيل مجلس التعاون الخليجى قد جاء فى وقت شهد تدهور النظام العربى العام وتعاظم عجزه عن تحقيق الحد الادنى من التضامن والتعاون فى المجالات المختلفة ، ومن هنا فقد يكون انشاء المجلس مبررا بواقع الفشل العربى العام فى قطع خطوات ملموسة فى اتجاه تجاوز الازمة العربية العامة . ومن هنا فقد ثار الجدل حول فكرة التكامل الاقليمى العربى فى الوطن العربى . فيعترض بعض المفكرين على تجزئة حركة التعاون الانمائى والامنى العربى الى وحدات فرعية تتشابه فى أعمالها وأهدافها العامة ، نتيجة ما يمكن أن يؤدى اليه ذلك من بعثرة للجهد وتنافس فى الاتجاهات وهدر للطاقات الانمائية والدفاعية المحدودة مما يساهم فى النهاية فى الحد من فعالية المنظمات العروبية القومية العامة . وفى المقابل يؤيد بعض المفكرين حركة اقامة تنظيمات اقليمية فرعية للتعاون الدفاعى والانمائى . ويشير هؤلاء الى ضآلة فرص النجاح المتاحة للمنظمات القومية العربية العامة والتى تضم عددا كبيرا من الاقطار ذات الانظمة السياسية والاقتصادية المتباينة أو المتناقضة والتى تختلف فى مستويات تطورها وفى طبيعة المشكلات التى تواجهها . وهناك فريق ثالث من المفكرين العرب يرى أن وجود أى تشكيل فعال للتعاون هو هدف يجب العمل من أجله .. شريطة الا يؤدى ذلك الى تعزيز النزعة الانفصالية داخل الوطن العربى . ويرى البعض ان الحرص على تقوية العلاقات بين الدول فى مجموعة اقليمية فرعية ينطبق على حالة الخليج مثلما ينطبق على اقليم وادى النيل أو المغرب العربى .

والواقع أننا بحاجة الى معيار للفصل فى هذا الجدل : أى فيما اذا كان تكوين مجلس التعاون الخليجى يصب فى النهاية فى هدف التكامل العربى العام ، أم أنه تعبير عن نزعة انفصالية ، تضعف من احتمالات التكامل العربى . ونقترح ان يكون هذا المعيار هو مدى توظيف الموارد فى فروع وقطاعات تتكامل ضمنا مع بقية الاقتصاديات العربية غير الخليجية . والنقيض لهذا الاعتبار هو اهدار الموارد بتوظيفها فى فروع وقطاعات لا تتمتع فيها دول الخليج بمزايا نسبية واضحة بالمقارنة مع بقية الاقتصاديات العربية . وبتعبير آخر ، فإن مجلس التعاون الخليجى يمثل خطوة فى اتجاه التكامل العربى العام اذا كانت سياسة توظيف الموارد داخله تحقق عائدا أفضل وانتاجية اعلى وتكلفة اقتصادية اقل عن التوظيفات البديلة فى اقطار عربية اخرى . ويمثل هذا المجلس خطوة الى الوراء - من وجهة نظر التكامل العربى العام - اذا كانت سياسة توظيف الموارد داخله تحقق عائدا اقل وانتاجية ادنى وتكلفة اقتصادية أعلى بالمقارنة بالتوظيفات البديلة فى اقطار عربية أخرى .

والواقع انه لا تتوفر لدينا بيانات كافية للخروج باستنتاجات قاطعة بشأن هذا المعيار ، ومن هنا فسوف نعرض لهذا الجانب من الصورة بايجاز ، وفى حدود القطاعين الزراعى والصناعى فى دول مجلس التعاون الخليجى .

١ - القطاع الزراعى :

تشكل محدودية الموارد الزراعية فى دول مجلس التعاون الخليجى من أرض قابلة للزراعة ، ومياه للرى عقبة هيكلية تحول دون تنمية امكانيات الزراعة فى حدود مقبولة للجدوى الاقتصادية . فمجموع الاراضى المزروعة فعلا لا يتجاوز ٠,٥٪ من اجمالى المساحة الارضية لدول المجلس . ولا يتعدى مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى نسبة ١٪ فى الكويت والامارات و ٣٪ فى عمان التى تتمتع بافضل موارد زراعية بالمقارنة ببقية دول المجلس ، وفى السعودية التى تبذل جهودا ضخمة لتنمية الانتاج الزراعى بها . وعلى حين تختلف التقديرات حول امكانيات التوسع الزراعى أفقيا ، فان غالبيتها لا يتفق على ضآلة هذه الامكانيات وتكلفتها شديدة الارتفاع . ونتيجة لذلك الوضع فان انتاج الغذاء محليا لا يسد سوى نسبة محدودة من احتياجات الاستهلاك باستثناء الخضروات والفاكهة . ويتم اشباع هذه الاحتياجات اساسا عن طريق الاستيراد من العالم الخارجى . إذ لا يقدم الوطن العربى سوى نسبة محدودة من الاحتياجات الاستيرادية الغذائية لدول الخليج . فبلغ عجز الميزان التجارى الغذائى لدول مجلس التعاون مجتمعة حوالى ٦ مليار دولار فى النصف الأول من الثمانينات . وتتحمل السعودية مابين ٦٠٪ و ٧٠٪ من هذا العجز . ويمثل هذا الواقع احد جوانب الانكشاف الاقتصادى الخطير الذى تعانى منه دول الخليج ، وتزداد خطورة هذا الانكشاف نظر المحدودية امكانيات التنمية الزراعية ونظرا لان المستويات الحالية من الانتاج تتحقق - خاصة فى السعودية - نتيجة لمعونات سخية جدا للمزارعين . *وهناك شكوك فى امكانية استمرار هذا الانتاج غير* الاقتصادى فى حقبة ما بعد النفط .

والواقع ان ضآلة امكانيات التنمية الزراعية فى اطار دول مجلس التعاون الخليجى تشكل دافعا وقويا لصرف جهود دول المجلس الى التكامل الزراعى مع بقية الاقطار العربية غير الخليجية وبصفة خاصة الدول ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة وفى المقابل ، فان نزعة التمايز فى اقليم فرعى مستقل ينعكس على الرغبة فى التكامل الزراعى الداخلى مهما كان ذلك مكلفا من الناحية الاقتصادية . على ان الاحتمالات المحدودة للنجاح فى منهج التكامل الزراعى الخليجى يقود موضوعيا الى تعميق التبعية الغذائية للدول الرأسمالية المتقدمة .

وفى هذا السياق جاءت السياسة الزراعية لمجلس التعاون الخليجى لتعكس التناقض بين هذه التوجهات . وقد شرحت هذه السياسة فى وثيقة مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون والتى تبناها المجلس الاعلى فى دورته السادسة فى مسقط فى نوفمبر ١٩٨٥ . وجاء بهذه الوثيقة ، أن السياسة الزراعية المشتركة تهدف الى تحقيق التكامل الزراعى بين دول المجلس .. وذلك عن طريق تنسيق الجهود الذاتية ودعمها بمجهودات مشتركة مكملة لها لتسريع وتائر نمو الانتاج الزراعى ورفع كفاءة الاداء لهذه المجهودات . هذا الى جانب « تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتى خاصة بالنسبة لسلع الغذاء الاساسية » . وفى نفس الوقت فان الوثيقة تشير الى انه « نظرا لندرة الموارد الطبيعية والزراعية - عدا الموارد السمكية والبحرية فى المياه الاقليمية - فان فرص الاستثمارات ذات التمويل المشترك فى مجالات الانتاج الزراعى (النباتى والحيوانى) ستبقى محدودة .. » .ولذلك فان وثيقة السياسة الزراعية المشتركة تشير الى ضرورة استنباط صيغ مناسبة للتعاون بين مجموعة دول المجلس وبينها وبين الاقطار العربية الاخرى خاصة الاقطار المجاورة » . أى أنه على حين أن الوثيقة تؤكد على الحاجة الى الاكتفاء الذاتى فى انتاج الغذاء وتشير بارتياح وترحب بالسياسات الرامية لتحقيق هذا الهدف - مهما كانت مكلفة - وخاصة فى السعودية ، فانها تكشف عن ادراك حاد بضرورة ان يتحقق هذا الاكتفاء الذاتى فى الاطار العروبى .

والواقع ان سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الاساسية قد حققت درجة كبيرة من النجاح المظهرى ، وخاصة فيما يتعلق بالقمح - بين مجموعة الحبوب . فقد تطور انتاج القمح فى السعودية بما يزيد على عشرة اضعاف فى غضون خمسة اعوام . اذ تعاظم من ١٦٠ الف طن فى المتوسط لاعوام ١٩٧٩ - ١٩٨١ الى ١,٧ مليون طن فى عام ١٩٨٥ اى بعد اعمال برنامج الاكتفاء الذاتى من القمح . على ان هذا التطور الهائل فى انتاج السعودية من القمح يعود اساسا الى الاعانات والمساعدات التى قدمتها السعودية للمزارعين من اجل تحقيق شعار « الاكتفاء الذاتى من القمح » . ومع ذلك فان تكلفة انتاج الطن من القمح *السعودى تبلغ ستة اضعاف سعر هذا الطن فى السوق العالمى* .

ومن هنا فان هناك ما يبرر الاستنتاج بأن الهدف الحقيقى من برنامج الاكتفاء الذاتى ليس هو الاكتفاء الذاتى الغذائى ، وانما تقديم نظام للدعم المادى لزيادة دخل المزارعين موجه اساسا الى سكان البوادى السعوديين .

ويمكن القول بان استمراء دول مجلس التعاون الخليجى للاستمرار فى انتاج الغذاء بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية وذهابا الى أنه يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى بنسب عالية فى الخضر والفاكهة ثم الاقتراب من ذلك فى مجالات البيض والدواجن ثم تأييد اتجاه السعودية لانتاج القمح .. يدعم من النهج الانعزالى لبلدان مجلس التعاون .. اذ أن ذلك يقلص على نحو واضح من مجالات التعاون التى يوفرها الاطار الاقليمى العربى ومن المؤكد ان محاولات التنمية فى بلدان الخليج ستظل غير كافية اذا ظلت بمعزل عن مجهودات التكامل الاقتصادى على صعيد المنطقة العربية كلها ولا سيما فى مجالات حيوية كتحقيق مقومات الأمن الغذائى الشامل .

٢ ـ القطاع الصناعى :

ازاء النقص الواضح فى قاعدة الموارد المحلية فى دول مجلس التعاون (فيما عدا النفط والغاز) اتجهت هذه البلاد ولاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط فى عام ١٩٧٣ الى تبنى برامج تنموية طموحة تركز على الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية ، وقد مرت تجربة تصنيع البلدان السته بمرحلتين الأولى هى التى امتدت من منتصف السبعينات وحتى اوائل الثمانينات وهى المرحلة التى شهدت فورة البناء والتشييد واقامة مشروعات البنية الاساسية التى تعد المقدمة الضرورية لعملية التصنيع اما المرحلة الثانية التى امتدت من اواخر السبعينات واوائل الثمانينات فقد شهدت التخطيط لاقامة وبدء العمل فى بعض المجمعات الصناعية الضخمة .

وزن وهيكل الصناعة التحويلية فى دول مجلس التعاون :

تطور وزن الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى لدول مجلس التعاون تطورا ملموسا بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ كما يوضح ذلك الجدول (٧) ومع الاخذ فى الاعتبار النمو الهائل فى الناتج المحلى الاجمالى يمكن ادراك حجم التطور الذى شهده قطاع الصناعة التحويلية فى بلدان المجلس وقد استندت جميع البرامج الصناعية فى هذه البلدان الى سياسة واحدة تستهدف تنويع هيكل الناتج الاجمالى لفك الاعتماد على مورد وحيد للدخل هو النفط ، وفى ذات الوقت استهدفت تلك السياسة المضى فى طريق استغلال الثروات الطبيعية من النفط والغاز استغلالا رشيدا عن طريق تصنيع هذه المنتجات وكما اوضحت ذلك بجلاء وثيقة الخطة السعودية الثالثة ١٩٨٠ / ١٩٨٥ « يعتبر انشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة حجر الاساس فى استراتيجية التنمية الصناعية والاقتصادية للمملكة والهدف هو استغلال ثروات الغاز الطبيعى غير المستغلة التى ترافق انتاج الزيت . وسيستغل الغاز اما كمواد اولية أو وقود للصناعات البتروكيماوية وفى الصناعات التى تحتاج الى تركيز فى استهلاك الطاقة وستؤدى هذه العمليات الى زيادة القيمة المضافة لموارد المملكة الطبيعية وتزيد من العملات الاجنبية .. واستخدام اساليب تكنولوجية جديدة وانشاء صناعات لا تحتاج لايدىّ عاملة كثيرة .. وفضلا عن ذلك ستتاح فرصة مناسبة لاقامة صناعات اخرى مكملة أو مساندة » وتكاد تتشابه المنطلقات الاساسية لاستراتيجية التنمية الصناعية فى البلدان السته ولذلك نجد أن العديد من الصناعات المتنافسة قد اقيمت فى فترة واحدة تقريبا فى هذه البلدان بحيث يتسم الهيكل الصناعى فى هذه البلدان بالسمات الآتية :

١ ـ ان نسبة هائلة تزيد على ٨٥٪ (ربما فيما عدا عمان) من القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية تتولد عن المجمعات الصناعية الضخمة فى مجالات تكرير البترول والبتروكيماويات والاسمدة والاسمنت والتى تستند الى استخدام النفط والغاز كمادة أولية وكمصدر للطاقة اضافة الى مجمعات ضخمة للحديد والصلب والالومنيوم التى لا تتوفر خاماتها المحلية ولكنها صناعات كثيفة فى استخدام الطاقة . وقد استندت هذه الصناعات الى القدرة المالية الهائلة للدولة النفطية وهى اما مملوكة بالكامل ملكية عامة او اقيمت بالاشتراك مع رأس المال الاجنبى واغلب هذه الصناعات اقيمت وفقا لاستراتيجية التصنيع للتصدير .

٢ ـ ان النسبة الباقية من القيمة المضافة تتولد فى فروع الصناعات الخفيفة والاستهلاكية كالصناعات الغذائية والمنسوجات والمنتجات الخشبية .. الخ وتعتمد على نشاط القطاع الخاص فى هذه البلدان المستند الى دعم هائل من قبل الدولة وتوفير بعض الحماية لهذه الصناعات التى تحل محل الواردات .

وقد تم انشاء الصناعات الثقيلة نظرا لتوفر حجم هائل من الفوائض النفطية وهو ما قدم إغراء كافيا للشركات العملاقة متعددة الجنسية على اقامة هذه الصناعات خاصة انها تمت باسلوب تسليم المفتاح حيث يعد الاسلوب الاكثر ربحية لهذه الشركات فاضافة لكونه اسلوبا لا يتضمن مخاطرة هذه الشركات برؤوس أموالها ، فان هذه الصناعات كانت فرصة لتنفس هذه الشركات نظرا للقيود التى تواجهها فى بلدانها الام لانشاء مثل هذه الصناعات الملوثة للبيئة . اضافة لذلك كله فان هذه الشركات ونظرا لقيامها بكل مراحل العملية بدءا من دراسات الجدوى والانشاء والادارة الفنية والتوريد) لهذه الصناعات ، فقد غالت فى تحديد اسعار اقامة هذه الصناعات حيث يقدر ان مستوى التكلفة فى تنفيذ المشروعات الصناعية فى الخليج يزيد بنسبة ٣٠٪ الى ٦٠٪ مقارنة بهذه التكاليف لتنفيذ المشروعات المماثلة فى دول اوروبا الغربية .

وهكذا جاء هدف تنويع مصادر الدخل عن طريق اعطاء دفعة للصناعة التحويلية خاصة الصناعات الثقيلة بمزيد من الاندماج لاقطار دول مجلس التعاون انفراديا فى السوق الرأسمالى العالمى ، حيث اصبحت صناعات هذه البلاد رهنا بأسواق التصدير فى اوروبا الغربية كما ان المستوى التكنولوجى الشديد الحداثة لهذه المشروعات حتم ان تظل هذه البلاد على علاقة وثيقة بالشركات متعددة الجنسية فى مجال الادارة والعمليات الفنية والتكنولوجية ونظرا لطبيعة ملكية معظم هذه المشروعات من قبل الدولة فان تقلب اسواق التصدير والارتفاع النسبى للتكاليف يجعل تحمل الخسائر تقع على عاتق الدولة ومن هنا تجد صعوبة اكبر فى ترشيد الانتاج البترولى من حيث إذا أرادت هذه البلدان ان تقلل من تبعيتها للخارج بالمضى فى طريق التصنيع وتحقيق استغلال اكثر كفاءة لمواردها الطبيعية فانها فى الواقع قد شددت من اعتمادها على الخارج ليس فقط كأسواق للتصريف (كما هو الحال مع البترول) ولكن ايضا كمورد اساسى للخبرات الفنية والادارية والمعدات والآلات والسلع الوسيطة اللازمة لاستمرار تشغيل مشروعاتها الصناعية .

قيام مجلس التعاون وامكانيات التكامل الصناعي :

لم يكن اعلان قيام مجلس التعاون الخليجي هو المناسبة الاولى التي تدعو للتعاون بين البلدان الخليجية ، فقد كانت هناك من قبل محاولات للتعاون في هذا المجال ، اذ ان بعض الاتفاقيات الثنائية والجماعية السابقة على اقامة المجلس قد تضمنت بنودا تتعلق بالتعاون والتنسيق الصناعي ، كالاتفاقيات الثنائية التي ابرمت بين الكويت وكل من البحرين والامارات والسعودية عامي ٧٥ ، ٧٦ وكذلك اتفاقية التعاون بين السعودية والبحرين عام ١٩٧٥ . وجاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار مجلس التعاون الخليجي لتعيد مرة اخرى النص على ضرورة :

١ ـ تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية الى التنمية الصناعية ، وتنويع القاعدة الانتاجية فيها على اساس تكاملي .

٢ ـ توحيد تشريعاتها وانظمتها الصناعية وزيادة توجيه اجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .

٣ ـ توزيع الصناعة حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع اقامة الصناعات الاساسية والتكميلية فيما بينها . كما انه فيما يخص مجال التعاون الفني ذكرت الاتفاقية « بضرورة تعاون الدول الاعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية اصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة واهداف التقدم والتنمية فيها . كما ذكرت الاتفاقية بضرورة ان تعمل الدول الاعضاء على اعداد انظمة وترتيبات شروط نقل التكنولوجيا واختيار الانسب منها وتعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة .

كما ان الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية التي وافق عليها وزراء صناعة دول المجلس قد ركزت على ان الاهداف ذات الاولوية تتضمن التركيز في هذه المرحلة بصفة عامة على الصناعات التالية :

أ ـ الصناعات التي تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المحلية بما في ذلك الصناعات الموجهة الى الاسواق الخارجية .

ب ـ الصناعات التي تسد حاجة السوق الخليجية الملحة بما في ذلك الصناعات الغذائية .

جـ ـ تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق سد حاجة السوق الخليجية والتي تهييء مجتمع دول المجلس للتحول الى مجتمع صناعي .

كما ذكرت الاستراتيجية انه مع مراعاة متطلبات حماية البيئة تعطى المشروعات الصناعية افضلية الدراسة والمعاملة التمييزية في التنفيذ ومنح الحوافز والتسهيلات طبقا للاسس والمعايير التالية :

١ ـ الصناعات القائمة في دول المجلس .

٢ ـ الصناعات الجديدة التي تساعد على زيادة فرص انجاح الصناعات القائمة حاليا في دول المجلس ولا سيما الصناعات الاساسية مثل الصناعات الامامية والخلفية المرتبطة بالحديد والصلب والالومنيوم والنحاس والبتروكيماويات والاسمنت .

٣ ـ الصناعات التصديرية ذات الميزات النسبية العالية .

٤ ـ صناعات السلع الاستراتيجية والصناعات ذات الاهمية الامنية .

٥ ـ صناعات بدائل الواردات ذات وفورات الحجم الكبير وارتفاع نسبة المستخدم فيها من الخامات المتوفرة خليجيا .

٦ ـ الصناعات المشتركة بين حكومات أو مواطني دول المجلس .

٧ ـ صناعات السلع الرأسمالية الموجهة للاسواق الخليجية والاسواق الخارجية وخاصة الاسواق العربية والاسلامية .

لم تقدم اذن لا الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ولا استراتيجية التنمية الصناعية جديدا لحل مشكلات الصناعة الخليجية الآخذة في التفاقم أو البحث عن مداخل جديدة لتحقيق تكامل حقيقي بين دول المجلس ، بل لا تكاد تخرج الاستراتيجية الصناعية عن نفس محتوى اى وثيقة خطة أو عن برامج التصنيع التي اتبعتها دول المجلس انفراديا وقبل قيام المجلس ، اضافة لذلك فان التعاون الصناعي بين دول المجلس غاية في الضآلة ففي تقرير لمنظمة الخليج ذكر ان عدد المشروعات الصناعية المشتركة في دول مجلس التعاون التي تم حصرها على اساس ثنائي وجماعي (تتضمن تلك المشروعات بالطبع ما تم اقامته قبل اعلان قيام مجلس التعاون) بلغ عددها ٩٥ مشروعا برؤوس اموال قدرها ٢٠٧٠ مليون دولار وتتوزع هذه المشروعات على القطاعات التالية :

١ ـ في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ١٢ مشروعا برأسمال قدره ٥٩ مليون دولار .

٢ ـ في مجال الكيماويات والمنتجات البترولية والمطاط والبلاستيك : ٢٨ مشروعا برأسمال قدره ٦٥٤ مليون دولار .

٣ ـ في مجال منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا الفحم والبترول) ٣٠ مشروعا برأسمال قدره ٧١٨ مليون دولار .

٤ ـ الصناعات المعدنية الاساسية ٤ مشروعات برأسمال ٢٢٢ مليون دولار .

٥ ـ الصناعات المعدنية والماكينات والمعدات ١٩ مشروعا برأسمال ٤٠٣ مليون دولار .

٦ ـ في مجال صناعة الورق مشروع واحد .

ويتبين من هذا ضآلة حجم القطاع الخليجي المشترك الى وزن القطاع الصناعي في بلدان المجلس كما ان توزيع الاستثمارات على المشروعات المختلفة لا يتضمن تحقيق درجة اعلى من درجات التشابك الصناعي بين هذه الدول . هذا وتواجه امكانيات التعاون والتكامل المستقبلي بين بلدان الخليج العديد من المعوقات ويمكن النظر لهذه المعوقات من منظور قطري بحث حيث تواجه تنمية الصناعة في كل دولة على حدة مشاكل ومعوقات اساسية

، نجمت فى جزء منها عن عملية استيراد التكنولوجيا ونقص العمالة الماهرة والخبرات الفنية والتنظيمية ، الامر الذى ادى الى عدم استغلال الطاقة القصوى المتاحة للصناعات القائمة ، كما ان هيكل التكلفة الصناعية يتسم بالارتفاع النسبى نظرا لضعف علاقات التشابك الصناعى الامامية والخلفية فى نطاق الاقتصاد الوطنى لكل قطر ، اضافة الى صغر حجم الاسواق فى بلدان مجلس التعاون بما يقف فى وجه تطوير صناعاتها .

واضافة لكل العوامل السابق ذكرها كعوائق قطرية فانه من منظور التعاون والتكامل الصناعى بين بلدان مجلس التعاون تضاف مجموعة جديدة من العوائق ربما يأتى على رأسها الواقع القائم فعلا من تدافع هذه الدول ونظر التماثل هيكلها الانتاجى حيث تندر الموارد الطبيعية (عدا النفط والغاز) وحيث يتماثل هيكل الطلب الى انشاء نفس الصناعات فى نفس الوقت وهكذا نجد انتشار مجمعات البتروكيماويات فى كل من السعودية وقطر والامارات والبحرين والكويت وقد ووجهت دول المجلس جميعها بمأزق شديد حينما اعلنت السوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٨٥ فرض الحماية على وارداتها من الصناعات البتروكيماوية نظرا للضرر الذى يلحق بالمصانع الايطالية والبريطانية ولهذا فقد دخلت دول المجلس فى مفاوضات صعبة وشاقة مع دول السوق الاوروبية للتوصل الى حل لهذه المشكلة وبدا اذا أن إنفاق مبالغ هائلة للاستثمار فى الصناعات التى اقيمت وفقا لاستراتيجية التصنيع للتصدير ، وتحقيقا للاستفادة القصوى من المواد الخام المحلية الرخيصة ، لم يحقق الهدف الأهم من وراء اقامة هذه الصناعة وهو تنويع مصادر الدخل بل ان هذه الصناعات نفسها طالما اقيمت على اساس تعميق الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى قد قلصت من حدود الاستقلال الاقتصادى لدول المجلس ويتكرر نفس الواقع السابق ولكن باسلوب مختلف مع صناعة الاسمنت ، حيث تعد هذه الصناعة ثانى أهم الصناعات فى بلدان المجلس بعد صناعة البترول والغاز ، كما أنها اقدم الصناعات التى اقيمت تجاوبا مع فورة البناء والتشييد الهائلة التى شهدتها بلدان المنطقة فى السبعينات ، ولذلك فقد اقيمت العديد من المصانع على عجل وبدون تدارس كاف لهيكل الطلب فى الاجل الطويل ، وفى عام ١٩٨٥ بلغ عدد مصانع الاسمنت ٤٤ مصنعا فى دول الخليج وبدون تنسيق كاف حتى على المستوى القطرى ففى دولة الامارات على سبيل المثال تمت اقامة اربعة مشروعات للاسمنت فى اربعه من امارات الدولة .. ومن الطبيعى انه مع تحول اسعار النفط للانخفاض وتباطؤ النشاط الاقتصادى الذى اعقبها وانتهاء فورة البناء والتشييد فقد عانت جميع الصناعات الخليجية من مشكلات الطاقة العاطلة ، فوفقا لدراسة حديثة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، فان معدل استغلال الطاقة الانتاجية المتوفرة فى الصناعة فى دول مجلس التعاون لم تتجاوز ٦٣٪ خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وقد بلغت نسبة استغلال هذه الطاقة ٧٠٪ فى قطر ، و٦٨٪ فى الامارات و٦٥٪ فى عمان و٦٣٪ فى السعودية و٦٠٪ فى الكويت ، و٥٤٪ فى البحرين .. وتختلف نسبة التشغيل من صناعة لاخرى حيث تصل الى معدلات مرتفعة فى صناعة الالومنيوم والاسمدة وتنخفض الى معدلات اقل فى صناعة الاسمنت واللدائن ، واقل النسب كانت فى صناعات المنسوجات والملابس والصابون ومساحيق الغسيل كما تؤكد دراسة للدائرة الاقتصادية فى بنك الخليج الدولى انه نتيجة للتباطؤ الاقتصادى فى المنطقة تراجعت هوامش الربح وتقلصت معدلات الطلب المحلى ، واشتدت حدة المنافسة وزادت الطاقة الانتاجية عن الطلب فى بعض القطاعات التى اقيمت على امل بقاء معدلات نمو النشاط الاقتصادى مرتفعة ، ولم تعد الصناعات المرتبطة بقطاع البناء مربحة كما كانت فى السابق بسبب الانتهاء من معظم مشاريع البنية الاساسية .

من الواضح انه ازاء الواقع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية من الصعب ان يجد هذا القطاع حلا يضمن رشادة التشغيل ضمن حدود دول المجلس اذ ان تركيب هذا القطاع يتميز بالتنافس لا بالتكامل وفى ظل انخفاض شديد فى الطلب على منتجات هذا القطاع سواء من العالم الخارجي ام من الاسواق المحلية الضيقة اساسا . ويبدو ان الحل لا يمكن سوى بتحريك عملية التشابك الصناعى خطوة ابعد عن طريق ادماج وتكامل الصناعات الخليجية مع بقية البلدان العربية ، اذ ان الخطوة الاكثر منطقية والتى تحقق مصالح كلا من دول المجلس وبقية البلدان العربية هو اقامة علاقة تشابك امامى بين صناعة البتروكيماويات مثلا والصناعات الاخرى التى تستخدم المنتجات البتروكيماوية كمنتجات وسيطة وذلك فى البلدان العربية التى تمتلك حجما معقولا من القوى العاملة المؤهلة ومن الخبرات الادارية والفنية المطلوبة ، اضافة الى توفر الاسواق التى تستوعب ناتج هذه الصناعات وتقدم صناعة الاسمدة مثالا على اهمية التعاون العربى كمجال لتخفيف ازمة الصناعة الخليجية فقد كان لتضاعف حجم التبادل التجارى فى عام ١٩٨٥ بين البلدان العربية من ٤٨ الف طن الى ٣٢٠ الف طن من الامونيا (ومعظمه تنتجه دول الخليج) اثره على الاحتفاظ بمعدلات تشغيل مرتفعة فى هذه الصناعة ، حيث تزيد نسب التبادل التجارى من ناتج صناعة الاسمدة عن اى صناعة عربية اخرى ، إذ وصلت نسبة الواردات العربية البينية الى نحو ٣٣٪ من جملة الواردات العربية من الاسمدة فى عام ١٩٨٥ . ولكن يجب الاشارة الى انه وان كان من اليسير ان يكون العالم العربى سوقا لتصريف منتجات الاسمدة التى تنتج فى الخليج فانه لا يقدم سوقا بالمعنى نفسه لعديد من الصناعات الاخرى بدون احداث نقلة نوعية جديدة فى مستوى التكامل بين الدول العربية وتعميق علاقات التشابك الصناعى والقطاعى بين أرجاء هذا الوطن .

ومن الواضح ان السياسة الصناعية لمجلس التعاون الخليجى قد أدت الى تطور هيكل صناعى فى اقطار المجلس لايتناقض بالضرورة وفى كل قطاعاته مع احتمالات التكامل الاقتصادى العربى . على انه مما يلفت النظر فى نفس الوقت ان هذه السياسة

قد تم صنعها فى غياب شبه تام للتنسيق مع السياسات الصناعية للدول العربية الاخرى ، وعلى ذلك ، فانه يمكن القول بان النمو فى الهياكل الصناعية فى كل من اقطار مجلس التعاون الخليجى ، والدول العربية الاخرى يتم فى خطوط متوازية . فلاهى متعارضة ولاهى متلاقية .

ويؤكد هذا الاستنتاج فشل مجلس التعاون الخليجى فى الاقتراب من اشكالية التكامل فى النطاق العروبى اقترابا صحيحا . ونعنى بذلك تطوير التنمية الصناعية فى اقطار المجلس فى اتجاهات تصب فى احواض التكامل العروبى الاوسع نطاقا .

على ان هذه النتيجة لا تعنى مجرد إضاعة فرصة تخليق نمط افضل من التكامل داخل الاقليم الخليجى وفى الاطار العروبى العام ، وانما اهم من ذلك تكريس واقع التبعية والانكشاف الاقتصادى امام الدول والسوق الرأسمالية المتقدمة . وفى حالة الزراعة ، فان الفشل فى تحقيق تكامل عربى لا يفضى فقط الى تعذر احداث تكامل حقيقى فى اطار الاقليم الخليجى الفرعى يحقق اهداف تنويع الهياكل الاقتصادية وضمان الحد الادنى من الامن الغذائى وانما ايضا الاستيعاب الفعلى لاسواق دول الخليج فى سوق الغذاء الرأسمالى العالمى . اى ان الشكل الخاص لتعميق التبعية فى ميدان الغذاء يتم من خلال الاعتماد المفرط على الاستيراد . أما فى المجال الصناعى ، فان اهمال تنسيق سياسة التنمية الصناعية فى الخليج مع نظيراتها فى الدول العربية الاخرى يفضى الى تعميق التبعية والانكشاف من خلال الاستيعاب الفعلى لدولاب الانتاج الصناعى فى السوق الرأسمالية العالمية : اى الى تعميق التبعية من خلال الاعتماد شبه المطلق على اسواق الدول المتقدمة لتصريف ناتج الصناعة الآلية الكبيرة فى دول المجلس وخاصة فى فروع الصناعات البتروكيماوية والصناعات المعدنية . هذا الى جانب الاعتماد شبه المطلق على الدول الصناعية الكبرى فى الامداد بتكنولوجيا الانتاج ، والادارة الصناعية المتقدمة والتشغيل الهندسى والخبرات الفنية المتقدمة . وهو ما يتم عبر انماط متنوعة من الروابط مع الشركات العملاقة اهمها عقود تسليم المفتاح والمنتج فى اليد وعقود الادارة والخدمات .

ويكمن الخطر الحقيقى فى ان هذا الاستيعاب الجماعى للاقتصاديات الصناعية لدول الخليج فى السوق الرأسمالى العالمى يتجه الى التعمق . ويبدو من ذلك ان الاقتصاديات الصناعية لدول الخليج ليست فقط جزءا لا يتجزأ من دولاب الانتاج والتوزيع ودورة اعادة الانتاج فى النظام الرأسمالى العالمى وانما هى ايضا مرهونة من حيث الاستقرار ومستويات العائد المحقق وتذبذب معدلات الاداء بين الانكماش والرواج بقرارات وسياسات الدول التى تشكل المراكز المسيطرة لهذا النظام العالمى .

ثالثا : اشكالية ايجاد مقترب ومنهج فعال للتكامل الخليجى

تتعدد مناهج ومقتربات التكامل والاندماج الاقليمى فى واقع الامر بتعدد حالات المجتمعات والدول التى مرت به . ومع ذلك فانه يمكن القول ان هناك منهجين اساسيين لتجارب التكامل وهما المدخل الوظيفى والمدخل الفيدرالى أو السياسى . المنهج الأول يقوم على الاقتراب التدريجى والذى يبدأ باحد القطاعات الوظيفية ويمتد منها الى قطاع آخر وثالث وهكذا . كما ان هذا المنهج يبدأ من المستوى الادنى للتكامل الى مستويات اعلى بالتدريج حتى يصل الى الاندماج الكامل اما المنهج الأخير فهو يقوم على توفير الارادة السياسية للتكامل والاندماج من خلال ايجاد هياكل سياسية مشتركة ينتقل لها الولاء الاجتماعى والسياسى . وتقوم هذه الهياكل لا فقط باكتساب سمات واهلية السيادة على الوحدات السياسية الداخلة فى تجربة التكامل وانما يستخدم ايضا هذه الاهلية فى توحيد وصهر الممارسات والتشكيلات الاقتصادية والوظيفية للوحدات المكونة . وقد كان الواقع التقليدى وراء المنهج الفيدرالى أو السياسى للتكامل هو التضامن فى مواجهة خطر أو تهديد خارجى أو داخلى للاستقرار السياسى للوحدات المكونة .

ومن الواضح ان تجربة التكامل فى الخليج قد مرت بمرحلة اتسمت بالصراع بين هذين المنهجين . وهناك اتجاه يرى ان تجربة مجلس التعاون الخليجى تتحرك وفقا لمسار الدافع الامنى

بصفة عامة ، والأمن الداخلى بصفة خاصة ذلك أن الأمن الخارجى مرتبط على نحو عميق باستراتيجية الأمن الأمريكية . على أن هذا الاتجاه يتجاهل حقيقة ان المجلس قد فشل فى التوصل الى اجماع حول الاتفاقية الامنية الا خلال عام ١٩٨٧ ومع ذلك فقد اتسمت حركته طوال الاعوام الستة التى سبقت توقيع الاتفاقية الامنية المشتركة بالحيوية والنشاط فى المجالات غير الامنية .

أما الاتجاه الثانى فيعطى مركز الثقل فى تحريك جهود انشاء المجلس للتعاون الوظيفى . وان المبررات التى تعتبر ان التجانس والتقارب فى البنية الاقتصادية والاجتماعية وفى النظام القانونى والتشريعى وفى طبيعة النظام الاقتصادى والسياسى لبلدان الخليج العربى ميزة نسبية واضحة تبرر التكامل بين دول المجلس وخاصة مقارنة باقطار اخرى تسعى للتكامل الاقليمى الفرعى كبلدان المغرب العربى ويضاف الى ما سبق ذكره مجموعة الخصائص والتحديات المشتركة التى تجمع بين دول المجلس فبلدان مجلس التعاون هلى بلدان تتشابه بل وتتماثل هياكل انتاجها ، اذ انها بلدان تعتمد جميعا على مصدر واحد للدخل - هو النفط - يخضع حجما وحركة لقوى السوق الدولية وتتميز دول المجلس كذلك بسيادة مستوى مرتفع لدخل الفرد ، وان كانت هناك فروق واضحة حيث تشغل عمان المركز الادنى بفارق ملموس عن بقية البلدان تليها بعد ذلك البحرين .. وتجابه هذه البلدان عددا من التحديات المشتركة هى محدودية قاعدة الموارد الطبيعية الاخرى وبخاصة المياه والموارد الزراعية ، وهى بلدان تفوق معظم الدول النامية الاخرى من حيث انخفاض معدلات المشاركة للسكان فى القوى العاملة .. ومع انفكاك الرابطة بين تكاليف عناصر الانتاج وانتاجيتها الحقيقية اعتمادا على الدعم الحكومى ارتفعت تكاليف الانتاج وهو ما أدى الى زيادة ضيق الطاقة الاستيعابية المنتجة حيث اصبح من الاجدى استيراد السلع والخدمات بدلا من انتاجها محليا .. لذا اصبحت هذه الدول منكشفة امام الخارج فى امور جوهرية كأمنها العسكرى ومتطلباته ، والغذاء والدواء والتكنولوجيا .. ثم اخيرا نجد ان بلدان المجلس هى عامة بلدان صغيرة محدودة الحجم السكانى والمساحة الارضية - باستثناء السعودية .

ويدافع هذا الاتجاه الاخير عن التكامل من خلال المنهج الوظيفى الذى يركز على التدرج فى تقوية المؤسسات المشتركة والتوسع فى التنسيق والتعاون فى المجالات والقطاعات الاقتصادية والفنية المختلفة . على ان هذا الاتجاه يتجاهل بدوره حقيقة أن اقطار الخليج بسبب تجانسها النسبى على وجه التحديد لا تجد بالضرورة مصلحة قوية فى التكامل بين بعضها البعض ، حيث أن من الافضل لها ان تتكامل وظيفيا مع اقطار عربية مكملة لها وليست مشابهة . وحيث ان واقع الأمر هو أن هذه الاقطار تابعة بشدة للسوق وللدول الرأسمالية المتقدمة ، فان تجربة التكامل فى حدود أو نطاق الاقليم الفرعى الذى تنتسب اليه لن يفضى الا الى تحويل تبعيتها من تبعية انفرادية الى تبعية جماعية .

وفى واقع الأمر ، فانه سواء نظرنا الى مجلس التعاون الخليجى من منظور الوثائق الرسمية أو من منظور الواقع الفعلى لوجدنا أنه يقوم على المزج بين الاعتبارات السياسية ، والاعتبارات الوظيفية ، اى انه قد جمع بين المنهجين المتعارضين فى ادبيات التكامل والاندماج الاقليمى . فقد جمع المجلس بين التركيز على الوظيفة الامنية : الداخلية والخارجية ، والنشاط فى المجالات الوظيفية . كما يمكن القول ايضا بان الجانب الوظيفى ربما يكون الجانب الاساسى والذى تتوفر له افضل النوايا من دول لا تزال تتمتع بسيادة غير منقوصة تجاه بعضها البعض . على انه على حين تشكل اعتبارات الامن - داخل مجلس التعاون الخليجى -دافعا للارتباط على نحو جماعى واعمق باستراتيجية الأمن الامريكية - والغربية عامة - فان الاعتبارات الوظيفية ربما تشكل اداة هامة لتحسين ظروف الارتباط أو التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة أو على الاقل المحافظة على المركز النسبى المتميز لهذه المجموعة من الاقطار فى السوق الرأسمالى العالمى وفى السياسة الدولية عامة .

غير ان السؤال الجوهرى الذى يجب ان يطرح فى هذا السياق هو المدى الذى تشكل فيه دوافع ومنهج التكامل داخل نطاق مجلس التعاون الخليجى سبيلا فعالا لمواجهة المشكلات الحادة التى تواجه الاقطار الاعضاء سواء فى مجال الامن أو فى مجال الاقتصاد . واذا قصرنا هذا السؤال على المجال الاقتصادى فان لنا ان نبحث فى مصداقية هذا المنهج التكاملى فى مضمار تمكين الاقطار أو الدول الاعضاء فيه من ادارة التحول السلمى من حالة معينة للاقتصاد والمجتمع اتسمت بالرواج النفطى الاصطناعى الى حالة طبيعية يتحقق فيها التوازن الاقتصادى بالرغم من زوال العوامل التى قادت الى هذا الرواج النفطى فى السنوات ٧٤ - ١٩٨١ .

ان هذا السؤال لا يمكن الاجابة عليه قبل ان نعرج الى معالجة المقترب الذى اعتمدته الوثائق الرسمية لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الاعضاء كوسيلة لتقليص التبعية على النفط كمصدر وحيد للدخل وبالتالى لادارة التحول الى اقتصاد طبيعى ولكنه متوازن وخاصة فى ظروف الركود أو الانكماش النفطى .

ووفقا للنظرية العامة للتكامل الاقتصادى فانه يمكن تمييز عملية التكامل من خلال الادوات التى يتم الاعتماد عليها لتحقيق التكامل .. فهناك تحرير التجارة بين الاقطار الاطراف من القيود وهو التكامل عن طريق التجارة وتحرير تحركات عناصر الانتاج وهو ما يطلق عليه التكامل بعناصر الانتاج ثم هناك تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية وهو ما يعرف بالتكامل بالسياسات ثم اخيرا التوحيد الكامل لهذه السياسات وهو ما يطلق عليه الاندماج الكامل .. وقد بدأت مسيرة التعاون والعمل المشترك بين دول مجلس التعاون فى المجال الاقتصادى فى الشهر التالى لولادة المجلس حيث وضعت الاتفاقية الاقتصادية

بين دول المجلس فى ٨ يونيو ١٩٨١ ، وتمت موافقة المجلس الاعلى عليها فى ١١ نوفمبر ١٩٨١ ودخلت الاتفاقية مجال التنفيذ اعتبارا من ١ مارس ١٩٨٣ واثناء بحث المجلس الوزارى لهذه الاتفاقية جاء فى قرار موافقته عليها « أن المجلس اذ يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلهما امانى المواطن فى ازالة الحواجز بين الدول الاعضاء ، وفى تقوية الترابط بين شعوب المنطقة على اسس صلبة تؤدى الى وحدة المنطقة ، يدرك بانها السبيل الامثل لتأمين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس » واعتبر المجلس الوزارى هذه الاتفاقية محورا للتعاون الاقتصادى .. والمبادىء الاساسية لهذه الاتفاقية تنصرف الى التكامل عبر تحرير التجارة بدءا من الدعوة لانشاء منطقة التجارة الحرة بين دول الاتفاقية أو اقامة اتحاد جمركي يشتمل على تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .. فأهم مواد هذه الاتفاقية هى :

١ ـ السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الاقطار الخليجية وعدم فرض أى رسوم جمركية عليها .

٢ ـ تكتسب المنتجات الصناعية باقطار المجلس صفة المنشأ الوطنى بشرطين الا تقل القيمة المضافة عن ٤٠ ٪ وألا تقل نسبة الملكية الوطنية عن ٥١ ٪ .

٣ ـ وضع حد ادنى لتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ويشترط لذلك الدخول فى مفاوضات بين اقطار المجلس لتحديد هذه التعريفة وان يتم تطبيقها تدريجيا خلال خمس سنوات وأن تراعى حماية المنتجات الوطنية .

٤ ـ حرية تجارة الترانزيت .

٥ ـ تنسيق السياسات التجارية تجاه العالم الخارجي .

٦ ـ حرية التملك والانتقال وحركة رؤوس الاموال .

٧ ـ تنسيق خطط التنمية .

٨ ـ تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية .

والملاحظ ان الاتفاقية الاقتصادية رغم شمولها لجميع اوجه التعاون الاقتصادى والتخطيطى والمالى والنقدى والتجارى الا أنه قد تمت صياغتها كما يوضح بسيسو ـ بروح التوجه نحو اقامة سوق خليجية مشتركة عبر المراحل المعروفة فى نظرية التكامل الاقتصادى (منطقة التجارة الحرة ـ الاتحاد الجمركى ـ السوق المشتركة ـ الاندماج الاقتصادى) .

فهل تعد هذه الوسيلة فعالة فى الدفع الى وحدة المنطقة ، وهل هى السبيل الامثل للتنمية الاقتصادية ؟.. يبدو واضحا ان هياكل الانتاج فى بلدان الخليج فى تشابهها وتماثلها لا تقدم فرصا كبيرة لنجاح تحرير التجارة بين هذه البلدان اذ المطلوب هو انتاج السلع أولا ومن ثم التفكير فى خلق فرص التبادل التجارى وفيما يتعلق بمستوى التنمية وآفاقها المتاحة نلاحظ الجوانب التالية التى لا تؤيد نهج التكامل بالتجارة .

(أ) الضعف الخطير لقاعدة التنمية الزراعية ، وهو ما يحد من فرص تنمية التجارة فى المنتجات الزراعية والغذائية رغم توفر بعض الفرص للتجارة فى الاسماك .

(ب) تركيز بلدان المجلس على استراتيجية التصنيع للتصدير والموجهة للاسواق الخارجية . وتتماثل الصناعات بما لا يترك مجالا كبيرا للتجارة بين الدول الاعضاء ، فقد اقيم فى بلدان المجلس ١١ مشروعا للصناعات البتروكيماوية بدأ معظمها العمل بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وتتوزع هذه المشروعات على بلدان المجلس جميعها تقريبا فهناك سبعة مشروعات فى السعودية ومشروعا فى كل من الكويت وقطر والبحرين والامارات ، ونجد وضعا مماثلا لذلك فى مجال الاسمدة وجدير بالذكر ان بلدان المجلس تجد صعوبة فى تصدير منتجاتها من البتروكيماويات منذ عدة سنوات .

(جـ) ان الصناعات القائمة على احلال الواردات مصممة لمواجهة احتياجات السوق المحلى فى كل بلد من بلدان مجلس التعاون على حدة .

(د) لا يتوافر عنصر التكامل فى النشاطات الانتاجية الحالية أو فيما تتيحه الهياكل التجارية لهذه البلدان فى الوقت الراهن .

وتعتمد دول مجلس التعاون على اليات السوق وتحرير التجارة كوسيلة لاطلاق حرية انتقال عوامل الانتاج (رأس المال والعمل) بما يؤدى الى توجه هذه العوامل الى حيث الانتاجية الحدية الاعلى ، وترد هنا عدة ملاحظات اهمها انتقال العمالة فيما بين دول المجلس هو بطبيعته محدود نظرا لاعتماد دول المجلس الست على العمالة الوافدة فى كل المهن والانشطة ، والملاحظة الثانية هى ان تحرير تحركات عناصر الانتاج قد يحقق عائدا افضل لها على المدى القصير ولكنه لا يؤدى الى احداث التنمية الهيكلية المطلوبة فى بنية جميع بلدان المنطقة ، فالفوارق بين البلدان تتعمق ، اذ تتجه عوامل الانتاج الى تلك الاماكن التى تتمتع بمميزات نسبية معينة وانتاجية حدية اكثر ارتفاعا .. اضافة لذلك فان الاعضاء الاكثر تطورا فى منطقة التكامل ستكون لهم ميزة كبيرة فى نطاق تحرير التجارة بين دول المنطقة ، وتغزو منتجات الدول الاكثر تطورا اسواق البلدان الاقل تطورا وتعوق نمو صناعاتها ، ولذا تبين خبرات دول العالم الثالث التى حاولت تحقيق التكامل فيما بينها بأن البلدان الاقل تقدما تعارض التطبيق الفورى لبرامج تحرير التجارة ، وتلجأ الى الانسحاب من عملية التكامل حينما تستشعر الخطر على مصالحها نتيجة لتطبيق هذه البرامج . ومن ثم فان التقارب فى مستويات النمو هو مؤشر هام على مستقبل نجاح عملية التكامل ، ومع الاعتراف بان هناك قدرا من التفاوت يمكن السماح به خلال مرحلة انتقالية يتم فيها تأخير تطبيق بعض البرامج بالنسبة للبلدان الاقل نموا داخل المجموعة المتكاملة ، بهدف تحقيق تقارب فى مستويات النمو على المدى البعيد ، وذلك كى تشعر كل بلد عضو بمصلحتها فى استمرار وتقوية تكاملها مع بقية الاطراف ، فعلينا ان نضيف هنا ان بلدان مجلس التعاون لم تأخذ هذا الامر مأخذ الجد ، مفضلة عليه اسلوبا اخر تراه اكثر نجاحا وهو « المرونة » التى تتيح لكل عضو عدم الاشتراك فى اى من البرامج الموضوعة اذا ما رأى ذلك ، والواقع أن هذا لايقدم « مرونة » مطلوبة للنجاح ، وانما يهدم

فلسفة واهمية عملية التكامل ذاتها .

ولكي نقدر فعالية المنهج الذى وصفناه ، والمقترب المتحيز للتجارة الذى شرحناه فيما سبق فاننا سنركز على قضيتين وهما التجارة داخل اقليم مجلس التعاون ، وادارة الانكماش النفطى .

١ ـ التجارة بين اقطار الخليج :

اذا كانت سياسة مجلس التعاون ، شاملة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، التى تتحيز لصالح المقترب التجارى للتكامل فان من المشروع ان نبحث فى اثر هذه السياسة أو المقترب على تعميق التبادل التجارى بين الاقطار الاعضاء .

وبداية ، فإن الملاحظة الرئيسية على الهياكل الاقتصادية لاقطار مجلس التعاون الخليجى هى انها ترتكز على التجارة الخارجية ، اى انها اقتصاديات تجارية بالقدر ذاته الذى تمثل فيه اقتصاديات نفطية ـ ريعية . فتصل نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى الى مشارف ٧٠٪ فى حالة البحرين وأكثر من ٣١٪ للسعودية وعمان والكويت فى السنوات ٨٢/١٩٨٤ .

ومع ذلك ، فإن التجارة البينية بين اقطار مجلس التعاون لاتشكل غير نسبة ضئيلة من أجمالى تجارتها الخارجية . ولم تتجاوز نسبة التجارة البينية لاقطار المجلس مجتمعة نسبة ٥ ٪ من أجمالى تعاملاتها التجارية مع العالم الخارجى . فوصلت الصادرات البينية إلى ٤,٧ ٪ من أجمالى الصادرات عام ١٩٨٤ ، بينما ارتفعت الواردات إلى أقل قليلا من ٦ ٪ خلال نفس العام . ويلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف فى نسبة التجارة البينية لهذه الاقطار مجتمعة من ٤,٥٤ ٪ عام ١٩٨١ إلى ٥,٢٣ ٪ عام ١٩٨٤ . وقد يعزى هذا التحسن الطفيف إلى نشأة مجلس التعاون الخليجى غير أن الصورة تبدو فى الواقع أكثر تعقيدا . فمن ناحية أولى تلاحظ أن هناك اتجاها لانخفاض نسبة التجارة البينية إلى أجمالى التجارة الخارجية لغالبية اقطار الخليج . فقد انخفضت هذه النسبة فى حالة البحرين من ٤٤,٣ ٪ تقريبا إلى ٣٦,٨٪ وفى حالة عمان من ٨,٦٪ إلى ٨,٢٪ ، وفى حالة قطر من ٣,٣٪ إلى ٢,٦ ٪ وفى حالة الكويت من ٣,٩ ٪ إلى ١,٤ ٪ بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤ . ولم يؤد إلى تحسن النسبة لاجمالى اقطار المجلس غير زيادتها بصورة طفيفة فى حالة السعودية من ٢,٣ ٪ إلى ٢,٨ ٪ وفى حالة الامارات من ٤,٨ ٪ إلى ٥,٩ ٪ فيما بين نفس العامين . ويعتبر القطران الاخيران أكثر اعضاء المجلس مساهمة فى التجارة البينية بينها حيث كان نصيب السعودية ٤٨ ٪ ونصيب الامارات ١٠ ٪ عام ١٩٨٤ . ومن ناحية ثانية فان من الملاحظ ـ لو أخذنا فترة زمنية طويلة ـ أن هناك علاقة قوية بين التجارة البينية من ناحية ومعدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى من ناحية أخرى . ففى مراحل الازدهار تنمو التجارة البينية بمعدل ادنى من معدل نمو الناتج المحلى ، وعلى العكس ففى مراحل الكساد فان التجارة البينية لاتهبط بنفس معدل هبوط الناتج . ويعنى ذلك بتعبيرات علم الاقتصاد ان المرونة الدخلية للتجارة محدودة ، وبالتالى فان امكانية احلالها من مصادر أخرى ليست مرتفعة وهو الامر الذى يعد ظاهرة ايجابية فى مضمار تجربة التكامل ، ولكنه ليس بالضرورة نتاج وثائق أو التزامات تجربة التكامل بحد ذاتها .

أن ضآلة التجارة البينية بالمقارنة بأجمالى التجارة الخارجية لاقطار مجلس التعاون الخليجى سواء أخذت منفردة أو مجتمعة يشير بقوة إلى محدودية أثر المقترب التجارى للاندماج بين اقطار المجلس . وقد يفسر ذلك بأن الخطوات التى اتخذت حتى الأن لتحرير التجارة المتبادلة بين اقطار المجلس لاتزال ناقصة ، وأن هناك تأخر ازمنيا معينا بين الاتفاقيات والآثار التى يتوقع أن تسفر عنها فى الهياكل الاقتصادية . وقد اتفقت اقطار المجلس بالفعل على تسهيل التبادل فى السلع ذات المنشأ الوطنى وتوحيد معاملاتها فى المنافذ الجمركية بالدول الاعضاء ، وعلى اصدار شهادة منشأ موحدة وبيان تصدير موحد وعلى تسهيل عبور المنتجات الأجنبية من دولة عضو إلى دولة أخرى والغاء الرسوم الجمركية وما فى حكمها على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروة الطبيعية ذات المنشأ الوطنى ومعاملتها معاملة السلع الوطنية . والاتفاق على وضع حد أدنى وحد أعلى للرسوم على السلع الأجنبية المتبادلة بين الاعضاء وفوق ذلك فقد أهتمت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بالتركيز على ايجاد اتحاد جمركى بين دول المجلس فى حدود مدة اقصاها خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية أى فى شهر مارس ١٩٨٨ .

ومع ذلك كله ، فان السبب الرئيسى لضآلة التجارة البينية هو التشابه فى الهياكل الاقتصادية واعتمادها الجماعى شبه المطلق على النفط وضعف القطاعات السلعية فى الاقتصاد وتعرضها للآثار السلبية لسيادة النفط كمصدر للدخل والثروة . وينطوى هذا الاستنتاج على توقع استمرار فشل تجربة مجلس التعاون الخليجى فى تعميق التكامل الاقتصادى الاقليمى من خلال المقترب التجارى .

٢ ـ ادارة الانكماش البترولى والتحول لاقتصاديات طبيعية :

تمثل النقد الاساسى للهياكل والسياسات الاقتصادية لاقطار مجلس التعاون الخليجى فى انها قد تشكلت فى ظل النفوذ غير العادى للدخل النفطى السهل الذى انعكس سلبا على اداء بقية قطاعات الاقتصاد . وان تسييل تلك الثروة الطبيعية الهامة ـ اى تحويلها الى قيم نقدية ضخمة فى فترة الرواج والانتعاش النفطى ـ قد افضى الى تبلور اقتصاديات شديدة التبعية تعتمد كليا على استيراد التكنولوجيا والآلات والعمل والمكونات وحاجات الاستهلاك الخاص والعام ، وعلى الشركات الاجنبية فى الاضطلاع بعبء تكوين الهيكل الاساسى والتصنيع والادارة والمشورة الفنية والتشغيل فى احيان كثيرة . وقد كان ذلك كله

ممكنا - بغض النظر عن التكاليف المرتفعة والانتاجية المتدنية فى قطاعات الاقتصاد السلعى غير البترولى بسبب تحول هذه الاقتصاديات تحت تأثير فائض عرض رأس المال والسياسات الاقتصادية التى كرست هذا الواقع .

على أن الصدمة النفطية التى جاءت بالرواج البترولى منذ ١٩٧٤ كان لابد لها ان تنتج صدمة مضادة تمثلت فى التراجع السريع لعائدات النفط منذ ١٩٨١ وبصورة خاصة خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ عندما انهارت اسعار النفط بحوالى النصف . وقد جلب معه هذا التراجع فى العائدات النفطية حالة انكماش اقتصادية ثقيلة . وما نستطيع أن نؤكده هو انه اذا كانت حالة الرواج النفطية قد جرت اثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية فى دول مجلس التعاون وفى العالم العربى ككل ، فان حالة الانكماش النفطى ، قد لا تكون ايجابية بالضرورة من الزوايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ومن ثم فان ما فى اثار مرحلة الانكماش النفطى سوف تتوقف على السياسات واسلوب ادارة هذا الانكماش .

وفى واقع الأمر ، فان مابدا انه انهيار ذريع للدخل النفطى عام ١٩٨٦ لم يكن صدمة لانه كان مسبوقا بعلامات عديدة وبعملية تدريجية اخذ معها الدخل النفطى فى الهبوط منذ عام ١٩٨٢ نتيجة إنخفاض الكميات المصدرة وهبوط المستوى الفعلى للاسعار الرسمية .

ويصور الجدول رقم (١٨) هذا الهبوط المتواصل لقيمة صادرات النفط لدول المجلس وقد ترتب على هذا الهبوط فى قيمة الصادرات النفطية انخفاض مماثل فى الدخل البترولى الصافى وبالتالى فى معدلات نمو الناتج المحلى ، وتسجيل عجز ملموس فى ميزان الحساب الجارى لهذه الاقطار مجتمعة ، وخاصة فى العربية السعودية ويسجل الجدول رقم (٩) مدى النتائج الانكماشية لهبوط الدخل النفطى فى اقطار مجلس التعاون كما تظهر على معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى .

جدول رقم (٩) معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى لدول مجلس التعاون ٨١ - ١٩٨٥ *

السنة	السعودية	عمان	الكويت	قطر	الامارات	البحرين
١٩٨١	٣٤,٩	٢١,٠	-٩,٥	١١,٠	١٢,٥	١١,٣
١٩٨٢	,٨	٤,١	-١١,٠	-١٢,٣	-٦,٩	٩,٧
١٩٨٣	-٢٠,٨	٥,٠	٧,٠	-١٥,٤	-١١,٣	٤,٥
١٩٨٤	-١٠,٦	١٠,٥	٤,٥	٥,٠	١,٦	٥,٤
١٩٨٥	-٨,٦	-	-٩,٦	-	-٦,٦	-

* المرجع : احصاءات مجلس التعاون . مجلة التعاون، السنة الأولى ، العدد الرابع ، أكتوبر ١٩٨٦ .

وقد ترتب على انخفاض الدخل النفطى (مع بقاء مستوى الطلب على الواردات مرتفعا) ان بدأت بلدان مجلس التعاون ، والسعودية بصفة خاصة فى تسجيل عجز كبير فى موازين الحساب الجارى وقد اضطرها هذا الامر للسحب من الاحتياطيات الدولية وخاصة الفوائض المستثمرة فى الخارج .

على ان الأمر لا يقتصر على حقيقة أن الانكماش النفطى قد بدأ فعليا بعد ان وصل الدخل النفطى الى قمته فى عام ١٩٨١ . ذلك ان من المتوقع ان يستمر ركود سوق النفط وبالتالى الدخل النفطى على ضوء توقعات الاسعار والكميات والحصص المصدرة لفترة مقبلة ، ربما الى منتصف التسعينات فاذا لم يحدث تحول كبير فى السياسات الاقتصادية يؤدى الى تغيير كبير فى الانفاق العام ومستوى الواردات من السلع والخدمات فانه لن يبقى امام اقطار الخليج غير استمرار السحب من الفائض المالى حتى يتبخر هذا الفائض نهائيا . بل ان تقديرات بعض الخبراء العرب تصل الى توقع ان يتحول الفائض المالى الى عجز (فى صورة قروض) قبل حلول عام ١٩٩٠ . ويسجل الجدولان (٩ ، ١٠) توقعات احد هؤلاء الخبراء وفقا لافتراض سعرين لبرميل النفط الخام هما ١٥ دولارا للبرميل و ١٨ دولارا للبرميل .

ويتضح من هذه التقديرات ان احداث تغير هام فى السياسات الاقتصادية يبدو امرا محتما امام دول الخليج العربى .

على ان القضية تتمثل فى نمط ومضمون الاختيارات المتاحة امام صانعى السياسة الاقتصادية فى أقطار مجلس التعاون . وربما يمكن القول بأن هناك اختيارين رئيسيين : الاختيار الأول يتمثل فى محاولة ابقاء اوضاع الرواج الى اطول مدى زمنى ممكن مع اتخاذ الحد الادنى من الخطوات اللازمة للتكيف من النمط الذى عادة ما تنصح به المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى (وعلى وجه التحديد تخفيض الإنفاق العام) . واما الاختيار الثانى فيتمثل فى احداث تحولات هيكلية بقصد الوصول الى حالة اقتصاد طبيعى متوازنة من حيث مؤشراته الكلية ، بما يتفق مع هدف خلق مجتمع قومى أو مجتمع فى حالة طبيعية . وواقع الأمر هو أن المؤشرات المتاحة تدل على أن اقطار مجلس التعاون قد حزمت امرها على الاختيار الأول ، وحاولت تحقيقه من خلال مقتربات مختلفة ، دون أن يعنى ذلك بالضرورة انها تجاهلت تماما بعض ادوات ووسائل الاختيار الثانى .

ويقوم الاختيار الأول على عدد من الاجراءات والممارسات التلقائية :

- وربما يكون أهم هذه الاجراءات هو لجوء اقطار مجلس التعاون الخليجى الى ادارة الانكماش النفطى من خلال تحسين اداء الادارة المالية للفوائض المودعة بالخارج بقصد الحصول منها على دخل افضل يعوضها جزئيا عن الانخفاض الشديد فى دخل الصادرات النفطية ووفقا للتقديرات شبه الرسمية التى اذاعتها وكالة انباء الخليج فان الاستثمارات الاجنبية لاقطار

مجلس التعاون الخليجى قد وصلت الى ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٧ منها ٢٠٠ مليار للقطاع الحكومى و١٠٠ مليار للقطاع الخاص . وقد اهتمت دول المجلس بتسييل اكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات اذ وصلت الاصول السائلة وشبه السائلة مثل الودائع المصرفية والارصدة لدى صندوق النقد والسندات الحكومية التى تصدرها الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان ـ وصلت الى ٦٦٪ من المجموع الكلى للاستثمارات . على حين وصلت الاستثمارات فى السندات والعقارات الى ٢٥٪ ولم تتجاوز الاستثمارات فى اسهم الشركات نسبة ١٥٪ . وكذلك اهتمت دول المجلس بتقليص استثماراتها فى الولايات المتحدة ـ خاصة خلال العام الحالى فانخفضت هذه الاستثمارات من ٨٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى نحو ٥٠ مليارا فقط عام ١٩٨٧ . وفى السياق ذاته عمدت دول الخليج الى تقليص استثماراتها فى السندات الامريكية فانخفضت هذه الاستثمارات فى السندات من ٥٦,٦٪ عام ١٩٨٢ الى ٤٦٪ عام ١٩٨٧ . وبذلك تكون هذه الدول قد صفت جزءا كبيرا من اصولها قصيرة الاجل وخاصة من اذونات الخزانة واودعت فى حسابات مصرفية . اما الاجراء الثالث الذى اتخذته دول مجلس التعاون فقد تمثل فى تشجيع سحب الودائع الموضوعة فى البنوك الغربية العملاقة واعادة ايداعها فى بنوك تابعة لها بحيث تزيد من عنصر الضمان والامان ، خاصة بعد انهيار بورصة الاوراق المالية فى نيويورك وعدد اخر من العواصم فيما عرف باسم « الاثنين الاسود » .

ـ وثانى هذه الاجراءات يتمثل فى اتباع جميع دول الخليج تقريبا سياسات تقشفية ترمى الى تخفيض الانفاق العام وبالتالى تقليص عجز الموازنات العامة . ومع ذلك فان هناك امكانيات محدودة فى المدى المباشر لتقليص الانفاق العام بسبب وجود التزامات استيرادية طويلة المدى نسبيا ، وخاصة فى مجال مشتروات السلاح ، واعمال المقاولات بعقود مع الشركات الاجنبية والمتصلة بالمرافق العسكرية (قواعد جوية وبحرية ومراكز قيادة وشبكات دفاع جوى .. الخ) . ومن هنا فان قطاع المرافق الاساسية كان هو الضحية الاساسية للاجراءات التقشفية ، فى معظم دول الخليج .

ـ اما الاجراء الثالث فيتمثل فى محاولة السيطرة على حجم الواردات ، وخاصة الواردات السلعية ، فالى جانب الغاء عدد كبير من العقود مع الشركات الاجنبية ، حاولت دول الخليج تخفيض العجز فى الحساب الجارى عن طريق فرض رسوم جمركية اعلى على الواردات . وبالتالى تحقيق هدفين مترابطين : توفير قدر من الموارد الضريبية للموازنات العامة ، وتخفيض قيمة الواردات خاصة من السلع الاستهلاكية .

وفى هذا الاطار لعبت الاتفاقات والقرارات الجماعية التى اتخذت فى مجلس التعاون الخليجى دورا كبيرا . ومن أهم هذه القرارات وضع حد ادنى للتعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجى تبلغ ٤٪ وبحد اقصى يبلغ ٢٠٪ . وكذلك ايجاد نظام للشراء الجماعى من العالم الخارجى بما يحقق وفورات فى تكلفة الاستيراد واعطاء الاولوية فى المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية وذات المنشأ الوطنى فى حدود ١٠٪ من الاسعار .

ومع ذلك ، فان هذه الاجراءات والسياسات لا تكفى بحد ذاتها للوصول باقتصاديات دول الخليج الى وضع التوازن الكلى فى ظروف الانكماش والركود النفطى طويل الاجل . ويعكس ذلك رغبة الحكومات فى اعطاء انطباع باستمرار حالة الرواج بطرق مصطنعة ، وبالرغم من منافاتها للواقع الاقتصادى القائم . ويمكن تفسير ذلك بسهولة بالاعتبارات السياسية التى يحكمها فى نهاية المطاف سبيكة المصالح التى ضمنت الاستقرار السياسى والاجتماعى فى فترة سابقة . ذلك ان التحول الى اقتصاد ومجتمع فى الحالة الطبيعية يقتضى حتما زيادة الاعتماد على الموارد الضريبية اى الضرائب المباشرة وغير المباشرة . ولقد اضطرت بعض دول الخليج لوضع سياسة ضريبية تعتمد اساسا على الضرائب غير المباشرة . غير ان نسب الضرائب لا تزال ضئيلة للغاية ، بما فى ذلك الضرائب غير المباشرة (رسوم الاستهلاك) والتعريفة الجمركية . وتحتم عملية التحول الى اقتصاد فى الحالة الطبيعية ايضا السيطرة على والتخفيض الحازم للانفاق العام بصورة اساسية من خلال اعادة هيكلة الانفاق بالتركيز على تمويل الانشطة المولدة للدخل وخاصة الصناعة التحويلية الحديثة والتى تتناسب مع قوة عمل صغيرة . ولا شك ان تخفيض تكاليف انتاج السلع والخدمات قد اصبح رهنا بتطوير تنظيم افضل للعمل ولعلاقات العمل ، وهو الامر الذى يستحيل بدوره بدون التوسع فى منح تأشيرات الاقامة والجنسية لجزء هام من قوة العمل المؤقتة (المهاجرين) . ومن هنا تطرح من جديد اشكالية تكوين مجتمع قومى يشتق جزءا من سكانه من الاقطار العربية الاخرى ذات النسيج الثقافى المتجانس مع اهل الخليج . وبذلك نجدنا ثانية امام اشكالية تجربة التكامل بين تكوين اقليم فرعى مستقل وبين الاندماج والاستيعاب فى الوطن العربى ككل .

ويتضح من هذا العرض الموجز أننا امام ثلاثة اشكاليات مترابطة تواجه دول ومجتمعات الخليج . فكل من هذه الاشكاليات يتفرع عن ـ ويصب فى ـ الاشكاليات الاخرى . ونستطيع ان نرصد بوضوح ان المقتربات السائدة حاليا داخل مجلس التعاون الخليجى لن يمكنها ايجاد حل صحيح لهذه الاشكاليات . ذلك ان هذا الحل يتوقف الى حد بعيد على نظرة اجتماعية وقومية اشمل واكثر عمقا مما هو سائد حاليا بين المسئولين عن صنع السياسة واتخاذ القرار فى مجلس التعاون الخليجى .

رابعا : اداء مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٧ :

شهد عام ١٩٨٧ عدة اجتماعات لدول مجلس التعاون الخليجى الست « قطر ، البحرين ، الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، عمان ، المملكة العربية السعودية ، على مستويات مختلفة ، توجت بمؤتمر القمة الثامن الذى عقد بالرياض فى نهاية العام .

وبادىء ذى بدء فإن مجلس التعاون الخليجى قد واجه وضعا حرجا مع تحديات الحرب العراقية الايرانية وما صاحبها من هجوم ايرانى مباشر لأول مرة ، بالصواريخ على أحد أعضائه ، هذا فضلا عن القلاقل المستمرة الناجمة عن افرازات الحرب الجانبية والتى كان من اهمها خلال هذا العام أحداث مكة اثناء موسم الحج . وعليه ، كان من الطبيعى ان تطغى قضايا الدفاع والامن واسلوب مواجهة الحرب على اى اهتمام اخر لدول المجلس ، وهو ما ظهر جليا فى اهتمامات المجلس خلال عام ٨٧ سواء على صعيد دول المجلس أو على الصعيد العربى والشرق اوسطى أو على الصعيد الدولى .

١ ـ على صعيد دول المجلس :

تبرز القضايا التى واجهت دول مجلس التعاون فى عام ٨٧ على هذا الصعيد فى مجالين :

أ ـ التنسيق والتعاون :

وفى هذا المجال هناك عدد من القضايا من أهمها :

(١) قضايا الدفاع والامن :

سلكت دول المجلس فى هذا العام عدة قنوات بهدف تعزيز الدفاع المشترك من ناحية والأمن الداخلى من ناحية اخرى . ففى مجال الدفاع المشترك نجد المجلس الاعلى فى قمة الرياض التى عقدت فى نهاية العام يقر توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكرى التى اتخذت اثناء اجتماع وزراء الدفاع السادس بابو ظبى فى الفترة من ٢١ ـ ٢٢ نوفمبر ٨٧ . والتى دارت حول تعميق التعاون العسكرى وتوثيق اسس التكامل وزيادة التنسيق بين القوات المسلحة للدول اعضاء المجلس ، بما يحقق المواجهة الجماعية للاخطار التى تحيط بسلامة وأمن دول المجلس ، مع ضرورة تعميق التواصل الدفاعى باسرع وقت .

ومن ناحية اخرى نجد ان مجلس التعاون الخليجى واصل خلال هذا العام اجراء المناورات المشتركة بهدف دعم القدرات القتالية البرية والبحرية والجوية والتى كان من اهمها :

ـ مناورات درع الجزيرة الثالثة التى بدأت على ارض سلطنة عمان فى ٨٧/٣/١٨ والتى اشتركت فيها قوات درع الجزيرة مع قوات سلطنة عمان البرية والبحرية والجوية بهدف تدريب تلك القوات على الردع السريع عند الحاجة وتنفيذ العمليات العسكرية المترتبة على ذلك ضمن الواجبات المسندة اليها .

ـ مناورات بحرية مشتركة امام السواحل الشرقية للمملكة السعودية ، وهى الأولى من نوعها ، فى محاولة التنسيق للعمليات البحرية المشتركة لحماية المياه الاقليمية لدول مجلس التعاون استمرت لمدة ستة ايام حتى ١٩٨٧/٤/٩ .

ـ استعراض القوة العسكرية باسم « درع شبه الجزيرة العربية » الذى اقيم فى حفر الباطن بشمال المملكة العربية السعودية فى ١٩٨٧/٤/١٨ .

ـ مناورات مشتركة بدأتها القوات الجوية لدول مجلس التعاون الخليجى فى ٨٧/٩/٢٥ على ارض سلطنة عمان اطلق عليها « صقر الجزيرة الأول » بهدف تحسين القوات الجوية .

أما فى مجال الأمن الداخلى : فان المشكلة الامنية طوال السنوات الماضية قد تمثلت فى صعوبة التوصل الى تحديد حقيقى وعملى لمفهوم « الأمن » على انه تحت ضغط المتغيرات التى عايشتها المنطقة مع تصاعد الحرب خلال عام ١٩٨٧ تمكنت دول مجلس التعاون من التوصل الى استراتيجية مشتركة فى مجال الامن تم الاتفاق عليها فى اجتماع طارىء لوزراء داخلية دول المجلس عقد بسلطنة عمان فى فبراير ١٩٨٧ وأقرها المجلس الاعلى فى قمته الثامنة التى عقدت بالرياض فى نهاية العام .

هذا وتجدر الاشارة الى ان دول مجلس التعاون الخليجى قد واصلت الاهتمام خلال هذا العام بمختلف الفروع الامنية الاخرى ، التى سبق واهتمت بها فى السنوات السابقة .

ففيما يتعلق بمكافحة المخدرات : عقد فى ٧ يناير ٨٧ بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الثالث لمدراء اجهزة مكافحة المخدرات فى دول مجلس التعاون وتم خلاله مناقشة التقرير الذى اعدته الامانة العامة للمجلس حول تنفيذ القرارات المتعلقة بتوصيات الاجتماعات السابقة وكذلك مناقشة الدراسة التى اعدتها الامانة العامة حول مشكلة المخدرات وسبب مكافحتها .

وفيما يتعلق بامن المطارات : عقد فى ١٧ فبراير بدبى الاجتماع الثالث لمسئولى امن المطارات والطائرات بدول المجلس لبحث امكانية توحيد الاجراءات الامنية بمطارات الدول الاعضاء وسبل تعزيز الاتصالات بين الأجهزة الامنية فيها من أجل الوصول الى أمن وسلامة مطاراتها .

وفيما يتعلق بالدفاع المدنى : عقد فى نهاية مارس ١٩٨٧ بأبو ظبى أول اجتماع لمديرى الدفاع المدنى بدول مجلس التعاون الخليجى ، تنفيذا لمقررات وزراء داخلية دول المجلس فى اجتماعهم الخامس الذى عقد بالرياض فى أكتوبر ١٩٨٦ ، وقد ناقش هذا الاجتماع العديد من الموضوعات من بينها التصورات الخاصة بمهام الدفاع المدنى ووضع الخطط الكفيلة لحماية المنشآت من الكوارث وتبادل الخبراء والفنيين فى مجال الدفاع المدنى بين دول المجلس وانشاء غرف عمليات الدفاع المدنى وادارات خاصة بذلك فى الدول الاعضاء التى لا توجد بها مثل هذه الادارات .

(٢) قضايا الاقتصاد والمال والنفط :

يمكن القول ان مجلس التعاون الخليجى قد وصل الى درجة عالية من الوئام ازاء تحقيق جزء كبير من بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال عام ١٩٨٧ . ولقد ظهر ذلك جليا فى اكثر من مجال :

ففى مجال المواطنة الاقتصادية : تم من ناحية ، تنفيذ ماجاء فى قمة ابو ظبى السابعة من قرارات وتوصيات بشأن السماح لمواطنى دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة اعتبارا من أول مارس ٨٧ طبقا لضوابط معينة اقرتها تلك القمة .

كما صدرت بعض القوانين القطرية بشأن مراعاة القواعد الموحدة لاعطاء الاولوية فى المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطنى لدول المجلس نذكر منها مثلا القانون رقم ٦ لعام ١٩٨٧ الذى اصدرته دولة قطر فى مارس من هذا العام بهذا الخصوص .

هذا فضلا عن انه قد تم السماح لعدد من مواطنى دول المجلس بتملك اراض وعقارات بتلك الدول .

ومن ناحية ثانية ، اقر المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجى فى قمته الثامنة بالرياض التى عقدت فى اواخر العام ضوابط ممارسة مواطنى دول المجلس لانشطة اقتصادية اخرى تشمل تأسيس الشركات ضمن القوانين والانظمة لكل دولة والاستفادة من خدمات المنافع العامة وافتتاح الفروع واستخدام العمالة حسب الانشطة فى تلك الدول ، فضلا عن اقرار ضوابط اخرى لممارسة المهن الحرة بالدول الاعضاء طبقا لاحكام المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

وفى مجال التبادل التجارى : نلاحظ أن حجم التبادل التجارى بين تلك الدول وان كان يمثل نسبة ضئيلة من اجمالى حجم التبادل التجارى مع العالم الخارجى ، الا أنه قد ارتفع بشكل ملحوظ بين دول المجلس خلال عام ١٩٨٧ .

فاذا أخذنا على سبيل المثال المبادلات التجارية بين المملكة العربية السعودية وبين باقى دول المجلس خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ نجد ان قيمة صادرات المملكة شاملة المعاد تصديره ، الى باقى دول المجلس بلغت ٧٥٩ مليون ريال أى بزيادة حوالى ٤٩٪ عن النصف الأول من عام ١٩٨٦ ، وقيمة واردات المملكة السعودية من باقى دول مجلس التعاون بلغت حوالى ١٤٤٤ مليون ريال محققة بذلك زيادة طفيفة (١٪) عن الفترة المماثلة من عام ١٩٨٦ .

وفى مجال تنسيق السياسات النفطية : كان من اهم انجازات مجلس التعاون الخليجى هذا العام هو مصادقة المجلس الاعلى فى قمة الرياض على نظام الاقتراض النفطى بين الدول الاعضاء حيث يتيح هذا الاتفاق لاى عضو فى المجلس يحرم من موارده البترولية ان يتزود بصفة مؤقتة بالنفط من الدول الاخرى الاعضاء ، وتكتسب هذه الصيغة اهمية خاصة غداة تهديدات رئيس البرلمان الايرانى هاشمى رافسنجانى بتعطيل كل موانى الخليج وتدميرها فى حالة فرض حظر على مبيعات الاسلحة لايران .

كما ان هناك انجازات اخرى فى هذا المجال تتمثل فى التنسيق المستمر على مدار العام بين الدول الاعضاء حول الاحتفاظ بمستوى الاسعار والانتاج المتفق عليه خلال اجتماعات منظمة اوبيك فى ديسمبر من عام ١٩٨٦ وفى هذا الصدد التزمت دول مجلس التعاون بذلك الاتفاق وطالبت باقى دول الاوبيك بالتقيد بالاسعار التى تم تحديدها فى ذلك الاتفاق « ١٨ دولارا للبرميل » بل أكدت قمة الرياض على وجوب التزام دول الاوبيك بذلك السعر والتوقف عن منح الخصومات المباشرة وغير المباشرة .

أما عن أوضاع النقد : فلم تتمكن دول مجلس التعاون الخليجى من التوصل الى قرار بشأن توحيد العملة ، ففى هذا الخصوص عقدت لجنة التعاون المالى والاقتصادى لدول مجلس التعاون اجتماعا على هامش اجتماعات القمة بالرياض لكنها لم تصل الى حل ، وفى هذا الصدد اشار عبد الله بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجى الى أن توحيد العملة فى دول الخليج موضوع سابق لاوانه وأنه يحتاج الى دراسة مستفيضة ربما تستغرق عدة سنوات .

ب ـ النزاع بين قطر والبحرين :

مثل النزاع الحدودى الذى نشب بين قطر والبحرين فى ابريل من العام الماضى حول جزيرة « فيشت الديبل » والذى وصل الى

حد المواجهة المسلحة تحديا خطيرا يواجه مجلس التعاون الخليجى من الداخل .

ومن هنا كان الاهتمام الخليجى بهذا النزاع نابعا من الاحساس بخطورة الموقف فعمل مجلس التعاون الخليجى منذ البداية على حل الخلاف حول « فيشت الديبل » بوضع قوات من درع الجزيرة فى هذه الجزيرة المختلف عليها ، الا ان هذا الحل لم يرض الطرفين المتنازعين وخاصة قطر .

ومن ناحية اخرى برز الدور السعودى منذ البداية ايضا لتطويق النزاع حيث عملت السعودية على وقف المواجهة المسلحة وباشرت دور الوساطة لوضع تسوية مرضية للطرفين . الا ان محاولة الوساطة تلك قد انتهت فى عام ٨٧ الى الفشل ، فقبل أن تنعقد القمة الخليجية الثامنة بالرياض فى اواخر العام قام وزير الخارجية السعودى بزيارة لكل من الدوحة والمنامة اتضح منها فيما بعد توقف الدور السعودى للوساطة لأن القضية ستنقل الى محكمة العدل الدولية ، ولعل لجوء الدولتين الى محكمة العدل الدولية يعد السابقة الأولى من نوعها لحل منازعات الحدود فى منطقة الخليج بعد انتهاء مرحلة الاستعمار البريطانى .

هذا ، واذا كان اتفاق قطر والبحرين باحالة النزاع الى محكمة العدل الدولية قد جاء متفقا مع بعض الجهود المبذولة فى اطار حرص الاطراف على عدم تصعيد النزاع وتكرار المواجهة المسلحة التى كادت أن تعصف بمستقبل العلاقات بيد أن رفع قضية داخلية بين دولتين عضوين بمجلس التعاون الخليجى الى محكمة العدل الدولية لابد وأن يثير المخاوف من ان تكون هذه القضية مستعصية على الحل داخل المجلس وبذلك تصبح احالتها للبت فيها خارج البيت الخليجى سابقة غير مرغوب بتكرارها ، خصوصا وان دول المجلس تواجه الآن قضايا مصيرية تتعلق بامنها واستقرارها .

فمن المعروف ان مجلس التعاون الخليجى انشأ ضمن مؤسساته هيئة تختص بالبت والتحكيم فى القضايا الخلافية بين اعضائه هى هيئة تسوية المنازعات ، وطبقا للمادة الثالثة من نظامها الاساسى فانها تختص بالنظر فيما يحيله اليها المجلس الاعلى من منازعات بين الدول الاعضاء وخلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الاساسى لمجلس التعاون .

وبالنسبة للخلاف المذكور بين قطر والبحرين فان المجلس الاعلى فى قمته الثامنة بالرياض لم يحله الى هيئة تسوية المنازعات ولكنه بارك اتفاق البلدين على احالة النزاع الى محكمة العدل الدولية بما يعنى ان قادة دول مجلس التعاون الخليجى يشعرون ان قضايا الحدود تثير الكثير من الحساسيات ويصعب معالجتها بشكل جماعى .

٢ ـ على الصعيد العربى والشرق أوسطى :

وهنا تبرز عدة قضايا شغلت بال قادة دول المجلس خلال هذا العام بل مثل بعضها الشغل الشاغل لهم أهمها الحرب العراقية الايرانية .

الحرب العراقية ـ الايرانية :

خرجت الحرب العراقية الايرانية خلال هذا العام من دائرة الصراع بين الدولتين المتحاربتين « العراق وايران » الى نزاع عربى ـ ايرانى ـ دولى . ويلاحظ ان عام ١٩٨٧ قد شهد بعض التغير فى موقف دول مجلس التعاون الخليجى من الحرب العراقية ـ الايرانية ، نسجله فى النقاط التالية :

* اللهجة العنيفة لدول مجلس التعاون الخليجى ازاء ايران : فلأول مرة تتهم فيها دول مجلس التعاون الخليجى الست ايران بالاسم وبصورة جماعية وتحذرها بفرض عقوبات عربية جماعية ضدها اذا استمرت فى اعتداءاتها على الدول العربية الخليجية فقد ادان المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى اثناء اجتماعه بالرياض فى أكتوبر ٨٧ ايران بالاجماع وأعلن مساندته للكويت ضد الهجمات الايرانية كما طالبت السعودية ـ على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل ـ بفرض عقوبات على ايران .

كما لوحظت اللهجة الحادة فى الكلمة الافتتاحية التى القاها الملك فهد على مائدة القمة الثامنة لدول مجلس التعاون الخليجى والتى ابرزت الى حد كبير ضيق السعودية ، ومعها دول الخليج الاخرى ، باستمرار الحرب فى الخليج والتشدد الايرانى تجاه الحلول السلمية المطروحة .

* ومن هنا يمكن القول ان مجمل تلك التطورات قد قادت قادة دول مجلس التعاون الخليجى الى التعامل سياسيا ودفاعيا مع الحرب العراقية الايرانية عبر اتجاهين رئيسيين :

الأول : الاتجاه السياسى : ويصب هذا الاتجاه فى قناتين ، الأولى تتمثل فى استمرار التحرك الخليجى لمتابعة الاتصال مع ايران نفسها عبر القنوات الدبلوماسية من أجل انهاء الحرب ـ وقد ظهر ذلك فى أكثر من مناسبة نذكر منها :

ـــ زيارة يوسف بن عبد الله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية فى مايو من هذا العام الى ايران وتم خلالها الاتفاق على استمرار الاتصالات .

ـــ استقبال سلطنة عمان لـ د . على اكبر ولاياتى وزير خارجية ايران فى زيارة رسمية استغرقت يومين فى منتصف أغسطس .

ـــ أثناء مؤتمر قمة عمان فى مطلع نوفمبر من هذا العام ، حيث عقد قادة دول مجلس التعاون الخليجى اجتماعا على هامش اجتماعات القمة اوصى خلاله السلطان قابوس بضرورة مواصلة الحوار مع ايران لاقناعها بالتخلى عن سياستها الحالية .

ـــ أثناء مؤتمر قمة الرياض فى نهاية العام حيث اتخذ قادة المجلس ، فى اجتماع مغلق ، قرارا بايفاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فى مهمة وساطة الى طهران كما اعلن وزير الخارجية السعودى فى مؤتمر صحفى عقد فى نهاية القمة أن الحوار مع

ايران مستمر وسيستمر ولن ينقطع وسيكون هناك حوار معها بعد هذه القمة يستند الى أسس محددة ازاء مساعى انهاء الحرب .

أما القناة الثانية فتتمثل فى تقوية الدفاعات الذاتية لدول المجلس . وفى هذا السياق اكد المجلس الاعلى فى قمته الثامنة بالرياض على أهمية البناء الذاتى للدول الاعضاء لدعم القدرات الدفاعية فى اطار التنسيق والتكامل .

ـــ والاتجاه الثانى : الاتجاه الخليجى نحو العرب : وهو العمل على تعزيز العلاقات العربية بهدف احياء اتفاقية الدفاع المشترك كرافد للجهود العربية فى الحرب العراقية الايرانية .

هذا ويبرز هذا التوجه عمليا من خلال قرار دول المجلس بعودة العلاقات مع مصر عقب قمة عمان وما تلا ذلك من زيارات عاجلة بعد القرار بأيام منها استقبال الكويت للمشير ابو غزالة وزير الدفاع المصرى والحديث عن التنسيق العسكرى المشترك بين كل من مصر والكويت . وزيارة ولى العهد السعودى الامير عبد الله بن عبد العزيز للقاهرة خلال جولة عربية زار خلالها ايضا كلا من بغداد ودمشق وعمان قبيل انعقاد القمة الخليجية للاطلاع على حقيقة المواقف العربية .

٣ ـ على الصعيد الدولى :

تبلورت اهتمامات مجلس التعاون الخليجى على المستوى الدولى فى اهتمامين رئيسيين : الاهتمام بالمساعى الدولية لانهاء الحرب العراقية الايرانية . ومواصلة الحوار الخليجى ـ الاوروبى حول ايجاد صيغة مقبولة للتبادل التجارى .

أ ـ المساعى الدولية لانهاء الحرب :

وتقوم على تنشيط الاتصالات الدولية بهدف انهاء الحرب . فاذا كانت دول مجلس التعاون الخليجى قد سعت الى مواصلة التحرك الذاتى بمتابعة ـ الاتصالات مع ايران من اجل اقناعها بوقف الحرب الا ان تلك الدول تفضل فى الحقيقة أن يأخذ العمل طابع التحرك الاسلامى والدولى .

ويظهر ذلك من خلال متابعة التحرك الخليجى فى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس الذى عقد فى الكويت فى الفترة من ٢٦/٢٩/١/٨٧ حيث شد أمير الكويت ورئيس مؤتمر القمة الاسلامى الخامس انظار المؤتمرين منذ لحظة بدء انعقاد المؤتمر ، فى خطابه الافتتاحى الذى أقر كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر ، الى تلك الحرب التى مضى عليها سبع سنوات . مؤكدا ان استمرار الجهود الرامية الى وضع نهاية لهذه الحرب هو ضرورة الحياة ، كما دعا الشيخ زايد خلال المؤتمر الى ارسال وفد من قبل مؤتمر القمة الاسلامية الى كل من ايران والعراق لحث قادة الدولتين على انهاء الحرب الدائرة بينهما منذ سبع سنوات .

ـــ أما دوليا فقد أبدت دول مجلس التعاون اهتماما بالغا بمتابعة الاتصال مع القوى الدولية وبالذات مع القوتين العظميين والمجموعة الاوروبية لدفع هذه الاطراف الى الاهتمام بموضوع انهاء الحرب وخاصة وقف تصدير السلاح الى الطرف الرافض لانهائها .

وفى هذا الصدد عقدت سلسلة لقاءات فى سبتمبر ٨٧ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة كان من أهمها اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون مع وزراء خارجية كل من الاتحاد السوفيتى والمجموعة الاوروبية واستهدف الاجتماع بوزير خارجية الاتحاد السوفيتى محاولة تغيير الموقف السوفييتى الرافض لفرض عقوبات ضد ايران بصورة عاجلة .

ب ـ الحوار الخليجى الاوروبى :

من أهم الموضوعات التى تم بحثها بين دول مجلس التعاون الخليجى والمجموعة الاوروبية موضوع صيغة اتفاقية التعاون الاقتصادى ، حيث برز الخلاف فى اختيار تلك الصيغة بين مقولتى التبادل حر والتعاون ثنائى .

فعلى حين تؤيد دول مجلس التعاون الخليجى صيغة التبادل الحر ، تتنازع دول المجموعة الاوروبية ثلاثة تيارات :

الأول : التيار المؤيد لعقد اتفاق التجارة الحرة ويضم خمس دول اوروبية هى فرنسا واسبانيا وايطاليا واليونان والبرتغال . هذا ورغم ثقل هذا التيار داخل المجموعة الأوروبية الا أنه لا يكفى لتمرير القرار المطلوب .

الثانى : التيار المتحفظ الذى يصر على التمسك بالرسوم الجمركية ولا يرتضى الا عقد اتفاق للتجارة شبيه بذلك الذى يربط المجموعة الاوروبية بدول جنوب شرق آسيا ويتكون هذا الفريق اساسا من المانيا الغربية وبلجيكا .

الثالث : التيار المعارض ، الذى يطالب بعدم الرضوخ للضغوط الخليجية أو التقدم بتنازلات جمركية . وتقف بريطانيا فى مقدمة هذا التيار .

هذا ويمكن فهم الموقف البريطانى هذا على ضوء ما تحتله صناعة البتروكيماويات من ثقل تقليدى فى تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد البريطانى ، وهى المادة التى ترغب دول مجلس التعاون الخليجى فى تشجيع صادراتها منها فى الوقت الحاضر الى الاسواق العالمية بصفة عامة والاوروبية بصفة خاصة .

وفى هذا السياق دارت مفاوضات بين الجانبين كان من ابرزها اجتماعات بروكسل فى يونيو ٨٧ ، واجتماع المجموعة الاوروبية بدول مجلس التعاون الخليجى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٨٧ .

غير أن تلك الاجتماعات لم تسفر عن شيء يذكر وان كنا نلاحظ بوادر انفراج فى نهاية العام حينما قررت دول المجموعة الاوروبية الاعضاء فى السوق المشتركة فى أواخر نوفمبر اطلاق حرية المبادلات التجارية على مراحل مع دول مجلس التعاون الخليجى وهو ماتتطلع اليه الانظار خلال عام ١٩٨٨ .

جدول رقم (١٠) أهم اجتماعات مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٧

التاريخ والمكان	نوع الاجتماع	الموضوع	القرارات والتوصيات
٨٧/١/٦ ـ الرياض	اجتماع طارىء للمجلس الوزارى	تنسيق الموقف الخليجى فى القمة الاسلامية	التأكيد على حضور دول التعاون القمة الاسلامية مجتمعة وفى مكانها
٨٧/١/١٠ ـ الرياض	اجتماع طارىء لوزراء البترول	بحث التطورات فى السوق البترولية العالمية	التمسك الكامل باتفاق منظمة الاوبك فى ديسمبر الماضى بشأن رفع الاسعار وخفض الانتاج .
٨٧/٢/٩ ـ أبو ظبى	الاجتماع الحادى عشر للجنة التعاون البترولى	بحث خطط الانتاج والاسعار .	الالتزام التام بالخطة الانتاجية والسعرية التى اقرتها اوبيك فى ديسمبر ١٩٨٦ .
١٤ ـ ٨٧/٢/١٥ ـ مسقط	اجتماع طارىء لوزراء الداخلية	بحث الصيغة النهائية للاستراتيجية الامنية الشاملة	الموافقة على مشروع الاستراتيجية الامنية وتوصية برفعها الى المجلس الاعلى لاقرارها .
١٧ ـ ٨٧/٢/١٨ الرياض	اجتماع الدورة الثانية والعشرين للمجلس الوزارى	مناقشة تطورات الحرب العراقية الايرانية	ضرورة الوقف الفورى للحرب ودعم الجهود الرامية لايجاد حل سلمى يراعى الحقوق المشروعة للطرفين .
١٧ ـ ٨٧/٣/١٨ أبو ظبى	اجتماع لجنة التعاون المالى والاقتصادى	بحث بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة	اقرار مبدأ السماح للمواطنين المؤهلين فى دول المجلس بممارسة المهن الحرة فى اى دولة عضو وفق ضوابط محددة .
٦ ـ ٨٧/٦/٨ جدة	اجتماع الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوزارى	مناقشة موضوع تأمين الملاحة فى المنطقة	شجب بشدة ما تعرضت له الكويت من اعمال ارهابية وتخريبية وتأييد الوقوف مع الكويت لتأمين مصالحها التجارية والاقتصادية .
٢١ ـ ٨٧/٧/٢٢ الرياض	اجتماع الدورة الرابعة عشرة للجنة التعاون المالى والاقتصادى	مناقشة موضوع الانشطة الاقتصادية والمهن الحرة	الموافقة على عدد من الضوابط تتعلق بممارسة الانشطة الاقتصادية والمهن الحرة .
٨٧/٧/٢٥ الطائف	اجتماع طارىء للمجلس الوزارى فى اطار الدورة الثالثة والعشرين	مناقشة قرار مجلس الامن ٥٩٨ بشأن انهاء الحرب	الترحيب بقرار مجلس الامن وتأييد الكويت فيما اتخذته من اجراءات .
١٢ ـ ٨٧/٩/١٣ جدة	اجتماع الدورة الرابعة والعشرين للمحلس الوزارى	مناقشة تطورات الحرب العراقية الايرانية والتصعيد الناجم عنها	التأييد التام للمملكة السعودية وادانة اعمال الشغب والفتنة التى قام بها الايرانيون فى موسم الحج .
١٣ ـ ٩/١٤ ابو ظبى	الاجتماع السادس لوزراء الداخلية	مناقشة الوضع الامنى فى المنطقة فى ضوء التطورات الاخيرة للحرب العراقية الايرانية	تكثيف التعاون وتعميق الاتصالات وتنسيق المواقف بين الدول الاعضاء فى مجال الامن .
٢٤ ـ ٨٧/١٠/٢٥ الرياض	اجتماع مشترك للمجلس الوزارى ولجنة التعاون المالى والاقتصادى	مناقشة : ١ ـ الوضع الامنى فى المنطقة وانعكاسات استمرارا لحرب ٢ ـ البنود المنفدة من مواد الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ٣ ـ تطور المفاوضات بين دول مجلس التعاون والمجموعة الاوروبية	ـ ادانة الاعتداءات والممارسات الايرانية . ـ قرار برفع توصية للقمة الخليجية الثامنة بالسماح لمواطنى دول المجلس بممارسة عدد من الانشطة الاقتصادية والمهن الحرة وفق ضوابط معينة . ـ الاعراب عن الامل فى موقف أوروبى ايجابى .
٢١ ـ ٨٧/١١/٢٢ ابو ظبى	الاجتماع السادس لوزراء الدفاع	بحث التعاون العسكرى واسس التنسيق بين القوات المسلحة	رفع توصيات بالمزيد من التعاون فى مجال الدفاع الى الدورة الثامنة للمجلس الاعلى .
٢١ ـ ٨٧/١٢/٢٣ الرياض	اجتماع الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الورارى	مناقشة موضوع جدول اعمال مؤتمر القمة الثامن	اعداد جدول اعمال مؤتمر القمة الثامن .
٢٦ ـ ٨٧/١٢/٢٩ الرياض	مؤتمر القمة الثامن	مناقشة عدد من القضايا الدفاعية والامنية والاقتصادية وتطورات الحرب العراقية الايرانية فضلا عن عدد من القضايا الاحرى مں أهمها القضية الفلسطينية	اقرار الاستراتيجية الامنية المرفوعة من وزراء الداخلية . اقرار توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكرى . اقرار عدد من ضوابط الانشطة الاقتصادية والمهن الحرة . المصادقة على نظام الاقراض البترولى بين الدول الاعضاء . الاشادة بالانتفاضة الشعبية فى فلسطين المحتلة والدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام بمشاركة منظمة التحرير .

جدول (١١) السكان وقوة العمل حسب الجنسية فى أقطار مجلس التعاون ١٩٧٥ ، ١٩٨٥   (الأعداد بالألف)

	السكان ١٩٧٥			قوة العمل ١٩٧٥			السكان ١٩٨٥			قوة العمل ١٩٨٥			نسبة المساهمة الخام ٪	
	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين	١٩٧٥	١٩٨٥
الامارات	٥٥١	٢٠٠	٣٦	٢٩٢	٤٥	١٥	١٩٦١	٢٩٥	١٥	٦٣٢	٦٣	١٠	٢٢,٥	٢١,٤
البحرين	٢٦٧	٢٠٩	٧٨	٧٩	٥٠	٦٣	٥٧٨	٢٩٣	٥١	١٥١	٧٠	٤٦	٢٣,٩	٢٣,٩
السعودية	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٨١	١٩٦٨	١٣٠٠	٦٦	١٣٧١١	٨٧٥٧	٦٤	٣٢٤٥	١٥٦٥	٤٨	٢١,٩	١٧,٩
عمان	٨٤٦	٧٠٩	٨٤	١٩٢	٨٩	٤٦	١٢٨٣	١٠١٠	٧٩	٢٥٧	١٥٠	٥٨	١٢,٥	١٤,٩
قطر	١٨٠	٥٣	٢٩	٧٤	١٣	١٧	٤٧٤	٧٨	١٧	١٣٦	١٩	١٤	٢٤,٥	٢٤,٤
الكويت	١٠٢٧	٤٧٢	٤٦	٢٩٨	٨٧	٢٩	١٨١٧	٦٦٣	٣٦	٤١٤	١٤٠	٢٤	١٨,٤	٢١,١
إجمالى	١٠٢٠٥	٧٥٧٩	٧٤	٢٩٠٣	١٥٨٤	٥٥	١٩٨٢٤	١١٠٩٦	٥٦	٤٨٣٥	٢٠٠٦	٤١	٢٠,٩	١٨,١

المصدر : المستقبل العربى ، الملحق الاحصائى ، العدد ٥٠ ، أبريل ١٩٨٣

ملاحظة عامة : التقدير أن الاسقاطات المقدمة لعام ١٩٨٥ تبالغ فى عدد السكان المتوقع ، خاصة بالنسبة للوافدين وتقلل من حجم قوة العمل الوافدة المتوقعة . والاسقاطات لعام ١٩٨٥ بغرض معدلات نمو اقتصادى مرتفعة .

جدول (١٢) السكان وقوة العمل حسب الجنسية فى أقطار خليجية مختارة   (الأعداد بالألف)

القطر	السنة	السكان			قوة العمل		نسبة المشاركة
		الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين	الخام ٪
الامارات	١٩٨٠	١٠٤٠	٢٩٢	٢٨,١	٥٥١	٦٠	١٠,٩	٢٠,٥
البحرين	١٩٨١	٣٥١	٢٣٨	٦٨	١٣٨	٥٧	٤١,٥	٢٣,٩
الكويت	١٩٨٠	١٣٥٦	٥٦٢	٤١,٤	٤٨٢	١٠٣	٢١,٤	١٨,٣
قطر	١٩٨١	..	..	--	١١١,٤	١٦,٩	١٥,٢	..

المصدر : نفس المصدر .. وخالد بن محمد القاسمى ، العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على مجلس التعاون الخليجى ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٧ .

جدول (١٣) حجم قوة العمل وتوزيعها حسب الجنسية ١٩٧٥

البلـد	قوة العمل بالألف	مواطنون(×)	التوزيع النسبى للوافدين: عرب	أجانب
الامـارات	٢٩١	١٥,٢	١٩,١	٦٥,٧
البحرين(١)	٧٧	٦١	٨,٢	٣٠,٨
السعودية	١٧٩٩	٥٧	٣٩	٤
عمان(٢)	٧١	٤٨	٦,٢	٤٥,٨
قطـر	٦٦	١٩	(...)	(...)
الكويت	٢٩٨	٢٩,١	٤٩,٢	٢١,٧

المصدر : نادر فرجانى ، العمالة الوافدة إلى الخليج العربى حجمها ـ مشاكلها والسياسات الملائمة ، المستقبل العربى ، العدد (٢٣) يناير ١٩٨١ .

(...) غير متوفر .

(١) كحجم ونسبة المواطنين تقدير لعام ١٩٧٦ . وباقى النسب حسبت باستعمال توزيع نسبى للعمالة الوافدة عام ١٩٧٥ .

(٢) نسبة المواطنين لعام ١٩٧٤ . وباقى النسب حسبت باستعمال توزيع نسبى للعمالة الوافدة عام ١٩٧٥ .

جدول (١٤) توزيع السكان حسب الجنسية فى الامارات للسنوات ١٩٧٥ / ١٩٨٥

الجنسية	العدد بالالف ١٩٧٥	التوزيع المنوى	العدد بالالف ١٩٨٥	التوزيع المنوى
مواطنون	٢٠٢	٣٦,١	٢٩١	٢٧,٩
عرب وافدون	١٠٣	١٨,٥	٢٢٠	٢١,١
هنـود	٨٣	١٤,٨	٢٤٧	٢٣,٧
باكستانيون	١٠٩	١٩,٥	١٨٧	١٨
ايرانيـون	٣٨	٦,٨	٢٦	٢,٥
أوربيون وأمريكيون	١٢	٢,١	٣٠	٢,٩
أجانب أخرون	١٢	٢,١٠	٤٢	٤
جملة الأجانب	٢٥٣	٤٥,٣	٥٣٢	٥١
جملة الوافدين	٣٥٦	٦٣,٩	٧٥٢	٧٢,١
جملة السكان	٥٥٨	١٠٠	١٠٤٢	١٠٠

المصدر : المستقبل العربى ، الملف الاحصائى ، العدد ٥٠ ، ابريل ١٩٨٣ .

جدول (١٥) توزيع قوة العمل ومعدل المساهمة فى النشاط الاقتصادى حسب الجنسية فى الامارات للسنوات ٧٥ ، ١٩٨٠

الجنسية	قوة العمل ١٩٧٥: العدد بالالف	التوزيع المنوى	معدل المساهمة٪	قوة العمل ١٩٨٠: العدد بالالف	التوزيع المنوى	معدل المساهمة٪
مواطنون	٤٤	١٥,٢	٢٢	٥٤	٩,٨	١٨,٥
عرب وافدون	٥٦	١٩,١	٥٣,٨	١٠٢	١٨,٤	٤٦,٤
آسيويون	١٨٦	٦٣,٧	٧٧,٥	٣٨٥	٦٩,١	٧٦,٧
جملة الأجانب	١٩٢	٦٥,٧	٧٥,٧	٤٠١	٧١,٨	٧٢,٧
جملة الوافدين	٢٤٧	٨٤,٨	٦٩,٤	٥٠٣	٩٠,٢	٦٦,٩
الجملة	٢٩١	١٠٠	٥٢,٣	٥٥٧	١٠٠	٥٣,٥

المصدر : المصدر السابق .

جدول (١٦) تصاريح العمل الجديدة فى القطاع الخاص حسب الجنسية فى الكويت السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ .

التصاريح	السنة ١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
جملة التصاريح بالألف	٤٤,٤	٥٦,٢	٥٠,٤
أ ـ جنسيات مختارة (عربى)			
العدد (بالألف)	١٦,٩	٢٢,٥	١١,٧
٪	٢٦,٣	٤٠	٢٣,٢
ب ـ جنسيات مختارة (أسيويـون)			
العدد (بالألف)	٢٥,٤	٣١,٦	٣,٦
٪	٢٧,٢	٥٦,٢	٦٠,٧

المصدر : المستقبل العربى ، مصدر سبق ذكره .

جدول (١٧) وزن الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى لبلدان مجلس التعاون الخليجى عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٥
(بالمليون دولار وبالاسعار الجارية)

الدولة	١٩٧٥			١٩٨٥		
	الناتج المحلى الاجمالى	الصناعة التحويلية	الصناعة فى الناتج ٪	الناتج المحلى الاجمالى	الصناعة التحويلية	الصناعة فى الناتج المحلى ٪
الامارات	٨٤١٨,٨	٩٣,٢	١,١	٢٧٦٣٥	٢٧٦٣,٥	١٠
البحرين	٩٢٠,٦	١٠٧,٧	١١,٦	٥١٤٣,٧	٥٨٥,١	١١,٤
السعودية	٣٩٦٨٦	٢٠٩٣,٨	٥,٣	١٠٠٥٧٩,٩	٨٢٤٤,٣	٨,٢
عمان	٢٠٩٦,٧	٦,١	,٣	٩٧٨٢,٩	٣١٥,٦	٣,٢
قطر	--	. --	--	٥٤٦٨,٧	٤٤٤,٢	٨,١
الكويت	١١٩٨٩,٢	٦٧٢,٨	٥,٦	٢٠٩٧٧,٧	١٦٨٦,٣	٨

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد الاعوام ١٩٨١ و ١٩٨٦ .

جدول (١٨) قيمة صادرات النفط لدول مجلس التعاون الخليجى بالمليون دولار للفترة ٧٩ ـ ١٩٨٦*

الدولة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	٢٩٨٦
البحرين	٧٨٦	١٢١٨	١٣٩٩	١١٠٥	١٠٦٠	٩٤٥	٩٨٧	٧٤٠
الامارات	١٢٩١٣	١٩٤٩٦	١٩٢٧٠	١٦٨٣٧	١٣٨١١	١٣٦٧٧	١٣٣٩٥	٥٨٩٠
الكويت	١٦٧٧٠	١٧٦٧٨	١٣٧٩٠	٨٨٢٧	٩٩٤٨	١٠٨٨٩	٩٧٢٩	٦٢٠٠
عمان	٢١٦٠	٢٧٢٠	٣٢٧٢	٣٠٦٠	٣٤٤٥	٣٥٤٦	٤١٠٠	٢٢٣٠
قطر	٣٦٥٨	٥٤٢٨	٥٣٧٢	٤١٢٥	٣١٢٣	٤٢٨٧	٣٣٥٥	١٤٦٠
السعودية	٦٢٨٥٥	١٠٨١٧٤	١١٨٩٩٨	٧٨١١٩	٤٤٨٣٢	٣٦٢٦٣	٢٥٩٣٢	٢١١٩٠
اجمالى	٩٩١٤٢	١٥٤٧١٤	١٦٢١٠١	١١٢٠٧٣	٧٦٢١٩	٦٩٦٠٧	٥٧٤٩٨	٣٧٧١٠

* الأرقام مأخوذة من النشرة الاحصائية السنوية للاوبيك لعام ١٩٨٦ والاحصائيات الرسمية للاقطار المذكورة .

جدول ١٩) مؤشرات المالية العامة للسنوات (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) عند أسعار ١٥ دولارا للبرميل*

(بليون دولار)

البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الايرادات النفطية	٣٢,٦٠	٣٣,٠٩	٣٣,٥٩	٣٤,٠٩	٣٤,٦٠	٣٥,١٢
الايرادات الاخرى	٨,٢٠	٨,٣٢	٨,٤٥	٨,٥٧	٨,٧٠	٨,٨٣
النفقات العامة	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠
العجز المتوقع	٤٦,٥٠ـ	٤٥,٨٩ـ	٤٥,٢٧ـ	٤٤,٦٤ـ	٤٤,٠٠ـ	٤٣,٣٥ـ
رصيد الفائض المالي	.	٨٠,١١	٤٢,٥٧	٢,٨٣	٣٩,٢٨ـ	٨٣,٩٢ـ
ايرادات الفائض المالي	ـ	٧,٧٣	٤,٨٩	١,٨٩	١,٣٠ـ	٤,٦٧ـ
صافي رصيد الفائض المالي	١٢٦,٠٠	٨٧,٨٤	٤٧,٤٦	٤,٧١	٤٠,٥٨ـ	٨٨,٥٩ـ

جدول ٢٠) مؤشرات المالية العامة للسنوات (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) عند أسعار ١٨ دولارا للبرميل*

(بليون دولار)

البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الايرادات النفطية	٣٢,٦٠	٣٩,٧١	٤٠,٣٠	٤٠,٩١	٤١,٥٢	٤٢,١٤
الايرادات الاخرى	٨,٢٠	٨,٣٢	٨,٤٥	٨,٥٧	٨,٧٠	٨,٨٣
النفقات العامة	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠
العجز المتوقع	٤٦,٥٠ـ	٣٩,٢٧ـ	٣٨,٥٥ـ	٣٧,٨٢ـ	٣٧,٠٨ـ	٣٦,٣٢ـ
رصيد الفائض المالي	ـ	٨٦,٧٣	٥٦,١٦	٢٤,٠٠	٩,٨٦ـ	٤٥,٥٣ـ
ايرادات الفائض المالي	ـ	٧,٩٨	٥,٦٦	٣,٢٢	٠,٦٥	٢,٠٥ـ
صافي رصيد الفائض المالي	١٢٦,٠٠	٩٤,٧١	٦١,٨١	٢٧,٢١	٩,٢١ـ	٤٧,٥٩ـ

* مرجع : جاسم السعدون : المالية العامة في دول مجلس التعاون . مجلة التعاون . السنة الثانية . العدد ٧ يوليو ١٩٨٧ ص ٩٢ و ٩٣ .

جمهورية مصر العربية

القسم الأول
النظام السياسى

- سلطات الدولة
- الاحزاب والنظام الحزبى
- جماعات المصالح
- القوى المحجوبة عن الشرعية

تقديـــم :

كانت انتخابات مجلس الشعب ، ثم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى شهرى ابريل واكتوبر عام ١٩٨٧ على رأس التطورات السياسية الداخلية التى شهدها ذلك العام . وفى حين كانت الانتخابات البرلمانية نقطة تحول هامة على طريق فرز وتمايز القوى السياسية فى مصر ، واقتراب تمثيلها الرسمى من واقعها الفعلى ، فإن الاستفتاء على رئاسة الجمهورية دشن حكم الرئيس حسنى مبارك لسنوات ست قادمة ، وبعبارة أخرى فقد تمت إعادة ترتيب « البيت المصرى » من الداخل ، فى حدود الشرعية القائمة ، على نحو يفترض إيلاء المزيد من الاهتمام ، فى الفترة اللاحقة ، لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة .

على أن تحليل نتائج كل من الانتخابات ، والاستفتاء ، توضح حدود المشاركة الشعبية فى عملية اعادة الترتيب هذه : فمن بين تعداد السكان الذين بلغوا طبقا لاحصاء عام ١٩٨٦ حوالى ٥١ مليون مواطن فإن جملة المواطنين المسجلين فى جداول الانتخابات تبلغ حوالى ١٤ مليون مواطن ، أى بنسبة حوالى ٢٧٪ فقط من إجمالى عدد السكان . وقد شارك من هؤلاء الـ ١٤ مليونا فى انتخابات مجلس الشعب حوالى ٧ ملايين مواطن ، أى نصفهم ، بنسبة حوالى ١٤٪ من إجمالى عدد السكان ، كما شارك منهم فى الاستفتاء على الرئاسة ١٣ مليون مواطن بنسبة حوالى ٢٥٪ من إجمالى السكان . مما يعنى ـ بشكل عام ـ انخفاض نسبة المشاركة السياسية .

وتظهر مقارنة كل من نتائج « الانتخابات » ونتائج « الاستفتاء » ليس فقط تزايد نسبة المشاركة فى استفتاء الرئاسة عنها فى الانتخابات البرلمانية ، وإنما أيضا ارتباط النسبة العالية للتصويت للرئيس مبارك بشخصه ، أكثر منه بصفته رئيسا للحزب الوطنى . فوفقا للنتائج الرسمية للانتخابات حصل الحزب الوطنى على حوالى أربعة ملايين و ٨٠٠ ألف صوت فى انتخابات مجلس الشعب ، فى حين حصل الرئيس مبارك على حوالى ١٢ مليونا و ٧٠٠ ألف صوت فى استفتاء الرئاسة ، وذلك من بين نفس الأسماء المسجلة فى جداول الانتخابات .

وإذا كان استفتاء الرئاسة قد أكد سيادة « الوسط السياسى » المرتبط بضرورات التوازن و « الاستقرار » فى المجتمع ، فإن انتخابات مجلس الشعب ابرزت بوضوح انحسار قوى « اليسار السياسى » بشكل يفوق أى فترة سابقة ، بحيث كاد تمثيلها فى البرلمان أن يكون منعدما . وفى المقابل تبلورت أكبر نسبة للمعارضة فى مجلس الشعب بحصولها على مائة مقعد من أصل ٤٤٨ تشكل إجمالى مقاعد المجلس ، أى بنسبة حوالى ٢٢٪ ، واحتكر تلك المقاعد ممثلو الوفد والاخوان وحزبى العمل والاحرار الذين يمكن أن ننسب غالبيتهم إلى اليمين السياسى .

على أنه بصرف النظر عن كثير من التفاصيل يظل من الحقيقى أن انتخابات عام ١٩٨٧ البرلمانية شهدت دفعة قوية نحو بلورة قوى سياسية مدنية مرتبطة بأهداف سياسية مختلفة ، وتتقاسم فيما بينها التسليم بقواعد الممارسة التعددية البرلمانية . وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة النشاط الذى شهدته عديد من النقابات المهنية والعمالية ، ومسارعة التيارات السياسية للتنافس والعمل من خلالها ، جنبا إلى جنب مع ما اتاحته سياسات الانفتاح الاقتصادى من توفير فرص متزايدة للنشاط الاقتصادى الخاص ، بصوره المتعددة ، بدت لنا إرهاصات « نهضة » ملحوظة فى المجتمع المدنى فى مصر .

ومن ناحية أخرى يمكن رصد أكثر من ظاهرة ارتبطت - فى عام ١٩٨٧ - بأداء النظام السياسى فى مصر :

أولى هذه الظواهر هى استمرار الدور المتزايد « للقضاء » فى النظام السياسى بشكل عام . لقد كانت التوصية التى صدرت عن هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة الدستورية العليا حول عدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات بالقائمة هى الخطوة الأولى فى مسلسل التطورات الذى انتهى بإجراء انتخابات مجلس الشعب الجديد فى ابريل عام ١٩٨٧ . كما شهد العام نفسه صدور الأحكام القضائية بشأن البت فى شرعية التحالف بين الأحزاب السياسية وصحة القوائم الانتخابية ، وصحة عضوية أعضاء مجلس الشعب ، وسلامة تجديد ترشيح رئيس الجمهورية .. إلخ ، فضلا عن صدور عدد من الأحكام ذات المغزى السياسى الهام ، مثل الحكم ببراءة عمال السكة الحديد الذين اضربوا عن العمل عام ١٩٨٦ والحكم ببراءة المتهمين فى قضية الرشوة التى نسبت لبعض محررى صحيفة الوفد .

والظاهرة الثانية ، هى افتقاد قواعد الحوار الديمقراطى السليم فى أكثر من مناسبة وبين أكثر من طرف ، فى النظام السياسى . ينطبق هذا على المجادلات الواسعة التى شهدتها الصحافة القومية والحزبية ، وكذلك فى مجلس الشعب ، حول عدد من القضايا الحيوية ، مثل نقص مياه النيل ، وعمليات ترميم الآثار والتى حالت فيها التحيزات السياسية أحيانا دون رؤية ابعادها الفنية أو الموضوعية . والأمر نفسه ينطبق على المجادلات الحادة التى ثارت بين وزير الداخلية وبين أكثر من طرف ، سواء فى مجلس الشعب أو فى بعض النقابات أو الاتحادات المهنية .

أما الظاهرة الثالثة فكانت هى عمليات العنف السياسى التى شهدها عام ١٩٨٧ والتى نسبت إلى تنظيم « ثورة مصر » وإلى التنظيم الدينى المتطرف الذى عرف باسم « الناجون من النار » - وكلا التنظيمين قبض على أعضاء متهمين بتكوينهما .

ولا يخفى أن الظواهر السابقة تشير إلى وجود « توترات » فى النظام السياسى ، تؤكدها حدة نغمة المساجلات التى جرت بين المعارضة من جانب ، والحكومة والحزب الوطنى من جانب آخر ، ممايعنى افتقاد آليات التأثير المتبادل بين الطرفين والتى يفترض فى النظام الديمقراطى التعددى أن تسهم فى ترشيد أداء الحزب الحاكم والحكومة من ناحية ، وفى ضبط لهجة أحزاب المعارضة وتوجيهها للنقد المسئول من ناحية أخرى . وبشكل عام ، فإن استمرار هذا الوضع يمثل ظاهرة سلبية تؤثر على أداء النظام السياسى ككل .

وكما جاء فى العدد السابق من التقرير ، فإن دراسة النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية سوف تنقسم فى ذلك القسم إلى أربعة أجزاء : سلطات الدولة - والأحزاب السياسية - وجماعات المصالح - ثم القوى المحجوبة عن الشرعية .

■ ■

أولاً : سلطات الدولة

١ - السلطة التنفيذية

أ - رئيس الجمهورية

كان عام ١٩٨٧ هو عام الرئيس مبارك ، حيث مرت ٦ سنوات كاملة على توليه الحكم ، تم فى خلالها العديد من الانجازات التى ميزت عهد مبارك عمن سبقه من رؤساء مصر . وإن كان من الممكن تلخيص السمات الرئيسية لعهد مبارك فى كلمة واحدة فإن هذه الكلمة هى « الاستقرار » ، ولا شك أن فهم الرئيس مبارك لتلك الكلمة يتجاوز مجرد الحفاظ على كل ماهو قائم وعدم تغييره انطلاقا من أن هناك فارقا بين الاستقرار وبين الثبات أو الجمود .

وكان من أول مهام الرئيس مبارك بعد توليه الحكم العمل على إعادة الاستقرار إلى الساحة السياسية المصرية بعد فترة من عدم الاستقرار شهدتها الأشهر الأخيرة من عهد الرئيس السادات . فقام الرئيس مبارك بالافراج عن المعتقلين السياسيين ، وإعادة الصحف المصادرة إلى الصدور ، كما عاد البابا شنوده رئيس الكنيسة القبطية المصرية إلى موقعه فى القاهرة . وهكذا بدأ مبارك بالعمل على إزالة جميع العوامل السابقة التى كانت تؤدى إلى زعزعة الاستقرار . وقد حرص الرئيس مبارك على استمرار الاستقرار تحت مختلف الظروف ، وعلى سبيل المثال ، وبعد أحداث الأمن المركزى العصيبة فى فبراير ١٩٨٦ ، اهتم مبارك بعودة الحياة الطبيعية للبلاد بأسرع مايمكن ، وكما عمل الرئيس مبارك على إبعاد العناصر التى تؤدى إلى حالة عدم الاستقرار فقد اتجه أيضا فى سياساته وقراراته ، خاصة الداخلية ، الى الابتعاد عن كل ماقد يؤثر على هذا الاستقرار ، فهو لم يلجأ إلى وسائل عنيفة للتغيير أو محاربة الفساد ، كما لجأ إلى القضاء الذى أخذ دورا متزايدا فى عهده وربما كان السبب فى تركيز الرئيس مبارك على الاستقرار هو إيمانه العميق بأن المشكلة الاقتصادية لها الأولوية فى اهتمامات الدولة ، وأنه بدون تنمية حقيقية فلن تحل مشاكل مصر الاقتصادية ، ولا تنمية دون استقرار . ولذلك أوصى الرئيس مبارك بعدم الأخذ بسياسات استفزازية سواء فى الداخل (تشجيع الاستهلاك الترفى مثلا) أو الخارج (نقض معاهدة السلام مع اسرائيل) وحرص على توفير الظروف الملائمة التى تسمح بتنفيذ خطط التنمية . سواء الخطة الخمسية السابقة أو الحالية ، مع التركيز على بناء البنية الأساسية أو التحتية ، على أساس أنها دعامة التنمية الاقتصادية . ومن هذا المنطلق نستطيع تبيان وفهم سياسات مبارك الداخلية والخارجية التى اتسمت بالتوازن فنجد محاولة للاقتراب من التوازن فى السياسة الخارجية ، بين عدم الانحياز والعلاقات الخاصة مع أمريكا ، وعودة العلاقات مع العرب مع الاحتفاظ بالعلاقة الرسمية باسرائيل ، وفى السياسة الداخلية ، الحفاظ على القطاع العام مع تشجيع القطاع الخاص ، والتوازن بين السلطات الثلاث مع إعطاء دور أكبر للقضاء وتدعيم الحياة السياسية الحزبية .

١- نشاط الرئيس مبارك فى الداخل :

شهد عام ١٩٨٧ إعادة انتخاب الرئيس مبارك رئيسا لمصر لفترة ٦ سنوات أخرى . فبعد أن وافق مجلس الشعب على ترشيح الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى له لمنصب الرئاسة عرض الترشيح على المواطنين للاستفتاء فى ١٦ أكتوبر وقد نال الرئيس مبارك ثقة ٩١,١٢٪ من الأصوات الصحيحة ، أى ١٢ مليونا و ٨٦٣٢٧ من ١٢ مليونا و ٤٤٥٠٢٢ صوتا صحيحا ، أو ٩٥,٠٨٪ من نسبة الموافقين إلى مجموع الناخبين الحاضرين فيما يشبه الاجماع . فى حين بلغت نسبة غير الموافقين إلى مجموع الأصوات الصحيحة ٢,٨٨٪ أو ٣٥٨ ألف صوت .

وكان الرئيس قد سبق أن أصدر قراره بتعديل أحكام قانون تنظيم الحقوق السياسية بمايسمح للافراد غير المنتمين للاحزاب بالترشيح للانتخابات ، متمتعين بنفس الحقوق المقررة لمرشحى القوائم ، مما استتبع بعد ذلك حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب فى إبريل ١٩٨٨ .

وقد شهد عام ١٩٨٧ اهتماما متزايدا من الرئيس بمسألة التعليم ، وكان حضور الرئيس للمؤتمر القومى للتعليم فى شهر يوليو أبلغ دلالة على ذلك الاهتمام ، حيث دعا الرئيس إلى خطة تعليمية متكاملة لإصلاح نظم التعليم ومواكبة تطورات العلم وأكد أن تطوير التعليم هو أساس الاصلاح فى مصر ، وقد طرح الرئيس مبارك أربعة مبادىء تتمثل فى إعادة النظر بصورة شاملة لعملية إعداد المعلم وإيجاد نظام أمثل لتقييم قدرات الطالب ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم ونظام القبول ، والمشاركة الشعبية لتعبئة الطاقات والموارد . كما حرص الرئيس أيضا على حضور مهرجان شباب الجامعات فى الاسماعيلية مؤكدا أن تطوير التعليم لا يعنى إلغاء المجانية التى كفلها الدستور . والتقى الرئيس مع رؤساء الجامعات أكثر من مرة وطالب بالمزيد من الرعاية للطلاب والاهتمام بمشاكلهم فى المواصلات والاسكان والكتاب الجامعى وتحسين الخدمات لأكبر عدد من الطلاب وتنشيط الجامعات .

فإذا كانت قضية التعليم هى قضية العام بالنسبة للرئيس ، إلا أن المشكلة الاقتصادية ظلت هى المحور الرئيسى لاهتمامه ، وأخذ الاهتمام هذا العام شكل الاتصال مع المؤسسات الاقتصادية الدولية للوصول إلى اتفاقيات جديدة خاصة بجدولة الديون ، مع الاعتماد على الذات لتوفير الاحتياجات المختلفة من المنتجات وتصنيع السلع الاستراتيجية فى المجال الصناعى وقد حدد الرئيس مبارك أولويات الفترة الثانية من رئاسته بالتركيز على المشكلة الاقتصادية عن طريق استصلاح الأراضى وتطوير الصناعة والقطاع العام وتوازن الأسعار وتشجيع التصدير وخلق فرص عمل جديدة للشباب . وأثناء لقاء الرئيس بالقيادات الصحفية والاعلامية حدد أولويات المرحلة القادمة بالتصدى للبيروقراطية والاسراع فى التنمية ، الاهتمام بالسياحة وإزالة العقبات من أمامها ومواجهة مشكلة الزيادة السكانية ومساعدة الشباب لزراعة الأراضى واستصلاحها . وقد قام الرئيس مبارك بزيارة لمصانع القطاع الخاص بمدينة ٦ اكتوبر وأشاد بانتاجها كما قام بزيارة مماثلة لمدينة بورسعيد ليؤكد تشجيع القطاع الخاص .

وقد قام الرئيس مبارك أيضا بتفقد مواقع انتاج البترول فى الصحراء الغربية ، وزار عددا من المحافظات والمدن الأخرى مثل أسيوط وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية وسيناء والغردقة والمنوفية والقليوبية والاقصر وقنا ، كما قام بافتتاح عدد من المشروعات مثل مترو الانفاق فى القاهرة ومستشفى ناصر بالقاهرة . كما رأس الرئيس أول اجتماع للهيئة العربية للتصنيع منذ عام ٨٢ تمشيا مع اهتمامه بالصناعات الحربية.

وقد القى الرئيس مبارك عددا من الخطب السياسية فى العديد من المناسبات ، وفى الخطاب الذى ألقاه عقب عودته من مؤتمر القمة الاسلامية فى الكويت ، ناشد أجهزة الدولة بتوفير المزيد من الرعاية الاجتماعية للشرطة ، مؤكدا أن الشرطة قد أدت واجبها فى تأمين الجبهة الداخلية وكانت خير حماية لظهر القوات المسلحة . وفى لقائه مع علماء الدين الاسلامى فى ذكرى الاسراء والمعراج أكد الرئيس على مفهوم الوحدة الوطنية وهاجم كل من يحاول اشعال نار الفتنة . وقد أكد مبارك مرة أخرى ضرورة حماية الوحدة الوطنية من الفتن فى خطابه بمحافظة الشرقية عند افتتاح بعض المشروعات . وفى جلسة افتتاح مجلس الشعب الجديد فى ٢٣ ابريل أكد مبارك على الوحدة الوطنية والاستقرار وتحدث عن قرب التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى ، وهو ماحدث بالفعل ، وأكد أن القروض لم تبدد ولم تنفق فى غير موضعها . وفى الاقصر وقنا أكد الرئيس مبارك أن مصر ستعبر مشكلاتها الاقتصادية خلال أربع سنوات وحذر مرة أخرى من الفتنة الطائفية . أما فى خطاب عيد العمال السنوى فقد حدد الرئيس ركائز المرحلة القادمة بالحرية والانجاز والاستقرار . ومؤكدا أن ضرب الاستقرار يؤدى إلى الفوضى ويهدم الهدم الديمقراطية ويهدد كل المكاسب التى تحققت . وفى الذكرى الخامسة والثلاثين لثورة يوليو أكد الرئيس أن خطة التنمية الأولى قد وضعت مصر على طريق الأمان ، وعلى أن الديمقراطية قادرة على تبديد التضليل والبهتان ، وفى المؤتمر الرابع للمصريين العاملين بالخارج حدد مبارك برنامج الانطلاق بتطوير التعليم وزيادة الرقعة الزراعية ومضاعفة الانتاج الصناعى وإحداث طفرة فى السياحة ،مؤكدا على مواصلة مسيرة الديمقراطية والتنمية من خلال مصر المستقرة القوية .

٢ ـ نشاط الرئيس مبارك فى الخارج :

كان عام ١٩٨٧ عاما نشيطا بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية ، ففى بداية العام حضر الرئيس مبارك مؤتمر القمة الاسلامى فى الكويت ، ثم شهدت الأشهر التالية نشاطا دبلوماسيا مصريا ملحوظا فى أفريقيا والتقى خلالها الرئيس أكثر من مرة بكثير من زعماء القارة ، وفى الثلث الأخير من العام ، وعقب مؤتمر القمة العربية الذى عقد بعمان . قررت ٩ دول عربية (الامارات ـ العراق ـ الكويت ـ المغرب ـ اليمن الشمالية ـ السعودية ـ البحرين ـ موريتانيا ـ قطر) استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة ، وتم إعادة فتح مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى بعد أن كانت قد أغلقتها مصر عقب قرارات مؤتمر المجلس الوطنى الفلسطينى الذى عقد فى الجزائر فى شهر ابريل . أما القضية الفلسطينية والمساعى لعقد المؤتمر الدولى للسلام فقد استأثرت بجانب رئيسى من النشاط الدولى للرئيس مبارك ، بمافى ذلك لقاؤه مرتين مع شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء الاسرائيلى ووزير الخارجية . وعندما تفجرت الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة أولاها الرئيس أقصى درجات اهتمامه ، وعقد ـ فى وقت مبكر ـ اجتماع للمجموعة السياسية برئاسة الرئيس مبارك صدر عنه

بيان رسمي أبدت فيه مصر استياءها من أساليب القمع الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة وذلك فى ٢٥ ديسمبر ١٩٨٧ .

كما أن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية وخاصة مشكلة الديون وليس على مستوى مصر فقط بل العالم الثالث كله ظهر واضحا فى قيام الرئيس مبارك بحضور مؤتمر الانكتاد فى يوليو من العام الحالى .

وفى خطابه بمناسبة أول مايو حدد الرئيس السياسة الخارجية المصرية بأنها تدور حول محورين هما تعزيز الأمن القومى وحماية المصالح العليا لمصر والأمة العربية . وفى خطابه أمام مؤتمر المصريين العاملين بالخارج حدد الرئيس مرة أخرى الأسس والقضايا الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية بأنها تقوم على توسيع التعاون مع العالم مع إعطاء الأولوية لأفريقيا ولتحقيق السلام فى الشرق الأوسط من خلال المؤتمر الدولى ، وإنهاء حرب الخليج . وفى كلمته أمام الانكتاد دعا الرئيس مبارك إلى سرعة حل مشكلة المديونية فى العالم الثالث وإزالة القيود على صادرات الدول النامية وتمكينها من المضى فى عملية التنمية المتكاملة .

وقد التقى الرئيس مبارك برؤساء عدة دولة اسلامية على هامش مؤتمر القمة الاسلامى فى الكويت ، ثم قام بزيارة عمان والامارات والأردن ، ثم زار جنيف لحضور مؤتمر الانكتاد حيث التقى مع رئيس زائير ، وسكرتير عام الأمم المتحدة . وشيمون بيريز وريتشارد ميرفى (مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الأوسط ورئيس الكونغو ورئيس سويسرا والرئيس الفرنسى ،ليعود بعد ذلك إلى أديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد هناك وقد عاد مبارك مرة ثانية إلى أثيوبيا لحضور احتفالات اعلان الدستور ثم قام بزيارة أخرى إلى عمان .

ويمكن اعتبار انعقاد القمة الافريقية المصغرة بالقاهرة فى مارس ١٩٨٧ التى حضرها قادة كل من الكونغو وجيبوتى ، زائير ، أوغندا ، سيراليون ، زامبيا ، فضلا عن مندوبين عن الجزائر ومالى بمثابة تتويج لجهود الرئيس مبارك فى دعم السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا . وقد طالبت القمة المصغرة بوضع منهاج واقعى وزمنى لحل القضايا الأساسية فى أفريقيا وفى مقدمتها المديونية والعنصرية والارهاب فى جنوب القارة والمنازعات الدائرة فى القرن الأفريقى وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الغذاء . كما أكد قادة الدول التسع على تأييد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وطالبوا برفع الحصار عن المخيمات ومطالبة ليبيا بتسوية النزاع مع تشاد على أساس المفاوضات وعدم انتهاك الحدود وضرورة عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة الديون .

وقد استقبل الرئيس مبارك فى القاهرة ملوك ورؤساء كل من مالطة والكونغو الشعبية وجيبوتى والأردن (خمس مرات) وأثيوبيا والسنغال وأوغندا والسودان (مرتان) ولبنان ورومانيا وجزر القمر وفرنسا . كما استقبل الرئيس ولى العهد السعودى ورؤساء وزارات كل من السودان وفرنسا ويوجوسلافيا ورومانيا فضلا عن العديد من الوزراء والمبعوثين السياسيين والدبلوماسيين .

٣ ـ الرئيس مبارك ومهام المستقبل :

فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ وبعد أداء اليمين الدستورى لتولى رياسة الجمهورية لفترة ثانية ألقى الرئيس حسنى مبارك خطابا هاما أمام مجلس الشعب ، استعرض فيه منجزات فترة رئاسته الأولى وحدد ملامح العمل فى الفترة التالية .

ولخص الخطاب سياسة الحكم فى الفترة الماضية فى خمسة اتجاهات :

١ ـ « ديمقراطية تفتح كل الأبواب والنوافذ لا تفرق بين مؤيد ومعارض ولا تقيد رأيا ، ولا تحجر على فكر » .. وأشار الرئيس إلى تأكيده على أن المعارضة هى جزء لا يتجزأ من النظام السياسى ، وإلى حرية العمل الحزبى والصحفى وحصول المعارضة على عدد من المقاعد لم يسبق له مثيل فى المجالس النيابية المصرية منذ أول انتخابات أجريت فى مصر .

٢ ـ « سياسة اقتصادية ، محددة الإطار والمضمون ، قامت على خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، حققت فى مرحلتها الخمسية الأولى فى مشروعات الانتاج والخدمات ماحاز على تقدير الدوائر العالمية المحايدة » وفى هذا الإطار أشار الرئيس على وجه التحديد إلى القيام بتجديد بعض مصانع القطاع العام والتوجه نحو زيادة التصدير وتشجيع القطاع الخاص والمدن الجديدة والسير فى طريق مدروس للاصلاح الاقتصادى وتقليل الديون ، وإيقاف نزيف الأرض الزراعية وزيادة الانتاج الزراعى .

٣ ـ « الالتزام الحاسم الذى لا يقبل المساومة بطهارة الحكم » وخاصة من خلال عدم التستر على الفساد ، وإتاحة الفرصة للقانون ليأخذ مجراه .

٤ ـ الاهتمام بتحقيق العدل الاجتماعى « الذى يشكل عصب الحياة بالنسبة لمسئولية الحكم » وباعتبار أن الميزان الأول لبناء الحكم « هو الانحياز الكامل لكل مايبسر الحياة ويؤمنها لمحدودى الدخل مع استثمار كل إمكانية متاحة فى هذا الشأن ولذلك كان هناك حرص على زيادة الأجور وتوفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل الجديدة وتوسيع التأمينات الاجتماعية والاستمرار فى دعم السلع الأساسية » .

٥ ـ « سياسة خارجية رشيدة تضع مصالح مصر قبل كل شىء ، وفوق كل اعتبار » .

أما فيمايتعلق بملامح العمل فى الفترة القادمة (التى تبدأ مع بداية فترة الرئاسة الثانية فى أكتوبر ١٩٨٧) ، فقد ذكر الرئيس ـ مخاطبا أعضاء مجلس الشعب : « من حقكم الآن ،

ومن حق كل مواطن على أرض هذا الوطن ، أن يطرح السؤال الكبير : إلى أين « إلى أين نحن متجهون فى طريق البناء ؟ » . فى إجابته عن هذا السؤال حدد الرئيس ثلاث مجالات أساسية للعمل فى المستقبل ، وهى : البناء الديمقراطى ، البناء الاقتصادى والاجتماعى ، بناء العلاقات الخارجية السليمة .

(أ) البناء الديمقراطى :

انطلق الرئيس من القول بأن « بناءنا الديمقراطى أصبح حقيقة ثابتة وشامخة ، للحديث عن الوضع السياسى الداخلى بشكل عام ، مما يشير إلى اعتبار الديمقراطية حجر الزاوية للعمل السياسى الداخلى . وأكد الرئيس أن الديمقراطية « لا تؤتى ثمارها المرجوة للوطن والمواطن ، إلا إذا كان طريق الديمقراطية هو طريق المسئولية والالتزام الوطنى الواعى ، والمسئولية فى أبسط صورها هى التزام بالواجب والتزام بحقوق الغير ، والتزام بالمصلحة القومية العليا » وفى هذا الإطار العام ، تحدث الرئيس عن :

- تعميق الأداء لسلطات الدولة .
- أهمية تحقيق الاستقرار ، ودور أجهزة الأمن فى التصدى لمحاولات تهديده .
- عدم أولوية تعديل الدستور فى الفترة القادمة .

فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية فالمطلوب فى المرحلة القادمة هو النهضة بالإدارة الحكومية من خلال التنظيم الادارى الشامل ، وذلك لمواجهة العوامل التى تحد من قدرة السلطة التنفيذية على الانحياز وفى مقدمتها التعقيدات البيروقراطية الموروثة ، والتنازع على الاختصاص بين أجهزتها ومؤسساتها والاختناقات التى تمر بها القرارات خلال نزولها إلى المستويات الأدنى . كما أن هناك حاجة إلى تحديث وتطوير أجهزة ومؤسسات الادارة المحلية .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية ، الممثلة فى مجلس الشعب فالمطلوب هو - فى ظل الممارسة الديمقراطية والتقاليد البرلمانية - القيام بمراجعة شاملة للتشريعات القائمة .. « كى تستجيب للتطورات الجديدة فى البناء الاقتصادى والاجتماعى الكبير » .

أما القضاء فيجب أن يؤمن « من أى شبهة تدخل أو إغراء أيا كان مصدره ثم ضمان تنفيذ الأحكام النهائية » ... كما أنه من المطلوب تحقيق « وثبة فى تيسير اجراءات التقاضى تحقق ضمانات إقرار العدالة » .

وبعد الحديث عن سلطات الدولة شدد الرئيس بقوة على « الاستقرار » باعتباره : « فريضة وطنية على كل مصرى غيور على بلاده ومجتمعه ومصالحه » ، مما يحتم « الحفاظ على هذا الاستقرار ، وحمايته من خطر الارهاب والتآمر » .

وفى هذا السياق ، ندد الرئيس بالحملات التى تشن على اجهزة الأمن ، ودعا إلى شد أزرها فى مواجهة مظاهر العنف والارهاب وقال : « ان رجل الأمن الذى يمثل سلطة المجتمع له هيبته واحترامه وتقديره وهو يؤدى واجبه فى خدمة الشعب باسم الشعب وباسم القانون » .

وفى مجال الرد على مطالب بعض قوى المعارضة بوجوب إعادة النظر فى بعض النصوص الدستورية وتعديل بعض القوانين قال الرئيس : « لو كان هذا الأمر يحتمل أولوية فى قائمة العمل الوطنى لماترددنا لحظة واحدة فى فتح هذا الباب على مصراعيه أمام الجدل والنقاش حول هذه الأمور » .

(ب) البناء الاقتصادى والاجتماعى :

لم يكن من الغريب أن يستأثر الحديث عن البناء الاقتصادى والاجتماعى ، بالجانب الأكبر من خطاب الرئيس حول مهام المرحلة القادمة . وقد بدأ الرئيس حديثه عن ذلك الجانب بتحديد بعض ملامح الموقف الاقتصادى منذ ست سنوات والتى انطوت على كثير من المشاكل الصعبة فى مقدمتها : الانفجار السكانى الذى تمثل فى زيادة حجم السكان بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٦ بأكثر من سبعة ملايين نسمة ومشكلة تشغيل الخريجين الجدد ، وتآكل الأرض الزراعية وتدهور خصائصها ونقص المقومات الأساسية للتصنيع واستصلاح الأراضى خاصة فى مجالات الطاقة ومياه الشرب والصرف الصحى والاتصال الداخلى والخارجى ، ثم تكدس الموانى وقصور وسائل النقل .

وفى مواجهة هذه المشاكل حدد الرئيس أهم المنجزات التى تمت فى الفترة الماضية ، وفى مقدمتها :

١ - زيادة إجمالى مساحة الأرض الزراعية إلى ٦,٣ مليون فدان ، مع مواجهة أعمال التجريف والتبوير وزيادة الانتاج والانتاجية فى بعض المحاصيل وتصدير أنواع جديدة منها . كما بدأ انتاج ١٢٧٠ سلعة جديدة مصنعة فى مصر .

٢ - زيادة عدد المصانع الكبيرة والصغيرة التى بدأت الانتاج فضلا عن ٤١٠٥ مصنع عام ١٩٨١ إلى ١٠٠٦٤ مصنع عام ١٩٨٧ مع زيادة كميات السلع المصنعة بنسب بين ٢٠ و ٥٠٪ وزيادة صادرات القطاع العام الصناعى لأكثر من الضعف . كما تم تجديد ٣٠٠ مصنع فى القطاع العام (أى بنسبة ٨٥٪ من حجم القطاع) . وبدأت أيضا مرحلة جديدة فى تصنيع الآلات والمركبات .

٣ - مضاعفة الطاقة الفندقية ، وإنشاء عدد من الفنادق والقرى السياحية يقترب من نصف ما تم إنشاؤه منذ نهاية القرن الماضى ، مع إضافة ثلاثة مطارات دولية وتوسيع مطار القاهرة .

٤ - زيادة الانتاج السنوى للمنتجات البترولية بمقدار ١٢ مليون طن بما يعادل ٤٠٪ من إجمالى المحقق حتى عام ١٩٨١ .

٥ - إعادة بناء جميع المرافق الأساسية اللازمة للتوسع الزراعى والصناعى والسياحى والتوسع فى تقديم الخدمات للمواطنين بما فى ذلك شبكات الكهرباء والموانىء والطرق

والتليفونات والأسمنت وحديد التسليح والمدن الجديدة والوحدات السكنية والمستشفيات والارسال الاذاعى والتليفزيونى .

٦ - زيادة عدد المواطنين المؤمن عليهم إلى ١٢,٢ مليون فرد .

٧ - الوصول بعدد المتعلمين إلى ٢٥,٥ مليون نسمة .

وقبل أن ينتقل الرئيس للحديث عن « أهداف المرحلة القادمة » ذكر أن هناك ركائز معينة يمكن الاستناد إليها للأمل فى تحقيق هذه الأهداف وهذه الركائز هى :

(١) تزايد ودائع الأفراد والمؤسسات بمعدلات لم تشهدها مصر من قبل ، ويعزز من هذا أن مساهمة رأس المال المصرى فى المشروعات الجديدة بلغت ٦٥٪ من مجموع رأس المال المستثمر .

(٢) وجود أراض صالحة للزراعة تقدر بـ ٢,٨ مليون فدان .

(٣) وجود مسطحات مائية صالحة لتنمية الثروة السمكية .

(٤) وجود أكبر قاعدة صناعية فى الشرق الأوسط ، فضلا عن حقول الغاز الطبيعى . واستنادا إلى هذه الركائز ، ذكر الرئيس الأهداف المطلوب تحقيقها فى المرحلة القادمة على النحو التالى :

ـــ زيادة الانتاج الوطنى بمايؤدى إلى توفير السلع بالأسواق وتقليل اعتماد مصر على الخارج .

ويعنى هذا الهدف فى قطاع الزراعة تحقيق الاكتفاء الذاتى فى جميع المحاصيل ، عدا القمح والذرة ، مع تخفيض نسبة الاعتماد على الخارج فيهما بمقدار ٢٥٪ على الأقل . ويمكن أن يتم ذلك من خلال : استصلاح ١٥٠ ألف فدان على الأقل سنويا ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الدواجن والأسماك والبيض وتخفيض الفاقد إلى النصف ، وتحديث أنظمة التسويق ، أما فى الصناعة فإن الهدف هو التحول الجذرى إلى مجتمع صناعى يمكن من تصنيع السلع الأساسية للمواطنين وتصنيع خطوط الانتاج غير المعقدة ورفع جودة المنتجات المحلية وإنشاء مناطق صناعية متكاملة والعمل على تصنيع الريف المصرى .

وفى هذا السياق ، شدد الرئيس على عدم التفرقة بين القطاعين العام والخاص لأنه فى الحالتين هو مال الشعب .

وإلى جانب هذا الهدف الكبير لزيادة الانتاج ، انتقل الرئيس إلى تحديد الأهداف المطلوبة فى مجالات محددة .

ـــ ففى مجال الاسكان تقوم الخطة المستقبلة على توفير الأرض - مكتملة المرافق - لمن يتقدمون للبناء عليها ، مع تقديم القروض الميسرة للبناء .

ـــ وفى مجال التعليم يعتبر تطوير التعليم هدفا رئيسيا للمرحلة القادمة ، وهو ماسوف يتجسد فى خطة متكاملة لإصلاح نظام التعليم فى مصر سوف تعرض على مجلس الشعب وشدد الرئيس - فى هذا الصدد - على عدم السماح بمساس مجانية التعليم .

ـــ وفى مجال السياحة ، فإن التخطيط هو مضاعفة الدخل السياحى فى السنوات الخمس القادمة بمايعكس معه الأمل فى أن يحتل قطاع السياحة المركز الأول بين مصادر النقد الأجنبى فى مصر .

ـــ وفى مجال العلاج فإن الهدف هو الارتقاء بأنظمة العلاج فى مصر خاصة العلاج المجانى مع توفير الخدمة الصحية لطلاب المدارس .

ولدى التساؤل عن كيفية تدبير الأموال اللازمة لمواجهة هذه الأعباء ذكر الرئيس ثلاث ملاحظات :

١ - عدم السماح بالاقتراض إلا لمشروعات الانتاج مع تعهد المشروعات التى يقترض لها بتسديد أقساط القروض وفوائدها .

٢ - تحديد أهداف تصديرية لجميع قطاعات الانتاج لتنمية موارد النقد الأجنبى .

٣ - زيادة الجهود لجذب مدخرات المصريين بالخارج ، وحمايتها من المقامرين .

وفى نهاية هذا الجزء عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اهتم الرئيس بالإشارة إلى مسألتين :

١ - مشكلة الأجور والأسعار . وفى هذا الشأن ذكر الرئيس : « لا يتصور أحد أننا غافلون عن المعاناة القاسية التى يكابدها المواطنون أصحاب المرتبات المحدودة رغم كل ماتقدمه الحكومة من دعم للسلع الأساسية » .

٢ - مشكلة « الطاقات المعطلة » التى يمكن - لو استخدمت - أن تضاعف الانتاج . وقال الرئيس ان الحكومة سوف تلتزم - فى المرحلة القادمة - بإزالة الحواجز والعقبات أمام استغلال هذه الطاقات .

(٣) السياسة الخارجية :

بعد أن حيا الرئيس القوات المسلحة المصرية باعتبارها « الدرع القوية الشجاعة التى تحمى السيادة والاستقلال وتصون الأرض والكرامة وتؤمن الوطن من أى غدر وعدوان » ذكر الرئيس أننا نزداد اقتناعا بسلامة الخط الذى التزمنا به فى سياستنا الخارجية طوال الأعوام الماضية وهو خط يقوم على :

(١) التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وللدول الشقيقة التى تدخل فى دوائر انتمائنا وارتباطاتنا الأساسية ولكل أقطار الأرض . ومن هذا المنطلق ترحب مصر بالاتفاق المبدئى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول إزالة الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى من القارة الأوربية .

(٢) توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية . وذلك بعدما بدا

واضحا فى التحرك الخارجى لمصر فى الأعوام الأخيرة .

(٣) الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعقلة ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية ولا تلتفت إلى صغائر الأمور .

(٤) تعزيز التضامن بين الدول التى تشكل دوائر اهتمامنا الأساسية وفى مقدمتها الدول العربية ودول القارة الأفريقية وبلدان عدم الانحياز .

ثم ركز الرئيس على دور مصر العربى ، وقال ان هذا الدور هو : « الاسهام الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العربية والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية وزيادة التعاون والتنشيط بين شعوبها وهذا الدور يتطلب :

ـــ التوصل إلى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العليا .

ـــ الحفاظ على استقلال الارادة العربية .

ـــ الالتزام لكل قطر عربى باحترام المواثيق الأساسية التى تحكم حركة الوحدة العربية .

ـــ الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل .

ـــ توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأساس الذى يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة بالمنطقة .

ـــ العمل على تعزيز الجبهة العربية عن طريق « التضامن » بين الأقطار العربية .

ـــ الحفاظ على موارد الأمة العربية ، وتعزيز مسيرة التنمية فى الوطن العربى على امتداده » .

ب : مجلـــس الـــوزراء

شهد مجلس الوزراء تغييرا محدودا خلال العام الحالى . فقد جاء أربعة وزراء جدد للعدل والهجرة والثقافة والتعاون الدولى ، وفى داخل المجلس تم تشكيل أربع لجان وزارية متفرعة عن مجلس الوزراء هى ١ ـ اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية والمالية برئاسة رئيس الوزراء . ٢ ـ لجنة الانتاج والخدمات الانتاجية برئاسة وزير التخطيط . ٣ ـ لجنة الخدمات الاجتماعية برئاسة وزيرة الشئون الاجتماعية . ٤ ـ لجنة الشئون التشريعية برئاسة وزير العدل . وجاء التغيير الوزارى المحدود بعد أن قدمت الوزارة استقالتها عقب إعادة انتخاب الرئيس مبارك رئيسا للمرة الثانية ، وضمن اجراءات إعادة تشكيل بعض الأجهزة التنفيذية للمرحلة الجديدة . ولكن التغيير وسط المحافظين كان أوسع مدى ، حيث تم تعيين ستة محافظين جدد لأسيوط ، القليوبية ، الجيزة ، الشرقية ، الفيوم ، بنى سويف ، وتم نقل محافظ القليوبية إلى الجيزة ، وبذلك خرج ستة محافظين وبقى ١٦ محافظا فى موقعهم دون تغيير .

ومازالت السمة الاقتصادية هى السمة الغالبة على الوزارة . ومن الممكن القول أن عمل الوزارة تركز حول إعادة جدولة الديون ومواصلة توحيد سعر الصرف تدريجيا . وكان أول انجاز للوزارة هو توقيع اتفاق النوايا مع صندوق النقد الدولى فى ١٥ مايو وتم بمقتضاه صرف ١٦٠ مليون دولار فورا و ٣٢٥ مليون دولار أخرى على امتداد ١٨ شهرا تبلغ نسبتها حوالى ٥٤٪ من حصة مصر فى الصندوق وذلك لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادى .

وتلا ذلك الاتفاق على إعادة جدولة ديون الحكومة المصرية والمضمونة من طرف الحكومات الأعضاء بنادى باريس على عشر سنوات منها خمس سنوات سماح ، وتقدر قيمة الديون المصرية المدنية والعسكرية التى تمت إعادة جدولتها بنحو عشرة مليارات دولار . وسوف يسد ذلك الاتفاق الفجوة فى ميزان المدفوعات المصرى وتمشيا مع نفس السياسة تم التوصل أيضا إلى اسقاط ٤٥٠ مليون جنيه استرلينى من الديون السوفيتية وإلغاء الفوائد تماما وتقسيط الباقى على ٢٥ سنة منها ست سنوات فترة سماح . وتم إعادة جدولة ديون مصر لأمريكا خلال ١٠ سنوات . أما عن توحيد سعر الصرف ، فقد أعلن رئيس الوزراء عن وضع سياسة اقتصادية تهدف إلى توحيد سعر الصرف للعملات الحرة تدريجيا على ثلاث مراحل تستغرق كل منها ١٦ شهراً حتى يتم توحيد سعر الصرف للعملات الأجنبية نهائيا فى يناير أو فبراير ١٩٨٨ . كما تم إعادة النظر فى أسعار فوائد الودائع بالبنوك لزيادتها على الآجال الطويلة . وبدأت السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى نشاطها على أساس السماح للبنوك المعتمدة بالتعامل فى النقد الأجنبى بيعا وشراء ففتحت البنوك المصرية أبوابها لأول مرة أمام الجمهور لشراء العملات الأجنبية وصرف الشيكات السياحية الواردة من الخارج بالنقد الأجنبى وقبول التحويلات وقامت وزارة الداخلية بحملة مكثفة على تجار العملة للقضاء على السوق السوداء فى تجارة العملة وإنجاح خطة الحكومة لتوحيد سعر الصرف . كما اتصلت الحكومة أيضا بشركات توظيف الأموال من أجل التزام الأخيرة بأسعار الحكومة الخاصة بالتحويل إلى النقد الأجنبى .

وأكد رئيس الوزراء فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب أن الحكومة تعمل على المراجعة المستمرة للحد الأدنى من الأجور واستمرار تحسينه وأن الحكومة لن تتهاون فى تتبع مظاهر الاخلال بالأمن وضربها بكل قوة ومراجعة قوانين الضرائب بصفة مستمرة لجعلها أكثر اقترابا من مفهوم العدالة الاجتماعية . وحدد خمسة محاور رئيسية لعمل الحكومة خلال الخطة الجديدة ، وهى الاستقرار الداخلى والأمن القومى ، وزيادة الانتاج ، زيادة فاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير التعليم وتعظيم القدرة التصديرية ، وأخيرا تحقيق التضامن العربى .

وقد أعلن عن زيادة فى الأجور بنسبة ٢٠٪ بدءاً من شهر يوليو ، وتم تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وإقرار قانون تنظيم النيابة الادارية وتعديل قوائم السلع المحظور استيرادها واستثناء بورسعيد من قواعد الاستيراد واعداد هيكل تنظيمى جديد للوزارات والهيئات المختلفة وإصدار التعليمات التنفيذية لقرارات التيسير على المصدرين .

٢ ـ السلطة التشريعية

أ ـ مجلس الشعب

يمتاز هذا العام بحدثين بالغي الأهمية : وهما أولا : حل مجلس الشعب السابق وإجراء انتخابات جديدة أسفرت عن تكوين مجلس شعب جديد . وثانيا : إعادة انتخاب الرئيس حسني مبارك رئيسا لجمهورية مصر العربية لفترة رئاسة ثانية .

فبعد صدور تقرير هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة الدستورية العليا الذي أيد عدم دستورية قانون الانتخابات السابق ، أسرع مجلس الشعب في نهاية عام ١٩٨٦ إلى الموافقة على مشروع قانون بتعديل نظام الانتخابات بصفة عاجلة وإصدار قانون جديد يجمع بين نظامي الانتخابات بالقائمة (وهو القانون القديم) ونظام الانتخاب الفردي . وجدير بالذكر أن المعارضة في المجلس الممثلة في حزبي الوفد والعمل قد انسحبت من الجلسة التي تم فيها مناقشة القانون الجديد « احتجاجا على عدم اتساع المجال لها في الحديث وعدم اكتمال النصاب عند التصويت » وقد أصدر الرئيس مبارك قرار حل مجلس الشعب في اليوم السابق على أول اجتماع عام تنظمه أحزاب المعارضة جميعا للاحتجاج على قانون الانتخابات الجديد والمطالبة بالعودة إلى نظام الانتخاب الفردي وإلغاء نظام القوائم النسبية . وقد أرجع بيان الرئيس مبارك قرار حل مجلس الشعب إلى صدور قانون الانتخابات الجديد الذي يجمع بين القوائم النسبية والانتخاب الفردي بينما انتخب المجلس السابق على أساس القوائم النسبية فقط . ولا شك أن قرار الرئيس مبارك قد سحب البساط من تحت أقدام المعارضة التي كانت تنادي بتعديل قانون الانتخابات ، فأصبح الموضوع المطروح هو الانتخابات وليس قانون الانتخابات ، إذ ما كانت المعارضة تستطيع الاعتراض على حل مجلس الشعب الذي كانت تشكك في دستوريته بحكم اعتراضها على قانون وطريقة انتخابه أصلا . وقد بلغت نسبة الموافقين على قرار حل المجلس في الاستفتاء الذي عقد لهذا الغرض حوالي ٨٨,٩٪ (٩ملايين ٤٢٣ ألفا و ٣٨٤) بينما كانت نسبة غير الموافقين ١١,١٪ (أي مليونا و ١٧٦ ألفا و ٥٤) من الحاضرين الذين بلغت نسبتهم ٧٦,٥١٪ .

وقد بلغ عدد جلسات المجلس السابق ٢١ جلسة بالإضافة إلى الجلسة المشتركة مع مجلس الشورى للاستماع إلى خطاب الرئيس مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة ، كما عقد ٧١ اجتماعا للجان المجلس تحدث أمامها ١٦ وزيرا منذ افتتاح الدورة البرلمانية في ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ . وبذلك يكون عمر المجلس السابق سنتين وثمانية أشهر و ١٦ يوما وهو أول مجلس يتم حله في عهد الرئيس مبارك وثاني مجلس يتم حله خلال السنوات العشر الماضية .

وقد تميزت انتخابات عام ١٩٨٧ لمجلس الشعب بعدة ظواهر جديدة كان أهمها بروز وتصاعد التيار السياسي الاسلامي بشكل أقوى من كل مرة سابقة وهو ما تمثل في التحالف بين حزبي العمل والأحرار ، وجماعة الاخوان المسلمين على نحو يحدث لأول مرة في تاريخ مصر الانتخابي . فائتلاف الاخوان المسلمين وحزب الوفد في انتخابات ١٩٨٤ لمجلس الشعب جاء لاعتبارات عملية لتمكين مرشحي الاخوان من دخول مجلس الشعب (وقد نجح منهم ثمانية) دون أن يكون هناك برنامج مشترك ومع احتفاظ كل طرف بمنطلقاته الفكرية والسياسية ، وإذا كان قد حدث نوع من التقارب تمثل في دعوة الوفد لتطبيق الشريعة الاسلامية ، إلا أن ذلك ما كان ليتم إلا من خلال قوانين وضعية يشارك في وضعها ممثلو الشعب في مجلس الشعب . وذلك أمر يختلف عن منطق التحالف الذي قام بين الاخوان وحزبي العمل والأحرار . كذلك أمكن أيضا ولأول مرة أن تتحرك قوى سياسية وحزبية تفتقر إلى الشرعية القانونية (بالأساس الاخوان المسلمون ولكن أيضا الناصريون والشيوعيون) إلى المشاركة وبشكل علني وتحت لافتاتها الخاصة في الانتخابات الأخيرة .

وجاءت نتيجة الانتخابات لتعكس تلك المقدمات حيث حصل الحزب الوطني على ٣٤٨ مقعدا من مقاعد مجلس الشعب البالغ عددها ٤٤٨ مقعدا ، بينما حصل تحالف حزبي العمل والأحرار والاخوان على ستين مقعدا (أي أصبح قوة المعارضة الرئيسية بعد أن تخطى حزب الوفد ، حزب المعارضة الرئيسي في المجلس السابق) أما حزب الوفد فقد حصل على ٣٥ مقعدا ، بينما حصل المستقلون على المقاعد الخمسة الباقية .

ولدى تحليل الأرقام المنشورة يلاحظ أن جملة المقيدين في جداول الانتخابات ولهم حق مباشرة الحقوق السياسية يبلغ عددهم ١٤ مليونا و ٣٢٤ ألفا و ١٦٢ ناخبا ، أما الذين أدلوا بأصواتهم فقد بلغوا ٧ ملايين و ٢٢٧ ألفا و ٤٦٧ ناخبا ، أي أن الذين شاركوا في الانتخابات كانوا يمثلون ٥٠,٤٪ من عدد المقيدين الذين لا يمثلون بدورهم سوى ثلث الشعب المصري . (بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ١٩٨٤ حوالي ٤٣٪ وقد زاد عدد المقيدين خلال نفس الفترة حوالي ٢ مليون مواطن) . وقد بلغت الأصوات الصحيحة ٦ ملايين و ٨٢٤ ألفا و ٩٠٨ أصوات بينما بلغت الأصوات الباطلة ٤٠٢ ألف صوت و ٥٥٩ .

ونخلص مما سبق إلى عدة نتائج أولا : أن حجم حزب الأغلبية قد انخفض لصالح المعارضة التي لم ينجح منها سوى حزب واحد في تخطي حاجز الـ ٨٪ في انتخابات عام ٨٤ وكان ذلك هو حزب الوفد مع الاخوان اللذان حصلا على ٥٨ مقعدا بينما نجحت أحزاب الوفد والعمل والأحرار مع الاخوان في تخطي حاجز الـ ٨٪ وأصبح للمعارضة ١٠٠ مقعد (٦٠ التحالف ، ٣٥ الوفد ، خمسة مستقلون) أي نسبة تقترب من الربع . ثانيا : أن زعامة المعارضة قد انتقلت من الوفد الذي انخفض عدد نوابه من ٥٨ إلى ٣٥ إلى حزب العمل الذي قفز إلى ستين مقعدا بفضل انسحاب

الاخوان من الائتلاف مع الوفد إلى التحالف مع حزبى العمل والأحرار فى جبهة اسلامية (أى أن نسبة الـ ٨٪ استبعدت ثلاثة أحزاب فى انتخابات ٨٤ ولكنها استبعدت حزبين فقط فى عام ٨٧ وهما التجمع والأمة) .

ثالثا : وأخيرا فقد أظهرت أيضا الانتخابات الأخيرة استمرار ظاهرة المرشح الفرد سواء كان ضمن القائمة أو المقاعد الفردية . ففى الحالة الأولى من المفترض فى نظام القوائم أن الانتخابات تتم على أساس برامج الأحزاب ، ولكن مازالت أسماء المرشحين فى وسط القوائم هى التى تشكل العنصر الدعائى للناخبين أكثر من البرامج أو اسم الحزب . من ناحية ثانية ، فإن العدد الهائل من المرشحين المستقلين الذين خاضوا الانتخابات للتنافس على المقاعد الفردية (حوالى ١٨١٢ غير الذين تنازلوا إلى مرشحى الأحزاب) للفوز بـ ٤٨ مقعدا ، يعنى وجود نسبة لا يستهان بها من ذوى النشاط العام لا تجد لها مكانا فى الأحزاب القائمة .

وبذلك يكون المجلس الجديد هو المجلس الثالث فى عهد الرئيس مبارك والمجلس التاسع منذ قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ والمجلس التاسع عشر منذ دستور ١٩٢٣ . وقد خلا المجلس الجديد من المقاعد المخصصة للمرأة وإن كان ذلك لم يمنع من حصول المرأة على ١٤ مقعدا (١٣ على قوائم الحزب الوطنى كلهن عضوات سابقات من المجلس القديم عدا واحدة ، وواحدة عن حزب الوفد) . وجاءت نسبة العمال والفلاحين تزيد قليلا عن الـ ٥٠٪ المحددة لهم (حوالى ٥٦٪ بحصول العمال على ١٦٠ مقعدا والفلاحين على ٦٣ مقعدا) . كما أصدر الرئيس مبارك قرارا بتعيين ١٠ من الشخصيات العامة كأعضاء فى المجلس الجديد . كما تم انتخاب د . رفعت المحجوب مرة ثانية لرئاسة مجلس الشعب بأغلبية ٣٩٢ صوتا منهم ٣٩ صوتا من الوفد بينما حصل ابراهيم شكرى زعيم المعارضة الجديد على ٥٤ صوتا فقط . أى أن حزب الوفد أيد رئيس المجلس رغم ماكان معه من مشاحنات فى المجلس السابق .

ولا شك أن أهم مهام المجلس الجديد عام ١٩٨٧ كانت إعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسية جديدة وإقرار برنامج الحكومة والخطة الخمسية الجديدة وموازنة الدولة . وكانت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى قد وافقت بالاجماع على ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية وعند عرض الأمر على مجلس الشعب نال الرئيس مبارك ٤٢٠ صوتا من أصل ٤٢٢ صوتا صحيحا ، وكان عدد الأعضاء الحاضرين ٤٢٣ نائبا من أصل ٤٥٨ نائبا اعتذر عن الحضور ٣ نواب وبلغ عدد غير الموافقين صوتين وعدد الأصوات الباطلة صوت واحد . وقد فقد ستة من نواب المعارضة الوفدية عضويتهم فى حزب الوفد نتيجة عدم التزامهم بموقف الحزب ، وتأييدهم لإعادة انتخاب الرئيس مبارك ، وهذا يعنى خفض أعضاء حزب الوفد من ٣٥ عضوا إلى ٢٩ عضوا فقط .

وقد وافق مجلس الشعب على كل من الموازنة العامة للدولة والخطة الخمسية الجديدة ، وإن كان قد أكد فى تقرير اللجنة الخاصة للرد على بيان الحكومة ضرورة وضع سياسة متكاملة لزيادة الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار والشرعية ومكافحة الارهاب وأعمال التخريب . وأكد تقرير لجنة الخطة عن مشروع الموازنة العامة للدولة ضرورة تشديد الرقابة على الأسعار لمنع زيادتها بعد زيادة الأجور . وقد سبق إصدار تلك التقارير العديد من المناقشات الساخنة حيث وجه نواب المعارضة تحية للحكومة على رفع مرتبات الموظفين ولكنهم طالبوا بإلغاء القيود المفروضة على إصدار الصحف والمجلات وإنشاء الأحزاب وبإطلاق سراح المعتقلين من كافة التيارات ، وإلغاء قانون الطوارىء ، مما أدى إلى قيام مشادة عنيفة بين أحد نواب المعارضة الاسلامية ووزير الداخلية ، انسحب على أثرها ممثلو التحالف الاسلامى من الجلسة . كما طالب بعض الأعضاء أيضا بإلغاء نظام القوائم الانتخابية والعودة إلى النظام الفردى ، وطالب نواب الحزب الوطنى بإعادة النظر فى إدارة المدعى العام الاشتراكى لأموال المتحفظ عليهم ، وضرورة تعديل قانونى العلاقة بين المالك والمستأجر فى مجال العقارات والأرض الزراعية وسرعة تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ، وتحديد نسبة الربح فى البنوك الاسلامية وشركات توظيف الأموال ، والاهتمام بتنمية القرية لوقف هجرة أهالى الريف إلى المدن . كما طالب الأعضاء بوضع قانون الكسب غير المشروع موضع التنفيذ للحفاظ على المال العام ورد أملاك الأوقاف إلى الوزارة حتى تستطيع أن تحقق العائد الذى يمكنها من دعم الدعوة الاسلامية . كما ناقش المجلس مسألة انخفاض منسوب مياه النيل فى ثلاثة أسئلة وطلب إحاطة لوزير الرى وكذلك ارتفاع أجور العلاج ، وضعف الخدمة بالمستشفيات الحكومية .

وقد وافق مجلس الشعب على عدد من القوانين أهمها مد العمل بالقانون الخاص بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون لتأمين اقتصاديات البلاد ، كما وافق أيضا على أن تكون مدة المجالس الشعبية المحلية خمس سنوات بدلا من أربع ووافق المجلس على تحديد مخصصات ومرتب رئيس الجمهورية وأقر التعديلات الخاصة بقانون التأمين الاجتماعى ، ويقضى بالجمع بين المعاشات ووافق أيضا على مشروع قانون بخفض مدة تجنيد حملة المؤهلات فوق المتوسطة إلى ١٨ شهرا ، وعلى اتفاقية نقل المحكوم عليهم فى قضايا جنائية بين مصر وتركيا . كما وافق المجلس على قانون بزيادة المعاشات للعسكريين وقانون خاص بالعاملين الذين يحالون إلى التقاعد بعد سن الستين وقانون فرض ضريبة تمغة لصالح معاشات الصحفيين .

وقد قدمت العديد من الطلبات لمناقشة أسباب عدم تحقيق بعض المشروعات فى المحافظات . وسؤال لوزير التربية

والتعليم عن خطة الوزارة لحل مشكلة الأبنية التعليمية . واستجواب إلى د . يوسف والي حول استراتيجية الأمن الغذائى ووافق المجلس على استثناء أربعين عضوا من أعضائه من التفرغ لحضور الجلسات معظمهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ورؤساء بعض الهيئات . وشهد المجلس نقاشاً واسعاً حول المرشح لمنصب المدعى الاشتراكى ، حيث عارض ٤٤ عضوا ترشيحه ، بينما امتنع ٢٤ عضوا عن التصويت ، ووافق ٢٦٩ عضوا . وثارت مناقشات ساخنة حول تجديد الثقة بوزير الداخلية بعد أن طلب نواب التحالف بسحبها ، إلا أن المجلس جدد الثقة فى الوزير فى أول ديسمبر ١٩٨٧ .

(ب) مجلس الشورى :

برغم الحديث الذى يثار أحيانا عن منح مجلس الشورى سلطات تشريعية معينة إلا أنه يبدو أن المجلس سيستمر كساحة إبداء الرأى أساساً ، فى الوقت الحالى على الأقل .

وقد انتهت دورة الانعقاد العادى السابع للمجلس فى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٧ التى بدأت فى ١١ نوفمبر من العام الماضى ، عقد خلالها المجلس ٥٧ جلسة ناقش فيها خمسة مشروعات بقوانين وبيانين لرئيس الجمهورية وبيانات لرئيس الوزراء و ٤ طلبات للأعضاء و ٣٢ تقريرا للجان النوعية . وقام المجلس بمناقشة العديد من القضايا وإبداء الرأى فيها ، مثل ضرورة توحيد سعر الصرف والتوصل لسعر عادل لجذب تحويلات العاملين المصريين بالخارج (وهو ماحدث بعد ذلك) . كما طالب المجلس بالتوسع فى معاهد التدريب ودعمها وتحفيز الشباب على الالتحاق بها وضرورة إيجاد مثل هذه المعاهد على مستوى المحليات . وخصص جلسة لمناقشة قضية هجرة العمالة المصرية للخارج وطالب باتخاذ كافة الاجراءات والضمانات التى تكفل حماية المواطن المصرى بالخارج والحفاظ على حقوقه وتأمين سلامته . كما ناقش المجلس تقريراً للجنة الانتاج والقوى العاملة عن استصلاح الأراضى وطالب بتخطيط سياسة الاستصلاح بمايضمن استصلاح مالا يقل عن مائة ألف فدان سنويا على الأقل . وأعدت لجنة الشئون العربية والخارجية تقريراً عن مصر ودول حوض البحر الأحمر ، وطالب تقرير للجنة الشئون المالية والاقتصادية عن الضرائب العقارية ، بإعادة النظر فى التشريعات التى تحكم الضرائب العقارية وإعداد تشريع موحد يتمشى مع ظروف المجتمع ويراعى التيسير على الممولين . كما طالب أعضاء المجلس بإصدار تشريع يقضى بعمل بطاقة صحية لكل مواطن ، ويحظر صرف الدواء بلا تذكرة طبية أثناء مناقشة تقرير لجنة الخدمات حول قضية العلاج فى مصر . وشكل المجلس لجنة خاصة لمناقشة موضوع البحث العلمى والتنمية فى مصر ، ووضعت اللجنة تقريراً تضمن سبعة أبواب تتحدث جميعها عن البحث العلمى فى المجالات المختلفة ومستقبله فى مصر . وناقش المجلس تقريراً للجنة الدفاع والشئون الخارجية والعربية عن مصر وحوض البحر الأبيض المتوسط ، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التجنيد بالنسبة للمتخلفين عن التجنيد دون عذر مقبول . كما طالب المجلس فى مناقشاته حول التعليم فى مصر بحرمان الطلاب الراسبين من المجانية ، وسرعة تدبير الاعتمادات لتنفيذ توصيات مؤتمر التعليم .

وقد أثار بعض أعضاء المجلس موضوع النص الدستورى الذى يخول رئيس الجمهورية حق إحالة مشروعات القوانين إلى المجلس لدراستها ، وذلك فى نطاق سعى المجلس لزيادة اختصاصاته .

٣ ـ السلطة القضائية

أكدت السلطة القضائية عام ١٩٨٧ قوتها فى عهد مبارك حين حكمت المحكمة الدستورية العليا فى مايو من ذلك العام بعدم دستورية قانون الانتخابات القديم لحرمان غير المنتمين للأحزاب من الترشيح . وكان مجلس الشعب قد أصدر قانون انتخابات جديداً بعد أن قدم مجلس مفوضى الدولة تقريره إلى المحكمة برأيه فى عدم دستورية قانون الانتخابات القديم ، مماأدى إلى حل مجلس الشعب وانتخاب مجلس الشعب الجديد .

وكانت محكمة القضاء الإدارى لمجلس الدولة قد أصدرت حكما بوقف قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فيماتضمنه من عدم فوز ١٧ من أعضاء حزبى الوفد والعمل فى بعض الدوائر الانتخابية . وقد طعنت الحكومة فى تلك الأحكام ورفضت المحكمة التنحى عن نظر الطعون كما أصدرت محكمة القضاء الادارى حكمها فى ٢٤ طعنا تقدم بها حزبا الوفد وتحالف العمل ، وقضت بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية بإعلان الانتخابات فى ٣٨ دائرة ، وجاء فى حيثيات الحكم أن لجنة إعداد نتيجة الانتخابات قد أخطأت فى تطبيق القانون بأن حملت أحزاب الأقلية نسبة العمال والفلاحين بينما لم يتضمن القانون نصا صريحا بذلك . كذلك أعدت هيئة المفوضين بمجلس الدولة تقريراً طالب بوقف تنفيذ الأحكام التى أصدرتها محكمة القضاء الإدارى فيماتضمنته من بطلان عضوية ٢٣ عضوا من الفئات من الحزب الوطنى الديمقراطى ، وأيد فى نفس الوقت الأحكام الصادرة بفوز حزبى العمل والوفد بـ ١٧ مقعدا فى ١٧ دائرة .

وعلى جانب آخر رفضت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة الدعوى بوقف قرار دعوة الناخبين إلى إجراء انتخابات لمجلس الشعب على أساس أن القرار من أعمال السيادة التى تخرج عن رقابة القضاء ، كما رفضت أيضا دعوى تحديد عدد الدوائر الانتخابية وتقسيمها ، إذ أن الحكومة ليست ملزمة بهذا الاجراء ، وأن قانون مجلس الشعب الذى حدد الدوائر بـ ٤٨ دائرة لا ينطوى على إهدار لأى حق دستورى بالنسبة للمرشح الفرد . كما قضت محكمة القضاء الإدارى بوقف إجراء الانتخابات

لعضوية مجلس الشعب بالدوائر الخالية بأسوان والجيزة والتى خلت بوفاة نائبيهما بالنسبة لمرشح حزب التجمع حيث اشترطت المحكمة حصول الحزب على ٨٪ فى الانتخابات العامة كشرط لدخول الانتخابات التكميلية .

ومايزال موضوع الانتخابات وإشراف القضاة عليها موضوع خلاف بين القضاء والحكومة ، حيث طالبت الجمعية العمومية لنادى القضاة بالاسكندرية بضرورة إشراف القضاء إشرافا كاملا على الانتخابات فى جميع مراحلها فى اللجان العامة والفردية ، ومن الترشيح حتى إعلان النتيجة ، مع اختصاص القضاء وحده بالفصل فى الطعون . على أن ذلك لم يترجم إلى إجماع وسط القضاء ، حيث لم تعقد جمعية عمومية طارئة للقضاء للنظر فى موضوع إشراف القضاة على الانتخابات عندما حاول بعض القضاة ذلك . وقد أصدر مجلس القضاء الأعلى بيانا دعا فيه رجال القضاء والنيابة العامة إلى الامتناع عن الادلاء بأية أحاديث إلى الصحف فى أمور سياسية موضع خلاف بين الأحزاب ، وأكد ثقة القضاة فى وطنية الرئيس مبارك ورغبته فى سيادة القانون واستقلال القضاء .

وقد أصدرت المحاكم هذا العام عددا من الأحكام الهامة مثل حكم المحكمة الدستورية العليا بإلغاء العزل السياسى على من شكلوا « مراكز قوى » بعد ثورة يوليو . وقضت محكمة أمن الدولة العليا ببراءة جميع المتهمين فى قضية جريدة الوفد ، كما قضت نفس المحكمة ببراءة جميع المتهمين فى قضية السكة الحديد ، وأيضا ببراءة ١١ متهما فى قضة وزارة الصناعة وإدانة خمسة متهمين . وأيدت محكمة القضاء الإدارى قرار وزارة الاقتصاد برفض تأسيس شركة دار يوليو للطباعة والنشر لعدم توافر الشروط المطلوبة للتأسيس ، كما رفضت نفس المحكمة التحفظ على الرئيس السودانى السابق جعفر نميرى ومنعه من مغادرة مصر .

وقد أعدت وزارة العدل خطة لتنفيذها خلال العام المالى الذى يبدأ فى يوليو ١٩٨٧ تتضمن تشديد العقوبات فى الجرائم الاقتصادية ، واستحداث تشريعات جديدة تخدم الأوضاع الاجتماعية ، ومراجعة كافة التشريعات الحالية لتنقيتها من التعقيدات بمايؤدى إلى مزيد من التيسير على المتقاضين وتخفيف العبء عن المحاكم . كما وافق المجلس الأعلى للهيئات القضائية على مشروع قانون استقلال النيابة الإدارية ، وعلى مد خدمة المستشارين حتى سن ٦٥ عاما .

■■

ثانيا : الأحزاب والنظام الحزبى

على عكس الحال فى عام ١٩٨٦ ، فإن عام ١٩٨٧ كان عاما حافلا بالنسبة للأحزاب وللنظام الحزبى فى مصر ، حيث أجريت فيه رابع انتخابات عامة فى ظل التعدد الحزبى منذ مولد الأحزاب فى عام ١٩٧٦ . وفى واقع الأمر ، لم يكن من السهل على المراقب للمسرح السياسى المصرى فى أواخر عام ١٩٨٦ أن يستخلص أن الجدال الذى ثار فى ذلك الحين حول مدى دستورية قانون الانتخاب إنما كان مقدمة لسلسلة من الأحداث السياسية الهامة التى تركت بصماتها على التطور الراهن للنظام السياسى ، وعلى النظام الحزبى على وجه التحديد . وكانت نقطة التحول التى انتقلت عندها السلطة التنفيذية من موقف التجاهل أو عدم المبالاة بذلك الجدال المشار إليه ، إلى موقف الالتفات والاهتمام إلى الرأى الذى انتهت إليه هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية ، لعدم جواز حرمان « المستقلين » من حقوق الترشيح والانتخاب . وبسرعة غير معتادة ، أسرعت قيادات الحزب الوطنى بوضع مشروع لذلك القانون ، نوقش وأقر فى مجلس الشعب فى جلسة عاصفة انسحبت فيها المعارضة ، التى كان يمثلها فى مجلس الشعب حزبا الوفد والعمل . وفى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ نشرت الصحف الصيغة النهائية للتعديلات التى وافق المجلس عليها .

وبالرغم من التكهنات الواسعة التى أعقبت ذلك حول مصير مجلس الشعب ، فإن القرار الذى أصدره الرئيس حسنى مبارك فى ٤ فبراير ١٩٨٧ بدعوة الناخبين للاستفتاء على حل مجلس الشعب إنما جاء مفاجأة لكثيرين . وذكر الرئيس مبارك فى معرض تبريره لقرار الحل : « وجدنا بعد صدور القانون الجديد - من ناحية الملاءمة السياسية - أنه لابد أن نعرض حل مجلس الشعب ، على الشعب ، للاستفتاء حتى نطبق القانون الجديد ، لأن به مزايا أفضل بالنسبة لنواب الشعب ، لجمعه مابين القوائم الحزبية والانتخاب الفردى » .

نقطة البدء إذن فى تحليل أوضاع الأحزاب والنظام الحزبى فى مصر عام ١٩٨٧ إنما تتمثل فى المعركة الانتخابية التى بدأت فعليا منذ ٤ فبراير ١٩٨٧ وحتى إجراء الانتخابات العامة فى ٦ أبريل ١٩٨٧ . وفى غمار الاعداد لتلك الانتخابات ، أعادت الأحزاب والقوى السياسية المعارضة ترتيب تحالفاتها ، وانفض التحالف بين الوفد وجماعة الاخوان المسلمين ، ليدخل هؤلاء الأخيرون الانتخابات ضمن تآلف واحد يضمهم مع حزبى العمل والأحرار ، على قائمة « حزب العمل » ، فيماعرف باسم « التحالف الاسلامى » . ولا شك فى الأهمية الخاصة التى تكتسبها « المعارك الانتخابية » بالنسبة للأحزاب السياسية ، فتلك المعارك - بماتثيره من حركة للأحزاب ، واستنفار لكوادرها ، وإنعاش لبرامجها - إنما تمثل اختبارا هاما لماوصلت إليه من نضج « كمؤسسات » سياسية ، ولقدراتها فى ممارسة نشاطها الجماهيرى ، وفاعليتها فى أداء وظائفها السياسية . بل أن هذا الأثر للمعارك الانتخابية تتضاعف أهميته بالنسبة للنظام الحزبى المصرى فى المرحلة الراهنة من تطوره ، أى مرحلة التبلور واستكمال الملامح الأساسية . ففى تلك المرحلة ، ليست المعارك الانتخابية مجرد نتاج للنظام الحزبى ، ومخرج من مخرجاته ، بل أنها أيضا تلعب دورا « انشائيا » أو « تكوينيا » لذلك النظام ، وتشير - بالتالى - إلى علامات هامة على طريق نموه .

فى ضوء ذلك فإن هذا العرض عن الأحزاب والنظام الحزبى فى مصر عام ١٩٨٧ سوف ينصب فى جوهره على ممارسات الأحزاب السياسية فى غمار انتخابات ابريل ١٩٨٧ ، قبل أن ينتقل لعرض سريع لنشاط تلك الأحزاب بعد المعركة ، وللتطورات العامة فى النظام الحزبى فى مصر .

١ - الأحزاب وانتخابات ابريل ١٩٨٧

بمجرد أن صدر قرار رئيس الجمهورية بدعوة المواطنين للاستفتاء على حل مجلس الشعب ، انهمكت الأحزاب فى تحديد مواقفها ، وتهيئة نفسها للانتخابات القادمة . ومن الناحية

التنظيمية شكل كل حزب جهازه الخاص لإدارة الحملة الانتخابية ، ووضع برنامج أو جدول زمنى لها ، وتدبير مصادر تمويلها . وفيمايتعلق بتلك المسألة الأخيرة - أى تمويل الحملة الانتخابية - يكاد يكون من المستحيل وضع تقدير سليم لتكلفة دعاية الحزب الوطنى التى أسهمت فيها - من الناحية الفعلية - الصحافة القومية وأجهزة الاذاعة والتليفزيون وأجهزة الحكومة والقطاع العام وأجهزة الحكم المحلى ، فضلا عن تبرعات وإسهامات القادرين والأغنياء (التجار - وأصحاب التوكيلات ، وكثير من أصحاب الأراضى أو المصانع) تعبيرا عن دعمهم وولائهم للحكومة ، أو تقربهم إليها بصرف النظر عن انتمائهم أو عدم انتمائهم للحزب . وفى حين يفترض أن الحزب الوطنى يحصل على نصيبه من الدعم الرسمى الذى تقدمه الدولة للأحزاب فى المعركة الانتخابية ، وفقا للقانون ، إلا أنه لم تذكر أرقام بهذا الشأن ، وإن كان المتصور أن تكون هذه الأرقام أكبر بكثير من المبالغ التى تقدم لأى حزب آخر ، نظرا لضخامة وشمول أعداد المرشحين الذين قدمهم الحزب فى جميع المحافظات .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن حزب الوفد اعتمد على التمويل « الذاتى » للحملة الانتخابية ، رافضا الحصول على الدعم الحكومى ، ومستندا إلى تبرعات وإسهامات أعضائه وأنصاره . وبالنظر إلى طبيعة القوى الاجتماعية المناصرة للوفد ، وإلى نوعية العائلات « الوفدية » فى دلتا النيل وصعيد مصر ، كان هذا التمويل الذاتى للحملة الانتخابية أكثر إمكانا للوفد من أى حزب آخر . أما التحالف الحزبى على قائمة حزب العمل ، وحزب التجمع ، فقد جمعا - فى تمويل حملتهما الانتخابية - بين مواردهم الذاتية - وبين الدعم الحكومى ، وإن كان يفترض أن التبرعات والاسهامات التى قدمها - على وجه الخصوص - أنصار التيار الاسلامى إلى تحالف العمل ، أكبر بمالا تقاس به التبرعات والاسهامات التى تلقاها التجمع من أنصاره . أما المأزق « التمويلى » الخطير ، فقد ظل - نظريا على الأقل - من نصيب المستقلين ، خاصة مع الاتساع الشديد للدوائر الانتخابية ، الذى يتسق مع منطق الانتخابات بالقائمة ، ولذلك فإن فرصة المرشحين الفرديين - الحزبيين ظلت أفضل من فرص المرشحين « المستقلين » - الذين عدل قانون الانتخابات لإتاحة الفرصة لهم .

وقد تقاسمت الأحزاب جميعها اللجوء إلى كافة أساليب الاتصال المباشر وغير المباشر لتوصيل رسالتها إلى الناخبين . وهنا أيضا ، لا يمكن مقارنة امكانيات أى من أحزاب المعارضة ، فى الحملة الانتخابية ، بإمكانيات الحزب الوطنى على الإطلاق ، الذى شارك فى حملته الجهاز الإدارى للدولة ، ووحدات القطاع العام ، والمحليات ، والاعلام القومى ، بل أن الزيارات الميدانية التى قام بها رئيس الجمهورية إبان الحملة إنما كانت تصب فى النهاية لمصلحة الحزب الوطنى وحملته الدعائية . أما بالنسبة لحزب الوفد فقد اعتمد فى دعايته بالدرجة الأولى على جريدته « الوفد » التى أصبحت أول جريدة حزبيه يومية مع بدء الحملة الانتخابية ، ثم على المؤتمرات الانتخابية الواسعة . على أن أساليب وقنوات الدعاية الانتخابية للتحالف الاسلامى (حزبا العمل والأحرار مع الاخوان المسلمين) تعددت - فى كمها ونوعها - بتعدد أطراف التحالف أنفسهم ، مماشكل بذاته مصدر قوة للتحالف : فمارس التحالف دعايته من خلال صحيفتى « الشعب والأحرار » فضلا عن صحيفة « النور » الصحيفة الدينية للأحرار ، وفتحت هذه الصحف أبوابها لإسهامات كتاب « الاخوان » وزعمائهم ، كما تمت الجولات الانتخابية والمؤتمرات بشكل مشترك بين أطراف التحالف ، وتضافرت الانتماءات القديمة « لمصر الفتاة » مع الانتماءات القديمة « للاخوان المسلمين » ، ومع الانتماءات الحديثة لعدد من التنظيمات الاسلامية العلنية والسرية لتشكيل شبكة للدعاية شديدة الفعالية ، قام فيها عنصر « الشباب » بدور أساسى . أما حزب التجمع فقد اعتمد فى الدعاية لمرشحيه على جريدة « الأهالى » ، كما نشطت - خاصة فى الأماكن التى قدم فيها مرشحين بارزين - الكوادر الماركسية القديمة والجديدة ، وبعض الكوادر الناصرية .

على أننا سوف نركز هنا على القضايا التى تضمنتها المعركة الانتخابية وعلى البرامج الحزبية فيها ، باعتبارها أبرز مايعكس دلالة تلك الانتخابات فيمايتعلق بتطور الأحزاب والنظام الحزبى . وبحكم منطق المعركة الانتخابية ذاتها وظروف توازن القوى بين الأحزاب المشاركة فيها فإن التناقض الأساسى فى تلك الحملة إنما كان بين الحزب الوطنى الحاكم من ناحية ، وأحزاب المعارضة ككل - من ناحية ثانية .

وكان تقييم أداء الحزب الوطنى ، وتقدير منجزاته وإخفاقاته ، فى مقدمة القضايا التى دارت حولها الحملة الانتخابية ، فى شكل هجوم وإدانة من جانب الأحزاب المعارضة ، ودفاع - بل وهجوم مضاد - من جانب الحزب الوطنى . فأحزاب المعارضة - من ناحيتها - تحدثت بإسهاب عن عجز الحزب الوطنى عن حل المشاكل المزمنة : الاقتصادية والاجتماعية ، وشيوع الفساد ، بل والاحتمالات المؤكدة لتزوير الانتخابات . والحزب الوطنى ، بدوره ، دافع عن منجزاته ، وقدم برنامجه (بمافى ذلك خطة التنمية للسنوات القادمة) ، فضلا عن شن حملات مضادة ضد البدائل التى ترفعها الأحزاب الأخرى ، والتى مثلت - فى الواقع - القضايا الأخرى التى دارت حولها الحملة الانتخابية . فقضية « الديمقراطية » ثارت بقوة فى الحملة الانتخابية فى غمار المعركة بين الحزب الوطنى وحزب الوفد ، وكان محور الهجوم على الوفد وعلى مفهومه للديمقراطية هو التذكير بسلبيات ديمقراطية ماقبل ١٩٥٢ باعتبار الوفد أكبر أعمدته ، والتأكيد على العداء بين الوفد وثورة ١٩٥٢ . وقضية « الاسلام » وتطبيق « الشريعة الاسلامية

ثارت من خلال المعركة بين الحزب الوطنى ، والتحالف الاسلامى . وكان محور الهجوم على التحالف وأفكاره هو التذكير بماتنطوى عليه أفكاره من بعث للنزعات الدينية المتطرفة ، وبعد عن الروح « السمحة » للدين الاسلامى . وأخيرا ، فإن القضايا الاقتصادية ، خاصة مايتعلق منها بالظروف المعيشية الصعبة للطبقات الدنيا والكادحة إنما ثارت بالذات فى سياق حملة حزب التجمع . ولم يكن أيضا من الغريب هنا أن دعاية الحزب الوطنى كانت - فى مواجهة ذلك - تتحدث عن أساليب الشيوعيين « والملحدين » وأفكارهم « المتطرفة » ، « الغريبة عن التراب الوطنى » .

فإذا كان الجدال حول أداء الحزب الوطنى وعجزه عن حل المشاكل القائمة ، ظل هو القضية الأولى على جدول أعمال الحملة الانتخابية ، فإن قضية « الاسلام » « والحل الاسلامى » برزت - مع نمو الحملة وتطورها - لتطغى على قضايا الديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية . وكان ذلك فى واقع الأمر اتساقا مع القوة الدعائية والسياسية التى برزت للتيار الاسلامى (ممثلا فى التحالف) فى الأيام الأخيرة للحملة .

وبالرغم من ذلك التناقض بين الحزب الوطنى وبين الأحزاب المعارضة الثلاثة الأخرى إلا أن تصاعد الحملة الدعائية والنشاط السياسى لمرشحى التحالف الاسلامى بالذات ، دفع بعض قادة الرأى - خاصة من بعض ذوى الاتجاهات « اليسارية » - إلى رؤية التناقض الرئيسى ، فى أواخر الحملة الانتخابية ليس هو التناقض بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة ، وإنما التناقض بين التيار السياسى الاسلامى الصاخب الذى يمثله التحالف ، والقوى السياسية الأخرى (الوطنى والوفد والتجمع) .

فى هذا الإطار العام لقضايا الحملة الانتخابية ، وتطورها ، يمكن استعراض أبرز ملامح الدعاية الانتخابية والبرامج للأحزاب المختلفة .

فبالنسبة للحزب الوطنى ، يمكن بشكل عام تقسيم الدعاية الانتخابية له إلى شقين : الشق الأول سلبى ويتمثل فى الهجوم على الأحزاب المنافسة ، وتفنيد برامجها وشعاراتها ، والشق الثانى ، إيجابى ، ويتمثل فى رفع شعارات ، وإبراز منجزاته . ويتكامل مع هذا الشق الأخير ، ويوضحه ، البيان الانتخابى للحزب .

ويمكن القول أن الأداة الرئيسية لدى الحزب الوطنى للرد على الأحزاب المعارضة إنما كانت هى صحيفة الحزب (مايو) ، بل ربما كانت هذه هى الوظيفة الأساسية التى قامت بها الصحيفة أثناء الحملة الانتخابية . ومع ذلك ، وكما سبقت الإشارة ، فإن وسائل الاعلام والصحافة القومية إنما شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر فى حملة الحزب الانتخابية . ولم يكن غريبا فى هذا السياق ، وفى مواجهة حزب الوفد ، ان اتجهت الاذاعة والتليفزيون فى فترة الحملة الانتخابية إلى إذاعة البرامج والأفلام التى تدين الفساد الذى وجد فى مصر قبل ١٩٥٢ وتشهر بالباشاوات والاقطاعيين . وفى متابعة مجريات الحملة الانتخابية ذاتها ، اتبعت جريدة « مايو » أسلوب سرد الروايات والعبارات المنسوبة لقادة الأحزاب المعارضة والتى يصعب تصديقها .

أما فى مواجهة التحالف الاسلامى فإن حملة الحزب الوطنى اتجهت بوجه خاص إلى التركيز على ما يمكن ان يوجد بين أفراد التحالف من اختلافات أو تناقضات ، فضلا عن ألقاء الضوء بشدة على الخلافات التى ثارت داخل حزب العمل بسبب تحالفه مع الأخوان .

وبشكل عام ، يبدو أن الدعاية الانتخابية للحزب الوطنى ، والموجهة ضد الوفد إنما اهتمت بشن نوع من « حرب الأعصاب »ضده ، محورها أن الوفد لن ينجح فى إحراز نسبة الـ ٨٪ اللازمة لدخول مجلس الشعب .

أما الجانب الإيجابى لدعوة الحزب الوطنى ، والعمود الفقرى لها ، فقد دار حول أنه حزب المنجزات التى تمت فعليا فى السنوات الماضية ، وأنه أيضا الحزب الذى يمثل بحق ثورة ٢٣ يوليو ومنجزاتها . وحفلت عديد من المنشورات الموزعة بطوفان من الأرقام التى تتحدث عن المشروعات التى أنجزت فى كافة الميادين . وشهدت فترة الحملة الانتخابية الاعلان عن عدد من الاجراءات التى لا يمكن فصلها عن مقتضيات الحملة الانتخابية ، مثل إعفاء الفلاحين من غرامات توريد القمح والفول عن الموسم الماضى ، وإعفاء المخالفين عن إقامة مبان على الأراضى الزراعية ، وتوفير قروض للشباب لشراء وحدات لتربية الدواجن والأرانب ، وإزالة معوقات استصلاح الأراضى ، وتملكها بأسعار زهيدة ، وتسهيل اجراءات الافراج عن السلع فى الموانى ، .... الخ . وفى مواجهة دعاية التحالف اهتمت دعاية الحزب الوطنى باستمرار ، بالتأكيد على الصفة « الاسلامية » لمرشحى الحزب .

على أن البيان الختامى الذى أصدره الحزب وألقاه الأمين العام للحزب فى الاذاعة والتليفزيون ، يظل هو الذى يعكس - أكثر من أى شىء آخر - جوهر دعاية الحزب الوطنى والصورة التى حرص على تقديم نفسه بها . وتفضى مقارنة ذلك البيان ، بالبرنامج الانتخابى للحزب الوطنى فى انتخابات عام ١٩٨٤ والذى سبق أن نشره الحزب على نطاق واسع إلى غلبة الطابع « السياسى » على ذلك البيان الأخير ، وحرص الحزب على تقديم صور تجتذب المواطن العادى فى غمار حملة انتخابية غير سهلة . فى هذا الاطار ، حرص بيان الأمين العام للحزب على أن يعرض فى المقدمة ما أسماه : القضايا والمبادىء الأساسية قبل الحديث عن أية تفاصيل . وتضمنت هذه القضايا والمبادى الأساسية :

— أن الحزب الوطنى هو حزب العمال والفلاحين .

— الحزب الوطنى يتمسك بتدعيم القطاع العام باعتباره

ركيزة الاقتصاد المصرى ، ويتصدى لمحاولات تصفيته .
ـــ الحزب الوطنى يدعم القطاع الخاص .
ـــ لا مساس بالسلع الرئيسية المدعمة ، خاصة لمحدودى الدخل .
ـــ لا مساس بالخدمات الرئيسية الضرورية مثل الصحة والتعليم ، وخاصة مجانية التعليم .
ـــ الحزب الوطنى يسعى لتوفير أكبر فرص للعمالة .
ـــ الحزب الوطنى يهتم بقضايا الشباب .
ـــ الحزب الوطنى حزب الوسط : لا اليسار ولا اليمين .
ـــ الحزب الوطنى يتمسك بثورة يوليو ومكاسبها .
ـــ التمسك بالشرعية الاسلامية كمصدر رئيسى للتشريع ، ودعم القيم والفضائل والأخلاق ، والوحدة الوطنية .

وانتقل البيان بعد ذلك لتفصيل ماأسماه « المحاور الثلاثة » له ، وهى الديمقراطية والتنمية ، والاستقرار :

ـــ الديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب ، وعلى نظام الانتخاب عن طريق القوائم الحزبية لكى يتمكن المواطن من اختيار الحزب القادر على تحقيق مصالحه . كما تقوم الديمقراطية على الأخذ بالنظام الرئاسى الذى يسمح لأى عدد من الأشخاص بالتقدم للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية فى مجلس الشعب ، ويظل الشعب هو صاحب الكلمة الأخيرة لأن بإمكانه أن يقول لا أو نعم لترشيح مجلس الشعب . كذلك فإن برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى يتيح أوسع حرية للصحافة فى مصر بلا رقابة .

ـــ أما التنمية فترتبط بحقيقة أن التنمية الشاملة ، وبناء مصر الحديثة ، هى المشروع القومى للحزب الوطنى الديمقراطى وتشمل عملية التنمية جذب القطاع الخاص ، والتخطيط ، والعمل على زيادة الانتاج ، والتنمية الزراعية رأسيا وأفقيا والتوسع الصناعى لسد حاجات المواطنين الأساسية والاعتماد على الذات وتوفير فرص العمل ، والمساواة بين الرجل والمرأة ، وتوفير المسكن الملائم ، ومضاعفة الكهرباء والتنمية السياحية ، وتوفير البنية الأساسية خاصة فى مجالات النقل والاتصال والمرافق العامة والاهتمام بالتعليم وربطه بالتنمية ، وكذلك مجالات الرعاية الصحية .

– أما الأستقرار فيعتمد على قدرة قواتنا المسلحة على توفير الأمن والحماية للوطن وكذلك « تحقيق الوحدة الوطنية البعيدة عن التعصب الأعمى » .

وأخيرا فان جوهر ما ينسبه البيان الأنتخابى للحزب الوطنى لسياستة الخارجية ، هو قيامها على « الموضوعية والأعتدال » فى التعامل مع الأشقاء العرب ، ومع كافة القوى الدولية .

وليس من الصعب على المراقب أن يلمس فى هذا « البيان الأنتخابى » أستمرارا للروح العامة التى سادت عملية تحديد الهوية الفكرية للحزب الوطنى ، والتى تمت عبر أكثر من مرحلة جنبا إلى جنب مع بعض التغيرات فى الشعارات والأهداف وإذا أستندنا هنا بوجه خاص إلى « الاطار الفكرى » للحزب الذى صدر فى ١٩٨٣ ، وإلى النشاط الذى رافق عقد المؤتمر الرابع للحزب فى يوليو ١٩٨٦ ، يمكن القول أن تلك الروح العامة قد تبلورت عبر مواجهتين : الأولى ، مع حزب الوفد الجديد وفيها أكد الحزب الوطنى على أنتمائه إلى ثورة ٢٣ يوليو ودفاعه عنها ضد قيم وأوضاع العهد السابق عليها . والمواجهة الثانية ، مع القوى الناصرية ، التى نشطت عام ١٩٨٦ والتى بدأ منها إلتزام الحزب الوطنى بـ ٢٣ يوليو ، دون ناصرية ، فى ضوء ذلك ، كان من المنطقى أن الاطار الفكرى للحزب الوطنى ، وكذلك برنامجه الأنتخابى لعام ١٩٨٤ صدرا مؤكدين على مبادىء ٢٣ يوليو الستة ، وعلى بيان ٣٠ مارس ، وأغفلا ايه أشارة إلى « الميثاق الوطنى » .

على أن أستمرارية تلك الروح العامة فى البيان الأنتخابى للحزب الوطنى فى أنتخابات ١٩٨٧ لا يمكن أن تحجب حقيقة زيادة الجرعة « الناصرية » (أن جاز هذا التعبير) التى عبرت عنها القضايا والمبادىء الأساسية المنكورة فى صدر البيان . وفى واقع الأمر ، فأن ما جاء فى تلك النقاط من تأكيد على الوضع الخاص للعمال والفلاحين ، وعلى دعم القطاع العام والتصدى لتصفيته ، وعلى إلتزام الدولة بدعم السلع والخدمات الأساسية وتعيين الخريجين ، كلها شعارات ليست فقط أكثر جدة ووضوحا فى أى بيانات سابقة للحزب الوطنى ، ولكنها تختلف بدرجة أو بأخرى مع كثير من السياسات الأقتصادية والأجتماعية القائمة فعليا .

ويمكن القول أن مقتضيات الحملة الأنتخابية ، وسعى الحزب الوطنى إلى دعم شعبيته ربما هى التى أملت - قبل أى شىء آخر - تلك التوجيهات فى بيانه الأنتخابى . وفى مواجهة شعارات الوفد عن الدستور والديمقراطية ، وشعارات التحالف عن الحل الأسلامى ، وشعارات التجمع عن العدالة الأجتماعية ومواجهة الطفيلية « تبدو تلك المبادىء قريبة من أذهان المواطن العادى ، وقريبة من خبرته « وتفضيلاته » المباشرة ، ومستهدفة طمأنته على حقوقه ومكتسباته .

أما بالنسبة لحزب الوفد ، فقد لعبت صحيفة الوفد (لسان حال الحزب) دورا رئيسيا فى الترويج لأفكار الحزب ، والتعريف بالتوجهات العامة لبرنامجة الأنتخابى ، ولكنها - قبل ذلك - كرست كل أهتمامها للهجوم على سياسات الحزب الوطنى ، فى كافة المجالات ، وعلى القصور فى ممارساته المختلفة .

وشهدت فترة الحملة الأنتخابية بالذات حملات قوية ضد التعذيب فى السجون ، والمحاكم الأستثنائية ، ومتابعة مفصلة لقضية الأغذية الملوثة بالأشعاع الذرى ، وفى الوقت نفسه ، أستمرت الصحيفة فى إثارة القضايا الدستورية وخاصة ما تعلق بعدم دستورية قانون الأنتخاب .

وفيما يتعلق بالمعركة الأنتخابية على وجه الخصوص ، دارت حملة الصحيفة ، بل وحملة حزب الوفد بشكل عام ومن خلال المؤتمرات الأنتخابية المختلفة ، حول ثلاث مقولات :
- أن حكومة الحزب الوطنى تسخر الأعلام القومى (الأذاعة والتليفزيون) والصحافة القومية ، وكذلك الجهاز الادارى للدولة ، وأجهزة الحكم المحلى ، ووحدات القطاع العام للدعاية لمرشحيها وحزبها .
- أن حكومة الحزب الوطنى تستخدم اماكاناتها لرشوة الناخبين . وتحدثت تحقيقات ومقالات كثيرة بصحيفة الوفد عن تكدس السلع التموينية والغذائية بالمجمعات الحكومية كظاهرة موسمية مرتبطة بالأنتخابات .
- أن هناك نية مبيتة ، خاصة لدى وزارة الداخلية وأجهزة الحكم المحلى ، لتزوير الأنتخابات والتحكم فى نتائجها .

وفضلا عن ذلك فأن صحيفة الوفد أنتهجت أيضا أسلوب الوصف الساخر أو المتحيز لدعاية الحزب الوطنى ، بصرف النظر عن مدى صدق الروايات التى تسرد .

على أن جوهر القضايا الأنتخابية التى أثارها الحزب ، تظل مرتبطة ببرنامجه المعلن ، أكثر من أى شىء آخر . ومع ذلك ، يلاحظ هنا أن حزب الوفد لم يصدر برنامجا أنتخابياً بمناسبة أنتخابات ١٩٨٧ ، وهو ما حدث أيضا فى أنتخابات ١٩٨٤ . وفى واقع الأمر ، فأن « البرنامجين » اللذين صدرا عن حزب الوفد أنما هما البرنامج العام الأول له ، الذى صدر فى نوفمبر ١٩٧٧ والذى قدمة إلى لجنة الأحزاب بمناسبة أنشائه ، ثم البرنامج الثانى له ، والذى صدر بعد ذلك بحوالى سبع سنوات فى ١٩٨٤ وتضمن تعديلات على البرنامج الأول ، وأن لم تمس المبادىء والأسس العامة التى وردت به . ان هذا البرنامج الثانى لحزب الوفد ، هو ماقدمه باعتباره برنامجا « أنتخابيا » له فى عام ١٩٨٤ ، وظل هذا البرنامج العام للوفد هو برنامجه الأنتخابى أيضا لعام ١٩٨٧ . وأهتمت كلمة رئيس الوفد فى الأذاعة والتليفزيون - فى إثناء الحملة الأنتخابية - بالقاء الضوء على أهم ما جاء بذلك البرنامج .

أن ذلك يعنى أن كلا من الحزب الوطنى ، وحزب الوفد الجديد ، لم يهتما فى أنتخابات عام ١٩٨٧ ، باصدار برنامج « أنتخابى » خاص بالمناسبة ذاتها ، وذلك على عكس الحزبين الآخرين ، أى العمل (وشركائة فى التحالف) والتجمع ، اللذين اصدرا بالفعل برنامجين أنتخابيين .

وبقراءة البرنامج الثانى لحزب الوفد الجديد ، الذى صدر فى ١٩٨٤ ، والذى ظل هو برنامجه الأنتخابى لعام ١٩٨٧ ، وبمقارنته ببرنامجه الأول ، يمكن ملاحظة ما يأتى :-
- أن الأولوية فى برنامج حزب الوفد ، وفى دعوته السياسة ، كانت - ومازال - لقضية الحريات العامة وتعديل الدستور . وعلى وجة التحديد ، فقد شملت هذه القضية عديدا من المسائل التفصيلية ، فى مقدمتها : أختيار رئيس الجمهورية ونائبه عن طريق الأنتخاب الشعبى العام المباشر ، من بين عدد من المرشحين ، وتخفيف القيود الدستورية الواردة على إمكانية سحب مجلس الشعب للثقة من الحكومة ، ومنح مجلس الشعب سلطة كاملة فى شأن الموازنة العامة ، وعدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل فى الحكومة أو القطاع العام ، وألغاء المادة ٧٤ من الدستور التى تخول لرئيس الجمهورية فى حالة قيام خطر ضد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو مؤسسات الدولة أن يتخذ أجراءات سريعة لمواجهته . كما يدعو برنامج الحزب الى ترسيخ كافة مقومات الديمقراطية وإلى رفض نظام الأنتخاب بالقائمة المطلقة أو النسبية ومنح سلطات تشريعية لمجلس الشورى وتأكيد أستقلال السلطة القضائية ، والغاء القوانين الأستثنائية ، والغاء القيود على حرية الصحافة .
- أن اعطاء أولوية متقدمة لما يسميه برنامج الوفد « الشئون الدينية » انما جاء استجابة للظروف السياسية والانتخابية العامة ، أكثر منها تعبيرا عن اتجاه أصيل للوفد . وعلى أية حال ، فقد لخص البرنامج هذه الشئون على اعتبار أن نص الدستور على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع هو « خير ضمان للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى » ، والاهتمام بالتربية الدينية والاعلام الدينى وإصلاح الأزهر .
ــــ يصعب القول أن هناك اختلافات أساسية بين مبادىء السياسة الخارجية التى يدعو إليها الوفد ، وبين الأحزاب الأخرى . فهو يرى أن اتفاقية كامب ديفيد أصبحت منعدمة من أساسها وغير ذات موضوع ، وأنه لا يجوز لا سرائيل أن تطالب مصر بتنفيذ التزاماتها فى معاهدة السلام بينما هى لا تحترم التزاماتها فيها . كما يدعو البرنامج إلى إعادة العلاقات المصرية العربية ، وتوحيد الصف العربى ، وتوثيق علاقة مصر بالعالم الاسلامى ، ويدعو البرنامج أيضا إلى ضرورة إيجاد الحل العادل الشامل للقضية الفلسطينية ، كما يشدد بقوة على التكامل المصرى السودانى وعلاقات مصر بأفريقيا . ويشدد البرنامج أيضا على سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابى ، وعلى « رسم سياسة مصر من القاهرة فى ضوء مصالحنا » .
ــــ بالرغم من حديث برنامج الوفد عن القطاع العام وضرورات تطوير الجهاز الانتاجى وضبط الأسعار وترشيد الدعم ، إلا أن أهم مايلاحظ فى الأجزاء الاقتصادية من البرنامج الثانى للوفد ، هو خلوه من أى حديث مباشر عن « التخطيط القومى » وضرورته وأولويته ، على عكس ماجاء فى البرنامج الأول ، الذى أفرد بندا أساسيا وطويلا عن ذلك الموضوع . وفى الواقع ، فربما كان أهم ماجاء فى تلك الناحية ، بل ربما أهم ماجاء فى البرنامج كله ، هو السمة الرأسمالية « والانفتاحية » البارزة للبرنامج الثانى ، بحيث قفز موضوع « الانفتاح الاقتصادى » إلى صدر موضوعات « السياسة الاقتصادية والمالية » ، بعد أن

كان هو الموضوع السابع تحت العنوان نفسه فى البرنامج الأول . كما ارتبط بذلك الموضوع الحديث عن البنوك الأجنبية . وبذلك فإن هذا البرنامج هو أكثر تعبيرا عن السياسات الاقتصادية المعلنة للوفد ، وأكثر اتساقا مع طبيعة القوى التى يعبر عنها .

أما التحالف الانتخابى لحزبى العمل والأحرار مع الاخوان المسلمين والذى لم يعدم القنوات العديدة لتوصيل رسالته إلى جماهير الناخبين ، فيمكن إيراد عدد من الملاحظات على رسالته تلك :

ـــ ان أولى هذه الملاحظات هو التركيز على الشعار الأساسى للتحالف فى الانتخابات أى : « الاسلام هو الحل » . وجوهر الفكرة التى ألحت عليها عديد من المنشورات هى أن الاسلام ـ باعتباره نظاما نزل من عند الله ـ معصوما من العيوب والثغرات التى تصيب غيره من الأنظمة ، وبناء عليه فإن الاسلام « هو المنقذ الوحيد لكل مانعانيه من مشاكل وأزمات » .

وفى واقع الأمر ، فإن التركيز على فكرة أن « الاسلام هو الحل » بدا بديلا عن التركيز على أية مضامين أخرى لبرنامج التحالف الانتخابى .

ـــ نجاح الدعاية الانتخابية للتحالف ، بشكل يفوق ـ غالبا ـ أية قوة أخرى ، فى إبراز أهمية المشاركة السياسية ، خاصة التصويت الانتخابى ، وفى إدماج هذه الدعوة للمشاركة فى صلب مفهوم الحل الاسلامى الذى يطرحه التحالف .

وعلى وجه التحديد قدمت المشاركة فى الانتخابات كواجب دينى ، يحاسب عليه المؤمن يوم القيامة .

وصيغت الدعوة للمشاركة فى هذا السياق بعبارات قوية ومحكمة الصياغة ، وكانت فى بعض الأحيان ذات طابع أدبى أخاذ .

على أنه من المهم ملاحظة أن هذه الدعوة للتصويت والمشاركة ، لم تكن مطلقة ، أى موجهة للتصويت والمشاركة فى ذاتها كمبدأ « ديمقراطى » بصرف النظر عن اتجاه التصويت ، ولكنها اتجهت تحديدا نحو التصويت لصالح « التيار الاسلامى » وهنا يأتى التأكيد على أن التصويت للاسلاميين هو فقط الذى يرضى الله ، وعدم التصويت لهم يغضب الله ، ويعتبر تفريطا يحاسب الانسان عليه .

وبهذا المنطق تختفى ـ من حيث الجوهر ـ حرية الاختيار ، بل أن مبدأ « سرية التصويت » يضحى لا محل له . وليست القضية هنا هى القول بأن الله مطلع لا محالة على الاختيار الذى سيفضله الناخب ، لكن هى فى القول بأن الله سيعاقب هذا الناخب إن لم يختر اختيارا معينا !

ـــ يمكن القول أنه كان هناك من جانب الاخوان المسلمين ومناصريهم ـ بشكل عام ـ حرص على التمايز فى دعايتهم وبرامجهم عن حزب العمل ، خاصة فى أواخر المعركة . وقد صدرت منشورات هؤلاء ليس باسم « التحالف » أو « المرشحين على قائمة حزب العمل » ، ولكنها غالبا ماصدرت باسم « الاسلاميون على قائمة حزب العمل » أو « جبهة الاخوان المسلمين وحزب العمل » ، كما كان هناك أيضا حرص على توضيح أن نزولهم على قائمة حزب العمل ، إنما كان أمرا اضطراريا بسبب قيود قوانين الانتخابات والأحزاب .

وفى واقع الأمر ، فإن اشتداد الحملة الانتخابية صاحبته غلبة الشعارات « الاخوانية » الخالصة على شعارات التحالف ، وزادت بذلك أيضا حدة النغمة الدينية القاطعة .

ـــ ان هذا المناخ ساعد ـ بشكل عام ـ على استغلال الدين كأداة انتخابية فى مواجهة المرشحين الآخرين ، خاصة أولئك الذين عرفت عنهم توجهات « علمانية » وكان سلاح « التكفير » أو الاتهام بـ « الشيوعية والالحاد » أحد الأسلحة البارزة ـ والمعتادة ـ فى مواجهتهم .

والنقطة الهامة هنا ، هى أنه بالرغم من عدم صدور بعض هذه الرسائل الدعائية الانتخابية عن التحالف أو من أى من أطرافه ، إلا أنها فى النهاية مثلت رصيدا له . كما أنها أسهمت فى الهجوم على العديد من العناصر المنافسة للتحالف ، والنيل من مصداقيتها لدى الجماهير .

فإذا انتقلنا إلى البرنامج الانتخابى للتحالف فى انتخابات ١٩٨٧ والذى صدر بعنوان « البرنامج الانتاجى على قائمة حزب العمل » ، فسوف نلاحظ ابتداء أن مجرد صدوره خصيصا لتلك الانتخابات كان سمة مميزة للتحالف عن كل من الحزب الوطنى والوفد ـ كما سبقت الاشارة ـ حيث اكتفى هذان الأخيران ببرامجهما العامة أساسا . على أن الأمر كان يختلف بالنسبة للتحالف ، لأن الارتباط بحليف قوى مثل الاخوان المسلمين كان لابد وأن ينعكس فى برنامج موحد مقدم من الشركاء المتحالفين ، ولذا لا يبدو غريبا ان ذلك البرنامج الانتخابى اختلف بشدة سواء عن البرنامج العام المعلن لحزب العمل ، أو عن البرنامج الانتخابى للحزب فى الفترة السابقة (أى انتخابات ١٩٨٤) . وهنا ، فإن المقارنة تبدو لافتة : بين البرنامج الانتخابى للوفد (والذى اندرج الاخوان فى قائمته) فى انتخابات ١٩٨٤ ، وبين البرنامج الانتخابى للتحالف عام ١٩٨٧ . ففى الحالة الأخيرة ، يبدو أثر التحالف مع الاخوان أكثر فعالية مما هو الحال مع الوفد . وربما كان ذلك بالدرجة الأولى يرتبط بطبيعة علاقة القوى بين الأطراف الداخلة فى التحالف الانتخابى ، فى الحالتين . ومع ذلك ، لا يمكن تجاهل حقيقة أن السمة الدينية والأخلاقية إنما هى سمة أساسية لحزب العمل الاشتراكى ، ولسلفه (مصر الفتاة) ، وأن نمو هذه السمة لا يمكن أن يعزى إلى التحالف مع الاخوان المسلمين إلا بمعنى جزئى .

فى هذا الإطار يمكن تسجيل أكثر من ملاحظة على برنامج التحالف الاسلامى على قائمة حزب العمل :

ـــ أولى هذه الملاحظات ، أن هذا البرنامج (ومختلفا عن

برنامج انتخابات ١٩٨٤ وعن البرنامج العام للحزب) افرد بندين رئيسين مستقلين لمسألتين : الأولى ، هى تطبيق الشريعة الاسلامية (والتى وردت بشكل موجز للغاية فى البرنامج العام للحزب ، وكذلك برنامجه الانتخابى لعام ١٩٨٤ ضمن الحديث عن ديمقراطية الحكم كأحد ملامح اصلاح نظام الحكم) والثانية هى الثقافة والاعلام ، والتى لم ترد فى برنامج ١٩٨٤ إلا بشكل موجز فى سياق الحديث عن معالجة المشاكل الجماهيرية .

ـــ الملاحظة الثانية ، هى تغيير أولويات القضايا محل الاهتمام ، وتبدو أبرز التغيرات هنا فى أن مطلب « اصلاح الأوضاع الاقتصادية » الذى كان يمثل البند الأول فى أولويات برنامج ١٩٨٤ ، والبند الثانى فى البرنامج العام للحزب تراجع فى برنامج ١٩٨٧ ليصبح هو البند السادس (قبل الأخير) ، وحل على رأس الأولويات « اصلاح نظام الحكم » ثم « تطبيق الشريعة الاسلامية » ... أى أننا نواجه فى برنامج الانتخابات الأخيرة بتفضيل مطلق للاصلاح السياسى ، والذى يحتل فيه تطبيق الشريعة مكانا مركزيا ، وذلك على أساس أن هذا الاصلاح السياسى هو الشرط الأساسى للاصلاح الاقتصادى . فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن البند الثالث من برنامج الحزب هو « إشاعة الفضيلة وإغلاق أبواب الفساد » ، بدا لنا معنى ماتعلنه شعارات الحزب من أنه « من الإيمان والأخلاق والفضائل ... سيبدأ حل المشكلة الاقتصادية » . أى أن مدخل الاصلاح هنا هو أساسا سياسى وأخلاقى وقيمى .. قبل أن يكون اصلاحا اقتصاديا .

ـــ الملاحظة الثالثة ، هى السمة الحاسمة والجذرية للحديث عن موضوع تطبيق الشريعة الاسلامية . فكما يقول البرنامج : « أن تطبيق الشريعة الاسلامية واجب دينى وضرورة وطنية ، فلا يجوز أن يكون ذلك مجالا للموافقة أو المعارضة ، بل يتعين على كل مسلم الاستجابة إلى أمر الله تعالى بتحكيم شريعته .. » ويتحدث البرنامج أيضا عن « الدولة الاسلامية » التى يستهدفها ، والتى يكون فيها « الاخوة الأقباط وأهل الكتاب عامة » مواطنين لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين . وفى الواقع ، لن يكون من قبيل المجازفة القول بأن هناك تناقضا بين الطابع « الاصلاحى » للدعوة فى القسم الأول إلى « إصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الصحيحية » وبين الطابع الثورى (إذا جاء هذا التعبير) للقسم التالى عن « تطبيق الشريعة الاسلامية » . فالتعديلات « التشريعية » المطلوب ادخالها تتجاوز بالضرورة الدستور « الوضعى » . وبكلمات البرنامج نفسه : « المفهوم المتكامل للشريعة يتجاوز بطبيعة الحال مسألة الحدود ، بل يتجاوز القوانين المدنية والجنائية ، فسياسة الاعلان مثلا أو التعليم لا تقل خطرا ، وكذلك فإن مايتعلق بالنظام الاقتصادى وبالأوضاع الدستورية هو من الأصول الأولى » . وإذا تأملنا المطالب التفصيلية الخاصة بتطبيق الشريعة نجدها تتجاوز ماجاء فى برنامج حزب العمل لعام ١٩٨٤ عن الدعوة « لمراجعة » التشريعات للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة أو ماجاء فى البرنامج العام للحزب عن « عدم جواز أن تتضمن القوانين مايخالف الشريعة الاسلامية » . أى أن برنامج التحالف الانتخابى لعام ١٩٨٧ إنما كان برنامجا ثوريا فى جوهره ، ويرتكز بالدرجة الأولى على فكرة التشريع الاسلامى وجدواه . ولذلك ربما لم يكن مصادفة أن ذلك الجانب على وجه الخصوص ، هو الذى برز مع تصاعد الحملة الانتخابية ، باعتباره حجر الأساس فى دعاية التحالف الانتخابية .

ـــ وأخيرا ، فإن المبادىء العامة للسياسة الخارجية كما جاءت فى البرنامج الانتخابى للتحالف ، لم تخرج فى جوهرها عماأجمعت عليه كافة الأحزاب ، سواء بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد (التى طالب البرنامج بتجميدها) أو بالنسبة للعلاقات المصرية العربية ، أو بالنسبة للعلاقة مع القوى العظمى . ومع ذلك تظل لصيغة البرنامج سماتها الخاصة عندما تقرر أنه « دون الاستقلال السياسى والعسكرى يستحيل أن نحقق مخطط النهضة الاسلامية .. واستقلالنا يبدأ بتعميق إيماننا بعقيدة لا اله إلا الله . فمن هذا الايمان وبفضله ، تبدأ مسيرة الاستقلال فى أبعاده كلها » .

وفيما يتعلق بحزب التجمع ، فقد كان اشتراكه فى انتخابات ١٩٨٧ ، تنفيذا لقرار اتخذه الحزب ، بعد جدال واسع بين الذين أيدوا فكرة المشاركة فى الانتخابات وبين الذين عارضوها فى داخله ، ولذلك فإن السؤال : لماذا شارك الحزب فى الانتخابات ؟ ، كان أول الأسئلة التى تعين على الحزب أن يقدم اجابته عنها ، عند البدء فى حملته الانتخابية .

وفى بيان صدر عن اللجنة المركزية لحزب التجمع حول مبررات قبول الدخول فى المعركة ، وليس الانسحاب منها ، قالت اللجنة أن ذلك الموقف ـ أى موقف الاشتراك فى الانتخابات ـ سوف يحقق النتائج التالية :

ـــ ممارسة دعاية سياسية واسعة النطاق ، والاتصال المكثف بالجماهير ، مع إمكانية تمثيل التجمع واليسار المصرى فى مجلس الشعب .

ـــ دفع أكبر عدد من الكوادر الحزبية للارتباط بالجماهير .

ـــ كسب عضوية حزبية جديدة ، وإنشاء مواقع حزبية فى مواقع جديدة .

ـــ الاستفادة من دروس الانتخابات القديمة .

ـــ إبراز موقف اليسار من مشكلات وقضايا المجتمع فى مواجهة موقف اليمين .

ـــ اكتساب خبرة عملية فى بناء التحالف اليسارى .

فى هذا الإطار العام ، شن الحزب حملته الانتخابية . ولعبت صحيفة الأهالى ـ مثل غيرها من الصحف الحزبية ـ دورا هاما فى الدعوة لبرنامج الحزب ، ولكن تركيزها الأساسى انصب على التنديد بسياسات الحزب الوطنى ، وعلى فضح نوايا الحكومة إزاء الانتخابات المقبلة . فحفلت الجريدة من ناحية بالأخبار والتحليلات التى تندد باستغلال الدولة لامكانياتها

وللأجهزة المحلية فى الدعاية لمرشحى الحزب الوطنى ، كما ركزت من ناحية أخرى ومنذ اليوم الأول للحملة على فكرة أن الحكومة سوف تزور الانتخابات ، مستندة إلى مبررات كثيرة رددتها الصحيفة عديدا من المرات ، مثل :

ــــ سوابق الحكومة فى ذلك الشأن .

ــــ شخص الوزير المسئول عن إجراء الانتخابات .

ــــ الموعد والأسلوب الذى اختارته الحكومة لاجراء الانتخابات .

ــــ ذكر الجريدة لعدد من الوقائع المتفرقة التى تؤيد ذلك والتى تنسب إلى الحكومة بشكل عام .

وإذا نظرنا بشكل عام إلى مواقع الأحزاب فى المعركة الانتخابية ، والدعاية الانتخابية ، لوجدنا أن الحزب الوطنى وقف - بشكل عام - فى موقع « الدفاع » ، وإن كانت مواقعه الدفاعية حصينة ، أما الطرف الذى اتخذ وضع الهجوم أكثر من غيره فكان التحالف الاسلامى على قائمة حزب العمل . وفى أواخر المعركة ، بدا وكأن جحافل التحالف ، تحت رايات « الاسلام » مقبلة على إحراز أصوات تفوق كل التوقعات . أما بالنسبة لحزبى الوفد والتجمع ، فإن « القلق » كان هو السمة التى سادت كلا منهما : فالوفد ، بدا قلقا من عدم إمكانية تحقيق نسبة من الأصوات تتناسب مع مكانته فى الحياة السياسية (على الأقل كما يؤمن بها قادته وأنصاره) ، بل لقد ظهر قلقه - فى غمار عملية التصويت - من عدم إمكان تحقيق نسبة الـ ٨٪ نفسها ، واستغلت الأحزاب المنافسة - خاصة الحزب الوطنى - هذا الهاجس فى حرب أعصاب ضد الوفد ، كما سبقت الاشارة . أما قلق التجمع فقد نبع من الفجوة الواسعة بين توجهاته الوطنية والاجتماعية التى يفترض أنها تجتذب قاعدة واسعة للغاية من المواطنين ، وبين ضآلة التأييد الشعبى الذى كان قادرا على جذبه . وبدا هذا القلق منطقيا مع نمو الحملة الانتخابية ، ومع تبلور القوى الكبرى المتنافسة على الأصوات ، أى الوطنى ، والتحالف والوفد .

فى هذا السياق ، لم يكن غريبا أن قلق التجمع انعكس فى علو الأصوات بالتنديد بالتزوير ، كعنصر أساسى فى حملته الانتخابية ، وقبل أن تبدأ الانتخابات بالفعل ! أكثر من أى حزب آخر .

أما من حيث البرنامج الانتخابى ، فقد كان التجمع - كعادته - نشيطا فى وضع ذلك البرنامج لانتخابات ١٩٨٧ مثلما اهتم من قبل بوضع برامجه لانتخابات ١٩٨٤ و ١٩٧٩ و ١٩٧٦ ، فضلا عن وجود برنامج سياسى عام للتجمع صدر فى إبريل ١٩٨٠ . أى أن الحزب - على عكس أحزاب أخرى - يعتبر وجود « البرنامج » عند دخول أية معركة انتخابية ، مسألة أساسية وليست ثانوية ، وأن هذا البرنامج يمكن أن يكرس للظرف المحدد الذى تدور الانتخابات فى إطاره ، ويختلف بتلك الصفة عن البرنامج السياسى العام للحزب ، ذى الطابع العام ، بعيد المدى .

ومع ذلك ، فإن نظرة سريعة إلى البرنامج الأخير لانتخابات عام ١٩٨٧ توحى باهتمام أقل ، سواء من حيث احكام صياغة مضمون البرنامج أو حتى شكله . وتبدو هذه الحقيقة بيسر من مقارنة ذلك البرنامج ببرنامج عام ١٩٨٤ على سبيل المثال . كما يظل من المفيد للغاية رؤيته فى ضوء البرنامج السياسى العام للتجمع .

ــــ ان أولى الملاحظات هنا ، هى أن برنامج التجمع عام ١٩٨٧ ، حرص بشدة على التقدم للانتخابات ، وعلى مخاطبة الجماهير ، باعتباره مدافعا عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة والمتوسطة ، أو مايسميها « الطبقات الشعبية » . والبرنامج بهذا التوجه إنما يكرر نفس مضمون برنامجه السابق فى انتخابات ١٩٨٤ ، بل وبنفس الألفاظ فى مواضع عديدة ، ولكنه لا يهتم بالتركيز السابق على شعار « انقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية » بقدر مايطرح - بمنطق « انقاذ مايمكن انقاذه » - هدف « اعطاء الأولوية لانقاذ الوطن من الأزمة الطاحنة التى أوصلته إليها « سياسة الانفتاح الطفيلى » مع ادراك « أن تنفيذ هذا البرنامج فى إطار المجتمع الرأسمالى الحالى ، هو خطوة ضرورية لاعادة التوازن إلى الاقتصاد المصرى ، وإيقاف التردى فى كافة أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية » . وفى هذا السياق العام ، يطرح الحزب أفكاره المتوالية : « للنضال من أجل حل الأزمة الاقتصادية يضع العبء على الانفتاحيين » و « الدفاع عن مستوى معيشة الطبقات الفقيرة » و « تنفيذ المطالب المشروعة لفئات الشعب » و « مواجهة الأخطار المحدقة بالوحدة الوطنية وتحقيق تنمية ثقافية ديمقراطية » و « الاعداد لبناء اقتصاد وطنى مستقل بالاعتماد على الذات » ، ثم يتحدث البرنامج فى نهايته عن « مواجهة تسلط الحزب الحاكم ودفع التطور الديمقراطى للأمام » و « تعزيز الاستقلال الوطنى وتأكيد عروبة مصر وعدم انحيازها دوليا » ولكن يظل تركيز الحزب منصبا - وفق ذلك البرنامج - على أهداف اقتصادية اجتماعية محددة تتمثل فى : مكافحة الغلاء المتصاعد - توفير المساكن للطبقات الفقيرة والمتوسطة - توفير العلاج المجانى المناسب للشعب - توفير التعليم المجانى لكل من هم فى سن التعليم - رفع الأجور والمعاشات للعمال والموظفين ، فضلا عن تبنى المطالب الخاصة لكل من العمال والموظفين والفلاحين والحرفيين وصغار التجار ، والنساء والشباب والأطفال .

ــــ ويلاحظ ثانيا ، ومن خلال المقارنة البسيطة بين برنامجى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ فيما يتعلق بالقضايا التفصيلية ، أن البرنامج الأخير لا يتضمن تركيزا على « استمرار وإصلاح نظام الدعم » بنفس الاصرار الذى بدا فى برنامج عام ١٩٨٤ ، وإن ظلت المطالب الأخرى الخاصة بقضايا الغلاء والمساكن والعلاج والتعليم موجودة ، كما استبدلت « بمشكلة المواصلات » « مسألة رفع الأجور والمعاشات » للعمال والموظفين ، كإحدى المشاكل الجماهيرية الملحة .

ـــ ويلاحظ ثالثا أن هذا البرنامج لانتخابات ١٩٨٧ ـ مثل برنامج انتخابات ١٩٨٤ ـ يختلف فى مضمونه عن البرنامج السياسى العام للحزب . فالبرنامج السياسى للحزب يعلن بشكل واضح أنه يصدر (من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة) وأن الحزب سيناضل (من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية أو مواصلة السير على طريق الاختيار الاشتراكى) . وبداهة فإن هذه الأهداف الطموحة ، تتقلص فى البرنامج الانتخابى عام ١٩٨٧ إلى « محاولة لانقاذ الوطن من أزمته الطاحنة » ! ومثلما كان الحال فى برنامج ١٩٨٤ فإن برنامج ١٩٨٧ « لا يقدم اجراءات لبناء الاشتراكية ، أو حتى للتحول إليها ، وإنما المهمة الرئيسية هى إنقاذ الوطن ، ولا يتطلب تنفيذ البرنامج إلغاء المجتمع الرأسمالى القائم حاليا ، بل يجب تنفيذه فى إطاره لإعادة التوازن فى اقتصاد البلاد ، وإيقاف التردى فى كافة أوضاعه الأخرى » .

ـــ وفى واقع الأمر ، لا يمكن القول بأن هذا الاختلاف بين روح البرنامج السياسى العام للحزب (الذى صدر عام ١٩٨٠) وروح البرنامج الانتخابى لعام ١٩٨٧ ، إنما يعكس مجرد الاختلاف بين « عمومية » البرنامج العام ، و « خصوصية » أو مرحلية البرنامج الانتخابى ، ولكنه يعكس ـ بالأحرى ـ التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة التى ألمت بالمجتمع المصرى ، وفرضت ـ بالتالى ـ رؤى أكثر واقعية لكيفية مواجهتها .

٢ ـ تطور النظام الحزبى

يمكن ادراج النظام الحزبى المصرى فى مرحلته التى بدأت منذ عام ١٩٧٦ ضمن مايعرف فى أدبيات الأحزاب السياسية باسم « نظام الحزب المهيمن » أو « المسيطر » ، أى : النظام الذى يعرف تعددا حزبيا مع وجود حزب واحد قوى يسيطر ـ لفترة طويلة ـ على سلطة الحكم . على أن الوجود الشرعى أو القانونى للأحزاب الأخرى والفرصة المتاحة لها نظريا للوصول إلى الحكم ، لا تكافئها ـ فى الحالة المصرية ـ حتى الآن أية فرصة واقعية للوصول إلى الحكم ، الأمر الذى يجعل سيطرة الحزب المهيمن (وهو هنا الحزب الوطنى الديمقراطى) تكاد أن تكون احتكارا للحكم . فإذا كانت تلك السمة « الاحتكارية » قد التصقت بالتجربة الحزبية المصرية الحالية ، منذ نشأتها ، إلا أنه يمكن أيضا القول بأن تغيرات هامة قد طرأت عليها ، وأن انتخابات عام ١٩٨٧ مثلت علامة هامة ، بالنسبة لتلك التغيرات . وعلى وجه التحديد فإن أحزاب « المعارضة » أصبحت فى عام ١٩٨٧ أكثر تجذرا فى الحياة السياسية المصرية بالنسبة لوضعها قبل عقد من الزمان ، كما أنها اكتسبت ـ بشكل تدريجى ـ بطىء فرصا أكبر للتعبير والضغط داخل الهيئة التشريعية بعد وصول عدد مقاعدها فيها إلى مائة مقعد ، وبعبارة أخرى ، فإن الأحزاب السياسية تتجه لأن تكون مكونا أساسيا للنظام السياسى المصرى ، وليس على هامشه . وفى هذا الإطار العام يمكن رصد عدد من التطورات :

ـــ فبمقتضى ما سبق ذكره ، أخذت الفجوة تضيق بين الإطار الدستورى والرسمى للنظام السياسى وبين واقعه الفعلى . وزاد من إمكانية ذلك ، أن أبرز القوى الخارجة عن ساحة الممارسة السياسية الشرعية وجدت طريقها للعمل الشرعى ، من خلال الأحزاب القائمة ، وينطبق هذا على كثير من العناصر « الشيوعية » و « الناصرية » ، مثلما ينطبق على جماعة الاخوان المسلمين . ومع أن الفرصة المثلى لتعبير هذه القوى عن نفسها لا يمكن أن تتم إلا بالسماح لها بتكوين أحزابها المستقلة ، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الفرص التى نالتها ـ خاصة من خلال حزب التجمع بالنسبة للناصريين والشيوعيين ، ومن خلال التحالف مع حزبى العمل والأحرار بالنسبة للاخوان المسلمين ـ مكنتها من توجيه خطابها المباشر إلى الرأى العام .

وفى ظل تلك الحقيقة ، فإن عجز أى من تلك القوى ، عن إحراز مكاسب « سياسية » معينة ، إنما يعزى ـ بالدرجة الأولى ـ إلى حدود قوتها الذاتية ، قبل أن يعزى إلى القيود القانونية والرسمية القائمة فعلا ، والتى يعانى منها الجميع .

ـــ وبمقتضى التطورات السابقة أيضا ، اتجهت أحزاب المعارضة إلى المزيد من بلورة هويتها ، وتمايز القوى التى تعبر عنها ، فانتهاء التحالف بين الوفد « والاخوان » أعاد إلى الوفد سمته « الوفدية » الخالصة ، بعد أن تسبب ذلك التحالف فى غمار انتخابات ١٩٨٤ فى توليد الشعور بخيبة الأمل لدى الذين تجذبهم « علمانية » الوفد ، ولذلك فإن نقص مقاعد الوفد فى برلمان ١٩٨٧ لم يعكس نقصا فى وزنه السياسى ، بقدر ماعكس قدرته على الاستمرار ـ ولكن بصعوبة ـ كحزب له هويته المستقلة .

من ناحية ثانية ، فإن تحالف حزبى العمل والأحرار ، مع الاخوان المسلمين ، فى قائمة موحدة لحزب العمل أسهم بقوة فى تركيز وبلورة القوى السياسية الاسلامية على الساحة المصرية . ويمكن القول أن تبلور هذه القوى وقدرتها على المبادرة بالتحرك الفعال وفق قواعد الممارسة السياسية المشروعة كانت أبرز التطورات التى جاءت بها انتخابات ١٩٨٧ بالنسبة لتطور النظام الحزبى . والأمر الأساسى هنا ، أن تلك الفاعلية التى أبدتها القوى السياسية ـ الاسلامية لم تعتمد فقط على قواعدة تقليدية (عائلية أو محلية) قديمة بقدر ما اعتمدت أيضا ـ بل وغالبا ـ على قوى حديثة شابة ، تدخل معترك السياسة لأول مرة . وفى واقع الأمر ، فإن القوى السياسية الاسلامية ، وكما تجسدت فى التحالف الاسلامى على قائمة حزب العمل ، كانت هى الأكثر نشاطا فى تقديم أجيال جديدة من الكوادر السياسية لساحة العمل السياسى أكثر من أى حزب آخر ، وهو مايعنى ـ بالتالى ـ إضافة هامة ليس فقط إلى رصيدها السياسى الحالى ، وإنما أيضا رصيدها المستقبلى . على أن ذلك يعنى ـ من ناحية أخرى ـ أن مصير كل من « حزب العمل » و « حزب الأحرار » كأحزاب لها هوية واضحة مستقلة مايزال

سؤالا كبيرا معلقا . وفى حين لا يمكن القول أن التحالف مع القوى الاسلامية قضى على هوية هذين الحزبين - خاصة حزب العمل - إلا أن قدرتهما على البقاء الفعال المستقل على الساحة السياسية ، فى حال انفضاض تحالفهما مع الاخوان يظل محلا لتكهنات متباينة . أما بالنسبة لحزب التجمع وبالرغم من الابقاء نظريا على صيغته « التجمعية » إلا أنه أتجه أكثر للتعبير بالذات عن فصائل من الماركسيين المصريين أكثر من أية قوى أخرى ، وفى نفس الوقت فإن سعى « الناصريين » لبناء تنظيمهم (أو تنظيماتهم) المستقلة ، فضلا عن ظهور جريدة جديدة تعبر عنهم (صوت العرب) إنما يدفع فى نفس هذا الاتجاه . على أن أزمة التجمع تظل مرتبطة بعجزه عن التعبير التنظيمى عن القوى التى يفترض أنه يعبر عنها . وعلى عكس كل من « الوفد » ، و « التحالف الاسلامى على قائمة العمل » ، اللذين استطاعا بالفعل حشد قوى اجتماعية تهتم -طوعا واختيارا -بتأييدها ، فإن حزب التجمع لم يفلح فى ذلك بالنسبة للقوى التى يتجه إليها ، أى الطبقات الشعبية أو الفقيرة (التى تتشكل أساسا من العمال والفلاحين الفقراء) أو شرائح هامة من الطبقات الوسطى . وهذه الحقيقة تحديدا هى التى تبلور مايمكن تسميته أزمة « اليسار السياسى » فى مصر ، فى الوقت الراهن .

— أما بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى ، فإن مشكلته ماتزال هى فى تطابقه شبه التام مع « الحكومة » أو السلطة التنفيذية ، وهو مابدا بوضوح شديد فى انتخابات ١٩٨٧ مثل غيرها . ولكن ذلك يلقى الضوء على إحدى الخصائص البارزة للأحزاب من نمط الحزب الوطنى ، وهى أن نشاطها وفاعليتها كأحزاب إنما تبرز فقط فى وقت المعارك والحملات الانتخابية ، وفيما عدا ذلك فإن وجودها المستقل كأحزاب يضحى ضئيلا للغاية ، بمالا يتناسب مع طبيعتها كأحزاب « أغلبية » . وفى هذه الحدود ، فإن تبلور « هوية » الحزب الوطنى عبر انتخابات ١٩٨٧ إنما تمثلت فى سعيه لاكتساب تأييد « القوى الصامتة » أو « المواطن العادى » فى السياسة المصرية ، وهو مابدا فى طرح توليفة من الشعارات العامة التى ترضى المزاج العام وبصرف النظر عن واقعيتها أو صعوبات تطبيقها . وبذلك ظل هو الحزب الذى يعبر - فى نخبته - عن بيروقراطية الدولة والقطاع العام وشرائح من العائلات الكبيرة الريفية وعناصر من كبار الرأسماليين ورجال الأعمال - كما يعبر - فى قاعدته عن الجماهير العريضة ، البعيدة عن السياسة ، والتى تتجه - فى وقت الانتخابات - لتأييد حزب الحكومة باعتباره القوة التى تمتلك - فعليا - تقديم السلع والخدمات ، وبيدها مقاليد المنع والعطاء . ومع ذلك ، لم يكن غريبا أن سعى الحزب الوطنى ، فى مواجهة التحدى المتزايد لقوى المعارضة إلى بلورة توجه « سياسى » مستقل ، يقوم على فكرة « التوازن » و « الوسطية » و « الاعتدال » معبرا بذلك عن تيار أصيل فى تاريخ الحياة السياسية المصرية ، وإن تغيرت صياغاته وأشكاله .

٣ - النشـاط الحزبى :

كانت معركة الانتخابات النيابية ذروة النشاط الحزبى عام ١٩٨٧ ، سواء على صعيد النشاط التنظيمى أو « النشاط الجماهيرى » الواسع ، من خلال المؤتمرات واللقاءات الجماهيرية أو من خلال الصحافة الحزبية .

وعلى عكس الحال فى الأوقات العادية ، شهدت أيام المعركة نشاطا جماهيريا واسعا من جانب الحزب الوطنى ، خاصة فى صورة لقاءات ومؤتمرات التقت فيها قيادات الحزب والحكومة مع الجماهير الشعبية ، وغطت كافة أنحاء الجمهورية . كما قام الحزب بالدور نفسه لحشد التأييد لاعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية . وعلى الصعيد التنظيمى ، فإن الحديث عن تطوير الحزب والتعديلات فى مناصبه القيادية لم يترجم فى الغالب إلى اجراءات فعلية ، أما جريدة الحزب (مايو) فقد ظل الهدف الأساسى لها هو تعقب أخبار أحزاب المعارضة ، وفيما عدا حملة حشد التأييد لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية ، لا نجد للجريدة حملة منظمة فى موضوع ما ، بقدر ما نجد موضوعات متفرقة تغطى كل شىء تقريبا ، فضلا عن امتلائها بأحاديث للمسئولين الرسميين والوزراء فى كل عدد للجريدة تقريبا .

أما بالنسبة لحزب الوفد الجديد ، فقد بدا - سواء فى غمار المعركة الانتخابية أو بعدها - أكثر اتساقا مع شعاراته وأفكاره « الليبرالية » من أى وقت مضى منذ انشائه ، وخاصة بعد تحالفه مع الاخوان . وقد ظهر ذلك فى تركيزه الشديد على مطالب « الاصلاح السياسى » للنظام وعلى ضرورة استكمال أركان « الديمقراطية » واصراره على المشاركة النشيطة فى الانتخابات العامة والمحلية ، ولا شك ان أبرز المواقف التى بلورت هذا التوجه لحزب الوفد انما تمثلت فى امتناعه عن ترشيح الرئيس حسنى مبارك لفترة رئاسة ثانية للجمهورية ، وفى تفسيره لذلك القرار أكد فؤاد سراج الدين رئيس الوفد أنه أى القرار لا يمس شخص الرئيس مبارك الذى يكن له الوفد كل احترام ، ولكنه يتصل بالسياسة العامة للدولة . وقال : « اننا نتفق مع الرئيس مبارك فى سياسته العربية والخارجية ونختلف معه فى السياسة الداخلية كل الاختلاف ، كما أن موقفنا اليوم ليس بجديد بل هو استمرار لرأينا ، ويعتبر متمشيا مع برنامج الوفد » ، و . . . « لقد طالبنا بالغاء القوانين الاستثنائية ، ووقف العمل بقانون الطوارىء ، ووضع دستور جديد يؤكد سلطات الشعب ، ويدعم الديمقراطية ، وطالبنا بأن يتم اختيار رئيس الدولة بطريقة الاختيار الحر المباشر ، وليس بالاستفتاء ، وأن يتخلى الرئيس عن أى حزب بمجرد توليه السلطة ، ولم يتحقق أى شىء من هذه المطالب طوال فترة الرئاسة الأولى ، ولم يتبين للوفد موقف الرئيس من هذه المطالب فى فترة الرئاسة

الثانية ، وهو أمر كنا وكان الشعب ينتظر معرفته ، ولهذا كان من الطبيعى تمشيا مع برنامجنا وسياستنا أن نتخذ هذا الموقف المتلائم مع وجهة نظرنا ، وان كان هذا لا ينقص من احترامنا وتقديرنا للرئيس مبارك » . كذلك فقد خاض الوفد - خاصة من خلال صحيفته - عديدا من المعارك التى تندرج كلها - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - تحت مطلب « الاصلاح السياسى » الذى يرفعه الوفد ، مثل الطعن فى سلامة ودستورية قانون الانتخاب المعدل ، والدعوة إلى حل مجلس الشعب القديم ، والتنديد بما اعتبره الحزب تزويرا لانتخابات مجلس الشعب الجديد ، ونقد طريقة ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية ، والدعوة لتعديل الدستور ، ووقف العمل بقانون الطوارىء كما شن الحزب حملة قوية ضد وزير الداخلية ، وضد عدد من الممارسات المنسوبة إلى أجهزة الأمن ، مثل التعذيب والتدخل فى الانتخابات الطلابية .

على أن حزب الوفد أبدى أيضا - وبالتحديد من خلال صحيفته - اصرارا ملحوظا على الاستمرار فى حملته الدائمة ضد ثورة ٢٣ يوليو وجمال عبد الناصر . ووجدت الصحيفة فى مرور ٣٥ عاما على الثورة و ٢٠ عاما على هزيمة ١٩٦٧ فرصا سانحة لكيل المزيد من النقد للحكم الناصرى ، كما نشرت مذكرات وما سمى « وثائق سرية » وعقدت ندوات لتعقب ونقد كل ممارسات ذلك الحكم . ويصعب القول أن تلك الكتابات التى غطت موضوعات واسعة بدءا من نقد سياسات عبد الناصر العربية والاسلامية إلى اتهامه بقتل المشير عامر وقتل الرئيس العراقى عبد السلام عارف ، والصلة المشبوهة بالسفارة الأمريكية بالقاهرة . . اتصفت بالحد الأدنى من الموضوعية المفترض وجودها فى حزب فى أهمية الوفد . ويمكن افتراض أن ذلك الموقف من حزب الوفد تجاه ثورة يوليو وزعيمها ، يقع ضمن الأسباب التى تفسر ضعف التأييد الذى يلقاه الوفد بين قطاعات الشباب التى هى ليست « ناصرية بالضرورة » ، ولكنها تحتاج إلى نظرة « موضوعية » لتاريخها ، لا توفرها غالبا كتابات الوفد وربما أكدت انتخابات ١٩٨٧ والظروف الصعبة التى واجهت الوفد فيها ، وتراجعه إلى مكانة القوة المعارضة « الثانية » - هذا الافتراض .

وعلى الصعيد الاقتصادى أستندت رؤية حزب الوفد لحل المشكلات الاقتصادية العديدة فى مصر ، بشكل عام إلى فلسفته « الليبرالية » كما بادر الحزب بعقد « مؤتمره الاقتصادى الأول » فى فبراير ١٩٨٧ الذى دار حول « مشكلات القطاع العام ومستقبل النخبة فى مصر » ، وأوصى باعادة النظر فى حجم القطاع العام ، وتنظيمه وتحديثه ، بحيث تصفى فروعه الخدمية لصالح الجمهور ، مع ادارة الفروع الانتاجية فى مجال الصناعة المتوسطة فى ضوء المعايير الاقتصادية ، واستبقاء ودعم الفروع الانتاجية الأساسية .

من ناحية أخرى ، حقق حزب الوفد كسبا سياسيا هاما من خلال الحكم الذى أصدرته محكمة أمن الدولة العليا بتبرئة بعض محررى جريدة الوفد من تهم الرشوة والابتزاز والتربح وهى التهم التى دعمتها بقوة أجهزة الأمن .

وقد مارس الحزب نشاطه وعبر عن آرائه من خلال مجلس الشعب ، والمؤتمرات والأنشطة الجماهيرية ثم من خلال صحيفته وبرز فى نشاط الحزب فى مجلس الشعب الاستجوابان اللذان قدما حول الزراعة والاسكان ، كما امتنعت الهيئة الوفدية عن التصويت لصالح المدعى الاشتراكى الجديد ، وأكد رئيسها على اعتراض الوفد على منصب المدعى الاشتراكى من حيث المبدأ . كذلك استمر الوفد فى عقد الندوات والمؤتمرات الجماهيرية خاصة فى القاهرة والاسكندرية والاحتفال بذكرى سعد زغلول ومصطفى النحاس وعيد الجهاد كما عقد أكثر من مؤتمر « لشباب الوفد » .

أما صحيفة الوفد التى أصبحت أول صحيفة حزبية يومية فقد شنت إلى جانب أهتمامها الدائم والأثير بتعقب ونقد ثورة ٢٣ يوليو عددا من الحملات الصحفية الهامة حول اهدار المال العام وأزمة الدواء والعلاج ، والتلوث والأغذية الفاسدة فضلا عن أثارة العديد من الموضوعات المتفرقة الأخرى .

واستنادا إلى صحيفة الوفد أيضا يمكن استنتاج أن أهم القضايا العربية والخارجية التى شغلت الحزب هذا العام تمثلت فى القضية الفلسطينية والتنبية للمخاطر الاسرائيلية . وفى رد فعل لقرار الحكومة المصرية بأغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة قال بيان للحزب أن هذا القرار عبر عن استياء المصريين من بعض الفلسطينيين ولكنه دعا إلى أحتواء الأزمة ، واتسم موقف الوفد من الحرب العراقية الايرانية بالتشديد على أدانة الجانب الايرانى ، كما أتخذت صحيفة الوفد موقف الادانة من الممارسات الخارجية للنظام الليبى ، والممارسات الداخلية للنظام السورى ، فضلا عن أدانة « التعذيب » فى تونس . واستمر الحزب وصحيفته فى التأكيد على العلاقة الحميمة الخاصة بين مصر والسودان وهو ما تجسد فى اللقاء بين قيادات الوفد وبين كبار المسئولين السودانيين .

وعلى صعيد القيادة والتنظيم فإن وفاة أثنين من قيادات الوفد عام ١٩٨٧ (وحيد رأفت وممتاز نصار) أبرز « أزمة القيادة » التى يقبل عليها حزب الوفد . وإذا كان هناك أهتمام بعنصر « الشباب » فى الوفد ، تمثل فى أفتتاح معهد شباب الوفد للدراسات السياسية فى يناير ١٩٨٧ فإن قدرة الحزب على دفع العناصر الشابة إلى مواقع القيادة ما تزال قضية محل تساؤل هام . وأخيرا فقد تميز نشاط حزب الوفد عام ١٩٨٧ بصدور أكثر من صحيفة وفدية جديدة مثل « صوت الوفد » بالشرقية ، و « الوفدى » فى بورسعيد ، و « الوفديين » بالقاهرة .

وكما سبقت الاشارة فإن ظهور التحالف الاسلامى على قائمة حزب العمل والفعالية التى أبداها كان أبرز التطورات التى جاءت بها انتخابات ١٩٨٧ . ومع ان هذا « التحالف » لم يعن بالطبع الاندماج التنظيمى بين القوى الداخلة فيه ، إلا أنه أثر بوضوح على التوجه العام لحزب العمل ، فضلا عن انشقاق بعض من

أبرز قياداته . ومثله مثل الوفد ، فقد دفع حزب العمل بمطالب الاصلاح السياسى إلى مقدمة أهدافه ، وان وضع - فى القلب منها - مطلب تطبيق الشريعة الاسلامية ، وأسباغ الطابع الاسلامى على الحكم . وجنباً إلى جنب مع المطالبة بتعديل الدستور ، وتعديل قانون الانتخاب ومهاجمة « التزوير » فى الانتخابات ، برزت المطالبة بتشكيل اللجان التى تتولى تغيير الشريعة الاسلامية والدفاع عن التيارات الاسلامية وتشكيلاتها المختلفة ، ومهاجمة أشكال « الاضطهاد » التى تتعرض لها . وعلى الصعيد الاقتصادى نشط الحزب بوجه خاص فى نقد العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية ، والهيئات المالية الدولية من خلال مناقشة قضايا القروض والديون الأجنبية

وقد كان من الطبيعي وقد حاز التحالف على قائمة العمل ستين مقعدا فى البرلمان (٢٢ للعمل و ٣٤ للاخوان و ٤ للأحرار) ومحتلا بذلك موقع القوة المعارضة الأولى أن يكون « مجلس الشعب » هو الميدان الأساسى الذى مارس فيه حزب العمل نشاطه العام . وفى مقدمة القضايا التى أستحوذت على أهتمام نواب التحالف جاءت قضايا تعذيب المعتقلين ، والمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية ، كما برزت مواقف نواب التحالف فى رفض تفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بقوانين ، ورفض التوسع فى مخصصات رئيس الجمهورية ، ورفض فرض ضرائب جديدة . . . إلخ . على أن التحالف الاسلامى وافق على ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية ، وتضمن البيان الذى أصدره المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة (ورئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل) الاشارة إلى أن القرار بالموافقة جاء تقديرا لما لمسته الأمة فى فترة الرئاسة الحالية من توسيع لرقعة الديمقراطية » ورجاء فى تحقيق المزيد لما تتطلع إليه النفس وتتوق إليه الآمال » ورغبة فى تحقيق « الأستقرار » ورغبة فى أن تجتاز الأمة أزمتها الاقتصادية . وذكر البيان « تطبق أحكام الشريعة الاسلامية الغراء » باعتباره حجر الزاوية لكافة مطالب الاصلاح السياسى والاقتصادى المنشود .

ومن بين أكثر من « معركة » برلمانية خاضها نواب التحالف فى البرلمان يمكن القول أن أهم تلك المعارك ، كانت التى ثارت بشأن تعيين المدعى العام الاشتراكى ، حيث رفض التحالف الموافقة على المرشح استنادا إلى أنه (أى المرشح) كان محلا للاتهام بالموافقة على أثبات أقوال غير صحيحة ، والامتناع عن أثبات وقائع التعذيب ابان مشاركته فى تحقيقات قضية كمشيش عام ١٩٦٦ .

وفضلا عن المؤتمرات العديدة التى عقدت فى أثناء الحملة الانتخابية ، نشط حزب العمل فى عقد كثير من الندوات ، فضلا عن الاحتفال الكبير بذكرى « أحمد حسين » مؤسس مصر الفتاة .

أما جريدة الشعب - لسان حال حزب العمل - فقد أضحت منبرا أساسيا لكتاب ومفكرى التيار الاسلامى سواء من الاخوان أو غيرهم ، خاصة بعد تشكيل التحالف . وأثيرت على صفحات الجريدة حملات مركزة تعلقت بقضايا هامة فى مقدمتها التعذيب فى السجون والمعتقلات والأغذية والألبان الملوثة ، ومشكلات التعليم والنقل البحرى ، كما شنت الصحيفة أقوى حملة ضد ما أعتبرته تجاوزات خطيرة فى قطاع البترول ، وكذلك شنت حملة ضد سياسة السياحة ، وأهتمت بمناقشة أوضاع شركات توظيف الأموال ، وبشكل عام ، فقد أهتمت الجريدة بابراز « الحل الاسلامى » للمشكلات التى تعرضت لها .

أما على صعيد السياسة الخارجية ، فقد دارت اهتمامات الحزب وكما يمكن رصدها أساسا من جريدة الشعب حول العلاقات العربية والاسلامية لمصر ، وما عدا ذلك كان هناك تركيز على أدانة بعض صور العلاقات المصرية الأمريكية . وفى هذا السياق ، لا شك أن القضية الفلسطينية ، ودعم الشعب الفلسطينى فى مواجهة اسرائيل كانت على رأس الاهتمامات الخارجية للحزب ، كما أهتمت صحيفة الشعب بتعقب صور الاضطهاد للتيارات الاسلامية فى تونس ، وبالتعرف على حقائق الموقف فى أفغانستان كما يلفت الانتباه ميلها إلى رفض أدانة طرف ما فى الأحداث التى وقعت بمكة ابان موسم الحج . كذلك حظت السودان والعلاقات معها باهتمام خاص من حزب العمل وتمت عدة لقاءات مع كبار المسئولين السودانيين ، كما حظت ليبيا والعلاقات معها باهتمام من حزب العمل وصل لحد محاولة التوسط لتحسين علاقاتها بالدولة المصرية .

وعلى الصعيد التنظيمى كان عقد المؤتمر الرابع للحزب وتشكيل لجنته التنفيذية أبرز التطورات التى سبقت الانتخابات ، ثم حمل الاعلان عن انتخابات مجلس الشعب وبدء المشاورات لتشكيل التحالف الاسلامى على قائمة العمل عددا من المشاكل التنظيمية للحزب كان أبرزها استقالة ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية . على أن أثر التحالف الاسلامى ، على البنيان التنظيمى لحزب العمل ، وعلى قدرته على البقاء المستقل مستقبلا - يظل تساؤلا معلقا - كما سبقت الاشارة .

أما حزب الأحرار - الشريك الأصغر فى قائمة العمل (أربعة مقاعد بنسبة ٧ ٪ تقريبا من مقاعد التحالف بالبرلمان) فقد أنعكس التحالف عليه فى شكل التلازم بين الشعارات « الاسلامية » القاطعة وبين المطالب المعتادة للحزب حول « تحرير » الاقتصاد وأعطاء الفرص للقطاع الخاص فى كل المجالات . ومثلما تم فى جريدة الشعب ، فقد فتحت جريدة « الأحرار » صفحاتها لمقالات وأحاديث قيادات ومفكرى الاخوان المسلمين . وتمثلت أقوى مواقف الحزب فى مطالبته باقالة وزير الداخلية ، عقب الصدام الذى حدث بينه وبين أحد نواب الأحرار فى البرلمان ، أما أهم أنشطة الحـزب « الجماهيرية » فكانت هى التى قام بها بالمشاركة مع أحزاب المعارضة ككل أو ضمن مؤتمرات التحالف ، ومن ناحية أخرى يصعب - بشكل عام - تتبع حملات مركزة قامت بها جريدة الأحرار فى موضوعات معينة ، ولكن يمكن الاشارة بشكل عام

إلى موضوعات تكررت أكثر من غيرها مثل التعذيب فى السجون ، والدفاع عن أفكار التيار الاسلامى فى كافة المجالات . . . إلخ .

وقد أنعكس الطابع « الاسلامى » بقوة على مواقف الحزب المعلنة - من خلال جريدته بالذات - ازاء القضايا الخارجية بدءا من زيارة أكثر من شخصية قيادية لايران والتعاطف مع القوى الاسلامية فى تونس ، وحتى تقديم سؤال بالبرلمان عن أسباب عدم اعتراف مصر بالجمهورية الاسلامية فى قبرص ! وأبدى الحزب - مثله فى ذلك مثل حزب العمل - اهتماما قويا بالقضية الفلسطينية وبالعلاقات المصرية السودانية .

وأخيرا ، وإلى جانب كثرة التعيينات والتغييرات فى المناصب القيادية بالحزب ، فإن ما أعلن عنه حول النية لعقد المؤتمر العام للحزب فى ديسمبر ١٩٨٧ لم يتحقق فعليا .

أما حزب التجمع فإن عدم دخوله إلى البرلمان لا يعود فقط إلى أنه لم يحصل على نسبة الـ ٨ ٪ المطلوب احرازها من عدد الأصوات وإنما يعود أيضا إلى حقيقة أنه دخل الانتخابات منفردا بدون التحالف مع قوة أخرى« تحمله »إلى البرلمان . ويؤيد هذا أن عدد الأصوات التى حصل عليها (حوالى ١٥٠ ألف صوت) تفوق بالضرورة الأصوات التى حصل عليها حزب الأحرار وأخذا فى الاعتبار حقيقة القيود القانونية والفعلية على النشاط « الجماهيرى » للأحزاب ، فإن عدم دخول ممثلين للتجمع فى مجلس الشعب أفقده أهم قنوات التأثير السياسى ، وألقى - من ناحية أخرى - عبء التعبير عن أفكار الحزب وتوجهاته على عاتق جريدته (الأهالى) بالدرجة الأولى . ومع ذلك ، فإن التساؤل كثيرا ما ثار حول مدى تمثيل « الأهالى » فعليا للحزب ككل ، وليس لفئة صغيرة داخله ، وهى مشكلة تواجهها - فى الواقع - كافة الصحف الحزبية بشكل أو بآخر ، وهذا الموقع البعيد عن المشاركة « المؤسسية » فى النظام ، أسهم بدوره فى زيادة حدة النغمة المعارضة التى ظهرت فى الأهالى ، وفى بيانات التجمع عموما . ويمكن القول أن أهم المواقف السياسية المعارضة التى تبناها التجمع ، بعد الانتخابات وتشكيل مجلس الشعب ، كانت هى معارضته لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية . وأعلن البيان الذى أصدرته الأمانة العامة للتجمع أن منجزات الرئيس مبارك فى فترة رئاسته الأولى لا تجعل الحزب يوافق على تجديد الترشيح ، لأن تلك المنجزات احتفظت بجوهر السياسات التى وضعها الرئيس السادات . ومع ذلك ، وضع البيان ثلاثة أمور طلب التزام الرئيس بالعمل من أجلها فى فترة الرئاسة الثانية ، كشرط لموافقة الحزب على أعادة الترشيح ، وهى : الألتزام باصلاح اقتصادى يراعى الطبقات الفقيرة ، والتزام ديمقراطى ، والتزام بحقوق الشعب الفلسطينى .

وسواء من خلال صحيفة الأهالى أو الندوات والمؤتمرات الجماهيرية كان تركيز التجمع منصبا - بالدرجة الأولى - على القضايا ذات الطابع الاجتماعى والاقتصادى ، وكذلك حقوق التعبير لدى القوى الاجتماعية المختلفة ، وفى مقدمتها : أضراب سائقى القطارات ، ومطالب عمال النقل الخفيف ، ومشكلات نقابة المهندسين وأزمة نقابة الصيحفيين مع وزير الداخلية وأزمة النقابات الفنية وأوضاع شركات توظيف الأموال وقضايا الأسعار والغلاء والعلاوات . . . إلخ .

أما على الصعيد العربى الدولى ، فقد تقاسم التجمع - مع بقية أحزاب المعارضة - الاهتمام بالقضية الفلسطينية ومعارضة أغلاق مكتب المنظمة بالقاهرة وتأييد انتفاضة الأرض المحتلة التى أندلعت فى النصف الاول من ديسمبر ١٩٨٧ . كما تمت اتصالات مع جبهة التحرير الجزائرية ومع المعارضة المغربية وجبهة البوليساريو وحكومة اليمن الجنوبى . وفى حين أهتم الحزب وصحيفته بتشجيع تنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى كانت هناك فى المقابل مناقشات نقدية كثيرة لقضية القروض والديون الأجنبية ، وادانة مستمرة للسياسات الأمريكية فى المنطقة .

■■

ثالثا : جماعات المصالح

مقدمة :

شهد عام ١٩٨٧ تطورات هامة فى اتجاه وحركة جماعات المصالح فى مصر . وقد أتضح ذلك فى تفاعل معظم هذه الجماعات مع ضغوط ومطالب أعضائها ، كما أتضح فى تفاعلاتها مع الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ففى عام ١٩٨٧ بدا بوضوح ، تصاعد الضغوط والمطالب « الفئوية » لاعضاء الجماعات ، وكذا الضغوط والمطالب الاقتصادية والاجتماعية العامة . فالبعض منها أثار قضية زيادة الأجور فى مواجهة أرتفاع الأسعار ، من ذلك نقابات العمال ونقابة المعلمين . والبعض الآخر أثار وبقوة ، قضية الأسكان ودور النقابة فى توفير الخدمات لأعضائها ومن ذلك نقابتا الأطباء والمهندسين . وكانت الانتخابات التى شهدتها معظم جماعات المصالح فى عام ١٩٨٧ ، فرصة طيبة لبلورة مطالب الأعضاء وتصاعد ضغوطهم . ولوحظ فى هذا الاطار الدور الذى لعبه أعضاء الجماعة من الشباب ، والذين تبنوا بعض المطالب الخاصة الخدمية ، والتى يمكن أن تقدمها لهم الجماعة التى ينتمون إليها . وقد كان ذلك واضحا فى بعض النقابات دون الأخرى ، من أهمها نقابة الأطباء ، ونقابة المهندسين ونقابة المحامين . وكان من العلامات الطيبة فى تفاعلات جماعات المصالح مع مطالب أعضائها ، اتجاه بعض النقابات وبشكل ايجابى إلى حماية المهنة وتطويرها . ونلفت الانتباه هنا إلى الدور الذى لعبته نقابة الأطباء ونقابة المحامين ، سواء فى اهتمامهما بالعملية التعليمية ومستوى الخريجين (داخل كليات الطب وكليات الحقوق) ، أو فى أهتمامهما بالممارسات المهنية ومواجهة سلبياتها . ومن ناحية أخرى ، فإن تفاعل جماعات المصالح مع الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى شهدتها مصر عام ١٩٨٧ ، عكس تطورا فى حركة هذه الجماعة . فمن الناحية السياسية كانت انتخابات مجلس الشعب والاستفتاء على رئاسة الجمهورية وقضايا الحريات من أبرز الأحداث التى صيغت بشأنها مواقف الجماعات . إذ لفت الانتباه دخول بعض أعضاء وقيادات هذه الجماعات ، انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، من ذلك اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية وغرفة تجارة القاهرة ، كما لفت الانتباه ردود أفعال ومواقف بعض النقابات المهنية من قانون الانتخاب ، ثم ما أثير حول عدم احترام بعض أحكام القضاء الخاصة بنتائج الانتخابات ، مثلما بدا من نقابة المحامين . كذلك كانت هناك مواقف بارزة لبعض النقابات حول قضايا الحريات ، من أهمها مواقف نقابة المحامين ونقابة الصحفيين ونقابة الأطباء .

ومن الناحية الاقتصادية بدا التفاعل أكثر وضوحا بين بعض جماعات المصالح فى مصر ، وتطورات هامة شهدتها السياسة الاقتصادية . فمع بداية عام ١٩٨٧ طرحت الحكومة خطتها الخمسية الجديدة ودور القطاع الخاص فيها ، مما أحدث ردود أفعال هامة داخل بعض الجماعات وبينها وبين الحكومة . ومن أهم هذه الجماعات جمعية رجال الأعمال المصريين ، واللجنة الاقتصادية بالاسكندرية .

أيضا شهد سوق النقد قرارات تنظيمية هامة ، وكان لبعض الجماعات دور فيها ، ومن أهمها جماعات رجال الأعمال والغرف التجارية . وصدرت أيضا قرارات هامة تتعلق بالاستثمار والجهاز المصرفى (السقوف الائتمانية) ساهمت هى الأخرى فى صياغة مواقف واتجاهات بعض الجماعات ، خاصة تلك التى ترتبط بالسياسة الاقتصادية . وكان من بين أهم القضايا المطروحة على الساحة فى عام ١٩٨٧ ، نشاط شركات توظيف الأموال ، وهو ما يثير تساؤلات تتعلق باتجاهات بعض جماعات المصالح ازاءها . وأخيرا وفى هذا الاطار ، فإن طرح الحكومة لمشروعات قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر (فى الأرض الزراعية والشقق السكنية) قد أحدث هو الآخر أثره فى توجية حركة بعض الجماعات ، خاصة جماعات رجال الأعمال ونقابات العمال .

وكان من الظواهر اللافتة للنظر خلال عام ١٩٨٧ الدرجة الكبرى من التفاعل بين القضايا الاجتماعية القومية ، وحركة الجماعات . فطرح قضية تطوير التعليم كمطلب قومى ، والاقتراحات التى أثيرت بشأن الجامعة الأهلية ، والموقف من مجانية التعليم ، دفعت بعض الجماعات للمشاركة وطرح البدائل سواء بالموافقة أو الرفض ، من أهم هذه الجماعات : رجال الأعمال ونقابات العمال ونقابة الأطباء ونقابة المحامين . كذلك فإن قضية العمالة ومسئولية الدولة ازاء الخريجين ، كانت هى الأخرى احدى دوائر أهتمام كثير من جماعات المصالح .

وأخيرا لا بد من الاشارة إلى الدور الذى لعبته بعض هذه الجماعات على المستوى العربى . وإذا كان عام ١٩٨٧ قد شهد دعما للتوجة المصرى العربى ، واستعادة العلاقات المصرية العربية على المستوى الرسمى ، فإن بعض الجماعات ـ خاصة ذات الطبيعة الاقتصادية ـ لعبت دورا هاما فى ذلك . إذ شاركت على مستويات مختلفة فى تنشيط العلاقات الاقتصادية وفتح مجالات جديدة بين الجانبين ، وهنا نلمح دورا هاما لجماعات رجال الأعمال ، والغرف التجارية وشعبة المقاولات . ويشير هذا الأمر إلى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه الجماعات فى دعم الاتصال والتعاون العربى والدولى من خلال منظمات غير حكومية .

لقد صنعت التفاعلات السابقة بين الجماعات ، والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اتجاهات عامة أتسمت بها حركة الجماعات فى عام ١٩٨٧ ، وهو ما يعرض هنا من خلال نقطتين :

١ ـ السمات الأساسية التى ميزت حركة الجماعات عام ١٩٨٧ .

٢ ـ الأدوار التى لعبتها بعض جماعات المصالح فى مصر .

السمات الأساسية لحركة جماعات المصالح عـــام ١٩٨٧ :

يمكن القول بداية أن نشاط وفاعلية جماعات المصالح يتراوح ويختلف من جماعة إلى أخرى . ويتحدد ذلك وفقا لعدد من العوامل ، من أهمها طبيعة نشاط الجماعة والسمات الاجتماعية والاقتصادية لها ، ودرجة استقلالها ـ المالى والادارى ـ عن السلطة ، وكذلك طبيعة الأعضاء والثروة والنفوذ المتوافرين لهم . ومع التسليم باختلاف هذه الجماعات فيما بينها وفقا للعوامل السابقة ، ووفقا لنشاطها وفاعليتها تبعا لذلك ، إلا أنه يمكن أن نتبين مظاهر عامة أشتركت فيها معظم جماعات المصالح . وتتعلق بعض هذه المظاهر بديناميات التفاعل بين أعضاء الجماعة ، ويتعلق بعضها الآخر بديناميات التفاعل بينهم وبين السلطة ، ثم بينهم وبين المجتمع ككل . . وفيما يلى أهم هذه المظاهر :

١ ـ عكست ديناميات التفاعل بين أعضاء الجماعة ، ما يمكن أن نطلق عليه بحق أزمة الديمقراطية ، وهى سمة مثلت قاسما مشتركا بين معظم الجماعات ، ففى الوقت الذى تتوجة فيه نحو السلطة مطالبة بدعم الديمقراطية ومزيد من الحريات ، تكشف ممارستها الداخلية عن قدر كبير من انتهاك الديمقراطية . والمؤشرات على ذلك عديدة ، إذ شهد عدد من النقابات فى عام ١٩٨٧ صراعات على مستوى القيادة وعلى مستوى القاعدة العريضة من الأعضاء . ففى نقابات المحامين والمهندسين والفنانين والعمال ، أتضح هذا الصراع حول قيادة الجماعة وما ارتبط به من انشقاقات داخلية . وباستثناء نقابة المحامين التى كان الصراع فيها امتدادا لسنوات سابقة ، فإن مناسبة انتخابات النقيب كانت أيذانا بتفجير هذا الصراع فى النقابات الأخرى . وشهدت ساحات القضاء المصرى عشرات القضايا التى كان أطرافها قيادات هذه النقابات تساندهم مجموعة أو أخرى من الأعضاء . وكان لنقابة المهندسين النصيب الأكبر ، إذ بلغ عدد القضايا المتعلقة بها والمرتبطة بصراعات داخلية ، حوالى ثلاثة وعشرين قضية . ولا شك أن ذلك يدل على تعذر اتفاق أعضاء الجماعة وقياداتها حول الحد الأدنى من القواعد التى تحقق فاعلية العمل النقابى ، وذلك مؤشر لانخفاض التضامن داخل الجماعة ، الذى يمثل أحد مصادر قوتها .

ومن ناحية أخرى تبلورت بعض التجمعات الفرعية داخل بعض النقابات وكان لها سمات نوعية مختلفة ، وبالتالى مطالب وضغوط مختلفة نسبيا . ويمكن الاشارة إلى الانقسامات بين المهندسين العسكريين والمهندسين المدنيين داخل نقابة المهندسين ، وبين مهندسى القطاع العام والقطاع الخاص ، والتحالفات التى أبرزتها انتخابات النقابة عام ١٩٨٧ . ويمكن أيضا الاشارة إلى كتلة محاميى القطاع العام داخل نفابة المحامين ، ومعلمى التعليم الابتدائى داخل نقابة المعلمين وضغوطهم بشأن زيادة المرتبات والاصلاح الوظيفى . . ويعنى كل هذا تبلور ضغوط قوى اجتماعية مختلفة ومتمايزة داخل نفس النقابة ، مما كان له أبرز الأثر على العمل النقابى ، وامكانية تعبئة الجهود .

ومن المظاهر الأخرى التى اتسمت بها ديناميات التفاعل داخل الجماعات عام ١٩٨٧ ، والتى تشير إلى ازمة ديمقراطية على مستوى العمل النقابى ، الممارسات غير الشرعية فى بعض النقابات المتمثلة فى عدم الاستناد على ادارة الجماعة . وكانت احداث نقابة الفنانين أبرز هذه المناذج ، اذ تعرض قانون النقابة للتغيير والتمرير داخل مجلس الشعب ، دون موافقة من أصحاب المصلحة الاساسيين وهم الفنانون أعضاء النقابة . واللافت للنظر أن الهدف من وراء ذلك كان مد فترة شغل نقيب الاتحاد لاكثر من مدتين . وهذه الظاهرة لم تقتصر على نقابة الفنانين بل شهدتها فى فترات مختلفة نقابة المهندسين ، والغرف التجارية ، والعمال والمعلمين ، وهو أمر يستدعى البحث والدراسة .

فمعظم قيادات الجماعات فى مصر ، سواء العمالية أو المهنية استمرت فى مناصبها لفترات تصل إلى عشر سنوات . واخيرا تأتى انتخابات التجديد النصفى أو أختيار النقيب ، لتضيف مزيداً من المؤشرات لازمة الديمقراطية التى تشهدها معظم جماعات المصالح . فبعض هذه الجماعات شهدت نسبة تصويت منخفضة نسبيا ، ولكن مع درجة عالية من الحدة (نقابة المهندسين) ، كما ارتبط بهذه الانتخابات عدد كبير من الطعون والشكاوى وقرارات محكمة القضاء الادارى (نقابات العمال) أو جرت بعض مصادمات مع السلطة لتدخلها فى الانتخابات (الغرف التجارية والعمال) .

وهكذا عكست ديناميات التفاعل داخل كثير من جماعات المصالح ، أزمة الممارسة الديمقراطية داخلها ، وهى مسألة جادة وخطيره تهدد وحدة الجماعة وتضامنها ، وتؤثر بالسلب على قدراتها التفاوضية من أجل تحقيق مصالح أعضائها .

٢ - وعلى محور التفاعل بين الجماعات والسلطة السياسية ، فإنه يلاحظ استمرار عدم التكافؤ أو عدم التوازن فى تعامل السلطة مع الجماعات . فهى فى الوقت الذى تفتح فيه كل قنوات الاتصالات الممكنة بينها وبين بعض الجماعات ، خاصة رجال الاعمال ، تفيد من قنوات اتصالها بجماعات أخرى (الغرف ونقابات العمال) . وتتنوع الادوات فى الحالة الاولى ما بين ندوات ومؤتمرات ومذكرات وتقارير متبادلة ، إلى لقاءات شخصية على أعلى مستوى من التمثيل ، مما يضفى فاعلية وحيوية على نشاط الجماعة ، بينما تصبح البيروقراطية أو الجهاز الادارى للدولة هى قنوات الاتصال فى الحالة الثانية ، وهى ادوات التعامل بين السلطة وبعض الجماعات . وهى فى الوقت الذى تسمح فيه باستقلال كامل لبعض الجماعات ، تتدخل فى استقلال جماعات أخرى من خلال اساليب متعددة مالية وادارية ، ومن خلال الانتخابات . وهى تعتمد احيانا على القانون (٩٥ لسنة ١٩٨٠ والمعروف باسم قانون العيب) لتفرض عرض أسماء المرشحين فى انتخابات بعض النقابات على المدعى الاشتراكى . هذا الاطار من عدم التوازن ، والذى صاغ علاقة السلطة بالجماعات يؤثر بالسلب على فاعلية وقوة بعض الجماعات على حساب الاخرى ، مما يهدد مسار حركة الجماعات ككل ، ويخلق صراعات فيما بينها (الغرف وجماعات رجال الاعمال على سبيل المثال) .

وإذا كان عام ١٩٨٦ قد شهد مصادمات عنيفة بين بعض الجماعات والسلطة ، خاصة نقابة المحامين ونقابات العمال (والتى تمثلت أهم مظاهرها فى الاحتجاج والاعتصام ثم الاضراب العام فى ٢٨ مايو ١٩٨٦ بالنسبة للمحامين ، واضراب عمال السكة الحديد وشركات اسكو واتيكو فى الحالة الثانية) فان مصادمات عام ١٩٨٧ كانت اقل عددا وأقل حدة . وكانت ابرز مظاهرها فى نقابات العمال ، والفنانين والمحامين ، وأندية أعضاء هيئة التدريس ، وتنوعت اسبابها ما بين مطالب فئوية وانتخابات، وقضايا حريات .

٣ - بخصوص علاقة الجماعات بالقوى السياسية ، يلاحظ تصاعد مناقشة العلاقة بين جماعات المصالح والاحزاب السياسية من جانب ، وتصاعد الدور الذى لعبته بعض الاحزاب فى انتخابات بعض الجماعات من جانب آخر . فقد طرح عام ١٩٨٧ على الجماعات مناقشة طبيعة علاقتها بالاحزاب السياسية ، إذ مازالت الدائرة بين الطرفين غير واضحة ، خاصة وان امتداد العمل الحزبى إلى بعض النقابات قد ارتبط بصراعات واضحة بين قياداتها . هذا وقد لفت الانتباه تزايد عدد الاعضاء الحزبيين داخل بعض الجماعات (١٧ عضوا ينتمون إلى الحزب الوطنى داخل اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية) كما لفت الانتباه وقائع انتخابات نقابات العمال حيث لعبت بعض الاحزاب دورا فاعلاً فيها ، ومن أهمها الحزب الوطنى والتجمع ثم العمل . وفى هذا الاطار ، نشير إلى ظاهرة عامة تبلورت على مدى السنوات القليلة الماضية وبرزت بوضوح خلال ١٩٨٧ ، وهى تصاعد دور التيار الاسلامى داخل بعض جماعات المصالح . ومن أهم هذه الجماعات اندية أعضاء هيئة تدريس الجامعات ، ونقابة الاطباء ، ونقابة المهندسين ، ونقابة المحامين . وتشير نتائج الانتخابات فى الجماعات سابقة الذكر ، إلى فوز ممثلى التيار الاسلامى بعدد كبير من المقاعد (فوزهم بـ ٥٤ مقعدا من ٦١ مطروحة للمناقسة داخل نقابة المهندسين فى انتخابات نوفمبر) كما تشير إلى تنامى دورهم الفاعل فى حركة الجماعة . وقد احتل نشاط التيار الاسلامى داخل الجماعات سابقة الذكر ، مكانة هامة ، وذلك من خلال مؤتمرات وندوات ومحاضرات ذات صبغة اسلامية .

وخلاصة القول بهذا الشأن ، أن تفاعلات القوى السياسية داخل جماعات المصالح ، قد تبلورت واتضحت على الاقل بالنسبة لبعض الجماعات . وسجل عام ١٩٨٧ نشاطا وصراعا حزبيا امتد للجماعات كما سجل تصاعد قوة التيار الاسلامى فى النقابات المهنية واندية أعضاء هيئة التدريس ، على وجه الخصوص .

٤ - أما بخصوص دوائر اهتمام الجماعات ، والقضايا التى توجهت اليها فقد تنوعت وفقا لطبيعة نشاط الجماعة وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية . فنقابة المعلمين على سبيل المثال ، ركزت بالاساس على مطالب فئوية محددة تتعلق بالمرتبات والاصلاح الوظيفى لأوضاع المعلم ، ثم تأتى بعذ لك قضايا تطوير التعليم . بينما نقابة المحامين على الطرف الآخر اتجهت بحكم طبيعتها إلى دعم قضايا الحريات فى الداخل والخارج ، بالإضافة إلى اهتمامها بالمطالب الفئوية وتطوير المهنة . ثم تأتى نقابة الاطباء لتسجل درجة عالية من الاهتمام بتطوير الممارسات المهنية والاعداد التعليمى للاطباء ، بالإضافة إلى اهتمامها بجانب الخدمات الذى تتجه اليه كل نقابة ، وأضاف عام ١٩٨٧ إلى اهتماماتها قضايا الحريات والدفاع عن انتهاكات حقوق الانسان . أما نقابة المهندسين فقد ركزت بالاساس على العمل

النقابى ومواجهة قضاياها الداخلية . واتجهت جماعات رجال الاعمال إلى الدفاع عن حرية قوى السوق مع الاهتمام بقضايا التعليم والعمالة من منظور السياسة الاقتصادية التى تحقق مصالحها . واهتمت نقابات العمال ايضا بدعم الاجور فى مواجهة ارتفاع الاسعار وتطوير الخدمات النقابية . وهكذا تباينت الجماعات فيما بينها ، فى اهتمامها بالخدمات الفئوية أو النقابية ، واهتمامها بقضايا المجتمع والحريات .

لقد صاغت الملاحظات الاربع السابقة مظاهر مشتركة ، أو ملامح عامة لحركة جماعات المصالح فى عام ١٩٨٧ . وفيما يلى تحليل تفصيلى لادوار بعض الجماعات كفاعل فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

دراسة أدوار بعض جماعات المصالح فى عام ١٩٨٧ :

يوضح هذا الجزء من التقرير خصوصية الدور الذى لعبته بعض الجماعات فى عام ١٩٨٧ . دون تغطية كل الجماعات أو معظمها ، وإنما البعض منها فقط ، وذلك طبقا لمعايير ثلاثة ، أولها : الدور الذى لعبته بالفعل بعض الجماعات ازاء تطور الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك سواء كفاعل أو كمستجيب له رد فعل . وثانيها ، أن تكون الجماعة قد شهدت احداثاً هامة تؤثر على تطورها ، ومن ذلك اجراء الانتخابات . وثالثها ، أن تثار قضايا هامة اجتماعية واقتصادية ترتبط بها ، ومن الاهمية بمكان تحديد مدى اهتمامها بهذه القضايا (طرح قضية تطوير التعليم ودور نقابة المعلمين بها) فى هذا الاطار ، سوف يتم استعراض نشاط بعض جماعات المصالح عام ١٩٨٧ .

جماعات رجال الاعمال :

تمثل هذه الجماعات أنماطا جديدة لجماعات المصالح ارتبطت بسياسة الانفتاح الاقتصادى من جانب ، ومناخ الحرية النسبى الذى سمحت به التعددية من جانب أخر . وقد برزت فاعلية معظم هذه الجماعات فى السنوات الاخيرة ، حين بدأت تدافع عن مصالحها بشكل منظم ، وباسلوب يختلف عن الجماعات الاخرى ، مما شكل ظاهرة لفتت الاهتمام . وتنطلق هذه الجماعات بالاساس من فلسفة حرية قوى السوق ، وتطرح مطالب بالتالى تدعم من سياسة الانفتاح الاقتصادى . وكانت أوضح مواقف هذه الجماعات المعركة التى قادتها لالغاء قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ . وقد استندت قوة هذه الجماعات إلى استقلالها المالى والادارى عن السلطة السياسية ، وإلى طبيعة اعضائها بما لهم من ثروة ونفوذ خاصة وأن البعض منهم مارس العمل السياسى من قبل بما يعنيه ذلك من علاقات بصانعى القرار . ومن بين مصادر قوة هذه الجماعات توفر التضامن بين العدد المحدود من الاعضاء الذين تضمهم .

ونتيجة للعوامل السابقة ، ولعدم التكافؤ فى العلاقة بالسلطة ، شهدت الاعوام القليلة الماضية صراعا بين هذه الجماعات من جانب والغرف التجارية والصناعية ونقابات العمال من جانب آخر . وكان محور الصراع هو شرعية هذه الجماعات وقنوات الاتصال المتوافرة بينها وبين السلطة .

وتشترك كل من جماعة رجال الاعمال المصريين ، واللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية ، فى طبيعة المطالب التى يطرحونها وفى الادوات التى يعتمدون عليها ، مع الملاحظة أن هناك اختلافا اساسيا بين الجماعتين يرتبط بالمنشأة والشرعية . فالاولى كان جواز مرورها إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هو قانون الجمعيات بوزارة الشئون الاجتماعية ، بينما لجنة الاسكندرية حرصت على إعلان انها جماعة تنبثق عن الجماعة الام ، وهى الغرفة التجارية بالاسكندرية ، مما جنبها كثيراً من الصراعات والاتهامات بعدم الشرعية . واثارت هذه الجماعات مطالب بالسوق ، وتحرير القيود على الاستثمارات وتوفير كل التسهيلات الضريبية والجمركية له .

وكانت أقوى الادوات التى اعتمدت عليها هى الاتصالات الشخصية بصانعى القرار وقيادات الجهاز الادارى وعقد الندوات والمؤتمرات الشهرية التى تتيح اللقاء بالمسئولين عن السياسة الاقتصادية . كذلك من الادوات الهامة التى اعتمدت عليها هذه الجماعات ، كتابة المذكرات الرسمية الى القيادات السياسية والتكنوقراطية لطرح ارائهم وتصوراتهم بشأن السياسة الاقتصادية .

وقد أضاف عام ١٩٨٧ قناة اتصالية جديدة بين الجماعات والسلطة حين بلغ عدد اعضاء الحزب الوطنى - على وجه التحديد -١٧ عضوا داخل لجنة الاسكندرية . وتم ترشيح ثمانية اعضاء منهم فى انتخابات مجلس الشعب الاخيرة ، حيث فازوا جميعهم . وهذه الظاهرة هامة وجديدة فارتفاع عدد اعضاء الجماعة داخل الحزب الحاكم ، يعنى مزيداً من القنوات للاتصال بينهم وبين صانعى القرار ، كما يعنى توافر أداة جديدة يمكن الاعتماد عليها لطرح مطالب الجماعة وهى المجلس التشريعى . واللافت للنظر ان الموقف كان مختلفا تماما ازاء هذه الانتخابات بالنسبة لجمعية رجال الاعمال المصريين ، بل أكد بعض المسئولين داخل الجماعة أن الجمعية ليس لها علاقة بالسياسة . وانها فقط تود أن تتم الانتخابات بشكل ديمقراطى سليم .

وجدير بالذكر موقف التأييد الذى اعلنته الجمعية للسيد رئيس الجمهورية بمناسبة اعادة ترشيحه لفترة ثانية . وقد جاء فى برقية التأييد أن الجمعية بصفتها تعبر عن مجتمع الاعمال المصرى تؤيد بكل الادراك ترشيحكم لفترة رئاسة ثانية استكمالا للفترة الاولى التى اوليتم فيها للقطاع الخاص كل دعم وتأييد ، مما كان له اثاره الايجابية فى الفترة الماضية ولما سيكون له المزيد من الأثر .

ولعل أهم المواقف التى اتخذتها جماعات رجل الاعمال فى مصر عام ١٩٨٧ ، هى مواقفهم من القرارات الاقتصادية الهامة التى صدرت لتنظيم سوق النقد ، وطرح الخطة الخمسية الجديدة للمناقشة ، والقرارات الخاصة بالائتمان .

بخصوص قرارات سوق النقد ، استقبلت جماعات رجال الاعمال القواعد الجديدة المنظمة للتعامل فى النقد الاجنبى بارتياح . فقد عقدت جمعية رجال الاعمال المصريين اجتماعا لتقييم هذه القرارات والوقوف على رأى مجتمع الاعمال حيالها ، خاصة وأن هذه القرارات جاءت فى جزء كبير منها متمشية مع ما سبق أن طالبت به الجمعية . وجاء فى البيان الذى اصدرته بهذا الشأن :

« استقبل مجتمع الاعمال بعد انتظار طويل ، القرارات الاخيرة التى نظمت التعامل فى النقد الاجنبى بالارتياح والتقدير العميق للحكومة على هذه الخطوة الجريئة التى تعد اساسا قويا لاى اصلاح منشود ، ويعلن قطاع الاعمال تمشيا مع هذه الروح الجادة مشاركته بكل الامكانيات فى انجاح هذا النظام ومساندته .. وتؤكد جمعية رجال الاعمال المصريين أن هذه القرارات قد جاءت بحلول فعلية للمشاكل الناجمة عن تعدد سعر صرف الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية المختلفة .. »

وقد أبدت الجمعية فى نهاية بيانها عددا من التوصيات ، التى ترى انها مطلب رئيسى لاستكمال قرارات النقد لمقومات نجاحها ، وهى :

ــ النظر فى تخفيض نسبة الـ ٣٥ ٪ المطلوب تسديدها مقدما من قيمة الاعتماد بالنقد الاجنبى عند طلب فتح الاعتماد ، وذلك بالنسبة للواردات من الخامات ومستلزمات الانتاج اللازمة .

ــ رفع القيود على فتح فروع جديدة للبنوك المعتمدة حاليا توسيعا لشبكة القنوات الشرعية للتعامل بالنقد الاجنبى .

ــ تحديث النظم الادارية والاجراءات البنكية بما يساعد على رفع مستوى الاداء بالبنوك ، وعدم المغالاة فى فرض رسوم بنكية على تعاملات العملاء .

ــ الغاء شرط فتح اعتماد مستندى للعمليات الاستيرادية .

ــ سرعة اصدار قرارات موضحة لموقف معاملات الشركات الخاضعة للقانون ٤٣ وشركات المقاولات الاجنبية .

وبالمثل استقبلت اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية ، قرارات تنظيم سوق النقد بالموافقة والارتياح . فقد صرح رئيس اللجنة أن هذه القرارات تمتاز بانها لم تشترط على المستورد ضرورة تغطية اعتمادات الاستيراد من البنوك فقط ، مثل قرارات ٥ يناير ، بل اتاحت ايضا الاستيراد من الموارد الخاصة بجانب موارد البنوك . وقد اتفقت وجهة نظر رجال الاعمال بالاسكندرية ، مع جمعية رجال الاعمال المصريين فى أن هذه القرارات تتفق مع مطالبهم السابقة ، لكنهم ايضا اقترحوا مراجعة بعض النقاط حتى تتوافر للسوق مقومات النجاح .. وبالإضافة إلى ما سبق ، طرح رجال أعمال الاسكندرية ضرورة « تقنين نظام الصيارفة » طبقا لضوابط يحكمها البنك المركزى « ذلك لاننا نعتقد أن الصيارفة اقدر على سرعة الحركة من البنوك .. وإذا وضعت لهذا النظام ضوابط جيدة يمكن أن توفروا لنا مبالغ أكبر للسوق المصرفية » .

ومع بداية عام ١٩٨٧ طرحت معالم الخطة الخمسية الجديدة ، ولكى تتحقق مشاركة رجال الاعمال مع الحكومة ، طالب د . كمال الجنزورى ـ نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى ـ جمعية رجال الاعمال المصريين باعداد مقترحاتها الخاصة حول وسائل تنفيذ مهام القطاع الخاص فى الخطة الخمسية ، وذلك بعد أن تقرر أن يسند للقطاع الخاص نصف مشروعات الخطة القادمة . وبالفعل عقد رجال الاعمال عددا من الاجتماعات واللقاءات مع وزارة التخطيط ، والمالية ، والاقتصاد وبعض مسئولى السياسة الاقتصادية . وتم تكوين لجنة لدراسة دور القطاع الخاص فى الخطة الخمسية القادمة ٨٧ / ٩٢ .. وقد ورد فى تقرير اللجنة أنه مادام الواقع يفرض أن يقوم القطاع الخاص بتنفيذ نصف الاستثمارات المقررة للخطة الخمسية القادمة (٢٠ مليارا من الجنيهات) اذن فقد اصبح القطاع الخاص شريكا على نفس القدر لكل من القطاع العام والحكومة .. وابسط حقوق المشاركة أن يعرف كل شريك ماله وما عليه ، وأن يرسم الشركاء سويا خطة العمل » .. وفى مارس ١٩٨٧ اعدت الجمعية رأيها فى الخطة الخمسية ودور القطاع الخاص فيها . وقد ورد فى تقريرها افكار بالغة الاهمية حول هذا الموضوع .

فمن حيث اسلوب اعداد الخطة يشير التقرير سابق الذكر إلى عدم توافر المعلومات الكافية عن اهداف الخطة ، مما يستدعى التحقق من علاقة معدل التنمية المستهدف (٧ ٪) بحجم الاستثمارات المطلوبة . والخطة لابد أن تكون نابعة من منظور طويل المدى عن مستقبل التنمية حتى نهاية القرن . ويشير التقرير إلى أهمية التحقق من دقة البيانات والمعلومات المتوافرة عن تحديد المشروعات المطلوبة وترتيب أولوياتها ، « والبعد عن اعداد قائمة تجميعية بمشروعات تقدمها جهات أو هيئات حكومية » ويرى رجال الاعمال ان الاساس فى تحديد رقم محدد لاستثمارات القطاع الخاص أمر غير واضح ، كما أن الزام القطاع الخاص بخطة لا يتمشى مع طبيعة الاستثمارات الخاصة بذلك ، ولابد من توفير قدر كبير من المرونة المتاحة للقطاع الخاص لاختيار المشروعات التى يراها مناسبة .

وبخصوص استراتيجية التنمية فى القطاع الخاص ، يشير التقرير إلى أن القطاع الخاص ليس مطالبا باقامة مشروعات استراتيجية أو صناعات ثقيلة والانسب له والاجدى للدولة هو تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ويؤكد رجال الاعمال قدرة القطاع الخاص على إنشاء صناعات تصديرية ، أو للاحلال محل الواردات ، أو الصناعات المطلوبة محليا ،

لكنه سيظل مقيدا طالما بقيت معوقات التصدير كما هى . ويطرح التقرير عددا من السياسات والاجراءات فى قطاعات الانشطة المختلفة (الصناعة الزراعة ، التشييد ... الخ) بحيث يمكن القول ان تقرير جمعية رجال الاعمال المصريين حول الخطة الخمسية يشمل ملامح تصور متكامل لبدائل تعتمد بالاساس على حرية قوى السوق .

ومن القرارات الاقتصادية الهامة التى اثارت ردود افعال واسعة فى دوائر رجال الاعمال القيود الائتمانية التى حددها البنك المركزى ومحورها تخفيض حجم ائتمان البنوك . والهدف المعلن لتقييد الائتمان هو الحد من السيولة النقدية لتخفيض حدة التضخم ، مع الحد من الاستيراد وتخفيض الطلب على النقد . إلا أن هذه السياسة من وجهة نظر اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية أدت إلى نتائج خطيرة من أهمها : الحد من معدل نمو الناتج القومى ، وتخفيض الانفاق الاستثمارى للقطاعين الخاص والعام . ويرى رجال الاعمال أن هذه القرارات قد خلقت تناقضاً بين مطلب زيادة الانتاج ثم تقييده عند المستوى الحالى بسبب القرارات سابقة الذكر . وطرح رجال الاعمال عددا من الاجراءات فى مواجهة ذلك ، من أهمها علاج التضخم عن طريق علاج العجز المتزايد فى ميزانية الدولة ، والتفرقة فى موضوع تقييد الائتمان بين المشروعات الانتاجية وبين القروض التى تطلب لنشاطات لاتساهم فى متطلبات التنمية . واخيرا أن يكون للبنوك تقدير حجم الائتمان بما يتناسب مع التطور فى سعر الصرف » والذى تضاعف خلال العامين الاخيرين ، الامر الذى يلزم معه مضاعفة حجم الائتمان لتمويل نفس الاحتياجات » ..

وبالإضافة إلى هذه المواقف الاساسية الثلاثة التى ميزت دور رجال الاعمال فى عام ١٩٨٧ ، فقد استمروا فى طرح عدد من المطالب الاخرى فى قطاعات مختلفة . ففى قطاع الصادرات طالب رجال الاعمال بالغاء لجان البت ولجان تنسيق الاسعار ، لعدم تمشيها مع ظروف الاسواق العالمية ، ولتقييدها لحركة شركات القطاع العام . وطالبوا ايضا بالغاء كافة الأجهزة الرقابية على الصادارت ، فيما عدا اشراف الحجر الزراعى على الحاصلات الزراعية ، وأجهزة وزارة الصحة على السلع الغذائية . وطالبوا بوضع خطة مدروسة للتصدير ، ووضع نظام مرن وعادل لحوافز التصدير ، وتعديل نسبة تجنيب العملة الحرة الخاصة بحصيلة بعض الصادرات الزراعية ، وذلك حتى يمكن مواجهة التنافس العالمى . وفى القطاع المصرفى طالب رجال الاعمال بالغاء السقوف الائتمانية ، والتحذير من الاستسلام لطلب صندوق النقد الدولى بزيادة اسعار الفائدة على القروض بجميع انواعها لان هذا سيزيد من حدة الكساد .

وفى قطاع الاستثمار طالب رجال الاعمال بحل مشاكل الشركات المتعثرة لاسباب خارجة عن ارادتها وأهمها الارتفاع الحاد لسعر الصرف ، والاسراع ببحث المشاكل والمعوقات التى تعترض المستثمرين ، الادارية منها والضريبية . وطرح ايضا رجال الاعمال مشاكل المناطق الحرة ، والناتجة عن غياب المفهوم الاساسى للمناطق الحرة واللافت للنظر فى تحليل مواقف رجال الاعمال من خلال الجماعتين السابقتين هو غياب مناقشة قضية شركات توظيف الاموال ، التى اثارت الانتباه خلال عام ١٩٨٧ . ففى مراجعة انشطة وتقارير جماعات رجال الاعمال ، لم يتضح موقف محدد من شركات توظيف الاموال .

ويلاحظ ايضا تأييد رجال الاعمال لمشروعات قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .. « فقوانين الاسكان الحالية عائق ولابد من تحديد علاقة متوازية بين المالك والمستأجر قائمة على مايفرضه الواقع العملى » . كما يطالبون باعادة النظر فى العلاقة بين المالك المستأجر فى الأرض الزراعية « حيث أن مستأجرى الارض يتوارثونها والمالك لايستطيع أن يفعل شيئا . » .

واخيرا فان مراجعة وثائق هذه الجماعات توضح تأييد رجال الاعمال لمشروع الجامعة الاهلية ، والغاء التعليم المجانى ، والتوسع فى التعليم الفنى ، كما تكشف ايضا هذه المراجعة عن مواقف هامة ازاء التزام الدولة بتعيين الخريجين ، وتغيير قانون العمل الحالى « باعتبار أن القوانين العمالية السارية حاليا وضعت فى وقت لتعطى حقوقا كثيرة للعمال ولم يتم ابراز الواجبات المقابلة لهذه الحقوق ، وفى نفس الوقت لم يوضع اصحاب الاعمال فى وضع متكافىء يحقق العدالة لجميع الاطراف .

والخلاصة أن هذه الجماعات اتسمت بفعالية ملحوظة ، وجدية فى طرح مطالب ومصالح أعضائها . وقد تركزت فى دعم حرية قوى السوق واطلاق آلياتها . كما اعتمد رجال الاعمال على أدوات متنوعة تكاملت فى النهاية ، لتصل إلى صانعى القرار .

الغرف التجارية فى عام ١٩٨٧ :

شهدت الغرف التجارية مع بداية عام ١٩٨٧ استعدادات واضحة لخوض انتخابات اعضاء مجالس الغرف ، ومجالس ادارات الشعب التجارية التى انتهت دورتها وكانت تلك الانتخابات أهم الأحداث التى شهدتها الغرف . ورغم المنافسة القوية بين المرشحين فى بعض الغرف (خاصة اقواها فى القاهرة والاسكندرية) إلا أن اقوى المؤشرات كان هو حجم مشاركة الناخبين أعضاء الغرف ، الذين لهم حق الانتخابات . فمجالس ادارات الغرف فى ١٧ محافظة فازت بالتزكية كما أن الاقبال على التصويت كان ضعيفا فى معظم المحافظات ، فقد بلغ فى محافظة القاهرة ١٠ ٪ فقط ، وفى الاسكندرية ٧ ٪ وفى الجيزة ٨ ٪ . وإذا كان عدد أعضاء غرفة تجارة القاهرة المسددين للاشتركات والممثلين للجمعية العمومية ، يصل إلى ٣٨,٨٠٠ عضو فان حوالى ١١٠٠ فقط شاركوا بالتصويت فى الانتخابات وهى أقل نسبة فى تاريخ الغرف .

ولعل ضعف المشاركة من خلال التصويت ، يعد واحداً من أهم المؤشرات التى تكشف عن طبيعة الغرفة كجماعه للمصالح ، وأن الاعضاء لايرون فى انتمائهم لها تحقيقا وتعبيرا عن مطالبهم ومصالحهم ، وإلا لارتفعت نسبة التصويت وزادت حدة منافسة المرشحين فى مجالس الادارة ، بدلا من نجاح معظمهم بالتزكية فى كثير من المحافظات .

وربما كان أحد أسباب ذلك أن هذه الانتخابات تتسم بتكرار الوجوه ولا يتوافر أى أساس لاختيار الاصلح بين المرشحين ، وهو الامر الذى يؤكد ازمة الفاعلية التى تشهدها الغرف .

الظاهرة الثانية اللافتة للانتباه فى انتخابات الغرف عام ١٩٨٧ ، هى التدخل فى الانتخابات من جانب وزارة التموين . فمن المعروف أن الوزارة تشرف بحكم القانون على الغرف ، ولها كثير من السلطات تمكنها من التدخل فى الانتخابات ، سواء عن طريق تعيين عدد من الاعضاء (١٠ أعضاء) أو عن طريق حق الوزارة فى الفصل فى صحة انتخابات اعضاء الغرفة ، أو حل بعض شعبها إذا قامت بعمل لايدخل فى اختصاصاتها ، بالإضافة إلى الأشراف المالى والادارى على الغرف . وهذا الاطار القانونى الذى يحكم العلاقة بين الغرف ووزارة التموين ، أفقد الجماعة استقلاليتها إلى حد كبير ، وجاءت الانتخابات لتؤكد هذه الحقيقة ، إذ تضمن قرار الوزير بتعيين عشرة أعضاء ، تعيين سبعة يعملون فى القطاع العام فى غرفة القاهرة . أما غرفة تجارة الاسكندرية ، فقد تضمن القرار الوزارى تعيين بعض اعضاء الغرفة ثمانية اعضاء من بينهم ستة يعملون بالقطاع العام . وهو الامر الذى يؤثر فى النهاية على تشكيل مجلس الادارة ومناصبه القيادية ، اذ يستطيع المعينون بما لهم من وزن فى مناصبهم التابعة لوزارة التموين ، التأثير على نتائج انتخابات المكتب (رئيس وسكرتير عام الغرفة) . ومغنى هذا فى النهاية توافر امكانيات استقطاب الاصوات اعتمادا على النفوذ والمنصب .

والخلاصة أن انتخابات الغرف التجارية فى عام ١٩٨٧ ، لم تنجح فى اجتذاب القاعدة العريضة من التجار الذين تمثلهم والذين يبلغ عددهم حوالى ثلاثة ملايين عضو من القطاع الخاص والقطاع العام ، وهو ما يثير قضية الفاعلية ويطرح فى الوقت نفسه المقارنة بينها وبين جماعات رجال الاعمال . فالاخيرة يتمثل احد مصادر فاعليتها فى قدرتها على تحقيق التضامن والانسجام بين مصالح اعضائها من جانب ، واستقلالها التام عن سلطة الوزارة من جانب آخر . ولعل البحث عن الفاعلية كان أحد الاسباب التى دفعت بعض كبار رجال الاعمال - أعضاء الغرف - إلى الانشقاق وتكوين جماعات أقل عددا وأكثر تجانسا .

ويفتح هذا الموضوع الباب لمتابعة الصراع الدائر بين الغرف وجمعية رجال الاعمال المصريين ، الذى كشفت عنه أحداث عام ١٩٨٦ . فالغرف تطرح كيانها كممثل شرعى لمصالح التجار ورجال الاعمال فى مصر ، ولايحق لأى جهة أخرى منازعتها فى هذه الشرعية . وهى فى هذا تعتبر أن جمعية رجال الاعمال المصريين كيان غير قانونى استند على قانون الجمعيات بوزارة الشئون الاجتماعية .

وقد شهدت عام ١٩٨٧ ، امتداد هذا الصراع أو النزاع حول الشرعية القانونية ، حين طالب رئيس الاتحاد العام للغرف ، الجهات المختصة بوقف مخالفات جمعية رجال الاعمال المصريين .. « والمتمثلة فى اغتصاب اختصاصات قانونية أصيلة لجهات شرعية ، فى مقدمتها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية واتحاد الصناعات .. » .

أما عن موقف الغرف من أهم القرارات والاحداث الاقتصادية فى عام ١٩٨٧ ، فقد تقاربت فى ردود افعالها من جماعات رجال الاعمال سابقة الذكر . فقد لاقى القرار الخاص بتنظيم النقد ترحيب اعضاء الغرف ، وعقد اجتماع لمناقشة الابعاد المختلفة التى يتضمنها القرار . حضر الاجتماع عدد من ممثلى المستوردين والمصدرين والمستثمرين ، الذين قرروا فى النهاية ان القرار سوف يقضى على متاعبهم فى التعامل مع تجار العملة ، أو مع مصلحة الضرائب عند حساب الارباح ، أو مع اجهزة وزارة التموين عند حساب التكلفة الاستيرادية .

أما بخصوص موقف الغرف التجارية من الخطة الخمسية ، وتوجهاتها ازاء مسئوليات القطاع الخاص ، فقد نظم الاتحاد العام مؤتمرا للمستثمرين حضره رئيس الوزراء . وكان هدف هذا المؤتمر التعرف على سبيل تحقيق استثمارات القطاع الخاص فى الخطة الخمسية . وقد طرح الاعضاء المشاكل التى يواجهها المستثمرون مع الاجهزة البيروقراطية ، كما ناقشوا دور البنك المركزى فى تنشيط الاستثمارات الخاصة ، إلا أنهم لم يتقدموا بوثيقة محددة حول تصوراتهم بشأن القطاع الخاص والخطة الخمسية فى المستقبل .

وإذا كانت الغرف هى الممثل الشرعى للقاعدة العريضة من التجار فان طبيعة المطالب المطروحة ينبغى ان تعبر عن هذه القاعدة ، ولعل مراجعة تقارير بعض الغرف التجارية بالاقاليم توضح مثل هذه المطالب وأهمها : تعديل قانون التأمينات الاجتماعية ، والسماح للتجار بتكوين جمعيات تعاونية لتسويق انتاجهم . ايضا من أهم هذه المطالب خفض الرسوم الجمركية على المستلزمات الانتاج ، وإعادة النظر فى نسبة الربح على الاقمشة الشعبية ، واخيرا منع التعسف فى تحرير مخالفات التموين .

من الواضح اختلاف هذه المطالب فى طبيعتها وحدودها . من تلك التى يتبناها رجال الاعمال : فالغرف تضم اعضاء محدودى أو متوسطى الثروة ورأس المال ، من التجار والصناع المنتشرين فى ربوع مصر . وهم فى النهاية قطاع ، عريض يبحث عمن يدافع عن مصالحهم ، ويطرح مطالبهم . بينما الفئة

الأخرى المحدودة من رجال الاعمال من أصحاب الثروة والنفوذ فهي على قمة الهرم ، ويمتلكون من الوسائل والقنوات ما يسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم ، بل والضغط من أجلها على صانع القرار . ولعل هذه هي الازمة الحقيقية التي تواجهها الغرف ، فهي بحاجة إلى مزيد من الحيوية والفعالية في التحامها بالقاعدة التي تنتمي اليها ، إلى أن تكون الممثل الحقيقي للملايين من صغار ومتوسطي التجار والصناع أعضاء الغرف ، لا ان تنشغل بالدفاع عن شرعيتها القانونية ومنازعة رجال الاعمال .

وأحد المظاهر الايجابية التي ينبغي الاشارة اليها في تناول دور الغرف التجارية في عام ١٩٨٧ ، هو تنشيط العلاقات التجارية غير الرسمية بين مصر وبعض دول العالم . اذ وقعت الغرف المصرية بروتوكول تعاون بينها وبين الغرف السوفيتية في يناير ١٩٨٧ ، كان بمثابة دعم التعاون بين البلدين كما قام وفد يمثل الغرف التجارية بزيارة السعودية بهدف تنشيط التبادل التجاري بين البلدين في نفس الشهر ، وترتب على هذه الزيادة الاتفاق حول انشاء شركة مصرية سعودية للاسكان الاقتصادي .

واخيرا كان من الاحداث الهامة التي شهدتها الغرف عام ١٩٨٧ ، انشاء شعبة عامة للمقاولين على مستوى الجمهورية بهدف تمثيل مصالح المقاولين داخليا وخارجيا ، والتحدث باسم المقاولين لدى الاجهزة الرسمية فبعد عدة سنوات من محاولة تمثيل مصالح المقاولين ، تم الاعلان رسميا عن انشاء الشعبة في اطار اتحاد الغرف التجارية ، وهي تضم حوالي ٢٥ ألف مقاول ، ولها مجلس ادارة يضم ١٢ شخصيا من العاملين في مجال المقاولات بالاضافة إلى رؤساء شعب المقاولات في الغرف التجارية المختلفة . وتهدف شعبة المقاولات إلى تنظيم المهنة ، وتشجيع اجراءات دعم شركات المقاولات في القطاع الخاص ، كما تهدف إلى تنمية الكوادر وتوفير العمالة الحرفية ، والجدير بالذكر أن انشاء شعبة مقاولات يسمح لمصر - في غياب اتحاد عام للمقاولات - القيام بدور على المستوى العربي في اتحاد المقاولين العرب . ولايزال مشروع قانون اتحاد المقاولين المصري داخل مجلس الشعب ، حيث يثير الجدال حول قدرته على تنظيم مجال يشترك فيه القطاع الخاص والقطاع العام ، كما يثير بعض الاعتراضات عن امكانية سيطرة مجموعات محددة من المقاولين على الجموع العريضة .

نقابات العمال :

أجتمعت عديد من الدلائل لتؤكد أن عام ١٩٨٧ سوف يشهد أحداثاً هامة تتعلق بنقابات العمال . بعض هذه الأحداث يرتبط بقيادات هذه النقابات ، ويرتبط بعضها الأخر بالقاعدة العريضة من العمال . فمع نهاية عام ١٩٨٦ ، أنتهى الجمع بين منصبي رئيس الأتحاد العام لنقابات العمال ووزير العمل ، وقد بدأ هذا التقليد عام ١٩٦٢ وكان السيد / انور سلامة وهو أول من جمع بين المنصبين . ويفترض هذا التقليد من ناحية اتاحة صلة جيدة بين العمال والسلطة ، إلا انه من ناحية اخرى يعني ويتضمن احتواء السلطة التنفيذية للنقابات ، وقد يحولها الى اجهزة تابعة ومكملة لوزارة القوى العاملة ، لقد طرح هذا الفصل بين المصبين ، علامات استفهام كثيرة خاصة وان هذا التغيير المفاجيء قد حدث قبل حلول ١٩٨٧ والأنتخابات على الأبواب ، كما أنه حدث بعد عام حافل بتوترات عمالية متنوعة . ايضا كان هناك التغير الذي حدث في مجلس الشورى بتعيين السيد / أحمد العماوي وكيلاً للمجلس عن العمال ، وهو يرأس واحداً من أنشط النقابات العمالية ، وهي نقابة عمال الكيماويات .

لقد طرحت التغيرات على قمة الأتحاد اذن ، العديد من علامات الأستفهام حول مستقبل قيادة الأتحاد العام للعمال ، والعلاقة بين العمال والسلطة ، والنتائج المستقبلية المتوقعة لأنتخابات النقابات عام ١٩٨٧ . أما على مستوى القاعدة العمالية العريضة ، فقد اثيرت مطالب تتعلق بالأجور والأرباح وعلاقة الأدارة بالعمال ، وتوفير الخدمات الأساسية خاصة في الأسكان ، وبلورت ايضا بعض المطالب العامة المرتبطة بتوجهات السياسة الأقتصادية ازاء القطاع العام والقطاع الخاص ، وكان لبعض النقابات العمالية مواقف حاسمة ازاء مشروع « جنرال موتورز » الذي كان مطروحا بقوة عام ١٩٨٦ وشهدت ايضا الأعوام القليلة الماضية أزمة في علاقة العمال بالنقابة ، وأزمة اخرى في علاقتهم بالسلطة . فعلى مستوى علاقة العمال بالنقابات العمالية ، يلاحظ أن عدد العمال الأعضاء في النقابات حوالي ثلاثة ملايين عامل من بين ١٣ مليون عامل . فالعضوية في النقابات العمالية تختلف عنها في النقابات المهنية ، فهي في الأخيرة اجبارية وشرط لممارسة المهنة ، بينما هي في الأولى اختيارية . و يترتب على ذلك أن تمثيل العمال داخل النقابات لايتجاوز ٢٥٪ من عددهم ، ويلاحظ ايضا أن الأنتخابات في النقابات المهنية تتم في معظم الأحوال ، من قبل الجمعيات العمومية ، أما في حالة مجلس ادارة الأتحاد العام لنقابات العمال ، فهو الذي يتولى اختيار رئيس له من بين اعضائه ، دون أن يكون للقاعدة العمالية رأي فيه . أن هذه الطبيعة الخاصة لتشكيل الأتحاد العام للعمال ، خلقت بعض الأزمات في علاقة العمال بالنقابات التي بدت في كثير من الأحوال غير معبرة عن مصالح ومطالب القاعدة . وقد شهد عام ١٩٨٦ بعض المواقف الصريحة ، من أهمها أحداث الأعتصام في بعض الوحدات الأنتاجية التي عبرت عن سخط الأوساط العمالية ازاء التعامل مع بعض قضاياهم ، كما عكست من ناحية اخرى غياب القنوات الشرعية التي تستطيع التعبير عن مطالبهم وكان أهم هذه الأحداث اضراب عمال السكك الحديدية في يوليو ١٩٨٦ ، حين تكررت مطالبهم بالاصلاح الوظيفي والتأمينات دون تجاوب المسئولين في النقابة أو في الحكومة ، وأيضا اعتصام عمال شركة اسكو في يناير ١٩٨٦ ، احتجاجا على

حساب الأرباح وأسلوب معاملة الأدارة لهم . هذه النماذج وغيرها تشير الى عدم تعبير القنوات الشرعية (النقابات) عن مطالب العمال وعدم قدرتها على التحرك بفعالية .

ولقدكانت انتخابات النقابات العمالية أهم الأحداث التى شهدها عام ١٩٨٧ ولعل نتائج أو مسار الأنتخابات فى حد ذاتها ، ليس بالأمر الهام بالقياس الى أهمية تحليل القوى الفاعلة فى هذه الأنتخابات وما أرتبط بها من تفاعلات . وفيمايلى أهم المؤشرات التى ارتبطت بانتخابات النقابات العمالية :

١ ـ قبل بداية الأنتخابات فى اكتوبر ١٩٨٧ ، طالب الجمعيات العمومية بعدم تقديم أسماء المرشحين الى المدعى الأشتراكى ،ودعت الى إلغاء القانون الذى تستند عليه وهو قانون رقم ٣٣ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الأجتماعى . اذ أعطى هذا القانون الحق للمدعى الأشتراكى بالاعتراض على الترشيح لعضوية مجالس ادارات النقابات العمالية أو المهنية أو لعضوية المجالس المحلية والجمعيات التعاونية . وقد استخدم المدعى الأشتراكى هذا القانون لأول مرة فى انتخابات العمال عام ١٩٧٩ حين اعترض على ٥٩ مرشحا . وقد تبنت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب مشروع قانون يقضى بتعديل هذا القانون ولعل توقيت طرح هذا التعديل فى مجلس الشعب كان نوعا من التهدئة والترضية للعمال قبل الأنتخابات .

ويؤكد هذا التحليل قرار مجلس الأتحاد العام لنقابات عمال مصر ، بتجميع آراء ٢٣ نقابة فى تعديل قانون العاملين بالقطاع العام الذى اعدته وزارة القوى العاملة ، وهو يقضى بالغاء الدرجات الوظيفية فى شركات القطاع والأخذ بنظام لوائح الأجور النوعية فى كل قطاع ووضع اللوائح التى تتناسب مع ظروف وطبيعة العمل . وارتبط الحرص على استطلاع رأى العمال فى مشروع القانون هذا ، بالأعداد لعقد جلسات استماع بمجلس الشعب يشارك فيها العمال .

٢ ـ ايضا وفى اطار الاستعداد لمعركة الأنتخابات ، بدأت لجان التفتيش المشتركة من ممثلى الأتحاد العام ووزارة القوى العاملة ، أعمالها فى التفتيش المالى والأدارى على النقابات العمالية ورغم أن هذا يأتى تنفيذا لأحكام قانون النقابات العمالية الا أن توقيت هذا الأجراء مع الأنتخابات ، قد اثار ردود افعال متعددة محورها ابعاد شخصيات قيادية بعينها عن الأنتخابات .

٣ ـ اتت استقالة سعد محمد أحمد من رئاسة الأتحاد والتى قدمها للوزير عاصم عبد الحق ، لتطرح عددا من الأسماء المرشحة على قمة رئاسة الأتحاد . وأولها الوزير ذاته باعتبار أن ذلك امتداد لتقليد استقر لفترة طويلة ، ثم أحمد العماوى رئيس نقابة الكيماويات (ووكيل مجلس الشورى) وسعيد جمعه رئيس نقابة الصناعات الهندسية ، ومختار عبد الحميد رئيس الأتحاد العام (المؤقت) . وتم حسم الموقف بالأتفاق وفوز أحمد العماوى بالتزكية .

٤ ـ اتسمت الأنتخابات العمالية بتجاوب كبير من جانب العمال ، حيث تزايد عدد المرشحين من جهة ، وارتفعت نسبة التصويت من جهة اخرى . وفى نفس الوقت فاز بالتزكية عدد من الوجوه القديمة فى الحركة العمالية ، بينما ارتبطت الوجوه الجديدة بالشباب . وارتفع عدد الطعون المقدمة من العمال فى نتائج الأنتخابات حيث سجلت محافظة الجيزة اعلى معدلاتها (٢٨٠) تليها القاهرة (٢٠٠) ثم القليوبية (١٧٠) كما تدخلت محكمة القضاء الأدارى لوقف استبعاد ١٦ مرشحا من الأنتخابات ، وتأييد استبعاد ٩ آخرين ويلاحظ أن عددا كبيرا من الشكاوى والطعون ارتبط بالاعتراض على تغيير صفات المرشحين من فئات الى عمال ثم الى مهنيين وهو ماأعتبرته بعض الدوائر ، اسلوباً لتدخل الحكومة .

٥ ـ أما عن القوى الفاعلة فى انتخابات النقابات العمالية ، فإن أهم مايلاحظ عليها الميل الى التسييس ودخول بعض الأحزاب والقوى السياسية الى معركة الأنتخابات . ويأتى فى قمة هذه القوى الفاعلة ، الحزب الوطنى الذى دعم كثيرا من المرشحين فى الأنتخابات ، كما ركز على انتخابات العمال فى المستوى القيادى وقد اعتمد فى هذا على الجهاز الأدارى للدولة ، وبعض القوانين التى تتيح الأعتراض على ترشيح النقابيين المعارضين ، واللافت للنظر هو عدم وصول موافقة المدعى الأشتراكى على اسماء المرشحين ، الاقبل اجراء الأنتخابات بيوم واحد ، مماأثر على الدعاية الأنتخابية ، وأعتبر هو الأخر أحد اسلحة الحكومة لتوجية نتائج الأنتخابات . أيضا يعتمد الحزب على عدد من قياداته المنتشرة بالفعل داخل الأوساط العمالية .

أما القوى الثانية داخل الأنتخابات فقد تمثلت فى التيار الدينى الذى دخل لأول مرة معركة الأنتخابات العمالية ، وقد اعتمد على انصاره فى قطاع الأنتاج الحربى والكيماويات والصناعات الهندسية . الا أن خبرة الأنتخابات فى حالة نقابات العمال تختلف عنها فى حالة النقابات المهنية ، اذ تتميز الأخيرة بسيادة طابع المصالح اليومية للعمال ، لهذا فإن النتائج جاءت محدودة .

وتنتمى القوى الثالثة الى اليسار ، حيث رفع ممثلوه شعار استقلالية الحركة النقابية وديمقراطيتها وقد ذكرت بعض مصادر حزب التجمع انه قدم الف مرشح موزعين على مختلف الوحدات الأنتاجية ، وذلك من بين ٣٦ الف مرشح عمالى اما حزب الوفد فلم يكن له أى ثقل فى الأنتخابات ، وقد اشار أحد نوابه الى أن « حزب الوفد يرى فى الأنتخابات مسألة متعلقة بمصالح العمال ، ومسألة عمالية صرفة .

لقد أجتمعت المؤشرات السابقة معا ، لتجعل من انتخابات نقابات العمال ، بكل ما أحاطبها من تفاعلات ، أهم الأحداث التى شهدتها نقابات العمال عام ١٩٨٧ .

ومن الأهمية بمكان الأشارة الى أن أهم المطالب العمالية التى بلورتها الأنتخابات سالفة الذكر ، تتلخص فى زيادة الأجور فى مواجهة ارتفاع الأسعار ، وتحسين ظروف العمل ، مع توفير الخدمات الأساسية فى السكن والعلاج .

وقد تفسر الأنتخابات وما ارتبط بها من آليات لتهيئة المناخ لها جو الهدوء النسبى الذى ساد الأوساط العمالية وميز العلاقة بين النقابات والسلطة . اذ يلاحظ انخفاض حدة المشاكل العمالية والتوترات التى سادت عام ١٩٨٦ ، وساهم فى ذلك اعلان براءة عمال السلك الحديدية بعد الأضراب الذى نظموه عام ١٩٨٦ ، وتجميد مشروع جنرال موتورز ، وتبنى بعض مشروعات القوانين التى من شأنها ، تحسين اوضاع العمال فى القطاع العام ، وحل مشاكل بعض الوحدات الأنتاجية الخاصة بحساب الأرباح والقرار الخاص بزيادة الأجور والمعاشات ولهذا فقد بدت احداث الأحتجاج العنيف من جانب العمال محدودة نسبيا ، وانشغل الجميع فى معركة الأستعداد للأنتخابات .

واخيرا ، قد يكون من المفيد الأشارة الى موقف النقابات العمالية من الخطة الخمسية ، والتى سبق أن تجاوبت جماعات رجال الأعمال والغرف ، مع اعلان تفاصيلها . فمن المعروف أن القانون يحدد من بين اهداف المنظمات النقابية « المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط التنمية الأقتصادية والأجتماعية وحشد طاقات العمال من أجل الأسهام فى تنفيذها »لهذا فان الخطة ينبغى ان توزع على النقابات العامة حسب تخصصاتها ثم يرفع الأتحاد العام تقريرة الى المسئولين ، الاأن الخطة لم تصل فى واقع الأمر الى النقابات العمالية ، الا بعد مطالبة قيادات النقابات لها بعد شهور طويلة ، وهو يعكس عدم التوازن أو عدم التكافؤ فى تعامل الحكومة مع جماعات المصالح ، فالخطة الخمسية طرحت على جماعات رجال الأعمال منذ الأيام الأولى من يناير ١٩٨٧ ، وطلب منها اعداد تقرير تفصيلى عن مسئوليات القطاع الخاص ، بينما لم تصل الى نقابات العمال ، الا بعد فترة طويلة من المطالبة بها .

نقابة الأطباء :

شهدت نقابة الأطباء نشاطا وحيوية لافتة للنظر فى عام ١٩٨٧ ولم يكن اجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية هو مصدر هذا النشاط وهذه الحيوية ، وانما استطاعت النقابة بالفعل ان تتخطى حدود الدور التقليدى لها كنقابة خدمية ، وتقوم على الصعيد القومى والمحلى بدور عام .

فقد ساهمت النقابة بدور نشيط فى عقد مؤتمر اتحاد الأطباء العرب بالخرطوم الذى قرر بالاجماع الغاء تجميد عضوية مصر كما عقدت النقابة مؤتمراً لمناصرة القضية الأفغانية ، واعلنت انسحابها من المؤتمر الدولى الخامس للمضادات الحيوية بسبب اشتراك اسرائيل ، ووجهت تحذيرا الى الأطباء من الأشتراك فى المؤتمر العالمى للصحة النفسية ، وذلك بسبب اشتراك اسرائيل ايضا .

وكان اللافت للنظر فى عام ١٩٨٧ ، هو تطور اهتمام نقابة الأطباء بقضايا الحريات ، ففى احتفال النقابة بالعيد التاسع للطبيب المصرى فجر الأعضاء قضية التعذيب أمام رئيس الوزراء . كما أعلنت النقابة استنكارها لما اسمته عملية الأعتقال الواسعة والتعذيب الذى تعرض له بعض المتهمين ، فى اعقاب محاولة اغتيال حسن ابو باشا . ثم نظمت ندوة هامة عن الأرهاب ، اشترك فيها عدد من ممثلى كافة التيارات السياسية ، واعلنت فى نهايتها ادانة الأرهاب والمطالبة بمزيد من الحرية والديمقراطية ، وتضييق الفوارق بين الطبقات وكفالة حق الحياة والعمل .

ويمكن القول ايضا ، ان من الظواهر اللافتة للنظر فى انشطة نقابة الأطباء خلال عام ١٩٨٧ البعد الأسلامى الذى اتسم به جانب من هذا النشاط ، ويأتى على قمة هذه الظاهرة ، الندوة الهامة التى نظمتها نقابة الأطباء والتى اشترك فيها بعض ممثلى التيار الأسلامى وبعض معارضيهم وناقشت النقابة ايضا فى جانب من انشطتها القومية قضية الفتنة الطائفية . وعقدت مؤتمراً للأعجاز الطبى فى القرآن ، وندوة حول الطب والشرائع السماوية ، وندوة الشباب المسلم والتحديدات المعاصرة .. وهو ما يشير الى وضوح البعد الأسلامى فى نشاط النقابة ، والذى قد يفسره زيادة عدد اعضاء مجلس النقابة من التيار الأسلامى وهو ما سنشير اليه فيما بعد .

ايضا من الأبعاد الهامة فى نشاط وحيوية نقابة الأطباء فى الفترة الأخيرة ، اهتمامها بحماية المهنة والتجارب مع المشاكل المجتمعية . فمنذ عدة سنوات ، تقوم النقابة بضغوط متنوعة على وزارة التعليم العالى ووزارة الصحة والمجلس الأعلى للجامعات وذلك من اجل تحديد العدد المسموح بقبولة فى كليات الطب ، ويأتى ذلك استجابة لأتجاه قوى تنامى بين اعضاء النقابة ، بضرورة القيام بدور ايجابى لرفع مستوى اعداد الأطباء الشبان وقد اثار ذلك ردود فعل متعارضة ، باعتبار أن مثل هذا القرار من شأنه حرمان الالاف من التعليم الطبى حتى وأن حصلوا على نتائج متفوقة تؤهلهم لذلك . الا أنه فى اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الأطباء ، تقرر ضرورة التمسك بقرار تخفيض اعداد المقبولين بكليات الطب الى ٢٠٠٠ طالب سنويا وتخفيض العدد ١٠ ٪ كل عام طبقا لقرار سابق للمجلس الأعلى للجامعات ومن ناحية أخرى فقد اهتمت النقابة بمشكلة تلوث الأغذية وقضية الأشعاع ، التى سبق أن احتدمت فى عام ١٩٨٦ وقامت من جانبها بمناقشة الموضوع فى بعض الندوات واصدرت عدداً من القرارات التى تكفل الأهتمام المتابعة . وقررت ايضا القيام بحملات تفتيشية على العيادات الخاصة والمشتركة للتأكد من توافر الشروط والمواصفات ، وتجاوبت النقابة مع اثارة وسائل الأعلام لظاهرة ارتفاع تكلفة العلاج الخاص ، والعلاج بالمستشفيات الأستثمارية ، ونظمت ندوة خاصة لمناقشة الموضوع . كما قررت فرض رقابتها على العيادات التى انتشرت اخيرا بالمساجد والكنائس للتأكد من اسعار الخدمات من جهة ، وصلاحية الخدمة من جهة أخرى واذا كانت

قضية توفير الأدوية وتسعيرها قد اثيرت بشكل حاد فى عام ١٩٨٦ فان النقابة لقد لعبت دورا ايجابيا فى هذا الصدد ، وبدأ ذلك فى طلبها بأن يكون لها دور فى تسعير الدواء ، وفقا للتكلفة الفعلية ، وضرورة تطوير صناعة الدواء فى مصر ، من حيث التوسع فى انشائها ، أو من حيث توفير متطلباتها كاملة .

وكان من الظواهر اللافتة للنظر ايضا فى نقابة الأطباء ، ومعظم النقابات المهنية ، فى السنوات الماضية ، تطور ضغوط قوى اجتماعية داخلية من اعضاء النقابة ، هم الشباب . فأكثر من نصف عدد الأطباء الأعضاء فى النقابة هم أقل من ٣٥ سنة ، أى فى مرحلة التكوين المادى والعلمى وعلى النقابة مواجهة احتياجاتهم . وفى هذا الأطار اتجه جانب من الخدمات النقابية نحو تخصيص وحدات لأسكان الشباب الأطباء فى المدن الجديدة ، وكذلك توفير قروض ميسرة للشباب لفتح عيادات شعبية . كما قررت النقابة توفير خدمات خاصة لأطباء الأمتياز لأول مرة ، وذلك من خلال سجل خاص لهم داخل النقابة يمكنهم من الأستفادة من بعض خدماتها .

ويعكس كل ذلك ضغوط قطاعات جديدة ، بدأت تتبلور داخل معظم النقابات المهنية ، حيث اتضحت فجوة كبيرة بين الأجيال ، وبدأ الشباب فى تكوين جماعات فرعية داخل الجماعات الأم ، من أجل توفير خدمات نقابية خاصة بهم لمواجهة متطلبات الحياة .

والظاهرة الأخيرة ، وهى ليست اقل اهمية ، والتى ينبغى الأشارة اليها فى هذا السياق هى استمرار احراز النجاح لممثلى التيار الأسلامى داخل نقابة الأطباء ، فقد فتح باب الترشيح لأنتخابات التجديد النصفى ، فى النصف الثانى من ديسمبر ، وانتخابات النقابات الفرعية . فجاءت النتائج لتؤكد استمرار تقدم مرشحى هذا التيار ، وقدرتهم على التنظيم الدقيق وكانت الشعارات الأساسية التى تبناها ممثلو هذا التيار هى التصدى للفساد ، وتوفير الخدمات الأساسية للأطباء الشبان ، وانفاق اموال النقابة فيما يعود بالنفع على القاعدة العريضة من الأعضاء .

وهذه الظاهرة هامة وينبغى النظر اليها فى اطار اشمل ، اذ أن ممثلى التيار الأسلامى تقدموا بالفعل داخل كثير من النقابات المهنية ، وكان شعارهم الأساسى محاربة الفساد وتوفير الخدمات . ومن الواضح ان النقابات بدت كمجال خصب للحركة السياسية واكتساب الأنصار ، والأتصال بالقاعدة العريضة . وهى بهذا تنجح فيما اخفقت فيه الأحزاب ، خاصة مع غياب منبر مستقل شرعى ، يتيح لبعض القوى التعبير والحركة .

نقـــابة المهندســـين :

كانت أهم الأحداث التى أرتبطت بنقابة المهندسين خلال عام ١٩٨٧ ، انتخاب منصب النقيب والأعضاء المكملين ، وانتخابات مجالس الشعب . فقد عكست هذه الانتخابات صراعات عنيفة داخل النقابة ، كما أبرزت عددا من الديناميات التى أرتبطت بها ، وتحالفات القوى الفرعية ، وأحداث هذا العام كانت أستمرارًا لأحداث الأعوام القليلة الماضية ، التى شهد القضاء المصرى جانبا كبيرا منها ، ودار الصراع فيها حول عدم التزام النقابة بأحكام محكمة القضاء الادارى لالغاء انتخابات الشعب السبع ، التى جرت فى أبريل ١٩٨٥ . وأدى ذلك إلى تبلور أتجاه معارض للنقيب الحالى (عثمان أحمد عثمان) الذى يقضى دورة ثالثة له بعد تعديل القانون . وفى حقيقة الأمر فإن تعديل قانون بعض النقابات ، يسمح بمد فترة ثالثة للنقيب ، أصبح ظاهرة لافتة للنظر على مستوى النقابات ، حيث شهدتها من قبل نقابة المعلمين ـ ونقابة الفنانين ونقابة المهندسين . . إلخ وهى ظاهرة بحاجة إلى تحليل .

ـــ أما الظاهرة الثانية فهى دخول القضاء المصرى طرفا أساسيا فى فض مشاكل وصراعات داخلية بالنقابة ، بعد العجز عن حلها وديا . فنقابة المهندسين طرف فى ٢٦ قضية أمام محكمة القضاء الادارى ، وهو ما يعكس حدة صراع يعوق العمل النقابى .

ـــ ويظهر هذا الصراع أيضا فى انعقاد جمعيتين عموميتين للنقابة ، كل منهما تتمسك بشرعيتها ، وتطرح إحداهما ضرورة سحب الثقة من النقيب الحالى . وقد ثار الخلاف فى ١٩٨٧ بسبب وقف انتخابات مجالس الشعب ، ثم صدور حكم قضائى لعقد جمعية عمومية غير عادية ، كانت النقابة من قبل قد رفضت عقدها . واتهم الأعضاء المجلس الحالى بالتحايل على تعديل مادة ١٢ من قانون النقابة الخاصة بالاسقاط النصفى . وعلى الجانب الآخر اجتمعت جمعية عمومية أخرى قررت عدم مساءلة النقيب وأعضاء مجالس النقابة ورفض ما أعلنته الجمعية الأخرى . . .

فى هذا المناخ من تبادل الاتهامات بين مجموعات من أعضاء النقابة وانقسام النقابة بين مؤيد لهذا الجانب أو معارض ، كان يتم الاستعداد لانتخابات النقيب والانتخابات التكميلية ، مما أضفى سمات العنف والحدة على هذه الانتخابات . وكان المرشحون لمنصب النقيب هم : عثمان أحمد عثمان النقيب الحالى ، والذى يؤيد الحفاظ على الوضع الراهن ، والمهندس عبد المحسن حموده الذى يطالب بضرورة التغيير وخضوع أموال النقابة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، واللواء المهندس محمد سامى قنديل ويؤيده العسكريون . وقد حسمت انتخابات القمة لصالح عثمان أحمد عثمان الذى فاز نقيبا للمرة الثالثة بـ ١٢ ألف صوت مقابل ١٥٠٠ صوت حصل عليها

منافسوه . إلا أن النقابة التى تضم ١٨٠ ألف مهندس ، شهدت هذا العام صراعات وتصاعدا لبعض القوى ينبغي الاشارة إليها . فقد بدأت المعركة الحقيقية ، على المستويات الأخرى لانتخابات مجالس النقابة . وكان أطرافها التيار الاسلامى من جانب ، وتكتل العسكريين من جنب آخر . وقد حقق التيار الاسلامي هنا أيضا انتصارات كبيرة فى مواجهة القوى الأخرى التى أيدها النقيب . ففى انتخابات النقابة العامة التى تضم سبع شعب ، فاز التيار الاسلامى بـ ٥٤ مقعدا من جملة المقاعد المطروحة للمنافسة وهى ٦١ مقعدا . وفى الانتخابات الفرعية فازت القائمة الاسلامية كاملة فى الاسكندرية والفيوم والسويس والمنوفية ، بينما فشلت فى المنيا والجيزة . وعلى أى الأحوال ، فقد أضاف نجاح القائمة الاسلامية المرشحة لمجالس نقابة المهندسين عام ١٩٨٧ ، نجاحا إلى ما أحرزه فى انتخابات ١٩٨٥ . وكان شعارهم هنا أيضا محاربة الفساد ، وتوفير الخدمات (الاسكان والصحة) للمهندسين . وعلى الجانب الأخر كان تكتل العسكريين يساندهم النقيب الذى استصدر قرارا بان تتم الانتخابات بالنسبة لهم فى وحداتهم العسكرية . وقد دفع ذلك بمجموع المهندسين إلى مناشدة المشير أبو غزالة التدخل لالغاء اللجان الانتخابية فى ثكنات الجيش ، حفاظا على الطبيعة الخاصة للجيش ، وعدم التفرقة بين المدنيين والعسكريين . وقد فسر البعض ذلك بأنه محاولة لضمان أصوات معظم العسكريين لتوجيه نتائج الانتخابات فى مجلس النقابة . وبالفعل قررت الجمعية العمومية الطارئة تعديل القرار السابق الصادر من المجلس الأعلى للنقابة ، وأن تكون الانتخاب فى مواقع مدنية قريبة مع السماح بالدعاية الانتخابية .

أجتذبت أحداث الانتخابات إذن داخل نقابة المهندسين ، أهتماما كبيرا مصدره الصراع على قيادة النقابة من جهة ، والتكتل بين قوى المهندسين (عسكريين ومدنيين ، قطاع خاص وقطاع عام) من جهة أخرى ، مما يهدد بالفعل وحدة العمل النقابى ، ويعوق أى محاولة للتغيير .

نقابـــة المحامين :

كان نشاط نقابة المحامين فى عام ١٩٨٧ ، امتدادا للخط الواضح الذى أتسم بها نشاطها فى السنوات السابقة ، والذى غلب عليه التوجه القومى ودعم قضايا الحريات . ورغم أن السنوات القليلة الماضية كشفت عن بعض الصراعات والتكتلات الداخلية ، التى تهدد وحدة النقابة وتضامنها إلا أن دورها على المستوى القومى أستمر واضحا .

ومن أهم المظاهر التى أتسمت بها أنشطة النقابة :

ـــ على المستوى العربى ، نظمت النقابة أول مؤتمر أقليمى عربى للاتحاد الدولى للمحامين ، وذلك فى شهر فبراير عام ١٩٨٧ . كما نظمت مشاركتها فى الدفاع عن زعيم حركة الاتجاه الاسلامى فى تونس (راشد الغنوشى) الذى وجهت له الحكومة تهمة قلب نظام الحكم ، كما أصدرت بيانا لدعم الصمود الفلسطينى ، بمناسبة مرور خمس سنوات على أحداث صابرا وشاتيلا .

ـــ وعلى المستوى المحلى أصدرت النقابة بيانا دعت فيه إلى جلسة طارئة لجميع النقابات الفرعية ، حتى يتم الأفراج عن بعض المحامين المعتقلين ، وطالب البيان بالغاء جميع القوانين الاستثنائية ، والتأكيد على حرية الأحزاب وحرية الصحافة وفتح باب الدعوة المباشرة أمام محكمة الجنايات فى جرائم التعذيب وجميع جرائم الاعتداء على الحريات . ثم أصدرت النقابة بيانا آخر أستنكر فيه المحامون أستمرار حالة الطوارىء واعتقال بعض المواطنين . وقرر مجلس النقابة فى يونيو ١٩٨٧ الاضراب على مستوى الجمهورية احتجاجا على « الاعتقالات العشوائية وتعذيب بعض المعتقلين مع اعتقال بعض المحامين » . كما نظمت اللجنة الوطنية للدفاع عن الحريات مؤتمرا سياسيا يناقش أثر اتفاقية كامب ديفيد بعد مرور ١٠ سنوات .

ـــ لعبت أيضا النقابة دورا هاما فى دعم موقف نقابة الصحفيين فى دفاعها عن حرية الصحفيين ، كما تضامنت مع نقابة الفنانين ومطالبهم الخاصة بحريات التعبير وحرية التمثيل النقابى ، وشهد مقر نقابة المحامين اجتماعات ومؤتمرات لصالح النقابات الأخرى ، وحركة نشيطة لدعم مطالبها .

ـــ وفى بيان موقف النقابة من انتخابات مجلس الشعب فى ١٩٨٧ ، طالبت بانفراد القضاء بالاشراف على سائر مراحل العملية الانتخابية . كما أكدت ضرورة احترام أحكام القضاء ، وأدانت عدم تنفيذ الأحكام الخاصة ببطلان عضوية ٧٨ نائبا .

ومن الظواهر اللافتة للنظر فى أنشطة نقابة المحامين عام ١٩٨٧ ، الدور المتصاعد الذى لعبته لجنة الشريعة الاسلامية بالنقابة ، التى شكلت فى عام ١٩٨٦ . فمع بداية عام ١٩٨٧ نظمت الندوة الثانية عن حقوق الانسان فى الاسلام ثم عقدت الندوة الثالثة حول الموضوع فى يوليو ١٩٨٧ واشترك فيها ممثلون عن نقابتى المهندسين والأطباء ، وأخيرا كانت الندوة الرابعة فى نوفمبر من نفس العام وشارك فيها عدد من السياسيين والمفكرين . وقامت لجنة الشريعة الاسلامية أيضا ، بعقد مؤتمر أسلامى كبير بالنقابة تحت عنوان « ضد الاعتقال والتعذيب وانتهاك حقوق الانسان » ، وطالبت كل النقابات المهنية بالتجمع لمواجهة هذه الاعتداءات .

وفى أطار تطوير حركة الشبان المحامين داخل النقابة ، عقد المؤتمر الأول للمحامين الشبان ، وهدف المؤتمر إلى مناقشة مشاكل شباب المحامين واقتراح الحلول للتغلب عليها . ومن أهم ما أسفر عنه هذا المؤتمر مناشدة المجلس الأعلى للجامعات ، لتطوير سياسة القبول والتعليم بكليات الحقوق ، والتى أعتبرت مصدر تهديد لمهنة المحاماة وتدهورها .

نقابـــة المعلمـــين :

أثيرت فى السنوات الأخيرة قضية تطوير التعليم المصرى ، وكان عام ١٩٨٧ نقطة تحول فيها ، حيث أحتلت القضية مكانا هاما بين أولويات صانع القرار ، كما أجتذبت الرأى العام المصرى بكل فئاته . وفى هذا الاطار عقد مؤتمر تطوير التعليم فى يوليو ١٩٨٧ ، كما طرح على الساحة عدد من البدائل لمواجهة أزمات التعليم الحالية . وقد أثارت هذه البدائل ، بما مثلته من توجهات ، جدلا كبيرًا على مستوى النخبة ، وعلى مستوى المواطن العادى الذى هو طرف فى القضية بلا شك ، فأعيد فتح ملف الجامعة الأهلية ، وأثيرت امكانية اعادة النظر فى التعليم بالمجان ، وظهر اقتراح الجامعة المفتوحة ، وفتح المجال بشكل أكبر لاسهام القطاع الخاص فى الاستثمار فى حقل التعليم . لقد أثارت هذه البدائل مناقشات واهتمامات معظم جماعات المصالح ، فشاركت جماعات رجال الأعمال فى تأييد دور القطاع الخاص فى العملية التعليمية ، كما دافعت نقابة العمال عن مجانية التعليم ، وأخيرا كان أهتمام بعض النقابات المهنية (المهندسون ، المحامون ، الأطباء) برفع مستوى المهنة من خلال تطوير الاعداد التعليمى لها .

ومن هنا كان لا بد من التعرف على دور نقابة المعلمين فى مصر ، ازاء هذه القضية الهامة التى يشكل المعلم أحد أركانها الأساسية . فالنقابة بما تضمه من نصف مليون عضو ، تعد أكبر نقابة مهنية فى مصر ، مقارنة بالنقابات الأخرى (تضم نقابة المهندسين مثلا ١٨٠ ألف عضو) وهو ما يدفع لاثارة عدد من التساؤلات تتعلق بالفاعلية وطبيعة تمثيل المصالح .

ويعود تاريخ انشاء نقابة المعلمين إلى عام ١٩٥١ ، إلا أن القرار لم يتحول إلى واقع تنظيمى إلا فى عام ١٩٥٥ حين تشكلت فعليا نقابة المعلمين تحت رئاسة السيد / كمال الدين حسين . ووفقا للقانون فإن النقابة تهدف إلى أهداف ثلاثة أساسية : أولها الأسهام فى خدمة المجتمع لتحقيق أهدافه القومية من خلال تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم فى خدمة المجتمع ، وثانيها العمل على رفع المهنة التعليمية ورفع مستوى المعلمين والاسهام فى تطوير نظمه ومناهجه ، وثالثها تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأعضائها ، وهذه الأهداف الثلاثة السابقة التى نصت عليها المادة الثانية من القانون ، تسعى من الناحية النظرية إلى إيجاد توازن بين دور النقابة فى المجال القومى ومجال السياسة التعليمية من جانب ، ودورها فى تقديم الخدمات النقابية لقطاع المعلمين من جانب آخر .

إلا أنه من الناحية الفعلية ، وبسبب ضغوط متعددة ، أتجه دور النقابة بالأساس إلى الهدف الثالث ، أى الخدمات النقابية ، ويفسر ذلك بالبعد الاقتصادى والاجتماعى الذى أرتبط بمهنة المعلم . وهو بعد له جذور تاريخية ولعب دورا حيويا فى تشكيل مطالب الجماعة ، وأيضا فى علاقتها بالسلطة . فالمعلم منذ القرن التاسع عشر يعانى من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة دعمت شعوره بانخفاض مكانته فى المجتمع . وهو يشكو باستمرار من انخفاض مرتبة وضيق فرص الترقى أمامه ، أو محدودية فرص الترقية وعدم المساواة فى الحصول عليها . ويعنى ذلك فى أطار تحليل نقابة المعلمين ودورها ، أن أولويات القضايا التى تتبناها الجماعة لا بد وأن تكون فى الواقع تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى يعانى منها المعلم ، وبالفعل فإن أى مراجعة للتقارير السنوية التى تصدرها الجمعية العمومية للنقابة ، وأى مراجعة لأنشطة النقابة ، توضح أن قضية زيادة المعاش وبدل طبيعية العمل والاصلاح الوظيفى ، تحتل المرتبة الأولى . ويعنى ذلك أيضا توجه الجهد الأساسى فى العمل النقابى ، نحو مطالب وخدمات لها هذه الطبيعة الفئوية ، مع ملاحظة أن تحقيق هذه المطالب يرتبط إلى حد كبير بقرارات السلطة ، وهو ما شكل علاقة النقابة بها على مدى هذه السنوات (علاقة تضامن وتأييد) .

وقد تضمن التقرير السنوى الأخير الذى صدر عام ١٩٨٧ ، أهم القضايا والانجازات التى شغلت النقابة على مدار عام . وكان فى مقدمتها الدور الايجابى الذى قامت به النقابة من أجل صدور الهيكل الوظيفى الجديد للمعلمين . فمنذ عشر سنوات والوزارة - تساندها النقابة - تقوم بالتوصيف الوظيفى لأكثر من ٢٠٠ مؤهل تضمهم ، ولأكثر من نصف موظفى الدولة تضمهم وزارة التربية والتعليم ، مما جمد الدرجات المالية للمعلمين طيلة هذه السنوات . فأتى الانتهاء من هذا الهيكل الوظيفى ، ليكون فى مقدمة أنشطة نقابة المعلمين فى عام ١٩٨٧ . وكان أيضا من معالم أنشطة نقابة المعلمين فى عام ١٩٨٧ ، وضع قواعد للاعارات داخليا وخارجيا ، وقيامها ببعض مشروعات الاسكان لخدمة أعضائها . أما على مستوى مشاركة النقابة فى قضية تطوير التعليم فى مصر ، فقد بدأ تأييدها لتمويل التعليم فى مصر من موارد القطاع الخاص ، فأوصت الجمعية العمومية للنقابة ، بضرورة أسهام القطاع الخاص والجمعيات التعاونية فى انشاء المدارس بالجهود الذاتية ، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية للمشاركة فى عمليات تمويل التعليم . كما أوصت بتشجيع القطاع الخاص وهيئات الاستثمار للتوسع فى انشاء المدارس . وايدت النقابة التوسع فى برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية (٢٠٠ ألف معلم) الذين يشكلون حوالى نصف أعضاء النقابة ، والتوسع فى شعب ومخصصات كليات التربية . إلا أن اللافت للنظر ، والذى يمثل ظاهرة سلبية ، هو عدم مشاركة النقابة على المستوى القومى فى مناقشة قضية المعلم والتعليم ، وأيضا عدم طرحها بدائل من شأنها تطوير العملية التعليمية . فالنقابة لم تدع مثلا إلى الاسهام برأى متكامل يمثلها فى المؤتمر القومى لتطوير التعليم (يوليو ١٩٨٧) ، وهو الأمر الذى يجب تداركه . فالنقابة بما تمثله من نصف مليون معلم ، يجب أن يكون لها وزن ، فى تقرير مستقبل التعليم فى مصر .

نقابة المهن الفنية :

جذبت نقابة الفنانين فى عام ١٩٨٧ ، الاهتمام على المستوى الرسمى وغير الرسمى ، من خلال مواقف هامة دفعت إليها انتخابات النقابة ، وما توالى من أحداث ترتبط بها . ففى أطار استعداد نقابات المهن الفنية لاجراء الانتخابات ، فوجىء الفنانون بموافقة مجلس الشعب على تعديل القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالنقابة . وكانت تحركات أعضاء النقابة التى تلت ذلك ، تمثل نموذجا للعمل النقابى ، فيما أعتمد عليه من تضامن ، وما أستند عليه من أدوات . فقد تضامن الأعضاء للدفاع عن كيانهم ومعارضة القانون الذى طرح دون علمهم أو موافقتهم ، وتنوعت الأدوات بين احتجاجات وبرقيات للمسئولين والقيادة السياسية ، وبين شرح قضيتهم للجماهير من خلال وسائل الاعلام وأجهزة الثقافة واعتصم الفنانون بنقابتهم احتجاجا على تمرير القانون ، وشاركوا فى جلسات استماع عقدت بمجلس الشعب ، وتضامنوا مع نقابات أخرى من أجل الدفاع عن قضيتهم (خاصة نقابة المحامين ، ونقابة الصحفيين) . ومن خلال مذكرة الاحتجاج التى قدموها إلى رئاسة الجمهورية ، تلخصت اعتراضات الفنانين فيما يلى :

— أن هذه التعديلات لم تعرض على الجمعيات العمومية للنقابات الثلاث ولا على مجالس اداراتها المنتخبة قبل عرضها على مجلس الشعب ، وهو ما تفرضه أبسط مبادىء الديمقراطية .

— ان رفع الحظر عن ترشيح النقيب أو عضو مجلس الادارة لأكثر من دورتين متتاليتين ، كما ذهبت التعديلات الجديدة التى أقرها مجلس الشعب ، تعنى أتاحة الفرصة لتكوين مراكز قوى وجماعات ضغط تحجب الفرص عن الآخرين وتمنع ظهور قيادات شابة .

— ان المواد المستحدثة بشأن الترشيح والانتخاب لمنصب رئيس الاتحاد ، بالاضافة إلى سلبها مجالس النقابات الثلاث حقها فى الاشراف على فتح باب الترشيحات وعلى الانتخابات ، منحت رئيس الاتحاد المنتخب من أعضاء مجالس ادارات النقابات سلطات تفوق سلطات النقباء الثلاثة .

— ان بعض التعديلات الأخرى تم اعدادها من أجل خروج بعض المرشحين من الانتخابات والتى قد تم الاعلان عنها بالفعل فى يونيو ١٩٨٧ .

وقد لجأ الفنانون المعارضون أيضا إلى المحكمة الدستورية العليا طاعنين ببطلان القانون من حيث الشكل ، وتم توكيل لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين لتولى هذه القضية أمام المحاكم . وعقد الفنانون عددا من المؤتمرات للتعبير عن موقفهم ، وكان المؤتمر الأول بنقابة المحامين والثانى بنقابة الصحفيين ، وهو مظهر ايجابى للتضامن بين النقابات من أجل تأكيد وحدة وحرية العمل النقابى . وقد أتخذ الفنانون قرارات هامة داخل هذه المؤتمرات ، من أجل عرض قضيتهم على رئيس الجمهورية واشراك الجمهور فى الاهتمام بها (التوقف عن العمل بكافة الاستديوهات والمسارح لمدة خمس دقائق) ، وتشكيل لجنة للدفاع عن الحريات من أعضاء الجمعيات العمومية .

ومع استمرار الموقف على ما هو عليه ، أضرب بعض الفنانين عن العمل ، واعتصم البعض الآخر داخل مقر نقابة السينمائيين ، واستقال عدد من أعضاء مجالس الادارات الثلاثة لمواجهة أصرار رئيس الاتحاد على فتح باب الترشيح واجراء انتخابات وفقا لتعديلات قانون النقابات الجديد . . وأمام جدية الفنانين ومطالبهم الديمقراطية ، ولأن القضية أصبحت مثار أهتمام عام ، فقد قام رئيس الجمهورية بتفويض وزير الحكم المحلى ووزير الثقافة للتفاوض مع الفنانين ، وتأجلت الانتخابات لأجل غير مسمى .

نقابة الصحفيين :

شهد عام ١٩٨٧ أزمة فى علاقة نقابة الصحفيين بالسلطة التنفيذية ، وبالتحديد مع وزارة الداخلية . وقد تخطت هذه الأزمة أحداثها ومسبباتها الظاهرية ، كى تثير بعض القضايا الهامة ، والتى تتعلق بمستقبل الصحافة المصرية وحريات الرأى والتعبير . وفى صبيحة السادس عشر من شهر ديسمبر بلغت الأزمة ذروتها بتجمع عدد من الصحفيين بدار النقابة استجابة لدعوة لجنة الحريات بنقابة الصحفيين للاعتصام سبع ساعات احتجاجا على ممارسات وزير الداخلية مع بعض الصحفيين .

وقد سبق ذلك تراكم عدد من المظاهر السلبية فى التعامل مع الصحفيين عام ١٩٨٧ مثل منع بعض الصحفيين - فى الصحف القومية والمعارضة - من تغطية انتخابات مجلس الشعب ، ثم منع صحفيى المعارضة من دخول وزارة الداخلية ، كما صودر أحد أعداد جريدة الأهالى الذى واكب الاستفتاء على رئاسة الجمهورية . وقد تخلل ذلك أهانات للصحفيين نسبت إلى وزير الداخلية فى اجتماعات عامة . وفى أطار تهدئة الموقف ، تم لقاء الوزير مع مجلس نقابة الصحفيين فى مقر نقابتهم ، إلا أن اللقاء لم يحقق غرضه .

وقد أثار هذا الموقف كتابات الصحفيين للدفاع عن أنفسهم ، فركز البعض على ما أعتبره « ضياع كرامة المهنة » ، وانتقد آخرون سلوك السلطة التنفيذية ازاء الصحفيين كما ناقشت كتابات أخرى قضية حرية الصحافة .

وأصدر مجلس النقابة بيانا فى ١٥ ديسمبر أدان فيه « الاهانات المتكررة » من وزير الداخلية للصحافة والصحفيين . كما نظمت لجنة الحريات بالنقابة حملة توقيعات واسعة للاحتجاج ضد هذه الممارسات ، وارسل الصحفيون المعتصمون بالنقابة فى ١٦ ديسمبر برقية احتجاج إلى رئيس الجمهورية .

وقد أثارت هذه الأحداث الهامة بعض القضايا التى ينبغى الاشارة إليها .

فمن ناحية كان من الواضح اعتماد نقابة الصحفيين على عدد من الأدوات التى تلجأ إليها جماعات المصالح للدفاع عن مواقفها ، من ذلك تنظيم الاعتصام الاحتجاجى الرمزى ، وتنظيم الندوات والمناقشات الجماعية ، وارسال البرقيات إلى القيادة السياسية ، والكتابة فى الصحف . كذلك كان من المظاهر الايجابية الهامة ، التضامن الذى بدا بين موقف الصحفيين أعضاء النقابة ، وموقف نقابة المحامين (لجنة الحريات) ونادى القضاة ونوادى أعضاء هيئة التدريس . ومن الموضوعات التى يمكن التعليق عليها ، والتى قد تبدو سمة عامة ، فى معظم النقابات الازدواجية الظاهرة بين الموقف الرسمى لمجلس النقابة والنقيب من جانب ، وأعضاء النقابة من الصحفيين من جانب آخر ، وهو ما بدا فى الموقف من الاعتصام .

ومن ناحية أخرى أثارت هذه الأحداث بعض القضايا الهامة التى تتعلق بالعمل القومى ، ومن أهم هذه القضايا مستقبل الصحافة فى مصر ، وحرية الصحافة وحصانة الصحفيين . كما فتح الباب لمناقشة الاطار السياسى والقانونى للصحافة ، ومشاكل الصحافة الحزبية ، واسقاط القيود على حرية أصدار الصحف ، وآثار قانون الطوارى على العمل الصحفى . وأخيرا فقد كانت هناك فرصة لادارة حوار حول كرامة الصحفى وحصانته وحمايته أثناء مزاولة نشاطه ، وحدود العلاقة بينه وبين السلطة التنفيذية .

خاتمــــة :

حفل عام ١٩٨٧ بالعديد من المواقف والأحداث التى أرتبطت بدور جماعات المصالح . وقد عكس بعضها سلبيات تهدد مسار ومستقبل الجماعات ، وعكس البعض الآخر ايجابيات تدعم من العمل النقابى . ولعل أخطر السلبيات كان ضعف التضامن بين أعضائها ، وظهور بعض الصراعات الداخلية التى من شأنها التأثير على أهم مصادر قوة الجماعة . كذلك فإن من الظواهر الخطيرة التى شهدتها بعض النقابات خلال ١٩٨٧ ، اهتزاز قيمة الديمقراطية سواء من خلال تدخلات السلطة فى انتخابات بعض النقابات ، أو فى ميل بعض القيادات النقابية للتحرك بعيدا عن القاعدة النقابية العريضة . .

إلا أنه فى الوقت نفسه ، بدت كثير من المظاهر الايجابية ، التى من شأنها دعم العمل النقابى . ومن أهم هذه المظاهر اهتمام بعض جماعات المصالح بقضايا المجتمع . فقد تخطت بعض النقابات المهنية وجماعات رجال الأعمال ، الحدود التقليدية الفاصلة بين مصالح أعضائها وحركة المجتمع . وقد اتضح ذلك فى الاهتمام بقضايا التعليم والعمالة ، والاهتمام بالقضايا القومية العامة ، ودعم الحريات وحقوق الانسان . وبدا ذلك أيضا فى مد الجسور بين النقابات بعضها والبعض الآخر ، مما أعطى مظهرا لوحدة الحركة ووحدة المصير . فقد تضامنت وتساندت بعض النقابات معا ، من أجل الدفاع عن مبادىء عمل الحركة النقابية ، وكفالة استمرار العمل الديمقراطى . وظهر ذلك واضحا فى نقابة المحامين ، ونقابتى الصحفيين والفنانين . كذلك فإن من المظاهر الايجابية التى شهدتها حركة جماعات المصالح فى عام ١٩٨٧ ، التجاوب مع مطالب وضغوط أعضائها من أجل تطوير الخدمات النقابية . وبالفعل فقد نجح عدد من النقابات فى مقابلة الاحتياجات الأساسية لأعضائها ، وافساح الفرصة لخدمات الشباب على وجه الخصوص .

وجملة القول أن هناك تطورات فى جماعات المصالح ، مصدر بعضها المجتمع ككل ، ومصدر البعض الآخر الجماعة ذاتها من حيث تركيبها وطبيعتها . وتطرح هذه التطورات بعض التساؤلات حول مستقبل جماعات المصالح .

ويتعلق أهم هذه التساؤلات بتأثير ظاهرة « التسييس » على العمل النقابى ، فمن الواضح أن بعض جماعات المصالح قد أصبحت حقلا نشيطا لبعض الأحزاب والقوى السياسية . وإذا كانت العلاقة بين الجماعات والأحزاب قد حسمت فى النظم الليبرالية ، فإن العلاقة بينهما غير واضحة فى المجتمع المصرى . ويعود ذلك إلى حداثة التعددية التى لا تعود إلى أكثر من ١٠ سنوات ، وذلك بعد سيادة التنظيم السياسى الواحد . ويرتبط بذلك أن ممارسة جماعات المصالح لنشاطها فى مناخ الحرية النسبية التى توافرت فى السنوات الأخيرة ، قد أثر هو الآخر على توجهاتها ازاء الأحزاب السياسية . وللآن لم تتطور بشكل واضح رؤية جماعات المصالح للأحزاب وللمجلس النيابى باعتبارهما أدوات هامة ، للتعبير عن المصالح والضغوط من أجلها .

وثانى هذه التساؤلات يتعلق باستقلالية بعض الجماعات عن السلطة السياسية ، والذى قد يوفر لها المزيد من الفاعلية ، ويحقق فى النهاية التوازن بين حركة جماعات المصالح . فبعض النقابات والجماعات فى علاقة وطيدة مع السلطة ، بحكم القانون وبحكم نشأتها ، وهو ما يؤثر أحيانا بالسلب على فاعلية الجماعة ، خاصة إذا توجهت بمعارضتها أو بمطالبها نحو الحكومة . هذا فى الوقت الذى تتوافر فيه الحرية التامة لجماعات أخرى ، وتستطيع أن تتحرك بمزيد من الحرية فى مواجهة الحكومة . ويخلق ذلك فى النهاية عدم توازن بين قوى قائمة بالفعل ، بعضها يعبر عن الملايين ولكن بفاعلية محدودة ، وبعضها الآخر يعبر عن مئات أو آلاف ، ولكن بفاعلية كبيرة . وهذا المناخ من عدم التوازن من شأنه التأثير سلبا على حركة الجماعات ومسارها ككل .

وأخيرا ، فإن ثالث هذه التساؤلات يتعلق بقدرة الجماعات على تحقيق تضامنها ، ومواجهة التفتت الذى تعرض له بعضها ، والناشىء إما عن صراعات داخلية أو نمو جماعات فرعية داخل نفس الجماعة . .

الخلاصة إذن أن التسييس ، والاستقلالية ، والتضامن تساؤلات ثلاثة هامة ، تؤثر سلبا أو إيجابا ، على مستقبل جماعات المصالح وهو أمر ستحسمه السنوات المقبلة .

رابعا : القوى المحجوبة عن الشــرعية

مقدمــة :

تمثل القوى المحجوبة عن الشرعية أحد الأعطاب فى نسيج الدولة والمجتمع ، والنظام السياسى المصرى . فمن ناحية ثمة مصادر عديدة لعدم الاستقرار السياسى ناتجة عن عدم تمثيل هذه القوى فى بنية النظام ، وأوعيته المختلفة ، ومن ناحية أخرى فالحجب عن الشرعية يكشف عيب الخريطة السياسية ، والشروخ التى تصيب شرعية هذه الخريطة ، ومؤسساتها .

وفى هذا السياق نستطيع القول أن كافة القوى السياسية المحجوبة عن شرعية التمثيل القانونى ، تحاول فى أطار الوضع الراهن أن تستفيد من حالة « السيولة » السياسية ، وذلك من خلال عدة أساليب للحركة لعل أهمها أسلوبان على الاطلاق هما أولا : محاولة الالتفاف حول القيود القانونية ، والهيكلية التى يضعها الحزب الحاكم ، من خلال الدخول إلى الانتخابات العامة عبر صيغة المستقلين أو من خلال النزول على قوائم أحد الأحزاب السياسية القائمة . وقد نجحت بعض هذه التحالفات فى دخول البرلمان ، عبر الانتخابات . والبعض الآخر تعثرت محاولاته فى هذا النطاق ، ولم يستطع انجاز صفقة سياسية تتيح له أن يكون ممثلا على الساحة السياسية الرسمية .

ثانيا : الحركة السياسية من خلال المنظمات النقابية ، والعمالية ، والمنظمات الوسيطة بصفة عامة . وفى هذا الاطار تعمل هذه القوى بشكل « شبه منظم » ولكن كأعضاء فى هذه المؤسسات لاحراز مواقع تمثيلية فى تركيبها التنظيمى ، أو فى هيكلها القيادى أو فى توجيه دفة العمل النقابى ، والسياسى ، والمهنى . وفى هذا الاطار فإن القوى المحجوبة عن الشرعية ، تستهدف الحركة النشيطة من أجل أن يكون لها صوت مسموع داخل الفئات الوسطى فى المجتمع ، والتى عادة ما تكون قوى مسموعة الصوت سياسيا .

ويمكن أن نلاحظ على ساحة العمل السياسى العلنى وجودا ملحوظا للقوى المحجوبة عن الشرعية ، وخاصة التيار الاسلامى ، حيث لا يزال هو السبيل القوى للمعارضة غير الرسمية ، وكما نستطيع أن نلاحظ اختلال التوازن بين القوى المحجوبة عن الشرعية ، وبين السلطة الحاكمة ، وفى ذات الوقت ، ثمة اختلال فى الأوزان النسبية داخل القوى المحجوبة عن الشرعية بين التيار الاسلامى وبين القوى اليسارية على اختلاف فصائلها بدءا من الناصريين إلى الماركسيين .

ويكتسب عام ١٩٨٧ أهمية خاصة فى تطور النظام السياسى المصرى ، والقوى المحجوبة عن الشرعية ، وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها أنه جرت فيه انتخابات عامة للبرلمان كما كانت سنة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية لمدة ثانية للرئيس حسنى مبارك .

كما شهد ذلك العام حالات جديدة للعنف السياسى من قبل بعض القوى المحجوبة عن الشرعية .

وسوف يتم تناول الديناميات السياسية للقوى المحجوبة عن الشرعية سواء على المستوى الداخلى ، أو على مستوى تفاعلها مع الواقع السياسى ، والاجتماعى وذلك فى ضوء الخريطة التى سبق رصدها فى التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦ .

١ - الجماعـات الناصـرية :

كان عام ١٩٨٧ مرحلة رئيسية فى تطور الجماعات الناصرية المختلفة ، حيث شهد كثيرا من الأحداث السياسية المحورية سواء على المستوى الداخلى التنظيمى ، أو على مستوى تفاعلات التيار الداخلية ، مع بعضه بعضا ، أو على مستوى علاقاته مع القوى السياسية الأخرى ، أو النظام السياسى والحزب الحاكم .

وسوف يعالج هذا التقرير تطور الجماعات الناصرية فى مصر عام ١٩٨٧ من خلال عدد من القضايا هى :

ــ المؤتمر التأسيسى الأول للحزب الاشتراكى العربى الناصرى .

ــ الانتخابات العامة والاستفتاء على مدة ولاية ثانية لرئيس الجمهورية .

ــ الحوار مع التيار الدينى الاسلامى .

ــ الحوار مع اليسار الاسرائيلى .

ــ الناصرية والعنف .

أ ـ المؤتمر التأسيسى الأول للحزب الاشتراكى العربى الناصـرى :

كانت عملية بناء التنظيم إحدى المشاكل النظرية والواقعية للناصرية ، وسعيها نحو وضع صيغة مغايرة لشكل الأحزاب السياسية التقليدية التى كانت سائدة قبل يوليو ١٩٥٢ . ونظرا لأن القيادة الناصرية لم تكن تصدر عن رؤية نظرية وايديولوجية مكتملة أثناء الاعداد لاسقاط النظام القديم الذى كان مهيمنا قبل ٢٣ يوليو ، فقد أخذت مسألة التنظيم السياسى فى السلطة طابعا تجريبيا ، ومن ثم أدى ذلك إلى حدوث ما يمكن أن يطلق عليه « سيولة » كافة الأشكال التنظيمية للدولة الناصرية ، وعدم بلورتها كصيغة نهائية ، الأمر الذى أثر على سياستها نحو التنظيم ، وتحولاتها المختلفة فى هذا الاطار .

وقد تجسدت المحاولات فى مجال التنظيم فى ثلاثة أبنية هى هيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومى ، وصولا إلى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى تأسس على صيغة تحالف قوى الشعب العامل التى تضم العمال ، والفلاحين ، والمثقفين الثوريين والجنود والرأسمالية الوطنية . ونظرا لسيولة البناء الاجتماعى للتنظيم وترهله ، ونشأته فى أطار جهاز الدولة ، وعدم قدرته على تعبئة وحشد الجماهير ، وعدم فعاليته سياسيا ، فقد أقيم « التنظيم الطليعى » ، أو ما سمى بتنظيم طليعة الاشتراكيين فى قلب الاتحاد الاشتراكى العربى .

منذئذ وقضية التنظيم تمثل احدى القضايا الحساسة فى الفكر السياسى للجماعات الناصرية ، ومحاولاتهم لصياغة تطورات مختلفة حول التنظيم أو المؤسسة الناصرية القادرة على جمع وتعبئة القوى الناصريـة المختلفة سواء « الكـوادر » ، أو « الجماهير » الناصرية ، بحسب التعبير المستخدم فى أدبيات التيار .

وقد دفع ذلك بعض عناصر الجيل الثالث فى الحركة الناصرية ـ والتى لم تمر بخبرة الاتحاد الاشتراكى أو طليعة الاشتراكيين أو منظمة الشباب ـ إلى الاطلاع على خبرات التنظيم الثورى فى التقاليد الاشتراكية ، والماركسية ، ومحاولة ابتداع أشكال تنظيمية فى أطار الشرعية القانونية ، سواء فى الجامعة أو فى بعض النقابات الأساسية . وقد لعبت هذه الأوعية التنظيمية أدوارا فى جمع شتات القوى الشابة من جيل السبعينات والثمانينات ومازالت تلعب بعض الأدوار حتى اللحظة الراهنة ، وخاصة على الصعيد الاعلامى .

ولا تزال قضية « التنظيم » فى قلب اهتمامات الحركة ، بل وأزمتها أيضا ، لأنها لا تقتصر على مسألة الشكل التنظيمى بل تتعداه إلى الأبعاد الفكرية السياسية للتنظيم ، وللحركة الناصرية أيضا .

وخطورة هذه القضية تكمن أيضا فى استراتيجية التيار الناصرى المستقبلية ، واطروحاته التكتيكية ؟ هل سيقوم التنظيم على مفهوم تحالف قوى الشعب العامل الذى كان سائدا فى آخر تنظيمات السلطة الناصرية ؟ وإذا كان ذلك مطروحا ، فهل ما زالت قوى التحالف هى ذات القوى الاجتماعية التى شكلت تنظيم الدولة الناصرية ؟ وهل تتفق فكرة التحالف الاجتماعى التى كانت تعنى فكرة الصراع الطبقى أو على الاقل تحاول حله سليماً ـ وفكرة التعددية الحزبية ، ومسألة التجانس الاجتماعى داخل الحزب .

وما زالت هناك أسئلة لم تجد أجابات حاسمة وموحدة من قبل كافة الأجيال كالموقف من التعددية السياسية والليبرالية : هل يكون موقفا تاكتيكيا أم أستراتيجيا ؟ وهل سيكون التنظيم بهدف الأعداد للثورة الناصرية ؟ أم حزبا ملتزما بقواعد الممارسة السياسية الليبرالية ؟ وهل سيكون التنظيم مصريا ، أى قطريا ، أم عربيا وقوميا يتجاوز حدود التجربة المصرية ، وذلك على نمط حزب البعث العربى الاشتراكى ؟

وفى أطار الأهمية الاستثنائية لمسألة التنظيم الناصرى يمكن رصد اتجاهين :

الاتجاه الأول : يذهب إلى الأخذ بفكرة التعددية السياسية ، والحزبية ومن ثم يقبل بالدخول فى أطارها ، واعتبارها آلية ، أو وسيلة يمكن من خلالها الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع ـ رغم المحاذير التى يضعها فى هذا النطاق ـ ويأخذ بالمضمون الاجتماعى للتنظيم الناصرى كما طرحته التجربة التاريخية ، أى بتشكيلة تضم العمال ، والفلاحين والمثقفين الثوريين ، والجنود ، والرأسمالية الوطنية . ويرى هذا الاتجاه أن هناك جناحا فى الرأسمالية المصرية ، لا يزال وطنيا ، ولم يلوث بعد ، بالانفتاح الطفيلى الذى ساد فى العقد المنصرم ، ولا يزال . ومن ثم يجب اتاحة الفرصة أمام هذا الجناح مجددا ليلعب دورا فى أطار التحالف الاجتماعى للناصرية . وهذا الاتجاه يجد رموزا مؤيدة له ، فى جيل الحرس القديم ، وجيل الوسط ، ومجموع الناصرية كمشروع قومى ، والتى لها ملامح جبهوية فى أدائها السياسى . أى أن مؤيدى هذا الاتجاه ينتشرون فى ثنايا التيار بأجياله الثلاثة .

الاتجاه الثانى : يرى أن التعددية السياسية ، والحلول الليبرالية وهم من الأوهام السائدة فى مصر وبعض بلدان العالم الثالث وأن الناصرية باعتبارها تجربة ثورية ، واشتراكية ، لها دورها فى بناء السلطة الثورية الذى لا يتم إلا من خلال تنظيم ثورى ، قد يعتمد على اللعبة البرلمانية ، وأطر ومؤسسات

التعددية الحزبية ، والسياسية ، ولكنه يستفيد منها فى بناء الحزب الثورى ، وهذه المهمة التاريخية تقتضى حصر القوى الثورية للتنظيم فى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود . ولا يعترف « بالرأسمالية الوطنية » كطرف من أطراف التنظيم ، تأسيسا على التحليل الذى انتهى إليه من أنه لا توجد الآن فى مصر رأسمالية وطنية ، وإنما الرأسمالية بطبيعة تكوينها الاجتماعى وعلاقاتها الثابتة بالمركز الرأسمالى الغربى - هى رأسمالية مستغلة . وان التجربة التاريخية فى عهد الردة - بحسب التعبير السائد فى أدبيات هذه المجموعة - أثبتت عمالة الرأسمالية المصرية الطفيلية للرأسمالية العالمية ، والامبريالية الأمريكية والغربية . وهذا الرأى الذى يرى فى الناصرية ماركسية العالم الثالث ، واشتراكيته العلمية ، تتبناه عناصر من الجيل الثالث فى الحركة ، يؤيدها بعض العناصر الأخرى .

ولا شك أن هذا الصراع الايديولوجى يعكس بيئة الصراعات النظرية والايديولوجية داخل الحركة الناصرية فى العقد المنصرم ، ومفتتح هذا العقد ، ولا يزال يمثل واحدة من أهم قضايا الصراع ، والتنافس سواء بين المجموعات الناصرية ، أو داخل الحزب الاشتراكى العربى الناصرى - تحت التأسيس .

وهذه الخلفية الايديولوجية حول التنظيم ، وقوى التحالف ، والمواقف من الفكرة الحزبية ، والليبرالية ، تمثل المدخل الموضوعى لمتابعة قضية بناء الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، باعتباره المحاولة الأساسية ، التى تستقطب أهتمام الجماعات والأجيال الناصرية . وفى هذا الاطار يمكن تحليل جهود عقد المؤتمر الأول للحزب .

ولا شك أن الصراع بين الحكومة وبين الناصريين ، إنما يعود لأسباب موضوعية عديدة لعل أبرزها هو الخلاف حول شرعية تمثيل مبادىء يوليو ١٩٥٢ . فالنظام القائم يعتبر تلك المبادىء ، والانجازات أحد مصادر شرعيته السياسية ومن ثم يرى فى القوى الناصرية تحديا له على مستوى شرعية تمثيل مبادىء يوليو . ولذلك فقد لجأت الحكومة إلى أسلوبين للتعامل مع الناصرية كقوة وكظاهرة سياسية فى المجتمع المصرى .

الأسلوب الأول : هو عدم الاعتراف القانونى بالناصريين كحزب ، من خلال رفض لجنة الأحزاب السياسية وفى ذات الوقت يلح الخطاب السياسى الرسمى على بعض الجوانب التاريخية فى الخطاب الناصرى ، لتأكيد شرعية الانتساب لمبادىء يوليو .

والأسلوب الثانى : هو الحوار مع بعض القيادات التنفيذية للدولة الناصرية ، وفتح قنوات للتعامل المباشر معها أو استخدامها فى تهدئة « القوى الغاضبة » فى الأجيال الناصرية الشابة ، أو استخدام بعض عناصر الحرس القديم فى لعب دور حامل الرسائل فى الحوار مع بعض النظم العربية المتشددة .

وفى مجال اعداد الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر التأسيسى الأول للحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، كان موقف وزارة الداخلية ضد عقد المؤتمر ، نظرا للأوضاع السياسية والاقتصادية التى تتسم بعدم الاستقرار ، وهو الأمر الذى دفع إلى اتخاذ بعض العناصر الشابة لموقف متشدد ، ينطوى على ضرورة عقد المؤتمر تحت أى ظرف من الظروف ، وربما كان هذا الاتجاه وراء عقد المؤتمر ، فضلا عن أن البعض من الحرس القديم أدار حوارا مع بعض كبار المسئولين لعقد المؤتمر ، على الرغم من أن بعض العناصر فى هذه المجموعة أيضا كان يذهب إلى ضرورة التريث ، وعدم عقد المؤتمر حتى تسنح الظروف المناسبة لذلك ، وعدم الدخول فى مواجهة مع الدولة . ويبدو أن كلا الموقفين مرجعه اختلاف الخبرات بين المجموعة القديمة التى مازال منطق الدولة يغلب لديها ، على منطق الحزب الجماهيرى الذى يستمد شرعيته من تمثيله الجماهيرى لقوى اجتماعية وسياسية ، فى حين أن الجيل الشاب ومؤيديه من جيل الوسط ، ينطلق من تجربة مغايرة فى العمل السياسى تقوم على التحرك ولو خارج الشكل القانونى ، وتستمد شرعية سلوكها السياسى من منطق الوجود الواقعى .

وقد كشفت الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر التأسيسى الأول للحزب الناصرى - مبكرا - عن الصراع بين الجماعات الناصرية المختلفة ، وقضايا النزاع السياسى بينها .

وكان المؤتمر استكمالا لأربعة أعوام من التحرك السياسى ومحاولات جذب العضوية ، وحل النزاعات ، والمساومات السياسية بين المجموعات المختلفة من أجل تشكيل هياكل الحزب القاعدية والوسيطة على مستوى محافظات الجمهورية ، وتشكيل اللجان النوعية المركزية .

البناء التنظيمى للمحافظات : نواته القاعدية هى الوحدة الأساسية فى مستوى المركز أو القسم وتتشكل من عشرة أعضاء منتخبين من مجموع عضوية الوحدات الأساسية يلى ذلك لجنة المحافظات التى ينتخب من داخلها خمسة أعضاء فى تشكيل اللجنة العامة - اللجنة المركزية للحزب - فيما عدا محافظات القاهرة ، الجيزة ، والقليوبية فلها أن ترشح سبعة أعضاء فى اللجنة العامة .

أما اللجان النوعية على مستوى الحزب ككل ، فهى أربعة :

(١) لجنة البرنامج والتثقيف .
(٢) لجنة شئون المؤسسين .
(٣) لجنة العمل السياسى والجماهيرى .
(٤) لجنة الأعلام .

ومن بين أعضاء هذه اللجان تم انتخاب خمسة أعضاء من كل لجنة ليكونوا أعضاء فى اللجنة المركزية للحزب ، بالاضافة أيضا إلى ١٥ عضوا تضمهم اللجنة العامة والأمانة العامة ، للحزب من الشخصيات العامة . ومن هؤلاء تشكل عضوية اللجنة المركزية للحزب الناصرى .

وقد بدأت أعمال المؤتمر التأسيسى الأول للحزب الناصرى

يوم ٢١ فبراير ١٩٨٧ بقاعة جمال عبد الناصر بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، ولا تخفى دلالة ذلك السياسية من منظور أن هذا الحزب هو أقرب الاحزاب السياسية من الناصريين بصرف النظر عن خبرة البعض بالعمل فى هذا الحزب ، أو من فكرة التجمع ذاتها . وشارك فى الجلسة الافتتاحية ممثلون عن القوى التالية :

من مصر : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والحزب الشيوعى المصرى وحزب العمل .

من البلدان العربية :

ــــ وفد التنظيم الشعبى الناصرى (بعد اندماجه مع الاتحاد الاشتراكى العربى فى حزب واحد ممثلا فى شخص نائب الرئيس ، وعدد كبير من قياداته ، وكان أكبر الوفود المشاركة) .

ــــ جبهة ١٣ يونيو من اليمن الشمالى .

ــــ حزب جبهة التحرير الجزائرية .

ــــ التجمع الديمقراطى فى الكويت .

كما شاركت بعض الشخصيات القومية والوطنية العربية .

وقد عرضت على المؤتمر تقارير للجان النوعية الأربعة ، فضلا عن التقرير السياسى العام ، تقرير لجنة شئون العضوية تحدث عما أسماه « الشرعية الواقعية » للحزب ، وكيف أنها هى الأساس لوجود الحزب ، وليس مجرد الشرعية القانونية التى تسبغها عليها المؤسسات الرسمية . كما تحدث التقرير عن « قوى الشعب العامل » باعتبارها الجسد الرئيسى لبناء الحزب .

أما لجنة البرنامج والتثقيف فقد عكست مناقشاتها الصراع بين أقطار الأجيال المختلفة فى داخل التيار الناصرى حول عدد من القضايا ، فى مقدمتها : مدى ضرورة صياغة رؤية فلسفية للناصرية ، وتحديد لأبعادها المنهاجية والنظرية ، وموقف الناصرية من الدين ، وموقف الحزب من العمل على المستوى « القطرى » و « القومى » ، والموقف من الصراع العربى الاسرائيلى ، والموقف من التعدد الحزبى هل هو موقف مرحلى أم ثابت ، وتقييم البعد الديمقراطى للتجربة الناصرية وما يترتب على ذلك من ضرورات النقد الذاتى لذلك البعد ، وكان هناك أخيرا الخلاف حول تحديد ما هية قوى الشعب العاملة .

وطالبت لجنة الدعاية والاعلام باصدار جريدة ناطقة بلسان الحزب أما لجنة العمل الجماهيرى فطالبت بتحقيق عدد من الأهداف التنظيمية والسياسية والجماهيرية .

اما البيان السياسى للحزب فقد رصد المتغيرات الداخلية والاقليمية المحيطة بعمل الحزب ، كما حدد بعض الضوابط والرؤى الاساسية للحزب ، قبل ان ينتقل لتحديد مايعتبره مبادىء فكرية عامة للحزب فى مقدمتها : رفض احتلال أى أرض عربية ، ورفض سباق التسلح ورفض أى علاقة سلمية مع اسرائيل ، والتأكيد على عروبة مصر ودورها القيادى العربى ، والتشديد على وحدة الفصائل الفلسطينية وعلى وحدة الامن العربى ، وكذلك التأكيد على حقوق الانسان العربى ، وعلى وحدة فصائل قوى الثورة العربية حول أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة .

اما تشكيل الامانة العامة للحزب ، فقد كان موضوعا للصراع بين اتجاهين رأى أولهما ضرورة اتباع اسلوب ديمقراطى لذلك التشكيل من خلال الانتخابات . وهو اتجاه ساد لدى الشباب وعناصر مستقلة . والثانى ، حبذ ـ فى بناء الحزب بالذات ـ اسلوب التعيين . وذلك ما ارتأته عناصر الحرس القديم ومؤيدوهم من جيل الوسط . وقد ساد هذا الأسلوب الاخير ، وتم الاستفتاء على قائمة من ٢٥ عضوا (بمن فيهم ١٢ من المعينين) شكلت الامانة العامة للحزب .

على أن الصراعات المشار إليها بما فى ذلك سخط مجموعات من الشباب ، وسعيها لاسقاط الأمانة العامة للحزب ، أثرت على أداء الحزب والتيار الناصرى بشكل عام وهو ما بدا ـ على سبيل المثال ـ فى الانتخاب العام فى أبريل ١٩٨٧ .

ب ـ الناصريون والمشاركة فى انتخابات ١٩٨٧ :

فى الوقت الذى قرر فيه الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ـ تحت التأسيس ـ عدم المشاركة الرسمية فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ انطلاقا من عدم دستورية قانون الانتخابات ، وكذلك بسبب وجود القوانين المقيدة للحريات ، التى تحرم الحزب من حق الوجود الرسمى ، إلا أنه لم يمنع الناصريين من المشاركة كأفراد فى المعركة الانتخابية . ولكن هذه المشاركة الفردية لم تؤد إلى حصول المرشحين الناصريين على أى مقعد فى البرلمان ، اللهم حالة المرشح الفردى فى السويس والذى دخل الانتخابات فى الواقع ـ كمستقل ـ وليس كمرشح للحزب الناصرى أو حزب التجمع .

ولدى تحليل السلوك السياسى للناصريين فى المعركة الانتخابية يلاحظ أولا تشرذمهم بين أحزاب المعارضة خاصة بين حزبى التجمع والعمل وان استأثر التجمع بالنسبة الأكبر ، بل أن بعضهم أيضا دخل على قوائم الحزب الوطنى أو دخل كمرشح مستقل له . وقد عكس ذلك ـ بالتالى ـ افتقاد أداة موحدة وضابطة للحركة السياسية للناصريين خاصة مع انعدام برنامج انتخابى موحد . كذلك كشفت الانتخابات ضعف الخبرات التنظيمية (خاصة فى مجال الانتخابات) لدى الناصريين مقارنة بالقوى السياسية الأخرى ، فضلا عن التنافس بين بعض العناصر القيادية الناصرية (كما حدث فى المقعد الفردى بالدائرة الأولى بالجيزة ، وفى دائرة الوسط بالاسكندرية) .

ويفضى تأمل الشعارات التى طرحها بعض شباب الناصريين فى الانتخابات إلى ملاحظة أولوية الجوانب الخاصة بالسياسة الخارجية ، وخاصة التأكيد على الكفاح المسلح ضد اسرائيل ورفض أى سلام معها ، والتأكيد على البعد القومى والعربى للدعوى الناصرية بحيث بدا الخطاب السياسى وكأنه موجه للرأى العام كله وليس للناخب المصرى فقط . كما تركزت المطالب

السياسية حول المطالبة بكافة أشكال الحريات الأساسية للمواطن ، ودعت الشعارات الاقتصادية إلى تصفية التبعية ، وتصفية آثار الانفتاح الاقتصادى ، والمزيد من التأميمات ووضع خطة تقوم على الاعتماد على الذات وتلبية الاحتياجات الأساسية لقوى الشعب العامل . . . إلخ . وهى كلها شعارات تعكس روح برنامج عقائدى أكثر منه برنامج انتخابى يخاطب واقعا محددا ، ولا يستطيع - بالتالى - النفاذ إلى الرجل العادى .

من ناحية أخرى ، كان الاستفتاء على رئاسة الجمهورية مناسبة بدا فيها التباين بين وجهات النظر داخل الحركة الناصرية ، بين أجيال الشباب التى جاهرت بعدم التصويت لترشيح الرئيس مبارك وبين العناصر الأقدم من الحرس القديم وداخل الأمانة العامة . وقد خرج الحزب من هذا المأزق باعلان موقف وسطى مقتضاه أنه حزب لا يزال فى مرحلة التأسيس ، وأنه من ثم غير مطالب باتخاذ موقف من هذه القضية .

جـ - الدعوة للحوار مع الجماعات الاسلامية :

يلفت النظر فى ممارسات الجماعات الناصرية عام ١٩٨٧ دعوة بعض عناصرها إلى أجراء حوار مع التيار الاسلامى . وكانت تلك الدعوة مثار خلاف حاد بين تلك الجماعات ، ليس فقط على مستوى الأجيال الشابة وطلاب الجامعات وانما بين عناصر من الأجيال المختلفة للناصريين . وفى حين رأى بعض الداعين للحوار أن الناصرية مشروع حضارى يمثل الاسلام أحد قواعده الأساسية ، فإن الذين رفضوه كانوا أقرب إلى الذين ينظرون للناصرية على أنها بمثابة « ماركسية » العالم الثالث ، وأنها مشروع قومى للاشتراكية العلمية . أى أنه - بمعنى ما - صراع بين ما يمكن أن يسمى « يمين » و « يسار » الناصرية .

ولم يكن الطرف المطلوب الحوار معه هو الاخوان المسلمون وانما « تنظيم الجهاد » باعتباره ممثلا للجماعات الأكثر راديكالية داخل تيار الاسلام السياسى . وقد استهدفت الدعوة للحوار التعرف على أفكار تلك الجماعات ، ومحاولة استقطابها وتكريس الخلاف بينها وبين جماعة الأخوان المسلمين ، فضلا عن دفع التيار الاسلامى لبلورة برنامج سياسى واضح ، وفى نفس الوقت أزالة الصورة السلبية لديهم عن ثورة يوليو . وإذا كان الناصريون الداعون للحوار يفصلون أنفسهم عن الممارسات المعادية للتيار الاسلامى التى شهدتها الدول الناصرية ، فإنهم رأوا أيضا أن التيار الاسلامى الذى تمثله جماعة مثل الجهاد ، ثبت الصلة باسلافهم فى جماعة الأخوان المسلمين وأن الحوار بالتالى مشروع بين فريقين يقفان تحت مظلة الاسلام ، ويشتركان معا فى الموقف العدائى من الغرب وحضارته .

وعلى أى الأحوال ، فإن تلك الدعوة الناصرية للحوار ، لم تجد أستجابة يعتد بها من أى من القوى والتيارات الاسلامية ، بقدر ما كانت موضوعا للنزاع الداخلى بين بعض الحلقات الناصرية فى الجيل الثالث .

د - حول الحوار مع اليسار الاسرائيلى :

عندما أثير الجدال ، بين عدد من قادة الرأى فى الأجيال الناصرية المختلفة ، حول الموقف من « الحوار مع اليسار الاسرائيلى » ، لم يثر الخلاف فقط بين المؤيدين والمعارضين داخل الناصريين وإنما رأى البعض أن الموقف « المبدئى » برفض الحوار مع اليسار الاسرائيلى إنما يعكس راديكالية الناصريين فى مواجهة بعض قوى اليسار الماركسى .

وفى حين تركز الرأى المؤيد لفكرة الحوار بين بعض « شيوخ » الناصريين أساسا ، والذين وضعوا شروطا معينة لذلك الحوار ، فإن الرأى الغالب بين القوى الناصرية ، بمختلف أجيالها ، إنما هو رفض فكرة الحوار ، بل وربما وصفها بالخيانة ، انطلاقا من أن الصراع مع اسرائيل هو صراع وجود ، وأنه لا محل لأى حديث جاء عن وجود يسار اسرائيلى ، بما فى ذلك الشيوعيين أو غير الصهاينة .

هـ - الناصرية والعنف :

شهد عام ١٩٨٧ بروز جماعات توصف « بالناصرية » ، نسب إليها اللجوء للعنف السياسى ، وهى ماعرفت بـ « التنظيم الناصرى المسلح » و « منظمة ثورة مصر الناصرية » وقد جمع بين هاتين الجماعتين اتجاه عنفهما إلى القوى الدولية والاقليمية التى تمثل - وفقا للمنظور الناصرى - أعداء الشعب المصرى والأمة العربية .

التنظيم الناصرى المسلح أعلن عنه فى نوفمبر ١٩٨٧ وأسندت إليه النيابة العامة عدة تهم فى مقدمتها التخابر لدى دولة أجنبية (أى ليبيا) والتخابر معها والقيام بأعمال عدائية ضد مصر ... الخ . ومن بين الستة عشر متهما الذين حددتهم النيابة هناك سبعة من المحامين ودارسى القانون سبق أن انتمى بعضهم إلى الأسر الطلابية الناصرية بالجامعة ، وقد تضمنت دعوة هذا التنظيم فضلا عن مناهضته الوجود الاسرائيلى والمصالح الأمريكية فى المنطقة ، الدعوة لإقامة تنظيم عربى قومى وإقامة الدولة العربية الواحدة الملتزمة بالفكر الناصرى القومى .

أما التنظيم المسلح الآخر الذى وصف بالناصرية ، وقدم بعض الأفراد للمحاكمة بتهمة الانتماء إليه ، فقد نسب إليه القيام بأربع عمليات وهى : محاولة اغتيال مسئول أمن بالسفارة الاسرائيلية بالقاهرة فى يونيو ١٩٨٤ ، وقتل مسئول أمن آخر بنفس السفارة فى أغسطس ١٩٨٥ وقتل وإصابة بعض الموظفين الاسرائيليين فى معرض القاهرة الدولى فى مارس ١٩٨٦ ثم محاولة اغتيال بعض موظفى السفارة الأمريكية بضاحية المعادى بالقاهرة فى مايو ١٩٨٧ . وترتبط أهمية ذلك التنظيم بطبيعة عضويته ، حيث يضم أفرادا من القوات المسلحة والمخابرات الذين ينتمون بالأساس إلى الطبقة المتوسطة ، كما اتهم الدكتور خالد عبد الناصر ، نجل الرئيس الراحل عبد الناصر بالانتماء للتنظيم . وفى احد البيانات القليلة التى نسبت إلى التنظيم

حددت أهداف التنظيم فى « العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة والوحدة العربية » ، كما أدان البيان ما أسماه قبول الحكومة المصرية للاهانات المتكررة من الولايات المتحدة واسرائيل ، وطالب بإلغاء اتفاقية كامب ديفيد . وحدد البيان على رأس أعداء التنظيم فى الداخل حزب الوفد باعتباره « حزب الاقطاعيين ومصاص دماء الشعب المصرى » الذى تحالف مع المستعمر لهدم ثورة يوليو .

وقد رأى بعض المراقبين أن الكشف عن ناصرية التنظيم ، ونسبة دور ما لخالد عبد الناصر فيه قد اعطت حيوية للتيار الناصرى ومدته بقضية موحدة له . وفى حين تتم عملية حشد كبيرة للدفاع القانونى والسياسى عن التنظيم ، فإن فعالية هذا الحشد بالنسبة للتيار الناصرى ككل تظل تساؤلا معلقا ينتظر إجابة الأيام القادمة .

٢ ـ الماركسيون :

لا تزال الماركسية كفكر وحركة ، مطروحة فى مصر منذ بدايات هذا القرن وحتى الآن . وإذا كانت الفكرة قد طرحت ربما قبل ذلك فإن الحركة نظمت لأول مرة مع تأسيس الحزب الاشتراكى فى مصر عام ١٩٢٢ من العناصر الأجنبية أساسا . وظل التيار الماركسى وعبر تنظيماته المتعددة يناضل من أجل تحقيق أهدافه عبر مراحل تاريخية متباينة مابين مصر الملكية ومصر الناصرية ومصر الساداتية .

وقد استهوت الماركسية كفكر الكثيرين ولكنها على أرض الواقع لم تتساو فى أى يوم مع الصرح الفكرى الكبير المسمى بالماركسية فى مصر ، بل وفى العالم العربى وأيضا العالم الثالث ، فالماركسية كواقع حى على أرض مصر لم تكن يوما حركة جماهيرية مؤثرة وواسعة الانتشار حتى وسط جماهيرها التى افترضت أنها تعبر عنهم .

والماركسية فى مصر ولدت بعيوب تكاد تكون هيكلية أهمها أن النشأة والنشاط الحركى للتيار الماركسى كانت على يد مجموعات من الأجانب واليهود الذين وجدوا فى مصر مثل جوزيف روزنتال وهنرى كورييل وهليل شوارتز وغيرهم . بل أن القطاع الأكبر من الجمهور المستقبل للماركسية كان فى بدايته أيضا من الأجانب .

على أن دخول المصريين إلى الحركة الماركسية (أو الشيوعية) وتوليهم قيادتها ، لا ينفى أن الماركسية ظلت منذ نشأة منظماتها السياسية وهى لدى الجماهير العادية ولأسباب كثيرة ومعقدة فى موقع الدفاع فهى متهمة بالالحاد والعداء للدين وإهدار قيم الانسان الاخلاقية والتعطش لسفك الدماء وتخريب عادات المجتمع السلوكية .

أما الماركسيون وعبر تاريخهم الطويل فى مصر فكانوا يحملون موقف الهجوم الشديد إما على السلطة القائمة وإما على بعضهم البعض دون الأخذ فى الاعتبار أنهم يخوضون معارك عنيفة دون مرتكزات شعبية وجماهيرية قوية ، ولم يحاولوا كثيرا مواجهة مافى عقول الناس تجاه الماركسية بمايعنى التعديل وإعادة النظر فى بعض أو كل المواقف النظرية والسياسية لديهم . ولا شك أن الحكومات المتعاقبة فى تاريخ مصر الحديث تتحمل جزءا من تشكيل الموقف السلبى فى وعى الجماهير تجاه الماركسية ، ولكن الاشكالية الحقيقية أن التيار الماركسى لم يخاطب الجماهير على أنها تحمل نسقا مضادا ـ مستقرا فى أكثر مواقفه ـ وإنما على أساس أن السلطة السياسية قد زرعت فى عقله هذا الوعى الزائف .

فالواقع المجتمعى فى مصر لم يحمل فقط الموقف المعادى لكل من يأخذ من الدين موقفا سلبيا أو حياديا ، وهو موقف قديم قدم الزمن وضارب فى التاريخ المصرى منذ قرون ، وإنما بدأت تظهر أيضا فى مصر ـ مع بدايات القرن الماضى ـ اشكالية الانفصام الحضارى مع موروث الأمة الدينى والثقافى وتحديدا مع الاسلام . وأصبح المجتمع منذ تفاعله مع الغرب يعانى من تبعية ليست فقط اقتصادية ـ وإنما تبعية حضارية وثقافية شاملة ، وأصبحت قضايا التغيير داخل المجتمع المصرى لا تستند فقط على العدالة الاجتماعية ومواجهة الاستغلال الطبقى وبناء الاقتصاد الوطنى المستقل ، بقدر ماتستند أيضا على النسق الحضارى الشامل الذى يضع البديل القيمى والسلوكى والثقافى بأبعاده الحضارية الشاملة على نفس درجة البدائل الطبقية والاقتصادية .

ومصر كمجتمع نام وكأحد مجتمعات العالم الثالث ، بكل مافرض عليها من ميراث استعمارى طويل ، تشكلت الأوضاع الطبقية فيها على نحو مغاير عما حدث فى الغرب ، فالبرجوازية المصرية لم تكن هى البرجوازية الأوربية الصناعية الهائلة التأثير والحجم والانتشار ، وبالتالى فالطبقة العاملة فى مصر ـ المجتمع ذو الأغلبية الفلاحية ـ لم تكن مهيأة من داخلها كميا أو كيفيا لأن تستقبل الرسالة الثورية للماركسية اللينينية والتى مهما حاولت أن توسع من دائرة حلفاء الطبقة العاملة فلم تر نصب أعينها تقليديا إلا البروليتاريا كطبقة وحيدة نقية وثورية حتى النهاية .

والأفكار أيضا حول مصر كجزء من الأمة العربية وبالتالى كجزء من مشروعها الاستراتيجى فى الوحدة كان لابد وأن تتصادم مع الأفكار الماركسية التقليدية عن الفكرة القومية . وهذه العزلة عن الجماهير وطرح خطاب سياسى موجه بالأساس لقطاعات من النخبة المثقفة ولنخبة من العمال ـ ان جاز اللفظ ـ لم يجعل تاريخ الحركة الماركسية فى أزمة تواصل مع الجماهير وإنما فى أزمة تواصل مع النفس أيضا ، فالانشقاق حالة لصيقة بالتيار الماركسى ، رغم كل المراحل والمواجهات التى خاضها

ضد أنظمة حكم متناقضة فى التوجه السياسى والانحياز الاجتماعى . وفى وقت ما ، وصل الانقسام والتشرذم فى الحركة الماركسية إلى حد وجود اثنتى عشرة حلقة وجماعة بعضها لم تكن تتجاوز عضويته المائة عضو والبعض تجاوز أصابع اليدين بقليل .

ومع ذلك يمكن القول أن الحركة الماركسية فى مصر تعرف الآن خلافا موضوعيا أساسيا يؤدى للانقسام داخلها وهو الخلاف بين التصور الذى يرى « أن نضال الطبقة العاملة فى مصر يجب أن يكون من أجل إنجاز الثورة الاشتراكية » ، وبين التصور الثانى الذى يرى « أن نضال الطبقة العاملة فى مصر يجب أن يكون من أجل إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية عبر تحالف وطنى واسع وعبر جبهة وطنية ديمقراطية » .

وبشكل عام يمكن القول أن التطور التنظيمى للحركة الماركسية المصرية يكمن الآن فى اتجاهها نحو التمركز فى فصيل كبير يجانبه مجموعة من الأفراد والحلقات الصغيرة الأخرى . فهناك الحزب الشيوعى المصرى الذى ينحو نحو الاكتمال المؤسس كحزب وكبناء داخلى ، ويمتلك قيادة ذات خبرات طويلة ومسحة لا بأس بها من الديمقراطية الداخلية بالإضافة إلى قدرة على الاعتراف بالأخطاء والمحاولات المتعثرة لتصحيحها ، واستخدام النقد الذاتى فى كثير من المواقف العينية الملموسة . إلا أنه يبقى أن أزمة الحزب وأزمة تطوره وانفتاحه الجماهيرى متوقفة إلى حد كبير على قدرته على فك عرى الارتباط الوثيق بين الحزب وبين البناء الماركسى التقليدى والتطورات الماركسية الأرثوذكسية .

والى جانب الحزب الشيوعى المصرى تظهر اسماء لفصائل اخرى وافراد وحلقات سياسية هى حزب العمال الشيوعى المصرى والتيار الثورى والحزب المصرى ٨ يناير . وبقى أن نشير الى دور الشيوعيين فى الكفاح الوطنى ضد الأستعمار البريطانى سياسيا فى الثلاثينات والأربعينات وفى المظاهرات الطلابية والأنتفاضات العمالية العنيفة ضد الملك والاحتلال ، وعسكريا فى ١٩٥١ فى كتائب الفدائيين المقاتلة فى قناة السويس وفى ١٩٥٦ مع كتائب عبد الناصر فى بورسعيد ضد العدوان الثلاثى . كما ينبغى ملاحظة أن الحديث عن الضعف التنظيمى الشديد للماركسية فى مصر ، لا ينفى أنه - على مستوى الفكر السياسى ، والوعى السياسى - اصبح لكثير من المفاهيم والمقولات الماركسية وجود شعبى واسع مثل فكرة الأشتراكية بشكل عام وكذلك الأفكار حول الملكية العامة وحقوق الطبقات المقهورة .. الخ . واذا كان من الصحيح تماما أن « الحركة » الماركسية لم تكن وحدها المسئولة عن انتشار تلك المفاهيم ، فمن المؤكد أنه كان لها دور فى هذا المجال ، بل ربما كان دورا حاسما حتى ١٩٥٢ . ومع ضعف هذا الدور بعد ذلك ، إلا أنه كان هاما فى الستينات ، كما أن العناصر الماركسية ظلت فى مقدمة المدافعين عن تلك المفاهيم فى السبعينات والثمانينات .

أ - الحزب الشيوعى المصرى :

فى أول مايو ١٩٧٥ تم أعلان الحزب الشيوعى المصرى فى مناخ صدامى عنيف بين السلطة السياسية القائمة وفصائل اليسار المصرى بشكل عام والماركسى بشكل خاص . فلقد شهدت تلك الفترة العديد من الأضرابات والأعتصامات العمالية فى المراكز الصناعية الكبرى فى مصر (عمال الحديد والصلب يوليو ١٩٧١ ، عمال شركة النصر للسيارات ، الترسانة البحرية فى الأسكندرية ، اضراب عمال الغزل والنسيج بالمحلة فى مارس ١٩٧٥ ، اضراب عمال النقل العام ... الخ) هذا عدا الاضرابات الطلابية العنيفة فى أعوام ٧١ - ٧٢ ، ٧٣ - ٧٤ التى هاجمت بعنف السلطة السياسية القائمة فى ذلك الوقت واتهمتها بالتخاذل أمام اسرائيل وعدم قيامها بتعبئة الجبهة الداخلية لمواجهة العدوان الصهيونى على الأرض العربية ، بجانب حملات الهجوم الشديدة على شخص رئيس الدولة فى مجلات الحائط وفى المؤتمرات الطلابية وأيضا فى التظاهرات الصدامية العنيفة التى خرجت الى الشارع والتى رفعت شعارات معادية للحكومة ولشخص رئيس الجمهورية ولمجمل سياسته الداخلية والخارجية . وكان للتيار الماركسى بشكل عام دور بارز فى صفوف الحركة الطلابية فى ذلك الوقت وفى قيادة ورسم خطواتها السياسية والحركية فضلا عن الوجود المؤثر لبعض كوادره فى كثير من النقابات العمالية ، وادائهم لدور تحريضى وسياسى معا للسلطة - فى بعض الأحيان - ومدافع عن الحقوق النقابية والمطالب المهنية من رفع الأجور وتحسين ظروف العمل فى اكثر الأحيان . وقد دفع هذا المناخ الحكومة الى القاء القبض على مئات من الطلاب والعمال ممن لهم علاقة وثيقة بالحركة الماركسية .

فى هذا المناخ أعلن الحزب الشيوعى المصرى فى أول مايو ١٩٧٥ ، مما أعطى بعض المبررات الواقعية لكى يؤكد بعد ذلك قادة الحزب من خلال الوثائق والنشرات على « انتصار ارادة التحدى والصمود للشيوعيين المصريين فى مواجهة السلطة الساداتية القائمة » .

ويمكننا أن نرصد ملامح البناء العقيدى والتطور السياسى والتنظيمى والحركى للحزب الشيوعى المصرى فيما يلى :

(١) البناء الداخلى والتطور التنظمى للحزب :

كان ظهور الحزب الشيوعى المصرى على ساحة العمل السرى عام ١٩٧٥ نتاجا لعملية توحيد ثلاث حلقات ماركسية بدأت بواكيرها الأولى تتضح منذ عام ١٩٧١

ثم حدث المنحنى الثانى البارز فى تاريخ تطور الحزب مع عقد الحزب الشيوعى المصرى لمؤتمره الأول فى سبتمبر ١٩٨٠ الذى اصدر برنامج الحزب ، كما قدم الحزب فيه تقريرا سياسيا عن الوحدة فى الحركة الماركسية وعن بناء الحزب الجماهيرى . وفى عام ١٩٨٤ عقد الحزب مؤتمره الثانى

واصدر فيه مجموعة من الوثائق والتوصيات التنظيمية بالأساس وقدم مراجعات نقدية لبعض مواقفه السابقة . الا أن الحزب الشيوعي المصرى لم يستمر فى نموه بدون انشقاقات بعضها اثر بلا شك تأثيرا سلبيا على بناء الحزب الداخلى . فقد انشقت الأغلبية الساحقة من « مكتب الطلاب » عن الحزب فى منتصف السبعينات فيما عرف باسم « المطرقة » وقيل أن ذلك نتيجة لأصرار القيادة على تجاهل اراء قطاع من العضوية القاعدية فى الحزب مخالفة لأراء المكتب السياسى والمستويات القيادية ، الا أن المبررات التى ساقها الحزب بعد ذلك كانت ترتكز على أن ظروف الحزب فى ذلك الوقت وبداية تكوينه من عدة حلقات وغياب الخبرة فى ادارة وحل الصراعات الداخلية ، بجانب ظروف العمل الجماهيرى التى أحاطت بالحزب وعطلت من سرعة معالجة تلك القضايا ، هى التى ساعدت على حدوث الانشقاق .

أما الانشاق الثانى فحمل اسم « المؤتمر » وكان فى عام ١٩٧٧ وقاده قطاع من الشباب ايضا ، وحمل آراء اكثر تشددا فى مواجهة حكم الرئيس السادات وأكد على الثورة الاشتراكية فى مواجهة تحليل الحزب للثورة الوطنية الديمقراطية . وقدظل الموقف من هؤلاء الشباب غير محدد حتى انعقاد مؤتمر الحزب الأول فى سبتمبر ١٩٨٠ والذى قرر استبعادهم .

والملاحظ أن تلك الانشقاقات التى كانت مؤثرة فى حينها لم تستمر الا لفترة محدودة من الزمن ، وانتهى دورها السياسى والتنظيمى والحركى قبل أن يولد ، فلقد كانت بالاساس ردود افعال لمواقف تنظيمية وسياسية لقيادة الحزب فى الداخل ، بل أن بعضا من افراد هذه الحلقات عاد الى صفوف الحزب مرة أخرى ، والبعض الآخر اعتزل العمل السياسى العام والسرى معا .

وتحدد لائحة الحزب الشيوعى المصرى هيكل الحزب وتسلسله التنظيمى والقيادى فى « هيئات الحزب » وهى تبدأ من الخلية وهى منظمة الحزب الأساسية أو القاعدية ، ثم القسم الذى يتكون من مجموع الخلايا فى منطقة جغرافية معينة أو فى مؤسسة كبيرة أو قطاع صناعى أو مهنى ، ثم المنطقة وهى تتكون من مجموع الأقسام والخلايا فى منطقة جغرافية معينة تتحدد بقرار من اللجنة المركزية التى لها حق انشاء لجنة تسمى بلجنة القطاع لتنسيق العمل الحزبى فى عدد من المناطق المتجاورة . أما هيئات الحزب المركزية فتشمل المؤتمر العام وهو نظريا الهيئة العليا للحزب ، ثم اللجنة المركزية وهى أيضا - نظريا - سلطة الحزب العليا القائدة للحزب فى الفترة الواقعة بين انعقاد مؤتمرين ، ثم المكتب السياسى وهو عمليا الهيئة المركزية القائدة لعمل الحزب ، فالدور القيادى الذى يفترض أن يلعبه المؤتمر العام واللجنة المركزية هو فى الحقيقة دور غائب ، وذلك هو فى الواقع وضع أغلب الأحزاب العلنية فى مصر بما تعانيه من ظاهرة الشخصنه وغياب المؤسسات التنظيمية القاعدية والوسيطة الفاعلة .

(٢) الأطار النظرى والتوجه السياسى :

- البرنامج الوطنى الديمقراطى :

الحزب الشيوعى المصرى كحزب ماركسى لينينى يعلن أنه يؤمن « بالصراع الطبقى » ويؤمن « بالانتصار الحتمى للاشتراكية » ويسعى استراتيجيا نحو بناء « مجتمع شيوعى على أرض مصر خال من الاستغلال » وهو من أجل تحقيق هذا الهدف يقسم مراحل نضاله وأهدافه وفق الظرف التاريخى الذى يعيشه ووفق تحليله لطبيعة السلطة القائمة فى مصر .

وقسم الحزب المسيرة التاريخية لمصر فى العصر الحديث الى مرحلة ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ومرحلة الثورة الوطنية فى يوليو ١٩٥٢ ، ثم مرحلة الثورة المضادة من مايو ١٩٧١ .

وهو يرى أن البرجوازية الوطنية قبل يوليو وعبر أحزابها السياسية « الوطنى والوفد » استطاعت - بتردد ومن خارج السلطة فى أغلب الأحيان - قيادة الثورة الوطنية . ثم كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ مرحلة متميزة من مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية فى مصر « وهى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية لأنها نجحت فى اجراء تغيير جوهرى فى التركيب الطبقى للسلطة السياسية العليا فى البلاد بنقل هذه السلطة من يد تحالف استعمارى اقطاعى احتكارى الى يد البرجوازية الوطنية لأول مرة فى تاريخ مصر ، بأن تنفرد بالسلطة السياسية فعليا » .

ثم كانت مرحلة « الثورة المضادة » فى مصر بعد « ردة مايو ١٩٧١ » حيث راح « انقلاب ١٥ مايو* يفرض سياسات الردة فى مختلف المجالات وينفذ مخطط الثورة المضادة عبر سلسلة متتالية من عمليات الارتداد المحسوبة عن جوهر السياسة الوطنية لثورة يوليو التى التزمت بها فى ظل قيادة عبد الناصر .

والحزب يرى أن الاشتراكية فى مصر لم تتحقق الا من خلال انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية لمهامها فى التنمية المستقلة وفى البناء الديمقراطى وفى العداء للاستعمار والصهيونية ، ومن هنا فالهدف المباشر المطروح اليوم على الطبقة العاملة المصرية وحلفائها ليس بناء الاشتراكية ، وإنما هو بالتحديد « انقاذ الوطن من براثن الثورة المضادة ومعالجة آثارها المدمرة واسقاط سلطة الردة وسياستها واستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية » .

وهنا فالحزب يرى أن اسس وأركان البناء الوطنى الذى شيدته البرجوازية الوطنية فى الستينات ، تم الارتداد عنه فى أعقاب انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ وحتى الأن ، رغم رصد الحزب لبعض التغييرات الايجابية التى حدثت فى مصر فى اعقاب اغتيال السادات .

وملامح الردة التى يرى الحزب اننا نعيش آثارها منذ عام ١٩٧١ تشمل الانفتاح الاقتصادى « الذى دفع الرأسمالية العالمية الى التغلغل داخل مصر واستغلال شعبها لصالح البرجوازية الكبيرة الطفيلية الحليفة للسادات ، بجانب وصول حجم الديون

فى مصر الى حد مذهل لم تصله من قبل ، وبالاضافة الى « الارتداد عن قوانين الاصلاح الزراعى وبيع القطاع العام وغيرها من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى تصب فى المجرى الرجعى للبرجوازية العميلة فى مصر » . هذا بجانب توقيع معاهدة كامب ديفيد التى بدأت منذ مبادرة القدس وانتهت بتوقيع الصلح المنفرد مع الكيان الصهيونى ، « وتحولت مصر من رأس حربة فى مواجهة الامبريالية الأمريكية وقائدة لحركات التحرر الوطنى فى العالم العربى والعالم الثالث الى مجرد كيان تابع وجزء من حلف ثلاثى ساداتى امريكى اسرائيلى » ، بالاضافة اخيرا الى ما أسماه الحزب فى برنامجه « الدور القمعى الوحشى » الذى لعبه النظام فى مواجهة معارضيه السياسيين ، وغياب ادنى صور المشاركة السياسية ، وكان التتويج الأمين لتلك السياسات هو حملة الاعتقالات الواسعة فى سبتمبر ١٩٨١ .

وبالتالى فإن الحزب الشيوعى المصرى يرى أن القضية التى على الشيوعيين أن يناضلوا من أجلها هى « الجبهة الوطنية الديمقراطية » ، واستكمال ما غاب منها ابان العهد الناصرى وخاصة قضية الديمقراطية والحريات السياسية .

وأداة تحقيق هذه الاهداف هى « الجبهة الوطنية الديمقراطية » ، ويقول الحزب عبر وثائق المؤتمر الأول المنشورة « أن أية طبقة أو قوة سياسية تطمع فى الانفراد بالسلطة فى المرحلة الثورية الراهنة تخطىء خطأ وخيما لن يغفره لها التاريخ ، أن سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية هى سلطة حلف طبقى واسع قادر على كنس جميع الآثار المدمرة لنظام الردة ونسف مرتكزاته الاقتصادية .

هذا الحلف الطبقى الواسع يرتكز على قوى اجتماعية وطبقية محددة هى العمال ، والفلاحين الفقراء والصغار والمتوسطين ، والأقسام الدنيا والمتوسطة من البرجوازية المنتجة فى الريف والمدينة بالإضافة الى البرجوازية الصغيرة من موظفين وغيرهم .

بل إن الجبهة الوطنية الديمقراطية التى يطرحها الحزب لا تقتصر فقط على الطبقيين المنوط بهم انجاز اهداف المرحلة ، وإنما تضم فى احيان كثيرة بعض القوى السياسية والشخصيات التى ترفض كل أو بعض سياسات النظام القائم « حتى لو كان هؤلاء من المنتمين استراتيجيا للمعسكر المضاد » .

وهذه الصيغة المرنة والمتسعة للجبهة الوطنية الديمقراطية التى يطرحها الحزب ويبررها فى وثائقه النظرية تؤكد على « أن الطبقة العاملة فى مصر غير قادرة بمفردها على أن تقود الجماهير وتنتزعها من قبضة البرجوازية نحو الثورة الاشتراكية » .

إلا أن للطبقة العاملة دورا قياديا فى الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وهو دور لا يجب أن يكون بالقسر وإنما بالثقة المتبادلة بين الطبقة العاملة ومجمل الطبقات والقوى السياسية الحليفة فى داخل الجبهة .

بمعنى آخر اذا كان الحزب لا يرى مهمة بناء الاشتراكية فى مصر هى المهمة الملحة والمباشرة التى تناضل الطبقة العاملة من أجل انجازها ، إلا أنه فى نفس الوقت لا يقبل بأى دور هامشى لها فى الجبهة الوطنية ، وإنما هو الدور القائد . وأن من المثالب التاريخية السابقة التى أكد عليها الحزب ترك الطبقة العاملة قيادة السلطة السياسية بكاملها لثورة يوليو البرجوازية الوطنية ، مما أعاق تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية على أكمل وجه .

الحزب وثورة يوليو ١٩٥٢ :

ارتبط بعض قادة الحزب الشيوعى المصرى وبعض من اعتبروا حاليا على خط الحزب السياسى بمؤسسات ثورة يوليو السياسية سواء فى الاتحاد الاشتراكى أو التنظيم الطليعى ، بجانب التواجد الهام والمؤثر فى كثير من الدوريات الثقافية والسياسية (الكاتب والطليعة) ، وأيضا فى المؤسسات الاعلامية والصحفية المختلفة بل وبعض الحقائب الوزارية . ولقد القى القبض على هؤلاء ، بالإضافة الى شيوعيين آخرين ممن كانوا خارج مؤسسات الثورة ولفترات متفاوتة داخل السجون ، الا أنه بعيدا عن الصدام الذى وقع بين عناصر عديدة فى الحزب وثورة يوليو ، فإن الحزب الشيوعى المصرى يعتبر اكثر الفصائل الشيوعية المصرية تفاعلا وتأييدا لمنجزات ثورة يوليو ١٩٥٢ ولقائدها جمال عبد الناصر ، وذلك فى اطار تحليله الطبقى لقيادة الثورة ولتوجهاتها الاجتماعية ، فالحزب يرى أن ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت تعبيراً عن مصالح البرجوازية الوطنية وهى أهم حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية المصرية رغم كل تعرجاتها وذبذباتها .

« فلقد انتزعت الثورة الاستقلال الوطنى والاقتصادى وحققت الجلاء العسكرى البريطانى وأقامت سلطة تقدمية لها مواقف معادية من الامبريالية والصهيونية ودعمت انتماء مصر العربى وساندت حركات التحرر الوطنى فى افريقيا وآسيا .

كما أن حديث الحزب عن جمال عبد الناصر كان دائما باعتباره زعيما قوميا ووطنيا بارزا بل كثيراً ما يرتبط اسم عبد الناصر فى وثائق الحزب الداخلية لاستلهام بعض المواقف التى يؤيدها الحزب ويدعو اليها .

ورغم ذلك فإن الحزب يرى أن التوجُهات الاجتماعية لثورة يوليو كانت موجهة بالأساس ليس للعمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة ، وإنما للبرجوازية المتوسطة تحديدا التى كانت اكثر الشرائح الطبقية استفادة من الفترة الناصرية . هذا بالإضافة الى تشديد الحزب على ادانته للقبض على الشيوعيين وغيرهم من القوى السياسية الأخرى المعادية لثورة يوليو . والحزب يرى ،

كما اشرنا من قبل ، وعلى عكس بعض الفصائل الماركسية الأخرى ، ان مرحلة الرئيس السادات هي ردة عن مبادىء ثورة يوليو والناصرية . فالحزب رغم رؤيته لكثير من السلبيات داخل النظام الناصرى باعتبارها هي التي مهدت لحدوث ردة ١٥ مايو ١٩٧١ الا أنه لايرى انور السادات كامتداد لثورة يوليو بل كردة عن مبادئها عبر فيها عن مصالح « البرجوازية الطفيلية العميلة » التي وصلت الى الحكم في اعقاب انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ .

الموقف من الرئيس مبارك :

حرص الحزب الشيوعى المصرى على رصد التحولات الجزئية التي جرت على الساحة السياسية في مصر . وقد اتضح ذلك في اعقاب حادث المنصة في ٦ أكتوبر ١٩٨١ عندما قام برصد أدق التفاصيل التي جرت في مؤسسات السلطة ، وأثار من الجدل الداخلي في صفوفه وبين انصاره الكثير . بل إن الحوار حول الموقف من السلطة القائمة وحجم التغيرات التي جرت بعد اغتيال الرئيس السادات أثارت عليه ردود فعل عنيفة من قبل الحلقات الماركسية الأخرى المتشددة سياسيا ، بل وأثارت حفيظة شباب الحزب نفسه .

ففي اعقاب التقرير الذي قدمه المكتب السياسي للحزب في ابريل ١٩٨٢ والذي جاء تحت عنوان « من أجل الاجهاز التام على سياسات الردة والاستسلام والتغيير الجذرى الشامل » والذي يعد من أهم التقارير السياسية التي قدمها الحزب واكثرها اثارة للجدل حتى بين صفوف اعضائه ، وعلى مدار سبعة اشهر كاملة ، لم تتضمن النشرة الداخلية للحزب « الوعى » تقريبا الا المناقشات المتعلقة بالموقف من الرئيس مبارك ومن حجم التغيير الذي أحدثه في بنية المجتمع المصرى وفي التحالف الطبقي الحاكم .

وتحدثت « الانتصار » الجريدة الجماهيرية للحزب في عددها السادس والسبعين عن الخمسة شهور الأولى من عهد الرئيس مبارك باعتبارها « تعكس التداخل بين الايجابيات والسلبيات ، بين الخطوات المتعثرة الى الأمام ، والخطوات المتقهقرة الى الخلف » فعلى صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة يرى الحزب أنه رغم أن الرئيس مبارك قد استهل عهده بالاشتراك في مناورات النجم الساطع سامحا لقوات الانتشار السريع الأمريكية « ان تسخر ارض مصر العربية » وهو ما يعتبر من السلبيات ، الا أن مجمل مواقف مبارك خلال الفترة الماضية يعكس اتجاها جديدا نحو تحجيم سياسة السادات « الرامية الى الانتماء المذل تحت أقدام الامبريالية الأمريكية » . ايضا بالنسبة لكامب دافيد والعلاقة مع اسرائيل فبرغم اعتبار الحزب الشيوعى ان استمرار التطبيع مع اسرائيل بما يعنى استمرار سياسات كامب ديفيد هو من مثالب النظام ، الا أن تجاهل الرئيس مبارك الاشارة الى هذه الاتفاقيات في خطابه أمام المؤتمر الاستثنائي للحزب الوطنى يوم انتخابه رئيسا للحزب ، بجانب عدم زيارته لاسرائيل حتى قبل وصوله الى الحكم ، والتمسك بالحق المصرى في طابا ورفض اى تنازلات حولها كان مما يندرج تحت « الايجابيات » . بجانب وقف الحكم لهستريا العداء للسوفيت التي شنها الرئيس السادات وهو بالطبع مايراه الحزب من الأيجابيات .

وعلى الصعيد الداخلي اعتبر الحزب الشيوعى المصرى أن ممارسات مبارك قد خلقت مناخا سياسيا افضل نسبيا من المناخ الذي كان سائدا في عهد السادات مما يمكن أن يتيح فرصة اكبر لحركة ونضال القوى الوطنية الديمقراطية . أما على الصعيد الاجتماعى الاقتصادى فهناك مارآة الحزب اتجاها من داخل السلطة لتحجيم ممارسات البرجوازية غير المنتجة وتقليص سطوتها وتمكين القطاع المنتج من البرجوازية المصرية من استعادة مواقعه .. وهكذا .

الا أن التفاعلات في داخل الحزب نفسه لم تكن متفقة في كثير منها مع مجمل هذه المواقف والتوجهات ، وعارضت قطاعات هامة من قواعد الحزب ومن قياداته الوسيطة ومن الشباب المتشدد تلك التوجهات بعنف شديد ، ومن خلال وثائق الحزب الداخلية نفسها وفي العدد الثاني والعشرين من نشرة « الوعى » (النشرة الداخلية للحزب) والصادرة في ديسمبر ١٩٨٢ حددت ابرز هذه الانتقادات بانها كانت تدور اساسا حول تقرير المكتب السياسي الذي اعتبره البعض قد اخل بالموقف الاستراتيجى للحزب في التغيير الجذرى للسلطة القائمة حين تحدث عن البديل الوطني من داخل النظام الحاكم ، وأن هناك محاولة لجر الحزب الى تأييد مبارك من خلال المبالغة في عرض ايجابيات مرحلة مابعد السادات ، وأن ذلك يتم بمعزل عن تحليل القوى الطبقية للتحالف الحاكم التي لم تتغير بعد .

الا أن مجمل التعليقات القيادية على هذه الآراء كانت تدور حول التأكيد مرة أخرى على وثائق مؤتمر الحزب الأول الملزمة لكل المستويات الحزبية والتي تؤكد أن التغيير الجذرى « لا يمكن أن يتحقق الا بنضال جماهيرى منظم وواسع تقوده جبهة وطنية ديمقراطية ويلعب داخلها حزب الطبقة العاملة دورا قياديا متناميا » .

ولقد كان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعى المصرى في ١٩٨٤ بمثابة الاعلان الرسمى والسياسى عن سياسة الحزب الجديدة التي اختلفت عن موقفه السابق من النظام القائم ومن الرئيس مبارك ، فلقد قدم المكتب السياسي للحزب مايشبه النقد الذاتي عن آرائه السابقة في نظام الحكم ومن السلطة القائمة وشدد على مواقفه المبدئية التي ترى أن التحالف الطبقي الحاكم في مصر الآن هو امتداد لنفس التحالف الطبقي الذي قام في مصر في عهد السادات . وأكد الحزب على ضرورة الكفاح من أجل اقامة حكم وطنى ديمقراطى عبر جبهة وطنية ديمقراطية عريضة .

واستمر الحزب في التأكيد على هذا النهج عبر نشراته ووثائقه الداخلية « فالانتصار » الجريدة الجماهيرية للحزب وفي عدد

يوليو ١٩٨٧ اعلنت فى مقالة مطولة ان الحزب الشيوعى المصرى يرفض ترشيح الرئيس مبارك لولاية ثانية باعتباره مرشح الرأسمالية الكبيرة التابعة .

وأعلن الحزب ان موقفه من تجديد رئاسة مبارك موقف ينطلق من تحديد الطبيعة الطبقية لنظام مبارك ومن تقييم مجمل سياسات هذا النظام فى الماضى والحاضر .. التى لن تكون سياساته فى المستقبل سوى الامتداد الطبيعى لها .

بل إن الحزب استمر فى اعلان رفضه لسياسات الرئيس مبارك ولتجديد رئاسته وأصدر بالأضافة الى الوثائق والنشرات الحزبية ، الكثير من البيانات السياسية ، منها على سبيل المثال ، البيان الصادر عن سكرتارية اللجنة المركزية للحزب وايضا قبل استفتاء التجديد للرئيس مبارك جاء تحت عنوان « لا للمزيد من سنوات التبعية والافقار والقهر » حيث أعلن فيه الحزب رفضه لسياسات مبارك وللطريقة الاستفتائية التى يختار على اساسها رئيس الجمهورية فى مصر ، ودعا الى تعديل الدستور فى اطار تغيير شامل وجذرى لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر .

الحزب الشيوعى المصرى والموقف من قضايا الوحدة والانقسام فى الحركة الشيوعية :

تعتبر قضية الانقسام احدى الأزمات الرئيسية المزمنة فى بنية الحركة الشيوعية فى مصر منذ نشأة الفصائل الماركسية وحتى الآن .

فقبل ثورة يوليو ١٩٥٢ لم توحد الحركة الشيوعية فصائلها المتعددة والمختلفة الا فى اشهر قليلة - يونيو ١٩٤٧ وحتى نهايات العام نفسه - حيث تكونت أشهر وأكبر المنظمات الشيوعية فى ذلك الوقت وهى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « حدتو » والتى سرعان ماانتهت بالانقسام والتفجر الداخلى *ليخرج منها ثمانى منظمات ماركسية معادية للتنظيم* الأصلى (حدتو) ومعادية لبعضها البعض فى نفس الوقت .

واستمر الحال تقريبا على ماهو عليه بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فتكون الحزب الشيوعى المصرى فى ٨ يناير ١٩٥٨ من وحدة بين الحزب الشيوعى المصرى المتحد وطليعة العمال انهارت ايضا قبل حلول عام ١٩٥٩ . إلى أن جاء قرار حل الحزب الشيوعى المصرى (حدتو) فى ١٥ مارس ١٩٦٥ والحزب الشيوعى المصرى فى ابريل ١٩٦٥ ، ليظل احد الأسباب التى كرست الانشقاق فى صفوف الحركة الماركسية بعد ذلك . وبعد هزيمة ١٩٦٧ برزت تجربة الشباب المتشدد سياسيا التى ارتكزت فى انتقادها ورفضها العنيف للجيل السابق على قيامه بحل الحزب الشيوعى فى الستينات « وخيانة مصالح الطبقة العاملة » ورغم وجود الشباب المتشدد الا أن ذلك لم يمنع حلقات « المصرى » الثلاث من الدخول معا فى حوارات من أجل الوحدة منذ عام ١٩٧١ وحتى اعلان الحزب الشيوعى المصرى فى مايو ١٩٧٥ .

وفى واقع الأمر ، فإن هذه الحلقات الثلاث كانت القلب الأكثر فاعلية وانتشاراً وخبرة فى صفوف التيار الماركسى مقارنة ببعض الحلقات الأخرى التى لم تشارك فى الوحدة واعتبرها قادة الحزب الجديد مجموعات من اليسار الطفولى والانتهازى . إلا أن الحزب اضاف ايضا فى برنامجه اساليب النضال التوحيدى الذى يجب أن يسود بين الفصائل الماركسية كالتنسيق فى العمل الجماهيرى والوحدة المبدئية القائمة على اساس فكرى ونظرى وعدم تغذية وتشجيع الاتجاهات التكتلية والأنقسامية داخل صفوف الفصائل الماركسية الاخرى أو ماسماه الحزب « عدم خلق عناصر ومجموعات الغواصات داخل الفصائل الأخرى » أو عدم الأتجاه نحو الاختراقات القاعدية المتبادلة بين الحزب والفصائل الشيوعية الأخرى . الا أنه رغم كل هذه الضوابط - النظرية - فإن الواقع أفرز كثيرا من الظواهر السلبية والعدائية بين فصائل الحركة الماركسية بما فيها الحزب الشيوعى المصرى ، وكثير من القضايا السابقة التى حاول الحزب أن يقلص من تأثيراتها السلبية ارتكبت رغم محاولات منعها .

(٣) الحزب وانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ :

ربما لأول مرة فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تقدم مرشحون سياسيون باسم حزب شيوعى سرى وطرحوا برنامجا انتخابيا متكاملاً يحمل اسم الحزب الشيوعى المصرى وأقاموا مؤتمرات جماهيرية وسياسية اعلنوا فيها انتمائهم العقيدى والسياسى للماركسية اللينينية .

وكانت الجرأة السياسية التى تمتع بها ثلاثة من قيادات الحزب الشيوعى المصرى الذين رشحوا انفسهم فى ثلاث دوائر مختلفة - جنوب وشمال القاهرة والجيزة - تعبيرا عن جرأة ايضا *فى القرار السياسى للحزب بضرورة الترشيح فى الانتخابات* وبضرورة طرح برنامج انتخابى ودعائى معنون باسم الحزب الشيوعى المصرى وحمل البرنامج فى أعلاه شعار الحزب وكتب تحت عنوان « طريق الشيوعيين نحو وطن متحرر ديمقراطى » .

ولقد بدأ البيان الانتخابى بسرد تاريخى لما أسماه دور الشيوعيين فى نضالات الشعب المصرى ودورهم ضد الاستعمار وخاصة ضد قوات الاحتلال البريطانى فى القناة ١٩٥١ وفى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ . ثم دعا الحزب الى انتخاب قوائم التجمع ومرشحى المقاعد الفردية من اليساريين والتقدميين والديمقراطيين والوطنيين الحقيقيين المتحالفين مع قوائم التجمع .

ثم حدد البرنامج ثلاث نقاط تفصيلية لمهام الشيوعيين الحالية فى اطار « النضال المرحلى » الراهن للشعب المصرى وللطبقة

العاملة ، وكنضال من اجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وأن هذا البرنامج ليس برنامجا لبناء الاشتراكية فى مصر وإنما برنامجاً لتخليص مصر من براثن الردة والثورة المضادة والتبعية والاستسلام للاميريالية الأمريكية والصهيونية ، وتحددت تفصيلات هذا التصور المرحلى فى ثلاثة أولا : من أجل التحرر الوطني والقومى . كان هناك تأكيد على ضرورة اسقاط كامب ديفيد منهجا ومواثيقا ، ورفض نهج الصلح المنفرد مع اسرائيل ، وكافة الحلول « الاستسلامية الجزئية - والشاملة » ثم اكد الحزب على « ضرورة تحقيق طموح الأمة العربية المشروع فى الوحدة ذات المضمون الوطنى الديمقراطى التقدمى » .

أما فى السياسة الخارجية فكان هناك تأكيد على اقامة علاقة صداقة وتعاون بين مصر والدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى .

ثانيا : من اجل اعادة بناء وتعمير الاقتصاد الوطنى اكد الحزب على ضرورة تأميم اهم وسائل الانتاج وحماية القطاع العام والقطاع الخاص الوطنى المنتج بالاضافة الى ترشيد الانفاق العسكرى وأكد ايضا على ضرورة دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية .

ثالثا : من أجل تحول ديمقراطى شامل : أعلن الحزب ضرورة انهاء حالة الطوارىء والغاء كافة التشريعات المقيدة للحريات بالاضافة الى حق تكوين الأحزاب السياسية مشيرا الى الحزب الاشتراكى العربى الناصرى والحزب الشيوعى المصرى . بجانب حق اصدار الصحف ورفع القيود عما هو قائم .

وأكد الحزب فى ختام برنامجه على الوحدة الوطنية باعتبارها « أهم اسلحة شعبنا فى مواجهة الاستعمار والصهيونية » ودعا الى ترديد شعار الدين لله والوطن للجميع مدويا وعنيفا . والبرنامج رغم تعبيره عن خط الحزب بشكل واضح ودقيق إلا أنه بدا متشددا بعض الشىء ، وذلك اذا ماقورن ببعض الأفكار المعتدلة الواردة فى كثير من وثائق الحزب ونشراته الداخلية ، واذا لاحظنا أن البرنامج الانتخابى موجه إلى جماهير عادية وليس طلائع عقائدية ، فإن بعض المفردات والألفاظ جاءت بلغة النشرات الحزبية وليست البرامج الانتخابية .

وقد حصل مرشحو الحزب على اصوات ضعيفة للغاية فى الدوائر الثلاث التى خاض فيها الحزب المعركة الانتخابية ، بل حتى فى جنوب القاهرة الدائرة ذات الكثافة العمالية الواسعة .

وعقب الانتخابات قدم الحزب وثيقة حملت اسم« انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ الأخطاء - الدروس - اقتراحات للمستقبل » وهى مقدمة من المكتب السياسى للحزب فى يوليو ١٩٨٧ . والوثيقة تعتبر ان اتخاذ الحزب قراره بالمشاركة فى المعركة الانتخابية هو قرار شجاع لأن مناخ المقاطعة كان هو المناخ السائد جماهيريا ، وسردت الوثيقة اهداف الحزب من معركته المستقلة على المقاعد الفردية وهى اهداف ليس بينها هدف النجاح ، والوصول الى مقاعد مجلس الشعب ، وانما كان هناك السعى لابراز دور الحزب ورفع شعاراته وطرح اسمه بالاضافة الى توسيع عضويته وقد رأت قيادة الحزب ان بعضا من هذه الأهداف قد تحقق رغم ان الحزب قد حصل على عدد قليل من الأصوات ، بالاضافة الى رؤيتها بأن الحصيلة النهائية العامة لانتخابات ٨٧ هى انتصار لليمين بكل فرقه وفصائله وتراجع لقوى اليسار بكل فصائله (من شيوعيين وتجمعيين وناصريين وشخصيات تقدمية) .

ثم تشير الوثيقة الى ما أسمته أولا - الأسباب الموضوعية وراء تراجع اليسار فى انتخابات ١٩٨٧ فترى أنها تدهور الأوضاع الاقتصادية ولهث الجماهير وراء لقمة العيش على حساب الاهتمام بالعمل السياسى بالاضافة الى صعود اليمين السياسى وبالذات التيار السلفى باعتباره جزءا اصيلا من القوى الأقتصادية التى تخرب ماتبقى من منجزات الثورة الوطنية الديمقراطية فى مصر ، ثم اخيرا الممارسات الحكومية المنافية للديمقراطية .

أما الأسباب الذاتية لتراجع اليسار فى ١٩٨٧ وكما حددتها الوثيقة فهى عزلته الجماهيرية الناتجة عن احتقاره لأساليب الخدمات الجماهيرية فى المدينة والريف مع أنها تمثل نقطة جذب هامة فى المعارك الجماهيرية واستخدمتها التيارات الدينية احسن الاستخدام ، بالاضافة الى انقسام اليسار وافتقاره للوحدة وللتنسيق والعمل الجبهوى بين فصائله المختلفة ، ومن ناحية اخرى اشارت الوثيقة الى ما أسمته « ممارسات حزبنا وأخطائه قبل الانتخابات وخلالها » ورأى الحزب أنه لم يكن هناك استعداد كاف لخوض انتخابات ٨٧ بجانب ضعف التواجد الحزبى فى صفوف الطبقة العاملة والفلاحين وأن الحزب دخل المعركة دون أن يحدد حجم اعدائه وحجم حلفائه وثبت بالتجربة العملية أن حجم الأعداء كان اكبر من حجم الحلفاء .

(٤) الحزب الشيوعى المصرى - ملاحظات اخيره :

الحزب الشيوعى المصرى هو اكبر الأحزاب الماركسية فى مصر لا من حيث الكم فقط وإنما ايضا من حيث الكيف فالحزب يضم بين صفوفه تقريبا افضل خبرات الحركة الشيوعية المصرية عبر تاريخها الطويل الممتد منذ العشرينات وحتى الآن . فبعض قادة الحزب كانوا موجودين فى صفوف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « حدتو » فى الأربعينات والبعض لعب ادوارا كفاحية ضد الاحتلال البريطانى لمصر وخاصة معارك الفدائيين فى القناة عام ١٩٥١ وضد العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ والبعض استمر ايضا فى العمل والأداء السياسى طوال الستينات ، بل أن من ايدوا وقادوا حل الحزب الشيوعى المصرى (حدتو) والحزب الشيوعى المصرى فى مارس وابريل ١٩٦٥ على التوالى استمر ايضا فى لعب ادوار سياسية متفاوتة سواء من داخل مؤسسات النظام الناصرى أو من خارجها .

وأدت المواجهات المستمرة مع السلطة السياسية الى صقل قدرات قادة الحزب على التعامل مع الدولة والحفاظ على الوضع شبه المؤسسى داخل بنية الحزب . فالمواجهات العنيفة والحماسية عادة لا يميل لها الحزب وهو لا يراهن ايضا على المغامرات اليسارية غير المحسوبة .

وإذا حاولنا ان نجمع ابرز الملاحظات الختامية عن الحزب الشيوعى المصرى يمكن التركيز على مايلى :

أولا : ان الحزب الشيوعى المصرى هو الفصيل الوحيد داخل فصائل وحلقات الحركة الماركسية الذى يمكن اعتباره حزبا بالمعنى المؤسسى للحزب ، وهو الحزب السرى الوحيد فى مصر الذى عقد مؤتمرين حزبيين فى سبتمبر ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ عدا الاجتماعات الدورية للجنة المركزية وللمكتب السياسى ولكافة مستويات الحزب القاعدية ، بالاضافة الى نشرات الحزب الداخلية شبه المنتظمة .

أيضا هناك مجموعة كبيرة من المطبوعات العلنية والدورية التى تعبر عن الحزب وعن خطه السياسى ، بالاضافة الى ادائه الحركى والجماهيرى - المحدد - فى معركة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة - بجانب التأثير المحدود أيضا - فى انتخابات النقابات العمالية ونجاح عدد من عناصره مقارنا بالفصائل الماركسية الأخرى .

ثانيا : اثبت الحزب الشيوعى المصرى بين صفوف الحركة الماركسية قدرته على استقطاب اغلب العناصر الماركسية النشطة سياسيا ،بل أن الانشقاقات التى أدت الى خروج قطاعات هامة من الحزب والتى كانت جميعها على أرضية التشدد السياسى واليسارى بشكل عام كانت ذات قيمة فقط عندما واجهت قيادة الحزب ، لا الواقع الاجتماعى والسياسى ، وعندما اصطدمت بالأخير اختفت قيمتها وتلاشت فى طى النسيان .

ثالثا : الخط السياسى للحزب الشيوعى المصرى مرتبط ارتباطا وثيقا بالاطار النظرى الذى ينطلق منه الحزب وبالتحليل السياسى لمهام المرحلة الراهنة . وفى هذا السياق يلاحظ أن الحزب الشيوعى المصرى يثير حول خطه السياسى « المعتدل » - كما تراه الفصائل الماركسية المتشددة - خطوطا اخرى اكثر اعتدالا حتى لو كانت هذه الخطوط غير موجودة إلا فى أخيلة قادة الحزب وغائبة عن ساحة الواقع .

وهناك محاولات دائمة من قبل الحزب الشيوعى المصرى ، وخاصة امام قواعد الحزب الشابة وأنصاره ، لابدال تهمة الانحراف اليمينى الموجهة دائما للحزب بانه الخط الصحيح والرؤية الصحيحة بين خطين متطرفين احدهما يسارى مطروح والآخر يمينى « ذيلى » فى اكثر الأحيان غير مطروح .

رابعا : علاقة الحزب الشيوعى المصرى بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هى علاقة حميمة من نوع خاص ، والخصوصية هنا فى كونها ليست علاقة جبهوية قائمة على تحالف معلن بين تيارين وانما فى تداخل التيار الماركسى وفى قلبه بشكل اساسى تيار الحزب الشيوعى المصرى داخل كل مستويات حزب التجمع بدءا من امانته العامة مرورا بلجنته المركزية وانتهاء بمستوياته وهياكله القاعدية . ويثير هذا الوضع اشكاليات هامة بالنسبة للحزب الشيوعى المصرى ، فرغم أن التجمع يكاد يكون هو الحزب العلنى أو المؤسسة الجماهيرية الوحيدة التى يستفيد منها الحزب الشيوعى من اجل تطوير ادائه السياسى والجماهيرى وفرز عضوية جديدة له وخلق مساحة أوسع من دوائر الأنصار والمتعاطفين ، الا أن هذا الوضع كثيرا مايثير قضية الولاء السياسى المزدوج لكادر الحزب الشيوعى المصرى ، فالتواجد الدائم فى حزب علنى وجماهيرى يؤثر فى بناء الكادر السياسى نفسه ، وعادة مايكون العنصر نفسه غير قادر على الالتزام الكامل بخط الحزب السياسى لوجود فصائل سياسية اخرى داخل التجمع - ماركسيين مستقلين ، ناصريين - تعارضه وتقف ضد خطه فى كثير من الأحيان ، مما يدفع كادر « المصرى » أن يكون اميل اجمالا الى اتخاذ المواقف الوسط والتراجع عن وجهات نظره . بالإضافة الى ذلك فإن هذه العناصر وخاصة من هم فى المستويات القيادية العليا داخل حزب التجمع عادة ماتدخل فى مصادمات تفصيلية حول كثير من المواقف السياسية التنظيمية مع التيارات الأخرى داخل حزب التجمع . وعادة لا تعالج تلك الخلافات وفق آليات لادارة الصراع السياسى بطريقة ديمقراطية ، فتحدث كثير من الأخطاء التى تحسب جميعها على الحزب الشيوعى المصرى .

خامسا : كثيرا مايثير الحزب الشيوعى المصرى قضية الاعتراف الدولى والأممى - وخاصة الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية - بالحزب بشكل يبدو احيانا مبالغ فيه . ومع ان قضية اعتزاز الحزب بهذا الاعتراف فى حد ذاته ليست القضية الجوهرية ، إلا أنها تضع الحزب على ارضية يراها الكثيرون من فصائل اليسار غير نضالية ، فالارتباط بالخارج والاعتراف الدولى يعنى السفر الدائم الى الخارج وحضور المؤتمرات والندوات الدولية بجانب المنح الدراسية والعلمية ، كل ذلك قد ينقل الحزب وكما يراه الكثيرون من كونه منظمة كفاحية عقائدية الى منظمة علاقات عامة ودولية . وبجانب ماتثيره قضايا من هذا النوع من روح تنافسية غير صحية بين كوادر الحزب وقطاعاته الشابة والوسيطة ، فإنها ايضا تجعل الفصائل الأخرى تتعامل مع الحزب وكأنه « السلطة أو جهاز الدولة » داخل الحركة الشيوعية المصرية ، فهو لديه علاقات الخارج القوية وحق المنح والمنع والقول والرفض لمن يحاول أن يطرق هذا الباب بصرف النظر فى كثير من الأحيان عن الكفاءة والاستحقاق . وهو ايضا لديه التأثير الكبير فى الداخل - التأثير فى جريدة الأهالى ودار نشر ودوريات ثقافية - مما يضع الاعتبارات « الحلقية » فى كثير من الأحيان على حساب الأعتبار الموضوعى والسياسى الصحيح .

ب ـ حزب العمال الشيوعى المصرى :

يعد حزب العمال واحدا من اكثر المنظمات الماركسية فى مصر تشددا من حيث الموقف السياسى ورؤيته لنظام الحكم ومن حيث المهام التى يطرحها على الطبقة العاملة من اجل تغيير هذا النظام .

« فالعمال » فصيل متشدد بشكل عام فى كافة مواقفه النظرية والسياسية بل وحتى ذات الطابع البرنامجى التفصيلى ، وهو نتيجة لذلك متهم بشكل دائم من أغلب فصائل الحركة الماركسية بالتطرف وعدم الفهم الصحيح لمتغيرات الواقع .

وتعود نشأة حزب العمال ـ وكلمة الحزب هنا مجازا ـ إلى عام ١٩٦٥ ـ عام حل حزبى الحركة الشيوعية المصرية ـ وذلك عندما تشكلت حلقتان كانتا بمثابة النواة التى بنى عليهما حزب العمال ، الأولى حملت اسم (دش) أو الديمقراطى الشيوعى ، والثانية حملت اسم (وش) أى وحدة الشيوعيين ، ولكن سرعان ما تفجرت هاتان الحلقتان بحكم الظروف السياسية العامة التى سادت فى ذلك الحين ، على أن التبلور الفعلى لحزب العمال كان فى اعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ . ولعب الحزب دورا محدودا فى انتفاضة ١٩٦٨ الطلابية ، ولكنه لم يعلن عن وجوده الا عقب وفاة الرئيس عبد الناصر ، وتحديدا فى خضم احداث الانتفاضة الطلابية فى عامى ١٩٧٢ ، و ١٩٧٣ التى لعب فيها حزب العمال دورا بارزا وكان اقوى فصائل الحركة الماركسية تأثيرا وسط صفوف الطلاب فى ذلك الحين ، بل ونجح فى ادارة الأنتفاضة الطلابية بما فى ذلك ربط القيادات الطلابية غير المنتمية له بخطط وحركة الحزب ثم ادى التراجع الذى حدث فى صفوف الحركة الطلابية فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، بالأضافة الى تعثر الفصائل الماركسية واليسارية بشكل عام ، الى اصابة حزب العمال بتراجعات وانهيارات داخلية كبيرة اثرت على بنيته ، ولكنها لم تقض عليه . وحزب العمال الشيوعى الآن عبارة عن حلقة صغيرة اقرب الى الشلة منها البناء التنظيمى المتكامل .

ويمكن تفهم المبررات الموضوعية لوجود واستمرار حزب العمال الشيوعى باعتباره معبرا عن اجتهاد بديل لاجتهاد « الحزب الشيوعى المصرى » فهذا الاجتهاد يستند ـ من حيث اصوله ـ الى الخبرة التاريخية للماركسية واللينينية خاصة تلك التى طرحت فى سياق الأحداث الثورية فى روسيا اشكاليات التغيير والبناء عن طريق الثورة الاشتراكية بقيادة الطبقة العاملة ، أو الثورة الديمقراطية التى تنجزها البرجوازية . ولقد مرت تصورات لينين نفسه بتعرجات كثيرة حول تلك القضية وتقدم وتراجع فى كثير من وجهات نظره وفق ظروف الواقع السياسى فى روسيا ومتغيراته .

ولا شك أن الخبرة اللينينية والصراع بين البلاشفة والمناشفة فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى ، تدور خاصة فى مراحلها الأخيرة حول تلك القضية أى كيف يمكن انجاز الثورة الأشتراكية ؟ وكيف يمكن أن ننظر الى المراحل التاريخية الخمس للتطور الكونى التى وضعها ماركس ؟ والى أى حد استندت تجربة لينين بتفسيراتها المختلفة على الأساس الماركسى التقليدى . وفى ضوء حقيقة ان الأحزاب والحلقات الماركسية فى مصر لاتزال تستند فى جوهر تحليلاتها على التراث التقليدى للماركسية اللينينية فإن وجود حزب العمال الشيوعى يبدو مبررا ويمكن أن يستند اليه بناء تنظيمى أو شكل حلقى صغير كما هو الموجود حاليا .

ويمكننا أن نتلمس قضايا ثلاث بارزة فى فكر حزب العمال الشيوعى المصرى :

(١) العمال الشيوعيون والسلطة الحاكمة فى مصر :

تميزت كتابات حزب العمال عن مراحل تطور النظام السياسى وتطور السلطة السياسية فى مصر بالرصد الدقيق والمفصل لتجربة ثورة يوليو وتحالفها الطبقى . والوثائق الفكرية المنشورة بدون ذكر لاسم الحزب تركز بشكل اساسى على تجربة « حركة يوليو » وماتلاها من سياسات وتوجهات اجتماعية بالاضافة الى رصد الواقع الاجتماعى والطبقى لما قبلها ايضا .

وقد اشارت احدى وثائق الحزب الى أن « الرأسمالية فى مصر نشأت من خلال كبار مالكى الأرض وزارعى القطن تحديدا ، وكان القطن هو المحصول الذى ادخل مصر الى دائرة التبادل الرأسمالى العالمى ، وجعل بعض كبار البرجوازيين فى مصر يقومون باستثمار ماالديهم من فائض فى الشركات الرأسمالية الأجنبية » .

ويرى حزب العمال الشيوعى أن الرأسمالية المصرية قبل ١٩٥٢ كانت قاصرة عن تحقيق الاستقلال والدستور ، فلقد اشتركت فى اعقاب ثورة ١٩١٩ فى السلطة بدون ان تسيطر عليها ، وكانت عاجزة منذ البداية عن الاطاحة بالاستعمار وكبار ملاك الأرض وفرض عليها ان تقنع باقتسام الغنيمة معها . وكانت حركة يوليو ١٩٥٢ ، مخرجا لتفاقم ازمة الحكم فى النظام القديم ومحاولة لأن تستكمل البرجوازية القومية سيطرتها الكاملة على السلطة والاقتصاد وأن تفتح الطريق أمام تطور العلاقات الرأسمالية وأن توجه الضربات الى حركة الجماهير الشعبية ومكاسبها الديمقراطية .

ثم يعود نفس الكتيب فى تناقض من الصعب تجاهله فيرى أن الجماهير الشعبية التى قمعتها ثورة يوليو وجمال عبد الناصر اعتقدت ان الناصرية هى رمز الكفاح ضد الأعداء فيقول :

« وهنا يبدو شعار الاطاحة ـ يقصد بالنظام الناصرى ـ قفزة خارج حركة الجماهير الشعبية التى ماتزال تعتقد أن الناصرية رمز الكفاح ضد الأعداء التاريخيين ، ولذلك فان عزل قيادة البرجوازية البيروقراطية للحركة الوطنية وابراز الدور القيادى

للطبقة العاملة هو المهمة الملقاة على عاتق الشيوعيين ولن يتحقق ذلك الا بتعميق الصراع داخل الحركة الوطنية ضد التنازلات واقصاء الجماهير الشعبية وضد منهج البيروقراطية كطبقة » .

واعتبر قادة حزب العمال ان مواقف التأييد التى اتخذتها اغلب فصائل الحركة الشيوعية فى مصر لجمال عبد الناصر اثناء العدوان الثلاثى على مصر بمثابة « موقف يمينى وذيلى » للسلطة ، واتخذته القطاعات الانتهازية فى الحركة الشيوعية ، مما ادى الى سقوط ثمار الانتصار المؤقت فى عام ١٩٥٦ فى فم البرجوازية المصرية الكبيرة .

وارتكز التحليل الذى قدمه حزب العمال لثورة يوليو بشكل اساسى على مقولته الرئيسية « البيروقراطية البرجوازية » فتلك الطبقة هى التى عبرت عنها توجهات ثورة يوليو وقائدها جمال عبد الناصر والتى بدأت تستأثر بالسلطة عقب اجراءات وقوانين يوليو فى ١٩٦١ . فمع احجام الرأسمالية التقليدية عن الأسهام فى عملية التراكم اللازمة لخلق القاعدة الرأسمالية ، تعاظم دور البرجوازية البيروقراطية وبرزت لها مصالح مختلفة عبر مصالح الرأسمالية التقليدية .

وقد اقامت البرجوازية البيروقراطية هذه سلطة رأسمالية الدولة طوال العهد الناصرى وهو ما أكده احد قادة حزب العمال فى احدى الوثائق بقوله « أن هذا التحليل السابق قدم ضربة قاصمة الى المراجعة اليمينية التى صنعت من رأسمالية الدولة خرافة اشتراكية » ولذلك نظر الى ماحدث بعد رحيل جمال عبد الناصر فى مايو ١٩٧١ ومأأعقبه من سياسات على أنه امتداد وليس ردة عن مبادىء وتوجهات ثورة يوليو ١٩٥٢ فالعمال الشيوعى وعبر وثائقه الأساسية المنشورة ـ بدون اسم الحزب ـ وعبر نشرته « الانتفاض » والتى مرت بانقطاعات كثيرة عن الصدور ، كان يؤكد دائما على توجهاته هذه فيقول « رفضنا دعاوى الاشتراكية لدى النظام الناصرى وفضحنا هذا الأمر باعتباره نظاما لرأسمالية الدولة وللبرجوازية البيروقراطية ولقد اكدت التطورات فى السبعينات صواب هذا الخط » وأكد قادته على تزاوج رأسمالية الدولة والأشكال الأخرى للرأسمالية الكبيرة ، الذى حدث فى السبعينات . وفى معرض رد الحزب على التساؤل كيف يمكن للبيروقراطية كطبقة أو فئة طبقية ان تعادى الاستعمار العالمى وتناصر حركات التحرر وان تتحالف مع الشرق الاشتراكى وتضع القيود على الاستثمار الخاص ، رأى ان كل ذلك تعبير عن خصائص البرجوازية البيروقراطية نفسها فى فترة معينة وليس عقيدة ثابتة لديها ، وان هذه السياسات متناقضة على المدى الطويل مع مصالح البيروقراطية نفسها ، ومن هنا كان رفع تلك القيود فى السبعينات عن نفس الطبقة الممتدة منذ ثورة يوليو وحتى الآن .

والنتيجة المنطقية والبديهية لهذا التصور ان الحزب يعتبر نظام الرئيس مبارك امتدادا لنظام الرئيس السادات ولتوجهاته الطبقية . وشن حزب العمال هجوما عنيفا على حزب التجمع من خلال نشرته الجماهيرية « الانتفاض » فى معرض نقده لمواقف التجمع التى ابرزت التمايز بين عهد مبارك والسادات ، بل أنه شن هجوما مماثلا على من أسماهم « الأجزاء المتخاذلة فى الحركة الشيوعية ـ ويقصد الحزب الشيوعى المصرى ـ التى خلقت أوهاما عريضة حول مبارك واتخذت تكتيك الهدنة مع مؤسسة الرئاسة » . وقد رفض الحزب تكتيك مقاطعة الشيوعيين لانتخابات مجلس الشعب بل اعتبرها « فرصة ذهبية تفضح سياسات النظام الذى يستند فى قوته على مؤسساته القمعية وليس على برلمانه كأى نظام ديكتاتورى » .

كما واجه الحزب عبر نشرته « الانتفاض » هجوما عنيفا على نظام القائمة النسبية ونسبة ال ٨٪ اللازمة لتمثيل الأحزاب ، « فالسلطة التشريعية غير موجودة والسلطة التنفيذية تجتمع خيوطها فى يد رئيس مطلق السلطات » .

(٢) العمال الشيوعى المصرى وقضايا الثورة :

باعتبار ان مصر ظلت تحكم من طبقة برجوازية واحدة من ١٩١٩ وحتى الآن ، وان تغيرت خصائص تلك الطبقة من عهد الى آخر فان المهام الملقاة على عاتق الشيوعيين فى الماضى والحاضر هى مهمة انجاز الثورة الأشتراكية . هذا هو جوهر رسالة حزب العمال الأيديولوجية التى حددها فى وثائقه بشكل اكثر تفصيلا ، حين اشار الى « أن السلطة من الناحية الأساسية تنفرد بها البرجوازية ، والعلاقات السائدة فى الاقتصاد والسياسة والفكر هى علاقات برجوازية وذلك يجعل طبيعة الثورة القادمة اشتراكية من زاوية مضمونها الطبقى ومهامها الرئيسية ، ويحتم من ناحية اخرى استكمال الثورة البرجوازية كمهمة تكتيكية ملقاة على عاتق الثورة الاشتراكية فلا يستوجب هذا الاستكمال مرحلة تاريخية كاملة » .

ويجب على الثورة الاشتراكية أن تستبعد كل شرائح البرجوازية المتوسطة والكبيرة المنتجة والطفيلية باعتبار أن العمال لاير فرقا من هذا النوع داخل البرجوازية ، فالكل فى خندق الثورة المضادة فيما عدا « البروليتاريا واشباه البروليتاريا وبروليتاريا الغد أى البرجوازية الصغيرة الفلاحية والمدينية المسحوقة » .

وينتقد حزب العمال الشيوعى بشدة آراء التجمع الخاصة بالتمييز بين البرجوازية المنتجة والبرجوازية الطفيلية ، ويرى انه لايمكن الحديث عن فئة مخصوصة سواء سميت الطفيلية أم لا ، تمارس وحدها النهب المكثف للبلاد والتبعية للامبريالية ، ولكن هناك طبقة حاكمة تمارس برمتها هذا النمط من الحياة الاقتصادية والسياسية الذى يسميه التجمع « الطفيلية » .

بل ان الصراعات التى يراها حزب التجمع تجرى فى مصر الآن بين مايسميه قوى الترشيد والطفيلية ليست سوى « وهم كبير » وانتقد العمال ايضا بحسم وعنف شديد موقف التجمع المؤيد للمبادرة الخاصة بعقد مؤتمر دولى ، مؤكداً أنه كان دائما ضد هذا المؤتمر الدولى ، وأنه لابديل عن حسم الصراع مع العدو الصهيونى الا عبر الصدام المسلح بأشكاله المختلفة ، وان هذا يتطلب تغيرا جذريا فى الوزن الذى تحتله القوى الشعبية فى المنطقة .

(٣) حزب العمال والقومية العربية :

يتلخص رأى حزب العمال الشيوعى حول القومية العربية فى أنه لاتوجد قومية عربية وان عوامل التفكك والتنافر التى جمعت الأمة العربية على مر تاريخنا وفى اثناء الفتح العربى الاسلامى كانت اقوى من عوامل الوحدة اى أنها صارت منذ زمن قوميات عربية « وبالتالى فنحن امام قومية مصرية عربية » وقومية عراقية عربية وقومية سورية عربية ... الخ . وهذا السياق يعطى ايضا نتيجة اخرى هامة وهى ان عهد الرأسمالية لم يقترن بتحول القوميات العربية القديمة الى أمة برجوازية عربية واحدة ، بل لقد تحولت تلك القوميات المتعددة الى أمم برجوازية عربية متعددة ، وهذا هو سبب عدم وجود حزب شيوعى عربى واحد ولكن هذا لا يمنع من وجهة نظر حزب العمال فى ضرورة التضامن والتحالف فيما بين الأحزاب الشيوعية العربية .

(٤) حزب العمال الشيوعى ـ ملاحظات اخيرة :

أولا : امتلك حزب العمال منذ نشأته ـ وربما حتى الآن ـ اساسا نظريا متينا نسبيا ، ومقولات سياسية راديكالية اعطت لعناصره روحاً حماسية ، وأحيانا قتالية عالية ، وخاض حزب العمال بلاشك كثيرا من المواجهات العنيفة ضد نظام حكم الرئيس السادات ، وتعرضت عناصره لاعتقالات كثيرة وربما بنسب اكبر مما تعرضت له الفصائل الماركسية الأخرى .

ورغم تلك الروح القتالية التى تميزت بها كوادر العمال الا أنها كانت غالبا روحاً مؤقتة ، وعرف العمال أكبر نسبة من المعتزلين للعمل السياسى السرى فى صفوف الحركة الشيوعية المصرية .

ثانيا : فكر حزب العمال هو فكر الأزمة ، وهو سيبقى مستمرا وربما سينمو ـ بشكل نسبى ـ فى مراحل الأزمة الاقتصادية والسياسية ، إلا أنه فى مراحل الاستقرار النسبى والتهدئة العامة السياسية يضعف دوره وهذا هو ماحدث لحزب العمال بعد الانتشار الواسع نسبيا فى فترات الهبات والأنتفاضات الطلابية فى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ .

ثالثا : تؤكد مراجعة كتابات حزب العمال ووثائقه ، وكذلك مواقف عناصره انه ضد كل الأشياء فى مصر ضد السلطة وضد المعارضة بكل فصائلها وضد كل الأحزاب الشيوعية فى مصر ، وهو لايرى فى الجبهة أية طبقة الا العمال والفلاحين ، بما يعنى استبعاده ليس فقط للفصائل السياسية المختلفة عنه وإنما ايضا لكل فصائل الحركة الماركسية التى لاترى افكاره .

رابعاً : رغم مقولات حزب العمال الشيوعى النظرية والسياسية التى يمكن أن نتفهم مبررات وجودها النظرى والسياسى الا أن ابرز ازمات هذا الخطاب الشيوعى تكمن فى أنه يكاد لايرى فى تحليلاته الجماهير ولا يخاطبها ، فعينه اليمنى على السلطة القائمة وتحليل تحالفاتها الطبقية دون تأثيراتها المجتمعية ، وعينه اليسرى على حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى وميراث حدتو الخط اليمنى الانتهازى التحريفى ... الخ .

من تلك التوصيفات ، فالحزب يقدم خطابا لمؤسسات وتنظيمات اخرى لا للجماهير وبالطبع لا العمال ولا الفلاحين التى يفترض انه يعبر عنها .

خامساً : نتيجة لغياب معارك جماهيرية حقيقية لحزب العمال اقدم الحزب على كثير من المبالغات الواضحة فى تقدير ادوار بعينها تجعله لايرى الواقع بشكل صحيح وبالتالى العجز عن تطويره . فهو على سبيل المثال وفى معرض تعليقه على أن الحكومة المصرية قد سحبت سفيرها من اسرائيل بسبب غزو الأخيرة للبنان اكد الحزب ان هذا التصرف من الحكومة المصرية كان نتيجة لدور حركة مناصرة الشعبين اللبنانى والفلسطينى فى مواجهة الغزو « فلم ننكر النجاحات على أنفسنا » .

ج ـ التيار الثورى :

يرجع قادة التيار الثورى اصول تنظيمهم الى عام ١٩٦٥ ، عندما أعلن قادة الحركة الشيوعية المصرية حل تنظيماتهم السرية . ومن وجهة نظر التيار فانه « فى حين ارتد هؤلاء القادة عن الماركسية وانتقلوا من صفوف الطبقة العاملة الى صفوف البرجوازية ، وانتظم كثير منهم فى التنظيم الواحد الشمولى الذى أنشأه جمال عبد الناصر وهو تنظيم الاتحاد الأشتراكى وجهازه الطليعى السرى ، فإن قلة من قادة تلك الحركة رفضوا الاندماج وناضلوا فى سبيل التنظيم المستقل من أجل أمرين : أولهما ، موقف مستقل عن الناصرية ، وثانيهما : اقرار العمل القانونى . وكانت هذه القلة من القادة نواة التيار الثورى » .

والتيار الثورى هو أكثر فصائل الحركة الماركسية اعتدالا فى رؤيته السياسية وفى تحليله للأوضاع الداخلية فى مصر ، سواء من حيث التحليل الطبقى لطبيعة السلطة القائمة فى عهد السادات أو مبارك ، أو من حيث بدائل التغيير السلمية التى يطرحها من أجل « استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية عبر جبهة وطنية عريضة تضم العمال والفلاحين والبرجوازية بكافة شرائحها » والتيار فى حقيقة الأمر فصيل اغلبه من المثقفين الليبراليين بالأساس حيث تحتل قضية الحريات السياسية لجماهير الشعب المدخل الأساسى فى تفسير التغيرات التى تجرى على أرض الواقع بل ومجمل الطموحات والآمال المستقبلية لتحسين هذا الواقع ايضا .

وطبقا لذلك فان المراحل السوداء القاتمة فى تاريخ الشعب المصرى هى المراحل التى اختفى فيها التعدد الحزبى ، والمراحل البيضاء الزاهية - احيانا - او الأقل قتامة - فى احيان اخرى - هى المراحل الى سمح فيها بالتعدد الحزبى .

والتيار يمكن اعتباره بالفعل وعبر تتبع دقيق لكتاباته العلنية - وبعضها منشور - هو تجمع ليبرالى يعبر عن التمسك « بديكور » اسماه الماركسية ، ربما فقط للعلاقة التاريخية القديمة والكفاحية التى جمعت بعض قادته بالحركة الماركسية وفصائلها منذ الأربعينات ، لأنه من الصعب حتى اعتباره تيارا اشتراكيا ديمقراطيا داخل المجتمع ، رغم الأهداف الاشتراكية التى يلمح لها بعد أن تتحقق اهداف النضال « الاستراتيجى » للشعب المصرى فى انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . ورغم ذلك فإن التيار الثورى يطرح افكاراً متشددة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، ويرفض كل الحلول والمبادرات السلمية التى جرت وتجرى لحل القضية الفلسطينية بما فيها قرارات الأمم المتحدة - قرار تقسيم الأرض ورفضه لموقف الأحزاب الشيوعية منه ، قرار ٢٤٢ وغيرها ويعتبر ان الحل الوحيد هو تحرير كل التراب الفلسطينى من نير الاحتلال الاسرائيلى وعبر حرب طويلة وضروس ضد الكيان الصهيونى ، وهو يؤكد فى نفس الوقت على ضرورة وجوب ان تقف جميع الطبقات والأنظمة السياسية العربية فى جبهة وفى خندق واحد ضد امريكا واسرائيل وان يكون هذا هو المعيار الوحيد للتمييز فيما بينها .

وقدم التيار عبر وثائقه وكتاباته العلنية وعلى رأسها نشرة « الحقيقة » غير الدورية (وهى ككل الكتابات غير معنونة باسمه) رؤية تاريخية ونقدية للحقب السياسية المختلفة فى مصر بدءا من ثورة ١٩١٩ وحتى الآن ، وتبرز ايضا فى كل كتاباته قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة كأداة للتغيير فى مواجهة امريكيا واسرائيل .

(١) مصر بين اربعة عهود :

- المشروع الليبرالى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ينظر التيار الثورى باعتزاز كبير الى الحقبة الليبرالية فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ويعتبرها افضل وأنضج المراحل السياسية فى تاريخ مصر الحديث ، فلقد تحقق للشعب المصرى فى تلك الفترة الكثير من حرياته الأساسية ، وكان لحزب الوفد تحديدا نصيب بارز من الاعتزاز بمجمل سياسات تلك الحقبة ككل . فلقد لعب الوفد من وجهة نظر التيار « دورا وطنيا بارزا خلال حقبة طويلة من تاريخ كفاحنا ضد الاستعمار الانجليزى رغم تردده ومنهجه الأصلاحى ، إلا أنه فى فترات المد الوطنى كان يستجيب لضغط الجماهير ويتخذ موقفا وطنيا متقدما مثلما كان الحال عند الغاء معاهدة ٣٦ واتفاقيتى السودان فى اكتوبر أو مساعدته لحركة الكفاح المسلح فى القناة وفى أعقاب حل حزب الوفد لنفسه اعلن التيار لقادة الوفد أن حزبهم سيظل قائما وإن كان كامنا بصفته المعبر الرئيسى عن البرجوازية الليبرالية . وعند عودة حزب الوفد الثالثة الى الحياة السياسية المصرية اظهرت نشرة التيار ترحيبها الحار بتلك العودة : « نحن نرحب ترحيبا قلبيا بعودة الوفد لاستئناف نشاطه السياسى العلنى والقانونى مرة ثانية » وأضافت « ان الوفد بثقله الوطنى التاريخى ومفهومة الليبرالى سيساهم ولا شك مساهمة كبيرة فى العمل من اجل مزيد من الحريات السياسية » وقد دعا التيار الشعب المصرى كى ينتخب حزب الوفد وذلك فى انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ وكان ولايزال يراهن على حزب الوفد كجواد يراه رابحا فى سباق المشروع الليبرالى المستمر منذ دستور ١٩٢٣ حتى الآن ، والذى لم يقطعه الا حركة الضباط فى ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر .

ثورة يوليو ١٩٥٢

اعتبر التيار الثورى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مجرد حركة أو انقلاب عسكرى قام به مجموعة من ضباط الجيش المصرى للاستيلاء على الحكم ، فهو يرى أن « بلادا كمصر ومعظم بلاد العالم الثالث عادة ماتتبادل الفئات المختلفة من البرجوازية فيها كراسى الحكم عن طريق الانقلاب سواء ايام الملك ، وكان يسمى فى ذلك الوقت بالانقلاب الدستورى الذى تصل عن طريقه احزاب الأقلية الديكتاتورية الى الحكم ، أو سواء بعد حركة ضباط يوليو » . ومن هنا فقد اعتبر التيار أنه منذ ١٩٥٢ ، فقد الشعب حقه فى أن تكون له حكومة يختارها بنفسه واغتصب منه هذا الحق - بحق الفتح أو الغزو أو خلع الملك - حركة ضباط يوليو . فالتيار لا يشير إلى أى انجازات لثورة يوليو ١٩٥٢ ويراها انقلابا عسكريا اغتصب السلطة من الشعب ، رغم اطلاقه لتعميماته النظرية التى تؤكد الدور الوطنى الدائم « للبرجوازية المصرية .

ويرى التيار « ان الدكتاتورية التى مارستها حكومات الضباط كانت السبب وراء الهزائم المتكررة التى منيت بها مصر سواء هزيمة ١٩٦٧ أو هزيمة كامب ديفيد ويقيم التيار الثورى تجربة جمال عبد الناصر : « اذا كنا نعتبر فترة عبد الناصر هى فترة الحكم الديكتاتورى فى ظل حزب واحد هو الاتحاد الاشتراكى ، فان هذه الدكتاتورية لابد وأن تسقط » والتيار لايرى أى اسباب خارجية أو داخلية ادت الى نكسة ١٩٦٧ الا غياب التعدد الحزبى والسياسى ، مما يجعله لايرى فى تلك المرحلة هزيمة واحدة عام ١٩٦٧ ، وإنما يراها كهزيمة دائمة حتى فى انجازاتها لأنها لم تتم فى اطار التعددية الليبرالية .

مرحلة السادات :

لم يؤيد اى فصيل من فصائل الحركة الماركسية الرئيس السادات منذ بداية حكمه حتى اغتياله فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وكانت شعارات اسقاط النظام القائم منذ ١٥ مايو ١٩٧١ هى شعارات الجميع بدءا من الشيوعى المصرى ومرورا بالعمال الشيوعى

وانتهاء بـ ٨ يناير فيما عدا التيار الثورى الذى ايد السادات فى بداية حكمه واستمر يؤيده رغم تحفظاته وانتقاداته لنظامه ، بل عندما وسع التيار من دائرة نقده للنظام ورفضه لأغلب سياساته فى أواخر السبعينات ظل لايرى أى تغيير من خارج النظام القائم لأنه نظام برجوازى وطنى ، وأن النضال كان من أجل توسيع دائرة المشاركة السياسية والشعبية للقوى والطبقات الاجتماعية المختلفة بما فيها الطبقة الحاكمة التى يمثلها الرئيس السادات .

وفى رد لأحد القادة البارزين للتيار على من اعتبر ان فكرة المنابر التى يقترحها السادات ماهى الا مسرحية هدفها استيعاب الحركة الشعبية الصاعدة ، قال « ان تقديرنا للسادات يجعلنا نأخذ بجدية ماقدمه من آراء وخطط فى خطبه الأخيرة ونقوم بدراستها بطريقة نقدية ، وقد فعلنا ذلك من قبل . لقد قدرنا السادات عندما واجه مراكز القوى وقضى عليها فى ١٥ مايو ١٩٧١ وقدرناه عندما شن حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ونحن نقدره اليوم على مايقوم به من تعديل للنظام السياسى للبلاد » . وعندما اعلن الرئيس السادات فى مارس ١٩٧٦ الغاء العمل بمواثيق ثورة يوليو السياسية - فلسفة الثورة الميثاق بيان ٣٠ مارس - بجانب تحديده لدور القوات المسلحة فى الدفاع عن مصالح الوطن وحماية الشرعية والدستور ، وصف ذلك بأنه « اعلان رائع يستحق عليه السادات كل تقدير واحترام » اما على صعيد التوجه الأجتماعى فقد رأى التيار أن كلا من سياسة عبد الناصر فى بناء رأسمالية الدولة ، والسادات فى اعطاء دور اكبر لرأس المال الخاص فى النشاط الاقتصادى ، فيهما قدر من الصواب ولكنهما لم يستطيعا معا أن يقيما اقتصادا وطنيا مستقلا قادرا على مواجهة معركته ضد اسرائيل وامريكا .

أما على صعيد التوجه الخارجى للسادات فقد أعلن التيار رفضه لزيارة الرئيس السادات للقدس مؤكدا على موقفه النظرى المبدئى فى رفض كافة المبادرات السلمية لحل القضية الفلسطينية ، إلا أنه ابرز فى ثنايا هذا الرفض موقفه المدافع عن السادات ، « فمع رفض المبادرة منذ اللحظة الأولى للاعلان عنها رفضنا اتهام السادات بالخيانة والاستسلام كما رفضنا مايقال عن ان المبادرة ماهى الا مسرحية تمثل فى منطقتنا العربية يقوم بالبطولة فيها السادات وبيجين ويحركها كارتر من واشنطن » فنحن أمام مشروع مصرى للسلام وليس امريكيا اسرائيليا كما يدعى البعض مبنيا على أن أوضاع مصر والعرب قد اختلفت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

ولقد رأى التيار ان خطورة اسرائيل تتمثل فى جيشها وأنها مؤسسة عسكرية فاذا تحطمت هذه المؤسسة العسكرية ، وهو مايجب ان يكون هدف العرب أو التقليل من حجمها وشلها كما يهدف السادات ، فاننا لا نعتقد ان اسرائيل ستصبح خطرا اقتصاديا على عالمنا العربى .

وقد توقع التيار فشل المبادرة لتعنت اسرائيل واعتبر ان السادات قد وضع خطوطاً حمراء لا يمكن أن يتنازل عنها « أن الموقف المصرى قد استقر فى شكله النهائى فى الانسحاب من الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة لاتزيد عن خمس سنوات ثم تعود للسيادة العربية .

التيار الثورى والرئيس مبارك :

أعلن التيار الثورى ان السبب الرئيسى وراء قتل السادات هو الرضوخ للاستعمار الأمريكى الاسرائيلى الذى انتهى بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد وعقد الصلح مع اسرائيل ، وبذلك تنتهى وكما أعلن التيار مرحلة من تاريخ مصر السياسى . وبعد أغتيال السادات اهتم التيار برصد احاديث الرئيس مبارك وتصريحاته المختلفة بشكل تفصيلى دقيق ، وهو ماحدث من قبل مع السادات .

واشار التيار فى إحدى نشراته الى أنه يرى فى تصريحات الرئيس مبارك نواحى ايجابية رغم اختلافنا مع نواح جوهرية فيها . » وطالب التيار القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية ان تشدد من أجل انهاء ماتبقى من اساليب الحكم الشمولى ، وان تمارس محاولات جادة وواعية ومبدئية مع الرئيس مبارك حتى يمكن اقناعه بالغاء ماتبقى من اساليب الحكم الشمولى والغاء القوانين سيئة السمعة التى منها طبعا قانون الأحزاب وقانون الأنتخاب » فالتيار يرى حصول الشعب على الحريات الديمقراطية فى مصر من خلال الحوار السلمى والأقناع المتبادل بين اطراف الساحة السياسية والسلطة القائمة المتمثلة فى شخص الرئيس مبارك .

ولا يزال التيار الثورى يؤكد على خلافه مع العهد الحالى فى قضايا الحريات السياسية وفى تمسكه بحق كل القوى السياسية فى مصر بالتواجد العلنى والمشروع من أجل أن يكون الجميع بما فيهم الحكومة وحزبها نواة الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة التى تواجه امريكا واسرائيل .

(٢) البناء النظرى للتيار الثورى :

الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة : يرى التيار أنه لكى تتحقق الأهداف الاستراتيجية لنضال الشعب المصرى فى المرحلة الحالية من انجاز باقى مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، لابد ألا يوكل للبرجوازية المصرية وحدها انجاز هذه المهام لانها فى الأساس اصلاحية تكتفى بالوسائل الاصلاحية فى مواجهة المشاكل المزمنة وترفض بل وتقاوم الحلول الجذرية ، من هنا كان هذه المهام موكولا الى كل الطبقات : العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والنتيجة المنطقية لهذا التحليل هى ان جوهر المرحلة - مرحلة السادات - » يظل ليس فى القضاء على رأس المال الفردى بل نمو الرأسمالية المصرية » .

والجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة لايمكن اعتبارها هدفا فى حد ذاته وانما هى وسيلة لتحقيق الديمقراطية الليبرالية بشكلها

الصحيح فى مصر ، وتحقيق هذه الديمقراطية هو المدخل الأساسي بل ويكاد يكون الوحيد لتحقيق الانتصار على اسرائيل وأمريكا اللتين يربطهما التيار معا .

وكما أكد احد قادة التيار فان وجود الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة يعنى قبل أى شيء « انهاء كل ماتبقى من آثار النظام الشمولى الناصرى واتاحة أوسع الحريات لجميع الطبقات وحق هذه الطبقات فى انشاء مؤسساتها السياسية الخاصة بها وأحزابها والتعبير عن ارادتها الحرة .

ولقد حملت برامج اربعة مرشحين للتيار الثورى فى انتخابات مجلس الشعب فى ابريل ١٩٨٧ فى امبابة وفى السويس ، ووسط القاهرة وغرب القاهرة فى الانتخابات شعارا رئيسيا وموحدا « الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة طريقنا الوحيد الى التحرر والديمقراطية والرخاء » .

ويعتبر التيار ان امريكا واسرائيل هما اعداء الشعب المصرى وأعداء ثورته الوطنية الديمقراطية وأن هزيمة ١٩٦٧ قد أبرزت الى الأمام مهمة ردع العدوان الاسرائيلى وهزيمته واستعادة الأراضى المحتلة . وبالتالى اصبح التناقض الرئيسى فى مرحلتنا « هو بين اسرائيل والاستعمار الأمريكى من جهة ، وشعبنا المصرى وشعوبنا العربية من جهة أخرى » .

ومواجهة هذا التناقض كما يرى التيار هى من خلال بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة ، تلك الجبهة التى يعتبرها التيار نواة لجبهة عربية شاملة ضد الاستعمار الأمريكى وأداته اسرائيل ، بل أنه يعتبر أن الجبهة الوطنية العربية الواسعة والجبهة العالمية العريضة المعادية للاستعمار هى أدوات مواجهة العدوان .

أما اسلوب المواجهة فهو حرب شعبية طويلة الأمد يعتمد فيها على الشعب وكسب جميع الحلفاء الممكنين ، ومن هنا فالتيار يرى أن التعاون فى مواجهة اسرائيل سيشمل نظما سياسية عربية مختلفة مما سيفتح جبهة التضامن العربية كما حدث فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

د ـ الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير

يؤكد الحزب الشيوعى المصرى ـ ٨ يناير ـ على أن البذور الأولى لنشأته تعود الى عام ١٩٦٥ عام حل الحزب الشيوعى المصرى والذى أعلن فيه القطاع الغالب من قيادة ٨ يناير حاليا رفضه لما سمى فى ذلك الوقت بانهاء التنظيم المستقل للشيوعيين . فتشكلت عناصر الرفض لهذا القرار وأطلقت على نفسها اسم « مجموعة استمرار » ايذانا برفض الحل واستمرار العمل . ولكن هذا العمل لم يكن له اى تأثير ايجابى وربما لم يتعد الا رفض الحل وذلك حتى هزيمة ١٩٦٧ التى شهدت الميلاد الحقيقى لكل احزاب وحلقات التيار الماركسى فى السبعينات ومنها بالطبع ٨ يناير .

و ٨ يناير هو تاريخ وحدة الفصائل الماركسية فى عام ١٩٥٨ والتى لم تستمر الا فترة قصيرة للغاية ـ اقل من عام ـ ثم انشقت من داخلها ، أما ٨ يناير الحزب فلم يكن يوما حزبا بالمعنى المعروف حتى بمعيار الأحزاب السرية من حيث وجود ادوات للتفاعل الحزبى الداخلى من مستويات قيادية منتخبة ومؤتمر عام ووثائق اساسية وخط سياسى واضح بالاضافة الى اساس نظرى متماسك يحتضن كل تلك الأدوات السابقة .

والحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير افضل من عبر عما يمكن أن يسمى بالتصورات « التلفيقية » فى صفوف الحركة الماركسية ، فلأن خلاف قادة ٨ يناير مع قادة الشيوعى المصرى الحاليين هو خلاف ذو أساس سياسى وتنظيمى ، كان لابد أن يلبس هذا الخلاف لباس الخلاف النظرى حتى يستمر ويجد القدرة على استقطاب العناصر الشابة الجديدة .

وقد أخذ ٨ يناير من الحزب الشيوعى المصرى فكرة النضال الوطنى الديمقراطى ولكن أكد على أن الطبقة العاملة هى التى تقود هذا النضال من أجل ان تصل الى السلطة وتحكم وتنجز بقيادتها المرحلة الوطنية الديمقراطية تمهيدا للبناء الاشتراكى .

وظل الحزب يعتبر النضال الشعبى والسياسى طوال عهد السادات هو من اجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ـ وليست الاشتراكية ـ برغم تشديده على الدور القائد للطبقة العاملة فى النضال الوطنى الديمقراطى وفى الحكم ايضا .

بالمقابل فان ٨ يناير اخذ من « حزب العمال الشيوعى » تحليله الطبقى لثورة يوليو ، فهو يرى ان الثورة كانت تعبيرا عن مصالح البراجوازية البيروقراطية ، وأنها شيدت نظام رأسمالية الدولة وأبدى انتقادات عنيفة لكل انجازات الثورة وأبرز سلبياتها بشكل واضح . كما اعتبر ٨ يناير ـ كما الحال فى حزب العمال ـ أن النظام الساداتى هو امتداد ثورة يوليو ولجمال عبد الناصر ، وأشار ٨ يناير إلى أن أحد أهم أجنحة البرجوازية البيروقراطية ـ جناح اليمين ـ الحاكم فى الستينات « كانت تتطلع الى حرية الاستثمار الفردى حتى تتمكن من استثمار ما حققته من ثروة فقدمت لها سياسة الأنفتاح الفرصة التاريخية للثراء السريع مستعينا بما تتمتع به من مكانة فى السلطة » .

كما أخذ ٨ يناير فى أغلب الأحيان مواقف متشددة من نظام الرئيس مبارك الذى لم ير فيه أى تغيير أو أى جديد عن نظام السادات .

ولقد أصدر ٨ يناير نشرة داخلية عرفت بأسم « حياة الحزب » ونشرة أخرى جماهيرية أسماها « اتحاد الشعب » وكان يصدرها بتاريخ مكمل لتاريخ نشرة الحزب الشيوعى المصرى فى الخمسينات ـ اتحاد الشعب أيضا ـ تأكيدا لعدم التوقف واستمرار المسيرة السابقة ، وقدم الحزب بعض الوثائق السياسية منها التحليل الطبقى لثورة يوليو ١٩٥٢ والمسألة الزراعية فى مصر من محمد على إلى عهد الانفتاح وهى وثيقة بذل فيها جهد كبير

وإن كان متأثراً بشده بالتجربة الروسية وبكتاب لينين الشهير عن تطور الرأسمالية فى روسيا ، كما قدم الحزب أيضا وثيقة تحت عنوان الجمهورية البرلمانية فى منتصف السبعينات شن فيها هجوما شديدا على مشروع الرئيس السادات الديمقراطى وفكرة المنابر واعتبرها محاولة لاجهاض الحركة الشعبية والسياسية فى مصر .

وبالرغم من أنتهاء الحزب وتفجره المعلن فى ١٩٨٦ فأن انتهاءه الفعلى تنظيميا وسياسيا يعود إلى عام ١٩٨١ عقب حملة أعتقالات سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ .

هذا الحزب الذى كان ضعيفا فى أساسة النظرى وبنائه التنظيمى وأدائه الداخلى كان لابد أن يتعرض للانفجار ، لولا الأداء الحماسى لشباب ٨ يناير فى السبعينات وخاصة فى جامعة القاهرة وقيامهم بالدور الأكبر فى تأسيس وقيادة نادى الفكر الاشتراكى التقدمى ، المنظمة الماركسية العلنية فى صفوف الحركة الطلابية النشطة فى منتصف السبعينات ، بجانب التواجد المؤثر فى حلوان وفى جامعتها أيضا .

ويتراجع النشاط الطلابى فى النصف الأخير من السبعينات ، وعقب القيود التى فرضت على الجامعة ضعف النشاط الطلابى بشكل عام والماركسى بشكل خاص و٨ يناير بشكل أخص . وبدأ التفكك يدب فى أوصال الحزب - والحزب هنا مجازا - وبدأ الصراع الداخلى بين القيادة من جهة و بين الشباب المتحمس من جهة أخرى وخاصة عقب اعتقالات سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ .

ثم كانت القشة التى قصمت ظهر البعير فى انتخابات ١٩٨٤ حينما قرر المكتب السياسى - وهو معين تقريبا ككل مستويات الحزب بما فيها اللجنة المركزية - مقاطعة أنتخابات مجلس الشعب فى هذا العام ثم عاد فقرر الدخول ثم عاد فقرر المقاطعة . فبدأت ثورة الشباب وبدأت حملة شديدة من الاتهامات المتبادلة لم تهدأ حتى الآن ، وكانت تقريبا بين جيلين ، جيل الشباب فى مواجهة المجموعة القديمة '' مجموعة أستمرار '' واتهمت الأخيرة الأجيال الشابة والجديدة فى الحزب بالطفولة وعدم الخبرة والتخريب اما الشباب فكان يرى على أحسن تقدير أن ''مجموعة أستمرار'' هى مجموعة تآمرية وتقليدية وحلقة شديدة التشرنق حول نفسها ، بالإضافة إلى تأكيد المجموعات الشبابية -بأن كبارهم كانوا أعضاء قاعدين وهامشيين فى تجربة الحزب الشيوعى قبل حله فى الستينات وهو ما افقدهم حاليا لاى خبرات . ولم يستمر هذا الحال طويلا فتفجر الحزب بصورة نهائية فى ١٩٨٦ فى ظل وقائع مأساوية واتهامات متبادلة بين كل الأطراف .

ورغم محاولات البعض وخاصة من الشباب إعادة البناء مرة أخرى وصدور وثيقتين فى هذا الاتجاه الأولى حملت عنوان ''رؤية نقدية موجزة للفترة الماضية '' والثانية ''خطتنا فى مهمتين '' ، الا أن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل وأنزل الستار على تجربة ربما ماتت قبل أن تولد .

٣ - قوى الاسلام السياسى :

استعرض التقرير الاستراتيجى السابق (لعام ١٩٨٦) جماعات الاسلام السياسى كقوى محجوبة عن الشرعية ، تقدم اسلاماً '' اعتراضيا '' يقوم على مناهضة النظام السياسى ، وينتقده فى الشكل والمضمون . وفرق التقرير - بحسب النشأة التاريخية - بين الاخوان المسلمين ، وبين الجماعات الاعتراضية التى انتشرت فى السبعينات والثمانينات ، والتى تحدد أبرزها فى : حزب التحرير الأسلامى -جماعة المسلمون (التكفير الهجرة) - السماوية - الجهاد .

وقد ظهرت فى عام ١٩٨٧ جماعة جديدة يمكن أن تضاف إلى الجماعات الأخيرة ، وهى ما عرفت إعلاميا باسم تنظيم ''الناجون من النار'' ، الذى أتهم أفراده بارتكاب عدة محاولات للاغتيال فى ذلك العام (كما سيرد تفصيلا) .

وطبقا لما أجرته النيابة العامة من تحقيقات مع المتهمين بتكوين ذلك التنظيم ، وما نشرته الصحف ، فأن البناء الفكرى للتنظيم يقوم على فكرة تكفير المجتمع القائم حاكما ومحكوما ، بإعتبارة مجتمعا جاهليا يشمل كفارا ومرتدين عن الاسلام ، الأمر الذى يوجب التغيير بالدعوة والجهاد من داخله ، بإعتباره دار حرب لا دار سلام ، وذلك كى يصبح مجتمعا اسلاميا تقوم فيه الخلافة الاسلامية ،وتطبق فية الشريعة الأسلامية كما أنزلها الله . وعلى هذا الأساس ، وضع التنظيم قائمة من المحرمات ، كى يأخذ بها المسلم داخل مجتمعه : ففى المجال الوظيفى ، حرم العمل لدى أجهزة الدولة لان من يعمل تحت لوائها يعتبر كافرا ، وخاصة من يلتحق بجهازى الجيش والشرطة ، لأنهما وسيلتا لخدمة '' الطاغوت'' ، وفى مجال الاستعانة بخدمات الدولة ، ورغم الموافقة المبدئية على سياسة التعليم مثلا الا أنة يحرم على المسلم الالتحاق بكليات الحقوق لأنها تدرس القوانين الوضعية التى هى من صنع البشر . وفى مجال الغذاء يحرم على المسلم تناول الأطعمة واللحوم المستوردة لأنها تأتى من دول ملحدة لا تؤمن بالله .

وطبقا لما سبق ، يلاحظ اختلاف تنظيم الناجون من النار عن جماعة التكفير والهجرة اذ أنه رغم دعوته لتكفير المجتمع كله ، إلا أنه لم يدع -نتيجة لضعف شوكته - الى اعتزال المجتمع فى

مكان بعيد حتى يشتد أزره ، ويعود قويا لهدم الدولة الكافرة . ومن ناحية ثانية يختلف تنظيم الناجون من النار عن تنظيم الجهاد ، اذ أن الأخير اضافة لكونه يكفر الحكام فقط ، فإن له بعداً تاريخيا ويملك رؤية اكثر وضوحا وتنظيما لمنهاج العمل الداخلى ، وأساليب لمقاومة السلطة ، وحججا ايديولوجية تبرر هدف التنظيم مدونة بوجه خاص فى كتاب « الفريضة الغائبة » . ولعل أهم اسباب اختلاف « الناجون من النار » عما عداه من تنظيمات ، هو حداثة التنظيم ، وضعف تكوينه وعدم امتلاكه لايديولوجية قوية مدونة أو غير مدونة ، اضافة الى صغر سن اعضائه اذ لم يتعد نصفهم تقريبا الثلاثين عاما ، بينما لم يتعد النصف الثانى الأربعين ، بل أن « أمير » التنظيم واسمه محمد كاظم عبد القوى كان عمره ست وعشرون عاما .

فإذا انتقلنا الى متابعة نشاط جماعات الاسلام السياسى فى عام ١٩٨٧ يمكن التفرقة -بشكل عام- بين مسار العمل « السياسى » لتلك الجماعات ، ومسار العنف المتبادل ، فضلا عن طرح عدد من قضايا هذه الجماعات امام السلطة القضائية التى فصلت بالفعل فى بعضها بينما أرجأت البعض الآخر للفصل فيه عام ١٩٨٨ .

أ - مسار العمل السياسى :

اقتصر « العمل السياسى » على نشاط جماعة الاخوان المسلمين اساسا ، التى أصبحت منذ سنوات تقبل بشرعية النظام ، وتتعامل معه ، فضلا عن ، مرونة النظام نفسه فى التعامل معها . أما الجماعات المقاتلة ، فلم يكن لها دور فى التعامل الايجابى مع سلطات ومؤسسات الدولة والمجتمع ، لأنها لا تعترف بهذه المؤسسات وتنعتها بالكفر والألحاد .

ويمكن تقسيم النشاط السياسى للجماعات الأسلامية عام ١٩٨٧ الى مستويين مستوى داخلى ومستوى خارجى .

المستوى الداخلى :

ويتعلق بتفاعل الجماعات الأسلامية مع سلطات الدولة والمؤسسات الاجتماعية :

ففى نطاق التعامل مع السلطة التنفيذية ، نشط الاخوان المسلمون منذ بداية عام ١٩٨٧ . وفى شهر فبراير وجه المرشد العام للاخوان المسلمين رسالة للرئيس مبارك ، عبر فيها عن وجهة نظر الاخوان فى الشئون السياسية والاجتماعية المختلفة وكانت الرسالة بمثابة برنامج للاخوان فى انتخابات مجلس الشعب التى جرت فى ابريل ١٩٨٧ . وقد استأثرت الشئون الداخلية بأكثر من نصف الرسالة التى تضمنت اراء ومقترحات يمكن ايجازها فيما يلى :

١ - ضرورة العمل على تطبيق المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، باعتبار الشريعة افضل الحلول امام المشاكل المعاصرة للمجتمع ، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية التى لم تكن فى يوم ترجع الى ، زيادة السكان لأن الزيادة كان يمكن استخدامها كعامل منتج ، أو لعدم الاستقرار لأن الدولة تتمتع بالاستقرار ، ولكنها ترجع لأزمة اخلاقية خاصة بفساد معظم المنتجين والتعامل بالربا ، وافتقاد العنصر الأخلاقى فى الأجهزة الحكومية والشعبية . على هذا الأساس يجب التمسك بالدين باعتباره المثل الكامل فى الخلق .

٢ - دعم الأجهزة الحكومية العاملة فى حقل الدعوة الاسلامية ، واطلاق حرية الأفراد والهيئات والجماعات العاملة فى هذا الحقل ، للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وذلك فى وقت وضعت فيه القيود على ابداء الرأى وتشكيل الأحزاب واصدار الصحف والمجلات والنشرات وعقد الاجتماعات ، اضافة لاعلان حالة الطوارىء التى اهدرت الديمقراطية ، وحرمت ابناء الأمة من حقوق أقرتها الشريعة والدستور والمواثيق العالمية لأنها استخدمت للقبض على الأبرياء ، ولعل ادانة القضاء للشرطة لأرتكاب جرائم التعذيب خير دليل ، ومن ثم فان هناك مطالبة بالغاء قانون الطوارىء والقوانين التى اصطلح على تسميتها القوانين سيئة السمعة .

٣ - ان تحرص الحكومة ومسئولوها على أن يكونوا قدوة للاستمساك بتعاليم الاسلام ، اضافة لوجوب التزام الدولة بتحسين أجور العاملين .

٤ - ان تستمد ثقافة المجتمع من روح الاسلام ، ويشمل ذلك اصلاح نظام التعليم وترشيد وسائل الاعلام ، وتوفير العناية بالشباب .

٥ - رعاية واصلاح شئون المرأة .

٦ - كل الآراء السابقة ، لا تتعارض أو تسىء فى أى أمر ، لروح الأخوة التى تربط المسلمين بالأقباط .

ولدى ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية فى مجلس الشعب ، فى يوليو ١٩٨٧ ، ايد الأعضاء الحاضرون من الاخوان اعادة ترشيح الرئيس مبارك . كما رحب الاخوان بما جاء فى خطاب الرئيس مبارك ، أمام مجلس الشعب ، فى اكتوبر ١٩٨٧ عقب الموافقة على تجديد فترة رئاسته لمدة ثانية ، من دعوته مجلس الشعب لمراجعة شاملة للقوانين كى تكون ملبية لنصوص الدستور ، الأمر الذى اعتبروه من جانبهم اشارة لنص المادة الثانية من الدستور .

أما فى مجلس الشعب ، فقد كان نشاط الأخوان المسلمين بارزا للغاية ، وبدأ ذلك فى فبراير ١٩٨٧ ، عندما ارسل المرشد العام للاخوان رسالة لزعماء المعارضة المجتمعين فى المؤتمر العام الذى عقد فى هذا الشهر اكد فيها تأييده لكل ما يصدر عن

المؤتمر من قرارات وتوصيات تهدف لاقامة نظام ديمقراطى سليم تطبق فيه الشريعة الاسلامية . وقد كانت هذه الرسالة بمثابة اشارة لاستعداد الاخوان المسلمين لخوض تجربة ثانية فى الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، بعد أن نجحت تجربة ١٩٨٤ ، عندما دخلوا مجلس الشعب تحت عباءة حزب الوفد .

وبعد أن قرر حزب الوفد دخول الانتخابات بمفرده ، قرر قادة الاخوان دخول الانتخابات ضمن قائمة حزبية اخرى . وفى ١٤ فبراير ١٩٨٧ ، تم الاتفاق بين الاخوان وحزب العمل وحزب الأحرار على دخول الانتخابات على قائمة حزب العمل ، وكانت نسبة الاخوان حوالى ٤٣٪ من جملة مرشحى قائمة العمل . وقد عبر عن هذا التحالف الجديد الذى عرف إعلامياً باسم « التحالف الإسلامى » ببرنامج موحد اتخذ شعار « الاسلام هو الحل » وقسم لسبعة اقسام ، كان القسم الثانى منها بعنوان « تطبيق الشريعة الاسلامية » على اعتبار أنها واجب دينى وضرورة وطنية لا نقاش فيها تتعدى تطبيق الحدود الى سياسة كاملة للمجتمع بما فيها نظامه الاقتصادى .

وقد اسفرت الانتخابات عن فوز ٣٠ مرشحا للاخوان من جملة فائزى قائمة العمل (٦٠) ، أما فى انتخابات المستقلين (الانتخابات الفردية) فقد فاز اربعة مرشحين للاخوان ، من جملة ٤٨ مرشحاً نجحوا فى هذه الانتخابات على مستوى الجمهورية من جميع التيارات .

على هذا الأساس كشفت الحملة الانتخابية عن ثلاث حقائق رئيسية :

- عودة الاخوان المسلمين لممارسة العمل السياسى كأمر واقع ، حيث تم التفاعل بينهم من ناحية وبين النظام والرأى العام معا من ناحية اخرى ، كحزب سياسى . ومن مؤشرات ذلك تحدث مرشحو الجماعة فى المؤتمرات العامة ، وطبع الاف الملصقات على جدران الشوارع كتب عليها (الاخوان المسلمون على قائمة حزب العمل) .
- مشاركة الاخوان المسلمين بكثافة فى العملية الانتخابية بما فى ذلك مشاركة عناصر بارزة من قياداتها ، وذلك على عكس ماحدث فى انتخابات ١٩٨٤ ، حيث كانت المشاركة محدودة كما وكيفا .
- التدخل بكثافة فى مؤسسات حزب العمل ، الأمر الذى اعتبره كثير من المراقبين محاولة للهيمنة على الحزب .

أما بشأن الأداء البرلمانى للاخوان المسلمين داخل مجلس الشعب ، فقد برز من خلال عدة مواقف منها مناقشة بيان الحكومة والمبادرة بقبول أو رفض بعض القرارات أو المواقف .

وقد حظى بيان الحكومة ، بمناقشات واسعة من قبل نواب الاخوان داخل المجلس فى يونيو ١٩٨٧ ، حيث تناولوا امور تتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية ، ودعم الديمقراطية ، وتعديل قانون الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية ، وحرية انشاء الأحزاب السياسية ، وضرورة العمل على الغاء قانون الطوارىء ، وتنفيذ احكام القضاء ، ودعم القوات المسلحة والأمن الداخلى ، مع ادانة العنف والعنف المضاد بين السلطة والجماعات الاسلامية الأخرى ، وتشجيع الادخار والاستثمار كسبيل للتمويل الذاتى ، ووقف العمل بالربا والسماح للبنوك بتكوين الشركات المساهمة والتمسك بمواقيت الصلاة فى كل مصلحة حكومية .

أما بالنسبة للرد على بيان الحكومة الثانى بعد التغيير الوزارى فى النصف الثانى من عام ١٩٨٧ ، فقد تضمن موقف الاخوان من المطالبة بزيادة الانتاج ، وعلاج المشكلات التى يتعرض لها المواطنون ، كما طالبوا بأن يكون الدين هو البناء الأساسى للانسان ، مما يتطلب معه اطلاق الحريات لأن المواطن لن يتحرك طالما مكبلا بالاغلال .

وبالنسبة للموضوعات الأخرى قدم نواب الاخوان استجوابين لوزير الداخلية نوقشا فى نوفمبر ١٩٨٧ . وكان الاستجواب الأول يدور حول اتهام وزارة الداخلية بتعذيب المعتقلين على نمة القضايا السياسية فى السجون ، وذلك استشهادا بتقارير الطب الشرعى وأحكام القضاء . أما الاستجواب الثانى فكان حول اقتحام قوات الأمن المركزى للمساجد فى محافظة اسيوط ، واطلاق النار على المصلين فيها ، واعتقال البعض منهم بتهم ملفقة تدعى عزمهم على قلب نظام الحكم ، وقيام الحرس الجامعى باسيوط بالاعتداء على طالبة منقبة . من ناحية ثانية طلب اكثر من عضو من الاخوان فى يونيو ١٩٨٧ تشكيل لجنة برلمانية لتقصى الحقائق حول أوضاع المعتقلين داخل السجون ، وسوء المعاملة .

من ناحية أخرى اعترض نواب الاخوان ، فى يونيو ١٩٨٧ على استمرار العمل بالقانون الذى يفوض رئيس الجمهورية اصدار قرارات لها قوة القانون ، حيث رأى بعض هؤلاء النواب ، ان هذا القانون محكوم بنصوص اخرى فى الدستور تشترط وجود حالة استثنائية لا تتوفر فى الوقت الراهن . ولعل أهم مظاهر المعارضة من قبل الاخوان داخل المجلس كان ماحدث فى سبتمبر ١٩٨٧ من الاعتراض على ترشيح المستشار عبد السلام حامد لمنصب المدعى العام الأشتراكى ، بدعوى ان المرشح سبق اتهامه بالموافقة على اثبات اعترافات غير صحيحة للمتهمين فى قضية كمشيش فى الستينات ، عندما كان أحد القائمين على التحقيق فيها ، وكذلك عدم اثباته لوقائع تعذيب فيها . وقد أدى هذا الموقف الاعتراضى من الاخوان الى عدم تصويت نواب المعارضة الاخرين من الأحزاب الأخرى داخل المجلس على الترشيح . من ناحية اخرى ، انسحب نواب الاخوان مرتين احتجاجا على اقوال لوزير الداخلية داخل المجلس . وكانت المرة الأولى فى يونيو ١٩٨٧ . عندما سب وزير الداخلية الشيخ صلاح ابو اسماعيل ، أحد قيادات حزب الأحرار ، أما المرة الثانية فكانت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، عندما

قال وزير الداخلية أن جماعة الاخوان المسلمين جماعة غير شرعية قانونا ، مما اثار نواب الأخوان ، الذين اكدوا أنهم داخل المجلس يمثلون هذه الجماعة .

أما فيما يتعلق بعلاقة الجماعات الاسلامية الأخرى بالسلطة التشريعية ، فقد لوحظ هجوم تنظيم الجهاد هجوما شديدا على مجلس الشعب ، وحملة الانتخابات وعلى مشاركة الاخوان المسلمين فيها ، وقد تبنى تنظيم الجهاد بيانا يهاجم فيه بعنف السلطة التشريعية وحمل هذا البيان عنوان (القول السديد فى بيان ان دخول المجلس مناف للتوحيد) للشيخ سيد الغباشى . وأوضح البيان أن التشريع لا ينبغى لغير الله دون سواه من حاكم أو هيئة تأسيسية أو مجلس فالاسلام لا يعرف حكم الديمقراطية ، بل الكل منقاد لحكم الله ، أما الشورى فتتعلق بالمعاملات المأذون فى التصرف فيها ، أوفى المسائل الاجتهادية لاستبانة الصواب . على هذا الأساس « تتبرأ دعوة الأنبياء ومنهج السلف ممن دخلوا هذه المجالس الشركية كبراءة الذئب من دم يوسف عليه السلام ، وذلك لأن هذه المجالس أعدتها الطواغيت ، وأوجدتها لالهاء الشعوب ، وعلى رأسهم الدعاه ، ليقتلوا فيهم ملة ابراهيم ، وينتزعوها من نفوسهم ، فهم يتمنون أن يسلك الدعاة هذه الطرق المعوجة التى فيها سكوت عن بعض باطلهم ، بل التخطيط لتحليل اعمالهم ، بعيدا عن ملة ابراهيم ، التى تعريهم بتقسيم الناس لفريقين ، أولياء للرحمن وأولياء للشيطان ، ويتربص انصار الفريق الثانى بمن يسلك الطريق الأول تمشيا مع نهج اسلافهم فرعون وهامان وقارون وقوم هود وقوم ابراهيم وغيرهم من طغاة الأرض وشياطينها » وفى اشارة واضحة للاخوان المسلمين يقول البيان « ان العجب كل العجب هو موقف أولئك الذين يرفعون شعار الاسلام والقرآن ومنهج السلف ، وما خجلوا أو منعهم اسلافهم من الخوض فى تلك الأوحال التى خاض فيها الجاهلون للحصول على مقاعد فى مجالس الفسوق والعصيان ، وقد قالوا مقابل ذلك ان فى دخول هذه المجالس من المصالح مالا يتحقق خارجه ، مثل المطالبة بشرع الله تعالى . ولكن هذا الأمر يتضمن قضيتين ، قضية المصالح ، وقضية المطالبة بالشرع من خلال المجلس ، أما القضية الأولى ، فليس كل مافيه مصلحة يكون مشروعا حتى لو كان نافعا نفعا جزئيا ، فالله يقول إن للخمر والميسر منافع مع تحريمها . أما القضية الثانية المتعلقة بالمطالبة بالشريعة من خلال قانون المجلس ، فلا يخرج الأمر عن كونه شركا وكفرا أيضا ، وذلك فى وقت اصبحت فيه الدعوة لتطبيق الشريعة من خلال قانون يصدر عن هيئة ما وليس من خلال قانون الهى » .

أما بشأن التعامل مع مؤسسات المجتمع : فقد شهد عام ١٩٨٧ عدة مواقف بارزة من جماعات السلام السياسى . من ذلك موقف جماعة الاخوان المسلمين من شركات توظيف الأموال ، حيث اثيرت اقاويل عن وجود علاقة بين الاخوان المسلمين ، وبعض المشروعات الاقتصادية التى تعلن انها اسلامية ، أو التى يشارك فيها بعض رموز وأعضاء الحركة الاسلامية ، ولذلك صدر عن الاخوان المسلمين فى اكتوبر ١٩٨٧ تصريح يبين أن كل هذه المؤسسات أو الشركات أو البنوك سواء كانت فى الداخل أو فى الخارج هى ملك خاص لمن يؤسسها ، أو يساهم فيها ، وليس للاخوان أى تدخل أو أشراف أو توجيه عليها . وان جماعة الاخوان المسلمين تتمنى لهذه الشركات أو المؤسسات التى تعلن أنها اسلامية كل نجاح ، وان تحقق اسلاميتها فعلا بحيث تكون معاملاتها طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية ولخدمة الشعوب والأوطان الاسلامية .

وفيما يتعلق بانتخابات الجامعات والنقابات ، فاز التيار الاسلامى فى ابريل ١٩٨٧ بجميع المقاعد فى الانتخابات التى جرت بنادى اعضاء هيئة التدريس لتجديد ثلث المقاعد ، وفى انتخابات الاتحادات الطلابية التى جرت فى نوفمبر ١٩٨٧ ، فاز مرشحو التيار الاسلامى بجامعة القاهرة فى جميع الكليات عدا كليتى الاثار والتمريض أما فى جامعة الأسكندرية فقد فاز مرشحو ذلك التيار ايضا فى جميع الكليات وخاصة الصيدلة والهندسة حيث فازوا بالتزكية . وفى جامعة الزقازيق اسفرت الانتخابات عن فوز التيار الاسلامى بمقاعد أغلب الاتحادات .

وفى الانتخابات النقابية ، حقق التيار الاسلامى نجاحا كبيرا فى الانتخابات التى جرت فى نقابة المهندسين فى نوفمبر ١٩٨٧ ، ففى انتخابات النقابة العامة التى تضم سبع شعب فاز التيار الاسلامى بـ ٥٤ مقعدا من جملة ٦١ ، واكتسح الانتخابات فى ست شعب ، ولم يتعثر سوى فى شعبة واحدة . وفى الانتخابات الفرعية بالنقابة التى جرى التنافس عليها على مقعد النقيب وسبعة اعضاء - أى التجديد النصفى - فازت القائمة الاسلامية كاملة فى الاسكندرية والفيوم والسويس والمنوفية والغربية وكفر الشيخ . كما فازت بأغلبية كبيرة فى دمياط والبحيرة والشرقية والقليوبية . وحققت نجاحا اقل فى الدقهلية واسيوط وبورسعيد . ولم تفشل الا فى محافظتى المنيا والجيزة . وفى نقابة القاهرة حصل التيار الاسلامى على سبعة مقاعد من مجموع خمسة عشر مقعدا .

أما على المستوى الخارجى : فقد برزت فى عام ١٩٨٧ عدة مواقف تبنتها جماعة الاخوان المسلمين . وفى رسالة المرشد العام للاخوان للرئيس مبارك فى فبراير ١٩٨٧ التى سبقت الاشارة إليها اكد الاخوان على عدد من المبادىء ، وهى :

١ - عدم الدخول فى أى تحالف عسكرى ، وعدم منح تسهيلات عسكرية لأى دولة ، وعدم التورط فى أى حرب اقليمية ، والسعى لتحقيق التضامن العربى الاسلامى ، وانهاء الحروب المشتعلة فى ربوع العالم العربى والاسلامى ، ورفع الكفاية العسكرية ، واستكمال الصناعات العسكرية ، وبث (روح الجهاد) بين افراد الشعب .

٢ - اتباع سياسة حاسمة مع اسرائيل ، لأنها دولة لا تريد السلام ، اذ أنها عاقدة العزم على تجزئة العالم العربى

والاسلامى ، كى تعود لمصر فى النهاية وتنفرد بها ، لذلك يجب ، العمل على اخراجها من لبنان خاسرة ليكون ذلك درسا لها ، وضرورة الغاء قانون حق الأجانب غير العرب فى تمليك المساكن ، لأن اسرائيل هى المستفيدة من ذلك القانون . كما يجب التحرك كى تعترف اسرائيل بحق تقرير المصير للفلسطينيين الذين يتطلعون للخلاص وأعينهم تتجه لمصر ، لاقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس التى يتشوق المسلمون لمسجدها الأقصى أولى القبلتين ، وثالث الحرمين ، ومسرى الرسول ﷺ ، والتى حاولت اسرائيل هدمه عدة مرات .. كما يجب الاصرار على المطالبة بالاشراف المصرى على الأماكن المقدسة للأخوة الأقباط خاصة دير السلطان .

واللافت للنظر فى رسالة المرشد العام ، أن أكثر من نصف ما جاء بها عن السياسة الخارجية انما تعلق باسرائيل على اعتبار ان امن مصر « مرتبط تاريخيا ودائما بأمن فلسطين » ورغم ذلك ، لم تذكر الرسالة مايدل على رغبة الاخوان فى قطع مصر العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، أو الغاء اتفاقية كامب ديفيد .

من ناحية ثانية ، وعلى صعيد موقف الاخوان من السياسة الخارجية المصرية ، انتقد المرشد العام للاخوان ، ما تناوله رئيس الجمهورية فى خطابه فى اكتوبر ١٩٨٧ ، حيث أشار الى ان الخطاب تجاهل تماما أى ذكر للقضية الافغانية كما تجاهل السودان كلية ، اضافة لاشارته بصورة عاجلة لدول منظمة المؤتمر الاسلامى .

من ناحية ثالثة شهد عام ١٩٨٧ مواقف محددة من قبل الاخوان المسلمين تجاه بعض احداث ذلك العام عربيا واسلاميا من ذلك قيام المرشد العام بإرسال رسالة للمجتمعين فى قمة الكويت الاسلامية فى مطلع ذلك العام ، يناشدونهم فيها التمسك بطريق السلام ، باعتباره الطريق الوحيد لتماسك الامة الاسلامية ، وإرساله خطاب مفتوح للملوك والرؤساء العرب المجتمعين فى قمة عمان العربية الطارئة فى نوفمبر ١٩٨٧ ، يناشدونهم فيها العمل على عودة مصر للجامعة العربية ، ووحدة كلمة العرب لانهاء حرب الخليج ومأساة فلسطين ولبنان ، ورسالة للزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى ديسمبر ١٩٨٧ ، لتحية (جهاد الشعب الفلسطينى المسلم) داخل الاراضى المحتلة ، بمناسبة احداث الانتفاضة الفلسطينية .

كما اصدر الاخوان المسلمون عام ١٩٨٧ ، بيانين ، الاول يتعلق بأحداث مكة فى موسم الحج ، لم يدينوا فيه أى طرف مباشرة ، وإن كانوا اقد ادانوا ماحدث بصورة عامة من سفك لدماء المسلمين ، مع دعوة كل من المملكة العربية السعودية وايران لضبط النفس . أما البيان الثانى فقد صدر فى سبتمبر ١٩٨٧ ، تعقيبا على احداث تونس بحق الاتجاه الاسلامى ، حيث ادان اساليب محاكمة القوى الاسلامية باعتبارها مشوهة للصحوة الاسلامية ، وعدم كفالة الحكومة التونسية لأدنى الحقوق الانسانية للمدعى عليهم ، وهو حق الدفاع عن انفسهم ، وطالب البيان بمعالجة الموقف بحكمة ، كما طالب الحكومات العربية والاسلامية والهيئات الرسمية والشعبية ، بأن ترفع صوتها لمطالبة الرئيس بورقيبة برفع الظلم عن ممثلى الاتجاه الاسلامى . ولم يكتف الاخوان بذلك ، بل ذهب ممثلون عنهم لتونس ، ضمن وفد يضم قادة حزبى العمل والاحرار ، من أجل المطالبة بتخفيف الاحكام الصادرة بحق قادة الاتجاه الاسلامى ، وسبق ذلك سفر احد قادة الاخوان من أعضاء مجلس الشعب لتونس للدفاع فى محاكمة حركة الإتجاه الاسلامى ممثلا عن اتحاد المحامين العرب ، وإن لم يسمح له بالمرافعة .

وأخيرا ، شهد عام ١٩٨٧ لقاء المرشد العام الاخوان والسيد الصادق المهدى رئيس وزراء السودان فى شهر ديسمبر بالقاهرة ، ولقاء المرشد العام (وممثلو الأحزاب المصرية) مع السيد ادريس البنا نائب رئيس مجلس راس الدولة السودانى فى شهر اكتوبر .

أما فيما يتعلق بموقف الجماعات الاسلامية الأخرى من السياسة الخارجية المصرية ، فيصعب رصد مواقف واضحة عام ١٩٨٧ ، تعبر عن اهتمامهم بالسياسة الخارجية ، ولعل سبب ذلك يرجع لاهتمام هذه الجماعات بالدرجة الأولى بتغيير المجتمع من الداخل ، والسعى لهدم (الدولة الشركية) . وقد اكد تنظيم الجهاد على سبيل المثال هذه الرؤية فى كتاب (الفريضة الغائبة) الذى يدحض الرأى القائل بأن فريضة الجهاد تتطلب قبل أى شىء تحرير القدس حيث يرى فى مقابل ذلك أن اليهود هم العدو الأبعد بينما (حكام مصرهم العدو الأقرب) ولذلك فمن الأولى التخلص منهم ، لأن تحرير القدس لايمكن ان يتم الا تحت راية الاسلام ، وليس تحت قيادة هؤلاء (الحكام الفجرة) الذين تقع على عاتقهم جريرة وجود اسرائيل .

ب ـ مسار العنف المتبادل :

وقعت فى عام ١٩٨٧ ، أعمال عنف عديدة فى القاهرة ، وبعض محافظات الوجه القبلى نسبت للتيار الاسلامى وفى جميع هذه الأعمال قامت الحكومة بالرد ، واعتقال اعضاء من الجماعات الاسلامية .

ولعل أهم احداث العنف التى وقعت عام ١٩٨٧ كانت هى محاولة اغتيال بعض المسئولين السابقين والحاليين فى الدولة . وقد اتهم تنظيم (الناجون من النار) ، بارتكاب هذه الأعمال التى انحصرت حسب قرار الاتهام الذى أعلنه النائب العام فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٧ فى محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية والحكم المحلى الأسبق فى مايو ١٩٨٧ ، ومحاولة اغتيال مكرم محمد احمد رئيس مجلس ادارة مؤسسة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصور فى يونيو ١٩٨٧ ، ومحاولة

اغتيال اللواء محمد النبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والحكم المحلى الأسبق فى اغسطس ١٩٨٧ ، اضافة لقتل امين شرطة ، والشروع فى قتل افراد الشرطة فى قريتى الخرقانية وسنتريس . كما شمل قرار الاتهام « إنشاء جماعة ارهابية سرية » تقوم على تكفير المجتمع ، واباحة اغتيال بعض الشخصيات العامة ورجال الصحافة .

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد ، أن السلطات الأمنية ، وفى اطار بحثها عن مرتكبى حادث محاولة اغتيال اللواء أبو باشا والسيد مكرم محمد أحمد ، القت القبض على كثير من الأشخاص اشتبه أنهم قد تورطوا فيهما ، وتحدثت صحف المعارضة عن تعرضهم للتعذيب للأعتراف بأعمال لم يرتكبوها .

أما عن أعمال العنف التى وقعت فى بعض محافظات الوجه القبلى ، فقد شملت « سوهاج » فى فبراير ومارس ١٩٨٧ ، وفيها حرق مسجد وكنيسة . والمنيا فى اكتوبر ١٩٨٧ ، حيث ذكر أن عناصر من الجماعات الاسلامية ، اعتدت على بعض المسيحيين .. أما فى بنى سويف ، فقد ذكرت بعض الاحداث التى وقعت فى فبراير ١٩٨٧ داخل كلية التجارة جامعة القاهرة (فرع بنى سويف) ، حيث قام بعض الطلبة من الجماعات الأسلامية بالتعدى على طلاب اخرين بدعوى مخالفتهم بتعاليم الأسلام فى سلوكهم داخل الجامعة .

وقد اتبعت الحكومة فى مواجهة احداث الوجه القبلى ، وسيلتى الترهيب والترغيب ، وذلك باعتقال العشرات من أعضاء الجماعات الأسلامية فى سوهاج والمنيا وبنى سويف وأسيوط .

وفى نفس الوقت بذلت جهوداً لفتح حوار مع اعضاء الجماعات الاسلامية فى هذه المنطقة ، اتخذت شكل حملات للتوعية الدينية ، قام فيها كل من مفتى الجمهورية ووزير الأوقاف بأكثر من زيارة للمحافظات المذكورة للاجتماع مع الشباب والقيادات الدينية والتنفيذية هناك .

أما عن موقف جماعة الاخوان المسلمين من احداث العنف التى وقعت عام ١٩٨٧ ، فقد تم التعبير عنه فى صورتين :

أولا : من خلال التصريحات والندوات التى نظمت ذلك العام والتى شاركوا فيها لتوضيح موقفهم من الارهاب (ندوة بمؤسسة الأهرام ، وندوة بنقابة الأطباء) ، اضافة الى ماصدر عن بعض قادة الاخوان من تصريحات بشأن الارهاب .

وحصيلة هذا الموقف هو التركيز على وسائل معالجة الارهاب الذى يمكن حسب مايقولون - ان يختفى فقط عندما يختفى « ارهاب السلطة » ، لأنه الارهاب الذى يشل حركة المجتمع ، ويوقف النمو والتطور والفكر الاجتماعى . أما ارهاب الأفراد فمن السهل مقاومته خاصة اذا شعر الناس جميعا بأنهم يعيشون فى جو من الحرية والصراحة ، ومن مصلحتهم ان يحافظوا عليه . وبعد ذلك فقط يبدأ فتح باب الحوار بين الفرقاء . لأنه لاحوار داخل السجون . بهذه الطريقة لن يجنح القائمون بأعمال العنف للأعتداء على الغير ، واذا فعلوا وعوقبوا فلن يأسف عليهم أحد .

وتمشيا مع هذا الموقف ، يلاحظ أن الاخوان المسلمين اصدروا بيانا عقب محاولة اغتيال اللواء ابو باشا ، استنكروا فيه الحادث ، وأدانوا فى نفس الوقت اعمال العنف بين ابناء الوطن حكاما ومحكومين ، « لأن العنف لا يولد الا العنف » وهى اشارة واضحة كل الوضوح لرؤية الاخوان ان الدولة هى التى تبادر باستخدام العنف .

ثانيا : قامت جماعة الاخوان المسلمين ، بالتحرك المباشر لتهدئة الأوضاع ، داخل مواقع الأحداث التى جرت فى المنيا فى اكتوبر ١٩٨٧ ، حيث قام احد نواب الاخوان فى مجلس الشعب عن محافظة المنيا ، باجراء اتصالات مكثفة مع السلطات المحلية لاحتواء اعمال العنف هناك . بما فى ذلك الاتصال بأجهزة الأمن بالمحافظة ، وتوجيه نداء لشباب الجماعات الاسلامية بضبط النفس فى مواجهة (الحملات الاستفزازية التى تقوم بها اجهزة الأمن ضدهم) حسبما أعلن وقتئذ ، مع استنكار أى اعتداء يقع على الأقباط هناك .

واخيرا ، فصل القضاء فى اكثر من قضية تتعلق بالجماعات الاسلامية عام ١٩٨٧ ، ففى سبتمبر ١٩٨٧ حكم ببراءة الشيخ طه السماوى (رئيس جماعة السماوية) ، الذى كان قد قبض عليه عام ١٩٨٦ بتهمة احراق بعض محلات الفيديو . وقد سبق أن ثار جدل عام ١٩٨٦ حول عدم دستورية عرض هذه القضية امام المحاكم العسكرية ، ولكن هذا الخلاف حسم فى مطلع عام ١٩٨٧ ، حيث رفض تقرير مفوض الدولة فى شهر فبراير ، طعن الحكومة فى حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى ديسمبر ١٩٨٦ ، والقاضى بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٦ الخاص بتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين فى القضية ٤١٢ حصر أمن دولة عليا ، وايد التقرير بالمقابل الحكم السابق .

وفى القضية التى عرفت باسم « اعادة تنظيم الجهاد » صدر اكثر من حكم قضائى باخلاء سبيل بعض المتهمين فيها .

القسم الثانى

الدبلوماسية والعلاقات الخارجيـة

- مصر والعرب
- مصر واسرائيل
- مصر والولايات المتحدة
- مصر والاتحاد السوفيتى
- مصر وأوروبا
- مصر والعالم الثالث
- مبادىء ومجالات الدبلوماسية المصرية
- ملحق : جهاز الدبلوماسية المصرية ـ وزارة الخارجية

أولا : مصـــر والعــرب

شهد عام ١٩٨٧ تصاعدا مكثفا فى حجم التفاعلات العربية - المصرية . وبغض النظر عن غياب الشق الرسمى - أى العلاقات الدبلوماسية - معظم العام وحتى مابعد انعقاد قمة عمان الطارئة فى نوفمبر بقليل ، فقد تبودلت الزيارات الرسمية وشبه الرسمية بين كبار المسئولين العرب والمصريين ، فضلا عن اتصالات الرئيس مبارك بالعديد من الزعماء والقادة العرب سواء فى المناسبات الاسلامية أو الأفريقية ، كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية مصرية - عربية . وصاحب هذه المظاهر التعاونية تأكيدات متبادلة بأهمية التعاون المصرى - العربى على كافة الأصعدة فضلاً عن تأكيدات مصر على السنة كبار مسئوليها بالوقوف وراء القضايا العربية وارتباط الأمن المصرى بما يجرى فى المنطقة العربية وخاصة فى الساحة الخليجية ، مع التعهد بالالتزام بنصوص اتفاقية الدفاع العربى المشترك حتى مع الابتعاد عن الجامعة العربية . ولما كانت هذه الاشارات الرسمية المصرية قد تلازمت مع جمود وتقليص الى أدنى درجة ممكنة للتفاعلات مع اسرائيل ، فقد وضح اتجاه مصرى - عربى فى أن واحد يقوم فى زاويته العربية على التأكيد على أهمية الدور المصرى عربيا حتى فى ظل ارتباطها باتفاقيات كامب ديفيد دون أن يعنى ذلك تأييد تلك الاتفاقيات . أما الزاوية المصرية فقد برزت فيها أولوية الالتزامات القومية العربية على ماعداها من التزامات دولية اخرى ، وفى نفس الوقت عدم التغاضى عن مثل هذه الالتزامات وانما وضعها فى اطارها الصحيح .

وبالرغم من قوة هذا الاتجاه فقد ظلت كل من سوريا وليبيا على موقفيهما الرافض لأى بادرة تعاون مصرى - عربى دون أن يكون ذلك مسبوقا بالغاء مصر الكامل للالتزامات والنتائج المرتبطة باتفاقيات كامب ديفيد . ومن هنا بقيت تفاعلات مصر مع هاتين الدولتين بالاضافة الى الجزائر حبيسة مكانها القلق والمتوتر ، أما الدول العربية الأخرى ولا سيما الدول الخليجية والأردن والعراق والمغرب فقد شهدت العلاقة معها قفزات ملموسة طوال العام ، وكانت الذروة هى القرار العربى الصادر من قمة عمان الذى أباح للدول العربية أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع مصر اذا رأت ذلك ، وهو ماحدث بالفعل . وقد اعيدت العلاقات مع الأمارات فى ١١ / ١١ ، ومع العراق فى ١٣ / ١١ ، وكل من المغرب والكويت فى ١٤ / ١١ ، واليمن الشمالى فى ١٥ / ١١ ، وكل من السعودية والبحرين فى ١٦ / ١١ ، وموريتانيا فى ١٧ / ١١ ، وقطر فى ١٨ / ١١ . كما اعيد فتح مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية فى ٢٨ / ١١ .

وهكذا انتهى العام واذا بغالبية الأعلام العربية تستعيد مكانها ومكانتها فى القاهرة ، وترادف ذلك مع اتصالات دبلوماسية - مثلما أشارت الى ذلك بعض المصادر بهدف الغاء القرارات الخاصة بتعليق عضوية مصر فى صندوق النقد العربى والانماء الأقتصادى التابعين لجامعة الدول العربية ، واتصالات أخرى لعودة مصر عمليا للتعاون مع الصناديق المالية التابعة لحكومات الكويت والسعودية وأبو ظبى ، فضلا عن الاعلان رسميا عن قيام الرئيس مبارك بجولة فى عدد من الدول العربية التى استعيدت العلاقات الدبلوماسية معها فى يناير ١٩٨٨ .

وفيما يلى عرض لتفاعلات مصر مع الدول العربية المختلفة .

مصر والأردن :

تميزت التفاعلات المصرية الأردنية خلال عام ١٩٨٧ بالنمط التعاونى الذى ساده تفاهم واضح وتشاور مستمر بشأن مختلف القضايا فى المنطقة العربية . وقد انعكست خصائص هذا النمط على التفاعلات الخاصة بالعلاقات الثنائية . كما كان للأردن دور واضح من أجل عودة علاقات مصر بالدول العربية بعد قرار مؤتمر القمة العربى غير العادى ، الذى عقد فى العاصمة الأردنية فى الفترة من ٨ الى ١١ نوفمبر ١٩٨٧ .

وقد تعلقت التفاعلات بين البلدين خلال العام بما يلى :

العلاقات الثنائية :

أسفرت التفاعلات على المستوى الثنائى عن توقيع عدد من الاتفاقات فى المجالات المختلفة ، مثل الاتفاق الذى ابرم فى

١٢ / ١ بشأن قيام شركات الانشاءات التابعة لوزارة الكهرباء المصرية بتنفيذ المشروعات الكهربائية فى الأردن . وفى ١٣ / ١ تم فى القاهرة توقيع اتفاق تعاون بين اتحاد نقابات عمال مصر والأردن لرعاية مصالح عمال البلدين فى كافة المجالات . وفى ٢٣ / ٢ تبادلت الدولتان مذكرات التصديق على اتفاقية للتعاون الملاحى وعقد تأسيس شركة « الجسر العربى » للملاحة بين البلدين (بالاضافة الى العراق) . وفى أول مارس بدأت مباحثات رسمية مصرية اردنية للتعاون الفنى فى مجالات الكهرباء والطاقة غير التقليدية . كما تبادلت الدولتان فى الثانى من ابريل وثائق التصديق على الاتفاقية السياحية بين مصر والأردن . وفى النصف الثانى من ابريل تم الاتفاق على عقد أول شركة قطاع خاص تعمل فى مجال النقل بين البلدين .

وفى الخامس من مايو بدأت اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا المصرية الأردنية بعمان وقد أسفرت الاجتماعات عن الاتفاق على أقامة اسابيع سياحية ومعارض تجارية وتشكيل لجنة فنية لدراسة أسس التنسيق والتكامل الصناعى وتسهيل عبور المنتجات الزراعية والأستمرار فى تبادل الخبرات الاعلامية . وفى ١٨ / ٦ تم توقيع البرتوكول التجارى بين مصر والأردن وقيمته ٢٥٠ مليون دولار . وفى ٢٩ / ٨ تم تكوين شركة مصرية اردنية للأستثمار والتنمية .
وفى ٣ / ١٢ اجتمعت اللجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة فى القاهرة وصدر بيان مشترك عن نتائج الاجتماعات اكد على دعوة الجهات المعنية فى البلدين للبحث عن ايجاد آفاق جديدة للتعاون .

وقد اسفرت الاجتماعات عن استكمال الاطار القانونى للشركة القابضة المشتركة واعتماد الجدول الزمنى للشركات التى ستنبثق عنها ومن أهم الشركات « شركة الأستثمارات السياحية » كما اتفق على استمرار السير فى اخراج مشروع الحاسبات الألكترونية ونظم المعلومات الى حيز التنفيذ . وفى ٤ / ٩ وقعت مصر والأردن اتفاقية لتسليم المجرمين بينهما .

وعن التعاون فى المجال العسكرى أعلن وزير الدفاع المصرى المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة فى ٨/١٧ أن مصر ستجرى مناورات مشتركة مع الأردن .

جهود السلام :

تعلق جانب كبير من التفاعلات المصرية الأردنية بجهود التسوية للقضية الفلسطينية ومحاولة التغلب على الصعوبات التى تحول دون عقد المؤتمر الدولى للسلام ، والمتمثلة من الجانب العربى فى مشكلة التمثيل الفلسطينى ومن جانب الأطراف الأخرى فى موقف اسرائيل الرافض للمؤتمر الدولى وتفضيل المفاوضات المباشرة والاعتراض على اشتراك بعض الأطراف الدولية . وكذلك موقف الولايات المتحدة التى تسعى الى التوصل الى حل توفيقى بين المواقف المتعارضة من خلال طرح امكانية اجراء مفاوضات مباشرة فى اطار لجان ثنائية تحت رعاية اجتماع دولى بديل عن المؤتمر الدولى وهو الطرح الذى ترفضه الأطراف العربية بالاضافة الى الاتحاد السوفيتى .

وبالنسبة لمشكلة التمثيل الفلسطينى بحث الأردن مع مصر عن صيغة مقبولة للمشاركة الفلسطينية حيث أن الأردن لا يستطيع المخاطرة بالدخول فى مفاوضات منفردة مع اسرائيل ، والبديل هو البحث عن صيغة عربية موحدة تستطيع بموجبها أن تتفاوض مع اسرائيل سواء بوفد مشترك فلسطينى أردنى أو بوفد منفصل بشرط وجود رصيد عربى لتحركها .

وقد طالبت مصر من جانبها ـ منذ بداية العام ـ منظمة التحرير الفلسطينية باعداد تصور لاتفاق اردنى فلسطينى بديل عن اتفاق عمان الذى كان قد تم تجميده من قبل الأردن . اذ صرح د . عصمت عبد المجيد فى ١٤ / ٤ أن مصر ترى التنسيق بين الأردن والمنظمة عاملا ضرورياً للسلام فى الشرق الأوسط ، وصرح د . اسامة الباز فى ١٥ / ٤ بأن استئناف التنسيق الأردنى الفلسطينى هو ضرورة قومية ملحة .

وعند الغاء الاتفاق الأردنى الفلسطينى من جانب المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعات الجزائر (٢٠ ـ ١٦ / ٤) استمرت مصر فى طلبها من منظمة التحرير الفلسطينية أن لا تتخلف عن الركب بالرغم من أنها جمدت اتفاق عمان .

وقد استمر التنسيق المصرى الأردنى والتشاور بشأن جهود التسوية وايجاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطينى . فقد زار الملك حسين مصر يوم ١٢ / ٥ لبحث نتائج اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر . وفى ٣ / ٦ سافر الرئيس مبارك الى عمان لتبادل الرأى مع الملك حسين حول اتصالات مصر والأردن مع الأطراف العربية والدولية للوصول الى موقف موحد . وفى ٤ / ٩ التقى الرئيس مبارك مع الملك حسين فى اطار تنسيق الجهود لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط وشملت المباحثات ايضا تمثيل الفلسطينيين فى المؤتمر الدولى والخلافات بين مصر والمنظمة من جانب ، والأردن والمنظمة من جانب آخر .

ونتيجة لهذه الاتصالات فقد تبلور موقف مصرى اردنى بشأن التمثيل الفلسطينى يتمثل فى ضرورة قبول المنظمة للقرار ٢٤٢ والمشاركة مع الأردن فى محادثات السلام اذا لم توافق على القرار ، ولكن تبقى مسألة كيفية اشتراك وفد فلسطينى مع الوفد الأردنى فى محادثات السلام وماهى السيناريوهات المطروحة لذلك . فالرؤية الفلسطينية للتمثيل الفلسطينى تتمثل فى المشاركة بوفد مستقل ولكنها يمكن أن تشارك ضمن وفد اردنى فلسطينى فى حالة موافقة الأطراف العربية على ذلك . كما أن المنظمة توافق على القرار ٢٤٢ ولكن بشرط أن يتضمن نصا يؤكد على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

ولكن المحاولات المصرية الأردنية اخذت تواجه مصاعب بعد ذلك ، وهو مايرجع ، الى أن المرونة التى كانت تتحلى بها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى مرحلة الانقسام قبل اجتماعات الجزائر اصبحت محل شك بعد أن غدت ملتزمة بقرارات الدورة ١٨ فى الجزائر . وبالرغم من ذلك فقد استمرت مساعى مصر والأردن لايجاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطينى وهو ما بدا فى اللقاء الذى تم فى عمان فى ١٩ / ١١ بين الرئيس مبارك والملك حسين .

عودة علاقات مصر بالدول العربية :

برز الدور الأردنى فيما اسفر عنه مؤتمر القمة العربى غير العادى فى عمان من عودة لعلاقات مصر بالدول العربية سواء بما قام به الملك حسين من اتصالات سبقت المؤتمر أو ماقام به اثناء انعقاد المؤتمر . ففى الفترة التى سبقت المؤتمر عمل الملك حسين عبر جولاته المكوكية على صياغة اساس العودة المشتركة بين مصر والعرب حتى تصبح القمة مهيأة للبحث فى هذا الأمر واتخاذ قرار بصدده .

وعندما بدأ المؤتمر طرح الملك حسين موضوع عودة مصر على أعمال القمة وذلك من خلال كلمته فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر اذ ذكر فى خطابه : « لا أملك إلا أن اتساءل عن أمر الشقيقة الكبرى مصر ، والى متى تظل بعيدة عنا ونظل بعيدين عنها طالما أن الواقع والمنطق والواجب يفرض علينا العمل على تعزيز قواعد النظام العربى وتصويب الميزان الاستراتيجى الذى تشكل فيه الشقيقة الكبرى ركنا اساسيا .

واثناء اجتماعات المؤتمر شرح الملك حسين ابعاد موضوع عودة مصر للأطراف التى عارضت ذلك وخاصة سوريا حيث اعترض الرئيس الأسد على عودة مصر على اساس تعارض اتفاقيات كامب ديفيد (وخاصة البند السادس من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية) مع اتفاقية الدفاع المشترك ، وقال الملك حسين انه حسب ما أوضح الرئيس مبارك فان مصر تتمسك بالتزامها العربى . وبشأن ماقيل عن اتفاقية كامب ديفيد فان مصر تتمسك بنص يتعلق بالدفاع عن النفس فى حالة الاعتداء ، وأوضح الملك حسين أن لديه رسالة خطية من الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر بهذا الشأن عندما ثار خلاف بين مصر واسرائيل حول تفسير تلك النقطة ، والتفسير الأمريكى يقرر عدم الغاء مصر لالتزاماتها الأخرى الدفاعية بموجب البند السادس . وبما أن الولايات المتحدة هى الضامنة لأتفاقية كامب ديفيد فان تفسيرها هو المقبول .

وقد جاء اللقاء الحادى والعشرون فى عمان فى ١٩ / ١١ بمثابة تقدير مصرى لجهود الملك حسين اثناء القمة العربية من أجل التوصل الى صيغة القرار التى تعطى الدول العربية الحق فى اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .

٢ - مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية :

يمكن القول أن علاقة مصر بمنظمة التحرير خلال عام ١٩٨٧ مرت بثلاث مراحل وهى :

(١) مرحلة استمرار التنسيق والتعاون

(٢) مرحلة الأزمة .

(٣) مرحلة احتواء الأزمة .

أ - مرحلة التنسيق والتعاون :

والتى تعد استمراراً للتنسيق والتعاون الذى كان قائما خلال عام ١٩٨٦ واستمر حتى قبيل انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى ابريل ٨٧ ، وقد شهدت هذه المرحلة تعاونا وتنسيقا على مستوى عال بين مصر وقيادة منظمة التحرير تركز حول جهود مصر لاحياء الحوار الأردنى الفلسطينى وهو ما عبر عنه الرئيس مبارك فى حديثه للصحفيين فى ٦ / ١ بقوله .. « اننا سنبذل كل مساعينا لاعادة الحوار وضمان استمراره ، وأن الاتفاق الأردنى الفلسطينى لايزال قائما وأن ايا من الجانبين لم يقدم ، رغم توقف الحوار بينهما على الغائه » .

وفى نفس الوقت كانت الاتصالات المصرية الفلسطينية تدور حول محاولة اقناع المنظمة بالاعتراف بالقرارين رقمى ٣٣٨ ، ٢٤٢ حتى يمكن الجلوس بعد ذلك الى مائدة المفاوضات ، وفى هذا السياق العام حرصت مصر والمنظمة على تكثيف الاتصالات والزيارات المتبادلة حيث التقى فى القاهرة فى ٧ / ١ سعيد كمال عضو المجلس الوطنى الفلسطينى مع المسئولين المصريين وسافر د . الباز مع سعيد كمال الى تونس للقاء عرفات فى ٨ / ١ كما كان هناك تنسيق مصرى فلسطينى اثناء المؤتمر الاسلامى بالكويت فى ٢٨ / ١ ظهر من اشادة عرفات بالمواقف المصرية وبدور مصر فى الساحة العربية وذلك اثناء كلمته امام المؤتمر ، وبعد المؤتمرات استمرت هذه الاتصالات فالتقى د . عصمت عبد المجيد مع سعيد كمال فى القاهرة فى ٤ / ٢ ومع هانى الحسن المستشار السياسى لعرفات فى ٢٣ / ٣ .

كما تعددت الرسائل المتبادلة بين مبارك وعرفات ، وفى نفس الوقت حرصت مصر على تأكيد تأييدها الكامل لقيادة عرفات حيث اكد د . عصمت عبد المجيد فى ٢٩ / ٣ على تأييد مصر الكامل والمخلص لوحدة الشعب الفلسطينى تحت قيادة عرفات .

كما تم فى ٢٨ / ٢ توقيع بروتوكول للتعاون المشترك بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والاتحاد العام لنقابات عمال مصر . وفى نفس الوقت ايضا رحبت مصر بالحوارات التى كانت تجريها المنظمة مع بعض الشخصيات الاسرائيلية وأعربت عن املها فى أن تمهد هذه اللقاءات الطريق امام المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط .

ب ـ مرحلة الأزمة :

وهى المرحلة الثانية فى علاقات الطرفين خلال عام ١٩٨٧ ، وقد بدأت هذه المرحلة قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى ٢٠ / ٤ / ٨٧ حيث ظهر مع نهاية مارس ومطلع ابريل تراشق متبادل بالتصريحات حيث ادلى خليل الوزير ـ ابو جهاد ـ عضو اللجنة المركزية لفتح بتصريحات لوكالة الأنباء الليبية في أواخر مارس اعلن فيها رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد ومعتبرا أن وجود المنظمة فى مصر من شأنه تعزيز موقف الشعب المصرى الذى يعارض هذه الاتفاقيات . وقد رد مصدر مصرى مسئول فى ٣١ / ٣ على هذه التصريحات بوصفها محض تهريج ومعتبرا اياها تدخلا مرفوضا فى الشئون الداخلية المصرية .

وقد تبلور الموقف المصرى قبل اجتماع المجلس الوطنى مباشرة بالتحذير من اتخاذ موقف تجاه مصر والحكومة المصرية وصرح الرئيس مبارك فى ٢٣ / ٤ بأنه على ثقة من أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تتراجع فى علاقاتها مع مصر ، وحذر من أن تبنى المجلس لمشروع قرار متشدد بشأن مصر سيؤدى الى القطع الكامل لجميع العلاقات المصرية الفلسطينية . وقد أعتبرت القاهرة أن اعتماد المجلس للقرار الخاص بمصر والذى نص على « تنمية العلاقات مع القوى الديمقراطية المصرية وأن التقارب المصرى ـ الفلسطينى يكون بقدر تباعد القاهرة عن سياسة كامب ديفيد » ، اعتبرته يمس مصر شعبا وحكومة وينكر التضحيات التى قدمتها مصر للقضية الفلسطينية ، كما اتخذت القاهرة قرارا باغلاق جميع مكاتب المنظمة والمؤسسات التابعة لها فى مصر ، وفى البيان الذى القاه . عصمت عبد المجيد حول مبررات هذا القرار أكد :

١ ـ ان القرار كان ردا على تجاهل المجلس للقوى التى حاولت ادلال الشعب الفلسطينى واهدار كرامته ومصادرة حريته والتى ارتكبت ضده أعمال التصفيات الجسدية والمجازر الجماعية .
٢ ـ ان القرار كان ردا على عبث وافتراء الجماعات التى اصدرته والتى هى أبعد ماتكون عن الالتزام بأى قضية وطنية أو قومية والتى هى تضع نفسها فى خدمة القوى المشبوهة .
٣ ـ ان القرار رد على عدم استجابة قيادة المنظمة قبل وأثناء جلسات المجلس لتحذيرات مصر من مغبة أى مساس بمصر وما قدمته من تضحيات .
٤ ـ ان القرار فى النهاية محاولة لوضع حد للاسفاف ومواجهة هذا الاسفاف بالحزم الذى تمليه المصلحة القومية العليا وتفرضه ضرورة الحفاظ على كرامة مصر والوفاء لذكرى شهدائها ومسيرتها النضالية .

ج ـ مرحلة احتواء الأزمة :

هذه المرحلة استمرت منذ ابريل وحتى اواخر يوليو ١٩٨٧ عندما التقى عرفات ومبارك على هامش القمة الأفريقية بأديس ابابا فى ٢٧ / ٧ / ١٩٨٧ م

ويمكن القول انه فى اعقاب القرار المصرى القاضى باغلاق مكاتب المنظمة فى مصر سعت قيادة المنظمة ممثلة فى عرفات الى محاولة تقديم الاعتذار لمصر من خلال وسائل عدة منها على سبيل المثال تصريحات عرفات المتكررة التى تشيد بمصر حكومة وشعبا وتحمل تقديرا للمواقف المصرية ووصف هذه الخلافات بأنها خلافات بين اشقاء وعبارة عن سحابة صيف (٥ / ٥ ـ ١٠ / ٥) .

كذلك اتجهت المنظمة الى توسيط عدد من الدول العربية والصديقة لمحاولة احتواء هذه الأزمة فكانت زيارة عرفات للعراق فى اواخر ابريل لاقناع العراق بالتوسط بين مصر والمنظمة الأمر الذى تبلور فى رسالة طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى للدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء المصرى فى ١ / ٥ . كذلك كانت الوساطة الكويتية فى ٤ / ٥ من خلال رسالة الشيخ صباح الأحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى للدكتور عصمت عبد المجيد .

ثم تكررت محاولات الوساطة هذه فكانت وساطة عراقية ـ سعودية مشتركة فى ٩ / ٥ ثم وساطة دولة الامارات فى ١٠ / ٥ والتى صرح عرفات بعدها بأن الخلافات مع مصر سحابة صيف سيحاول رئيس الامارات ازالتها . ثم كانت وساطة سعودية فى ١٠ / ٥ كما عرض سفير الأتحاد السوفيتى بالقاهرة امكانية قيام بلاده بدور الوساطة لتصفية الخلافات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ثم كانت اخيرا وساطة جزائرية فى أوائل يونيو فى اثناء زيارة وزير الداخلية الجزائرى للقاهرة . ثم اتجهت المنظمة بعد ذلك الى تقديم اعتذار غير مباشر الى مصر فى البيان الذى صدر عن اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة فى تونس فى ١٧ / ٥ حيث جاء البيان مؤكدا على التقدير الفلسطينى لدور مصر والرئيس مبارك فى خدمة القضية الفلسطينية .

وقد ظهرت بوادر احتواء الأزمة فى القرار الذى اصدرته اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين فى مايو والذى يقضى باستمرار تقديم مصر للمساعدات للأسر الفلسطينية المقيمة بمصر والسماح بتجديد اقامة افراد المنظمة فى القاهرة باعتبارهم من ابناء الشعب الفلسطينى ، كما نفت مصر بصفة رسمية الأنباء التى تداولتها بعض وكالات الأنباء حول اعتزام مصر انهاء تواجد لواء عين جالوت الفلسطينى فى مصر .

وقد تأكدت عملية احتواء الأزمة بوصول هانى الحسن المستشار السياسى لعرفات الى القاهرة فى ٢٦ / ٦ وهى الزيارة التى نددت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واعتبرتها ارتدادا عن الموقف الموحد المتخذ فى اجتماعات المجلس الوطنى بالجزائر فى ابريل .

وقد تم الاتفاق من خلال الاتصالات الفلسطينية المصرية على ترتيب لقاء بين عرفات ومبارك على هامش القمة الأفريقية فى ٢٧ / ٧ بأديس أبابا وهو ماتحقق بالفعل حيث التقى الرئيس

مبارك وعرفات ثلاث مرات فى مقر اقامة الرئيس مبارك بأديس ابابا على مدى ١٤ ساعة فقط وهى اللقاءات التى خرجت بعدها عدة تكهنات حول امكانية اعادة فتح مكاتب المنظمة ثم تأكد بعد ذلك عودة التعاون والتنسيق بين مصر والمظمة وذلك من خلال مظاهر التفاعلات المرتفعة بين مصر والمنظمة فتلقى الرئيس مبارك فى ٤ / ٩ رسالة من عرفات الذى عقد مؤتمراً صحفيا فى تونس فى نفس اليوم ليعلن فيه أن سحابة الصيف بين مصر والمنظمة قد زالت وطالب بعودة مصر الى جامعة الدول العربية .

واستقبلت القاهرة بعد ذلك عدة مبعوثين فلسطينيين فى شهرى ٩ ، ١٠ كما توقف عرفات فى ١٥ / ١٠ فى مطار القاهرة والتقى ببعض المسئولين وهو فى طريقه من الجزائر الى بغداد . وقام عرفات بدور هام أثناء مؤتمر القمة العربى الطارىء الذى عقد فى عمان ، وشدد على أهمية عودة مصر الى جامعة الدول العربية . وقد مهدت هذه الاتصالات والمواقف الى اعادة فتح مكاتب المنظمة بالقاهرة فى ٢٩ / ١١ وتلا ذلك زيارة وفد من اللجنة التنفيذية برئاسة ابو مازن حيث التقى بالرئيس مبارك فى ١٥ / ١٢ لبحث « افضل وسائل التنسيق العربى من أجل المؤتمر الدولى » .

وازاء موقف مصر المساند للانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة فى ديسمبر ١٩٨٧ أشاد عرفات (٢٧ / ١٢) بدور مصر واتصالاتها لدعم الانتفاضة فى نفس الوقت الذى استقبلت فيه القاهرة وفدا فلسطينيا تم معه بحث مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية .

مصر والسودان :

مرت التفاعلات المصرية ـ السودانية طوال عام ١٩٨٧ بمراحل من الفتور التى سرعان ماتتلوها محاولات لاعادة صياغة العلاقات بين البلدين وفق اسس جديدة تراعى مختلف المتغيرات الاقليمة والثنائية . ويمكن بلورة العنوان الرئيسى لتفاعلات عام ١٩٨٧ بعبارة « الجهود الثنائية لصياغة علاقات متكافئة » وهى التى تبلورت تحديدا فى الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء الصادق المهدى للقاهرة فى ١٨ / ٢ بغرض التوقيع على ميثاق الاخاء بين البلدين والذى تم فى ٢١ / ٢ . وقد جاءت الزيارة فى ظل توقعات مصرية ـ رسمية وغير رسمية ـ بأن تنهى الزيارة حقبة الفتور والتردد من الجانب السودانى وخاصة الصادق المهدى وحزب الأمة لتبدأ معها حقبة اكثر رسوخا واستقرارا ، الا أن المردود النهائى للزيارة وكذلك التقييمات المصرية التى ظهرت فيما بعد لميثاق الاخاء ولبنوده أوضحت أن الأمر لم يحمل جديدا اللهم الا العودة مرة أخرى الى نقطة البداية ، وقد تضمن الميثاق الى جانب الديباجة أربعة اجزاء اساسية وهى المبادىء الأساسية ، المصالح الاستراتيجية المشتركة ، عناصر التحرك السياسى المشترك حيال المتغيرات واليات تنفيذ الميثاق . وفى الديباجة جاءت الاشارات حول العلاقة المصيرية الواحدة وخصوصية هذه العلاقة وتلاقى ارادة الشعبين . وفى شق المبادىء الأساسية جرى التركيز على الانتماء العربى والعمل على تنمية روح التعاون بين الدول والشعوب الأفريقية وتأكيد النظرة الحيادية ازاء القضايا الدولية ، وفى شق المصالح الاستراتيجية المشتركة تم التركيز على أهمية التنسيق بين خطط التنمية فى البلدين والعمل على توفير مناخ الاستقرار والاستمرار للمصالح المشتركة فى كافة المجالات . وفيما يتعلق بالتحرك السياسى المشترك حيال المتغيرات جاء هذا الشق معبرا عن القواسم المشتركة بين البلدين ازاء مجموعة القضايا الاقليمية والعربية المتفجرة أو القابلة للتفجر مستقبلا ، ومن هذه القضايا مشكلة جنوب السودان والتى أيدت مصر الطرف السودانى فى ضرورة حلها فى اطارها السودانى المحلى وعبر المؤتمر القومى الدستورى وبالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط اكد ان عقد المؤتمر الدولى هو الوسيلة الأنسب لتحقيق التسوية الشاملة ، كما أشار الميثاق الى مواقف واحدة تجاه مشكلات لبنان ، تشاد ، جنوب افريقيا ، وناميبيا وقضية الديون الخارجية .

وعن آلية تنفيذ الميثاق تقرر انشاء لجنة عليا برئاسة رئيسى الوزراء فى البلدين لمتابعة التنفيذ على أن تشكل من عدد كاف من الوزراء المختصين وأن تجتمع كل ستة أشهر على الأقل فى كل من البلدين بالتبادل على أن يترك لهذه اللجنة مهمة تشكيل لجان فرعية لدراسة موضوع أو أكثر . وبعد اعلان الميثاق أثيرت عدة تحفظات غير رسمية حول الميثاق الذى أعتبر أكثر من بيان صحفى وأقل مما يفترضه مفهوم الميثاق الذى يجمع بين طرفين ، إذ جمع بين رصد المبادىء الاستراتيجية التى يجب أن يسترشد بها البلدان فى علاقاتهما المشتركة جنبا الى جنب مع المواقف ازاء عديد من القضايا الآنية والمتغيرة كذلك لم يضع الميثاق أسساً للحركة المشتركة على أرض الواقع كأن يحدد مثلا أولويات التحرك المشترك على الصعيد الاقتصادى أو على صعيد النقل والمواصلات أو على الأقل فى مجال تنمية الانتفاع بموارد مياه النيل . وقد أظهرت هذه التحفظات أن الميثاق عبر فعلا عن حساسية لدى الجانب السودانى من الارتباط بشىء محدد الخطوات مع مصر ، وربما كان ذلك مقصودا لعدم اثارة توترات وحساسيات بين السودان وبعض الدول الأخرى .

أما بالنسبة لاتفاقية الدفاع المشترك ـ وهى احدى اتفاقيات التكامل المرفوضة من الجانب السودانى ـ فلم نستطع زيارة المهدى أن تحدد الموقف النهائى بشأنها ، حيث ظل الموقف الغامض بشأنها قائما ولم يعرف رسميا هل ألغيت أم أنها باقية .

وعلى هذا فإن زيارة الصادق المهدى للقاهرة لم تنجح فى ازالة أسباب الفتور تماما ، وكان من مظاهر هذا الفتور تأجيل زيارة

الدكتور عاطف صدقي للسودان التي كان مقررا القيام بها خلال شهر يوليو إلى شهر أكتوبر ثم إلى شهر نوفمبر ، وكذلك تأجيل زيارة الرئيس مبارك التي كان من المقرر القيام بها في شهر يوليو . وبالرغم من هذا الفتور فقد وافقت مصر على تقديم دعم للقوات السودانية استجابة لمطالب الجانب السوداني لوضع حد للانتكاسات التي مني بها الجيش السوداني في الجنوب خلال شهر مارس ، كما وافقت مصر خلال مباحثات وزير الاقتصاد المصري في السودان في فبراير حول معوقات التبادل التجاري بين البلدين ، على زيادة سعر الصرف للدولار الحسابي مقوّما بالجنيه المصري بنسبة ٤٠٪ عن السعر الذي كان سائدا وقتئذ ، وذلك تشجيعا للتجارة بين البلدين . وكان هذا الاجراء وسيلة لوضع حد للخلافات بين الجانبين المصري والسوداني بشأن التبادل التجاري ، حيث كان سعر الصرف حائلا دون تسوية الديون الخاصة بمصر مما اضطر السودان الى وقف تنفيذ اتفاقياتها مع مصر حتى يتم تسوية مديونياتها . وفي السادس من فبراير تم التوقيع على البرتوكول التجاري بين مصر والسودان بقيمة ٢٠٠ مليون دولار . وقامت مصر في شهر مايو بتصدير سلع للسودان قيمتها ١١٦ مليون دولار تكفي لتغطية مديونيتها للسودان وقام وزير التجارة السوداني على رأس وفد بزيارة القاهرة للتباحث في تقييم أداء الاتفاقية التجارية ، وتم أثناء الزيارة التوقيع على بروتوكول تبادل تجاري بين مصر والسودان تصدر بموجبه مصر سلعا قيمتها ١٢٠ مليون دولار للسودان وتستورد منها سلعا قدرها ٨٠ مليون دولار .

كذلك أيدت مصر موقف الحكومة السودانية بطلب سحب القوات الليبية من الأراضي السودانية واعتبار ذلك انتهاكا لسيادة السودان على أراضيه ، وأكد د . عصمت عبد المجيد في ٣/٢٥ أن مصر من منطلق سعيها الدائم للحفاظ على الاستقرار في المنطقة تؤكد حرصها على أمن وسلامة السودان ووحدة أراضيه وترى في تلك الأفعال الليبية غير المسئولة زعزعة لهذا الاستقرار وتهديدا للدول المجاورة .

والجدير بالاشارة أن موقف حزب الأمة برئاسة رئيس الوزراء الصادق المهدي من اتفاقية الدفاع المشترك لا تعكس مواقف كل القوى السياسية الموجودة في السودان ، فقد أكد السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي أثناء زيارته للقاهرة ٧/٩ أن اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر باقية وسيتم دعمها وتسعى جميع الأحزاب السودانية إلى تعديلها لتكون أكثر فاعلية وشمولا . كما أعلن وزير خارجية السودان تمسك الحزب الاتحادي الديمقراطي باتفاقية الدفاع المشترك مع مصر ، وأكد وزير الاعلام السوداني في ٥/١١ أن اتفاق الدفاع المشترك مع مصر هام جدا للسودان في حالة تعرضه لأي غزو أجنبي . وطالب عضوان من أعضاء مجلس رأس الدولة السوداني بالعمل على تطبيق الاتفاقية وأكدا على أنها تعد سارية المفعول إذ لم يتم الاتفاق على الغائها .

كما أعلن حسن الترابي زعيم الجبهة الاسلامية في ٧/٧ أن موقف الجبهة من التنسيق الدفاعي بين مصر والسودان ثابت يمليه الواقع وتدعو إليه وحدة المصالح المشتركة وأن الجبهة تعتبر البلدين وحدة دفاعية ، وأن تطورات الواقع الأمني تؤكد ذلك ، وأنه يجب ألا يحدث الاضطراب في صور التنسيق الدفاعي تبعا للتقلبات السياسية في السودان .

وعلى الرغم من غموض موقف اتفاقية الدفاع المشترك ، فقد حاولت الدبلوماسية المصرية التوسط بين السودان وأثيوبيا ، وشكلت هذه المحاولة جزءا هاما من تفاعلات مصر بكل من هذين البلدين ، وتعود ابرز دوافعها إلى الرغبة في صياغة واقع اقليمي يسوده شيء من الاستقرار والتفاهم حول القضايا المشتركة ولا سيما تلك المرتبطة بموارد المياه الآخذة في الندرة منذ تسع سنوات . وقد بدأت هذه المحاولات منذ بداية العام أثناء زيارة وزير خارجية اثيوبيا لمصر في ١/١١ حيث حمل معه رسالة من الرئيس منجستو مريام للرئيس مبارك حول الموقف في جنوب السودان ، بعدها تلقى وزير الخارجية السوداني رسالة من نظيره المصري في ٢/١٣ بشأن رغبة مصر في التوسط لتحسين العلاقات السودانية الأثيوبية .

كما انتهزت مصر زيارة الرئيس الأثيوبي للقاهرة في ٤/٩ للقيام بدور وساطة بين السودان واثيوبيا وهو الدور الذي أشاد به الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني في ٤/١٠ بقوله أن أي جهود تقوم بها مصر للوساطة بين السودان وأثيوبيا سيكون من شأنها تحقيق مصلحة السودان .

وقد أحدثت الوساطة المصرية صدى طيباً لدى الرئيس الأثيوبي الذي صرح في ختام زيارته للقاهرة بان اثيوبيا لا تتدخل في شئون السودان وترحب بأي جهد لتحسين العلاقة معه . ثم جرت عدة محاولات مصرية لمتابعة الاتصالات السودانية الاثيوبية التي افرزت بعض الجوانب الايجابية والتي نالت اشادة وتقدير الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني في ٤/٢٤ .

وأثناء انعقاد القمة الأفريقية في أديس أبابا ٧/٢٨ عقد الرئيس مبارك عدة لقاءات مع الرئيس الأثيوبي ومع وزير الخارجية السوداني ، كذلك جدد الرئيس مبارك محاولاته للوساطة بين البلدين أثناء حضوره احتفالات أثيوبيا باعلان الجمهورية في ٩/٩ . وقد أسفرت هذه الجهود عن قيام وفد اثيوبي برئاسة نائب الرئيس الاثيوبي بزيارة السودان في ١١/٢٧ ثم زيارة مصر . وبالرغم من هذه الجهود تدهور الموقف بين البلدين خاصة بعد أحداث التوتر العسكري في مدينة الكرمك السودانية القريبة من الحدود الاثيوبية السودانية ، وقد فرضت هذه الأحداث نفسها على الزيارة التي قام بها د . عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري في ١١/٢٨ الى الخرطوم والتي كان الهدف الأصلي من ورائها هو بحث العلاقات الثنائية وخاصة مناقشة الاجراءات الخاصة بتطبيق ميثاق الاخاء وتحويله الى كيان عملي . وقد تمثلت نتائج الزيارة في الاتفاق على عقد اجتماع اللجان الفنية المشتركة بالخرطوم لاعداد أوراق العمل الخاصة باتخاذ الخطوات العملية بشأن ميثاق الاخاء .

والملاحظ أن هذه الزيارة ـ فى ظل أحداث الكرمك ـ أثارت الحديث بقوة بين التيارات السودانية المختلفة حول أهمية التمسك باتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان ، خاصة وأن السودان اعتبر أحداث الكرمك بمثابة عدوان أثيوبى على الأراضى السودانية ، فى حين تبلورت وجهة النظر الاثيوبية بأن المشكلة هى داخلية بالاساس ولا شأن بأثيوبيا بها وأن الذين ضربوا الكرمك واحتلوها هم من متمردى الجنوب ، وقد أثار موقف الصادق المهدى الداعى إلى « نقل منظمة الوحدة الأفريقية من أديس أبابا الى دولة تحترم ميثاق المنظمة » الكثير من الصعوبات بالنسبة لجهود الوساطة المصرية . والجدير بالذكر أنه بالرغم من موقف الحكومة السودانية المؤيد لعودة مصر الى جامعة الدول العربية ـ مثلما بدا فى قمة عمان ـ فإن اختلاف القوى السياسية السودانية الفاعلة بشأن تحديد العلاقة مع مصر ، وعدم وضوح الموقف النهائى بالنسبة لاتفاقية الدفاع المشترك ، فضلا عن تعثر محاولات الاصلاح الاقتصادى السودانية وتفجر الموقف فى الجنوب السودانى ، يجعل مستقبل العلاقات المصرية السودانية مرهونا بالكثير من التحديات التى لابد من التغلب عليها للوصول الى درجة من الاستقرار المأمولة مصريا وسودانيا .

مصر والعراق :

شهدت العلاقات المصرية العراقية تصاعداً فى خط التفاعلات الايجابية لا سيما فى ظل تلبية مصر لمعظم الطلبات العراقية من السلاح المصرى والتأكيدات المصرية الرسمية على وقوف مصر الى جانب العراق فى دفاعها المشروع عن ترابها الوطنى وسيادتها الاقليمية .

فعلى مستوى المساعدات العسكرية المصرية عملت مصر على تلبية معظم طلبات السلاح العراقى فى حدود الامكانات المصرية ، منها على سبيل المثال الصفقة التى أشارت اليها بعض المصادر فى بداية ١٩٨٧ وحصلت العراق بموجبها على سلاح مصرى متنوع ضم بطاريات صواريخ من طراز سام ٦ التى طورتها المصانع الحربية المصرية وكذلك طائرات التوكانو والجازيل .. بالاضافة الى موافقة مصر على استقبال خمسين طالبا من الكلية الجوية العراقية للتدريب فى مصر على قيادة طائرات التوكانو والجازيل .

ويبدو أن مصر قد استجابت لطلب عراقى بتأجيل سداد بعض المبالغ المستحقة على العراق من صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية التى حصل عليها من مصر واشارت بعض المصادر الى أن العراق حصل منذ أندلاع الحرب وحتى ١٩٨٧ على معدات وذخائر تبلغ قيمتها ٣,٦ مليارات دولار سدد منها ٢ مليار ، ووافق الرئيس مبارك على طلب الرئيس صدام حسين بتأجيل سداد باقى المبالغ المستحقة على العراق .

كما استمرت مصر فى تأكيداتها على « مساندة العراق فى حربه المشروعة ضد العدوان الايرانى » ولكن مع التأكيد على عدم الاشتراك المباشر بجانب العراق ، كما أكد المشير أبو غزالة فى ٢/٨ أنه « لا يوجد ضابط أو جندى مصرى واحد بالعراق وأن مصر لا تشارك على الاطلاق فى حرب الخليج » .

وعلى صعيد الزيارات المتبادلة قام وزير الداخلية المصرى بزيارة العراق فى ١/١١ وهى أول زيارة من نوعها لوزير داخلية مصرى للعراق منذ ٣٠ سنة ، كما زارت وزيرة التأمينات الاجتماعية فى مصر العراق فى ٦/٧ ، وفى ٨/١١ سافر مساعد وزير الدفاع المصرى على رأس وفد عسكرى مصرى للعراق .

وفيما يتعلق بزيارة المسئولين العراقيين لمصر نجدها أكثر كثافة وتنوعا فكانت زيارة الوفد العسكرى العراقى لمصر فى ١/١٦ والذى ضم أربعة لواءات يمثلون الأفرع الرئيسية للجيش العراقى ثم زيارة الأمين العام لاتحاد عمال العراق فى ٥/٢٥ وزيارة المبعوث الخاص للنائب الأول لرئيس الوزراء العراقى طه ياسين رمضان فى ٤/٢٧ ثم زيارة سعدون شاكر عضو مجلس قيادة الثورة العراقى فى ١٠/٧ .

كما حرصت القيادتان المصرية والعراقية على تبادل الرسائل للتشاور فى المسائل والقضايا المختلفة فكانت هناك أكثر من عشر رسائل متبادلة بين القيادتين المصرية والعراقية خلال العام .

وعلى صعيد التعاون الثنائى المصرى العراقى تنوعت مظاهر هذا التعاون سواء فيما يتعلق بالتحركات المشتركة فى المواقف الدولية والتنسيق المشترك فيما يتعلق بهذه المواقف مثل الطلب الرسمى المصرى العراقى الذى تقدمت به الدولتان فى ٤/٣ الداعى لعقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن الدولى لبحث الموقف فى المخيمات الفلسطينية فى لبنان . ولقاءات د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنسيق المواقف بينهما وذلك فى ٢١ ، ١٩٨٧/٩/٢٩ . كذلك كانت هناك اجتماعات اللجنة المصرية العراقية المشتركة لبحث تطوير العلاقات بينهما فى ١٩٨٧/٥/١٩ .

كما وقعت العديد من الاتفاقيات بين البلدين على مدار العام ١٩٨٧ منها :

- توقيع اتفاق للتعاون المشترك بين البلدين فى مجال الأمن والشرطة فى ٨٧/١/١٣ .
- توقيع بروتوكول لتنفيذ المشروعات المشتركة فى مجالات التنمية الزراعية وتنشيط التبادل الاقتصادى بين المنظمات فى البلدين فى ١/١٥ .
- توقيع صفقة متكافئة بين البلدين قدرها ٢٠٠ مليون دولار لعام ١٩٨٨ فى ٥/٢١ .
- تأسيس شركات مشتركة بين البلدين فى مجال الصناعة لتحقيق التكامل فى الصناعات القائمة فى كل من البلدين فى قطاعى البترول والصناعات الهندسية التجميعية فى ٦/١٤ .

ولكن بالرغم من هذا المستوى المرتفع من التفاعلات التعاونية الا ان العلاقات المصرية العراقية شهدت بعض الفتور

فى مطلع الثلث الأخير من العام ١٩٨٧ عبرت عنه على الجانب المصرى جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٩٨٧/٩/٩ حيث انتهزت فرصة إنزال العراق للعلم الايرانى من فوق مبنى السفارة الأيرانية فى بغداد لتوجه بعض اللوم المستتر للقيادة العراقية وتشير الى عدم ايجابية القيادة العراقية تجاه المساعدات العسكرية المصرية بقولها ... « يظل من الأمور التى يصعب فهمها وقبولها أن يبقى العلم الايرانى مرتفعا فوق صاريته فى مبنى السفارة الايرانية فى العاصمة العراقية طوال هذه السنوات من الحرب الدامية والدمار المستمر والعدوان الايرانى الصريح على الشعب العراقى الشقيق بينما يغيب العلم المصرى عن بغداد تفتقده عيون الملايين من ابناء الشعب العراقى ومئات الألوف من المواطنين المصريين الذين يعملون فى العراق » .. واعتبرت الأهرام أن استمرار مثل هذا الوضع غير الطبيعى يثير كثيرا من علامات التعجب والاستفهام .

وقد اشارت بعض المصادر الى أن سبب هذا الفتور فى العلاقات المصرية العراقية يرجع الى تأخر وصول شحنة أسلحة نمساوية ضخمة أثناء إعادة شحنها من القاهرة الى بغداد الأمر الذى أدى الى إعادة تخطيط للعمليات العسكرية على الجبهة العراقية .

وقد تم احتواء هذا الفتور الطارىء الذى استمر لمدة ثلاثة أسابيع فى اعقاب أربع رسائل متبادلة بين مبارك وصدام من خلال لقاءاتهما مع رئيسى بعثتى مصالح البلدين فى البلد الآخر .

ومن ثم عادت التفاعلات الايجابية المصرية العراقية الى سالف عهدها قبيل الأزمة الطارئة ، ووصلت الى القمة قبيل انعقاد قمة عمان الطارئة فى ١١/٨ وأثناءها حيث ساند العراق فكرة اعادة العلاقات الدبلوماسية العربية مع مصر ، وبعد القمة أعيدت العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ العراقية فى ١١/١٣ .

مصـــر والسعوديـــة :

شهد عام ١٩٨٧ تصاعدا فى التفاعلات المصرية السعودية انعكس فى مختلف المجالات ، فعلى صعيد الزيارات المتبادلة كانت زيارة عدلى عبد الشهيد وزير الهجرة والمصريين فى الخارج للسعودية فى ١٣ مارس وزيارة وفد من اتحاد الغرف التجارية لمناقشة دعم العلاقات التجارية وبحث مجالات الاستثمار السعودى فى مصر ، فى ٤/١٣ وفى المقابل جاءت زيارة الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض لافتتاح معرض السعودية بين الأمس واليوم فى القاهرة فى ٦/١٨ ثم زيارة الأمير طلال بن سعود بن عبد العزيز مسئول الشئون السياسية والداخلية فى ٨/٣٠ .

كما التقى الرئيس مبارك والملك فهد بالكويت على هامش المؤتمر الاسلامى . ومنذ بداية العام بدا أن السعودية تؤيد عودة مصر لجامعة الدول العربية مثلما قال بذلك الملك فهد لصحيفة الرأى العام الكويتية فى ١٩٨٧/١/٢١ . كما تعددت الاشادة السعودية بمواقف مصر وسياساتها وقادتها كحديث الملك فهد فى ٧/١٧ الذى أشاد فيه الرئيس مبارك ووصف سياسته بالاعتدال والاتزان فى القول والفعل .

وفى المقابل أكدت مصر باستمرار على وقوفها الى جانب السعودية ودول الخليج العربى واستعدادها لتقديم المساعدات التى تطلبها هذه الدول ، وبدا ذلك واضحا مع أحداث الحرم فى أوائل أغسطس ١٩٨٧ حيث أكد الرئيس مبارك فى اتصال تليفونى مع الملك فهد عقب هذه الأحداث وقوف مصر إلى جانب السعودية وتأييدها فيما اتخذته من اجراءات للحفاظ على مقدسات المسلمين . كما دعا الرئيس مبارك الى عقد قمة اسلامية عاجلة وطارئة لبحث هذا الموضوع . وفى نفس الوقت اصدر الأزهر الشريف بيانا ساند فيه الاجراءات السعودية وأدان فى نفس الوقت ما اقترفه حجاج إيران .

وقد اشارت جريدة الوفد فى ٩/١٨ الى تدخل مصر مباشرة فى أحداث الحرم بارسال عدد من أفراد مكافحة الارهاب المصريين للاشتراك فى قمع المظاهرات التى نظمها حجاج ايران ، وذلك فى اعقاب مكالمة هاتفية بين الرئيس مبارك والملك فهد ، وأكدت أن ٩٠٪ من أفراد هذه القوات بقيت فى السعودية لتدريب قوات الأمن السعودية على الأعمال الخاصة بفض الشغب وقمع المظاهرات ومكافحة الارهاب .

وفى نفس الوقت اتجهت السعودية الى تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر بأشكال مختلفة منها على سبيل المثال ما اقدمت عليه السلطات السعودية من تعديل ترتيب أولوية البلاد التى تستقدم منها العمالة الوافدة اليها بجعل مصر فى المرتبة الأولى وأبلغت وزارة العمل السعودية قسم رعاية المصالح المصرية فى الرياض رسميا بذلك فى ٨٧/٩/١٨ ، كما قدم الملك فهد فى (٣/٢١) ٢٠٠ ألف مصحف هدية للشعب المصرى وقرر الملك فهد أيضا فى ١٠/٩ تقديم مركز طبى متكامل ومتقدم لعلاج وجراحة أمراض الكلى هدية للشعب المصرى تبلغ تكاليفه ١٠ ملايين دولار .

كما تم فى ٦/٢٠ توقيع اتفاقيتين بين مصر والسعودية لتدعيم تبادل البريد الدولى لتنشيط حركة الاستثمار والاقتصاد بين البلدين .

وقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية رسميا بين البلدين فى أعقاب قمة عمان فى ١١/١٦ .

مصـــر والكويـــت :

تميزت العلاقات المصرية الكويتية بكثافة التفاعلات على مختلف المستويات وقد ارتبط ذلك من جانب الكويت بمسار وتطورات حرب الخليج واحتمال اتساعها وشمولها للكويت فكان المسعى الكويتى للحصول على التعهدات المصرية بالمساندة السياسية والعسكرية ، ومن جانب مصر باثبات مساندتها للدول الخليجية حال تعرضها للعدوان .

فمن ناحية نجد كثافة فى التصريحات المصرية الرسمية المؤكدة على وقوف مصر الى جانب الكويت فى مواجهة

التهديدات الخارجية بدأت بالتصريحات التى ادلى بها د . عصمت عبد المجيد فى ١/١١ وأعلن من خلالها تأييد مصر التام لعقد القمة الاسلامية فى الكويت فى موعدها المحدد ، وذلك فى مواجهة التهديدات الايرانية بعرقلة انعقاد القمة فى الكويت والمطالبة بعقدها فى دولة اسلامية أخرى ، ثم تعددة التصريحات المصرية الرسمية بمساندة الكويت فى مواجهة اتساع نطاق حرب الخليج .

وفى نفس الوقت اعلنت مصر ادانتها الشديدة « لتعرض دولة الكويت الشقيقة وأراضيها ومياهها الاقليمية لأى اجراء عدوانى من جانب ايران » ، ثم كان الموقف المصرى المتشدد فى أعقاب قصف ايران لمحطة تصدير البترول الكويتى بصاروخ . وقد صدر بيان من رئاسة الجمهورية فى ١٠/٢٢ حمل تحذيرا صريحا لايران بعدم وقوف مصر على الحياد ازاء تعرض الأمن الكويتى للخطر ، وجاء فى البيان « أن مصر تعلن استعدادها لتحمل مسئولياتها القومية ازاء اخوتها فى دولة الكويت الشقيقة وأنها تطالب كافة الأقطار العربية بتحمل مسئولياتها فردياً وجماعيا تجاه دولة شقيقة » . كذلك أكد الرئيس مبارك فى خطابه فى ١٠/١٢ على التزام مصر بالوقوف الى جانب الكويت دفاعا عن اراضيها وسيادتها وسلامة ابنائها .

وقد ساهمت ملابسات حرب الخليج فى تكثيف التفاعلات المصرية الكويتية لا سيما على صعيد الزيارات المتبادلة والرسائل والاتصالات الهاتفية بين القيادتين المصريـة والكويتية .

كما قدمت الكويت عدة قروض ومساعدات لمصر منها ما ذكرته بعض المصادر من تسديد الكويت لاقساط صفقه الميراج ٢٠٠٠ لفرنسا حتى تفرج عن بقية الصفقة لمصر ، وتقديم قرض قيمته ١٧ مليون دينار كويتى فى ٤/٢٠ وآخر بقيمة ٧ ملايين فى ٦/١٣ .

وقبل نهاية العام ، وبعد استعادة العلاقات الدبلوماسية قام المشير أبو غزالة بزيارة للكويت فى ١٢/١٤ ، واستهدفت الزيارة بحث التعاون الأمنى والعسكرى بين البلدين . وأثناء الزيارة افتتح المشير ابو غزالة ونظيره الكويتى المعرض الحربى المصرى الذى ضم كافة الانتاج الحربى المصرى . وقد اعتبرت الزيارة ونتائج مباحثاتها بمثابة خطوة عملية لتأكيد الالتزام المصرى بالوقوف مع الكويت ضد أية اعتداءات خارجية خاصة من قبل ايران . وقد أكد وزير الدفاع الكويتى استعانة بلاده بخبرات الضباط المصريين والاستفادة بهم .

مصـــر ودولة الامـــارات :

اتسمت العلاقات المصرية مع الامارات خلال عام ١٩٨٧ بالتفرد فى اطار العلاقات العربية المصرية من أكثر من زاوية فهى الدولة العربية الوحيدة التى زارها الرئيس مبارك فى ظل عدم وجود علاقات دبلوماسية - وكذلك من حيث كم التفاعلات الايجابية وأيضا من حيث المسعى الذى اتبعته الامارات فى الدعوة لعودة مصر ، وفى التأكيد على ضرورة هذه العودة .

فكان هناك على مدار العام زيارات متبادلة واتصالات ورسائل متبادلة وقد بدأت هذه الزيارات بزيارة الرئيس مبارك لابو ظبى واجراء محادثات مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فى ١/٣٠ .

وقد تزعمت الامارات الاتجاه الخليجى الداعى لمساعدة مصر اقتصادياً وضرورة عودتها للصف العربى ، فقد أكد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات أكثر من مرة على ضرورة عودة مصر للصف العربى ، بل أنه صرح فى ١١/٧ وقبيل انعقاد القمة الطارئة فى عمان بقوله أن بلاده ودولا عربية معتدلة عديدة سوف تعيد علاقاتها مع مصر ايا كان قرار مؤتمر القمة العربى ، وأكد أن عودة مصر الى العالم العربى تخدم الأمة العربية أكثر مما تخدم مصر .

وذكرت الصنداى تايمز الاسبوعية ١٠/٢٥ أن الامارات تقوم بدور الوساطة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى فى مقابل اتفاقية يتم بمقتضاها تقديم مساعدات عسكرية مصرية للكويت فى مقابل حصول مصر على قرض عربى خليجى بقيمة ٢٠ مليار دولار وقد نفت مصر والكويت تقديم مصر مساعدات عسكرية فى شكل خبراء عسكريين للكويت ولكنه لم يصدر أى تعليق رسمى من الطرفين فيما يتعلق بالقرض المذكور .

مصـــر وعمـــان :

تأتى الكثافة الايجابية فى العلاقات المصرية العمانية انطلاقا من وجود علاقات دبلوماسية بين الدولتين ومن ثم كان هناك تنسيق سياسى واقتصادى وتعاون فى شتى المجالات . فزار الرئيس مبارك مسقط فى ٩/١١ كما تم توقيع اتفاقية للتعاون فى مجال الخدمات الجوية بين البلدين فى ٢/٢٨ .

مصـــر والبحريـــن :

لا تخرج العلاقات المصرية - البحرينية عن السياق العام للعلاقات المصرية الخليجية فكانت هناك زيارات متبادلة .

كما تم فى ٢/١٤ توقيع اتفاقية بين البلدين فى مجالات الاعلام والسياحة والثقافة .

مصـــر ولبنـــان :

تمحورت العلاقات المصرية اللبنانية خلال عام ١٩٨٧ حول ثلاث قضايا رئيسية أولها حرب المخيمات ، ثانيها الأزمة اللبنانية ، وثالثها العلاقات الثنائية بين البلدين .

فيما يتعلق بحرب المخيمات رفعت مصر منذ بداية اندلاع هذه الحرب شعار رفع الايدى عن المخيمات ونددت مصر فى ٢/٢٨ بالتصاعد الخطير فى الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية فى لبنان ودعت الاطراف الى الاحتكام الى صوت العقل والمنطق

والضمير العربى والوطنى ، ثم عادت فى ٢/١٤ وطالبت بضرورة وقف هذه الحرب ، وفى نفس الوقت اتجهت مصر الى تقديم المساعدات الطبية والغذائية العاجلة لسكان المخيمات فقدمت فى ٢/٢٠ حوالى ١,٢ طنا من المواد والمستلزمات الطبية لجرحى المخيمات . وحاولت مصر وقف الحصار الشيعى للمخيمات وانهاء الوضع اللانسانى الذى تعانى منه على المستوى الدولى بعد أن تأكدت من العجز العربى بل والمشاركة العربية فى هذه المأساة ، فتقدمت هى والعراق فى ٤/٢ بطلب لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لبحث الوضع اللانسانى الذى يعانى منه الأهالى الأبرياء فى المخيمات ولكن هذه الدعوة اصيبت بالفشل حيث ذكرت وكالة الانباء الفرنسية ٤/٣ أن الحكومة اللبنانية قد تحفظت عليها فى مجلس الأمن .

وعلى صعيد الأزمة اللبنانية : استمر الموقف المصرى كما هو فى السنوات السابقة والداعى الى رفع الايدى عن لبنان باعتبارها الخطوة الاساسية للتغلب على ازمته ودعم الحكومة الشرعية برئاسة امين الجميل ورفض التقسيم والدعوة للمصالحة الوطنية . بل أن مصر اتجهت نحو القيام بخطوة عملية عندما طرحت فى يوليو ١٩٨٧ مشروعا من ١٤ نقطة لحل الأزمة اللبنانية يدور حول اعلان حياد لبنان والحصول على ضمانه لهذا الحياد من قمة عربية موسعة ، وفى حالة الفشل فى ذلك يدعى الى خضوع لبنان لنوع من الوصاية الدولية التى تتضمن حماية أمريكية سوفيتية مشتركة لوضعه الداخلى .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية شهدت العلاقات تحسنا مطردا حيث كانت هناك زيارات متبادلة تكللت بزيارة الرئيس اللبنانى أمين الجميل للقاهرة فى ١٠/٢٤ والتى اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس مبارك وتم خلال الزيارة الاعلان رسميا عن زيارة أخرى كان قد قام بها الجميل سرا للقاهرة فى مايو ١٩٨٦ .

كذلك تم فى ٧/٢٦ عقد صفقة متكافئة بين البلدين بقيمة ١١ مليون دولار بواقع ٥,٥ مليون دولار لكل بلد ، وبذلك تعد لبنان ثالث بلد عربى يعقد صفقة متكافئة مع مصر بعد السودان والاردن .

مصــــر والمغـــرب :

شهدت العلاقات المصرية المغربية تحسنا ملموسا خلال العام انتهى باعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على أثر قرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء . وكان قد سبق هذا القرار عدد من الزيارات المتبادلة خلال العام .

وفى ٤/١٦ تم توقيع البرنامج التنفيذى للاتفاق الثنائى بين مصر والمغرب عن اعوام ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ .

مصــــر والجزائـــر :

رغم حدوث بعض التفاعلات المصرية الجزائرية خلال عام ١٩٨٧ فان الجزائر لم تعد علاقاتها الدبلوماسية مع مصر كما فعلت المغرب .

وفى الاسبوع الأول من يوليو زار الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب الجزائر ممثلا للحزب الوطنى فى احتفالات العيد الخامس والعشرين لثورة الجزائر وعقد لقاءات مع الرئيس الجزائرى والمسئولين الجزائريين . وفى ٩/٢ زار مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية الجزائرية مصر لبحث وسائل تدعيم العلاقات الثنائية .

مصــر وتونـــس :

بالرغم من أن تفاعلات البلدين لم تشهد تطورات هامة ، فإن مصر بادرت باعلان تأييدها لعملية انتقال انسلطة التى قادها الرئيس زين العابدين بن على فى ٧ نوفمبر وأطاح خلالها - بصورة سلمية - بالرئيس السابق الحبيب بورقيبة ، وقد جاء الموقف المصرى هذا قبل أيام قلائل من انعقاد قمة عمان الطارئة والتى شهدت جدلاً عربياً حول عودة مصر الى جامعة الدول العربية . ونظرا لحساسية الموقف التونسى - لوجود الجامعة العربية بها - فقد بدا موقفها متذبذبا ازاء فكرة اعادة العلاقات الدبلوماسية العربية مع مصر - خاصة وأن جيران تونس العرب -ونعنى ليبيا والجزائر -قد رفضتا قبول عودة مصر الى الجامعة العربية أو استعادة العلاقات الدبلوماسية معها . ولعل ذلك كان السبب وراء ما صرح به مصدر تونسى فى أعقاب قمة عمان بأنه من المبكر ، الحديث عن عودة العلاقات مع مصر ، الا انه أعلن فى ١٢/٢٩ أن تونس تجرى المشاورات مع الجزائر لاتخاذ موقف حكيم بشأن عودة العلاقات مع مصر . وانقضى العام دون أن تعاد العلاقات بين البلدين .

مصــــر وليبيـــا :

لم تسفر احداث عام ١٩٨٧ عن أى تحسن فى العلاقات المصرية الليبية اللهم الا ما تميزت به سياسة مصر تجاه ليبيا من عدم التشدد رغم استمرار المعارضة الليبية لسياسات مصر وادانتها لتمسكها بكامب ديفيد ورفض عودتها للجامعة العربية أو حتى عودة العلاقات بين مصر والدول العربية بشكل ثنائى .

ففى الثانى من مارس هبطت طائرة نقل حربية ليبية من طراز س - ١٣٠ وعليها ستة افراد من العسكريين طالبين حق اللجوء السياسى ، وفى التاسع والعشرين من مارس طلبت احدى الطائرات العسكرية الليبية السماح بدخول المجال الجوى المصرى وصرح لها بالهبوط فى احد مطارات المنطقة الغربية وعليها ثلاثة افراد طالبين اللجوء السياسى لمصر . وقد اشترطت مصر عودة ثلاثة مصريين محتجزين فى ليبيا لاعادة الطائرتين الليبيتين ، وقد ارسلت مصر لليبيا الطائرة س - ١٣٠ ولكن الاخيرة لم ترد المصريين المحتجزين لديها . واعلنت ليبيا أن المصريين الثلاثة المعتقلين لديها اعضاء فى شبكة للتخريب والتجسس ارسلتها المخابرات المصرية للقيام بأنشطة تجسسية ، وهو ما نفته مصر على لسان مصدر مسئول .

وفى السادس عشر من يوليو وصلت طائرة هليوكبتر عسكرية ليبية الى احدى القواعد الجوية بالمنطقة الغربية وعليها طاقم من ثلاثة افراد طالبين حق اللجوء السياسى واتهمت ليبيا مصر على اثر ذلك باختطاف الطائرة الهليوكبتر .

واذا كان الهجوم الامريكى على ليبيا فى مارس ١٩٨٦ سببا من اسباب توتر العلاقات المصرية الليبية لاتهام ليبيا مصر بأنها شاركت فى العدوان الامريكى على ليبيا فقد انكشف خلال عام ١٩٨٧ أن مصر كانت بعيدة عن هذه المشاركة بعد أن أكدت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية فى ٢/٢٠ ان جون بويند كستر المستشار السابق للأمن القومى فشل فى اقناع الرئيس مبارك بالقيام بغزو مشترك للاراضى الليبية فى صيف ١٩٨٥ عندما توجه الى القاهرة بصحبة دونالد فورتير أحد مساعدى مجلس الأمن القومى . وقد أكد هذا النبأ فيما بعد ما جاء فى كتاب « الحجاب » الحروب السرية لوكالة المخابرات المركزية ١٩٨١ - ١٩٨٧ الذى الفه الصحفى الامريكى بوب وودوارد .

والملاحظ أنه خلال عام ١٩٨٧ كثر الحديث عن محاولات للوساطة بين مصر وليبيا قامت بها أطراف عربية ودولية ، وهو الأمر الذى نفته مصر فى بعض الاحيان ، وتمثلت هذه المحاولات فى محاولة سودانية خلال شهر مارس ، أو المحاولات التى جرت فى مارس ايضا بعد حادث الطائرة الليبية التى هبطت فى مصر ، وتردد أن مصر رفضت استقبال مبعوث ليبى على مستوى عال للتفاوض بشأن هذا الموضوع وطلبت أن تقدم ليبيا للوسطاء ردها على المطالب المصرية وهى الافراج عن المعتقلين المصريين والافراج عن ارصدة العمال المصريين الذين طردتهم ليبيا وعن ارصدة الشركة المصرية المجمدة والتى كانت تقوم بعمليات انشائية وتجارية فى ليبيا . كما تردد أن منظمة التحرير الفلسطينية قد قامت بجهود وساطة للتقريب بين مصر وليبيا فى الاسبوع الأخير من مارس ، وأن العقيد القذافى ابدى استعداده لارسال مبعوث خاص للقاهرة لاجراء مشاورات مع المسئولين المصريين وازالة حدة التوتر فى العلاقات بين البلدين ، هذا بالاضافة الى ما تردد عن محاولات اثيوبية خلال شهر ابريل ومحاولات مغربية أو المحاولات السوفيتية التى احرزت تقدما ملحوظا حيث قامت كل من مصر وليبيا بوقف الحملات الاعلامية فى شهر مايو .

ولكن مصر نفت فى ٦/٢٦ أن تكون قد تلقت أى رسالة من القذافى وذلك ردا على ما ذكره القذافى لصحيفة الرأى العام الكويتية من أنه بعث برسالة خطية منذ عامين للمشير أبو غزالة ليسلمها للرئيس مبارك عن طريق استاذ جامعى وكانت الرسالة تتضمن تأكيدا للرئيس مبارك بأن ليبيا امتداد للعمق المصرى وأن القوة العسكرية الليبية والامكانيات الليبية تحت تصرف مصر لو أن اسرائيل واجهتها عسكريا .

وقد أبدت مالطة استعدادها للتوسط بين مصر وليبيا بسبب علاقة مالطة الوثيقة مع ليبيا وتطور علاقاتها مع مصر بعد زيارة وزير خارجيتها للقاهرة فى الاسبوع الأول من سبتمبر .

وتتمثل أسباب التوتر التى استمرت خلال عام ١٩٨٧ بين كل من مصر وليبيا فى معارضة مصر لسياسة القذافى فى تشاد ، إذ ترى مصر أن القيادة الليبية دفعت بالشعب الليبى الى حرب لا دخل له فيها وأن ابناء الشعب الليبى يقتلون على أرض تشاد دون هدف واضح الا الرغبة فى التوسع والعدوان على الجيران . وقد أرسل الرئيس مبارك فى ٢/١١ برسالة الى الرئيس التشادى حسين حبرى تتضمن تأكيد دعم مصر للسلطة الشرعية فى تشاد وحرصها على استكمال خطوات المصالحة الوطنية ، فى نفس الوقت تطالب ليبيا الحكومة المصرية بوقف دعمها السياسى والعسكرى للرئيس التشادى حبرى .

وكذلك تعارض مصر سياسات ليبيا ازاء السودان باستخدام أراضيه لشن هجوم على تشاد واعتبرت مصر ذلك انتهاكا للسيادة السودانية وطالبت بسحب قواتها .

ومن جهة أخرى تقف ليبيا ضد عودة مصر الى الجامعة العربية ومشاركتها فى المنظمات الدولية المختلفة مثل محاولتها عرقلة اشتراك ممثل مصر بصفة مراقب فى اعمال مؤتمر اتحاد الدول الأفريقية البترولية الذى بدأ أعماله فى لاجوس فى ٢٥ يناير . كما عارضت ليبيا طرح موضوع عودة مصر للجامعة العربية على قمة عمان . وعندما اتخذت بعض الدول قرارها باعادة العلاقات الدبلوماسية اعتبرت ذلك خيانة قومية وتنفيذا لمقررات وضعتها واشنطن وفرضتها على الدول العربية .

وقد جاء المشروع الليبى المسمى بالنهر الصناعى العظيم فى منطقة الكفرة بالصحراء الغربية لكى يضيف سببا آخر من أسباب التوتر فى العلاقات المصرية الليبية . فالمشروع يهدف الى ضخ المياه الجوفية من مائتى بئر على اعماق ٤٥٠ مترا تحت سطح الأرض بالقرب من الحدود المصرية الليبية السودانية الى المناطق الساحلية فى بنى غازى وطرابلس وذلك عن طريق خطى أنابيب بطول ٢٠٠٠ كم تبلغ طاقة كل منهما مليون متر مكعب يوميا . وقد صرح المهندس عصام راضى وزير الرى المصرى فى ٣/٥ أنه إذا كان الهدف من هذا المشروع الإضرار بمصر من خلال السحب غير الاقتصادى للمياه الجوفية فإن المشروع الليبى سوف يتكلف ٢٠٠٠ مليار دولار ويصيب آبارها بالتملح .

مصـــر وسوريـــا :

لم تحدث تحولات هامة فى العلاقات المصرية السورية خلال عام ١٩٨٧ وإن كان الموقف السورى من مسألة عودة علاقات مصر بالدول العربية (وليس عودتها الى الجامعة العربية) قد شهد بعض المرونة اثناء انعقاد قمة عمان الطارئة فى الثامن من نوفمبر حتى فى اطار الشروط التى تفرضها سوريا لعودة مصر وهى التخلى عن كامب ديفيد .

فقد بدأ العام وسوريا تتشدد ازاء تمسك مصر باتفاقيات كامب ديفيد ولذلك فقد طلبت رسميا فى ١/١٥ اضافة بند الى جدول

الأعمال المؤقت لمؤتمر القمة الاسلامية - الذى عقد فى الكويت فى ١/٢٦ - يتعلق بعدم مشروعية عودة مصر الى منظمة المؤتمر الاسلامى كما أنها حاولت فى الاجتماعات التمهيدية التى سبقت القمة الاسلامية استصدار قرار يدين مصر لارتباطها بكامب ديفيد . وهى المحاولات التى فشلت فى المرتين .

فضلا عن ذلك فإن المسئولين السوريين حملوا الدبلوماسية المصرية مسئولية بعض الأزمات والاحداث الدامية التى وقعت فى لبنان . كما أن الأزمة التى تعرضت لها العلاقات المصرية - الفلسطينية فى أعقاب اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر اعتبرت فى أحد جوانبها امتدادا للازمة المصرية السورية .

ومن الملاحظ أنه بالرغم من استمرار الخلاف المصرى - السورى ، أن عام ١٩٨٧ قد شهد حديث وسائل الاعلام العربية والأوروبية عن لقاءات تمت بين مسئولين سوريين وآخرين مصريين . وقد برزت هذه الاحاديث خلال شهرى مايو ويونيه وأشير خلالهما الى وجود دور أردنى استهدف الوساطة بين مصر وسوريا تمهيدا لعقد القمة العربية العادية فى الرياض . واستندت هذه الروايات الى حقيقة التحسن النسبى الذى تم آنذاك بين الرئيس الأسد والعاهل الأردنى . الا أن تطور الأحداث فضلا عن نفى القاهرة ودمشق قد اكد أن موقفى البلدين ظلا على حالهما فى كل تجاه البلد الآخر وقد جاءت هذه التطورات بعد فترة من حدوث اللقاء الخاطف الذى تم بين الرئيس مبارك والرئيس الاسد أثناء اجتماعات قمة المؤتمر الاسلامى فى الكويت والذى أثار فى حينه تكهنات عديدة حول حدوث مصالحة مصرية سورية ، وقد تبددت جميعها بعد الخطاب الشديد اللهجة الذى وجهه الرئيس الاسد الى القمة الاسلامية وانتقد خلاله ارتباط مصر باتفاقيات كامب ديفيد . وبعد عودة الرئيس مبارك الى القاهرة وفى أول خطاب له فى ٢ فبراير أشار الى ملابسات هذا اللقاء الخاطف كما أوضح عرضه للرئيس الاسد بامكانية اللقاء فى أى بلد للتفاهم على ما يجب فعله لاسترداد الجولان أو تبادل الرأى عبر مسئولين مصريين وسوريين لعمل تقدير موقف مصرى -سورى مشترك . وهى العروض التى رفضها الرئيس الاسد واشترط مسبقا قيام مصر بالغاء اتفاقيات كامب ديفيد أولا ، الأمر الذى اعتبره الرئيس مبارك غير جائز فى الظروف الحالية .

والخلاف المصرى - السورى لا يقف عند الاختلاف حول الالتزام باتفاقيات كامب ديفيد ، وانما يمتد ليشمل قضيتين أخريين الأولى هى الحرب العراقية - الايرانية حيث تقف كل دولة وراء طرف بذاته فى الحرب . والثانية تتعلق بالعلاقات مع قيادة عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث تقف مصر وراء عرفات باعتباره امتدادا وممثلا فى نفس الوقت للشرعية الفلسطينية ، فى حين أن سوريا تسعى الى اسقاطه .

إلا أن الموقف السورى شهد بعض المرونة تجاه مصر وعودتها الى الحظيرة العربية وهو ما بدا من عدم اعتراض سوريا على قرار قمة عمان الطارئة والخاص بالموافقة على أن تعيد الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر دون أن يكون ذلك مقدمة لعودة مصر الى الجامعة العربية . ومن الضرورى القول أن هذه المرونة السورية لم تكن موجهة الى مصر بنفس القدر الذى كانت موجهة به الى الدول العربية الأخرى خاصة الخليجية والتى وضَّحت فى جلسات قمة عمان رغبتها الشديدة فى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ولا سيما بعد أن تحسنت العلاقات كثيرا فى أرض الواقع . وتفاديا لاعتبارات العزلة بين سوريا وهذه الدول أبدت سوريا بعض المرونة فيما يتعلق بقرار قمة عمان المشار اليه .

مصر من جانبها وعلى لسان الرئيس مبارك حاولت حصر الخلافات فى اضيق نطاق ممكن ، إذ أشار الرئيس مبارك فى حديث لتليفزيون دولة الامارات ١٢/١٦ أنه يكن كل تقدير للرئيس الأسد الذى هو رفيق سلاح ، وأكد استعداده للذهاب الى الرئيس الاسد من أجل الوصول الى مرحلة من التفاهم المشترك نظرا لأن هذه الخلافات ليست من مصلحة مصر أو سوريا أو الأمة العربية . الا أن رد سوريا على هذه الدعوة ظل على حاله .

■■

ثانيا : مصـــر واسرائيــل

اتسمت العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية خلال عام ١٩٨٧ بشيء من الجمود ، وارتبط ذلك بتعنت الموقف الاسرائيلي ازاء عملية التسوية السياسية وانعقاد المؤتمر الدولي ، ومن ناحية أخرى بالتطورات الايجابية التى حدثت فى علاقات مصر العربية والتي وصلت الى ذروتها فى الربع الأخير من العام ولا سيما فى أعقاب قمة عمان غير العادية . وقد اتضحت معالم هذا التدهور فى عدة صور مثل تزايد الاحتجاجات المتبادلة بين الطرفين ، وتبادل التصريحات الانتقادية ، وتزايد الادانات المصرية لسلوكيات اسرائيل خاصة اجراءات القمع التى اتخذت فى مواجهة الشعب الفلسطيني فى كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ،كما أن الجانب المصرى رفض عدة مرات تلبية أو قبول أية دعوات رسمية لزيارة اسرائيل أو استقبال مسئولين اسرائيليين على مستوى عال فى القاهرة . وفى خلال العام اتسمت ردود الفعل الشعبية تجاه مظاهر الوجود الاسرائيلي فى القاهرة أو فى سيناء وفى المناطق السياحية المختلفة بالحدة والتوتر وأثناء المواجهة الاسرائيلية القمعية لثورة الشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية وقطاع غزة والتى بدأت اواخر ١٩٨٧ ، عبرت التنظيمات النقابية والهيئات الشعبية عن سخطها البالغ وادانتها الشديدة للسلوك الاسرائيلي المنافى لحقوق الانسان فى الأرض المحتلة ، ووصل الأمر الى ذروته عندما أدان مجلس الشعب المصرى بالاجماع فى ١٢/٢٦ سياسة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ،كما أخذ التعاطف المصرى رسميا وشعبيا مع ثورة الشعب الفلسطيني فى التصاعد المطرد .

وعند استعراض التفاعلات بين البلدين يمكن الاشارة الى القضايا الرئيسية الآتية :

١ ـ قضيـــة طابـــا :

شهد هذا العام تنفيذ إجراءات عملية التحكيم حيث دخلت القوة متعددة الجنسيات الى منطقة طابا فى ٧ يناير تنفيذا لنص المادة ١١ من مشارطة التحكيم بين مصر واسرائيل .

وأثناء سير اجراءات التحكيم رفضت مصر بشكل قاطع أى نوع من انواع السيادة المشتركة مع اسرائيل على منطقة طابا ، فنفى مصدر مصرى رسمى ما نشرته صحيفة هآرتس الاسرائيلية فى ٥/٩ من أن الولايات المتحدة قد اقترحت حلا لتسوية النزاع ينص على سيادة مصرية اسرائيلية مشتركة على منطقة طابا ، وتكرر الرفض المصرى فى اغسطس حيث رفضت مصر اقتراحا امريكيا بنفس المعنى .

واتجهت مصر من جانبها الى جمع كافة الوثائق والخرائط التى تثبت ملكيتها للمنطقة محل النزاع وقدمتها لهيئة التحكيم ، وفى نفس الوقت قدمت طعنا فى ١٢ خريطة اسرائيلية ، قدمت لهيئة التحكيم ، بالتزوير وطلبت من الهيئة اثبات واقعة التزوير .

وبعد أن تأكدت اسرائيل من قوة الموقف القانونى المصرى ، حاولت الالتفاف حول هذا الموقف بالتنسيق مع الولايات المتحدة حيث قدمت الأخيرة فى منتصف ديسمبر اقتراحات من أجل التوفيق فى القضية وذلك فى محاولة لايجاد تسوية سياسية خارج نطاق التحكيم ، وأعلنت مصر على لسان الرئيس مبارك أنها تدرس هذه المقترحات فى ظل مبدأ مصر الوحيد فى هذا الصدد وهو انه لا مساومة على سيادة مصر على طابا على الاطلاق .

٢ ـ لقاء مبارك ـ بيريــز :

التقى الرئيس مبارك مع شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي مرتين على مدار العام وكان اللقاء الأول فى القاهرة

فى ٢/٢٥ حيث تباحثا معا حول فكرة عقد المؤتمر الدولى للسلام ، وفى نهاية تلك الزيارة تلى بيان مشترك للصحفيين جاء فيه أن مصر واسرائيل تدعوان إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط يؤدى الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية على أساس قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ . وقد تمت زيارة بيريز للقاهرة أثناء تواجد اسحق شامير رئيس الحكومة فى الولايات المتحدة ، وفى اعقاب تصاعد الخلاف الحزبى بينهما ، وهو ما حاول بيريز جاهدا استغلاله فى صراعه الداخلى مع شامير لحسابات حزبية داخلية تتعلق بالرأى العام الاسرائيلى . وقد ادركت مصر ذلك وسارعت بالاعلان بأن مصر لا علاقة لها بالصراعات الداخلية فى اسرائيل وانها لا تبنى سياستها على مثل هذه الصراعات ، وأن تصريحات بيريز التى سبق أن أدلى بها فى الاسكندرية والقاهرة هى تصريحات رسمية صادرة عن مسئول اسرائيلى رسمى وأن مصر تأخذ هذه التصريحات بهذا المعنى . وكان ذلك بمثابة الرد المصرى على تصريحات شامير التى قال فيها أن بيريز لا يحمل صفة رسمية فى مفاوضاته ومحادثاته مع المسئولين المصريين .

وتم اللقاء الثانى بين الرئيس مبارك وبيريز فى جنيف فى ٧/٩ على هامش مؤتمر الأنكتاد ، وقد حرصت مصر من جانبها على التأكيد بأن هذا اللقاء قد تم بناء على طلب وزير الخارجية الاسرائيلى . ويمكن القول أن هذا اللقاء لم يضف جديدا للمواقف السابقة وهو ما يفهم من تصريح بيريز عقب اللقاء بأن هناك تقدما أكبر قد تحقق بالنسبة للمشاكل التى تعترض عملية السلام ، إلا أن ذلك لا يعنى أن جميع المشاكل قد تم حلها .

٣ ـ القضية الفلسطينية :

دارت تفاعلات البلدين حول القضية الفلسطينية فى اطار ثلاث مشكلات فرعية على النحو التالى :

أ ـ المؤتمر الدولى للسلام : حيث تصر مصر على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، على حين تصر اسرائيل ـ ممثلة فى الليكود ـ على فكرة المفاوضات المباشرة بين الدول العربية فرادى وبين اسرائيل . ويتحفظ المعراخ على فكرة المؤتمر الدولى وينادى بفكرة المؤتمر الأقليمى وهى الفكرة التى رفضتها مصر تماما فى يوليو وأكدت أنها ترى فى عقد المؤتمر الدولى الوسيلة الوحيدة لاقرار السلام فى المنطقة . وقد عادت مصر فى أغسطس لترفض الفكرة نفسها والتى حملها السفير الاسرائيلى بالقاهرة ضمن رسالة من رئيس الوزراء شامير تطالب بعقد قمة ثلاثية بين مصر واسرائيل والأردن بالقاهرة .

ورفضت مصر فى أواخر اغسطس عرضا اسرائيليا بالانسحاب من الضفة والقطاع ـ باستثناء بعض المواقع الاستراتيجية ـ مقابل الموافقة على عقد مؤتمر اقليمى مصغر يستثنى مشاركة منظمة التحرير وكذلك التخلى عن فكرة المؤتمر الدولى .

ب ـ مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى التسوية السلمية المرتقبة : يتمسك الجانب المصرى بضرورة مشاركة المنظمة أو على الأقل أن تتمتع بحق تسمية ممثلى الجانب الفلسطينى فى اطار الوفد الاردنى الفلسطينى ، وهو ما أكدته مصر أكثر من مرة ، لا سيما أثناء لقاء مبارك ـ بيريز فى جنيف حيث أكد الرئيس مبارك لوزير الخارجية الاسرائيلى على موقف مصر الثابت من أن منظمة التحرير هى الجهة الوحيدة المنوط بها اختيار اعضاء الوفد الفلسطينى فى المؤتمر الدولى ، وفى المقابل نجد أن الجانب الاسرائيلى بصفة عامة يرفض باصرار أن يكون للمنظمة أى دور فى أطار هذه المفاوضات ، ويطالب بأن يقتصر التمثيل الفلسطينى على فلسطينى الضفة والقطاع مع موافقة اسرائيل عليهم ابتداء .

جـ ـ الاوضاع الفلسطينية فى الاراضى المحتلة : حيث طالبت مصر أكثر من مرة بضرورة قيام اسرائيل بتحسين احوال هؤلاء السكان والتخلى عن سياسة القبضة الحديدية التى تتبعها تجاه سكان هذه المناطق ، والأعمال القمعية والارهابية التى تمارسها سلطات الاحتلال هناك ومنها مصادرة الأراضى العربية ، وسرقة المياه العربية ، وبناء المستوطنات اليهودية على الاراضى العربية المصادرة . وقد كانت هذه القضية محلا لعدة احتجاجات رسمية مصرية على مدار العام ١٩٨٧ .

ففى ٦/٩ استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى بالقاهرة وأبلغته قلق مصر حكومة وشعبا من الاجراءات القمعية التى تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة وطلبت منه ابلاغ حكومته أسف مصر الشديد لاطلاق المستوطنين النار على سكان مخيم الدهيشة وكذلك على قرارات الادارة الاسرائيلية باغلاق الجامعة الاسلامية بقطاع غزة والخليل وجامعة النجاح فى نابلس .

كما ادان د . بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى ٦/٢٦ تصريحات شامير التى قال فيها أن قطاع غزة المحتل قد أصبح جزءا من اسرائيل وأكد د . غالى أن مثل هذه التصريحات تشكل تهديدا خطيرا للسلام فى الشرق الاوسط وانتهاكا لروح اتفاقيات كامب ديفيد ، وأكد على اسرائيل أن تزيل مستوطنات قطاع غزة كما ازالت مستوطنات سيناء وأن السلام بين مصر واسرائيل سيظل هشا ـ كما ستظل العلاقات بين الدولتين باردة حتى تستوعب اسرائيل المفهوم الحقيقى للسلام القائم على العدل بين جميع الأطراف .

وفى ٧/٤ استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى وابلغته بوجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالانباء التى ترددت حول عزم السلطات الاسرائيلية حفر بئر بالقرب من بيت لحم لامداد القدس بالماء وابلاغه أن مثل هذا الاجراء من شأنه اعاقة الجهود الدولية الرامية الى تهيئة المناخ للتوصل الى تسوية سلمية ، كما أنه يتنافى مع قواعد القانون الدولى حيث لا يجوز لسلطة الاحتلال استغلال الموارد والثروات الطبيعية الخاصة بالمناطق الواقعة تحت الاحتلال . كما أدانت مصر فى ٩/٧

الغارة الاسرائيلية على جنوب لبنان واعتبرتها بمثابة عرقلة لمسيرة السلام .

ومع توتر الاوضاع فى الارض الفلسطينية المحتلة حاولت الدبلوماسية المصرية التأكيد على أن اجراءات اسرائيل القمعية والتعسفية وغياب التسوية السلمية هى أبرز الأسباب وراء ثورة الشعب الفلسطينى ، كما طالبت اسرائيل بوضع حد لهذه الاجراءات مثلما حدث حين استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى بالقاهرة فى ١٠/١١ وابلغته رغبة مصر فى وضع حد لأحداث القمع فى قطاع غزة ، كما أرسل د . عصمت عبد المجيد برسالة فى ١٢/١٢ الى شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى طالبه فيها بوضع حد لممارسات اسرائيل فى الاراضى المحتلة وأكد له أن العنف لن يسفر الا عن مزيد من المقاومة . وفى نفس الاطار جاءت ادانات مندوب مصر لدى الأمم المتحدة فى ١٢/١٤ ، وادانة لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى ١٢/١٦ ، وادانة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ١٢/١٧ ، كما اعتبر بيان رسمى مصرى فى ١٩ /١٢ ـ هو الرابع من نوعه فى غضون الانتفاضة الفلسطينية ـ أساليب القمع الاسرائيلية بمثابة خرق للالتزامات الدولية وتهديد لمسيرة السلام فى الشرق الأوسط وتحد للمجتمع الدولى .

٤ ـ تطورات عملية التطبيع :

لم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لعملية التطبيع ، التى يبدو من محصلة تفاعلات العام ١٩٨٧ أنها تراجعت كثيرا للوراء ، ويظهر ذلك فى رفض مصر الكثير من المطالب والدعوات الاسرائيلية ، وأيضا إقدام الطرف الاسرائيلى على تقديم الكثير من الاحتجاجات بمناسبة وبدون مناسبة والتى رفضها الجانب المصرى لأنها تعد من قبيل التدخل المرفوض فى الشئون الداخلية المصرية . ومما رفضته القيادة المصرية اقتراحا اسرائيليا فى ٣/٢٩ بتبادل رسائل التهنئة بين الرئيس مبارك واسحق شامير بمناسبة مرور ثمانى سنوات على توقيع اتفاقية ١٩٧٩ ، كما تم تأجيل زيارة شامير لمصر وكان مقررا لها أول يونيه نظرا لعدم مواتاة الظروف الداخلية لمثل هذا الحدث . وفى ٦/٤ تردد رفض مصر لطلب امريكى ـ اسرائيلى بعقد اتفاقية أمنية مشتركة يتم بمقتضاها تبادل تسليم المجرمين والخبرات والمعلومات الأمنية بين الدول الثلاث . كذلك لم تتجاوب مصر مع عرض اسرائيلى بالاشتراك فى تمويل بعض المشروعات المصرية المدرجة فى الخطة الخمسية الثانية . كما لم تتجاوب القاهرة مع اقتراح للرئيس الرومانى تشاوشيسكو بعقد لقاء قمة مع شامير فى العاصمة الرومانية بوخارست ، وأعلن الرئيس مبارك فى ٩/١ أن لقاءه مع شامير سوف يتحدد فى ضوء تغيير شامير لموقفه الرافض لفكرة المؤتمر الدولى للسلام . وقد حاولت اسرائيل نسف التغيرات الايجابية فى علاقات مصر العربية والتى أخذت فى البروز فى الربع الأخير من العام عبر توجيه الدعوة ثلاث مرات رسميا للمشير ابو غزالة وزير الدفاع المصرى لزيارة اسرائيل وبحث التعاون العسكرى بين البلدين ، وكان الرفض المصرى الصريح هو الرد الوحيد على مثل هذه الدعوات ، فضلا عن أنه فى أوائل ديسمبر ردت الحكومة المصرية على طلب اسرائيل بالضغط على المنظمات العمالية والنقابية المصرية لتطبيع علاقاتها مع الهيئات الاسرائيلية المناظرة لها ، بأنها لا تتدخل فى تحديد سياسة تلك المنظمات الشعبية .

الجانب الاسرائيلى بدوره حاول التعبير عن استيائه مما أسماه بطء سير اجراءات التطبيع بين مصر واسرائيل ، وقد وصل الأمر بشامير فى ٩/٢٥ الى القول بأن اسرائيل لم تتوصل بعد الى سلام حقيقى أو تطبيع للعلاقات مع مصر ، وكانت وسيلة اسرائيل فى اظهار الاستياء هى تقديم الاحتجاجات ، ومنها احتجاج قدم فى اوائل فبراير على تصريحات نسبت للمشير أبو غزالة أمام لجنتى الأمن القومى والشئون العربية والخارجية لمجلسى الشعب والشورى وجاء فيها حسب المزاعم الاسرائيلية قوله ان اسرائيل هى العدو الرئيسى وأن التعاون العسكرى بين مصر وسوريا يمكن أن يؤدى الى هزيمة اسرائيل ، وفى نهاية مارس قدم السفير الاسرائيلى احتجاجا رسميا على تصريحات للدكتور بطرس غالى أشار فيها الى عرقلة اسرائيل تنفيذ معاهدة السلام وعدم التزامها بنصوصها رغم مرور ثمانى سنوات على توقيعها ، وأشارت صحيفة الوفد ٦/١٢ الى أن اسرائيل قد احتجت على ما أسمته ببطء اجراءات تطبيع العلاقات بين البلدين ورفض مصر لعدة عروض اسرائيلية لاقامة مشروعات استثمارية فى سيناء والصحراء الغربية ، وأن اسرائيل تشعر بالقلق من جراء رفض المسئولين المصريين تلبية جميع الدعوات الرسمية التى وجهت لهم لزيارة اسرائيل وفى مقدمتهم الرئيس مبارك . كما بعثت اسرائيل برسالة احتجاج فى ٨/٧ حول موافقة مصر على قرار اصدرته منظمة الوحدة الافريقية بادانة السياسة الاسرائيلية فى الضفة والقطاع المحتلين .

لم تكن الاحتجاجات هى الوسيلة الاسرائيلية الوحيدة للتعبير عن استيائها من التوقف الفعلى فى اجراءات التطبيع ، بل أخذ المسئولون الاسرائيليون على عاتقهم انتقاد بعض تحركات الدبلوماسية المصرية وذلك على خلاف ما يقتضيه العرف الدبلوماسى نفسه وما تفترضه اللياقة السياسية . وكان من المثير أن يبيح شامير لنفسه انتقاد قرار مصر فى منتصف يوليه بدعوة فالدهايم رئيس النمسا لزيارة القاهرة مشيرا الى أن هذه الدعوة المصرية تندرج تحت الاعمال العدائية لاسرائيل ، الأمر الذى حدا بالدكتور عصمت عبد المجيد فى ٧/١٨ إلى القول بأن دعوة فالدهايم قرار سيادى ومن حق القاهرة وحدها ولا نسمح لأى دولة كانت بأن تتدخل فيه أو تتعرض له . كذلك انتقد ارينز وزير الدولة الاسرائيلى ما أسماه بتدخل د . عصمت عبد المجيد فى

شئون اسرائيل الداخلية وذلك أثناء زيارته لتل أبيب فى ٧/٢٢ وتباحثه مع المسئولين هناك حول فكرة المؤتمر الدولى ، وهو ما اعتبره ارينز بمثابة محاولة للضغط على الحكومة الاسرائيلية متجاوزا أى ارينز - بذلك حقيقة الهدف من الزيارة والذى انحصر آنذاك فى البحث فى سبل تحريك عملية التسوية السياسية ومن بينها عقد المؤتمر الدولى ذاته . وكان من المثير فى تفاعلات البلدين أن تلجأ اسرائيل الى استغلال الحوادث التى تعرض لها بعض الاسرائيليين فى مصر للضغط على القيادة السياسية ووصف اجراءات القضاء المصرى بالبطء وطلب تشكيل لجنة مصرية - اسرائيلية مشتركة فى يونية لتقدير حجم ما أسمته بالتعويضات ومستحقات ضحايا حادث اغتيال الملحق الادارى بالمعادى وحادث الموظفة بالسفارة الاسرائيلية والمشرفة على الجناح الاسرائيلى فى معرض القاهرة ، ثم عادت فى بداية شهر أكتوبر وطلبت إحالة قضية التعويضات الخاصة بقتلى حادث رأس بركة الى لجنة تحكيم دولية ورفض أى حكم يصدره القضاء المصرى ، ونظرا لتجاوز هذه الطلبات حدود الاعراف الدبلوماسية واعتبار بعضها مساسا بالقضاء المصرى تدخلاً فى الشئون الداخلية فقد رفضت جميعها .

أن الاتجاه السلبى الذى تكشف عنه التفاعلات السابقة يبدو أكثر بروزا مع توارد أنباء عن مصادر مختلفة - ولم تتعرض رسميا للنفى - عن اكتشاف بؤر تجسس اسرائيلية تنوعت أغطيتها ما بين السياحة والعمل الدبلوماسى الى الحد الذى دفع بالخارجية المصرية الى ابلاغ اسرائيل أن اثنين من كبار موظفى السفارة الاسرائيلية بالقاهرة شخصان غير مرغوب فيهما ، كما أن السلطات المصرية اعتقلت أربعة اسرائيليين فى سيناء لدى محاولتهم الخروج من موقع للقوات متعددة الجنسيات بجوازات سفر بريطانية مزورة ، وبتفتيشهم عثر لديهم على وثائق مكتوبة بالشفرة وعلى ١٩ فيلما مصورا للمنشآت المصرية فى سيناء ، مما دفع بالسلطات المصرية الى تقديم مذكرة رسمية الى الادارة الامريكية احتجاجا على أعمال المخابرات فى مصر لصالح اسرائيل .

كما صرحت بعض المصادر ايضا أن مصر طلبت من الحكومة الاسرائيلية - سحب مدير المركز الاكاديمى الاسرائيلى فى القاهرة لقيامه بأنشطة تخالف العرف الدبلوماسى واستغلال المركز فى جمع المعلومات الدقيقة عن معظم الوزارات المصرية ، وإن اسرائيل ردت على ذلك بالتهديد بترحيل ثلاثة دبلوماسيين مصريين بالسفارة المصرية فى تل ابيب حيث ادعت أنهم غير مرغوب فيهم لقيامهم بالاتصال المستمر بالشخصيات الفلسطينية ورؤساء البلديات العرب . كما ذكر ان اسرائيل طلبت تغيير السفير المصرى محمد بسيونى واعفاءه من منصبه لعدم رغبة جميع الادارات الاسرائيلية فى التعامل معه وعدم قدرته على تحقيق أى تقارب بين البلدين .

وقرب نهاية العام فى أوائل ديسمبر قام مجهولون باطلاق النار على دورية اسرائيلية فى منطقة الحدود عند رفح مما أسفر عن اصابة جندى اسرائيلى ، وهو الحادث الأول من نوعه منذ استعادة مصر لسيناء عام ١٩٨٢ .

وقد حاولت اسرائيل استغلال هذا الحادث ، الذى اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - مسئوليتها عنه ، وأثارت قضية جمود العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وقدمت السفارة الاسرائيلية فى القاهرة احتجاجا للخارجية المصرية حول الحادث وطلبت اسرائيل ان تتقبل مصر المسئولية عنه . وذكرت الوفد (١٢/١٥) أن اسرائيل هددت بالغاء معاهدة السلام لما وصفته بالخرق المصرى المستمر للنصوص الواردة فى اتفاقيات كامب ديفيد والسماح للعناصر المناوئة لاسرائيل بشن هجمات فدائية ضد القوات الاسرائيلية من داخل الاراضى المصرية ، وأن شامير بعث للقيادة المصرية برسالة سرية يطلب فيها سرعة ضبط وتسليم جميع المتورطين فى الحادث حيث أكد مسئولون اسرائيليون ان المهاجمين فروا الى داخل الحدود المصرية عقب الهجوم . إلا أن مصر ، على لسان د . عصمت عبد المجيد ، أكدت بحزم أن مثل هذه الحوادث عادية وأن حادث رفح مسألة منتهية .

التفاعلات على المستوى الشعبى

اتسمت التفاعلات على المستوى الشعبى بمظاهر عدائية ظهر خلالها وجود تنافر ملحوظ بين الشعبين ، وقد تنوعت مظاهر هذا التنافر حيث تعرض العديد من السياح الاسرائيليين فى مصر لمضايقات شعبية كثيرة بمجرد التعرف على هويتهم .

وقد عبرت النقابات المهنية عن هذا التنافر بوضوح حيث تعددت مظاهر رفض التعامل مع اسرائيل ونظمت نقابة المحامين بالقاهرة مظاهرة كبرى ضد زيارة بيريز للقاهرة فى فبراير تم خلالها احراق العلم الاسرائيلى والهتاف بشعارات مناهضة لاسرائيل وللتعامل معها .

وقد تجلت مظاهر السخط الشعبى المصرى أثناء احداث الانتفاضة الشعبية الفلسطينية فى الارض المحتلة حيث اعلنت العديد من الهيئات والنقابات المصرية ادانتها للسلوك الاسرائيلى ودعت للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطينى ، كما نظمت العديد من المظاهرات « لا سيما فى الجامعات المصرية » وكذلك عقدت العديد من الندوات للتضامن مع الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة (ندوة نقابة الصحفيين فى ١٢/٢١) وصدر الكثير من بيانات التأييد للانتفاضة (بيان الاتحاد العربى للعاملين بالمصارف والتأمينات والأعمال المالية فى ١٢/٢٠ ، وبيان النقابة العامة للعاملين بالاتصالات ، وبيان عمال المناجم الافارقة ، وبيان جامعة عين شمس فى ١٢/٢١ وبيان اعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية فى ١٢/٢٢) .

ثالثا : مصر والولايات المتحدة

يحتل عام ١٩٨٧ أهمية بارزة فى العلاقات المصرية الامريكية نظرا لما استجد فيه من أحداث كان موقف الطرفين منها -وخاصة الولايات المتحدة -بمثابة المحك العملى للعلاقات التى توصف بأنها علاقات من نوع خاص . فقد انتهى عام ١٩٨٦ ، مع استمرار الغضب المصرى لانكشاف سر صفقات الاسلحة الامريكية لايران بمساعدة اسرائيل الأمر الذى عرض مصداقية السياسة الامريكية فى المنطقة للاهتزاز ، هذا بالاضافة الى أن مجمل التفاعلات المصرية الامريكية خلال عام ١٩٨٦ قد اوضحت تباين وجهات النظر سواء بالنسبة للتسوية السياسية أو المساعدات الاقتصادية لمصر أو موقف كلا الطرفين من قضية الارهاب الدولى .

وكانت صورة العلاقات المصرية الامريكية خلال عام ١٩٨٧ -امتدادا للصورة التى سادت عام ١٩٨٦ ، إلا أن هذا العام (١٩٨٧) تميز بحلول موعد سداد اقساط الديون العسكرية المصرية للولايات المتحدة وذلك بعد انتهاء فترة السماح طبقا لشروط القرض الذى تم عام ١٩٧٩ مع ما لهذه القضية من أهمية وحساسية فى قياس تطور العلاقات المصرية الامريكية عموما ، نظرا للاعتبارات الخاصة بالاقتصاد المصرى . وليس بغريب أن تظل هذه القضية هى محور التفاعلات التى بدأت منذ الأسبوع الأول من يناير واستمرت خلال العام بين مقترحات أمريكية وعدم قبول مصرى لها لأنها لا تتفق وطبيعة العلاقة الخاصة بين البلدين . وهكذا اضيفت مسألة فوائد الديون العسكرية الى مسائل التسوية والمساعدات الاقتصادية ، وصفقة الاسلحة الامريكية لايران كأسباب للتوتر النسبى فى العلاقة بين البلدين . الا أن حرص البلدين على محاصرة مظاهر الخلاف بدا واضحا عندما حدثت واقعة الاعتداء على ثلاثة من اعضاء السفارة الامريكية فى القاهرة فى الاسبوع الأخير من مايو حيث عمدت واشنطن الى التهوين من شأن الاعتداء على أعضاء سفارتها وهو الاعتداء الذى أسفر عن اصابة اثنين بجروح بسيطة ، ونسب - فيما بعد - إلى ما سمى بمنظمة « ثورة مصر » .

وأوضح المتحدث باسم الخارجية الامريكية تعاون السلطات المصرية وأن الخارجية الامريكية ليس لديها أية شكوى من اجراءات الأمن التى توفرها السلطات المصرية للدبلوماسيين الامريكيين العاملين بالسفارة .

ومن استقراء المجالات الرئيسية لتفاعلات البلدين طوال عام ١٩٨٧ يمكن الاشارة الى أربعة مجالات رئيسية وهى : قضية الديون العسكرية ، التعاون العسكرى ، التعاون الاقتصادى بشقيه الحكومى والنشاط الاستثمارى الامريكى فى مصر ، وأخيرا مجال التسوية السياسية للقضية الفلسطينية .

فيما يتعلق بقضية الديون العسكرية ، تعود جذورها الى عام ١٩٧٨ عندما حصلت مصر على قروض عسكرية أمريكية بلغت جملتها ٤,٥ مليار دولار ، وكان سعر الفائدة عليها مرتفعا ، حيث تراوح ما بين ١٢,٥٪ و ١٤٪ طبقا لسعر السوق فى ذلك الوقت ، وتراوحت قيمة القسط السنوى على هذه الديون مابين ٧٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون دولار . وكان أهم شروط التعاقد على هذه القروض هو أن مصر حصلت على فترة سماح لا تدفع فيها أصل الدين لمدة ١٠ سنوات أى حتى عام ١٩٨٨ ، وفى تأخرها عن سداد القروض فى الموعد المحدد لها تعطى ١٢ شهرا كفترة سماح أخرى بعد تأخير موعد سداد القروض حتى تقوم بسداده ، ولكن مع فرض عقوبة تأخير اضافية تصل الى ٤٪ .

ومع مرور الوقت تراكمت فوائد هذه القروض ، بحيث أن سداد هذه القروض وفوائدها أصبح يشكل عبئا إضافيا على الاقتصاد المصرى الذى يعانى من أزمة هيكلية حادة ومزمنة . لذلك اتجهت مصر منذ أربع سنوات مضت إلى التباحث مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن تسوية مشكلة الديون العسكرية . وقدمت مصر عدة اقتراحات فى هذا الصدد منها : إسقاط كل أو جزء من هذه الديون ، أو إسقاط كل أو جزء من فوائدها ، أو تخفيض هذه الفوائد . كذلك اقترحت أن تقوم الحكومة الامريكية بتقديم قرض لتسوية الديون العسكرية دفعة واحدة ، وذلك بفائدة لا تزيد عن ٣٪ ، مع فترة سماح لا تقل عن خمس سنوات ، بقصد تعويض ارتفاع نسبة الفوائد على ديون

مصر العسكرية لامريكا . وطلبت مصر أن يكون هذا القرض خارج الأموال المخصصة للمعونة الامريكية السنوية لمصر ، مع تأجيل أقساط الديون العسكرية والتى يبدأ سدادها مع منتصف عام ١٩٨٧ ، وذلك لمدة خمس سنوات على أن تبقى الفائدة كما هى .

ولقد جاءت الردود الامريكية على مقترحات مصر متضمنة الكثير من السلبيات . فالرسالة التى بعث بها الرئيس ريجان الى الرئيس مبارك ، والتى سلمها له « ريتشارد ميرفى » ، أثناء جولته فى المنطقة ، فى مطلع يناير ١٩٨٧ ، تضمنت بعض الأفكار والمقترحات الامريكية حول تسوية مسألة الديون العسكرية ، لكنها لم تلق التأييد الكامل من قبل الحكومة المصرية .

وأشير فى ذلك الوقت الى أن الادارة الامريكية وضعت عدة شروط لموافقتها المبدئية على خفض فوائد الديون العسكرية من ١٤٪ إلى ٧٪ . ومن هذه الشروط : قيام مصر باقناع الملك حسين بالدخول فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، والسماح للقوات الأمريكية بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات المصرية . هذا إلى جانب إتخاذ خطوات جادة على طريق تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى كافة المجالات . وكان رفض مصر لبعض هذه الشروط سببا فى عدم التوصل إلى نتائج إيجابية .

واقترحت الإدارة الأمريكية بديلين لتسوية مسألة ديون مصر العسكرية . الأول ، هو خفض فوائد هذه الديون من متوسط ١٤٪ إلى ٥ر٧٪ ، وترحيل النسبة المخفضة ٥ر٦٪ لسدادها عام ٢٠٠٩ ، ويأتى هذا الحل فى اطار خطة شولتز وزير الخارجية الامريكى لخفض فوائد الديون العسكرية على ست دول هى مصر واسرائيل وكوريا الجنوبية وتركيا والفلبين واندونيسيا . أما البديل الثانى ، فهو أن تقوم مصر بتسديد ديونها دفعة واحدة ، وذلك عن طريق الاقتراض من مجموعة من البنوك على اساس جدولة الديون وطبقا لاسعار الفائدة المخفضة ، أو أن يتم تأجيل سداد الديون لفترة طويلة يتم بعدها السداد دفعة واحدة .

إلا أن مصر لم تقبل بهذه المقترحات الامريكية وقد حدد الرئيس مبارك موقف مصر من المقترحات الامريكية فى رسالة للرئيس ريجان فى ١/٧ كما جرت اتصالات بين البلدين عبر القنوات الدبلوماسية دارت حول التحفظات المصرية والتى تحددت فى ما يلى :

١ ـ أن المقترحات الامريكية لا تسقط كل أو جزء من الديون العسكرية المستحقة على مصر ، ولا تسقط كل أو جزء من فوائد هذه الديون ، ولا تخفض هذه الفوائد لكنها تؤجل سداد نصف هذه الفوائد فقط .

٢ ـ أن نصف الفوائد المقترح تأجيل سداده سوف يجعل مصر تتحمل أعباء اجمالية تصل الى ٩,٥ مليار دولار سدادا لدين أصله ٤,٥ مليار دولار وهذا يعنى أن تدفع مصر ٧٠٠ مليون دولار كل سنة لمدة ٢٧ سنة متواصلة .

٣ ـ أن الفوائد المؤجل سدادها سوف يتم فرض فوائد اضافية عليها طبقا للمقترحات الامريكية .

٤ ـ أن هذه المقترحات مقدمة لمصر ضمن ٣٧ دولة أخرى ، ويطرح هذا العديد من التساؤلات حول حدود وطبيعة العلاقات الخاصة والمتميزة بين مصر والولايات المتحدة . والمفترض أن يترتب عليها حل خاص لمشكلة الديون المصرية المستحقة للولايات المتحدة .

ومن هذا المنطلق ارتفعت نغمة النقد للموقف الامريكى ازاء مسألة تسوية ديون مصر العسكرية وبصفة خاصة بعد التوصل الى اتفاق ـ اعتبر مثاليا ـ لتسوية مشكلة ديون مصر العسكرية للاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٧ والذى على أثره طالبت اللجنة الفرعية للشرق الاوسط بمجلس النواب الادارة الامريكية بالبحث عن حل مرض لمصر غير الذى تحفظت عليه . وفى هذه الاثناء رفضت مصر اقتراحا أمريكيا بعقد لقاء قمة بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير ، وذلك لاقتناع القيادة السياسية المصرية بعدم جدوى مثل هذا اللقاء . كذلك أجلت القاهرة البت فى الطلب الامريكى الخاص باستئناف المناورات العسكرية المشتركة بين الجانبين بحجة أن القوات المسلحة مشغولة باجراء تدريبات عسكرية .

لكن بالرغم من ذلك لم تتعد حالة الاستياء المصرى ازاء المقترحات الامريكية والانتقادات الموجهة لها اطار العلاقات الخاصة بين البلدين ، بل استمر الجانبان فى تأكيد طبيعة العلاقات الخاصة والمتميزة بينهما وحرصهما على تدعيم وترسيخ هذه العلاقات . ومن هذا المنطلق بدأت الاتصالات بين مصر والولايات المتحدة الامريكية من أجل اعادة جدولة فوائد الديون فى اطار اتفاق نادى باريس الموقع فى ٢٢ مايو ١٩٨٧ مع الدول الدائنة ، حيث تم التوصل خلال اجتماع باريس الى مبادىء وقواعد محددة لاعادة جدولة الديون على اساس اجراء مباحثات بين مصر وكل دولة دائنة على حدة . كما تضمن الاتفاق اعادة جدولة الديون على مدى ١٨ شهرا ، مع فترة سماح تصل الى خمس سنوات ، وترك لكل دولة تحديد سعر الفائدة أثناء المباحثات . وفى أثناء زيارة د . الجنزورى وزير التخطيط لواشنطن فى ٩/٢٦ تم بحث موضوع الديون وتعلقت المباحثات بحسم الخلافات بين البلدين حول أرقام الديون وأسعار الفائدة . وفى منتصف نوفمبر تضاربت الانباء حول حقيقة الموقف الذى انتهى اليه بالنسبة لمسألة الديون المدنية والعسكرية .

وقد أشارت الأهرام فى ١١/١٢ الى أنه تم توقيع اتفاقية تقضى باعادة جدولة الديون المستحقة على مصر للولايات المتحدة . وأن الاتفاق تم وفقا لاتفاق نادى باريس الذى ابرم بين مصر والدول الدائنة فى شهر مايو . وقد شمل الاتفاق المبالغ الذى تأخر سدادها وفقا لمركز الدين فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ وكذلك المستحقات خلال ثمانية عشر شهرا ابتداء من يناير ١٩٨٧ وحتى يونيو ١٩٨٨ .

ويتم بموجب هذا الاتفاق سداد الديون خلال عشر سنوات منها السنوات الخمس الأولى سماح تدفع فيها الفوائد فقط والسنوات الخمس الباقية تدفع فيها أقساط الفائدة وأصل الدين .

وقد قررت الادارة الامريكية فى ١١/٢٧ الغاء غرامة التأخير عن أقساط الديون العسكرية لمصر بأثر رجعي ومستقبلا ولكنها رفضت تأجيل سداد اقساط الديون (٧٠٠ مليون دولار يبدأ سدادها في نوفمبر) . وقد تردد أن هذا هو السبب في تأجيل زيارة المشير أبو غزالة حتى تبدى الادارة الامريكية مرونة ازاء ضمان مصر لدى مؤسستى بانكرز ترست وسولومون برازرز الامريكيتين لمنح مصر قرضا لسداد الديون العسكرية المستحقة لواشنطن بفائدة ٧٪ . إلا أن الادارة الامريكية اشترطت استخدام قاعدة رأس بناس المصرية بمنطقة البحر الأحمر استعدادا لمواجهة أي تصعيد لحرب الخليج وهو ما رفضته مصر .

١ - قضية المساعدات الاقتصادية :

رغم استمرار التفاعلات المصرية الخاصة بالمساعدات الامريكية لمصر ، واستمرار برنامج المعونة الامريكية الموجهة لمصر من خلال القنوات الثلاث المعروفة : برنامج الاستيراد السلعى وبرنامج المشروعات وبرنامج القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية ، فلم تخل التفاعلات فى هذا الجانب من الاختلاف بين الطرفين حول أسس وأهداف المساعدات الاقتصادية لمصر . فقد وافقت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الامريكى فى ٤/٣ على المساعدات الخاصة بمصر ، والتى اقترحتها اللجنة الفرعية للشرق الاوسط بمجلس النواب وهى ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية ومنح لا ترد و٨١٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية و١٨٠ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية ، وبذلك يكون مجموع ما تحصل عليه مصر مليارين و٢٩٥ مليونا على أن يبدأ العمل بهذه الميزانية اعتبارا من أكتوبر ١٩٨٧ الى أكتوبر ١٩٨٨ . ويلاحظ على حجم المعونة لعام ١٩٨٧ أنها تثبيت لمقدار المعونة عند مقدارها للعام السابق ، رغم مطالبة مصر بزيادة حجم المعونة ككل ، فى حين أكدت الولايات المتحدة أن الحجم الحالى للمعونة الامريكية لمصر يعد استثناء من الخفض الجذرى فى برنامج المعونة العسكرية الخارجية للعام الحالى ، حيث تم تخفيض الاعتمادات لبقية دول العالم بنسبة ٤٨٪ عما طلبته الادارة الامريكية فيما عدا مصر واسرائيل وباكستان والفليبين . ولم تكن زيادة حجم المعونة الامريكية هو المطلب الوحيد ، فقد جرت اتصالات حول حصول مصر على اكبر قدر من المعونة الاقتصادية (٨١٥ مليون دولار) فى صورة تحويلات نقدية . وهو الموضوع الذى تم بحثه فى القاهرة بين الدكتور كمال الجنزورى والسيد فرانك كمبل مدير وكالة التنمية الامريكية فى ١/١٥ ، وتم بحثه فى القاهرة فى ٦/٢١ فى لقاء الدكتور عصمت عبد المجيد نائب مجلس الوزراء ووزير الخارجية مع اعضاء وفد الغرفة التجارية الامريكية ، وجرت بشأنه مفاوضات بين وزارة التخطيط وهيئة المعونة الامريكية لزيادة التحويلات النقدية المقدمة من الولايات المتحدة ضمن برنامج المعونة الامريكية : وتركزت على زيادة التحويلات النقدية من ١١٥ مليون دولار الى ٣١٥ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون دولار عما حصلت عليه مصر فى العام المالى السابق .

وبجانب زيادة حجم المعونة وزيادة التحويلات النقدية طالبت مصر بحرية أكبر فى استخدام هذه المساعدات ، وتشجيع الادارة الامريكية للشركات لاستثمار أموالها فى مصر ، وقد اشترطت الادارة الامريكية للاستجابة الى هذه المطالب أن يتم الاتفاق بين البلدين على اعادة جدولة الديون ، وأن تلتزم الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى أعدته فى خطاب النوايا ، والذى قدم الى خبراء صندوق النقد الدولى فى شهر مايو ، فضلا عن اشتراط الحصول على تسهيلات عسكرية لمواجهة تطورات حرب الخليج . وقد تكررت المطالب المصرية أثناء زيارة د . كمال الجنزورى وزير التخطيط للولايات المتحدة فى ٩/٢٦ ، وأيضا أثناء المباحثات التى اجراها نائب مدير وكالة المعونة الامريكية بالقاهرة فى ١٠/٢٥ والتى استمرت لمدة أسبوع . وفى ١٠/٣١ وافقت لجنة المخصصات التابعة لمجلس النواب الامريكى على برنامج المساعدات الامريكية لعام ١٩٨٨ . وتم تخصيص برنامج معونة لمصر بنفس مبلغ العام السابق . ويبدو أن الخلاف بين الادارة الامريكية ومصر حول قضيتى المساعدات الاقتصادية وتسوية الديون العسكرية كانت وراء تأجيل زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة والتى كان مقررا القيام بها فى ١٠/٢٠ وقد صرح الرئيس مبارك فى ١١/٨ أن الظروف حالت دون اتمام الزيارة هذا العام ونحن نتفق على زيارة فى العام القادم .

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الحكومة المصرية والادارة الامريكية قد واجهت خلافات حادة ، فان الأمر قد اختلف بعض الشيء بالنسبة للنشاط الاستثمارى الامريكى خلال عام ١٩٨٧ حيث أشار د . محيى الدين الغريب نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار عقب زيارة قام بها لواشنطن خلال يونيو ١٩٨٧ الى أنه تم الاتفاق على اقامة حوالى ٢٤ مشروعا مشتركا منها ٣ مشروعات تم الاتفاق عليها بشكل نهائى . وتدخل هذه المشروعات فى مجالات الصناعات الزراعية وانتاج الالبان واستصلاح الاراضى ، إلى جانب مشروعات فى مجالات الحاسبات الآلية والكمبيوتر والمعدات الطبية وتوربينات الكهرباء . وفى هذا الاطار زار القاهرة خلال يوليو ١٩٨٧ وفد من رجال الاعمال الامريكيين بولاية كاليفورنيا للتباحث مع المسئولين المصريين بشأن المشروعات الاستثمارية المشتركة .

وفى نطاق الاستثمارات الامريكية فى مصر يبرز القرار

الخاص بالغاء مشروع شركة جنرال موتورز الامريكية والخاص بتصنيع سيارة مصرية ، وهو المشروع الذى أثار جدلا سياسيا داخليا لمدة تزيد عن العام ، وارتبط بقضايا اقتصادية وعسكرية وخاصة قضية تسوية الديون العسكرية الواجبة السداد . ويعود هذا المشروع الى مارس ١٩٨٦ ، وتعرض للجمود فى بداية عام ١٩٨٧ حيث تقدمت الشركة الامريكية بمطالب اضافية للجانب المصرى ، فى حين رفضت الأخذ فى الاعتبار مطالب الجانب المصرى ، والخاصة باستغلال الطاقة المتاحة لدى الشركة المصرية الوطنية وتعويضها عن الفرص الضائعة نتيجة تحويل الانتاج من طراز الى آخر . وقد الغت وزارة الصناعة المشروع فى ١٠/٢١ لاعتباره عديم الجدوى ، فى حين اعتبرته بعض القوى السياسية والحزبية انتصارا سياسيا واقتصادياً فى مواجهة احد الاستثمارات الامريكية التى حاولت اجهاض صناعة مصرية قائمة بالفعل .

٢ ـ التعاون فى المجال العسكرى :

لم يخل المجال العسكرى من شد وجذب وظهرت خلال العام خلافات بين الطرفين حول أمور التدريبات المشتركة وتوقيع وثيقة بشأنها ، وظهرت بين الحين والآخر مسألة تأجير أو انشاء قاعدة عسكرية أمريكية فى رأس بناس المصرية وذلك فى الوقت الذى بدت فيه خلافات الجانبين حول المساعدات الاقتصادية وتسوية الديون . وبالرغم من هذه المظاهر الخلافية حدثت تطورات تعاونية كما تم تبادل عديد من الزيارات بين المسئولين العسكريين فى كلا البلدين .

ففى يوم ٧/٢٤ زار القاهرة وزير القوات الجوية الأمريكية وفى ٨/١٠ زار القاهرة وفد من الكونجرس الأمريكى لكى يبحث مع المئولين بوزارة الدفاع التطورات الأخيرة بالمنطقة والتنسيق الأمنى ، وذلك بعد تصاعد الموقف فى الخليج ، وفى ٩/١١ زار القاهرة قائد القوات المركزية الأمريكية على رأس وفد من وزارة الدفاع الأمريكية وذلك للتمهيد لزيارة كاسبر واينبرجر لمصر فى ٩/٢٨ فى اطار جولته بالمنطقة . وقد تركزت مباحثات واينبرجر على تطورات الوضع فى الخليج والتعاون العسكرى المصرى الأمريكى المشترك لتأمين البحر الأحمر وذلك خشية أن تقوم ايران بمحاولة تلغيم البحر الأحمر لقطع الطريق على السفن الحربية الأمريكية والأوربية المتجهة للخليج .

وبالنسبة للمناورات المشتركة فقد بدأت فى الخامس عشر من أغسطس فى المنطقة غرب الاسكندرية على ساحل البحر المتوسط . وقد تميزت مناورات النجم الساطع المشتركة هذا العام بعدم التغطية الكافية اعلاميا . وقد أرجع المراقبون ذلك إلى رغبة مصر فى عدم اظهار الارتباط الشديد بينها وبين الولايات المتحدة خاصة فى وقت تزايد فيه الوجود الأمريكى والغربى فى الخليج وتزايد فيه احتمال التدخل الأمريكى . كما رفضت مصر عرضا أمريكيا بتوقيع وثيقة تفاهم عسكرية بين البلدين بشأن تنظيم الترتيبات الخاصة بمناورات النجم الساطع التى يتم اجراؤها بين القوات المصرية ومجموعات من قوات الانتشار السريع الأمريكية . وأبلغت مصر الجانب الأمريكى بأن يتم الاتفاق على ترتيبات هذه المناورات وفقا للظروف السياسية والعسكرية خلال الاتصالات العسكرية التى تجرى بين البلدين بصفة مستمرة وفى اطار اجتماعات اللجنة العسكرية المصرية الأمريكية المشتركة دون الحاجة لتوقيع مثل هذه الوثيقة .

ومن الموضوعات الخاصة بالتعاون العسكرى بين مصر والولايات المتحدة موضوع انتاج الدبابة الأمريكية أم ـ ١ ايه ـ ١ ابرامز المتقدمة وهو الانتاج الذى سيحول تكنولوجيا السلاح الأمريكية المتطورة إلى مصر وتبعا لما أعلنه المشير أبو غزالة فإن مصر ستنتج من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ دبابة من هذا الطراز ، وأن واشنطن ستمد القاهرة بـ ١٦٨ مليون دولار ليبدأ انتاجها عام ١٩٨٨ ، وقد جاءت موافقة الجانب الأمريكى بالرغم من معارضة اللوبى الصهيونى . وفى أثناء العام تسلمت مصر خمس طائرات انذار مبكر من طراز ESC ، وصلت اثنتان منها فى شهر فبراير والثلاث الأخرى فى شهر أكتوبر .

٣ ـ قضية التسوية :

وبالنسبة للتفاعلات الخاصة بموضوع التسوية ، تمت التحركات الأمريكية المبكرة بزيارة ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط للقاهرة فى العاشر من يناير بغرض تنشيط جهود السلام وفرص انعقاد المؤتمر الدولى لسكر الجمود . ولكن زيارة ميرفى للقاهرة لم تسفر عن اتفاق وجهات النظر بشأن عقد المؤتمر الدولى ، فلم يكن التحرك الأمريكى يهدف إلى تحقيق تسوية وكسر الجمود فعلا بقدر ما كان يهدف إلى انقاذ مصداقية السياسة الأمريكية بعد انكشاف سر صفقات بيع الأسلحة الأمريكية لايران ولذلك ظلت مواقف الطرفين متباعدة . وقد اعتبرت مصر أن المؤتمر الدولى هو السبيل الوحيد الذى يمكن فى ظله ، وعن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية بالمنطقة ، التوصل إلى السلام الدائم والشامل وخاصة بعد التزام رئيس وزراء اسرائيل فى الاسكندرية فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ بالموافقة من حيث المبدأ على عقد المؤتمر ، وعن كيفية عقد هذا المؤتمر رأت مصر ضرورة مشاركة الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن إلى جانب الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن تكون اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى اطار الدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن أو اطار ترتضيه الدول الاطراف المعنية . وعن كيفية اشتراك الفلسطينيين فى المؤتمر ، رأت مصر أن يتم ذلك من خلال وفد اردنى فلسطينى مشترك طبقا لاتفاق عمان فى فبراير ١٩٨٥ بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وعن كيفية اجراء المفاوضات رأت مصر أن يتم اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية وهو أمر لا مفر منه فى مرحلة محددة من عملية التسوية لأن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بواسطة الحمام الزاجل على حد تصريح الرئيس مبارك لصحيفة الانوار (٤/٥) . ولعقد المؤتمر ، على منظمة التحرير الفلسطينية أن تعترف بقرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى المنظمة أن تختار الأسلوب الأمثل للاعتراف بها مع وضع التحفظات التى يتفق عليها الفلسطينيون فيما بينهم .

على الجانب الآخر تفضل الولايات المتحدة أسلوب المفاوضات المباشرة على اسلوب المؤتمر الدولى اذ لا ترغب فى مؤتمر دولى يسهم فيه الاتحاد السوفيتى وهى ترفض وجود منظمة التحرير الفلسطينية الا اذا أعلنت المنظمة اعترافها بالقرارين رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وهكذا كانت زيارة ميرفى لمصر - ضمن زياراته لعدة دول فى المنطقة هى اسرائيل والاردن والسعودية - فى اطار استطلاع الأفكار دون التوصل الى نتائج ايجابية بشأن عقد المؤتمر الدولى ، وان كان ميرفى قد حمل نتائج زيارته الى واشنطن ناصحا الخارجية الامريكية بضرورة تحريك عجلة السلام للحفاظ على العلاقات مع الدول المعتدلة فى المنطقة . وبناء عليه اتخذت الادارة الامريكية فى أول فبراير قرارا '' بعدم استثناء القبول بالمؤتمر الدولى '' ولكنها وضعت شروطا وقيودا على عقد مثل هذا المؤتمر الدولى كمجرد ممر سريع للمفاوضات المباشرة الاردنية - الاسرائيلية حول مستقبل الضفة الغربية وغزة ، وبحيث لا يؤدى الى جعل الاتحاد السوفيتى شريكا فعليا فى تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربى الاسرائيلى .

ونتيجة للتقدم الطفيف فى موقف الولايات المتحدة التقى الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع كل من السفير الامريكى فى القاهرة فى التاسع من فبراير ، ونائب مساعد وزير الخارجية الامريكى والمبعوث الخاص لمنطقة الشرق الاوسط فى ٣/٢٤ لبحث المساعى الرامية لانعقاد المؤتمر الدولى . ولكن استمرار رفض الولايات المتحدة للتحدث مع منظمة التحرير ادى الى استمرار الخلاف بين مصر والولايات المتحدة تجاه قضية التسوية مما جعل الدكتور عصمت عبد المجيد يدعو الولايات المتحدة الى تكثيف جهودها لتنشيط عملية السلام فى المرحلة المقبلة ، كما صرح الدكتور اسامة الباز فى ٢٨ مارس بأن المرونة الامريكية مازالت عند حدها الادنى .

ومع بداية ابريل حدث تطوران هامان أديا الى تنشيط الجهود مرة أخرى لعقد المؤتمر الدولى ، الأول : موافقة الرئيس السورى حافظ الاسد للتفاوض مع اسرائيل ، ولكن فى اطار دولى ، وهى الموافقة التى ابلغها الرئيس الاسد للرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر اثناء زيارة هذا الأخير للمنطقة فى النصف الأول من ابريل ، والثانى : ابداء واشنطن موافقة مبدئية على مشاركة الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى ولكن بشروط معينة هى اعادة الاتحاد السوفيتى لعلاقاتة الدبلوماسية مع اسرائيل ، وتسهيل هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل وهى الموافقة التى تمت فى لقاء وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى موسكو فى النصف الأول من ابريل .

وخلال الشهور التالية جرت اتصالات مصرية أمريكية لبحث قضية التسوية . فقد التقى د . عصمت عبد المجيد مع وفد العلاقات الخارجية الامريكى فى ٤/٢٥ ، كما التقى بنائب مساعد وزير الخارجية الامريكى ، كما التقى بسفير الولايات المتحدة فى القاهرة فى ١٦ ابريل وفى ٢٢ ابريل . ولعل أهم اللقاءات المصرية الامريكية التى تمت فى النصف الأول من العام كان لقاء الرئيس مبارك مع ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية فى جنيف أثناء حضور الرئيس مبارك لمؤتمر التجارة والتنمية التابع للامم المتحدة فى العاشر من يوليو . ولكن هذه الاتصالات لم تؤد الى حدوث تقدم فى امكانية عقد المؤتمر الدولى اذ ظلت العقبات الثلاث كما هى دون أى إتفاق بشأنها ، وهى العقبات الخاصة بالدور السوفيتى وحدوده ، والتمثيل الفلسطينى ومدى مشاركة المنظمة بصورة مباشرة أوغير مباشرة ، والموقف الاسرائيلى الرافض لفكرة المؤتمر الدولى ومدى تأثير هذا الموقف بمسألة الانقسامات داخل الحكومة الاسرائيلية .

وقد وضح مثل هذا التباين المصرى الامريكى بصفة خاصة بعد لقاء الرئيس مبارك ووزير الخارجية الامريكى شولتز الذى زار مصر فى ١٠/١٩ لمدة ست ساعات فى اطار زيارته لدول المنطقة والتى شملت كلاً من المملكة السعودية واسرائيل ولقائه بعد ذلك مع الملك حسين فى لندن .

وقد كانت زيارة شولتز لمصر هى الأولى منذ مايو ١٩٨٥ وتعلقت الزيارة ببحث جهود السلام وعقد المؤتمر الدولى مع مصر بالاصافة الى بحث الجوانب الثنائية والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين (الاهرام ١١/٢٠) .

وبالنسبة لعملية السلام قدم شولتز مشروعا لم يحظ سوى بموافقة اسرائيلية مشروطة بقبول الاردن لهذا المشروع فى حين دعت مصر الى ضرورة الاسراع فى تحريك الوضع المتجمد الذى يعترض انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط . ويشير هذا المشروع الذى لم يعلن رسميا فى مجمله الى اجراء مفاوضات مباشرة اردنية - اسرائيلية تحت اشراف مجموعة دولية مع اشتراك سوفييتى محدود ويكون التمثيل الفلسطينى ضمن وفد اردنى . ولم يؤد المشروع الامريكى الى اى تقدم فى عملية السلام . وصرح شولتز بعد زيارته للمنطقة بأنه يتفق مع الاسرائيليين فى بعض ما أبدوه من التزامات بشأن عقد المؤتمر الدولى للسلام وخاصة ما يتعلق باشتراك الاتحاد السوفيتى وهو التصريح الذى أدى الى انتقاد الاعلام المصرى للموقف الامريكى واعتباره « تراجعا واضحا للولايات المتحدة عن موقفها من موضوع المؤتمر الدولى » .

رابعا : مصر والاتحاد السوفيتى

خطت العلاقات المصرية السوفيتية خلال عام ١٩٨٧ كثيرا من الخطوات الإيجابية . وإذاكان عام ١٩٨٦ هو عام العودة الى العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى فان عام ١٩٨٧ قد شهد تحسنا ملحوظا ، كما أشارت العلاقات فى مجملها إلى وجود تفهم متبادل وتلاق فى كثير من مواقف البلدين تجاه العديد من القضايا الدولية وخاصة ما يتعلق بالمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، والرغبة فى وضع حد للحرب العراقية الإيرانية .

ومن النتائج البارزة التقاء ارادة البلدين حول تخطى عقبات السنوات الماضية والسعى نحو تطوير علاقات المستقبل وأعتماد الحوار وتبادل الآراء أساسا لمواجهة الاختلافات القائمة ولا سيما حول المسائل التجارية والاقتصادية . وقد أبدى الأتحاد السوفيتى رغبتة فى تقديم الدعم اللازم لمصر من أجل تخطى أزمتها الاقتصادية ، ورغبته فى الاسهام فى عمليات تطوير وتوسيع المشروعات الصناعية التى أقامها بالاشتراك مع مصر ، والتعاون فى مشروعات الكهرباء التى ستنفذ خلال الخطة الخمسية الثانية ٨٧ ـ ١٩٩٢ .

وقد شهد عام ١٩٨٧ عديدا من الزيارات المتبادلة بين الطرفين وتعددت مجالات التعاون . فمن الجانب المصرى زار الاتحاد السوفيتى د . محمد محجوب وزير الأوقاف فى الأسبوع الثانى من يناير لبحث أحوال المسلمين فى الأتحاد السوفيتى وتخصيص عدد من المنح الدراسية لأبناء المسلمين هناك لتعلم اللغة العربية والدين الأسلامى فى الأزهر كما قام د . عبد الأحد جمال الدين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بزيارتين لموسكو فى النصف الثانى من فبراير وفى الأول من أغسطس ، وتم فى الزيارة الأخيرة التوقيع على بروتوكول للتبادل الرياضى بين البلدين والتعاون فى مجال التدريب . وقد قام د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد بزيارة لموسكو وهى الزيارة التى تمخضت عن توقيع إتفاق جدولة الديون المصرية للاتحاد السوفيتى فى ٣/٢٣ كما زارت د . آمال عثمان الاتحاد السوفيتى فى النصف الثانى من يونيو لحضور مؤتمر الاتحاد النسائى العالمى وجرى أثناء الزيارة الاعداد لوضع بروتوكول للتعاون بين وزاراتى الشئون الاجتماعية فى البلدين فى مجال التدريب والشئون الاجتماعية ومصانع الأجهزة التعويضية للمعوقين .

أما عن الجانب السوفييتى فقد زار مصر السيد اناتولى جروميكو مدير المعهد الأفريقى التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية وأستمرت الزيارة أسبوعين ، وكان الغرض منها حضور ندوة الحوار المصرى السوفيتى عن أفريقيا التى عقدت بالقاهرة وقد تقابل اناتولى جروميكو مع الرئيس حسنى مبارك وبعض المسئولين السياسيين . كما زار القاهرة فى ٥/١٨ وفد اقتصادى سوفيتى على مستوى عال برئاسة نائب وزير التجارة لاجراء مباحثات مع وزير الاقتصاد المصرى استهدفت تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الصادرات المصرية للأتحاد السوفيتى . كما قام نائب وزير التجارة الخارجية السوفيتية بزيارة للقاهرة فى ٦/٢٢ على رأس وفد تجارى للتباحث حول اتفاقية تبادل تجارى لمدة ثلاث سنوات . وبالاضافة الى هذا ، زار وفد من اللجنة السوفيتية للتضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا القاهرة فى ٣/١٧ للاجتماع مع اللجنة المصرية . وقد أصدرت اللجنتان المصرية والسوفيتية بيانا أكد على دعم العلاقات الثنائية بين القاهرة وموسكو فى مختلف المجالات .

وقد التقى وزيرا خارجية البلدين فى نيويورك فى نهاية سبتمبر خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبحثا تطورات قضيتى حرب الخليج وعقد المؤتمر الدولى . وفى ١٠/١٤ بحث النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتى مع المسئولين المصريين فى القاهرة تطورات الأوضاع فى منطقة الخليج خاصة فى ضوء تعثر تنفيذ القرار ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن . وبعد أيام قليلة وفى ١٠/١٩ وصل القاهرة رئيس اللجنة السوفيتية لتضامن الشعوب الأفريقية والاسيوية ، كما أعيد افتتاح القنصليات السوفيتية فى الاسكندرية وبور سعيد فى ١٠/٢٦ . وعند اعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية

أشادت وسائل الاعلام السوفيتية وخاصة صحيفة أزفستيا الناطقة باسم الحكومة بسياسة الرئيس مبارك ووصفتها بالقدرة على الأستمرارية والمرونة .

وقبل نهاية العام استقبلت القاهرة وفد جمعية الصداقة السوفيتية المصرية برئاسة فينوجرادوف رئيس الجمعية ووزير خارجية روسيا الاتحادية حيث تباحث مع عدد من المسئولين المصريين ، واستقبله الرئيس مبارك فى ١٢/٢٠ وأكد بعدها إتفاق وجهات نظر البلدين على ضرورة إنعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط فى حين أشار فينوجرادوف الى تبادله الأراء مع الرئيس مبارك حول الأوضاع فى منطقة الخليج وانه تم الاتفاق على ضرورة وقف الحرب العراقية الايرانية فى أقرب وقت ممكن وتنفيذ القرار ٥٩٨ .

وقد تعددت أوجة التعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى فى المجالات المختلفة فبالاضافة إلى ما سبق ذكره تم خلال عام ١٩٨٧ توقيع عشرين بروتوكولا فرعيا بين البلدين يتعلق أهمها بدراسة مشروعات توسعات مصنع الحديد والصلب بحلوان ومجمع الالومنيوم بنجع حمادى وانشاء بطارية رابعة فى مصنع فحم الكوك وتجديدات شاملة لمصنع الزجاج فى شبرا . كما أعيد فى مارس ١٩٨٧ تشكيل جمعية الصداقة المصرية السوفيتية وعقدت فى ٧/٥ الجمعية التأسيسية لجمعية الصداقة لانتخاب أول مجلس ادارة لها برئاسة د . بطرس غالى . وفى ٩/٨ وقع بروتوكول للتعاون بين الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى والمجلس المركزى للتعاونيات السوفيتية ينص على تقديم منحتين دراسيتين لمصر للحصول على الدكتوراه فى التعاون وعشرين منحة تدريبية . كما قررت وزارة الثقافة المصرية اشتراك مصر فى المعرض الدولى للكتاب بموسكو فى شهر سبتمبر . وفى ١٠/٢٢ وقع البلدين بروتوكولا للتعاون الاعلامى .

ويلاحظ على تطور العلاقات المصرية السوفيتية خلال عام ١٩٨٧ ان التحسن فى العلاقات بين البلدين جاء بطريقة تدريجية بعيدة عن التحولات الفجائية متسقا مع طبيعة دوافع كل طرف ومصالحه ، فصانع القرار السوفيتى فى ظل قيادة جورباتشوف سعى الى تحقيق تقدم فى العلاقات مع مصر ، وساعد على ذلك التطورات غير الطيبة فى العلاقات المصرية - الأمريكية والتى وقعت فى نهاية ١٩٨٦ وبداية ١٩٨٧ ، حيث تعثرت المفاوضات المصرية - الأمريكية حول تخفيض الفائدة على الديون المصرية ، كما وصلت محاولات عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط الى طريق مسدود ، فضلا عن اهتزاز مصداقية السياسة الأمريكية أثر انكشاف صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران .

على أن التحسن فى العلاقات المصرية السوفيتية لا يمكن فهمه فقط على أنه رد فعل لتعثر السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية . فقد جاء هذا التحسن فى اطار المبادرة السوفيتية التى ترمى الى ترسيخ قاعدة التعامل فى العلاقات الدولية على أساس مبدأ المصالح المتبادلة . وضرورة التحلى بالروح العملية والابتعاد عن نزعة تشكيل العالم وفق ما تريده الدولة السوفيتية . ولذلك اتخذ الاتحاد السوفيتى عددا من الخطوات لتنشيط دوره فى المنطقة ، فأعاد جدولة الديون مع مصر ، وأجرى عددا من الاتصالات مع المسئولين الاسرائيليين ، كما أجرى عددا من الاتصالات مع المملكة العربية السعودية ، وحصلت الكويت على معونة من السوفييت فى صورة حماية بعض تجارتها البحرية .

وبالنسبة لمصر يأتى التقارب المصرى السوفيتى فى اطار توجهات القيادة السياسية المصرية لتحقيق التوازن فى السياسة الخارجية تجاه القوتين العظميين وذلك لتدعيم وضع ودور مصر كدولة غير منحازة . كما أن مصر ترى أن مشاركة السوفييت واجبة وستكون ذات فعالية فى ضمان التسوية الشاملة فى الشرق الأوسط ، كما أن لمصر دوافع اقتصادية واضحة لتعزيز علاقاتها مع موسكو حيث أن الاتحاد السوفيتى يعتبر الشريك التجارى الوحيد الذى لا يحتاج التعامل معه الى عملة صعبة ، وهذا يتفق مع ظروف مصر الاقتصادية . كما أن تطور العلاقات مع موسكو يتيح لمصر زيادة صادراتها ، كما يسمح باستيراد مستلزمات الصناعة من قطع غيار ومعدات وخامات فضلا عن صفقات الفحم والورق .

ويمكن القول أن التفاعلات المصرية السوفيتية خلال عام ١٩٨٧ قد تمحورت حول النقاط التالية :.

١ ـ تسوية مسألة الديون العسكرية المستحقة على مصر :

بحلول عام ١٩٨٧ حان موعد سداد اقساط الديون السوفيتية المستحقة على مصر بعد أن كانت مجمدة منذ عام ١٩٧٧ بقرار من جانب واحد اصدره الرئيس السادات ، وكانت قد اجريت فى ديسمبر ١٩٨٦ جولة من المباحثات لمدة عشرة أيام بشأن القضايا المتعلقة بمسألة الديون العسكرية المستحقة على مصر وهى المباحثات التى توقفت يوم ١٩٨٦/١٢/٢١ دون التوصل الى اتفاق . وتم تأجيل المباحثات الى مارس ١٩٨٧ .

وتمثلت مشكلة تسوية الديون العسكرية على مصر فى حجم هذه الديون وسعر الفائدة عليها وطريقة سدادها . وكان الاتحاد السوفيتى يرى ضرورة تسوية مشكلة الديون كمقدمة للاتفاق على بروتوكول تجارى لعدة سنوات يضمن زيادة التبادل التجارى بين البلدين .

وأخيرا تم فى موسكو أثناء زيارة الدكتور يسرى مصطفى للاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٧ التوصل الى اتفاق لحل مشكلة الديون العسكرية التى تقدر بحوالى ثلاثة مليارات دولار ، وتقرر سدادها على ٢٥ سنة منها ست سنوات فترة سماح مع اسقاط فوائد الديون تماما . وتمت الموافقة على أن يتم سداد الأقساط فى صورة سلع ومنتجات يتم الاتفاق عليها من خلال

البروتوكول التجارى المعمول به بين البلدين .

والجدير بالملاحظة أن هذا الاتفاق الذى أبرم فى الربع الأول من العام جاء مثاليا فى بنوده ويراعى الى أقصى درجة الظروف الصعبة التى يعانيها الاقتصاد المصرى . كما جاء فى الوقت الذى ظلت فيه الادارة الأمريكية على موقفها الرافض لمطالب مصر الخاصة بتسوية مشكلة الديون المستحقة عليها للولايات المتحدة ، الأمر الذى يتيح نوعا من المقارنة تجىء نتائجها لصالح تطور العلاقات السوفيتية المصرية . فضلا عن أن هذا الاتفاق أتاح مناخا وديا عكس نفسه على كافة التفاعلات الثنائية الأخرى حتى نهاية العام .

٢ ـ مشاكل التجارة بين البلدين :

وهى المشاكل التى حالت دون التوصل الى اتفاق فى محادثات ديسمبر عام ١٩٨٦ والتى تمثلت فى :

أ ـ أسلوب استخدام الرصيد المصرى الدائن لدى بنك الدولة السوفيتى والذى يبلغ حوالى ٤٠٠ ـ ٤٥٠ مليون جنيه استرلينى حسابى . وكانت وجهة النظر السوفيتية أن يخصم هذا الرصيد لحساب ديون الاتحاد السوفيتى ، بينما رأت مصر أن يظل كرصيد تجارى لاستخدامه فى استيراد الواردات المصرية لتطوير المصانع .

ب ـ سعر صرف الجنيه الاسترلينى الحسابى والذى يحتسب بسعر ٧٠ قرشا بما يعوق حركة التبادل التجارى بين الجانبين . فقد دأب المصدرون المصريون بالقطاعين العام والخاص على رفع أسعار السلع لتعويض انخفاض قيمة الجنيه الاسترلينى الحسابى مما أدى الى وقف الجانب السوفيتى لهذه السلع نظرا لارتفاع أسعارها ، وفى المقابل أصبح الاتحاد السوفيتى يرفع أسعار السلع المصدرة منه الى مصر .

وفى حين طالب الاتحاد السوفيتى بالاحتكام الى الأسعار العالمية كمؤشر يطالب المصدرون المصريون بسعر صرف مجز حتى يستمروا فى التصدير الى السوق السوفيتية وقد ظلت مصر تتعامل مع الاتحاد السوفيتى بالجنيه الاسترلينى الحسابى ـ رغم أنها ألغت اتفاقيات الدفع بالجنيه الاسترلينى الحسابى مع الكتلة الشرقية ـ لعدم توافر النقد الأجنبى الذى يغطى واردات مصر من الاتحاد السوفيتى ، كما أن تسديد الديون العسكرية بالجنيه الاسترلينى الحسابى يعد لصالح مصر ، فى حين أن اطالة سداد الديون العسكرية بالعملات الحرة فى غير صالحها على الاطلاق وسوف يؤدى الى زيادة أعباء الدفع .

وقد تضمن اتفاق ٢٠ مارس ١٩٨٧ بالاضافة الى تسوية مسألة الديون العسكرية على مصر تسوية للمشاكل التجارية بين البلدين . فقد تمت تسوية مشكلة الرصيد المصرى الدائن الذى تراكم نتيجة لزيادة الصادرات المصرية للاتحاد السوفيتى عن الواردات منه خلال عشر سنوات سابقة من أجل المساعدة فى تسديد الدين ، وقد اتفق على اعتباره تسديداً للديون العسكرية والمدنية كمقاصة . وبالنسبة لمشكلة سعر صرف الجنيه الاسترلينى الحسابى تم الاتفاق على تعديل قيمة الجنيه الاسترلينى على ثلاث مراحل أولها فى مايو ١٩٨٧ وثانيها فى سبتمبر ١٩٨٧ والثالثة فى سبتمبر ١٩٨٨ وذلك لضمان زيادة حجم المعاملات التجارية بين البلدين بصورة ملحوظة . وبالفعل تم فى أول مايو رفع سعر الجنيه الاسترلينى الحسابى الى ١٣٥ قرشا بدلا من ٧٠ قرشا على أن يبدأ تطبيق هذا السعر على التعاقدات التى تبدأ بعد ذلك ، الا أن قرار مصر برفع سعر الدولار ـ الحر الى ٢٢٠ قرشا فى ٦/١١ جاء بمثابة اضاعة للميزة التى حصل عليها الاتحاد السوفيتى بعد رفع مصر لسعر الجنيه الاسترلينى الحسابى الى ١٣٥ ، اذ وفقا لذلك انخفضت أسعار الشراء مرة أخرى من الاتحاد السوفيتى الذى قام بعدد من الخطوات هى :

- ـ حجب الجانب الأعظم من الكميات التى تضمنها البرتوكول الموقع مع مصر .
- ـ الاصرار على رفع الأسعار وفقا للاتجاه السائد للأسعار العالمية .
- ـ الرغبة فى عدم تنفيذ توريد باقى الكميات المتبقية من برتوكول عام ٨٦ / ١٩٨٧ .
- ـ الرغبة فى قصر البرتوكول على الفترة من يوليو ١٩٨٧ إلى ديسمبر ١٩٨٧ أما الجانب المصرى فقد سبق أن أحجم عن توريد احتياجات الاتحاد السوفيتى من القطن وقدرها ٥٢٠ ألف طن .

٣ ـ زيادة حجم التبادل التجارى وتوقيع اتفاقية تجارية طويلة الأجل :

لاشك فى أهمية التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى ، اذ تستفيد مصر من تنمية صادراتها إلى الاتحاد السوفيتى حيث تواجه هذه الصادرات منافسة وقيودا فى السوق الغربى كما أنها تستفيد من وارداتها اللازمة للتنمية فى ظروف أزمة ميزان المدفوعات المصرى فالسلع المصدرة من مصر إلى الاتحاد السوفيتى هى سلع تقليدية فى حين أن السلع المستوردة هى سلع استثمارية لها أهميتها .

٤ ـ الاتصالات من أجل عقد مؤتمر دولى ، وحرب الخليج :

تم عديد من اللقاءات بين المسئولين من كلا الدولتين بغرض التباحث حول التسوية السياسية والقضايا العربية . وتشير نتائج هذه الاتصالات الى وجود اتفاق فى وجهات النظر بين مصر والاتحاد السوفيتى بشأن عقد المؤتمر الدولى . فقد صرح د. عصمت عبد المجيد لصحيفة برافدا فى ٣/٥ أن الموقف السوفيتى ايجابى تجاه عقد المؤتمر الدولى ، وأن هناك تقاربا فى

الرؤية بين مصر والاتحاد السوفيتى حول هذا الهدف ـ فقد طرح الاتحاد السوفيتي اقتراحا بتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر وهو اقتراح حظى بتأييد فى الأمم المتحدة .

وقد اجريت اتصالات بين مصر والاتحاد السوفيتى بشأن عقد المؤتمر الدولى منها زيارة نائب الرئيس السوفيتى اندريه جروميكو للقاهرة على رأس وفد فى منتصف يونيو لبحث الجهود السوفيتية لعقد المؤتمر الدولى ، وزيارة مساعد وزير الخارجية السوفيتى لمصر فى ٧/٢٠ ، وقد صرح المسئول السوفيتى أن بلاده حريصة على انعقاد المؤتمر الدولى ولا ترفض اجراء مفاوضات ثنائية بين الاطراف المعنية ولكنها ترى فى الوقت نفسه أن هناك قضايا لابد أن تحل جماعيا مثل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وهل هى أراضى عربية أم كل الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ وكذلك قضية الضمانات المطلوبة . وفى ٨/٦ ارسل د . عصمت عبد المجيد رسالة الى ادوارد شفرنادزه فى اطار المشاورات المستمرة بين القاهرة وموسكو . كما تقابل د . عبد المجيد وشفرنادزه فى ٩/٢٢ أثناء حضورهما اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وبجانب الاتصالات الخاصة بعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط خضعت الحرب العراقية الايرانية للتباحث بين الجانبين المصرى والسوفيتى وخاصة حول العرض الذى تقدم به الاتحاد السوفيتى لسحب جميع القوات والقواعد والسفن العسكرية الأجنبية من الخليج العربى وانهاء الصراع بين العراق وايران وقد أعرب د . عصمت عبد المجيد فى ٣/٥ عن تقدير مصر للموقف السوفيتى نظرا لما يتسم به من ايجابية تجاه الرغبة فى وضع حد للحرب العراقية الايرانية ، وأن مصر ترحب بذلك وتشجعه كما أن الحرب العراقية الايرانية كانت مجالا للمباحثات بين د . أسامة الباز وسفير موسكو فى القاهرة فى ٦/٢٨ ، وأيضا فى لقاء الرئيس مبارك مع فينو جرادوف وزير خارجية روسيا ورئيس جمعية الصداقة المصرية ـ السوفيتية فى ١٢/٢٠ .

٥ ـ التفاعلات العسكرية :

رغم التطور الايجابى فى كافة جوانب التفاعلات بين البلدين فإن المجال العسكرى لم يشهد سوى تطورا محدودا تمثل فى الاتفاق فى مارس على اعادة تزويد مصر بقطع الغيار اللازمة للاسلحة السوفيتية التى ما تزال تستخدمها القوات المسلحة المصرية . كما وافقت مصر من حيث المبدأ على تزويد السفن الحربية السوفيتية بالبترول فى الموانى المصرية . وقد طلب الاتحاد السوفيتى من مصر تقديم تسهيلات للسفن الحربية فى الموانىء المصرية بالبحرين المتوسط والأحمر ، ولم يعلن القرار المصرى فى هذا الصدد .

■■

خامساً : مصـــر وأوروبـــا

اهتمت الدبلوماسية المصرية بتدعيم العلاقات مع دول القارة الأوروبية الشرقية والغربية على السواء وكذلك مع مجموعة السوق الأوروبية ، وقد تمحورت السياسة الخارجية المصرية حول قضيتين اساسيتين وهما القضية الاقتصادية حيث سعت مصر الى الحصول على مزيد من الدعم الاقتصادى الأوروبى وكذلك المساعدة فى اعادة جدولة الديون المصرية ومساندة مصر فى مفاوضاتها مع البنك الدولى . ثم القضية السياسية عن طريق حشد التأييد الأوروبى لفكرة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط .

١ ـ مصر والسوق الأوروبية المشتركة :

سعت مصر لكسب الدعم الاقتصادى من دول السوق المشتركة فكثفت من تحركاتها فى هذا المجال الأمر الذى أسفر عن دعوة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (فى ٥/٩) حكومات الدول الأعضاء فى السوق للتدخل لدى صندوق النقد الدولى وحثه على أخذ الاعتبارات السياسية والاجتماعية فى مصر بجانب الاعتبارات الاقتصادية عند تحديد القواعد التى سيتم العمل بها لدى توقيع اتفاق جديد بين الجانبين ولدى اعادة جدولة الديون المصرية كما اعربت الجمعية عن تضامن المجلس مع مصر للبحث بصفة عاجلة عن انسب الطرق للتعاون مع مصر فى مجالات الاهتمام المشترك .

وقد استمرت دول السوق فى مساعداتها لمصر حيث وقعت فى أوائل ابريل اتفاقا مع مصر لتصدير قطن مصرى قيمته ١٠٠ مليون دولار كما ازدادت حصص الغزل المصرى المصدر بنسبة ٢٥٪ عن الاعوام السابقة . وتم فى ٤/٢٧ توقيع البروتوكول الثالث للتعاون بين مصر ودول السوق للسنوات الخمس القادمة ، وهو البروتوكول الذى تضمن تقديم معونة قدرها ٥٠٧ ملايين دولار من بينها ٢٨١,٣٧ مليون دولار قروضا ميسرة من بنك الاستثمار الاوروبى و٢١٣,٥٧ مليون دولار منح لا ترد من موارد الميزانية الأوروبية .

كذلك قدمت دول المجموعة فى أواخر أغسطس قرضا لمصر قيمته ٤٨,٥ مليون دولار ومعونة مالية أخرى قدرها ٢ مليون دولار . وفى ١٠/٢٠ وافقت دول السوق على تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الزراعية المصرية بنفس المعدلات والفترات الزمنية الممنوحة لصادرات اسبانيا والبرتغال بحيث تصل الى الاعفاء النهائى بعد انتهاء الفترة الانتقالية لانضمام الدولتين للمجموعة . وفى نهاية أكتوبر وقعت مصر والسوق بروتوكولا للتعاون المالى للسنوات الخمس ٨٧ ـ ١٩٩١ تحصل مصر بمقتضاه على ٥٢٠ مليون دولار منها ٣٢٠ مليون منحة لا ترد و ٢٩٠ مليون على هيئة قروض من بنك الاستثمار الأوروبى وتم فى ١١/٢٩ توقيع ورقة عمل للاتفاق على توزيع القروض المخصصة لمصر طبقا لهذا البروتوكول .

وعلى الصعيد السياسى سعت مصر الى تنشيط الدور الذى يمكن أن تقوم به المجموعة الأوروبية فى عملية السلام ، فأصدر وزراء خارجية دول السوق فى اجتماعهم الذى عقد فى بروكسل فى ٢/٢٣ بيانا يدعو لعقد المؤتمر الدولى بمشاركة كافة الاطراف المعنية والاطراف الأخرى التى يمكنها الاسهام فى حل المشكلة . وكان موقف المجموعة حتى صدور هذا البيان لا يرى ضرورة لعقد المؤتمر الدولى للسلام وعلى الرغم من دقة وإحكام صياغة البيان الأوروبى على غرار تلك البيانات التى تترك المجال واسعا أمام الاجتهادات والتفسيرات ، الا أنه يعد تقدما فى الموقف الأوروبى عامة ، وقد رحبت مصر بالبيان على الرغم من عدم اشارته من قريب أو بعيد الى منظمة التحرير الفلسطينية فى حين اعلن وزير خارجية بلجيكا ورئيس المجموعة فى ذلك

الوقت ، فى ٣/١٦ ، ان المجموعة تؤيد مشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى المزمع عقده . ومن هنا فقيمة البيان تظل قائمة فى كونه أول وثيقة رسمية جماعية من قبل المجموعة الأوروبية تنادى بعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، واستمرارا للجهود المبذولة فى هذا الصدد كانت زيارة رئيس المجموعة الأوروبية للقاهرة فى ٤/١٦ ، ثم دعوة الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا فى ٨ / ٥ حكومات وبرلمانات الدول الـ ٢١ الاعضاء لتأييد فكرة عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط .

٢ ـ مصر والدول الأوربية الغربية :

شهدت العلاقات المصرية الأوربية على المستوى الثنائى نشاط مكثفا سواء مع الدول الأوربية الغربية أو الشرقية .

(أ) الدول الأوربية الغربية :

اتجهت الدبلوماسية المصرية إلى التركيز أكثر على مجموعة دول أوربا الغربية على المستوى الثنائى ، فبجانب الاهتمام بها كمجموعة فى اطار السوق الأوربية والجمعية البرلمانية لمجلس أوربا ، اتجهت مصر إلى تدعيم العلاقات الثنائية بينها وبين عدد من الدول مثل فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا واسبانيا .

● فبالنسبة لفرنسا : شهد عام ١٩٨٧ ارتفاعاً فى كم التفاعلات المصرية الفرنسية انعكس فى الزيارات المتبادلة والاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية .. فجاء وزير التجارة الخارجية الفرنسى للقاهرة فى يناير حيث تم توقيع برتوكول للتعاون التجارى لسد الفجوة فى مجال التبادل التجارى بين البلدين بقيمة ١١,١ مليون فرنك فرنسى . وأعقب ذلك زيارة جاك شابان دالماس رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية فى فبراير ثم موريس مور عضو مجلس الشيوخ ووزير الشئون الخارجية الاسبق فى مارس .

واثناء هذا التصاعد فى العلاقات المصرية الفرنسية شهدت هذه العلاقات أزمة مفاجئة فى ابريل تمثلت فى ايقاف شركة داسو الفرنسية لصناعة الطائرات تسليم الدفعات الجديدة من طائرات ميراج ٢٠٠٠ لمصر بسبب توقف مصر عن سداد الاقساط المستحقة عن الطائرات التى تسلمتها من قبل . وكان الرئيس مبارك قد حصل ـ اثناء زيارته لباريس فى ديسمبر ١٩٨٦ ـ على وعد من الرئيس الفرنسى ميتران ورئيس وزرائه جاك شيراك بوصول هذه الطائرات فى مواعيدها دون التقيد بأقساط الثمن الذى تدفعه مصر . وتكمن الازمة فى أن هذه الطائرات كان مخططا ان تحصل عليها مصر وفق قروض من الحكومة الفرنسية تقوم بتسديدها لشركة داسو ، ومن ثم فإن وقف التسليم يعتبر قرارا حكوميا نظرا لأن الشركة لا تقدم على قرار شبيه بذلك إلا بعد التشاور مع الحكومة .

ومن جانبها أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا تفسر فيه هذا القرار جاء فيه أن فرنسا تبذل كل ما فى وسعها ـ وفى حدود امكاناتها ـ لمساندة مصر من أجل تجاوز مرحلة الصعوبات المالية والاقتصادية التى تعانيها سواء على المستوى الثنائى أو فى مفاوضاتها مع البنك الدولى ومع الدول الغربية الدائنة من أجل التوصل الى اتفاق لاعادة جدولة الديون المصرية بأفضل الشروط الممكنة ، وهو ما يعنى محاولة نقل القضايا الاقتصادية الى مستوى أعلى من مستوى العلاقات الثنائية أى الى مستوى نادى باريس .

وعلى الجانب المصرى كان هناك تعتيم رسمى على هذه الأزمة ربما فى محاولة لتجاوزها من خلال الاتصالات الثنائية ، وفى حين أن خبر وقف تسليم طائرات الميراج لمصر نشر فى جريدة الوفد فى ٤/٨ فقد أورده الأهرام فى ٤/١٠ مع تعليق يحمل عتابا مصريا .

وقدتمت تسوية هذه الأزمة فى يونيو أثناء زيارة المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لباريس فى الفترة من ١٥ ـ ٦/٢١ حيث أعلنت فرنسا فى ٦/٢١ الافراج عن عدد من طائرات هذه الصفقة مع التأكيد على أن لجانا فنية من البلدين سوف تقوم ببحث توريد باقى طائرات الصفقة دون الارتباط بمواعيد أقساطها وقد وصلت أولى هذه الطائرات فى ٧/٩ حيث صرح المشير أبو غزالة ... بأن كل ما يتعلق بالصفقة قد تم حله فى اطار العلاقات الطيبة بين مصر وفرنسا .

كما التقى الرئيسان مبارك وميتران فى جنيف فى يوليو وصرح الرئيس مبارك فى أعقاب هذا اللقاء بأن هناك تفاهما كاملا وتوافقا مع الرئيس ميتران حول فكرة المؤتمر الدولى .

وعلى الصعيد الاقتصادى تم فى ٧/١٢ توقيع بروتوكول التعاون بين البلدين لاستمرار اعداد دراسات تخطيط وتنمية اقليم القاهرة الكبرى متضمنا المرحلة الخامسة من الدراسات التى بدأت عام ١٩٨١ وتبلغ قيمة البروتوكول ٣ ملايين فرنك فرنسى منحة لا ترد . وفى ٨ /٩ تم الاتفاق على اعادة جدولة الديون الفرنسية المستحقة على مصر وفى ٩/٢٦ تم أثناء زيارة شيراك للقاهرة لافتتاح مترو الانفاق بها توقيع ثلاثة عقود جديدة بقيمة اجمالية ١٨٤٠ مليون فرنك فرنسى لبناء محطة حرارية فى أبى قير ومصنع اسمنت وشبكات اتصال تليفونى . كذلك قدمت فرنسا فى ٩/٣٠ قرضا بقيمة ١,٢ مليار فرنك فرنسى لانشاء وحدة خامسة بمحطة توليد الكهرباء فى أبى قير . وتم فى ١١/٧ توقيع البروتوكول المالى الجديد بقيمة ٢٤٣٤٨ مليون فرنك فرنسى منح وقروض ميسرة وتسهيلات تجارية منها ١٠٠ مليون منح و١٤٤٧ مليون قروض ميسرة و٩١١ مليون فرنك تسهيلات تجارية .

● بريطانيا : اهتمت مصر بتنشيط علاقاتها مع بريطانيا سعيا وراء دور بريطانى أكثر تفهما للظروف المصرية وأكثر استقلالية عن السياسة الامريكية ، لا سيما وأن بريطانيا تعد أكثر دول المجموعة الأوروبية تشددا تجاه المطالب المصرية فى

المجال الاقتصادى حيث تزعمت رفض زيادة مساعدات المجموعة لمصر . (الوفد ٥/١٥) .

وانعكس ذلك الاهتمام فى كثافة اللقاءات والزيارات المتبادلة فاستقبلت القاهرة فى يناير نائب وزير الخارجية البريطانى ثم وزير الدولة البريطانى للدفاع فى فبراير كما زار كل من د . اسامة الباز ود . بطرس غالى لندن فى مايو .

وتم فى مارس توقيع اتفاقية للتعاون الفنى بين البلدين ، كما سحبت بريطانيا تحفظاتها بشأن مشاركة الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى .

وفى ٦/١٢ تم توقيع عقد مع بريطانيا لانشاء محطات محولات كهربائية بقيمة ٧٥ مليون جنيه وتوقيع اتفاق للتعاون العلمى بين البلدين فى مجال تلوث المياه والتربة فى ٦/٢٢ .

وعلى الرغم من أن النصف الثانى من العام شهد زيارات متبادلة مكثفة (زيارة د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية للندن فى ٧/١٠ وسفر وزير السياحة فى ٧/٥ ووصول جيفر هاو وزير خارجية بريطانيا للقاهرة فى ١٠/٢٩) إلا أن ذلك لم يسفر عن بلورة اتجاه بريطانى ايجابى تجاه قضايا السياسة الخارجية المصرية فظل الموقف البريطانى على تشدده حيث لم تتم جدولة الديون المصرية ، كما لم تتبلور مواقف بريطانية أكثر ايجابية وتنسيقا مع حركة الدبلوماسية المصرية بالنسبة لموضوع المؤتمر الدولى .

● المانيا الغربية : اهتمت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٨٧ بتنمية وتدعيم علاقاتها مع المانيا الغربية نظرا للثقل الذى تتمتع به بون فى المجموعة الأوروبية من ناحية ولوزنها الاقتصادى من ناحية أخرى .

وفى هذا الاطار تعد المانيا الغربية من أكثر الدول الأوروبية الغربية تجاوبا مع المطالب المصرية لا سيما على الصعيد الاقتصادى فقدمت فى يناير قرضا لمصر قيمته ٦٠ مليون مارك للمساهمة فى تمويل المشروعات الصناعية الجديدة ومنحت مصر فى فبراير مساعدات اقتصادية وفنية قيمتها ٢٦٨ مليون مارك منها ٢٣٥ مليون قروض تسدد على مدى ٥٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح وبفائدة ٠,٧٥٪ و٣٣ مليون مارك منحة لا ترد . وقدمت فى مارس ٨٠ مليون مارك قروضا ميسرة بتسهيلات فى الدفع و٣٤ مليون مارك منحة لا ترد و١٦٣ مليون مارك لاعادة تأهيل شركات الغزل والنسيج ومحطات القوى والمحولات الكهربائية . كما قدمت فى مايو خمسة ملايين مارك لتمويل مشروع انشاء ثلاث وحدات لانتاج كافة مستلزمات الملابس الجاهزة وكذلك تم فى مايو عقد صفقة متكافئة قيمتها ٤٠ مليون مارك .

ثم توالت المساعدات الاقتصادية الالمانية لمصر فتم فى ٦/١٢ تقديم قرض المانى لمصر قيمته ٧٥ مليون دولار ثم آخر فى ٦/١٣ قيمته ٥٠ مليون مارك ثم ١٥ مليون مارك فى ٧/١٤ و ٣ ملايين مارك فى ٧/١٥ و ١٣٨ مليون مارك فى ٨/٦ وتم فى أغسطس توقيع البروتوكول الخاص بالتعاون الاقتصادى لعام ١٩٨٧ والذى حصلت مصر بموجبه على ٢٣٥ مليون مارك قروض ميسرة .

وكذلك تم فى ١٢/٨ أثناء زيارة هانز ديتريش جينشر وزير خارجية المانيا التوقيع على اتفاقيتين لاعادة جدولة الديون المصرية المستحقة لالمانيا ومنع الازدواج الضريبى بين البلدين .

كما وصل وفد اقتصادى المانى فى ١٢/١٣ برئاسة مستشار وزارة المالية الالمانى لاجراء محادثات حول القروض التى حصلت عليها مصر من هيئة ضمان الصادرات الالمانية والتى تبلغ سنويا ٤٠٠ مليون مارك وكذلك حول سداد القروض الألمانية طويلة الأجل والتى تبلغ ٢٣٠ مليون مارك سنويا والتى كانت تحصل عليها مصر سنويا خلال السنوات الماضية .

وعلى الصعيد السياسى اظهرت المانيا تقديرها لدور مصر على الساحتين العربية والاقليمية وذلك من خلال الرسالة التى بعث بها وزير الدولة للشئون الخارجية فى منتصف يناير الى الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت يطالبه فيها بضرورة عودة مصر كعضو كامل فى جامعة الدول العربية والوصول الى سياسة موحدة تجاه النزاع العربى ـ الاسرائيلى .

● ايطاليا : قدمت ايطاليا خلال العام ١٩٨٧ المزيد من الدعم الاقتصادى لمصر ، ولعبت دورا هاما فى التجاوب مع المطالب المصرية فانعكس ذلك فى تزايد الزيارات المتبادلة بين البلدين :

ـ على الصعيد الاقتصادى قدمت ايطاليا فى فبراير ٩ ملايين دولار كمنحة لا ترد لدعم التطبيقيين والفنيين بالقطاع العام ، ووافقت فى ابريل على المشاركة فى تمويل البرنامج القومى الخاص باقامة ٤ محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالفحم . وتم فى مايو توقيع اتفاق حصلت مصر بموجبه على ١٥٠ مليون دولار كقرض ميسر يسدد على ٢٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح وبفائدة ١,٥٪ وعلى صعيد الزيارات المتبادلة جاءت زيارة جيوفانى سبادولينى رئيس مجلس الشيوخ الايطالى للقاهرة فى ٩/٢٢ ثم زيارة وزير الدفاع فى ١٠/٢١ .

● اسبانيا : شهد عام ١٩٨٧ تصاعداً ايجابيا فى العلاقات المصرية الاسبانية فجاءت زيارة فيليب جونزاليز رئيس الوزراء للقاهرة فى يناير ١٩٨٧ معبرة عن هذا التصاعد وهى الزيارة التى تم خلالها اعلان تأييد اسبانيا لمبادرة الرئيس مبارك لعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وكذلك موافقة اسبانيا على جدولة الديون المصرية ـ وإن كانت الموافقة الاخيرة اشترطت ان يتم ذلك من خلال المباحثات التى تجرى من خلال صندوق النقد الدولى والدول الدائنة لمصر . كذلك تم فى ٥/١٧ ـ أثناء زيارة وزير الطاقة والصناعة الاسبانى ـ توقيع بروتوكول للتعاون الفنى فى مجالى الكهرباء والطاقة غير التقليدية .

وأعلن د . عاطف صدقى رئيس الوزراء فى ١١/١٣ عن اتفاق مصر واسبانيا على اعادة جدولة الديون المصرية المستحقة لاسبانيا . وفى ١٢/٢٠ عقدت اللجنة المصرية الاسبانية

المشتركة أول اجتماع لها فى مدريد ورأس الجانب المصرى د . عصمت عبد المجيد والجانب الاسبانى فرانشيسكو فرنانديز وزير الخارجية الاسبانى وقد تصدرت الجوانب السياسية والاقتصادية والتعاون الفنى أولوية اهتمامات اجتماعات هذه اللجنة التى تم تشكيلها خلال زيارة فيليب جونزاليز رئيس وزراء اسبانيا لمصر فى يناير ١٩٨٧ .

● بلجيكا : فى اطار المساعى المصرية لتهيئة المسرح الأوروبى لاتخاذ مواقف ايجابية من قضايا السياسة الخارجية سعت مصر لتدعيم علاقاتها مع بلجيكا لا سيما فى ظل رئاستها لمجلس أوروبا فعملت على ازالة احدى العقبات التى كانت تقف فى وجه تدعيم هذه العلاقات ألا وهى مشكلة التعويضات المصرية للرعايا البلجيك فى مصر والذين اضيروا من قرارات التأميم والحراسة فى الستينات والتى تسببت فى اغلاق الاسواق البلجيكية أمام الصادرات المصرية ، فكان اجتماع اللجنة المصرية البلجيكية المشتركة فى بروكسل فى ٤/٢٠ لبحث المشاكل الخاصة بهذا الموضوع .

كذلك استقبلت القاهرة فى ابريل وزير الخارجية البلجيكى ورئيس مجلس وزراء المجموعة الأوروبية لبحث العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين والدور الذى يمكن أن تقوم به بلجيكا فى دفع جهود السلام فى المنطقة .

٣ ـ الدول الأوربية الشرقية :

سعت القيادة المصرية فى عام ١٩٨٧ إلى تنشيط العلاقات ـ ولا سيما الاقتصادية ـ مع مجموعة دول أوربا الشرقية ، وقد اقترن ذلك السعى بالاتجاه العام لتنشيط العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، وهو ما برز مع دول يوجوسلافيا وبولندا ورومانيا .

● يوجوسلافيا : شهدت العلاقات المصرية اليوجوسلافية مزيدا من التدعيم فى المجالين الاقتصادى والسياسى فوافقت يوجوسلافيا فى فبراير على اعفاء الصادرات المصرية من السلع الواردة فى قوائم الاتفاق التجارى الموقع فى ديسمبر ١٩٨٦ من الرسوم والجمارك اليوجوسلافية دون شرط المعاملة بالمثل .

ووافقت فى مارس على اعفاء الصادرات المصرية إليها من جميع الجمارك بنسبة ١٠٠٪ دون المطالبة بالمعاملة المثل .

كما تم فى أواخر يونيو توقيع اتفاقيتين حول التعاون فى مجال التأمينات ومنع الازدواج الضريبى بين البلدين وذلك أثناء زيارة رئيس وزراء يوجوسلافيا للقاهرة فى ٦/٢٧ . كذلك تم فى ٩/٦ توقيع اتفاق للتعاون الفنى فى مجال تدعيم مشروعات الشبكات الرئيسية للكهرباء . وأثناء زيارة الرئيس مبارك ليوجوسلافيا فى ٧/٧ تم الاتفاق على مساهمة يوجوسلافيا فى بعض مشروعات الخطة الخمسية الثانية فى مجالات الكهرباء والاسكان والتعمير واستصلاح الأراضى ، وكذلك الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين من ٢٣٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار لعام ١٩٨٧ ووافقت يوجوسلافيا على زيادة الصادرات المصرية إليها من ٥٦ مليون دولار لعام ١٩٨٦ إلى ٨٠ مليون دولار لعام ١٩٨٧ وبذل الجهد لخفض العجز فى الميزان التجارى لصالحها والذى وصل إلى ١١٤ مليون دولار ليتناقص على امتداد السنوات الثلاث القادمة بحيث يحدث التوازن بين صادرات وواردات البلدين .

وتم فى ٧/١٠ أثناء لقاء رئيسى البلدين فى جنيف استكمال المباحثات الخاصة بالسعى لتدعيم التعاون بين البلدين . وعلى الصعيد السياسى أعلنت يوجوسلافيا من جانبها ـ على لسان رئيس وزرائها أثناء زيارته لمصر فى ٦/٢٧ تقديرها لما أحدثه الرئيس مبارك من زيادة فاعلية الدور النشط لمصر فى مجال عدم الانحياز وتأييد بلاده لعقد المؤتمر الدولى للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير .

● رومانيا : شهدت العلاقات المصرية الرومانية مزيدا من التدعيم فى شتى المجالات على مدار العام ١٩٨٧ الأمر الذى انعكس فى الزيارات المتبادلة على مستوى عال وتوقيع العديد من الاتفاقات الاقتصادية بين البلدين .

فعلى صعيد الزيارات المتبادلة وصل وزير الشباب الرومانى للقاهرة فى ٥/١٥ ، كما سافر المشير أبو غزالة إلى رومانيا فى ٦/١٦ لبحث التعاون فى مجال التصنيع الحربى المشترك للأجزاء وقطع الغيار . كذلك زار رئيس وزراء رومانيا القاهرة فى ٧/٨ كما زارها مبعوث الرئيس الرومانى فى ٨/٢٥ وسافر فى ٩/١ وفد برلمانى مصرى برئاسة د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب إلى رومانيا كذلك جاءت زيارة الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو للقاهرة فى ١١/١٢ لتعكس مدى التنسيق بين البلدين فى المجالات السياسية حيث جدد الرئيس شاوشيسكو دعوته إلى ضرورة تحقيق تقدم ملموس خلال الأشهر القليلة القادمة فى جهود السلام الشامل فى الشرق الأوسط وأكد على تأييد رومانيا للحل الشامل لقضية الشرق الأوسط .

وفى المجال الاقتصادى تم فى أوائل يوليو ـ أثناء زيارة رئيس الوزراء الرومانى للقاهرة ـ الاتفاق على زيادة التبادل التجارى بين البلدين من خلال عقد اتفاقات طويلة الأجل من الصفقات المتكافئة وقد تحددت لعام ١٩٨٨/٨٧ بقيمة ١٥٠ مليون دولار .

كما تم فى ١١/٢٤ توقيع اتفاق ، تقدم رومانيا بموجبه قرضا لمصر يبلغ ٢٠٠ مليون دولار يستخدم فى مشروعات التنمية .

● بولندا : شهدت العلاقات المصرية البولندية نشاطا ملحوظا مع مطلع العام ١٩٨٧ تكلل بزيارة رئيس الوزراء البولندى لمصر فى ابريل وهى الزيارة التى أعلن خلالها رئيس الوزراء البولندى تأييده لفكرة عقد المؤتمر الدولى بمشاركة

الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، كما تم في مايو توقيع بروتوكول صفقة متكافئة بين البلدين بقيمة إجمالية ٦٨ مليون دولار لكل من البلدين .

● ألمانيا الشرقية : شهدت العلاقات بين مصر وألمانيا الشرقية تطورا ملحوظا ففي ١٠ مايو أعلن هاري تيش عضو المكتب السياسي ورئيس الاتحاد العام للعمال ترحيب بلاده بفتح صفحات جديدة من التعاون مع مصر لاسيما في المجال الاقتصادي بما يخدم أهداف مصر في التنمية .

وقد قدمت برلين في ٥/١٢ قرضا لمصر قيمته ١٠٠ مليون دولار للمساهمة في مشروعات الطاقة المدرجة في الخطة الخمسية الثانية . كذلك وافقت في ٦/١٩ على تمويل ٤٠ مشروعاً في مجال محطات المحولات الكهربائية بقيمة ٦٥٠ مليون مارك .كمابحث د . يسري مصطفى وزير الاقتصاد مع نظيره الألماني في برلين ٩/١٤ سبل تدعيم التعاون الاقتصادي بين البلدين .

سادسًا ـ مصر والعالم الثالث

احتل العالم الثالث حيزا كبيرا من اهتمامات السياسة الخارجية المصرية على مدار العام ١٩٨٧ . وقد شمل هذا الحيز القارة الأفريقية سواء على المستوى الجماعي المؤسسي أو على مستوى العلاقات الثنائية . وأولت السياسة الخارجية المصرية اهتماما كبيرا بالدائرة الاسلامية ، وهو ما انعكس في مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد بالكويت في أواخر يناير ،كذلك ازداد الاهتمام المصري بحركة عدم الانحياز فحرصت على التواجد المستمر في إطار أنشطة الحركة على مدار العام ١٩٨٧ .

١ ـ مصر وأفريقيا :

شهد العام ١٩٨٧ تدعيما للاتجاه المصري الرامي إلى تكثيف التواجد في القارة على المستويات المختلفة :

ففي إطار منظمة الوحدة الأفريقية سعت مصر لدعم المنظمة ومحاولة إعادة الوحدة إلى صفوفها بالقضاء على المشكلات التي تمزق وحدتها في الاطار الأفريقي حتى لا يفتح المجال أمام التدخلات الخارجية ، وهو ما اتضح في اجتماعات المجلس الوزاري للمنظمة في فبراير بأديس أبابا عندما تدخل د . بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لحسم الخلاف الذي ساد المجلس عند مناقشة قضية تشاد فاقترح مناقشة الأحداث الأخيرة في تشاد حيث تراق الدماء الأفريقية سواء كانت تشادية أو ليبية وهو ما أخذ به المجلس .

كما استضافت القاهرة في مارس هيئة مكتب منظمة الوحدة الأفريقية ـ الذي انعقد خارج أديس أبابا لأول مرة منذ نشأة المنظمة عام ١٩٦٣ ـ وشارك في هذه « القمة » رؤساء مصر والكونغو وسيراليون وزامبيا وزائير وجيبوتي وأوغندة ووفد وزاري يمثل مالي وآخر يمثل ليبيا . وقد أصدرت هذه القمة بيانا ختاميا أكد على تأييد ودعم القمة للشعب الفلسطيني وقضيته وحقه في قيام دولته المستقلة على أرضه وتأييد كافة قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال .

وقد أكدت القمة ـ بناء على الاقتراح الذي جاء في كلمة الرئيس مبارك ـ على ضرورة إعطاء الأولوية المطلقة في التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي للدول الأفريقية بعضها البعض ، وعدم استيراد أي سلعة من الأسواق الخارجية إلا إذا تعذر استيرادها من الأسواق الأفريقية .

كذلك أعلن الرئيس مبارك في ٦/٢٥ ترشيح نفسه لمنصب رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وسط دلائل تشير إلى ارتفاع نسبة المؤيدين له من بين الدول الأفريقية ولكن أعقب ذلك في ٧/٧ اتجاه بعدم ترشيح مبارك لنفسه والاعلان عن ترشيح السفير أحمد حجاج مدير الادارة الأفريقية بوزارة الخارجية لمنصب الأمين العام المساعد للمنظمة عن دائرة شمال أفريقيا .

وكان من أهم الأسباب وراء القرار المصري الموقف الذي

اتخذته عدة دول أفريقية - أهمها ليبيا ، نيجيريا ، تونس ، فولتا العليا ، أنجولا ، الكونغو ، غينيا ، الصومال - بمعارضة ترشيح الرئيس المصرى رئيسا للمنظمة الأفريقية ، الأمر الذى حدا بالرئيس مبارك - الذى اشترط وجود موافقة أفريقية اجماعية عليه وعدم وجود مرشحين منافسين - إلى اعلان تأييده للرئيس كاوندا رئيس زامبيا الذى فاز بالمنصب دون منافسة .

وقد استندت الدول الأفريقية المعارضة إلى ثلاثة اعتبارات وهى :

ـــ أن الموقع الجغرافى لمصر فى شمال القارة يبعدها فعلياً عن بؤر الصراع الأفريقية الساخنة فى جنوب القارة .

ـــ أن علاقات مصر مع اسرائيل فى ظل وجود علاقات خاصة بين اسرائيل والنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا قد يثير انعكاسات مرفوضة أفريقيا وتؤثر سلبا على مواجهة النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا .

ـــ وجود موقف مصرى متميز عن معظم مواقف الدول الأفريقية الأخرى تجاه قضية الديون وسداد فوائدها للمنظمات النقدية والدول الصناعية . ففى حين يثور الحديث فى أفريقيا عن اتخاذ موقف جماعى أفريقى بعدم سداد الفوائد عن الديون كما يطالب البعض بالامتناع كلية عن سداد الديون أصلا ، يتبلور الموقف المصرى فى أهمية اعتماد مبدأ الحوار مع الدول المقرضة والمنظمات الدولية لاعادة جدولة هذه الديون وفوائدها .

وكنوع من التعويض الأدبى قررت مصر الترشيح لمنصب الأمين العام المساعد للمنظمة عن شمال أفريقيا ، وهو المنصب الذى احتكرته الجزائر منذ انشاء المنظمة عام ١٩٦٣ ، ولمدة ٢٤ عاما متواصلة . وقد فازت مصر بهذا المنصب بعد تفوق مرشحها على مرشح الجزائر وإن كان هذا التفوق لم يتم بسهولة حيث حصل المرشح المصرى على ٢٧ صوتا مقابل ٢٣ للجزائر . ولما كان من الضرورى أن يحصل المرشح الفائز على ثلثى أصوات الأعضاء (٣٣ صوتا على الأقل) فقد تم إعادة الاقتراع السرى مرة أخرى فحصل المرشح المصرى على ٢٩ صوتا مقابل ٢٠ صوتا للجزائر ، وهنا فضلت الجزائر سحب مرشحها وترك المنصب لمصر .

كذلك شاركت مصر فى اجتماعات المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا فى ١١/٢٨ تمهيدا لعقد مؤتمر قمة استثنائى خاص بقضية الديون وهو المؤتمر الذى بدأ أعماله فى ١١/٣٠ ورأس وفد مصر فيه د . عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء .

وكان هذا المؤتمر يهدف إلى عقد مؤتمر دولى خلال عام ١٩٨٨ لمناقشة الديون الأفريقية وقد عبر د . موريس مكرم الله وزير التعاون الدولى عن الموقف المصرى من هذه الفكرة بأن مصر ترى أن يسبق عقد هذا المؤتمر الدولى الخاص بالديون تحرك سريع ونشط من أجل انجاحه ، وأنه إذا أمكن عقد هذا المؤتمر وتوصل إلى وضع إطار ومبادىء لحل مشكلة الديون الأفريقية فإنه بذلك يكون قد حقق الغرض منه ، ويمكن لكل دولة أفريقية أن تقوم بتسوية حالتها من خلال مفاوضات ثنائية ولكن فى إطار ما قرره المؤتمر .

وفى إطار تكثيف التحركات المصرية على المستوى الأفريقى استضافت القاهرة فى الفترة من ٧-١٢ فبراير خبراء الاعلام الأفارقة - لأول مرة - حيث خرجت فكرة انشاء نظام اعلامى أفريقى جديد يساعد على قيام النظام الاعلامى العالمى الجديد لخدمة القضايا الأفريقية وقضايا المنطقة ككل . وتلا ذلك مؤتمر منظمات الصحفيين العالميين والأفريقيين بالقاهرة فى الفترة من ١٣-١٥ ابريل .

أ - مجموعة الاندوجو « مجموعة دول حوض النيل » :

جاءت فكرة انشاء هذه المجموعة فى إطار سياسة التكتلات الاقليمية باعتبارها الحل الأمثل للتغلب على المشاكل الأفريقية . وعقدت هذه المجموعة اجتماعها الأول فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٧٣ ثم كينشاسا فى ١٩٨٤ ثم القاهرة ١٩٨٥ ثم كينشاسا فى مايو ١٩٨٧ حيث عقد الاجتماع الرابع لهذه المجموعة التى تضم مصر والسودان وزائير وأفريقيا الوسطى وتنزانيا وراوندا وبوروندى . وقد لعبت مصر دورا هاما فى الاجتماع الأخير وهو ما انعكس فى محتوى البيان الختامى الذى صدر عن هذا الاجتماع والذى أكد تأييد دول المجموعة للشعب الفلسطينى تحت قيادة منظمة التحرير وضرورة تطبيق قرارى الأمم المتحدة رقمى ٣٣٨ ، ٢٤٢ . وقد كلفت المجموعة د. بطرس غالى - رئيس وفد مصر - بالاتصال بمدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية ليقوم البرنامج بعمل دراسة فنية واقتصادية شاملة تكون خطة رئيسية للتعاون الأقليمى دول المجموعة .

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ، شهد عام ١٩٨٧ تطورات عديدة بين مصر والعديد من الدول الأفريقية وعلى رأسها أثيوبيا وتنزانيا وتشاد :

ـــ **أثيوبيا** : مرت العلاقات المصرية الأثيوبية فى السنوات الماضية بمراحل من الهدوء والتوتر ، ولكن فى غضون العامين الأخيرين خطت علاقات البلدين عددا من الخطوات الايجابية والتى تبلورت أكثر فى أثناء العام ١٩٨٧ الذى شهد فى مطلعه - فى يناير - زيارة وزير الخارجية الأثيوبية للقاهرة حيث اجتمع مع د. عصمت عبد المجيد لبحث إقامة مشروعات مشتركة بين البلدين ، والدور الذى يمكن أن تقوم به مصر لتهدئة التوتر القائم بين أثيوبيا والسودان . وتلا هذه الزيارة تبادل الرئيسين مبارك وماريام عدة رسائل تناولت القضايا الأفريقية المختلفة ، كما استقبلت القاهرة فى نهاية فبراير وفدا أثيوبيا يضم مجموعة من خبراء الرى لمناقشة مشروعين

أولهما خاص باقامة خزان على بحيرة تانا وثانيهما : لاقامة سد على نهر البارو ، وذلك بهدف احتجاز سبعة مليارات متر مكعب من مياه الفيضان لصالح مصر وأثيوبيا والسودان .

وفي إطار حرص البلدين على تدعيم علاقات التعاون الثنائي استقبلت القاهرة في ابريل - وذلك للمرة الأولى - الرئيس الأثيوبي منجستو هيلاماريام ، حيث تم الاتفاق بين البلدين على تشكيل لجنة مشتركة على مستوى عال لتنشيط العلاقات الثنائية خاصة في مجالات التعاون الثقافي والاقتصادي والعلمي والتجاري . وحين التقى الرئيسان مبارك ومنجستو في أديس أبابا أثناء حضور الرئيس مبارك اجتماعات القمة الأفريقية في نهاية يوليو -تم في ٧/٢٧ التوقيع على اتفاقية تقضي بانشاء لجنة وزارية مشتركة بين البلدين بهدف تنمية العلاقات في مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والعلمي والثقافي والفني . وقد شارك الرئيس مبارك في احتفالات أثيوبيا باعلان الجمهورية في ٩/٩ .

وإلى جانب الاهتمام بالشق الثنائي في علاقات البلدين ، قامت مصر بوساطة - تبلورت بصورة محددة في الربع الأخير من العام - فيما بين السودان وأثيوبيا اللتين وصلت علاقاتهما إلى مرحلة حادة من التوتر على الحدود في شهر نوفمبر . وقد أشادت القيادتان السودانية والأثيوبية بهذه الجهود المصرية ، خاصة التي قام بها د. عاطف صدقي رئيس الوزراء الذي زار السودان في ١١/٢٨ ثم أثيوبيا ١١/٢٩ لحضور اجتماعات القمة الاقتصادية الأفريقية الاستثنائية ، حيث سلم رسالتين من الرئيس مبارك إلى كل من الرئيس منجستو والصادق المهدي رئيس وزراء السودان تعلقتا ببحث القيادتين على اعتماد الحوار لتسوية الأمور المعلقة بينهما وعدم تصعيد الأمر عسكريا على الحدود .

ب - تشـــاد :

حرصت مصر على تأكيد موقفها الثابت تجاه تشاد وما تشهده من تدخلات خارجية حيث أكدت على تأييدها ومساندتها للحكومة الشرعية في نجامينا ، مع رفض وإدانة التدخلات الأجنبية أيا كانت ، وهو ما أكده الرئيس مبارك في رسالته للرئيس التشادي حسين حبري في فبراير . إلا أنه يمكن القول أن مصر ترفض بشكل قاطع التدخل المباشر في النزاع المسلح الدائر على أرض تشاد ، وهو ما أعلنه الرئيس مبارك بقوله : إن مصر لا تريد الدخول في مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع دولة عربية ، مما يفسر بعدم رغبة مصر في الدخول في مواجهة مباشرة مع القوات الليبية هناك وذلك يعني - من ناحية أخرى - أن الدبلوماسية المصرية رفضت إحداث المزيد من الانقسام والصدام في العالم العربي في الوقت الذي كانت تسعى فيه مصر لتنشيط علاقاتها العربية . في هذه الحدود ، استمرت الدبلوماسية المصرية في تأييدها للحكومة الشرعية في تشاد مثلما ظهر في رسالة الرئيس مبارك للرئيس حبري في ٧/١٣ وفي اعلان د. بطرس غالي في ١٠/١٣ كذلك حثت مصر السودان على عدم التورط مباشرة في الصراعات الدائرة في تشاد وعارضت بشدة استخدام الأراضي السودانية في الهجوم على تشاد . كذلك حرصت مصر على إدانة التدخل الليبي ، كما اعتبرت مصر - على لسان د. بطرس غالي في ١٠/١٣ - أن تصريح أمين عام جامعة الدول العربية حول ملكية ليبيا لقطاع أوزو ، لا قيمة له ولا يشكل موقف مجموعة الدول في الجامعة العربية . وعلى صعيد التعاون الثنائي عقدت اللجنة المصرية التشادية المشتركة اجتماعاتها في ٧/٧ حيث رأس الوفد المصري د. بطرس غالي .

جـ - جنوب أفريقيا :

أكدت مصر خلال العام ١٩٨٧ تأييدها التام لشعب جنوب أفريقيا في تصديه لسياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة الأقلية البيضاء هناك ، ولم تترك مصر مناسبة إلا وكررت فيها تأييدها هذا وإدانتها لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب القارة . فتقدمت مصر في منتصف فبراير بطلب لمجلس الأمن لعقد جلسة طارئة لبحث السياسات العنصرية في جنوب القارة ثم تلا ذلك طلب من وفد مصر في الأمم المتحدة بضرورة فرض عقوبات اقتصادية على الحكومة العنصرية لاجبارها على انهاء سياسة الفصل العنصري التي تمارسها ضد المواطنين الأفارقة .

كذلك أكد وفد مصر في الدورة غير العادية الأولى الخاصة بموضوع التمييز العنصري في ٥/١١ .. على مساندة مصر لشعب الجنوب في كفاحه في سبيل الحصول على حقوقه السياسية والاجتماعية على قدم المساواه .

كما أدانت مصر في ٥/٣١ العدوان الهمجي لنظام بريتوريا على عاصمة دولة موزمبيق ، وناشدت مصر في بيان رسمي المجتمع الدولي اتخاذ تدابير محددة وحاسمة تحمل هذا النظام على الانصياع للقيم الحضارية التي تحكم سلوك مجتمع الأمم . ثم أدانت مصر في ٦/١٣ قرار حكومة بريتوريا العنصرية بمد العمل بأحكام الطوارىء المفروضة على المواطنين الأفارقة عاما آخر ، وطالبت في بيان أدلى به د. بطرس غالي المجتمع الدولي بالتكاتف لفرض عقوبات على جنوب أفريقيا واجبارها على وقف ممارستها التعسفية ضد المواطنين الأفارقة .

٢ - مجموعة عدم الانحياز :

شهد عام ١٩٨٧ نشاط مصريا ملحوظا في دائرة عدم الانحياز ، حيث حرصت مصر على التواجد في مختلف أنشطة المجموعة كما لعبت دورا حيويا في جميع اجتماعات هيئاتها ومؤتمراتها واشتركت مصر في اجتماعات خبراء دول حوض البحر المتوسط غير المنحازة التي عقدت في ٦/٢ بمدينة بريوني اليوجوسلافية وقد رأس د. عصمت عبد المجيد وفد مصر في هذه الاجتماعات التي نبعت أهميتها من حيوية الموضوعات التي

أدرجت بجدول أعمالها ، حيث طرح - لأول مرة - برنامج تنفيذي للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول يتمثل في مجالات سبع هي التجارة والخدمات الزراعية والتغذية والقطاع الصناعي والعلم والتكنولوجيا والسياحة والتمويل وتبادل المعلومات . وقد اختيرت مصر للتنسيق بين دول المجموعة في مجال العلوم والتكنولوجيا .

وقد أصدر المؤتمر بيانا ختاميا أكد فيه على تأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

- أيضا شاركت مصر في مؤتمر وزراء اعلام دول عدم الانحياز الذي عقد في هراري بزيمبابوي في ٦/٩ وقد رأس صفوت الشريف وزير الاعلام وفد مصر في هذا المؤتمر .

وقد تقدمت مصر في هذا المؤتمر بأربع ورقات تحمل مقترحات تدور حول النظام الاعلامي العالمي وتخفيض تعريفة الاتصالات للصحفيين والمراسلين بنسبة ٥٠٪ وانشاء صندوق للتنمية الاعلامية بين دول الحركة ثم نظام اعلامي أفريقي جديد . وقد وافق المؤتمر في قراراته الختامية على المقترحات المصرية وأقر اقتراحا مصريا بدراسة إعداد موسوعة شاملة عن دول عدم الانحياز ، وطلب من القاهرة إجراء دراسة حول هذا الموضوع وقد اختيرت مصر نائبا لرئيس المؤتمر وكذلك اختيرت للمرة الثانية في المجلس الحكومي لمؤتمر وزراء الاعلام الأفارقة .

- كذلك شاركت مصر في أواخر يونيو في أول مؤتمر للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتكنولوجي بين الدول النامية .

ونظرا لتأثير التوتر على الحدود بين الهند وباكستان على حركة عدم الانحياز ، حاولت مصر ذات العلاقات الطيبة مع كلا البلدين لعب دور في تخفيف هذا التوتر ، وهو ما بدأ في ١/٢٤ عندما بعث الرئيس مبارك برسالتين لكل من راجيف غاندي رئيس وزراء الهند وضياء الحق الرئيس الباكستاني ، تناول فيهما التطورات التي تفجرت على الحدود بين البلدين وطالبهما بضرورة ضبط النفس والحفاظ على حسن الجوار بين البلدين . واستمر الرئيس مبارك في جهوده فداوم على الاتصال بالقيادات الهندية والباكستانية وكانت زيارة الوفد البرلماني المصري للهند في ٧/١٤ برئاسة د. رفعت المحجوب للهند حاملا معه رسالتين لرئيس الهند ورئيس وزرائه خطوة في هذه العملية .

٣ - منظمة المؤتمر الاسلامي :

شهد عام ١٩٨٧ مشاركة مصر بصفتها عضوا كامل العضوية في مؤتمر القمة الاسلامية الرابع الذي عقد في الكويت في نهاية يناير . وقد أنهت هذه المشاركة على مستوى القمة مسألة العضوية المعلقة التي استمرت قرابة سبعة أعوام ، وهو الأمر الذي لم يكن مرتبطا بقرار واضح صادر عن أي من القمم الاسلامية الثلاث السابقة . وقد أشار إلى ذلك بعض المسئولين العرب قبل القمة بأيام قليلة ، ولا سيما أثناء الاجتماع التحضيري الذي شارك فيه وزراء خارجية الدول الاسلامية بالكويت في ٢١ يناير . وفي هذا الاجتماع الأخير طلبت سوريا إضافة بند إلى جدول الأعمال يقضي بعدم مشروعية عودة مصر إلى عضوية المنظمة ، وبالتالي عدم مشروعية مشاركتها بصفة كاملة في القمة الاسلامية . وقد رفض الطلب السوري على أساس أنه لا يوجد أصلا قرار يقضي بتعليق عضوية مصر في أعمال المنظمة ولجانها المختلفة .

وقد ارتبطت مشاركة مصر في قمة الكويت بتأييد الدول العربية الخليجية والعراق والأردن ومنظمة التحرير ، في الوقت الذي تصاعدت فيه تهديدات إيران لأمن الكويت ورفضها المشاركة في أعمال القمة باعتبار أن الكويت دوله غير محايدة في حرب الخليج .

أما مصر من جانبها فقد عبرت عن دعمها لأمن الكويت كما كلل الرئيس مبارك في ١/١٥ جهود القيادة الكويتية لاتمام عقد القمة في مكانها وزمانها المعلنين . وقد ساهم الموقف المصري المساند للكويت في اتمام عقد القمة ، وتبلور ذلك في وصول الرئيس مبارك إلى دولة الكويت قبل موعد القمة بثلاثة أيام .

وقد تم انتخاب مصر عضوا في صندوق التضامن الاسلامي الذي يضم ١٣ دولة اسلامية . كما حظي خطاب الرئيس مبارك بتقدير خاص من الوفود المشاركة حيث شدد فيه على ضرورة وضع تصور متكامل لأمن الأمة الاسلامية بمعناه الاستراتيجي الشامل ، وذلك في اطار الاعتماد الجماعي على الذات والتخلص من حالة الاعتماد على الغير التي تسود العالم الاسلامي .

وفي اطار التفاعلات الاسلامية ، وفي أعقاب الأحداث التي شهدتها المملكة العربية السعودية أثناء موسم الحج (٧/٣١ - ٨/١) والمواجهة بين قوات الأمن السعودية والمتظاهرين من حجاج إيران ، أدانت مصر في بيان رسمي (٨/٢) هذه الأحداث باعتبارها تشكل مساسا خطيرا بحرمة بيت الله ونيلا من جلال فريضة الحج ، كما أيد البيان الذي أصدرته رئاسة الجمهورية الاجراءات التي اتخذتها السعودية بهدف الحفاظ على المقدسات الاسلامية ، ودعا البيان لعقد قمة اسلامية طارئة للنظر في الحادث واحتواء نتائجه إلا أن عدم حماس بعض الدول وعدم تجاوبها مع هذه الدعوة لم يساعد على بلورتها فعلياً . الأمر الذي دفع بالقيادة المصرية إلى تكرار إدانتها لانتهاك إيران لقدسية الحرم مع الدعوة على لسان الرئيس مبارك في ٨/١٩ إلى عقد قمة اسلامية لحسم حرب الخليج والتي بدورها لم تر النور في غضون عام ١٩٨٧ بسبب انقسامات الدول الاسلامية حول سبل تسوية الحرب .

سابعا - مبادىء ومجالات الدبلوماسية المصرية

اتسم عام ١٩٨٧ بالنسبة للدبلوماسية المصرية ، بعدة سمات ، أولاها أن هذا العام شهد فى ثلثه الأخير نهاية الفترة الأولى لرئاسة الرئيس مبارك وبداية رئاسته الثانية . وبذلك صار من الممكن تكشف الملامح الرئيسية للدبلوماسية المصرية خلال الفترة الأولى واستخلاص نتائج محددة بشأنها تساعد على بلورة الاتجاهات المحتملة للفترة الثانية من الرئاسة . أما السمة الثانية فهى نجاح مصر فى استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع أكثر من بلد عربى . وكان ذلك حصادا لجملة من المواقف والسياسات والمبادرات المصرية استهدفت جميعها تأكيد الانتماء العربى لمصر رغم أية اتفاقيات أو معاهدات ، والالتزام بالقضايا العربية والدفاع عن الدول الشقيقة التى تواجه مشكلات أو تحديات بشكل يفوق قدرات هذه الدول .

السمة الثالثة لهذا العام هى متابعة السير على طريق التوازن فى العلاقات الدولية لمصر مما بدا فى تنشيط علاقات مصر الدولية مع القوتين العظميين - بدرجات مختلفة - وفى نفس الوقت متابعة تنشيط علاقات مصر مع دول أوربا وحثها فى ذات الوقت على لعب دور مؤثر بالنسبة لحل المشكلات والقضايا العربية .

السمة الرابعة وهى الاهتمام الجدى بالقضايا الأفريقية الرئيسية خاصة مشكلة الديون التى تعصف باقتصاديات الدول النامية على وجه العموم وبدول أفريقيا خاصة ، ومشكلة استمرار الجفاف وزحف خطر التصحر على الكثير من دول أفريقيا . ولقد كان لمصر اجتهادات خاصة لمواجهة هاتين المشكلتين ، وبالرغم من أن هذه الاجتهادات لم تنل رضاء كافة الدول الأفريقية إلا أنها عبرت عن توجه مصرى مميز لحل المشكلات التى تواجهها القارة الأفريقية ككل .

السمة الخامسة هى محاولة الدبلوماسية المصرية استعادة دورها النشط ولا سيما فى اطار بعض القضايا العربية الاقليمية ، وهو ما تبلور فى المبادرة بدعم مواقف الدول الخليجية للحيلولة دون توسيع رقعة الحرب العراقية الايرانية وكذلك فى المبادرة بالتوسط - منذ بداية العام بين السودان وأثيوبيا لحل الخلافات بينهما .

وفى ضوء السمات الخمس الرئيسية وكذلك فى ضوء التفاعلات المصرية الدولية المختلفة يمكن الاشارة إلى مجالات تحرك الدبلوماسية المصرية على النحو التالى :

١ - ترسيخ الانفراج المصرى - العربى :

بدا منذ الأيام الأولى لعام ١٩٨٧ أن الدبلوماسية المصرية كانت حريصة على متابعة الانفراج فى العلاقات العربية وترسيخه قدر الامكان ، وساعدها على ذلك أن المنطقة العربية تعرضت لعدت تحديات بدا معها أن غياب مصر عن الساحة العربية يضر كثيرا بالعديد من الأطراف العربية . وبالرغم من أن الانفراج فى العلاقات العربية - المصرية لم يؤت ثماره إلا قبل شهرين من نهاية العام ، إلا أنه كان حصادا للسياسات المصرية التى مورست فى السنوات الست السابقة . ويمكن القول إن سياسة مصر العربية خلال عام ١٩٨٧ كان لها عدة مسارات على النحو التالى :

١ - المشاركة الدائمة فى القضايا العربية الكبرى مما يؤكد أن مصر تمثل عنصرا أساسيا فى حل هذه القضايا . فقد استمرت مصر فى دعم العراق فى حربه مع إيران ، وقدم الرئيس مبارك أثناء انعقاد قمة المؤتمر الاسلامى فى الكويت فى ٢٦ يناير مشروعا خاصا بحرب الخليج ، كما تضامنت مصر مع الكويت والسعودية بعد تعرض الأولى لهجمات الصواريخ الايرانية إذ صرح الرئيس مبارك بأن هذا عمل لا مبرر له وأن أى عدوان على دول الخليج هو تهديد لأمن مصر القومى .

وبالنسبة للقضية الفلسطينية فقد استمرت مصر في تأكيد الالتزام بالحق الفلسطيني ، وممثله الشرعي ، والتنسيق مع دول عربية كثيرة لعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا . وحاولت الدبلوماسية المصرية التقريب بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد توقف الحوار الأردني الفلسطيني في فبراير ١٩٨٦ . وأظهرت اهتماما بالقضية الفلسطينية في الوقت الذي تراجع فيه الاهتمام بها في فترة تصاعد حرب الخليج ، وكان هذا واضحا أثناء زيارة كل من وزير الخارجية والأمريكي والنائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي لمصر خلال شهر أكتوبر .

وعلى صعيد آخر قامت مصر بجهود وساطة بين السودان وأثيوبيا للتغلب على مشكلة الجنوب السوداني .

٢ - انتهاج سياسة غير متشددة تجاه الدول العربية الراديكالية . فقد صرح الرئيس مبارك لجريدة الاتحاد الظبيانية في ١/١٨ قبل انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي أن الرئيس الأسد « صديق أعرفه جيدا وأحترمه وإنني لا أستطيع أن أرى الرئيس السوري أمامي وأهاجمه حتى ولو هاجم مصر لأنه أخ وصديق رغم حزني لتطاول الاعلام السوري على مصر » .

وقد مارست مصر نفس السياسة مع ليبيا ، إذ صرح الرئيس مبارك في يناير إن الرئيس الليبي « لو مد يده نحوي فسوف أمد يدي بشرط أن لا يمد يده وهي ملغمة بالمفرقعات » . كذلك كان موقف مصر من حادث لجوء طيارين ليبيين إلى الأراضي المصرية بطائراتهم وطلبهم اللجوء السياسي في مصر ، إذ أعلنت استعدادها لاعادة الطائرتين إلى ليبيا نظير إعادة ثلاثة من المصريين المحتجزين في السجون الليبية . ولم تلجأ مصر إلى استغلال الحادث في فتح جبهة من التراشق الاعلامي مع ليبيا بل سعت إلى تطويق آثاره بقدر الامكان .

٣ - فتح قنوات الاتصال على المستوى الثنائي مع مختلف الدول العربية دون انتظار عودة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول ، ودون انتظار قرارات مؤتمر قمة عربي يعيد مصر للجامعة العربية ، ودون الحاح مصري لعودة العلاقات الدبلوماسية . ويؤكد هذا اللقاءات المصرية العربية على المستوى الرسمي والزيارات المتبادلة خلال العام .

وقد أعطت الدبلوماسية المصرية نتائج إيجابية ملموسة على الصعيد العربي ، فقد زاد الاحساس لدى الأوساط الرسمية والشعبية العربية بضرورة عودة مصر للصف العربي وهو ما انعكس في تصريحات عديد من المسئولين العرب .

ومن جهة أخرى استعادت مصر عضويتها في عديد من الاتحادات العربية مثل الاتحاد العربي للألعاب الرياضية ، واللجنة الكشفية العربية التي ألغت قرار تعليق عضوية مصر ، كما ألغى المجلس الأعلى لاتحاد الأطباء العرب تجميد عضوية مصر في فبراير . كما حضرت مصر اجتماعات اتحاد الغرف التجارية العربية في سوريا في ابريل ، كما تم اختيار القاهرة مقرا للمجلس العربي للطفولة والتنمية أثناء اجتماعات عمان في ابريل . كما عادت مصر إلى الاتحاد العربي للصناعات الهندسية في شهر ابريل ، واستأنفت مصر عضويتها في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

وفي الواقع فإن هذه التطورات لم تكن معزولة عن مسار الحرب العراقية الايرانية ، وكذلك تطورات القضية الفلسطينية ، اللتين أتاحتا فرصة للدبلوماسية المصرية لأن تؤكد التزامها بالقضايا والأهداف القومية العربية . فبالنسبة لحرب الخليج ومع زيادة احتمالات توسيع رقعتها - خاصة مع بداية العام - بدا أن التوازن الاقليمي في المنطقة هو لغير صالح البلدان الخليجية العربية ، ومن ثم صار الخيار المطروح والأكثر فعالية هو قيام مصر بلعب دور أكثر تأثيرا في المجال العربي لاضافة سمة التوازن على كفتي الميزان العسكري والاستراتيجي في المنطقة وأيضا التوازن النفسي . وإذا كان حرص الدول الخليجية على استعادة التوازن مع إيران سببا في توجهها ناحية مصر ، فإن مصر أيضا وجدت أن المناخ العربي هو أكثر قابلية لقبول دور مصري ، وفي نفس الوقت لتجنيب المنطقة العربية مزيدا من التدهور العسكري والسياسي والذي إذا ما حدث لابد وأن يلقى بظلاله على مصر نفسها . ومن هنا جمعت الحرب العراقية - الايرانية بين بواعث مصرية وخليجية استهدفت الحفاظ على درجة من الاستقرار الاقليمي .

لقد تبلور السلوك الخليجي في التأكيد على ضرورة عودة مصر إلى الصف العربي ، ولكن تأكيد الدول الخليجية على خطأ استمرار سياسة عزل مصر عن العالم العربي لم يكن مقرونا بالتسليم بصواب نهج كامب ديفيد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . وفي هذا الاطار كانت كثافة التحركات الخليجية تجاه مصر وتعدد التصريحات الرسمية المطالبة بعودتها إلى الصف العربي ، كما اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى مساعدة مصر اقتصاديا بصورة غير مباشرة من خلال الاتجاه العام لاستقدام العمالة المصرية وإحلالها تدريجيا محل العمالة الأجنبية التي تنتهي عقود عملها . وكانت البداية ممثلة في المسلك السعودي الرسمي في شهر سبتمبر عندما قررت السلطات السعودية تعديل ترتيب أولوية البلاد التي تستقدم منها العمالة ، وبحيث أصبحت مصر في المرتبة الأولى .

وقد أثار هذا التوجه لدى الدول الخليجية لتقديم العون الاقتصادي لمصر تكهنات عديدة حول هذا العون ، وكانت لقاءات الرئيس مبارك مع القادة الخليجيين سواء في القمة الاسلامية بالكويت أو زيارات بعض المسئولين المصريين لدولة خليجية أو أخرى مناسبات لاثارة هذا الحديث .

ولقد وصل التوجه العربي للسياسة الخارجية المصرية إلى ذروته قبيل قمة عمان الطارئة بما يقرب من شهر ، وظهر ذلك

فى الخطاب الذى وجهه الرئيس مبارك فى بداية فترة رئاسته الثانية فى ١٠/١٣ . وتضمن الخطاب للمرة الأولى تصورا لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين مصر والدول العربية على الرغم من عدم وجود العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الأطراف العربية فى ذلك الوقت . وقد أشار الرئيس مبارك إلى دور مصر العربى باعتباره حصيلة لاعتبارات موضوعية علمية وإدراك واع لحركة التاريخ .

وقد أشار الرئيس مبارك إلى عدة عناصر تشارك معا فى تشكيل هذا الدور المصرى فى المجال العربى وهذه العناصر هى :

أولا : التوصل إلى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العليا ، وبالذات لكيفية الحفاظ على الأمن القومى للأمة العربية ومواجهة الأخطار التى تعترض مسيرتها ، ووضع استراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الأخطار تلتزم بها جميع الأقطار العربية بصرف النظر عن الخلافات القائمة بينها .

ثانيا : الحفاظ على استقلال الارادة العربية والعمل على توفير الحرية للقرار العربى .

ثالثا : التزام كل قطر عربى باحترام المواثيق الأساسية التى قصد بها أن تحكم الحركة العربية الواحدة وفى مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك . وأن مصر ستظل وفية لهذه المواثيق وأمينة عليها .

رابعا : التزام جميع الأقطار العربية بمبدأ الاحترام المتبادل وبعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى .

خامسا : توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأساس الذى يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة فى المنطقة ، ويجب أن يكون هذا التصور بعيدا عن العنصرية ، والتمييز العرقى والطائفية رافضا لدعاوى التوسع الاقليمى والهيمنة والسيطرة ونظريات التفوق .

سادسا : العمل على تعزيز الجبهة العربية عن طريق تعميق التضامن بين الأقطار العربية وتسوية المنازعات القائمة بينها وديا ، ودون حاجة إلى اللجوء إلى أساليب القوة والأطراف الأجنبية ، مع مراعاة المتغيرات التى ظهرت فى العقدين الماضيين وتلقى بظلالها على فكرة الوحدة العربية الشاملة والفورية .

سابعا : الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية فى الوطن العربى والاسراع فى استيعاب التكنولوجيا الحديثة واتباع الأساليب العلمية الحديثة فى الانتاج وثمة ثلاث ملاحظات هامة :

١ ـ إن هذه المرة الأولى التى تطرح فيها القيادة المصرية تصورا كاملا ومحدد العناصر عن تفاعلات مصر مع الدول العربية الأخرى ، وأيضا للتفاعلات العربية الجماعية ـ بما فيها مصر ـ ودول الجوار الجغرافى . والواضح أن هذا التصور لم يقتصر على الشق الأمنى / العسكرى وحسب بل تضمن أيضا متغيرات خاصة بالتفاعلات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية .

٢ ـ إن هذا التصور لم يلق العبء على طرف واحد من أطراف العلاقة ، بل حاول أن يجعل كافة الأطراف العربية شركاء فى مسئولية حماية الذات ومواجهة التحديات ومحاولة اللحاق بركب التطور والتحديث الجارى فى باقى بقاع العالم . وهنا فمثلما على مصر دور ترغب القيام به ، فإن الأطراف العربية الأخرى عليها أيضا أدوار مماثلة حتى تستقيم العلاقة وتؤتى ثمارها المرجوة ويظل البحث عن أنسب هذه الوسائل لتجسيد هذه العلاقة محل اجتهادات وتبعا لمتغيرات الأحداث ، ولكن دون الاخلال بمبدأ التكامل والمشاركة فى المسئوليات العربية .

٣ ـ إن هذا التصور أوضح التمسك المصرى بصورة لا تحتمل اللبس ـ بالمواثيق العربية الأساسية ـ وهى ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربى المشترك ـ ليضع حدا فاصلا للجدل الذى شهدته الساحة السياسية العربية عن مدى الالتزام المصرى بهذه المواثيق فى ضوء معاهدتها مع الطرف الاسرائيلى .

إن وضوح ذلك التصور المصرى أعطى زخما قويا لاطروحات الدول العربية التى دعت إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وعودتها إلى الصف العربى . إن عام ١٩٨٧ هو بحق عام التوجه العربى لمصر ، وعام التوجه المصرى للعرب .

٢ ـ تأطير العلاقات مع اسرائيل :

يقصد بلفظة تأطير « وضع الأطر المناسبة للتفاعلات مع اسرائيل » . وإذا كانت معاهدة ١٩٧٩ تشكل الأساس القانونى لهذه التفاعلات ، فإن عام ١٩٨٧ بلور من حيث الواقع ـ الأطر السياسية المناسبة لهذه التفاعلات . والفارق بين الاطارين القانونى والسياسى كبير ، خاصة فى ضوء سعى اسرائيل إلى توظيف الاطار القانونى فى ترسيخ قناعة مؤداها أن لاسرائيل حقوقا على مصر بحكم المعاهدة ، وبحيث تؤدى ممارسة هذه الحقوق إلى تقييد حركة الدبلوماسية المصرية والحد عمليا من متابعتها لأهدافها فى الانفراج العربى ، وممارسة سياسة دولية أكثر توازنا وأكثر التصاقا بقضايا الشعب العربى الفلسطينى . ولقد حاولت الدبلوماسية المصرية فى السنوات الست السابقة أن تصل إلى صيغة أكثر توازنا فيما بين اسرائيل وباقى الأطراف العربية ، وكثيرا ما اصطدمت المحاولات المصرية بعقبات عديدة سواء من الجانب الاسرائيلى أو الجانب الأمريكى . وتعد المحاولات التى شهدها عام ١٩٨٧ استكمالا لهذا الطريق الذى استهدف صياغة علاقة مصرية مع كل من اسرائيل والأطراف

العربية في آن واحد ، وليس اعتماد العلاقة مع طرف كبديل للطرف الآخر . ويبدو من تحركات الدبلوماسية المصرية أن محاولة لعب دور وسائطى بين الأطراف العربية وبين اسرائيل لم تصل بعد إلى نتائج ملموسة ، وبالرغم من ذلك فإن الهدف فى حد ذاته لم يزل قائما .

إن التأطير السياسى للعلاقة مع اسرائيل عنى فى الدرجة الأولى أن تمارس مصر تفاعلاتها مع اسرائيل وفق مفهوم أن اسرائيل مثلها مثل أى دولة أخرى ليست لها مميزات أو حقوق أكثر مما تفرضه التفاعلات المتكافئة . وقد وضح أن هذا المفهوم المصرى يصطدم بمحاولات اسرائيل فرض صيغة تعنى أن لها الأولوية فى سلم علاقات مصر الدولية ولا سيما مع الدول العربية ، وتعنى أيضا فرض نهج بذاته على الحكومة المصرية فى تعاملها مع أحزاب المعارضة وصحفها التى تنهج نهجا رافضا لمعاهدة ١٩٧٩ ولكافة أشكال الوجود الاسرائيلى فى مصر ، وهى أمور تتجاوز كثيرا نصوص وروح معاهدة ١٩٧٩ ذاتها وأيضا تتجاوز كثيرا ما تفترضه العلاقة المتكافئة . ومن هنا كانت كافة الاحتجاجات الاسرائيلية مرفوضة رسميا باعتبارها تمثل نوعا من الضغط الأدبى والسياسى غير المقبول ، يتواكب مع ذلك انتهاء القيادة السياسية إلى نتيجة مؤداها أن محاولات اسرائيل لتكريس كامب ديفيد كنمط يجب فرضه على الأطراف العربية الأخرى هى محاولات ليست مقبولة على أساس أن متغيرات الواقع العربى والمصرى أيضا قد تجاوزت هذا النوع من السياسات . والوجه الآخر لهذه الخلاصة هو تأييد القيادة السياسية المصرية للمؤتمر الدولى الذى تحضره القوتان العظميان إلى جانب الأطراف المباشرة والمعنية بالصراع العربى الاسرائيلى بغية حله حلا شاملا وعادلا ، وهى الدعوة التى ما زالت ترفضها الحكومة الاسرائيلية بالرغم من كل المناورات والانقسامات التى يعلن عنها فيما بين طرفى هذه الحكومة .

٣ - التوازن فى المجال الدولى :

لم يعد التوازن فى ممارسة العلاقات الدولية ترفا أو أمراً يحتمل الجدل ، بل صار ضرورة تفرضها كافة المتغيرات الدولية . ولا يعنى التوازن هنا أن تدير الدولة - ولا سيما - الصغرى - علاقاتها الدولية بصورة متكافئة ومتساوية دون زيادة أو نقصان مع الأطراف الأخرى خاصة المتصارعة ، ولا يعنى أيضا التوجه نحو طرف دولى بنفس القدر الذى تتوجه فيه إلى طرف دولى آخر ، فضلا عن أنه لا يعنى اتخاذ مواقف وسياسات يشوبها الغموض وتفقد وضوح الرؤية والأهداف .
لقد شهدت التفاعلات الدولية بين الشرق والغرب نوعا من الانفتاح ومحاولات بناء مناخ من الثقة المتبادلة بالرغم من تمسك كل طرف بأهدافه فى حماية ذاته وبناء مستقبله الاقتصادى والاجتماعى بالطريق الذى يحلو له ، ولم يكن معقولا أن تسعى الدولتان العظميان إلى تحقيق قدر معقول من الانفراج المتبادل والسعى إلى توقيع اتفاقيات فى مجالات شتى ، وأن تظل الدول الصغرى بعيدة عن ممارسة هذا النوع من الانفراج السياسى على مختلف الدول والأنظمة السياسية .

هذا المناخ الدولى جاء بأحد أهم المجالات أمام الدبلوماسية المصرية وهو ترسيخ الانفراج فى علاقاتها الدولية ولا سيما مع الدول التى شهدت قدرا من التباعد فى سنوات كثيرة خلت . ويأتى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية فى مقدمة هذه الدول . ولقد شهد عام ١٩٨٧ قفزات نوعية هامة فى الانفتاح المصرى على هذه الدول ، كان أبرز سماته تبادل الزيارات وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ومواصلة البحث عن قناعات سياسية مشتركة حول المشكلات الدولية والاقليمية المختلفة ، ويبرز فى هذا الإطار الاتفاق المصرى - السوفيتى حول عقد المؤتمر الدولى لحل القضية الفلسطينية ومشاركة الاتحاد السوفيتى بصلاحيات كاملة فى الاعداد وأثناء سير المفاوضات فى إطار هذا المؤتمر الدولى .
إن خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة لم يمنع استمرار تلك الفجوة بين التصورين المصرى والأمريكى فيما يتعلق بتسوية مشكلة الديون وفوائدها المستحقة على مصر . كما بدا فى فترات متعددة أن موضوع المعونات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة لمصر هى محل تباينات سواء على أسس فنية أو على أسس اقتصادية وسياسية أيضا . وفى نفس الوقت فقد أبدى الاتحاد السوفيتى ، بالرغم من عدم خصوصية العلاقات معه ، تفهما كبيرا للأزمة الاقتصادية المصرية ، وهو ما ظهر فى الاتفاق الخاص بتسوية الديون العسكرية السوفيتية المستحقة على مصر فى شهر مارس ١٩٨٧ ، والذى جاء نموذجيا بكافة المقاييس الاقتصادية والسياسية . ويبرز هذا المثال أهمية العمل على الانفتاح على كافة الدول وعدم اعتماد مبدأ تخصيص العلاقة مع طرف دولى بذاته دون النظر إلى الأبعاد غير المضمونة لهذا النوع من العلاقات غير المتكافئة .

إن التوجه نحو مختلف الدول والأنظمة يطرح بقوة امكانية الحصول على عوائد اقتصادية - سياسية وفنية يصعب الحصول عليها إذا ما تم التوجه نحو طرف دولى بذاته أيا كانت النوايا المعلنة لهذا الطرف . كذلك فإن التوافق فى المصالح الذى يبدو فى بعض الأحيان راسخا ، ينبغى ألا يمنع القيادات السياسية للدول الأصغر - ومن بينها مصر - من التحسب للمخاطر الكامنة والاختلافات المتوقعة فى الرؤية على الأقل فى شق من المصالح الأمنية والاستراتيجية معا .

إن تنشيط التفاعلات مع الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الاشتراكية لم يكن المظهر الوحيد لتوجهات التوازن ، ويمكن القول أن التوجه ناحية أوربا الغربية بامكانياتها الاقتصادية وطموحها السياسى والعسكرى هو مظهر آخر لا يقل أهمية .

ولقد استوعب عام ١٩٨٧ كثيرا من التفاعلات المصرية الأوربية وكان من أهداف التحركات الدبلوماسية المصرية أن حث أوربا على لعب دور هام فى القضايا الشائكة فى المنطقة ، واستغلال امكانياتها لدفع الجهود وتحريك العجلات التى توقفت بفعل اعتمادها على جهود دولة عظمى وحيدة .

٤ ـ البعد الاقتصادى فى التفاعلات المصرية :

لم تتوقف التحركات المصرية عن متابعة السير فى ذلك الطريق الوعر الذى يبغى الدمج بين التحركات الدبلوماسية وقضايا التنمية فى الداخل . وأبرز مظاهر هذا الطريق هو تأمين المعونات الاقتصادية والمنح ، والتوصل إلى اتفاقيات مع الدول المختلفة ـ وخاصة المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا ـ تفتح الطريق أمام قدرات هذه الدول للاستثمار داخل مصر . ويبدو من مراجعة عام ١٩٨٧ أن الشق الذى استأثر بالاهتمام هو تسوية أزمتى الديون العسكرية والاقتصادية وفوائدها المستحقة على مصر سواء للولايات المتحدة أو لعدد كبير من الدول الأوربية الغربية . وهذه التسوية تطلبت العمل فى أكثر من جهة سياسية واقتصادية وأيضا اعلامية سواء فى الداخل أو فى الخارج . ويتضح من زيارات الرئيس مبارك وكذلك من زيارات العديد من كبار المسئولين المصريين إلى الولايات المتحدة والدول الغربية ، وكذلك من تفاعلات مصر مع ممثلى الصندوق الدولى والبنك الدولى إن هذه المسألة كانت لها الأولوية نظرا للظروف الضاغطة التى يمرّ بها الاقتصاد المصرى من ناحية ، ومن ناحية أخرى للتأثيرات غير المرجوة التى يمكن أن تترتب على عدم التوصل إلى اتفاقات بخصوص أقساط الديون وفوائدها فيما يتعلق بعلاقة مصر مع الدول المقرضة ، ولا يمكن القول إن حصاد عام ١٩٨٧ كان كله إيجابيا فضلا عن أنه لم يكن سلبيا تماما ، إذ أمكن التوصل إلى عدة اتفاقات مع بعض الدول الأوربية ، فى حين ظلت الحلول المطروحة لتسوية هذه المسألة بين مصر وأمريكا غير مقبولة مصريا والمتوقع أن تظل مجالا لبحث مكثف بين مصر والادارة الأمريكية .

إن قضية تسوية الديون وفوائدها لم تكن قاصرة على علاقة مصر وأمريكا والدول الأوربية وحسب ، بل صارت ، مثلما وضح فى سياق التفاعلات الأفريقية / الأفريقية ذاتها ، إحدى القضايا العامة التى أثيرت حولها اجتهادات عديدة ، بداية من الامتناع كلية عن سداد الفوائد والديون أو التوقف كلية عن سداد الفوائد إلى السعى إلى جدولة أصول الدين مع مناشدة الدول المقرضة أن تضع جداول بالتشاور مع الدول المدينة ، وبحيث تتناسب مع أوضاع هذه الدول وظروفها الاقتصادية الحادة . والطرح المصرى الذى شهدته المحافل الدولية المختلفة كان مقتضاه أنه من الضرورى الالتزام بالشرعية الدولية بما يعنيه ذلك من الالتزام بسداد الديون وفوائدها ، ولكن فى اطار من تسويات جديدة مع الدول المقرضة والهيئات الدولية التمويلية . والجدير بالذكر أنه تواكبت مع هذا الطرح اجراءات داخلية مصرية للحد من الاقتراض من الخارج ، إلا فى أضيق نطاق ، مع اتخاذ اجراءات اقتصادية بالتشاور مع صندوق النقد الدولى تحت عنوان برنامج الاصلاح الاقتصادى .

■■

ملحق
جهاز الدبلوماسية المصرية
(وزارة الخارجية)

نبذة تارخية :

ثمة دلائل على أن الفراعنة كانوا من أول من أدرك أهمية انشاء جهاز خاص للشئون الخارجية يقوم برعاية وكتابة وتسجيل وحفظ المراسلات الدبلوماسية بين مصر والبلاد الأخرى . وفى تاريخ مصر الحديث وحين شكل أول مجلس للنظار فى أغسطس ١٨٧٨ ، اشتمل على نظارة مستقلة للخارجية تولاها نوبار باشا رئيس مجلس النظار ، وتم الابقاء عليها رغم الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ . ومع اعلان الحماية البريطانية ١٩١٤ ألغى منصب ناظر الخارجية والذى عاد مرة أخرى فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الخاص بالغاء الحماية البريطانية على مصر . وقد نص أول دستور مصرى صدر فى ١٤ مارس ١٩٢٣ على حق ملك مصر - لأول مرة - فى تعيين الممثلين السياسيين وعزلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية . وفى أكتوبر ١٩٢٥ صدر أول قانون يضع نظاما للوظائف السياسية . وبعد قيام الجمهورية فى ١٩٥٢ صار د. محمود فوزى أول وزير خارجية لمصر فى ظل هذا النظام . وفى ١٩٥٥/٩/٢١ صدر قانون خاص بتنظيم وزارة الخارجية ونصت مادته الأولى على أن تتولى الوزارة تنفيذ السياسة الخارجية لمصر ، ودراسة كافة الشئون المتعلقة بها والسهر على تنمية علاقات مصر مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح المصريين وحمايتهم فى الخارج .

تنظيم الوزارة :

فيما يتعلق بتنظيم الوزارة يقع على قمتها الجهاز الرئاسى للوزارة ، والذى يتولى الاشراف الكلى والعام على أنشطة الوزارة وأجهزتها المختلفة . وعلى رأس هذا الجهاز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية .

وإلى جانب الجهاز الرئاسى يوجد ديوان عام الوزارة ، والبعثات التمثيلية فى الخارج ، والتى تتولى تجميع المعلومات ودراستها وتحليلها وتقديرها وابداء الرأى فى وسائل تنفيذ القرار الموصى به . ويقع داخل الديوان العام مجموعة من الادارات بعضها فنية وأخرى متخصصة وثالثة إدارية سياسية وهى التى تتولى مسئولية الجانب السياسى من عمل الوزارة وأهمها الادارة العربية ، الادارة الأفريقية ، الآسيوية ، إدارة أمريكا الشمالية ، إدارة شئون فلسطين ، إدارة شئون الجامعة العربية ، إدارة شئون السودان والتكامل ، إدارة اسرائيل ، إدارة أوربا الغربية ، إدارة أوربا الشرقية .

وإلى جانب هذه الادارات توجد مجموعة أخرى خاصة بشئون العاملين ، الشئون المالية والادارية .

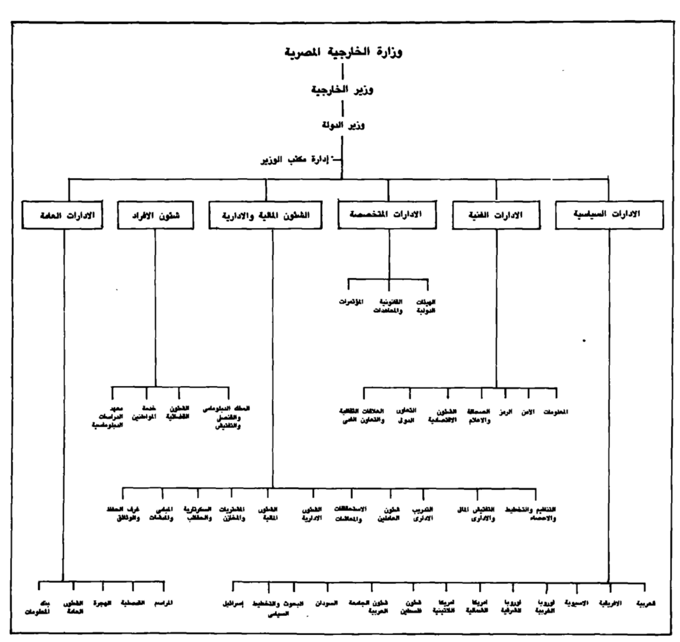
وبصفة عامة هناك إثنتى عشرة إدارة سياسية مقسمة جغرافيا إلى جانب سبع إدارات فنية وأهمها إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى ، وإدارة المراسم التى تعتبر حلقة الاتصال بين البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية ، وإدارة المعلومات التى تتولى تنظيم تداول المعلومات بين ديوان عام الوزارة وبين البعثات السياسية فى الخارج وبين أجهزة الدولة المعنية ، وهناك أيضا إدارة خدمة المواطنين وتتولى تلقى شكاوى وتظلمات المواطنين .

ونظرا لحاجة الوزارة إلى المهارات المتخصصة لمتابعة المتغيرات المتطورة فى الشئون الدولية فقد أنشىء معهد خاص للدراسات الدبلوماسية فى عام ١٩٦٦ يتولى تدريب العاملين فى مجال العلاقات الدولية والخارجية . ويعد فى حقيقة الأمر

تطويراً لادارة التدريب التى سبق وأن أنشئت فى عام ١٩٦٢ . وقد استكمل المعهد الدبلوماسى إطاره القانونى بقرار جمهورى فى ١٩٦٩ .

وتعقد فى المعهد دورات لمدة سنة دراسية للدبلوماسيين الجدد ، كما ينظم دورات خاصة للدبلوماسين المنقولين للخارج وزوجاتهم ، وأيضا الملحقين الفنيين (العسكريين ، التجاريين ، الاعلاميين) الموفدين للعمل بالبعثات الدبلوماسية المصرية ، فضلا عن إعداد دورات تدريبية متخصصة، بالميدان الدبلوماسى من أبناء الدول الشقيقة والصديقة .

ويتجمع عدد من إدارات الوزارة تحت اشراف أحد الوكلاء . بينما يتبع عدد آخر من الادارات وزير الخارجية أو وزير الدولة للشئون الخارجية مباشرة ، وتتوقف تسمية تلك الادارات على رغبة وتوجيهات الوزير . ويشير الشكل المرفق إلى هيكل وزارة الخارجية المصرية بكافة إداراتها وأقسامها :



المصدر جمال بركات والدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها . الرياض ١٩٨٥ ، ص ٧٧

القسم الثالث

الدفاع والقوة العسكرية

- السياسة الدفاعية المصرية
- سياسة التسليح المصرية

أولاً - السياسة الدفاعية المصرية

كانت السياسة الدفاعية المصرية فى مجملها امتدادا لسياستها الدفاعية منذ عام ١٩٨١ حيث لم يكن هناك تغير جوهرى سواء فى الظروف المحيطة بمصر أو فى الداخل تدفع إلى إحداث تغيير جوهرى فى هذه السياسة . إلا أن هناك ظروفا كان لابد وأن تؤثر بشكل ما على هذه السياسة .

كانت أهم الظروف المؤثرة على السياسة الدفاعية لمصر هى :

— حدة الأزمة الاقتصادية الداخلية بما يدفع إلى العمل على خفض الانفاق الدفاعى .

— تحسن العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتى بعد توقيع اتفاقية اقتصادية حول الديون المصرية للاتحاد السوفيتى .

— تصاعد الصراع فى الخليج بشكل يهدد الأمن القومى ويهدد بعض دول الخليج العربية وتطلع هذه الدول إلى معاونة مصرية .

— اتمام بعض الاتفاقات الخاصة بالأسلحة والتى لم تكن قد نفذت فى الأعوام الماضية .

— انهماك القيادة والقوات الليبية فى الصراع فى تشاد بما يخفف من حدة التوترات معها .

وإذا كانت هذه هى الظروف التى استجدت وتؤثر على السياسة الدفاعية لمصر ، فإن عناصر الثبات فى السياسة الدفاعية أدت إلى استمرار الخطوط الرئيسية لهذه السياسة وهى :

١ - استمرار الالتزام بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل بما يخفف من إدراك احتمالات التهديد الرئيسى فى الوقت الحاضر .

٢ - استمرار العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بما فيها العلاقات العسكرية .

٣ - تقدم الصناعات العسكرية فى مصر خلال العام بما يزيد من تحسن ميزانها العسكرى .

رغم ذلك فقد عكست تصريحات وزير الدفاع فى المناسبات المختلفة ، وكذا مناقشات مجلس الشورى حول بعض الموضوعات الأمنية ، احتمال تبلور مفاهيم ونظريات جديدة للسياسة الدفاعية المصرية . وقد ترددت خلال هذه التصريحات والمناقشات بعض المصطلحات التى تستحق الدراسة والبحث وأهم هذه المصطلحات هى « الردع » ، و « التوازن » ، و « ارتباط أمن مصر بأمن الخليج » .

الردع والتوازن العسكرى :

تراوحت تصريحات وزير الدفاع عن العقيدة العسكرية فى مصر وسياستها الدفاعية حول مفهومى « الردع » و « التوازن العسكرى » كما اشتملت على مفهوم الدفاع . فيذكر فى أوائل مارس أن « عقيدتنا ذات طابع سلبى دفاعى .. نحن نؤمن بالردع » كأساس لاستراتيجيتنا النابعة من العقيدة الاسلامية لأنها عقيدة غير عدوانية » وفى منتصف أغسطس صرح بأننا بنينا استراتيجيتنا على أساس « التوازن العسكرى » مع الدول المحيطة بتوفير الحجم الذى يتناسب مع امكانيات جيراننا من حيث الكيف والكم و « الردع » ، وذلك من خلال امتلاك القدرة التى تستطيع اقناع الأطراف حولنا أن لدينا القدرة وامكانية استخدامها فى الوقت المناسب » . وفى منتصف أكتوبر صرح بأن القوات المسلحة قطعت شوطا كبيرا فى التطوير وتحقيق قوة الردع » وفى نهاية أكتوبر يقول : « لن نسمح لأحد بأن يصول ويجول فى المنطقة وأن يضرب كيفما يشاء دون أن « نردعه » ونرد له الصاع صاعين » .

يلاحظ أن التصريحات تركزت حول « الردع » كأساس للاستراتيجية العسكرية ، ثم « التوازن العسكرى » من حيث الكيف والكم وهى مفاهيم مختلفة ، وربما توضح هذه التصريحات أيضا صعوبة اتباع سياسة واستراتيجية دفاعية مصرية ، فى ظروف تفوق اسرائيل الكمى والنوعى دون تعاون

دفاعى مع باقى دول المواجهة العربية ، وخاصة سوريا أكبر هذه الدول من حيث القدرة العسكرية . « فالردع » يتطلب قدرة على الحاق خسائر أكبر من أن يتحملها الخصم ، أو من المكاسب التى يستطيع أن يحققها ، وهو أمر يصعب تحقيقه مع تفوق اسرائيل الجوى والنووى ، وتوفر الصواريخ متوسطة المدى لديها من جهة ، وظروف القيود على استخدام القوات وخاصة الجوية والصاروخية ووسائل الدفاع الجوى المصرية فى سيناء من جهة أخرى .

ومن جهة أخرى فإنه يصعب تحقيق « التوازن العسكرى » مع اسرائيل بامكانيات مصر منفردة نتيجة للعلاقات الخاصة جدا بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التى تضمن لاسرائيل التفوق على كل دولة عربية على حدة ، والتى أدت إلى تحقيق تفوق اسرائيلى كبير على مصر فى مجالات المدرعات والقوات الجوية ، وتفوقا محدودا فى القوات البحرية . بالاضافة إلى ذلك فإن تقدم الصناعة العسكرية الاسرائيلية يحقق لها تفوقا فى مجال الصواريخ والأسلحة النووية ويزيد من صعوبة تحقيق التوازن فى هذا المجال . وأخيرا فإن القيود على حجم القوات المصرية فى سيناء ونوعيتها وخاصة فى مجالات الدفاع الجوى والقوات الجوية والصاروخية توفر لاسرائيل فرصة السبق فى سيناء مقابل القوات المصرية ، وهو ما يتنافى مع فكرة التوازن .

وليس من المتوقع أن يكون المقصود بالردع هنا هو ليبيا وإيران ، فالأولى - رغم ما لديها من أسلحة - لا تستطيع أن تجازف بالقتال أو بالقيام بعمل عسكرى ضد مصر لأسباب تتعلق بالتوازن الاستراتيجى وحسابات القوة الشاملة وليست القوة العسكرية فقط ، فضلا عن صعوبة السماح لقوات أجنبية بالعدوان على مصر من أراضيها أو باستخدام معداتها ، وكذلك انشغالها بالصراع فى تشاد بما لا يسمح لها بمجرد التفكير فى العدوان على مصر . أما إيران فإن تحقيق « التوازن » أو « الردع » بالنسبة لها يحتاج إلى تنسيق دفاعى مصرى مع دول الخليج والعراق ، وهو ما لم يتم حتى نهاية العام رغم وجود بعض مجالات التعاون مع هذه البلاد .

مما سبق يتضح أن التنسيق الدفاعى والعسكرى بين مصر وباقى الدول العربية هو ضرورة حتمية لتحقيق أى من استراتيجيات « الدفاع » أو « التوازن » العسكرى » أو « الردع » فى الدفاع عن مصر ، وهو أمر سبق أن أدركته العسكرية المصرية على مدى التاريخ الطويل ، وهو ما أشار اليه وزير الدفاع فى بعض تصريحاته خلال هذه السنة عن ضرورة وجود عقيدة عسكرية عربية موحدة » الأمر الذى يعتبر حتميا لتحقيق الدفاع عن أى بلد عربى وليس عن مصر فقط .

السياسات الدفاعية المصرية وحرب الخليج :

كان لتصاعد حرب الخليج خلال عام ١٩٨٧ انعكاساته على تصريحات القيادة العسكرية المصرية ، وتصور الدور العسكرى المصرى خارج مصر ، خاصة وأن التهديد الايرانى امتد إلى دول الخليج العربية التى تتميز بقلة تعداد سكانها وصعوبة بنائها لقوات مسلحة قوية قادرة على التصدى للخطر الايرانى ، الأمر الذى دفع هذه الدول إلى تقوية علاقاتها مع مصر منذ بداية العام من خلال مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الاسلامى ، ثم تبادل الزيارات العسكرية ، وأخيرا إعادة العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول ومصر . وهكذا فإن الدور العسكرى المصرى فى الخليج أصبح أحد الأسئلة الملحة على كل من القيادتين السياسية والعسكرية المصرية .

انعكست بعض عناصر هذا السؤال فى تصريحات القيادة العسكرية المصرية ممثلة فى وزير الدفاع حيث صرح فى ١٢ يناير : « السياسة العسكرية المصرية تهدف إلى المحافظة على استقلال الدولة وسلامة أراضيها وتأمين حدودها وامتدادها القارى ومصالحها القومية ، والالتزام باتفاقية السلام لاستغلال فترة السلام لبناء وتسليح القوات المسلحة ورفع المستوى الأدائى وتطويره ، وتأمين الملاحة فى البحر الأحمر باعتباره شريانا حيويا للاقتصاد القومى ، وتأكيد دور مصر عربيا وأفريقيا واسلاميا ، وتقديم المعونة للدول الصديقة ، وتأمين الممتلكات والسفارات المصرية خارج حدودها ضد الارهاب » ، كما أكد إن أمن منطقة الخليج واستقرارها يؤثر على أمن مصر » . وفى ٢٠ يناير صرح : « إن مصر لا ترسل جنودها للقتال فى أى مكان خارج الوطن ، ولا تتورط فى أية أعمال قتالية » ، وفى ٢٧ أكتوبر صرح : « إن التهديدات التى تحيط بنا تهديدات خطيرة ومدمرة لأنه عندما شعر البعض أن هناك من هو أضعف منه اعتدى » وقال : « إننا لن نكون فى يوم من الأيام ضعفاء ، لن نسمح لأحد بأن يصول ويجول فى المنطقة وأن يضرب كيفما شاء ، ... ، دون أن نردعه ونرد له الصاع صاعين » ، و « ما يدور حولنا اليوم يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الضعف هو دعوة للعدوان ، وأن علينا أن نكون يقظين ومستعدين ونعد أنفسنا لكى نكون دائما درعا للأمة العربية وحماة لها ، ورادعا لكل من يفكر فى الاعتداء عليها » . وقد زار وفد عسكرى مصرى على مستوى عال الكويت فى منتصف ديسمبر من نفس العام وخلال هذه الزيارة أكد وزير الدفاع « إن مصر جزء من الأمة العربية ، وأن أمن مصر وأمن الكويت هو أمن عربى واحد » . وأكد أن مصر ملتزمة بكل ما تطلبه الأمة العربية وهى مستعدة للدفاع » ، بينما علق على سؤال عن الاستعداد لارسال قوات مصرية إلى الكويت بأنه من الموضوعات التى لا يمكن مناقشتها على صفحات الجرائد ووسائل الاعلام .

التزمت السياسة الدفاعية المصرية خلال هذا العام فى مجال التعاون العسكرى مع الدول العربية بأن يقتصر هذا التعاون على مجالات الخبرة العسكرية بتقديم الخبراء العسكريين المصريين للدول العربية التى تحتاج إلى ذلك - وهو أمر لم ينقطع أثناء غياب العلاقات الدبلوماسية ، سواء كان ذلك عن طريق الخبراء أو المستشارين ، أو باتاحة الفرصة للدارسين من الدول العربية للدراسة فى المنشآت التعليمية العسكرية للقوات المسلحة المصرية ، أو بالامداد بالسلاح والذخيرة المتوفرة لدى القوات المسلحة . كما التزمت بعدم ارسال قوات للقتال فى أى مكان خارج الوطن ، وبألا تتورط فى قتال .

وينبىء الموقف فى حرب الخليج باحتمال تصاعد الصراع المسلح وتعرض الدول العربية هناك لخطر أكثر من الخطر الحالى - وهو ليس بالقليل - ولا شك أن دول الخليج قد توجهت إلى مصر متطلعة إلى دعمها للدفاع عنها فى حالة هجوم إيرانى عليها ، بعد أن تعرضت الكويت لتهديد ملاحتها البترولية ولقصف منشآتها وخاصة البترولية بالصواريخ ، وبعد أن تعرضت السعودية لمحاولة إحداث القلاقل فيما عرف بحادث مكة ، وتهديد ملاحتها التجارية . ومن جهة أخرى فإن هذه الدول تتصور أنها تستطيع فى المقابل أن تساعد مصر على الخروج من أزمتها الاقتصادية . ومن هنا فإن مصر رغم جميع الظروف ترى بحق أن ليس لديها قوات « للايجار » وهو مبدأ صحيح عموما ، بما فى ذلك حالة الدفاع عن البلاد العربية . إلا أنه يلاحظ أن دول الخليج العربية لا تنقصها موارد السلاح إذ أنها تشتريه من السوق العالمية ولا تجد صعوبة كبيرة فى ذلك ، وأنها تحصل فعلا على الخبرة العسكرية من مصر ومن خارج مصر ، بل أن بعض هذه الدول لديه نسبة ملموسة من العسكريين الأجانب فى قواته المسلحة ، وهكذا فإنها تستطيع أن تحصل على الخبرة من عدة مصادر وليست مقصورة على مصر . أما ما ينقصها فعلا فهو القوة البشرية اللازمة لبناء قوات مسلحة قوية تستطيع الدفاع عنها ، وهو الأمر الذى تتطلع دول الخليج العربية إلى أن تقوم مصر بسد فراغه باعتبار أن الجندى العربى هو الجندى الوحيد الذى يصلح للدفاع عن الأراضى والمصالح العربية ، وأن مصر قد تكون الدولة الوحيدة التى تتوفر لديها القوة البشرية لأداء هذه المهمة خاصة ، وأن أغلب الدول العربية الأخرى مواردها البشرية قليلة ، وأغلبها منهمك فى صراعات أخرى تمنعه من تقديم هذه المعاونة .

وقد يكون الأساس المناسب لاشتراك قوات مصرية فى صراع خارج الحدود هو اعمال معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بشقيها العسكرى والاقتصادى والتى ينص الجانب الاقتصادى فيها فى المادة السابعة على « استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمى إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية فى البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها ، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية ، الزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيق وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف » كما نصت المادة الثامنة بعد تعديلها بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٥٥٢ بتاريخ ٧٧/٣/٢٩ على : « ينشأ فى جامعة الدول العربية مجلس يسمى (المجلس الاقتصادى والاجتماعى) يضم وزراء الدول الأعضاء المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء ، تكون مهمته تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها مما نص عليه ميثاق الجامعة العربية أو هذه الاتفاقية » .

كما أن اشتراك قوات مصرية خارج الحدود يجب أن يكون فى اطار تنظيم دفاعى دقيق تقوم فيه الدول المعرضة للخطر المباشر بالمهمة الرئيسية فى الدفاع عن نفسها وبالتعاون فيما بينها ، وتقوم فيه القوات المصرية فى هذه الحالة بدور الدعم والمعاونة وليس أن تتحمل هى العبء الأساسى فى الدفاع .

كما أن اشتراك قوات مصرية فى صراع مسلح خارج حدودها - بما فى ذلك منطقة الخليج - يجب أن يسبقه تحضير وإعداد جيد يشتمل بالدرجة الأولى دراسة عميقة لطبيعة الحرب ومتطلباتها ، وادخال التعديلات اللازمة والمناسبة على تنظيم القوات المحتمل اشتراكها فى الصراع لتتناسب مع طبيعة الصراع ومسرح العمليات ، ودراسة طبيعة القوات التى يحتمل العمل ضدها من حيث التنظيم والتسليح وأساليب القتال ، وإعداد مسرح العمليات لاستقبال وعمل القوات ، وتخطيط وتنظيم أعمال ومسئولية الامداد والتجهيزات قبل بدء التدخل ، كما يجب وضع الاطار القيادى للعمليات قبله ، ثم اجراء التدريب على أعمال قتال مشابهة للأعمال القتالية المحتمل القيام بها ، وعلى أراضى مشابهة لتلك الأراضى التى يحتمل أن تدور عليها . وتبرز أهمية التحضير المسبق لأعمال التدخل العسكرى بشكل خاص بعد مرور أكثر من سبع سنوات على بدء الصراع المسلح فى الخليج مما ينفى عنه صفة الاستعجال أو الأمر الطارىء ، ويلغى أى تبرير للتدخل بدون تحضير جيد .

التدريبات والمناورات المشتركة :

انعكس استمرار العلاقات العسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة فى اجراء حلقة جديدة من سلسلة مناورات « النجم الساطع » التى تجرى بين قوات تابعة للقيادة المركزية الأمريكية وقوات من الدول العربية فى وقت واحد أو توقيتات متقاربة . وقد اشتركت فى هذه المناورات خلال عام ١٩٨٧ قوات من الصومال ومن عمان بالاضافة إلى القوات المصرية ، وكانت هناك فروق بسيطة فى التوقيت بين اجرائها فى كل بلد عن الآخر . ورغم ذلك فقد تميزت المناورات هذا العام باجرائها بأقل قدر من الاعلام المصرى ، وبدون ذكر لتفاصيل

المناورات . ويرجع ذلك إلى التوتر الذى ساد الخليج فى توقيتات جراء المناورة مما قد يكون سببا لخفض الاعلام عنه لتقليل الاستفزاز لايران ، خاصة وأن موعد المناورة كان تالياً لأحداث مكة .

وبالرغم مما سبق فقد أشار وزير الدفاع المصرى إلى التدريبات والمناورات المشتركة عدة مرات خلال العام ، إذ صرح فى شهر ابريل أنه : « من المنتظر اجراء تدريبات مشتركة مع الولايات المتحدة وبريطانيا ، وأن ايطاليا والأردن طلبا اجراء تدريبات مشتركة » وأكد سيادته أنه : « لا علاقة للتدريبات المشتركة بموضوع الدفاع المشترك » وفى أغسطس صرح : « نحن مستعدون للاشتراك مع أية دولة عربية فى مناورات مشتركة إذا طلبت ذلك » وفى ديسمبر أعلن أنه ستجرى مناورات عسكرية مع الأردن فى يناير من العام القادم ، وأن إيطاليا طلبت أيضا اجراء مناورات معنا وسوف تقرر القيادة السياسية ذلك .

وقد سبق أن أشرنا فى التقرير الاستراتيجى العربى عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ إلى موضوع المناورات المشتركة ، ولكن التصريحات الرسمية خلال هذا العام اشتملت على اصطلاحين « التدريبات » و « المناورات » المشتركة . وما يسمى بالمناورات هو نوع من التدريب الذى يطلق عادة عليه عسكريا اسم « المشروعات بجنود » . أى أنه نوع من التدريب إلا أنه يتميز عنه باشتراك وحدات فرعية ووحدات وأحيانا تشكيلات من مختلف أنواع الأسلحة فى اطار موقف استراتيجى أو تعبوى أو تكتيكى ، وضد قوات تمثل عدوا معينا بتنظيمه وتسليحه وأساليب قتاله وفى ظروف أقرب ما تكون لظروف القتال الحقيقية . وهى تختلف فى ذلك عن باقى أنواع التدريب التى لا تشترط ذلك . وإن هذه المشروعات تهدف إلى تدريب القوات على العمل كفريق والتعاون فيما بينها لتحقيق المهمة . أى أن إجراء هذه المشروعات يفترض مسبقا احتمال تعاون القوات المشتركة فيها فى تحقيق مهام قتالية معينة .

أما باقى أنواع التدريب فيتم فيها التدريب بشكل فردى ويمكن عن طريق تبادل الخبرات الاستفادة من خبرة وأساليب الاستخدام والقتال التى يستخدمها الطرف الآخر المشترك فى التدريب ، وهو ما أشارت إليه التقارير السابقة من أن القوات المسلحة تحقق بلا شك بعض الفوائد التدريبية من إجراء هذه التدريبات . إلا أن هذه الفوائد يمكن تحقيقها عن طريق تبادل الزيارات ، والبعثات الدراسية . وتبادل الخبراء والمراجع الدراسية ، ولا تحتم اجراء تدريبات مشتركة إلا إذا كانت القوات الوافدة ترغب فى تدريب قواتها على أرض الدولة المضيفة باعتبارها مشابهة لأراضى تتوقع أن تقاتل عليها .

ولا شك أن اجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين القوات المسلحة المصرية وأى قوات عربية أخرى هو تدعيم للأمن القومى المصرى باعتباره مرتبطاً تماما بأمن باقى بلاد المنطقة وفقا لتصريحات المسئولين بوزارة الدفاع المصرية ، بل إن هذه التدريبات والمناورات كانت - وما زالت جزئيا - حلقة مفقودة فى سلسلة التعاون العسكرى بين الدول العربية وبينها وبين مصر ، والذى عقدت معاهدات واتفاقيات لتحقيقه دون أن يؤدى ذلك فى المراحل السابقة إلى إجراء تدريبات ومناورات مشتركة مما يصعب من تعاونها عند الضرورة . وإذا كان الأردن هو الدولة العربية الوحيدة التى أجريت معها مثل هذه التدريبات ، فإن إجراءها مع القوات السودانية يعتبر ضرورة لأمن مصر القومى ، وكلما اتسع مجال اجراء هذه التدريبات والمناورات مع قوات دول عربية أخرى كلما كان ذلك تدعيما لأمن وقوات الطرفين . ولا يعنى ذلك الانكفاء على الذات أو تجاهل التطورات العسكرية فى الجيوش غير العربية ، بل أن الانفتاح عليها بهدف معرفة هذه التطورات يعتبر ضرورة لتنمية قدرات القوات وتحسين أدائها . واكتسابها مزيدا من القوة على أن يتم ذلك بالوسائل المناسبة .

الميزان العسكرى :

تأثر الميزان العسكرى المصرى بعدة عوامل أغلبها إيجابى وبعضها سلبى :

١ - تنفيذ صفقات أسلحة سابقة لم تكن قد نفذت فى مراحل سابقة .

٢ - تقدم تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية فى مصر .

٣ - بدء الحصول على قطع غيار من الاتحاد السوفيتى .

٤ - نمو العلاقات العسكرية بين مصر والبلاد العربية .

٥ - خفض الانفاق العسكرى وأثره على حجم القوات المسلحة والتدريب .

تميز عام ١٩٨٧ بتنفيذ عدة صفقات سبق عقدها ولم تنفذ إما لطول فترة التوريد ، أو لمصاعب فى التمويل . وكان أهم هذه الصفقات ما يختص بطائرات الانذار المبكر « هوك آى » والطائرات « ف - ١٦ » وهى صفقات عقدت عام ١٩٨٢ وكان مفترضا أن يبدأ توريدها عام ١٩٨٥ إلا أنها لم تسلم إلا عام ١٩٨٧ ، وتم - وفقا للمعلومات المتاحة - تسليمها بالكامل . وأما طائرات الميراج - ٢٠٠٠ فقد كان من المتفق عليه اتمام تسلمها خلال عام ١٩٨٦ إلا أن المصاعب المالية أدت إلى توقف التوريد ، وقد استؤنف التسليم خلال عام ١٩٨٧ بعد مفاوضات سياسية واقتصادية بين البلدين . وتعتبر هذه الصفقات أهم التغيرات فى الميزان العسكرى خلال العام ، باعتبار أن طائرات الانذار المبكر تخدم كلاً من القوات الجوية والدفاع الجوى ، والاستطلاع والمواصلات ومراكز السيطرة ، كما أن الطائرات « ف - ١٦ » « وميراج - ٢٠٠٠ » تعتبر إضافة إلى القوات الجوية بعد تقادم الطائرات السوفيتية الصنع .

وخطا التصنيع العسكرى المصرى خطوات خلال العام فى اتجاه مزيد من الاعتماد على الذات فى هذا المجال ، وخاصة فى مجال انتاج الأجهزة الالكترونية والردارات وكذا تطوير الدبابات وانتاج العربات المدرعة وغيرها ، مع الاستمرار فى انتاج ما سبق أن أنتجه فى الأعوام السابقة ودخول بعضها مرحلة الانتاج .. ويعتبر الانتاج العسكرى المصرى إضافة هامة إلى الميزان العسكرى حيث تدخل تحسينات كمية ونوعية فى عدة مجالات تزيد من فاعلية وكفاءة القوات .

وأدى توقيع اتفاق اقتصادى بين مصر والاتحاد السوفيتى حول الديون المصرية للاتحاد السوفيتى فى مارس إلى فتح المجال للتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى فى مجالات مختلفة بما فيها المجال العسكرى . ورغم أن القوات المسلحة المصرية ستظل فى اعتمادها على استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما ، إلا أنه قد بدأ العمل لتوفير قطع الغيار للمعدات السوفيتية الموجودة لدى القوات المسلحة المصرية والتى ما زالت تشكل نسبة لا يستهان به من الرصيد المصرى .

وتضيف عودة العلاقات العسكرية الرسمية بين مصر والبلاد العربية ونموها بعد أن كانت مستترة قوة جديدة إلى الميزان العسكرى المصرى ، وبطريق غير مباشر . ففى ظل الخلل الاستراتيجى بين الدول العربية واسرائيل وشروط معاهدة السلام بين مصر واسرائيل يصبح التعاون العسكرى مع الدول العربية إضافة إلى الميزان العسكرى لكل طرف متعاون .

ألقت الأزمة الاقتصادية بظلالها على الميزان العسكرى المصرى مما دعا إلى ضغط الانفاق العسكرى بشدة ، وقد اتبعت القوات المسلحة فى ذلك ما يسمى بسياسة استبدال « الكيف بالكم » . وقد ظهر فى خلال العام انعكاس ذلك فى اتجاه القوات المسلحة إلى الاستغناء عن بعض الوحدات ، وإلى الحد من المشروعات التكتيكية على المستويات الكبيرة . وربما كان هذا الاتجاه غير متوافق مع ازدياد التوترات فى المنطقة وتعرض الأمن العربى وبالتالى الأمن المصرى للخطر مما يستلزم قوات أكثر ، ومعدلات تدريب أعلى . ويلاحظ خلال هذا العام أن القوات المسلحة لم تجر مشروعات تكتيكية بجنود على مستوى الفرق منذ عدة سنوات ، وأن معدلات المشروعات على المستويات الأدنى ، أقل مما سبق . وأن مثل هذه المشروعات لا تغنى عنها طرق التدريب الأخرى فى تدريب مراكز القيادة ، أو استخدام الأجهزة والمقلدات .

■■

ثانيا ـ سياسة التسليح المصرية

كانت سياسة التسليح المصرية فى عام ١٩٨٧ امتدادا لسياسة مصر التسليحية للأعوام الماضية التى يعتبر أبرز ملامحها : تحديث أسلحة القوات المسلحة سواء عن طريق استيراد أنواع الأسلحة أو تصنيعها ، وتنويع مصادر السلاح لتحقيق أكبر قدر من استقلال الارادة المصرية ، ودعم التعاون مع الدول الصديقة العربية والافريقية عن طريق امدادها بالأسلحة دعما لأمن مصر القومى ، ولأمن تلك الدول .

ولتحقيق هذه الأهداف دون التعارض قدر الامكان مع خطة التنمية ، بل ولخدمتها ، كان الكم الأكبر من استيراد الأسلحة فى اطار المساعدات العسكرية الأمريكية باعتبارها معونة لا ترد ، فى حين يتزايد الاعتماد على الانتاج الحربى المحلى ، ومع تصدير أجزاء منه كمساهمة فى نفقات التسليح ولدعم التعاون والتكامل العربى .

تميز عام ١٩٨٧ بتنفيذ واستلام صفقات أسلحة تم التعاقد عليها فى فترات سابقة وتأخر توريدها لأسباب مختلفة ، وبدخول مصر مجال انتاج الدبابات ، والبدء فى انتاج بعض مجالات التكنولوجيا الراقية ، وعودة الفرصة لاستيراد قطع غيار الأسلحة السوفيتية ، وبتأثير الحالة الاقتصادية على سياسة التسليح .

إستيراد الأسلحة :

تأثر استيراد الأسلحة بالحالة الاقتصادية ، ولذا فقد اقتصر الاستيراد تقريبا على المساعدات العسكرية الأمريكية بالاضافة إلى تنفيذ الاتفاقات السابقة مع دول أخرى ، وكان النصيب الأكبر للقوات الجوية والدفاع الجوى بينما تضاءل حجم الاستيراد لباقى القوات .

اقتصر استيراد الأسحلة للقوات البرية على استيراد ناقلات الجنود المدرعة من طراز م ـ ١١٣ الأمريكية وما يلزمها من معدات اتصال وقطع غيار ومعدات اختبار ، وأدخلت نظم القيادة والسيطرة الآلية والانذار المبكر للتشكيلات المدرعة ، كما وقع تعاقد لشراء ٥٠ ألف دانة عيار ١٥٥ مم هاوتزر من الولايات المتحدة الأمريكية وصواريخ مضادة للدبابات . أما الاشارة والاتصالات فقد أجرى التعاقد على تركيب ١٧ جهازا Degital encrypton devices

لم يشهد عام ١٩٨٧ تغييراً ملموسا فى القوات البحرية بعدما سبق الحصول عليه فى الأعوام السابقة . إلا أنه جرى التعاقد خلال هذا العام على شراء صائدات ألغام حديثة ليتكامل الدفاع البحرى ضد الألغام بالتنسيق مع كاسحات الألغام الموجودة بالخدمة ، كذا عقدت صفقة لشراء رافع كبير للسفن قدره ٥٠٠٠ طن لخدمة القوات البحرية .

تسلمت القوات الجوية هذا العام باقى دفعة « الميراج ٢٠٠٠ » والتى كانت فرنسا قد توقفت عن توريدها بسبب تأخير سداد ثمنها . وقد تم تذليل الصعوبات الخاصة بها فى إطار جدولة ديون مصر ، وفقا للاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى ، كما جرى التفاوض حول الصفقة الثانية من نفس الطائرات ، وهناك تقارير عن اتمام عقدها بنفس أعداد الصفقة الأولى .

استمرت مصر فى استلام الصفقة الثانية من الطائرات طراز « اف ـ ١٦ » من الولايات المتحدة الأمريكية لتحل محل طائرات « الميج » التى تقادمت ، وقد زودت هذه الطائرات برادارات A P9-68 وأجهزة استقبال تحذير رادارى طراز ACR-69 بالاضافة إلى أجهزتها الالكترونية . وقد وقع اختيار المحرك GE-F110-GE-100 من صنع شركة « جنرال اليكتريك » بدلا من المحرك انتاج Pratt and Whitney طراز F100 - PW-220 .

كذلك أتمت مصر استلام طائرات الانذار المبكر والسيطرة « إى ـ ٢ ـ سى »« هوك آى » انتاج شركة جرومان ، وكان قد تأخر تسليم هذه الطائرات من عامن ١٩٨٥ حتى بدأ تسلمها فى أوائل عام ١٩٨٧ واستكملت قبل نهاية العام حيث أصبح عددها

خمسة . وتعتبر طائرة انذار وقيادة حيث تقوم القوات البحرية الأمريكية باستخدامها وقد أدخلت عليها تعديلات بحيث تتمشى مع احتياجات وظروف القوات الجوية المصرية . وترى القيادة المصرية أن هذا العدد كاف لتغطية كافة الاتجاهات الاستراتيجية الثلاثة ، وأنه يغنى عن كثير من الرادوات الأرضية ، وعن استخدام الطائرات المقاتلة فى الاستطلاع والانذار . وقد اشتمل العقد على تدريب أطقم الطيارين والملاحين والفنيين وأطقم الصيانة بحيث يمكنهم استخدامها واجراء الصيانة الفنية والاصلاحات فى مصر ، واشتملت التعديلات التى أدخلت عليها زيادة لامكانياتها وخصائصها الفنية والتكتيكية ، وربطها بنظام القيادة والسيطرة الآلية للقوات الجوية ، وقوات الدفاع الجوى . وبذا فإن دخول هذه الطائرة الخدمة يرتبط بقوات الدفاع الجوى بدرجة أكبر من ارتباطها بالقوات الجوية .

حصلت مصر خلال هذا العام على الدفعة الأولى من نظام الدفاع الجوى « شاباريل » من الولايات المتحدة ، وينتظر دخوله الخدمة الفعلية بقوات الدفاع الجوى المصرية فى أوائل عام ١٩٨٨ ، ويرتبط عمل هذا النظام بعمل مجموعة أجهزة قيادة نيران حديثة لم يسبق لقوات الدفاع الجوى المصرية استخدامها . كذلك انتهى العمل فى تطوير نظام الدفاع الجوى « آمون » المشتق من النظام « سكاى جارد » وهو من انتاج مشترك إيطالى سويسرى / أمريكى وأدخلت عليه تعديلات مصرية ، ويعتبر من نظم الدفاع الجوى العالمية الحديثة . ارتبط بالنظام « آمون » تعاقد القوات المصرية على شراء ٢٨٢ صاروخ « سبارو » طراز AIM-7M حيث سيجهز بها ، وقد تم التعاقد خلال عام ١٩٨٧ إلى جانب ٥١٤ صاروخ « سبارو » أيضا من طراز RIM-7M وقطع غيار وخدمات فنية ومعدات دعم أخرى . وتزود المقلاتلات بالصواريخ RIM-7M لواجبات الدفاع الجوى .

وقد تعاقدت مصر خلال هذا العام علاوة على ما سبق برادارات أمريكية طراز « تى - بى - اس » تتميز بمداها البعيد وقدرات على التقاط وتتبع أنواع مختلفة من الطائرات على ارتفاعات منخفضة ومتوسطة وعالية (جارى انتاج الرادار فى مصر) .

تطوير الأسلحة الموجودة بالخدمة :

برز من خلال استعراض استيراد مصر للأسلحة وكذا من خلال التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٨٦ أن القوات المسلحة المصرية لا تكتفى بالاستيراد بل أنها تدخل تعديلات على ما تستورده من أسلحة سواء قبل الاستيراد الفعلى أو بعد دخول هذه الأسلحة الخدمة بالقوات المسلحة

أجريت تعديلات على ناقلة الجنود المدرعة « فهد » من الانتاج المحلى بما حقق لها مزيدا من خفة الحركة والقدرة على المناورة ، والعمل على أنواع مختلفة من الأراضى وعلى تسليحها بما يوفر لها قدرة نيرانية أعلى ، كما تم تطوير الانتاج المحلى من المظلات بما يسمح بالقفز من ارتفاعات عالية ، والقدرة العالية على توجيه المظلة والتحكم فى مسارها ، والسباحة فى الهواء لمسافات طويلة ، كذا أدخلت تصميمات حديثة لاسقاط الأسلحة والمعدات للقيام بأعمال الابرار الجوى ليلا ونهارا . كان من أهم أعمال التطوير ما أدخل على الدبابات السوفيتية الصنع طراز « ت - ٥٤ » من تعديلات بتزويدها بمحركات جديدة ، ومدفع مصرى الصنع عيار ١٠٥ مم ، وأجهزة إدارة نيران وأجهزة رؤية ليلية حديثة بما يزيد من كفاءتها النيرانية والقتالية لتتمشى مع ظروف وخصائص المعركة الحديثة ، وقد أعلن بعد هذه التطورات تسميتها بالدبابة « رمسيس -٢ » وأنها اجتازت الاختبارات النهائية بنجاح . سبقت الاشارة إلى التعديلات التى أدخلت على الطائرات « اف - ١٦ » وطائرات الانذار والقيادة « اى - ٢ - سى » هوك آى وبالاضافة إلى ذلك فقد استمرت مصر فى تطوير الطائرات السوفيتية والصينية الصنع فيما يتعلق بنظم التسليح ، وتزويدها بحاسبات آلية ، وعناصر تكنولوجية مختلفة وخاصة فى مجالات الاستطلاع والقيادة والسيطرة والاتصالات .

استمرت مصر فى تطوير نظم الدفاع الجوى حيث تم تطوير نظام الدفاع الجوى سكاى جارد « بحيث أصبح نظاما جديدا أجريت عليه التجارب النهائية هذا العام بحيث يتوقع أن يدخل نظام الجديد « آمون » الخدمة فى العام التالى ، كما استمر تطوير نظام « سيناء -٢٣ » خلال هذا العام ، وكذا النظام « نيل - ٢٣ » وتقترب أعمال التطوير من نهايتها ويحتمل اجراء تجارب جديدة على هذا النظامين خلال العام ١٩٨٨ .

الانتاج الحربى :

تميز الانتاج الحربى هذا العام بدخول الصناعة الحربية المصرية مجالين جديدين حيث اتفقت أخيرا على الانتاج المشترك للدبابات ، وكذا بدء العمل فى مصنع البصريات الذى يدخل فى مجال انتاج التكنولوجيا العالية ، هذا بالاضافة إلى استمرار انتاج الأسلحة والمعدات التى سبق البدء فى انتاجها والتوسع فيها ، ولا شك أن البدء فى تصنيع الطائرات بدون طيار هو خطوة هامة فى مجال تطوير صناعة الطائرات . وقد أدت عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وكثير من الدول العربية فى نهاية العام إلى اتساع مجال تسويق الصناعات الحربية المصرية حيث اهتمت الوفود العربية بحضور معرض الانتاج الحربى الذى أجرى فى نهاية العام ، وينتظر أن يزيد طلب هذه الدول على الانتاج المصرى من الأسلحة والمعدات خلال الفترة القادمة ، كما أنه من المتوقع أن يزداد التعاون بين مصر ودول الخليج فى مجال الانتاج الحربى إما باعادة إحياء مشروع الهيئة العربية للتصنيع أو بأى طريق آخر .

استمرت دراسة مشروع انتاج الدبابات لفترة طويلة سابقة كما جاء بالتقرير الاستراتيجي العربي في الأعوام السابقة ، حيث تمت الموازنة بين الأنواع المختلفة من الدبابات . وفي خلال عام ١٩٨٧ اختارت الصناعة العسكرية المصرية أن تقوم بانتاج الدبابة الأمريكية طراز « إم - ١ » بعد دراسة متطلبات واحتياجات القوات المسلحة المصرية وتطورها في المستقبل . ولا شك أن العامل الرئيسي في الاختيار هو عامل الزمن حيث أن إقامة المصنع والأعمال التحضيرية السابقة للانتاج تستغرق زمنا تكون الدبابات السابقة قد تقادمت وتخلفت عن ركب التطور ، لذا كان القرار المصري بانتاج دبابة حديثة أو كما جاء بأحد التعبيرات « دبابة عام ٢٠٠٠ » إذ أن الدبابات الأخرى المعروفة مثل الدبابة « إم ٦٠ » أو « ليوبارد » الألمانية الغربية قد مضى عليها زمن طويل نسبيا في خدمة قواتها وبالتالي فإنها لابد وأن تكون قد تقادمت عند بدء الانتاج في مصر . ساعد أيضا على الاختيار امكان تحقيق انتاج مشترك مع تركيا ، وهي دولة عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي وقريبة جغرافيا من مصر ، وأخيرا امكان الحصول على تمويل لمشروع الانتاج من بريطانيا (اتجه الاتفاق مؤخرا إلى التخلي عن فكرة الانتاج المشترك والتمويل البريطاني) .

تتميز الدبابة « إم - ١ » أبرامز بأنها مزودة بمحرك توربيني متقدم ، وبمعدات الكترونية حديثة ، وبأنها تصل سرعتها القصوى إلى ١١٢ كم في الساعة وهي سرعة عالية جدا بالنسبة لدبابات القتال الرئيسية ، كما أنها مسلحة بمدفع عيار ١٢٠ مم يتم توجيهه باستخدام أشعة الليزر لتحقيق درجة عالية من دقة الاصابة نهارا وليلا ، وترتفع نسبة الأجهزة الالكترونية بها بحيث تشكل نسبة عالية من مكوناتها (يرى بعض التقارير أنها تزيد عن ٣٠٪ من مكوناتها . وتشتمل على حواسب آلية متطورة ، ومشغلات دقيقة (ميكرو بروسيسور) مختلفة ، وأجهزة استشعار حساسة مختلفة وغيرها من الأجهزة المتطورة) . وقد بدأ دخول الدبابة « إم - ١ » الخدمة في الجيش الأمريكي عام ١٩٨٠ لتحل محل الدبابة « إم - ٦٠ » والدبابة ضخمة نسبيا يصل وزنها إلى حوالي ٥٩ طنا ، ومجهزة بحيث يمكن اطلاق نيران دقيقة منها أثناء تحركها بأقصى سرعة . ومن المنتظر أن تقوم مصر بانتاج عدد يصل إلى حوالي ٥٥٠ دبابة على أن يبدأ الانتاج عام ١٩٨٩ وأن تصل طاقة الانتاج إلى ١٣٠ دبابة سنويا . وقد تم تصميم المصنع والانتهاء من إقامة الانشاءات وجاري تجهيزه بالمعدات والمواد اللازمة ، كما روعي امكان تحويله لانتاج أنواع مختلفة أخرى . كما يشتمل المصنع على قدرات إجراء الاصلاح الرئيسي والعمرات الرئيسية وأعمال الصيانة الكبيرة لجميع أنواع الدبابات العاملة في القوات المسلحة ، كما سيكون به قسم للتعليم يمكنه تخريج كوادر فنية ذات مستوى عال يمكن إعارتها للدول التي يمكن أن تتعاقد على شراء الانتاج المصري منها . إلا أنه من المنتظر أن يستمر الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية لفترة طويلة نسبيا .

استمرت الصناعة الحربية في تزويد القوات المسلحة المصرية من المدافع والهاونات ، وكذا في تحميل بعض أنواع المدفعية بحيث تصبح ذاتية الحركة بالاضافة إلى إجراء العمرات للمدفعية السوفيتية الصنع لاطالة عمرها الافتراضي ، كما أعلن عن انتاج أنظمة صاروخية متعددة الفوهات مثل « صقر - ٣٠ » ، و « صقر - ٤٠ » من عيار ١٢٠ مم وهي مدفعية صاروخية ينتجها مصنع « قريش » وتعتبر تطويرا للأنظمة السوفيتية « ب م - ٢١ » ذات المدى حوالي ٣٠ كم وكذا النظام « صقر - ١٨ » الذي يعتبر تطويرا للنظام السوفيتي المتعدد الفوهات VAP عيار ٨٠ مم ، والصواريخ كاتيوشا . إلا أنه من الواضح أن الانتاج المصري من دانات المدفعية ما زال أقل من متطلباتها الأمر الذي أدى إلى استيراد ذخيرة للهاوتزر عيار ١٥٥ مم من الولايات المتحدة الأمريكية .

بدأ في عام ١٩٨٧ العمل في مصنع البصريات الذي يتوقع أن يغطي احتياجات القوات المسلحة المصرية وتحقيق فائض للتصدير ، بالاضافة إلى تغطية جزء من احتياجات السوق المدني من الآلات البصرية كالميكروسكوبات وغيرها كما يتوقع أن يغطي انتاجه من معدات ووسائل القتال الليلي احتياجات القوات المسلحة . وتزداد أهميته باحتمال تطوير الأجهزة البصرية أو أجهزة الرؤية الليلية ، وهي تدخل في مجالات التكنولوجيا الراقية .

استمر انتاج القطع البحرية الخفيفة والعمل على التوسع في الورش الرئيسية بالقوات البحرية وتطوير أجهزتها . إلا أنه لم يتضح انتاج أنواع جديدة من الوحدات والأسلحة البحرية رغم أن هناك تخطيط لبناء وحدات بحرية .

حقق الانتاج الحربي في مصر قفزة نوعية في مجال تصنيع الطائرات بتصنيع نموذجين من الطائرات بدون طيار ، ووفقا للتصريحات الرسمية فإن النموذجين أثبتا كفاءة وصلاحية للعمل في التشكيلات وكأهداف لرماية الدفاع الجوي وأن هذه الطائرات يمكن تزويدها بكاميرات تصوير دقيقة للغاية بحيث يمكنها القيام باستطلاع القوات المعادية بالتصوير وكذا بمعدات حرب الكترونية وتشير بعض التقارير إلى شراء طائرة بدون طيار كبيرة نسبيا على عكس الطائرات الصغيرة المنتشرة في هذا الجزء من العالم وأنها مجهزة بمحرك نفاث ذي اطلاق صاروخي مساعد من خلال زجاجة صاروخية ينفصل بعد ٤,٥ ثانية من الطيران ، وأن مداها يصل إلى ٢٠٠٠ كم ذهابا وإيابا وزمن طيران يصل إلى ثلاثة ساعات ، ويمكن استعادة الطائرة بالمظلة ويسهل انزالها بواسطة وسائد صدمة تخرج من مؤخرتها وأن المركبة (الطائرة) ومحطتها الأرضية يمكن تشغيلها بواسطة ثلاثة أفراد ويمكن نشر النظام كله بواسطة طائرة سي - ١٣٠ ، ويمكن برمجة الطائرة مبكرا كما يمكن تحديث نظام الملاحة الداخلي بها بواسطة النسخة التجارية من نظام الأقمار الصناعية .

استمر انتاج الطائرات من طراز توكانو بترخيص من البرازيل ، ومن الواضح أن أغلب الانتاج يجرى تصديره إلى العراق . وقد عملت مصر على زيادة نصيب المنتج المحلى من المنتج النهائى بحيث يصل إلى حوالى ٧٠٪ ، كما استمرت مصر فى انتاج الطائرة « الفاجيت » التى تستخدم للتدريب وكقاذفة مقاتلة ، كذلك بدأ تصنيع بعض قطع غيار الطائرة « ميراج - ٢٠٠٠ » الفرنسية وأجزاء من طائرات الهليكوبتر « جازيل » وبعض أجزاء طائرات الهليكوبتر من طراز « سوبر بوما » رغم أنها لا تعمل فى الخدمة فى مصر .

حظى الدفاع الجوى باهتمام خاص فى التصنيع الحربى المصرى وخاصة انتاج الرادارات وقد أعلن أن تصنيع الرادار ثنائى الأبعاد « تى -بى - إس - ٦٣ » قد انتهى منها عام ١٩٨٧ وأنه ينتظر بدء الانتاج الكمى مع بداية عام ١٩٨٨ ، كما أجريت التجارب النهائية على النظام « سينا - ٢٣ » كما سبق ذكره ، فى حين استمر انتاج الصاروخ « عين الصقر » المصنوع على غرار الصاروخ السوفيتى « سام - ٧ » المحمول على الكتف .

قطع الغيار والأسلحة السوفيتية الصنع :

كان لتسوية مشكلة الديون المصرية للاتحاد السوفيتى فى مارس عام ١٩٨٧ أثر عسكرى إذ أعلن أنه يمكن لمصر التعاقد على قطع الغيار والأسلحة السوفيتية ، وأشارت تقارير إلى سفر وفد عسكرى مصرى إلى الاتحاد السوفيتى لهذا الغرض . ورغم أنه لم يعلن عن اتفاق معين بهذا الخصوص إلا أنه يتوقع أن تحصل مصر على قطع غيار لمعداتها السوفيتية الصنع والتى ما زالت تشكل نسبة ملموسة من الرصيد العسكرى المصرى . ورغم أن مصر قد سعت إلى تصنيع قطع الغيار محليا أو خارجيا أو الحصول عليها من مصادر أخرى إلا أن الحصول عليها من الاتحاد السوفيتى يوفر فرصة بالنسبة لبعض قطع الغيار على الأقل : إذ أن قطع غيار الأسلحة والمعدات متعددة ويصعب توفيرها محليا أو من الخارج كلها ، أو تكون مرتفعة التكلفة ، كما أن هذه السياسة تمثل فرصة حقيقية لتنويع مصادر السلاح إذ تنفتح أمام صناع القرار الفرصة للحصول على الأسلحة من أى من الموردين الرئيسيين للأسلحة فى العالم ، بحيث تقل أمام جانب معين لاستخدام واردات الأسلحة كنوع من الضغط السياسى . ولا يعنى هذا أن مصر ستتجه لشراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتى فى المستقبل القريب إذ أن العوامل الاقتصادية ستؤثر فى ذلك بعد أن أصبحت المساعدات العسكرية الأمريكية فى غالبيتها معونة لا ترد ، بالاضافة إلى الروابط الاقتصادية الأخرى التى بين مصر والغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة .

تسويق الانتاج الحربى :

لا تهدف مصر من انتاجها الحربى إلى مجرد تغطية احتياجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية ، بل يمتد ذلك إلى بيعها إلى جهات أخرى وخاصة الدول العربية والأفريقية بحيث تغطى تكاليف الانتاج وتوفر مصدرا للعملات الحرة ، بالاضافة إلى تأكيد الدور المصرى عربيا وأفريقيا . ويشتمل التسويق على نوعين أولهما والرئيسى فى نفس الوقت تسويق المعدات المصنعة محليا بما يحقق لها الانتاج الكمى الكبير بما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة ويزيد من قدرتها التنافسية ، ويحقق عائدا يمكن من تطويرها وتحديثها بما يتواءم مع التقدم العلمى والتكنولوجى ومتطلبات الواقع العربى بالاضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الانتاج الحربى المصرى لاختباره عمليا فى ميادين مختلفة بما يبرز إمكانياته ، ويساعد فى تحديد اتجاهات التطوير اللازمة فى المستقبل . وبالاضافة إلى ذلك فإن تسويق الأسلحة يوفر فرصة لنقل الخبرة المصرية عن طريق الخبراء إلى الدول المستوردة. أما الاتجاه الثانى فهو تسويق الأسلحة والمعدات السابق استيرادها وأصبحت زائدة عن حاجة القوات المسلحة بما يوفر عائدا إضافيا ويوفر تكاليف تخزين وصيانة هذه المعدات .

ولا تعلن مصر بشكل منتظم عن مبيعاتها من الأسلحة إلى الدول الأخرى احتراما لرغبة بعض الجهات المستوردة لها ، ولكن من الواضح أن العراق هو المشترى الأول لمبيعات السلاح المصرية ويليه السودان والصومال واليمن الشمالى . وقد أبدت بعض الدول العربية من دول الخليج اهتماما بشراء أسلحة مصرية خلال معرض الانتاج الحربى الذى أقيم فى نهاية عام ١٩٨٧ ، كما أبدت تونس اهتماما بشراء بعض المعدات . وهناك دول أفريقية أخرى تبدى نفس الاهتمام . وتمثل طائرة التدريب « توكانو » وطائرات الهليكوبتر « جازيل » وصاروخ الدفاع الجوى « عين الصقر » وناقلة الجنود المدرعة « فهد » ، والمدفعية الصاروخية والذخيرة أهم مبيعات مصر من الأسلحة .

الهيئة العربية للتصنيع :

تميز عام ١٩٨٧ ببعث النشاط فى الهيئة العربية للتصنيع أولا بتعيين رئيس جديد لمجلس إدارتها هو رئيس أركان حرب القوات المسلحة السابق ، وثانيا بتجدد الحديث حول امكان استعادتها لدورها السابق الذى انشئت من أجله بعد عودة العلاقات بين مصر ودول الخليج العربية .

كانت هذه الهيئة قد انشئت عام ١٩٧٥ بمشاركة كل من مصر والسعودية وقطر والامارات العربية المتحدة ، وتضمنت مساهمة مصر كلا من مصانع الأسلحة الأربعة وهى مصنع

الطائرات ومصنع المحركات بحلوان ، ومصنع صقر ، ومصنع قادر . كما شاركت قوة العمالة المصرية المدربة التى قدر عددها بحوالى ١٥ ألف عامل .

كان الهدف من انشاء هذه الهيئة هو تطوير صناعة السلاح عربيا وبصورة مستقلة عن توجهات القوتين الأعظم من أجل أن تسد احتياجات الدول المشاركة فى الهيئة من المعدات العسكرية للدول المشاركة ، وتصدير الفائض إلى الدول العربية والاسلامية ، وبحيث تكون الهيئة منتجا رئيسيا للسلاح .

وعلى أثر توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى عام ١٩٧٩ انسحبت كل من السعودية والامارات وقطر من الهيئة ، وفكرت فى انشاء هيئة بديلة يحل فيها العراق محل مصر ، وقد أجريت دراسات لهذا المشروع . وما زال تحت الدراسة إلا أن انشغال العراق فى الحرب مع إيران ، وانخفاض أسعار البترول ، بالاضافة إلى افتقار هذه الدول إلى الكوادر العلمية والفنية المدربة جعل المشروع كله موضع شك كبير من حيث القدرة على تنفيذه .

قامت مصر على أثر انسحاب الدول العربية السابقة من الهيئة ، بالسيطرة على المجمع الصناعى لها وأعلنت عن عزمها على الاستمرار وحدها فى المشروع ، وقد قامت فعلا بتشغيل المصانع ، ولكن بطاقة أقل وتوجيه جزء من طاقة المصانع إلى الانتاج المدنى ، كما عانت الهيئة من مشاكل فى التمويل ، وفى الادارة ، واعتمد الانتاج الحربى بدرجة أكبر على الهيئة العامة للمصانع الحربية .

وكان تغيير رئاسة الهيئة فى أكتوبر عام ١٩٨٧ بداية لدفعة جديدة لعمل الهيئة ظهر أثرها واضحا فى معرض الانتاج الحربى الذى أجرى فى نهاية السنة ، وإذا كان النشاط قد دب فيها ، إلا أن الأمر يحتاج إلى زمن طويل نسبيا للتغلب على العقبات المتراكمة التى تواجهها ، ولكن ينتظر أن تزيد فاعليتها ويزيد نصيبها من الانتاج الحربى خلال عام ١٩٨٨ ..

وكان لعودة العلاقات بين مصر ودول الخليج العربية خلال شهر نوفمبر انعكاسه فى التفكير حول العودة لاحياء المشروع السابق ، أو مساهمة دول الخليج فى الصناعة العسكرية المصرية ، ولم يظهر حتى نهاية عام ١٩٨٧ أنه قد اتخذ قرار فى هذا الشأن .

وهناك رأى بأن مصر قد استطاعت أن تطور انتاجها الحربى معتمدة على نفسها ، وتعاقدت على مشروعات للانتاج فى المستقبل ، وأنه ليس من المستحسن العودة إلى المشروع السابق حيث قد يعطل العمل فى الهيئة لحين إقرار الوضع الجديد ، كما أن مجلس الادارة الجديد فى حالة العودة إلى المشروع السابق - قد لا يوافق على بعض المشروعات التى تم الاتفاق عليها فعلا . بينما يرى الرأى الآخر بأن احياء المشروع السابق يحقق دعما ماليا للهيئة على الأقل يمكنها من الانطلاق فى مجال الانتاج الحربى ، كما أنه يضمن إلى حد كبير تسويق ما تنتجه الهيئة من أسلحة خاصة وأن كثيراً من الدول التى دخلت حديثا ميدان الانتاج الحربى قد واجهت مشاكل فى تسويق منتجاتها . الأمر الذى أدى إلى إعاقة مشروعاتها . أما الرأى الثالث فيرى الاكتفاء بتمويل مشروعات الانتاج الحربى بقروض ميسرة من دول الخليج دون اشتراكها فى مجلس الادارة .

بالرغم من الاعتراف بأن احياء المشروع السابق للهيئة العربية للتصنيع قد يسبب بعض الصعوبات فى أول الأمر ، إلا أن مزاياه تفوق هذه المصاعب سواء على المدى القصير أو بدرجة أكبر على المدى الأبعد ، كما أنه يحقق ارتباطاً أكبر بين أمن مصر وأمن دول الخليج العربية والدول العربية عموما ، فى حين أن اللجوء إلى الاقتراض سواء من مصادر أجنبية أو من مصادر عربية حتى ولو كان بشروط ميسرة يجعل مصر تتحمل وحدها تكاليف الانتاج ، ولا يضمن تسويقا كافيا له ، مما يحد من امكان انطلاقه .

■■

القســـم الرابع

الاقتصاد القومى

- التطورات الاقتصادية
- السياسات الاقتصادية
- مستقبل التنمية فى مصر والخيارات البديلة للتنمية

تمهيد :

● ● **شهد عام ١٩٨٧ نهاية الخطة الخمسية الأولى (٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) وبداية الخطة الخمسية الثانية (٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢) . ولذا فان تحليل مؤشرات التطورات الاقتصادية وأتجاهات السياسات الاقتصادية ، فى عام هذا التقرير - ١٩٨٧ ، يمكن أن يكتسب دلالة متميزة . وتتحقق هذه الدلالة إذا ربطنا تحليل الاداء الاقتصادى لعام ١٩٨٧ ، من ناحية ، بمتابعة الاداء الفعلى ابان سنوات الخطة التى انتهت ، ومن ناحية أخرى ، بتقييم الاداء المستهدف خلال سنوات الخطة التى بدأت . وهذا ما نحاوله فى هذا القسم من التقرير .**

● ● **وفى هذا الاطار ، تأخذ متابعة وتقييم أداء الاقتصاد المصرى محورين :**

الأول ، متابعة التطورات الاقتصادية . حيث نحلل تطورات ونتائج وأسباب التنمية غير الانتاجية باعتبارها تجسيدا للاختلال الرئيسى فى الاقتصاد المصرى تظهر أبعاده من تطور مؤشرات الانتاج فى الزراعة والصناعة التحويلية ، وإنخفاض إنتاجية العمل باعتباره تعبيرا عن إهدار دور التنمية الرأسية فى الاقتصاد المصرى تتضح أبعاده بتحليل مؤشرات الانتاجية فى الصناعة التحويلية وبالذات القطاع العام الصناعى ، ثم نشير إلى تفاقم الاعتماد غير المتكافىء على الخارج بأعتباره تهديدا للأمن الاقتصادى القومى تتلخص مظاهره فى تفاقم مؤشرات الانكشاف الاقتصادى المصرى . وهنا نميز بين تطورات ما قبل الخطة الخمسية الأولى والتطورات خلالها .

والثانى ، تقييم السياسات الاقتصادية . حيث نحاول تحديد أهداف وتغيرات وآثار سياسات الانفتاح غير الانتاجى حتى بداية الخطة الخمسية الأولى ، التى حفلت بالتناقض الداخلى بين المعلن والفعلى ، وسياسات التكيف والاصلاح التى هدفت إلى التغلب على الصعوبات التى أحاطت بالخطة الخمسية الأولى ، ثم السياسات التى تستهدف مواجهة مأزق التنمية الاقتصادية وفق اتجاهات الخطة الخمسية الثانية .

● ● **والواقع أنه كما تؤكد بحق وثيقة « المكونات الرئيسية » للخطة الخمسية الثانية : « إن استشراف مستقبل مصر . . . لا يمثل رفاهية فكرية . وانما هو فى واقع الأمر ، ضرورة حتمية لمواجهة التحديات المستقبلية والتحسب لأخطارها ، كما أنه ضرورة لاستكشاف معالم الطريق نحو الأهداف المتوخاه »** وفى قلب استشراف مستقبل مصر ، يبدو ضروريا تحليل الاشكاليات الجوهرية للتنمية المستقبلية فى مصر .

. . **وهنا ، فاننا نتناول بالتحليل إستراتيجية النظام للتنمية فى مصر ، من زاوية خياراته بصدد مواجهة الاشكاليات التنموية فى القضايا التالية : أهداف التنمية** (زيادة الانتاج أم تعظيم الربح ، رفع الانتاجية أم الاعتبارات الاجتماعية ، التنمية المستقلة أم الاعتماد على الخارج . . الخ) ؛ **وأولويات التنمية** (الانتاج السلعى أم البنية الأساسية ، الصناعة أم الزراعة ، استكمال التصنيع أم تطوير الصناعات القائمة ، إنتاج الحاصلات الغذائية الرئيسية أم المحاصيل التصديرية المربحة . . الخ) ، **ومرتكزات التنمية** (القطاع العام أم القطاع الخاص أم الاقتصاد المختلط . . الخ) **وآليات التنمية** (التخطيط والتوجيه الحكومى أم السوق والتشجيع الحكومى . . الخ) ، **وتوجهات التنمية** (توجه داخلى ، أم توجه خارجى أم توجه عربى . . الخ) ، **وسياسات التنمية** (الخيارات المختلفة فى سياسات : النقد والائتمان والمال ، والصرف الأجنبى والتجارة والديون ، والأستثمار والانتاجية والتكنولوجيا ، والتوظيف والهجرة ، والأجور والدعم . . الخ) .

● ● **ونلاحظ ، من ناحية ، أن أهمية تحليل استراتيجية النظام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر تنبع من حقيقة أن هذا « البديل الرسمى » فى اطار المعطيات القائمة - يوضح مستقبل الاقتصاد والمجتمع فى مصر** . ولا ينتقص من قيمة هذا الحكم ، ما قد يحفل به تطبيق هذه الاستراتيجية - مثل غيرها - من تناقض أو قصور ، مقارنة بما أعلنه أو توخاه صانع القرار فى السياسة الاقتصادية . وهنا يتسم بأهمية خاصة تحليل السياسات الاقتصادية ، ليس فقط باعتبارها أدوات تنفيذ استراتيجية التنمية والخطط المرحلية ، وإنما بالذات لأنها تكشف خيارات التنمية التى تقود الى تناقض أو قصور أو توازن النهج والتطبيق . ونقصد على حد سواء ، **السياسات الثابتة للانفتاح الاقتصادى أو السياسات المتغيرة للتكيف والاصلاح .**

. . **وفى تحليل التطورات الأقتصادية والسياسات الأقتصادية ، حتى عام ١٩٨٧ ، نستند بالأساس الى المصادر الرسمية المتاحة للبيانات والقرارات . . الخ . وفى تقييم البديل الرسمى للتنمية فاننا نرجع إلى وثائق التخطيط الرسمية ، وبالذات وثيقة « المكونات الرئيسية » فى الخطة الخمسية الثانية .**

أولا : التطورات الاقتصادية

● ● نقوم بمتابعة التطورات الاقتصادية الفعلية فى عام ١٩٨٧ باعتبارها امتدادا لتطورات الاقتصاد المصرى خلال الخطة الخمسية الأولى . ومن ثم يبدو ضروريا تحديد نقاط انطلاق هذه الخطة ، من أجل تحديد الاختلالات والمشكلات والتحديات التى كان على الخطة أن تتصدى لها . ويعنى هذا أن نشير باختصار إلى أهم الاختلالات فى الاقتصاد المصرى حتى بداية الخطة الخمسية الأولى ، وأهم التطورات والانجازات حتى نهاية الخطة . ثم نشير إلى أهم تطورات الاقتصاد المصرى فى عام ١٩٨٧ .

ومن هذا كله ، نركز فى متابعة التطورات الاقتصادية على قضايا ثلاث :

الأولى : التنمية غير الانتاجية . . الانقلاب الرئيسى للاقتصاد المصرى .

والثانية : انخفاض انتاجية العمل . . وأسباب ضعف التنمية الرأسية .

والثالثة : تهديد الأمن الاقتصادى القومى . . ومؤشرات تفاقم الإنكشاف الاقتصادى .

١ ـ التنمية غير الانتاجية . . الإختلال الرئيسى للاقتصاد المصرى :

● ● **إذا كانت جذور الاختلال الرئيسى فى الاقتصاد المصرى ترجع الى عهد ما قبل التبنى الرسمى لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادى ، فان الأشكال والوثائق التى تم بها تطبيق هذه الاستراتيجية قادت الى وصول هذا الاختلال إلى أبعاد خطيرة** . ونلاحظ بداية ، أن التحولات الليبرالية فى الاقتصاد المصرى قد تضمنت فتح جميع مجالات الاستثمار أمام رأس المال الخاص الأجنبى والعربى ، ورفع جميع القيود أمام تراكم وتوظيف رأس المال الخاص المصرى ، والتدفق الواسع لمساعدات والمنح والقروض من الدول العربية النفطية والدول الرأسمالية المتقدمة . . الخ . بيد أنه لم تترتب على هذا زيادة الاستثمار الانتاجى بالقدر اللازم للحفاظ على نفس المستوى السابق لنمو ، ومن ثم وزن قطاعات الانتاج . واذا كانت هذه « التحولات الليبرالية » لم توفر التمويل للاستثمار الانتاجى وفقا للأهداف المعلنة ، فان اجراءات أخرى أدت الى تقليص التمويل الذى كان يمكن أن يتاح للدولة من أجل هذا الاستثمار ونقصد على سبيل المثال . تفكيك احتكار الدولة للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى والنشاط المصرفى . وأما التغير ـ الذى سنعرض له لبنية الاستثمار العام فى الخطط والموازنات وغيرها ـ فقد حال دون الافادة من المساعدات الرسمية الأجنبية فى تعظيم الاستثمار الانتاجى وتصحيح الاختلال غير الانتاجى فى الاقتصاد القومى . أضف الى هذا ، أن الموارد المالية الهائلة التى تدفقت الى البلاد تحت تأثير « ثورة النفط » مثل عائدات تصدير النفط ، وتحويلات العمالة المهاجرة ، فضلا عن دخل قناة السويس بعد إعادة فتحها وتطويرها ، والتى لم تكن فى مصر كما فى غيرها وليدة للتحولات الليبرالية ، فإنها قد أتجهت بالأساس الى استخدامات واستثمارات غير انتاجية .

● ● **ومن الهام ، من زاوية بيان أسباب ضعف الاستثمار الانتاجى وتراجع التنمية الانتاجية ، أن نلاحظ أن الاستثمار العام قد أخذ اتجاهات لم يكن من شأنها سوى الدفع فى إتجاه تفاقم الأختلال غير الانتاجى** . وهكذا ، رغم تجاهل تنفيذ ثلاث خطط خمسية تم وضعها فى أقل من خمس سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) ، ورغم تراجع السلطات الالزامية للتخطيط فى مجال لاستثمار ، فقد استمرت الدولة تقدم النسبة الغالبة من الاستثمار

القومى . بيد أن استثمارات الدولة تم تخصيص النصيب الأعظم منها لقطاعات الخدمات الانتاجية والخدمات غير الانتاجية - السيادية والاجتماعية - وعلى حساب توسيع وتطوير قطاع الأعمال العام فى مجال الانتاج السلعى ، وبالذات فى قطاع الصناعة التحويلية حيث نشاطه الانتاجى الرئيسى - وجرى تجاهل أن نمو الاستثمار فى القطاعات غير الانتاجية بما فى ذلك الاستثمار المخصص لتطوير البنية الأساسية الانتاجية - لا بد وأن يتواءم مع متطلبات تنمية قطاعات الانتاج السلعى فى الاقتصاد القومى . . **ويدون هذا التناسب فى نمو قطاعات الاقتصاد المصرى ، كان منطقيا أن يحرم الاقتصاد المصرى من الآثار الايجابية الممكنة للاستثمار الواسع فى مجال تطوير البنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية ، باعتباره مقدمة ضرورية للتنمية الانتاجية . وفى المقابل حرم الاقتصاد المصرى من إمكان الاعتماد على طاقاته الانتاجية الخاصة فى توليد الموارد الضرورية لمواجهة الاختناقات الناجمة عن تدهور وقصور تلك البنية الأساسية . وقد دفعت برامج التكيف فى اتجاه هذا النمط من الاستثمار العام فى اطار تقليص دور الدولة فى التنمية الانتاجية والتصنيع ، على أساس الافتراض بتنامى الاستثمار الخاص - الوطنى والأجنبى - فى مجالات الانتاج مع تعاظم الوفورات الخارجية التى يتيحها الاستثمار العام ، وهو ما سنرى فيما بعد ضعف تحققه وأسباب هذا الضعف .**

●● وهكذا ، فى ظل تلك الموارد المالية الهائلة التى اتيحت للإقتصاد المصرى فى سنوات الإنفتاح الإقتصادى ، بما فى ذلك الموارد التى نجمت عن استراتيجية الإنفتاح ذاتها ، ارتفعت **معدلات النمو الاقتصادى ، ولكن النمو جاء مشوها** . وتجسد التشوه فى أن هذا النمو كان فى صالح القطاعات غير الإنتاجية أكثر مما كان فى صالح القطاعات الإنتاجية . ويتأكد هذا من متابعة التطورات الإقتصادية بين بداية الإنفتاح الإقتصادى وبداية الخطة الخمسية الأولى ، حيث توضح البيانات الرسمية هبوط أنصبة القطاعات الإنتاجية أو السلعية من الاستثمار القومى الثابت ، ومن الدخل المحلى الاجمالى ، ومن قوة العمل . وهكذا ، بين عامى ١٩٧٧ و ٨١ / ١٩٨٢ فإن نمو الناتج المحلى فى الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول ومنتجاته) لم يتعد ٦,٦٪ سنويا ، وفى الزراعة ٢,٨٪ مقابل ١١,٤٪ لقطاعات الخدمات الإنتاجية و ٧,٨٪ لقطاعات الخدمات غير الانتاجية . ونلاحظ خلال العقد الأول للانفتاح الاقتصادى ، أن معدلات النمو المرتفعة نسبيا للناتج المحلى فى قطاعات - الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية - قد توافقت مع معدلات نمو منخفضة نسبيا للناتج المحلى فى الصناعة التحويلية والزراعة . وفى نهاية الفترة مقارنة ببدايتها ، اشتد تباطؤ الانتاج السلعى مع تكرار أزمات هبوط الانتاج فى الصناعة والزراعة .

وبوجه عام ، فإنه فى ظروف التخلى عن استكمال التنمية الصناعية ، وتراجع التنمية الزراعية - رغم التأكيد على أولوية الأخيرة لتبرير اضعاف الأولى - انخفضت أنصبة الصناعة التحويلية والزراعة فى الدخل والاستثمار والعمالة لصالح ارتفاع انصبة الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية . ولقد دفع هذا الاختلال غير الانتاجى - حتى فى سنوات الانفتاح الاقتصادى الأولى - الى المطالبة بـ « انفتاح انتاجى » فى مواجهة ما سمى بـ « الانفتاح الاستهلاكى » أو « الانفتاح التجارى » . . الخ .

●● وفى نفس الفترة ، نلاحظ أن القفزة الكبيرة فى معدل نمو قطاع البترول تفسر الى حد بعيد النمو المتحقق لاجمالى القطاعات السلعية الانتاجية . بيد أن هذا قد جسد أحد أهم عوامل النمو التى تخرج عن السيطرة القومية ومثلت أحد أهم أسباب الانكماش الاقتصادى اللاحق . وأما تضاعف نمو قطاع التشييد فقد ارتبط أساسا بتعمير مدن القناة وأنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، وعلى حساب أعمال البناء والتشييد للوحدات الانتاجية وبدا ضعيف الأثر - فى المدى المباشر - على دفع التنمية الانتاجية . وأما النصيب الاعلى للاستثمار فى قطاعات النقل والمواصلات والتخزين والبناء السكنى ، والمستوى الأعلى لنمو الناتج فى قطاعات التجارة والمال . الخ فقد مثلت بدورها ابتعادا عن التنمية الإنتاجية على أسس قومية . **والأمر الأهم الذى ينبغى التأكيد عليه فى ضوء هذه التطورات هو أن تراجع أولوية التنمية الانتاجية كان يعنى تراجع التنمية التى من شأنها توليد الفائض الحقيقى الذى يمكن توجيهه إلى الاستثمار غير الإنتاجى . إن الأخير لا ينبغى تجاهل ضرورته رغم التحفظ على أسبقيته ، وذلك أنه لابد وأن يتناسب مع مستوى تطور القدرات الإنتاجية الذاتية للاقتصاد القومى . وأخيرا أن التراكم القومى لا ينبغى أن يستند بالأساس الى عوامل خارجة عن السيطرة القومية ، سواء بسبب الآثار السلبية لهذا الاعتماد على الخارج من زاوية متطلبات التنمية الثابتة المضطردة أو من منظور الأمن الاقتصادى القومى كما سنرى .**

●● **ولقد تحققت انجازات ملموسة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى وحتى عام ١٩٨٧** ، وهكذا ، على سبيل المثال ، فى قطاع الكهرباء حيث قدرت أعلى معدلات النمو فى القطاعات الانتاجية زاد انتاج الكهرباء بنحو ٦٤,٤٪ بين عامى ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ . وبلغ انتاج الكهرباء نحو ٣٦,٠ مليار كيلو وات ساعة مقابل نحو ٢١,٩ مليار كيلو وات ساعة فى نهاية الخطة مقارنة بسنة الأساس . وربما زاد الإنتاج الفعلى فى نهاية الخطة ، لولا نقص الإنتاج من المحطات المائية بأسوان بسبب انخفاض منسوب المياه أمام السد العالى . وساهم فى زيادة انتاج الكهرباء تنفيذ أهم المشروعات المتاحة لتوليد الكهرباء

الرخيصة من المصادر المائية اى محطة اسوان ٢ ، خلال الخطة . وقد زاد استهلاك الصناعة للكهرباء بنحو ٤١,٧٪ بين عامى ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ بدون حساب الكهرباء المولدة والمستخدمة داخل المصانع . ولقد قدر معدل النمو السنوى فى قطاع النقل والمواصلات والتخزين بنحو ٩,٧٪ خلال الخطة الخمسية الأولى ، ومثل بذلك أعلى معدلات النمو فى قطاعات الخدمات الانتاجية . ولقد تجسدت انجازات هذا القطاع ، على سبيل المثال فى زيادة اطوال الطرق المرصوفة التابعة للهيئة العامة للطرق والكبارى وبدون حساب الطرق التابعة للحكم المحلى من حوالى ١٠٧٠٠ كم إلى ١٥٠٠٠ كم بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٥ بمعدل نمو سنوى بلغ ١٣,٤٪ مقابل ٣,٣ ٪ بين عامى ٦٠ / ١٩٦١ و ١٩٨١ وزيادة اطوال خطوط السكك الحديدية من حوالى ٤٣٢١ كم إلى ٥٣٦٧ كم بين عامى ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٤ / ١٩٨٥ أى بمعدل سنوى بلغ ٨,١٪ مقابل ٠,١٪ بين عامى ٥١ / ١٩٥٢ و ٨٠/ ١٩٨١ اضف إلى هذا ، الزيادة الكبيرة فى عدد الخطوط التليفونية الشغالة بنحو ٢,٢ مرة ، وزيادة عدد خطوط التلكس الشغالة إلى الضعف ، وذلك فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ مقارنة بعام ٨١ / ١٩٨٢ وفى قطاع المرافق العامة ، حيث تحقق أعلى معدل للنمو فى قطاعات الخدمات غير الإنتاجية ، نلاحظ بوجه خاص التطوير الكبير فى قطاعى الصرف الصحى ومياه الشرب ، حيث تم تجديد المرافق التى انتهى عمرها الافتراضى ، وتم التوسع فى بناء طاقات جديدة بالذات فى القاهرة الكبرى .

وقد بدا هاما أن مشروع الخطة الخمسية الأولى اكد على ضرورة تصفية الاختلال الرئيسى المتمثل فى تراجع الوزن النسبى لقطاعات الإنتاج ، وهو ماتميز به عن مشروعات الخطط الخمسية السابقة له ، لكن نتائج الخطة تدل على تعمق هذا الاختلال . بيد أن اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال سنوات الخطة فى قطاعات الإنتاج كانت أقل من المستهدفة ، فى الوقت الذى تجاوز فيه المنفذ حجم المستهدف فى قطاعات الخدمات الإنتاجية وبدرجة أقل قطاعات الخدمات الإجتماعية والسيادية . وهبط نصيب قطاعات الإنتاج من ٤٧,٢٪ من أجمالى الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة فى الخطة إلى ٤٤,٥٪ من المنفذ منها ، وهبطت هذه النسب للقطاع العام من ٤٩,٧٪ إلى ٤٧,٨٪ ، وللقطاع الخاص من ٣٩,٦٪ إلى ٣٤,٧٪ . ونلاحظ بوجه خاص ، فيما يتعلق بالصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول) أن الاستثمارات المنفذة مثلت ٢١,٤٪ مقابل ٢٢,٤٪ استثمارات مستهدفة . وكانت النسبتان للزراعة (والرى واستصلاح الأراضى) ٨,٩٪ و ١٠,٧٪ وهكذا ، كان منطقيا أن شهدت سنوات الخطة هبوط الوزن النسبى لقطاعات الإنتاج السلعى من ٥٢,٠٪ إلى ٥٠,٦٪ بين عامى ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦/ ١٩٨٧ ، مع ملاحظة ان وزن قطاع البترول قد زاد فى نفس الفترة من ١٣,٣٪ إلى ١٣,٨٪ وذلك إلى اجمالى الناتج المحلى بأسعار ٨١ / ١٩٨٢ الثابتة . وفى بنية الاستثمار نلاحظ أن نصيب الآلات والمعدات والعدد والأدوات فى الاستثمار المنفذ لم يتعد ٣٢,٦٪ مقابل ٣٥,٣٪ للمستهدف فى ذات الوقت الذى ارتفع فيه وزن الاستثمار الثابت من ٩٥,٦٪ إلى ٩٨,٢٪ لاجمالى الاستخدمات الاستثمارية ، وهو ما يقدم مؤشرا غير مباشر على ضعف كفاءة الانفاق الاستثمارى . وأما بنية الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للقطاع العام فإنها تدل على قصور دوره فى تطوير البنية الانتاجية حيث هبط نصيب استثماراته فى المشروعات الجديدة من ١٣,٩٪ إلى ١٢,٤٪ على حين استوعبت بقية الاستثمارات فى الاحلال والتجديد واعادة التأهيل وأستكمال توسعات المشروعات القائمة .

● ● والواقع أنه رغم التطورات الهامة فى قطاع الصناعة التحويلية خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى ، فإن محدودية الانجاز فى هذا القطاع جسدت مأزق التنمية الانتاجية وبشكل خاص ، مأزق التصنيع فى الاقتصاد المصرى . وهكذا على سبيل المثال ، فقد تراجعت حصة الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول ومنتجاته) فى الاستثمار القومى الى ٢٠,٨٪ مقابل ٢٤,٨٪ طبقا لاهداف الخطة الخمسية الاولى و ٢٨,٢٪ فى السنوات الخمس السابقة لها . وترتب على هذا استمرار انخفاض نصيب هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى حيث لم يتعد ١٤,٨٪ فى عام ٨٦/ ١٩٨٧ مقابل ١٣,٦٪ فى عام ٨١ / ١٩٨٢ ، وأما بالنسبة لهيكل الصناعة ، فقد انخفضت حصة صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية من ٥٩,١٪ الى ٤٦,٩٪ فى إجمالى الناتج المحلى للصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول ومنتجاته) ، وهو مايشير بشكل غير مباشر الى أسبقية تطور الصناعات الثقيلة مقارنة بالصناعات الخفيفة . بيد أن نسب الانجاز لاهم المنتجات الصناعية تبين انخفاضها مقارنة بالنسب المستهدفة لعديد من السلع المصنعة الغذائية الاساسية مثل السكر (٤٦٪) والجبن الابيض (٥٩٪) الى جانب المنتجات الوسيطة مثل غزل القطن والاسمنت وحديد التسليح ، وذلك خلال الخطة . ويظهر ضعف تطور صناعات انتاج السلع الوسيطة والاستثمارية وبالذات ضعف صناعة الآلات ، من أن الواردات من الآلات غير الكهربائية قد مثلت ٨٦,٢٪ من اجمالى الاستهلاك المحلى . ويظهر تعاظم نمو صناعات التجميع على حساب تطور انتاج المكونات المحلية من أن الواردات قد مثلت ٨٠٪ من الإستهلاك المحلى الوسيط فى صناعة الآلات الكهربائية و ٧٠,٢٪ فى صناعة وسائل الإنتاج و ٦٠٪ فى صناعة المنتجات المعدنية ، وحوالى ٦٠,٠٪ فى الصناعات الكيماوية ، وذلك فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ . وعلى الرغم من انخفاض نسبة المكون الاجنبى فى الإنتاج الصناعى الاجمالى من ٢٠,٩٪ إلى ٩,٢٪ فانه يلاحظ أن هذا الانخفاض لا يشمل الآلات وما يماثلها من السلع الرأسمالية ، ويقتصر بالاساس على الخامات والمستلزمات الوسيطة . ورغم انخفاض العجز فى الميزان التجارى الصناعى

من ١٤٤٠ مليون جنيه الى ١٠٧٠ مليون جنيه ، فإن هذا يرجع الى استبعاد الآلات والمعدات من الحساب والتى رأينا مدى الاعتماد على استيرادها . أضف الى هذا ، أن هذا التحسن النسبى قد عكس السياسة التجارية الانكماشية التى ضغطت على الواردات من السلع الإنتاجية كما سنرى . ولكن على الرغم من هذا كله ، فإن انجازات الصناعة التحويلية تبين بوضوح الآثار الاحتمالية الإيجابية الهائلة التى تكمن فى التعجيل بالتنمية الصناعية الإنتاجية ، فى تطوير الناتج المحلى وفرص العمل وسلع التصدير . . الخ فضلا عما تكشفه من أهمية استكمال التصنيع .

● ● وتظهر الابعاد الخطيرة لتراجع التنمية الإنتاجية فى التطورات السلبية التى شهدها قطاع الزراعة خلال الخطة الخمسية الاولى ، وبالذات انخفاض انتاج الحاصلات الزراعية والغذائية الاساسية . وهكذا على سبيل المثال ، فقد تراجعت حصة الزراعة (والرى واستصلاح الاراضى) فى الاستثمار القومى الى ٨,٩٪ مقابل ١٠,٧٪ طبقا لاهداف الخطة الخمسية الاولى ومقارنة بنحو ٩,١٪ فى السنوات الخمس السابقة لها . وساهم هذا بدرجة أساسية فى تراجع حصة هذا القطاع فى هذا الناتج المحلى الاجمالى الى ١٥,٩٪ مقابل ١٦,١٪ طبقا للخطة فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ ومقابل ١٩,١٪ فى عام ٨١ / ١٩٨٢ . وأما بالنسبة للتركيب المحصولى فنلاحظ تراجع المساحة المحصولية للحاصلات الغذائية وحاصلات التصدير الاساسية لصالح العلف الحيوانى والخضر والفاكهة ذات الربحية النسبية الاعلى . وهكذا ، نلاحظ فى نهاية الخطة الخمسية الاولى ، انخفاض نسب تحقيق المستهدف بالنسبة للحاصلات الغذائية الاساسية ، مثل القمح الذى زاد انتاجه بنحو ٥,٦٪ وهو مامثل نسبة انجاز لم تتعد ١٥,٤٪ ، والارز ١٤,٧٪ أو ٣٣,٦٪ من المستهدف ، والقصب ١٤,٣٪ أو ٦٥,١٪ من المستهدف ، وفى المقابل بلغت نسبة نمو الانتاج الى المستهدف حوالى ٢٤٩٪ للخضر ، ٣٥١٪ للفاكهة . وأما بالنسبة للانتاج الحيوانى ، فإن صعوبات صناعة الدواجن أدت الى تراجع نسبة الانجاز الى المستهدف بحيث لم تتعد ٧٨,٢٪ بينما تفسر الربحية النسبية وتوافر العلف الحيوانى من البرسيم بلوغ هذه النسبة ١١٧,١٪ للحوم الماشية ، وقد انعكس هذا فى تراجع نسب الاكتفاء الذاتى من الحاصلات الغذائية الرئيسية . كما سنشير فيما بعد .

● ● وتشير الوثائق الرسمية والدراسات العلمية الى العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والنفسية .. الخ التى أدت الى تراجع واختلال التنمية الانتاجية فى مصر . ونكتفى هنا بالاشارة الى أهم هذه الأسباب وخاصة فى القطاعين الرئيسيين للانتاج السلعى ، أى الزراعة والصناعة التحويلية .

● ● ونلاحظ ، أولا ، تراجع ربحية للنشاطات الانتاجية ، وبالذات لفروع انتاج السلع الأساسية الزراعية والصناعية ، تراجعت الوظيفة الانتاجية وقيمة العمل المنتج والنشاط الانتاجى فى الحياة الاقتصادية المصرية . وأما تزايد الموارد الريعية وفرص الاقتراض الخارجى ، فقد مكن من تغطية سلع الاستهلاك ومستلزمات الانتاج بالاعتماد المتزايد على الخارج ، حيث اتيحت فرصة توسيع وتحسين الاستهلاك وإن على أسس غير ثابتة وبتكلفة مستقبلية باهظة . وبشكل اساسى ، فان هذا النمط من « المجتمع الاستهلاكى » الذى لا يستند الى ارتقاء « القدرات الانتاجية الذاتية » ، تم بلوغ منتهاه وبدا التراجع الضرورى مع الصعوبات الاقتصادية التى احتدمت فى النصف الأول من الثمانينات مع هبوط الموارد الريعية الاستثنائية التى ارتبطت بدرجة كبيرة بعهد الازدهار النفطى . ويبدو من الهام أن نشير أيضا إلى أن تراجع التنمية الزراعية ، وبالذات إنتاج الحاصلات الغذائية الأساسية ، لم يكن مجرد نتيجة للقيود الطبيعية على هذه التنمية ، وهو ما يدعو على أية حال الى عدم الرهان على الدور القيادى للزراعة فى التنمية رغم الأهمية الاستراتيجية الحاسمة لهذا القطاع . كما لم يكن احتدام مظاهر ضعف الإنتاج الزراعى والغذائى بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان ، رغم الأثر الحقيقى لهذا العامل ، ورغم ما يؤكده اختلال التناسب بين النمو الزراعى والنمو السكانى من ضرورة التوجه الى التصنيع باعتباره الرافعة الأساسية للتنمية .

● ● ونلاحظ ، ثانيا أن تراجع التنمية الزراعية ، وانخفاض إنتاج الغذاء ، كان محصلة اسباب من بينها : اغتصاب الأرض الزراعية القديمة عالية الإنتاجية لصالح التوسع العمرانى وصناعة الطوب ، وعدم ردع المصالح المادية التى مارست العدوان على الأرض الزراعية بالبناء والتجريف ، واستغلال الثغرات التشريعية الحامية للتربة من الهلاك من قبل ممارسى التراكم الوحشى لرأس المال على حساب مصالح الأمة . وفى ذات الوقت نلاحظ تباطؤ معدلات استصلاح الأراضى الجديدة ، وضعف الاستثمار فى التنمية الأفقية والرأسية الزراعية ، وارتفاع تكاليف الامداد بالمستلزمات الكيماوية والتكنيكية الزراعية ، وإتساع نطاق هجرة العمالة ، وارتفاع نسبة الفاقد من الحاصلات ، وانخفاض الحوافز السعرية النسبية لمنتجى السلع الغذائية الأساسية ، وتواصل عملية تفتت الحيازات الزراعية ، والاعتماد المتزايد على المعونات الغذائية ، واهدار أولويات الأمن الغذائى . الخ.

● ● ونلاحظ ، ثالثا ، أن الضعف النسبى للتنمية الصناعية وعدم تكامل البنية الصناعية كان محصلة أسباب ، من بينها : تفاقم مشكلات الصناعات القائمة نتيجة قصور حجم الاستثمار ، وارتفاع تكلفة الاقتراض ، وارتفاع تكاليف المستلزمات والآلات المستوردة مع التضخم العالمى وارتفاع أسعار الصرف ، وصعوبات التصدير ، وقصور التعليم وتخلف برامج التدريب ، وهجرة العمالة المدربة والكفاءات الادارية ، وانخفاض الربحية النسبية مقارنة بالأنشطة غير الانتاجية ،

والعقبات البيروقراطية الحكومية ، وانخفاض الأجور الحقيقية وقصور القدرة الشرائية ، وزيادة الطاقات العاطلة ، وقصور الاستثمار الأجنبى المباشر ، والتضخم وارتفاع التكاليف ، ونقص النقد الأجنبى ، وقصور البنية الأساسية الإنتاجية وقاعدة الطاقة الكهربائية ، وضعف دور أجهزة الرقابة الفنية على الجودة مما يضعف القدرة التنافسية للمنتجات . الخ . واذا كانت هذه المشكلات قد واجهت كلا من القطاع العام والقطاع الخاص فى الصناعة التحويلية ، فإن القطاع العام الصناعى قد واجه مشاكل خاصة به ، من بينها ، تحول بنية الاستثمار العام فى غير صالح الاستثمار الصناعى ، وجمود اساليب الادارة البيروقراطية فى بيئة يتعاظم فيها فعل آليات السوق والمنافسة ، وقصور رؤوس الأموال ونقص السيولة ، وتحويل الموارد لصالح المشروعات المشتركة ، وفرض سياسة الأسعار الرخيصة وواقع العمالة الفائضة ، وتدهور المعاملة التفضيلية السابقة له فى الامداد بالمستلزمات والخامات والائتمان المحلى والنقد الأجنبى وغير ذلك ، وغياب ضوابط ومعايير الأداء والرقابة والحوافز للادارة العليا والعاملين عموما ، والتمييز ضد المشروعات العامة ولصالح مشروعات الانفتاح ، وقصور الحساب الاقتصادى للتكاليف والأسعار وتخصيص الموارد .. الخ والأهم ، أن هذا كله ، قاد الى تراجع التصنيع بمعناه الضيق أى إلى التراجع عن تأمين أولوية تطوير الصناعة التحويلية وبالذات فروعها القيادية لانتاج الآلات وغيرها من وسائل الانتاج ، كما ارتبط بالتحول عن التصنيع بمعناه الواسع أى استكمال البنية الصناعية التى تؤمن تكامل مجمل الفروع الصناعية والقطاعات الاقتصادية ، وبناء اقتصاد قادر على النمو على أسس قومية من حيث الأساس ، وتخضع فيه عملية التراكم والتنمية لغايات اشباع الحاجات الاجتماعية والأساسية القومية ، ويتسم بأعلى مستويات الانتاجية .

● ● ولقد كان ما سمى بحق « الانفتاح غير الانتاجى » ، أساس غالبية الاختلالات التى أثمرها تطبيق استراتيجية وسياسات الانفتاح الاقتصادى ، وهو ما سنعرض لبعضه لدى تناول مؤشرات الانكشاف الاقتصادى وآثار السياسة الاقتصادية . وأما الأسباب العميقة للتنمية غير الانتاجية قد تكمن فى أن إعادة اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى كانت تفرض إيقاف المحاولة الطموح للتصنيع المستقل نحو إقامة بنية انتاجية صناعية حديثة مترابطة ، وهو ما دفعت إليه أسباب داخلية وخارجية مترابطة ، أو لان محاولة حل التناقضات التى مثلت أزمة تمويل التنمية أهم مظاهرها ، قد راهنت على رأس المال الخاص ، الامر الذى دفع ليس فقط الى اضفاء المشروعية على الثروات الفردية المتراكمة ، وإنما اطلق العنان للمزيد من التراكم الاولى لرأس المال الخاص الوطنى والاجنبى ، الذى تحول الى تراكم انتاجى ولكن فى المراكز الصناعية المتقدمة . أضف الى هذا ، الاثر السلبى الكبير على التنمية الانتاجية نتيجة تحول بنية الاستثمار العام لصالح القطاعات غير الإنتاجية وبالذات الخدمات الإنتاجية والمرافق العامة .

● ● وأما عن آثار تعميق التنمية غير الإنتاجية ، فنلاحظ هنا تفاقم مختلف المشكلات الاقتصادية ، واحتدام النتائج السلبية لعدم التناسب وعدم التوازن بين الموارد والاستخدامات المالية والمادية والبشرية . والى جانب أرتفاع تكلفة النمو ذى المعدلات العالية نسبيا ، فإن هذا النمو غير الانتاجى بالاساس افتقد القدرة على التواصل الذاتى ، وتحول مع تراجع الموارد الريعية التى استند إليها (مثل عائدات البترول وتحويلات العمالة والمساعدات الخارجية .. الخ) إلى أنكماش وركود ، قاد بدوره الى المزيد من تقليص الاستثمار الانتاجى واضعاف التنمية الانتاجية وهكذا ، انعكس هذا النمط من النمو الاقتصادى المشوه خلال العقد الاول للانفتاح غير الانتاجى ، فى تزايد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من السلع والخدمات ومن ثم انفلات التضخم ، واحتدام عجز المتحصلات عن المدفوعات فى ميزان المدفوعات ، وتفاقم عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات فى موازنة الدولة ، وتنامى عدم التوافق بين الطلب والعرض فى سوق العمل ، وبروز أخطار عدم التناسب بين محدودية المصادر والاستخدام غير الرشيد من الطاقة . . الخ . وأضحى الانكشاف البنيوى ، الذى يجسد تراجع الوزن النسبى لقطاعات الانتاج فى الناتج المحلى الاجمالى ، أساسا لتفاقم ألوان الانكشاف الاقتصادى الاخرى ازاء العالم الخارجى ، مثل الانكشاف الغذائى والتكنولوجى والتجارى والمالى .. الخ . وكان هذا الانكشاف أرضا موضوعية لتعاظم مختلف اشكال الاختراق الاقتصادى الاجنبى ، بما فى ذلك تعاظم التأثير الخارجى على صانع القرار فى السياسة الاقتصادية القومية . وقاد هذا كله الى تحول العديد من عوامل القوة الى عناصر للضعف فى الاقتصاد المصرى ، كما هو الحال فيما يتعلق بالموارد البشرية ، وحين أهدرت فرصة استثمار الموارد المالية الاستثنائية التى اتيحت لمصر فى عهد الانفتاح - بما فى ذلك بسبب تنبيه بالذات - فى بناء القوة القومية الإنتاجية والصناعية والتكنولوجية .

● ● ●

٢ - انخفاض انتاجية العمل .. وأسباب ضعف التنمية الرأسية :

● ● ولقد ارتبط إضعاف الوزن النسبى لقطاعات الانتاج فى الاقتصاد المصرى بانخفاض انتاجية العمل ، وهو ما سنحاول التعرف على أبعاده وأسبابه وآثاره بالتطبيق على الصناعة التحويلية والقطاع العام الصناعى .

.. وهكذا ، خلال سنوات الانفتاح الاقتصادى وحتى بداية الخطة الخمسية الأولى ، نلاحظ أولا ، انخفاض انتاجية العمل فى القطاع العام الصناعى مقارنة بالصناعة فى الدول الصناعية بسبب فائض العمالة .

ولقد قدر هذا الفائض بنحو ٢٥٠ ـ ٥٠٠٪ فى عمليات انتاج الغزل والنسيج ، وأنه يمكن رفع انتاجية العمل بنحو ٣٢٥٪ فى حال تصحيح معامل رأس المال/العمل ، وذلك فى القطاع العام الصناعى المصرى لدى مقارنته بالمشروعات الصناعية فى أوروبا الغربية . واستند هذا التقرير إلى قياس الانتاجية بالناتج/ساعة عمل ، والمقارنة بين مشروعات يتماثل عمر ونوع آلاتها ، وتحليل الانتاجية فى مشروعات متفاوتة الحجم والتخصص للقطاع العام الصناعى . ولوحظ ، بوجه خاص ، أن الفائض كان مرتفعا حتى بين عمال الانتاج ذاتهم . ولم يسهم انخفاض الأجور فى الصناعة المصرية ، حيث لم تتعد ربع مستواها فى صناعة شرق آسيا ، فى ارتفاع الميزة النسبية للأولى ، بسبب تفوق انتاجية العمل فى الثانية . وقدر أنه بخفض العمالة فى الصناعة المصرية بنحو ٣٠٪ سترتفع انتاجية العمل بحوالى ٤٣٪ .

..وثانيا ، أن تطور انتاجية العمل ارتفاعا أو انخفاضا فى الصناعة المصرية ، كان متباينا من حيث الأسباب والاتجاهات بين الفروع الصناعية وقطاعات الملكية .

وهكذا ، على سبيل المثال ، فقد تفاوت تطور الانتاجية بين الفروع الصناعية ، إذ بينما هبطت بنحو ٣٪ فى صناعة المنسوجات القطنية فقد زادت بنحو ١٣٪ فى صناعة الأسمدة ، وبينما أدى ارتفاع الانتاجية إلى زيادة الانتاج بنحو ١١٪ فى صناعة الحديد والصلب ، فقد أدى إلى زيادة الانتاج بنسبة ٥٥٪ فى صناعتى الأسمدة وزيت الطعام . وعلى حين كان النمو المتسارع للكثافة الرأسمالية واستخدام آلات ومعدات أكثر تطورا أهم عامل وراء رفع انتاجية العمل فى الصناعة المصرية ، فى حالات ، فإنه لم يؤد إلى رفع انتاجية إجمالى عناصر الانتاج ـ أى الكفاية الانتاجية ـ فى حالات أخرى ، بل أثر سلبيا على هذه الكفاية الانتاجية فى بعض الصناعات ، وبالذات « الصناعات الناشئة » للقطاع الخاص بسبب مصاعب استيعاب الطرق الفنية الجديدة للانتاج ، فى حالات ثالثة . ويلاحظ ، بوجه خاص ، أن انخفاض الانتاجية فى كل الحالات كان يرجع إلى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم ضعف القدرة التنافسية للمنتجات أمام الواردات وفى أسواق التصدير ، وإذا كان القطاع الخاص الصناعى قد أضير بفقدان أسواق الدول الاشتراكية ، فإن القطاع العام الصناعى قد تأثر بتراجع برامج التوسع الصناعى . ولقد ساهم فى رفع انتاجية العمل فى القطاع الأخير عوامل مثل : نمو الطلب ورفع القيود عن العرض ، وتجنب التعيين الاجبارى وتطوير التدريب ، والأهم تشغيل الطاقات العاطلة حيث لم يحدث استثمار جديد جوهرى ، ولم تؤسس شركات جديدة ، واستمرت ثابتة الأساليب التكنولوجية للانتاج .

.. وثالثا : ان انخفاض انتاجية العمل كان نتيجة عوامل أثرت على كل من القطاعين العام والخاص ، أو أثرت على أحد القطاعين ، وكان محصلة عوامل موروثة أو جديدة .

وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن تخلف التدريب المهنى ، وقصور التعليم الأساسى ، وهجرة العمالة المدربة والفنية ، وصعوبات التصدير السلعى ، وارتفاع تكاليف الانتاج ، ونقص الخامات والمستلزمات ، ونقص التمويل الذاتى ، وارتفاع تكلفة الاقتراض ، وقصور الخدمات الانتاجية ، وانخفاض جودة المنتجات ، واشتداد المنافسة الأجنبية .. الخ بدت عوامل ذات تأثير سلبى على انتاجية العمل فى الصناعة التحويلية المصرية بقطاعيها العام والخاص . وأما عدم ربط الأجور بالانتاج ، وقصور نظم الحوافز ، وسياسة التعيين الاجبارى ، وسياسة الأسعار الرخيصة ، وعدم الكفاءة الادارية ، وقصور تنظيم العمل ، وتعقد الهرم الادارى ، والتدخل السياسى البيروقراطى ، والتمييز ضد المشروعات العامة ، وجمود البنى والأساليب التنظيمية والادارية ، وقصور الهياكل المالية ، وارتفاع الطاقات العاطلة ، وتأخر الاحلال والتجديد ، وغياب ضوابط ومعايير الأداء والرقابة الادارية والفنية ، وقصور الحساب الاقتصادى للتكاليف والأسعار والأرباح وتخصيص الموارد .. الخ فقد بدت عوامل ذات تأثير سلبى أكبر على انتاجية العمل فى القطاع العام الصناعى . وإذا كانت عوامل مثل قصور التدريب والتعليم ، ونقص التمويل والمستلزمات ، وقصور الخدمات الانتاجية ، وفائض قوة العمل ، وقصور نظم الحوافز ، وضعف الكفاءة الادارية التنظيمية ، وتعقد الهرم الادارى ، وارتفاع الطاقات العاطلة والمخزون الراكد .. الخ مثلت عوامل موروثة من عهد « التنمية المستقلة » ، وإن تفاقمت فى عهد « الانفتاح الاقتصادى » ، فإن عوامل أخرى مثل : الهجرة الخارجية ، وفقدان الأسواق الاشتراكية ، وارتفاع تكاليف الانتاج ، وارتفاع تكلفة الاقتراض ، والتضخم المتسارع ، والتمييز ضد المشروعات العامة ، والمنافسة الأجنبية .. الخ مثلت عوامل جديدة فى عهد « الانفتاح الاقتصادى » وإن وجدت بدرجات أقل ولأسباب مختلفة فى عهد « التنمية المستقلة » .

● ● ولقد شهدت سنوات الخطة الخمسية الأولى تطورات ذات تأثير متناقض على انتاجية العمل . وإذ لا تتوافر الدراسات الكمية الدقيقة ، فإننا نكتفى هنا بالإشارة إلى الاتجاهات المتوقعة لإنتاجية العمل فى الصناعة التحويلية والقطاع العام الصناعى . وهنا نشير إلى اتجاهات تغير الانتاجية فى ضوء تطورات : بنية الاستثمار الثابت ، والبنية القطاعية للاقتصاد ، والتخصص الانتاجى الدولى ، والتعليم والتدريب والبحث العلمى ـ

التكنولوجى ، وأساليب تسيير القطاع العام ، بالإضافة إلى تطور بعض جوانب السياسة الاقتصادية .

.. **ونلاحظ ، أولا ، ضعف الاستثمار الجديد فى فروع الصناعات التحويلية القيادية** - ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية المرتفعة بالضرورة - نتيجة الخصائص التكنيكية الاقتصادية لهذه الفروع - مثل الآلات والمعدات والالكترونيات . . الخ وقد أدى إلى خفض انتاجية العمل فى الصناعة التحويلية ، طالما أن زيادة الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية تمثل أهم العوامل وراء ارتفاع إنتاجية العمل . أضف إلى هذا أن ظاهرة الطاقات غير المستغلة أو العاطلة فى الصناعة التحويلية ، قللت امكانية تحقيق كامل أثر الأستثمار الثابت القائم والجديد شاملا الآلات والمعدات وتكنولوجيا الإنتاج . وأما الوزن المرتفع للاصول الثابتة الجديدة عدا الآلات والمعدات مثل الأرض و المخزون . الخ (٦٧,٤٪ من الاجمالى خلال الخطة الخمسية الأولى) ، فقد أضعف الإنتاجية بسب إنخفاض المكونات الإنتاجية الأهم فى هذا الاستثمار . وأما الوزن النسبى المرتفع فى الاستثمار القومى فى قطاعات النقل والمواصلات والتخزين والطاقة الكهربائية والبناء والتشييد (٢٨,١٪) فقد تقلص تأثيره الإيجابى غير المباشر على إنتاجية العمل فى قطاعات الإنتاج بسبب ضعف نمو الأخيرة ، دون إنكار حقيقة أن تطوير هذه القطاعات يمثل مقدمة ضرورية لارتفاع إنتاجية العمل فى الصناعة التحويلية وغيرها . ويبدو لنا أن الاستثمار الثابت فى الخدمات الاجتماعية والسيادية (٢٦,٣٪) قد أتى بتأثير متناقض على إنتاجية العمل فى الصناعة التحويلية ، اذ أسهم من ناحية ، فى تحسين شروط الإنتاج الجارى والموسع مما يساعد على رفع إنتاجية العمل ، ومثل ، من ناحية أخرى ، تحويلا للموارد عن التوظيفي الإنتاجي الصناعى وغير الصناعى القومى مما يحد من امكانات تأثيره الإيجابى على الإنتاجية . وبوجه خاص ، فان الاستثمار الثابت فى قطاع البناء السكنى (١٢,٥٪) لا يملك إلا تأثيرا محدودا فى رفع إنتاجية العمل ، لأن ارتفاع تكلفة الحصول على مسكن ، قد حد من الأثر الإيجابى لهذا الحافز بالنسبة للمشتغلين ، وينطبق نفس الأمر - وأن بدرجة أقل - على تطور الاستثمار الثابت فى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ، وفى الخدمات التعليمية والصحية للقطاع الخاص والاستثمارى . . الخ . ويمثل خصما مباشرا من رفع إنتاجية العمل فى الصناعة التحويلية ، تحيل قسم واسع من الاستثمار الممكن فيها إلى الخدمات السيادية للأمن والدفاع ، بغض النظر عن الضرورات الاجتماعية والسياسية لهذا الاستثمار .

● ● **ونلاحظ ثانيا : الضعف النسبى للصناعة التحويلية فى بنية الاقتصاد القومى** وهو الامر الذى من شأنه أن يقود إلى انخفاض إنتاجية العمل على المستوى القومى ، طالما أن هذه الانتاجية تتزايد مع تأمين أسبقية تطوير هذا القطاع . وأما الوزن النسبى المرتفع للفروع الصناعية التى تنتج السلع الاستهلاكية ، وانخفاض وزن فروع انتاج السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة للانتاج الاستهلاكى ، فإن اسهامه فى رفع انتاجية العمل فى الاقتصاد القومى عن طريق توفير حوافز العمل من السلع الاستهلاكية يبدو محدودًا ، سواء بسبب انخفاض القدرة الشرائية لاقسام واسعة من السكان وقصور هذا الانتاج ذاته رغم وزنه المرتفع نسبيا ، أو بسبب تقويض امكانية توفير هذه الحوافز بشكل ثابت ومتزايد على أسس قومية من حيث الأساس بفضل التكامل القومى للبنية الصناعية . وقد دفع فى اتجاه انخفاض الاستثمار الثابت فى انتاج السلع الاستثمارية ، ومن ثم تراخى نمو انتاجية العمل الصناعى ، ضعف كفاءة استخدام الاصول الانتاجية ومستلزمات الانتاج وتزايد الطاقات العاطلة والمخزون الراكد فى الصناعات الاستهلاكية . ومثل خصما من نمو انتاجية العمل القومى ، وتراجع وزن الصناعة التحويلية فى الاقتصاد القومى لصالح قطاعات الخدمات ، حيث يرتبط نمو الاستثمار بتحسين نوعية الخدمة (الصحية والتعليمية مثلا) وليس بالضرورة بخفض عدد المشتغلين ، أو يرتبط نمو الاستثمار بانخفاض أنتاجية العمل حيث تنمو أعداد المشتغلين بمعدل يفوق نمو الناتج نتيجة فائض التوظيف (الخدمات السيادية مثلا) . أضف إلى هذا كله نمو انتاجية العمل بمعدلات منخفضة فى مجال التجارة التى استوعبت ١٠,٨ ٪ من الزيادة فى أعداد المشتغلين بينما نالت ١,٢ ٪ فقط من الاستثمار المنفذة .

● ● **ونلاحظ ثالثا : عدم تكافؤ التخصص الانتاجى الدولى الراهن الذى تنخرط فيه الصناعة التحويلية المصرية ،** والذى لا يواتى الافادة الكاملة من مزايا التخصص الدولى من زاوية رفع انتاجية العمل . والأمر أن أرتفاع انتاجية العمل بسبب هذا العامل يرجع إلى توسع أسواق التصدير ، وتعمق التخصص الأمثل ، وتنويع بنية الأنتاج القومى ، وتحسين شروط وفورات النطاق للمشروعات ، والتأثير الايجابى لحوافز المنافسه ، وتسارع النمو الاقتصادى إلى جانب التعجيل بالتطور العلمى - التكنولوجى بسبب نمو تبادل المعارف والمواد التكنولوجية والخدمات الاستشارية - الهندسية . . الخ . بيد أن ضيق اسواق التصدير فى المراكز الصناعية المتقدمة التى يتم معظم الاستيراد منها ، وتكريس التخصص اللامتكافىء للصناعة المصرية ، وضعف تنويع بنية الاقتصاد والصناعة ، والمنافسة الاجنبية غير المتكافئة ، وتباطؤ النمو الاقتصادى ، والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا ، وضعف العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية ، وبالذات الدول العربية . . الخ أن هذا كله قد حرم الصناعة المصرية من رفع انتاجية العمل بسبب افضليات التخصص الدولى المتكافىء الأمثل . وبشكل خاص ، فإنه فى ظروف تسارع الثورة العلمية - التكنولوجية أضحى العامل الأهم للافادة من مزايا التخصص الدولى فى رفع انتاجية العمل فى الصناعة القومية هو تأمين أسبقية تطوير الفروع الصناعية

القيادية التصديرية متزايدة التخصص وعالية الأنتاجية مثل صناعات الآلات والمعدات وأجزائها ، والاليكترونيات ، والكيماويات الاساسية ، والمنتجات المعدنية . . الخ وهى الفروع التى لن تشهد تطورا حقيقيا أو نالت تطويرا محدودا .

● ● ورابعا قصور وتخلف برامج التعليم والتدريب ، وقصور البحث العلمى - والتكنولوجى بما لايستجيب لمتطلبات رفع انتاجية العمل فى الصناعة المصرية . وهكذا ، فإن قصور التعليم الاساسى ، وتزايد معدلات التسرب منه ، وضعف مستوى التعليم الفنى ، لم يسهم فى رفع انتاجية العمل ، طالما أنه لم يرتق بالخصائص الثقافية والعلمية اللازمة للتعامل مع الاساليب الصناعية التكنولوجية الحديثة . وأما قصور وتخلف برامج التدريب المهنى لعمال الانتاج ، والعملى للعمالة المتخصصة المؤهلة ، فإنه يحرم الصناعة من رفع الانتاجية الناجم عن الاستخدام الامثل للتجديدات التكنيكية التكنولوجية (والتنظيمية والادارية ... الخ) الحديثة . وأخيرا ، فإن ضعف تطوير البحث العلمى - التكنولوجى سواء البحوث الاساسية أو التجارية أو التجريبية ، التى تمثل اساس التقدم التكنيكى - التكنولوجى القومى ، قد ساهم فى تقليص امكانات رفع انتاجية العمل فى الصناعة ، سواء بسبب عدم القدرة على الاحلال محل التكنولوجيا التى يصعب استيرادها أو بسبب ضعف تطويع التكنولوجيا المستوردة أو الحرمان من خلق تكنولوجيا تناسب البيئة المحلية . أضف إلى هذا ، أن الصناعة التحويلية قد حرمت بدرجة كبيرة من رفع انتاجية العمل الناجمة عن تحقيق الترابط بين التعليم والتدريب والبحث العلمى . والأمر ، أن الجامعات وغيرها من مراكز البحث العلمى والتعليم العالى لا تسهم بالقدر الكافى فى تطوير البحوث العلمية المرتبطة بحاجات الصناعة ، ويشارك خريجوها من المعلمين والفنيين بدرجة محدودة فى القيادة الفعلية للعملية الانتاجية ، وتكاد لاتسهم فى تدريب العمالة المؤهلة المتخصصة ، وعلى حساب انخفاض مستوى الانفاق على البحث التكنولوجى الانتاجى ، والانخفاض النسبى للخريجين فى المجالات العلمية - التكنولوجية ، شهدت سنوات الخطة زيادة الانفاق على البحث التكنولوجى غير الانتاجى (العسكرى) واستمرار الاعداد الكبيرة من خريجى الكليات النظرية . وأما عدم تطبيق السياسة التكنولوجية القومية رغم اعداد وثائقها الاساسية ، واشتغال العديد من العلماء - الفنيين بأعمال بعيدة عن الانتاج والبحث التكنولوجى الانتاجى ، رغم تزايد نسبتهم ، فقد أدى إلى تكريس انخفاض الانتاجية .

● ● وخامسا : جمود أساليب الادارة والتنظيم فى القطاع العام الصناعى ، وضعف ادخال الاساليب الادارية التنظيمية الأحدث فى القطاع الخاص الصناعى ، بما يعرقل إمكانية الإفادة من العامل الادارى التنظيمى فى رفع انتاجية العمل . وهكذا فإنه رغم خطوات « تحرير ادارة » القطاع العام الصناعى ، وتعديل « البنية التنظيمية » لهذا القطاع ، فإن الاساليب الادارية التنظيمية الموروثة ما تزال تقيده فى ظروف التحولات الليبرالية فى الاقتصاد ، وتحرمه من الاساليب الاحدث التى اثمرتها الثورة العلمية التكنولوجية والتى تتجدد باستمرار . ونقصد رفع الانتاجية على أساس تقليص « مدة حياة » هذه الاساليب على كل المستويات بدءًا من الادارة الحكومية المركزية ، وحتى مكان عمل المشتغل الفرد ، ومرورا بعلاقات التخصص والتعاون داخل المشروع ذاته أو بين المشروعات ، وفيما يتعلق بالنشاط الصناعى المستقل أو المتكامل مع الانشطة غير الصناعية ، ونقصد أيضا خفض اعداد الاداريين وتقليص حلقات الهرم الادارى ومراكز اتخاذ القرار ، واختيار المديرين على أساس معارفهم وخبراتهم الادارية ، ومشاركة العاملين وبالذات عمال الانتاج من أتخاذ القرارات التى تحدد المستوى المعيارى لانتاجية العمل ووسائل بلوغه واساليب الرقابة على الاداء .. الخ .

● ● سادسا : أن نظم الاجور والحوافز ، ونظم التوظيف ، لاتبدو مواتية فى القطاع العام الصناعى لمتطلبات رفع أنتاجية العمل . من ناحية بسبب قصور الحوافز الايجابية والسلبية كضمان للاداء الافضل للعمل ، ومن ثم رفع انتاجيته ، ومن ناحية أخرى بسبب ضعف اسهام ارتفاع انتاجية العمل فى زيادة الأنتاج السلعى الضرورى لتأمين زيادة مضطردة للأجور الحقيقية والحوافز المادية . وكان من شأن هذا القصور ، إن هذا القطاع لا يعمل على اسس اقتصادية طالما أن الأجر لا يرتبط بالناتج ، وإن الأجور الحقيقية تتجه للانخفاض مع ندرة عرض السلع وارتفاع أسعارها ، وأن تنخفض إنتاجية العمل نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج وضعف الحوافز وهبوط الاجور وانخفاض العائد وضعف الاستثمار .. الخ وبشكل خاص ، فإن ظاهرة « فائض العمالة » ، حيث لاتتناسب اعداد المشتغلين مع إنتاجيتهم تمثل بالضرورة أحد الاسباب الأهم لانخفاض انتاجية العمل .

● ● وهنا فإنه من المفيد أن نشير إلى عدد من الحقائق التى تبرز لدى محاولة تحليل النقاش الواسع الذى شهده عام ١٩٨٧ حول انتاجية العمل فى مصر .

● ● الحقيقة الأولى : أن توظيف العمالة فى القطاع العام الصناعى (مثل الأقسام الأخرى من القطاع العام الاقتصادى فضلا عن الخدمى) لايستند إلى معيار الانتاجية . وهكذا ، فقد اتسعت صفوف المشتغلين أو أبقى عليها فى حجم يتجاوز ما تمليه الاعتبارات الاقتصادية ، مثل « زيادة الانتاج ، والكفاية الانتاجية ، وارتفاع الربحية . . الخ » وهنا نلاحظ من ناحية أن الاعتبارات الاجتماعية السياسية التى أملت « عدم المساس » بفائض العماله ، كانت لها آثار سلبية لاجدال على انتاجية العمل . اضف إلى هذا أن تعيين الخريجين وغيرهم فى القطاع العام لا يستند إلى الحاجات الفعلية للتوسع الانتاجى ورفع الانتاجية

وزيادة الريعية . . الخ ولا يحدث فى اطار تخطيط شامل ، بل ويتعارض حتى مع قوانين السوق . وفى ذات الوقت فان نمط التنمية (ضعف التنمية الانتاجية مثلا) ومصاعب التنمية (احتدام مشكلة التمويل مثلا) قد مثلث عوامل دفعت إما إلى ارتفاع معدل البطالة السافرة ، شاملة الاعداد المتزايدة من الخريجين ، بسبب ضيق فرص العمل عموما أمامهم ، أو أدت وإن بمعدل متناقص إلى نمو الطلب على العمل « غير المنتج » وزيادة العمالة التى لاتضيف إلى الثروة القومية وانما تمثل عالة على « العمل المنتج » فى قطاعات الانتاج وفى القطاعات الخدمية .

● ● **والحقيقة الثانية : أن تسكين قوة العمل يضيق من امكانية الاستفادة من الميزة النسبية لمصر فى عنصر العمل فى رفع انتاجية العمل** . وهكذا ، فإن الوفرة النسبية لقوة العمل مقارنة بعناصر الانتاج الأخرى . وبشكل خاص . الحجم الكبير نسبيا من العمالة الماهرة والمتدربة ، والقادة الفنيين والاداريين ، والمؤهلين لتطوير البحث العلمى — التكنولوجى . . الخ ربما يضع مصر فى مرتبة متقدمة بين الدول النامية من حيث حجم ونوعية قوة العمل . بيد أن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية قد خلعت خصائص سلبية على توظيف هذه العمالة من زاوية متطلبات رفع انتاجية العمل فى مصر . والأمر أن رفع الانتاجية وزيادة الانتاج وتعظيم العائد . . الخ لا يتوقف على مجرد وفرة الأيدى العاملة ، وإنما يتحدد بنوعية قوة العمل المتاحة ، أى خصائصها من حيث مستوى التعليم والتدريب ، ومن الناحية الصحية والثقافية . . الخ كما تتوقف الانتاجية على حوافز العمل المادية والمعنوية ونظم القيم الاجتماعية السائدة ، وتفضيلات الوافدين إلى سوق العمل للوظائف التى يرغبون فيها ، ومدى التوافق بين التسكين الادارى وتخصصات ومؤهلات المعينين . . الخ . ولقد عكست سوق العمل فى مصر العديد من الاختلالات التى تؤكد اهدار الميزة النسبية لمصر فى مجال الافادة من التفوق الكمى والنوعى لقوة العمل . ومن ذلك مثلا : النقص المتزايد فى مهارات وتخصصات معينة رغم الوفرة النسبية للخريجين ، وعدم التطابق بين مستوى تدريب ونوعية تخصيص العمالة واتجاهات الطلب عليها ، وتفضيل الوظائف الادارية المكتبية رغم الحاجة إلى التخصصات الفنية الانتاجية ، والاشتغال فى أعمال لاتتوافق مع المؤهلات تجنبا للبطالة أو بالتعيين الادارى مع ضياع الفرصة البديلة للانفاق على التعليم ، وضعف التنمية الصحية والثقافية وقصور نظم الأجور ، وغياب برامج اعادة تأهيل المشتغلين . . الخ . وأخيرا فإنه من الهام أن نشير إلى الأثر السلبى على انتاجية العمل فى مصر ، والناجم عن حرمان التنمية الاقتصادية - الانتاجية من أثر انخراط جمهرة الفنيين - العلميين فى الأعمال الانتاجية - البحثية الضرورية للتنمية .

● ● **والحقيقة الثالثة : أن معدل تشغيل قوة العمل ، ومستوى الانضباط فى اداء العمل ، ومعايير تقييم وحفز أداء العمل ، لا تتوافق مع متطلبات رفع انتاجية العمل** . والواقع أنه لا تتوافر دراسة علمية دقيقة ورصينة تثبت ما تردد فى الصحافة المصرية عام ١٩٨٧ من أن يوم العمل « الفعلى » « لايتجاوز نصف ساعة عمل » للعامل المصرى . بيد أن ضعف انضباط العمل فى مصر ، أمر تدل عليه العديد من المشاهدات ، ويشمل مختلف فئات العاملين بالادارة والإنتاج ، ويغطى كافة الأنشطة الاقتصادية ، ويظهر سواء فى القطاع العام أو فى القطاع الخاص ، وبالذات فى القطاع الأول ، إلى جانب أجهزة الخدمات الاجتماعية والسيادية والإنتاجية الحكومية . والأمر ، أن يوم العمل الفعلى لا يتوافق مع يوم العمل الرسمى . وأما الأخير فأنه لا يتحدد وفق معايير تحقيق أعلى إنتاجية للعمل . ويسهم تراخى « تشغيل » العمالة فى زيادة الطاقات غير المستغلة ، حتى فى حال توافر العناصر الأخرى الضرورية للإنتاج مثل التمويل والمستلزمات وامكانات التسويق . . الخ . وقد تفاقم هذا مع انتشار الوظائف الثانية بأجر أو للنفس ، والتهرب من العمل . ويتصل هذا كله اتصالا وثيقا بزيادة اعداد العاملين مقارنة بساعات العمل الضرورية للانتاج ، وبقصور عملية التدريب ، وبتشوه نظام حوافز العمل ، وغياب معايير الاداء . وهنا يبدو انضباط العمل بالذات فى القطاع العام مفتقدا مزايا « الانضباط الاقتصادى » الذى تفرضه اليات السوق الرأسمالية أو آليات الدفع حسب نظم العمل الاشتراكية . أضف إلى هذا أنه حتى فى حال تأمين انضباط العمل ، فإنه لن يؤتى كامل أثره على أنتاجية العمل الاجتماعى فى الاقتصاد القومى ، طالما أن القطاعات الانتاجية السلعية تنمو بوتائر أقل من القطاعات غير الانتاجية ضعيفة الاسهام فى زيادة الناتج السلعى القومى .

● ● **والحقيقية الخامسة : أن الأجور فى القطاع العام بشكل خاص - لا تتناسب مع كم ونوع وانتاجية العمل ولا تتناسب مستوياتها الدنيا مع تكلفة تجديد قوة العمل ، وترتفع فيها حصة العمل غير المنتج ، مما أضعف حوافز العمل عالى الانتاجية** . وهكذا على سبيل المثال ، فإن الأجور تتساوى بين من يعمل بانتاجية أقل ومتناقصة ومن يعمل بانتاجية أعلى ومتزايدة ، ولا تتناسب تكلفة الأجور الاجمالية مع مجمل تكاليف الانتاج من منظور الاسهام فى خلق القيمة الجديدة ورفع الانتاجية . وتتحكم المعايير السياسية والاجتماعية فى تقدير حجم ونمو الأجور على حساب المعايير الاقتصادية ، بما فى ذلك حين تضعف الأجور الحقيقية بما لا يتناسب مع حاجات توسيع السوق الداخلية أمام المنتجات الوطنية . ويقود تخلف مستويات الانتاجية عن معدلات الأجور إلى اضعاف الأساس الثابت للنمو الاقتصادى الانتاجى المضطرد الذى من شأنه زيادة الأجور الحقيقية . وتأثر هيكل الأجور النسبية ، ومن ثم حوافز العمل المنتج ، تحت تأثير اتساع الهجرة إلى النفط ، والجمع بين

وظيفتين ، وفرص الدخول الريعية غير الانتاجية العمل فى الوظيفة الاساسية وخاصة فى القطاع العام . أضف إلى هذا ، أن الأجور الأعلى فى بلدان النفط قد اجتذبت نسبة عالية من العمالة المدربة والفنية والمؤهلة مما أثر بالسلب مباشرة على انتاجية العمل ، فضلا عن تأثيره غير المباشر الناجم عن احباط غير المهاجرين ، وعن اشتغال « العائدين » بوظائف ثابتة أو مختلفة عن تخصصاتهم الأولى .

●● **ويبدو من الهام أن نؤكد أخيرا ، أن هدف التنمية ليس مجرد توفير فرص عمل . وإنما تأمين فرص عمل تتسم بانتاجية تتجه للارتفاع المضطرد بدءا من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وانتهاء إلى الاوضاع التى تميز البلدان الصناعية الأكثر تقدما . وهنا فإن الخبرة المصرية والعالمية تؤكد ضرورة الجمع بين التنمية الافقية والتنمية الرأسية ، طالما أن كلا من رافعتى التنمية يزيد كفاءة الآخر ويرفع عائده وطالما أن التخلف الاقتصادى لايترك مجالا لترف اعتماد التنمية على الاستثمار الجديد دون رفع كفاءة الاستثمار القائم ، من ناحية ، وأن فائض العمالة يفرض ضرورة خلق فرص العمل المنتج من ناحية أخرى .**

٣ ـ تهديد الأمن الاقتصادى القومى .. ومؤشرات تفاقم الانكشاف الاقتصادى .

●● وربما كان الانكشاف الاقتصادى المصرى ازاء العالم الخارجى ، وما ارتبط به من اختراق اقتصادى أجنبى ، وتراجع للقوة الإقتصادية القومية ، وتعاظم لنقاط الضعف الإقتصادى ، أهم المتغيرات التى تولدت عن « الانفتاح غير الإنتاجى » . وجسدت هذه التطورات تحولا نوعيا فى اتساع وعمق الاعتماد غير المتكافىء للاقتصاد المصرى ـ مثل غيره من اقتصاديات أطراف السوق الرأسمالى العالمى ـ على المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة . وعكس هذا الاعتماد غير المتكافىء تعاظم الأخطار الخارجية التى تهدد الاقتصاد المصرى ، والتى وجدت أساسها الموضوعى الرئيسى فى ضعف وتفكك البنية الإنتاجية لهذا الاقتصاد . والأمر أن هذا الاختلال الرئيسى فى الاقتصاد المصرى ، والناجم عن ضعف الإستثمار الإنتاجى وإنخفاض إنتاجية العمل ، قد فاقم التأثيرات الخارجية السلبية على الاقتصاد المصرى ، مثل غيره من الاقتصادات النامية التى شهدت نفس التحولات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية ، الداخلية والخارجية من محاولة تجاوز مأزق استراتيجيات التنمية المستقلة .

●● **وهكذا ، حتى بداية الخطة الخمسية الأولى ، استمر ليس فقط تخلف وتفكك البنية الانتاجية وعدم قدرتها على النمو الذاتى على أسس قومية وعجزها عن اشباع الحاجات الاجتماعية الاساسية المتنامية ، وانما تزايدت حدة هذا كله ، مع تراجع وزنها النسبى فى البنية الاقتصادية . وقد انعكس هذا كله فى مؤشرات ما يمكن أن نسميه الانكشاف البنيوى ، وهو ما يظهر بشكل خاص فى نتائج تزايد الفجوة الغذائية ، وفى قصور البنية الصناعية .**

●● وهكذا ، على سبيل المثال ، فان الانكشاف البنيوى انعكس فى انكشاف غذائى أو احتدام الاعتماد على الخارج فى استيراد المواد الغذائية . وهكذا ، على سبيل المثال ، فقد تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح ودقيقه الى ٢٣٪ مقابل ٣٤٪ ، والذرة الشامية إلى ٧٧٪ مقابل ٨٩٪ والزيت إلى ٢٣٪ مقابل ٤٥٪ والسكر ٥٢٪ مقابل ٨٣٪ إلى جانب تراجع نسب الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء والبيضاء والاسماك والارز والفول والعدس وغيرها من المنتجات الغذائية ، وذلك فى عام ١٩٨٠ مقارنة بعام ١٩٧٤ . وقد زادت قيمة الواردات الغذائية بنسبة ٣٧,٤٪ مقابل زيادة لم تتعد ١٧,٦٪ للصادرات الزراعية ، وزادت قيمة عجز الميزان التجارى الزراعى بنحو ٢,٣ مرة وذلك بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ . وفى العام الأخير بلغت قيمة الواردات الغذائية ٢٦,٦٪ من اجمالى الواردات السلعية و ٥٢,٢٪ من اجمالى الصادرات السلعية .

●● ولقد تزايدت بحدة الفجوة الغذائية ، أو نسبة تغطية الانتاج المحلى للاستهلاك المحلى . وتشير هذه الفجوة الغذائية إلى تفاقم أخطاء الاعتماد على الدول الموردة للغذاء وبالذات على الولايات المتحدة التى تقدم أهم المعونات الغذائية إلى مصر . وقد بلغ اعتماد مصر على هذه المعونات حدا خطيرا ، يشير إليه أن نسبة معونة الغذاء من الحبوب إلى واردات مصر من الحبوب زادت من ١٥,٧ ٪ إلى ٢٥,٦ ٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨١ . وفى عام ١٩٨١ نالت مصر ٤٨,٦ ٪ من المعونة الغذائية المقدمة إلى الدول النامية بينما لم يتعد سكانها نحو ٦,٥ ٪ من سكان هذه الدول فى نفس العام . وتظهر اخطار هذه المعونة إذا لاحظنا أن مصدرها تمثل بالاساس فى الولايات المتحدة التى غطت نحو ٦١,٧ ٪ من واردات مصر الغذائية عام ١٩٨٢ وحوالى ٤٤,٦ ٪ من واردات القمح و ٧٦ ٪ من واردات دقيق القمح و ٥٣,٨ ٪ للسلعتين .

●● ومن الهام أن نلاحظ هنا ، أن تعاظم الواردات المصرية من الغذاء قد عكس بالاساس نمو الواردات من سلع الاستهلاك الغذائى الضرورى ، بيد أن هذا لا ينفى زيادة الواردات من الأغذية الترفيهية ، فضلا عن الاستخدام غير الرشيد للقمح ودقيقه ومنتجاته سواء كعلف أرخص نسبيا للحيوان ، أو كمستلزمات للصناعات الغذائية . ودفع تعاظم الفجوة الغذائية إلى زيادة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية .. الخ أى إلى تشديد العوامل التى قادت ـ مع غيرها ـ إلى قصور الموارد المتاحة للاستثمار الانتاجى والتنمية

الانتاجية بما فى ذلك الزراعة نفسها . أضف إلى هذا أن نقص إنتاج وتنامى استيراد السلع الغذائية ومن ثم ارتفاع اسعارها ، زاد من عبء دعم المواد التموينية على موازنة الدولة بما ساهم فى زيادة العجز بها ، وفاقم الضغوط التضخمية .. الخ .

● ● **ولقد استمر تزايد الاعتماد على الخارج بالنسبة لعدد من المنتجات الزراعية الهامة فى نهاية الخطة الخمسية الأولى مقارنة بما كان عليه الوضع فى سنة الاساس ٨١ / ١٩٨٢** . وهكذا زادت نسبة استيراد القمح والدقيق من ٦٧ ٪ إلى ٧٦ ٪ بين عامى ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٥ / ١٩٨٦ وقدرت هذه النسبة بنحو ٨٠ ٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، بينما كان الحق هو الحفاظ على هذه النسبة عند ٦٧ ٪ أى مستواها فى سنة الاساس . وارتفعت نسبة الاستيراد من الذرة من ٢٦ ٪ إلى ٣٧ ٪ بين عامى ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ . وكان الهدف أن تنخفض النسبة إلى ٢٤ ٪ وارتفعت نسبة الاستيراد من السمسم من ٥٦ ٪ إلى ٦٣ ٪ مقابل استهداف ٤٥ ٪ فى نفس العامين . وفى عام ١٩٨٧ بلغت الفجوة الغذائية حوالى ٧٥ ٪ لزيت الطعام و ٤٠ ٪ للسكر . ومن ناحية أخرى ، فقد انخفضت هذه النسبة لمنتجات أخرى مثل الفول والعدس وغيرها . لكن هذا قد ارتبط بدرجة ملموسة بانخفاض الواردات وارتفاع الاسعار لهذه المنتجات الغذائية الهامة . ومن الهام أن نلاحظ استمرار الاعتماد على المعونة الغذائية الامريكية التى مثلت حوالى ٤٧ ٪ من واردات مصر من القمح ودقيقه عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

● ● ولقد تفاقم الانكشاف التجارى والمالى حتى بداية الثمانيات . ولم يكن الأمر مجرد تزايد للاعتماد على الخارج فى اطار التدويل المتسارع للاقتصاد الدولى ، وإنما كان بالاساس نتاج ضعف التنمية الانتاجية حيث أضحى المجتمع المصرى يستهلك أكثر مما ينتج ، دون بناء قدراته الأنتاجية بالقدر الكافى لسداد اعباء هذه الفجوة . ولم يكن هذا الإختلال سوى حصاد لاهدار الموارد الخارجية الاستثنائية ، الريعية والقرضية ، بما مثل افسادا للحاضر ، حيث لا يتناسب الاستهلاك مع القدرة الانتاجية الذاتية ، وإضرارًا بالمستقبل حين تضغط أعباء خدمة الدين على مستويات الاستهلاك والاستثمار الضروريين . ولقد تجسد الانكشاف التجارى والمالى فى العديد من المؤشرات .

وهكذا على سبيل المثال ، فيما يتعلق بمؤشرات الانكشاف التجارى ، نلاحظ زيادة الميل المتوسط للاستيراد من ١٨,٣ ٪ إلى ٤٤,٩ ٪ ، ونسبة عجز الميزان التجارى المحلى الاجمالى من ١٠,٢ ٪ إلى ١٦,٥ ٪ ، وهبوط معدل تغطية الصادرات (شاملة البترول) لاجمالى الواردات من ٦٣,٧ ٪ إلى ٥٠,٨ ٪ ، وهبوط هذا المعدل بدون البترول من ٦٣,٧ ٪ إلى ١٧,٧ ٪ . وذلك بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ . ونلاحظ أيضا ، تراجع الاعتماد على الصادرات السلعية عدا البترول ، حيث انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى من ٤١,١ ٪ إلى ٤,٤ ٪ ، وارتبط هذا بتزايد الاعتماد على الصادرات البترولية التى زادت نسبتها إلى ذات الناتج من ١,٣ ٪ إلى ١٨,٥ ٪ بين عامى ١٩٧٤ و ٨١ / ١٩٨٢ . وعكس هذا زيادة التركيز السلعى للصادرات ، وتعاظم الاعتماد على سلعة رئيسية تتقلب أسعارها بشدة تحت ضغط البلدان الصناعية المستوردة المعتمدة على هذه السلعة الاستيراتيجية الحيوية . أضف إلى هذا الارتفاع درجة التركيز الجغرافى للتجارة الخارجية ، حيث زادت حصة الدول الرأسمالية المتقدمة فى اجمالى التبادل التجارى الخارجى لمصر من حوالى ٣٩,٥ ٪ إلى ٦٧,٧ ٪ بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٢ .

● ● وأما فيما يتعلق بمؤشرات الانكشاف المالى ، فنلاحظ ، من ناحية ، أرتفاع نسبة التمويل الأجنبى لاجمالى الاستثمار من ٣١ ٪ إلى ٤٨ ٪ ، وارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٢ ٪ إلى ١٠٦ ٪ وزيادة معدل خدمة الدين إلى الصادرات من ١٦,٢ ٪ إلى ٢١,٤ ٪ ، وذلك بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ . وارتبط هذا بتدهور شروط الاقتراض الخارجى ، حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة من ٤,٣ ٪ إلى ٧,٥ ٪ ، وهبط متوسط فترة السماح من ٣,٨ إلى ٢,٦ سنوات ومتوسط مدة القروض من ١٨,٨ إلى ١٣,٢ سنوات ، ومتوسط عنصر المنحة من ٣٤,٣ ٪ إلى ١٥,٩ ٪ وذلك بين متوسط الفترة ٧١ - ١٩٧٤ وعام ١٩٨١ . ونلاحظ من ناحية أخرى تزايد الاعتماد على الموارد الريعية من النقد الأجنبى غير الخاضعة للسيطرة القومية مثل حصة مصر من تصدير البترول وتحويلات العاملين فى الخارج ورسوم المرور فى قناة السويس والمتحصلات من السياحة التى زادت معا من ٥,٤ ٪ إلى ٣٧,٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ / ١٩٨١ .

● ● وفى عام ٨٢ / ١٩٨٣ بلغت ديون مصر الخارجية حوالى ٣٠,٨ مليار دولار . ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن استخدام هذه الديون ، لم يسهم فى خلق قدرة انتاجية تساعد على السداد اللاحق . وهكذا ، توزعت القروض متوسطة وطويلة الأجل حتى منتصف ١٩٨٣ ، بحيث لم يتعد نصيب الصناعة والزراعة ٢١,٤ ٪ والقطاعات السلعية إجمالا ٦٣,٣ ٪ بينما نالت الخدمات الانتاجية ٥٠ ٪ ، ورغم أن نصيب الخدمات الاجتماعية والسيادية قد بلغ ١٣,٦ ٪ ، فإن نصيب الصحة والتعليم والبحث العلمى لم يتعد ١,٦ ٪ .

واتسمت المديونية بالتركز ، حيث قدمت الولايات المتحدة حوالى ٧,٦ مليار دولار أو ٣٦,٧ ٪ من القروض المدنية المتوسطة والطويلة الأجل عام ١٩٨٢ . وكان أجمالى الأخيرة لا يزيد عن ٣,١ مليار دولار عام ١٩٧٤ ، أرتفع إلى ٢٠,٧ مليار دولار عام ١٩٨٢ . وزادت أعباء الديون مع ارتفاع الديون قصيرة الأجل من ٧١١ مليون دولار إلى ٣٤١٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ . ومن الهام أن نلاحظ أن تزايد فرص الاقتراض الخارجى لمصر مقارنة بغيرها من الدول النامية يسر الوقوع فى

فخ الديون الخارجية . وهكذا على سبيل المثال ، إلى جانب الدعم العربى ، والقروض الحكومية الثنائية ومتعددة الاطراف ، بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٨ ، نالت مصر ٧٦,٨ ٪ من قروض الاوبك إلى الدول الافريقية أو ٤١,٩ ٪ من هذه القروض إلى الدول النامية . ونالت ٤١,٣ ٪ من القروض الثنائية المقدمة إلى جميع الدول الافريقية من بلدان لجنة المساعدة من أجل التنمية بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ .

● ● والواقع أن أهم الأهداف المعلنة لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادى قد تمثل فى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية لدعم الاقتصاد القومى والتعجيل بالتنمية ، وخاصة للاسراع بالتصنيع بما فى ذلك للتصدير على أساس التكنولوجيا الحديثة . بيد أن حصاد العقد الأول للانفتاح قد أثمر - كما رأينا - نقيض هذا الهدف المعلن ، سواء بتراجع الاستثمار الانتاجى وتفاقم الاختلال الرئيسى للنمو الاقتصادى فى صورة التنمية غير الانتاجية ، أو بانخفاض انتاجية العمل وضعف التنمية الرأسية بما فى ذلك بسبب قصور تدفق رأس المال الأجنبى وضعف دوره فى التصنيع على أساس تكنولوجى حديث . ولم يكن هذا وذاك بمعزل عن مشروطية التمويل الاجنبى الرسمى للتنمية - لمصر كما لغيرها من الدول النامية - التى ابتعدت به عن مجالات التنمية الصناعية والزراعية ، أو خصصته بما يكرس اعتماد البنية الانتاجية على الخارج فى إعادة انتاجها والتصنيع للتصدير - كما سنشير . وبدت محاباة الانفتاح غير الانتاجى - فعليا وتشريعيا - للانشطة التجارية والاستيرادية والتمويلية والمضاربة .. الخ أساسا لانخفاض الربحية النسبية للانشطة الأنتاجية الصناعية والزراعية ، بما فاقم أزمة التنمية الزراعية ، وكرس قصور التنمية الصناعية ، كما عرضنا ، وقاد فى نهاية المطاف إلى المزيد من الضعف ازاء الخارج .

● ● وفى المحصلة فإن الاقتصاد المصرى قد تزايد عمق اعتماده غير المتكافىء على الخارج فى اتجاه لايخلق أساسا موضوعيا للتحول النوعى اللاحق إلى إعتماد متكافىء ، ولايعرف التقلص التدريجى وإنما التزايد المضطرد . والأمر أن تشديد الاعتماد على الخارج بالاستيراد أو الاقتراض أو غير ذلك فى مصر كما فى غالبية بلدان التوجه الخارجى - لم يكن يعكس جدل التبعية والاستقلال ، أى لم يكن لحظة فى سياق انجاز الاستقلال الاقتصادى البنيوى المنشود ، وإن عبر تزايد الاعتماد على الخارج ، مع الاتجاه بعيد المدى لتقليص هذا الاعتماد . وبذلك فإن قدرة الاقتصاد المصرى - من منظور أنتاج السلع والخدمات الصناعية التكنولوجية - لم تتعاظم بل وتراجعت فى جوانب عديدة ، ونفس الأمر بالنسبة لانتاج السلع الغذائية ، وهكذا ، قادت سياسات التنمية غير الانتاجية إلى تأييد أسباب الاعتماد غير المتكافىء على الخارج طالما أثمرت اقتصادا ريعيا لا تترابط قطاعاته وغير قادر على النمو المضطرد الذاتى .

● ● ولم تسهم التطورات إبان الخطة الخمسية الأولى فى تقليص الانكشاف البنيوى ومن ثم فى الحد من الانكشاف التجارى والمالى والغذائى والتكنولوجى .. الخ وفى هذه الظروف كان طبيعيا أن استمرت التأثيرات الخارجية على التطورات والسياسات الاقتصادية القومية فى اتجاه سلبى .

● ● ونلاحظ ، من ناحية ، أن عدم نجاح الخطة الخمسية الأولى فى تحقيق هدف تأمين أسبقية تطوير قطاعات الانتاج ، كان يرجع بجانب أسباب أخرى ، إلى تراجع الموارد المالية الخارجية **واتجاهات تخصيص القروض الخارجية** ، وإلى قصور السياسات الاقتصادية من منظور تخصيص الموارد المتناقصة لصالح تأمين أولوية الاستثمار الانتاجى .

ونلاحظ ، من ناحية أولى ، أن الخطة الخمسية الأولى شهدت انخفاض حصيلة صادرات البترول ومنتجاته بنحو ١٧,٣ ٪ سنويا وهبطت الصادرات الزراعية بنحو - ٠,١ ٪ سنويا ، وهبطت حصة الاولى فى ايرادات الميزان الجارى من ٢٤,٩ ٪ إلى ٧,٢ ٪ والثانية من ٥,٩ ٪ إلى ٤,٤ ٪ بين عامى ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ على الترتيب . وبينما هبطت التحويلات النقدية للعاملين فى الخارج بنحو ٣١,٦ ٪ ثم ٥٦,٩ ٪ فى عامى ٨٤ / ١٩٨٥ و ٨٥ / ١٩٨٦ ، فقد هبطت رسوم المرور فى قناة السويس بنحو ٧,٩ ٪ عام ٨٤ / ١٩٨٥ والملاحة بنحو ٥,٣ ٪ و ٤,٩ ٪ فى عامى ٨٣ / ١٩٨٤ و ٨٥ / ١٩٨٦ . والسياحه بنحو ٢١,٦ ٪ عام ٨٥ / ١٩٨٦ . والمتحصلات الأخرى غير المنظورة بنحو ٣,٦ ٪ عام ٨٥ / ١٩٨٦ ، وذلك للأعوام السابقة مباشرة لها . ولقد دفع هذا لتزايد المديونية . وطبقا لوثائق التخطيط ، فأن الديون الخارجية لمصر زادت بنحو ٩,٩ مليارات من الدولارات بين نهاية عام ١٩٨١ ونهاية عام ١٩٨٦ ، أو بنحو ٥٦,٣ ٪ . ونشأ نحو ٢٠,٧ ٪ من الزيادة فى الديون عن اللجوء إلى استخدام تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية عالية التكلفة وذلك لسداد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك المحلى لعدد من السلع الاستهلاكية الاساسية - وفى مقدمتها القمح والزيوت - أو للحصول على مستلزمات الانتاج اللازمة ، وذلك لانخفاض الموارد من العملات الحرة وبالذات نتيجة لانهيار أسعار البترول . ويعزى جزء من زيادة المديونية الخارجية إلى ارتفاعها لعدد من الدول الغربية الدائنة لمصر نتيجة الانخفاض فى سعر الدولار بالنسبة لعملات هذه الدول . وتم استخدام نحو ١٦,٤ ٪ من الزيادة فى القروض طويلة الاجل فى تمويل استيراد كميات من القمح والدقيق الامريكى فى اطار قانون فائض الحاصلات الزراعية مثلت نحو ٢٥ ٪ من الواردات السنوية الاجمالية للقمح والدقيق . ونالت قطاعات النقل والمواصلات والطاقة والاسكان والتعمير حوالى ٤١,١ ٪ من تلك القروض . وأما قطاعات الانتاج فان نصيبها لم يتعد ١٨,٤ ٪ من القروض المشار اليها . وأما القطاع المصرفى فقد نال حوالى ١٨,٧ ٪ من نفس القروض ، وهو ما سنشير ادناه

نى أثره على الاستثمار الانتاجى لدى تناول اداء الجهاز لمصرفى من هذا المنظور . وباختصار ، فإن استخدامات القروض الاجنبية الجديدة فى سنوات الخطة قد عكست مواجهة سلبية لضعف الانتاج السلعى الجارى ، أكثر مما عكست جهدا ايجابيا لتطوير هذا الانتاج . ولم يكن من شأن تخصيص الجانب الأكبر منها فى تطوير البنية الاساسية الانتاجية أن يؤمن خلق المصادر القادرة على سدادها طالما أن قطاعات الانتاج لم تنل سبقية التمويل القومى والاجنبى كما أوضحنا .

● ● ومن ناحية ثانية ، فإن محاولات ترشيد استخدام الموارد المتاحة للاقتصاد والتكيف مع واقع تناقص هذه الموارد ، دفع الى محاولات ترشيد الموارد فى اتجاهات ايجابية بيد أن هذا التطوير اتسم بالقصور من زاوية الاستجابة لهدف تأمين أولوية تمويل التنمية الانتاجية . وهكذا . على سبيل المثال ، وكما اوضحنا فى التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦ ، فقد هبطت نسبة الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية ، ولم تحقق ما استهدفته الخطة الخمسية الأولى فى مجال تحسين الوضع فى ميزان المدفوعات ، حيث زاد العجز التجارى ، وانخفاض فائض المعاملات غير المنظورة ، وهو ما اشرنا إلى أهم أسبابه . والأهم هنا هو أن مواجهة هذا العجز فى ميزان المعاملات السلعية وغير السلعية تمت على حساب الواردات الاستثمارية ولصالح الواردات الاستهلاكية والوسيطة . والأمر أن المتطلبات المباشرة الآنية لتغطية حاجات الاستهلاك الضرورى وتأمين مستلزمات الانتاج الجارى تمت الاستجابة لها حصما من المقتضيات المستقبلية للاستثمار الانتاجى . ومثل هذا ـ فى المدى البعيد ـ تكريسا لاسباب تعميق الحاجة إلى استيراد السلع الاستهلاكية والسيطرة الضرورية بافتراض أن الواردات من السلع الاستثمارية يمكن أن توجه نحو تأمين المزيد من تطوير وترابط البنية الانتاجية والصناعية . ويزيد هذا الأثر السلبى وضوحا إذا لاحظت أن نسبة هامة بل ومتزايدة من الواردات الاستثمارية مثلت واردات من سيارات الركوب والاجهزة الكهربائية المعمرة ، وعكست نمطا غير رشيد من الاستيراد تغلب فيه الاستهلاك المظهرى على ضرورة رفع مستويات الاستهلاك استنادا إلى تطوير الانتاج المحلى بالأساس . وقد أرتبط هذا النمط الاستيرادى غير المواتى لتزايد استيراد الآلات والمعدات الضرورية للتنمية الانتاجية وبالذات الصناعية بأنظمة الاستيراد التى استمرت طوال سنوات الخطة الخمسية ، وخاصة الاستيراد بدون تحويل عملة ، واعفاءات مشروعات الاستثمار والواردات بصحبة العائدين من الخارج ، والاستيراد عبر المناطق الحرة .. الخ وإذا كان هذا كله قد دفع إلى قرارات ترشيد الاستيراد مع نهاية الخطة ، بما فى ذلك محاولات تعديل التعريفة الجمركية ، فإن عدم كفاية هذه القرارات قد ظهرت فى استمرار انخفاض الوزن النسبى لواردات السلع الانتاجية لصالح الواردات الاستهلاكية والوسيطة . والأهم أن هذا من شأنه استمرار ضعف التنمية الانتاجية بما يؤدى ليس فقط إلى استمرار الحاجة إلى الاستيراد ، وإنما إلى ضعف التصدير ومن ثم اللجوء إلى المزيد من الاقتراض الخارجى لتمويل الاستيراد الضرورى حتى فى حالة تصفية منافذ الاستيراد الترفى . أضف إلى هذا ، أنه مهما كانت الآثار الايجابية لتنشيط الصادرات ، فان الأهم هو تطوير الانتاج بما يفوق حاجة الاستهلاك المحلى ، حتى يتوافر بداية ما يمكن تصديره .

● ● وقد شهد عام ٨٦ / ١٩٨٧ مشكلة تراكم المتأخرات فى سداد الديون الخارجية ، الأمر الذى ادى إلى توقف بعض مصادر التمويل الخارجى عن تقديم القروض التى بدا من الصعب الاستغناء عنها . وقد دفع هذا إلى بذل جهود مكثفة من أجل جدولة الديون ، والبحث عن مصادر بديلة للتمويل الخارجى ، سواء فى الوطن العربى أو الدول الاشتراكية . وأما عبء الديون الخارجية ، فيشير اليه أن ديون مصر وصلت إلى ٤٤,٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ ، أى زادت بنحو ٤٣ ٪ مقارنة بالعام الأول للخطة الخمسية الأولى ٨٢ / ١٩٨٣ ، أو بنحو ١٠,٨ ٪ سنويا ، بينما تراوح معدل النمو السنوى المتوسط للصادرات السلعية (شاملة البترول) بين ٤,٩ ٪ و ـ ١٢,٥ ٪ فى نفس الفترة . وبلغت أعباء الفوائد مستويات عالية وظهرت بوجه خاص فى الديون الامريكية التى مثلت ٤٥,٥ ٪ من أجمالى الديون فى ذات العام ، وابتلعت الفوائد وحدها ودون اقساط اصل الدين حوالى ٧٩٣ مليون دولار من المساعدة السنوية الامريكية التى قدرت بنحو ٨٢٠ مليون دولار ، أى أن صافى تدفق المساعدات الاقتصادية الامريكية لم يتعد ٣,٤ ٪ رغم بقاء أصل الدين . وقد اثار هذا قضية فوائد الديون العسكرية التى مثلت القسم الأعظم من فوائد الدين الامريكى .

● ● وطبقا للتقديرات الرسمية المتاحة عن عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، فإن نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر بلغت ٥٥,٣ ٪ مقابل ٤١,٣ ٪ فى المتوسط للدول النامية (عام ١٩٨٧) . وبلغت نسبة الدين الخارجى إلى الصادرات السلعية والخدمية فى مصر حوالى ٣٩٩,٨ ٪ مقابل ١٦٨,٦ ٪ فى المتوسط للدول النامية (عام ١٩٨٧) . وبلغت نسبة فوائد الدين الخارجى للصادرات السعية والخدمية فى مصر ١٠,٦ ٪ مقابل ١٠,١ ٪ فى المتوسط للدول النامية (عام ١٩٨٧) ، حيث نسب الدول النامية طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى . وتوضح هذه المؤشرات بدورها الدرجة الحادة لانكشاف مصر المالى مقارنة بغيرها من الدول النامية . بيد أن هذا لم يكن وراء الاستجابة الغربية للمطلب المصرى بإعادة جدولة المتأخرات والمستحقات . وانما مثلت الاعتبارات الاستراتيجية الغربية ، والأهمية الاستراتيجية لمصر فى ضوء هذا الاعتبارات ، الدافع وراء تلك الاستجابة .

وهكذا ، تم توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولى فى مايو عام ١٩٨٧ ، بإعادة جدولة جانب من الديون المصرية بحيث يتم مد

جال السداد إلى عشر سنوات ، متضمنة فترة سماح خمس سنوات . وقدرت الديون التى أعيد جدولتها بنحو ٧ مليارات دولار . وقبلت مصر فى المقابل برنامجاً للتكيف تضمن خفض عجز موازنة الدولة ، ورفع اسعار الفائدة ، وتوحيد اسعار الصرف ، ورفع اسعار الطاقة .. الخ . ولم يجسّد هذا البرنامج فقط مخاطر الاختراق الاقتصادى الأجنبى نتيجة ضعف القدرة الأنتاجية الذاتية ، والانكشاف الاقتصادى الخارجى ، وإنما ابرز ضرورات البحث عن سبل « للتكيف الايجابى » ازاء المصاعب الخارجية والداخلية التى تواجه التنمية الاقتصادية فى مصر ، وبالذات لتجنب أثر « التكيف السلبى » الذى يطرقه الصندوق ، بما فى ذلك تعميق الاتجاهات الانكماشية والتناقضات الاجتماعية فى مصر ، بسبب سياساته للتكيف والمتعلقة بتحرير الاسعار ، ورفع سعر الفائدة المصرفية ، وخفض قيمة الجنيه وتقليص الانفاق العام .. الخ .

ثانيا : السياسات الاقتصادية

● ● نحاول تقييم السياسات الاقتصادية المعلنة من عام ١٩٨٧ باعتبارها امتدادًا لسياسات ترشيد الأداء فى الخطه الخمسية الاولى . وعلى هذا الاساس يبدو ضروريا تحديد تناقضات سياسات الانفتاح غير الانتاجى وضرورات الاصلاح حتى بداية الخطة ، من أجل تعيين سمات تمايز سياسات الترشيد والتكيف خلال سنوات الخطة . ثم نتناول بالتحليل الثابت والمتغير فى السياسات الاقتصادية عام ١٩٨٧ باعتبارها ، من ناحية ، امتدادًا لسياسات الترشيد والتكيف التى شهدتها الخطة الخمسية الأولى ، ومن ناحية أخرى باعتبارها حلقة ضمن توجهات الخطة الخمسية الثانية فى مجال الخيار بين السياسات البديلة فى مواجهة اشكاليات التنمية المستقبلية فى مصر . ونقوم بتقييم مضمون التغيرات فى السياسات الاقتصادية من خلال المحاور الثلاثة التالية :

الأول : سياسات الانفتاح غير الانتاجى وضرورات الاصلاح الاقتصادى .

والثانى : سياسات ترشيد الأداء ومحاذير التكيف السلبى .

والثالث : سياسات التنمية الاقتصادية وخيارات الخطة الخمسية الثانية .

١ ـ سياسات الانفتاح غير الإنتاجى ، وضرورات الاصلاح الاقتصادى :

● ● ربما كانت أهم السياسات التى عكست التناقض بين الأهداف المعلنة والتطورات الفعلية هى ما شهده القطاع الخارجى . ونلاحظ هنا ، باختصار ، أن سياسة « **تحرير التجارة الخارجية** » جاءت بتوجيه غير متوازن للعلاقات التجارية مع العالم ، وبشكل خاص لصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة . وتزايد الاعتماد المتكافىء على المراكز الرأسمالية الصناعية فى إستيراد السلع التكنولوجية والغذائية الحيوية ، مع تراخى صادرات المنتجات السلعية وبالذات من منتجات الزراعة والصناعة التحويلية ، فضلا عن انفلاته الاستيراد الاستهلاكى الكمالى والمنافس للانتاج المحلى ، وتفاقم عجز الميزان التجارى ، بما حمله هذا كله من مخاطر وجلب من أضرار على الاقتصاد والصناعة والانتاج عموما . وتعمقت سياسة « **الاقتراض الخارجى** » ، رغم اعتبار الاعتماد على الاقتراض من الخارج شرا ينبغى تجنبه لصالح الاستثمار الأجنبى المباشر . وإذا كان تراجع التنمية الانتاجية مع تنامى الاستهلاك

المحلى ، كان الأساس الموضوعى الداخلى لتنامى عجز ميزان المدفوعات ومن ثم اللجوء المتزايد للاقتراض الخارجى ، فأن التدفق الواسع نسبيا للقروض الخارجية لم يرتبط بتوظيفها وفق الأولويات القومية وبما يخلق طاقات إنتاجية تكفى لسدادها . والأهم أن تضخم الديون الأجنبية كان الوجه الآخر للاستخدام غير الرشيد للموارد الهائلة من النقد الأجنبى التى أتيحت للاقتصاد المصرى خلال النصف الثانى من السبعينات . وازاء قصور الاقتراض الخارجى عن تغطية « عجز موازنة الدولة » فقد تعمقت سياسة « الاقتراض الداخلى » بما فى ذلك « التمويل التضخمى بالعجز » . وتم استيعاب غالب الدين العام فى الانفاق الضخم فى قطاعات الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية .

● ● أضف إلى ما سبق ، أن **سياسة « تحرير الجنيه المصرى »** التى قادت الى تخفيضات متتالية لقيمة الجنية المصرى ، لم تعكس فقط ضعف الانتاج السلعى ، الذى يمثل الأساس الحقيقى لقيمة العملة الوطنية . لقد عكست أيضا النزيف الخارجى المتزايد لحصيلة البلاد من النقد الأجنبى بإلغاء الرقابة على الصرف ، فضلا عن المضاربة على قيمة الجنيه فى اطار تجارة العملة غير المشروعة . وقد كانت لهذه التطورات جميعا فى سياسة الصرف الأجنبى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ، دون توافر الظروف الموضوعية والذاتية المواتية لتحقيق الآثار الإيجابية التى تنسب إلى خفض قيمة العملة . نقصد جذب الاستثمار الاجنبى وتحويلات المهاجرين وخفض الواردات وزيادة الصادرات .. الخ .

وأما سياسة « تحرير الجهاز المصرفى » فقد أعلن أنها تهدف إلى جذب المصارف الدولية ذات موارد وتكنولوجيا وخبرة لتنشيط السوق الائتمانية والمالية والنقدية بما يساهم فى حل مشكلات تمويل التنمية . بيد أن تصفية احتكار بنوك القطاع العام التجارية لمدخرات الأمة الباحثة عن التوظيف عبر المؤسسات المالية - المصرفية ، وإضعاف السلطة الرقابية الاشرافية للبنك المركزى المصرى ، أضعف ، على العكس دور الجهاز المصرفى فى تعبئة وتوجيه الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية - الانتاجية . والأمر باختصار أن البنوك المشتركة وبنوك الاستثمار لم تأت بالموارد المالية المنشودة بقدر ما ساهمت فى هروب الموارد المالية القومية ، وغلب على نشاطها التسليفى تمويل التجارة والخدمات على حساب قطاعات الانتاج . وقاد تضخم الجهاز المصرفى ونزح العمالة ذات الخبرة والصلات من القطاع المصرفى للدولة إلى ضعف قدرة البنك المركزى على توجيه الائتمان المصرفى وفقا للاولويات القومية . وانعكس إضعاف الرقابة المصرفية على تعاظم القروض بلا ضمان والمعدومة ، كما قاد بالتضافر مع ضعف تطوير أداء الجهاز المصرفى إلى الظهور اللاحق لشركات توظيف الاموال « الاسلامية » التى زادت تدهور وتشوه أداء القطاع المالى وخاصة بتجارة العملة وتهريب رأس المال والتركيز على تمويل الانشطة غير الانتاجية وتغييب دور البنك المركزى فى الرقابة على نشاطها .

● ● ولم تتحقق الآمال المرجوة من **سياسة « تحرير الاستثمار الاجنبى » و « اقامة المناطق الحرة » ، سواء من حيث حجم التدفق الفعلى لرؤوس الاموال من الخارج ، أو مستوى التكنولوجيا المصاحبة لها ، أو من حيث اتجاهات توظيف ما تدفق منها بالفعل لصالح التنمية الانتاجية وخاصة فى قطاعات التصدير . وربما باستثناء قطاع البترول ، الذى سنشير أدناه إلى المشكلات التى واجهها بدوره ، فان الاعداد الكبيرة لمشروعات الاستثمار المشتركة ، التى غطت كل فروع النشاط الاقتصادى ، قد اعتمدت بالاساس على رأس المال المصرى الخاص والعام . ولم تدفع المشروعات المشتركة إلى مجرد تحويل الفائض المتاح للاستثمار فى القطاع العام بعيدا عن المجالات الأساسية للتنمية الانتاجية ، وانما ضاعفت الأرباح المحولة من قبل الشريك الاجنبى إلى الخارج مستفيدا من كافة التسهيلات ، وزادت من « تخصيص » الملكية العامة لحساب الاستحواذ الخاص . وبدت المناطق الحرة منافذ للتهريب السلعى وتجارة العملة والاستيراد الاستهلاكى دون أن تضيف إلى الطاقات الانتاجية وبالذات فى المجال المنشود لها وهو صناعات التصدير . وإذا كانت سياسة « تحرير هجرة العمالة »** قد اتاحت امكانية تدفق موارد مالية هائلة بالفعل إلى الاقتصاد المصرى ، فإن قسما ضخما من النقد الأجنبى المحول من المصريين العاملين فى البلدان النفطية العربية قد أهدر . وتسربت المدخرات إلى خارج مصر عبر الاستيراد بدون تحويل عملة ، أو مثلث غطاء لهروب رأس المال عبر تجارة العملة ، أو غطت واردات لا تتفق مع الاولويات القومية وبالذات الانتاجية ، فضلا عن تضخم توظيفها غير الانتاجى فى البناء السكنى والمضاربة العقارية . . الخ . أضف إلى هذا أن الهجرة غير المنظمة فاقمت اختلال هيكل العمالة نتيجة نقص العمالة خاصة الانتاجية المدربة والفنية والعلمية والادارية . . الخ ، فى الوقت الذى أدى قصور سياسات التدريب وضعف التنمية الانتاجية إلى إضعاف الميزة النسبية لمصر فى هذا المجال .

● ● وفى مقدمة اهداف استراتيجية الانفتاح للتنمية ، تم التأكيد على ضرورة توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية التى لا يقدم عليها غيره بهدف توفير الخدمات التى لا غنى عنها لرأس المال الخاص المصرى والأجنبى . كما جرى التأكيد على ضرورة توفير الضمانات والظروف التى تشجع استثمارات القطاع الخاص المصرى بهدف دفعه إلى النشاط الانتاجى وسد حاجات المجتمع بعيدا عن الاستثمارات الطفيلية والاسراف الاستهلاكى . بيد أن **سياسة « تحرير القطاع العام »** قادت ليس فقط إلى تفاقم مشكلاته ، وانما تضمنت

اضعاف قيادته والغاء سيطرته ، أى تصفية ما كان أساس الكثير من انجازاته الايجابية فى ظل استراتيجية التنمية المستقلة . ورغم بقاء وزنه النسبى الكبير ، خاصة فى الصناعة ، فان سياسة الاستثمار العام ، أضعفت - كما رأينا - دور هذا القطاع فى التنمية الانتاجية والصناعية ، وأما **سياسة « تحرير القطاع الخاص »** فانها رغم ما تضمنته من تقديم كل الوان الحماية والدعم والتشجيع لرأس المال الخاص المصرى ، لم تدفع إلى تحويل التراكم النقدى لرأس المال إلى تراكم انتاجى فى الاقتصاد القومى . وهكذا ، تراكمت الموارد المالية الهائلة لدى القطاع الخاص وبالذات « نخبته » ، بما فى ذلك بأساليب التراكم « غير المشروعة » التى دفعت ببعض رموزه إلى محكمة القيم والمدعى الاشتراكى فيما بعد . بيد أن هذا القسم من « ثروة الأمة » المتاح للاستثمار الانتاجى ، اتجه إما إلى التوظيف خارج مصر ، أو استخدم فى استهلاك تبذيرى ، أو وظف بعيدا عن مجالات الانتاج ، وذلك على حساب التنمية الانتاجية التى رأينا تراجعها .

● ● واتسمت التحولات الليبرالية فى الاقتصاد بالتناقض بين نزعة المركزية البيروقراطية « وضرورة » التسيير الاقتصادى » ، وهو ما تجسد بوجه خاص فى اداء القطاع العام فى ظل الانفتاح الاقتصادى . وعلى سبيل المثال ، فان « **سياسة الأسعار الرخيصة** » قادت إلى تزايد مشكلات القطاع العام ، ودفعت بالذات إلى انخفاض ريعيته وأرباحه بسبب التدخل الادارى للدولة فى تحديد أسعار منتجاته . وتم هذا تحت ضغط ضرورات اقتصادية موضوعية ، ولكن أيضا بدافع اعتبارات اجتماعية وسياسية . وهكذا ، فى الحالة الأولى ، نلاحظ استمرار دعم مستلزمات وأسعار وقروض الزراعة بهدف الحد من تدهور الانتاج والانتاجية فيها . وفى الحالة الثانية ، نلاحظ استمرار الأسعار الرخيصة للسلع الاستهلاكية الضرورية فضلا عن الخدمات الاجتماعية الاساسية ، بيد أن سياسة الأسعار الرخيصة قد شملت فى ذات الوقت الدعم المستتر لمدخلات الاستثمار التى يقدمها القطاع العام الى القطاع الخاص ، رغم اطلاق اسعار منتجات الأخير ، ورغم تسرب الكثير من هذه المدخلات الى الوسطاء والسماسرة غير المشتغلين بالانتاج . وأخيرا ، فان خسائر القطاع العام والتى مثلت سياسات التسعير احد اسبابها الرئيسية ، قادت إلى استمرار ما سمى بدعم القطاع العام ، الأمر الذى أضعف اساس المحاسبة بالاداء والتسيير الذاتى لشركاته .

● ● ونلاحظ أيضا أن **سياسة « تحرير موازنة الدولة »** من الاعباء المالية للدعم ، قد حالت العديد من الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية دون تحقيق اهدافها بالوتائر المرغوبة . بل أن هذه الاعتبارات ذاتها قادت إلى تضاعف **مدفوعات الدعم** ، أو المدفوعات الحكومية المباشرة وغير المباشرة بغرض الحفاظ على مستوى منخفض نسبيا لأسعار عدد من السلع والخدمات بعيدا عن فعل قانون العرض والطلب . ولقد ارتفعت القيمة المطلقة لدعم السلع الغذائية الضرورية عبر مخصصات الموازنة المباشرة . وارتبط هذا بتعاظم الاعتماد على الخارج فى تغطية الفجوة الغذائية التى رأينا أبعادها وأسبابها وبالذات ضعف التنمية الزراعية وضعف الصناعات الغذائية . وعكس تضاعف الدعم نمو استهلاك السكان الذين زادت أعدادهم وأجورهم فضلا عن اتساع الهجرة الداخلية الى المدن حيث يتراجع الاكتفاء الذاتى من الغذاء لصالح الشراء من السوق للسلع المدعمة . وحتى سكان الريف فان زيادة دخولهم النقدية بما فى ذلك مع الهجرة الخارجية دفعت إلى تغيير أنماط استهلاكهم الغذائى لتتقارب مع سكان الحضر من مستهلكى السلع المدعمة . وإلى جانب الاستهلاك النهائى للمواد الغذائية المدعمة من قبل الطبقات محدودة الدخل ، فقد تعاظم الاستهلاك النهائى من قبل الاغنياء ، والاستهلاك الوسيط من قبل المستثمرين فى تربية الحيوان والصناعات الغذائية . وبدا استمرار هذا الدعم الغذائى المباشر - رغم تسربه الى الوسطاء والسماسرة وغير المستحقين - ضرورة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى والسياسى ، وبالذات بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ . واستمر ضغط هذا الانفاق غير الانتاجى للدولة مؤثرا فى اتجاه تكريس عجز موازنة الدولة ، رغم هبوط نسبته الى الانفاق العام وهبوط متوسط نصيب الفرد منه ، بهدف الحد من اختلال توزيع الدخل وأعباء التضخم الجامح على الطبقات الشعبية .

● ● وأما « **سياسة تحرير الاسعار** » فقد اثمرت تفاقم العديد من المشكلات . ونكتفى هنا بالاشارة إلى أهم « **أسباب التضخم** » . وفى مقدمة الاسباب الموضوعية يأتى تراجع التنمية الانتاجية وانخفاض انتاجية العمل طالما أن المعروض من السلع قد زاد بمعدلات تقل عن نمو الطلب عليها من قبل السكان المتزايدين عددا وحاجة وتطلعا . ومن بين الاسباب الذاتية للتضخم ، نشير على سبيل المثال الى اضعاف دور الدولة فى مجال الرقابة على أسعار منتجات القطاع الخاص ، واستغلال الوسطاء للندرة النسبية للمعروض السلعى بالمضاربة عليه ، وتزايد الانفاق العام على الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية مع استمرار اللجوء الى التمويل التضخمى له ، والسماح برفع اسعار العديد من منتجات القطاع العام كلما سمحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية بهذا الرفع ، وتحميل المستهلك ارتفاع تكاليف الانتاج بما فى ذلك الاجور والفوائد المصرفية والايجارات وغيرها ، والضغط المتزايد على الانتاج المحلى من قبل العائدين من الخارج والمستثمرين الاجانب .. الخ . وتفاقم التضخم نتيجة تزايد الاستيراد ، وانخفاض قيمة الجنيه ، وتزايد ارباح المستوردين ، وتزايد التضخم فى البلدان الرأسمالية الصناعية التى تمثل أهم الموردين .. الخ .

٢ ـ سياسات ترشيد الأداء .. ومحاذير التكيف السلبى :

● ● لقد لاحظت وثيقة « المكونات الرئيسية » ، أنه فى الوقت الذى لم يكن فيه الاقتصاد المصرى قد توافرت له الآليات الضرورية لمواجهة التغيرات الحادة التى شهدتها الساحة الدولية ، كان من السهل أن تتحول عوامل الدفع التى أحدثتها تغيرات النصف الأول من السبعينات ، الى عوامل انكماش وركود . ويبدو لنا من الضرورى ، قبل تحليل مضمون وآثار سياسات الترشيد والتكيف التى هدفت الى مواجهة أوضاع الركود الاقتصادى وبالذات ركود التنمية الانتاجية ، أن نشير الى اهم متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية ، والى آليات صندوق النقد الدولى للتكيف ، طالما أن هذه المتغيرات والآليات قد طبعت بطابعها سياسات الترشيد والتكيف فى مصر مثل غيرها من البلدان النامية ذات الأوضاع المماثلة .

● ● ونلاحظ ، أولا ، أن ثورة النفط وارتفاع أسعاره دفعت الى الاعتماد المتعاظم على عائدات النفط وتحويلات العمالة . وترتب على هذا احتدام أزمة النقد الاجنبى لدى تعرض تلك الايرادات والتحويلات الى التقلب والتراجع . وفى ذات الوقت فان السياسات الاقتصادية لاستراتيجية التوجه الخارجى ، لم تخلق أساسا انتاجيا قادرا على مواجهة الاسباب البنيوية لتلك الازمة . وهكذا ، بوجه خاص ، فأنه مع استمرار وتعمق ادارة الظهر لضرورات التنمية الزراعية وانتاج الغذاء تراجعت نسب الاكتفاء الذاتى من الغذاء وتزايد الاعتماد على واردات الغذاء . وكان هذا أساسا موضوعيا لاستخدام سلاح الغذاء من قبل الدول الصناعية التى زادت هيمنتها فى مجال انتاج وتجارة الغذاء فى العالم . وقد أضحى هذا السلاح اضافة جوهرية الى ترسانة تكريس علاقات الاعتماد غير المتكافىء ، وبالذات التبعية الهيكلية ـ البنيوية للدول النامية التى أضحت رهينة المعونة الغذائية أو ضحية المجاعة الفعلية . وقاد قصور التنمية الصناعية والتكنولوجية ، وعدم استكمال التصنيع المستقل ، وغياب قاعدة تكنولوجية ذاتية ، الى تزايد الاعتماد على استيراد السلع المصنعة ومواد ومعارف التكنولوجيا . وجرى هذا متزامنا مع تدهور شروط التبادل الدولى لصالح السلع المصنعة والتكنولوجية وتضييق منافذ التصدير أمام الصادرات المصنعة وغير المصنعة من الدول النامية ذات القدرات التصديرية فى ظل تزايد النزعة الحمائية فى الدول الصناعية وضعف التكامل بين الدول النامية . وهكذا ، فى ظروف الانكشاف البنيوى ، تعدت التأثيرات السلبية للبيئة الاقتصادية العالمية التى تنجة للتدويل المتعاظم ـ مجرد الآثار العامة للحساسية وعدم المناعة التى تواجهها المراكز الصناعية المتقدمة ذاتها . وانما قاد ذلك الانكشاف منطقيا الى انكشاف غذائى وتكنولوجى وتجارى ومالى .. الخ تفاقمت آثاره مع ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الاجنبية ، وتقلص المساعدات الرسمية الميسرة ، وانخفاض قيم العملات الوطنية ، وتضييق منافذ الائتمان التجارى فى الاسواق المالية والنقدية العالمية مع انفجار أزمة العجز عن سداد المديونية الخارجية فى البلدان ثقيلة المديونية والأشد فقرا بشكل خاص . أضف الى هذا أن البلدان الصناعية المتقدمة فى مراكز الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، قد نجحت ـ فى ظروف الاعتماد غير المتكافىء عليها من قبل اطراف هذا الاقتصاد ـ فى نقل جانب هام من اعباء ازماتها الخاصة البنيوية والدورية الحادة الى هذه الاطراف . ونقصد أزمات التضخم والركود والبطالة والنقد والمدفوعات والطاقة .. الخ . وأما هروب رأس المال الخاص المحلى من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، وتراجع تدفق الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر فى الاتجاه المعاكس ، فقد مثل أحد الاسباب الجوهرية فى احتدام مأزق تمويل التنمية الاقتصادية وبالذات الانتاجية فى البلدان النامية .

● ● ونلاحظ ، ثانيا ، أن صندوق النقد الدولى ، باعتباره وكيلا للدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة ، وبالتنسيق مع البنك الدولى ، ومقابل تدخله للمساعدة فى حل أزمة المدفوعات الخارجية للدول النامية ، يقدم سلة من سياسات « التكيف السلبى » . وأما سلبية هذا التكيف ، فانها تظهر فى أن « برامج التكيف » تنطلق فى المقام الأول من اعتبارات « استقرار » النظام النقدى والمالى الدولى الذى تحددت أسسه طبقا لمصالح المراكز المسيطرة فى الاقتصاد العالمى ، وتركز على سلة من السياسات المالية والنقدية والائتمانية .. الخ . لا تضع نصب أعينها أولوية تطوير وضرورة تعديل البنية الاقتصادية والانتاجية ، التى تمثل الأساس الحقيقى لمواجهة متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية ، وتقدم وصفة ثابتة للاصلاح المالى ، لا تراعى الخصائص الملموسة لكل بلد وتتجاهل التكلفة الاجتماعية الباهظة لتوصياته بالتخلص المتسارع من عجز ميزان المدفوعات وموازنة الدولة ، وأخيرا ، تطالب بسياسات انكماشية بدلا من السياسات التوسعية التى تتطلبها مواجهة أوضاع الركود ، والتنمية الانتاجية ، بما يفاقم أسباب العجز الذى استهدفت « برامج التكيف » أن تعالجه . وأما عن « آليات الاصلاح الهيكلى » أو سياسات التكيف لصندوق النقد الدولى فانها تتلخص فى تحرير الاسعار وتقليل التدخل الحكومى فى تحديدها لصالح قوى العرض والطلب ؛ وتقييد التوسع النقدى ورفع اسعار الفائدة المصرفية وزيادة الادخار وخفض سقف الأئتمان ؛ واحلال الرسوم الجمركية محل القيود الكمية ، وخفض سعر صرف العملات الوطنية ؛ وتقليص الانفاق الحكومى بتحديد حجم وبنية برامج الاستثمار العام وتصفية الدعم للسلع والخدمات والحد من التوظف والأجور فى قطاع الدولة ، وتشجيع القطاع الخاص بمنحة الأولوية فى الأئتمان المحلى وخفض اسعار الضرائب المباشرة وغير ذلك ، ووضع أسقف للاقتراض الخارجى بآجاله المختلفة وتحديد سقف لعجز

الموازنة العامة المسموح به ، .. الخ وبدعوى « التجانس فى المعاملة » تقدم هذه السياسات التصحيحية للبلدان التى تضطر للانفاق مع الصندوق ، وأما « المرونة فى المعاملة » فانها تتوقف بدرجة هامة على تقدير الدول الرأسمالية المتقدمة المسيطرة على ادارة الصندوق لمدى الأهمية الاستراتيجية للدولة التى تلجأ الى الصندوق لمواجهة أزمة المدفوعات الخارجية . وباختصار فان السياسات السعرية والنقدية والائتمانية والمالية والتجارية والاستثمارية .. الخ التى تتضمنها برامج الصندوق للاصلاح المالى تقوم على تعديل « مسار الاقتصاد القومى » بحيث يعتمد بدرجة أكبر على قوى السوق فى تخصيص الموارد وتوجيه الاستثمار واتخاذ القرارات الاقتصادية بما يتضمنه هذا من تكلفة اجتماعية يزعم الصندوق أن للدولة المعنية أن تحدد من يتحملها ، وتقود مجمل سياسات التكيف بوضوح نحو القاء اعباء الاصلاح على الطبقات الشعبية محدودة الدخل ، دون ضمان جدى لتجاوز ضعف الانتاج المحلى ، طالما أن سياسات سعر الصرف تكرس تقنين هروب رأس المال الخاص وطالما أن السياسات الاقتصادية تتحيز ضد دور الدولة فى التنمية الانتاجية ولا تقود فى مجموعها الى التعديل المخطط الضرورى للربحية فى صالح قطاعات الانتاج .

● ● ولقد أشرنا قبلا الى سياسات الانفتاح غير الانتاجى التى تضمنت الكثير من سياسات الصندوق ، وعرضنا آثار سياسات التكيف السلبى على التجارة الخارجية والاقتراض الخارجى وميزان المدفوعات واتجاهات الاستثمار . ومن الجوانب الأخرى لسياسات الترشيد والتكيف التى شهدتها الخطة الخمسية الأولى - فاننا نكتفى هنا بالاشارة الى السياسات التى استهدفت ترشيد الانفاق الحكومى والتمويل المصرفى ، باعتبارهما أهم مصادر التمويل المحلى للتنمية الانتاجية . وفى تقييم هذه السياسات فاننا نركز على تحديد مدى استجابتها لمتطلبات توسيع الاستثمار الانتاجى ، سواء فيما يتصل باتجاهات الاستثمار العام أو الائتمان المصرفى .

● ● **ونلاحظ أولا ، فيما يتعلق بالسياسة المالية** أن الموازنة الاستثمارية لم تتمكن طوال سنوات الخطة من تحقيق التوازن بين ايرادات واحتياجات الاستثمار العام الذى مثل ٧٧٪ من اجمالى استثمارات الخطة . وقد ارتبط هذا بالظروف الاستثنائية التى تراجعت فيها الموارد الخارجية الحكومية التى يمكن ان تتاح للاستثمار الحكومى ، فضلا عن تفاقم اعباء خدمة الدين الذى تم الاستغراق فيه فى سنوات وفرة الموارد . ولقد تذبذب نصيب الاستخدامات الاستثمارية فى اجمالى استخدامات الموازنة وهبط من الناحيتين المطلقة والنسبية ، كما هبطت الموارد المتاحة للاستثمار ، وذلك مع نهاية الخطة . ورغم ظهور اتجاه ايجابى نحو تحقيق فائض فى الموازنة الجارية فان ضآلته وتناقصه ، وأساليب وغاية تحقيقه ، أمور قللت من أثره الايجابى على الاستثمار الانتاجى والتنمية الانتاجية . وهكذا فان تراجع وزن الدعم إلى الانفاق الجارى أدى الى انخفاض القدرة الشرائية للطبقات محدودة الدخل ، وزاد من الاتجاهات الانكماشية بتضييق السوق أمام الصناعة الوطنية . أضف إلى هذا أن بنود الموازنة الأخرى لا تدل على تحويل مخصصات الدعم على الاستثمار العام الانتاجى ، وأما انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة فانها تدل على عدم كفاية ادوات زيادة الايرادات بما فى ذلك التى يمكن أن تتاح للاستثمار الانتاجى . وأما فائض البترول والقناة والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام فقد أُستخدم بما حرم الموازنة الاستثمارية من هذه الموارد ، فضلا عن بنية الاستثمار العام التى رأينا ضعف وتراجع الاستثمار الانتاجى فيها .

● ● **ونلاحظ ، ثانيا ، فيما يتعلق بالسياسة الائتمانية ، أن محاولات الترشيد استهدفت مواجهة احتدام مشكلة تمويل الاستثمار الانتاجى ، واتجهت نحو الحد من استخدام القسم الهام من المدخرات القومية المودع لدى البنوك العاملة فى مصر بعيدا عن حاجات الاقتصاد القومى ، ونحو منح المزيد من الصلاحيات ، ووضع المزيد من الضوابط ، لتأكيد أو استعادة رقابة البنك المركزى المصرى على النشاط المصرفى فى البلاد** . بيد أنه رغم هذا ، فقد استمرت نفس الاتجاهات غير المواتية لاحتياجات تمويل قطاعات الانتاج بما يكفل تصحيح الاختلال فى هيكل الاقتصاد ، وان نجحت محاولات الترشيد فى الحد من ركود الانتاج السلعى . وهكذا ، رغم قرارات الترشيد استمر دور البنوك التجارية المشتركة والخاصة فى تحويل المدخرات الوطنية الى الخارج . وقد ظهر هذا فى ارتفاع أرصدتها لدى البنوك فى الخارج ، وارتفاع نصيبها من هذه الأرصدة لاجمالى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار بينما نجد العكس لبنوك القطاع العام التى هبطت بالنسبة للأخيرة . ونجد زيادة مطلقة ونسبية فى أرصدة بنوك الاستثمار والاعمال لدى البنوك فى الخارج . ويظهر انكماش الائتمان المقدم من قبل بنوك الانفتاح فى تراجع نسبة القروض الى الودائع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة وثبات هذه النسبة لبنوك الاستثمار والاعمال . وأما تراجع هذه النسبة الأخيرة لبنوك القطاع العام فانه يرجع بدرجة كبيرة الى استبدال جزء من المستحق منها على شركات القطاع العام بسندات حكومية . واستمر اعتماد بنوك الانفتاح فى تمويل نشاطها الاقراضى على التمويل المحلى هو ما يشير اليه من ناحية ، زيادة نصيبها من اجمالى الودائع على حساب بنوك القطاع العام التجارية ، ومن ناحية أخرى زيادة حصتها فى اجمالى الائتمان المصرفى للبنوك العاملة فى مصر . ورغم الزيادة المحدودة للقروض المقدمة إلى الزراعة والصناعة من قبل بنوك الانفتاح - دون ضمان استخدامها بالفعل لاغراض الاستثمار الانتاجى - فان هذه الزيادة بدت اقل بكثير من زيادة قروض هذه البنوك الى الخارج . وهنا أيضا فقد كانت زيادة قروض بنوك القطاع العام الى قطاعات

الانتاج الرئيسية ملموسة . أضف الى هذا أن ضعف دور بنوك الاستثمار والاعمال فى التنمية الانتاجية من هزال حافظة الاوراق المالية لديها ، ومن انخفاض قروضها الى القطاع العام . ويبدو لنا بشكل خاص أن محدودية الأثر الايجابى لترشيد سياسة الائتمان على التنمية الانتاجية ، يرجع بالأساس الى أن فعل هذا الترشيد كان يشترط تبنّى حزمة كاملة من السياسات الاقتصادية المواتية للتنمية الانتاجية ، وبالذات التى تحول الربحية لصالح الانتاج السلعى المحلى ، وتحول دون هروب رأس المال الى الخارج .

● ● ولقد ظهرت بوضوح خلال عام ١٩٨٧ اتجاهات « التكيف السلبى » على الرغم من تباطؤ تنفيذ الحكومة المصرية لبرنامج صندوق النقد الدولى لتحقيق « الاستقرار » ، وبالذات تقليص حجم الانفاق العام ، ومواصلة السياسة الائتمانية الانكماشية ، وتوحيد أسواق الصرف الاجنبى بخفض قيمة الجنيه ، والحد من عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، إلى جانب سياسات الأسعار ، والعمالة ، والاستثمار ، والرقابة على سوق رأس المال ، والتمويل الأجنبى للتنمية ، وادارة القطاع العام .. الخ .

● ● وهكذا ، فى عام ٨٦/ ١٩٨٧ مقارنة بعام ٨٥/ ١٩٨٦ ، فان العجز الكلى للموازنة العامة للدولة ، أى الفرق بين مصروفات الدولة وايراداتها الذاتية هبطت نسبته الى اجمالى ايرادات الموازنة الى ٢٧,٧٪ مقابل ٣٨,٤٪ . واما العجز الصافى للموازنة العامة للدولة ، أى ما يتبقى من العجز الكلى بعد استخدام المتاح من القروض الخارجية والمدخرات القومية ، فقد هبطت نسبته الى اجمالى ايرادات الموازنة الى ٣,٩٪ مقابل ٦,٠٪ . وساهم فى خفض العجز تقليل نسبة الاستخدامات الاستثمارية ، أى الاستثمار العام ، إلى اجمالى استخدامات الموازنة ، أى الانفاق العام الاجمالى ، الى ٢٥,٧٪ مقابل ٢٧,٣٪ . وخفض نسبة مخصصات الدعم والانفاق الجارى على المستلزمات السلعية والخدمية للادارة الحكومية إلى ايرادات الموازنة . واما استمرار العجز فأنه يرجع إلى اسباب عديدة من بينها ارتفاع مدفوعات سداد فوائد واقساط الدين العام الخارجى والداخلى إلى إيرادات الموازنة العامة الى ١٨,٦٪ مقابل ١٥,٣٪ ، وارتفاع نسبة الاستخدامات الجارية الى اجمالى الاستخدامات الى ٦٢,٧٪ مقابل ٦١,١٪ ، وتراجع فائض الموازنة الجارية من ٥٨٥,٨ مليون جنيه الى ١٩٣,٢ مليون جنيه . ولقد ارتبط خفض عجز الموازنة العامة للدولة بسياسة نقدية أنكماشية انعكست فى انخفاض حصة المطلوبات من الحكومة والقطاع العام فى زيادة الائتمان المحلى الى ٥٣,٧٪ مقابل ١٣٧,٤٪ . بيد أن استمرار هذا العجز وما جسده من استمرار المستوى المرتفع نسبيا للانفاق الحكومى فى ظل ظروف السياسة النقدية والمالية الانكماشية ، قد انعكس فى ارتفاع حصة المطلوبات من الحكومة والقطاع العام للجهاز المصرفى الى ١٧٪ مقابل ١٠,٧٪ . وتجسيدا لذات السياسة الانكماشية ، انخفض معدل نمو وسائل الدفع الجارية الى ٥,٣٪ مقابل ١١,٢٪ ، وانخفض معدل زيادة اجمالى السيولة المحلية الى ١١,٧٪ مقابل ١٣,٥٪ . بيد أن الفجوة التضخمية قد استمرت وهو ما ظهر فى أن نمو الناتج المحلى الاجمالى لم يتعد ٤,٢٪ فى عام ٨٦/ ١٩٨٧ .

● ● وأما سياسة ترشيد الائتمان فقد ارتبطت بتطبيق اجراءات جديدة للرقابة الكمية المباشرة على الائتمان الذى تقدمه البنوك إلى كافة الانشطة والقطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة . وهكذا ، فى عام ٨٦/ ١٩٨٧ مقارنة بعام ٨٥/١٩٨٦ انخفض معدل زيادة القروض والتسهيلات الى ٢١,٨٪ مقابل ٢٨,٧٪ رغم ارتفاع معدل زيادة الودائع إلى ٢٩,٣٪ مقابل ١٦,٢٪ ، بسبب ارتفاع ودائع البنوك لتغطية نسبة الاحتياطى القانونى ، ونسبة مقابل ودائع العملات الاجنبية ، فضلا عن غطاء سداد القروض الأجنبية . وفى اطار ذات السياسة انخفضت قروض البنك المركزى الى البنوك المتخصصة بما فى ذلك بنك التنمية الصناعية وبنك الائتمان الزراعى ، وإلى بنك الاستثمار القومى . ولقد استمر اداء بنوك القطاع العام أكثر استجابة للأولويات القومية فى منح الائتمان . وهكذا ، زادت قروضها الى الصناعة ، وارتفعت توظيفاتها فى الأوراق المالية والاستثمارات ، وزادت قروضها إلى شركات وهيئات قطاع الأعمال العام بينما تراجعت لقطاع الخدمات العام . وفى المقابل فانه رغم زيادة ودائع القطاع العام لدى البنوك التجارية المشتركة الى ١٥,٨٪ فان قروضها إلى هذا القطاع لم تتعد ٦,٦٪ ، بينما نال القطاع الخاص ٨٩,١٪ من ارصدة الاقراض والخصم واستفاد بنحو ٧٥,٦٪ من زيادة هذه الأرصدة وحازت شركات توظيف الأموال ٣٦٪ من اجمالى الأرصدة ، واستمرت ثابتة حصة قطاعات الانتاج فى قروض هذه البنوك . وأما بنوك الاستثمار والأعمال ، والبنوك الخاصة ، وفروع البنوك الأجنبية ، فقد هبطت توظيفاتها فى الأوراق المالية والاستثمارات التى يفترض انها تمثل أهم أوجه نشاط هذه البنوك . ولم يتعد نصيب القطاع العام ١٨,٧٪ من ارصدتها للاقراض والخصم مقابل ٥٤,١٪ للقطاع الخاص ، وهبطت حصة الصناعة ولم تتعد حصة الزراعة ١,٦٪ ، بينما زادت حصة العالم الخارجى (عدا البنوك) فضلا عن الاكتتاب فى أوراق العالم الخارجى . وارتفعت تكلفة الائتمان للبنوك المتخصصة ، الزراعية والصناعية والعقارية ، بزيادة اعتمادها على القروض من البنوك الأخرى وهبوط الوزن النسبى لحقوق الملكية والمخصصات الى الموارد ، وبينما لم تزد القروض الى الصناعة ، فقد هبطت حصة القطاع العام منها . أضف إلى هذا تزايد اعتماد البنوك المشتركة وبنوك الأعمال على الودائع المحلية مع قصور مواردها الذاتية واستمرار تحويلها للمدخرات الوطنية ، وهكذا بلغت ارصدة الأولى لدى البنوك فى الخارج ٢٤٪ من اجمالى الاستخدامات ، والثانية ٢٤٪ ، فان

ذات النسبة لم تتعد ١٢,٥٪ لبنوك القطاع العام التجارية وذلك فى عام ٨٦/ ١٩٨٧ . وفى نفس العام فان بنوك القطاع العام قدمت الى شركات الاموال وحدها نحو ٩٦,٨٪ من القروض المقدمة الى القطاع الخاص ، وان حصة التجارة والخدمات قد زادت فى ارصدتها للاقراض والخصم الى ٥٧,١٪ .

● ● وربما كانت أهم تطورات سياسات التكيف فى مصر خلال عام ١٩٨٧ هو قرار انشاء « السوق المصرفية الحرة » فى مايو من هذا العام . وقد أعلن أن هذا القرار يهدف الى جذب موارد النقد الاجنبى الى البنوك المعتمدة ، ومواجهة عجز ميزان المدفوعات ، وضمان كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تحديد سعر واقعى للصرف وتحديد مستويات التكلفة على أساس معايير حقيقية ، وذلك بتحديد قيمة أسعار الصرف على اساس العرض والطلب من قبل لجنة من البنوك المعتمدة بحضور مراقبين عن البنك المركزى ووزارة الاقتصاد . وقد اشتملت موارد السوق مع بدء عملها على : مدخرات المصريين ، وايرادات السياحة ، والتنازلات من الحسابات المفتوحة بالعملة الاجنبية ، وبعض متحصلات التصدير . وأما الاستخدامات فقد تضمنت تمويل استيراد مستلزمات الانتاج والخامات وقطع الغيار وبعض الواردات المنظورة وغير المنظورة . وبدلا من دفع تأمين بالنقد الاجنبى لمستوردى القطاع الخاص ، تقرر ان يسددوا قيمة الاعتماد بين تقديم الطلب وفتح الاعتماد ولكن بالنقد المحلى أو الأجنبى ، فضلا عن امكان حصولهم على تسهيلات محلية أو خارجية بنسبة ٦٥٪ من قيمة الاعتماد . ولقد اشرنا من قبل الى الآثار السلبية لانخفاض قيمة الجنية المصرى ، وصعوبة تحقيق الآمال المرجوة من هذا الانخفاض من زاوية علاج عجز ميزان المدفوعات . ونكتفى هنا بالاشارة الى أنه رغم الآثار الايجابية لرفع سعر الصرف من زاوية تقليص السوق السوداء للنقد الاجنبى وتجارة العملة وزيادة التحويلات النقدية للعاملين فى الخارج الى الجهاز المصرفى ، فان تخصيص الموارد وفقا للاولويات القومية ، وبالذات التنمية الانتاجية ، يتوقف على سلة من السياسات تشمل ، على سبيل المثال ، الرقابة على خروج النقد الأجنبى ، والحد من امكانات تحويل المصارف المشتركة والأجنبية للمدخرات المصرية الى الخارج ، وخفض الواردات غير الضرورية ، وخفض تكلفة الانتاج المحلى ، والحماية من المنافسة الأجنبية .. الخ وهو ما تقود الى عكسه بدرجة كبيرة هذه الاجراءات بسبب عدم اكتمالها ، فضلا عن اتجاهات السياسة الانكماشية التى عرضناها . وليس امام الجنيه المصرى إلا الانخفاض طالما إتسم الانتاج المحلى بالضعف .

● ● وأما سياسة المدفوعات الخارجية ، فقد اثمرت فى عام ٨٦/ ١٩٨٧ تحقيق تحسن فى الميزان التجارى . لكن هذا التحسن كان مرجعه الاساسى هو ضغط الواردات ، بما فى ذلك الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية الضرورية ، بينما استمرت حصيلة الصادرات فى التراجع ، طالما إتسم الانتاج المحلى بالقصور ، وهو ما يفاقمه خفض الواردات وما يترتب عليه من تعميق أسباب الركود . وربما إتسم بالايجابية فى سياسة ترشيد الواردات استمرار القيود الكمية ، سواء بحظر استيراد بعضها أو باشتراط موافقة الجهة المحلية التى تنتج مثيلا لها ، وذلك حدا لاستيراد الكماليات وتشجيعا للانتاج المحلى . وقد شهد عام ١٩٨٧ قرارات ودراسات جادة فى هذا الاتجاه . واما فى اتجاه تشجيع الصادرات ـ رغم محدودية أثر اجراءات من هذا النوع كما أشرنا ـ فقد بدا ايجابيا تقليص عدد التوقيعات المطلوبة للموافقة على طلب التصدير من ٦٠ الى ١٦ توقيعا ، كما ادى رفع سعر الصرف الى زيادة حوافز المصدرين وبالذات الى الاتحاد السوفيتى ، واما قرار جعل الرقابة اختيارية على السلع الزراعية فقد زاد من صادرات الخضر والفاكهة . وفى ذات اتجاه تشجيع الصادرات نلاحظ زيادة مهلة استرداد قيمتها ، وخفض الرسوم عليها .. الخ . وأخيرا ، نلاحظ فيما يتعلق بتدفق الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر ، أنه ما زال يتسم بالضعف حيث لم تتعد حصة الاجانب فى المشروعات الموافق عليها ١٧٪ مقابل ٦٥٪ للمصريين و ١٨٪ للعرب ، ولم يتعد نصيب الصناعة والزراعة ٣٤,٣٪ من المشروعات التى بدأت الانتاج داخل البلاد ، وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٧ . ونلاحظ ، أخيرا ، فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية تطورا ايجابيا فى اتجاه تنويع هذه العلاقات ، يفيد وان جزئيا ، فى الحد من مخاطر الاعتماد التجارى والمالى على أحد المراكز المتقدمة . وهكذا ، فقد استمرت الولايات المتحدة أهم الشركاء التجاريين لمصر ، حيث قدمت ٢٣٪ من اجمالى واردات مصر ، وزادت قيمة هذه الواردات بنحو ١٠,٤٪ فى عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٨٦ ، واستمر كبيرًا العجز فى الميزان التجارى فى غير صالح مصر حيث بلغ نحو ١,٧ مليارات من الدولارات . وأما صادرات مصر الى الولايات المتحدة فقد مثل البترول ٤٣٪ منها ، والقطن والمنسوجات ٢٧,٦٪ أى تمثلت فى سلع يمكن للولايات المتحدة أن تجد بديلا لها ، أو لا تتسم بأهمية استراتيجية ، أو تخضع لتهديد النزعة الحمائية المتزايدة ضدها ، فضلا عن ضعف قيمتها الظاهر . وفى المقابل ، فإن السلع الغذائية ، وبالذات القمح ودقيقه والسلع الرأسمالية ومستلزمات الصناعة ، قد مثلت اهم واردات مصر ، وهى سلع استراتيجية يصعب فى ظل ضعف الانتاج المحلى وازمة ميزان المدفوعات الاستغناء عنها الا بتكلفة عالية ، وذلك دون الحديث عن الاعتماد الهائل على الواردات من السلاح الامريكى . ولقد بلغ الاستثمار الامريكى المباشر فى مصر نحو ١,٥٦ مليار دولار ، وهو ما يشير الى ضعف مساهمة الاستثمار الامريكى المباشر فى الاستثمار الانتاجى الجديد ، بينما اتجه الى هذا الاستثمار الجانب الاقل من المساعدات الرسمية الامريكية . ونلاحظ ، أخيرا ، زيادة عدد الوكلاء التجاريين المصريين لشركات امريكية بنحو ١٥٪ فى عام ١٩٨٧ ليصلوا الى ٤٩٢ وكيلا . وعلى أيه حال ، فان هذا كله قد عكس أهمية مصر فى

الاستراتيجية الامريكية ، وهو مايظهر بوجه خاص فى حجم المنح العسكرية إليها ، فضلا عن حجم المساعدات الاقتصادية ، التى تضعها فى المرتبة الثانية فى العالم بعد اسرائيل . ويبدو لنا هاما ، من منظور تقليص مخاطر الاعتماد غير المتكافىء على الولايات المتحدة ، ما شهده عام ١٩٨٧ من تطورات ايجابية فى العلاقات الاقتصادية المصرية السوفيتية ، مثل الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى على توريد المعدات والآلات اللازمة لتطوير وتوسيع عدد من مشروعات الصناعة الثقيلة والطاقة التى أسست بالتعاون معه أو الجديدة ، ورفع قيمة التبادل التجارى وفى اطار اتفاقات التجارة والدفع (الصفقات المتكافئة) الى الضعف ، بما فى ذلك استيراد السلع غير التقليدية المصرية ، وتصدير مستلزمات الانتاج الى مصر ، والاتفاق على جدولة الديون المصرية المستحقة لموسكو مع الغاء الفوائد وفترة سماح واطالة امد السداد ، ورفع سعر الصرف المطبق على المعاملات بين البلدين ، فضلا عما تردد من موافقة الاتحاد السوفيتى على استئناف امداد مصر بقطع غيار للاسلحة السوفيتية . ويبدو لنا انه فى ظروف « اعادة البناء » و « التفكير الجديد » فان أساسا موضوعيا يتنامى لتوسيع التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى ومصر « الانفتاح الاقتصادى » ذات العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية .

٣ ـ سياسات التنمية الاقتصادية .. وخيارات الخطة الخمسية الثانية :

● ● تقدم وثائق الخطة الخمسية الثانية ما يمكن تسميته البديل الرسمى للتنمية الاقتصادية فى مصر . وتوضح هذه الوثائق : المهام والأولويات والمرتكزات والتوجهات والسياسات .. الخ

● ● ونلاحظ ، أولا ، فيما يتعلق بالمهام الرئيسية والفرعية للتنمية المستقبلية ، أنه يتم التأكيد على « دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى فى تمويل التنمية » باعتبار هذا المبدأ ، هو المحور الأول فى عملية التخطيط بعيد المدى فى مصر . وتؤكد الوثيقة أن هذا المبدأ هو « المهمة الرئيسية » لاستراتيجية التنمية الرسمية حتى نهاية القرن العشرين . ويقتضى تحقيق هذه المهمة الرئيسية ـ وفقا للوثيقة المذكورة ـ الامساك بمهمتين فرعيتين : **الأولى** ، زيادة الانتاج السلعى ، **والثانية** ، رفع انتاجية العمل . كما يمثل تحقيق تلك المهمة شرط حماية الأمن القومى . وإلى جانب هذا ، يشار الى المحور الثانى لاستراتيجية التنمية الرسمية وهو « اصلاح وتطوير البنية الاساسية المادية والانتاجية » وإلى المحور الثالث ، وهو « الوصول الى نمط للتوطن السكانى والاقتصادى يمكن من اشباع الحاجات الاساسية للسكان المتزايدين » .

● ● أضف الى هذا أن الدوافع التى تكمن وراء تحديد المحور الأول أو المهمة الرئيسية هى : **من ناحية** ، ان الاعتماد على الموارد الخارجية المتزايدة أدى الى تزايد تعريض الاقتصاد المصرى لتيارات التغيير فى المناخ الخارجى ، حيث تخضع تلك الموارد التى أتيحت لهذا الاقتصاد لاعتبارات ومؤثرات خارج سيطرة الاقتصاد القومى ، وهو ما يفرض ضرورة دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى . **ومن ناحية ثانية** ، أن دعم القدرة الذاتية يستوجب أولوية تطوير الانتاج السلعى ، الأمر الذى يمثل الوسيلة الفعالة لتقليل الحاجة الى الاستيراد وتعظيم القدرة على التصدير ، بما يؤدى تدريجيا على رفع معدلات الاكتفاء الذاتى ، وزيادة الموارد الخارجية للاقتصاد القومى ، وذلك من خلال عائد تصديرى سلعى . **ومن ناحية ثالثة** ، أن هذا التركيز على الانتاج السلعى لا يتحقق فقط بمجرد تكثيف الاستثمار فى مجالات هذا الانتاج ، وانما يتم أيضا من خلال رفع مستوى الانتاجية وتحسين الاداء .

● ● **وثانيا ، من حيث أولويات توزيع الاستثمار القومى المستهدف فى الخطة الخمسية الثانية شغلت قطاعات الانتاج المرتبة الاولى** ونالت ٥٢,٩٪ من هذا الاستثمار ، مقابل ١٥,٧٪ لقطاعات الخدمات الانتاجية ، و٣١,٤٪ للخدمات الاجتماعية والسيادية . ولكن فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى المستهدف على أساس الاستثمار المستهدف ، فان نصيب قطاعات الانتاج ، سوف يبقى ثابتا تقريبا حيث قدر بنحو ٤٨,٥٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ مقابل ٤٨,٤٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

● ● وبين قطاعات الانتاج نالت الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا النفط) الاولوية فى الاستثمار القومى المستهدف اذ قدر نصيبها منه نحو ٢٦,٧٪ ثم الزراعة والرى والصرف التى نالت معا ١٠,٨٪ ثم الكهرباء ١٠,٤٪ . وفى قطاعات الخدمات غير الانتاجية نالت ملكية العقارات المبنية الأولوية بنسبة ١٤,٨٪ من اجمالى الاستثمار القومى ، وأما فى قطاعات الخدمات الانتاجية فقد نال قطاع النقل والمواصلات والتخزين عدا قناة السويس الأولوية بنسبة ١٣,٢٪ . وأما بالنسبة لأنصبة القطاعات السلعية الرئيسية فى الناتج المحلى الاجمالى فإنه يلاحظ انخفاض الوزن النسبى المستهدف للزراعة من ٢١,١٪ الى ١٩,٥٪ ، وزيادة هذا الوزن للصناعة التحويلية والتعدين من ١٧,٠٪ الى ١٩,٢٪ بين نهاية الخطتين . كما نلاحظ ان الاستثمار القومى حسب المكونات العينية قدر أن يرتفع فيه وزن الآلات والمعدات والعدد والادوات بنحو ٤٥,٦٪ فى الخطة الثانية مقابل ٣٥,٣٪ و٣٢,٦٪ للمستهدف والمنفذ فى الخطة الأولى .

● ● ولقد قدرت معدلات نمو سنوية خلال الخطة الخمسية الثانية بلغت ٥,٨٪ لقطاعات الانتاج و٦,٢٪ للخدمات غير الانتاجية و٥,٦٪ للخدمات الانتاجية . وقدر للصناعة التحويلية والاستخراجية عدا البترول ٨,٤٪ والكهرباء ٧,١٪ والتشييد

٥,٩٪ وأما للزراعة فقدر معدل النمو بنحو ٤,١ ٪ . وأما بالنسبة للعمالة ، فقدر نموها بنحو ١٦,٧٪ لقطاعات الانتاج ، و١٩,٥٪ لقطاعات الخدمات الانتاجية و١٦,١ ٪ لقطاعات الخدمات غير الانتاجية ، و١٦,٩٪ لاجمالى الاقتصاد القومى .

● ● **وثالثا ، من حيث دور كل من القطاعين العام والخاص فى تنفيذ استثمارات الخطة ، فانه يلقى على عاتق القطاع العام تنفيذ حوالى ٦١,٣٪ من الاستثمار القومى المستهدف ،** مقابل ٣٨,٧٪ للقطاع الخاص . ولكن نلاحظ أن نصيب القطاع العام فى اجمالى الاستثمار القومى المستهدف يتراجع لصالح القطاع الخاص ، حيث نالت القطاعات ٧٤,٥٪ و٢٥,٥٪ على الترتيب فى استثمارات الخطة الخمسية الأولى . وبينما يقدم القطاع العام ٧٦,٥٪ من الاستثمارات المستهدفة لقطاعات الخدمات الانتاجية و٦٠,٣٪ لقطاعات الانتاج و٥٣,٥٪ لقطاعات الخدمات غير الانتاجية ، يقدم القطاع الخاص النسب الباقية . وعلى مستوى القطاعات الفرعية يقدم القطاع العام ١٠٠٪ من استثمارات الرى والصرف ، والبترول ومنتجاته ، والكهرباء ، وقناة السويس ، والبنوك والتأمين ، والمرافق العامة ، ونحو ٩٧,٢٪ من استثمارات الخدمات الاجتماعية والسيادية ، ومنها ٩٧,٩٪ من استثمارات الخدمات التعليمية و٩٤,١٪ من استثمارات الخدمات الصحية . وباستبعاد القطاعات التى ينفرد القطاع العام بتقديم كامل استثماراتها والمذكوره اعلاه ، فانه يقدم ٤٧,٢٪ من اجمالى الاستثمار القومى فى القطاعات التى يشاركه الاستثمار فيها القطاع الخاص . وهنا ينخفض نصيب القطاع العام من استثمارات الزراعة (عدا الرى والصرف) الى ٢٤,٣٪ ، والصناعة والتعدين الى ٤٧,٥٪ والتشييد الى ٥٣,٤٪ ، بينما يقدم هذا القطاع ٧٧,١٪ للنقل والمواصلات والتخزين (عدا قناة السويس) ، و٧٤,٥٪ للتجارة (باستبعاد المال والتأمين) ، و٤٨,٦٪ للسياحة (الفنادق والمطاعم) ، و٢,٥٪ فقط للاسكان ، بينما يقدم القطاع الخاص النسب الباقية .

● ● **ونلاحظ ، من ناحية ، فيما يتعلق باستثمارات القطاع العام المستهدفة** فى الخطة الخمسية الثانية ، أنه قدر أن تنال قطاعات الانتاج ٥٢,٤٪ والخدمات غير الانتاجية ٢٧,٧٪ والخدمات الانتاجية ١٩,٩٪ مقابل ٤٧,٨٪ و١٩,٢٪ و٣٠,٩٪ على الترتيب فى الاستثمارات المنفذة للقطاع العام فى الخطة الخمسية الأولى . وتطورت هذه النسب للقطاعات الفرعية على النحو التالى : الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول ومنتجاته) الى ٢٠,٨٪ مقابل ٢٢,٣٪ ، والكهرباء ١٧,١٪ مقابل ٩,٧٪ ، والزراعة ٨,٢٪ مقابل ٧,٩٪ (منها ٥,١٪ للرى والصرف فى الخطتين) ، والتشييد ٢,٣٪ مقابل ٢,٨٪ ، والبترول ومنتجاته ٤,٠٪ مقابل ٥,١٪ ، والنقل والمواصلات والتخزين ١٧,٨٪ مقابل ٢٨,٠٪ (منها ٠,٩٪ مقابل ١,٤٪ لقناة السويس) ، والتجارة ٠,٨٪ مقابل ١,٦٪ والسياحة ٠,٨٪ مقابل ١,٠٪ ، والمال والتأمين ٠,٥٪ مقابل ٠,٣٪ ، والاسكان والمرافق العامة ١٥,٠٪ مقابل ١١,٧٪ (منها ٠,٦٪ مقابل ١,٠٪ للاسكان) ، والخدمات الاجتماعية والسيادية ١٢,٧٪ مقابل ٧,٥٪ (منها الخدمات التعليمية ٥,٩٪ مقابل ٢,٧٪ والخدمات الصحية ٢,٩٪ مقابل ١,٧٪) . ومن حيث طبيعة المشروعات ، يرتفع نصيب المشروعات الجديدة الى ٤٨,٦٪ مقابل ١٢,٤٪ ، ومشروعات الاستكمال ٣٠,٢٪ مقابل ٦٢,٩٪ ، ومشروعات الاحلال والتجديد والتأهيل ٢٤,٧٪ مقابل ٢٣,٧٪ .

● ● **كما نلاحظ ، من ناحية أخرى فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص المستهدفة** فى الخطة الخمسية الثانية ، أنه قدر أن تنال قطاعات الانتاج ٥٥,٠٪ والخدمات غير الانتاجية ٣٤,٥٪ ، والخدمات الانتاجية ١٠,٥٪ مقارنة بنحو ٣٩,٦٪ و٣٤,٧٪ لقطاعات الانتاج و٥١,٤٪ و٥٧,٦٪ للخدمات غير الانتاجية ، و٧,٥٪ و٦,٦٪ للخدمات الانتاجية ، وذلك بين استثمارات القطاع الخاص المستهدفة والمنفذة فى الخطة الخمسية الأولى على الترتيب . وقد تطورت هذه النسب للقطاعات الفرعية على النحو التالى : الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول ومنتجاته) الى ٣٢,٩٪ مقابل ٢٠,٧٪ و١٨,٦٪ ، والزراعة ١٩,٢٪ مقابل ١٣,١٪ و١٠,٨٪ ، والرى والصرف صفر مقابل ٢,٤٪ و٢,٠٪ ، والكهرباء صفر مقابل ٠,٦٪ و٠,٤٪ ، والنقل والمواصلات والتخزين ٧,٦٪ مقابل ٣,٨٪ و٤,٠٪ ، والتجارة ١,٧٪ مقابل ٠,٦٪ و٠,٥٪ ، والمال والتأمين صفر مقابل ٠,٢٪ و٠,٢٪ ، والسياحة ١,١٪ مقابل ٢,٩٪ و١,٩٪ ، والاسكان ٤٤,٠٪ مقابل ٥٠,٥٪ و٥٦,٩٪ ، والخدمات الاجتماعية ٠,٥٪ مقابل ٠,٩٪ و٠,٧٪ . ونلاحظ بوجه خاص ، أن القطاع الخاص الصناعى المنوط به أن ينفذ ٥٢,٥٪ من اجمالى الاستثمار الصناعى القومى ، عليه أن يقدم نحو ٥١,٦٪ من الزيادة المستهدفة للناتج المحلى المتولد فى الصناعة . وعلى هذا القطاع المتوقع أن ينفذ ١٩,٢٪ من اجمالى الاستثمار الزراعى القومى ، أن ينهض بعبء تطوير الانتاج الحيوانى ، واستزراع حوالى ٦٢٧ ألف فدان مع المشاركة فى استصلاحها ، فضلا عن اقامة حوالى ١٠٠ ألف صوبة زراعية خارج الوادى ، والتجهيز الأولى للمنتجات الزراعية وغير ذلك .

● ● **ورابعا ، فيما يتعلق بالقطاع الخارجى ، تستهدف الخطة زيادة اسهام الموارد الذاتية فى تمويل التنمية ومواجهة انخفاض موارد النقد الاجنبى ، مع تأمين تغطية الاستثمارات المطلوبة .** وينعكس هذا فى تطلع الخطة الى تحييد أثر عوائد البترول وتحويلات العاملين فى الخارج ورسوم المرور فى قناة السويس فى زيادة موارد النقد الاجنبى ، والاعتماد أساسا على موارد التصدير من الطاقات الانتاجية السلعية ممثلة فى زيادة الصادرات الصناعية والزراعية (السلع

التقليدية وغير التقليدية) ، وتخفيض الاعتماد على الواردات بصورة ملموسة ، وخفض الاعتماد على القروض الاجنبية مع اعطاء الاولوية للقطاعات السلعية وخاصة تلك القادرة على الوفاء بأعباء خدمة الدين . وهكذا ، قدر خلال الخطة الخمسية الثانية أن تنمو عائدات تصدير البترول بمعدل سنوى ١,٩٪ وتحويلات العاملين فى الخارج بنحو ٠,٦٪ ورسوم المرور فى قناة السويس بنحو ٤,٠٪ ، مقابل معدل نمو -٦١,٩٪ لعائدات تصدير البترول ، ١,٧٠٪ لتحويلات المصريين بالخارج ، ١١,٦٪ لرسوم قناة السويس وذلك طبقا لتقديرات العام الأخير من الخطة الخمسية الأولى . وقدر أن تنمو الصادرات السلعية بنحو ٥,٦٪ وأن يصل فيها الوزن النسبى للصادرات الصناعية (عدا البترول ومنتجاته) ٤٤,٠٪ والزراعية نحو ١٦,٩٪ خلال الخطة الخمسية الثانية ، مقابل نحو معدل نمو للصادرات السلعية -٢٨,٠٪ ووزن نسبى للصادرات الصناعية (عدا البترول ومنتجاته ، والصادرات الزراعية فيها بلغ ٣٨,٨٪ و ١٨,٥٪ خلال العام الأخير من الخطة الخمسية الأولى . وقدر ان تنمو الواردات السلعية بنحو ١,٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الثانية ، وبينما قدر أن تنمو الواردات الاستثمارية بنحو ٣,٣٪ والاستهلاكية ٠,٧٪ والوسيطة ٠,٧٪ ، وذلك مقابل -٦,٧٪ و -١٢,٤٪ و -٤,١٪ و -٤,٠٪ طبقا لتقديرات العام الأخير من الخطة الخمسية الأولى . وأما بالنسبة للتمويل الخارجى للاستثمار العام فى الخطة ، فقدر أنه سوف ينخفض من حوالى ٩,٩ الى ٧,٢ مليارات من الدولارات ، وأن تهبط نسبة القروض طويلة الأجل والمنح والمعونات من حوالى ٧٩,٣٪ الى ٧٣,٧٪ من الزيادة فى المديونية الخارجية . وقدر أن يزيد نصيب قطاعات الانتاج فى القروض العامة طويلة الأجل من ١٨,٤٪ الى ٧٦,٦٪ ، بين الخطتين ، وأن تنال الخدمات الانتاجية والمرافق العامة نحو ٢٠,٠٪ من هذه القروض فى الخطة الخمسية الثانية .

● ● **وخامسا ، فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية ، تتضمن وثائق الخطة الخمسية الثانية مجموعة من السياسات التى تهدف الى تأمين الاستقرار الاقتصادى والتنمية الانتاجية والدفع الذاتى** . وبين هذه السياسات : سياسات نقدية وائتمانية ، وسياسات مالية ، وسياسات للأسعار والاجور ، وسياسات للتعامل مع العالم الخارجى . ونكتفى هنا بالاشارة الى أهم ما تركز عليه هذه السياسات بغية تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه : أن على السياسة النقدية والائتمانية أن تتجنب التضخم والانكماش ، وأن تدعم العملة المحلية ، وأن تؤمن التدفق النقدى والائتمانى الذى يناسب حاجات الانتاج والاستهلاك والاستثمار . ويتم هذا بتأمين تناسب التطورات النقدية والائتمانية مع تطورات الناتج المحلى وخاصة السلعى ، وتناسب زيادة وسائل الدفع التجارية مع الاضافات الانتاجية ، واستخدام الحدود المناسبة لنسب الاحتياطى والسيولة ، تطوير اداء الوسطاء الماليين فى جذب المدخرات وبالذات مع الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص ، وتحقيق فاعلية أسعار الفائدة فى توجيه القروض المصرفية الى الانشطة الاقتصادية حسب أولويات الخطة ، وتوحيد اسواق النقد الاجنبى فى سوق واحدة تدريجيا بحيث يتحدد سعر الصرف حسب هيكل الانتاج المحلى ، وعلى السياسة المالية أن تؤمن التخلص تدريجيا من عجز الموازنة العامة . ويتم هذا بتقليل معدل نمو الانفاق العام عن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للقطاع العام ، وبأن يكون معدل نمو الموارد أعلى من معدل نمو الانفاق ، وأن تنمى الايرادات السيادية برفع حصيلة الضرائب المباشرة ، وتقييد الاعفاءات المختلفة ، والتخفيض التدريجى للدعم المستتر ، واستخدام الضرائب غير المباشرة .. الخ . وان تكفل سياسة الاسعار اعادة تنظيم الانتاج بما يؤمن أفضل هيكل له ، وذلك بمراعاة التناسب بين التكاليف الفعلية والاسعار الاقتصادية والمواءمة بين العرض والطلب ، وزيادة دخول المنتجين الزراعيين ، ونقل الدعم من مرحلة الانتاج الى مرحلة التوزيع مع تقدير هامش ربح يضمن عائد للاستثمار يمكن من التنمية اللاحقة فى الصناعة ، والقضاء على الاسراف فى استهلاك الطاقة وتأمين التوازن بين اسعارها وتكاليفها مع مراعاة مستويات دخول الطبقات المستهلكة ، تصفية المخزون الراكد وتأمين ربحية القطاع العام ، والتقريب بين تعريفات وتكاليف الخدمات ، وخفض اسعار السلع والخدمات الاساسية والضرورية لاصحاب الدخول المحدودة والثابتة ، .. الخ أى تحسين الاوضاع السعرية للسلع والخدمات أو تحسين علاقة الانتاج بالناتج . وتسعى سياسات القوى البشرية الى مواجهة ندرة العمالة فى بعض التخصصات وفائضها فى تخصصات أخرى ، وذلك بتنظيم الهجرة الداخلية ومراعاة أوضاع واحتمالات الهجرة الخارجية ، وسد الثغرة بين تزايد العمالة وزيادة فرص العمل ، وتوجيه التعليم والتدريب والبحث العلمى بما يطور الانتاج ويرفع الانتاجية ، وتصفية اختلال هيكل الاجور بما يؤمن استقرار وترشيد توظيف ورفع انتاجية العمالة ، وتوحيد الاجور بالقطاع الخاص حسب العرض والطلب مع مراعاة قوانين العمل . وعلى سياسات الاستثمار أن تكفل تحقيق اهداف الخطة ، وذلك بأن تراعى تناسب معدل الاستثمار مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد على أن يؤخذ فى الحسبان حجم الادخار وطاقة التشييد والطاقة والبنية الاساسية المادية ، وان يراعى فى اولويات الاستثمار التركيز على مشروعات التصدير واشباع الحاجات من المعدات الرأسمالية ومستلزمات الانتاج والسلع الاستهلاكية مع تشجيع المشروعات التى توفر استخدام أساليب التقنية الحديثة ، والتوزيع الاقليمى للاستثمار بما يؤمن التوازن السكانى والمكانى والتوازن بين النمو الحضرى والريفى والنمو المتكافىء المتنوع للمحافظات ، وتوفير افضل الأوضاع للاستثمار العربى والأجنبى والمشترك ، وتنشيط وتوسيع القطاع التعاونى ، وذلك إلى جانب ما أوردناه من قبل حول بنية الاستثمار وتمويله .. الخ . وتتجه

سياسات تطوير أداء القطاع العام الى تأمين استقلاله وتسييره الذاتى ، وذلك بتأكيد الفصل بين الملكية والادارة ، ورفع الربحية ، وربط وحداته باجهزة البحث العلمى .. الخ . وأما سياسة التعامل مع العالم الخارجى فانها تعمل على استخدام المساعدات الخارجية لتغطية فجوة الادخار المحلى ، وتحديد أولويات المساعدات حسب التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لها ، واعطاء أولوية للمكون الوطنى فى اقامة المشروعات ، والتنسيق الزمنى بين المساعدات وتنفيذ الاستثمارات ، وتحسين ادارة المساعدات ، وتوسيع دائرة التعاون الاقتصادى الخارجى بما يؤمن انسب المساعدات ويعجل بتحقيق الاعتماد على الذات ، وتشجيع التبادل التجارى مع جميع الدول بما فى ذلك فى نطاق الصفقات المتكافئة ، والربط بين الاستيراد الضرورى والتنموى ومدى قبول الصادرات المصرية ، وفتح اسواق جديدة أمام الصادرات غير التقليدية ، والاستمرار فى تطبيق سياسة احلال الانتاج المحلى محل الواردات على اسس فنية واقتصادية ، أى قيام سياسة الاستيراد على الترشيد والاحلال .

● ● وفى ضوء التلخيص السابق لمضمون البديل الرسمى للتنمية فى مصر ، فاننا نكتفى بأن نشير الى أربع من الملاحظات المبدئية :

الأولى ، أن المحور الأول المعلن لاستراتيجية التنمية وفق هذا البديل ، وهو « دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى فى تمويل التنمية » يمثل فى تقديرنا « المهمة الرئيسية » بالفعل من منظور المهام الملحة لهذة التنمية . ويتأكد هذا بوجه خاص حين نتعرف على تلك المهام الفرعية الثلاث التى تؤمن تحقيق « المهمة الرئيسية » ، ونقصد : تقليص الاعتماد على التمويل الخارجى غير الخاضع للسيطرة القومية ، وأولوية تطوير الانتاج السلعى ، وضرورة رفع الانتاجية وتحسين الاداء . والأمر أن من شأن هذا أن يدفع قدما نحو تأمين التراكم الرأسمالى على أسس قومية من حيث الأساس ، وأن يقلص بالتالى الأساس الموضوعى للتبعية أو الاعتماد غير المتكافىء على الخارج ، وأن يضمن أساسًا قوميا ثابتا للرفع المضطرد لمستويات معيشة الشعب المصرى .

● ● وأما المحور الثانى وهو « دعم واصلاح البنية الاساسية الانتاجية » والمحور الثالث وهو « الوصول الى نمط للتوطن السكانى والاقتصادى يخدم أهداف التنمية » ويواجه التزايد السكانى والكثافة السكانية ، فأنهما ، من ناحية ، يجسدان بعض أسباب مأزق التنمية فى مصر مثل البنية غير الرشيدة للاستثمار العام فى غير صالح قطاعات الانتاج ، أو بما لا يؤمن أولوية تطوير فرص العمل المنتج للداخلين الجدد إلى سوق العمل . ومن ناحية أخرى ، يعكسان نظرة قاصرة لدور الدولة فى عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها بالاساس مولدا للوفورات الخارجية للقطاع الخاص ، أو نظرة مبالغة فى الآثار السلبية لزيادة السكان وتجاهل لدور التنمية ذاتها فى تنظيم النمو السكانى أو تحويله الى أحد عوامل النمو اللاحق . ومن ناحية ثالثة ، يشيران الى مهام وغايات صائبة منطقيا وتاريخيا بشرط وضعها فى المرتبة الصحيحة بين أولويات التنمية ومراعاة تكلفة الفرصة البديلة لاعطاء الاولوية للاستثمار فى البنية الأساسية الانتاجية او المجتمعات العمرانية الجديدة .

● ● والثانية ، أن توزيع الاستثمار القومى من حيث القطاعات والمكونات ، ودور كل من القطاعين العام والخاص فى تنفيذ الاستثمار ، وفق البديل الرسمى للتنمية كما تجسده الخطة الخمسية الثانية ، يشير الى اتجاهات ايجابية ، مقارنة بالمستهدف والمنفذ فى الخطة الخمسية الأولى . ومن ذلك ، على سبيل المثال ، زيادة الوزن النسبى للاستثمار العام الموجه الى قطاعات الانتاج الى جانب التعليم والصحة مع خفض للخدمات الانتاجية ، وزيادة الوزن النسبى للآلات وما يماثلها فى مكونات الاستثمار ، والتوجه الى تطوير الانتاج المحلى لوسائل الانتاج ، واستمرار سياسة احلال الواردات دون اهمال الانتاج للتصدير ، ..الخ . أضف الى هذا ، تطلع الخطة الثانية الى تأكيد أولوية وزيادة الوزن النسبى لاستثمارات القطاع الخاص فى قطاعات الانتاج ، ورفع اسهام هذا القطاع فى استثمارات الخدمات الانتاجية ، وخفض الوزن النسبى لهذه الاستثمارات فى قطاعات الخدمات غير الانتاجية ، وايجابية اتاحة الفرصة له لتنمية استثماراته فى الصناعة التحويلية والزراعة ، والحد من نموه فى قطاع المال ، فضلا عن ايجابية التطلع الى تقليص استثماراته فى الاسكان . وربما تتمثل أهم التوجهات الايجابية للخطة فى القطاع الخارجى التأكيد على ضرورة تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وتوسيع الاعتماد على الصفقات التجارية المتكافئة ، واستمرار سياسة ترشيد الواردات وتفضيل المكون المحلى للاستثمار ، وربط الاستيراد بامكانات التصدير ..الخ

● ● **والثالثة** ، أن ثمة توجهات سلبية فى الخطة الخمسية الثانية تتعارض مع المهمة الرئيسية والمهام الفرعية التى حددها البديل الرسمى للتنمية ، فضلا عن أن ثمة أوجه قصور ، من زاوية تأمين أولوية تطوير الانتاج السلعى ، وتوفير حوافز رفع انتاجية العمل ، وتقليص الاعتماد على الخارج ، الى جانب حماية الأمن القومى .

وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن التوزيع القطاعى لاستثمارات الخطة الخمسية الثانية لا يؤمن سوى ثبات الوزن النسبى لقطاعات الانتاج فى الناتج المحلى الاجمالى ، وهو وان كان يعنى وقف النمو المشوه ، لا يزيد عن تكريس الاختلال الرئيسى القائم فعلا . ويسمح توزيع الاستثمار المستهدف باستمرار وزن نسبى مرتفع للبناء السكنى على حساب الاستثمار الانتاجى من قبل القطاع الخاص ، فى الوقت الذى قدر فيه انخفاض نصيب الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى فى نهاية الخطة الثانية . ويبدو تكريس الاختلال الرئيسى فى الاقتصاد

المصرى وهو الضعف النسبى لقطاعات الانتاج فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى منطقيا لنمو ناتج وعمالة الخدمات غير الانتاجية والاقتصاد القومى بمعدلات تفوق هذا النمو فى قطاعات الانتاج .

أضف الى هذا استمرار تخصيص الوزن الأكبر من الاستثمار العام للخدمات الانتاجية وغير الانتاجية منخفضة الربح أو بطيئة العائد أو عالية التكلفة على حساب الاستثمار الصناعى ، وهو ما يضعف امكانية تحقيق هدف زيادة ربحية القطاع العام فى الخطة . ولا يبدو واضحا سبب غياب استثمارات مستهدفة للقطاع الخاص فى قطاعات مثل الرى والصرف والكهرباء ، رغم اسهامه - وان الضئيل - فيها خلال الخطة الخمسية الأولى . وربما تبدو بوضوح سلبية تراجع الواردات الاستثمارية المستهدفة والاتجاه الى المزيد من عقد القروض الأجنبية الجديدة قبل التعبئة الضرورية لكافة المدخرات والموارد القومية . أضف الى هذا ، سلبية الرهان على الأثر الايجابى لخفض قيمة الجنيه فى السوق الموحدة للصرف على خفض الواردات - طالما أنها ضرورية ويمكن ترشيدها بأدوات السياسة التجارية الكمية والتعريفية - أو على تنمية الصادرات ، طالما أن ضعف الانتاج المحلى هو الأساس الموضوعى لقصور الصادرات .

●● **والرابعة** ، أن العديد من التوجهات الايجابية للخطة يعدم الضمانات التى تستند الى خبرة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى والسنوات السابقة لها ، وتفتقر الى ادوات السياسة الاقتصادية للتشجيع والتوجيه التى تؤمن قيام القطاع الخاص بمهامه فى الخطة . ومن ذلك على سبيل المثال ، يمكن أن نشير الى : أن التقدير الايجابى المرتفع للاستثمار المستهدف للقطاع الخاص فى قطاعات الانتاج خلال الخطة الخمسية الثانية يزيد بكثير عن المستهدف المماثل فى الخطة الخمسية الأولى ، ورغم تراجع الاستثمار المنفذ فى الخطة المنتهية مقارنة بالمستهدف . وعلى العكس ، فإن التقدير الايجابى المنخفض للاستثمار المستهدف للقطاع الخاص فى الخطة الثانية فى قطاعات الخدمات غير الانتاجية وبالذات ملكية العقارات المبنية ، يقل بكثير عن المستهدف المماثل فى الخطة الأولى ، ورغم ارتفاع الاستثمار المنفذ مقارنة بالمستهدف فى الخطة المنتهية . وتظهر التقديرات الايجابية - التى لا تساندها خبرة الخطة الخمسية الأولى - فى تحديد أهداف الاستثمار فى الصناعة والزراعة ، وان فسرها تراجع دور الدولة هنا . وأما الربحية فإنها لا تبدو كافية لضمان الاسهام الواسع للقطاع الخاص فى مجال استزراع وتنمية الاراضى الصحراوية ، وضعف الأسس القومية لمواصلة دوره فى تطوير الانتاج الحيوانى . ويتناقض هدف رفع انتاجية العمل مع تأكيد الخطة على أولوية استخدام الاساليب الانتاجية الموفرة للتكنولوجيا الحديثة ، كما يتناقض هدف مراعاة التكلفة البديلة بالتركيز على تطوير المجتمعات العمرانية الجديدة . وفى القطاع الخارجى ، نلاحظ أن الخطة لا تقدم تشخيصا دقيقا للاخطار الخارجية التى تهدد الأمن الاقتصادى القومى المصرى ولا تطرح برنامجا متكاملا لتحقيق هذا الامن . ولا تعرض الخطة لامكانات تطوير التعاون والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة بما يعجل بالتنمية الاقتصادية ويدفع نحو الاعتماد الجماعى على الذات . أضف الى هذا تطوير العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية ، وبالذات الاتحاد السوفيتى ، والآثار المحتملة لهذا التطوير لا تشير اليه الخطة الثانية صراحة ، وان تعددت التلميحات الضمنية اليه . ويثير هذا كله تساؤلات حول حدود التطلع المشروع الى التحرر من وطأة القيود الواردة على صانع قرار السياسة الاقتصادية فى هذا القطاع . ورغم عدم تهرب وثائق الخطة الثانية من الابعاد الاجتماعية للتنمية ، فانها لا توضح سبل الحد من تدهور توزيع الدخل فى غير صالح الطبقات الشعبية ، بل تقود الكثير من سياساتها الى تكريس هذا التدهور ، بما فى ذلك بسبب التضخم والبطالة . وأخيرا ، فإن الخطة الخمسية الثانية لا تقدم تشخيصا دقيقا وان كان فى خطوطه العامة لأسباب انخفاض انتاجية العمل ، ولا تطرح برنامجا لرفع هذه الانتاجية .

■■

ثالثا : مستقبل التنمية فى مصر .. والخيارات البديلة للتنمية

● ● ولقد شهد عام ١٩٨٧ احتدام الصراع الفكرى ، والاقتصادى الاجتماعى ، حول مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر . ولذلك ، فإنه من بين القضايا الاقتصادية الساخنة هذا العام ، نقدم تحليلا موضوعيا نقديا لأهم بدائل التنمية الاقتصادية فى مصر .

وهكذا ، الى جانب خيارات البديل الرسمى للتنمية ، الذى ينطلق من واقع الاقتصاد المختلط فى ظروف الانفتاح الاقتصادى ؛ نعرض للبديل الرأسمالى المحلى ، الذى ينزع الى هيمنة القطاع الخاص وتحقيق شروط التنمية الرأسمالية ؛ والبديل اليسارى الاصلاحى ، الذى يؤكد على ضرورة سيطرة القطاع العام وتأمين المحتوى الاجتماعى للتنمية المستقلة ؛ والبديل الرأسمالى العالمى ، الذى يدعو الى الاصلاح الاقتصادى على أساس التنمية خارجية التوجه ويطالب بتنفيذ **اصلاح مالى يؤمن التكيف فى اطار النظام النقدى الدولى .**

● ● وفى تحليل بدائل التنمية نعتمد على قراءة الوثائق الصادرة ـ عن المنابر لسان حال القوى المعبرة عن هذه البدائل ـ فى عام ١٩٨٧ ، وهى : **وثيقة جمعية رجال الأعمال المصريين** حول « دور القطاع الخاص فى الخطة الخمسية ٨٧/١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣ » ؛ **وتقرير المكتب الاقتصادى لحزب التجمع** عن « الخطة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية فى عشر سنوات ٨١/١٩٨٢ ـ ٩١ ـ ١٩٩٩٢ » ؛ **وتقرير البنك الدولى** عن « التنمية فى العالم ١٩٨٧ » .

واما المعايير الموضوعية لنقد هذه البدائل فإنها ذات المعايير التى نقدنا على أساسها البديل الرسمى للتنمية ، أى ، مدى الاستجابة لمتطلبات زيادة الانتاج ورفع الانتاجية وحماية الامن الاقتصادى القومى .

١ . البديل الرأسمالى المحلى :

● ● تسلم « جمعية رجال الأعمال » بأن أولوية التنمية الانتاجية ، وضرورة رفع الانتاجية ، والأمن الاقتصادى القومى ، تمثل بالفعل مهاما ملحة للتنمية الاقتصادية فى مصر . ووفق لوثيقة « دور القطاع الخاص » ، فإن القطاع الخاص يشعر بحاجة الاقتصاد إلى صناعات لاحلال الواردات وللتصدير . . . ، ويدرك أن الدولة التى لا تنتج غذاءها لن تكون حرة فى اتخاذ قرارها الاقتصادى والسياسى . . ، وهو حريص على استخدام أحدث التكنولوجيا العالمية المتطورة . . . ، وعلى يقين من حجم الوفورات الاقتصادية التى يحققها الانتاج الكبير . . الخ . لكن هذا كله .. ، وغيره ، لا يحدد المهام الملحة للتنمية بالنسبة للقطاع الخاص . والأمر ، طبقا للوثيقة ذاتها ، **أن المحور الأول فى استراتيجية القطاع الخاص للتنمية هو « تحقيق عائد مناسب على الاستثمار الجديد » . أى باختصار ، فإن المهام الملحة للتنمية وفق البديل الرأسمالى للتنمية ، لا يتحدد بحاجات الاقتصاد القومى ، بقدر ما يتحدد بحجم الربح الرأسمالى المتوقع .**

● ● وبدورها فان أولويات التنمية وفق هذا البديل يحددها الربح . فالقطاع الخاص « ليس مطالبا » باقامة مشروعات البنية الاساسية أو الصناعات الاستراتيجية والثقيلة ، فهذه « من صميم عمل الدولة » . وهو أمر منطقى طالما أن هذه المشروعات تتسم بارتفاع التكلفة الاستثمارية مع بطء العائد وضعف الربحية . وهو لن يقدم على الاستثمار فى الصناعات الأخرى طالما بقيت « المعوقات » ، ويستطيع الاستثمار فى استصلاح الأراضى بشرط اطلاق الدولة « لحرية العمل » فى هذا المجال . وسوف

يقتصر على استخدام التكنولوجي كثيفة العمالة بشرط ضمان الربحية ومواتاه انتاجية وقوانين العمل طالما لا توجد بعد « سياسة تكنولوجية قومية » ، وسوف يشجع الصناعات الصغيرة حيث « الانتاج الكبير » محفوف المخاطر ولم يتمرس القطاع الخاص بعد فى ادارته خاصة الفنية والتمويلية والتسويقية . **وهكذا ، يسلم رجال الأعمال بأن « الاستثمار الصناعى » أقرب الانشطة الاقتصادية لتحقيق معدل النمو المستهدف فى الخطة الخمسية الثانية ، حيث يحقق قيمة مضافة عالية ، ويوفر فرص عمل ، ويتيح أجورا للعمالة ، ويوفر منتجات للتصدير أو للاحلال محل الواردات . لكن قيام الرأسمالية المصرية بتنفيذ الاستثمار الأساسى الصناعى وفقا للخطة الثانية يوقف على تطبيق السياسات الى تراها « لجنة الصناعة » بجمعية رجال الاعمال والتى سنناقشها فيما بعد .**

● ● وبنفس الطريقة يتناول « رجال الاعمال » قضايا التنمية فى القطاعات الأخرى التى تناقشها الوثيقة بالتفصيل مثل : الزراعة حيث تستورد مصر أكثر من ثلثى غذائها ، والتشييد ، الذى تقدر نسبة استثماراته بحوالى ٤٥ ٪ من اجمالى الاستثمار القومى بالخطة الخمسية الثانية ، إلى جانب السياحة التى يناط بالقطاع الخاص النهوض بمشروعاته ، والمشروعات المنشأة وفقا لقانون الاستثمار والمناطق الحرة ، التى عليها أن تجذب « المصرى أولا » . . الخ .

وباختصار ، فان ربحية البدائل المختلفة للمشروعات يشكل للمستثمر العامل الحاسم فى اتخاذ قرار الاستثمار فى غالب الأحوال . وطبقا للوثيقة ستتجه استثمارات القطاع الخاص إلى قطاعات : التشييد والبناء والأنشطة السياحية ووسائل النقل والخدمات والأعمال التجارية والوساطة المالية وأمناء الاستثمار وشركات أمناء الاكتتاب وشركات رأس المال والشركات المالية . أى باختصار فى المجالات عالية الربح مثل : المقاولات والاسكان والنقل والتجارة والمال والسياحة والخدمات . . الخ التى تكرس الاختلال غير الانتاجى الرئيسى فى الاقتصاد المصرى . فضلا عن رفض مخاطر التحديث التكنولوجى والانتاج الكبير - التى تمثل كما سنرى محددات أساسية لرفع انتاجية العمل - من أجل تأمين الربح الأكيد - واما قضايا الامن الاقتصادى القومى ، مثل الانكشاف الغذائى وبالذات فى مجال الحبوب ، والانكشاف المالى فى صورة المديونية .. الخ فان الوثيقة لا تشير اليها ، ولا تتناول دور رأس المال الخاص فى مواجهة هذه المشكلات ذات الأولوية القومية فى عملية التنمية .

● ● وبخصوص القطاع العام والقطاع الخاص ، أى مرتكزات التنمية فى مصر ، تؤكد الوثيقة المذكورة ، من ناحية ، على تقليص قطاع الاعمال العام بما يؤمن فقط الوفورات الخارجية اللازمة للقطاع الخاص ، ومن ناحية أخرى ، تطالب بتقييد السياسة الاقتصادية الحكومية بما يقتصر فى نهاية المطاف على مجرد تعظيم أرباح القطاع الخاص . وهكذا ، فان جمعية رجال الاعمال متجاهلة الاختلالات البنيوية الحقيقية فى الاقتصاد المصرى ، وفى مقدمتها الضعف النسبى لقطاعات الانتاج ، تلخص اختلال « هياكل البنية الاقتصادية الاساسية » وغياب « التوازن الهيكلى » فى الوزن الهام للقطاع العام فى الاقتصاد القومى . ومن أجل اعادة التوازن وتصفية الاختلال فان رأس المال الخاص « لايرى بديلا عن تحول بعض المشروعات المملوكة ملكية عامة للملكية الخاصة » . وعلى الدولة أن تعمل ليس فقط على تحويل وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص ، وانما على تحويل مساهمات القطاع العام فى المشروعات المشتركة الى القطاع الخاص . ويجب ان تكبح الدولة جماح الرغبة فى التدخل المستمر فى الانشطة الاقتصادية ، وأن تقصر الاستثمار العام على المرافق والبنية الأساسية ، وأن ترفع القيود المفروضة على كثير من المجالات التى يعمل بها القطاع الخاص . ويبقى أن نلاحظ ، أن رأس المال الاجنبى لا يشار إليه تقريبا فى الوثيقة الا باعتباره قطاعا مشتركاً يُنتظر منه أن يقدم التمويل الاضافى المطلوب للرأسمالية المحلية مع ضمان أغلبية رأسمال المشروعات المشتركة للأخيرة ، وتأكيد أولوية هذه الرأسمالية فى المزايا التى تقدمها قوانين الاستثمار ، بما فى ذلك فى المناطق الحرة القائمة ، والتى يجرى التأكيد على اضافة أخرى اليها .

● ● وأما فيما يتعلق بآليات التنمية ، أى التخطيط والسوق ، فان الوثيقة المذكورة تشدد ، من ناحية ، على ضرورة تصفية أى شبهة الزام للقطاع الخاص من قبل هيئات الدولة للتخطيط وفيما تضعه من خطط ، ومن ناحية أخرى ، ترى فى قانون العرض والطلب وأدوات السياسة النقدية والمالية الآلية الكفيلة بتحقيق معدلات التنمية المنشودة وكفاءة الاداء الاقتصادى دون التخطيط . وهكذا ، تؤكد الوثيقة أنه : من حق المخطط أن يخطط ويوجه الموارد التى تحت سيطرته ولكنه لا يستطيع أن يخطط لموارد مملوكة للغير . وان القطاع الخاص وان قبل العمل من خلال الخطة ، يريد أن يكون حرا فى اختيار المشروعات « **والانشطة** » التى يراها هو مناسبة « **بمعاييره** » المتعارف عليها ، وهى « **العائد** » والمنفعة والتى يحركه فى الغالب ديناميكة السوق وقوى العرض والطلب . ويرى أن تتضمن الخطة المشروعات التى سيقوم بها القطاع العام والحكومة ، وما عاداها ، فأنه مباح للقطاع الخاص ، يبدأ فيه بحسب « أولوياته هو لا أولويات المخطط » . ثم توجه الوثيقة النقد الى تحديد الخطة لرقم استثمار القطاع الخاص ، مشيرة الى المبالغة فيه حيث لم يصل إليه هذا القطاع فى « أزهى سنوات الانفتاح الاقتصادى » ، ومؤكدة فى ذات الوقت على امكانية تحقيق هذا الرقم وتجاوزه فى حال « ازالة المعوقات » التى أدت الى تعثر المشروعات الخاصة

القائمة . وترفض الوثيقة تزايد الاستثمار الحكومى والقطاع العام - رغم خسائره - بدعوى أن هذا التزايد « ابطل مفعول حركة السوق التلقائية » . وتعلن عدم جدوى السياسات المالية والنقدية فى ظروف ملكية الدولة لوسائل الانتاج الذى تراه مرادفا للنظم الاشتراكية - من زاوية حاجات التنمية . ومؤكدة قصور التخطيط « المركزى » عن تحقيق معدلات التنمية فى الستينات ، ترى هذا القصور سبب تراجع الدولة عنه . ثم تدافع عن آلية السوق والعرض والطلب باعتبارها سبيل تغير الوزن النسبى للقطاعين العام والخاص لصالح الأخير . وتؤكد ضرورة ادارة القطاع العام بواسطة آليات السوق ، وعدم الزام وحداته بتحقيق اهداف اجتماعية ، وادارته بمفهوم وروح « رجل الاعمال » . وترى ان فصل الملكية عن الادارة ، وبالذات العليا ممثلة فى الوزير المختص ، أولى حلقات انتقال شركات القطاع العام من وحدات لها أهداف اجتماعية وسياسية الى وحدات اقتصادية .

●● **وأما السياسات التى يراها ممثلو « البديل الرأسمالى المحلى » فى جمعية رجال الاعمال ، من اجل تحقيق مساهمته المنشودة فى عملية التنمية فانها تتلخص فى تعميق التحويلات الليبرالية الاقتصادية ، الداخلية والخارجية ، مثل** : الاتجاه نحو المزيد من تقليص الملكية العامة وتحويلها إلى الملكية الخاصة ، وتقليص التخطيط لصالح السوق فى تسيير الاقتصاد ، وازالة العوائق البيروقراطية والاجرائية والرقابية على النشاط الاقتصادى ، وتأمين المشاركة الفعالة لهذه الرأسمالية فى صنع السياسة الاقتصادية ، ومواصلة الاستثمار الواسع للدولة فى البنية الاساسية الانتاجية وغيرها مما يؤمن الوفورات الخارجية والمدخلات الرخيصة للقطاع الخاص ، وخفض الانفاق الحكومى ، وتقديم المساعدات المالية وغيرها للمشروعات الخاصة ، وتحديد الاسعار وتخصيص الموارد وتحديد الاجور وفقا للعرض والطلب ، واقامة السوق الحرة للصرف ، والسماح لشركات توظيف الاموال وغيرها باصدار سندات المشاركة دون التقيد بالأسعار القانونية للفائدة ، واستخدام ادوات السياسة النقدية والمالية وخاصة سعر الفائدة فى توجية النشاط الاقتصادى ، وتشجيع رؤوس الاموال الأجنبية للمشاركة مع القطاع الخاص ، وعدم المبالغة فى « ضمانات » الائتمان المصرفى ، واعطاء الأولوية للرأسمالية المحلية فى تنفيذ المشروعات وتقديم الاستشارات وتوفير المكونات على حساب رأس المال الأجنبى ، واستخدام الحوافز الضريبية وغيرها فى مجال تحديد أولويات الاستثمار وبالذات لصالح الانتاج التصديرى ، والغاء التفضيلات والامتيازات الممنوحة للقطاع العام فى مجال العطاءات الحكومية ومدخلات الانتاج وغيرها .. الخ **وباختصار ، رفع كل القيود وتأمين كل الحوافز الرأسمالية المحلية من أجل تعظيم الربح . وهنا ، لا يشار الى المحتوى الاجتماعى للتنمية الا عرضا لدى الحديث عن ربط الاجور بالانتاجية والعائد ، ولا يشار الى الوطن العربى الا باعتباره سوقا لتصدير المنتجات أو مصدرا لتمويل الاستثمارات .**

٢ - البديل اليسارى الاصلاحى :

●● ويطرح « المكتب الاقتصادى » لحزب اليسار بديلا تتمثل **أهدافه** المباشرة فى أمرين : **الأول ، زيادة الانتاج** من السلع الأساسية اللازمة للوفاء باحتياجات الجماهير **بالاعتماد على الذات ، والثانى** ، تطبيق سياسة فعالة **للتقشف** يتم فيها توزيع الاعباء **توزيعا عادلا** بحيث تتحمل الطبقات الأكثر قدرة الجزء الأكبر من العبء . ويؤكد « المكتب الاقتصادى لليسار » أن الهدف الأساسى لهذه البدائل هو مجرد اخراج مصر من أزمتها الراهنة » وأن تصحيح الاختلالات الحالية ليس سوى خطوة ضرورية للتقدم فى اتجاه خلق الظروف التى تسمح بتحقيق زيادة كبيرة وسريعة ومطردة فى الانتاج ، مع تحقيق العدالة فى توزيع عائد تلك الزيادة بين مختلف طبقات المجتمع ، والحد من التبعية للدول المتقدمة .. وهى أمور لا تتحقق من وجهة نظر حزب التجمع الابتبنى « الحل الاشتراكى » . ونلاحظ هنا ، أن الحديث عن « التقشف العادل » « يخلط بين الأهداف والوسائل » ، وهو ذات انتقاد المكتب الاقتصادى للبديل الرسمى . وأن « العدالة الاجتماعية » و « والاعتماد على الذات » هدفان مميزان للبديل اليسارى يجسدان مبرر معارضته للتحويلات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية كما سنرى . أضف إلى ذلك ان « المكتب الاقتصادى لليسار » يؤكد أهمية التنمية كما حددها البديل الرسمى ، لكنه يرى عدم قدرة أو عدم تحديد وسائل تحقيقها فى الخطة الخمسية الثانية .

●● واما بالنسبة **لأولويات** التنمية وفقا لهذا البديل فانها تربط بهدفى العدالة الاجتماعية والاعتماد على الذات . وهكذا ، فانه لابد من اعادة ترتيب أولويات الاستثمار والانتاج لصالح تنمية قدرات مصر فى مجالات الانتاج السلعى (خاصة الصناعى والزراعى) بما يوفر - بطريق مباشر أو غير مباشر - السلع والخدمات اللازمة **لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة** . ويعنى ما سبق زيادة انتاج الحبوب الغذائية بما يؤمن الاستقلال الاقتصادى ، وزيادة انتاج ومستلزمات انتاج المنتجات الشعبية وخفض انتاج ماعداها الا للتصدير واقامة الصناعات التى تكفل تكامل الهيكل الصناعى ،.. الخ . ويؤكد « المكتب الاقتصادى » على ضرورة تجنب الاعتماد على المصادر الخارجية لتوليد الدخل القومى مثل : عائدات البترول وتحويلات العمالة وايرادات القناة ، فضلا عن المتحصلات السياحية . واما بالنسبة للخدمات غير الانتاجية فانه ينبغى خفض الانفاق على الخدمات السيادية والادارة الحكومية ، وزيادة

الانفاق على الخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة لصالح الطبقات الشعبية. وحول الخدمات الانتاجية فالتقرير ينتقد تحيز الاستثمار العام لصالحه على حساب الاستثمار الانتاجى لكنة لا يشير اليها لدى عرض البديل. ونلاحظ، بشكل خاص، أن المكتب الاقتصادى ينتقد تحيز الاستثمار فى البناء السكنى ضد الطبقات الشعبية، دون اشارة الى مخاطر تزايد هذا الاستثمار أصلا، ورغم تأكيده أهمية الاستثمار فى المرافق العامة والبنية الأساسية، فأنه يعلن أنها « لاتضيف كثيرا الى رصيد المجتمع من السلع والخدمات بحكم كونها مرافق غير منتجة » ! ؟.

● ونلاحظ فيما يتعلق بهدف رفع **انتاجية** العمل، أن « تقرير المكتب الأقتصادى » وإن أشار إليه باعتباره « حميداً » لا يبرز مدى أهمية رفع انتاجية العمل، ولا يعرض بين روافع هذه الأنتاجية الا « زيادة الأجور » فى ارتباطها بالندرة النسبية للعمل دون أدائه الفعلى، وينتقد ارتفاع الوزن النسبى للتعليم الفنى المتوسط من زاوية أنه مجال يقتصر على « أبناء الفقراء ». بل يبدو تقرير المكتب الأقتصادى متحيزا ضد « التكنولوجيا الغربية المتحيزة لأستخدام أقل قدر من العمالة » حين يقدم « القطاع الخاص » على إقامة المشروعات الكبيرة، وضد « المشروعات الصغيرة ضعيفة القدرة على خلق فرص عمل كثيرة » وهى المشروعات التى يفضلها القطاع الخاص وهنا يغلب « الحس النقدى » ضد خيارات القطاع الخاص، وهو حس متناقض كما هو ظاهر أعلاه، لا يحدد موقفا من خيارات التكنولوجيا والحجم انطلاقا من متطلبات رفع انتاجية العمل، ولا يقدم « البديل اليسارى » تصورا ملموسا لـ « السلة التكنولوجية - الاقتصادية الاجتماعية المؤسسية المتكاملة » التى يطالب الدولة بتوفيرها لرفع الإنتاجية. أضف الى هذا، أن توصياته لرفع انتاجية القطاع العام والعاملين فيه تغفل العديد من التغيرات الجوهرية اللازمة لتحقيق هذا الهدف والمتعلقة بتسييره وبنيته.. الخ كما سنرى.

● وأما فيما يتعلق بهدف « الأمن الاقتصادى القومى » فيؤكد « المكتب الاقتصادى » إلى جانب زيادة الانتاج بالاعتماد على الذات، على معالجة العجز فى ميزان المدفوعات بما لايخل بحاجات الاستهلاك والانتاج « للجماهير »، وذلك عن طريق اجراءات مثل: الرقابة على الصرف، والتعيين الكمى للواردات، والعودة إلى إتفاقات التجارة والدفع وإعادة فتح أسواق الدول الاشتراكية ووقف الاقتراض الخارجى الا لمشروعات إنتاج حاجات الجماهير، وقصر استيراد السلع الأساسية والاستراتيجية والتوكيلات التجارية والصادرات التقليدية الرئيسية على القطاع العام، والعودة إلى اتفاقيات التعاون الفنى والاقتصادى طويلة الأجل وكذلك اتفاقيات الإنتاج المشترك والمتعدد الأطراف مع الدول الاشتراكية والعربية والنامية. ويبدو « المكتب الاقتصادى » مبالغا فى مرادفته عملية ترشيد اداء الأقتصاد وزيادة الإنتاج « بتحرر الاقتصاد المصرى من التبعية وتحرير الإدارة الوطنية من الضغوط الخارجية ».

● وفيما يتعلق بـ « مرتكزات التنمية » يطالب المكتب الاقتصادى بزيادة الاستثمار الأنتاجى والوزن النسبى للقطاع العام، ويرفض تصفيته بالبيع أو التأجير كما يرفض مشاركته مع رأس المال الأجنبى، ويربط دعوته الى « إصلاح القطاع العام » باستمرار الأسعار الرخيصة لمنتجاته من السلع الاستهلاكية الجماهيرية والحفاظ على حقوق العاملين فيه. ومن ناحية أخرى، يشدد على ضرورة حفز القطاع الخاص الوطنى على توجيه استثماراته ونشاطه لزيادة الإنتاج والإنتاجية فى قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية، مع الحد من الحرية المطلقة التى اتيحت للأنشطة ذات الطبيعة الطفيلية، ويشار هنا إلى بعض أنشطة التجارة والمال مثل: تجارة العملة والأستيراد بدون تحويل عملة ووضع بورسعيد كمنطقة حرة، الى جانب غياب الضوابط على نشاط شركات توظيف الأموال.

ونلاحظ هنا، أن الموقف الأيديولوجى المسبق المتحيز ضد توسع القطاع الخاص، يقود المكتب الاقتصادى الى تناقض ظاهر، حين يعلن أن استراتيجية النظام تسلم قياد الاقتصادى المصرى لهذه الرأسمالية التى يغلب عليها « الطابع الطفيلى » مشيرا فى ذات الوقت الى أن نصيب القطاع الخاص فى « القطاعات السلعية » قد زاد حتى وصل إلى حوالى نصف الأنتاج الصناعى فضلا عن الأنتاج الزراعى بأكمله، فى الخطة الأولى، ومحذرا من أن القطاع الخاص يسمح له باستثمارات فى قطاع الصناعة والتعدين تزيد عن المخصص للقطاع العام فى الخطة الحالية، ومتسائلا عن مستقبل العمالة ومستوى الأسعار والأجور وتوزيع الدخل، وطبيعة الصناعات واختيار التكنولوجيا فى ظل هذه « السيطرة للمشروعات الصناعية الخاصة ».

● ونلاحظ أيضا، أن ذات الموقف الأيديولوجى المسبق المتحيز للدفاع عن القطاع العام، يدفع المكتب الاقتصادى الى تناقض ظاهر أيضا، حين يغلب « حقوق العاملين » على متطلبات رفع انتاجية العمل فى القطاع العام متجاهلا أن الأخيرة شرط ضمان الأولى فى المدى البعيد ومتجاهلا التركيز الواجب على البحث عن حلول « لفترة الانتقال »، وحين يأخذ موقفا « جامدا » من الحفاظ على وزن القطاع العام وعلى حدود « الملكية العامة » ويتجاهل الدور الذى يمكن أن يلعبه فى تطوير الاستثمار الجديد الأنتاجى بالمشاركة مع أصحاب المدخرات الصغيرة، وحين يطالب باستمرار « الأسعار الرخيصة » لمنتجاته من السلع الضرورية فى ذات الوقت الذى يطالب فيه بمراجعة أسس تسعير هذه المنتجات على اساس مراعاة التكلفة الفعلية والربح المعقول، وحين يطالب بـ « حرية الإدارة » فى تسيير القطاع العام دون إشارة الى ضرورة التسيير وفق قوانين السوق فى اقتصاد رأسمالى متزايد الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى.. الخ.

● ونلاحظ أخيرا ، معارضة « المكتب الاقتصادى » للاستثمار الأجنبى المشترك مع رأس المال الأجنبى الغربى ، ومباركته فى ذات الوقت . للمشاركة مع رأس المال من الدول الاشتراكية والعربية والأفريقية ، مستندا إلى خبرة « المشروعات المشتركة » فى مصر ، بغير إشارة إلى الوزن النسبى لرأس المالى الأجنبى من هذه المصادر الخارجية فى هذه المشروعات ، ودون ابراز الشروط التى تتيح إمكان الإفادة من « المشروعات المشتركة » مع رأس المال من الدول الصناعية الرأسمالية .

● وأما عن « آليات » التنمية ، فإن المكتب الاقتصادى يؤكد ، من ناحية ، أن « التخطيط القومى » يمثل شرط نجاح سياسات زيادة الإنتاج ، وذلك بدعم اجهزته وتطوير أدواته وأساليبه وتوسيع نطاق تطبيقه . ومن ناحية أخرى ، أن قوى العرض والطلب وآليات السوق التلقائية غير قادرة على إخراج الاقتصاد المصرى من أزمته والأختناقات والأختلالات التى يعانيها ، ويشدد « المكتب الاقتصادى » على أن الأعتماد على هذه الآليات ينطوى على تكلفة اجتماعية باهظة لا نظن أن بلادنا تقدر على تحملها ، بعدما تحملت الجماهير الشعبية عبء سياسة الأنفتاح . أضف الى هذا ، أن « التخطيط القومى » وفقا للبديل اليسارى لابد وأن يشمل القطاع الخارجى ، وخاصة الصرف الأجنبى ، والتجارة الخارجية . ويؤكد المكتب الإقتصادى مستندا إلى مناقشات المؤتمر الإقتصادى فى فبراير ١٩٨٢ ، أن الخلل فى الأداء الاقتصادى يعود فى جانب هام منه إلى السياسات التى طبقت تحت اسم الانفتاح الاقتصادى ، كما يعود الى « الغياب الكامل للتخطيط الاقتصادى الأجتماعى الذى كان قد أهدر كلية » . ويبرز من تقرير المؤتمر تأكيده على وجود إتجاه واضح لضرورة العودة إلى تخطيط التنمية ، لكنه انتقد « الخطة الخمسية الأولى » لاعتمادها على المصادر الخارجية واقتصادها للسياسات والاجراءات والتدابير الالزامية والضرورة لتنفيذها . ونلاحظ هنا ، أنه رغم تأكيد المكتب الاقتصادى على ضرورة إعادة بناء جهاز التخطيط القومى وتطوير أدواته وأساليبه بما يتمشى مع التغيرات التى جرت فى الاقتصاد والمجتمع ، فإن نقده للخطتين الخمسيتين الأولى والثانية يشير الى عدم تجاوزه فعليا مقولات التخطيط المركزى الشامل ، ذى الطابع الالزامى . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن « التخطيط والخطة .. أداة **إدارة النشاط** الاقتصادى القومى ، وتعظيم **وتوجيه** الموارد القومية نحو اهداف المجتمع » ، ويمتد نطاق التخطيط ليشمل : الاستثمار والإنتاج ، والأجور والأسعار والتوظيف والاستهلاك والخدمات .. الخ ولا يقتصر على الأهداف البعيدة والعامة ، بل يشمل أيضا الأهداف القريبة والتفصيلية .

● وأما فى « **توجيهات** » التنمية ، فإن «البديل اليسارى » يعارض « التوجه الخارجى » نحو السوق الرأسمالى العالمى ، ويطالب بتصفية التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وبتوسيع العلاقات مع الدول الاشتراكية والنامية والعربية . ولا يبدو « التوجه العربى » واضحا فى تقرير « المكتب الاقتصادى » . بل من الملفت اشارته الى المنطقة العربية باعتبارها « سوقا واسعة » للصناعة المصرية ، ومصدرا للتمويل فى المشروعات المشتركة .. وهو تقريبا مارأيناه فى « البديل الرأسمالى » حيث يغيب الحديث عن إمكانات « العمل الاقتصادى العربى المشترك » وامكانات « التعاون والتنسيق » دون الحديث عن « التكامل الاقتصادى العربى » .

● وأما فيما يتعلق « **بسياسات** » التنمية ، كما يعرضها المكتب الاقتصادى ، فإنه يلفت انتباهنا الى جانب ماسبق تناوله ، معارضته لسياسات الأصلاح الاقتصادى ، وبالذات سياسات النقد والأئتمان والصرف ، وسياسات الاستثمار والأنفاق العام ، فضلا عن سياسات الأسعار ، وهى السياسات التى يعمل تقرير « المكتب الاقتصادى » على ابراز توافقها فى الخطة الخمسية الثانية مع برنامج اتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولى . ونلاحظ ، بشكل خاص ، معارضة المكتب الاقتصادى لتوحيد سعر الصرف ، ورفع سعر الفائدة ، من زاوية الآثار السلبية لخفض قيمة الجنيه وعدم فاعلية هذا الخفض على تنمية الصادرات وتقليص الواردات من منظور محدودية الأثر الأيجابى لتنمية الودائع على التمويل المصرفى للاستثمار الانتاجى طويل وحتى متوسط الأجل .

كما نلاحظ أيضا التأكيد بأن قدرة السياسة النقدية والأئتمانية على تغيير الهيكل الانتاجى للاقتصاد المصرى مشكوك فيها ، بسبب اختلاف طبيعة ادواتها (نقدية وأئتمانية) عن طبيعة المشكلة (هيكلية) اضف الى هذا غياب شروط نجاح السياسة النقدية والائتمانية بسبب مصاعب السيطرة على عجز موازنة الدولة ، وغياب السيطرة على بعض الوسطاء الماليين ، وخاصة شركات توظيف الأموال وأما السياسة المالية ، فإنها تنتقد لاتجاهها الى خفض نفقات التعليم والصحة ، وعدم زيادة معدلات الضرائب المباشرة ، وخفض حصص الدعم والأجور فى الموازنة مع زيادة الأسعار ، وأما السياسة التجارية فينقد اتجاهها للأعتماد على « التعريفة الجمركية » لترشيد الواردات بانه غير فعال فى تقييد الواردات غير الضرورية وغير عادل اذ يخفض قيمة الجنيه ويرفع الأسعار .

٣ ـ البديل الرأسمالى العالمى :

● ● **إن أهداف التنمية الأقتصادية** : وفقا للمفهوم الذى تطرحه المراكز الرأسمالية المتقدمة للأطراف الرأسمالية المتخلفة ، وكما يعرضه البنك الدولى ـ لسان حال تلك المراكز ـ فى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ » يتمثل فى : نمو أسرع للدخل القومى ، وتخفيف لحدة الفقر ، وخفض لتفاوت الدخل .

ونلاحظ بشكل خاص ، اعلان تقرير البنك الدولي أن التأكيد المفرط على الصناعة لأجل الصناعة ، والصناعة الثقيلة فوق كل شيء ، قد يترك لدولة ما رمز التنمية دون الجوهر . وطبيعي أن هناك عددا من الحالات التي يمكن فيها تبرير الصناعة الثقيلة ، ولكن ينبغي بصورة عامة استخدام رأس المال حيث يجلب أكبر عائد » ويوضح التقرير ليس فقط وصفته الثابتة لأهداف التنمية في كل مكان - أي تعظيم العائد - وإنما يؤكد جمود هذه الوصفة في الزمان ، حيث يعلن أن حكمه السابق قد تضمنته مذكرته الى لجنة الأمم المتحدة للأقتصاد والعمالة في ١٤ مايو ١٩٤٩ ، وأنه مناسب اليوم كما كان حينذاك . وطبقا لهذا المفهوم ، فإن البلدان المصدرة للنفط قد حققت أهداف التنمية الأقتصادية ، وهو ما يؤكده البنك الدولي صراحة في ذات التقرير .. وهنا يتم تجاهل واقع الأختلالات البنيوية التي تعين جوهر التخلف ومن ثم أهداف التنمية ، كما يتم الدفاع عن نمط التخصص الدولي القائم ، وعن جوهر تبعية الأطراف للمراكز . والأهم أنه يتم تجاهل أن تلك الغايات للتنمية التي يعلنها البنك الدولي يشترط لتخفيفها على أساس ثابت مضطرد تحولات بنيوية في الاقتصادات المتخلفة على أساس التصنيع . ومن ثم فإنه يبدو لنا من قبيل اعلان البنك الدولي « أن التصنيع ليس غاية في ذاته ، وانما هو وسيلة لرفع الإنتاجية والدخل » .

● ● وبصدد **أولويات التنمية** . يعلن البنك الدولي أن بلدانا كثيرة حققت مستويات معيشية مرتفعة ، بالأستناد أساسا إلى إنتاج المواد الغذائية ، والمواد الخام ، وتصديرها ولا تحدد الأختلالات الهيكلية للأقتصاد القومي ، ولا التحولات الهيكلية للأقتصاد العالمي أولويات التنمية ، وانما - طبقا للبديل الرأسمالي العالمي المقدم للبلدان المتخلفة التابعة - حسب العائد ، والمفاضلة بين الأولويات لا تتعلق بهذا النشاط أو ذاك ، أو هذا الفرع أو ذاك ، وإنما بهذا المنتج أو ذاك ، وهنا فإن أعلى عائد من إنتاج أنواع معينة من السلع المصنوعة أو من الزراعة أو من الخدمات ، يتوقف في أي وقت كما يؤكد البنك الدولي - على توقعات السوق في المستقبل ، وعلى التكاليف حسب مراحل النمو ، ويبدو هذا تكرارا لنظريات « المزايا النسبية » و« القدرات النسبية » في إطارها التي تبرر موضوعيا تقسيم العمل الدولي القائم بما يتضمنه من تكريس الإندماج غير المتكافيء للبلدان النامية في السوق الرسمالي العالمي ، ورغم تسليم البنك الدولي بأن التصنيع المبكر يقترن عادة بزيادة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الأجمالي ، وبتغيرات في بنية الصناعة ذاتها . فإن توصياته بصدد أولويات التنمية الأقتصادية لا تطرح أسبقية تطوير الصناعة كما رأينا ، وأما توصياته بصدد أولويات التنمية الصناعية فإنها بدورها تدفع في إتجاه يكرس تفكك البنية الصناعية وترابطها مع البناء الصناعي المتكامل للمراكز الصناعية المتقدمة ، وهكذا ، يؤكد « تقرير عن التنمية في العالم » أن اختيار الصناعات يتوقف على انتاجيتها - وليس على حاجات تأمين النمو الصناعي على أسس قومية من حيث الأساس . وأما الانتاجية فإنها تتوقف على تقسيم العمل الذى يتحدد بدوره حسب حجم السوق ، وبالتالي - في ظروف البلدان النامية ذات الأسواق الضيقة - على التخصص الدولي وحرية التجارة الدولية . ويضيف التقرير أن التصنيع في مجرى الثورة الصناعية بحلقاتها المتصاعدة قد تطور من التركيز على الغزل والنسيج إلى الحديد والصلب والمنتجات الهندسية المصنوعة من الصلب ، ثم الى الأليكترونيات والاليكترونيات الدقيقة . ولكن في ظل امكانات نقل التكنولوجيا ، يمكن للدول النامية « أن تنشيء صناعة هندسية دون أن تنتج الحديد والصلب ، وأن تقفز الى الأليكترونيات الدقيقة دون أن يقيم مجمعات صناعية ضخمة » .

● وبصدد **مرتكزات التنمية** ، يميز تقرير عن التنمية في العالم » بين ملكية الدولة في مجالات البنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية وملكية الدولة في مجالات الأعمال ، حيث تمثل الأخيرة « القطاع العام » بالمعنى الشائع . ويؤكد التقرير أن ملكية الدولة في المجالات الأولى أمر في غاية الأهمية للتصنيع في البلدان النامية ، وبشكل خاص الى النقل والمواصلات ، والقوى المحركة ، والتعليم والتدريب ، والبحث العلمي ، ولكن - في مجال البحث العلمي ، فإن « تركيز موارد القطاع العام في البلدان النامية على الصحة أو الزراعة أكثر فائدة من تركيزها على الصناعة ، حيث أن البلدان النامية .. تابعه تكنولوجيا » وأنه حيث يمكن الحصول على تكنولوجيا أجنبية . فإنه ينبغي على الدولة أن تكتفي بتنظيم نشاط الأعمال في مجال نقل التكنولوجيا ، مع تخفيف القيود على استيرادها . وأن هذا الاستيراد يخفض التكلفة ، ويؤمن التطور التكنولوجي عن طريق تقييم واختيار المعارف التكنولوجية ، ويرفع القدرة التكنولوجية عن طريق المشاركة في تنفيذ المشروعات « تسليم المفتاح » ! .

● ويؤكد البنك الدولي أن « أداء المشروعات المملوكة للدولة هو أداء هزيل » بسبب نظم الادارة ، والرقابة الحكومية أو غياب المنافسة نتيجة للحماية الجمركية وتقييد حرية دخول غيرها ، وعدم الاهتمام باعتبارات الكفاءة والربحية ، وندرة استخدام عقوبة التصفية ، وافتقادها حرية التخلص من العمالة ، وخضوعها للرقابة على أسعار السلع الأساسية ، وتبلور مصالحها الذاتية المتباعدة عن المصلحة العامة ، واستقلالها عن السيطرة الحكومية ، ويعلن البنك الدولي ، أن المشروعات العامة قد حسنت من أدائها بوجه عام عندما كانت المنافسة أكبر وتمتع المديرون بقدر أكبر من الاستقلال المالي الذاتي ، وأمكن فصل أو مكافأة العاملين حسب مستوى الأداء ، وقل تدخل الحكومة في النشاط اليومي بيد أن الحلول الأكثر جذرية لمشكلات القطاع العام ، يراها البنك الدولي في : تصفية مشروعاته أو تمليكها للقطاع الخاص ، وقد تكون التصفية رسمية ببيع الأصول ، أو غير رسمية وذلك بايقاف بعض أو كل عملياته . والى جانب التحويل الى الملكية الخاصة ،

أو التخصيص ، يمكن تحويل الادارة الى ادارة خاصة عن طريق « التأجير » ، ويسمح هذا كما يقول - البنك الدولى - بتخفيف الأعباء الاقتصادية والمالية عن الدولة ، وتوسيع « الملكية الشعبية » وزيادة الدخل الحكومى ، ولكن تتم الاشارة هنا الى واقع ضيق نطاق عمليات « التخصيص » و « التأجير » فى البلدان النامية ، وكان الجزء الأكبر مؤسسات خدمية أو صناعية صغيرة كانت قبلا مملوكة للقطاع الخاص ، ونادرا ماتمت « تصفية رسمية » . ويوصى البنك الدولى لضمان كفاءة بيع وتأجير القطاع العام بازالة « معوقات الأستيراد » وبان يسبق هذا الغاء الرقابة على الأسعار والأعانات الضمنية وإصلاح سياسات الأجور والأسعار وإعادة تشكيل الهياكل المادية والمالية للمشروعات التى يحتمل أن تكون مربحة مع تصفية غير المأمول ربحيتها .

● ● ويرى البنك الدولى « أن بيع المشروعات المملوكة للدولة .. سبيل واحد لتحسين كفاءة وديناميكية القطاع الصناعى » ولكن بشرط يتلخص فى اطلاق المنافسة للسلع المستوردة ! وأن حظر الاستيلاء على شركات وعلى خروجها واعلان افلاسها يكرس عدم الكفاءة ويعرقل التغيير الهيكلى ، وإن اطلاق المنافسة الخارجية يحول الموارد من الصناعات المتحضرة الى الاستخدامات الأكثر انتاجية .

● ● وأما بصدد آليات التنمية الاقتصادية ، فيؤكد البنك الدولى أن للأسواق والحكومات ادوارا فى التصنيع يكمل بعضها البعض ، فالأسواق بارعة فى التعامل مع التعقيدات الأقتصادية المتنامية المصاحبة للتصنيع ، ولكن من الواجب فى بعض الأحيان أن تتدخل الحكومة لتحقيق نتيجة ناجعة . ويعرض البنك الدولى ما يسميه بالشروط التى تؤمن أفضل أسهام للحكومة فى عملية التصنيع فى أطار « اقتصاد موجه للسوق » وهنا نهتم بالتركيز على « التدخل الحكومي المباشر » بالتوجيه والتشجيع حيث تخضع التنمية والتصنيع لاليات السوق من حيث الأساس وفقا لهذا « البديل الرأسمالى العالمى » وبداية يجرى التأكيد بأن نشاط الحكومة يتخلل كل المجتمع الحديث ، وبات لزاما التوفيق بين التصنيع وبين الأهداف العامة الأخرى ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية رغم تباين مدى حضور الحكومة وفقا للخيارات الأيديولوجية والأبنية السياسية والقدرة الأدارية ومستوى التطور ونلاحظ من ناحية ، فيما يتعلق بدور الدولة فى التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية السياسية ، التسليم بأن **العقود** الأولى للتنمية تشهد تدهور توزيع الدخل فى غير صالح الفقراء ، والزعم بأن امكانات الصناعة لتخفيف وطأة الفقر أقل من الزراعة ، وعدم جدوى الرقابة على الأسعار اجتماعيا وتأثيرها الضار اقتصاديا .

وأما توفير التعليم الأساسى والبنية الأساسية المادية وحماية المشروعات الصغيرة وإقامة الصناعات كثيفة العمل على حساب كثيفة رأس المال ، وإضعاف الرقابة على سوق رأس المال ، والغاء تشريع الحد الأدنى للأجور ، وخفض الحماية الجمركية للأنشطة كثيفة رأس المال . الخ فإنها اجراءات تقود الى تحسين وضع الفقراء فى المدى الطويل . وإن ادت الى تفاقم أوضاعهم فى المدى القصير . وأما التردى فإنه يرجع الى اسباب منها خفض الانفاق الحكومى والعمالة وتقليص تدخل الحكومة فى اسواق السلع وعناصر الانتاج ، وزيادة البطالة ، وارتفاع اسعار الأغذية نتيجة خفض قيمة العملة ، وانكماش بعض الصناعات والأنشطة .. الخ وهو مادفع بكوريا مثلا الى القيام بتحرير التجارة ببطء . وفى هذه الظروف - اعتبارات انسانية وسياسية - على الحكومات أن تحاول - فى المدى القصير - توفير الخدمات الاجتماعية أو التعويض النقدى أو العينى المباشر لاشد السكان فقرا ، بدلا من التدخل المباشر فى أسواق السلع والخدمات .

ومن ناحية أخرى ، يتم التأكيد على دور الدولة فى وضع « قواعد اللعبة » أى « حقوق الملكية » للأصول المادية والمالية والفكرية ، ومن ذلك فى اقتصاديات السوق : ضمان الملكية الخاصة ، وحرية التصرف فى الملكية وتوافر قدر من الضمان ضد الأستيلاء التعسفى أو العقوبات الضريبية من قبل الدولة ، والتحديد الواضح لحدود الملكية العامة ، وحرية الأفراد فى الاتحاد والتعاقد .. الخ .. كما ساهم فى دعم الحقوق الاقتصادية المواتية للتصنيع التشريعات المتعلقة بفصل ملكية المؤسسات عن ادارتها ، ومراقبة اداء الأسواق المالية لمنع المضاربات التجارية وحماية المودعين ، أو مطالبة الشركات بكشف المعلومات .. الخ . ولكن طبقا لدراسات قام بها مستثمرون اجانب اتضح « عدم الأمان » الذى يحيط بالحقوق الاقتصادية فى البلدان النامية ، ويعانى منه ايضا المستثمرون المحليون . ويرجع عدم الأمان الى اسباب مثل : الضغوط السياسية الداخلية لمراقبة الأسعار مثلا ، وتعسف وتباطؤ وطول الاجراءات البيروقراطية ، والفساد ومخاطر المصادرة ، وعدم اليقين بحماية القضاء للحقوق القانونية والتعاقدية ، وعدم التأكد من استقرار التشريعات خاصة الضريبية ، والتقيد المفرط بحرفية ركام القوانين غير الواضحة وذات التفسيرات المتباينة .. الخ .

وفى مجال التنظيم الحكومى يشار أيضا الى قيام الدولة بدور مفيد كمركز لتوفير المعلومات والتنبؤات بشأن الأسواق والأنشطة والتكنولوجيات المحلية والخارجية ، ومراقبة الأوزان والمقاييس ، وتحديد معايير صحية للأغذية والعقاقير ، ومياه الشرب ، ومعايير السلامة للمنتجات وضمانات لها ، وشروط الأمن فى مواقع العمل .. الخ بيد أن التنظيم يعتبر هنا سلاحا ذا حدين حتى فى المجال الذى لاجدال حول دور الدولة فيه ، اذا قد يخلق حواجز أمام الدخول للأعمال ويؤدى الى إهدار الوقت وزيادة التكلفة كما هو الحال بالنسبة لتراخيص الانتاج مثلا .

● ونلاحظ أخيرا أن البنك الدولى يعزو نجاح تدخل الدولة فى دعم الصناعات الوليدة فى اليابان وكوريا وغيرها الى اسباب

مثل : وجود حكومات قوية ذات كفاءة وكونه انتقائيا ومحددا بجدول زمنى ، واستمرار المنافسة فى الأسواق المحلية ، رغم ارتباطه بحماية جمركية عالية ، وتقييده لحركة رأس المال الأجنبى .. الخ . ويستطرد البنك الدولى قائلا أنه « اذا كانت بعض حكومات شرق آسيا قد تدخلت بنجاح فإنه ليس واضحا ما إذا كانت اكثر البلدان النامية يمكنها أن تباريها فى كفاءتها الإدارية ، وقدرة مؤسساتها وحكوماتها على التعاون الوثيق سعيا للوصول الى أهداف اقتصادية متفق عليها ، أو فى درجة المنافسة فى أسواقها المحلية » .

● ويبرز البنك الدولى من ناحية ثالثة الأثر السلبى للتدخل الحكومى من زاوية خلق « الأنشطة » غير الانتاجية مثل « السعى الى الريع و « السعى وراء الربح غير الانتاجى » ورغم التسليم بأنها أنشطة يمكن أن تقوم بالقطاع الخاص ، يشار الى أن « السعى وراء الريع » يتضمن انشطة « جماعات الضغط » التى تستهدف الحصول على الريع - بالرشوة أو الضغط - لنيل التراخيص الاستيرادية والحصص النقدية والطلبيات الحكومية .. الخ وأما « السعى وراء الربح غير الانتاجى » فإنه يشمل كل طرق تحقيق الربح الناجم عن القيام بالأنشطة غير الانتاجية التى لا تنتج سلعا أو خدمات بصورة مباشرة وغير مباشرة رغم استخدامها موارد حقيقية ، ومن ذلك مثلا نشاط جماعات الضغط فى خلق أو استمرار الحصص الاستيرادية أو الحماية الجمركية .. والتهرب الضريبى والجمركى ، وإنتهاك قوانين تلوث البيئة والأمن الصناعى .. الخ ويؤدى الفساد الى زيادة تكاليف الأعمال ، وإبعاد « مدفوعات الريع » عن الاستخدام الانتاجى . وتتوافر الشروط لهذ الأنشطة فى ظروف تمايز اسعار الصرف والفائدة وغيرها أو ندرة النقد الأجنبى أو العوائق البيروقراطية .. الخ .

● وأما عن **توجهات التنمية** ، فان « البديل الرأسمالى العالمى » يدافع عن « استراتيجية التوجه الخارجى » فى مواجهة « استراتيجية التوجه الداخلى » ويتلخص جوهر « التوجه الخارجى » فى الاندماج فى تقسيم العمل الدولى القائم ، والتخصص الأنتاجى على أساس المزايا النسبية . ويتطلب التوجه الخارجى بداية اصلاح السياسة التجارية بالغاء القيود الكمية وخفض متوسط وتشتت التعريفة الجمركية الى جانب خفض قيمة العملة ، وتصفية دعم الصادرات واستخدام آليات الأسعار فى تخصيص الموارد . ورغم شواهد الانكماش والبطالة والتضخم والمديونية .. الخ ، فانه وبسبب مزايا التخصص وأثر المنافسة على رفع الانتاجية ، والتخصيص الأمثل للموارد ، وتوسيع السوق ، وخفض تكاليف الأنتاج والأستهلاك وتقليص الريع الخ . يؤكد البنك الدولى « أن افضل خيار بالنسبة لمعظم البلدان النامية هو التوجه الى الخارج ، وإن تكن المنافع منخفضة فى عالم صناعى يزداد أخذا بمذهب الحماية وأنه « مهما كانت البلدان الصناعية ملتزمة بالنزعة الحمائية ، فإن افضل خيار من وجهة النظر الاقتصادية - أمام البلدان النامية هو اتباع استراتيجية ذات توجه خارجى .. ونلاحظ بوجه خاص ، دعوة البنك الدولى للبلدان النامية لتعلم درس « أن الأصلاحات القوية والحاسمة تتضمن مصداقية أكبر ، ودواما افضل من الأصلاحات الأكثر استحياء » ، فى ذات الوقت الذى نلاحظ فى « تقريره عن التنمية » حجم الخسائر المرتبطة بالأصلاحات الحاسمة ، وارتباط « النجاح الكورى » بالتباطؤ فى « تحرير التجارة » والقيود على حركة رأس المال الخاص وبالذات « الأجنبى » وغير ذلك من مظاهر تدريجية الانفتاح » .

● وتشمل **سياسات التنمية** فى إطار استراتيجية التوجه الخارجى ، من جهة ، ما أشرنا إليه من سياسات إقتصادية كلية لتحقيق الإستقرار بخفض الإنفاق الحكومى ، وسياسات تجارية بإلغاء الحماية للانتاج المحلى ، فضلا عن سياسات توزيع الدخل القومى ، وتقييد التدخل الحكومى ، وتقليص « الريع السياسى » ، ومن جهة أخرى ، ما يسميه البنك الدولى « السياسات التكميلية للتنمية الصناعية » ، وبينها سياسات الأسعار والاستثمار والفائدة والأئتمان والعمالة . وهكذا ، « **فى سياسة الأسعار** » يعارض البنك الدولى تدخل الدولة فى تحديد الأسعار لإعادة توزيع الدخل أو دعم الصناعات ذات الأولوية العالية أو التحكم فى التضخم .. الخ ، ويطالب بإلغاء التسعير الحكومى بآثار الأخير السلبية مثل : ازدهار السوق السوداء ، وتوسيع إنتاج السلع غير الأساسية التى لا تخضع للتسعير الجبرى ، ومصاعب تحديد الأسعار على نطاق واسع ، وإلغاء حافز المؤسسات لخفض التكلفة حيث تحدد الأسعار غالبا بإضافة هامش ربح ثابت إليها ، وتثبيط الاستثمارات الجديدة وتقييد العرض ، وزيادة التكاليف الإدارية ، وخلق مصالح مكتسبة ذات ديمومة . . . الخ ويرتبط بهذا مطلب إلغاء دعم السلع الأساسية اذ يؤدى إلى عجز الموازنة وتفاقم التضخم ، وفى نهاية المطاف يضار « أفقر السكان » من تحديد الأسعار والدعم السلعى .

● وأما **سياسة الإستثمار** التى توجه الإستثمار الخاص المحلى بهدف تخصيص الموارد وفقا للأولويات القومية ، ومنع التمركز الصناعى ، وتأمين التوازن الاقليمى للتنمية ، والحفاظ على سيطرة القطاع العام .. الخ ، والتى تستخدم أدوات الحوافز المالية والضريبية ونظام تراخيص الصناعة فإن البنك الدولى يعارضها ، مشيرًا إلى أقر نظام التراخيص على زيادة التكلفة والفساد وعلى تفاقم عدم تأكد المستثمرين ، ومحاباة المؤسسات الكبيرة ، فضلا عن خفض الكفاءة اذا شجع الصغيرة حيث تتسم بالأهمية وفورات الحجم . ويقول البنك الدولى أن سياسة توجيه الإستثمار الأجنبى المباشر ، قد تتجه إلى إستبعاده من بعض القطاعات ، وفرض حدود قصوى للمساهمة الأجنبية ، وحدود دنيا للمساهمة المحلية والتزامات بالتصدير وحصص للعمالة ، وإقامة مرافق للبحوث والتنمية ، وتعيين رعايا البلد المضيف فى

المراكز الإدارية العليا ، وتحديد سقوف على إعادة تصدير الأرباح للخارج وعلى حقوق الامتياز ، وتعيين حدود لمدة سريان إتفاقات تراخيص التكنولوجيا .. الخ ويشير إلى أن هذه القيود تعكس مخاوف البلدان النامية من أن يؤدى الإستثمار الأجنبى المباشر إلى تقويض سيادتها وأن يحد من عائداتها الضريبية وأن يحل محل المؤسسات المحلية ويطمس المبادرة المحلية ، ويدخل تكنولوجيا « غير ملائمة » ويفسد البيئة ، ويهدر مواردها المحدودة .. الخ . ويلاحظ البنك الدولى أن الحكومات تقدم للمستثمرين الأجانب تشكيلية واسعة من الحوافز مثل الإعفاءات والإمتيازات الضريبية ، وأقساط متسارعة للاهلاك ، وواردات من السلع الرأسمالية معفاة من الجمارك ، وإعانات للاستثمار ، وضمانات ضد المصادرة ، وذلك اعترافا بأن الإستثمار الأجنبى المباشر يزيد الإستثمار المحلى ، وينقل تكنولوجيات جديدة ، ويجنبها مخاطر الاستدانة من الخارج . ويؤكد البنك الدولى أن تخفيف الضوابط اهم من تعظيم الحوافز بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، وأن الموارد الطبيعية ومستوى النمو والاستقرار الاقتصادى والسياسى أهم حوافز جذب الإستثمار الأجنبى . ويعلن أن « سياسة الحماية » قد تجذب الإستثمار الأجنبى الذى يحاول « تخطى الحواجز الجمركية » بيد أن هذا قد يؤدى إلى إستثمار فى أنشطة عائدها الإجتماعى منخفض أو سلبى ، ويؤدى إلى تحقيق عائد مالى للمستثمرين الأجانب يفوق العائد الإقتصادى للبلد المضيف ، وقد يعنى خسارة صافية فى النقد الأجنبى بالنسبة للبلد النامى إذا زاد مايصدر للخارج من أرباح وما يستورد من مدخلات عن النقد الأجنبى الذى يمكن توفيره عن طريق الإنتاج المحلى ، بل قد يؤدى الإستثمار الأجنبى إلى خفض الدخل الحقيقى للبلد المضيف . ويؤدى الكثير من الضوابط المفروضة على الإستثمار الأجنبى إلى تحويل « ريع الحماية » من المؤسسات الأجنبية إلى الجماعات المحلية مما قد يحول دون المؤسسات الأجنبية والإستثمار .

● ويلاحظ البنك الدولى أن **الرقابة على أسعار الفائدة** يهدف إلى ضمان توزيع الائتمان حسب الأولويات القومية للاستثمار ، أو تمويل عجز الموازنة العامة بشراء سندات حكومية أو تحديد إحتياطى بفوائد منخفضة من قبل المصارف ، أو ضمان بتقديم قروض منخفضة الفائدة لمشروعات القطاع العام .. الخ ويؤكد البنك الدولى أن الرقابة إذ تخفض أسعار الفائدة وبالذات حين تجعل قيمتها الحقيقية سالبة تقلل كفاءة الإستثمار بدفعه نحو المشروعات ذات العائد المنخفض ، وتشجيع المؤسسات على زيادة مخزونها السلعى ، ورفع الكثافة الرأسمالية للإستثمار ، وخفض معدلات النمو الإقتصادى . ويترتب على تشديد ضمانات الائتمان محاباة المشروعات الكبيرة والحكومية على حساب الصغيرة مما يخفض كفاءة الإستثمار ، وتوجيه الائتمان إلى قطاعات تتسم بالأولوية من المنظور القومى دون ضمان توظيفها فى هذه القطاعات وعلى حساب الأنشطة ذات العائد المرتفع مما يقلل فاعلية رصيد رأس المال . وحين تطبق حدود عليا على أسعار الفائدة للودائع وبالذات فى ظروف التضخم فإن الرقابة تؤدى إلى تقليص الإدخار ، ويزيد الطلب على العرض ، بما يؤدى إلى المزيد من وضع الضوابط .. الخ .

● وبصدد الإصلاح المالى تبدو هامة إشارة البنك الدولى إلى « ضوابط » التحول « الليبرالى » إلى أسعار الفائدة التى تحددها قوى السوق ، ومن ذلك : أن تسبق سياسات تحقيق الإستقرار حين يعانى الإقتصاد من إرتفاع التضخم وسعر الصرف الحقيقى ، وأن يسبق خفض عجز الموازنة إرتفاع أسعار الفائدة حيث يشكل العجز توقعات خفض قيمة سعر الصرف أو يؤدى إلى زيادة الضرائب على الوسطاء الماليين ، وفى الحالتين يدفع إلى إرتفاع هائل لأسعار الفائدة بحيث تتجاوز معدل الربح الحقيقى للاستثمار الصناعى ، وأن تبقى الرقابة على حركة رأس المال إلى الخارج حتى يتم الإصلاح المالى وترتفع أسعار الفائدة وذلك لتجنب تدفق رأس المال إلى الخارج ، وأن يتم رفع أسعار الفائدة بمعدل لا يدفع المؤسسات المقترضة إلى الإعسار ، ولا يؤدى إلى عرقلة القروض إنتظارا للأسعار المرتفعة المتوقعة . وأخيرا ، فإنه لابد من إقتران الإصلاح برقابة صارمة على قطاعى المصارف والمال تجنبا لأى تركيز مالى لا مبرر له ، ومنعا لأى ممارسات مصرفية غير سليمة بما فى ذلك التركز المالى . وقد تتجه هذه الرقابة إلى إلزام المصارف بالإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال مقارنة بأصولها ، وبنسبة حذرة من الودائع إلى رأس المال ، وتبين نظام دقيق لتقييم نوعيه اصولها وإحتمالات خسائر قروضها ، ووضع حدود على تركز القروض ، وتأمين الودائع .. الخ . أضف إلى هذا ضرورة زيادة المعروض من التمويل متوسط وطويل الأجل عن طريق تطوير أسواق الأسهم التى تزيد المدخرات بزيادة المنافسة فى القطاع المالى ، وذلك مع حماية المستثمرين من مضاربات سوق الأسهم .

● وبصدد **سياسات التوظف والأجور** ، يعلن البنك الدولى أن « الصناعة المحمية » تشجع نمطا من التنمية يحد من نمو العمالة ، بما فى ذلك بسبب عرقلة القطاع الزراعى .. وأن استراتيجية التوجه الخارجى - اذ توفر حوافز متساوية للزراعة والصناعة التحويلية - فإنها تؤمن المزج بين هدفى نمو العمالة (وبالذات فى الزراعة كثيفة العمل) وكفاءة تخصيص الموارد (بتطوير الصناعات كثيفة العمل) ويعارض البنك الدولى الحد الأدنى للأجور ، وربط الأجور بالأسعار ، وتقييد تسريح العمال ، وربط ضرائب الأعمال بحجم العمالة ، وإرتفاع سلم أجور العمالة غير الماهرة فى القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص ، وفرض مكافأة نهاية خدمة فى حال السماح بتخفيض قوة العمل .. الخ ويعلن أن هذه السياسات تؤدى إلى إرتفاع كثافة رأس المال على حساب كثافة العمل ، وعدم كفاءة تخصيص الموارد ، وزيادة عدم المساواة بين القطاعين الرسمى وغير

الرسمى ، و تقليل حوافز التعليم والتدريب بتقريب الفوارق بين العمالة الماهرة وغير الماهرة ، ورفع التكلفة فى القطاعات الأخرى ، وصعوبة الاستجابة للتغير فى الطلب ، وتقليص حوافز العمال والمديرين لرفع انتاجيتهم .. الخ كما يؤكد البنك الدولى أن خفض سعر الصرف يمكن أن يؤدى إلى تحويل الحوافز لصالح السلع التى تدخل التجارة الدولية فقط اذا كانت معدلات الأجور الحقيقية مرنة فى إتجاه نزولى ، وأن إتساع أنتاج هذه السلع يتم فقط اذا ماتحركت قوة العمل إلى خارج قطاع السلع التى لاتدخل التجارة الدولية عند هبوط الأجور الحقيقية .

● إن أهمية العرض السابق لبدائل التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر تظهر فى أمرين **الأول** ، إن إستراتيجية النظام للتنمية الإقتصادية فى مصر ، أو ماأسميناه « البديل الرسمى » للتنمية تمييزا له عن البدائل الأخرى المطروحة ، تمثل محصلة للتأثير على قوى الدولة ذات الاستقلال النسبى من قبل القوى الإقصادية والإجتماعية والسياسية ، الداخلية والخارجية .. الخ التى يستند إليها طرح البدائل الأخيرة . ويفسر هذا التأثير منطقيا وواقعيا - العديد من أسباب قصور أو تناقض أو توازن استراتيجية النظام للتنمية ، طالما أنها تنطلق من الحرص على الاستقرار السياسى والإجتماعى والإقتصادى . **والثانى** ، أن تحليل بدائل المعارضة الداخلية الى جانب البديل الخارجى الذى يعبر عن نزعة المراكز الرأسمالية الصناعية إلى السيادة لا الشراكة ، يبدو ضروريا ، مهما كانت نقاط الإلتقاء التوفيقية بينها وبين البديل الرسمى . والأمر أن تلك البدائل تستند إلى قوى فاعلة أو بمقدورها الفعل فى إتجاه تحقيق ماتطرحه من بدائل للتنمية . ولا ينتقص من أهمية هذا التحليل ، مدى تعبير هذه البدائل وتلك القوى عن مصالح تمثل : التقدم أو التأخر ، الاستقلال أم التبعية ، الأغلبية أم الأقلية .. الخ .

● والى جانب ما تضمنه العرض السابق من ملاحظات متناثرة ، فإننا نكتفى هنا من منظور النقد الموضوعى لمضمون هذه البدائل ، بأن نشير إلى عدد من الملاحظات بصدد مدى التوافق أو التعارض بين هذه البدائل ، والبديل الرسمى للتنمية وبينها بعضها البعض ، من ناحية ، وبصدد مدى إبتعادها أو اقترابها من المهام الملحة للتنمية الاقتصادية فى مصر ، أى أولوية التنمية الانتاجية ، ورفع الانتاجية ، وتحقيق الأمن ، وذلك فى ضوء خياراتها المتعلقة باشكاليات التنمية المستقبلية : الأهداف ، الأولويات ، المرتكزات ، الآليات ، التوجهات ، السياسات .

ونلاحظ ، **أولا** ، أن أهداف التنمية تتوافق بوضوح بين البديل الرأسمالى المحلى والبديل الرأسمالى العالمى ، حيث الهدف الرئيسى المباشر هو تحقيق أعلى ربح ، بينما يدين البديل اليسارى هذا الهدف طارحا فى مواجهته - وإن ضمنا - هدف العدالة الإجتماعية . وأما البديل الرسمى فإنه يبدو متراوحا بين الهدفين مع إتجاه تدريجى - رسمى ، وإتجاه واسع - فعلى ، نحو الهدف الأول ، ويبدو المحتوى الإجتماعى للتنمية ، والذى يتلخص فى الحد من التفاوت الهائل للدخل وتفاقم الفقر الجماهيرى ، من منظور البديل الرأسمالى المحلى هدفا تاليا للربح ، ضمانا للاستقرار السياسى والاجتماعى . ويبدو ضمان الإستقرار بدوره محددا لتدخل الدولة وفق البديل الرسمى . وأما البديل الرأسمالى العالمى فإنه يوصى بأضيق حدود التدخل لصالح الفقراء ، والتسليم بالمزيد من الافقار فيما يسميه « المدى القصير » وإذا كان تطوير القدرة الذاتية على تحويل التنمية هدفا معلنا للبديل الرسمى ، فإن البديل الرأسمالى المحلى يؤكد على أهمية التمويل الأجنبى مؤمنا على الممارسة الفعلية للبديل الرسمى ، ويعارض ماينادى به البديل اليسارى من تقشف يستند الى تحميل « القادرين » أعباء تمويل التنمية . وأما البديل الرأسمالى العالمى فإنه يدعو على النقيض إلى تقشف تتحمل أعباءه الطبقات محدودة الدخل بالأساس . وأما هدف الإنتاج ، فإنه رغم غياب المعارضة الصريحة له لدى كل البدائل ، فإن البديل الرسمى - كما أشرنا لا يتطلع إلى أكثر من وقف تدهور الوزن النسبى للإنتاج السلعى فى الناتج القومى الإجمالى . وأما البديل الرأسمالى المحلى فإنه يضع هدف الربح قبل تطوير الإنتاج بل ويؤكد على إتجاه رأس المال الخاص إلى الأنشطة غير الإنتاجية الأعلى ربحية . ويشدد البديل اليسارى على تطوير الإنتاج وفق « المزايا النسبية » حيث يمكن القفز على صناعة المعادن إلى الصناعات الهندسية ، وعلى هذين النوعين إلى الأليكترونيات فى إطار التخصص الدولى ، وحيث يمكن الاكتفاء بإنتاج الغذاء أو الخامات لبلوغ أهداف التنمية كما هو حال بلدان النفط . ولدى كل البدائل فإن المطالبة بالإستثمار كثيف العمالة على حساب الإستثمار كثيف رأس المال ، وتجاهل حوافز المنتجين المباشرين - لدى البدلين الرأسماليين المحلى والعالمى - أو المبالغة فى شأن هذه الحوافز لدى البديل اليسارى ، والميل الموضوعى للبديل الرسمى للتلاقى مع البديلين الرأسماليين .. الخ تبدو متعارضة مع رفع الانتاجية . وإذا كان منطقيا أن البديل الرأسمالى العالمى يتجاهل هدف الأمن الاقتصادى القومى ، بل وتعود مجمل توصياته إلى إهدار هذا الأمن ، فإنه يبدو ملفتا للانتباه ، غياب برنامج شامل لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الاقتصادى القومى ، بل نلاحظ غياب هذا المفهوم من وثائق البديل الرسمى . وأما البديل الرأسمالى المحلى فإنه يخضع مقتضيات هذا الأمن لهدف الربح ، أى أن الأخير يعلو أولويات الأول . ويبدو البديل اليسارى متجاهلا الامكانات العملية ، رغم إعلانه أن الهدف المباشر لبرنامجه هو تجاوز المأزق الراهن ، حين يطرح تصفية التبعية كمهمة مباشرة .

● **وثانيا** ، أن أولويات التنمية وفق البديل الرسمى لا تتفق مع توقعاته للاستثمار والنمو ، التى تؤمن فى أفضل الأحوال ، ثبات الوزن النسبى لقطاعات الإنتاج فى الناتج المحلى الإجمالى . واذا كان إيجابيا لدى هذا البديل استهداف رفع الوزن النسبى للصناعة

التحويلية ، فإن خفض الوزن النسبى للزراعة ، لا يتوافق مع أخطار الفجوة الغذائية . وفى نفس الوضع غير المرغوب فيه للأولويات نلاحظ ضخامة البناء السكنى من قبل القطاع الخاص ، وإستهداف تحقيق أعلى معدل للاستثمار والنمو والعمالة فى الخدمات غير الإنتاجية . ويبدو إيجابيا بصدد أولويات هذا البديل التأكيد على أهمية الاحلال محل الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والإستهلاكية ، وتقليص الاعتماد على المصادر خارجية السيطرة للدخل القومى مثل البترول . وأما أولويات التنمية لدى البديل الرأسمالى المحلى فإنها تخضع لعامل الربح ، مما يدفعه إلى تأكيد أولوية تطوير القطاعات غير الإنتاجية مالم يتم رفع ما يسميه بالقيود على التنمية الصناعة واستصلاح الأراضى ، وهنا فإن هذا البديل يؤكد على أولوية الإنتاج للتصدير ، والصناعة كثيفة العمل صغيرة الحجم بسبب نقص الخبرة أو مايسميه بغياب سياسة تكنولوجية قومية . ودون إنكار أهمية الصناعات الإستراتيجية والثقيلة إلى جانب الخدمات الإنتاجية ، فإنه نظرا لانخفاض ربحيتها - يلقى بها على عاتق الدولة ضمان للوفورات الخارجية المطلوبة لتعظيم أرباحه . وفى الكثير مما عرضناه وغيره يتلاقى هذا البديل مع البديل الرأسمالى العالمى ، ويتقاطع فى بعضها مع البديل الرسمى ، بل ويتوافق مع مخاوف البديل اليسارى من وزنه المتزايد فى مجال الصناعة . ولتحديد الأولويات لدى البديل الأخير على أساس مايشبع الحاجات الأساسية ويدعم الاعتماد على الذات ويؤمن الاستقلال الغذائى وتكامل البنية الصناعية ، ويتعارض بذلك مع البديلين الرأسماليين العالمى والمحلى ، ويتقاطع من حيث الأولويات المعلنة مع البديل الرسمى . ونلاحظ أن البديل اليسارى ينسب الى تراجع أولوية التصنيع العديد من سلبيات الانفتاح ، لكنه بدعوته إلى إشباع الحاجات الأساسية ، لا ينطلق من تأكيد أولوية التصنيع ، وربما يتقاطع مع مفهوم التنمية البديلة الذى يطرحه البديل الرأسمالى العالمى ، المستند الى التكنولوجيا كثيفة العمالة ، ويهدف إلى قطع الطريق على تكامل البنية الصناعية . ونلاحظ أن البديل الأخير ، إلى جانب رفضه بناء قاعدة تكنولوجية وطنية انه يترك تحديد الأولويات لهدف الربح فى إطار المنافسة العالمية والقدرة على البقاء فى معزل عن الحماية مؤكدا على إمكان بلوغ غايات التنمية - كما أشرنا - بالاكتفاء بالتنمية الزراعية ، أو صناعات الاستخراج ، أو هذا الفرع الصناعى أو ذاك .. الخ مع التهوين من شأن التصنيع .

● **وثالثا** ، إن هيمنة القطاع الخاص هى شرط التنمية لدى البديلين الرأسمالى المحلى والعالمى ، ولدى البديل الرأسمالى العالمى فإن القطاع العام ينبغى أن يقتصر على تطوير البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية بعيدا عن مجال الأعمال المربح ، وإلى جانب تخفيف القيود على نقل التكنولوجيا ، ينبغى تصفية القطاع العام فى مجال الأعمال بالبيع أو الإيقاف أو التأجير بإعتبار التصفية هى الحل الجذرى لمشكلاته ، وإن استحال ، فإن اخضاعه لآليات السوق - كما سنعرض سوف يرفع كفاءة ادائه . ويبدو التطابق كاملا هنا مع البديل الرأسمالى المحلى ، وإن بدا الأخير متميزا بدعوته - استنادا الى طموحاته الخاصة - الى قيام الصناعات الإستراتيجية والأساسية فى نطاق قطاع الدولة جنبا إلى جنب مع تطويره للبنية الأساسية الإنتاجية والإجتماعية . وأما هيمنة القطاع العام ، فإنها شرط التنمية لدى البديل اليسارى ، الذى يبدو متناقضا مع دعوته إلى تشجيع القطاع الخاص الإنتاجى حين يحذر من نموه فى الصناعة ، على سبيل المثال وحين يتجاهل ضرورة مشاركة الدولة مع المستثمر الصغير فى تأسيس المشروعات الصناعية والإنتاجية الجديدة . أضف إلى هذا ، أنه بدلا من دراسة كل حالة على حدة يرفض هذا البديل المشاركة مع رأس المال الأجنبى الغربى ، وإن دعا إليها مع رأس المال من الدول الإشتراكية والدول العربية دون الإشارة إلى ضوابط المشاركة الأخيرة بدورها ، ويطرح البديل الرأسمالى العالمى ضرورة الغاء الضوابط على نمو القطاع الأجنبى والمشترك ، فيما يؤكد البديل الرأسمالى المحلى على ضرورة ضمان غالبية رأس المال فى المشروعات المشتركة له ، وتأكيد أولوية مزايا الاستثمار لصالحه ليس فقط مقارنة بالقطاع العام وإنما ايضا بالاستثمار الأحنبى . ويبدو البديل الرسمى ، من حيث الأهداف المعلنة مع تأكيد دور القطاع العام ، بما فى ذلك فى مجال الإنتاج والأعمال ، وتشجيع القطاع الخاص ، المحلى والأجنبى والمشترك ، معبرا بذلك عن سعيه إلى الاستقرار والتوازن . ويبدو لنا الاعتماد المتزايد على دور القطاع الخاص فى تطوير الإنتاج السلعى ، لا يستند إلى ضمانات من الخبرة التاريخية ويفتقد إلى المقومات اللازمة من حوافز وضوابط ، كما سنرى ، فضلا عن مخاطر تكريس الاختلال غير الإنتاجى ، من استمرار غلبة الاستثمار غير الإنتاجى العام على حساب تطوير القدرات الإنتاجية للقطاع العام الصناعى بالذات .

● **ورابعا** : إن آليات التنمية تتمثل لدى البديل الرأسمالى المحلى والبديل الرأسمالى العالمى فى السوق حيث ينبغى أن يترك لقوى العرض والطلب تخصيص الموارد وتحديد الأجور والأسعار . ويبدو معارضا لخبرة التنمية الرأسمالية ذاتها ، دعوة البديل الرأسمالى المحلى إلى عدم تدخل الدولة فى مجال تحديد أولويات الاستثمار الخاص ليس فقط على مستوى المشروعات وإنما حتى على مستوى الأنشطة حيث يبدو توجيه الإستثمار ملزما فقط للقطاع العام وفق هذا البديل . ويبدو مناقضا للواقع زعم هذا البديل بأن القطاع العام يعوق حركة السوق التلقائية ، وأن التخطيط كان وراء مأزق التنمية فى مصر ، وأن ملكية الدولة تناقض كفاءة إستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية . وآلية السوق وفق هذا البديل هى القادرة على اصلاح ما يسميه الاختلال الهيكلى الرئيسى الذى يراه فى ارتفاع وزن القطاع العام ، وفى ذات الوقت يطالبه بإمتيازات غير سوقية للقطاع

الخاص فى تنفيذ المشروعات والعطاءات .. الخ . وأما القطاع العام فإنه ينبغى أن يعمل « كرجل أعمال » بتحريره من الأعباء الاجتماعية وإلغاء امتيازاته ... الخ وهنا يتلاقى هذا البديل مع البديل الرأسمالى العالمى ، الذى يوضح بدوره ضرورة المنافسة الأجنبية ، وفصل العمالة الزائدة .. الخ كشروط لتطوير اداء القطاع العام . وأما البديل اليسارى ، فإنه يطرح ما يعارض هذا كله ، بما فى ذلك ما يبدو معوقاً لرفع انتاجية العمل انطلاقا من إعتبارات العدالة الاجتماعية .

ويؤكد هذا البديل على التخطيط باعتباره الآلية الرئيسية للتنمية ، مع تضييق التحولات الليبرالية السوقية ذات الآثار السلبية على محدودى الدخل ، وبإعتبار عجزها عن تخصيص الموارد وتحديد الأسعار وفق الأولويات القومية والإجتماعية ، وعن تجاوز الأزمة الراهنة . بيد أنه رغم مطالبته بتطوير التخطيط بما يتلاءم مع المتغيرات الإقتصادية الإجتماعية ، فإنه يدعو فعليا إلى تخطيط شامل للاستثمار والإنتاج والتوظيف والأجور والأسعار والصرف الأجنبى والتجارة الخارجية .. الخ . وينكر أن إهدار التخطيط وراء سوء أداء الإقتصاد المصرى فى عهد الإنفتاح ، وبالذات غياب عنصر الإلزام فى الخطط ، ونلاحظ أن البديل الرأسمالى العالمى ، يشدد على آليات السوق والمنافسة ليس فقط على الصعيد القومى وإنما على النطاق العالمى بإعتبارها شرط كفاءة تخصيص الموارد ، حتى وإن أدت إلى البطالة ، والتضخم ، وتصفية الصناعة المحمية .. الخ . وهنا فإن تدخل الدولة ينبغى أن يتركز على حماية حقوق الملكية وحرية الأفراد ، مع توفير المعلومات والتنبؤات حول الأسواق ، ووضع المعايير الفنية القياسية للإنتاج ، وإلغاء تشريع الحد الأدنى ، وتخفيف الحماية على الأنشطة كثيفة رأس المال . . الخ . وبشكل خاص ، فإن على الدولة أن توفر « الأمان » لرأس المال الخاص ، الأجنبى والمحلى ، برفع الرقابة على الأسعار ، والحماية القضائية لحقوق الملكية ، وتصفية تعسف وتباطؤ وطول الإجراءات والقيود البيروقراطية ، وتأمين استقرار التشريعات خاصة الضريبية ، ومرونة تطبيق ووضوح صياغة القوانين ، إلى جانب الحماية من أخطار المصادرة ، وتأمين الإستقرار السياسى والإجتماعى .. الخ ، وهنا ، فإن الدعوة إلى تقليص التدخل الحكومى تبرر بالتخلص من الفساد ، والرشوة والسعى إلى الريع ونمو الأنشطة غير الإنتاجية فى ظل أنظمة : الحصص والتراخيص ، إلى جانب إنتهاك القوانين والتهرب الضريبى الخ . وفى الكثير فإن مطالب تقليص تدخل الدولة يتلاقى البديل الرأسمالى المحلى مع العالمى ، وإن بدت دعوة الأخير إلى تقليص أجهزة الرقابة ، والهجوم على أجهزة مثل المدعى الأشتراكى ، لدى البديل الرأسمالى المحلى مطالبة « بالأمان » للدخول الريعية غير المشروعة ، وتجاهلا « للأمان » الحقيقى الذى شرطه الإستثمار الإنتاجى للثروة النقدية المتراكمة لديه فى مصر ، بدلا من نزحها إلى الخارج ، أساسا ، وبعيدا عن الإنتاج محليا . وأما البديل الرسمى ، فإنه يبدو متقاطعا مع جميع هذه البدائل ، سواء بالتدخل الواسع للدولة فى تسيير الإقتصاد أو بإفساح مجال متزايد لآليات السوق فى هذا التسيير ، وسواء تعلق الأمر بإدارة القطاع العام أو توجيه القطاع الخاص . بيد أن قصور المزج بين تدخل الدولة وعفوية السوق يتضح فى إدارة القطاع العام بالمراسيم الإدارية واللوائح الجامدة ، وفى سياسة الأسعار الرخيصة التى تحابى القطاع الخاص على حساب العائد الإجتماعى ، أو تدعيم المستهلكين على حساب الربحية ، أى بإختصار فى حصار التحولات الليبرالية بالقيود البيروقراطية ، بما فى ذلك حصار القطاع العام بالقيود التى تحد ربحيته ، وفى ذات الوقت تبدو قاصرة حوافز الربحية لقطاعات الإنتاج ، بل وتبدو ثقيلة القيود على الإستثمار الإنتاجى ، بالمقارنة مع الأنشطة غير الإنتاجية . وربما تبدو المصالح الذاتية للبيروقراطية متلاقية مع مصالح قسم من « رجال الأعمال » فى انتزاع « الريع » بفضل الحواجز البيروقراطية ذاتها . وفضلا عن عدم واقعية تقديرات الإستثمار ، من زاوية غياب الضمانات لتنفيذ القطاع الخاص لاستثماراته طبقا للخطة ، وقصور الموارد الذاتية للقطاع العام ، فإن المؤشرات الأخرى للخطة لا تعدو تنبؤات تفتقد إلى التقدير الموضوعى الدقيق ، وتستند إلى تقديرات متفائلة ذات مبررات سياسية .

● **وخامسا** : إن التوجه الخارجى والإندماج فى تقسيم العمل الدولى ، دون ضمان أسس متكافئة لهذا الإندماج ، هو ما يطرحه البديل الرأسمالى العالمى ، ويبدو انعدام المنطق فى هذه الدعوة بالنسبة لمصر وغيرها من الدول النامية ، ما يشير إليه هذا البديل ذاته من إنجازات « التوجه الداخلى المعتدل » وإنخفاض المنافع فى ظل النزعة الحمائية المتزايدة فى المراكز الرأسمالية الصناعية ، والبطالة والركود والتضخم والديون .. الخ فى بلدان التوجه الخارجى . وفضلا عن القيود التى تضعها النماذج الناجحة للتوجه الخارجى مثل كوريا ، وهونج كونج ، فإن هذا النجاح النسبى غير الوطيد يرجع بدرجة هامة الى : الإعتبارات الإستراتيجية للتوازن العالمى ، أو ضآلة الحجم ، إلى جانب الكفاءة الخصوصية للدولة ، وحتى الخصائص القومية هناك ، واذاكان هذا البديل يطرح التوجه الخارجى ، من منظور المصالح الخاصة للمراكز الرأسمالية الصناعية التى تفيد من إلغاء الحماية وحرية التجارة .. الخ فإن البديل الرأسمالى المحلى يبدو معارضا ما يمس مصالحه فى هذا كله ، ويؤيد التوجه الخارجى بقدر ما يقدم له فرصة التمويل الإضافى وتوسيع السوق ، مع تأكيد أولوية المزايا وأغلبية رأس المال فى المشروعات المشتركة مع الإستثمار الأجنبى . وهنا ، فإن هذا البديل لا يلقى التفاتا لأهمية تصفية الاعتماد غير المتكافىء على الخارج ، طالما أن العائد مرتفع فى ظل البنية الإقتصادية الإستيرادية المشوهة . وأما الوطن العربى فإنه يبدو للبديل

الرأسمالي المحلى « مجالا حيويا » لتسويق المنتجات ، وتلقى الأموال . ونلاحظ بالنسبة للبديل الرسمي ، غياب أى تصور للتعاون والتنسيق مع البلدان العربية ، والإشارة غير الصريحة لتطوير العلاقات مع الدول الإشتراكية ، وهو مايثير التساؤل حول القيود الواردة على صانع القرار فى خطوه نحو التنويع الإيجابي للعلاقات الإقتصادية الخارجية لمصر . ويبدو البديل اليساري وكأنه يبرر توجهه العربي حين يشير بدوره إلى التمويل والسوق على النطاق العربي . وفى ذات الوقت ، فإن دعوته إلى تصفية التبعية والإعتماد على الذات والتوجه الداخلى ، وإن بدت إيجابية ، فإنها تبدو طرحا لمهام غير مباشرة ، فى إطار بديل حدد غايته فى تجاوز المأزق الراهن .

● **وسادسا** : إن السياسات الإقتصادية ، للترشيد والتكيف ، فضلاً عن سياسات التنمية الإقتصادية ، التى أشرنا إلى العديد منها ، تعكس بالنسبة للبديل الرسمى ، خيار اقتصاد السوق الموجه ، أو الاقتصاد المختلط وإعتبارات الاستقرار والتوازن على طريق تعميق التحولات الليبرالية والتوجه الخارجي . وأما بالنسبة للبديل الرأسمالى المحلى والعالمى ، فإنها تبدو مجسدة لاقتصاد سوق خارجى التوجه ، يهيمن فيه القطاع الخاص ، مع تعارض بين البديلين من وزن رأس المالى الأجنبى ، يعكس طموحات كل منهما ، على طريق تشريع التحولات الليبرالية .

وأما البديل اليسارى ، فإنه يطرح السياسات التى تعرقل التحولات الليبرالية المتسارعة ، وتحمى مواقع القطاع العام وتعارض المزيد من تفاوت توزيع الدخل ، وإن على حساب الكفاءة الإقتصادية . وهكذا على سبيل المثال ، فإن البديل الرسمي يدعو إلى سياسات نقدية ومالية تهدف إلى تقليص الإنفاق العام ، وتقييد الائتمان المصرفي ، وتوحيد أسعار الصرف ، والتخلص من عجز الموازنة العامة ، وتقليص الدعم المباشر وغير المباشر ، وتحرير الأسعار ، ورفع أسعار المنتجات الزراعية ، وإطلاق حرية القطاع الخاص فى تحديد الأجور ، وربط الأجر بالإنتاجية فى القطاع العام .. الخ وهو ما يتلاقى مع سياسات البديلين الرأسمالى المحلى والرأسمالى العالمى ، ويتعارض مع البديل اليسارى . بيد أننا نلاحظ ، هنا أيضا ، ان اعتبارات الاستقرار والتوازن تدفع بالبديل الرسمى إلى الحد من الخطو المتسارع على طريق التحولات الليبرالية بالمعدلات التى يرغب فيها البديلين الرأسمالى المحلى والرأسمالى العالمى ، وإلى التدرج فى رفع الدعم عن السلع الأساسية ، وفى تحرير القطاع العام من فائض العمالة ، فضلا عن اعلانه وجوب زيادة الضرائب المباشرة وتقييد الاعفاءات .. الخ ونلاحظ ، أنه على حين يشكك البديل اليسارى فى إمكان تصفية عجز الموازنة ، فإنه يدعو إلى عدم المساس بالإنفاق على الخدمات الإجتماعية التعليمية والصحية وبالدعم السلعى والأجور ، مع زيادة الضرائب المباشرة . كما يشكك هذا البديل فى جدوى أدوات السياسة النقدية والمالية فى تصحيح اختلالات بنيوية فى الاقتصاد ، وفى ظروف غياب السيطرة على بعض الوسطاء الماليين وخاصة شركات توظيف الأموال . ومعارضًا البديل الرأسمالى العالمى فإنه يدعو إلى فرض قيود على الإستيراد ، وفرض الرقابة على الصرف الأجنبى .. الخ وأما البديل الرأسمالى المحلى ، فإنه مساندا شركات توظيف الأموال ، يدعو الى السماح لها بإصدار سندات مشاركة لاتتقيد بسعر الفائدة القانونية السائد . وينادى - متناقضًا مع ذاته - باستخدام سعر الفائدة فى توجيه النشاط الإقتصادى وقد يبدو مثيرا - ازاء وقائع تعاظم الديون المعدومة للجهاز المصرفى - مطالبة هذا البديل بتخفيف ضمانات الإئتمان المصرفى . وأخيرا ، فإن البديل الرأسمالى العالمى ، يؤكد على ضرورة إلغاء القيود الكمية على الواردات ، وخفض متوسط وتشتت التعريفة الجمركية ، وخفض قيمة العملة ، وتصفية دعم الصادرات ، فى إطار دعوته إلى التطبيق الحاسم والمتسارع لاستراتيجية التوجه الخارجى . بيد أنه من الهام أن نلاحظ تأكيد هذا البديل على ضرورة إلغاء الحد الأدنى للأجور ، وإلغاء منع الفصل التعسفى للعمالة ، وخفض أجور العمالة غير الماهرة فى القطاع العام ، وضمان مرونة انخفاض الأجور .. الخ من ناحية ، ودعوته إلى الرقابة على خروج رأس المال ، وإلغاء نظم الحصص والتراخيص والدعم .. الخ من ناحية أخرى ، مختلفا فى هذا مع البديل الرسمى ، الذى تحول اعتبارات إقتصادية وإجتماعية متباينة دون إستجابته لمثل هذه الإجراءات .

● وتبقى كلمة أخيرة ، بصدد ما يمكن أن يسمى بـ « البديل الاسلامى » . إن هذا البديل رغم تباينات أطرافه - مثلها فى ذلك مثل تباينات البدائل التى عرضناها - تبدو فى الجوهر متوافقة مع البديل الرأسمالى المحلى . ولا شك أن الغطاء الأيديولوجى يخلق تباينات قد تبرز بينها دعوات « التكامل الاجتماعى » بما فى ذلك نتيجة السند الجماهيرى اللازم « للبديل الإسلامى » بيد أن هذا يوازنه الحرص على « الاستقرار » لدى البدائل الرأسمالية المحلية والعالمية والرسمية ، فضلا عن سبق البديل اليسارى له فى هذا المضمار . وعلى أية حال ، فإننا نلاحظ أن الخيارات فيما يتعلق بأهداف وأولويات ومرتكزات وتوجهات وسياسات التنمية التى عرضنا لها ، لا تبدو صفة « الاسلامية » بالنسبة لها سوى صفة مقحمة ، طالما ، أننا على سبيل المثال ، لا نستطيع القول بتصنيع أو تخطيط أو تكامل الخ اسلامى .

● بيد أن مقولة « التوظيف غير الربوى للأموال » تبدو بحق متمايزة لدى هذا البديل مقارنة بالبدائل الأخرى . ولكن من الضرورى أن نورد هنا أيضا عددا من الملاحظات .

أولها ، أنه ينبغى التمييز بين الدعاوى إلى « التوظيف غير الربوى » التى يهدف إليها البعض مخلصا للتحرر من خطيئة « المعاملات الربوية » وبين شركات توظيف الأموال التى ارتدت ثوب « الاسلامية » مع ممارسة المعاملات شبه الربوية .

وثانيها : إن شبهة المعاملات الربوية لدى شركات توظيف الأموال ، إلى جانب العديد من المؤسسات المالية الإسلامية ، واضحة فى تجارة العملة ، حيث الربا زيادة للدخل عبر تجارة المال من حيث الجوهر ، وعبر توظيف القسم الأكبر من الأموال التى استحوذت عليها فى الإيداع والمضاربة بالأسواق المالية العالمية .

وثالثها : أن مصلحة جماعة المسلمين لا تستقيم مع أساليب الاحتكار ، فضلا عن تحريمه دينيا ، وإبعاد أموال هذه الجماعة ، مع غيرها من الجماعات التى تتألف منها عضويا الجماعة القومية المصرية ، عن أولويات التنمية الاقتصادية والإجتماعية والتحرر من الاعتماد على القروض الخارجية ربوية الفائدة .

ورابعها : إن استحالة الغاء الفائدة فى إقتصاد السوق ، فضلا عن خبرة البلدان الاشتراكية التى تظهر الآثار السلبية للتخلى عن المعايير الاقتصادية فى تحديد أسعار الفائدة ، تدفع بالالتفاف على دفع الفائدة ، بتقديم عوائد مرابحة أو متاجرة أو مشاركة أو مضاربة .. الخ تتحدد فعليا - مثلها مثل الفائدة حين تتحدد على أسس إقتصادية - وفق متوسط الربح فى الإقتصاد القومى .

● ويبقى أن كلا من البدائل التى عرضناها ، يلمس بشكل صائب ، أحد العقبات التى تقف أمام تحقيق أهداف زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وحماية الأمن القومى . وعلى طريق صياغة برنامج قومى لتحقيق هذه الأهداف ، نأمل أن يفيد إسهام هذا التقرير .

■■



مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٨ / ٥٤٧١

التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٧

مهما كان من شمول التعريف الذى نتبناه للاستراتيجية ، والذى لا يقنع بالتركيز على الجوانب العسكرية ، وانما يتسع ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية ، فإنه سيظل ناقصا ، ما لم يكتمل باضافة بعد أساسى له ، وهو الوعى التاريخى .

والوعى التاريخى -فى أحد تعريفاته الدقيقة -هو « البنية الكلية لمختلف الأشكال التى نشأت تلقائيا ، كالرواية والحكاية والاسطورة ، أو تلك التى أبدعها العلم ، والتى من خلالها يعى المجتمع ماضيه ، من خلال اعادة انتاج الأحداث وتقييمها .

أو بعبارة أخرى ، التى من خلالها يعيد المجتمع انتاج حركته عبر الزمان » .

وما أشد حاجتنا هذه الايام ، التى يمر بها النضال العربى الفلسطينى ضد الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة فى مرحلة حاسمة ، الى أن نستعيد وعينا التاريخى .

ان الانتفاضة الفلسطينية ، والتى هى ثورة شعبية ، بكل ما تحمله كلمة الثورة من معنى ، ليست مقطوعة الصلة بالتراث العربى النضالى فى العصر الحديث ، بل هى حلقة فى سلسلة ممتدة من الهبات والانتفاضات وحروب التحرير الشعبية التى اندلعت في العالم العربى ضد الاستعمار الاجنبى بكل صوره وأشكاله ، ما كان منه مجرد احتلال عسكرى ، أو ما كان استعمارا استيطانيا ، كالاستعمار الاستيطانى الفرنسى فى الجزائر ، والاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين .

« ... أن الريادة العربية لحرب التحرير الشعبية لم تسقط من ذاكرة التاريخ بل حفظتها سجلاته ، والأهم من كل ذلك أن الخبرات الثمينة التى انطوت عليها ، انتقلت الى المناضلين ضد الاستعمار فى العالم الثالث .

وبعد ذلك كله ، أليس غريبا أن تعلو الدهشة وجوهنا فى العالم العربى حين اندلعت الانتفاضة الفلسطينية ، وهل بلغ بنا غياب الوعى التاريخى بنضالنا الممتد ضد الاستعمار الأجنبى هذا المدى ، مما يجعلنا لا نربط بين حاضرنا وماضينا ؟ » .

من المقدمـــة



سعر النسخة داخل مصر : ١٠ جنيهات
سعر النسخة خارج مصر : ١٥ دولاراً أو ما يعادلها

يطلب من وكالة الاهرام للتوزيع
شارع الجلاء ـ القاهرة ت ٧٥٨٢٠٣

مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر